

شرح كتاب التيسير للداني

في القراءات

المستتم

الذّر المنشور والعذب النّميّر

تأليف

عبد الواحد بن محمد بن علي بن أبي السّداد
أبي محمد المالك الشّهرستاني القوي
المتوفى ٧٠٥ هـ

تقديمه وتعليقه

الشيخ عادل أحمد عبد الموجود
الشيخ علي محمد معوض

شكره في تحقيقه

الدكتور أحمد عبد الله المنصور

أستاذ جامعة الأزهر
رئيس لجنة مراجعة المصحف بمجمع البحوث الإسلامية

مستورات

مخت رجاويّة بيروت

لشركت الطباعة والنشر

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

شرح كتاب التيسير للداني

في القراءات

المُسَمَّى

الذّر النّشير والعذب النّمير

تأليف

عبد الواحد بن محمد بن عليّ بن أبي السّداد
أبي محمد المالك الشهير بالمالقي

المتوفى ٧٠٥ هـ

تحقيقه وتعليقه

الشيخ عادل أحمد عبد الموجود
الشيخ عليّ محمد مؤمن

نظيره وتحقيقه

الدكتور أحمد محمد عيسى المصراوي
أستاذ بحوث اللغة والأدب
ورئيس لجنة ترجمة المصحف مجمع البحرين الإسلامية

مستورات

مختار عليّ بيوت

لتنشر كتب السنة والحكمة

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

مستشارات محمد رشديوت بيروت



دار الكتب العلمية

جميع الحقوق محفوظة

Copyright

All rights reserved

Tous droits réservés

جميع حقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة
لدار الكتب العلمية بيروت - لبنان.
ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملاً أو
جزئاً أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر
أو برمجته على اسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطياً

Exclusive rights by

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Beirut - Lebanon

No part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, without the prior written permission of the publisher.

Droits exclusifs à

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Beyrouth - Liban

Il est interdit à toute personne individuelle ou morale d'éditer, de traduire, de photocopier, d'enregistrer sur cassette, disquette, C.D, ordinateur toute production écrite, entière ou partielle, sans l'autorisation signée de l'éditeur.

الطبعة الأولى

٢٠٠٣ م - ١٤٢٤ هـ

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

رمل الظريف - شارع البحري - بناية ملكارت
الإدارة العامة: عرمون - القبة - مبنى دار الكتب العلمية
هاتف وفاكس: ٨٠٤٨١٠/١١/١٢/١٣ (٠٩٦١ ٥)
صندوق بريد: ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah

Beirut - Lebanon

Raml Al-Zarif, Bohtory Str., Melkart Bldg. 1st Floor

Head office

Aramoun - Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Bldg.

Tel & Fax: (+961 5) 804810 / 11 / 12 / 13

P.O.Box: 11-9424 Beirut - Lebanon

Dar Al-Kutub Al-ilmiyah

Beyrouth - Liban

Raml Al-Zarif, Rue Bohtory, Imm. Melkart, 1er Étage

Administration général

Aramoun - Imm. Dar Al-Kotob Al-ilmiyah

Tel & Fax: (+961 5) 804810 / 11 / 12 / 13

P.P: 11-9424 Beyrouth - Liban

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة التحقيق

الحمد لله الذى أنزل القرآن كلامه فارقًا بين الحق والباطل، وحدًا بين الهدى والضلال، واصطفى نفرًا من خلقه الكرام البررة حفظته قلوبهم ولهجت به ألسنتهم، وقبض لكلامه منهم من يذود عنه شبه الملحدين وافتراءات المرجفين، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، شهادة مقرّ بوحدانيتها، مدعن فؤاده لربوبيته، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، الذى آتاه الحق سبحانه وتعالى جوامع الكلم، فقال ﷺ فيما رواه البخارى ومسلم من حديث عائشة - رضى الله عنها-: «مَثَلُ الْمَاهِرِ بِالْقُرْآنِ مَثَلُ السَّفَرَةِ الْكِرَامِ الْبَرَّةِ، وَمَثَلُ الَّذِي يَقْرُؤُهُ، وَهُوَ عَلَيْهِ شَاقٌّ لَهُ أَجْرَانِ»^(١). فاستنفر بقوله هممًا عالية وصدورًا طاهرة عكفت على كلام الله حفظًا وتلاوة وفهمًا وتدبرًا، رضى الله عن صحابته الكرام الذين سنوا لمن بعدهم سنة العناية بكتاب الله الكريم، ورحم الله السادة المشايخ الذين جمعوا فى اختلاف حروفه ورواياته المبسوطة والمختصرة.

وبعد ، فهذا مبحث من المباحث القرآنية الشريفة، يدور حول توقيفية القراءات القرآنية، وعرض ما أثير حولها من شبه وافتراءات - قديمًا وحديثًا - من بعض المفترين العرب ومن بعض المستشرقين الملحدين.

وبداية نقول : إن القراءات القرآنية ليست بالاجتهاد والاختيار، وإن تنوعها واختلافها ليس وليد إغفال الكلمات القرآنية من النقط والشكل؛ إذ لو كان كذلك لكانت كل قراءة يسمح بها الرسم وتسيغها العربية صحيحة، وليس كذلك؛ فإن كثيرًا من الكلمات يحتمل رسمها أكثر من قراءة واللغة تجيز هذه القراءات ولكن لم يصح فيها إلا قراءة واحدة. والقراءة لا تعتبر ولا يعتد بها إلا إذا كانت عن التلقين والتوقيف والتلقى والمشافهة والنقل والسماع والرواية. وفيما يلى عرض لهذه القضية ومناقشة جوانبها.

* * *

(١) أخرجه البخارى (٦٩١/٨) حديث (٤٩٣٧)، ومسلم (٥٤٩/١) حديث (٢٤٤).

توقيفية القراءات

* اختلاف اللهجات وتعدد القراءات:

لقد نزل القرآن الكريم بلسان عربى مبین ، واللسان العربى مثله مثل كل الألسنة - انشعبت منه منذ قديم الزمان لهجات متعددة مختلفة فى كثير من المستويات الصوتية والدلالية، وأيضاً على مستوى القواعد والمفردات .

وهناك أسباب أدت إلى هذا الاختلاف من أهمها: أن أعضاء النطق تختلف فى بنيتها واستعدادها ومنهج تطورها؛ تبعاً لتنوع الخواص الطبيعية المزود بها كل شعب من الشعوب المختلفة، والتى تنتقل عن طريق الوراثة من السلف إلى الخلف .

ومن سنة الله - عز وجل - أنه لم يرسل رسولا إلا بلسان قومه؛ قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾ [إبراهيم: ٤] ، وأن العرب الذين أنزل إليهم القرآن الكريم، كانوا مختلفى اللهجات، متعددى اللغات، متنوعى الألسن؛ ومن أجل ذلك أنزل الله - تعالى - كتابه على لهجات العرب ليتمكنوا من قراءته، ويتنفعوا بما فيه من أحكام وشرائع؛ إذ لو أنزله - تعالى - بلهجة واحدة - والحال هكذا من أن الذين أنزل إليهم مختلفو اللهجات - لحال ذلك دون قراءته، والانتفاع بهديته؛ لأن الإنسان يتعذر عليه أن يتحول من لهجته التى درج عليها، ومرن لسانه على التخاطب بها منذ نعومة أظفاره، وصارت هذه اللهجة طبيعة من طبائعه، وسجية من سجاياه، واختلطت بلحمه ودمه، حتى لا يمكنه التحول عنها، والعدول إلى غيرها. فلو كلف الله العرب مخالفة لهجاتهم التى لا يستقيم لسانهم إلا عليها، ولا يتيسر نطقهم إلا بها - لشق ذلك عليهم غاية المشقة وكان ذلك من قبيل التكليف بما لا يدخل تحت طاقة الإنسان البشرية وقدرته الفطرية، ، وكان ذلك منافياً ليسر الإسلام وسماحته، التى تقتضى درء المشقة والحرص عن معتقيه؛ فاقترضت رحمة الله - تعالى - بهذه الأمة، وإرادته التخفيف عنها، ووضع الإصر عنها - أن يسر لها حفظ كتابها، وتلاوة دستورها؛ لتتمكن من قراءته، والتعبد بتلاوته، والانتفاع بما فيه على أكمل الوجوه وأحسنها؛ فأنزله على لهجات العرب المتنوعة، وكان الرسول ﷺ يقرؤه على العرب، بهذه اللهجات ليسهل على كل قبيلة تلاوته، بما يوافق لهجاتها .

وبالضرورة، وإزاء هذه الأسباب القوية، ليس يسهل على كل أحد أن يستبدل

لهجة جديدة بلهجة جرى عليها لسانه طفلاً، وناشئاً، وكهلاً. وحتى بعد طول المحاولة والمعالجة قد يظل الأمر عسيراً على شيخ يأبى لسانه تغيير ما ألف السنين، وامرأة ليس لها- غالباً - على ما تعودته من طرائق الكلام سلطان.

روى الترمذى - فى موضوع نزول القرآن على سبعة أحرف: أن النبى ﷺ قال: «يَا جِبْرِيلُ إِنِّي بُعِثْتُ إِلَى أُمَّةٍ أُمِّيَّةٍ، مِنْهُمْ الْعَجُوزُ، وَالشَّيْخُ الْكَبِيرُ، وَالغُلَامُ، وَالْجَارِيَةُ، وَالرَّجُلُ الَّذِي لَمْ يَقْرَأْ كِتَابًا قَطُّ».

وقد كان بين القبائل العربية اختلاف فى نبرات الأصوات وطريقة الأداء: فكان فيهم من يدغم، ومن يظهر، ومن يخفى، ومن يبين، ومن يميل، ومن يفتح، ومن يفخم، ومن يرقق، ومن يمد، ومن يقصر... إلى آخر كفيات النطق المختلفة، فتلقاء هذه الفروق التى يصعب على الناس التخلص منها، ولأن الدين الذى نزل به القرآن يسر دائماً - أمر الله نبيه أن يقرئ كل قبيلة بلهجتها وما جرت عليه عادتها، فعلى سبيل المثال:

يقرأ الأسدى: (يعلمون)، و (تعلم)، و (تسودّ وجوه)، و (ألم إعهد إليكم) بكسر حرف المضارعة.

والتميمى يهمز، والقرشى لا يهمز.

ويقرأ أحدهم: (عليهم)، و (فيهم) بضم الهاء، لا بكسرها.

وهذا يقرأ: (قد أفلح)، و (قل أوحى) بالنقل.

وآخر يقرأ: (موسى)، و (عيسى)، و (دنيا) بالإمالة.

وغيره يلفظ.

وهذا يقرأ: (خبيراً)، و (بصيراً) بترقيق الراء.

والآخر يقرأ: (الصلاة)، و (الطلاق) بالتفخيم.

إلى غير ذلك.

هذا إلى ما هو معروف من الاختلاف الطبيعى بين القبائل، فى شهرة بعض الألفاظ، فى بعض المدلولات، وإلى ما هو معروف أيضاً - عند علماء القراءات - من أن القرآن نفسه اختلفت بعض ألفاظه، فى الحروف أو كفيتهما، من حيث الغيبة والخطاب، والتذكير والتأنيث، والجمع والإفراد، والتخفيف والتشديد، والتحقيق

والتسهيل . . . وغير ذلك، مما هو مقرر، ومحدد، منذ عهد النبوة^(١).

جيل الصحابة والتابعين وتابعيهم:

ثم إن الصحابة - رضوان الله تعالى عليهم أجمعين - قد تلقوا من في رسول الله ﷺ القرآن الكريم، بقراءته ورواياته فلم يضيعوا منه جملة، ولم يغفلوا منه كلمة، ولم يهملوا منه حرفاً، أو سكوتاً، أو حركة أو قراءة أو رواية، ونقله عن الصحابة التابعون، على هذا الوجه من الأحكام، والتحرير، والإتقان، والتجويد.

ثم إن جماعة من التابعين وأتباع التابعين كرسوا حياتهم، وأفنوا أعمارهم في قراءة القرآن وإقراءه وتعليمه، وتلقينه، وعنوا كل العناية بضبط ألفاظه، وتجويد كلماته، وتحرير قراءاته، وتحقيق رواياته، وكان ذلك شغلهم الشاغل، وغرضهم الهادف، حتى صاروا في ذلك أئمة يقتدى بهم، وتشد الرحال إليهم، وينقل القرآن عنهم؛ ولتصديهم لذلك نسبت القراءة إليهم ف قيل: قراءة فلان كذا، وقراءة فلان كذا، فنسبة القراءة إليهم نسبة ملازمة ودوام، لا نسبة اختراع وابتداع، ومن هؤلاء الذين انقطعوا للتعليم والتلقين: القراء العشرة، وهم: أبو جعفر ونافع المدنيان، وأبو عمرو ويعقوب البصريان، وابن كثير المكي، وابن عامر الدمشقي، وعاصم وحمزة والكسائي الكوفيون، وخلف البغدادي.

وقد أجمع من يعتد بهم من العلماء على تواتر قراءات هؤلاء الأئمة الأعلام، فقد روى قراءاتهم معظم الصحابة عن رسول الله ﷺ، وتلقوها من فيه مشافهة، ورواها عن الصحابة- التابعون وأتباع التابعين، ومن هؤلاء وهؤلاء القراء العشرة المذكورون، ورواها عن القراء العشرة طوائف لا تحصى كثرة وعدداً، في جميع العصور والأجيال، لم تخل أمة من الأمم، ولا عصر من العصور، ولا مصر من الأمصار، إلا وفيه الكثرة الكاثرة، والجم الغفير، والجمع الوفير، ممن يروى قراءات هؤلاء الأئمة، ويحذقها، وينقلها لغيره، إلى وقتنا هذا، ولن تزال الأمم - إن شاء الله - على تعاقبها وتلاحقها وتتابعها، أمة بعد أمة، وجيلاً إثر جيل - تتعاهد هذه القراءات، وتروها، وتنقلها لمن بعدها، وتقرؤها، وتقرئ بها، إلى أن يرث الله

(١) ينظر: بحوث قرآنية المؤتمر السادس للشيخ عبد الفتاح القاضى، والدكتور لبيب السعيد ص (٩٨، ٧٩).

الأرض ومن عليها، وكل ذلك مصداقاً لقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾^(١) [الحجر: ٩].

* اختلاف القراءات القرآنية:

لقد كثرت الأقاويل والآراء في موضوع نزول القرآن الكريم على سبعة أحرف إلى حد كاد يطمس أنوار الحقيقة، حتى استعصى فهمه على بعض العلماء، ولاذ بالفرار منه، وقال: إنه مشكل.

ثم إن الخطأ في هذا الباب قد يتخذ منه أعداء الإسلام سبيلاً عوجاً، إلى توجيه المطاعن الخبيثة إلى القرآن. وقد كان من تداول هذا الخطأ ونقله: أن كتب بعض أعداء القرآن كتاباً، أسموه: «مباحث القرآن»، ومن فصوله: هل من تحريف في الكتاب الشريف؟

ويجب أن نذكر، أن القراءات التي يجب على المسلمين - وجوباً - المحافظة عليها، ليست هي الأحرف والمرادفات التي كانت تقام بعضها مكان بعض، قبل العرضة الأخيرة للقرآن، والتي كانت إقامتها لضرورة ماسة انتهى وقتها عند هذه العرضة، فضلاً عن عهد عثمان؛ وإنما هي: القراءات التي يحتملها مصحف عثمان، المقتصر على حرف قريش - كما قال ناس - أو المشتمل على باقي الأحرف؛ كما قال آخرون. وهذه القراءات - على أية حال - ثابتة كلها بالنقل المتواتر، عن النبي نفسه ﷺ.

وواضح جداً: أن اختلاف القراءات لا يعنى أن فيها تنافياً، أو تضاداً، أو تناقضاً، وإنما هو - بإطلاق - اختلاف تنوع وتغاير فحسب، ففي كل اختلافات القراءات، لم يظهر أن قراءة اتخذت سبيلاً استدبرته قراءة، أو أن قراءة أمرت بما نهت عنه أخرى.

ثم إن هذه القراءات جميعها بمنزلة سواء في الأسلوب والغاية، فهي كلها معجزة، وتلك حقيقة لا نستغربها، ما دامت كل قراءة قد أنزلت من عند الله، أو أذن بها الله، وما دام القراء - في اختلافهم - مجرد ناقلين، وليسوا كالفقهاء: يختلفون؛ لأنهم يجتهدون.

(١) ينظر: بحوث قرآنية المؤتمر السادس ص (٨٠).

وبين القراءات القرآنية اختلافات توقيفية يسيرة، محصورة كلها، ومضبوطة، ومعلومة، ولا زيادة فيها ولا نقص، ولا تقديم ولا تأخير، وهي كلها لا تجهد عامة الناس في الفهم والتدبر، فضلاً عن أن تجهد الدارس المدقق أو القارئ المتخصص. والقراءات الثابتة منزلة كلها من عند الله، أو مأذون في قراءتها من الله، فقد تواترت تواتراً مقطوعاً به، وشاملاً للأصول والفروع، عن نفس الرسول الذي أوتي القرآن، وكلف إبلاغه للعالمين - صلوات الله وسلامه عليه - وقد قرأ بها المسلمون، منذ كان الوحي، ويستحيل عقلاً أن يكونوا قد أمضوا القرون وهم يقرءون غير ما أنزل الله سبحانه .

وإذا كانت القراءات والروايات القرآنية قد أضيفت إلى قراء ورواة بأعيانهم، فهذا لا يعنى إلا أن المضاف إليه اختار قراءة أو رواية، وكان أضبط لها وأدوم وألزم قراءة وإقراء بها، حتى نسبت إليه أو نسب إليها، فهي - كما يقرر ابن الجزرى - إضافة اختيار ودوام ولزوم، لا إضافة اختراع ورأى واجتهاد، ومن هنا كان اختلاف القراء - عند المسلمين - صواباً بإطلاق، وليس كاختلاف الفقهاء يعتبر - حتى عند أصحابه - صواباً يحتمل الخطأ.

ورأس الأسباب في اختلاف القراءات هو: أن القرآن نزل على سبعة أحرف كما ذكر النبي ﷺ، فيما أثبت أحد وعشرون صحابياً روى عنهم البخارى ومسلم وآخرون. إذن فإن الأمر في نزول القرآن على سبعة أحرف هو ما بيناه - فيما سبق - من أسباب دعت إلى ذلك: كاختلاف اللهجات، والاختلاف في طريقة الأداء ونبرات الصوت، وهناك سبب ثالث يرجع إلى ذات القرآن: هو اختلاف بعض ألفاظه، من حيث الغيبة والخطاب، والتذكير والتأنيث، والجمع والإفراد، والتخفيف والتشديد^(١).

* أقسام القراءات:

القراءات القرآنية أقسام وهي كالتالى:

أولاً: المتواترة: وهو: ما نقله جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب، عن

(١) ينظر: بحوث قرآنية المؤتمر السادس للأزهر ص (١٠٠، ١٣٩، ١٤٠).

مثلهم، إلى منتهاه، وغالب القراءات كذلك. وقد اختيرت سبع قراءات من هذا النوع، عرفت كل منها بأسماء أهم من عرف بالقراءة بها. وأصحاب هذه القراءات هم: نافع المدني، وابن كثير المكي، وأبو عمرو بن العلاء البصرى، وابن عامر الشامي، وعاصم وحمة والكسائي: الكوفيون.

وأول من اقتصر على هؤلاء السبعة هو أبو بكر بن مجاهد، قبيل سنة ٣٠٠هـ، أو ما حولها، وتابعه بعد ذلك المسلمون إلى الآن. ولكل من هؤلاء القراء رواة، وأصحاب طرق، وأصحاب أوجه، معروفون جيداً لعلماء القراءات.

والنقل المتواتر هو عنصر أساسى فى إثبات القرآنية؛ حتى يُعرّف الكتاب بأنه: «القرآن المنزل على رسول الله ﷺ، المنقول عنه نقلاً متواتراً بلا شبهة». فإن القول بأنه «نقلاً متواتراً» احتراز عما اختص بمثل مصحف أبي، ومصحف ابن مسعود، مما نقل بطريق الآحاد.

ثانياً: المشهورة: وهو ما صح سندها ولم يبلغ درجة التواتر، ووافقت العربية ورسم المصحف، واشتهرت عند القراء فلم يعدوها من الغلط ولا من الشذوذ. وقد اختير من هذا النوع ثلاث قراءات، وأصحابها هم: أبو جعفر بن قعقاع المدني، المتوفى سنة ١٣٠هـ، ويعقوب الحضرمي، المتوفى سنة ٢٠٥هـ، وخلف البزار، المتوفى سنة ٢٢٩هـ.

ولكل من هؤلاء أيضاً رواة، وأصحاب طرق، وأصحاب أوجه، وهم جميعاً معروفون لعلماء القراءات.

ونظراً لأن هذه القراءات الثلاث لا تخالف رسم السبع، فقد ألحقها المحققون بها، وعدوا القول بعدم تواترها فى غاية السقوط، ولا يصح القول به عن يمين قوله فى الدين.

ومن هؤلاء المحققين:

البغوى الفراء الموصوف بأنه أول من يعتمد عليه فى ذلك المجال؛ لأنه مقرئ فقيه جامع للعلوم.

وابن تيمية الفقيه المعروف.

والقسطلاني في كتابه «لطائف الإشارات»، حيث يقول: «إننا لو اشتراطنا التواتر في كل فرد من أحرف الخلاف انتفى كثير من القراءات الثابتة عن هؤلاء الأئمة السبعة وغيرهم».

وعبد الوهاب السبكي الذي يقول: «إن هذه القراءات الثلاث - بالإضافة إلى القراءات السبع - معلومة من الدين بالضرورة، ونزلت على النبي ﷺ لا يكابر في شيء من ذلك إلا جاهل».

وزكريا الأنصاري، المتوفى سنة ٩٢٦هـ، والذي أفتى بأن القراءات العشر متواترة كلها.

ثالثًا: الأحاد : وهو ما صح سنده، وخالف الرسم أو العربية، أو لم يشتهر الاشتهار المذكور، ولم يقرأ به.

رابعًا: الشاذة : وهو ما لم يصح سندها.

خامسًا: الموضوعية: ويمثل لها السيوطي بقراءات الخزاعي.

سادسًا: ما زيد في القراءات على وجه التفسير : كالقراءة المنسوبة إلى سعد ابن أبي وقاص: «وله أخ أو أخت من أم»، وكالقراءة المنسوبة إلى ابن عباس: «ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم في مواسم الحج» وكالقراءة المنسوبة أيضًا إلى ابن الزبير: «ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويستعينون الله على ما أصابهم».

وواضح أن الناس اجتمعوا على القراءات المتواترة والمشهورة لسببين، أوضحهما الطبرسي في تفسيره:

أحدهما : أن أصحابها تجردوا لقراءة القرآن، واشتدت بذلك عنايتهم، مع كثرة علمهم؛ ومن كان قبلهم أو في أزمته ممن تنسب إليه القراءة من العلماء، وعدت قراءاتهم من الشواذ، لم يتجرد لذلك تجردهم، وكان الغالب على أولئك الفقه أو الحديث، أو غير ذلك من العلوم.

والآخر : أن قراءاتهم وجدت مسندة - لفظًا أو سماعًا - حرفًا حرفًا من أول القرآن إلى آخره، مع ما عرف من فضائلهم وكثرة علمهم بوجوه القرآن^(١).

(١) ينظر : بحوث قرآنية المؤتمر السادس ص (١٠٢، ١٠٥).

* تاريخ التأليف في القراءات القرآنية:

وقد جمعت القراءات منذ قديم، وأول من جمعها في كتاب هو أبو عبيد القاسم ابن سلام، المتوفى بمكة سنة ٢٢٤هـ، والذي جعل القراءات - فيما عد ابن الجزرى - خمسًا وعشرين قراءة مع السبع.

وترادف المؤلفون في القراءات:

فجمع أحمد بن جبير الكوفى نزيل أنطاكية - المتوفى سنة ٢٥٨هـ - كتابًا في قراءات الخمسة، من كل مصر واحد.

وألف إسماعيل بن إسحاق المالكى المتوفى - سنة ٢٨٢هـ - كتابًا جمع فيه قراءة عشرين إمامًا، منهم السبعة.

وجمع ابن جرير الطبرى - المتوفى سنة ٣١٠هـ - كتابه «الجامع»، وفيه نيف وعشرون قراءة.

وجمع أبو بكر الداجونى - المتوفى سنة ٣٢٤هـ - كتابًا في القراءات أدخل فيه أبا جعفر أحد العشرة.

واقصر ابن مجاهد - المتوفى سنة ٣٢٤هـ - أيضًا على قراءات السبعة.

وألف فى القراءات أبو بكر الشذائى، المتوفى سنة ٣٧٠هـ.

وألف أبو بكر بن مهران - المتوفى سنة ٣٨١هـ - فى قراءات العشرة.

وألف الخزاعى المتوفى سنة ٤٠٨هـ كتابه: «المنتهى» الذى جمع فيه ما لم يجمع من قبله، والذى يمثل بقراءاته للقراءات الموضوعه كما ذكرنا منذ قليل.

وكان الطلمنكى - مؤلف «الروضة»، والمتوفى سنة ٤٢٩هـ - أول من أدخل القراءات إلى الأندلس.

وألف مكى بن أبى طالب - المتوفى سنة ٤٣٧هـ - فى القراءات: «التبصرة» و«الكشف» وغير ذلك.

وألف أبو عمرو الدانى - المتوفى سنة ٤٤٤هـ - كتابه: «جامع البيان» فى القراءات، وفيه أكثر من خمسمائة رواية وطريق عن القراءات السبع.

وألف الأهوازى - المتوفى سنة ٤٤٦هـ - فى هذا الشأن.

وألف الهذلى - المتوفى سنة ٤٦٥هـ - كتابه: «الكامل» الذى جمع فيه خمسين قراءة عن الأئمة، وتسعًا وخمسين وأربعمائة وألف رواية وطريق.

وألف أبو معشر الطبرى - المتوفى سنة ٤٧٨هـ - كتاب «التلخيص فى القراءات الثمان» و «سوق العروس»، وفيه خمسون وخمسمائة وألف رواية وطريق .
 وألف أبو القاسم عيسى بن عبد العزيز اللخمي الإسكندري - المتوفى سنة ٦٢٩هـ - كتابه: «الجامع الأكبر والبحر الأزخر»، ويحتوى على سبعة آلاف رواية وطريق .
 وقد اندثر بعض كتب القراءات، وفيها كتب الأهوازي، وابن عطية، والمهدوى، وكتاب «اللوامع» فى القراءات، وكتاب «المحتوى» للدانى .
 واختار جمهور المسلمين القراءات منذ قديم، ولكن القراء ظلوا يتداولونها ويروونها إلى أن كتبت العلوم ودونت، فكتبت فيما كتب من العلوم، وصارت القراءات - كما يقول ابن خلدون - «صناعة مخصوصة، وعلماً منفرداً، وتناقله الناس بالشرق والأندلس، جيل بعد جيل، إلى أن ملك بشرق الأندلس «مجاهد» من موالى العامريين، وكان معتنياً بهذا الفن من بين فنون القرآن؛ لما أخذه به مولاه المنصور بن أبى عامر، واجتهد فى تعليمه وعرضه على من كان من أئمة القراء بحضرته، فكان سهمه بذلك وافراً»^(١) .

إضافة القراءات إلى القراء تعنى اختيارها ولا اجتهاد فيها

إن إضافة القراءات إلى أئمة القراء ورواتهم - كما ألمحنا من قبل - لا تعنى أكثر من أنهم اختاروها وداوموا عليها ولزموها حتى اشتهروا بها وقصدوا فيها، وهى - كما يعبر ابن الجزرى - «إضافة اختيار، ودوام ولزوم، لا إضافة اختراع ورأى واجتهاد»^(٢) .

وقد تفرق القراء فى البلاد واختلفت قراءاتهم، فكانت جماعات القراء فى مختلف الجهات، يقرءون حسبما تلقوا من أسلافهم، وكانت كل جماعة تستقر على الوجوه التى لقتها لا تكاد تتعدها؛ فاختلقت قراءات الخلف باختلاف قراءات السلف، وتفرق هؤلاء وأولئك فى البلاد، وكما يقول ابن الجزرى: «قل الضبط، واتسع الخرق، وكاد الباطل يلتبس بالحق؛ فقام جهابذة علماء الأمة، وصناديد الأئمة، فبالغوا فى الاجتهاد، وبينوا الحق المراد، وجمعوا الحروف والقراءات، وعزوا

(١) ينظر : بحوث قرآنية المؤتمر السادس ص (١٠٦، ١٠٧) .

(٢) ينظر : النشر (١/٥٢) .

الوجوه والروايات، وميزوا بين المشهور والشاذ، والصحيح والفاذ، بأصول أصولها، وأركان فصلوها».

ويبدو أن الاختصار على قراءات الأئمة المشهورين بالفقه والأمانة في النقل، وكمال الدين - كان أمراً ضرورياً، أوجبه بشاعة ما قيل إنه وقع من: «تمادى بعض الناس على القراءة بما يخالف خط المصحف، مما ثبت نقله» كما عبر ذلك مكى ابن أبى طالب بل إنه كثر الاختلاف فيما يحتمل رسم المصحف، وقرأ أهل البدع والأهواء بما لا يحل لأحد تلاوته؛ وفاقا لبدعهم، ومن أمثلة ذلك: ما روى من أن بعض المعتزلة قرأ: ﴿وَكَلَّمَ اللّٰهُ مُوسَى تَكْلِيْمًا﴾ [النساء: ١٦٤] بنصب الهاء.

وقد كثرت الاختيارات في القراءة كثرة، من مظاهرها التي تخفى على كثير من غير المتخصصين: أن الشافعى صاحب المذهب، كانت له رواية قرأ بها ابن الجزرى، من كتاب: «المستنير»، وحدثه بها - من هذا الكتاب، ومن كتاب «الكامل» - غير واحد.

وكان لأحمد بن حنبل صاحب المذهب أيضاً اختيار، ذكره «الهدلى» في كتابه «الكامل».

وقد نسبت إلى أبى حنيفة قراءة جمعها الخزاعى، ونقلها عنه الهدلى وغيره. وقد عد ابن حجر العسقلانى - وهو يتكلم عن تعيين الأحرف التي اختلف فيها عمر ابن الخطاب، وهشام بن حكيم، حين كان هذا يقرأ بسورة «الفرقان»، على حروف لم يكن يعرفها عمر - عد ابن حجر في هذه السورة وحدها نحوًا من مائة وثلاثين موضعًا، منها ستة وخمسون ليس فيها من المشهور شيء.

وربما كانت كثرة عدد القراءات هي التي حدث ببعض المفسرين إلى ذكر بعضها غير منسوب لصاحبه^(١).

* إذا قرئت آية بقراءتين فهل قال الله بهما؟

أورد الزركشى في كتابه «البرهان» هذا السؤال، ثم أعقبه بالأراء التي قيلت فيه:

(الأول): أن الله - تعالى - قال بهما جميعًا.

(الثانى): أن الله - تعالى - قال بقراءة واحدة، إلا أنه أذن أن يقرأ بقراءتين.

(١) ينظر: بحوث قرآنية المؤتمر السادس ص (١٠١، ١٠٢).

(الثالث) : إذا كان لكل قراءة تفسير يغير الآخر، فقد قال بهما جميعاً، وتصير القراءتان بمنزلة آيتين، مثل قوله: ﴿وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَظْهَرَ لَكُم مِّنَ السُّجُودِ﴾ [البقرة: ٢٢٢] (الرابع) : إذا كان تفسير القراءتين واحداً، كالبيوت والبيوت والمحصات والمحصات بالنصب والجر - فإنما قال بإحدهما، وأجاز القراءة بهما، لكل قبيلة، على ما تعود لسانها.

(الخامس) : إذا صح أنه قال بإحدى القراءتين، فإنه يكون قد قال بلغة قريش^(١).
* من قال من العلماء إن مرجع القراءات الاجتهاد:
هناك أقوال لبعض علمائنا القدامى قد يفهم منها أن القراءات القرآنية مرجعها الاجتهاد لا السماع، وأنها اختيارية تدور مع اختيار الفصحاء واجتهاد البلغاء.
* الزمخشري يعيب قراءة لابن عامر:
قرأ ابن عامر - أحد القراء السبعة - الآية:
﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِّكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧].
برفع (قتل) ونصب (أولادهم) وجر (الشركاء)، على إضافة القتل إلى الشركاء، والفصل بينهما بغير الظرف.

فوصف الزمخشري هذه القراءة بأنها «شئ» لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر، لكان سمجاً مردوداً... إلخ. وقال: «والذي حملة على ذلك أن رأى في بعض المصاحف «شركائهم» مكتوباً بالياء. ولو قرأ بجر الأولاد والشركاء؛ لأن الأولاد شركاؤهم في أموالهم - لوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب».
* رد ابن المنير على الزمخشري:

ورد ابن المنير الإسكندري صاحب كتاب: «الانتصاف» بأن الزمخشري «ركب متن عمياء، وتاه في تيهاء»، وقال ابن المنير: «وأنا أبرأ إلى الله، وأبرئ حملة كتابه، وحفاظ كلامه، مما رماهم به؛ فإنه تخيل أن القراء أئمة الوجوه السبعة اختار كل منهم حرفاً قرأ به اجتهاداً، لا نقلاً وسماعاً؛ فلذلك غلط ابن عامر في قراءته هذه، وأخذ يبين أن وجهة غلظه رؤيته الياء ثابتة في «شركائهم»؛ فاستدل بذلك على أنه مجرور، وتعين عنده نصب (أولادهم) بالقياس... إلخ».

(١) ينظر : بحوث قرآنية المؤتمر السادس ص (٩٩).

ثم قال ابن المنير: «فهذا كله - كما ترى - ظن من الزمخشري أن ابن عامر قرأ قراءته هذه رأيًا منه، وكان الصواب خلافه، والفصح سواه، ولم يعلم الزمخشري أن هذه القراءة- بنصب الأولاد، والفصل بين المضاف والمضاف إليه بها - يعلم ضرورة أن النبي ﷺ قرأها على جبريل، كما أنزلها عليه كذلك، ثم تلاها النبي ﷺ على عدد التواتر من الأئمة، ولم يزل عدد التواتر يتناقلونها، ويقرءون بها، خلفًا عن سلف، إلى أن انتهت إلى ابن عامر؛ فقرأها أيضًا كما سمعها. فهذا معتقد أهل الحق في جميع الوجوه السبعة: أنها متواترة جملة وتفصيلاً... فلا مبالاة بعدها بقول الزمخشري، ولا بقول أمثاله ممن لحن ابن عامر، وظن أن القراءة بالرأى غير موقوفة على النقل. والحامل هو التغالى في اعتقاد اطراد الأقيسة النحوية؛ فظنها قطعية؛ حتى يرد ما يخالفها».

ويقول ابن المنير كذلك: «إن المنكر عليه - يعنى: ابن عامر - إنما أنكر ما ثبت أنه براء منه قطعًا وضرورة. ولولا عذر أن المنكر ليس من أهل الشائين - أعنى: علم القراءة، وعلم الأصول، ولا يعد من ذوى الفنين المذكورين - لخيف عليه الخروج من ربة الدين، وإنه - على هذا العذر - لفى عهدة خطيرة، وزلة منكرة، تزيد على زلة من ظن أن تفاصيل الوجوه السبعة فيها ما ليس متواترًا؛ فإن هذا القائل لم يشبها بغير النقل، وغايته أنه ادعى أن نقلها لا يشترط فيه التواتر، وأما الزمخشري: فظن أنها تثبت بالرأى، غير موقوفة على النقل، وهذا لم يقل به أحد من المسلمين».

* رد أبى حيان الأندلسى على الزمخشري:

وفى هذا الشأن - أيضًا - يقول أبو حيان الأندلسى:

«وبعض النحويين أجازها، وهو الصحيح؛ لوجودها فى هذه القراءة المتواترة المنسوبة إلى العربى الصريح المحض: ابن عامر، الآخذ القرآن عن عثمان ابن عفان، قبل أن يظهر اللحن فى لسان العرب، ولوجودها أيضًا فى لسان العرب فى عدة أبيات... إلخ.

ثم يتحدث عن الزمخشري قائلًا:

«وأعجب لعجمى ضعيف فى النحو يرد على عربى صريح محض قراءة متواترة موجودًا نظيرها فى لسان العرب، فى غير ما بيت. وأعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقراء الأئمة، الذين تخيرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله، شرقًا وغربًا، وقد اعتمد

المسلمون على نقلهم؛ لضبطهم، ومعرفتهم، وديانتهم».

* رد نظام الدين النيسابورى على الزمخشري:

ويقول النيسابورى:

«والحق عندى - فى هذا المقام - أن القرآن حجة على غيره، وليس غيره حجة عليه. والقراءات السبع كلها متواترة، فكيف يمكن تخطئة بعضها؟! فإذا ورد فى القرآن المعجز مثل هذا الترتيب لزم القول بصحته وفصاحته...» إلخ.

* رد ابن الجزرى على الزمخشري:

ويدافع ابن الجزرى عن القراءة المتواترة التى قرأ بها ابن عامر، فيقول:
والحق فى غير ما قاله الزمخشري، ونعوذ بالله من قراءة القرآن بالرأى والتشهى،
وهل يحل لمسلم القراءة بما يجد فى الكتابة من غير نقل؟!
بل الصواب جواز مثل هذا الفصل - وهو الفصل بين المصدر وفاعله المضاف
إليه بالمفعول - فى الفصح والشائع الذائع اختياراً. ولا يختص ذلك بضرورة
الشعر.

ويكفى فى ذلك دليلاً هذه القراءة الصحيحة المشهورة التى بلغت التواتر.
كيف وقارئها - ابن عامر - من كبار التابعين الذين أخذوا عن الصحابة: كعثمان
ابن عفان، وأبى الدرداء، رضى الله عنهما؟! . وهو - مع ذلك - عربى صريح من
صميم العرب؛ فكلامه حجة، وقوله دليل؛ لأنه كان قبل أن يوجد اللحن ويتكلم
به. فكيف، وقد قرأ بما تلقى وروى وسمع ورأى؛ إذ كانت كذلك فى المصحف
العثمانى المجمع على اتباعه، وأنا رأيتها فيه كذلك؟ مع أن قارئها: لم يكن خاملاً،
ولا غير متبع، ولا فى طرف من الأطراف ليس عنده من ينكر عليه إذا خرج عن
الصواب، فقد كان فى مثل دمشق التى هى - إذ ذاك - دار الخلافة وفيها الملك،
والمأتى إليها من أقطار الأرض، فى زمن خليفة هو أعدل الخلفاء وأفضلهم بعد
الصحابة: الإمام عمر بن عبد العزيز - رضى الله عنه - أحد المجتهدين المتبعين
المقتدى بهم من الخلفاء الراشدين.

وهذا الإمام القارئ - أعنى: ابن عامر - مقلد - فى هذا الزمن الصالح - قضاء
دمشق، ومشيختها، وإمامة جامعها الأعظم: الجامع الأموى أحد عجائب الدنيا،
والوفود به من أقطار الأرض؛ لمحل الخلافة ودار الإمارة.

هذا، ودار الخلافة - في الحقيقة - حينئذ بعض هذا الجامع، ليس بينهما سوى باب يخرج منه الخليفة.

ولقد بلغنا عن هذا الإمام أنه كان في حلقة أربعمئة عريف، يقومون عنه بالقراءة. ولم يبلغنا عن أحد من السلف - رضى الله عنهم - على اختلاف مذاهبهم، وتباين لغاتهم، وشدة ورعهم، أنه أنكر على ابن عامر شيئاً من قراءته، ولا طعن فيها، ولا أشار إليها بضعف.

ولقد كان الناس - بدمشق، وسائر بلاد الشام، حتى الجزيرة الفراتية، وأعمالها - لا يأخذون إلا بقراءة ابن عامر، ولا زال الأمر كذلك إلى حدود الخمسمئة. وأول من تعلمه أنكر هذه القراءة وغيرها من القراءة الصحيحة، وركب هذا المحذور - ابن جرير الطبرى، بعد الثلاثمئة. وقد عد ذلك من سقطات ابن جرير؛ حتى قال علم الدين السخاوى:

قال لى شيخنا أبو القاسم الشاطبى:

«إياك وطعن ابن جرير على ابن عامر».

ولله در إمام النحاة: أبى عبد الله بن مالك - رحمه الله - حيث قال فى «الكافية الشافية»:

وَحُجَّتِي قِرَاءَةُ ابْنِ عَامِرٍ فَكَمَ لَهَا مِنْ عَاصِدٍ وَنَاصِرٍ

وهذا الفصل الذى ورد فى هذه القراءة، منقول من كلام العرب من فصيح

كلامهم، جيد من جهة المعنى أيضاً:

أما وروده فى كلام العرب:

(أ) فقد ورد فى أشعارهم كثيراً: أنشد من ذلك سيبويه، والأخفش، وأبو عبيدة،

وثعلب، وغيرهم - ما لا ينكر، مما يخرج به كتابنا عن المقصود.

(ب) وقد صح من كلام رسول الله ﷺ: «فَهَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي» فصل -

بالجار والمجرور - بين اسم الفاعل ومفعوله، مع ما فيه من الضمير المثنوى،

ففصل المصدر بخلوه من الضمير أولى بالجواز.

(ج) وقرئ: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفاً وَعَدَّهُ رُسُلُهُ﴾ [إبراهيم: ٤٧]

وأما قوته، من جهة المعنى:

فقد ذكر ابن مالك ذلك من ثلاثة أوجه:

(أحدها): كون الفاصل فضلة، فإنه - لذلك - صالح لعدم الاعتداد به .
(الثاني): أنه غير أجنبي معنى؛ لأنه معمول للمضاف وهو المصدر .
(الثالث): أن الفاصل مقدر التأخير؛ لأن المضاف إليه مقدر التقديم؛ لأنه فاعل في المعنى، حتى إن العرب، لو لم تستعمل مثل هذا الفصل، لاقتضى القياس استعماله؛ لأنهم قد فصلوا - في الشعر - بالأجنبي كثيراً، فاستحق الفصل بغير أجنبي أن يكون له مزية؛ فيحكم بجوازه مطلقاً .
وإذا كانوا قد فصلوا بين المضافين بالجملة في قول بعض العرب: «هو غلام - إن شاء الله - أخيك» - فالفصل بالمفرد أسهل .
ثم إن هذه القراءة قد كانوا يحافظون عليها، ولا يرون غيرها: قال ابن ذكوان: «شركايم» بياء ثابتة في الكتاب والقراءة .
قال: وأخبرني أيوب - يعنى: ابن تميم شيخه - قال:
قرأت على أبي عبد الملك قاضى الجند:
﴿زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ .
قال أيوب:
فقلت له: إن في مصحفى - وكان قديماً - «شركايم»، فمحا أبو عبد الملك الياء، وجعل مكان الياء واواً .
ثم قرأت على يحيى بن الحارث: «شركاؤهم»، فرد على يحيى: «شركايم»، فقلت له: إنه كان في مصحفى بالياء، فحكت، وجعلت واواً .
فقال يحيى: «أنت رجل محوت الصواب، وكتبت الخطأ، فرددتها في المصحف على الأمر الأول» .



الزمخشري يعزو إحدى القراءات إلى فصاحة راويها

وكتب الزمخشري أيضاً عند تفسير آية:

﴿هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ هُوَ خَيْرٌ نَّوَابِغًا وَخَيْرٌ عُقْبًا﴾ [الكهف: ٤٤]، أن عمرو بن عبيد قرأ كلمة (الحق) بالنصب على التأكيد، كقولك: هذا عبد الله الحق لا الباطل.

وقال الزمخشري: «وهي قراءة حسنة فصيحة. وكان عمرو بن عبيد من أفصح الناس وأنصحهم».

وهذا - كما يقول ابن المنير الإسكندري - «يوهم أن القراءات موكولة إلى رأى الفصحاء واجتهاد البلغاء؛ فتفاوتت في الفصاحة لتفاوتهم فيها».

* رد ابن المنير وغيره على الزمخشري:

وقد هوجم الزمخشري في هذا أيضاً: فقيل إن قوله منكر شنيع، وإن الحق «أنه لا يجوز لأحد أن يقرأ إلا بما سمعه فوعاه بنطق فيه ﷺ منزلاً كذلك من السماء؛ فلا وقع لفصاحة الفصيح، وإنما هو ناقل كغيره».

وقيل - في مهاجمة الزمخشري - : إنه «لا يفوته الثناء على رأس البدعة ومعدن الفتنة؛ فإن عمرو بن عبيد أول مصمم على إنكار القدر، وهلم جرا، إلى سائر البدع الاعتزالية؛ فمن ثم أثنى عليه».

وقال الناقدون: إن الزمخشري «لم يكن له - على ما عنده من العلم - لقاء ولا رواية».

وابن عامر الذى عاب الزمخشري قراءته - هو فى الطبقة الأولى من التابعين، وقراءته ليست هيئة السند. وقد كان يقرأ بها المقدسى صاحب «أحسن التقاسيم فى معرفة الأقاليم»، فسأله أحد القضاة: أنت رجل متفقه لأهل الكوفة، فلم لم تقرأ بحروفهم؟ وما الذى أمالك إلى قراءة ابن عامر؟

قال المقدسى: قلت: خلال أربع:

ثم ذكر المقدسى ما جعله يختارها ومما ذكره: أن ابن مجاهد روى عن ابن عامر ثلاث روايات:

إحداهن: أنه قرأ على عثمان بن عفان.

والثانية: أنه سمع القرآن من عثمان وهو صبي.

والثالثة : أنه قرأ على من قرأ على عثمان .
وليس هذا لغيره من أئمة القراء، بل بين كل واحد وبين عليّ، وعبد الله، وأبيّ،
وابن عباس، رجلاّن أو ثلاثة.

فمن بينه وبين عثمان - الذى قد أجمع المسلمون على مصحفه، واتفقوا على
جمعه، وتداولوه - رجل: أحق بأن يقرأ له ممن بينه وبين من لا يستعمل جمعه،
ولا وقع الاتفاق على مصحفه، رجلاّن أو ثلاثة... إلخ.
وقد كان مما قيل عن ابن عامر: «إنه لم يتعد - فيما ذهب إليه - الأثر، ولم يقل
قولا يخالف فيه الخبر».

* بعض النحويين ينكرون على بعض القراء اختياراتهم
وقد رد آخرون - وخاصة من النحويين - على بعض القراء فى اختياراتهم منكرين
ومخطئين.

ولكن الجمهور على غير رأى النحويين:
يقول الزركشى، فى اعتراضاتهم على أئمة القراء: «وهذا تحامل، وقد انعقد
الإجماع على صحة قراءة هؤلاء الأئمة، وأنها سنة متبعة، ولا مجال للاجتهاد فيها».
ولهذا قال سيويه فى كتابه، فى قوله تعالى:

﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]

«وبنو تميم يرفعونه إلا من درى كيف هى فى المصحف، وإنما كان كذلك لأن
القراءة سنة مروية عن النبى ﷺ، ولا تكون القراءة بغير ما روى عنه».
ويقول الدانى فى كتابه «جامع البيان»:

«وأئمة القراء لا تعمل فى شىء من حروف القرآن على الأفشى فى اللغة،
والأقيس فى العربية، بل على الأثبت فى الأثر، والأصح فى النقل. والرواية - إذا
ثبتت عندهم - لا يردها قياس عربية ولا فشو لغة؛ لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها
والمصير إليها».

وكلام الزمخشري - على ما يبدو - فاتن، وقد تورط فى متابعته البيضاوى المفسر؛
فكان لذلك نكير عند على بن سلطان القارى، إذ يقول: «والعجب من البيضاوى، مع
أنه من أئمة أهل السنة، تبعه - يعنى: الزمخشري - فى هذه القضية، كما بيته فى تخريج
قراءته من تفسيره بالحاشية المستقلة، وأوضحت ما فيه من تقصيره وتغييره، ونقصان

فى تعبیره».

ونشیر هنا إلى عبارة لأبى حیان الأندلسى فى شأن من یسترسلون فى طلب الأقیسة یقول: «وما أحوج الناظر فى الدین إلى حسن الظن والیقین، وإلى متن متین فیه، فإنه متى حاول معرفة كل شیء بالرأى والقیاس، كلّ وملّ، ومتى استرسل مع كل شیء، زلّ وضلّ».



بِإِحْسَانٍ ﴿ [التوبة: ١٠٠]، يقول بعد الكلام عن خفض «الأنصار» ورفعها:
«والقراءة التي لا أستجيز غيرها: الخفض في «الأنصار».

٣ - وفي قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بُيُوتَهُ عَلَى تَقْوَىٰ مِن اللَّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٌ أَمْ مَن أَسَّسَ بُيُوتَهُ عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ﴾ [التوبة: ١٠٩].

ذكر الطبري أن فعل «أسس» بني للمجهول في المرتين كليهما في قراءة، وبني للمعلوم في قراءة أخرى، ثم قال: وهما قراءتان متفقتا المعنى، فأبیتهما قرأ القارئ فمصيب، غير أن قراءته بتوجيه الفعل إلى «مَنْ» - إذ كان «مَنْ» المؤسس - أعجب إلى.

٤ - وفي قوله تعالى: ﴿قَالَ يَفْقَهُوْا أَرْءَيْتُمْ إِنْ كُنْتُمْ عَلَىٰ يَدَيْنِهِ مِّن رَّبِّي وَءَالْتَنِي رَحْمَةً مِّنْ عِنْدِهِ فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ أَنُلْزِمُكُمْوهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَاهِرُونَ﴾ [هود: ٢٨]، قال الطبري: إن أولى القراءتين عنده بالصواب قراءة «فعميت» بضم العين وتشديد الميم.

٥ - وكذلك وصف الطبري قراءة من قرأ: «ماذا ترى» بفتح التاء في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعَىٰ قَالَ يَبْنَؤُا إِنِّي أَرَىٰ فِي الْمَنَارِ آيَاتٍ مُّذْهَبَةً فَأَنْظُرُ مَاذَا تَرَىٰ﴾ [الصافات: ١٠٢] بأنها أيضاً أولى القراءتين بالصواب.

٦ - وفي قوله تعالى: ﴿مَا نُنزِّلُ الْمَلَكِيَّةَ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَا كَانُوا إِذَا مُنْظَرِينَ﴾ [الحجر: ٨]، ذكر الطبري أنه يجب قراءتين يجب ألا يعدوهما قارئ.

والظن: أننا لو أطعنا الطبري في هذه المفاضلات لكنا ممن يُعْمَلُ الاجتهاد في القرآن، وهو ما لا يجوز فيه الاجتهاد.

والقرآن - بلا ريب - أجل وأخطر من أن يقرأه مسلم برأيه المجرد. والقراءة - كما يقرر المسلمون - سنة متبعة، وقد كان رؤساء الصحابة ينكرون تفضيل قراءة على قراءة من أى وجه.

وقد حكى أبو عمر الزاهد في كتاب «اليواقيت» عن ثعلب أنه قال: إذا اختلف الإعرابان في القراءات لم أفضل إعراباً على إعراب، فإذا خرجت إلى كلام الناس فضلت الأقوى.

وقال أبو جعفر النحاس: «السلامة عند أهل الدين - إذا صحت القراءتان - ألا يقال: إحداهما أجود؛ لأنهما جميعاً عن النبي ﷺ فيأثم من قال ذلك».

وقال - أيضاً، وقد حكى اختلافهم في ترجيح ﴿فَكُ رَقَبَةً﴾ في سورة «البلد»

بالمصدرية والفعلية-: «والديانة تحظر الطعن على القراءة التي قرأ بها الجماعة، ولا يجوز أن تكون مأخوذة إلا عن النبي ﷺ».

وقد روى عن صالح بن أحمد بن حنبل أنه سأل أباه: أى القراءات أحب إليك؟ قال: قراءة نافع. قال صالح: فإن لم توجد؟ قال: قراءة عاصم. بيد أن التعبير الخليق - فى ظننا - بأحمد بن حنبل هو ما ورد فى رواية أخرى من أنه أجاب فى شأن عاصم: «أهل الكوفة يختارون قراءته وأنا أختارها».

* دعوى بعض المستشرقين:

حاول بعض المستشرقين من أعداء الإسلام أن يزلزوا عقيدة المسلمين تجاه كتابهم العزيز - القرآن الكريم - عن طريق التشكيك فى القراءات القرآنية، وإيهام المسلمين أن كتاب الله - عز وجل - لم يكن موضع تحقيق ودقة وضبط، بل كان موضع تشه وهوى ورأى واختيار من القراء!!.

حيث طاف برأس شردمة من هؤلاء المستشرقين الملحدين: أن القراءات ليست توفيقية، ولم يوح بها إلى النبي ﷺ ولم ينقلها أحد عنه، زاعمين أن سبب اختلاف القراءات، ومنشأ تنوعها وتعددتها، إنما هو خاصية الخط العربى، الذى كتبت به المصاحف العثمانية، وهذه الخاصية هى: خلوها من إعجام الحروف ونقطتها، الذى يدل على ذواتها، وخلوها من شكل الكلمات الذى يدل على إعرابها.

فالكلمات القرآنية لما كتبت فى المصاحف العثمانية مجردة من النقط الذى يدل على ذلك الحرف، ومن الشكل الذى يدل على موقع الكلمة من الإعراب - كانت محتملة لقراءات متعددة، وأوجه متنوعة؛ فكان كل قارئ يختار من هذه القراءات، ومن هذه الأوجه ما يروق فى نظره، وتنقدح علته فى نفسه، وتساعد عليه لغة العرب، ويحتمله رسم المصحف، فالاختلاف فى القراءات فى زعم هؤلاء: إنما كان عن تشه وهوى، ورأى واختيار من القراء، لا عن توفيق وسند ورواية؛ فليس لهذه القراءات - فى زعم هؤلاء - سند إلى رسول الله ﷺ وليس للوحى مدخل فيها.

هكذا زعم هؤلاء، وهذا زعم باطل، ونظر خاسئ، ورأى خاطئ، وفرية منكرة، اجترأ عليها هؤلاء الملاحدة؛ ليقذفوا بها أقدم ما يقدمه المسلمون، وهو كتاب الله - عز وجل - بما يزلزل عقيدة الناس فيه، ويوهمهم أن كتاب الله - تعالى - لم يكن

موضع تحقيق ودقة، ولم يكن محل ضبط وتحر وأمانة في ألفاظه وقراءته وروايته وطرق أدائه.

وأشهر من تولى كبر هذا العدوان من المستشرقين: «تيودور نولدكه Theodor Noldeke»، «واجناس جولد تسيهر Ignacz eyoldziher»، «وآرثر جفري Arthur Jeery». وواضح أنهم جميعًا من غير المسلمين.

والمؤلم والمثير أن آراءهم استخفت بعض الدارسين المسلمين؛ فروجوا لها، بل إن بعضهم انتحلها اعتقادًا منه بعظم قدرها.

وأقدم أولئك الثلاثة: تيودور نولدكه الذى يصفه جولد تسيهر بأنه زعيمه، والذى وضع كتابه «تاريخ القرآن yeschichte des Qorans»، وهو كتاب فتح به صاحبه للطاعنين على القراءات بابًا، ومهد لهم مهادًا، حتى قال جفري إنه أساس كل بحث فى القرآن فى أوروبا.

ويصرح نولدكه بارتياحه فى أكثر ما يتعلق بالقرآن من الروايات والأحاديث الصحيحة، وأقوال المفسرين المستقيمة، ويصدف عنها جميعًا إلا ما كان ضعيفًا، أو شاذًا، أو باطلًا، أو منكراً، فهو - عندئذ - يجعله العمدة والدليل.

ومن أضل ما ذهب إليه هذا المستشرق: إنكار قرآنية بعض ألفاظ القرآن، فمثلاً: أوائل بعض السور ليست - فى رأيه - إلا حروفاً أولى وأخيرة مأخوذة من أسماء بعض الصحابة الذين كانت عندهم نسخ من سور قرآنية معينة، وعلى سبيل المثال: السين - فيما يدعى - من سعد بن أبى وقاص، والميم: من المغيرة، والنون: من عثمان بن عفان، والهاء: من أبى هريرة . . . وهكذا .

وهذا - من الناحية الواقعية - قول لا أساس له، وهو يعنى شيئاً باهظاً لا يمكن أن يسيغه عقل عاقل: وهو أن الأمة الإسلامية: صحابة نبيها، وتابعيهم، وتابعى تابعيهم، ورواتها، وعلماءها، وكل أبنائها، بأعدادهم التى لا تحصى - كذابون، ومجتريئون تواطئوا ضد كتابهم، وجاءوا فيه بأشياء من عند أنفسهم!! .

وربما كان شر الثلاثة - من وجهة النظر الإسلامية - جولد تسيهر، فقد سبق زعيمه فى حلبة الكيد للقرآن.

وقد أخطأ جولد تسيهر فى فهم النصوص القرآنية: فاشتبه عليه المتواتر من القراءات بالفاذ، والمشهور بالشاذ؛ ومن وراء ذلك كان منهجه ملتويًا منحازًا، فقد

كان مبلغ همه أن يجد شيئاً يستطيع به - ولو بالتدليس - أن يدل على أن الاختلاف في القراءات ليس عن توقيف ورواية، وإنما عن هوى من القراء؛ ولذلك فإنه - بعكس المسلمين - لم يأخذ في الحكم على روايات القرآن بالسند الصحيح الممحص، والتواتر المتصل الثابت، وابتكر من لدنه ضلالات كثيرة، واعتضد أحياناً بما لا يجوز - علماً - الاعتضاد به، ولم يدعن للقاعدة الإسلامية الموثقة والمتبعة: قاعدة أن القراءة - منذ نزول القرآن - سنة يأخذها الآخر عن الأول شفاهاً، فما لقم.

ومن أخطاء جولد تسيهر: أنه يرجع اختلاف القراءات إلى أسباب أهمها - كما ذكر أحد العرب الآخذين عنه والمتحلين فكرته - «مسائل ظهرت بعد نزول الوحي؛ من خاصية القلم الذي دون به القرآن الكريم: فرسم أكثر حروف هذا القلم متشابه، والمميز فيها هو الثَّقُط الذي لم يظهر إلا بعد نزول الوحي بأمد، وكان هذا القلم خالياً في بادئ أمره من الحركات».

ونبادر، فنرد على هذا الزعم بأن الثابت المعقول: هو أن تلقى المسلمين للقرآن وحفظهم إياه كانا سابقين للتسجيل الكتابي، وحتى بعد الكتابة، ظل المعول عليه في تبليغ القرآن هو التلقين الشفهي، وعندما كتب عثمان المصاحف الأئمة، وبعث بها إلى الأمصار جعل مع كل منها قارئاً ليقري الناس، فأمر زيد بن ثابت أن يقري الناس بالمدينة، وأرسل عبد الله بن السائب إلى مكة، وعامر بن عبد قيس إلى البصرة، وأبا عبد الرحمن السلمى إلى الكوفة، والمغيرة بن شهاب إلى الشام.

وقد ضرب جولد تسيهر أمثلة للاختلاف نتيجة عدم النقط، فجاء هو نفسه بما ينقض دعواه: قال: إن كلمة «تستكبرون» في قوله تعالى:

﴿وَأَدَّيْ أَصْحَابِ الْأَعْرَافِ رِجَالًا يَعْرِفُونَهُمْ بِسِيمَتِهِمْ قَالُوا مَا أَغْنَىٰ عَنْكُمْ جَمْعُكُمْ وَمَا كُنْتُمْ تَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الأعراف: ٤٨].

قرئت: (تَسْتَكْبِرُونَ) بالثاء المثناة.

ونحن المسلمين نعلم أن القراءات السبع المتواترة، والثلاث المشهورة، بل الأربع الشاذة - لا تعرف هذه القراءة المزعومة، مع أنها ممكنة لو كان الأمر أمر النقط بحسب الفهم الخاص. وهكذا يشهد جولد تسيهر - من حيث لم يقصد - على رأيه بالبطلان.

ومثل ثان ضربه هذا المستشرق؛ ليعزز به دعواه هو: لفظ «بشراً» في قوله سبحانه: ﴿وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ﴾ [الأعراف: ٥٧].

قد قرئت أيضاً «نشراً» بالنون بدل الباء.

وقد قرأ عاصم بالباء وإسكان الشين، أى بجمع بشير كندير ونذر. وقرأ ابن عامر بالنون مضمومة وبإسكان الشين.

وقرأ حمزة والكسائي وخلف بالنون المفتوحة وسكون الشين بمعنى ناشرة أو منشورة، أو ذات نشر.

وقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر ويعقوب بضم النون والشين جمع نشر.

فهية الرسم إذن ليست هى المرجع فى صحة القراءة، كما يدعى جولد تسيهر ومن تابعه، وإنما المرجع هو تواتر الرواية كما يقرر المسلمون.

ومثل ثالث يسوقه هذا المستشرق هو كلمة «إياه» فى قوله عز وجل: ﴿وَمَا كَانَتْ أَسْتَفْقَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَّهَا إِتَاءَهُ﴾ [التوبة: ١١٤].
فقد قرئت: «أباه».

ومع أن فى الإمكان النطق بهذا اللفظ بالباء بدل الياء، فيما لو كان المعول على الخط وحده فإن قراء المسلمين جميعاً يقرءون بالياء، ويتفقون على أن قراءة الباء منكراً.

ويزعم جولد تسيهر أن بعض القراء كانوا يغيرون القراءات بما ترضاه مقاصدهم وتسيغه أفهامهم وأذواقهم.

ففى قوله تعالى: ﴿يَقُولُ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجَلِ فَتُوبُوا إِلَىٰ بَارِيكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ...﴾ [البقرة: ٥٤]. يذكر جولد تسيهر أن قتادة رأى أن الأمر بالقتل هنا شديد القسوة، وغير متناسب مع الخطيئة؛ فقرأ: «فأقبلوا»، ويقول جولد تسيهر: إنه يرى فى هذا المثال: «وجهة نظر موضوعية شاركت فى سبب اختلاف القراءات».

ولا نرى علينا من حق لجولد تسيهر فى أن تناقش دعواه هذه؛ فهى مرفوضة أصلاً؛ لأن «فأقبلوا» ليست من القراءات المتواترة أو المشهورة أو حتى الأربع الشواذ.

وقد ساق جولد تسيهر طائفة أخرى مماثلة من الدعاوى، وقد تعقبها كلها بالتفنيد مترجم الكتاب المرحوم الدكتور عبد الحليم النجار الذى نبه - أحسن الله جزاءه - على أهم النزعات الدينية التى «لا يكاد يخلو منها كتاب من كتب المستشرقين، لا سيما فيما يتصل من الدين بسبب أو نسب يملها عليهم إلف ملازم، أو هوى متبع، أو قصد جائر» وأشار - نضر الله وجهه - إلى أن هناك أخطاء يتورط فيها المستشرقون لغرابة المادة العربية والإسلامية على تفكيرهم، أو لقلّة بصرهم بالذوق العربى، وعجزهم عن التغلغل فى أسرار اللسان ومسالك البيان.

أما آرثر جفرى - وهو أحدث الثلاثة تاريخًا - : ففى مقدمته لكتاب «المصاحف لابن أبى داود» يحاول هو الآخر - معترضًا بدعاوى نولدكه، وشولى Schwally وغيرهما - تحريف تاريخ القرآن عن بعض مواضعه، ويريد ليطفئ فى صدور المسلمين أنوار التقديس لكتابهم، وليوهى اعتقادهم بتوقيفيته :

فهو يدعى - بغير بينة - أن القراءات تطورت على الأيام، ومعنى هذا - فيما هو واضح - أن الله تعالى لم ينزل القراءات بالشكل المتواتر عند المسلمين، وأن النبى ﷺ لم يقرأ بها هكذا، وأن صحابته وتابعيه لم يتلقوها، ولم يقرأوا بها هكذا. وقد احتمى جفرى ببعض الروايات المنكرة والأحاديث الموضوعة، مثلما فعل زميلاه نولدكه وجولد تسيهر. وممن توارى جفرى خلفهم: ابن أبى داود الذى كذبه أبوه نفسه فى أكثر من حديث.

ويدعو جفرى الباحثين المسلمين إلى شىء عجيب: يدعوهم لينهجوا نهج باحثى اليهود والنصارى الذين شكوا فى صحة كتبهم المقدسة، والذين نجحوا - كما يعبر - فى كشف ما ورد على هذه الكتب من تغيير وتعديل، وهو - فى هذا - يقول بقصد خبيث مكشوف:

«فسر فى أيامنا هذه علماء الشرق كثيرًا مما يتعلق بتفسير القرآن وإعجازه وأحكامه ولكنهم إلى الآن لم يبينوا لنا ما يستفاد منه التطور فى قراءته، ولا ندرى - على التحقيق - لماذا كفوا عن البحث، فى عصر له نزعة خاصة فى التنقيب، عن تطور الكتب المقدسة، وعما حصل لها من التغيير والتحرير ونجاح بعض الكتاب فيها». وبعُد جفرى المستجيبين لدعوته: دعوة بحث القرآن؛ لاكتشاف ما سماه: «التغيير والتحوير» فيه يبعدهم مثل ما أحرز الباحثون فى كتب اليهود والنصارى - :

ذيوغًا لمباحثهم، ونصرًا على مخالفيهم.

وهو يتكلم عن الباحثين فى كتب اليهود والنصارى فيقول: إن طريقتهم فى البحث أن يجمعوا الآراء والظنون والأوهام والتصورات بأجمعها؛ ليستنتجوا - بالفحص والاكتشاف- ما كان فيها مطابقًا للمكان والزمان وظروف الأحوال، معتبرين المتن دون الإسناد، ويجتهدون فى إقامة نص التوراة والإنجيل... إلخ. ونحن نرد على جفرى بأن القرآن غير الكتب السابقة، فهو بلغنا كلمة كلمة، بل حرفًا حرفًا بالتلقى الصحيح، وبالرواية المتواترة، التى تعنى: أنه فى كل طبقة من طبقاتها يتوافر جمع من الناس يؤمن تواطؤهم على الكذب أو لا يتصور تواطؤهم عليه.

ويرد جفرى نفس المشرع المسموم الذى ورده جولد تسيهر، فيشير إلى الادعاء بأن المصاحف المكتوبة الأئمة - لخلوها من النقط والشكل - كانت تدعو القارئ - فيما بعد- أن يتولى بنفسه نقط النص القرآنى، وضبطه بالشكل، على مقتضى ما يفهمه هو من معانى الآيات. وأورد جفرى مثلًا لهذا كلمة «نعلمه» فقد كان الواحد - بزعم المستشرقين- يقرأها: «يعلمه»، والآخر: «نعلمه»، والثالث: «تعلمه»، والرابع: «تعلمه»... إلخ.

وقد قدمنا آنفًا - ونحن نناقش جولد تسيهر - أن هذا الرأى فاسد فيما يتعلق بالقرآن؛ لأن المسلمين لم يعتمدوا فى نقل القرآن على خط المصاحف، وإنما اعتمدوا على التلقى الشفهى. ونضيف هنا: أنهم اعتمدوا أيضًا على حفظ القلوب والصدور، وقد عد ذلك من أشرف خصائصهم، ثم إن التبديل فى القرآن - مهما قل - ليس لمخلوق حتى ولو كان نبى الإسلام نفسه.

﴿وَإِذَا تَنَزَّلَتْ عَلَيْنَا بَيْنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا آتَتْ بِشَرِّهِمْ هَذَا أَوْ بَدَّلَهُ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تَلْفَافٍ تَفْسِيٍّ إِنْ أَسْبَحُ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ مِنْ خَافِئِ عَصَبَتِ رَبِّي عَذَابٌ يَوْرٌ عَظِيمٌ﴾ [يونس: ١٥].

﴿نَزِيلٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ . وَلَوْ نَقُولُ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ . ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ . فَمَا يَنْكُرُ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾ [الحاقة: ٤٣ - ٤٧].

والاستقراء الموضوعى يكشف لنا أنه لم ينقل عبر القرون كتاب سماوى أو غير سماوى، بالتواتر القطعى والإسناد الصحيح، عن العدول الضابطين، طبقة بعد

طبقة؛ مثلما وقع للقرآن، وقد تلقوه عن النبي نفسه ﷺ حرفاً حرفاً لم يهملوا منه حركة ولا سكوتاً، ولا إثباتاً ولا حذفاً^(١).

ثم إن هذا الزعم الذى قال به هؤلاء المستشرقون تصادمه الحقائق التاريخية التى لا يرتقى إليها الشك، وتعارضه الأدلة النقلية التى بلغت فى مجموعها مبلغ التواتر، ودلت على أن القراءات منبعها الوحي الإلهى عن الله - عز وجل - ومصدرها النقل المتواتر والصحيح عن رسول الله ﷺ، ودلت كذلك على أن القراءات سنة متبعة، ينقلها الآخر عن الأول، ويتلقاها الخلف عن السلف، إلى أن تنتهى إلى النبي ﷺ، عن جبريل أمين الوحي، عن الله تعالى.

إن هذا الزعم يتنافى مع قضايا العقل، ولا يتلاقى مع قوانين المنطق، ولا يستسيغه الفكر الناضج السليم، وهاكم بعض التفصيل لما أقول:

أولاً : إن التاريخ - وهو خير شاهد، وأصدق مخبر - يدلنا على أن القرآن الكريم بجميع قراءاته ورواياته كان محفوظاً فى صدر أصحاب رسول الله ﷺ، قبل أن تكتب المصاحف فى عهد الخليفة عثمان، بل قبل أن يجمع القرآن فى المصحف، فى عهد الصديق أبى بكر؛ كما يدل على أن قراءاته ورواياته قد ذاع أمرها، وانتشر بين الأناس خبرها، وتداول الناس القراءة بها فى العهد النبوى، وقد نطقت بذلك الأخبار الصحيحة، والآثار الصريحة التى لا مطعن فيها، ولا وهن فى أسانيدها، وأقص عليكم من نبأ هذه الأخبار ما لا يبقى معه أدنى شبهة، ولا أقل ريبة فى أن القراءات مردها التلقى والرواية، ومرجعها التوقيف والسماع، ولا دخل لأحد من البشر فيها كائناً من كان، وليست خاصية الخط العربى الذى كتبت به المصاحف مدعاة - من قريب أو من بعيد - إلى تنوع القراءات، واختلاف القراء.

ثانياً : عن ابن عباس - رضى الله عنهما - أن رسول الله ﷺ قال: «أقرأنى جبريلُ على حروفٍ، فراجعتُهُ، فلم أزل أستزيدُهُ، ويَزِيدُنِي، حَتَّى انْتَهَى إِلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ».

أخرجه البخارى ومسلم.

ثالثاً : وعن عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - قال: سمعت هشام بن حكيم ابن حزام يقرأ سورة الفرقان فى حياة رسول الله ﷺ: فاستمعت لقراءته، فإذا هو يقرأ

(١) ينظر : بحوث قرآنية المؤتمر السادس ص (١٠٨ - ١١٩).

على حروف كثيرة، لم يقرئها رسول الله ﷺ، فكادت أساوره في الصلاة، حتى سلم، فلبسته بردائه، فقلت: من أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرأ؟ قال أقرأنيها رسول الله ﷺ فقلت: كذبت، فإن رسول الله ﷺ قد أقرأنيها على غير ما قرأت، فانطلقت به أقوده إلى رسول الله ﷺ فقلت: إني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على حروف لم تقرئها، فقال رسول الله ﷺ: «أرسله، اقرأ يا هشام»، فقرأ عليه القراءة التي سمعته يقرأ، فقال رسول الله ﷺ: «كَذَلِكَ أَنْزَلْتُ»، ثم قال: «أَقْرَأْ يَا عُمَرُ» فقرأت القراءة التي أقرأني، فقال رسول الله ﷺ: «كَذَلِكَ أَنْزَلْتُ»، إِنَّ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ، فَأَقْرَأُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ». رواه البخارى ومسلم.

رابعاً: وعن أبي بن كعب - رضى الله عنه - أن النبي ﷺ كان عند أضاة بنى غفار: فأتاه جبريل - عليه السلام - فقال: إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على حرف، فقال: «أَسْأَلُ اللَّهَ مُعَافَاتَهُ وَمَغْفِرَتَهُ، وَإِنَّ أُمَّتِي لَا تُطِيقُ ذَلِكَ»، ثم أتاه الثانية، فقال: إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على حرفين. فقال: «أَسْأَلُ اللَّهَ مُعَافَاتَهُ وَمَغْفِرَتَهُ، وَإِنَّ أُمَّتِي لَا تُطِيقُ ذَلِكَ»، ثم جاءه الثالثة، فقال: إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على ثلاثة أحرف، فقال: «أَسْأَلُ اللَّهَ مُعَافَاتَهُ وَمَغْفِرَتَهُ، وَإِنَّ أُمَّتِي لَا تُطِيقُ ذَلِكَ». ثم جاءه الرابعة، فقال: إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على سبعة أحرف فأیما حرف قرءوا عليه، فقد أصابوا». رواه مسلم وأبو داود والنسائي.

خامساً: عن أبي بن كعب - رضى الله عنه - قال: كنت في المسجد، فدخل رجل يصلى، فقرأ قراءة أنكرتها عليه، ثم دخل آخر، فقرأ قراءة سوى قراءة صاحبه، فلما قضينا الصلاة، دخلنا جميعاً على رسول الله ﷺ فقلت: إن هذا قرأ قراءة أنكرتها عليه، ودخل آخر، فقرأ سوى قراءة صاحبه؛ فأمرهما رسول الله ﷺ، فقرأ، فحسن النبي ﷺ بشأنهما، فسقط في نفسي من التكذيب ولا إذ كنت في الجاهلية، فلما رأى رسول الله ﷺ ما قد غشيني، ضرب في صدري، فغصت عرقاً، وكأنما أنظر إلى الله تعالى فرقا، فقال لى: «يا أُبَيُّ أُرْسِلَ إِلَيَّ أَنْ أَقْرَأَ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ، فَرَدَدْتُ إِلَيْهِ: أَنْ هَوْنٌ عَلَى أُمَّتِي فَرَدَّ إِلَيَّ الثَّانِيَةَ: أَقْرَأُهُ عَلَى حَرْفَيْنِ، فَرَدَدْتُ إِلَيْهِ: أَنْ هَوْنٌ عَلَى أُمَّتِي، فَرَدَّ إِلَيَّ الثَّالِثَةَ: أَقْرَأُهُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ، فَلَمْ يَكُنْ بِكُلِّ رَدَّةٍ رَدَدْتُهَا مَسْأَلَةً تَسْأَلُنِيهَا، فَقُلْتُ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِأُمَّتِي، وَأَخْرَجْتُ الثَّالِثَةَ لِيَوْمٍ يَزْعَبُ إِلَيَّ الْخَلْقُ كُلُّهُمْ حَتَّىٰ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ» رواه مسلم وأحمد وفي بعض طرق هذا الحديث:

واختبأت الثالثة شفاعة لأمتي يوم القيامة .

سادساً : عن أبي - رضى الله عنه - قال : «لقى رسول الله ﷺ جبريل فقال : يَا جِبْرِيلُ إِنِّي بُعِثْتُ إِلَى أُمَّةٍ أُمِّيْنٍ، فِيهِمُ الْعَجُوزُ، وَالشَّيْخُ الْكَبِيرُ، وَالغُلَامُ، وَالجَارِيَةُ، وَالرَّجُلُ الَّذِي لَمْ يَقْرَأْ كِتَابًا قَطُّ»، قال : يا محمد إن القرآن أنزل على سبعة أحرف» رواه أحمد والترمذى وقال : حديث حسن صحيح .

سابعاً : عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص : أن رجلاً قرأ آية من القرآن ، فقال عمرو : إنما هي كذا وكذا ، بغير ما قرأ الرجل ، فقال الرجل : هكذا أقرأنيها رسول الله ﷺ ، فخرج إلى رسول الله ﷺ حتى أتياه ، فذكر ذلك له ، فقال ﷺ : «إِنَّ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْزَلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ، فَأَيُّ ذَلِكَ قَرَأْتُمْ أَصَبْتُمْ» . رواه الإمام أحمد فى مسنده ، وسنده جيد .

ثامناً : عن ابن مسعود - رضى الله عنه - قال : أقرأني رسول الله ﷺ سورة من آل حم فرحت إلى المسجد ، فقلت لرجل : اقرأها ، فإذا هو يقرأ حروفاً ما أقرؤها ، فقال : أقرأنيها رسول الله ﷺ ، فانطلقنا إلى رسول الله ﷺ فأخبرناه ، فتغير وجهه ، وقال : «إِنَّمَا أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ الْاِخْتِلَافُ» ، ثم أسر إلى عليّ شيئاً ، فقال على : إن رسول الله ﷺ يأمركم أن يقرأ كل منكم كما علم ، قال : فانطلقنا وكل رجل منا يقرأ حروفاً لا يقرؤها صاحبه . رواه ابن حبان والحاكم .

تاسعاً : روى الحافظ أبو يعلى الموصلى فى مسنده الكبير : أن أمير المؤمنين عثمان بن عفان - رضى الله عنه - قال يوماً وهو على المنبر : أذكر أن رجلاً سمع النبى ﷺ قال : «إِنَّ الْقُرْآنَ أَنْزَلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ، كُلُّهَا شَافٍ كَافٍ لِمَا قَامَ، فَقاموا ، حتى لم يحصوا ، فشهدوا أن رسول الله ﷺ قال : «أَنْزَلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ، كُلُّهَا شَافٍ كَافٍ» . فقال عثمان - رضى الله عنه - : وأنا أشهد معهم . قال العلماء : قوله : «فقاموا حتى لم يحصوا» : صريح فى تواتر الحديث ، وقد نص جمع من الحفاظ على تواتر حديث : «أَنْزَلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ» منهم : الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام ، والحاكم .

فهذه الأحاديث مع كثرتها - وهى قل من كثر - وتعدد طرقها ناطقة بأن القراءات منزلة من عند الله - تعالى - موحى بها إلى النبى ﷺ ، ويؤخذ هذا من قول الرسول ﷺ : «أَنْزَلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ» . وقوله - عند سماع قراءة كل من هشام

وعمر - : «كَذَلِكَ أَنْزَلْتُ»، وقول جبريل للرسول ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمَّتَكَ الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ، فَأَيُّمَا حَرْفٍ قَرَأْتَهُ عَلَيْهِ، فَقَدْ أَصَابُوا».

وكما دلت هذه الأحاديث على أن القراءات نزل بها أمين الوحي جبريل على قلب النبي ﷺ، كذلك دلت على أنها مأخوذة بالتلقى والمشافهة والسماع منه ﷺ. ويؤخذ هذا من قول عمر: «فإذا هو - أي: هشام - يقرأ على حروف لم يقرئنيها رسول الله ﷺ»، ومن قول هشام لعمر: «أقرأنيها رسول الله ﷺ»، وقول عمر لهشام: «فإن رسول الله ﷺ قد أقرأنيها على غير ما قرأت»، فالحديث قد تكرر فيه لفظ الإقراء، كذلك تكررت مادة الإقراء في الأحاديث: الثالث والسادس والسابع؛ مما يدل على أن القراءات إنما ثبتت بالتوقيف والتلقين والتلقى، والأخذ، والمشافهة، والنقل، والسماع.

ويدل أيضًا: على أن صحة القراءة متوقفة على التلقى والسماع: قول علي - رضی الله عنه - للمتخاصمين في القراءة للذين ترفعوا إلى النبي ﷺ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُكُمْ أَنْ يقرأَ كُلُّ مِنْكُمْ كَمَا عَلِمَ».

إن تنازع الصحابة في القراءة، ورجوعهم إليه ﷺ - كما دلت على ذلك الأحاديث المذكورة - لأوضح دليل على أن القراءة ليست موكولة إلى أهوائهم، ولا مفوضة إلى آرائهم، فلم يكن أحد منهم يقرأ باختياره، ولا من تلقاء نفسه، إنما كان يقرأ ما سمعه من رسول الله ﷺ.

إن الصحابة - رضوان الله عليهم - كانوا في الذروة العليا دقة وضبطاً لألفاظ القرآن الكريم وإحكاماً لحروفه وكلماته، وحرصاً على إمطة أدنى تصحيف عن ساحته، وحسبنا برهاناً على ذلك: موقف عمر بن الخطاب مع هشام بن حكيم، من تلبسه له، وأخذه بخناقه، وسوقه إلى رسول الله ﷺ؛ لأنه سمع هشاماً يقرأ بغير الرواية التي تلقاها عن رسول الله ﷺ، وكان عمر حينئذ لا يعرف أن القرآن أنزل على سبعة أحرف؛ فاعتقد أن هشاماً غير وبدل من تلقاء نفسه، فلما عرف أن ذلك مأخوذ عن النبي ﷺ، وأن القرآن قد نزل على وجوه كثيرة يعلمها الرسول ﷺ للأمة؛ رحمة بهم، وتسهيلاً عليهم - اطمأنت نفسه، ولم يتعرض بعد ذلك لهشام ولا لغيره؛ لأن الذي كان يخشاه عمر إنما هو التبديل والتغيير في كتاب الله تعالى، ومعلوم أن سيدنا عمر كان لا يخشى في الحق لومة لائم.

ولما كتبت المصاحف العثمانية، وأرسلت إلى الأمصار الإسلامية، لم يكتف الخليفة عثمان بإرسالها إلى الأمصار وحدها؛ لتكون الملجأ والمرجع، بل أرسل مع كل مصحف عالمًا من علماء القراءة يعلم المسلمين القرآن وفق هذا المصحف وعلى مقتضاه، فأمر زيد ابن ثابت أن يقرئ بالمدينة، وبعث عبد الله بن السائب إلى مكة، والمغيرة بن شهاب إلى الشام، وعامر بن عبد قيس إلى البصرة، وأبا عبد الرحمن السلمى إلى الكوفة، فكان كل واحد من هؤلاء العلماء يقرئ أهل مصره بما تعلمه من القراءات الثابتة عن رسول الله ﷺ بطريق التواتر التي يحتملها رسم المصحف، دون الثابتة بطريق الآحاد والمنسوخة، وإن كان يحتملها رسم المصحف، فالمقصود من إرسال القارئ مع المصحف - تقييد ما يحتمله الرسم من القراءات بالمنقول عنها تواترًا، فلو كانت القراءات مأخوذة من رسم المصحف، وساخ لكل إنسان أن يقرأ بكل قراءة يحتملها الرسم، سواء كانت ثابتة بطريق التواتر أم بطريق الآحاد، أم كانت منسوخة - لم يكن ثم حاجة إلى إرسال عالم مع المصحف، فيفاد عالم مع المصحف دليل واضح على أن القراءة إنما تعتمد على التلقى والنقل والرواية، لا على مجرد الخط والرسم والكتابة^(١).

* أمثلة توضيحية نرد بها على المستشرقين :

وأزيد هذه المسألة إيضاحًا فأقول: في القرآن الكريم كلمات تكررت في مواضع كثيرة ورسمت برسم واحد في جميع المواضع ولكنها في بعض المواضع، وردت فيها القراءات التي يحتملها رسمها، فاختلف فيها القراء، وتنوعت فيها قراءاتهم، وفي بعض المواضع: اتفق القراء على قراءتها بقراءة واحدة؛ لأن غيرها لم يصح به النقل، ولم تثبت به الرواية، مع أن الرسم يحتمله. وهاك بعض الأمثلة:

أولاً : كلمة «مالك» ذكرت في القرآن وصفًا أو في حكم الوصف في ثلاثة مواضع:

﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة : ٤].

﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمَلِكِ﴾ [آل عمران : ٢٦]

﴿مَلِكِ النَّاسِ﴾ [الناس : ٢]

(١) ينظر : بحوث قرآنية المؤتمر السادس ص (٨٠-٨١، ١٤٠ - ١٤٥).

أما موضع «آل عمران»: فقد اتفق القراء على قراءتها فيه بإثبات الألف، مع أنه لو قرئ بحذف الألف في هذا الموضع لكان ذلك سائغاً لغة ومعنى، ولكن لم يقرأ فيه بالحذف؛ لعدم ثبوت الرواية فيه بالحذف.

وأما موضع سورة «الناس»: فقد انفقوا على قراءتها فيه بحذف الألف، مع أنه لو قرئ بإثبات الألف في هذا الموضع لكان ذلك سائغاً لغة ومعنى، ولكن لم يقرأ فيه بالإثبات؛ لعدم ثبوت النقل فيه بالإثبات فلو كانت القراءات بالرأى أو الاختيار والاجتهاد لا بالتوقيف والتلقى، وكان تنوع القراءات تابعاً للرسم - لم يكن اختلاف القراء مقصوراً على موضع الفاتحة، بل كان يتناول الموضعين الآخرين، ولكنهم اختلفوا في موضع «الفاتحة»، وانفقوا في موضعي «آل عمران» و«الناس» فدل هذا على أن القراءات لم تكن بالاجتهاد والاختيار، ولم يكن تنوعها تابعاً للخط وللرسم، وإنما هو تابع للسند والرواية والنقل.

ثانياً : ورد لفظ «غشاة» في موضعين في القرآن الكريم: الأول: في «سورة البقرة»، في قوله تعالى: ﴿وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشْوَةٌ﴾ [البقرة: ٧]

والثاني : في سورة الجاثية: في قوله تعالى:

﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهُهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ عِبْرٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِ وَقَفَّيْهِ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِ غِشْوَةً﴾ [الجاثية: ٢٣].

وهو مرسوم في جميع المصاحف العثمانية بحذف الألف بعد الشين في الموضعين معاً، ومع ذلك اتفق القراء على قراءته في موضع «البقرة» بكسر الغين وفتح الشين وإثبات ألف بعدها، واختلفوا في قراءته في موضع «الجاثية»، فقرأه بعضهم بكسر الغين وفتح الشين وألف بعدها، وقرأه بعضهم بفتح الغين وسكون الشين مع حذف الألف، ولو قرئ موضع «البقرة» بفتح الغين وسكون الشين لكان ذلك صحيحاً لغة ومعنى، ولكن لم يقرأ أحد بهذه القراءة في هذا الموضع؛ لعدم ثبوتها فيه، وهذا يدل، على أن القراءة، إنما تؤخذ بالمشافهة والسماع، ولا تؤخذ من خط المصحف ورسمه.

ثالثاً : كلمة «الصاعقة»: ذكرت هذه الكلمة معرفة ومنكرة في القرآن الكريم في خمسة مواضع:

الأول : في سورة البقرة في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَىٰ لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَىٰ

اللَّهِ جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمْ الصَّعِقَةُ وَأَنْتُمْ نَضُّوْنَ ﴿البقرة: ٥٥﴾.

الثانى : فى سورة «النساء» فى قوله تعالى: ﴿فَقَالُوا أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْهُمُ الصَّعِقَةُ بِظُلْمِهِمْ﴾ [النساء: ١٥٣].

الثالث والرابع : فى سورة «فصلت»: فى قوله: ﴿فَإِنْ أَعْرَضُوا فَقُلْ أَنْذَرْتُكُمْ صَاعِقَةً مِثْلَ صَاعِقَةِ عَادٍ وَثَمُودَ﴾ [فصلت: ١٣].

الخامس : فى سورة «الذاريات» فى قوله تعالى: ﴿فَعَتُوا عَنِ أَمْرِ رَبِّهِمْ فَأَخَذَتْهُمُ الصَّاعِقَةُ وَهُمْ يَنْظُرُونَ﴾ [الذاريات: ٤٤].

وهذه الكلمة مرسومة فى جميع المصاحف العثمانية فى المواضع الخمسة بدون الألف بعد الصاد، ولكن القراء أجمعوا على قرائتها فى المواضع الأربعة الأولى بإثبات الألف بعد الصاد مع كسر العين، واختلفوا فى الموضع الخامس: فقرأه بعضهم بإثبات الألف بعد الصاد مع كسر العين، وقرأه بعضهم بحذف الألف مع سكون العين. ومعنى القراءتين واحد، فلو كان تنوع القراءات تابعا للرسم لاختلف القراء فى المواضع الأربعة، كما اختلفوا فى الموضع الخامس، ولكنهم اتفقوا فى المواضع الأربعة، واختلفوا فى الخامس فكان ذلك دليلا على أن العمدة فى ثبوت القراءات التوقيف والرواية لا الرسم والكتابة.

رابعاً: «سخرياً» ذكر هذا اللفظ فى القرآن الكريم فى ثلاثة مواضع:

الأول : ﴿فَأَخَذْتُمُوهُمْ سَخِرِيًّا﴾ [المؤمنون: ١١٠]

الثانى : ﴿أَخَذْنَهُمْ سَخِرِيًّا﴾ [ص: ٦٣]

الثالث : ﴿يَسْتَخِذُ بَعْضُهُم بَعْضًا سَخِرِيًّا﴾ [الزخرف: ٣٢]

وقد اختلف القراء فى الموضعين الأول والثانى: فقرأهما بعضهم بضم السين، وقرأهما بعضهم بكسرها، واتفقوا على قراءة الموضع الثالث بضم السين. والضم والكسر لغتان، ومعناها واحد، والمصاحف العثمانية مجردة من النقط والشكل، فلو كانت القراءات ناشئة من رسم المصاحف لاختلف القراء فى الموضع الثالث، كما اختلفوا فى الأول والثانى، لكنهم اتفقوا فى الموضع الثالث، فكان ذلك دليلاً على أن القراءات لم تنشأ عن خط المصاحف ورسمها، وإنما نشأت عن التوقيف والسمع.

خامساً: ورد لفظ: «ضرا» فى القرآن الكريم فى المواضع الآتية:

الأول : ﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ [الأعراف: ١٨٨].

الثاني : ﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي ضَرًّا وَلَا نَفْعًا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ [يونس: ٤٩].

الثالث : ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا﴾ [طه: ٨٩].

الرابع : ﴿وَلَا يَمْلِكُونَ لِأَنْفُسِهِمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا﴾ [الفرقان: ٣].

الخامس : ﴿إِنْ أَرَادَ يَكُمُ ضَرًّا أَوْ أَرَادَ يَكُمُ نَفْعًا﴾ [الفتح: ١١].

وقد اتفق القراء على قراءة هذا اللفظ في المواضع الأربعة الأولى بفتح الضاد، واختلفوا في الموضوع الخامس: فقرأه بعضهم بفتح الضاد، وبعضهم بضمها. والفتح والضم لغتان بمعنى واحد وهو الضرر مقابل النفع؛ وهذا من جملة الأدلة على أن القراءات ليست بالاختيار والاجتهاد، وإنما هي بالتوقيف واتباع الإسناد.

سادسًا : كلمة «نسقى» وردت في القرآن الكريم في أربعة مواضع:

الأول : في «النحل»، في قوله تعالى: ﴿سُقِّيْكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ مِنْ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَبَنًا

حَالِصًا سَائِغًا لِلشَّارِبِينَ﴾ [النحل: ٦٦]

الثاني : في سورة «المؤمنين» في قوله تعالى: ﴿سُقِّيْكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهَا وَلَكُمْ فِيهَا

مَنْفَعٌ كَثِيرٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾ [المؤمنون: ٢١]

الثالث : في سورة «الفرقان» في قوله تعالى: ﴿لِنَحْيِي بِهِ بَلَدَةً مَيِّتًا وَسُقِّيْهُمْ مِمَّا

خَلَقْنَا أَنْعَمًا وَنَأْسِيًّا كَثِيرًا﴾ [الفرقان: ٤٩].

الرابع : في سورة «القصص» في قوله تعالى: ﴿قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّىٰ يُصَدَرَ الرِّعَاءُ

وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾ [القصص: ٢٣].

وقد اختلف القراء في «نسقيكم» في موضعي «النحل» و«المؤمنين»: فمنهم من قرأهما بالنون المضمومة، ومنهم من قرأهما بالنون المفتوحة، ومنهم من قرأهما بالتاء المثناة الفوقية المفتوحة؛ واتفقوا على قراءة «نسقيه» في الفرقان بالنون المضمومة، مع أن رسم هذه الكلمة في المصحف - لكونه غير منقوط ولا مشكول - يحتمل فيها القراءات الثلاث؛ كما احتملها في الموضعين المذكورين، ولكن قراءة هذه الكلمة في هذا الموضوع بالتاء المفتوحة لا تلائم نظم الآية، ولا تتفق مع معناها وسياقها؛ فلم يقرأ بها أحد. وقراءتها بالنون المفتوحة - وإن كانت اللغة تسيغها ومعنى الآية لا ينبو عنها - لم تنقل عن رسول الله ﷺ فلم يقرأ بها أحد أيضًا. كما اتفقوا على قراءة: ﴿قَالَتَا لَا نَسْقِي﴾ في سورة القصص بفتح النون وإن كانت

اللغة تجيز ضمها؛ فدل ذلك على أن القراءات بالسمع والاتباع لا بالاجتهاد والابتداع.

سابعا : «كرها» ذكر هذا اللفظ في القرآن في ستة مواضع :
 الأول : ﴿وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا﴾ [آل عمران : ٨٣].
 الثاني : ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرْهًا﴾ [النساء : ١٩].
 الثالث : ﴿قُلْ أَيْقِنُوا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَنْ يُنْقَبَلَ مِنْكُمْ﴾ [التوبة : ٥٣].
 الرابع : ﴿وَلِلَّهِ سَعْدٌ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا﴾ [الرعد : ١٥].
 الخامس : ﴿ثُمَّ أَسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾ [فصلت : ١١].

السادس : ﴿حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كَرْهًا﴾ [الأحقاف : ١٥].

وقد اختلف القراء في الموضع الثاني والثالث والسادس : فمنهم من قرأ بضم الكاف، ومنهم من قرأ بفتحها. والضم والفتح لغتان بمعنى واحد. واتفقا على القراءة بفتح الكاف في الموضع الأول والرابع والخامس. وتجريد المصاحف من شكل الحروف يجعل هذه المواضع الثلاثة محتملة لقراءة الضم والفتح أيضًا ، ولكن لم يقرأ بالضم قارئ في أى موضع من هذه المواضع الثلاثة. فلو كان اختلاف القراءات نتيجة لخلو المصاحف من الشكل لاختلف القراء في هذه المواضع كما اختلفوا في المواضع الثلاثة في «النساء» و«التوبة» و«الأحقاف»، لكنهم اختلفوا في هذه المواضع واختلفوا في تلك؛ فحيث لا يكون لخلو المصاحف من الشكل دخل ما في اختلاف القراءات.

ثامنا : «فعميت» ورد هذا اللفظ في القرآن في موضعين :

الأول : ﴿فَعَمِيَّتَ عَلَيْكُمُ الْآيَةُ وَأَنْتُمْ كَارِهُونَ﴾ [هود : ٢٨].

الثاني : ﴿فَعَمِيَّتَ عَلَيْهِمُ الْآيَةُ يَوْمَئِذٍ فَهُمْ لَا يَسَاءَلُونَ﴾ [القصص : ٦٦]

وقد اختلف القراء في موضع هود. فقرأه بعضهم بضم العين وتشديد الميم المكسورة، وقرأه بعضهم بفتح العين وتخفيف الميم المكسورة.

أما موضع القصص : فاتفقوا على قراءته بفتح العين وتخفيف الميم. فلو كان منشأ اختلاف القراءات تجريد المصاحف من الحركات لوقع اختلافهم في الموضوعين معًا، أما وقد اختلفوا في موضع واتفقوا في آخر؛ فلا يكون منشأ

الاختلاف ما ذكر، وإنما منشؤه النقل والرواية والسماع.

تاسعا: «حزن» وقع هذا اللفظ منكرًا ومعرفًا في القرآن الكريم في خمسة مواضع:

الأول: ﴿وَأَعْيَبْنَاهُمْ نَفِيسٌ مِنَ الدَّمَغِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا مَا يُنْفِقُونَ﴾ [التوبة: ٩٢].

الثاني: ﴿وَأَبْيَضَّتْ عَيْنَاهُ مِنَ الْحُزَنِ فَهُوَ كَظِيمٌ﴾ [يوسف: ٨٤].

الثالث: ﴿قَالَ إِنَّمَا أَشْكُوا بَنِي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ﴾ [يوسف: ٨٦].

الرابع: ﴿فَالنَّفْطَةُ عَالٌ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨].

الخامس: ﴿وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنَّا الْحَزْنَ﴾ [فاطر: ٣٤].

وهذا اللفظ - سواء أكان منكرًا أم معرفًا - فيه لغتان بمعنى واحد: ضم الحاء وسكون الزاي، وفتح الحاء والزاي، ولكن القراء اختلفوا في موضع «القصص» خاصة: فقرأه بعضهم بضم الحاء وسكون الزاي، وقرأه بعضهم بفتح الحاء والزاي، واتفقوا على قراءة الموضع الأول والخامس - «التوبة» و«فاطر» - بفتح الحرفين، وعلى قراءة موضعي «يوسف» بضم الحاء وسكون الزاي؛ وهذا من أبين الأدلة على أن الاعتماد في القراءات على الرواية والنقل لا على الخط والرسم.

عاشرًا: اختلف القراء في قراءة لفظ «الرشد»، في قوله تعالى في سورة «الأعراف»: ﴿وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا﴾ [الأعراف: ١٤٦] وفي قراءة لفظ: (رَشْدًا) في قوله تعالى في سورة الكهف: ﴿هَلْ أَتَيْتَكَ عَلَيَّ أَنْ تُلْعِنَ مِنَّا عَلِمْتَ رُشْدًا﴾ [الكهف: ٦٦].

وخلاف القراء في هذين اللفظين دائر بين ضم الراء وسكون الشين، وفتح الراء والشين، وهما لغتان في هذا اللفظ؛ كالبخل بضم الباء وسكون الخاء، وبفتحهما، والحزن بضم الحاء وسكون الزاي، وبفتحهما، والسقم بضم السين وسكون القاف وبفتحهما. واتفق القراء على قراءة لفظ رشداً في: ﴿وَهَيْئًا لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشْدًا﴾ [الكهف: ١٠] وفي ﴿لَأَقْرَبَ مِنْ هَذَا رَشْدًا﴾ [الكهف: ٢٤] وفي ﴿أَمْرٌ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشْدًا﴾ وفي ﴿فَأُولَئِكَ تَحَرَّوْا رَشْدًا﴾ وفي ﴿قُلْ إِنِّي لَا أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا رَشْدًا﴾ [الجن: الآيات: ١٠، ١٤، ٢١].

اتفقوا على قراءة هذا اللفظ في المواضع المذكورة: بفتح الراء والشين. كما اختلفوا على قراءة: ﴿يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ﴾ [الجن: ٢] من سورة الجن بضم الراء

وسكون الشين وهذا اللفظ فى جميع المواضع المذكورة المختلف فيها والمتفق عليها معناه واحد وهو الحق والخير والصلاح والصواب .

فلو كان اختلاف القراءات وليد خُلُوِّ المصاحف من ضبط الحروف بالحركات والسكنات - لقرئ هذا اللفظ فى جميع مواقعه بقراءتين؛ إذ إن اللغة تجيز كلتا القراءتين ومعنى اللفظ لا يختلف عليهما.

أما وقد اتفق القراء على قراءته بوجه واحد فى بعض المواضع، واختلفوا فى قراءته فى بعض المواضع فقرءوه بوجهين - : فلا يكون ذلك راجعاً إلا إلى اتفاق النقل فى المواضع المتفق عليها واختلافه فى المواضع المختلف فيها، وليس لرسم المصاحف دخل فى هذا البتة.

حادى عشر: اختلف القراء فى قراءة كلمة: «ينفخ» فى قوله تعالى ، فى سورة «طه»: ﴿يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ وَنَحْشُرُ الْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ زُرْقًا﴾ [طه: ١٠٢] فقرأها بعضهم بياء تحتية مضمومة مع فتح الفاء على البناء للمفعول، وقرأها بعضهم: بالنون المفتوحة مع ضم الفاء على البناء للفاعل.

واتفقوا على قراءة هذه الكلمة: «ينفخ» بضم الياء وفتح الفاء فى قوله تعالى فى سورة «النمل»: ﴿يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَمَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ﴾ [النمل: ٨٧].

وفى قوله تعالى فى سورة «النبأ»: ﴿يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَنَأْتُونَ أَفْوَاجًا﴾ [النبأ: ١٨].

مع أن سياق الآيتين المذكورتين لا يأبى القراءة بالنون فيها.

أما آية «النمل»: فقراءتها بالنون تتسق مع أسلوب الآيات قبلها؛ اقرأ إن شئت من قوله تعالى: ﴿وَإِذَا وَقَعَ الْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَابَّةً مِّنَ الْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ النَّاسَ كَانُوا بِآيَاتِنَا لَا يُوقِنُونَ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [النمل: ٨٢ : ٨٦] وتدبر هذه الكلمات: أخرجنا، نحشر، بآياتنا، إنا جعلنا.

وأما آية «النبأ»: فقراءتها بالنون ثلاثم أسلوب الآيات قبلها: ﴿وَخَلَقْنَاكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلْنَا نَوْمَكُمْ سُبَاتًا وَجَعَلْنَا أَلِيلَ لَيْسًا وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا وَبَنَيْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعًا شِدَادًا وَجَعَلْنَا سِرَاجًا وَهَاجًا وَأَنْزَلْنَا مِنَ الْمُعْصِرَاتِ مَاءً ثَجَابًا لِّنُخْرِجَ بِهِ حَبًّا وَنَبَاتًا وَجَعَلْنَا أَلْفَافًا﴾ [النبأ من ٨ : ١٦]. ومع هذا لم يقرأ أحد من الأئمة بالنون فى آية من هاتين الآيتين؛ فدل هذا على أن القراءات إنما تثبت بالتلقى والتوقيف لا بالاجتهاد والاختيار.

ثاني عشر: اختلف القراء في قراءة لفظ «مدخلًا» في قوله تعالى في سورة النساء: ﴿وَدَخَلَكُم مَّدْخَلًا كَرِيمًا﴾ [النساء: ٣١]. وفي قوله تعالى في سورة الحج: ﴿لِيَدْخِلَنَّهُمْ مَّدْخَلًا يُرْضَوْنَهُ﴾ [الحج: ٥٩]، فقرأه بعضهم بضم الميم، وقرأه بعضهم بفتحها، واتفقوا على قراءة لفظ «مدخل» في قوله تعالى: ﴿وَقُلْ رَبِّ أَدْخِلْنِي مَدْخَلَ صِدْقٍ﴾ [الإسراء: ٨٠] في سورة الإسراء بضم الميم، واللغة تجيز في هذا الموضع؛ فتح الميم، كما تجيزه في الموضعين المذكورين، ولكن لم يقرأ قارئ في هذا الموضع بفتح الميم، فلو كان مرجع القراءات رسم المصحف لقرئ هذا اللفظ في هذا الموضع بقراءتين ضم الميم وفتحها كما قرئ لفظ «مدخلا» في الموضعين السابقين، ولكن لم يرد فتح الميم عن النبي ﷺ في هذا الموضع؛ فاتفق القراء على ضمها فيه: إذن يكون مرجع القراءات النقل لا الرسم.

ثالث عشر: اختلف القراء في قراءة لفظ: «تخرجون» في سورة «الأعراف» في قوله تعالى: ﴿قَالَ فِيهَا تَحْيَوْنَ وَفِيهَا تَمُوتُونَ وَمِنهَا تُخْرَجُونَ﴾ [الأعراف: ٢٥]، وفي الموضع الأول من سورة «الروم» وهو: ﴿وَيُخْرِجِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَكَذَلِكَ تُخْرَجُونَ﴾ [الروم: ١٩] وفي سورة «الزخرف» في قوله تعالى: ﴿فَأَنْشَرْنَا بِهِ بَلْدَةً مَيِّتًا كَذَلِكَ تُخْرَجُونَ﴾ [الزخرف: ١١] وفي سورة «الجاثية» في قوله تعالى: ﴿فَالْيَوْمَ لَا يُخْرَجُونَ مِنْهَا وَلَا هُمْ يُسْعَبُونَ﴾ [الجاثية: ٣٥] اختلف القراء في هذه المواضع: فمنهم من قرأ بضم الحرف الأول منها وفتح الحرف الثالث على البناء للمفعول، ومنهم من قرأ بفتح الأول وضم الثالث على البناء للفاعل واتفقوا على قراءة الموضع الثاني من سورة «الروم» وهو: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنتُمْ تُخْرَجُونَ﴾ [الروم: ٢٥]، بفتح التاء وضم الراء على البناء للفاعل، ولا شك أن خلو المصاحف من شكل الحروف يجعل هذا الموضع محتملا للقراءتين الثابتتين في المواضع السابقة، واللغة تجيز قراءته بالبناء للمفعول، ولم تأت بها رواية، ولم يثبت بها سند؛ فلم يقرأ بها أحد؛ وهذا أيضًا من البراهين على أن مصدر القراءات وتنوعها إنما هو التوقف والتلقين، والأخذ والسماع، ولا دخل لخلو المصاحف من الشكل في هذا ألبتة.

رابع عشر: ثبت أن الإمام نافعا قرأ لفظ «يحزن» في القرآن الكريم - كيف ورد - بضم الياء وكسر الزاي نحو: ﴿فَلَا يَحْزَنُكَ قَوْلُهُمْ﴾ [يس: ٧٦] ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لِيَحْزَنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ﴾ [الأنعام: ٣٣] ﴿لِيَحْزَنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [المجادلة: ١٠]، إلا قوله تعالى

فى سورة «الأنبياء»: ﴿لَا يَخْرُجُ عَنْهُمْ الْغَيْبُ﴾ [الأنبياء: ١٠٣] فقرأه بفتح الياء وضم الزاى، وثبت: أن الإمام أبا جعفر قرأ هذا اللفظ فى جميع مواضعه بفتح الياء وضم الزاى إلا موضع «الأنبياء» فقرأه بضم الياء وكسر الزاى، وكلا الإمامين مقتفٍ للأثر متبع للرواية.

فلو صح أن منشأ القراءات تجريد المصاحف من شكل الحروف وحركاتها لكانت هاتان القراءتان فى كل موضع، واللغة تجيز كلتا القراءتين.

وفى القرآن الكريم كلمات أخرى غير معجمة ولا مشكولة، ورسومها كذلك يجعلها محتملة لقراءات متعددة، واللغة العربية تجيز فيها هذه القراءات، ومع ذلك لم يختلف فيها القراء، بل اتفقوا على قراءتها بقراءة واحدة؛ لأنه لم يرد فيها بالسند القوى، والأثر الثابت والنقل الموثق، إلا هذه القراءة، وأما غيرها من القراءات التى يحتملها الرسم فليس له سند يعتمد عليه، وأصل يرد إليه؛ فلم يقرأ به أحد، ومن أمثلة ذلك:

أولاً: «خطف يخطف» جاء فى لغة العرب: أن فيها لغتين، خَطِفَ يَخْطِفُ - من باب عَلِمَ يَعْلَمُ وَخَطَفَ يَخْطِفُ من باب عَمَدَ يَعْمَدُ، ولكن القراء أجمعوا على قراءتها بكسر الطاء فى الماضى، وفتحها فى المضارع.

ثانياً: «مكث» فى قوله تعالى فى سورة «الإسراء»: ﴿وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ﴾ [الإسراء: ١٠٦] -: اللغة تجيز فيها تثليث الميم، ورسومها يحتمل الأوجه الثلاثة، لكن القراء أجمعوا على قراءتها بضم الميم، فلو كانت القراءات بالرأى والاختيار، وكان خلو الكلمات من الشكل سبباً فى اختلاف القراءات وتنوعها - لاختلف القراء فى قراءة الكلمات السابقة، فكان منهم من يقرأ «خطف يخطف» من باب علم، ومنهم من يقرأها من باب ضرب، وكان منهم من يقرأ «على مكث» بضم الميم، ومنهم من يقرأ بفتحها، ومنهم من يقرأ بكسرها، ولكن القراء أجمعوا على قراءة خَطِفَ - بالكسر - يَخْطِفُ بالفتح، وعلى قراءة «على مكث» بالضم؛ فحينئذ لا تكون القراءات بالرأى والاختيار، ولا بالهوى والاجتهاد، ولا يكون تجرد المصاحف من الشكل سبباً فى تنوع القراءات واختلافها، إنما سبب التنوع والاختلاف، الروايات الصحيحة، والأسانيد الموصولة؛ والنقول الصريحة، والتوقيف، والتلقى، والسماع.

ثالثًا : «بزعمهم» في سورة «الأنعام» في قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا هَذَا مِنْ أَنْعَمِ وَحَرَّتْ جَبْرًا لَا يَطْعَمُهَا إِلَّا مَنْ نَشَأَ بِرِزْعِهِمْ ﴾ [الأنعام: ١٣٨] - : تجيز لغة العرب في هذه الكلمة تثليث الميم، ولكن لم يقرأ: بفتحها أو ضمها.

رابعًا : ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ [النساء: ١١] في سورة «النساء»: تجيز اللغة في «يوصيكم» فتح الواو وتشديد الصاد من التوصية، كما تجيز سكون الواو وتخفيف الصاد من الإيضاء، وقد جاءت اللغتان في القرآن الكريم في قوله تعالى : ﴿وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ﴾ [البقرة: ١٣٢] في سورة «البقرة» قرئ بواوین مفتوحتين مع تشديد الصاد، وقرئ بواوین: الأولى مفتوحة، والثانية ساكنة، وبينهما همزة مفتوحة، مع تخفيف الصاد.

وفى قوله تعالى : ﴿فَمَنْ خَافَ مِنْ مَوْصٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلَا إِثْرَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ١٨٢] في سورة «البقرة»، قرئ بفتح الواو وتشديد الصاد، من التوصية وقرئ: بسكون الواو وتخفيف الصاد، من الإيضاء، ومع أن التشديد والتخفيف لغتان ذكرتا في الآيتين المذكورتين لم يقرأ قوله تعالى في سورة «النساء»: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ [النساء: ١١] إلا بسكون الواو وتخفيف الصاد، من الإيضاء، وهذا كله يدل على أن القراءات إنما تثبت بالسند والآثار، لا بالكتابة والاختيار^(١).

* دعاوى بعض المفكرين العرب في هذا المجال:

أولاً: طه حسين وعزو القراءات إلى القراء من القبائل:

لقد عزا د/ طه حسين في كتابه «في الأدب الجاهلي» القراءات القرآنية إلى القراء من القبائل، حيث يقول:

«إن القرآن الذي تلى بلغة واحدة ولهجة واحدة هي لغة قريش ولهجتها - لم يكذب يتناوله القراء من القبائل المختلفة، حتى كثرت قراءاته، وتعددت اللهجات فيه، وتباينت تباينًا كثيرًا، جدَّ القراء والعلماء المتأخرون في ضبطه، وتحقيقه، فأقاموا له علماء، أو علماء خاصة».

فهو يرى: أن القراءات ليس سببها أن القرآن هكذا أنزل، أو هكذا أذن الله في أن يقرأ، أو هكذا قرأه النبي ﷺ.

(١) ينظر: بحوث قرآنية المؤتمر السادس ص (٨١-٨٥).

* الرد على طه حسين :

(أ) وهو رأى يقتضى الشك فى أن تكون قراءتنا هى نفس قراءة النبى ﷺ، وإذا كان النبى ﷺ طبقاً لهذا رأى - لم يقرأ إلا بقراءة واحدة، ولم يجز القراءة بغيرها، فهل قراءته هذه، هى التى قرأ بها - فيما بعد - نافع، وراويها الأشهران؟ أم هل هى قراءة ابن كثير، وراويها المختارين؟ ومن من القراء العشرة ورواتهم، الذين اعتمدهم المسلمون، قرأ بهذه القراءة الواحدة؟

(ب) وإذا سلمنا - جدلاً فقط - بأن اختلاف الإظهار والإدغام، والروم والإشمام، والتفخيم والترقيق، والمد والقصر، والإمالة والفتح، والتحقيق والتسهيل، والإبدال والنقل، مما يعبر عنه بالأصول. إذا سلمنا - جدلاً - بأن الوحى لم ينزل بهذا، فماذا نقول فى اختلاف ضبط الحركات، سواء أكانت حركات بنية أم حركات إعراب؟ هل نقول: إن اختلاف اللهجات هو سبب اختلاف القراء فى مثل نصب «الطير» فى الآية: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلًا يَجْعَالُ آوِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾ [سبأ: ١٠]، ورفعها؟

وماذا نقول فى اختلافات فى القراءة التى تقع فى حروف الكلمات، دون إعرابها، مما يغير معناها ولا يغير صورتها؛ نحو قوله: ﴿كَيْفَ نُنشِرُهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩] و(نشرها) بالراء، ومثل: ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنِإٍ فَتَيَّنُوا﴾ [الحجرات: ٦] و﴿فتبتوا﴾، و﴿تبتوا﴾ [يونس: ٣٠] «وتتلو»، و﴿تُنشِئُكَ بِدَيْكِ﴾ [يونس: ٩٢] وننحيك، وقوله: ﴿وَوَطَّنُوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِّبُوا﴾ [يوسف: ١١٠] بالتشديد والتخفيف، وقوله: ﴿وَإِنْ كَانَتْ مَكْرَهُمْ لِنَزُولِ مِنهُ الْجِبَالِ﴾ [إبراهيم: ٤٦] بفتح اللام الأولى ورفع الأخرى، وبكسر الأولى وفتح الثانية، وقوله: ﴿لَقَدْ عَلِمْتُمْ﴾ [الأنبياء: ٦٥] بضم التاء وفتحها. فهل تنشأ مثل هذه الاختلافات عن تعدد اللهجات وتباينها؟!

(ج) والقوانين الطبيعية العامة التى تجعل اللغة تتجه فى تطورها الصوتى عند كل جماعة من الجماعات الناطقة بها وجهة خاصة، والتى كانت على عهد نزول القرآن قد أحدثت اختلاف اللهجات بين القبائل العربية - هذه القوانين ما انفكت تعمل عملها فى اللغات الإنسانية، فهى - فى اللغة العربية - ما برحت تولد اللهجات المتباينة بين الناطقين بها، وهو تباين نلمسه جيداً فى عامية مصر، وعامية نجد

والحجاز، وعامية العراق، وعامية اليمن، وعامية المغرب. وإذا كان تعدد اللهجات سوغ قديماً لقراء القبائل المختلفة أن يكثروا من قراءات القرآن بما يوافق لهجاتهم، وأن يدعوا هذه اللهجات تتعدد في القرآن، وهذا كله من تلقاء أنفسهم، وليس بتوجيه من النبي ﷺ - فإنه لا حرج إذن - في ظل المذهب الظاهر الفساد - من أن تمضى قراءات القرآن في الكثرة، ولهجاته في التعدد، فمثلاً: لا حرج - في ظل هذا المذهب - وقد تحولت الثاء إلى تاء، وأحياناً إلى سين في بعض المناطق العربية، وتحولت القاف إلى جيم غير معطشة في بعض هذه المناطق، وإلى همزة في مناطق أخرى، وتحولت الذال إلى زاي، وتضاءلت أصوات اللين الطويلة حتى كادت تنقرض... لا حرج من أن يقرأ القارئ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِتَالًا - أَوْ مِسَالًا أَوْ مِسْجَالًا - زِرَةً﴾ بدلاً من قوله عز من قائل: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ [النساء: ٤٠]، ويقرأ: «فإن لم يكن له ولد، وورسه أبواه فلأمه السلس»، ويقرأ: «فإن كانوا أكسر من ذلك فهم شركة في السلس»؛ بدلاً من قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ﴾، وقوله: ﴿فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ﴾ [النساء: ١١، ١٢] ويقرأ: «فإن أعرضوا «فَجُلٌ» أو «فَأَوْلٌ» «أنزرتكم صعأة أو «صعجة» مثل - صعأة - أو - صعجة - عاد وسمود» بدلاً من قوله سبحانه: ﴿فَإِنْ أَعْرَضُوا فَقُلْ أَنْذَرْتُكُمْ صَاعِقَةً مِثْلَ صَاعِقَةِ عَادٍ وَثَمُودَ﴾ [فصلت: ١٣].

ومن أسهل السهل أن نورد من هذا القبيل مئات من الأمثلة أو ألوفها، ولكننا نجتزئ بما ذكرنا؛ لكفايته في إثبات أن ترك القرآن للناس يقرءونه، بما يشتهون من قراءات، وما يؤثرون من لهجات - كما ظن طه حسين - هو في كلمة موجزة؛ إلغاء للقرآن.

(ب) تشككه في تواتر القراءات السبع:

ولطه حسين - في شأن القراءات - رأى ثان، فهو يقول:

«وهنا وقفة لا بد منها، ذلك: أن قومًا من رجال الدين فهموا أن هذه القراءات

السبع متواترة عن النبي ﷺ، نزل بها جبريل على قلبه، فمنكرها كافر من غير شك ولا ريب، ولم يوفقوا إلى دليل يستدلون به على ما يقولون سوى ما روى في الصحيح من قوله ﷺ: «أَنْزَلَ الْقُرْآنَ عَلَيَّ سَبْعَةَ أَحْرُفٍ».

ويمضى فيقول:

«والحق: أن ليست هذه القراءات السبع من الوحي فى قليل ولا كثير، وليس منكرها كافراً ولا فاسقاً ولا معتمراً فى دينه، وإنما هى قراءات مصدرها اللهجات واختلافها... للناس أن يجادلوا فيها، وأن ينكروا بعضها، ويقبلوا بعضها... وقد جادلوا فيها بالفعل وتماروا، وخطأ فيها بعضهم بعضاً، ولم نعرف أن أحداً من المسلمين كفر أحداً لشيء من هذا... إلخ».

(ج) متابعتة لنولدكه وردنا عليهما:

وطه حسين - فى ارتيابه فى الأحاديث الصحيحة - إنما يتابع غالباً - ولو لم يصرح - تيودور نولدكه صاحب كتاب: «تاريخ القرآن» الذى سبق إلى مثل هذا الارتياح فى أكثر ما يتعلق بتاريخ القرآن من الروايات والأحاديث وأقوال المفسرين. ولسنا مع طه حسين، ولا مع نولدكه، فى عدم الاعتداد بالسنة الصحيحة، فى الاستدلال على قرآنية القراءات، فالحديث النبوى - إذا صح - هو عند المسلمين حجتهم القاطعة بعد القرآن.

ومع هذا، فنحن نناقش تلك الدعاوى أيضاً من غير طريق السنة:

١ - إنه ما دام أمر القراءات - بحسب قول طه حسين - أمراً تجوز فيه المجادلة والإنكار والقبول والرفض - فإن من المنطق: أن تجوز فيه الإضافة والاستحداث، ولماذا لا يقرأ كل مسلم القرآن بلهجته الخاصة، على النمط الذى أشرنا إليه، فى الفقرات السابقة؟. ولماذا لا يقرأ أبناء البلاد الآسيوية والإفريقية القرآن بلهجاتهم؟. ولماذا لا يقرأ المسلمون؛ الأمريكى، والأوروبى، والأسترالى، كل منهم بلهجته؛ هذه نتيجة خاطئة لمقدمة خاطئة. وقد سقنا الشواهد آنفاً، على أن البشر إذ يدخلون اللهجات من عندهم، فى القرآن، يلغونه إلغاءً، فضلاً عن أن يبدلوه تبديلاً.

٢ - ثم إنه يلزم من قرآنية القراءات: أن يكون روايتها وعلمائها - منذ فجر الإسلام - جهلة وحمقى، أو كذابين ومجتريين، لا يراعون لكتابهم الأكبر حرمة، بل يتواطئون ضده، على مدى الأزمان، بأعدادهم التى لا تحصى، ويلزم أيضاً: أن تكون الأمة منذ عهد النبى ﷺ إلى يومنا هذا، تابعت أناساً فيما جاءوا به من عند أنفسهم، ولم يتابعوا كلام السماء.

٣ - فأما قول طه حسين: إنه «لم يعرف أن أحداً من المسلمين كفر أحداً لشيء

من المجادلة في القراءات، وإنكار بعضها، وقبول بعضها»-: فيردّه الكثير مما جاء في كتب علوم القرآن، وكتب السنة والتاريخ والتراجم والأدب:

(أ) في لفظ لعمر بن العاص، في حديث الأحرف السبعة التي نزل القرآن عليها: «فَأَيُّ ذَلِكَ قَرَأْتُمْ فَقَدْ أَصَبْتُمْ، وَلَا تَمَارَوْا فِيهِ؛ فَإِنَّ الْمِرَاءَ فِيهِ كُفْرٌ»، رواه - أو روى مثله - أحمد، وأبو عبيد، والطبري، والطبراني، وابن حبان، والحاكم.

(ب) ويقول القاضي عياض: «واعلم أن من استخف بالقرآن أو المصحف أو بشيء منه أو سبهما، أو جحده، أو حرفاً منه، أو آية... أو شك في شيء من ذلك - فهو كافر عند أهل العلم بإجماع».

(ج) ويروي عياض ما قاله أبو عثمان الحداد من أن جميع من يتحلل التوحيد متفقون على أن الجحد لحرف من التنزيل كفر.

(د) وكان أبو العالية أحد أئمة القراءات إذا قرأ عنده رجل - أي: بقراءة لم يعرفها - لم يقل له: ليس كما قرأت، ويقول: «أما أنا فأقرأ كذا»؛ وهذا - كما يقول على القارى -: «من كمال احتياطه في تورعه».

ويقول على القارى: «بلغ ذلك القول من أبي العالية إبراهيم النخعي التيمي؛ فقال أراه - بضم الهمزة - أي أظنه سمع أن من كفر بحرف منه، فقد كفر به كله؛ لأن الكفر ببعضه يؤذن بالكفر ب كله، بخلاف الإيمان ببعضه؛ فإنه لا يقوم مقام الإيمان ب كله».

(هـ) ويقول الطحاوي: «إن من كفر بحرف منه - فيما خلا روايات الأحاد - كان كافراً حلال الدم إن لم يرجع إلى ما عليه الجماعة».

(و) وقد أصدر شيخ الشافعية: أبو الحسن على بن عبد الكافي - في هذا الشأن - فتوى يقول فيها: «القراءات السبع التي اقتصر عليها الشاطبي، والثلاث التي هي قراءة أبي جعفر، وقراءة يعقوب، وقراءة خلف - متواترة، معلومة من الدين بالضرورة؛ وكل حرف انفرد به واحد من العشرة معلوم من الدين بالضرورة أنه منزل على رسول الله ﷺ لا يكابر في شيء من ذلك إلا جاهل. وليس تواتر شيء منها مقصوراً على من قرأ بالروايات، بل هي متواترة عند كل مسلم يقول: أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً رسول الله، ولو كان - مع ذلك - عامياً، جلفاً، لا يحفظ من القرآن حرفاً. ولهذا تقرير طويل، وبرهان عريض لا يسع هذه الورقة

شرحه .

وحظ كل مسلم وحقه: أن يدين لله تعالى، ويجزم نفسه بأن ما ذكرناه متواتر، معلوم باليقين، لا تتطرق الظنون ولا الارتياح إلى شيء منه.

(ز) وعندما قرأ ابن شنبوذ وابن مقسم العطار وغيرهما بشواذ من القراءات غضب المسلمون، وأزروا بهم على تفاصيل معروفة في الدراسات القرآنية.

(ح) هذا، والمسلمون لا يزالون ينكرون - مثل ما أنكر أولوهم - على الممارين في قرآنية القراءات المتواترة وغير الشاذة. وقد وضع الشيخ خلف الحسيني الحداد كتاباً في هذا أسماه: «السيوف الساحقة في الرد على منكرى القراءات من الزنادقة».

(ط) والذين رووا القراءات هم الصحابة الذين تلقوا القرآن عن النبي نفسه ﷺ، فهم بهاتين الصفتين: الصحبة، والتلقى عن النبي ﷺ من أصحاب الاختصاص في ذلك الشأن، وقولهم هو - منطقياً - الأجدر بالقبول؛ يقول عمر بن الخطاب في أصحاب النبي ﷺ: «إنه سيأتى ناس يجادلونكم شبهات القرآن فخذوهم بالسنن؛ فإن أصحاب السنن أعلم بكتاب الله».

(ي) والصحابة نقلوا الإسلام: عقائده وشرائعه، فلم يمار أحد فيما نقلوا، فلم نماريهم في روايات القرآن الذي تقتضينا البدهة - الحكم بأنه ظفر منهم - قطعاً - بأدق دقة؟

(ك) ولن يقال: إنه لا محل للخوف من مثل أقوال طه حسين، إذا كان الاختلاف الذي يعنيه هو الاختلاف في الصورة والشكل لا في المادة واللفظ، كما قال طه حسين نفسه؛ ذلك أن الاختلاف حتى في الصورة، أو في الشكل، يفضى إلى تغيير المعانى. وقد ترتب على مثل هذا الاختلاف اختلاف في الأحكام؛ كما حدث بالنسبة لكلمة ﴿لَمَسْمُومٌ﴾ [النساء: ٤٣]، من غير ألف بعد اللام مرة، وبألف بعد اللام مرة أخرى، وكلمة ﴿يَطْهَرُونَ﴾ [البقرة: ٢٢٢] مرة بسكون الطاء المخففة وضم الهاء، ومرة أخرى بفتح الطاء مشدودة وتشديد الهاء مفتوحة، وكلمة: «ألا» بالتخفيف والتشديد في آية:

﴿أَلَا سَجْدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْحَبَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [النمل: ٢٥].

وكلمة: «أمرنا» في قوله تعالى:

﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا﴾ [الإسراء: ١٦].

بفتح الميم وتشديدها، ومع الفتح المخفف مرة أخرى، وهى فى الحالة الثانية بمعنى: جعلنا لهم إمرة وسلطاناً.

(ل) ويستوى عندنا فى الرفض أن يكون المقصود بالإنكار والنسبة إلى العباد هو الأحرف السبعة التى أنزل القرآن عليها، والتى كانت ضرورتها قد زالت عند الجمع العثماني، أو يكون المقصود هو القراءات السبع، أو العشر التى اختيرت فيما بعد عهد النبي ﷺ، وعرفت بأسماء مختاريتها، والتى تطابق رسم المصحف، فإن أصول الخلاف اليسير فى هذه القراءات الأخيرة ترجع - على الأغلب - إلى اختلاف الأحرف السبعة. وإن لهذا لتفاصيل عند العلماء.

(د) تأثر طه حسين فى بعض آرائه بالطبرى:

هذا، وطه حسين فى بعض آرائه تلك - ولو لم يصرح أيضاً - متأثر بابن جرير الطبرى؛ الذى يرى: أن الممارسة فى رفع حرف من القرآن وجره ونصبه، وتسكين حرف وتحريكه، ونقل حرف إلى آخر مع اتفاق الصورة - لا يوجب كفرًا^(١).

ثانياً: جواد على ودعوى تشابه رسم الكلمات:

وقد أرجع جواد على اختلاف القراءات إلى أسباب أهمها: «مسائل ظهرت بعد نزول الوحي، من خاصية القلم الذى دون به القرآن الكريم: فرسم أكثر حروف هذا القلم متشابه، والمميز فيها هو النقط، وقد ظهر النقط بعد نزول الوحي بأمد، ثم إن هذا القلم كان خالياً فى بادئ أمره من الحركات، وخلو الكلم من الحركات يحدث مشكلات عديدة فى الضبط من حيث إخراج الكلمة - أى: كيفية النطق بها - ومن حيث مواقع الكلام فى الإعراب».

وأحال جواد على إلى الشواهد التى أوردها جولد تسيهر فى كتابه «المذاهب الإسلامية فى تفسير القرآن»، والتى يعدها الاثنان أمثلة للاختلاف الحادث من الخطأ، ومنها:

(أ) «تستكبرون» بالباء الموحدة، و «تستكثرون» بالثاء المثناة فى الآية:

﴿وَنَادَى أَصْحَابَ الْأَعْرَابِ رِجَالًا بِعَرَفُونَهُمْ بِسْمِئِهِمْ قَالُوا مَا أَغْنَىٰ عَنْكُمْ جَمْعُكُمْ وَمَا كُنْتُمْ

(١) ينظر: بحوث قرآنية المؤتمر السادس ص (٨٦-٩٦).

تَسْتَكْبِرُونَ ﴿ [الأعراف: ٤٨].

(ب) «بشراً» أو «نشراً» فى الآية:

﴿وَهُوَ الَّذِى يُرْسِلُ الرِّيحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ﴾ [الأعراف: ٥٧].

(ج) «إياه» فى الآية:

﴿وَمَا كَانَتْ آسْتِغْفَارًا لِإِثْمِهِمْ لِإِيَّاهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَّهَا إِتْيَاءَهُ﴾ [التوبة:

. [١١٤].

إذ وردت أيضاً «أباه» بالباء الموحدة.

ويرد على ذلك فى نقاط محددة كالتالى:

(أ) رأيه هو رأى جولد تسيهر ونولدكه:

ورأى جواد على - ولو لم يصرح هو الآخر - هو رأى المستشرقين المعروفين جولد تسيهر ونولدكه الوارد ذكرهما آنفاً، فهما - فيما استفاض عنهما، وفيما أوردا فى كتاباتهما- يريان أن القراءات نشأت بعد ظهور الشكل والنقط، أى: بعد انقضاء عهد الصحابة، وأن المرحلة الأولى لتفسير القرآن انقضت فى إقامة النص. وهذا نص كلام أحد هذين المستشرقين، وهو جولد تسيهر فى هذا الشأن؛ لئرى أنه أصل كلام جواد على:

يقول جولد تسيهر:

«وترجع نشأة قسم كبير من هذه الاختلافات - يقصد فى القراءات - إلى خصوصية الخط العربى الذى يقدم هيكله المرسوم مقادير صوتية مختلفة، تبعاً لاختلاف النقاط الموضوعة فوق هذا الهيكل أو تحته، وعدد تلك النقاط، بل كذلك فى حالة تساوى المقادير الصوتية يدعو اختلاف الحركات الذى لا يوجد فى الكتابة العربىة الأصلية ما يحدده - إلى اختلاف مواقع الإعراب للكلمة، وبهذا إلى اختلاف دلالتها.

وإذن فاختلاف تحلية هيكل الرسم بالنقط، واختلاف الحركات فى المحصول الموحد القالب من الحروف الصامتة - كانا هما السبب فى نشأة حركة اختلاف القراءات فى نص لم يكن منقوفاً أصلاً، أو لم تتحر الدقة فى نقطه أو تحريكه».

(ب) علماء المسلمين دفعوا هذا الرأى وحاجوا أصحابه منذ قديم:

وهذا الرأى الذى سننقضه الآن هو - على الحقيقة - أقدم حتى من ذينكم

المستشرقين: فعلماء المسلمين، منذ قديم، وعلى مدى الأجيال - وكما أوردنا قبلا - يدفعون هذا الرأي، ويحاججون أصحابه، ويؤكدون أن ليس لأحد أن يقرأ برأيه المجرد، وأن القراءة سنة متبعة... إلخ.

وقديماً رأى ابن مقسم العطار جعل القراءة تابعة للرسم، دون الاعتماد الكامل على السند، فرد المسلمون - في شدة - قراءته.

وقيل: إن بعض الرافضة يقرءون: ﴿وَمَا كُنْتُمْ تُخَذُّونَ الْمَضِلِينَ عَضُدًا﴾ [الكهف: ٥١] بفتح اللام وبالسكون على الياء (في المضلين)، يعنون: الشيخين: أبا بكر وعمر، وظاهر أن الرسم - قبل استحداث الشكل - يحتمل هذه القراءة، ومع ذلك، كُفِّر أصحابها؛ لسبب أساسي، هو أن قراءتهم مخالفة للرواية الشفوية المتواترة. وعلماء المسلمين يقولون: إن إباحة القراءات لم تقع بالتشهي، وإنما هي بالسمع من النبي ﷺ.

وهم أيضاً يذكرون أن القراءات التي يقرأ بها - منذ الجمع العثماني - إنما اختلف القراء فيها؛ لأن أهل كل ناحية ثبتوا على ما كانوا تلقوه سماعاً من الصحابة، بشرط موافقة الخط، وتركوا ما يخالف الخط؛ امتثالاً للجمع العثماني الذي أجمع عليه المسلمون.

(ج) تفنيد هذا الرأي:

ولندع النصوص التي تفند فكرة أن القراءات نشأت بعد ظهور الشكل والنقط، مع تسليمنا بأهمية النصوص، ثم لنلق على هذه الفكرة نظرة موضوعية لنرى إلى أي مدى تستطيع الثبات:

(أ) إنه يبعد - منطقيًا - أن يترك أمر القرآن - وهو ما هو بالنسبة للإسلام - إلى البشر يقرءونه بالاجتهاد لا بالتلقي؛ فتعرض نصوصه للاختلاف والتحريف.

وإذا كان أصحاب الأفكار من الناس - على مدى الزمن - يحرصون على التعبير عن أفكارهم بعباراتهم هم، ولا يدعون لغيرهم التصرف في هذه العبارات على أي نحو، فكيف يسوغ في القرآن أن يترك للبشر قراءته بأوجه لم يتلقوها، أوجه هي من اختراعهم البشري، وهي وليدة فهمهم الذاتي؟!

هذا مع فارقين عظيمين جداً.

أولهما: بعد ما بين الأفكار البشرية والقرآن الذي لا بد لأتباعه أن يؤمنوا بإعجازه

وقداسته وخطر شأنه .

وثانيهما - ولله المثل الأعلى - : تقارب القدرات بين الإنسان صاحب الفكرة، والإنسان الآخر الذى قد يتصرف فى التعبير عنها . والله الذى ليس كمثل شئ غنى عن كل خلقه أن يشاركوه - على ما يدركون أو ما يحبون - فى تحديد ألفاظ وحيه . (ب) ولو جاز للناس أن يغيروا شيئاً من القرآن عما تلقوا من الرسول ﷺ، لأصبح بعض القرآن من كلامهم لا من كلام الله، وإذن لبطلت صفته الإعجازية التى يؤمن بها المسلمون، والتى طالما نوه هو بها، والتى لا تزال قائمة .

ويستوى فى إحداث التغيير أن يكون مما لا يتجاوز الصورة وطريقة الأداء وكيفية اللهجة، أو أن يكون ممتداً إلى الحروف، أو الكلمات أو الحركات . وكيف يجتهد مسلم فى هذا القرآن اجتهاداً يودى إلى تبديل شئ منه، والتبديل لا يرغب فيه إلا كافر يعاديه الإسلام؟ كيف، ونبى الإسلام نفسه لا يملك أن يبدل من القرآن شيئاً، بل إن التبديل عنده أمر لو وقع لكان معصية عذابها هائل مخوف فى اليوم الآخر الخطير الشأن، فضلا عن الحياة الدنيا؟

﴿ وَإِذَا تَحَلَّى عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا بَيَّنَّتْ قَالُ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا آتَيْتَ بِشَيْءٍ غَيْرِ هَذَا أَوْ بَدَّلَهُ فَهَلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تَلْقَائِي نَفْسِي إِنْ أَتَيْتُ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابٌ يَوْمٍ عَظِيمٍ . قُلْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُمْ عَلَيْهِمْ وَلَا أَذْرَبْتُمْ بِهِمْ . فَكَيْفَ لِيُنزِلَ فِيكُمْ عُمْرًا مِنْ قَبْلِهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾ [يونس: ١٥، ١٦] .

﴿ نَزِيلٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ . وَلَوْ نَقُولُ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَابِيلِ . لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ . ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ . فَمَا يَنْكُرُ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِيزِينَ ﴾ [الحاقة: ٤٣ - ٤٧]

يقول الشافعى: «إنه لا ينسخ كتاب الله إلا كتابه، كما كان المبتدئ لفرضه فهو المزيل المثبت لما شاء منه جل ثناؤه، ولا يكون ذلك لأحد من خلقه» .

(ج) والقرآن نفسه ندد بما وقع للكتب الدينية الأخرى من تحريف وتبديل، وعاب المحرفين والمبدلين: ﴿ مَنِ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ ﴾ [النساء: ٤٦]، ﴿ وَتَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ ﴾ [المائدة: ١٣]، ﴿ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ ﴾ [البقرة: ٧٥]، ﴿ فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ ﴾ [الأعراف: ١٦٢]، ﴿ فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَأَنبَأَ إِسْمُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ ﴾ [البقرة: ١٨١]، فكيف يدع المسلمون الذرائع، ليقع فى القرآن نفس الذى عابه؟!

(د) والمسلمون - لسبب عقيدى : هو إيمانهم بالقرآن الذى فيه : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُمُ الحَافِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩]، وفيه: ﴿ وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ . لَا يَأْتِيهِ البَطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ ﴾ [فصلت: ٤١ ، ٤٢] - لا يمكن عقلاً أن يكونوا قد سمحوا بأى تغيير من عندهم فى القرآن صغر هذا التغيير أو كبير .

(هـ) ثم هناك حقيقة هامة أغفلها ذلك الرأى، وهى أن المسلمين لم يعتمدوا فى نقل القرآن على خط المصحف، وإنما اعتمدوا على حفظ القلوب والصدور، وقد عد ذلك من أشرف خصائصهم، وجاء فى صفتهم: «أناجيلهم فى صدورهم»، بخلاف أهل الكتاب الذين لا يحفظونه إلا فى الكتب، ولا يقرءونه كله إلا نظراً لا عن ظهر قلب. وروت السنة أن الله قال لنبىه: «إِنَّمَا بَعَثْتُكَ لِأَبْتَلِيكَ، وَأَبْتَلَى بِكَ، وَأَنْزَلْتُ عَلَيْكَ كِتَابًا لَا يَغْسِلُهُ المَاءُ، تَقْرَأُهُ نَائِمًا وَيَقْظَانَ . . .» الخ .

والأمثلة التى أوردها جولد تسيهر آنفاً بدعوى أنها أمثلة للاختلاف الحادث عن الخط، والتى أوضحنا أن بعضها شاذ ومردود، وبعضها الآخر مبنى على تواتر الرواية على هيئة الرسم - هذه الأمثلة نفسها تؤيد عكس ما توهمه جولد تسيهر والآخذون منه، تؤيد أن المعول - فى صحة القراءة - ليس أبداً على الخط، وإنما على التواتر والتلقى الشفهى .

(و) وخط المصحف - حتى بعد الشكل والضبط اللذين يحتج بهما أصحاب ذلك الرأى - قد لا يطابق - فى بعض المواضع - القراءات ومن الأمثلة التى يمكن الاجتزاء بها أيضاً فى هذا المقام: المواضع التى يرسم فيها الهمز المتطرف المرفوع وأوَّابعداً ألف، وهى:

﴿أَبْتَلُوا﴾ [المائدة من الآية: ١٨] (أبناء) - ﴿جَزَوْا﴾ [المائدة من الآية ٣٣] (جزاء) - ﴿شُرِكُوا﴾ [الأنعام من الآية: ٩٤] (شركاء) - ﴿نَشْتُوا﴾ [هود من الآية ٨٧] (ما نشاء) - ﴿نَبُوا﴾ [إبراهيم من الآية: ٩] (نبأ) - ﴿الضَّعْفُوا﴾ [إبراهيم من الآية: ٢١] (الضعفاء) - ﴿يَنْفِيُوا﴾ [النحل من الآية: ٤٨] (يتفياً) - ﴿أَتَوَكُّوا﴾ [طه من الآية: ١٨] (أتوكأ) - ﴿تَظْمُوا﴾ (طه من الآية: ١١٩] (لا تظماً) - ﴿الْمَلُؤُا﴾ [المؤمنون من الآية: ٢٤] (الملا) - ﴿وَيَدْرُوا﴾ [النور من الآية: ٨] (ويدراً) - ﴿يَعْبُوا﴾ [الفرقان من الآية: ٧٧] (ما يعبأ) - ﴿أَبْتُوا﴾ [الشعراء من الآية: ٦] (أبناء) - ﴿عُلْمُوا﴾ [الشعراء من الآية: ١٩٧] العلماء - ﴿الْمَلُؤُا﴾ [النمل

من الآيات: ٢٩ و ٣٢ و ٣٨ [الملا] - ﴿شَفَعْتُوا﴾ [الروم من الآية: ١٣] (شفعاء) -
 ﴿يَبْدُوا﴾ [الروم من الآية: ٢٧] (يبدأ) - ﴿العلموا﴾ [فاطر من الآية: ٣٧]
 (العماء) - ﴿الْبَتُوا﴾ [الصفات من الآية: ١٠٦] (البلاء) - ﴿نَبُوا﴾ [ص من الآية:
 ٢١] (نبا) - ﴿وَحَزُوا﴾ [الشورى من الآية: ٤٠] (جزاء)، ﴿يُنشُوا﴾ [الزخرف من
 الآية: ١٨] (ينشأ) - ﴿بَلُوا﴾ [الدخان من الآية: ٣٣] (بلاء) - ﴿جَزُوا﴾ [الحشر
 من الآية: ١٧] (جزاء) - ﴿رَبُوا﴾ [الممتحنة من الآية: ٤] (براء) - ﴿نَبُوا﴾ [التغابن
 من الآية: ٥] (نبا) - ﴿يُنُوا﴾ [القيامة من الآية: ١٣] (ينبا).

وثمة عشرات أخرى من الكلمات القرآنية المرسومة على خلاف الخط الإملائي،
 وليس فيها - مع ذلك - غير قراءة واحدة.

وإذا ما أردنا أن ندلل بمثال على ذلك فنقول: -على عجل- إن القراء السبعة
 أجمعوا في سورة قريش على قراءة «إلفهم» بالياء، مع كتابتها في المصاحف العثمانية
 بلا ياء، واختلفوا في قراءة «لإيلاف» مع كتابتها بالياء.

وكذلك قد لا يدل رسم الكلمة على كل وجوه النطق بها، فكلمة «جبريل» تقرأ
 بعدة وجوه:

- ١ - جبريل بكسر الجيم، وجبريل بفتحها.
 - ٢ - جبرئيل، بفتح الجيم والراء وبعدها همزة مكسورة ممدودة.
 - ٣ - جبرئل، بفتح الجيم والراء، وبعدها همزة مكسورة غير ممدودة.
 وكلمة «ميكال»، قرئت:
 - ١ - ميكال، بلا همز.
 - ٢ - ميكائيل، بهمزة مكسورة ممدودة.
 - ٣ - ميكائل، بهمزة مكسورة غير ممدودة.
- (٥) وثمة قراءات كثيرة لا يقرأ بها أبداً، مع أن الرسم يحتملها، واللغة تجيزها.
 وقد أشرنا إلى هذا من قبل:
- والقراء أيضاً لا يقرأون كلمة «الرّضاعه» في القرآن إلا بالفتح مع أنه يجوز فيها -
 لغة - الكسر أيضاً.

(ز) ومن ملزوم رأى القائلين بأن اختلاف القراءات هو وليد النقط والشكل: أن
 يكون القرآن قد ظل طوال عهد النبي ﷺ ثم طوال عهود الصحابة والتابعين غير

محفوظ ولا مقطوع بكيفيات النطق به، حتى إذا جاء النقط والشكل، بعد زمن الوحي بأمد - حسبما قالوا آنفاً - بدأ الناس يقرءون القرآن على وفق ما يؤديه النقط والشكل إلى أفهامهم.

ولعل الرأي وملزومه أن يكونا واضحا البطلان، وأن يكونا أضعف من أن يواجهها الفهم المستقيم، والحقيقة الغير القابلة للتقص، فضلاً عما تهدي إليه بديهية العقل.

(ح) والمسلمون مجمعون على أن البشر لم يبدلوا في هذا القرآن ألبتة، حتى من ناحية قانون أدائه، وإجماع المسلمين حجة تقام لها الموازين، وكما يقول أبو حيان الأندلسي: «والأمة المجتمعة حجة على من شذ عنها».

(ط) والثابت تاريخياً أيضاً أن القراء المأخوذ برواياتهم كانوا لا يتعدون الأثر، مهما يكن مذهبهم النحوى، أو مذهبهم فى فهم الكلام. وعلى سبيل المثال، نذكر: أن أبا عمرو البصرى كان يقول: «لولا أنه ليس لى أن أقرأ إلا بما قرئ لقرأت كذا وكذا».

وحمزة لم يقرأ حرفاً إلا بأثر.

ويحيى بن سلام المتوفى سنة ٢٠٠هـ «كان له اختيار فى القراءة من طريق الآثار». والقاسم بن سلام المتوفى سنة ٢٢٤هـ «وافق اختياره العربية والآثر»^(١).
* حول رسم المصاحف العثمانية^(٢):

نحاول أن نجيب فيما يلى عن سؤال مهم مفاده: هل كان رسم المصحف توقيفياً أم اجتهادياً؟

وللإجابة على هذا السؤال نورد مقدمة مهمة حول الكتابة عند العرب وفى الإسلام وكتابة القرآن الكريم، فنقول - وبالله التوفيق - :
* الكتابة عند العرب:

يكاد يجمع المؤرخون العرب القدامى، على أن الخط دخل إلى مكة بواسطة حرب بن أمية بن عبد شمس، وإن كانوا اختلفوا فى المصدر الذى تعلم منه حرب

(١) ينظر: بحوث قرآنية المؤتمر السادس ص (١٢٠ - ١٢٦).

(٢) ينظر: بحوث قرآنية المؤتمر السادس ص (١٢٦ - ١٣٧).

الكتابة: ففي رواية ابن الكلبي: أن حرباً تعلمها من بشر بن عبد الملك: أخی أكيدر ابن عبد الملك، صاحب «دومة الجندل»، وذلك أن حرباً تعرف به في أسفاره إلى العراق، فتعلم منه الكتابة، ثم قدم معه بشر إلى مكة، وتزوج الصهباء بنت حرب، أخت أبي سفيان بن حرب، وبذلك تيسر لجماعة من قريش، أن يتعلموا الكتابة والقراءة.

وفى رواية أبي عمرو الداني، بسنده، عن ابن عباس: أن حرباً تعلم الخط من عبد الله ابن جدعان، وعبد الله تعلمها من أهل الأنبار.

وأما الخط في المدينة المنورة: فقد ذكر أصحاب السير: أن النبي ﷺ دخلها، وكان فيها يهودى يعلم الصبيان القراءة والكتابة، وكان فيها بضعة عشر رجلاً يعرفون الكتابة، منهم: زيد بن ثابت، الذى تعلم كتابة اليهود بعد الهجرة بأمر النبي ﷺ، والمنذر بن عمرو، وأبى بن وهب، وعمرو بن سعيد، وغيرهم.

ومن ثم: نرى أن الكتابة وجدت في العرب قبل الإسلام، وكان الذين يحذقونها قليلين جداً، أما الغالبية العظمى: فكانت أمية لا تقرأ، ولا تكتب؛ ولهذا سميت الأمة العربية بالأمة الأمية.

وقد كان وجود الكتابة في العرب قبل الإسلام إرهاباً لبعثة خاتم الرسل: سيدنا محمد ﷺ؛ ليجتمع للقرآن الكتابة فى الصحف وتقييده فى السطور، إلى الحفظ فى الصدور، ولذلك تهيأ للقرآن من وسائل الحفظ ما لم يتهيأ لغيره.

وأيضاً، فقد كانت الكتابة وسيلة تبليغ الرسالة المحمدية إلى الملوك، والرؤساء، والأمراء، بعد صلح الحديبية؛ وبذلك تعدت الرسالة حدود الجزيرة العربية، إلى العالم المعروف كله، وقد عثر على كتاب من هذه الكتب، وهو كتاب رسول الله ﷺ إلى المقوقس عظيم القبط، وهو أثر من الآثار النبوية القيمة.

* الإسلام والكتابة:

ولما جاء الإسلام، رفع من شأن الكتابة وتعلمها، وشأن العلم والمعرفة، وليس أدل على ذلك، من أول سورة نزلت منه، أشادت بالقلم؛ لأنه أداة العلم والمعرفة الكسبية، قال تعالى: ﴿أَقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ الَّذِى خَلَقَ . خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ . اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ . الَّذِى عَلَّمَ بِالْقَلَمِ . عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [العلق: ١ - ٥].

وأقسم - سبحانه وتعالى - بالقلم، فقال: ﴿تَوَّالِقَالِمْ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾ [القلم: ١]

وفى القسم به إشادة بذكره، وتبنيه الناس إلى ما فيه من الفوائد، والمنافع.
وفى الحديث الصحيح المروى عن النبي ﷺ قال: «أَوَّلُ مَا خَلَقَ اللَّهُ الْقَلَمَ، ثُمَّ قَالَ: اكْتُبْ، فَجَرَى بِمَا هُوَ كَاتِبٌ، إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ» رواه أحمد، والترمذى، وصححه.

والنبي ﷺ يتتهد أول فرصة لنشر الكتابة والقراءة؛ كى يتعلمها أكبر عدد من أبناء المسلمين وناشتتهد: فقد روى جامعو الأحاديث، وكتاب السير: أن المسلمين أسروا فى بدر سبعين رجلاً من المشركين، وأن النبى قبل الفداء ممن يقدر عليه، وكان أربعة آلاف درهم من الموسرين، أما من كان يحسن القراءة والكتابة: فكان فداؤه تعليم عشرة من صبيان المسلمين القراءة والكتابة؛ فقد كان تعليم الولد يقابل أربعمائة درهم، هى شىء كثير فى هذا العهد، وقد فعل ﷺ هذا فى وقت كان المسلمون فيه أحوج إلى درهم؛ ليزيلوا خصاصتهم، ويتفوقوا على أعدائهم، ولكن صاحب المواهب ﷺ أدرك أن تعليم الأمة الكتابة خير من المال. وبذلك كان النبى ﷺ أول من وضع لبنة فى إزالة الأمية، وأن الإسلام سبق إلى ذلك، منذ أربعة عشر قرناً، وأن المسلمين لم يلبثوا إلا قليلاً، حتى زالت منهم الأمية الكتابية والعلمية، وصار العلم والثقافة الأصيلة من أخص خصائص الحضارة الإسلامية.

* كتابة القرآن الكريم:

لقد كتب القرآن جميعه، بين يدى النبى ﷺ غير أنه كان مفرقاً فى العسب، واللخاف، والأكتاف، والرقاع، وقطع الفخار ونحوها، وكان النبى ﷺ إذا نزل عليه شىء من القرآن، دعا بعض من كان يكتب الوحى، فيامره بكتابة ما نزل، ويرشده إلى موضعه، من سورته، والكيفية التى تكتب عليها الآية.

ثم كتب فى عهد الصديق فى صحف مجموعة، وقد كتب من عين ما كتب بين يدى النبى ﷺ، وبجميع حروفه السبعة، ثم كتب فى عهد عثمان - رضى الله عنه - فى المصاحف على ما هو عليه اليوم، وكانت كتابته من عين ما كتب فى عهد الصديق ﷺ، إلا أنه اقتصر فى رسمه على ما يوافق حرف قريش.

* كتاب الوحى:

لقد كان لكتابة القرآن الكريم بين يدى النبى ﷺ كتاب من الصحابة، معروفون بالدين الكامل، والأمانة الفائقة، والعقل الراجح، والتثبت البالغ، كما كانوا معروفين

بالحذق فى الهجاء والكتابة، وقد اشتهر منهم السادة الأجلاء: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلى، ومعاوية بن أبى سفيان، وخالد وأبان ابنا سعيد بن العاص بن أمية، وأبى بن كعب، وزيد ابن ثابت، وشرحبيل بن حسنة، وعبد الله بن رواحة، وعمرو ابن العاص، وعبد الله بن الأرقم الزهرى، وحنظلة بن الربيع الأسدى، وآخرون، وكان الواحد من هؤلاء يكتب ما يمليه عليه النبى ﷺ من غير زيادة، ولا نقصان، ولا تغيير، ولا تبديل، لما أملاه عليه النبى ﷺ، وأرشدته إلى كتابته.

رسم المصاحف العثمانية

* ما هو الرسم؟

رسم المصحف يراد به الوضع الذى ارتضاه سيدنا عثمان - رضى الله عنه - ومن كان معه من الصحابة فى كتابة القرآن، ورسم حروفه، والذى وجد فى المصاحف التى وجه بها إلى الآفاق والأمصار، والمصحف الإمام الذى احتفظ به لنفسه.

* التأليف فى علم الرسم:

وقد كان علم الرسم علمًا مستقلًا، عنى بالتأليف فيه علماء من المتقدمين والمتأخرين، منهم: الشيخ الإمام أبو عمرو الدانى، فى كتابه «المقنع». والشيخ العلامة: أبو العباس المراكشى، فقد ألف فى توجيه ما خالف قواعد الخط منه كتابًا سماه: «عنوان الدليل فى مرسوم خط التنزيل»، بين فيه أن هذه الأحرف إنما اختلف حالها فى الخط بحسب اختلاف أحوال معانى كلماتها، وأن فيها فوائد بلاغية، ولغوية، ونحوية. والعلامة: الشيخ محمد بن أحمد، الشهير بالمتولى؛ إذ نظم فى ذلك أرجوزة. ومنهم العلامة: الشيخ محمد على خلف الحسينى، شيخ المقارئ المصرية فى عهده، فشرح تلك المنظومة، وذيل الشرح له بكتاب سماه: «مرشد الحيران، إلى معرفة ما يجب اتباعه فى رسم القرآن». وألف فيه أيضًا الأستاذ الشيخ محمد حبيب الله بن عبد الله بن أحمد الجكنى الشنقيطى - كتيبًا سماه: «إيقاظ الأعلام إلى اتباع رسم المصحف الإمام».

قواعد رسم المصحف

الأصل فى المكتوب أن يكون موافقًا للمنطوق، من غير زيادة ولا نقص، ولا تغيير ولا تبديل، مع مراعاة الابتداء به، والوقوف عليه، والفصل، والوصل، وقد

مهد له العلماء أصولاً، وقعدوا له قواعد، وقد خالفها في بعض الحروف خط المصحف الإمام.

وينحصر أمر الرسم في ستة قواعد:

١ - الحذف. ٢ - الزيادة. ٣ - الهمز. ٤ - البدل. ٥ - الفصل والوصل.

٦ - ما فيه قراءتان ثابتان متواترتان، وكتب على إحداهما.

وسأذكر لذلك أمثلة على سبيل الإيضاح، من غير استقراء وحصر لجميع ما ورد؛ فإن ذلك يحتاج إلى كتاب برأسه.

القاعدة الأولى: الحذف

وذلك مثل: حذف الألف من ياء النداء في: ﴿يَأْيُهَا النَّاسُ﴾، ومن هاء التنبيه،

مثل: ﴿هَأَنْتُمْ هَؤُلَاءِ﴾.

ومن كل جمع تصحيح لمذكر أو مؤنث، مثل:

﴿سَمِعُونَ لِلْكَذِبِ﴾ [المائدة: ٤٢] ﴿سَمِعُونَ لِقَوْمٍ آخِرِينَ لَمْ يَأْتُواكَ﴾

[المائدة: ٤١] الْمُؤْمِنَاتِ، الْمُسْلِمَاتِ، الْقَانِتَاتِ.

قال تعالى: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَنِينَ وَالْقَنِينَ وَالصَّادِقِينَ

وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَشِيعِينَ وَالْخَشِيعَاتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥]

وتحذف الياء من كل منقوص منون رفعا وجرًا، مثل: ﴿غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ﴾

[البقرة: ١٧٣]. والمضاف إلى الياء، إذا نودي، مثل: ﴿يَعْبَادِ فَانْقُرُونِ﴾

[الزمر: ١٦]، إلا ﴿قُلْ يَعْجَبُونِ الَّذِينَ أَسْرَفُوا...﴾ [الزمر: ٥٣]

﴿يَعْجَبُونِ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ﴾ [العنكبوت: ٥٦]

ومن مثل: «وَآخِشُونَ»، إلا في سورة «البقرة». وتحذف الواو إذا وقعت مع واو

أخرى، نحو: ﴿لَا يَسْتَوُونَ﴾ [السجدة: ١٨] و﴿فَأَوُوا إِلَى الْكَهْفِ﴾ [الكهف: ١٦]،

وكذلك حذف من هذه الأفعال الأربعة: ﴿وَيَدْعُ الْإِنْسَانَ بِالشَّرِّ دُعَاءَهُ بِالْخَيْرِ﴾

[الإسراء: ١١]

﴿وَيَسْمَعُ اللَّهُ الْبَطْلَ وَيُبْخِئُ وَيُخَوِّقُ الْحَقَّ يَكَلِمَنِيهِ﴾ [الشورى: ٢٤]، ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَى

شَيْءٍ نُّكْرٍ﴾ [القمر: ٦]، ﴿سَنَدْعُ الزَّبَانَةَ﴾ [العلق: ١٨] في أفراً، وسيأتى توجيه

ذلك.

القاعدة الثانية: الزيادة

وذلك مثل: زيادة الألف بعد آخر اسم مجموع، أو ما فى حكمه، مثل: ﴿مُلَاقُوا رَبَّهُمْ﴾ ﴿أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾ وفى ﴿مِائَةٍ﴾ ﴿مِائَتَيْنِ﴾ ﴿الظُّنُونَا﴾ و﴿الرَّسُولَا﴾ و﴿السِّيَلَا﴾ ﴿لَأَذْبَحَنَّهُ﴾ فى «النحل»، و﴿لَأَوْضَعُوا خَلَالَكُمْ﴾ فى التوبة، وفى نحو ﴿تَتَفَيَّثُوا﴾ ﴿أَتَوْكُوا﴾ و﴿تَفْتَوُوا﴾ و﴿لَا تَظْمَثُوا﴾، وبين الجيم والياء فى: ﴿وَجِئْ﴾، وفى «الزمر»، «الفجر»، وتزداد الياء فى: ﴿نَبَأَى الْمُرسَلِينَ﴾ ﴿مَلَأْتِهِمْ﴾ و﴿مَلَأْتِيهِ﴾ و﴿إِيْتَأَى ذِي الْقُرْبَى﴾ فى «النحل»، ﴿بِأَيُّكُمْ الْمُفْتُونَ﴾ و﴿السَّمَاءَ بَيْنَاهَا بِأَيْدٍ﴾

وتزداد الواو فى نحو: ﴿أُولُوا﴾ ﴿أُولَيْكَ﴾ ﴿سَأُورِيكُمْ﴾ وقد علل ذلك الكرمانى، فقال فى كتاب «العجائب»: كانت صورة الفتحة فى الخطوط، قبل الخط العربى ألفاً، وصورة الضمة واواً، وصورة الكسرة ياء، فكتبت «لا أوضعا»، ونحوه بالألف مكان الفتحة، «وإِيْتَأَى ذِي الْقُرْبَى» بالياء مكان الكسرة، و«أُولَيْكَ»، ونحوه بالواو، مكان الضمة؛ لقرب عهدهم بالخط الأول، وهذا التعليل يشعر بأنه يرى الرسم اجتهادياً وسيأتى تعليل أمثال هذا التغيير. ولو كان الأمر كما يزعم الكرمانى، فلماذا طبق فى هذه الآيات دون غيرها، وفى القرآن ألوف الفتحات والكسرات والضمات؟!

وقال الزمخشري فى «تفسيره»: فإن قلت: كيف خط فى المصحف «ولا أوضعا» بزيادة ألف؟ قلت: كانت الفاتحة تكتب ألفاً، قبل الخط العربى، والخط العربى اخترع قريباً من نزول القرآن، وقد بقى من ذلك الألف أثر فى الطباع، فكتبوا صورة الهمزة ألفاً، وفتحها ألفاً أخرى، ونحوه ﴿أَوْ لَأَذْبَحَنَّهُ﴾ وهذا يشعر بأنه يرى ما يراه الكرمانى.

القاعدة الثالثة: الهمز

أما الهمزة الساكنة، فالأصل أن تكتب بحرف حركة ما قبلها، أولاً، أو وسطاً، أو آخرًا نحو: ﴿إِذْذَن لَى﴾، ﴿أُوْتُومِنَ﴾، ﴿الْبَأْسَاءَ﴾، ﴿اقْرَأْ﴾ إلا ما استثنى، مثل ﴿فَادَارَعَتْهُمْ﴾ ﴿وَرَعِيَا﴾، فحذف الحرف فيها. وكتبت الهمزة مفردة. أما الهمزة المتحركة: فإن كانت فى أول الكلمة، أو اتصل بها حرف زائد، كتبت

بالألف مطلقاً، أى سواء كانت فتحاً، أو ضمّاً، أو كسراً، نحو ﴿أَيُّوب﴾؛ ﴿إِذَا﴾؛ ﴿أُولُو﴾؛ ﴿سَأَصْرِفُ﴾، ﴿فَبِأَيِّ﴾ إلا فى مواضع مثل: ﴿قُلْ أَيِّنَكُمُ لَتَكْفُرُونَ﴾ [فصلت: ٩] ﴿أَيْنَا لَمُخْرَجُونَ﴾ [النمل: ٦٧]، ﴿أَيْنَ لَنَا﴾ [الشعراء: ٤١]، فإنها كتبت فيها بالياء، و﴿قُلْ أُوْنِيَكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥] و﴿هُؤُلَاءِ﴾ فقد كتبت بالواو.

فإن كانت الهمزة وسطاً فإنها تكتب بحرف من جنس حركته، نحو ﴿سَاءَلُ﴾، ﴿سُئِلُ﴾، ﴿تَفَرَّوْهُ﴾، إلا ما استثنى.

وإن كانت طرفاً، فإنها تكتب بحرف حركة ما قبلها، مثل: ﴿سَبَأُ﴾ أو ﴿شَاطِئُ﴾، ﴿لُؤْلُؤُ﴾، ولقد وردت فى القرآن مخالفة لهذا الأصل، مثل ﴿تَفْتَثُوا﴾ ﴿تَفْتَثُوا﴾ و﴿لَا تَظْمَأُوا﴾ ﴿مَا يَغْبُؤُوا﴾، فإنها رسمت فى المصحف بالواو، وزيدت ألف بعدها. فإن سكن ما قبل الهمزة حذف الحرف مثل: ﴿مِلْءُ الْأَرْضِ﴾، ﴿دَفْءُ الْحَبَاءِ﴾.

القاعدة الرابعة: البدل

كتبت فى الرسم الألف واواً، على لفظ التفتيح، فى مثل: ﴿الصَّلَاةُ﴾، ﴿الزَّكَاةُ﴾ ﴿الْحَيَاةُ﴾، ﴿الرَّبُّو﴾ غير مضافة، فأما قوله: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصَدِيَةً﴾ [الأنفال: ٣٥]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي﴾ [الأنعام: ١٦٢] فقد كتبت بالألف، وقوله: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾ [الأنعام: ٢٩]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ رَبِّا لِيَرْبُوا فِيْ أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرْبُوا عِنْدَ اللَّهِ﴾ [الروم: ٣٩] فقد كتبت بالألف.

ويمكن أن يعلل ترك التفتيح فى قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصَدِيَةً﴾ بأن صلاتهم غير معتد بها، وليست صلاة شرعية، فمن ثم: كانت لا تستأهل التفتيح، وفى قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، بأن المقام مقام تذليل، واستسلام لله؛ فليس التفتيح بلاتق بالمقام، وقوله: ﴿وَقَالُوا إِن هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾ [الأنعام: ٢٩] «بأن الدهريين حياتهم ضائعة، فليست جديرة بالتفتيح»، وقوله: ﴿وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ رَبِّا﴾ فلأن المراد به: المال الذى هو وسيلة الربا، أو المال الذى يهدى؛ ليأخذ المهدي أكثر مما

أعطى، فلم يكن اللفظ مرادًا به الربا، بمعناه في الشرع، ولا سيما أن الآية مكية، وكانت قبل التحريم، فمن ثم: كتب بالألف، ولم يكتب بالواو: لأنه، لا تهويل فيه ولا تفخيم، و﴿كَمْشَكَوًا﴾، و﴿بِالْعُدُوَّةِ﴾ و﴿النَّجْوَةِ﴾، و﴿مَنُوَّةٍ﴾.

وكتبت ياء في كل ألف منقلبة عنها مثل: ﴿يَتَوَفِّيَكُمْ﴾ ﴿يَا حَسْرَتِي﴾ ﴿وَقَالَ يَتَأَسَفَى عَلَى يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٤] إلا ما استثنى مثل: ﴿هَدَانِي﴾ و﴿مَنْ عَصَانِي﴾.

وكتبت ألفا نون التوكيد الخفيفة، ونون إذن، وكتبت بالنون، نحو وَكَأَيُّنْ مَنْ نَبِيٍّ.

وكتبت تاء التأنيث هاء، وجاءت على خلاف الأصل تاء، في مواضع من القرآن، وذلك مثل ﴿رَحِمْتَ﴾ في «البقرة»، و«آل عمران»، وغيرهما، و﴿نعمت﴾ في «البقرة»، و«آل عمران»، و«المائدة»، وغيرها، و﴿سنت﴾ في «الأنفال»، و«فاطر»، وشجرت في ﴿إِنَّ شَجَرَتَ الرَّقُودِ . طَعَامُ الْأَنْبِيَاءِ﴾ [الدخان: ٤٤]، وقرت في ﴿قُرْتُ عَيْنِي لِي وَلَكَ﴾ [القصص: ٩] إلى غير ذلك.

القاعدة الخامسة: الفصل والوصل

وردت بعض الألفاظ في رسم المصحف، تارة موصولة، وتارة مفصولة، وورد بعضها في الرسم على حالة واحدة، وذلك مثل وصل: «ألا» بفتح الهمزة وتشديد اللام، وفصلها في عشرة مواضع، منها ﴿أَنْ لَا تَقُولُوا﴾، في الأعراب و﴿أَنْ لَا تَعْبُدُوا﴾ في هود،

+ ﴿أَنْ لَا تَعْلُوا عَلَى اللَّهِ﴾ في الدخان... إلخ.

ووصل ﴿ممن﴾ مطلقًا، ووصل (عما)، إلا ﴿عَنْ مَا نُهُوا عَنْهُ﴾ ووصل (عَمَنْ)، إلا قوله: ﴿وَيَصْرِفُهُ عَنْ مَنْ يَشَاءُ﴾ في النور، و﴿عَنْ مَنْ تَوَلَّى﴾ في «النجم»، و(أما) بفتح الهمزة مطلقًا... إلى غير ذلك، مما جاء في الرسم تارة موصولًا، وتارة مفصولة، مثل (إنما) (وإن لم) بالفتح والكسر، و(أن لن)، و(أينما)، و(ولكى لا)، و(في ما)، ونحوها.

القاعدة السادسة

ما فيه قراءتان، وكتب على إحداهما ومرادنا غير القراءات الشاذة، ومن ذلك: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾، ﴿يُخَدِّعُونَ﴾ و﴿وَوَعَدْنَا﴾، و﴿وَلَوْلَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾

[الحج: ٤٠] ﴿سُكَّرَىٰ وَمَا هُمْ بِسُكَّرَىٰ﴾ [الحج: ٢] إلى غير ذلك، فقد كتبت كلها في المصاحف العثمانية بلا ألف، وقد قرئت بالألف، وبحذفها، والقراءة بغير الألف توافق رسم المصحف تحقيقاً، والقراءة بالألف توافق تقديرًا؛ لحذفها اختصارًا، من قوله تعالى: ﴿مَلِكَ الْمَلِكِ﴾ [آل عمران: ٢٦]، ومثل ﴿غَيْبَتِ الْجَبْتِ﴾ [يوسف: ١٠]، و﴿وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ ءَامِنُونَ﴾ [سبأ: ٣٧]، فقد كتبت كلها بالتاء المفتوحة، وبلا ألف، وقد قرئت بالجمع والإفراد، ومثل: ﴿الصراط﴾، فقد كتبت بالصاد لا غير، و﴿المصيطرون﴾، و ﴿مصيطر﴾، وقد قرئت بالصاد والسين، وقد عللوا ذلك: بأن الأصل في هذه الألفاظ كتابتها بالسين، على ما هي اللغة الغالبة، ولكنها كتبت في المصاحف العثمانية بالصاد؛ لتتعاود القراءتان: القراءة التي يشهد لها الرسم، والقراءة التي يشهد لها الأصل، ولو كتبت هذه الكلمات بالسين لفات ذلك، ولاعتبرت الصاد مخالفة للأصل والرسم؛ ولذلك اختلف القراء في ﴿بَصَّطَةٌ﴾ [الأعراف: ٦٩]، فقد قرئ بالصاد والسين، - ولم يقع اختلاف في ﴿بَسَّطَةٌ﴾ [البقرة: ٢٤٧]، لكونها كتبت بالسين، فانظر - أيها - القارئ المنصف - كيف بلغ الصحابة في الدقة في رسم المصحف، وتحقيق العلم!!؟

وهذا من أقوى الأدلة للرد على المستشرقين، الذين يرجعون نشأة القراءات واختلافها إلي خلو المصحف أولاً من النقط والشكل؛ فالصراط، والمصيطرون، ومصيطر، كتبت كلها بالصاد، مع أنها قرئت بالصاد والسين، وهي لا ترجع قطعاً إلى نقط، ولا إلى شكل، فماذا يقولون في هذا؟!.

* القراءات المتواترة التي لا يحتملها الرسم:

وذلك مثل: ﴿وَأَوْصَىٰ﴾ [البقرة: ١٣٢]، ﴿وَوَصَّىٰ بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ﴾ [البقرة: ١٣٢]، ومثل ﴿تَجْرِي تَحْتَهَا الْآنْهَارُ﴾ [التوبة: ١٠٠]، ﴿تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْآنْهَارُ﴾ [التوبة: ٧٢]، ومثل ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾ [المؤمنون: ٨٥].

ومثل ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾ [يس: ٣٥]، و ﴿مَا عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [يس: ٣٥].

فقد كانت تكتب في بعض المصاحف دون بعض، وقد كان هذا من الأسباب الحاملة لسيدنا عثمان والصحابة على تعدد المصاحف؛ لتكون مشتملة على جميع القراءات المتواترة عن النبي ﷺ.

وهذا أيضًا من الأدلة التي ترد على المستشرقين في رأيهم في نشأة القراءات واختلافها؛ إذ لا يمكن أن يرجع هذا إلى خلو المصحف من النقط والشكل. وبحسبنا هذا القدر، في هذا المقام، ومن أراد زيادة، فليرجع إلى الكتب التي عنيت بضبط القراءات، وألفت في رسم المصاحف العثمانية.

ونأتى أخيرًا بعد هذه المقدمة المهمة لنجيب على السؤال السابق، هل كان رسم المصحف توقيفيًا أم اجتهاديًا؟

فنقول: لقد ذهب جمهور علماء المسلمين سلفًا وخلفًا إلى أن رسم المصحف توقيفي، ولا تجوز مخالفته، واستدلوا على رأيهم ذلك بعدد من الأدلة هي:

أولاً: أن القرآن الكريم كتب كله بين يدي النبي ﷺ، وكان يملئ على كتاب الوحي، ويرشدهم في كتابته بوحي من جبريل عليه السلام.

ومما يروى في هذا: أن النبي ﷺ قال لمعاوية: «ألق الدواة وحرف القلم، وانصب الباء، وفرق السين، ولا تعور الميم، وحسن الله، ومد الرحمن، وجود الرحيم، وضع قلمك في أذنك اليسرى؛ فإنه أذكر لك»، وهذا الحديث وإن اختلف فيه الحفاظ: فمنهم من يصححه، ومنهم من يضعفه، إلا أن مما لا شك فيه، أن القرآن كتب جميعه بين يديه ﷺ، وأقرهم عليه، والتقرير أحد وجوه السنن المعروفة، كما هو معلوم في علم: «أصول الفقه»، وعلم: «أصول الحديث».

ثانيًا: إطباق القراء على إثبات الباء في: ﴿وَآخِسَوْنِي﴾ [١٥٠]، في البقرة، وحذفها في الموضوعين، في المائدة، وغير ذلك، مما خولف فيه بعض نظائر كثيرة، بالحذف، والإثبات، والزيادة في الحرف، والنقص؛ على ما ذكرناه آنفًا، فلو كان الرسم بالاجتهاد، لما خولف فيه بين هذه النظائر والمتشابهات.

ولعل قائلًا يقول: إن هذا نتج من تعدد كتاب الوحي، ولكننا نقول: لو كان الأمر كذلك، لناقش بعضهم بعضا، في هذا، ولا سيما أن الأمر يتعلق بالأصل الأول للإسلام، وتوفر الدواعي لحرية الرأي في هذا العصر، ولكن لم ينقل إلينا أنهم تناقشوا في مثل هذا.

أو أن بعضهم أنكروا على بعض شيئًا من هذا، على أن هذا الاحتمال يعد غاية البعد، في مثل قوله تعالى:

﴿هَآؤُمْ أَقْرَأُ وَكِتَابِي . إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلْكٌ حِسَابِي﴾ [الحاقة: ١٩، ٢٠].

قد كتبت الأولى (كتنبيه) بغير ألف، في حين كتبت الثانية (حسابيه) بالألف. ثالثاً : لما جاور الرسول الرفيق الأعلى، وجمع القرآن في المصحف، ثم في المصاحف، أجمع الصحابة على رسمه، ولا سيما الخلفاء الراشدون، ولم يخالف في ذلك أحد، مع ما كان يتسم به هذا العصر من التمتع بالحرية الفائقة في القول، وإجماعهم حجة، وقد حث الرسول الكريم على الاقتداء بالخليفين، من بعده، فقال: «اقْتَدُوا بِاللَّذِينَ مِنْ بَعْدِي: أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ» رواه الإمام أحمد، والترمذى، وابن ماجه، وفي حديث العرياض بن سارية: «فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي، وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ مِنْ بَعْدِي، عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِدِ» رواه أبو داود، والترمذى، وقال حديث حسن صحيح.

وقد أقر هذا الرسم الخلفاء الراشدون، ومعهم الصحابة؛ فكان لزاماً على الأمة الإسلامية من بعدهم، أن يقتدوا بهم، ويتمسكوا برسم المصحف، ولا يحدوا عنه، وقد قال الصحابي الجليل: عبد الله بن مسعود: «من كان منكم متأسياً، فليتأس بأصحاب رسول الله ﷺ؛ فإنهم كانوا أبر هذه الأمة قلوباً، وأعمقها علماً، وأقلها تكلفاً، وأقومها هدياً، وأحسنها حالاً، اختارهم الله لصحبة نبيه ﷺ وإقامة الدين، فاعرفوا لهم فضلهم، واتبعوهم في آثارهم».

وروى الحافظ البيهقي أن الإمام الشافعي - وهو من هو ديناً وعقلاً وألمعية - ذكر الصحابة في رسالته القديمة؛ وأثنى عليهم بما هم أهل، وقال: «وهم فوقنا، في كل علم واجتهاد، وورع، وعقل، وأمر استدرك به علم واستنبط، وآراؤهم لنا أحمد وأولى بنا من آرائنا عندنا لأنفسنا».

ومما ينبغي أن نعلم أن الصحابة لما كتبوا الصحف ثم المصاحف، بالغوا جداً في ألا يكتب فيها إلا ما هو قرآن، حتى إنهم جردوه من الشكل والنقط، بل ومن أسماء السور، فكيف يتساهلون في زيادة ألف أو واو أو ياء مثلاً؟!.

وقد يقول قائل: إن مسألة الرسم وهيئة الكتابة لم تكن محل اعتبارهم وتدقيقهم. ويرد هذا ماورد في الصحيح: أن الخليفة الثالث عثمان - رضى الله عنه - قال للرهط القرشيين، الذين عاونوا زيد بن ثابت في كتابة المصحف: «إذا اختلفتم أنتم وزيد في شيء من القرآن - أى في كتابته - فاكتبوه بلسان قريش؛ وإنما أنزل بلسانهم»، يعنى: اكتبوه بالرسم الذى يوافق لغتهم، لقد روى: أنهم اختلفوا في

كتابة «التابوت»، من قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿يَأَيُّكُمْ آتَابُوتٌ فِيهِ سَكِينَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ...﴾ [البقرة: ٢٤٨] فقال زيد بن ثابت: إنما هو التابوه، بالهاء، وقال الرهط القرشيون: إنما هو التابوت، بالتاء، فرجعوا إلى سيدنا عثمان، فحسم الخلاف وقال اكتبوه بالتاء.

* أقوال الأئمة في التزام الرسم العثماني:

قال أشهب من أصحاب الإمام مالك: «سئل مالك: هل يكتب المصحف على ما أحدث الناس من الهجاء؟ قال: لا، إلا على الكتابة الأولى» رواه الداني في «المقنع»، قال: ولا مخالف له من علماء الأمة، وقال في موضع آخر: سئل مالك عن الحروف في القرآن مثل: الواو، والألف؛ أترى أن يغير من المصحف إذا وجد فيه كذلك؟ قال: لا، قال أبو عمرو الداني: يعني: الواو والألف المزيديتين في الرسم، المعدومتين في اللفظ نحو: (أولوا) و (أولات).

وقال إمام أهل السنة والجماعة أحمد: يحرم مخالفة خط مصحف عثمان في واو، أو ياء، أو ألف، أو نحو ذلك. وفي حواشي «المنهج» في فقه الشافعية ما نصه: «كلمة «الربا» تكتب بالواو، والألف؛ كما جاء في الرسم العثماني، ولا تكتب في القرآن بالياء؛ أو الألف؛ لأن رسمه سنة متبعة».

وفي كتاب «المحيط البرهاني»، في فقه الحنفية، ما نصه: «أنه ينبغي ألا يكتب المصحف بغير الرسم العثماني».

وقال الإمام في الحديث والفقه - البيهقي - في كتاب «شعب الإيمان»: «من كتب مصحفًا ينبغي أن يحافظ على الهجاء الذي كتبوا به تلك المصاحف، ولا يخالفهم فيه، ولا يغير مما كتبه شيتًا؛ فإنهم كانوا أكثر علمًا، وأصدق قلبًا ولسانًا، وأعظم أمانة منا؛ فلا ينبغي أن نظن بأنفسنا استدراكًا عليهم».

ولا يعارض القول بالتوقيف ما هو معروف: من أن النبي ﷺ كان أميًا، لا يقرأ، ولا يكتب؛ لأنه إن كان تعلم الكتابة والقراءة بعد أن كان لا يعلمها - كما هو رأى بعض العلماء المحققين - بعد أن قامت المعجزة بالقرآن، وظهر أمر الإسلام - فالأمر ظاهر. وإن قلنا - كما هو رأى الأكثر -: إنه استمر على أميته، حتى آخر حياته، فقد كان يرشد كتاب الوحي إلى هذا بتعليم وإرشاد من جبريل - عليه السلام - أو بإلهام له من الله - سبحانه وتعالى - والإلهام نوع من الوحي.

وفي الحق: أنه في السنة الصحيحة ما يدل على أن النبي ﷺ تعلم الكتابة في آخر حياته، بعد أن كان لا يعلمها، وإن كان لا يجيدها، ففي أثناء ذكر صلح الحديبية ما نصه: «فأخذ رسول الله ﷺ الكتاب، وليس يحسن يكتب، فكتب: هذا ما قاضى عليه محمد بن عبد الله . . .» الحديث، وبحسبنا هذا القدر في هذا المقام. ومن أراد استيفاء هذه المسألة، فليرجع إلى ما كتبه ونقله الإمام الألوسى في تفسير قوله - تعالى - في سورة العنكبوت الآية ٤٨:

﴿وَمَا كُنْتَ تَتْلُوا مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ إِذًا لِآرْتَابِ الْمُبِطُونَ﴾.



فوائد الرسم العثماني

* لاتباع رسم المصحف العثماني فوائد، ومصالح، منها:

١ - اتصال السند بحفظ القرآن الكريم؛ فلا يجوز لأحد أن يقرأه، أو يقرئه غيره إلا بروايته، عن شيوخه، وهم عن شيوخهم . . . وهكذا، حتى يتصل السند بالنبي ﷺ فمن علم القواعد العربية، ولكن لا يأخذ القرآن بالتلقى عن أهله الضابطین له، لا يعرف قراءته على وجهها الصحيح؛ فإن بعض ألفاظه كتبت على غير النطق بها كما أسلفنا، وفواتح بعض سوره كتبت برسم الحروف، لا بهيئات النطق بها، وإلا فقل - بربك - : كيف يتوصل القارئ إلى قراءة ﴿كهيعص﴾ و ﴿حم عسق﴾ و ﴿طسم﴾ و ﴿المص﴾ وغيرها؟! فالذى يعلم العربية والهجاء، ولكنه لا يتلقى عن غيره كيفية قراءتها، قد يقرؤها على غير وجهها الصحيح؛ إذ النطق بها صحيحة يتوقف على التلقى والسماع من قراء القرآن وحفاظه المجيدين له. واتصال السند من خصائص القرآن الكريم بالنسبة لغيره من الكتب السماوية، وبه ظل محفوظًا كما قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩] وليس من شك، في أن الرسم المخصوص له أعظم الأثر، في اتصال السند؛ إذ لو كانت جميع ألفاظه مكتوبة طبق النص بها لتجرأ الكثيرون على قراءته، بغير تلق، عن غيره؛ وحينئذ يفوتهم معرفة ما فيه من طرق الأداء من مد، وتخفيف، وإمالة، وإدغام، وإخفاء . . . إلى غير ذلك من طرق الأداء.

٢ - الدلالة على بعض اللغات الفصيحة: ككتابة هاء التأنيث تاء، في لغة طيء، ومثل حذف آخر الفعل المضارع المعتل لغير جازم، مثل: ﴿يَوْمَ يَأْتِ﴾، في لغة هزيل، و﴿ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغُ﴾.

٣ - الدلالة على أصل الحركة: ككتابة الكسرة ياء، والضممة واوًا، نحو: ﴿وَيَأْتِي ذِي الْقُرْبَىٰ﴾ [النحل: ٩٠] و﴿سَأُورِيكَو دَارَ الْفَيْسِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٥]. أو الدلالة على أصل الحرف: ككتابة الصلاة، والزكاة، والحياة، والربا، بالواو بدل الألف.

٤ - الدلالة على معان خفية دقيقة، برسم الكلمة، ولذلك أمثلة نبه عليها العلماء، ولا سيما المراكشي، منها: زيادة الياء، في قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدِي وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾ [الذاريات: ٤٧] بياءين، وذلك للإشارة إلى عظمة قدرة

الخالق - جل وعلا - التي بنى بها السماء والعالم العلوى كله، وأنها لا تشبهها قوة، على حد القاعدة المشهورة: «زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى»، وهى قاعدة غالبية، ومثل زيادة الألف، فى قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ بِالنَّبِيِّينَ وَالشُّهَدَاءِ﴾ [الزمر: ٧٠]، وقوله: ﴿وَجَاءَ يَوْمَئِذٍ بِمِجْمَعِهِمْ﴾ [الفجر: ٢٣]، للتهويل، والتفخيم، والوعيد، والتهديد، وأنه مجيء ليس على غير ما يعهد البشر؛ فجاء الرسم على غير ما يعهدون.

ومن هذا القبيل: كتابة هذه الأفعال بغير واو، مع أن القاعدة النحوية واللغوية على غير هذا، قال تعالى: ﴿وَيَدْعُ الْإِنْسَانَ بِالشَّرِّ دُعَاءَهُ بِالْخَيْرِ﴾ [الإسراء: ١١] وقال: ﴿وَمَنَعَ اللَّهُ أَبْطَلَ﴾ [الشورى: ٢٤] وقال: ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَى شَيْءٍ نُّكْرٍ﴾ [القمر: ٦] وقال: ﴿سَدَّعَ الزَّبَانِيَةَ﴾ [العلق: ١٨]

فإنها كتبت فى المصاحف العثمانية بغير واو؛ ولذلك سر دقيق، لمن أمعن النظر، وقد قال الشيخ العلامة أبو العباس المراكشى، ما معناه من التوضيح: السر فى ذلك التنبيه على سرعة وقوع الفعل، وسهولته على الفاعل، وشدة قبول المنفعل المتأثر به فى الوجود: أما الحذف فى الأول: فلإشارة إلى أن الإنسان يسارع إلى الدعاء بالشر، كما يسارع بالدعاء إلى الخير، بل إثبات الشر إليه من جهة ذاته أقرب إليه من الخير، ولا سيما عند الغضب، وثورة النفس. وأما السر فى حذفها فى الثانية: فالإشارة إلى سرعة ذهاب الباطل، واضمحلاله. وأما السر فى حذفها فى الثالثة: فالإشارة إلى سرعة الدعاء، وسرعة إجابة الداعين، حينما يطلب منهم ذلك. وأما السر فى حذفها فى الرابعة: فالإشارة إلى سرعة الفعل وإجابة الزبانية.

أقول: وفيه أيضًا تطابق فى اللفظ بين المتجاورين فقبلها ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ﴾ [العلق: ١٧]

وإشارة إلى أن استجابة الزبانية أسرع من استجابة نادية.

وعلى المراكشى أيضًا لزيادة الواو فى قوله تعالى: ﴿سَأُورِيكُمْ دَارَ الْفَاسِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٥].

وقوله: ﴿سَأُورِيكُمْ آيَاتِي﴾ [الأنبياء: ٣٧].

للدلالة على معنى ظهور معنى الكلمة فى الوجود، مع أعظم رؤية للعيان، قال:

ويدل على ذلك، أن الآيتين جاءتا للتهديد والوعيد.
وعلى هذا الغرار: يمكن القول في زيادة الألف، في قوله: ﴿وَلَا أَوْضَعُوا خِلَالَكُمْ﴾ [التوبة: ٤٧].

السرفية: الإيماء إلى أن هؤلاء المعتذرين المتخلفين من المنافقين لو خرجوا معكم لأكثروا من الإيضاع في الفتنة، والإيضاع هو الإسراع، ولجاوزوا الحد في هذا، فتوافق الرسم والمعنى. وفي زيادة الياء في «بأيكم» أى: المجنون، الإشارة إلى أن جنون المشركين بلغ الغاية وتجاوز الحد، وأنهم المجانين، لا أنت؛ لأن مثلك يا محمد في رجاحة عقلك، وعظم أخلاقك، وسمو فضائلك، لا يصح أن يرمى بالجنون، فمن رماه به فقد رجع على نفسه بالجنون؛ وبذلك يتوافق الرسم والمعنى.

والكلام في ظاهره ترديد بين أمرين، وهو في الحقيقة يراد به ما ذكرت، وهو لون من ألوان الحجاج في القرآن، يدل على غاية النصفة مع الخصوم، ومثله قوله - سبحانه -: ﴿وَلِنَّا أَوْ إِنَّاكُمْ لَعَلِّي هُدَىٰ أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤].

مع اليقين أن النبي وأتباعه على الهدى، وهم الذين في ضلال بين ظاهر. ويمكننا أن نقول أيضاً في زيادة الألف آخرًا، في قوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَوًا تَذَكَّرُ يُوسُفُ﴾ [يوسف: ٨٥]

والدلالة على كثرة ذلك، وأن سيدنا يعقوب - عليه السلام - ما كان ينفك عن ذكر يوسف عليه السلام.

وفي قوله: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَىٰ مَا خَلَقَ اللَّهُ مِن شَيْءٍ يَنْفَعُونَا ظِلَلُهُ عَنِ الْيَمِينِ وَالشَّمَائِلِ سُجَّدًا لِلَّهِ وَهُمْ ذَاخِرُونَ﴾ [النحل: ٤٨].

الدلالة على كثرة تفيؤ الظلال، وعمومها لكل ذى جرم.

وقوله: ﴿وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَصْحَىٰ﴾ [طه: ١١٩]

الدلالة على دوام عدم الظمأ، واستمرار الرى لمن كان في الجنة.

وقوله - سبحانه -: ﴿قُلْ مَا يَعْجُبُكُمْ بِرَبِّي لَوْلَا دُعَاؤُكُمْ﴾ [الفرقان: ٧٧].

المبالغة في عدم اعتناء الله بمن لا يعبد، ولا يتضرع إليه، وكذلك زيادة الألف في لفظ ﴿الربا﴾؛ ليتوافق الرسم والمعنى: فالربا زيادة بلا مقابل، وهذه الألف أيضاً بلا مقابل في التلطف.

وكذلك زيادة في الألف بعد الفعل المطروح المعتل الآخر، في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ﴾ [الشورى: ٣٠] ففيه الإشارة إلى كثرة عفو الله واستمراره، وإلا فلو آخذنا الله بمعاصينا وآثامنا، لما ترك على ظهرها من دابة.

فإن قيل: إن بعد هذه آيات، قوله:

﴿أَوْ يُؤْفَكُنَّ يَمًا كَسَبُوا وَيَعْفُ عَنْ كَثِيرٍ﴾ [الشورى: ٣٤]

أما على قراءة: «ويعف» عطفًا على المجزوم قبله: فحذف الواو ظاهر، وأما قراءة (ويعفو) بالرفع على الاستثناف بغير ألف: فذلك لأنه لما كانت حالة الإهلاك بسبب تسلط الأعاصير على السفن قليلة، كان ما يترتب من العفو ليس كثيرًا كالأول؛ فلذلك لم يؤت فيها بالألف بعد الواو.

وكذلك قوله: ﴿وَيَذُرُّهَا عَنْهَا الْعَذَابَ﴾ [النور: ٨]، بالألف بعد الواو؛ للإشارة إلى

قوة الدرء والدفع، واستمراره؛ ما دامت الزوجة شهدت الشهادات الخمس:

وحذفت الألف من قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ سَعَوْا فِي آيَاتِنَا مُعْجِزِينَ﴾ [سبأ: ٥]؛

للإشارة إلى أنه سعى في الباطل، لا يصح له ثبات في الوجود، ولن يحصلوا منه

على طائل، ومثل ذلك: ﴿وَجَاءُوا بِسِحْرِ عَظِيمٍ﴾ [الأعراف: ١١٦]، وقوله: ﴿جَاءُوا ظُلْمًا وَزُورًا﴾ [الفرقان: ٤] ﴿وَجَاءُوا آبَاءَهُمْ عِشَاءَ يَبْكُونَ﴾ [يوسف: ١٦]؛ ﴿وَجَاءُوا عَلَى

فَيْصِهِمْ بِدَمٍ كَذِبٍ﴾ [يوسف: ١٨]، لبيان أن مجيئهم ليس على وجه صحيح،

ويغلب عليه التصنع، والزور، وكذلك قوله: ﴿وَعَتَوْا عُتْوًا كَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٢١]،

للإشارة إلى أنه باطل، ولا أثر له يذكر في الوجود، وحذفوا الألف من معظم

الألفاظ الأعجمية: كإبراهيم، وإسماعيل، وإسحق، وهرون؛ لأنه حذفت منه

الواو، فلم يجحفوا به بحذف ألف أخرى.

كذلك زيدت الألف بعد الهمزة، في قوله تعالى: ﴿إِنِّي أُرِيدُ أَنْ تَبْشُرَ بِإِيْمِي

وَإِيْمِكَ﴾ [المائدة: ٢٩]، وقوله: ﴿وَأَنْبِئْنَهُ مِنَ الْكُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولَى

الْقُوَّةِ﴾ [القصص: ٧٦]، للإشارة في الأول إلى أنه يبؤ بإثمين من فعل واحد،

وللإشارة في الثانية إلى كثرة المفاتيح كثرة بها ثقلت، وأثقلتهم، فكانها ثقلان؛

فصار اللفظ موحياً بهذا المعنى.

وكذلك يمكن أن نقول في زيادة الياء في قوله تعالى: ﴿وَإِيتَايَ ذِي الْقُرْبَىٰ﴾

[النحل: ٩٠]، للإشارة إلى أن إتياء ذوى القربى ينبغي أن يكون ممدودًا موصولًا، غير منقطع؛ فيكون فيه تطابق بين اللفظ والمعنى، وفي زيادة الياء في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِيِّئِكَ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٤]؛ للإشارة إلى كثرة ما جاء من أخبار الأنبياء في القرآن: من تحمل الأذى البالغ، والصبر الصابر، حتى جاءهم نصر الله. وفي قوله: ﴿وَمَنْ أَمَّا يَأْتِي اللَّيْلُ فَسَبِّحْ وَأَطْرَافَ النَّهَارِ لَعَلَّكَ تَرْضَى﴾ [طه: ١٣٠] للإشارة إلى أنه ينبغي أن يشغل معظم ساعات الليل بالقيام والتسبيح، فصارت صورة رسم اللفظ موحية بهذا المعنى، وفي قوله: ﴿أَوْ مِنْ وَرَائِي حِجَابٍ﴾ [الشورى: ٥١]؛ للإشارة إلى أنه كلام من وراء. فهو وراء فسيح ممدود لا حد له.

وهكذا لا يعدم المتأمل في الرسم بعقل واع وقلب مستضيء، من أن يقع على أسرار من أسرار الإعجاز في الرسم، فله عظمة هذا القرآن، ما أعظم بركاته!! وما أكثر أسرارها!! لفظًا، ومعنى، ورسمًا.

٥ - إفادة بعض المعانى المختلفة بطريقة واضحة لا خفاء فيها، وذلك مثل: قطع كلمة: (أم) في قوله تعالى: ﴿أَمْ مَن يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكَيْلًا﴾ [النساء: ١٠٩]، ووصلها في قوله: ﴿أَمْ مَن يَمُنُّ سَوِيًّا عَلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الملك: ٢٢]: ففصل الأولى في الرسم؛ للدلالة على أنها (أم) المنقطعة، ووصل الثانية: للدلالة على أنها ليست المنقطعة.

(٢) القائلون بأن الرسم اجتهادى:

ويرى بعض العلماء: أن رسم المصحف أمر اصطلاحى واجتهادى، لا توقيفى، وممن ذهب إلى هذا: القاضى أبو بكر الباقلانى، فى كتاب «الانتصار»، والعلامة المؤرخ أبو عبد الرحمن بن خلدون فى مقدمته؛ حيث قال: «إن رسم المصحف كان باصطلاح من الصحابة؛ لأنهم كانوا حديثى عهد بالكتابة».

وسأقتصر على نقل مقالة الإمام أبى بكر فى هذا، قال: «وأما الكتابة فلم يفرض الله على الأمة فيها شيئاً؛ إذ لم يأخذ على كتاب القرآن وخطاط المصاحف رسمًا بعينه دون غيره، أوجبه عليهم وترك ما عداه؛ إذ وجوب ذلك لا يدرك إلا بالسمع والتوقيت، وليس فى نصوص الكتاب، ولا مفهومه أن رسم القرآن وضبطه لا يجوز إلا على وجه مخصوص، وحد محدود لا يجوز تجاوزه، ولا فى نص السنة ما

يوجب ذلك ويدل عليه، ولا في إجماع الأمة ما يوجب ذلك، ولا دلت عليه القياسات الشرعية، بل السنة دلت على جواز رسمه بأى وجه سهل؛ لأن الرسول ﷺ كان يأمر برسمه، ولم يبين لهم وجهًا معينًا، ولا نهى أحدًا عن كتابته؛ ولذلك اختلفت خطوط المصاحف، فمنهم من كان يكتب الكلمة على مخرج اللفظ، ومنهم من كان يزيد وينقص؛ لعلمه بأن ذلك اصطلاح وأن الناس لا يخفى عليهم الحال؛ ولأجل هذا بعينه جاز أن يكتب بالحروف الكوفية، والخط الأول، وأن يجعل اللام على صورة الكاف، وأن تعوج الألفات، وأن يكتب على غير هذه الوجوه، وجاز أن يكتب المصحف بالخط والهجاء القديمين، وجاز أن يكتب بالخطوط - والهجاء - المحدثة، وجاز أن يكتب بين ذلك».

* نقد هذا الرأي:

ولا يعدم الباحث في الرد على هذا الرأي أسسًا ذكرناها في أدلة الرأي الأول، رأى القائلين بالتوقيف، فقد قلنا: إن النبي ﷺ أقر الكتاب على ما كتبوا والتقرير سنة من السنن؛ كما هو معروف في الأصول، وعلوم الحديث، فكيف يقول: «لا توجد سنة في هذا؟!» وكذلك قوله: «ولا في إجماع الأمة ما يوجب ذلك...» غير مسلم أيضًا؛ لقيام الإجماع على الرسم العثماني، وعدم وجود المخالف، وإلا لنقل هذا وأين هو؟ وقد تتابع الصحابة والتابعون ومن جاء بعدهم على ما جاء في هذه المصاحف، من غير تكير له.

ومن ثم: يتبين لنا، أن قوله: «ولذلك اختلفت خطوط المصاحف...» إلخ - غير مسلم أيضًا؛ لأن المقدمات لم تسلم له، فلا تسلم له النتيجة.

(رأى صاحب الذهب الإبريز)

ولعل مما يستحسن ذكره في هذا المقام؛ لنفاسته وكفايته في الرد على القائلين بالاجتهاد في الرسم - ما ذكره العلامة ابن المبارك، عن شيخه العارف بالله: الشيخ عبد العزيز الدباغ، إذ يقول في كتابه: «الذهب الإبريز»: وذلك بعد أن سأله تلميذه: ابن المبارك عن الرسم، وذكر له قول من يرى أنه اجتهاد ما نصه:

«ما للصحابة ولا لغيرهم في رسم القرآن ولا شعرة واحدة، وإنما هو توقيف من النبي ﷺ، وهو الذي أمرهم أن يكتبوه على الهيئة المعروفة، بزيادة الألف

ونقصانها؛ لأسرار لا تهتدى إليها العقول، وهو سر من الأسرار، خص بها الله كتابه العزيز، دون سائر الكتب السماوية. وكما أن نظم القرآن معجز، فرسمه أيضاً معجز...»، إلى أن قال: «أما من قال: إن الصحابة اصطَلحوا على أمر الرسم المذكور: فلا يخفى ما في كلامه من البطلان؛ لأن القرآن كتب في زمان النبي ﷺ، وبين يديه؛ وحينئذ فلا يخلو ما اصطَلح عليه الصحابة: إما أن يكون هو عين الهيئة، أو غيرها، فإن كان عينها بطل الاصطلاح؛ لأن سببية النبي ﷺ تنافي ذلك، وتوجب الاتباع، وإن كان غير ذلك، فكيف يكون النبي ﷺ كتب على هيئة كهيئة الرسم القياسي مثلاً، والصحابة خالفوه، وكتبوا على هيئة أخرى؟ فلا يصح ذلك لوجهين: أحدهما: نسبة المخالفة للصحابة، وذلك محال.

وثانيهما: أن سائر الأمة من الصحابة وغيرهم أجمعوا على أنه لا يجوز زيادة حرف في القرآن، ولا نقصان حرف منه، وما بين الدفتين كلام الله - عز وجل - فإذا كان النبي ﷺ أثبت ألف «الرحمن» و «العلمين» مثلاً، ولم يزد الألف في «مائة»، ولا في «ولا أوضعوا»، ونحو ذلك، والصحابة عاكسوه في ذلك، وخالفوه - لزم أنهم - وحاشاهم من ذلك - تصرفوا في القرآن بالزيادة والنقصان، ووقعوا فيما أجمعوا هم وغيرهم على ما لا يحل لأحد فعله، ولزم تطرق الشك إلى جميع ما بين الدفتين؛ لأنه مهما جوزنا أن تكون فيه حروف ناقصة أو زائدة على ما في علم النبي ﷺ وعلى ما عنده، وأنها ليست بوحى، ولا من عند الله، ولا نعلمها بعينها - شككنا في الجميع. وإذا جوزنا للصحابي أن يزيد في كتابته حرفاً ليس بوحى، لزمنا أن نجوز للصحابي آخر نقصان حرف من الوحي؛ إذ لا فرق بينهما؛ وحينئذ تنحل عروة الإسلام بالكلية...». ومن أراد استيفاء كلام العلامة الشيخ الدباغ، فليرجع إلى كتاب: «المدخل لدراسة القرآن الكريم» وكتاب «مناهل العرفان في علوم القرآن».

رأى وسط

وهو أنه يجوز كتابة بعض المصاحف لعامة الناس على الاصطلاحات المعروفة الشائعة؛ لأنه أبعد عن اللبس، والخلط في القرآن، ولكن يجب في الوقت نفسه المحافظة على الرسم العثماني في المصاحف الأمهات؛ لأنه أثر من الآثار الإسلامية

النفيسة الموروثة عن السلف الصالح، فلا تهمل؛ مراعاة لحال الجاهلين، بل يجب أن تبقى؛ لأجل العلماء العارفين، الذين لا تخلو منهم الأرض، وإلى هذا الرأي ذهب الإمام عز الدين بن عبد السلام، وتابعه صاحب البرهان، قال صاحب التبيان: «وأما كتابته - أي: المصحف على ما أحدث الناس من الهجاء - فقد جرى عليها أهل المشرق؛ بناء على كونها أبعد عن اللبس، وتحاشاها أهل المغرب؛ بناء على قول الإمام مالك، وقد سئل: هل يكتب المصحف على ما أحدث الناس من الهجاء؟ فقال: «لا، إلا على الكتابة الأولى»، قال في البرهان: «قلت: وهذا كان في الصدر الأول، والعلم حى غض، وأما الآن فقد يخشى الالتباس؛ ولذلك قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام: لا تجوز كتابة المصحف إلا على المرسوم الأول، باصطلاح الأئمة؛ لئلا يوقع في تغيير من الجهال، ولكن لا ينبغي إجراء هذا على إطلاقه؛ لئلا يؤدي إلى دروس العلم، وشيء أحكمه القدماء لا يترك؛ مراعاة لجهل الجاهلين، ولن تخلو الأرض من قائم لله بالحجة».

وهذا الرأي وسط بين الرأيين الأولين؛ لأنه يقوم على رعاية الاحتياط للقرآن، وتنزيه ساحته عن التغيير والتبديل، بالإبقاء على الرسم العثماني، الذي هو الأصل في المصاحف الأمهات، وعليها يعول المسلمون في كل قطر من جهة؛ ورعاية حال جمهور المسلمين الذين يتعذر عليهم قراءة القرآن من المصاحف المكتوبة على الرسم العثماني، والتيسير عليهم من جهة أخرى. والقائل بهذا الرأي الوسيط ليس رجلاً مغموراً بين العلماء، أو مطعوناً في دين أو خلق، وإنما هو الضليع، الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وصاحب المواقف المشهورة مع الملوك والسلطين والأمراء، والذي لقب بحق، بسلطان العلماء: العز بن عبد السلام.

وفي الحق: أن طلاب المعاهد والمدارس يجدون حرجاً في هذا؛ لأن معظمهم يتلقى القرآن من المصاحف، لا من أفواه المقرئين، كما هي السنة، بل كثير من المدرسين - غير العارفين بالرسم العثماني - قد يتعذر عليه قراءته من المصحف قراءة صحيحة، وكثيراً ما نسمع في هذا مضحكات مبكيات!!



(٣) شبه أثيرت حول كتابة القرآن ورسمه

من دأب القساوسة والمستشرقين أن يتلمسوا المطاعن في القرآن الكريم، من ناحية جمعه، أو من ناحية كتابته ورسمه المجمع عليه في المصاحف العثمانية، التي نقل ما فيها بالتواتر المفيد للقطع واليقين. والذي يعيننا في هذا المقام: ما أورده من شبه حول كتابة القرآن ورسمه، وكل ما أورده يرجع إلى روايات باطلة مزورة، اختلقها أعداء الإسلام من قديم، ونسبوا إلى السلف الصالح كذبًا وزورًا؛ كي تحظى بالقبول عند من لا يعلمون؛ وإما إلى اعتراضات أوردها المؤلفون في علوم القرآن، وأجابوا عنها بما يقنع ويشفي، ويا ليتهم ما فعلوا؛ لأن المبشرين والمستشرقين اتخذوا منها مستندًا للطعن في القرآن، وكان مهمهم إيراد الشبه، وتعمد السكوت عن الجواب، بل صاروا ينفخون في هذه الروايات، ويزيدون فيها، ويعيدون؛ لأنها صادفت هوى في نفوسهم، حتى صيروا من الحبة قبة، وقد تابعهم بعض أبواقهم من المسلمين الذين ليس لهم من الثقافة الدينية والمعارف القرآنية، ما يحصنهم ضد هذه السموم التي نفثوها باسم العلم، والبحث الحر، وما هي من العلم، ولا البحث النزيه في شيء، وقد قيص الله لهذه الشبه والسموم من علماء المسلمين من زيفها، ويبيّن بطلانها، ولن يخلى الله الأرض من علماء يقومون بالحق، ويدافعون عن هذا الدين، وينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، ولا يتسع المقام لسرد كل هذه الشبه، والرد عليها، ولكن سنكتفى بالإشارة إلى بعضها:

١ - فمن ذلك: ما زعموا: أن سيدنا عثمان - رضى الله عنه - حين عرض عليه المصحف، قال: ﴿أحسستم، وأجملتم، إن في القرآن لحنًا، ستقيمه العرب بألستها﴾، ونسب هذا القول إلى عكرمة، وغرضهم بهذا: التشكيك في الثقة بهذه المصاحف العثمانية.

والجواب: أن ما روى في هذا ضعيف الإسناد، وفيه انقطاع في السند، وغالبًا يكون البلاء من المحذوف؛ للتمويه والخداع، وعكرمة لم يسمع من عثمان أصلاً. ثم إن فيما روى اضطرابًا وتناقضًا نُجِّلُ الخليفة الثالث عنه، وصدر الكلام يناقض آخره، وكيف يجوز في العقول أن يمدحهم على وجود اللحن؟ ثم إن سيرة عثمان

فى العناية بالمصحف، وطريقته فى التحوط البالغ عند كتابة المصحف - ترد كل هذه الأباطيل، ولو فرضنا أن عثمان تساهل فى إصلاح اللحن، أفيدعه جمهور المسلمين، دون أن يصححوه، وهم الذين لا يخشون فى الحق لومة لائم؟! ولقد كانوا ينكرون على الخلفاء فيما دون هذا، فكيف يسكتون على مثل هذا؟! الحق أنها روايات متهافة، لا تعارض الثابت فى المصحف، المنقول نقل الجماعة عن الجماعة، حتى وصل إلينا.

٢ - ومن ذلك، ما قيل: إن سعيد بن جبیر كان يقرأ: ﴿وَالْمُؤْمِنِينَ الصَّالِحِينَ﴾ [النساء: ١٦٢]، ويقول: هو من لحن الكتاب.

والجواب: أن هذه الرواية إن صحت عن سعيد، فمراده باللحن اللغة، وهو أحد معانى اللحن؛ كما فى القاموس، وغيره: من كتب اللغة، ولو كان يريد باللحن الخطأ، لما قرأ به، وكيف يقرأ بحرف يرى أنه خطأ؟!

وقد قرئت هذه الكلمة بقراءتين سبعيتين: قرأ الجمهور بالنصب، وقرأ غير الجمهور بالرفع، أما الرفع فظاهر؛ لأنه معطوف على ما قبله، وأما النصب فعلى الاختصاص للمدح؛ لبيان فضل الصلاة ومنزلتها من شرائع الدين، أى: أخص أو أمدح المقيمين الصلاة، ولهذا الأسلوب فى لغة العرب شواهد، لا يحصيها العد، وقد عقد له سيبويه فى «الكتاب» باباً، ويعجبني فى هذا المقام، ما قاله إمام من أئمة العربية والتفسير، وهو الإمام الزمخشري، فى تفسيره قال: (ولا نلتفت إلى ما زعموا: من وقوعه لحنًا فى خط المصحف، وربما التفت إليه من لم ينظر فى الكتاب، ولم يعرف مذاهب العرب، وما لهم فى النصب على الاختصاص، وخفى عليه أن السابقين الأولين الذين مثلهم فى التوراة والإنجيل، كانوا أبعدهم فى الغيرة على الإسلام، وذبح المطاعن عنه، من أن يتركوا فى كتاب الله ثلمة؛ ليسدها من بعدهم، وخرقًا يرفوه من يلحق بهم. ونحو هذا ألفاظ أثير حولها الطعون، وهى مخرجة على لغات فصيحة من لغات العرب، وقد شاء الله أن يكون فى القرآن لغات من غير لغة قريش؛ لأن القرآن للعرب جميعًا، لا لقريش فحسب.

٣ - قالوا: روى عن ابن عباس فى قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَاسْتَأْذِنُوا عَلَىٰ أَهْلِهَا﴾ [النور: ٢٧]، أنه قال: إن الكاتب أخطأ، إنما هو «تستأذنوا»، وقالوا: إن هذا يدل على أن القرآن دخله بعض التحريف والتبديل؛ بسبب الكتابة.

والجواب: أن القول مدسوس على ابن عباس، دسه الملاحدة والزنادقة، ولا يصح هذا عنه قط، وقد تنبه أئمة التفسير إلى هذا، وزيفوه، منهم أبو حيان في «البحر المحيط»، حيث قال: «إن من روى عن ابن عباس أنه قال ذلك، فهو طاعن في الإسلام، ملحد في الدين، وابن عباس برىء من هذا القول»؛ والزمخشري في تفسيره، حيث قال: «إنه لا يعول على هذه الرواية». وقال القرطبي في تفسيره: «وهذا غير صحيح، عن ابن عباس وغيره؛ فإن مصاحف الإسلام كلها قد ثبت فيها: ﴿حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا﴾، وصح الإجماع فيها، لدى مدة عثمان؛ فهي التي لا يجوز خلافها، وإطلاق الخطأ والوهم على الكتاب في لفظ أجمع الصحابة عليه قول لا يصح عن ابن عباس...» وهذه الرواية الضعيفة رواها ابن جرير، ولا يخلو إسناده من مدلس أو مضعف، ولا يخلو تفسيره من الروايات الضعيفة، والباطلة؛ ورواها الحاكم وصححها، ولكن تصحيح الحاكم غير معتبر عند أئمة من المحدثين، وقد تعقبه الإمام الذهبي في نحو مائة حديث في «مستدرکه»، وهي موضوعة، فضلاً عما فيه من الضعيف والواهي الساقط عن الاحتجاج به.

ويرد هذه الرواية الضعيفة - الذي يغلب على ظني أنها مدسوسة عليه - أنه ورد عنه تفسير «تستأنسوا» بقوله: «تستأذنوا ممن يملك الإذن من أصحابها»، فثبت هذا يرد ما ألصق به، ولعل الراوى عن ابن عباس - إن صحت روايته - وهم وغلط، حيث فهم من تفسير الاستئناس بالاستئذان أنه الصواب؛ فروى الخبر على ما ظن، وهو غلط.

وقد أجمع القراء السبعة على لفظ: «تستأنسوا»، ومن المستبعد جداً أن يقرأ ابن عباس بقراءة يكون الإجماع على خلافها، ولا سيما أنه أخذ القراءة عن زيد بن ثابت، وهو عمدة الذين جمعوا القرآن في المصاحف، بأمر سيدنا عثمان - رضى الله عنه - وأيضاً فالقراءة المتواترة: «تستأنسوا» متمكنة في باب الإعجاز، من القراءة المزعومة.

وأحب أن أنبه هنا: أن بعض الصحابة، كان يقرأ الكلمة على وجه التفسير والبيان؛ فيظن من لا يعرف الحقيقة أنها قراءة، ومن هنا دخل الخلط في بعض المرويات عنهم.

وكذلك كل ما روى عن ابن عباس، وغيره، في مخالفة النص القرآني الثابت

بالتواتر والمكتوب بإجماع من الصحابة - فاضرب به عرض الحائط، وألقه دبر أذنيك، فحقيقة هذه المرويات أنها ضعيفة، أو موضوعة، وعلى فرض التسليم بصحة بعضها، فالصحيح الأحادي، مهما بلغ، لا يعارض المتواتر الذي نقله جمع كثير، تحيل العادة تواطؤهم على الكذب، وإفادة التواتر لليقين - قاعدة مقررة عند ذوى العقول، لا يختص بملة دون ملة.

ويحسبنا هذا القدر، ومن أراد استيفاء لكل ما روى في هذا، ورده ردًا علميًا أصيلاً - فليرجع إلى كتاب: «المدخل لدراسة القرآن الكريم».

وبعد: فإن هذا القرآن الكريم، كما هو في المصاحف العثمانية، وكما هو في مصاحفنا التي هي صورة حقيقية لها - هو ما أنزله الله على نبينا، وسيدنا محمد - صلوات الله وسلامه عليه - وأن كل ما يخالف هذا الذي أجمع عليه الصحابة مردود باطل، وسيبقى هذا القرآن العظيم قطب الإسلام التي تدور عليه الثقافة الإسلامية الأصيلة، ما بقى مسلم على وجه الأرض، وسيستمر مشغلة الفكر الإنساني، وأعظم الأسس في بناء الثقافة الإنسانية الرفيعة، وقد ضمن له الله - سبحانه - البقاء والخلود؛ مصداقًا لقول الحق - تبارك، وتعالى -: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]

صدق الله العظيم، وبلغ رسوله الأمين^(١).

* * *

(١) ينظر بحوث قرآنية المؤتمر السادس ص (١٤٧-١٥٧).

بسم الله الرحمن الرحيم

أولاً - ترجمة المصنف:

- اسمه ونسبه:

هو عبد الواحد بن محمد بن علي بن أبي السداد، أبو محمد المالكي الباهلي الأندلسي، الشهير بالمالقي؛ نسبة إلى مدينة «مالقة» بالأندلس^(١). وإذا كانت كتب التراجم المختلفة قد ذكرت نسب مصنفنا فإنها أغفلت تماماً تاريخ مولده، وسكتت عن أخبار نشأته الأولى، بيد أن الراجح لدينا أنه ولد في نهاية القرن السادس الهجري، يدلنا على ذلك روايته لكتاب «التيسير» لأبي عمرو الداني - والذي قام بشرحه فيما بعد - عن أبي الحجاج يوسف بن إبراهيم، وأبو الحجاج هذا توفى سنة ٥٩٩هـ.

- تكوينه العلمي وثناء العلماء عليه:

إن البيئة العلمية الخصبة التي نشأ فيها عبد الواحد المالقي أتاحت له أن ينهل من ينابيع علمية كثيرة، أسهمت في بناء شخصيته العلمية بناءً متميزاً كان خليقاً أن يحمل المُبَرِّزين من العلماء على الشهادة له والثناء عليه ثناءً ينبئ عن مكانته العلمية الممتازة في الأندلس؛ فقال عنه أبو حيان «صاحبنا الأستاذ المقرئ النحوي»^(٢)، وقال عنه ابن الجزري: «أستاذ كبير، شرح كتاب «التيسير» شرحاً حسناً أفاد فيه وأجاد»^(٣).

- أخلاقه:

شهد مَنْ ترجم للمالقي من العلماء بحسن الخلق ومحاسن الشيم إلى جانب رسوخ قدمه في العلوم التي اشتغل بها، وبحسبنا أن نذكر قول ابن الخطيب عنه: «كان - رحمه الله - بعيد المدى، منقطعاً في الدين المتين والصلاح، وسكون النفس، ولين الجانب والتواضع، وحسن الخلق، إلى وسامة الصورة وملاحة الشبية

(١) تنظر ترجمته في: بغية الوعاة (٢/١٢١، ١٢٢)، غاية النهاية في طبقات القراء (١/٤٧٧)، الإحاطة في أخبار غرناطة (٣/٥٥٣، ٥٥٤).

(٢) ينظر بغية الوعاة (٢/١٢٢).

(٣) ينظر غاية النهاية في طبقات القراء (١/٤٧٧).

وطيب القراءة، مولى النعمة على الطلبة من أهل بلده، أستاذًا حافلًا متفنيًا، مضطلعًا، إمامًا في القراءات، حائزًا فضل السبق إتقانًا، وأداءً ومعرفةً، وروايةً وتحقيقًا، ماهرًا في صناعة النحو، فقيها أصوليًا، حسن التعليم، مستمر القراءة...»^(١)

- شيوخه:

تلقى عبد الواحد المالقي العلم على طائفة من شيوخ العصر المبرزين وعلمائه النابهين، نذكر منهم:

* أبا الحجاج يوسف بن إبراهيم بن يوسف الأنصاري بن أبي ريحانة المالكي الشهير بالميرلي، المتوفى سنة ٥٩٩هـ، وعنه روى كتاب «التيسير» لأبي عمرو الداني.

* محمد بن أحمد بن عبيد الله بن العاصي أبا بكر التجيبي الإشبيلي المتوفى سنة ٦٦٦هـ، وعنه روى المالقي كتاب «الكافي».

* أبا الوليد إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل الأزدي الغرناطي الشهير بالعمار، المتوفى سنة ٦٦٨هـ. وعنه روى المالقي كتاب «التبصرة» بالإجازة.

* القاضي الخطيب أبا علي الحسين بن عبد العزيز بن محمد بن أبي الأحوص، الأستاذ المجود أبا علي الجياني الأندلسي الفهري المعروف بابن الناظر، قاضي «المرية» و«مالقة»، المتوفى سنة ٦٨٠هـ، وعنه روى «الشاطبية».

* القاسم بن أحمد بن حسن أبا القاسم الحجري الشهير بالسكوني المتوفى سنة ٦٩٠هـ.

- تلاميذه:

تلمذ لعبد الواحد المالقي عدد غير قليل من الطلاب النابهين، نذكر منهم:

* أحمد بن الحسن بن علي بن الزيات الكلاعي المالقي، ويعرف بالزيات أبا جعفر، وهو مقرئ أديب خطيب متصوف. توفى سنة ٧٢٨هـ، ومن مؤلفاته «المقام المخزون في الكلام الموزون»، و«العقيدة» المسماة بـ«الشرف الأصفى في المأرب الأوفى»، و«لذة السمع في القراءات السبع».

(١) ينظر الإحاطة في أخبار غرناطة (٣/٥٥٣)، بغية الوعاة (٢/١٢١).

* محمد بن عبد الله بن منظور القيسي أبا بكر، أديب ناظم ناثر، من آثاره: «نفحات الشوك وعيون التبر المسبوك فى أشعار الخلفاء والوزراء والملوك»، «السحب الداكنة»، «إحصاء الأخلاق».

- كتبه وآثاره العلمية:

تخبرنا كتب التراجم المختلفة أن للمالقي مصنفات أخرى فى الفقه والقراءات والقرآن، غير كتابه «الدر النثير والعذب النمير» بيد أنها تكتفى بهذه الإشارة العارضة دون أن تذكر لنا أسماءها وعناوينها وما تشتمل عليه، فمن ذلك مثلاً ما قاله ابن الخطيب: شرح «التيسير» فى القراءات، وله تواليف غيره فى القراءات والفقه^(١)، وقال السيوطى: شرح «التيسير» فى القراءات، وله غير ذلك فى القراءات والفقه^(٢).

نستنبط مما سبق أن كتاب «الدر النثير والعذب النمير» هو الكتاب الوحيد الذى نعرفه للمالقي.

- وفاته:

أجمعت كتب التراجم المختلفة التى ترجمت لابن أبى السداد المالقي أنه توفى سنة ٧٠٥هـ.

(١) ينظر: الإحاطة فى أخبار غرناطة (٣/٥٥٤).

(٢) ينظر: بغية الوعاة (٢/١٢١).

أبو عمرو الداني (١)

الإمام الحافظ، المجدود المقرئ، الحاذق، عالم الأندلس، أبو عمرو، عثمان ابن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمر الأموي، مولاهم الأندلسي، القرطبي ثم الداني، ويعرف قديماً بابن الصيرفي، مصنف «التيسير» و«جامع البيان»، وغير ذلك.

ذكر أن والده أخبره أن مولدى في سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة، وقال عن طلبه للعلم: فابتدأت بطلب العلم فى أول سنة ست وثمانين، ورحلت إلى المشرق سنة سبع وتسعين، فمكثت بالقيروان أربعة أشهر، ثم توجهت إلى مصر، فدخلتها فى شوال من السنة، فمكثت بها سنة وحججت.

قال: ورجعت إلى الأندلس فى ذى القعدة سنة تسع، وخرجت إلى الثغر فى سنة ثلاث وأربعمائة، فسكنت سرقسطة سبعة أعوام، ثم رجعت إلى قرطبة.

قال: وقدمت دانية سنة سبع عشرة وأربعمائة.

قال الذهبى: فسكنها حتى مات.

سمع أبا مسلم محمد بن أحمد الكاتب، صاحب البغوى، وهو أكبر شيخ له، وأحمد بن فراس المكى، وعبدالرحمن بن عثمان القشيري الزاهد، وعبد العزيز ابن جعفر بن خواستى الفارسى، نزيل الأندلس، وخلف بن إبراهيم بن خاقان المصرى، وتلا عليهما، وحاتم بن عبد الله البزاز، وأحمد بن فتح بن الرسان، ومحمد بن خليفة بن عبد الجبار، وأحمد بن عمر بن محفوظ الجيزى، وسلمة ابن سعيد الإمام، وسلمون بن داود القروى، وأبا محمد بن النحاس المصرى، وعلى بن محمد بن بشير الربعى، وعبد الوهاب بن أحمد بن منير، ومحمد ابن عبد الله بن عيسى الأندلسى، وأبا عبد الله بن أبى زمنين، وأبا الحسن على ابن محمد القابسى، وعدة.

وتلا أيضاً على أبى الحسن طاهر بن غلبون، وأبى الفتح فارس بن أحمد الضرير، وسمع سبعة ابن مجاهد من أبى مسلم الكاتب بسماعه منه، وصنف التصانيف المتقنة السائرة.

حدث عنه وقرأ عليه عدد كثير، منهم: ولده أبو العباس، وأبو داود سليمان ابن أبى القاسم نجاح، وأبو الحسن على بن عبد الرحمن بن الدش، وأبو الحسين يحيى ابن أبى زيد بن البياز، وأبو الذواد مفرج الإقبالى، وأبو بكر محمد بن المفرج

(١) عن سير أعلام النبلاء (١٨/٧٧، ٨٣)، وينظر معرفة القراء الكبار (١/٣٢٥)، وغاية النهاية (١/٥٠٣).

البطلوسى، وأبو بكر بن الفصيح، وأبو عبد الله محمد بن مزاحم، وأبو علي الحسين بن محمد بن مبشر، وأبو القاسم خلف بن إبراهيم الطليلي، وأبو عبد الله محمد بن فرج المغامى، وأبو إسحاق إبراهيم بن علي، نزيل الإسكندرية، وأبو القاسم بن العربي، وأبو عبد الله محمد بن عيسى بن الفرغ التجيبى المغامى، وأبو تمام غالب بن عبيد الله القيسى، ومحمد بن أحمد بن سعود الدانى، وخلف ابن محمد المرى بن العريبي، وخلق كثير.

وروى عنه بالإجازة: أحمد بن محمد الخولانى، وأبو العباس أحمد بن عبد الملك بن أبى جمرة المرسى، خاتمة من روى عنه فى الدنيا، وعاش بعده سبعا وثمانين سنة، وهذا نادر ولا سيما فى المغرب.

قال المغامى: كان أبو عمرو مجاب الدعوة، مالكى المذهب.

وقال الحميدى: هو محدث مكثر، ومقرئ متقدم، سمع بالأندلس والمشرق. قلت: المشرق فى عرف المغاربة مصر وما بعدها من الشام والعراق، وغير ذلك، كما أن المغرب فى عرف العجم وأهل العراق أيضا مصر، وما تغرب عنها. قال أبو القاسم بن بشكوال: كان أبو عمرو أحد الأئمة فى علم القرآن رواياته وتفسيره ومعانيه، وطرقه وإعراجه، وجمع فى ذلك كله تواليف حسانا مفيدة، وله معرفة بالحديث وطرقه، وأسماء رجاله ونقلته، وكان حسن الخط، جيد الضبط، من أهل الذكاء والحفظ، والتفنن فى العلم، دينا فاضلا، ورعا سنيا.

وفى فهرس ابن عبيد الله الحجرى قال: والحافظ أبو عمرو الدانى، قال بعض الشيوخ: لم يكن فى عصره ولا بعد عصره أحد يضاهيه فى حفظه وتحقيقه، وكان يقول: ما رأيت شيئا قط إلا كتبتة، ولا كتبتة إلا وحفظته، ولا حفظته فنسيتة. وكان يسأل عن المسألة مما يتعلق بالآثار وكلام السلف، فيوردها بجميع ما فيها مسندة من شيوخه إلى قائلها.

قال الذهبى: إلى أبى عمرو المنتهى فى تحرير علم القراءات، وعلم المصاحف، مع البراعة فى علم الحديث والتفسير والنحو، وغير ذلك.

ألف كتاب «جامع البيان فى السبع» ثلاثة أسفار فى مشهورها وغيرها، وكتاب «التيسير»، وكتاب «الاقتصاد» فى السبع، و«إيجاز البيان» فى قراءة ورش، و«التلخيص» فى قراءة ورش أيضا، و«المقنع» فى الرسم، وكتاب «المحتوى فى القراءات الشواذ»، فأدخل فيها قراءة يعقوب وأبى جعفر، وكتاب «طبقات القراء» فى

مجلدات، و«الأرجوزة فى أصول الديانة»، وكتاب «الوقف والابتداء»، وكتاب «العدد» وكتاب «التمهيد فى حرف نافع» مجلدان، وكتاب «اللامات والراءات» لورش، وكتاب «الفتن الكائنة»، مجلد يدل على تبحره فى الحديث، وكتاب «الهمزتين» مجلد، وكتاب «الياءات» مجلد، وكتاب «الإمالة لابن العلاء» مجلد. وله تواليف كثيرة صغار فى جزء وجزأين.

وقد كان بين أبى عمرو، وبين أبى محمد بن حزم وحشة ومنافرة شديدة، أفضت بهما إلى التهاجى، وهذا مذموم من الأقران، موفور الوجود. نسأل الله الصفح. وأبو عمرو أقوم قيلا، وأتبع للسنة، ولكن أبا محمد أوسع دائرة فى العلوم. بلغت تواليف أبى عمرو مائة وعشرين كتابا.

وهو القائل فى أرجوزته السائرة:

تدرى أذى أين طريق الجنه طريقها القرآن ثم السنه
كلاهما ببلد الرسول وموطن الأصحاب خير جيل
فأتبعن جماعة المدينه فالعلم عن نبيهم يروونه
وهن فحجة على سواهم فى النقل والقول وفى فتواهم
واعتمدن على الإمام مالك إذ قد حوى على جميع ذلك
فى الفقه والفتوى إليه المنتهى وصحة النقل وعلم من مضى
ومنها:

وحك ما تجد للقياس داود فى دفتر أو قرطاس
من قوله إذ خرق الإجماعا وفارق الأصحاب والأتباعا
واطرح الأهواء والمراء وكل قول ولد الآراء
ومنها:

ومن عقود السنة الإيمان بكل ما جاء به القرآن
وبالحديث المسند المروى عن الأئمة عن النبى
وأن ربنا قديم لم يزل وهو دائم إلى غير أجل
ومنها:

كلم موسى عبده تكيما ولم يزل مدبرا حكيما
كلامه وقوله قديم وهو فوق عرشه العظيم

بأنه كلامه المنزل
ليس بمخلوق ولا بخالق
أو محدث فقلوه مُروق
ومثل ذلك اللفظ عند الجَلَّة
الواقفون فيه واللفظيه
وواصلٍ وبشر المريسي
معمرو وابن أبي دُوَاد
وشارع البدعة والضلال
وجِبَّت هذى الأمة النطام
ونجلاه السفية ذى الخناء
مؤيدى الكفر بكل ويل
وشبههم من أهل الارتياب
ونية عن ذلك ليس ينفصل
وتارة ينقص بالتقصير
ومدحهم تزلف وفرض
وبعده المهذب الفاروق

والقول فى كتابه المفصل
على رسوله النبى الصادق
من قال فيه: إنه مخلوق
والوقف فيه بدعة مضله
كلا الفريقين من الجهميه
أَهْوَنُ بقول جهم الخسيس
ذى السخف والجهل وذى العناد
وابن عبيد شيخ الاعتزال
والجاحظ القادح فى الإسلام
والفاسق المعروف بالجبائى
واللاحقى وأبى هذيل
وذى العمى ضرار المرتاب
وبعد فالإيمان قول وعمل
فتارة يزيد بالتشمير
وحب أصحاب النبى فرض
وأفضل الصحابة الصديق
ومنها:

وشاع فى الناس قديما وانتشر
فى كل ليلة إلى السماء
سبحانه من قادر لطيف
وأُننا نراه بالأبصار
كرؤية البدر بلا غمام
وفتنة المنكر والنكير
لواضح السنة واجتباننا

ومن صحيح ما أتى به الخبر
نزول ربنا بلا امتراء
من غير ما حد ولا تكييف
ورؤية المهيمن الجبار
يوم القيامة بلا ازدحام
وضغطة القبر على المقبور
فالحمد لله الذى هدانا
وهي أرجوزة طويلة جدا.

مات أبو عمرو منتصف شوال سنة أربع وأربعين وأربعمائة، ودفن ليومه بعد العصر بمقبرة دانية، ومشى سلطان البلد أمام نعشه، وشيعه خلق عظيم، رحمه الله تعالى.

ثانياً - مصادر عبد الواحد المالقي

في شرحه «الدر الثير»

إن من يطالع ترجمة عبد الواحد المالقي في مظانها يَرَهُ عالمًا موسوعياً قد ضرب في كل علم بسهم، وأخذ من كل فن بطرف، جارياً في ذلك على عادة العلماء الأقدمين من حيث كثافة التكوين العلمي وغازرة المحصول المعرفي، وحسبنا دليلاً على تلك الموسوعية ما خلفه من مصنفات في الفقه والقراءات والقرآن - كما تذكر مصادر ترجمته - لم يصل إلينا منها سوى كتابه الذي بين أيدينا «الدر الثير والعذب النмир في شرح كتاب التيسير».

ومن الأمور التي لا تحتاج إلى طويل جدال ومنازعة أن يتأثر العالم بتكوينه الأول، وتظهر في مؤلفاته آيات ثقافته وأمارات نشأته العلمية إما ثراءً واتساعاً، وإما فقرًا وضيقًا، ولم يشذ شيخنا عبد الواحد المالقي في كتابه عن هذا السنن العلمي الذي غدا بمثابة البديهية التي يعرفها كل مشتغل بالعلوم والآداب، فلا غرو أن تنوعت مصادر ابن أبي السداد، وتعددت موارده التي بنى عليها شرحه واستقى منها مادته العلمية، فهي تارة كتب للقراءات وتارة أخرى كتب للنحو واللغة.

وطبيعي أن تتفاوت قيمة هذه المصادر بالنسبة للمالقي، وتباين مرتبتها لديه تقديمًا وتأخيرًا، فيكثر اعتماده على مصادر تكون من شرحه بمثابة الأصول أو الموارد الرئيسية، في حين يقل تعويله على كتب أخرى؛ لأنها تمثل لديه مصادر ثانوية ليس معقولاً أن يكثر رجوعه إليها.

ويأتي في مقدمة مصادره الرئيسية أو الأصول:

١- القرآن الكريم، وهو أمر تقتضيه طبيعة العلم الذي يصنف فيه وهو علم القراءات.

٢- أما كتب القراءات التي أكثر من الرجوع إليها والأخذ عنها فقد أشار إليها في مقدمته حيث يقول:

«فدونك زياً من الدر الثير، وريا من العذب النмир، في شرح مشكلات وقيد مهملات، وحل مغلقات، اشتمل عليها كتاب «التيسير»، متبعًا بالموافقة والمخالفة على الأسلوب الوافي بين كتاب «التبصرة» والكتاب «الكافي»».

إذن فثمة مصادر ثلاثة رئيسية أكثر المالقي من الرجوع إليها في شرحه، وهي:

أ- كتاب «التيسير» فى القراءات السبع لأبى عمرو عثمان بن سعيد الدانى (المتوفى سنة ٤٤٤هـ).

ب- كتاب «التبصرة» لأبى محمد مكى بن أبى طالب القيسى (المتوفى سنة ٤٣٧هـ).

ج- كتاب «الكافى» لأبى عبد الله محمد بن شريح بن أحمد بن محمد بن شريح الرعينى (المتوفى سنة ٤٧٦هـ).

ولا عجب أن يمثل كتاب التيسير لأبى عمرو الدانى الأساس الأول لكتاب ابن أبى السداد؛ إذ هو شرح له وتوضيح لمشكله وبيان لغامضه.

وثمة كتب أخرى لأبى عمرو الدانى رجع إليها عبد الواحد الملقى فى شرحه وهى:

- كتاب «إيجاز البيان فى قراءة ورش».

- كتاب «جامع البيان».

- كتاب «المقنع فى معرفة رسم مصاحف الأمصار».

- كتاب «التحجير».

أما كتاب «التبصرة» الذى استعان به الملقى فى شرحه «التيسير» فهو فقد اعتمد به على توضيح بعض مشكلات كتاب «التيسير».

وأما كتاب «الكافى» فقد عول عليه فى توضيح بعض المسائل التى قد يصعب فهمها واستيعابها من كتاب «التيسير»، مع عقد موازنة بينه وبين ما جاء فى كتابى «التيسير» للدانى و«التبصرة» لمكى بن أبى طالب مع الترجيح والتعليل.

٣ - ولم يغفل عبد الواحد الملقى الإفادة من كتب اللغة؛ إذ الرحم موصولة بينها وبين علم القراءات، ويعد كتاب سيويه فى مقدمة الكتب اللغوية التى اعتمد عليها فى توضيح الظواهر اللغوية التى عالجه فى شرحه.

- ومن الكتب اللغوية التى لجأ إليها الملقى أيضا:

- كتاب «العين» للخليل بن أحمد، وهو معجم كان يرجع إليه لتفسير الألفاظ وبيان معانيها واشتقاقاتها.

- كتاب «معانى القرآن» لأبى زكريا يحيى الفراء.

- كتاب «الاقضاب فى شرح أدب الكتاب» لابن السيد البطليوسى.

ثانياً - المصادر الثانوية:

- ويقصد بها تلك المصادر التي لم يكثر الملقى من الرجوع إليها والإفادة منها، وهي مصادر تنتمي إلى علوم شتى:
- فمن المصادر الثانوية التي اعتمدها من كتب القراءات - وأكثرها للداني:-
 - «الإيضاح» لأبي عمرو الداني.
 - «التفصيل» لأبي عمرو الداني.
 - «التمهيد لاختلاف قراءة نافع» لأبي عمرو الداني.
 - «الروضة» لأبي العباس محمد بن يعقوب المعروف بالمعدل (ت ٣٣٠ هـ).
 - كتاب «شرح الهداية» لأبي العباس أحمد بن عمار المهدي (ت ٤٣٠ هـ).
- وكذلك استعان الملقى ببعض كتب من علم الحديث، منها: صحيح البخاري، سنن أبي داود، سنن الترمذي، المستدرک للحاكم.

ثالثاً - المنهج المتبع:

سبق أن أشرنا إلى أن ابن أبي السداد قد أفاد - فيما يتصل بمادة شرحه ومصادره العلمية - من كتب القراءات الأخرى - وهي ليست بالقليلة - وألمحنا إلى أهم هذه المصنفات التي اعتمد عليها، وأما فيما يتصل بالمنهج الذي احتذاه وبنى كتابه على مثاله فهو ثمرة إدمان النظر في هذه الكتب والتوسع في درسها وفهمها.

ونظن أن ابن أبي السداد قد أراد من خلال انتقائه لكتاب «التيسير» للداني - ليقوم بشرحه - قد أراد أن ينزل هذا الكتاب منزله اللائق به بين كتب علم القراءات، وأن يتدارك النقص الذي لحقه في شروح من سبقوه، ولعله أدرك أن علة النقص في هذه الشروح تكمن في المنهج الذي سلكه أصحابها، فرام الملقى أن يبتدع في شرحه منهجاً يتحاشى فيه مثالب المناهج السابقة عليه وعيوبها، وفي الوقت نفسه ينتفع بما عسى أن تشتمل عليه من مزايا وجوانب إيجابية.

أ - تقسيم الكتاب وترتيبه:

قام الملقى بتقسيم كتابه إلى أبواب - متبعاً في ذلك أبا عمرو الداني في «التيسير» - على النحو التالي: باب الاستعاذة، باب البسمة، باب الإدغام الكبير، باب هاء الكناية... إلخ.

وقد أوضح الملقى في فصل عقده لذلك أسماء «تهذيب ترتيب التيوب» قبل باب

«فرش الحروف» - السبب في اتباع أبي عمرو هذا الترتيب .

ب - أسلوب المالقي في الشرح والتفسير :

* لا يختلف المالقي كثيرًا في طريقة شرحه عن كُتّاب الشروح الآخرين ؛ إذ نجده يبدأ بذكر النص المشروح من كتاب «التيسير» ثم يشفعه بالشرح والتعليق والتحليل والغالب ألا يكمل النقل عن «التيسير» مكتفيًا بقوله - مثلًا - : إلخ كلامه .

* اتبع المالقي في شرحه الأسلوب المقارن حيث يذكر من كلام مكي ابن أبي طالب صاحب كتاب «التبصرة» ومن كلام ابن شريح صاحب كتاب «الكافي» ما يبرز أوجه الاختلاف والاتفاق بين هذين الكتابين وبين كتاب «التيسير» للحافظ أبي عمرو الداني .

* اعتمد المالقي في نقوله من كتاب «التيسير» على نسخ متعددة منه ؛ حتى يضمن لشرحه الضبط والدقة ، من خلال تحقيق النص المنقول بمقارنته بالنسخ المختلفة .
* ومما يرتبط بحرصه على تحقيق الدقة والأمانة لشرحه ، التزام المالقي في الأعم الأغلب من شرحه بذكر أسماء اللغويين والنحويين وعلماء القراءات الذين ينقل عنهم .

مَيَز المالقي استدرآكاته على الداني - أحيانًا - حيث جعلها في آخر الباب تحت عنوان «تنبيه» أو «تتميم» . . . ، فلا غرو أن برزت شخصيته العلمية قوية واضحة ، لم تغب قسماتها خلف النقول الكثيرة التي ضمنها كتابه .

* اشتمل كتاب المالقي على شواهد من القرآن الكريم ، والحديث الشريف ، وأشعار العرب وأمثالهم ، وذلك رغبة منه في تأكيد المادة العلمية التي يوردها وتوضيحها بالأمثلة الدالة .

وللمالقي طريقة مخصوصة في الاستشهاد ، فهو يستشهد بالقرآن الكريم لتوضيح أو تأكيد الأحكام النحوية التي يوردها .

وكذلك فقد استشهد بالشعر لتأكيد المسائل اللغوية وتوثيقها ، وسلك في الاستشهاد به مسلك العلماء الأقدمين ، فنراه يستشهد بأشعار الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين الأوائل دون المولدين .

أما الأمثال وأقوال العرب المأثورة فيندر جدًا استشهاده بها في كتابه ، وحسبنا دليلًا أنه لم يستشهد سوى بمثل واحد في كتابه كله .

وصف النسخ

النسخة الأولى: محفوظة في مكتبة الأزهر تحت رقم ٢٢٢٧٧ قراءات، وتقع في مجلد واحد.

وعدد أوراقها (١١١) ورقة ومسطرتها (٢٦) سطرا، ورمزنا لها بالرمز (أ).
النسخة الثانية: محفوظة في مكتبة دار الكتب المصرية، وتقع في مجلد واحد تحت رقم ٢٣٥ تفسير تيمور، وعدد أوراقها (١٣٥) ورقة، ومسطرتها (٢٣) سطرا، ورمزنا لها بالحرف (ب).

ثم قمنا في التحقيق بعمل الآتى:

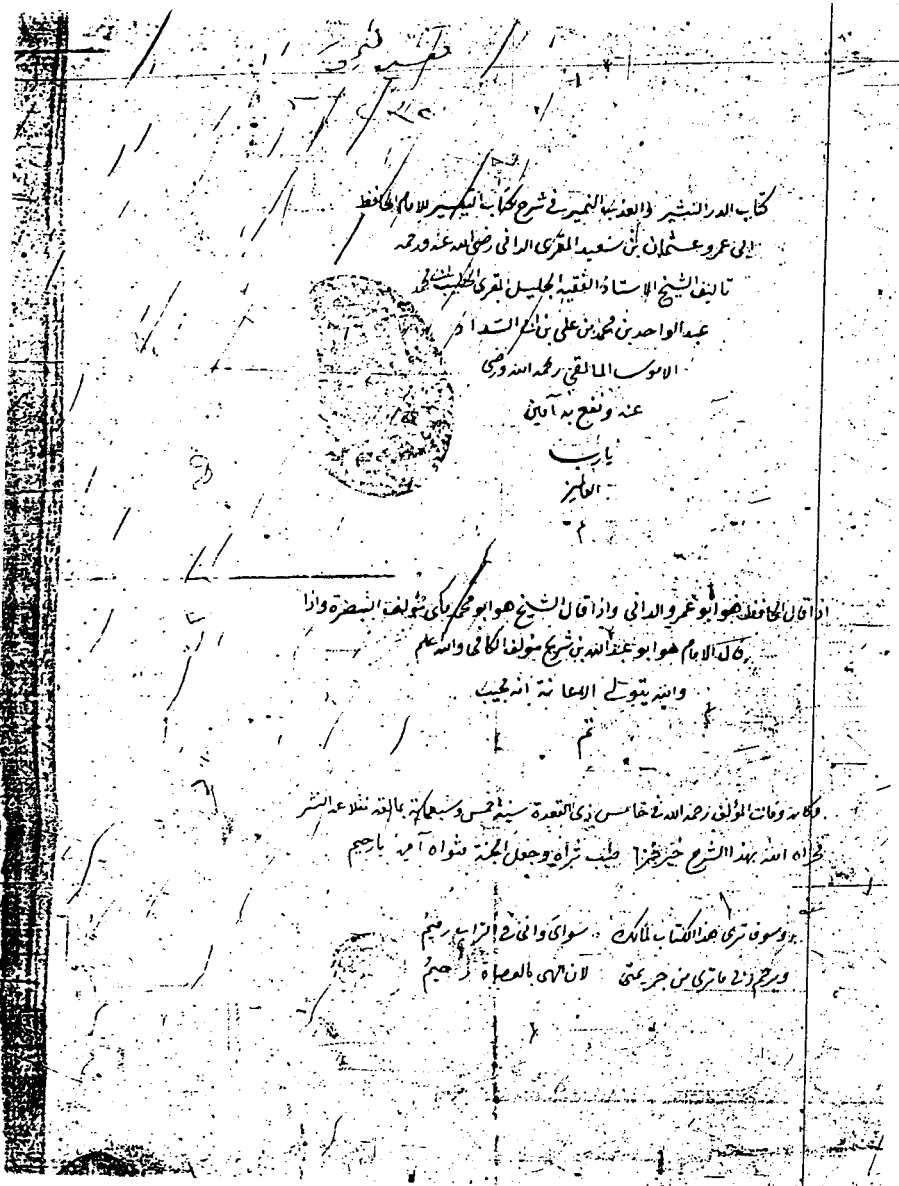
- ١- نسخ المخطوط.
- ٢- مقابلة النسخ لضبط النص وإثبات فروق النسخ.
- ٣- عزو الآيات القرآنية وتخريج القراءات من كتبها ومطابقتها.
- ٤- التعليق على بعض القراءات وتوجيهها نحويا وصرفيا وبيان بعض عللها.
- ٥- تخريج الأحاديث النبوية.
- ٦- ترجمة للأعلام والقراء الواردين في الكتاب.
- ٧- عمل مقدمة وفهارس.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 قَالَ النُّبُخَةُ الْعَقِيذَةُ الْكَلْبِيُّ الْمَقْرِيُّ الْحَقِيقُ الْفَاضِلُ الْأَوْجُودِيُّ الْعَمِيدُ
 ابْنُ مُحَمَّدٍ عَلِيِّ بْنِ أَبِي السَّادِ الْأَوْسِيِّ الْمَالِقِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
 الْحَدِيثُ الْحَكِيمُ الْكَبِيرُ الْعَلِيمُ الْقَدِيرُ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ الْمُسْتَدْرِكُ الْحَقِيقُ
 فِي جَمْعِ التَّدْبِيرِ عَيْنًا يَقْدِرُهُ الْوَالِدُ وَحِكْمَةً الْمَالِقَةُ عَنْ مَعِينٍ وَمُسْتَدْرِكُ
 الذِّكْرِ عَلَى كَرْتِ خَلْقِهِ خَدَشَ وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ فَعَلِمَهُ الْقُرْآنَ وَحَدَّثَهُ بِالْقُرْآنِ
 وَعَلِمَهُ الْبَيَانَ وَلَمْ يَخْلُقْهُ عَيْنًا وَلَا تَرَكْهُ سُذْيً وَآمِنَ بِمَا يَسْمَعُ بِالْبَصَرِ
 لَعَلَّهُ يَنْصَرُّ بِتَبَعِ الْهُدَى وَالْأَمَّةَ وَالْحَمْدَ لِيَعْلَمَ تَرْشِدًا أَعْلَى وَسُؤَادًا
 وَيُرْحَمُ تَعْلِيمًا رُبْرًا وَشَيْدًا إِلَى اللَّهِ الْإِلَهِ الْوَاحِدِ الْأَسْمَاءُ كَمَا مَدَارُ الْقَدْرِ
 وَأَقْبَلُ مِنْ مَبْدُودٍ لِمَا بَارَكَ اللَّهُ فِيهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ خَلَقَ مَقْصُورًا فَارْتَدَّ
 وَلَا حَسَابِي سَسَاهِمٌ وَلَا مَرَا حِمٌ وَلَا مَضَاهِي وَلَا نَظِيرٌ وَلَا مَضَاهِي وَلَا طَائِفٌ
 وَأَشْبَدُ أَرْحَمُ النَّبِيِّينَ وَرَحْمَةُ نَسَائِلِي هِيَ مَسَامِحَةُ الْمُسْتَدْرِكِ الْمُسْتَدْرِكِ
 الْمُنِيرِ الْمُبِينِ بِالْمُضَرِّ الْعَزِيزِ وَالرَّعْبِ الْحَزِينِ التَّيَامُ مِنْ بَدْحٍ وَبَدْحٌ
 وَعَلَى الْخَطِّ وَالْمَرْزُوقِ وَالْمَرْزُوقِ وَالْمَرْزُوقِ الْمَرْزُوقِ الْمَرْزُوقِ الْمَرْزُوقِ
 الْهَادِي الْأَجْرِي فِي الْيَوْمِ الْكَبِيرِ مِنَ الْقَطْرِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى وَرِثَتِهِ وَوَجَدَ
 مَا يَتَفَلَّحُونَ وَالْأَخَانُ وَأَخْلَفَ الْأَخْلَامُ وَالسُّبْرُ وَمَارَكَ وَمَارَكَ وَمَارَكَ
 وَتَعَلَّمَهَا الْوَيْدُ الْمَوْصُومُ الْيَقِينُ الْمَوْصُومُ الْيَقِينُ الْمَوْصُومُ الْيَقِينُ الْمَوْصُومُ
 بِالْحَرَمِ وَالْمَرْزُوقِ الْحَمِيدِ مِنْ أَرْقِي مِنَ الزَّمْرِ الْبَيْدِي وَارْتَدَّ مِنْ الزَّمْرِ الْبَيْدِي
 فَدَوْلَتَا مِنْ الدَّرِّ النَّارِ وَرَبَّانِي مِنَ الْعَرَبِ الْبَيْدِي الْمَرْزُوقِ الْمَرْزُوقِ
 وَقَدِمَ مِمْلَاتٍ وَجَمْعُ مَقْفَلَاتٍ أَشْبَهَ عَلَيْهِ كَمَا كَاتِبُ الْمُسْتَدْرِكِ الْمُسْتَدْرِكِ
 الْمُسْتَدْرِكِ الْمُسْتَدْرِكِ الْمُسْتَدْرِكِ الْمُسْتَدْرِكِ الْمُسْتَدْرِكِ الْمُسْتَدْرِكِ الْمُسْتَدْرِكِ
 مِنْ حُرْمَةِ هَادِي عَنِ الْوَيْدِ الْوَيْدِ الْوَيْدِ الْوَيْدِ الْوَيْدِ الْوَيْدِ الْوَيْدِ الْوَيْدِ
 الْمُسْتَدْرِكِ الْمُسْتَدْرِكِ الْمُسْتَدْرِكِ الْمُسْتَدْرِكِ الْمُسْتَدْرِكِ الْمُسْتَدْرِكِ الْمُسْتَدْرِكِ
 الْمُسْتَدْرِكِ الْمُسْتَدْرِكِ الْمُسْتَدْرِكِ الْمُسْتَدْرِكِ الْمُسْتَدْرِكِ الْمُسْتَدْرِكِ الْمُسْتَدْرِكِ

صورة من المخطوط (أ)

باب الألفاظ	باب السجدة	سورة أم القرآن	باب الأرقام الكبير
ورقة ١	ورقة ١	ورقة ١	ورقة ١
باب ذكر الملائكة	باب ذكر الملائكة	باب الملائكة الملائكة	باب ذكر الملائكة
ورقة ٢	ورقة ٢	ورقة ٢	ورقة ٢
باب ذكر الملائكة	باب ذكر الملائكة	باب ذكر الملائكة	باب ذكر الملائكة
ورقة ٣	ورقة ٣	ورقة ٣	ورقة ٣
باب ذكر الملائكة	باب ذكر الملائكة	باب ذكر الملائكة	باب ذكر الملائكة
ورقة ٤	ورقة ٤	ورقة ٤	ورقة ٤
باب ذكر الملائكة	باب ذكر الملائكة	باب ذكر الملائكة	باب ذكر الملائكة
ورقة ٥	ورقة ٥	ورقة ٥	ورقة ٥
باب ذكر الملائكة	باب ذكر الملائكة	باب ذكر الملائكة	باب ذكر الملائكة
ورقة ٦	ورقة ٦	ورقة ٦	ورقة ٦
باب ذكر الملائكة	باب ذكر الملائكة	باب ذكر الملائكة	باب ذكر الملائكة
ورقة ٧	ورقة ٧	ورقة ٧	ورقة ٧
باب ذكر الملائكة	باب ذكر الملائكة	باب ذكر الملائكة	باب ذكر الملائكة
ورقة ٨	ورقة ٨	ورقة ٨	ورقة ٨
باب ذكر الملائكة	باب ذكر الملائكة	باب ذكر الملائكة	باب ذكر الملائكة
ورقة ٩	ورقة ٩	ورقة ٩	ورقة ٩
باب ذكر الملائكة	باب ذكر الملائكة	باب ذكر الملائكة	باب ذكر الملائكة
ورقة ١٠	ورقة ١٠	ورقة ١٠	ورقة ١٠
باب ذكر الملائكة	باب ذكر الملائكة	باب ذكر الملائكة	باب ذكر الملائكة
ورقة ١١	ورقة ١١	ورقة ١١	ورقة ١١
باب ذكر الملائكة	باب ذكر الملائكة	باب ذكر الملائكة	باب ذكر الملائكة
ورقة ١٢	ورقة ١٢	ورقة ١٢	ورقة ١٢
باب ذكر الملائكة	باب ذكر الملائكة	باب ذكر الملائكة	باب ذكر الملائكة
ورقة ١٣	ورقة ١٣	ورقة ١٣	ورقة ١٣
باب ذكر الملائكة	باب ذكر الملائكة	باب ذكر الملائكة	باب ذكر الملائكة
ورقة ١٤	ورقة ١٤	ورقة ١٤	ورقة ١٤
باب ذكر الملائكة	باب ذكر الملائكة	باب ذكر الملائكة	باب ذكر الملائكة
ورقة ١٥	ورقة ١٥	ورقة ١٥	ورقة ١٥
باب ذكر الملائكة	باب ذكر الملائكة	باب ذكر الملائكة	باب ذكر الملائكة
ورقة ١٦	ورقة ١٦	ورقة ١٦	ورقة ١٦
باب ذكر الملائكة	باب ذكر الملائكة	باب ذكر الملائكة	باب ذكر الملائكة
ورقة ١٧	ورقة ١٧	ورقة ١٧	ورقة ١٧
باب ذكر الملائكة	باب ذكر الملائكة	باب ذكر الملائكة	باب ذكر الملائكة
ورقة ١٨	ورقة ١٨	ورقة ١٨	ورقة ١٨
باب ذكر الملائكة	باب ذكر الملائكة	باب ذكر الملائكة	باب ذكر الملائكة
ورقة ١٩	ورقة ١٩	ورقة ١٩	ورقة ١٩
باب ذكر الملائكة	باب ذكر الملائكة	باب ذكر الملائكة	باب ذكر الملائكة
ورقة ٢٠	ورقة ٢٠	ورقة ٢٠	ورقة ٢٠

صورة من المخطوط (ب)



صورة من المخطوط (ب)

ثم قال المحافظ ولا يجوز القطع على التسمية اذا وصلت بالتكبير يعني مع كون
التكبير موصولاً بآخر السورة وهذا الوجه هو الذي نص الامام على نفيه
ثم قال المحافظ وكان بعض اهل الاداء يقطع على آخر السورة ثم يتدنى بالتكبير
موصولاً بالتسمية وكذلك روى النقاش عن ابيه ربيعة عن البرقي وبذلك
قرأت على الفارسي عنه وهذا الوجه يوافق ما ذكره الامام اولاً والشيخ ثانياً
فان حافظ رحمه الله والاجاديش الواردة عن المكيين بالتكبير والتدنى على
ما اشتهر انبه يربط موصول التكبير بآخر السورة قال لان فيها مع وهي تترك

على الصحة والاجتماع **سنة** فاذا قرأ القارئ في آخر سورة الناس
سبحل وقرأ فاتحة الكتاب ثم بسبحل وقرأ خمس آيات من اول سورة البقرة
الى قوله تعالى واوئك هم المفلحون قال حافظ رحمه الله ثم دعا بدعاء الختم
وهذا سبهي الجمال المتخيل والله التوفيق

عند الفراغ من هذا البلاغ لا اله الا الله وحده لا شريك له لا اله الا الله
وله الحمد وهو على كل شيء قدير اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آل محمد كما
صلت على ابراهيم وبارك على محمد وبارك على آل محمد كما باركت على آل ابراهيم
في القامين انك حميد مجيد لا اله الا الله والله اكبر وسبحان الله وبحمده والخوانسار
ولا قوة الا بالله العلي العظيم اللهم اني اشد بك رجواً ورسولك الوسيلة
والفضيلة والشفاعة والدرجة الرفيعة وابعث المقام المحمود الذي وعدته
انك لا تخلف البعاد عنهم انك ربي وانا عبدك انت خلقتني وانت رزقتني
وانت احييتني وانت تميتني وانت تحيي من بعد الموت بكل ذلك تحوّلك

وشوكتك وحدك لا شريك لك لا انطق الا بما نطقته ولا تصرف الا فيما
قررت ولا اكون الا حيث اقررتني اللهم اني اشد بك يا الله يا غلب ثم يا ذا
الفضل العظيم بارك العرش العظيم سؤال عبد يسكن خاشع
مستكين يعترف بانك رب كل شيء عارف بانك لا يعاظك مستكين

صورة من المخطوط (ب)

قال الشيخ الإمام الفقيه الأجل الخطيب المقرئ المحقق الفاضل الأوحد، أبو محمد عبد الواحد بن محمد بن علي بن أبي السداد الأموي المالقي - رحمه الله ورضى عنه - :

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

الحمد لله الحكيم الخبير، العليم القدير، العلى الكبير، المنفرد بجميل التقدير، فى جميع التدبير، غنى - بقدرته الغالبة وحكمته البالغة - عن معين ومشير، ﴿الَّذِى أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ حَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى﴾ [طه: ٥٠]، وخلق الإنسان فعلمه القرآن، وعلمه بالقلم وعلمه البيان، ولم يخلقه عبثاً، ولا تركه سدى، وأمتعته بالسمع والبصر والفؤاد لعله يتذكر ويتبع الهدى، وأفهمه وألهمه ليعمل رُشداً بما علمه رُشداً فيحظى ويرضى بعيش قرير، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له مبدع التكوين والتلوين، ومبدئ الآباء والبنين فى رتب التطوير بخَلْع التصوير؛ فلا مساوى ولا مسامى ولا مساهم ولا مزاحم ولا مضاهى ولا نظير، ولا مظاهر ولا ظهير.

وأشهد أن خاتم النبيين ورحمة [الله] للعالمين هو نبينا محمد البشير النذير، السراج المنير، المؤيد بالنصر العزيز، والرعب الهزيم، القائم بين يدي ربه - تبارك وتعالى - بالخشوع والأزيم، فى ظلم الدياجى، المفضل بالشفاعة الكبرى فى مجمع الدار الأخرى، فى اليوم العبوس القمطير، صلى الله عليه وعلى آله وأزواجه وذريته ما ائتلف الإيمان والأمان واختلف الظلام والتنوير، وبارك وسلّم وشرف وكرم.

وبعد هذا الوصف المنصوص، والقائم باليقين والخلوص، الشاهد على العبودية بالعموم وللربوبية بالخصوص، أزهى من الزهر العطير، وأنزه من الروض المطير، فدونك زياً من الدر الثير، وريراً من العذب النмир، فى شرح مشكلات، وقيد مهملات، وحل معقدات اشتمل عليها كتاب «التيسير»، متبعاً بالموافقة والمخالفة على الأسلوب الوافى، فيما بينه وبين كتاب «التبصرة» والكتاب «الكافى»، إلى كلام من غيرهما دعت إليه ضرورة التفسير، وقبل الحلول بهذا الناد، والاعتماد على طرق الإسناد، الموصول إلى هذه الكتب صدعاً بالسداد وقطعاً للنكير، ولما أنعم المولى به وكمل، وأبلغ العبد منه المرتضى والأمل - دفعت به إلى باب من ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ

الطَّيِّبُ ﴿ [فاطر: ١٠] يرفعه صالح العمل، وناديت معترفاً بالتقصير:

وقفت بباب الله جل جلاله لأحظى بتوفيق ينير هلاله
وقلت إلهي نجني وأحلني بمقعد صدق لا يخاف خلاله
بمنزل رضوان به كل مُشْتَهَى وللعين لذات ظليل ظلاله
وأتمم عليّ الفضل بالنظر الذي تخصُّ به من تستقيم خلاله
وعمَّ جميع المسلمين بمثله وذا رحم حقَّ عطىّ بلاله
قائلاً بلسان ناطق، وإيمان بتوفيق الله -تبارك وتعالى- صادق، وجنانٍ على ذلك
موافق، وبإحسان الرحمن واثق: اللهم منك وإليك، العبد بين يديك، لا أحصى ثناء
عليك، ﴿عَفْرَانِكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾ [البقرة: ٢٨٥]. أستغفر الله العظيم لذنبى،
كما أمرنى ربى، وأستغفره للمؤمنين والمؤمنات، الأحياء منهم والأموات، وجميع
من هو آت من كل ذنب صغير أو كبير. اللهم أوزعنا شكر العافية ودوامها، وذكر
النعم وتمامها، وقنا عذاب النار وغرامها، واجعلنا لزمير المتقين إمامها، يا نعم
المولى ويا نعم النصير، والله سبحانه الموفق المعين للضارع المستعين، إنه
بالإحسان جدير، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

الإسناد:

أما كتاب «التيسير» فحدثنى به الشيخ أبو بكر محمد بن محمد بن أحمد الأنصارى
البلنسى بن مشليون إجازة، أخبرنا القاضى أبو بكر محمد بن أحمد بن عبد الملك
ابن أبى جمرة المرسى عن أبيه عن الحافظ أبى عمرو عثمان بن سعيد الدانى مؤلفه.
وسمعت من لفظ الأستاذ الجليل أبى جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفى،
وقال لى: قرأته على أبى عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن إبراهيم الأنصارى
ابن جَوْبَر قال: قرأته على القاضى أبى بكر بن أبى جمرة المذكور عن أبيه سماعاً عن
الحافظ أبى عمرو إجازة.

وقرأت جميعه على الخطيب أبى الحجاج يوسف بن إبراهيم بن يوسف الأنصارى
ابن أبى ريحانة، وقال لى: قرأت بعضه وسمعت باقيه على الحاج أبى بكر عتيق
ابن على بن خلف الأموى المربيطرى، عن أبى الحسن بن النعمة قراءة، وعن
أبى الحسن بن هذيل إجازة:

أما ابن النعمة فعن أبى عبد الله محمد بن باسة الزهرى عن أبى القاسم خلف

ابن إبراهيم الطليطلى عن أبي عمرو.

وأما ابن هذيل فعن أبي داود عن أبي عمرو.

وسمعت جميعه بقراءة شيخنا أبي جعفر بن الزبير على الشيخ أبي عمر عبد الرحمن ابن الشيخ القاضى الراوية أبى عبد الله محمد بن داود بن سليمان ابن حَوْط الله الأنصارى الحارثى.

وحدثنى به أبو عمر عن القاضى أبى بكر بن أبى جمرة بسنده إجازة، ثم عن القاضى أبى الخطاب أحمد بن محمد بن واجب قراءة، عن ابن هذيل قراءة، عن أبى داود عن أبى عمرو.

وسمعته على الشيخ القاضى الخطيب أبى على الحسن بن عبد العزيز بن محمد ابن أبى الأحوص الفهرى، وقال لى: قرأته على الخطيب أبى بكر محمد بن محمد ابن وضاح اللخمى، وعلى القاضى أبى عامر نذير بن وهب بن لب بن نذير القمقى، كلاهما عن ابن هذيل عن أبى داود عن أبى عمرو.

وقرأت جميعه على الشيخ القاضى أبى القاسم قاسم بن أحمد بن حسن الحجري الشهير بالسكوت، وقال لى: قرأته على الشيخ المحدث أبى محمد عبد الله ابن عبد العظيم الزهرى عن العالم أبى القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن الحسن الخثعمى السهيلي عن أبى داود سليمان بن يحيى بن سعيد عن أبى داود سليمان ابن نجاح عن أبى عمرو.

وحدثنى به - أيضاً - أبو القاسم السكوت عن الأستاذ أبى بكر عبد الرحمن بن دخمان، سماعاً عن عمه الأستاذ الكبير أبى محمد القاسم بن دخمان عن أبى مروان ابن مجير الضرير عن أبى عبد الله بن مزاحم الأنصارى عن أبى عمرو. وأما كتاب «التبصرة»: فحدثنى به الشيخ الراوية: أبو الوليد إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل الأزدي الغرناطى الشهير بالعتار^(١) إجازة، أخبرنا أبو بكر عبد الله بن [عبد الله]^(٢)

(١) إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل، أبو الوليد الأزدي الغرناطى العطار، مقرئ مصدر، قرأ بالروايات على ابن حسنون صاحب شريح، وعلى أبى بكر عبد الله بن عطية المحاربى، قرأ عليه أبو جعفر بن الزبير، وروى عنه كتاب التبصرة وغيره بالإجازة: عبد الواحد بن محمد ابن أبى السداد، مات سنة ثمان وستين وستمائة.

ينظر: غاية النهاية (١/١٧٠).

(٢) سقط فى ب.

ابن عطية المحاربي^(١)، أخبرنا ابن عتاب^(٢) عن مؤلفه الشيخ أبي محمد مكي^(٣).

(١) عبد الله بن عطية، أبو بكر المحاربي، روى التبصرة، روى عن ابن عتاب، رواها عنه إسماعيل بن عثمان بن إسماعيل الأزدي.

ينظر: غاية النهاية (٤٣٣/١).

(٢) الشيخ العلامة، المحدث الصدوق، مسند الأندلس، أبو محمد، عبد الرحمن ابن المحدث محمد بن عتاب بن محسن القرطبي. ولد سنة ٤٣٣هـ، سمع من أبيه فأكثر، وحاتم ابن محمد الطرابلسي، وطائفة.

وتلا بالسبع على عبد الرحمن بن محمد بن شعيب المقرئ، وأجاز له مكي ابن أبي طالب، ومحمد بن عبد الله بن عابد، وعبد الله بن سعيد الشنتجالي، وأبو عمرو السفاقي، وأبو عمر بن عبد البر، وأبو عمر بن الحذاء، وأبو حفص بن الزهراوى. قال خلف بن بشكوال: هو آخر الشيوخ الجلة الأكاير بالأندلس فى علو الإسناد، وسعة الرواية. سمع معظم ما عند أبيه، وكان عارفاً بالطرق، واقفاً على كثير من التفسير والغريب والمعاني، مع حظ وافر من العربية، وتفقه عند أبيه، وشوور فى الأحكام بقية عمره، وكان صدرًا فيمن يستفتى لسنه وتقدمه، وكان من أهل الفضل والحلم والوقار والتواضع، وجمع كتابا حفيلا فى الزهد والرقائق، سماه شفاء الصدور، وكانت الرحلة إليه فى وقته، وكان صابرا للطلبة، مواظبا على الإسماع، يجلس لهم النهار كله، وبين العشاءين، سمع منه الآباء والأبناء. مات فى جمادى الأولى سنة عشرين وخمسائة.

ينظر: سير أعلام النبلاء (١٩/٥١٤-٥١٥)، وشذرات الذهب (٤/١٦١)، وهديّة العارفين (٥١٨/١).

(٣) العلامة المقرئ، أبو محمد، مكي بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار، القيسى القيروانى، ثم القرطبي، صاحب التصانيف. ولد بالقيروان سنة خمس وخمسين وثلاثمائة. وأخذ عن: ابن أبي زيد، وأبي الحسن القابسي.

وتلا بمصر على أبي عدى ابن الإمام، وأبي الطيب بن غليون، وولد طاهر، وسمع من محمد بن على الأدفوى، وأحمد بن فراس المكي، وعدة، تلا عليه خلق منهم: عبد الله ابن سهل، ومحمد بن أحمد بن مطرف، وروى عنه بالإجازة: أبو محمد بن عتاب، وكان من أوعية العلم مع الدين والسكينة والفهم، ارتحل مرتين، الأولى فى سنة ست وسبعين. وقال صاحبه أبو عمر أحمد بن مهدي المقرئ: أخبرنى مكي أنه سافر إلى مصر وله ثلاث عشرة سنة، واشتغل، ثم رحل سنة ست وسبعين، وأنه جاور ثلاثة أعوام، ودخل الأندلس فى سنة ثلاث وتسعين، وأقرأ بجامع قرطبة، وعظم اسمه، وبعد صيته. قال ابن بشكوال: قلده أبو الحزم جهور خطابة قرطبة بعد يونس بن عبد الله، وقد ناب عن يونس.

قال: وله ثمانون مصنفاً، وكان خيراً متديناً، مشهوراً بإجابة الدعوة، دعا على رجل كان يؤذيه ويسخر به إذا خطب، فزمن الرجل. وتوفى فى المحرم سنة سبع وثلاثين وأربعمائة. ينظر: سير أعلام النبلاء (١٧/٥٩١-٥٩٣)، ومعرفة القراء الكبار (١/٣١٦-٣١٧)، وغاية النهاية (٢/٣٠٩-٣١٠)، وشذرات الذهب (٣/٢٦٠).

وقرأت جميعه على القاضي أبي علي بن أبي الأحوص^(١) وقال لي: قرأته على أبي عمران موسى بن عبد الرحمن بن يحيى بن العربي^(٢) عن ابن بشكوال^(٣)، عن

(١) الحسين بن عبد العزيز بن محمد بن عبد العزيز بن محمد بن أبي الأحوص، الأستاذ الموجود، أبو علي الجياني الأندلسي الفهري، المعروف بابن الناظر، قاضي المرية ومالقة، قرأ الروايات على أبي محمد بن الكواب، وأبي الحسن بن الدباج، وقرأ التيسير والشاطبية على أبي بكر محمد بن محمد بن وضاح اللخمي وأبي عامر يزيد بن وهب الفهري بإجازتهما من ابن هذيل، وروى التبصرة عن موسى بن عبد الرحمن بن يحيى بن العربي، وتصدر للإقراء بـ «مالقة»، وألف كتابًا كبيرًا حسنًا في التجويد سماه «الترشيد»، قال أبو حيان: رحلت إليه قصدًا من غرناطة لأجل الإتقان والتجويد، وقرأت عليه القرآن من أوله إلى آخر سورة الحجر جمعًا بالسبعة والإدغام الكبير لأبي عمرو بمضمن التيسير، والتبصرة، والكافي والإقناع، قال: وقرأت عليه الحروف من كتب شتى، قال ابن الجزري: وقرأ عليه أيضًا كتابه «الترشيد» وهو الذي أدخله القاهرة، وقرأ عليه أيضًا القراءات أبو الحسن على القيحاوي، وعبد الواحد بن محمد بن علي المالقي، وروى عنه الشاطبية قراءة: أبو محمد عبد الله بن علي بن محمد الغساني. توفي فيما أظن سنة ثمانين وستمائة. ينظر غاية النهاية، (٢٤٢/١) (١١٠٦).

(٢) هو موسى بن عبد الرحمن بن يحيى، أبو عمران الزناتي الغرناطي، يعرف بـ «السخان» - بالخاء المعجمة - إمام متقن علامة، أخذ القراءة عن أبي عبد الله بن الورد صاحب أبي علي الأحذب، ولازم السهيلي زمانًا، وروى عنه ابن الطباع. مات سنة ثمان وعشرين وستمائة وقد قارب الثمانين. ينظر غاية النهاية (٣٢٠/٢).

(٣) هو الإمام العالم الحافظ، الناقد الموجود، محدث الأندلس، أبو القاسم خلف بن عبد الملك ابن مسعود بن موسى بن بشكوال بن يوسف بن داحة الأنصاري، الأندلسي القرطبي، صاحب تاريخ الأندلس. ولد سنة أربع وتسعين وأربعمائة.

وسمع أباه، وأبا محمد عبد الرحمن بن محمد بن عتاب فأكثر عنه، وهو أعلى شيخ له، وأبا بحر سفيان بن العاص، وأبا الوليد بن رشد الكبير، وأجاز له أبو علي بن سكرة الصدفى، وأبو القاسم بن منظور، وطائفة. وقد صنف معجمًا لنفسه.

قال أبو عبد الله الأبار: كان متسع الرواية، شديد العناية بها، عارفًا بوجوهها، حجة، مقدمًا على أهل وقته، حافظًا، حافلًا، أخباريًا، تاريخيًا، ذاكرا لأخبار الأندلس، سمع العالي والنازل، وأسند عن مشايخه أزيد من أربعمائة كتاب، من بين كبير وصغير.

وتوفى إلى رحمة الله في ثامن شهر رمضان سنة ثمان وسبعين وخمسمائة، وله أربع وثمانون سنة، ودفن بمقبرة قرطبة بقرب قبر يحيى بن يحيى الليثي الفقيه.

ينظر: سير أعلام النبلاء (١٣٩-١٤٣)، وتذكرة الحفاظ (١٣٣٩/٤)، والشذرات (٢٦١/٤)، والعبير (٢٣٤/٤).

ابن عتاب، عن مكى^(١).
وسمعت جميعه على الأستاذ الشيخ: أبى عمر بن حوط الله^(٢)، وقال: أخبرنا
أبو محمد عبد الله بن محمد بن عيسى التادلى^(٣)، عن ابن عتاب، عن مكى.
وحدثنى أبو عمر أيضا^(٤) أنه قرأه على الخطيب أبى جعفر أحمد بن محمد
ابن يحيى الحميرى^(٥)، وقال: «سمعت على الوزير أبى عبد الله بن جعفر بن محمد

(١) فى ب: مؤلفه.

(٢) عبد الرحمن بن عبد الله بن سليمان بن داود بن عبد الرحمن بن حوط الله، أبو عمر
الأنصارى الحارثى، قرأ على أبى الخطاب أحمد بن محمد بن واجب القيسى، وروى عنه
التيسير، وعن محمد بن سعيد بن زرقون، قرأ عليه محمد بن أحمد الطنجالى وعلى
ابن سليمان الأنصارى وإبراهيم بن وثيق.
ينظر غاية النهاية (١/٣٧٢).

(٣) هو عبد الله بن عيسى بن محمد التادلى القاضى الأديب، أصله من تادلا، بفتح المهملة
واللام نسبة إلى تادلة، وهى من جبال البربر بالمغرب. روى عن ابن عتاب وأبى بحر
الأسدى وأجاز له، وهو آخر من روى عنهما بمغرب العدو، ودخل الأندلس فلقى
ابن العربى وابن بشكوال واعتمد فى الرواية على المذكورين قبل، وبسببهما أخذ عنه الناس
كثيرا؛ لانفراده بهما أخيرا، ولى قضاء بسطة وغيرها واستوطن مكناسة، قال أبو الخطاب
ابن خليل: كتب لى بالإجازة من مراکش، كان من عدول القضاة، تؤثر عنه غرائب، وكان
أديبا شاعرا مقلعا.

ومن شعره يخاطب ابن مضاء:

يا فارسالى ثمار مجد سقيتها العذب من زلالك
أخاف من زهرها سقوطا إن لم يكن سقيها ببالك
روى عنه ابن خليل المتقدم وأبو عبد الله الأزدي وأبو الحسن الغافقى وغيرهم، كبر
واختل ذهنه أخيرا، توفى بمكناسة قبيل ستمائة.
ينظر: نيل الابتهاج (١/٢١٤)، لب اللباب (١/١٦٣).

(٤) فى ب: وحدثنى أيضا أبى عمر.

(٥) خطيب قرطبة وعالمها، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إبراهيم بن يحيى الحميرى الكتامى
القرطبى. ولد فى حدود سنة عشرين.

وروى عن يونس بن مغيث، وجعفر بن محمد بن مكى، وشريح بن محمد، وأبى عبد الله
المازرى إجازة، وسمع أبى عبد الله بن مكى، وأبى عبد الله بن نجاح، وحمل السبع عن عياش
ابن فرج وغيره، وتفرد، وتصدر للإقراء مدة، وكان إماما فى العربية وغيرها.

روى عنه ابن مسدى بالإجازة، ويعرف بابن الوزغى.

ينظر: سير أعلام النبلاء (٢٢/٢٢) (٢٢)، وغاية النهاية (١/٩٩-١٠٠)، وبغية الوعاة

(١/٣٥٥).

ابن مكى^(١) عن أبيه، عن جده مكى.

وسمعه من لفظ الأستاذ أبي جعفر بن الزبير^(٢) وحدثني به عن الشيخ المسن الراوية أبي الحسين أحمد بن محمد الأنصارى بن السراج^(٣) إجازة عن ابن بشكوال،

(١) جعفر بن محمد بن مكى، أبو محمد عبد الله، القرطبي اللغوى النحوى، روى عن أبيه محمد بن مكى، ولازم أبا مروان عبد الملك بن سراج الحافظ، واختص به، وانتفع بصحبته، وأجاز له أبو على الغسانى، وأخذ عن أبي القاسم خلف بن رزق الإمام وكان عالماً بالأدب واللغات، ذاكراً لهما، معتتياً بما قيده منهما، ضابطاً لذلك، وعنى بهما العناية التامة، وجمع من ذلك كتباً كثيرة. وهو من بيت علم ونباهة، وفضل وجلالة.

وسئل عن مولده فقال: بعد الخمسين والأربعمئة ييسير. وتوفى يوم الخميس لتسع بقين من محرم سنة خمس وثلاثين وخمسمائة. ذكره ابن بشكوال.

ينظر: بغية الوعاة (٤٨٧/١) والصلة لابن بشكوال (١٣١/١)، تلخيص ابن مكتوم (٤٧)، وطبقات ابن قاضى شهبة (٢٨٨/١)، إنباه الرواة على أنباه النحاة (٣٠٢/١).

(٢) أحمد بن إبراهيم بن الزبير بن محمد بن إبراهيم بن الزبير بن الحسن بن الحسين الثقفى العاصمى الجبانى المولد، الغرناطى المنشأ، الأستاذ أبو جعفر. ولد سنة سبع وعشرين وستمئة، قال تلميذه أبو حيان فى النضار: كان محدثاً جليلاً، ناقدًا، نحويًا، أصوليًا، أديبًا، فصيحًا، مفوهًا، حسن الخط، مقررًا مفسرًا مؤرخًا. أقرأ القرآن والنحو والحديث بمالقة وغرناطة وغيرهما، وكان كثير الإنصاف، ناصحًا فى الإقراء، خرج من مالقة ومن طلبته أربعة يقرءون كتاب سيبويه، ثم عرض له أن السلطان تغير عليه، فجعل سجنه داره، وأذن له فى حضور الجمعة، فلما مات شيوخ غرناطة، وشعر البلد عن عالم رضى عليه، وقعد بالجامع يفيد الناس.

وولى الخطابة والإمامة بالجامع الكبير، وقضاء الأنكحة، وتخرج عليه جماعة، وبه أبى الله ما بأيدى الطلبة من العربية وغيرها.

وكان محدث الأندلس بل المغرب فى زمانه، خيرًا، صالحًا، كثير الصدقة، معظمًا عند الخاصة والعامة، متحررًا، أمارا بالمعروف، نهاء عن المنكر، لا ينقل قدمه إلى أحد، جرت له فى ذلك أمور مع الملوك صبر فيها، ونطق بالحق بحيث أدى إلى التضيق عليه، وحسبه. روى عن أبى الخطاب بن خليل، وعبد الرحمن بن الفرس، وابن فرتون، وأجاز له من المشرق أبو اليمن بن عساكر وغيره. صنف تعليقًا على كتاب سيبويه، والذيل على صلة ابن بشكوال.

ومات يوم الثلاثاء ثامن ربيع الأول سنة ثمان وسبعمئة.
ومن شعره:

مالى وللتسأل لا أم لي إن سلت من يعزل أو من يلي
حسبى ذنوبى أثقلت كاهلي ما إن أرى غمها تنجلي
ينظر بغية الوعاة (٢٩١-٢٩٢).

(٣) الشيخ العالم المحدث الثقة المعمر مسند المغرب، أبو الحسين أحمد بن محمد بن أحمد ابن عبد الله بن قاسم بن السراج، الأنصارى الإشبلى، ولد سنة ستين وخمسمائة.

عن ابن عتاب، عن مكى. وقرأته على الشيخ المقرئ الراوية أبى عبد الله محمد ابن عياش^(١) بن محمد الخزرجى الشهير بالقرطبى.

وحدثنى به عن القاضى أبى القاسم أحمد بن يزيد بن بقى^(٢) إجازة، عن الشريف

= وسمع من خاله أبى بكر محمد بن خير، والحافظ أبى القاسم بن بشكوال، وعبد الحق ابن بونه، وأبى عبد الله بن زرقون، وحدث عنهم، وعن أبى بكر بن الجدد، وأبى محمد ابن عبيد الله، وأبى القاسم الشراط، وأبى زيد السهيلي، وأكثر عن السهيلي، فسمع منه الموطأ وصحيح مسلم والروض الأنف، وروى الكثير، وتفرد، وصارت الرحلة إليه بالمغرب، وحمل عنه الحفاظ.

قال ابن السراج فى برنامججه: لقيت ابن بشكوال بقرطبة، وسمعت منه عدة دواوين منها «تفسير النسائى» بسماعه من أبى محمد بن عتاب، حدثنا حاتم بن محمد، عن القابسى عن حمزة الكنانى، عنه، وكتاب الصلة له، وأشياء.

قال الذهبى: كان موثقاً فاضلاً. ومن الرواة عنه: أبو الحسين يحيى بن الحاج المعافرى، سمع منه الروض الأنف فسمعه منه فى سنة ثمانى عشرة وسبعمائة ابن جابر الودياشى.

توفى ابن السراج ببجاية، فى سابع صفر سنة سبع وخمسين وستمائة، وله سبع وتسعون سنة.

ينظر: سير أعلام النبلاء (٢٣/٣٣١-٣٣٢)، والعبير (٥/٢٣٩)، وشذرات الذهب (٥/٢٨٩).

(١) محمد بن عياش بن محمد بن أحمد بن خلف بن عياش، أبو عبد الله الخزرجى القرطبى، قرأ على والده أبى بكر، وقرأ على قاسم بن محمد بن الطيلسان الأوسى، وقرأ عليه عبد الله ابن على بن سلمون، ومحمد بن يحيى الأشعري قاضى الجماعة. ينظر: غاية النهاية (٢/٢٢٣).

(٢) الإمام العلامة المحدث المسند قاضى الجماعة، أبو القاسم أحمد بن أبى الوليد يزيد ابن عبد الرحمن بن أحمد بن محمد بن أحمد بن مخلد بن عبد الرحمن بن أحمد ابن شيخ الأندلس الحافظ بقى بن مخلد الأموى، مولاهم، البقرى القرطبى المالكى. ولد سنة سبع وثلاثين وخمسمائة.

قال أبو عبد الله الأبار: هو من رجالات الأندلس جلالاً وكمالاً، لا نعلم بيتاً أعرق من بيته فى العلم والنباهة إلا بيت بنى مغيث بقرطبة، وبنى الباجى بإشبيلية، وله التقدم على هؤلاء، ولى قضاء الجماعة بمراكش مضافاً إلى خطتى المظالم والكتابة العليا، فحمدت سيرته، ولم تزده الرفعة إلا تواضعاً، ثم عزل، وأقام بطالاً إلى أن قلد قضاء بلده، وذهب إليه، ثم عزل قبل موته، فازدحم الطلبة عليه، وكان لذلك أهلاً.

ومات يوم الجمعة بعد الصلاة منتصف رمضان سنة خمس وعشرين وستمائة بقرطبة، وقد تجاوز ثمانين سنة رحمه الله.

ينظر: سير أعلام النبلاء (٢٢/٢٧٤-٢٧٧)، وبغية الوعاة (١/٣٩٩)، والعبير (٥/١٠٣)، وشذرات الذهب (٥/١١٦-١١٧).

أبى خالد يزيد بن عبد الجبار القرشي^(١) قراءة، وعن أبى بكر بن سمحون^(٢) سماعاً، قالوا: سمعناه على ابن عتاب عن مكى.

وحدثنى أنه قرأه على صهره أبى القاسم بن محمد بن أحمد الأنصارى، ثم الأوسى الشهير بابن الطيلسان^(٣)، عن الخطيب أبى جعفر [أحمد]^(٤) بن محمد ابن يحيى الحميرى قراءة، عن الوزير أبى عبد الله جعفر بن محمد بن مكى، عن أبيه، عن جده مكى كما تقدم.

وأما كتاب «الكافى» فسمعته على الخطيب أبى بكر محمد بن أحمد بن عبيد الله ابن العاصى اللخمي الإشبيلي^(٥)، وحدثنى به عن الشيخين الجليلين: أبى العباس

(١) يزيد بن عبد الجبار، أبو خالد المروانى القرطبى، من أولاد ملوك الأندلس، أخذ القراءات عن أبى محمد بن عتاب والمقرئ عبد الجليل بن عبد الجبار، وكان بصيراً بالقراءات والعربية وله كتاب فى قراءة نافع، أخذ عنه أبو جعفر بن يحيى وأبو القاسم بن بقاء. ينظر: غاية النهاية (٢/٣٨١-٣٨٢).

(٢) أبو بكر بن سليمان بن سمحون، الأنصارى القرطبى النحوى، قال ابن الزبير: أستاذ نحوى أديب شاعر بليغ، عارف بالحساب، أخذ عن ابن الطراوة وغيره، وروى عنه أبو القاسم ابن بقى وغيره.

مات بقرطبة سنة أربع وستين وخمسمائة. ومن نظمه:

أربعة تزيد فى نور البصر إذا رنا فيها وتابع النظر
المصحف المتلو بالآى الكُبر والماء والوجه الجميل والخضر

ينظر: بغية الوعاة (١/٤٦٨).

(٣) الحافظ المفيد محدث الأندلسى، أبو القاسم، القاسم بن محمد بن أحمد الأنصارى القرطبى. ولد سنة خمس وسبعين وخمسمائة تقريباً.

وروى عن جده لأمه أبى القاسم بن الشراط، وأبى العباس بن مقدم، وعبد الحق الخزرجى، وأبى الحكم بن حجاج، وخلقى، وصنف الكتب، وكان بصيراً بالقراءات والعربية أيضاً. ولى خطابة مالقة بعد ذهاب قرطبة وأقرأ بها، وحدث. توفى سنة اثنتين وأربعين وستمائة.

ينظر: سير أعلام النبلاء (٢٣/١١٤-١١٥)، غاية النهاية (٢/٢٣)، وبغية الوعاة (٢/٢٦١)، وشذرات الذهب (٥/٢١٥-٢١٦).

(٤) سقط فى أ.

(٥) محمد بن أحمد بن عبيد الله بن العاصى، أبو بكر التجيبى الإشبيلي، أستاذ مصدر، أخذ السبع عن أبى بكر عتيق، وأبى الحسين بن عزيمة، والكافى على أبى العباس بن مقدم، وأبى الحكم ابن نجاح عن أبى الحسن شريح، قرأ عليه أبو جعفر بن الزبير الحافظ، وأثنى عليه، وجلس دهرًا يقرئ الناس بمالقة، وروى عنه الكافى سماعاً عبد الواحد بن محمد بن أبى السداد، مات سنة ست وستين وستمائة عن سبع وثمانين سنة. ينظر: غاية النهاية (٢/٧٠).

ابن مقدم^(١)، وأبي الحكم بن نجاح^(٢) قراءة وسماعًا، كلاهما عن الخطيب أبي الحسن شريح بن محمد بن شريح^(٣)، عن أبيه مؤلفه، رحمهما الله.

(١) أحمد بن محمد بن أحمد بن مقدم، أبو العباس الرعيني الإشبيلي، الشيخ الصالح البار، قرأ على شريح وابن عربي وأبي عمر بن صالح، قرأ عليه أبو الخطاب بن خليل وأبو زكريا ابن أبي الغصن شيخ ابن الزبير وأبو الحكم بن حجاج وإبراهيم بن وثيق، توفى بين العيدين سنة أربع وستمائة عن ثمان وثمانين سنة.
ينظر: غاية النهاية (١/١٠٤).

(٢) ذكر هذا العلم عرضاً في سير أعلام النبلاء للحافظ الذهبي (١١٤/٢٣) باسم أبي الحكم ابن حجاج، وذكر أيضاً في غاية النهاية (٧٠/٢) بلفظ «أبي الحكم بن نجاح».

(٣) شريح بن محمد بن شريح بن أحمد بن محمد بن شريح بن يوسف بن شريح، الشيخ الإمام الأوحى المعمر الخطيب، شيخ المقرئين والمحدثين، أبو الحسن الرعيني الإشبيلي المالكي، خطيب إشبيلية.

ولد في ربيع الأول سنة إحدى وخمسين وأربعمائة.
تلا على والده العلامة أبي عبد الله كتابه الكافي في السبع، وحمل عنه علماً كثيراً، وأجاز له مروياته أبو محمد بن حزم الظاهري.

وسمع صحيح البخاري من أبي عبد الله بن منظور صاحب أبي ذر الهروي، وسمع من علي بن محمد الباجي، وأبي محمد بن خزرج، وطائفة.

قال أبو الوليد بن الدباغ: له إجازة من ابن حزم، أخبرني بذلك ثقة نبيل من أصحابنا أنه أخبره بذلك، ولا أعلم في شيوخنا أحداً عنده عن ابن حزم غيره، وقد سألته: هل أجاز له ابن حزم؟ فسكت، وأحسبه سكت عن ابن حزم؛ لمذهبه.

قال الحافظ خلف بن بشكوال: كان أبو الحسن من جلة المقرئين، معدوداً في الأدباء والمحدثين، خطيباً بليغاً، حافظاً محسناً فاضلاً، مليح الخط، واسع الخلق، سمع منه الناس كثيراً، ورحلوا إليه، واستفضي ببلده، ثم صرف عن القضاء، لقيته في سنة ست عشرة، فأخذت عنه.

وقال اليسع بن حزم: هو إمام في التجويد والإتقان، علم من أعلام البيان، بذ في صناعة الإقراء، وبرز في العربية مع علم الحديث وفقه الشريعة، كان إذا صعد المنبر حن إليه جذع الخطابة، وسمع له أنين الاستطابة، مع خشوع ودموع، رحلت إليه عام أربعة وعشرين، فحملت عنه.

وتلا عليه باليسع عدد كثير، منهم أبو العباس أحمد بن محمد بن مقدم الرعيني، ومحمد بن علي بن حسنون الكتامي، وماتا في سنة أربع وستمائة، ومحمد بن عبد الله ابن الغاسل، وآخر من روى عنه في الدنيا بالإجازة: أبو القاسم أحمد بن يزيد ابن عبد الرحمن بن بقي البقوي الباقي إلى سنة خمس وعشرين وستمائة.

مات شريح في الثالث والعشرين من جمادى الأولى سنة تسع وثلاثين وخمسمائة، وكانت جنازته مشهودة.

ينظر: سير أعلام النبلاء (١٤٢/٢٠-١٤٤)، وغاية النهاية (١/٣٢٤-٣٢٥)،

وقرأته على القاضي أبي علي بن أبي الأحوص، وحدثني به عن القاضي أبي القاسم أحمد بن يزيد بن بقي مئولة، عن أبي الحسن شريح، عن أبيه. (١)
وحدثني - أيضا - القاضي أبو علي أنه قرأه على الأستاذ أبي الحسن علي بن جابر (٢)

= وبغية الوعاة (٣/٢)، وشذرات الذهب (٤/١٢٢).

(١) الإمام شيخ القراء، أبو عبد الله، محمد بن شريح بن أحمد بن شريح بن يوسف الرعيني، الإشبيلي، مصنف كتاب الكافي.

ولد سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة، وقيل: سنة ثمان وثمانين. وهذا الذي تحرر في نسبه. فأما ابن بشكوال، فأدخل في نسبه «محمدًا» بين أبيه وبين أحمد، وله كتاب التذكير. سمع عثمان بن أحمد أبا عمرو القيجاطي، وأجاز له مكى وأخذ عنه، وحج، فسمع من أبي ذر الصحيح وغير ذلك.

وأخذ القراءات عن أحمد بن محمد القنطري المجاور، وتاج الأئمة أحمد بن علي، وأبي علي الحسن بن محمد بن إبراهيم صاحب الروضة في سنة ثلاث وثلثين. وسمع من أبي العباس بن نفيس، ومحمد بن الطيب الكحال، وأحمد بن محمد ابن عبد العزيز اليحصبي.

وكان رأسًا في القراءات، بصيرًا بالنحو والصرف، فقيهاً كبير القدر، حجة، ثقة. روى عنه الكثير ولده أبو الحسن شريح بن محمد، وأبو العباس بن عيشون، وطائفة. مات في رابع شوال سنة ست وسبعين وأربعمائة، عن أربعة وثمانين عامًا، وقيل: بل مات في منتصف الشهر وتأسف الناس عليه - رحمه الله - وصلى عليه ابنه.

ينظر: سير أعلام النبلاء (١٨/٥٥٤-٥٥٥)، ومعرفة القراء الكبار (١/٣٥١)، والعبير (٣/٢٨٥)، وغاية النهاية (٢/١٥٣).

(٢) هو أبو الحسن علي بن جابر اللخمي الدباج، العلامة شيخ القراء والنحاة بالأندلس، أخذ القراءات عن أبي الحسن نجبة بن يحيى، وأبي بكر بن صاف، وأخذ العربية عن أبي ذر ابن أبي ركب الخشني، وابن خروف، وتصدر للعلمين خمسين عامًا.

قال الأبار: أم بجامع العَدْبَس. وهو أبو الحسن علي بن جابر بن علي الإشبيلي الدباج، من أهل الفضل والصلاح. ولد سنة ست وستين وخمسائة، وتوفي بإشبيلية في شعبان سنة ست وأربعين وستمائة بعد دخول الروم - لعنهم الله - صلحًا بأيام، فإنه تأسف، وهاله نطق النواقيس، وخرس الأذان؛ فاضطرب وارتطمض لذلك، إلى أن قضى نحبه، وقيل: بل مات يوم دخولهم.

وكان حجة في النقل مسددًا في البحث، يقرأ كتاب سيبويه. أخذ عنه أبو الحسن ابن عصفور وغيره، تسلم صاحب قشتالة البلد بعد حصار سبعة عشر شهرًا واستقل بها، ومات زمن الحصار الحافظ المحدث الأديب الشاعر أبو محمد عبد الله بن القاسم اللخمي الإشبيلي الحريري كهلا، سمع صحيح البخاري من عبد الرحمن بن علي الزهري. وله كتاب في النسب، وآخر في تاريخ علماء الأندلس، وغير ذلك.

ينظر: سير أعلام النبلاء (٢٣/٢٠٩)، وغاية النهاية (١/٥٢٨)، وبغية الوعاة (٢/١٥٣)، وشذرات الذهب (٥/٢٣٥).

اللخمي الدَّباج^(١) الإشبيلي، عن أبي بكر بن صاف^(٢) عن شريح عن أبيه، وحدثني به الشيخ أبو الوليد العطار إذنًا، أخبرنا أبو بكر بن حسنون البياسي^(٣)، عن شريح، عن أبيه رحم الله جميعهم ورضى عنهم.

وبهذه الأسانيد التي ذكرت أجمل بالإجازة جميع ما ألفه هؤلاء الأئمة الثلاثة: أبو عمرو الداني، وأبو محمد مكي، وأبو عبد الله بن شريح.

ولشروع - الآن - في المقصود بحول الله - عز وجل - وعونه.

مسألة: يثبت في كثير من نسخ التيسير بإثر البسملة، والتصلية: «قال أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان الداني» والذي رواه ترك ذلك وإثبات الخطبة بإثر البسملة، والتصلية، وهو قوله: «الحمد لله المنفرد بالدوام».

مسألة: قوله في صدر الكتاب بعد الخطبة: «يسهل عليكم مُتَنَوَّلَه» بضم الميم وفتح الواو: معناه التناول، وهو مصدر: تناول، والأصل أن الفعل إذا زاد على ثلاثة أحرف، فإن بناء المصدر منه، وظرف المكان، وظرف الزمان، واسم المفعول سواء

(١) في ب: الزباج.

(٢) محمد بن خلف بن محمد بن عبد الله بن صاف، أبو بكر اللخمي الإشبيلي المقرئ النحوي. قال الصفدي: كان عارفًا بالقراءات والعربية، متقدمًا فيهما، من كبار أصحاب شريح.

وقال ابن الزبير: أخذ القراءات عن شريح، وروى عنه وعن أبي مروان الباجي، وكان له شأن في منصبه وحسن هديه وانقباضه عن أهل الدنيا، وإقباله على ما يعنيه. شرح الأشعار الستة، وفصيح ثعلب، وله أجوبة على مسائل قرآنية ونحوية أجاب بها أهل طنجة. روى عنه أبو الحسن بن جابر بن الدباج وأبو الخطاب بن خليل. مات سنة ست وثمانين وخمسائة. ينظر: بغية الوعاة (١/١٠٠-١٠١).

(٣) محمد بن محمد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز بن زكريا بن حسنون، أبو بكر الكنانى الحميرى الأندلسى البياسى الخطيب، مقرئ ماهر مشهور مجود حاذق ثقة، قرأ على أبيه، وعلى عبد الله بن خلف القيسى، وشريح بن محمد، وسمع منهم ومن أبي بكر بن العربى، وأبى القاسم بن ورد، قرأ عليه عبد الله بن محمد الكواب ويوسف بن يحيى بن بقاء ويوسف ابن عبد العزيز الأبدى وأبو الوليد إسماعيل العطار شيخ ابن الزبير، وروى عنه بالإجازة ابن مسدى، وقال الذهبي: ولى قضاء بياسة وخطبتها، وتصدر للإقراء والحديث وكان حاذقًا بالصناعة مجودًا ماهرًا، وقال الأبار: مات في رمضان سنة أربع وستمائة عن نحو تسعين سنة وكان مقرئًا جليلاً ماهرًا، عُمُر وأسن وضعف، وقال ابن مسدى: مات سنة ثمان وستمائة وقد قارب المائة.

ينظر: غاية النهاية (٢/٢٤١)، ومعرفة القراء الكبار (٢/٤٦٧).

ف«متناول» صالح لهذه الأربعة، غير أن المعنى هنا يقتضى أنه المصدر لا غير، والله - تبارك وتعالى - أعلم.

مسألة: قوله: «فذكرت عن كل واحد من القراء روايتين».

اعلم أن الروايات التي ذكر أربع عشرة، والرواة ثلاثة عشر، وسبب ذلك: أن أبا عمر الدوري^(١) الذي يروى عن يزيد^(٢)، عن أبي عمرو

(١) الإمام العالم الكبير، شيخ المقرئين، أبو عمر حفص بن عمر بن عبد العزيز بن صهبان، ويقال: صهيب الأزدي، مولاهم الدوري الضرير، نزيل سامراء. ولد سنة بضع وخمسين ومائة في دولة المنصور.

وتلا على إسماعيل بن جعفر، وسمع منه، وتلا على الكسائي بحرفه، وعلى يحيى اليزيدي بحرف أبي عمرو، وعلى سليم بحرف حمزة، وجمع القراءات وصنفها. وحدث أيضًا عن: أبي إسماعيل إبراهيم بن سليمان المؤدب، وإبراهيم بن أبي يحيى، وإسماعيل بن عياش، وسفيان بن عيينة، وأبي معاوية وطائفة.

روى عنه: الإمام أحمد، وهو من أقرانه، ونصر بن علي الجهضمي، وروى هو عنهما. قال أبو حاتم: صدوق. توفي سنة ست وأربعين، وزاد بعضهم: في شوال. ينظر: سير أعلام النبلاء (١١/٥٤١-٥٤٣)، الجرح والتعديل (٣/١٨٣-١٨٤)، وتاريخ بغداد (٨/٢٠٣-٢٠٤)، والعبر (١/٤٤٦)، وغاية النهاية في طبقات القراء (١/٢٥٥-٢٥٧)، وتهذيب التهذيب (٢/٤٠٨).

(٢) هو شيخ القراء، أبو محمد، يحيى بن المبارك بن المغيرة العدوي البصري النحوي، وعرف باليزيدي؛ لاتصاله بالأمير يزيد بن منصور خال المهدي، يؤدب ولده. جود القرآن على أبي عمرو المازني، وحدث عنه، وعن ابن جريج. تلا عليه خلق، منهم أبو عمر الدوري، وأبو شعيب السوسى. وحدث عنه: ابنه محمد، وأبو عبيد، وإسحاق الموصلي.

وروى عنه قراءة أبي عمرو: بنوه محمد، وعبد الله، وإبراهيم، وإسماعيل، وإسحاق، وحفيده أحمد بن محمد، وأبو حمدون الطيب، وعامر أوقية، وسليمان بن خالد، وأحمد ابن جبير، ومحمد بن شجاع، وأبو أيوب الخياط، وجعفر غلام سجادة، ومحمد ابن سعدان، ومحمد بن عمر الرومي.

وله اختيار في القراءة، لم يخرج فيه عن السبع.

وقد أدب المأمون، وعظم حاله، وكان ثقة، عالمًا حجة في القراءة، لا يدرى ما الحديث، لكنه أخبارى، نحوي، علامة، بصير بلسان العرب، أخذ العربية عن أبي عمرو، وعن الخليل.

وألف كتاب النوار، وكتاب المقصور والممدود، وكتاب الشكل، وكتاب نوار اللغة، وكتاب النحو.

وكان نظيرًا للكسائي، يجلس للناس في مسجد مع الكسائي للإفادة، فكان يؤدب المأمون، وكان الكسائي يؤدب الأمين.

ابن العلاء^(١) هو بعينه واسمه الذى يروى عن الكسائي^(٢)، ويدل على صحة

= عاش أربعاً وسبعين سنة، وتوفى ببغداد سنة اثنتين ومائتين.
ينظر: سير أعلام النبلاء (٥٦٢/٩) (٢١٩)، بغية الوعاة (٣٤٠/٢)، وشذرات الذهب (٤/٢)، والنجوم الزاهرة (١٧٣/٢).

(١) أبو عمرو بن العلاء بن عمار، بن العريان التميمي، ثم المازني البصرى شيخ القراء، والعربية. وأمه من بنى حنيفة. اختلف فى اسمه على أقوال: أشهرها زبان، وقيل: العريان. ولد آخر سنة سبعين. حدث باليسير عن أنس بن مالك، ويحيى بن يعمر، ومجاهد، وأبى صالح السمان، وأبى رجاء العطاردي، ونافع العمري، وعطاء بن أبى رباح، وابن شهاب. وقرأ القرآن على سعيد بن جبير ومجاهد، ويحيى بن يعمر، وعكرمة، وابن كثير، وطائفة. وورد أنه تلا على أبى العالية الرياحي. وقد كان معه بالصرة.
برز فى الحروف، وفى النحو، وتصدر للإفادة مدة. واشتهر بالفصاحة والصدق وسعة العلم.

تلا عليه يحيى اليزيدي، والعباس بن الفضل، وعبد الوارث بن سعيد، وشجاع البلخي، وحسين الجعفي، ومعاذ بن معاذ، ويونس بن حبيب النحوي، وسهل بن يوسف، وأبو زيد الأنصارى سعيد بن أوس، وسلام الطويل وعدة.

وحدث عنه: شعبة، وحماد بن زيد، وأبو أسامة، والأصمعي، وشبابة بن سوار، ويعلى ابن عبيد، وأبو عبيدة اللغوى، وآخرون. وانتصب للإقراء فى أيام الحسن البصرى.
قال أبو عبيدة: كان أعلم الناس بالقراءات، والعربية، والشعر، وأيام العرب، وكانت دفاتره ملاء بيت إلى السقف، ثم تنسك فأحرقها.
وكان من أشرف العرب، مدحه الفرزدق وغيره.

قال يحيى بن معين: ثقة، وقال أبو حاتم: ليس به بأس. وقال أبو عمرو الشيباني: ما رأيت مثل أبى عمرو.

قال أبو عبيدة: حدثني عدة: أن أباً عمرو قرأ على مجاهد وزاد بعضهم: وعلى سعيد ابن جبير. وروينا أن أباً عمرو وأباه هربا من الحجاج ومن عسفه، وحديثه قليل. ذكر غير واحد أن وفاته كانت فى سنة أربع وخمسين ومائة.

قال الأصمعي: عاش أبو عمرو ستاً وثمانين سنة. وقال خليفة بن خياط وحده: مات أبو عمرو وأبو سفيان ابنا العلاء سنة سبع وخمسين ومائة. ينظر: سير أعلام النبلاء (٦/٤٠٧-٤١٠)، ووفيات الأعيان (٤٦٦/٣)، وتاريخ الإسلام (٣٢٢/٦)، وعبر الذهبى (٢٢٣/١)، وفوات الوفيات (٢٣١/١)، وتهذيب التهذيب (١٧٨/١٢)، بغية الوعاة (٣٦٧)، وطبقات القراء لابن الجزرى (٢٨٨/١).

(٢) الإمام، شيخ القراءات والعربية، أبو الحسن على بن حمزة بن عبد الله بن بهمن بن فيروز الأسدي، مولاهم الكوفى، الملقب بالكسائي لكسائه أحرم فيه.

تلا على ابن أبى ليلى عرضاً، وعلى حمزة.
وحدث عن جعفر الصادق، والأعمش، وسليمان بن أرقم، وجماعة.
وتلا أيضاً على عيسى بن عمر المقرئ. واختار قراءة اشتهرت، وصارت إحدى السبع.
وجالس فى النحو الخليل، وسافر فى بادية الحجاز مدة للعربية، فقيل: قدم وقد كتب =

ما قلته: قوله في باب أسماء القراء والناقلين عنهم يباثر ذكر أبي عمرو ابن العلاء ما نصه: «وأبو عمر هو حفص بن عمر بن عبد العزيز بن صهبان الأزدي الدورى النحوى».

ثم ذكر أبا شعيب^(١).

ثم قال: «رويا القراءة عن أبي محمد يحيى بن المبارك العدوى المعروف

= بخمس عشرة قينة حبر. وأخذ عن يونس.

قال الشافعى: من أراد أن يتبحر فى النحو، فهو عيال على الكسائى.

قال ابن الأنبارى: اجتمع فيه أنه كان أعلم الناس بالنحو، وواحدهم فى الغريب، وأوحدهم فى علم القرآن، كانوا يكثرون عليه حتى لا يضبط عليهم، فكان يجمعهم، ويجلس على كرسى، ويتلو وهم يضبطون عنه حتى الوقوف.

قال إسحاق بن إبراهيم: سمعت الكسائى يقرأ القرآن على الناس مرتين.

وله عدة تصانيف منها: معانى القرآن، وكتاب فى القراءات، وكتاب النوادر الكبير، ومختصر فى النحو، وغير ذلك.

كان الكسائى ذا منزلة رفيعة عند الرشيد، وأدب ولده الأمين، ونال جاهًا وأموالًا.

سار مع الرشيد، فمات بالرى بقرية أرثبوية سنة تسع وثمانين ومائة عن سبعين سنة، وفى تاريخ موته أقوال، هذا أصحابها.

ينظر: سير أعلام النبلاء (١٣١/٩-١٣٤)، ومراتب النحويين (٧٤-٧٥)، وطبقات النحويين (١٣٨-١٤٢)، وتاريخ بغداد (٤٠٣/١١)، ومعجم الأدباء (١٦٧/١٣)، (٢٠٣)، وإنباه الرواة (٢٥٦/٢-٢٧٤)، ووفيات الأعيان (٢٩٥/٣)، وغاية النهاية (١/٥٣٥)، والنجوم الزاهرة (١٣٠/٢).

(١) الإمام المقرئ المحدث، شيخ الرقة، أبو شعيب، صالح بن زياد بن عبد الله بن إسماعيل ابن إبراهيم بن الجارود بن مسرح، الرستبى السوسى الرقى. ولد سنة نيف وسبعين ومائة.

وجود القرآن على يحيى اليزيدى، وأحكم عليه حرف أبى عمرو وسمع سفيان بن عيينة، وعبد الله بن نمير، وأسباط بن محمد، وجماعة.

تلا عليه طائفة، منهم: أبو عمران موسى بن جرير، وعلى بن الحسين، وأبو عثمان النحوى، وأبو الحارث محمد بن أحمد الرقيون.

وأخذ عنه الحروف أبو عبد الرحمن النسائى، وجعفر بن سليمان الخراسانى، وغيرهما. وحدث عنه: أبو بكر بن أبى عاصم، وأبو عروبة الحرانى، والحافظ أبو على محمد ابن سعيد.

قال أبو حاتم: صدوق.

مات فى أول سنة إحدى وستين ومائتين، وقد قارب التسعين.

ينظر: السير (٣٨٠-٣٨١) (١٦٤)، وغاية النهاية (١/٣٣٢-٣٣٣)، ومعرفة القراء ص (١٥٩)، وطبقات الحنابلة (١/١٧٦-١٧٧)، وشذرات الذهب (٢/١٤٣).

باليزیدی ثم قال بعدما ذكر الكسائي: «وأبو عمر هو حفص بن عمر الدورى النحوى صاحب اليزيدى» فذكره فى الموضوعين باسمه، واسم أبيه، واختص فى هذا الموضوع^(١) الثانى ذكر جده عبد العزيز بن صهبان؛ لأنه^(٢) قد تقدم.

وذكره فى «جامع البيان» فى رواة الكسائي بمثل ما ذكره فى «التيسير» بعد ذكر أبى عمرو فقال: «فأما الدورى فهو حفص بن [عمر بن]^(٣) عبد العزيز بن صهبان الضرير الأزدي النحوى صاحب سليم^(٤)، وصاحب اليزيدى ويكنى أبا عمر».

وكذلك ذكره فى «المفردات» بعد الكسائي بمثل ما ذكره فى «التيسير» بعد أبى عمرو.

وذكر ابن فيره^(٥) فى قصيدته أبا عمرو بن العلاء، ثم ذكر اليزيدى ثم قال:

(١) فى أ: الوضع.

(٢) فى أ: أنه.

(٣) سقط فى أ.

(٤) سليم بن عيسى بن سليم بن عامر، شيخ القراء، أبو عيسى، وأبو محمد الحنفى مولا هم الكوفى، تلميذ حمزة، وأحدق أصحابه، وهو خلفه فى الإقراء.

تلا عليه: خلف البزار، وخلاص بن خالد، وأبو عمر الدورى، وأبو حمدون الطيب، وأحمد بن جبير الأنطاكى، وخلق كثير. وروى عن: حمزة، والثورى.

روى عنه: ضرار بن سرد، وأحمد بن حميد.

قال الدورى: قال لى الكسائي: كنت أقرأ على حمزة، فجاء سليم، فتلكأت، فقال حمزة: تهابه ولا تهابنى؟ قلت: أيها الأستاذ، أنت إن أخطأت، قومتنى، وهذا إن أخطأت، عيرنى.

وقيل: إن سليمان تلا على حمزة بن حبيب عشر ختم.

قال خلف وهارون بن حاتم: مات سليم سنة ثمان وثمانين ومائة، وقيل: سنة تسع وثمانين.

ينظر: سير أعلام النبلاء (٣٧٥-٣٧٦)، والتاريخ الكبير (١٢٧/٤)، والضعفاء للعقيلي (١٧١)، والجرح والتعديل (٢١٥/٤)، والعبير (٣٠٠/١)، وميزان الاعتدال (٢٣١/٢)، ودول الإسلام (١١٩/١)، وغاية النهاية (٣١٨/١)، وشذرات الذهب (١/٣٢٠).

(٥) الشيخ الإمام، العالم العامل، القدوة، سيد القراء، أبو محمد، وأبو القاسم القاسم بن فيره ابن خلف بن أحمد الرعيني، الأندلسى، الشاطبى، الضرير، ناظم الشاطبية والرائية.

من كناه أبا القاسم كالسخاوى وغيره، لم يجعل له اسماً سواها، والأكثر على أنه أبو محمد القاسم.

ولد سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة.

أَبُو عُمَرَ الدُّورِي وَصَالِحُهُمْ أَبُو شُعَيْبٍ هُوَ الشُّوسِيُّ عَنْهُ تَقَبُّلاً
يعنى: عن اليزيدى.

ثم لما ذكر الكسائي قال:

رَوَى لِيَتُّهُمْ عَنْهُ أَبُو الْحَارِثِ الرِّضَا وَحَفْصُ هُوَ الدُّورِيُّ وَفِي الذِّكْرِ قَدْ خَلَا
يريد: تقدم ذكره بعد ذكر اليزيدى.

وذكر أبو جعفر بن الباذش^(١) في «الإقناع» أبا عمر الدورى بإثر ذكر أبى عمرو

= وتلا ببلده بالسبع على أبى عبد الله بن أبى العاص النفرى، ورحل إلى بلنسية، فقرأ القراءات على أبى الحسن بن هذيل، وعرض عليه التيسير، وسمع منه الكتب، ومن أبى الحسن ابن النعمة، وأبى عبد الله بن سعادة، وأبى محمد بن عاشر، وأبى عبد الله ابن عبد الرحيم، وعليم بن عبد العزيز. وارتحل للحج، فسمع من أبى طاهر السلفى، وغيره. وكان يتوقد ذكاء. له الباع الأطول فى فن القراءات والرسم والنحو والفقه والحديث، وله النظم الرائق، مع الورع والتقوى والتأله والوقار.

حدث عنه: أبو الحسن بن خيرة، ومحمد بن يحيى الجنجالى، وأبو بكر بن وضاح، وأبو الحسن على بن الجميزى، وأبو محمد بن عبد الوارث قارئ مصحف الذهب. وقرأ عليه بالسبع: أبو موسى عيسى بن يوسف المقدسى، وعبد الرحمن بن سعيد الشافعى، وأبو عبد الله محمد بن عمر القرطبى.

قال الأبار: تصدر بمصر، فعظم شأنه، وبعد صيته، انتهت إليه رياسة الإقراء، وتوفى بمصر فى الثامن والعشرين من جمادى الآخرة سنة تسعين وخمسائة.

وله قصيدة دالية نحو خمسمائة بيت، من قرأها، أحاط علماً بـ «التمهيد» لابن عبد البر. وكان إذا قرئ عليه الموطأ والصحيحان، يصحح النسخ من حفظه، حتى كان يقال: إنه يحفظ وقر بعير من العلوم.

ينظر: سير أعلام النبلاء (٢٦١/٢-٢٦٤)، والعبر (٢٧٣/٤)، ودول الإسلام (٢/٧٦)، والسبكي فى الطبقات (٢٧٠/٧)، والإسنوى فى طبقاته (١١٣/٢)، وابن كثير فى البداية (١٠/١٣)، والجزرى فى غاية النهاية (٢٠/٢)، والسيوطى فى حسن المحاضرة (٢٣٦/١)، وبغية الوعاة (٢٦٠/٢)، والمقرى فى نفح الطيب (٣٣٩/١)، وابن العماد فى الشذرات (٣٠١/٤).

(١) أحمد بن على بن أحمد بن خلف الأنصارى الغرناطى، أبو جعفر المعروف بابن الباذش النحوى ابن النحوى.

قال فى البلغة: إمام نحوى مقرئ نقاد.

وقال ابن الزبير: عارف بالأدب والإعراب، إمام نحوى متقدم، راوية مكثرة، أخذ عن أبيه وأكثر الرواية عنه، وشاركه فى كثير من شيوخه. وروى أيضاً عن أبى على الغسانى، وأبى على الصدقى، وكان عارفاً بالأسانيد، نقاداً لها، ألف الإقناع فى القراءات، لم يؤلف مثاله.

= مولده فى ربيع الأول سنة إحدى وتسعين وأربعمائة، ومات فى جمادى الآخرة سنة

ابن العلاء فسماه بنص ما سماه به الحافظ في «التيسير» ثم ذكره بعد الكسائي فقال: أبو عمر الدوري، وقد تقدم ذكره، فظهر من هذا كله أن أبا عمر الذي يروى عن الكسائي هو أبو عمر الذي يروى عن اليزيدي، عن أبي عمرو.

مسألة: قوله: «رغبة في التيسير على المبتدئين» بهذه الكلمة يسمى كتاب «التيسير» تفاعلاً، والله - عز جلاله - أعلم.

وقد حكى أنه يسمى الكتاب «الميسر»، حدثني به الشيخ أبو علي ابن أبي الأحوص.

مسألة: قوله: «فأول ما أفتح به كتابي هذا بذكر أسماء القراء...» إلى آخره. «أول» هنا مبتدأ مضاف إلى «ما» بمعنى «الذي» بدليل عودة الضمير المجرور عليها.

وقوله: «بذكر أسماء القراء» هو الخبر، وكان ينبغي أن يسقط الباء ويرفع «ذكر أسماء القراء» فجرى الكلام على معناه، ولم يعتن بتصحيح اللفظ، فكأنه قال: وأفتح كتابي «بذكر أسماء القراء» وجعل^(١) الباء زائدة على غير قياس.

ولما كانت «أفعل» بعض ما تضاف إليه، لزم من قوله: «أول ما أفتح به كتابي» أن يكون لافتتاحه أول وآخر، وقد نص على الأول، ولم يذكر ما آخره.

ولو قال: وأفتح كتابي بكذا، بدل قوله: «أول ما أفتح به» لاندفع الإشكال، والله - سبحانه - أعلم.

مسألة: قوله: «لأن «قالون» بلسان الروم: جيد». ذكر الأستاذ أبو علي اليزيدي - رحمه الله - روى أن علياً^(٢) - رضي الله عنه -

أربعين وخمسمائة.

ينظر: بغية الوعاة (٣٣٨/١)، غاية النهاية (٨٣/١).

(١) في أ: أو جعل.

(٢) علي بن أبي طالب بن عبد مناف بن عبد المطلب بن هاشم، الهاشمي، أبو الحسن، ابن عم النبي ﷺ وختنه علي بنته، أمير المؤمنين، يكنى أبا تراب، وأمه فاطمة بنت أسد بن هاشم، وهي أول هاشمية ولدت هاشمياً. له خمسمائة حديث وستة وثمانون حديثاً، اتفق البخاري ومسلم على عشرين، وانفرد البخاري بتسعة، ومسلم بخمسة عشر، شهد بدرًا والمشاهد كلها. روى عنه أولاده الحسن والحسين ومحمد وفاطمة وعمر وابن عباس والأحنف وأمم. قال أبو جعفر: كان شديد الأدمة ربعة إلى القصر، وهو أول من أسلم من الصبيان؛ جمعا بين الأقوال. قال له النبي ﷺ: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى»، وفضائله كثيرة. =

قال لشريح القاضى وقد تكلم فى مسألة فأصاب الغرض: «قالون قالون» يريد: أحسنت أحسنت.^(١)

ووقع فى كتاب «الروضة» للمعدل^(٢) قال: «كان رجل من العرب له جارية يحبها وتكرهه، وكانت تكثر أن تقول له: أنت قالون يا سيدى، فخدعته بذلك حتى آفت

= استشهد ليلة الجمعة لإحدى عشرة ليلة بقيت أو خلت من رمضان سنة أربعين، وهو حينئذ أفضل من على وجه الأرض.

ينظر: الخلاصة (٢/٢٥٠) (٥٠٠١)، وتهذيب التهذيب (٧/٣٣٤) (٥٦٥)، وتاريخ بغداد (١/١٣٣)، وأسماء الصحابة الرواة (١٠).

(١) ذكره ابن الأثير فى النهاية (٤/١٠٥)، وتمامه: أن على بن أبى طالب سأل شريحاً عن امرأة طلقت، فذكرت أنها حاضت ثلاث حيض فى شهر واحد، فقال شريح: إن شهد ثلاث نسوة من بطانة أهلها: إنها كانت تحيض قبل أن تطلت فى كل شهر كذلك، فالقول قولها؛ فقال له على: «قالون»، هى كلمة بالرومية معناها: أصبت.

(٢) محمد بن يعقوب بن الحجاج بن معاوية بن الزبرقان بن صخر، أبو العباس التيمى من تيم الله بن ثعلبة البصرى المعروف بـ «المعدل» إمام ضابط مشهور، قرأ على - المستنير، والمبهج، والكفاية، والكامل - أبى بكر محمد بن وهب صاحب رُوح - وهو أكبر أصحابه وأشهرهم - وعلى المستنير والكامل زيد ابن أخى يعقوب فيما ذكره ابن سوار وغيره، وعلى - الجامع والكامل - أبى الزعراء بن عبدوس الدورى، وعلى محمد بن الجهم اللؤلئى، وعلى الكامل - أحمد بن على الخزاز، والمبهج والكفاية والكامل - عمر ابن محمد بن برزة، - والكامل - مدين بن شعيب و- الكامل - عبد الوهاب بن القضاعى، وروى عن أبى داود السجستانى، قرأ عليه - المستنير، غاية أبى العلاء، المبهج، الكفاية الكبرى للقلانسى، الكامل للهدلى - على بن محمد بن خشنام المالكى، و- المستنير - أبو أحمد بن عبد الله بن الحسين، و- المستنير - محمد بن محمد بن فيروز و- المستنير، جامع البيان - أبو بكر محمد بن عبد الله بن أشته و- الكامل للهدلى - أحمد بن محمد ابن عيسى البصرى و- الكامل - أبو الحسن على بن حبشان و- جامع البيان - أبو بكر ابن مقسم العطار و- الكامل - ابن مينا وهبة الله بن جعفر و- المبهج، الكفاية الكبرى، الكامل - المطوعى و- الكامل - ابن الكردى و- المستنير - أبو العباس الكيال و- الكامل - زيد بن على وأبو المعلى عائذ بن إسحاق بن عواد سمع منه الحروف.

قال الدانى: انفرد بالإمامة فى عصره ببلده فلم ينازعه فى ذلك أحد من أقرانه مع ثقته وضبطه وحسن معرفته، وقال ابن الجزرى: وقد وهم فى تسميته وتسمية أبيه الشيخ أبو طاهر بن سوار فى كتابه المستنير فقال: أحمد بن حرب المعدل، والصواب محمد ابن يعقوب أبو العباس المعدل، وذاك أحمد بن حرب أبو جعفر قديم من أصحاب الدورى توفى سنة إحدى وثلاثمائة، وهذا متأخر يروى عن أصحاب الدورى، وتوفى بعد العشرين وثلاثمائة قال ابن الجزرى نعم الذى بلغنا أنه قرأ عليهما أبو العباس الحسن ابن سعيد المطوعى، وهو محتمل.

ينظر غاية النهاية (٢/٢٨٢) (٣٥٤٢)، ومعرفة القراء (١/٢٣٠).

منه فقال:

قد كنت أحسبني قالون فانصرفت فاليوم أعلم أني غير قالون^(١)
مسألة: من باب ذكر الإسناد.

ذكر الحافظ^(٢) - رحمه الله - [إسناد]^(٣) قراءة أبي بكر^(٤) عن عاصم^(٥) فقال في

(١) البيت لعبد الله بن عمر في لسان العرب (قلن) وتاج العروس (قلن). ويروى (فانطلقت)، بدلاً من: (فانصرفت).

(٢) المراد: الإمام أبو عمرو الداني.

(٣) سقط في أ.

(٤) أبو بكر بن عياش بن سالم الأسدي، مولاهم الكوفي الحنط - بالنون - المقرئ، الفقيه، المحدث، شيخ الإسلام، وبقية الأعلام، مولى واصل الأحذب.

وفي اسمه أقوال: أشهرها شعبة؛ فإن أبا هاشم الرفاعي، وحسين بن عبد الأول، سألاه عن اسمه، فقال: شعبة. وسأله يحيى بن آدم وغيره عن اسمه، فقال: اسمي كنيته. وأما النسائي فقال: اسمه محمد.

قرأ أبو بكر القرآن، وجوده ثلاث مرات على عاصم بن أبي النجود، وعرضه أيضًا فيما بلغنا على عطاء بن السائب، وأسلم المنقري.

وحدث عن عاصم، وأبي إسحاق السبيعي، وعبد الملك بن عمير، وإسماعيل السدي، وتلا عليه جماعة، منهم: أبو الحسن الكسائي، ومات قبله، ويحيى العليمي، وأبو يوسف الأعشى.

ذكره أحمد بن حنبل فقال: ثقة، ربما غلط، صاحب قرآن وخير. وقال ابن المبارك: ما رأيت أحدًا أسرع إلى السنة من أبي بكر بن عياش.

قال يوسف بن يعقوب الصفار وغيره، ويحيى بن آدم، وأحمد بن حنبل: مات أبو بكر في جمادى الأولى سنة ثلاث وتسعين ومائة. قلت: عاش سنًا وتسعين سنة.

ينظر: سير أعلام النبلاء (٤٩٥-٥٠٨)، المعرفة والتاريخ (١/١٥٠، ١٨٢، ١٨٣)، (١٧٢/٢)، وحنبلية الأولياء (٣٠٣/٧)، وتذكرة الحفاظ (١/٢٦٥)، وميزان الاعتدال: (٤/٤٩٤)، والعبير (١/٣٠٤، ٣١١، ٣١٢)، ومعرفة القراء (١/١١٠-١١٥)، وطبقات القراء (٣٢٥-٣٢٧)، وتهذيب التهذيب (١٢/٣٤)، وشذرات الذهب (١/٣٣٤)، وتاريخ بغداد (١٤/٣٧١).

(٥) الإمام الكبير مقرئ العصر، أبو بكر الأسدي مولاهم الكوفي، واسم أبيه بهدلة، وقيل: بهدلة أمه، وليس بشيء، بل هو أبوه، مولده في إمرة معاوية بن أبي سفيان.

وقرأ القرآن على أبي عبد الرحمن السلمى، وزر بن حبيش الأسدي، وحدث عنهما، وعن أبي وائل، ومصعب بن سعد، وطائفة من كبار التابعين، وروى فيما قيل عن الحارث ابن حسان البكري، ورفاعة بن يثرب التميمي أو التيمي، ولهما صحبة. وهو معدود في صغار التابعين.

حدث عنه عطاء بن أبي رباح، وأبو صالح السمان، وهما من شيوخه، وسليمان التيمي،

الرواية: «حدثني يحيى بن آدم^(١)، أخبرنا أبو بكر عن عاصم». وقال في القراءة لما ذكر الصريفي^(٢): «وقال: قرأت بها على يحيى بن آدم، عن

= وأبو عمرو بن العلاء، وشعبة، والثوري، وحمام بن سلمة، وشيبان النحوي، وأبان ابن يزيد، وأبو عوانة، وأبو بكر بن عياش، وسفيان بن عيينة وعدد كثير. وتصدر للإقراء مدة بالكوفة، فتلا عليه أبو بكر، وحفص بن سليمان، والمفضل ابن محمد الضبي، وسليمان الأعمش وخلق كثير. قال أبو عبيد: كان من قراء أهل الكوفة: يحيى بن وثاب، وعاصم بن أبي النجود، وسليمان الأعمش، وهم من موالى بني أسد. وقال أبو بكر بن عياش: سمعت أبا إسحاق يقول: ما رأيت أحدًا أقرأ من عاصم. وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سألت أبي عن عاصم بن بهدلة، فقال: رجل صالح خير ثقة، قلت: أى القراءات أحب إليك؟ قال: قراءة أهل المدينة، فإن لم يكن، فقراءة عاصم.

وقال أحمد العجلي: عاصم صاحب سنة وقراءة، كان رأسًا في القرآن، قدم البصرة فأقرأهم، قرأ عليه سلام أبو المنذر، وكان عثمانياً. قرأ عليه الأعمش فى حادثته، ثم قرأ بعده على يحيى بن وثاب. توفي عاصم فى آخر سنة سبع وعشرين ومائة. وقال إسماعيل بن مجالد: توفى فى سنة ثمان وعشرين ومائة.

ينظر: سير أعلام النبلاء (٢٥٦/٥-٢٦١)، وطبقات خليفة (١٥٩)، والتاريخ الكبير (٤٨٧/٦)، والتاريخ الصغير (٩/٢)، الجرح والتعديل (٣٤٠/٦)، وفيات الأعيان (٣/٩)، وتاريخ الإسلام (٨٩/٥)، وميزان الاعتدال (٣٥٧/٢)، والعبر (١٦٧/١)، وتهذيب التهذيب (٣٨/٥)، وتهذيب ابن عساکر (١٢٢/٧، ١٢٤)، وطبقات القراء (٣٤٦/١).

(١) يحيى بن آدم بن سليمان، العلامة، الحافظ، الموجود، أبو زكريا الأموى مولاهم، الكوفى، ولد بعد الثلاثين ومائة، صاحب التصانيف، من موالى خالد بن عقبة ابن أبى معيط ولم يدرك والده، كأنه توفى وهذا حمل. روى عن: عيسى بن طهمان، ومالك ابن مغول، وفطر بن خليفة، ويونس بن أبى إسحاق، ومسعر بن كدام، وسفيان الثورى، وحمزة الزيات، وثقه يحيى بن معين والنسائى، وقال أبو حاتم: ثقة كان يتفقه. توفى غربيا ببلد فم الصلح، فى سنة ثلاث ومائتين فى شهر ربيع الأول فى النصف منه. ينظر: تاريخ ابن معين (٩٣٦)، طبقات ابن سعد (٤٠٢/٦)، تاريخ خليفة (٤٧١)، سير أعلام النبلاء (٢٢٥/٩) (٤٠٢)، وطبقات القراء (٨٦٣/٢) وتهذيب التهذيب (١٧٥/١١).

(٢) شعيب بن أيوب بن رزق - بتقديم الرء - أبو بكر، ويقال: أبو أيوب الصريفي، مقرئ ضابط موثق عالم، أخذ القراءة عرضا وسماعا عن - التيسير، المستنير، المبهج، الكامل - يحيى بن آدم، أثبتة الدانى، روى القراءة عنه - المبهج - محمد بن عمرو بن عون - والكفاية والكامل - أحمد بن يوسف القافلانى - و- التيسير، المستنير - يوسف بن يعقوب

أبى بكر عن عاصم».

قال لى الشيخ الأستاذ أبو جعفر بن الزبير: «لم يقرأ يحيى على أبى بكر [القرآن]^(١) وإنما قرأ عليه الحروف».

قال العبد: ولما ذكر الحافظ فى «المفردات» اتصال قراءته بأبى بكر عن عاصم ذكر [عن]^(٢) كل شيخ بينه وبين أبى بكر أنه قرأ إلا يحيى فلم يقل: إنه قرأ على أبى بكر، وإنما قال: قال يحيى: وسألت أبا بكر عن هذه الحروف - يعنى حروف عاصم - أربعين سنة، وقرأ أبو بكر على عاصم.

وقال ابن شريح فى «الكافى»: وقرأ يحيى على أبى بكر وهو وهم، والله - عز وجل - أعلم.

فظهر أن هذا الطريق لم تتصل فيه التلاوة.

وأما قراءة ابن عامر^(٣) فقال: فى «التيسير»: «ورواها الأخفش^(٤) عن ابن ذكوان».

الواسطى و- الكامل - أحمد بن سعيد الضرير. وسمع منه الحروف - الكامل - إبراهيم ابن عرفة نفظويه، مات بواسط سنة إحدى وستين ومائتين. ينظر غاية النهاية (١/٣٢٧) (١٤٢٢)

(١) سقط فى أ.

(٢) سقط فى أ.

(٣) عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم الإمام الكبير مقرئ الشام وأحد الأعلام أبو عمران اليحصبى الدمشقى، يقال ولد عام الفتح، وهذا بعيد، والصحيح ما قال تلميذه يحيى ابن الحارث الذمارى: أن مولده سنة إحدى وعشرين، قرأ على أبى الدرداء، والظاهر أنه قرأ عليه من القرآن.

وروى أنه سمع قراءة عثمان بن عفان، فلعل والده حج به فتهيا له ذلك، وقيل: قرأ عليه نصف القرآن، ولم يصح.

وجاء أيضًا أنه قرأ على قاضى دمشق فضالة بن عبيد الصحابى، والمشهور أنه تلا على المغيرة بن أبى شهاب المخزومى صاحب عثمان.

وحدث عن معاوية، والنعمان بن بشير، وفضالة بن عبيد، ووائل بن الأسقع، وعدة، حدث عنه ربيعة بن يزيد القصير، والزبيدى، ويحيى الذمارى، وعبد الرحمن بن يزيد ابن جابر، وعبد الله بن العلاء وجماعة، وتلا عليه يحيى بن الحارث وغيره. وثقه النسائى وغيره، وهو قليل الحديث.

قال الهيثم بن عمران: كان ابن عامر رئيس أهل المسجد زمن الوليد بن عبد الملك وبعده. خفيت على ابن عامر سنة متواترة، فنقل سعيد بن عبد العزيز قال: ضرب ابن عامر عطية بن قيس حين رفع يديه فى الصلاة، وقيل: إن عمر بن عبد العزيز لما بلغه ذلك، حججه عن الدخول إليه.

وفى كنية ابن عامر أقوال تسعة، أقواها: أبو عمران، والأصح أنه عربى ثابت النسب من =

قال أبو جعفر بن الباذش: «قيل: قرأ عليه الحروف، وقيل: تلاوة». وقال الحافظ في «المفردات» في أسانيدِهِ إلى الأَخفش، عن ابن ذكوان: وفي بعضها قرأ على ابن ذكوان، ولم يقل أحد من أصحاب الأَخفش: إن الأَخفش قال: قرأت على ابن ذكوان، وإنما قالوا عنه: حدثنا ابن ذكوان، إلا ابن عبد الرزاق^(١)،

= حمير، قال يحيى الذماری: كان ابن عامر قاضي الجند، وكان على بناء مسجد دمشق، وكان رئيس المسجد لا يرى فيه بدعة إلا غيرها. قال: ومات يوم عاشوراء سنة ثمانى عشرة ومائة، وله سبع وتسعون سنة. ينظر: سير أعلام النبلاء (٥/٢٩٢-٢٩٣)، وطبقات خليفة (٢٣٥)، والتاريخ الصغير (١٠٠/١)، (١٦٤)، وتاريخ الإسلام (٣/٢٦٧)، وميزان الاعتدال (٢/٤٤٩)، وطبقات القراء (٤٢٣)، وتهذيب التهذيب (٥/٢٧٤)، وغاية النهاية (٥/٢٩٢). (٤) هو إمام النحو، أبو الحسن، سعيد بن مسعدة البلخي ثم البصرى مولى بني مجاشع. أخذ عن الخليل بن أحمد، ولزم سيويه حتى برع، وكان من أسنان سيويه، بل أكبر. قال أبو حاتم السجستاني: كان الأَخفش قدريا رجلا سوء، كتابه في المعاني صويلح، وفيه أشياء في القدر، وقال أبو عثمان المازني: كان الأَخفش أعلم الناس بالكلام، وأحذقهم بالجدل.

قال الذهبي: أخذ عنه المازني، وأبو حاتم، وسلمة، وطائفة. وعنه قال: جاءنا الكسائي إلى البصرة، فسألني أن أقرأ عليه كتاب سيويه، ففعلت، فوجه إلى بخمسين دينارًا.

وكان الأَخفش يعلم ولد الكسائي. وكان ثعلب يفضل الأَخفش، ويقول: كان أوسع الناس علما. وله كتب كثيرة في النحو والعروض ومعاني القرآن.

وجاء عنه قال: أتيت بغداد، فأتيت مسجد الكسائي، فإذا بين يديه القراء والأحمر وابن سعدان، فسألته عن مائة مسألة، فأجاب، فخطأته في جميعها، فهموا بي، فمنعهم، وقال: بالله أنت أبو الحسن؟ قلت: نعم، فقام وعانقني، وأجلسني إلى جنبه، وقال: أحب أن يتأدب أولادى بك، فأجبت. مات الأَخفش سنة عشر ونيّف ومائتين، وقيل: سنة عشرين. ينظر السير (١٠/٢٠٦-٢٠٨)، ونزهة الألباء (١٣٣-١٣٥)، ومعجم الأدباء (١١/٢٢٤-٢٣٠)، وإنباه الرواة (٢/٣٦-٤٣)، وفيات الأعيان (٢/٣٨٠)، وتاريخ أبي الفداء (٢/٢٩)، ومراة الجنان (٢/٦١)، والوافى بالوفيات (١٣/٨٦-٨٨)، والبداية والنهاية (١٠/٢٩٣)، وروضات الجنات (٣١٣-٣١٤)، والمزهر (٢/٤٠٥-٤١٩)، وبغية الوعاة (١/٥٩٠-٥٩١)، ومفتاح السعادة (١/١٥٨-١٥٩)، وشذرات الذهب (٢/٣٦).

(١) الإمام مقرئ الشام، أبو إسحاق، إبراهيم بن عبد الرزاق بن حسن، الأنطاكي، روى عن أبي أمية الطرسوسى، ويزيد بن عبد الصمد وعلى بن عبد العزيز. وتلا على: هارون الأَخفش، وقنبل، وعثمان بن خرزاذ، وإسحاق الخزاعى، وعدة،

وابن مرشد^(١).

ثم قال: وكل ذلك صحيح ثابت، ولم يذكر في المفردات قراءة ابن ذكوان، وإنما قال: عن ابن ذكوان قال: «أنا^(٢) أيوب بن تميم^(٣) قال: قرأت على يحيى ابن الحارث الذماري^(٤) [بفتح الذال وكسرهما]^(٥) وقرأ يحيى على عبد الله بن عامر».

= وتلا شيخه عثمان على قالون، وله مصنف في القراءات الثماني. تلا عليه: محمد بن الحسن، وعلى بن بشر الأنطاكيان، وعبد المنعم بن غلبون، وأبو علي بن حبش، وعدة.

وروى عنه: أبو أحمد الدهان، وأبو الحسين بن جميع، وطائفة.

قال أبو عمرو الداني: هو مقرئ ضابط، ثقة مأمون.

وقال علي بن بشر: مات شيخنا في شعبان سنة تسع وثلاثين وثلاثمائة.

ينظر: سير أعلام النبلاء (١٥/٣٨٤-٣٨٥)، ومعرفة القراء (١/٢٣٠-٢٣١)، وغاية

النهاية (١٦/١-١٧)، وشذرات الذهب (٢/٣٤٦).

(١) محمد بن أحمد بن مرشد بن الزرز، أبو بكر الدمشقي، مقرئ صالح، أخذ القراءة عرضا عن - جامع البيان - هارون الأخفش، روى القراءة عنه عرضا - جامع البيان - عبد الباقي ابن الحسن وقال: قرأت عليه ثلاثة ختمات متواليات بـ «دمشق» وكان من خيار المسلمين، وصابرا على صيام الدهر ولزوم الجماعة، وأخبرني أنه قرأ على الأخفش بدمشق قبل سنة تسعين ومائتين.

ينظر: غاية النهاية (٢/٨٨) (٤/٢٨٠).

(٢) في أ: أخبرنا.

(٣) أيوب بن تميم بن سليمان بن أيوب، أبو سليمان التميمي الدمشقي، ضابط مشهور، ولد في أول سنة عشرين ومائة، قرأ على يحيى بن الحارث الذماري، وهو الذي خلفه بالقيام في القراءة بـ «دمشق»، قرأ عليه عبد الله بن ذكوان، وروى القراءة عنه هشام وعرضا أيضا، وعبد الحميد بن بكار والوليد بن عتبة، وأبو مسهر عبد الأعلى بن مسهر الغساني، قال ابن ذكوان: قلت له: أنت تقرأ بقراءة يحيى بن الحارث؟ قال: نعم أقرأ بحروفها كلها إلا قوله: «جلا» في «يس» فإنه رفع الجيم وأنا أكسرهما، توفي سنة ثمان وتسع ومائة.

وقال القاضي أسد بن الحسين: سنة تسع عشرة ومائتين في أيام المعتصم، وله تسع وتسعون سنة وشهران.

ينظر: غاية النهاية (١٧٢/١) (٨٠٤).

(٤) يحيى بن الحارث، الإمام الكبير أبو عمرو الغساني، الذماري ثم الدمشقي، إمام جامع دمشق، وشيخ المقرئين، وذمار: قرية باليمن.

ولد في دولة معاوية، وقرأ على ابن عامر، وبلغنا أيضا أنه قرأ على وائلة بن الأسقع - رضى الله عنه - وحدث عنه، وعن سعيد بن المسيب، وأبي سلام الأسود، وأبي الأشعث الصنعاني، وسالم بن عبد الله، ومكحول، وعدة. تلا عليه عراك بن خالد، وأيوب ابن تميم، ومدرک بن أبي سعد، والوليد بن مسلم، وروى عنه: هم والأوزاعي، =

وذكر الإمام أبو عبد الله بن شريح، وابن الباذش، وغيرهما: أن ابن ذكوان قرأ على أيوب، وكذلك ذكر الحافظ في «المفردات» والإمام في «الكافي» أن هشاماً^(١)

= وسعيد بن عبد العزيز، وصدقة بن خالد، وصدقة السمين، وسويد بن عبد العزيز، ويحيى ابن حمزة وابن شابور. قال أبو حاتم: صالح الحديث. وقال ابن سعد: ثقة عالم بالقراءة في دهره. مات سنة خمس وأربعين ومائة. قليل الحديث. وقال ابن معين: ليس به بأس. قال أيوب بن تميم: كان يقف خلف الأئمة يرد عليهم لا يستطيع أن يؤم من الكبر. قال ابن أبي حاتم: عاش تسعين سنة.

قال سويد بن عبد العزيز: سألت يحيى بن الحارث عن عدد آي القرآن، فعقد يده: سبعة آلاف ومائتان وست وعشرون.

ينظر: سير أعلام النبلاء (٦/١٨٩-١٩٠)، وطبقات ابن سعد (٧/١٦٨)، وتاريخ خليفة (٤٢٣)، وطبقات خليفة (٣١٤)، والتاريخ الكبير (٨/٢٦٧)، والجرح والتعديل (٩/١٣٥)، وثقات ابن حبان (٣/٢٨٩)، ومشاهير علماء الأمصار (١٩٩)، والكامل في التاريخ (٥/٥٤٢)، وتهذيب التهذيب (١١/١٩٣-١٩٤).

(٥) سقط في ب.

(١) هشام بن عمار بن نصير بن ميسرة بن أبان، الإمام الحافظ العلامة المقرئ، عالم أهل الشام، أبو الوليد السلمى، ويقال: الظفرى، خطيب دمشق. نقل عنه الباغندي، قال: ولدت سنة ثلاث وخمسين ومائة.

وسمع من: مالك، وتمت له معه قصة، ومسلم الزنجي، وعبد الرحمن بن أبي الرجال، ومعاوية بن يحيى الأطرابلسي، ومعروف أبي الخطاب صاحب واثلة بن الأسقع، ويحيى ابن حمزة، وهقل بن زياد، وخلق كثير.

تلا على هشام طائفة، منهم: أحمد بن يزيد الحلواني، وأبو عبيد، ومات قبله، وهارون الأخفش، وإسماعيل بن الحويرس، وأحمد بن محمد بن ماوية، وطائفة.

وروى عنه: أبو عبيد القاسم بن سلام، ومات قبله بنيف وعشرين سنة، ومحمد ابن سعد، ومات قبله ببضع عشرة سنة، ومؤمل بن الفضل الحراني كذلك، ويحيى ابن معين كذلك.

وحدث عنه من كبار شيوخه: الوليد بن مسلم، ومحمد بن شعيب بن شابور. وحدث عنه من أصحاب الكتب: البخارى، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه، وروى الترمذى عن رجل عنه، ولم يلقه مسلم، ولا ارتحل إلى الشام، وهم من زعم أنه دخل دمشق.

وثقه يحيى بن معين، قال عبدان الأهوازي: كنا لا نصلى خلف هدية بن خالد من طول صلاته، يسبح فى الركوع والسجود نيلاً وثلاثين تسبيحة، وكان من أشبه خلق الله بهشام ابن عمار لحيته ووجهه، وكل شيء حتى فى صلاته.

قال البخارى وغيره: توفى هشام بن عمار فى آخر المحرم سنة خمس وأربعين ومائتين، وكان ولده أحمد ممن قرأ عليه القرآن، وعاش إلى سنة ست عشرة وثلاثمائة.

ينظر: سير أعلام النبلاء (١١/٤٢٠-٤٣٥)، وطبقات ابن سعد (٧/٤٧٣)، والتاريخ الكبير (٨/١٩٩)، والتاريخ الصغير (٢/٣٨٢)، والجرح والتعديل (٩/٦٦، ٦٧)، وتذكرة الحفاظ (٢/٤٥١)، والعبير (١/٤٤٥)، وميزان الاعتدال (٤/٣٠٢-٣٠٤)، =

قرأ على عراك^(١). فحصل من هذا كله أن التلاوة متصلة في جميع الطرق إلا طريق أبي بكر المتقدم، والله - عز وجل - أعلم.

مسألة: أسند الحافظ - رحمه الله - كل واحدة من القراءات في «التيسير» رواية وقراءة، وجعل سند الرواية غير سند القراءة إلا في قراءة حفص^(٢) فإنه جعل سند الرواية والقراءة واحدا عن شيخه أبي الحسن بن غلبون^(٣) عن

= معرفة القراء الكبار (١/١٦٠-١٦٣)، والبداية والنهاية (١٠/٣٤٥)، وغاية النهاية في طبقات القراء (٢/٣٥٤)، وتهذيب التهذيب (١١/٥١-٥٤)، والنجوم الزاهرة (٢/٣٢١)، وطبقات الحفاظ (١٩٧).

(١) عراك بن خالد بن يزيد بن صالح بن صبيح بن جشم، أبو الضحاك المرى الدمشقي، شيخ أهل دمشق في عصره، أخذ القراءة عرضا عن يحيى بن الحارث الذماري، وعن أبيه، وروى عن إبراهيم بن أبي عبلة وعن - الكامل - نافع فيما ذكره الهذلي، وهو بعيد جداً، أخذ عنه القراءة عرضا هشام بن عمار، و- الكامل - الربيع بن تغلب، وروى عنه ابن ذكوان، وأحمد ابن عبد العزيز البزار الصوري، قال الداني: لا بأس به، وهو أحد الذين خلفوا الذماري في القراءة بـ «الشام». مات قبيل المائتين فيما قاله الذهبي. ينظر غاية النهاية (١/٥١١) (١١٣).

(٢) حفص بن سليمان بن المغيرة، أبو عمر بن أبي داود، الأسدي الكوفي الغافري البزاز، ويعرف بحفيص، أخذ القراءة عرضاً وتلقيماً عن عاصم، وكان ربيبه ابن زوجته، ولد سنة تسعين، قال الداني: وهو الذي أخذ قراءة عاصم على الناس تلاوة، ونزل بغداد فأقرأ بها، وجاور بمكة فأقرأ أيضاً بها، وقال يحيى بن معين: الرواية الصحيحة التي رويت عن قراءة عاصم رواية أبي عمر حفص بن سليمان. وقال أبو هشام الرفاعي: كان حفص أعلمهم بقراءة عاصم. وقال الذهبي: أما القراءة فثقة ثبت ضابط لها، بخلاف حاله في الحديث. قال ابن الجزري: يشير إلى أنه تكلم فيه من جهة الحديث، قال ابن المنادي: قرأ على عاصم مراراً، وكان الأولون يعدونه في الحفظ فوق أبي بكر بن عياش، ويصفونه بضبط الحروف التي قرأ على عاصم، وأقرأ الناس دهرًا، وكانت القراءة التي أخذها عن عاصم ترتفع إلى علي، رضى الله عنه. توفي سنة ثمانين ومائة على الصحيح، وقيل: بين الثمانين والتسعين. ينظر: غاية النهاية (١/٢٥٤، ٢٥٥) (١١٥٨).

(٣) طاهر بن عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون بن المبارك، أبو الحسن الحلبي، نزيل مصر، أستاذ عارف وثقة ضابط وحجة محرر، شيخ الداني، ومؤلف التذكرة في القراءات الثماني، أخذ القراءات عرضا عن أبيه وعبد العزيز بن علي، ثم رحل إلى العراق، فقرأ بالبصرة على محمد بن يوسف بن نهار الحرثكي و- التيسير - علي بن محمد الهاشمي، وعلي بن محمد ابن خشانم المالكي، وسمع الحروف مع أبيه من - جامع البيان - إبراهيم بن محمد ابن مروان، وعتيق بن ما شاء الله، و- جامع البيان - عبد الله بن المبارك وعبد الله ابن محمد بن المفسر، وأبي الفتح بن بدهن، وسمع سبعة ابن مجاهد من أبي الحسن علي ابن محمد بن إسحاق الحلبي المعدل عنه، روى القراءات عنه عرضا وسماعا الحافظ - =

الهاشمي^(١) عن الأشناني^(٢)، عن عبيد الله بن الصباح^(٣) [عن حفص]^(٤) عن عاصم.

= التيسير - أبو عمرو عثمان بن سعيد وإبراهيم بن ثابت الأقبلي وأحمد بن بابشاذ الجوهري، وأبو الفضل عبد الرحمن الرازي، وأبو عبد الله محمد بن أحمد القزويني، قال الداني: لم ير في وقته مثله في فهمه وعلمه مع فضله وصدق لهجته، كتبنا عنه كثيرًا. وتوفي بمصر لعشر مضي من شوال سنة تسع وتسعين وثلاثمائة.
ينظر غاية النهاية (٣٣٩/١) (١٤٧٥).

(١) محمد بن عيسى، أبو موسى، ويقال: أبو علي، الهاشمي العباسي البغدادي، يعرف بالبياضي، شيخ مشهور، روى الحروف سماعًا من غير عرض عن محمد بن يحيى القطعي - والمبهج - بشر بن هلال - والمبهج - نصر بن علي، روى عنه الحروف - والمبهج - أبو بكر بن مجاهد - والمبهج - أبو بكر بن مقسم وأبو الحسن بن شنبوذ، وعليه مدار قراءة ابن معيصر من طريق الشنبوذ.
ينظر غاية النهاية (٢٢٥/٢) (٣٣٤٧).

(٢) الإمام، شيخ القراء ببغداد، أبو العباس، أحمد بن سهل بن الفيروزان الأشناني، صاحب عبيد ابن الصباح.
تلا على عبيد، ثم من بعده على جماعة من تلامذة عمرو بن الصباح، وبرع في علم الأداء، وعمر دهرًا، وحدث عن بشر بن الوليد الكندي، وعبد الأعلى بن حماد النرسي، وطائفة.

تلا عليه خلق، منهم: أبو بكر بن مقسم، وعبد الواحد بن أبي هاشم، وعلي بن محمد ابن صالح الهاشمي، وابن زياد النقاش، والحسن بن سعيد المطوعي، وإبراهيم بن أحمد الخرقى.

وممن زعم أنه تلا على الأشناني: أبو أحمد السامري، وعلي بن الحسين الغضائري، وعبد القدوس بن محمد، وأحمد بن محمد بن سويد المعلم، وثلاثتهم انفرد بذكرهم أبو علي الأهوازي، فالله أعلم.

وقد حدث عنه عبد العزيز الخرقى، ومحمد بن علي بن سويد. وثقه الدارقطني.
قال ابن أبي هاشم: قرأت القرآن كله على الأشناني، وكان خيرًا، فاضلا، ضابطا، وقال لي: قرأت على عبيد بن الصباح.

قال أبو علي الأهوازي: قطع الأشناني الإقراء قبل موته بعشر سنين. هكذا قال الأهوازي: فإن صح ذلك فأين قول أبي أحمد والغضائري: إنهم قرءوا عليه؟ ففتح الله الكذب وذويه.

مات الأشناني في المحرم سنة سبع وثلاثمائة.

ينظر: سير أعلام النبلاء وتاريخ بغداد (١٨٥/٤)، والعبر (١٣٣/٢-١٣٤)، وطبقات القراء للذهبي (٢٠٠-٢٠١)، والوافي بالوفيات (٤٠٧/٦)، وطبقات القراء للجزري (٥٩-٦٠)، وشذرات الذهب (٢/٢٥٠).

(٣) عبيد بن الصباح بن أبي شريح بن صبيح أبو محمد النهشلي الكوفي ثم البغدادي مقرئ ضابط صالح، أخذ القراءة عرضًا عن حفص عن عاصم، قال الحافظ أبو عمرو: وهو من أجل أصحابه وأضبطهم، روى القراءة عنه عرضًا أحمد بن سهل الأشناني والكامل عبد الصمد =

باب الاستعاذة^(١)

الاستعاذة: مصدر كالأستجارة والاستعانة، تقول: استعاذ زيد، إذا قال: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم.
ومعنى «أعوذ بالله»: أمتنع بالله^(٢).

= ابن محمد العينوني وجامع البيان الحسن بن المبارك الأنماطي أيضًا فيما ذكره الأهوازي عن شيخه الغضائري عن أبي هاشم الزعفراني عنه، وكذا في جامع البيان، وقال ابن شنبوذ: لم يرو عنه غير الأشناني وما ذكر عنه فمن طريق الأداء لا من طريق الرواية، قال: وقد ذكر الأشناني أنه لم يجد بين أصحاب عمرو الذين قرأ عليهم وعبيد خلافاً، وهذا دليل الاختلال؛ لأننا نجد من طريق غيره عنهما خلافاً، قال ابن الجزري: كلامه هذا آخر ينقض قوله أولاً لم يرو عنه غير الأشناني، قال أبو علي الأهوازي: وليس عمرو بن الصباح وعبيد ابن الصباح بأخوين، وقال الحافظ أبو عمرو: هما أخوان وأبعد بعضهم وأغرب فقال: هما واحد، وقال أبو الحسن بن غلبون: حدثنا علي بن محمد حدثنا أحمد بن سهل قال قرأت علي أبي محمد عبيد بن الصباح فكان ما علمته من الورعين المتقين وقال قرأت القرآن من أوله إلى آخره وأتقته علي أبي عمر حفص ليس بيني وبينه أحد، قال الأهوازي: سمعت أحمد بن عبد الله بن الحسين يقول: سمعت محمد بن عبيد الله بن الحسن يقول: مات عبيد سنة خمس وثلاثين ومائتين، قال ابن الجزري: وأبناى الثقات عن علي بن أحمد عن الكندي أنا أبو منصور بن خيرون أنا الحسن بن علي بن محمد الجوهري سنة أربع وخمسين وأربعمائة أنا أبو القاسم الخرقى وأبو بكر أحمد بن محمد بن سويد قالوا: أنبأنا أبو العباس الأشناني قال مات عبيد بن الصباح سنة تسع عشرة ومائتين وهذا أصح والله أعلم.
ينظر: غاية النهاية (١/٤٩٥، ٤٩٦) (٢٠٦١).

(٤) سقط في أ.

(١) أعلم أن الاستعاذة ليست من القرآن إجمالاً؛ وإنما درج العلماء والمفسرون على الابتداء بالحديث عنها؛ لما ورد في شأنها من قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [النحل: ٩٨]؛ حيث قيل بوجوب الاستعاذة عند القراءة على كل قارئ، وقيل بوجوبها على النبي ﷺ وحده، وقيل بأنها مندوبة، لا واجبة، وسيأتى تفصيل ذلك في المسألة الرابعة من هذا الباب. وينظر اللباب (١/٧٩).

(٢) العوذ له معنيان:

أحدهما: الالتجاء والاستجارة.

والثاني: الالتصاق، ويقال: (أطيب اللحم عوده) وهو ما التصق بالعظم.

فعلى الأول: أعوذ بالله، أى: ألتجئ إلى رحمة الله، ومنه العوذة: وهى ما يعاذ به من الشر.

وقيل للرقية والتميمة - وهى ما يعلق على الصبى -: عوذة، وعوذة، بفتح العين وضمها، وكل أنثى وضعت فىهى عائد إلى سبعة أيام.

ويقال: عاذ يعوذ عوذاً، وعياداً، ومعاداً، فهو عائد ومعوذ، ومنه قول الشاعر:

واعلم أن الكلام في الاستعاذة ينحصر في أربع مسائل:

المسألة الأولى: في لفظها.

المسألة الثانية^(١): في كيفية اللفظ بها.

المسألة الثالثة^(٢): في محل استعمالها.

المسألة الرابعة^(٣): في حكمها من حيث الأمر الوارد بها^(٤).

المسألة الأولى: في لفظها.

واختلف الناس فيه، فحكى المصريون^(٥) عن ورش^(٦): «أعوذ بالله العظيم من

الشیطان الرجيم».

وقد حكى هذا عن قنبل^(٧) أيضًا.

= الحق عذابك بالقوم الذين طغوا وعائدًا بك أن يعلوا فيطغونى
قيل: عائذ - هنا- أصله اسم فاعل، ولكنه وقع موقع المصدر، كأنه قال: وعيادًا بك.

(١) في ب. والثانية.

(٢) في ب: والثالثة.

(٣) في ب: والرابعة.

(٤) في أ. لها.

(٥) هم: يونس بن عبد الأعلى، وعبد الله بن مالك، وأبو يعقوب الأزرق، وموسى بن سهل.

(٦) شيخ الإقراء بالديار المصرية، أبو سعيد، وأبو عمرو، عثمان بن سعيد بن عبد الله ابن عمرو، وقيل: اسم جده عدى بن غزوان القبي الإفريقي مولى آل الزبير.

قيل: ولد سنة عشر ومائة.

جود ختمات على نافع، ولقبه نافع بورش لشدة بياضه، والورش يصنع، وقيل: لقبه بطائر اسمه ورشان، ثم خفف، فكان لا يكرهه ويقول: نافع أستاذى سمانى به.

وكان فى شبيته رواسًا، وكان أشقر أزرق، ربعة سميتًا، قصير الثياب، ماهرًا بالعربية، انتهت إليه رياضة الإقراء.

تلا عليه: أحمد بن صالح الحافظ، وداود بن أبى طيبة، ويوسف الأزرق، وعبد الصمد ابن عبد الرحمن بن القاسم، ويونس بن عبد الأعلى، وعدد كثير.

وكان ثقة فى الحروف حجة. قال يونس: كان جيد القراءة، حسن الصوت، إذا قرأ يهمز، ويمد، ويشدد، ويبين الإعراب، لا يملء سامعه.

ويقال: إنه تلا على نافع أربع ختمات فى شهر واحد، مات بمصر فى سنة سبع وتسعين ومائة.

ينظر: سير أعلام النبلاء (٩/٢٩٥-٢٩٦)، ومعجم الأدباء (١٢/١١٦)، والعبير (١/٣٢٤)، ومعرفة القراء (١/١٢٦، ١٢٨)، وطبقات القراء (١/٥٠٢)، والنجوم الزاهرة (٢/١٥٥)، وحسن المحاضرة (١/٤٨٥).

(٧) إمام فى القراءة مشهور، وهو أبو عمر، محمد بن عبد الرحمن المخزومى مولا هم المكى؛ =

وروى عن نافع^(١)، وابن عامر والكسائي: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم إن الله

= عاش ستًا وتسعين سنة. وإنما لقب قبلاً؛ لأنه كان يكثر من استعمال دواء يعرف بالقبيل تلا على أبي الحسن القواس وغيره.

أخذ عنه ابن شنبوذ، وابن مجاهد، وابن عبد الرزاق، وابن شوذب الواسطي. يقال: هرم وتغير. مات سنة إحدى وتسعين ومائتين. ينظر: سير أعلام النبلاء (١٤/٨٤)، ومعجم الأدباء (١٧/١٧-١٨)، ووفيات الأعيان (٣/٤٢)، والعبر (٢/٨٩)، وطبقات القراء للذهبي (١/١٨٦-١٨٧)، ودول الإسلام (١/١٧٦)، والوفاء بالوفيات (٣/٢٢٦-٢٢٧)، والبداية والنهاية (١١/٩٩)، والعقد الثمين (٢/١٠٩-١١٠)، وطبقات القراء للجزري (٢/١٦٥-١٦٦)، والنشر في القراءات العشر (١/١٢٠-١٢١)، وشذرات الذهب (٢/٢٠٨).

(١) نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم أبو رويم، ويقال: أبو نعيم ويقال: أبو الحسن وقيل: أبو عبد الله وقيل: أبو عبد الرحمن الليثي مولاهم، وهو مولى جعونة بن شعوب الليثي حليف حمزة بن عبد المطلب المدني أحد القراء السبعة والأعلام ثقة صالح، أصله من أصبهان، وكان أسود اللون حالكا صبيح الوجه حسن الخلق فيه دعابة، أخذ القراءة عرضاً عن جماعة من تابعي أهل المدينة، قال أبو قرّة موسى بن طارق: سمعته يقول: قرأت على سبعين من التابعين. روى القراءة عنه عرضاً وسماعاً - المستنير، والغاية، وجامع البيان، والكامل - إسماعيل بن جعفر وعيسى بن وردان، وسليمان بن مسلم بن جماز - والكامل - مالك بن أنس، وهم من أقرانه. وإسحاق بن محمد - والكامل - أبو بكر - والكامل - إسماعيل ابنا أبي أريس - والكامل - يعقوب بن جعفر أخو إسماعيل، وعبد الرحمن ابن أبي الزناد - والكامل - الزبير بن عامر وخلف بن وضاح وأبو الذكر محمد بن يحيى وأبو العجلان وأبو غسان محمد بن يحيى بن علي وصفوان ومحمد بن عبد الله بن إبراهيم ابن وهب، وهؤلاء من أهل المدينة. - والكامل - موسى بن طارق أبو قرّة اليماني - والكامل - عبد الملك بن قريب الأصمعي وخالد بن مخلد القطواني - والكامل - أبو عمرو ابن العلاء وأبو الربيع الزهراني روى عنه حرفين - والكامل - خارجة بن مصعب الخراساني وخلف بن نزار الأسلمي. وأقرأ الناس دهرًا طويلًا نيفًا عن سبعين سنة، وانتهت إليه رئاسة القراءة بالمدينة، وصار الناس إليها، وقال أبو عبيد: وإلى نافع صارت قراءة أهل المدينة وبها تمسكوا إلى اليوم، وقال ابن مجاهد: وكان الإمام الذي قام بالقراءة بعد التابعين بمدينة رسول الله ﷺ: نافعًا قال: وكان عالما بوجوه القراءات متبعًا لآثار الأئمة الماضين ببلده، وقال سعيد بن منصور: سمعت مالك بن أنس يقول: قراءة أهل المدينة سنة، قيل له: قراءة نافع؟ قال نعم. وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل سألت أبي: أي القراءة أحب إليك؟ قال قراءة أهل المدينة، قلت: فإن لم يكن؟ قال: قراءة عاصم، قرأت القرآن كله على الإمام أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن التحقيق، وقرأه هو على الصائغ التحقيق، وقرأ على الكمال الضرير التحقيق، وقرأ على الشاطبي التحقيق، وقرأ ابن هذيل التحقيق، وقرأ على أبي داود التحقيق، وقرأ على الداني التحقيق، وقرأ على فارس التحقيق، وقرأ على عمر ابن عراك التحقيق، وقرأ على حمدان بن عون التحقيق، وقرأ على إسماعيل النحاس =

هو السميع العليم»^(١).

وروى عن حفص: «أعوذ بالله العظيم السميع العليم من الشيطان الرجيم»^(٢).
وعن حمزة: «أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم».
وعنه أيضًا: «أعوذ بالسميع العليم من الشيطان الرجيم».
وعن بعضهم أنه اختار للجماعة: «أعوذ بالله القوى من الشيطان الغوى».
وحكى أن أبا بكر الصديق^(٣) - رضى الله عنه - كان يتعوذ بهذا التعوذ الأخير.

التحقيق. وقرأ على الأزرق التحقيق، وقرأ على ورش التحقيق، وقرأ على نافع التحقيق، ح: وأخبرني أبو محمد بن أبي بكر الحافظ عن عثمان بن محمد المالكي عن أبي إسحاق الإشبيلي عن أبي عبد الله الأندلسي عن أحمد بن محمد بن محمد عن أبي عمرو قال: حدثنا فارس بن أحمد، ثنا عمر بن محمد المقرئ، ثنا أبو محمد الحسن ابن أبي الحسن العسكري، ثنا محمد بن الحسن بن عمير، ثنا عبد الرحمن بن داود ابن أبي طيبة قال قرأت على أبي التحقيق، وأخبرني أنه قرأ على ورش التحقيق، وأخبره أنه قرأ على نافع التحقيق، قال: وأخبرني نافع أنه قرأ على الخمسة التحقيق، وأخبرني الخمسة أنهم قرءوا على عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة التحقيق، وأخبرهم عبد الله أنه قرأ على أبي بن كعب التحقيق، وأخبرني أنه قرأ على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - التحقيق، قال: وقرأ النبي على التحقيق. قال الحافظ أبو عمرو الداني هذا الحديث غريب، لا أعلمه يحفظ إلا من هذا الوجه، وهو مستقيم الإسناد.

ينظر غاية النهاية (٢/٣٣٠-٣٣٤).

(١) وبهذا قال الثوري والأوزاعي، وهو قريب مما قاله أحمد بن حنبل، حيث قال - رضى الله عنه -: «الأولى: أن يقول: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، إنه هو السميع العليم» ووجه ذلك بأن في هذه الصيغة جمعًا بين صيغة الأمر الوارد في قوله تعالى: ﴿فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم﴾ [النحل: ٩٨] والصيغة الواردة في قوله - عز وجل - ﴿وإما ينزغتك من الشيطان نزغ فاستعذ بالله إنه هو السميع العليم﴾ [فصلت: ٣٦]، كما أن الغرض من الاستعاذة الاحتراز من شر الوسوسة، ومعلوم أن الوسوسة كأنها كلام خفى في قلب الإنسان، ولا يطلع عليها أحد، فكأن العبد يقول: يا من هو يسمع كل مسموع، ويعلم كل سر خفى أنت تعلم وسوسة الشيطان، وتعلم غرضه منها، وأنت القادر على دفعها عنى، فادفعها عنى بفضلك؛ فهذا السبب كان ذكر ﴿السميع العليم﴾ أولى بهذا الموضع من سائر الأذكار. ينظر اللباب (١/٨٠، ٨١، ١٠٠).

(٢) وهذا ما اختاره - أيضًا - بعض الشافعية، موجهين إياه بما سبق عن أحمد بن حنبل من الجمع بين صيغتي الآيتين.

(٣) عبد الله بن عثمان بن عامر بن عمرو بن كعب بن سعد تيم، التيمي، أبو بكر بن أبي قحافة الصديق، أول الرجال إسلاما ورفيق سيد المرسلين ﷺ في هجرته. شهد المشاهد، وكان من أفضل الصحابة، وروى مائة واثنتين وأربعين حديثًا، اتفقا على ستة، وانفرد البخاري بأحد عشر، ومسلم بحديث. وعنه ولده عبد الرحمن وعائشة وعمر وعلى وخلق. وكان =

وذكر الحافظ في «جامع البيان» أن الرواية في الاستعاذة قبل القراءة وردت عن النبي ﷺ بلفظين:

أحدهما: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم».

روى ذلك جبير بن مطعم^(١).

والثاني: «أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم».

روى ذلك عنه أبو سعيد الخدرى^(٢).

قال: وروى أبو روق^(٣)، عن الضحاك^(٤)، عن ابن عباس^(٥) أنه قال: «أول ما

= أبيض أشقر لطيفا مُسْتَرْقُ الوركين، قال النبي ﷺ: «سدوا كل خوذة إلا خوذة أبي بكر». وقال عمر: أبو بكر خيرنا وسيدنا وأحبنا إلى رسول الله، صلى الله عليه وسلم. توفي سنة ثلاث عشرة، عن ثلاث وستين سنة، ودفن بالحجرة النبوية. ينظر: تهذيب التهذيب (٣١٥/٥) (٥٣٧)، والإصابة (١٦٩/٤)، وتهذيب الكمال (٢/٧٨).

(١) جبير بن مطعم بن عدى بن نوفل بن عبد مناف، النوفلى، أبو محمد أو أبو عدى، المدني، أسلم قبل حنين أو يوم الفتح، له ستون حديثا، اتفقا على ستة، وانفرد البخارى بحديث، ومسلم بأخر، روى عنه ابنه محمد ونافع، وسليمان بن سرد وابن المسيب وطائفة. وكان حليما وقورا عارفا بالنسب. وذكر ابن إسحاق أن النبي ﷺ أعطاه مائة من الإبل وتوفي سنة تسع أو ثمان وخمسين بالمدينة. ينظر: الخلاصة (١٦/١) (١٠٠٥)، تهذيب التهذيب (٦٣/٢).

والحديث أخرجه أحمد (٨٢-٨٥/٤)، وأبو داود (٧٦٤، ٧٦٥) وابن ماجه (٨٠٧)، وأبو يعلى (٧٣٩٨)، وابن خزيمة (٤٦٨-٤٦٩) وابن الجارود (١٨٠)، وابن حبان (١٧٧٩) والطبرانى (١٥٦٨، ١٥٦٩)، والحاكم (٢٣٥/١)، والبيهقى (٣٥/٢).

(٢) سعد بن مالك بن سنان - بنونين - ابن عبد بن ثعلبة بن عبيد بن خدره - بضم المعجمة - الخدرى، أبو سعيد، بايع تحت الشجرة، وشهد ما بعد أحد، وكان من علماء الصحابة، له ألف ومائة حديث وسبعون حديثا، اتفقا على ثلاثة وأربعين، وانفرد البخارى بستة وعشرين، ومسلم باثنين وخمسين وعنه طارق بن شهاب، وابن المسيب، والشعبى، ونافع وخلق، قال الواقدي: مات سنة أربع وسبعين.

ينظر: الخلاصة (٣٧١/١) (٢٣٩٧)، تهذيب التهذيب (٤٧٩/٣)، الإصابة (٧٨/٣)، والوفى بالوفيات (٢٠٠/١٥).

والحديث أخرجه أحمد (٦٩، ٥٠/٣)، وأبو داود (٢٦٥/١) كتاب الصلاة باب من رأى الاستفتاح بسبحانك اللهم ويحمدك (٧٧٥) والترمذى (٢٨٢/١) كتاب الصلاة باب ما يقول عند افتتاح الصلاة (٢٤٢) وابن ماجه (١٠٢/١) كتاب إقامة الصلاة باب افتتاح الصلاة (٨٠٤) والنسائى (١٣٢/٢) كتاب الافتتاح باب نوع آخر من الذكر، وأبو يعلى (١١٠٨)، وابن خزيمة (٤٦٧) من حديث أبى سعيد الخدرى.

(٣) عطية بن الحارث الهمداني، أبو زوق الكوفى. عن أنس وإبراهيم التيمى والشعبى.

وعنه ابنه: يحيى وعمارة والثورى. قال أبو حاتم: صدوق.

نزل جبريل على النبي ﷺ علمه الاستعاذة - قال: «يا محمد؛ قل: أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم»^(١) ثم قال: «قل: بسم الله الرحمن الرحيم». قال الحافظ: وعلى استعمال هذين اللفظين عامة أهل الأداء من أهل الحرمين^(٢)، والعراقيين، والشام، فأما أهل مصر، وسائر أهل المغرب فاستعمال أكثر أهل الأداء منهم لفظ ثالث وهو: «أعوذ بالله العظيم من الشيطان الرجيم». ثم رجح التعوذ الأول، وعليه عول رغبة في «التيسير» فقال: [اعلم أن المستعمل عند

= ينظر: تهذيب التهذيب (٧/٢٢٤)، وتقريب التهذيب (٢/٢٤)، الخلاصة (٢/٢٣٣)، (٤٨٧٥)، والثقات (٧/٢٧٧).

(٤) الضحاك بن مزاحم الهلالي مولاهم، الخراساني، يكنى أبا القاسم. عن أبي هريرة، وابن عباس، وأبي سعيد وابن عمر، وزيد بن أرقم، وأنس. وعنه: عبد الرحمن بن عوسجة وعبد العزيز بن أبي رواد وقرّة بن خالد، وخلق. قال سعيد بن جبير: لم يلق ابن عباس. ووثقه أحمد، وابن معين، وأبو زرعة. وقال ابن حبان: في جميع ما روى نظر؛ إنما اشتهر بالتفسير. قال أبو نعيم: مات سنة خمس ومائة. ينظر: الخلاصة (٥/٢) (٣١٤٦)، وتهذيب التهذيب (٤/٤٥٣)، وتقريب التهذيب (١/٣٧٣)، والثقات (٦/٤٨٠).

(٥) عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف، الهاشمي، أبو العباس المكي ثم المدني ثم الطائفي، ابن عم النبي ﷺ وصاحبه وحبر الأمة وفقهها، وترجمان القرآن روى ألفاً وستمائة وستين حديثاً.

اتفقا على خمسة وسبعين، وانفرد البخاري بثمانية وعشرين، ومسلم بتسعة وأربعين. وعنه: أبو الشعثاء، وأبو العالية، وسعيد بن جبير، وابن المسيب وعطاء بن يسار، وأمم. قال موسى بن عبيدة: كان عمر يستشير ابن عباس، ويقول: غواص.

وقال سعد: ما رأيت أحضر فهما، ولا ألب أبا، ولا أكثر علما، ولا أوسع حلما من ابن عباس، ولقد رأيت عمر يدعو للمعضلات. وقال عكرمة: كان ابن عباس إذا مر في الطريق قالت النساء: أمر المسك أو ابن عباس؟ وقال مسروق: كنت إذا رأيت ابن عباس قلت: أجمل الناس، وإذا نطق قلت: أفصح الناس، وإذا حدث قلت: أعلم الناس. مناقبه جمّة.

قال أبو نعيم: مات سنة ثمان وستين. قال ابن بكير: بالطائف، وصلى عليه محمد ابن الحنفية.

ينظر: الخلاصة (٢/٦٩-٧٠) (٣٥٨٩)، وتهذيب التهذيب (٥/٢٧٦)، وتقريب التهذيب (١/٤٢٥)، والثقات (٣٣/٢٠٧)، وأسد الغابة (٣/٢٩٠).

(١) أخرجه الطبري في تفسيره (١/٧٧) (١٣٧).

(٢) هما: مكة، والمدينة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام.

الحُذَّاق من أهل الأداء في لفظها^(١): «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم»^(٢) دون غيره.

(١) سقط في أ.

(٢) وهذه الصيغة اختارها أبو حنيفة -رضى الله عنه- لموافقها ظاهر الآية الكريمة: ﴿فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم﴾ [النحل: ٩٨].

و «أعوذ» فعل مضارع، وأصله: «أعوذ» بضم الواو، مثل: «أقتل، وأخرج أنا» وإنما نقلوا حركة الواو إلى الساكن قبلها؛ لأن الضمة ثقيلة، وهكذا كل مضارع من فعل عينه واو، نحو: «أقوم، ويقوم، وأجول، ويجول» وفاعله ضمير المتكلم. وهذا الفاعل لا يجوز برونه؛ بل هو من المواضع السبعة التي يجب فيها استتار الضمير على خلاف في السابع ولا بد من ذكرها؛ لعموم فائدتها، وكثرة دورها: الأول: المضارع المسند للمتكلم وحده؛ نحو: «أفعل».

الثاني: المضارع المسند للمتكلم مع غيره، أو المعظم نفسه؛ نحو: «نفعل نحن». الثالث: المضارع المسند للمخاطب، نحو: تفعل أنت، ويوحد المخاطب بقيد الإفراد، والتذكير؛ لأنه متى كان مثنى، أو مجموعاً، أو مؤنثاً - وجب برونه؛ نحو، «تقومان - يقومون - تقومين».

الرابع: فعل الأمر المسند للمخاطب، نحو: «افعل أنت» ويوحد المخاطب أيضاً بقيد الإفراد، والتذكير؛ لأنه متى كان مثنى، أو مجموعاً، أو مؤنثاً - وجب برونه، نحو «افعلوا - افعلوا».

الخامس: اسم فعل الأمر مطلقاً، سواء كان المأمور مفرداً، أو مثنى، أو مجموعاً، أو مؤنثاً، نحو: «صه يا زيد - يا زيدان - يا زيدون - يا هند - يا هندان - يا هندات». بخلاف فعل الأمر؛ فإنه يبرز فيه ضمير غير المفرد المذكور، كما تقدم. السادس: اسم الفعل المضارع؛ نحو: «أوه» أى: أتوجع، و «أف» أى: أنضجر، و«وى» أى: أعجب.

وهذه الستة لا يبرز فيها الضمير؛ بلا خلاف.

وقولنا «اسم فعل الأمر، واسم الفعل المضارع» احتراز عن اسم الفعل الماضى؛ فإنه لا يجب فيه الاستتار.

السابع: المصدر الواقع موقع الفعل بدلا من لفظه؛ نحو: «ضربا زيدا»؛ وقول الشاعر: يَمرون بالدهنا خففا عياهم ويرجعن من دارين بجر الحقائق
على حين ألهى الناس جل أمورهم فنندلا زريق المال ندل الشعالب
وقوله تعالى: ﴿فَضْرِبِ الرِّقَابَ﴾ [محمد: ٤].

هذا إذا جعلنا في (ضربا) ضميراً مستتراً، وأما من يقول من النحويين: إنه لا يتحمل ضميراً ألبتة، فلا يكون من المسألة في شيء.

والضابط فيما يجب استتاره، وإن عرف من تعداد الصور المتقدمة - أن كل ضمير لا يحل محله ظاهر، ولا ضمير متصل، فهو واجب الاستتار كالمواضع المتقدمة، وما جاز أن يحل محله أحدهما، فهو جائز الاستتار، نحو: (زيد قام) في (قام) ضمير جائز الاستتار، ويحل محله الظاهر، نحو: (زيد قام أبوه) أو الضمير المنفصل، نحو: (زيد ما قام إلا هو) =

فإن وجد من لسانهم في أحد المواضع المتقدمة الواجب فيها الاستتار، ضمير منفصل، فليعتقد كونه توكيداً للضمير المستتر، كقوله تعالى: ﴿اسكن أنت وزوجك الجنة﴾ [البقرة: ٣٥] ذ (أنت) مؤكد لفاعل (اسكن).

و (بالله) جار ومجرور، وكذلك: (من الشيطان) وهما متعلقان ب (أعوذ).
ومعنى الباء: الاستعاذة، و (من): للتعليل، أى: أعوذ مستعيناً بالله من أجل الشيطان، ويجوز أن تكون (من) لابتداء الغاية.

والشيطان: المتمرد من الجن، وقيل: الشياطين أقوى من الجن، والمردة أقوى من الشياطين، والعفرية أقوى من المردة، والعفرية أقواها.

وقال أبو عبيدة - رحمه الله - : الشيطان اسم لكل عارم من الجن، والإنس، والحيوانات؛ لبعده من الرشد، قال تبارك وتعالى: ﴿وكذلك جعلنا لكل نبي عدواً شياطين الإنس والجن﴾ [الأنعام: ١١٢]، فجعل من الإنس شياطين.

وركب عمر - رضى الله تعالى عنه - بردونا، فطفق يتبخر فجعل يضربه فلا يزداد إلا تبخترًا؛ فنزل عنه، وقال: (ما حملتموني إلا على شيطان).

وقد يطلق على كل قوة ذميمة فى الإنسان؛ قال - عليه الصلاة والسلام - (الحسد شيطان، والغضب شيطان) وذلك لأنهما ينشآن عنه.

واختلف أهل اللغة فى اشتقاقه:

فقال جمهورهم: هو مشتق من: (شَطَن - يشطن) أى: بعد؛ لأنه بعيد من رحمة الله تعالى، وأنشد:

نأت بسعادَ عنك نوى شطونُ فبانَت والفؤاد بها رهين
وقال آخر:

أيما شاطن عصاه عكاه ثم يُلقَى فى السجن والأكبال
وحكى سيويه - رحمه الله - : (شيطن) أى: فعل فِعل الشياطين؛ فهذا كله يدل على أنه من (شطن)؛ لثبوت النون، وسقوط الألف فى تصاريف الكلمة، ووزنه على هذا: (فيعال).

وقيل: هو مشتق من (شاط - يشيط) أى: هاج، واحترق، ولا شك أن هذا المعنى موجود فيه، فأخذوا بذلك أنه مشتق من هذه المادة؛ لكن لم يسمع فى تصاريفه إلا ثابت النون، محذوف الألف؛ كما تقدم، ووزنه على هذا: (فعلان)، ويترتب على القولين: صرفه وعدم صرفه، إذا سمى به، وأما إذا لم يسم به، فإنه منصرف ألبتة؛ لأن من شرط امتناع (فعلان) الصفة: ألا يؤنث بالثناء، وهذا يؤنث بها؛ قالوا: (شيطانة).
قال ابن الخطيب: و (الشيطان) مبالغة فى الشيطنة؛ كما أن (الرحمن) مبالغة فى الرحمة.

و (الرجيم) فى حق الشيطان (فعليل) بمعنى: مفعول أى مرجوم.

و (الرجيم) نعت له على الذم، وفائدة النعت: إما إزالة اشتراك عارض فى معرفة، نحو: (رأيت زيداً العاقل)، وإما تخصيص نكرة، نحو: (رأيت رجلاً تاجراً)، وإما لمجرد مدح، =

= أو ذم، أو ترحم، نحو: (مررت بزيد المسكين)، وقد يأتي لمجرد التوكيد، نحو قوله: ﴿نفخة واحدة﴾ [الحاقة: ١٣] ولا بد من ذكر قاعدة في النعت، تعم فائدتها:

اعلم أن النعت إن كان مشتقاً بقياس، وكان معناه لمتبوعه، لزم أن يوافق في أربعة من عشرة، أعنى في واحد من ألقاب الإعراب: الرفع، والنصب، والجر، وفي واحد من: الأفراد، والتنثنية، والجمع، وفي واحد من: التذكير والتأنيث، وفي واحد من: التعريف، والتذكير.

وإن كان معناه لغير متبوعه، وافقه في اثنين من خمسة: في واحد من ألقاب الإعراب، وفي واحد من التعريف والتذكير، نحو: (مررت برجلين عاقلة أمهما)، فلم يتبعه في تنثية ولا تذكير.

وإذا اختصرت ذلك كله، فقل: النعت يلزم أن يتبع معنوته في اثنين من خمسة مطلقاً: في واحد من ألقاب الإعراب، وفي واحد من التعريف والتذكير، وفي الباقي كالفعل، يعنى: أنك تضع موضع النعت فعلاً، فمهما ظهر في الفعل، ظهر في النعت، مثاله ما تقدم في: (مررت برجلين عاقلة أمهما)؛ لأنك تقول: (مررت برجلين عقلت أمهما).
(والرجيم) قد تبع موصوفه في أربعة من عشرة؛ لما عرفت، وهو مشتق من (الرجم)، والرجم أصله: الرمي بالرجام، وهى الحجارة، ويستعار الرجم للرمي بالظن والتوهم، قال زهير:

وما الحرب إلا ما علمتمم وذقتم
ويعبر به -أيضاً- عن الشتم؛ قال تعالى: ﴿لئن لم تنته لأرجمنك﴾ [مریم: ٤٦] قيل:
أقول فيك قولاً سيئاً.

والمراجعة: المسابة الشديدة استعارة كالمقاذفة، فالرجيم معناه: المرجوم، فهو (فعليل) بمعنى (مفعول) كقولهم: كف خضيب، أى: مخضوب، ورجل لعين، أى: ملعون، قال الراغب: و «الترجمان»: تفعلاً، من ذلك، كأنه يعنى أنه يرمى بكلام من يترجم عنه إلى غيره. والرُّجْمَة: أحجار القبر، ثم عبر بها عنه؛ وفي الحديث: (لا تُرْجَمُوا قَبْرِي) أى: لا تضعوا عليه الرجمة.

ويجوز أن يكون بمعنى (فاعل)؛ لأنه يرجم غيره بالشر، ولكنه بمعنى (مفعول) أكثر، وإن كان غير مقيس.

ثم فى كونه مرجوماً وجهان:

الأول: أن معنى كونه مرجوماً كونه ملعوناً من قبل الله تعالى؛ قال الله - تعالى -:
﴿فاخرج منها فإنك رجيم﴾ [الحجر: ٣٤] واللعن يسمى رجماً.

وحكى الله تعالى عن والد إبراهيم - عليه الصلاة والسلام - أنه قال: ﴿لئن لم تنته لأرجمنك﴾ قيل: عنى بقوله الرجم بالقول.

وحكى الله - تعالى - عن قوم نوح - عليه السلام - أنهم قالوا: ﴿لئن لم تنته ينوح لتكونن من المرجومين﴾ [الشعراء: ١١٦]، وفى سورة يس: ﴿لئن لم تنتهوا لنرجمنكم﴾ [يس: ١٨].

= والوجه: أن الشيطان إنما وصف بكونه مرجوماً؛ لأنه تعالى أمر الملائكة برمي الشياطين

وهذا التعوذ هو المختار - أيضا - عند الشيخ أبي محمد مكي، وعند الإمام أبي عبد الله بن شريح.

وفى قول الحافظ: «دون غيره» إشعار بالخلاف المتقدم.
[و] ^(١) قوله: «وذلك لموافقة الكتاب والسنة» تعليل لاختيار هذا اللفظ دون غيره، ثم ذكر الآية، والحديث.

وجه الموافقة للآية أنك تجعل «أعوذ» بدل «أستعيذ» ويبقى قولك: «بالله من الشيطان الرجيم» فى الاستعاذ كما هو فى الآية من غير تبديل، ولا زيادة، ولا نقص.

وقد جاء التعوذ فى مواضع من القرآن، كقوله - تعالى - : ﴿وَمَا يَزَعَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزَعٌ فَاسْتَوِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الأعراف: ٢٠٠].
وفى الآية الأخرى: ﴿إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [فصلت: ٣٦].
وفى آية أخرى: ﴿يَصِفُونَ رَبِّ أَعُوذُ بِكَ مِنْ هَمَزَاتِ الشَّيْطَانِ وَأَعُوذُ بِكَ رَبِّ أَنْ يَحْضُرُونِ﴾ [المؤمنون: ٩٧-٩٨].

وفى موضع آخر ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾ [الفلق: ١]، و: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ [الناس: ١] إلى آخر السورتين.
وفى موضع آخر: ﴿أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ [البقرة: ٦٧]، ﴿قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ إِنَّهُ رَقِيقٌ﴾ [يوسف: ٢٣].

وليس فى جميعها ما ورد عند قراءة القرآن إلا قوله - تعالى - : ﴿فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [النحل: ٩٨]
فهذا وجه ما ذكر من الموافقة للكتاب.

وأما السنة: فما رواه جبير - كما ذكر - ولعله إنما رجع رواية جبير على رواية أبى سعيد الخدرى؛ لموافقة الآية كما تقدم، فأرى أن ما ^(٢) يوافق فيه الكتاب والسنة أولى فى الاستعمال مما اختلف به أحدهما مع أن الأمر فى ذلك واسع، والله - جل

= بالشهب والثواقب؛ طردا لهم من السموات، ثم وصف بذلك كل شرير متمرّد.
ينظر اللباب (١/٨٠، ٩٥-١٠٠).

(١) سقط فى ب.

(٢) فى ب: أيما.

وتعالى - أعلم .

ولسعة الأمر فيه قال ابن فيره في قصيدته لما ذكر التعوذ:
عَلَى مَا آتَى فِي النَّخْلِ يُسْرًا وَإِنْ تُرْدُ لِرَبِّكَ تَنْزِيهَا فَلَسْتَ مُجَهَّلًا
المسألة الثانية: في كيفية اللفظ بها.

قال الحافظ - رحمه الله - : «ولا أعلم خلافاً بين أهل الأداء في الجهر بها عند افتتاح القرآن، وعند الابتداء برءوس الأجزاء وغيرها في مذهب الجماعة». هذا الذي ذكر الحافظ من الجهر بالاستعاذة هو اختيار الشيخ أبي محمد مكى، ولم أجد للإمام أبي عبد الله بن شريح تعرضاً للجهر، ولا للإخفاء^(١)، لكنى قرأت بالجهر في طريقه كالذى قرأت من طريق الحافظ والشيخ، ولم يأمرنى أحد ممن قرأت عليه بطريقه بالإخفاء، والله - تبارك وتعالى - أعلم^(٢).

قوله: «عند افتتاح القرآن»، يريد الابتداء بسورة الحمد، و«عند الابتداء برءوس الأجزاء» يريد الابتداء بحزب من أى سورة كان، أو بنصف حزب، أو ربه. قوله: «وغيرها» يريد الابتداء بأى سورة كانت، أو أى آية كانت سواء وافقت جزءاً، أو لم توافقه فحصل من هذا استعمال التعوذ عند كل ابتداء على كل حال.

وهذا حاصل قول الشيخ، والإمام.

قوله: «اتباعاً للنص واقتداء بالسنة».

يعنى بالنص: الآية التى ذكر، وبالسنة: الحديث الذى روى جبير، وليس يرجع قوله: «اتباعاً للنص واقتداء بالسنة» إلى الجهر، وإنما يرجع إلى استعمال التعوذ عند كل ابتداء حملاً للآية والحديث على العموم، والله - جل جلاله - أعلم. قوله: «فأما الرواية بذلك فوردت عن أبى عمرو».

يعنى الرواية بالجهر، ثم ذكر الإخفاء رواية عن نافع وعن حمزة، وليس فيما ذكر

(١) فى أ: وللإخفاء.

(٢) وأيهما فعل من الجهر أو الإخفاء، فهو جائز؛ فقد روى أن عبد الله بن عمر - رضى الله تعالى عنهما - لما قرأ أسر بالتعوذ.

وعن أبى هريرة - رضى الله تعالى عنه - أنه جهر به، ذكره الشافعى - رحمه الله تعالى - فى (الأم) ثم قال: فإن جهر به جاز، وإن أسر به جاز. ينظر اللباب (١/٨٨).

من الإخفاء المروى مناقضة لقوله: «ولا أعلم بين أهل الأداء خلافاً في الجهر بها»؛ إذ لا تعارض بين الرواية والأداء، ونظير هذه المسألة من الفقه يكون فيها قولان عن مالك^(١) مثلاً، فيستمر العمل بأحدهما كترك رفع اليدين عند الركوع حيث استمر العمل عليه مع وجود الرواية بالرفع^(٢). فإذا قال قائل والحالة هذه: لا أعلم خلافاً في العمل بترك رفع اليدين عند^(٣) الركوع، ثم قال: وقد وردت الرواية عن مالك بالرفع - لم يتناقض قوله؛ لانصراف الاتفاق إلى العمل دون الرواية، والله - سبحانه - أعلم.

- (١) مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث الأصبحي، أبو عبد الله المدني، أحد أعلام الإسلام، وإمام دار الهجرة .
عن نافع والمقبري ونعيم بن عبد الله وابن المنكدر ومحمد بن يحيى بن حبان وإسحاق ابن عبد الله بن أبي طلحة وأيوب وزيد بن أسلم وخلق. وعنه من شيوخه: الزهري ويحيى الأنصاري .
وممن مات قبله: ابن جريج وشعبة والثوري وخلق، وابن عيينة والقطان وابن وهب وخلائق آخريهم موتا أبو حذافة السهمي .
قال الشافعي: مالك حجة الله تعالى على خلقه . قال ابن مهدي: ما رأيت أحدا أتم عقلا ولا أشد تقوى من مالك . وقال ابن المديني: له نحو ألف حديث قال البخاري: أصح الأسانيد: مالك عن نافع عن ابن عمر . ولد مالك سنة ثلاث وتسعين، وحمل به ثلاث سنين . وتوفي سنة تسع وسبعين ومائة، ودفن بالقيع .
ينظر: الخلاصة (٣/٣) (٦٧٩٦)، وتهذيب التهذيب (٥/١٠)، وتقريب التهذيب (٢/٢٢٣)، والجرح والتعديل (١١/١)، وسير أعلام النبلاء (٤٨/٨).
- (٢) قال في أسهل المدارك: (وهل يرفعهما عند الركوع والرفع منه؟ خلاف) يعني أن المصلى هل يرفع يديه عند الركوع وعند رفعه منه أم لا؟ فالجواب أنه لا يرفع يديه في شيء من ذلك إلا عند تكبيرة الإحرام فقط، قال مالك في المدونة: لا أعرف رفع اليدين في شيء من تكبير الصلاة لا في خفض ولا في رفع إلا في افتتاح الصلاة يرفع يديه شيئاً خفيفاً، والمرأة في ذلك بمنزلة الرجل . ا هـ . قال: كرفع يديه مع إحرامه فقط، أي لا مع هويته للركوع، ولا مع رفعه منه، ولا إثر قيامه من اثنتين . ا هـ . قاله في جواهر الإكليل . وكذا في الدردير . وقال أبو الحسن في كفاية الطالب: وظاهر كلام الشيخ أن الرفع مختص بتكبيرة الإحرام، وهو كذلك على المشهور، فلا يرفع عند الركوع، ولا عند الرفع منه، ولا في القيام من اثنتين . ا هـ . قال الدسوقي: قوله: لا مع ركوعه ولا رفعه، أي ولا مع رفعه منه، وهذا هو أشهر الروايات عن مالك في المواضع عن الإكمال، وهو الذي عليه عمل أكثر الأصحاب . قال وفي التوضيح: الظاهر أنه يرفع يديه عند الإحرام والركوع والرفع منه والقيام من اثنتين؛ لورود الأحاديث الصحيحة بذلك . ا هـ . ينظر: أسهل المدارك (١/١٣٣).
- (٣) في ب: في .

قال العبد - رحمه الله تعالى - : وبعد أن قررت هذا التأويل الرافع للمنافرة بين الرواية والتلاوة وجدت الحافظ قد نقل مثله فقال في كتاب «التمهيد» في سورة يوسف - عليه السلام - : «واختلفوا في سكون الياء وفتحها من قوله: «مثنوى» و«بشراى».

ثم نقل أقوال الرواة في ذلك، ثم قال ما نصه: «وسألت شيخنا أبا الحسن عن هذه الأشياء التي توجد مسطورة في النصوص كياء «هداى» و«بشراى» و«مثنوى» وشبهه، والتلاوة بالنقل عن مسطريها بخلاف ذلك، فقال لى: ذلك بمنزلة الآثار الواردة في الكتب في الأحكام وغيرها بنقل الثقات والعمل بخلافها؛ فكذلك ذلك، ثم قال الحافظ: «وهذا من لطيف التأويل وحسن الاستخراج».

ولما كان المعول على الجهر لم أطول بما ورد في الإخفاء من التفصيل والخلاف ومن أحب الوقوف على ذلك فلينظره في كتاب «الإقناع» لأبى جعفر بن الباذش - رحمه الله - فإنه قد أحكم القول فيه.

المسألة الثالثة: في محل استعمال الاستعاذة.

والخلاف في التزام استعمالها قبل القراءة وقبل البسملة غير أنا لو نزلنا الآية، لاقتضى لفظها تقديم القراءة على التعوذ بدليل أنك إذا قلت: إذا رأيت هلال رمضان فصم، وإذا رأيت هلال شوال فأفطر - لزم أن الصوم والفطر لا يكونان مطلوبين إلا بعد حصول الرؤية؛ فكذا قوله - تعالى - : ﴿فإذا قرأت القرآن فاستعذ﴾ [] يقتضى أن الاستعاذة لا تكون إلا بعد القراءة^(١)، فلما وجدنا الاتفاق على العمل بتقديم التعوذ على القراءة دل ذلك على أن في الآية إضماراً، وأن المراد: فإذا أردت قراءة القرآن فاستعذ.

(١) وبيان ذلك: أن قوله تعالى: ﴿فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم﴾ [النحل: ٩٨] يدل على أن قراءة القرآن شرط، وذكر الاستعاذة جزءاً، والجزء متأخر عن الشرط؛ فوجب أن تكون الاستعاذة متأخرة عن القراءة.

وقد قيل في تأييد ذلك: هذا موافق لما في العقل؛ لأن من قرأ القرآن فقد استوجب الثواب العظيم، فربما يداخله العجب، فيسقط ذلك الثواب؛ لقوله - عليه الصلاة والسلام - «ثلاث مهلكات...» وذكر منها إعجاب المرء بنفسه؛ فلهذا السبب أمره الله تعالى بأن يستعيذ من الشيطان؛ لئلا يحمله الشيطان بعد القراءة على عمل محبط ثواب تلك الطاعة.

وهذا من باب المجاز الذى أقيم فيه المسبب مقام السبب؛ لأن إرادة القراءة هي السبب في حصول القراءة^(١)، ونظير هذه الآية قوله - تعالى - : ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ . . . ﴾ [الآية [المائدة: ٦] إذا تأولنا أنه أراد القيام إلى الصلاة مطلقا فيكون المعنى: إذا أردتم القيام إلى الصلاة فاغسلوا.

وأما إن تأولنا أنه أراد: إذا قمتم من النوم إلى الصلاة - فلا يصح التنظير بين الآيتين، والله - جل جلاله - أعلم.

المسألة الرابعة: في حكم الاستعاذة:

من حيث الأمر^(٢) الوارد بها في قوله - تعالى - : ﴿ إِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنْ

قالوا: ولا يجوز أن يكون المراد من قوله تعالى: ﴿فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله﴾ أى: إذا أردت قراءة القرآن؛ كما في قوله تعالى: ﴿إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا﴾ [المائدة: ٦]. والمعنى: إذا أردتم القيام فتوضئوا؛ لأنه لم يقل: فإذا صليتم فاغسلوا؛ فيكون نظير قوله: ﴿فإذا قرأت القرآن فاستعذ﴾، وإن سلمنا كون هذه الآية نظير تلك، فنقول: نعم، إذا قام يغسل عقيب قيامه إلى الصلاة؛ لأن الأمر إنما ورد بالغسل عقيب قيامه، وأيضا: بالإجماع دل على ترك هذا الظاهر، وإذا ترك الظاهر في موضع للدليل، لا يوجب تركه في سائر المواضع لغير دليل.

ينظر: اللباب (١/٨٢-٨٣).

(١) وهذا ما عليه جمهور الفقهاء؛ فقد قالوا: إن قوله تعالى: ﴿فإذا قرأت القرآن فاستعذ﴾ يحتمل أن يكون المراد منه: إذا أردت، وإذا ثبت الاحتمال، وجب حمل اللفظ عليه توفيقاً بين الآية وبين الخبر المروى عن جبير بن مطعم - رضى الله تعالى عنه - أن النبى ﷺ حين افتتح الصلاة قال: «الله أكبر كبيراً: ثلاث مرات، والحمد لله كثيراً: ثلاث مرات، وسبحان الله بكرة وأصيلاً: ثلاث مرات» ثم قال: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم من همزه ونفخه ونفثه».

ومما يقوى ذلك من المناسبات العقلية، أن المقصود من الاستعاذة نفى وساوس الشيطان عند القراءة؛ قال تعالى: ﴿وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبى إلا إذا تمنى ألقى الشيطان فى أمنيته﴾ [الحج: ٥٢] فأمره الله تعالى بتقديم الاستعاذة قبل القراءة؛ لهذا السبب.

قال ابن الخطيب - رحمه الله تعالى - : وأقول: هاهنا قول ثالث: وهو أن يقرأ الاستعاذة قبل القراءة؛ بمقتضى الخبر، وبعدها؛ بمقتضى القرآن؛ جمعاً بين الدلائل بقدر الإمكان.

ينظر: اللباب (١/٨٤-٨٦).

(٢) الأمر منقسم إلى قسمين:

الأول: نفسى، وهو الطلب القائم بذاته - عز وجل - الذى هو أحد مدلول الكلام النفسى المتنوع إلى أمر ونهى، وخبر واستخبار، فالأمر النفسى نوع من أنواع هذا المدلول.

القسم الثانى: لفظى، وهو يتضمن اللفظ الوارد فى القرآن الكريم، والسنة النبوية =

الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ» [النحل: ٩٨]. وقد ثبت أن صيغة «افعل» تستعمل لمعان كالوجوب^(١)، والندب^(٢)، والإرشاد، وغير ذلك مما أحكمه أهل أصول الفقه،

= المطهرة، الذي قام بتبليغه الرسول ﷺ

وأما تعريف الأمر اللفظي اصطلاحاً فهو الأمر اللفظي المركب من همزة وميم وراء: أمر، المسمى بالأمر اللساني، فمسمى اللفظ المركب من الحروف الثلاثة بهيئتها المتقدمة هو صيغة الأمر، مثل: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [المزمل: ٢٠]، و﴿آتُوا الْحَجَّ﴾ [البقرة: ١٩٦]، اذهب، تعلم، ونحو هذا من صيغ الأمر الدالة على طلب الفعل؛ فإن صيغة ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ وما عطف عليها لم تخرج عن كونها أفعالاً طالبة للصلاة، والزكاة والحج، والذهاب والتعلم، هذا هو مسمى الأمر. أما مسمى الصيغة، فهي دلالتها على الوجوب، أو الندب.

وقد اختلفت الآراء في مسمى الأمر اللساني ومعناه، إلى ثلاثة مذاهب:

الأول: مذهب الجمهور، فقد عرفوا الأمر بهيئته المذكورة المتقدمة - بأنه القول الطالب للفعل مطلقاً، وتفسير الإطلاق سواء أصدر الأمر من الأعلى للأدنى، كأوامر الله تعالى وأوامر الحاكم لشعبه؛ فإن الله - سبحانه - يعلو عن الخلق؛ لأنه خالق، وكذا الحاكم أعلى من شعبه، وهم المحكومون؛ ولهذا يقولون: الأمر الصادر من الحاكم برقم كذا، أم كان صادراً من الأدنى إلى الأعلى، أم كان صادراً من المساوي لمساويه، فكل هذا يسمى أمراً في اللغة.

وأما إذا خص العرف الأمر الصادر من الأدنى إلى الأعلى بالسؤال، وخص المساوي بالالتماس - فهذا اصطلاح عرفي، وكلامنا في مسمى الأمر اللغوي؛ فإنه أمر في جميع الأحوال؛ لأن علماء اللغة لم يفرقوا - في وضع لفظ الأمر على مسماه الذي هو صيغة «افعل» - بين صدوره من الأعلى رتبة، أو من الأدنى، أو من المساوي. وإلى هذا مال البيضاوي في «المنهاج».

الثاني: يرى فريق من المعتزلة، وطائفة كبيرة من الأشاعرة، أن الأمر هو القول الطالب للفعل بشرط صدوره ممن هو أعلى رتبة، لمن هو أدنى منها.

الثالث: يرى الإمام الرازي، وابن الحاجب، والآمدي أنه هو القول الطالب للفعل بشرط الاستعلاء.

الأمر النفسي:

ماهيته: هو الطلب المتعلق بإيجاد الفعل على سبيل الحتم والإلزام؛ ولهذا يكون تعريفه: هو الخطاب الطالب للفعل طلباً جازماً، هذا إذا قلنا: إن الأصل في الأمر الإيجاب. وعرفه ابن الحاجب في مختصر المنتهى بأنه اقتضاء فعل غير كف. ولما رأى ابن الحاجب القيود المختلفة في التعريف قال: على سبيل الاستعلاء السعد وصاحب التيسير: هذا تعريف الأمر النفسي. وقد عرفه الغزالي بأنه القول المقتضى طاعة المأمور بفعل المأمور به. وهذا التعريف لإمام الحرمين، والقاضي أبي بكر الباقلاني.

ينظر: البرهان (١/٢٠٣)، والبحر المحيط (٣٤٢)، والإحكام في أصول الأحكام (٢/١٢٠)، وسلاسل الذهب ص (١٢٠).

(١) هو الفعل الذي طلبه الشارع طلباً جازماً: كالصلاة المدلول على طلبها طلباً جازماً بقوله =

وأنهوه إلى خمسة عشر معنى^(١)، وليس هذا موضع بسط تلك المعاني، والذي يصح

= تعالى: ﴿أقيموا الصلاة﴾، وكالحج المدلول على طلبه طلبا جازما بقوله تعالى: ﴿ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا﴾ وكالصيام المدلول على وجوبه بقوله تعالى: ﴿يأيتها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون﴾.

ينظر: البحر المحيط للزركشى (١٧٦/١)، البرهان لإمام الحرمين (٣٠٨/١)، سلاسل الذهب للزركشى (١١٤)، الإحكام في أصول الأحكام للآمدى (٩١/١)، التمهيد للإسنوي (٥٨)، نهاية السؤل له (٣٧/١)، زوائد الأصول له ٢٣٢، منهاج العقول للبدخشي (١/٥٤)، غاية الوصول للشيخ زكريا الأنصاري (١٠)، التحصيل من المحصول للأرموي (١٧٢/١)، المستصفى للغزالي (٢٧/١)، حاشية البناني (٨٨/١)، الإبهاج لابن السبكي (٥١/١)، الآيات البيئات لابن قاسم العبادي (١٣٥/١)، حاشية العطار على جمع الجوامع (١١١/١)، المعتمد لأبي الحسين (١/٤)، التحرير لابن الهمام (٢١٧)، تيسير التحرير لأmir بادشاه (١٨٥/٢)، حاشية التفتازاني والشريف على مختصر المنتهى (٢٢٥/١)، شرح التلويح على التوضيح لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (١٢٣/٢)، الموافقات للشاطبي (١٠٩/١-١١٣)، ميزان الأصول للسمرقندي (١٢٨/١)، الكوكب المنير للفتوحى (١٠٥).

(٢) هو فى اللغة: المدعو لهم، مأخوذ من الندب وهو الدعاء لذلك، ومنه قول الشاعر:

لا يسألون أخاهم حين يندبهم
فى النائبات على ما قال برهانا
وفى الاصطلاح: المطلوب فعله شرعا من غير ذم على تركه مطلقا. فالمطلوب فعله شرعا: احتراز به عن: الحرام، والمكروه، والمباح، وغيره من الأحكام الثابتة بخطاب الوضع والإخبار.

ونفى الذم على الترك: احتراز عن الواجب المضيق، ومطلقا: احتراز عن المخير والموسع والكفاية.

وقولهم: هو ما فعله خير من تركه - مردود بالأكل قبل ورود الشرع؛ فإنه خير من تركه؛ لما فيه من اللذة واستبقاء المهجة، وليس مندوبا. وما قيل: هو ما يمدح على فعله، ولا يذم على تركه - منقوض بأفعاله تعالى؛ فإنها كذلك وليست مندوبة.

ومن أسمائه: (المرغب فيه) أى: بالطاعة، و (المستحب) أى: من الله، و (النفل) أى: الطاعة غير الواجبة، و (الطوع) أى: الانقياد فى قرية بلا احتتم، و (السنة) أى: الطاعة غير الواجبة؛ لأنها تذكر فى مقابلة الواجب.

ينظر: شرح المختصر (١٢٩/١)، البحر المحيط للزركشى (٢٨٤/١)، البرهان لإمام الحرمين: (٣١٠/١)، سلاسل الذهب للزركشى ص (١١١)، الإحكام فى أصول الأحكام للآمدى (١١١/١)، نهاية السؤل للإسنوي (٧٧/١)، زوائد الأصول له ص (١٦٨)، منهاج العقول للبدخشي (٦٢/١)، غاية الوصول للشيخ زكريا الأنصاري ص (١٠).

(١) إن المستقرئ لنصوص القرآن والسنة يدرك أنه لا توجد آية من آيات الأحكام - وحديث من أحاديث الأحكام - تخلو غالبا من صيغ قول تدل على طلب موجه إلى المكلف بأمر، أو بكف عنه.

هنا - إن شاء الله - الحمل على الندب، وأن فغَلَّها خيرٌ من تركها، مع أنه لا حرج

= ولطلب الفعل صيغ مختلفة نوردها فيما يلي:

١- فعل الأمر: وذلك بصيغته المعروفة مثل قوله تعالى: ﴿وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة﴾ [الحج: ٧٨].

٢- صيغة المضارع المقترن بـ (لام الأمر) مثل قوله تعالى: ﴿فمن شهد منكم الشهر فليصمه﴾ [البقرة: ١٨٥].

ومثل: ﴿وليوفوا نذورهم، وليطوفوا بالبيت العتيق﴾ [الحج: ٢٩].

ومثل: ﴿لينفق ذو سعة من سعته﴾ [الطلاق: ٧].

٣- صيغة المصدر القائم مقام فعل الأمر، مثل قوله تعالى: ﴿فكفارته إطعام عشرة مساكين﴾ [المائدة: ٨٩].

ومثل قوله تعالى: ﴿فإذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب﴾ [محمد: ٤].

٤- جملة خبرية يراد بها الطلب، مثل قوله تعالى: ﴿والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة﴾ [البقرة: ٢٣٣].

إذ ليس المراد من هذا النص الإخبار عن حصول الإرضاع من الوالدات لأولادهن؛ وإنما المراد هو أمر الوالدات بإرضاع أولادهن، وطلب إيجاده منهن.

ومثل قوله تعالى: ﴿ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً﴾ [النساء: ١٤١].

فإن الظاهر من هذه الآية أنها للخبر، وإنما المراد بها أمر المؤمنين ألا يمكنوا الكافرين من التجبر عليهم، والتكبر بأية صفة كانت.

ومثل قوله ﷺ فيما أخرجه الشيخان: (لا تنكح البكر حتى تستأذن).

وقد اتفق الأصوليون على أن صيغة الأمر تستعمل في مدلولات كثيرة، لكن لا تدل على واحد من هذه المدلولات بعينه إلا بقرينة، وهذه المدلولات هي:

١- الإيجاب: نحو قوله تعالى: ﴿وأقيموا الصلاة﴾ [المزمل: ٢٠].

٢- الندب: مثل قوله تعالى: ﴿فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيراً﴾ [النور: ٣٣].

والعلاقة بين الندب والإيجاب مطلق الطلب؛ فهو الجامع بينهما.

٣- الإرشاد: وهو مدلول من مدلولات صيغة الأمر المستعملة فيها مثل قوله تعالى ﴿فأكتبوه﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وذلك في الدين.

ومثل الأمر بالشهادة في البيع كقوله تعالى: ﴿وأشهدوا إذا تباعتم﴾ [البقرة: ٢٨٢].

٤- الإباحة: نحو قوله سبحانه: ﴿كلوا من الطيبات﴾ [المؤمنون: ٥١] فإن الأكل، من الطيب مباح.

٥- التعجيز: نحو قوله تعالى: ﴿فأتوا بسورة من مثله﴾ [البقرة: ٢٣]، فإن الإتيان بمثل آية من القرآن، أو سورة مثل سوره مستحيل، خارج عن قدرة الخلق، فكان الأمر هنا للإعجاز، وأما القرينة، فهي التحدى.

٦- الدعاء: نحو قوله سبحانه: ﴿واعف عنا واعر لنا وارحمنا أنت مولانا فانصرنا على

القوم الكافرين﴾ [البقرة: ٢٨٦].

= ٧- الإهانة: نحو قوله عز وجل: ﴿ذق إنك أنت العزيز الكريم﴾ [الدخان: ٤٩].

في تركها، وكذا قال الشيخ في كتاب «الكشف»: [إن^(١)] معناه الندب، والإرشاد. ولو قيل: إنها للوجوب، لكان وجهًا، والأول أظهر، والله - عز وجل - أعلم^(٢).

٨- التهديد: مثل قوله تعالى: ﴿اعملوا ما شئتم﴾ [فصلت: ٤٠]، وقوله: ﴿واستغفر من استطعت منهم﴾ [الإسراء: ٦٤]، ومنه الإنذار، نحو قوله تعالى: ﴿قل تمتعوا فإن مصيركم إلى النار﴾ [إبراهيم: ٣٠].

٩- الإكرام: نحو قوله تعالى: ﴿ادخلوها بسلام آمين﴾ [الحجر: ٤٦]، وذلك في الجنة؛ فإن المقام مقام إكرام المؤمنين، والذي دل على الإكرام قوله تعالى: ﴿بسلام آمين﴾ [الحجر: ٤٦]؛ فإنها قرينة على ذلك.

١٠- الامتنان: مثل قوله تعالى: ﴿وكلوا مما رزقكم الله﴾ [المائدة: ٨٨]، فإن الأمر بالأكل وارد للامتنان؛ لأننا محتاجون إليه، وقد تفضل علينا بنعمه، وأباح لنا التمتع بها. ١١- التسوية بين الأمرين والشئنين: نحو قوله تعالى: ﴿فاصبروا أو لا تصبروا﴾ [الطور: ١٦].

١٢- التمني: وهو طلب الشيء البعيد المستحيل حصوله، ومنه قول امرئ القيس: ألا أيها الليل الطويل ألا انجل بصبح وما الإصباح منك بأمثل ١٣- التسخير: كقوله تعالى: ﴿كونوا قردة خاشئين﴾ [البقرة: ٦٥]، والتسخير في اللغة هو: التذليل والامتهان في الفعل.

١٤- التحقير: نحو قوله تعالى: ﴿قال لهم موسى ألقوا ما أنتم ملقون﴾ [الشعراء: ٤٣]؛ وذلك عندما جمع السحرة، وتحداهم موسى - عليه السلام - وطلبوا إليه أن يلقى عصاه، فقال لهم: بل ألقوا؛ وذلك لعدم اكرائه لهم؛ لأن ما يفعله السحرة من سحر أمام المعجزة أمر هين حقير.

١٥- التكوين: مثل قوله تعالى: ﴿إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون﴾ [يس: ٨٢] فإن في التكوين سرعة الانتقال من العدم إلى الوجود، وهو سبحانه الذي يقدر على ذلك. وفي أ: وجهها.

(١) سقط في ب.

(٢) وقد وجد لكل من الوجهين من يحتج له؛ فقد قال عطاء - رحمه الله تعالى - : الاستعاذة واجبة لكل قراءة، سواء كانت في الصلاة أو غيرها.

وقال ابن سيرين - رحمه الله تعالى - إذا تعوذ الرجل مرة واحدة في عمره، فقد كفى في إسقاط الوجوب، وقال الباقر: إنها غير واجبة.

حجة الجمهور: أن النبي ﷺ وشرف وكرم وبجل وعظم - لم يعلم الأعرابي الاستعاذة في جملة أعمال الصلاة.

ولقائل أن يقول: إن ذلك الخبر غير مشتمل على بيان جملة واجبات الصلاة؛ فلم يلزم من عدم الاستعاذة فيه، عدم وجوبها.

واحتج عطاء على وجوب الاستعاذة بوجوه:

باب التسمية

اعلم أن التسمية مصدر: سُمِّيَ يسمَى، كالتهنئة والتسلية، ثم إن التسمية تقال بمعنيين:

أحدهما: وضع الاسم على المسمَّى كقولك: سميت ابني محمداً، تريد جعلت هذه الكلمة اسماً له، وعلامة عليه يعرف بها، وحاصل هذا المعنى: إنشاء وضع الاسم على المسمى.

والمعنى الثاني: ذكر الاسم الموضوع على المسمى بعد استقرار الوضع كما يقول الرجل لصاحبه: إن فلاناً يفعل كذا فاحذره ولا تسمني، أى لا تذكر اسمي له، وعلى هذا حديث أبي^(١) - رضى الله عنه - حين قال له النبي ﷺ: «إن الله أمرني أن أقرأ عليك القرآن». فقال: آله سمانى لك؟ قال: «الله سماك لى». (٢).

= الأول: أنه - عليه الصلاة والسلام - واظب عليه؛ فيكون واجباً - لقوله تعالى: ﴿واتبعوه﴾ [الأعراف: ١٥٨].

الثاني: أن قوله تعالى: ﴿فاستعذ﴾ أمر، وهو للوجوب، ثم إنه يجب القول بوجوبه عند كل قراءة؛ لأنه تعالى قال: ﴿فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم﴾ [النحل: ٩٨] وذكر الحكم عقيب الوصف المناسب يدل على التعليل، والحكم يتكرر بتكرُّر العلة. الثالث: أنه - تعالى - أمر بالاستعاذة؛ لدفع شر الشيطان، وهو واجب، وما لا يتم الواجب إلا به، فهو واجب.

والتعوذ في الصلاة مستحب قبل القراءة عند الأكثرين.

وقال مالك - رضى الله تعالى عنه -: لا يتعوذ في المكتوبة، ويتعوذ في قيام شهر رمضان للآية والخبر، وكلاهما يفيد الوجوب، فإن لم يثبت الوجوب، فلا أقل من الندب. ينظر: اللباب (١/٨٦-٨٨).

(١) أبى بن كعب بن قيس بن عبيدة بن يزيد بن معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار، الأنصارى الخزرجى، أبو المنذر المدنى، سيد القراء، كتب الوحي وشهد بدرًا وما بعدها، له مائة وأربعة وستون حديثًا.

اتفق البخارى ومسلم على ثلاثة، وانفرد البخارى بأربعة ومسلم بسبعة. وعنه: ابن عباس وأنس وسهل بن سعد وسويد بن علقمة ومسروق وخلق كثير. كان ربعة نحيفًا أبيض الرأس واللحية، وقد أمر الله - عز وجل - نبيه عليه الصلاة والسلام أن يقرأ عليه، رضى الله عنه. وكان ممن جمع القرآن، وله مناقب، رحمه الله تعالى. وتوفى سنة عشرين أو اثنتين وعشرين أو اثنتين وثلاثين أو ثلاث وثلاثين. وقال بعضهم: صلى عليه عثمان، رضى الله عنه. ينظر: الخلاصة (١/٦٢) (٣٢٩)، وتهذيب التهذيب (١/١٨٧)، وتقريب التهذيب (١/٤٨)، والإصابة (١/١٦)، والثقات (٣/٥).

(٢) أخرجه البخارى (٧/٥٠٥) كتاب مناقب الأنصار، باب مناقب أبى بن كعب (٣٨٠٩) =

وعلى هذا المعنى الثانى وقع تبويب الحافظ؛ لأنه يريد أن يبين مذاهب القراء فى المواطن التى يذكرون فيها اسم الله - تعالى - الذى قد ثبت واستقر أنه سُمى به نفسه فقال: «بسم الله الرحمن الرحيم» وعبر الشيخ، والإمام بالبسملة بدل التسمية كما ورد يقال لمن قال: باسم الله - : بسمل، وهى لغة مولدة وقد جاءت فى الشعر، قال عمر بن أبى ربيعة^(١):

لَقَدْ بَسَمَلْتُ لَيْلَى غَدَاةً لَقِيَتْهَا فَيَا حَبِذَا ذَاكَ الْحَبِيبِ الْمُبْسَمِلِ^(٢)

= ومسلم (٥٥٠/٢) كتاب صلاة المسافرين، باب استحباب قراءة القرآن على أهل الفضل (٧٩٩/٢٤٥) وأحمد (١٣٠/٣، ١٣٧، ١٨٥، ٢٧٣) وعبد بن حميد (١١٩٣) والنسائى فى الكبرى (٥٢٠/٦) كتاب التفسير، باب سورة (البيّنة)، والترمذى (١٢٨/٦) كتاب المناقب، باب مناقب معاذ بن جبل وزيد بن ثابت وأبى (٣٧٩٢) وأبو يعلى (٢٨٤٣) و(٢٩٩٥) و(٣٢٤٦) والطحاوى فى شرح مشكل الآثار (٥٥٨٨) وابن حبان (٧١٤٤) وأبو نعيم فى الحلية (٢٥١/١) و(٥٩/٩) والبيهقى فى الشعب (٢٢٠٣) و(٢٢٠٤) من طرق عن قتادة عن أنس بن مالك قال: قال النبى ﷺ لأبى: «إن الله أمرنى أن أقرأ عليك ﴿لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب...﴾» قال: وسمانى؟ قال: «نعم»؛ فبكى. وله شاهد من حديث أبى بن كعب:

أخرجه أحمد (١٢٢/٥، ١٢٣) والبخارى فى خلق أفعال العباد (ص٦٧، ٦٨) من طريق عبد الرحمن بن أبى عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله - تبارك وتعالى - أمرنى أن أعرض القرآن عليك» قال: وسمانى لك ربى تبارك وتعالى؟ قال: ﴿بفضل الله ورحمته فبذلك فلتفرحوا﴾ هكذا قرأها أبى.

وأخرجه أحمد (١٣١/٥) والترمذى (٣٧٩٣) و(٣٨٩٨) وعبد الله بن أحمد فى زوائده (١٣٢/٥) من طريق زر بن حبيش عن أبى بن كعب أن رسول الله ﷺ قال له: «إن الله أمرنى أن أقرأ عليك، فقرأ عليه: ﴿لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب...﴾» فقرأ فيها... الحديث.

وأخرجه النسائى فى الكبرى (٨/٥) كتاب فضائل القرآن، باب ذكر قراء القرآن من طريق: أبى العالية عن أبى قال: قال لى رسول الله ﷺ: «أمرت أن أقرئك القرآن» قال: قلت: أو ذكرت هناك؟ قال: «نعم»؛ فبكى أبى، قال فلا أدرى أبشوق أو بخوف.

(١) عمر بن عبد الله بن أبى ربيعة المخزومى القرشى. أبو الخطاب: أرق شعراء عصره، من طبقة جرير والفرزدق ولم يكن فى قريش أشعر منه. ولد سنة (٢٣هـ) فى الليلة التى توفى بها عمر بن الخطاب، فسمى باسمه، وكان يفد على عبد الملك بن مروان فيكرمه ويقربه. ورفع إلى عمر بن عبد العزيز أنه يتعرض لنساء الحاج ويشب بهن؛ فنفاه إلى «دهلك»، ثم غزا فى البحر فاحترقت السفينة به وبمن معه، فمات فيها غرقاً سنة (٩٣هـ).

ينظر: الأعلام (٥٢/٥)، ووفيات الأعيان (٣٥٣/١)، والأغانى (٦١/١).

(٢) البيت بلا نسبة فى تذكرة النحاة (ص٢٤)، والدرر (٢٢٤/٥)، وسمط اللآلى (ص٩٠٩)، =

والمذكور عن أهل اللغة كما قال يعقوب بن السكيت^(١) والمطرز^(٢)، والثعالبي^(٣)، وغيرهم من أهل اللغة: «بسم الرجل» إذا قال: باسم الله.

= ولسان العرب (بسم)، وهمع الهوامع (١٩/٢).

ويروى: (ألا حبذا) بدلاً من (فيا حبذا).

(١) شيخ العربية، أبو يوسف، يعقوب بن إسحاق بن السكيت البغدادي النحوي المؤدب، مؤلف كتاب إصلاح المنطق، دين خير، حجة في العربية. أخذ عن: أبي عمرو الشيباني، وطائفة.

روى عنه: أبو عكرمة الضبي، وأحمد بن فرح المفسر، وجماعة، وكان أبوه مؤدباً، فتعلم يعقوب، وبرع في النحو واللغة، وأدب أولاد الأمير محمد بن عبد الله بن طاهر، ثم ارتفع محله، وأدب ولد المتوكل. وله من التصانيف نحو من عشرين كتاباً. وروى أبو عمر عن ثعلب، قال: ما عرفنا لابن السكيت خبرة قط.

وقيل: إنه أدب مع أبيه الصبيان. وروى عن الأصمعي، وأبي عبيدة، والفراء، وكتبه صحيحة نافعة. مات سنة أربع وأربعين ومائتين.

ينظر: سير أعلام النبلاء (١٢/١٦-١٩)، وطبقات النحويين واللغويين (٢٠٢-٢٠٤)، والفهرست (٧٩)، وتاريخ بغداد (١٤/٢٧٣-٢٧٤)، ونزهة الألباء (١٢٢)، ومعجم الأدباء (٢٠/٥٠-٥٢)، ووفيات الأعيان (٦/٣٩٥-٤٠٢)، والعبر (١/٤٤٣)، والبداية والنهاية (١/٣٤٦)، والنجوم الزاهرة (٢/٣١٧-٣١٨)، وبغية الوعاة (٢/٣٤٩).

(٢) محمد بن عبد الواحد بن أبي هاشم، أبو عمر الزاهد المطرز اللغوي غلام ثعلب، ولد سنة إحدى وستين ومائتين.

قال التنوخي: لم أر قط أحفظ منه، أملى من حفظه ثلاثين ألف ورقة، ولسعة حفظه نسب إلى الكذب.

وقال ابن برهان: لم يتكلم في العربية أحد من الأولين والآخرين أعلم منه.

وقال الخطيب: كان أهل اللغة يطعنون عليه، ويقولون: لو طار طائر في الجو قال: حدثنا ثعلب، عن ابن الأعرابي، ويذكر في ذلك سبباً، وأما أهل الحديث فيصدقونه ويوثقونه، قال: وولى معز الدولة شرطة بغداد مملوكاً يقال له خواج، فبلغ أبا عمر وهو على الياقوتة، فقال: اكتبوا: «ياقوتة خواج، الخواج في اللغة: الجوع»، ثم فرغ عليه باباً؛ فاستعظم الناس من كذبه وتتبعوه، فقال لى أبو على الحاتمي: أخرجنا في أمالي الحامض، عن ثعلب، عن ابن الأعرابي: الخواج: الجوع.

قال: وكان يؤدب ولد القاضى أبى عمر محمد بن يوسف، فأملى عليه يوماً نحو ثلاثين مسألة في اللغة، وذكر غريبها، وختمها ببيتين من الشعر.

وحضر ابن دريد، وابن الأنبارى، وابن مقسم عند القاضى، فعرض عليهم تلك المسائل، فما عرفوا منها شيئاً، وأنكروا الشعر، فقال لهم القاضى: ما تقولون فيها؟ فقال ابن الأنبارى: أنا مشغول بتصنيف مشكل القرآن، ولا أقول شيئاً. وقال ابن مقسم كذلك، وقال: أنا مشغول بالقراءات. وقال ابن دريد: هذه المسائل من مصنوعات =

ويقال: «قد أكثر من البسمة» أى: من «باسم الله».

والبسمة: مصدر جمعت حروفه من «باسم الله» كالحقولة من «لا حول ولا قوة إلا بالله»، و«الحسيلة» من حسبى الله، تقول فى الفعل: «بَسِمِلْ» ومعناه قُلْ: «باسم الله»، ويجرى فى تصاريفه مجرى «دحرج»، وكذلك «حوقل» و«حسبل» ونحوهما [مثل: «هلل» إذا قال: لا إله إلا الله، و«حمدل» إذا قال: الحمد لله، و«حيعل» إذا قال: حى على الصلاة، و«جعفل» إذا قال: جعلت فداك، و«طبقل» إذا قال: أطال الله بقاءك، و«دمعز» إذا قال: أدام الله عزك^(١)]-^(٢) واعلم أنه لما كانت التسمية

= أبى عمر، ولا أصل لها فى اللغة، فبلغه ذلك، فاجتمع بالقاضى وسأله إحضار دواوين جماعة من قدماء الشعراء، سماهم، ففتح القاضى خزائنه، وأخرج له تلك الدواوين، فلم يزل أبو عمر يعمد إلى كل مسألة، ويخرج لها شاهداً من كلام العرب، ويعرضه على القاضى، حتى استوفاهما، ثم قال: وهذان البيتان أنشدتهما ثعلب بحضرة القاضى، وكتبهما القاضى بخطه على ظهر الكتاب الفلانى، فأحضر الكتاب، فوجد البيتين على ظهره بخطه كما قال. فبلغ ابن دريد ذلك؛ فما ذكره بلفظة حتى مات.

وكان الأشراف والكتاب يحضرون عنده ليسمعوا منه، فجمع جزءاً فى فضل معاوية، فكان لا يدع أحداً يقرأ عليه شيئاً حتى يبتدئ بقراءة ذلك الجزء، وكان إبراهيم بن أيوب ابن ماسى ينفذ إليه كفايته وقتاً بعد وقت، فقطع عنه ذلك مدة، ثم أنفذ إليه جملة رسمية، وكتب إليه يعتذر من تأخيره، فرده، وأمر أن يكتب على رقعة: أكرمنا فملكنا، وأعرضت عنا فأرحتنا.

وله من التصانيف: اليواقيت، شرح الفصيح، فائت الفصيح، غريب مسند أحمد، المرجان، الموشح، تفسير أسماء الشعراء، فائت الجماهرة، فائت العين، ما أنكره الأعراب على أبى عبيدة، المداخل، وغير ذلك.

مات سنة خمس وأربعين وثلاثمائة ببغداد.

ينظر: بغية الوعاة (١/١٦٤-١٦٦).

(٣) أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل النيسابورى، العلامة شيخ الأدب الشاعر، مصنف كتاب «يتيمة الدهر فى محاسن أهل العصر»، وله كتاب «فقه اللغة»، وكتاب «سحر البلاغة»، وكان رأساً فى النظم والنثر.

مات سنة ثلاثين وأربعمائة، وله ثمانون سنة.

ينظر: سير أعلام النبلاء (١٧/٤٣٧-٤٣٨)، وطبقات النحويين واللغويين (٣٨٧-٣٨٩)، ونزهة الألباء (٣٦٥)، ووفيات الأعيان (٣/١٧٨-١٨٠)، والمختصر فى أخبار البشر (٢/١٦٢)، والعبر (٣/١٧٢)، ومراة الجنان (٣/٥٣، ٥٤).

(١) وهذا شبيه باب النحت فى النسب، أى أنهم يأخذون اسمين، فينحتون منهما لفظاً واحداً، فينسبون إليه؛ كقولهم: (حضرى، وعبسى، وعبشمى) نسبة إلى (حضرمت، وعبد قيس، وعبد شمس) قال الشاعر:

منقولة في المصحف بخط المصحف بلفظ «بسم الله الرحمن الرحيم»^(١) وهو نص ما في بطن سورة النمل أيضاً؛ لذلك لم يقع في لفظها اختلاف، ولم يحتج الحافظ ولا غيره أن يقول: المختار في لفظها كذا بخلاف ما مر في الاستعاذة.

= وتضحك منى شيخة عَبْشَمِيَّة كأن لم ترى قبلي أسيراً يمانياً وهو غير مقيس؛ فلا جرم أن بعضهم قال في: (بسم وهلل): إنهما لغة مولدة. ينظر: اللباب (١/١١٦-١١٧).

(٢) ما بين المعقوفين سقط في ب.

(١) (بسم الله): جار ومجرور، والباء متعلق بمضمر، فنقول: هذا المضمر يحتمل أن يكون اسماً، وأن يكون فعلاً، وعلى التقديرين، فيجوز أن يكون متقدماً ومتأخراً، فهذه أقسام أربعة:

أما إذا كان متقدماً، وكان فعلاً، فكقولك: أبدأ بسم الله.
وإن كان متقدماً، وكان اسماً، فكقولك: ابتدائي بسم الله.
وإن كان متأخراً وكان فعلاً فكقولك: بسم الله أبدأ.
وإن كان متأخراً، وكان اسماً، فكقولك: بسم الله ابتدائي.
وأيهما أولى: التقديم أم التأخير؟

قال ابن الخطيب: كلاهما ورد في القرآن الكريم، أما التقديم، فكقوله: ﴿بسم الله مجريها ومرساها﴾ [هود: ٤١] وأما التأخير، فكقوله تعالى: ﴿اقرأ باسم ربك﴾ [العلق: ١]، وقال ابن عادل الحنبلي: التقديم أولى؛ لأنه -تعالى- قديم واجب الوجود لذاته، فيكون وجوده سابقاً على وجود غيره؛ لأن السبق بالذات يستحق السبق في الذكر؛ قال تبارك وتعالى: ﴿هو الأول والآخر﴾ [الحديد: ٣] وقال تعالى: ﴿لله الأمر من قبل ومن بعد﴾ [الروم: ٤]، وقال تعالى: ﴿إياك نعبد وإياك نستعين﴾ [الفاتحة: ٥]. قال أبو بكر الرازي - رحمه الله تعالى -: إضمار الفعل أولى من إضمار الاسم؛ لأن نسق تلاوة القرآن يدل على أن المضمر هو الفعل، وهو الأمر، لأنه -تبارك وتعالى- قال: ﴿إياك نعبد وإياك نستعين﴾، فكذا قوله تعالى: ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾، التقدير: قولوا: بسم الله.

قال ابن عادل الحنبلي: لقائل أن يقول: بل إضمار الاسم أولى؛ لأننا إذا قلنا: تقدير الكلام: بسم الله ابتداء كل شيء، كان هذا إخباراً عن كونه مبدأ في ذاته لجميع الحوادث، ومخالفًا لجميع الكائنات، سواء قاله قائل، أو لم يقله، ولا شك أن هذا الاحتمال أولى.

وفي الاسم خمس لغات: (اسم) بضم الهمزة وكسرهما، و (سم) بكسر السين وضمها، وقال أحمد بن يحيى: من قال: سم، بضم السين، أخذه من: سموت أسمو، ومن قال بالكسر أخذه من: سميت أسمى، وعلى اللغتين قوله:

وعامُّنَا أعجبُنَا مقدُّمُهُ يدعى أبا السمح وقِرَضَابُ سُمُهُ
مُبْتَرِكًا لكل عظيمٍ يَلْحَمُهُ

ينشد بالوجهين.

وأشدوا على الكسر:

باسم الذى فى كل سورة سِمْه

فعلى هذا يكون فى لام (اسم) وجهان:

أحدهما: أنها واو.

والثانى: أنها ياء، وهو غريب، ولكن أحمد بن يحيى -رحمه الله تعالى- جليل القدر ثقة فيما ينقل.

و [اللغة الخامسة:] (سُمى) مثل: هدى؛ واستدلوا على ذلك بقول الشاعر:

والله أسماك سَمًا مُباركا
أثرك الله به إشاركا

ولا دليل فى ذلك؛ لجواز أن يكون من لغة من يجعله منقوصًا مضموم السين، وجاء به منصوبًا، وإنما كان يتهضر دليلاً لو قيل: (سمى) حالة رفع أو جر.

وهمزته همزة وصل، أى: تثبت ابتداءً، وتحذف درجًا، وقد تثبت ضرورة؛ كقوله:

وما أنا بالمخسوس فى جذم مالك
ولا من تسمى ثم يلتزم الإسماء

وهو أحد الأسماء العشرة التى ابتدئ فى أوائلها بهمزة الوصل وهى: اسم، واست، وابن، وابنم، وابنة، وامرؤ، وامرأة، واثنان، واثنان، وايمين فى القسم.

والأصل فى هذه الهمزة أن تثبت خطأً، كغيرها من همزات الوصل.

وإنما حذفوها حين يضاف الاسم إلى الجلالة خاصة؛ لكثرة الاستعمال.

وقيل: ليوافق الخط اللفظ.

وقيل: لا حذف أصلاً؛ وذلك لأن الأصل: (بسم) أو (سُم) بكسر السين أو ضمها، فلما

دخلت الياء سكنت السين تخفيفًا؛ لأنه وقع بعد الكسرة كسرة أو ضمة.

قال ابن الخطيب -رحمه الله تعالى-: إنما حذفوا ألف (اسم) فى قوله تعالى: (بسم

الله) وأثبتوها فى قوله تعالى: ﴿اقرأ باسم ربك﴾ [العلق: ١] لوجهين:

الأول: أن كلمة (بسم الله) مذكورة فى أكثر الأوقات عند أكثر الأفعال؛ فلأجل

التخفيف حذفوا الألف، بخلاف سائر المواضع، فإن ذكرها يقل.

الثانى: قال الخليل -رحمه الله تعالى-: إنما حذف الألف فى (بسم الله)؛ لأنها إنما

دخلت بسبب أن الابتداء بالسين الساكنة غير ممكن، فلما دخلت الباء على الاسم نابت عن

الألف، فسقطت فى الخط، وإنما لم تسقط فى ﴿اقرأ باسم ربك﴾؛ لأن الباء لا تنوب عن

الألف فى هذا الموضع، كما فى (بسم الله)؛ لأنه يمكن حذف الباء من ﴿اقرأ باسم ربك﴾

مع بقاء المعنى صحيحًا؛ فإنك لو قلت: اقرأ اسم ربك، صح المعنى، أما لو حذف الباء

من (بسم الله) لم يصح المعنى؛ فظهر الفرق.

قال بعضهم: فلو أضيفت إلى غير الجلالة ثبتت نحو: (باسم الرحمن)، هذا هو

المشهور، وحكى عن الكسائى، والأخفش -رحمة الله تعالى عليهما- جواز حذفها

إذا أضيفت إلى غير الجلالة من أسماء البارى تعالى، نحو: (بسم ربك) و (بسم الخالق).

وقد أطبق جميع الخلق على أن قولنا: (الله)، مخصوص بالله تبارك وتعالى، وكذلك

قولنا: (الإله) مخصوص به سبحانه وتعالى.

وأما الذين كانوا يطلقون اسم الإله على غير الله -تعالى- فإنما كانوا يذكرونه بالإضافة كما يقال: (إله كذا)، أو يُتَكْرَمُوهُ كما قال -تبارك وتعالى- عن قوم موسى -عليه السلام-: ﴿اجعل لنا إلها كما لهم آلهة﴾ [الأعراف: ١٣٨].
قال ابن الخطيب - رحمه الله تعالى -: اعلم أن هذا الاسم مخصوص بخواص لا توجد في سائر أسماء الله تعالى.

فالأولى: أنك إذا حذف الألف من قولك: (الله) بقى الباقي على صورة (لله)، وهو مختص به سبحانه وتعالى، كما فى قوله تعالى: ﴿ولله ملك السموات والأرض﴾ [آل عمران: ١٨٩]، وإن حذف من هذه البقية اللام الأولى بقيت البقية على صورة (له)، كما فى قوله تبارك وتعالى: ﴿له مقاليد السموات والأرض﴾ [الشورى: ١٢]، وقوله تعالى: ﴿له الملك وله الحمد﴾ [التغابن: ١]، وإن حذف اللام الباقية كانت البقية (هو) وهو -أيضاً- يدل عليه سبحانه وتعالى؛ كما فى قوله تعالى: ﴿قل هو الله أحد﴾ [الإخلاص: ١]، وقوله: ﴿لا إله إلا هو﴾ [البقرة: ٢٥٥] والواو زائدة؛ بدليل سقوطها فى التثنية والجمع فإنك تقول: هما، وهم، ولا تبقى الواو فيهما، فهذه الخاصية موجودة فى لفظ (الله) تعالى غير موجودة فى سائر الأسماء، وكما حصلت هذه الخاصية بحسب اللفظ فقد حصلت -أيضاً- بحسب المعنى؛ فإنك إذا دعوت الله -تبارك وتعالى- بالرحيم فقد وصفته بالرحمة، وما وصفته بالقهر، وإذا دعوته بالعليم، فقد وصفته بالعلم، وما وصفته بالقدرة.

وأما إذا قلت: (يا الله)، فقد وصفته بجميع الصفات؛ لأن الإله لا يكون إلهاً إلا إذا كان موصوفاً بجميع هذه الصفات؛ فثبت أن قولنا: (الله) قد حصلت له هذه الخاصية التى لم تحصل لسائر الأسماء.

الخاصية الثانية: أن كلمة الشهادة: هى الكلمة التى بسببها ينتقل الكافر من الكفر إلى الإيمان، ولو لم يكن فيها هذا الاسم، لم يحصل الإيمان، فلو قال الكافر: أشهد أن لا إله إلا الرحيم، أو إلا الملك، أو إلا القدوس -لم يخرج من الكفر، ولم يدخل الإسلام. أما إذا قال: أشهد أن لا إله إلا الله، فإنه يخرج من الكفر، ويدخل فى الإسلام، وذلك يدل على اختصاص هذا الاسم بهذه الخاصية الشريفة.

قال ابن عادل الحنبلى: وفى هذا نظر؛ لأننا لا نسلم هذا فى الأسماء المختصة بالله - سبحانه وتعالى- مثل: القدوس والرحمن.

وقد كتبوا لفظة (الله) بلامين، وكتبوا لفظة (الذى) بلام واحدة، مع استوائهما فى اللفظ، وفى أكثر الدوران على الألسنة، وفى لزوم التعريف، والفرق من وجوه:
الأول: أن قولنا: (الله) اسم معرب متصرف تصرف الأسماء، فأبقوا كتابته على الأصل.

أما قولنا: (الذى) فهو مبنى من أجل أنه ناقص، مع أنه لا يفيد إلا مع صلته، فهو كبعض الكلمة، ومعلوم أن بعض الكلمة يكون مبنياً؛ فأدخلوا فيه النقصان لهذا السبب، ألا ترى أنهم كتبوا قوله -تعالى- (اللدان) بلامين؛ لأن التثنية أخرجته عن مشابهة الحروف؛ لأن =

= الحرف لا يثنى؟! =

الثاني: أن قولنا: (الله) لو كتب بلام واحدة لالتبس بقوله: (إله)، وهذا الالتباس غير حاصل في قولنا: (الذى).
الثالث: أن تفخيم ذكر الله -تعالى- في اللفظ واجب، هكذا في الخط، والحذف ينافي التفخيم.

وأما قولنا: (الذى) فلا تفخيم له في المعنى، فتركوا -أيضاً- تفخيمه في الخط.
قال ابن الخطيب -رحمة الله تعالى عليه-: (إنما حذفوا الألف قبل الهاء من قولنا: (الله) في الخط؛ لكراهة اجتماع الحروف المتشابهة في الصورة، وهو مثل كراهتهم اجتماع الحروف المقابلة في اللفظ عند القراءة).

و ﴿الرحمن الرحيم﴾ [الفاتحة: ١] صفتان مشتقتان من الرحمة.
وقيل: الرحمن ليس مشتقاً؛ لأن العرب لم تعرفه في قولهم: ﴿وما الرحمن﴾ [الفرقان: ٦٠] وأجاب ابن العربي عنه: بأنهم إنما جهلوا الصفة دون الموصوف؛ ولذلك لم يقولوا: ومن الرحمن؟

وذهب الأعلام الشتمرى إلى أن (الرحمن) بدل من اسم (الله) لا نعت له، وذلك مبنى على مذهبه من أن (الرحمن) عنده عَلِمَ بالغبلة.
واستدل على ذلك بأنه قد جاء غير تابع لموصوف كقوله تعالى: ﴿الرحمن علم القرآن﴾ [الرحمن: ١-٢] و ﴿الرحمن على العرش استوى﴾ [طه: ٥].
وقد رد عليه السهيلي بأنه لو كان بدلاً لكان مبيّناً لما قبله، وما قبله وهو الجلالة الكريمة لا تقتصر إلى تبين؛ لأنها أعرف الأعلام، ألا تراهم قالوا: (وما الرحمن) ولم يقولوا: وما الله؟

وأما قوله: (جاء غير تابع) فذلك لا يمنع كونه صفة؛ لأنه إذا علم الموصوف جاز حذفه، وبقاء صفته؛ كقوله تبارك وتعالى: ﴿ومن الناس والدواب والأنعام مختلف ألوانه﴾ [فاطر: ٢٨] أى: نوع مختلف ألوانه، وكقول الشاعر في ذلك المعنى:
كناطح صخرة يوماً ليفلقها فما وهاما وأوهى قرنه الوعل
أى: كوعل ناطح. وهو كثير.

والرحمة لغة: الرقة والانعطاف، ومن اشتقاق الرحم، وهى البطن؛ لانعطافها على الجنين، فعلى هذا يكون وصفه -تعالى- بالرحمة مجازاً عن إنعامه على عباده، كالمملك إذا عطف على رعيته أصابهم خيره، هذا معنى قول أبي القاسم الزمخشري -رحمه الله تعالى- ويكون على هذا التقدير صفة فعل، لا صفة ذات.
وقيل: الرحمة: إرادة الخير لمن أَرَادَهُ اللهُ بذلك، ووصفه بها على هذا القول حقيقة، وهى حينئذ صفة ذات، وهذا القول هو الظاهر.

وقيل: الرحمة: رقة تقتضى الإحسان إلى المرحوم، وقد تستعمل تارة فى الرقة المجردة، وتارة فى الإحسان المجرد، وإذا وصف به الباري -تعالى- فليس يراد به إلا الإحسان المجرد دون الرقة، وعلى هذا روى: (الرحمة من الله -تعالى- إنعام وإفضال، ومن الأدميين رقة وتعطف).

= وقال ابن عباس -رضى الله تعالى عنهما- (هما اسمان رقيقان أحدهما أرق من الآخر، أى: أكثر رحمة).

قال الخطابي: وهو مشكل؛ لأن الرقة لا مدخل لها فى صفاته.
وقال الحسين بن الفضل: هذا وهم من الراوى؛ لأن الرقة ليست من صفات الله -تعالى- فى شىء، وإنما هما اسمان رقيقان أحدهما أرق من الآخر، والرفق من صفاته.
قال عليه الصلاة والسلام: «إن الله -تعالى- رقيق يحب الرفق، ويعطى عليه ما لا يعطى على العنف» ويؤيده الحديث الآخر. وأما الرحيم فهو الرفيق بالمؤمنين خاصة. واختلف أهل العلم فى أن (الرحمن الرحيم) بالنسبة إلى كونهما بمعنى واحد، أو مختلفين؟

فذهب بعضهم: إلى أنهما بمعنى واحد ك (ندمان ونديم)، ثم اختلف هؤلاء على قولين:

فمنهم من قال: يجمع بينهما تأكيداً.
ومنهم من قال: لما تسمى مسيلمة -لعنه الله- ب (الرحمن)، قال الله تعالى لنفسه: (الرحمن الرحيم)، فالجمع بين هاتين الصفتين لله -تعالى- فقط، وهذا ضعيف جداً؛ فإن تسميته بذلك غير معتد بها ألبتة، وأيضاً: فإن (بسم الله الرحمن الرحيم) قبل ظهور أمر مسيلمة.

ومنهم من قال: لكل واحد فائدة غير فائدة الآخر، وجعل ذلك بالنسبة إلى تغيير متعلقهما؛ إذ يقال: (رحمان الدنيا، ورحيم الآخرة)، ويروى ذلك عن النبى ﷺ؛ وذلك لأن رحمته فى الدنيا تعم المؤمن والكافر، وفى الآخرة تخص المؤمنين فقط. ويروى: (رحيم الدنيا ورحمن الآخرة) وفى المغايرة بينهما بهذا القدر وحده نظر لا يخفى.

وذهب بعضهم إلى أنهما مختلفان، ثم اختلف هؤلاء أيضاً:
فمنهم من قال: الرحمان أبلغ؛ ولذلك لا يطلق على غير البارئ -تعالى- واختاره الزمخشرى، وجعله من باب (غضبان) و (سكران) للممتلى غضباً وسكراً؛ ولذلك يقال: (رحمن الدنيا والآخرة، ورحيم الآخرة فقط).

قال الزمخشرى: (فكان القياس الترقى من الأدنى إلى الأعلى؛ كما يقال: (شجاع باسل)، ولا يقال: (باسل شجاع).

ثم أجب: بأنه أردف (الرحمان) الذى يتناول جلائل النعم وأصولها ب (الرحيم) ليكون كالتممة والرديف؛ ليتناول ما دق منها ولطف.

ومنهم من عكس: فجعل (الرحيم) أبلغ، ويؤيده رواية من قال: (رحيم الدنيا، ورحمان الآخرة)؛ لأنه فى الدنيا يرحم المؤمن والكافر، وفى الآخرة لا يرحم إلا المؤمن.

قال ابن عادل الحنبلى: لكن الصحيح أن (الرحمن) أبلغ، وأما هذه الرواية فليس فيها دليل، بل هى دالة على أن (الرحمان) أبلغ؛ وذلك لأن القيامة فيها الرحمة أكثر بأضعاف، وأثرها فيها أظهر على ما يروى (أنه خبأ لعباده تسعاً وتسعين رحمة ليوم القيامة).

= والظاهر أن جهة المبالغة فيهما مختلفة: فمبالغة (فَعْلان) من حيث: الامتلاء والغلبة،

واعلم أن المواضع باعتبار البسمة في مذهب الحافظ أربعة: -
موضع تترك فيه باتفاق: وهو أول براءة سواء ابتدئ بها أو قرئت بعد غيرها.
وموضع تثبت فيه باتفاق: وهو أول كل سورة تبدأ بها إذا لم تقرأ قبلها غيرها
سوى براءة.

= ومبالغة (فعل) من حيث التكرار والوقوع بمحال الرحمة.
وقال أبو عبيدة: وبناء (فعلان) ليس كبناء (فعل)؛ فإن بناء (فعلان) لا يقع إلا على
مبالغة الفعل نحو: (رجل غضبان) للممتلئ غضباً، و (فعل) يكون بمعنى الفاعل،
والمفعول، قال الشاعر:

فأما إذا عضت بك الحرب عضه فإنك معطوف عليك رحيم
ف (الرحمن) خاص الاسم، عام الفعل، و (الرحيم) عام الاسم، خاص الفعل؛ ولذلك
لا يتعدى (فعلان) ويتعدى (فعل).

حكى ابن سيده: زيد حفيظ علمك وعلم غيرك.
والألف واللام في (الرحمان) للغلبة كهي في (الصَّعَق)، ولا يطلق على غير الباري -
تعالى - عند أكثر العلماء -رحمهم الله تعالى- لقوله تعالى: ﴿قُلْ ادعوا الله أو ادعوا
الرحمن﴾ [الإسراء: ١١٠] فعادل به ما لا شركة فيه، بخلاف (رحيم) فإنه يطلق على
غيره -تعالى- قال في حقه - عليه الصلاة والسلام- ﴿بالمؤمنين رءوف رحيم﴾ [التوبة:
١٢٨].

وأما قول الشاعر في حق مسيلمة الكذاب -لعنه الله تعالى:

وأنت غيث الوري لا زلت رحمانا

...

فلا يلتفت إلى قوله؛ لفرط تعنتهم.

ولا يستعمل إلا معرفاً بالألف واللام أو مضافاً، ولا يلتفت لقوله: (لا زلت رحمانا)؛
لشذوذه.

ومن غريب ما نقل فيه أنه معرب، ليس يعربى الأصل، وأنه بالخاء المعجمة، قاله
ثعلب، والمبرد، وأشد قول القائل:

لن تتركوا المجد أو تشرخوا عباة تكم
أو تتركون إلى القسسين هجرتكم
ومسحككم صلبهم رخمان قربانا

قال ابن الخطيب -رحمه الله تعالى-: إنما جاز حذف الألف قبل النون من لفظة
(الرحمن) في الخط على سبيل التخفيف، ولو كتب بالألف حسن، ولا يجوز حذف
الياء من (الرحيم)؛ لأن حذف الألف من (الرحمن) لا يخل بالكلمة، ولا يحصل في
الكلمة التباس، بخلاف حذف الياء من (الرحيم).

قال ابن الخطيب: أجمعوا على أن إعراب (الرحمن الرحيم) هو الجر؛ لكونهما صفتين
للمجرور، إلا أن الرفع والنصب جائزان فيهما بحسب الحال، أما الرفع فعلى تقدير: بسم
الله هو الرحمن.

وأما النصب فعلى تقدير: بسم الله أعنى الرحمن الرحيم.

ينظر: اللباب (١/١١٨-١١٩، ١٢٧-١٢٩، ١٤٣-١٥٠).

وموضع يخير فيه باتفاق: وهو الابتداء برءوس الأجزاء التي في أثناء السور. وموضع فيه خلاف: وهو ما بين السور، فأثبت البسملة فيه قالون، وابن كثير^(١)، وعاصم والكسائي، وتركها الباقون. وافقه الشيخ والإمام في الموضع الأول على الترك^(٢)، وفي الموضع الثاني على الإثبات.

قال الإمام: «إلا لحمزة فإنه لا ييسمل له إلا في أول فاتحة الكتاب خاصة» وخالفاه في الموضع الثالث فقالا: «يتعوذ عند الابتداء برءوس الأجزاء لا غير». وأما الموضع الرابع: فاختار الإمام فيه الفصل بالتسمية للجماعة سوى حمزة، وذكر الشيخ: أنه قرأ على أبي عدى لورش بالفصل، وعلى أبي الطيب^(٣) بتركه،

(١) عبد الله بن كثير بن عمرو بن عبد الله بن زاذان بن فيروزان، بن هرمز، الإمام العلم مقرئ مكة، وأحد القراء السبعة، أبو معبد الكنانى الدارى المكى، مولى عمرو بن علقمة الكنانى، وقيل: يكنى أبا عباد، وقيل: أبا بكر، فارسى الأصل. وكان دارياً، وهو العطار. قيل: قرأ على عبد الله بن السائب المخزومى، وذلك محتمل، والمشهور تلاوته على مجاهد ودرباس مولى ابن عباس.

تلا عليه أبو عمرو بن العلاء، ومعروف بن مشكان، وإسماعيل بن قسطنطين وعدة. وقد حدث عن: ابن الزبير، وأبى المنهال عبد الرحمن بن مطعم، وعكرمة، ومجاهد وغيرهم. وهو قليل الحديث.

روى عنه: أيوب، وابن جريج، وإسماعيل بن أمية، وزمعة بن صالح، وعمر بن حبيب المكى، وليث بن أبى سليم، وعبد الله بن عثمان بن خثيم، وجريير بن حازم، وحسين بن واقد، وعبد الله بن أبى نجيح، وحمام بن سلمة، وآخرون. وثقه على بن المدينى وغيره، قال ابن سعد: كان ابن كثير المقرئ ثقة، له أحاديث صالحة، مات سنة اثنتين وعشرين ومائة.

قال ابن عيينة: لم يكن بمكة أحد أقرأ من حميد بن قيس، وعبد الله بن كثير. وقال جرير بن حازم: رأيت عبد الله بن كثير فصيحا بالقرآن. وذكر الدانى أن ابن كثير أخذ القراءة عن عبد الله بن السائب.

ينظر: سير أعلام النبلاء (٣١٨/٥-٣٢٢)، وطبقات خليفة (٢٨٢)، والتاريخ الكبير (١٨١/٥)، والتاريخ الصغير (٣٠٤-٣٠٥)، والجرح والتعديل (١٤٤/٥)، وتاريخ الإسلام (٢٦٨/٤-٢٦٩)، وتهذيب التهذيب (٣٦٧/٥)، وطبقات القراء (٤٣٣/١-٤٤٤).

(٢) فى أ: التبرك.

(٣) عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون بن المبارك، أبو الطيب الحلبي، نزيل مصر، أستاذ ماهر كبير كامل محرر ضابط ثقة خير صالح دين، ولد ليلة الجمعة لاثنتى عشرة ليلة خلت من رجب سنة تسع وثلاثمائة بحلب وانتقل إلى مصر. فسكنها وألف كتابه الإرشاد فى السبع، =

وأن اختيار الشيوخ^(١) «ترك الفصل لأبي عمرو وابن عامر»، وذكر في كتاب «الكشف» أن الذي اختاره لنفسه الفصل بين كل سورتين بالتسمية وأرجع إلى لفظ الحافظ - رحمه الله - قوله: «اختلفوا في التسمية بين السور، فكان ابن كثير وقالون وعاصم والكسائي ييسملون بين كل سورتين في جميع القرآن». ووجه هذا المذهب: اتباع الخط، ولا خلاف في إثبات التسمية في جميع المصاحف بين السور، ولما روى عن عائشة^(٢) - رضى الله عنها - أنها قالت:

= روى القراءة عرضا وسماعا عن - الكامل - إبراهيم بن عبد الرزاق وإبراهيم بن محمد ابن مروان و- جامع البيان الكامل- أحمد بن محمد بن بلال ومحمد بن أحمد بن إبراهيم البغدادي وأحمد بن الحسين النحوي وأحمد بن موسى وجعفر بن سليمان والحسين ابن خالويه و- الكامل - الحسن بن حبيب الحصائري و- الكامل - صالح بن إدريس وعبد الله بن أحمد بن الصقر وعلى بن محمد المكي وعمر بن بشران و- جامع البيان، الكامل - محمد بن جعفر الفريابي ومحمد بن علي العطوف ويحيى بن بزى ونجم بن بدر وصالح بن إدريس وعبد الله بن أحمد بن الصقر وعلى بن محمد المكي و- الكامل - نصر ابن يوسف و- جامع البيان، الكامل - نظيف بن عبد الله و- المستير - محمد بن سنان الشيزري فيما ذكره ابن سوار، وهو غلط، والصواب: أنه قرأ على إبراهيم بن عبد الرزاق عنه، عرض القراءات عليه ولده - جامع البيان - أبو الحسن طاهر وأحمد بن علي الربيعي وأبو جعفر أحمد بن علي الأزدي و- الكامل - أحمد بن علي تاج الأئمة وأحمد بن نفيس والحسن بن عبد الله الصقلی وخلف بن غصن وأبو عمر الطلمنكي وأبو القاسم عبد الرحمن ابن الحسن الأستاذ وأبو عبد الله محمد بن سفيان وأبو الحسين محمد بن قتيبة الصقلی وأبو عبد الله مسلم شيخ غالب بن عبد الله ومكي القيسي وأحمد بن أبي الربيع، قال أبو عمرو الحافظ: كان حافظا للقراءة ضابطا ذا عفاف ونسك وفضل وحسن تصنيف، ووجد بخطه على بعض مؤلفاته:

صنفت ذا العلم أبغى الفوز مجتهدا لكي أكون مع الأبرار والسعدا
في جنة في جوار الله خالقنا في ظل عيش مقيم دائم أبدا
توفى - رحمه الله - بمصر في جمادى الأولى سنة تسع وثمانين وثلاثمائة.
ينظر: غاية النهاية (١/٤٧٠-٤٧١).

(١) في أ: الشيخ.

(٢) عائشة بنت أبي بكر الصديق - رضى الله عنهما - التيمية، أم عبد الله الفقيهة أم المؤمنين الربانية، حبيبة النبي ﷺ لها ألفان ومائتان وعشرة أحاديث، اتفقا على مائة وأربعة وسبعين، وانفرد البخاري بأربعة وخمسين ومسلم بثمانية وستين. وعنها مسروق والأسود وابن المسيب وعروة، والقاسم وخلق. قال عليه السلام: «فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام»، وقال عروة: ما رأيت أعلم بالشعر من عائشة. وقال القاسم: كانت تصوم الدهر، وقال هشام بن عروة: توفيت سنة سبع وخمسين، ودفعت بالبيع.
ينظر: الخلاصة (٣/٣٨٧) (١٠٦)، تهذيب التهذيب (١٢/٤٣٣)، وتقريب التهذيب =

«أقرءوا ما فى المصحف».

قوله: «ما خلا الأنفال وبراءة فإنه لا خلاف فى ترك التسمية بينهما». إنما لم يفصلوا هنا بالتسمية اتباعاً للخط؛ إذ لا خلاف فى تركها فى جميع المصاحف بين الأنفال وبراءة. واختلف فى سبب ذلك: فحكى الحافظ فى «إيجاز البيان» أن ابن عباس سأل علياً - رضى الله عنهما: «لم لم تكتب التسمية فى أول براءة؟ فقال: لأن «بسم الله الرحمن الرحيم» أمان، وبراءة نزلت بالسيف ليس فيها أمان»^(١).

وحكى الشيخ فى كتاب «الكشف» عن مالك: إنما ترك من مضى أن يكتبوا فى أول براءة «بسم الله الرحمن الرحيم» لأنه سقط أولها - يعنى نسخ^(٢)، وحكى مثله

= (٢/٦٠٦)، وأسماء الصحابة الرواة ت (٤)، والثقات (٣/٣٢٣).

(١) أخرجه أبو الشيخ وابن مردويه كما فى الدر المنثور (٣/٣٧٧).

(٢) النسخ فى الاصطلاح:

قال جماعة منهم القاضى أبو بكر الباقلانى، والصيرفى، والشيخ أبو إسحاق الشيرازى، والغزالى، والآمدى، وابن الأنبارى وغيرهم: هو الخطاب الدال على ارتفاع الحكم الثابت بالخطاب المتقدم، على وجه لولاه لكان ثابتاً، مع تراخيه عنه. وإنما آثروا الخطاب على النص؛ ليكون شاملاً للفظ، والفحوى؛ والمفهوم؛ فإنه يجوز جميع ذلك. وقالوا: الدال على ارتفاع الحكم؛ ليتناول الأمر، والنهى، والخبر، وجميع أنواع الحكم.

وقالوا: بالخطاب المتقدم؛ ليخرج إيجاب العبادات ابتداءً، فإنه يزيل حكم العقل ببراءة الذمة، ولا يسمى نسخاً؛ لأنه لم يزل حكم خطاب. وقالوا: على وجه لولاه لكان ثابتاً؛ لأن حقيقة النسخ: الرفع، وهو إنما يكون رافعاً لو كان المتقدم بحيث لولا طريانه لبقى.

وقالوا: مع تراخيه عنه؛ لأنه لو اتصل لكان بياناً لمدة العبادة لا نسخاً.

وقد اعترض على هذا الحد بوجوه:

الأول: أن النسخ هو نفس الارتفاع، والخطاب إنما هو دال على الارتفاع، وفرق بين الراجع وبين نفس الارتفاع.

الثانى: أن التقييد بالخطاب خطأ؛ لأن الناسخ قد يكون فعلاً، كما يكون قولاً.

الثالث: أن الأمة إذا اختلفت على قولين، ثم أجمعت بعد ذلك على أحدهما، فهذا الإجماع خطاب، مع أن الإجماع لا ينسخ به.

الرابع: أن الحكم الأول قد يثبت بفعل النبى ﷺ، وليس بخطاب.

قال الرازى فى المحصول: والأولى أن يقال: الناسخ طريق شرعى، يدل على أن مثل الحكم الذى كان ثابتاً بطريق شرعى لا يوجد بعد ذلك، مع تراخيه عنه، على وجه لولاه لكان ثابتاً.

عن عثمان^(١) رضى الله عنه .

وحكى عن ابن عجلان^(٢): «بلغنى أن براءة كانت تعدل سورة البقرة أو قريباً

== وفيه أن قوله: مثل الحكم الذى . . . إلخ، يشمل ما كان مماثلاً له فى وجه من الوجوه؛ فلا يتم النسخ لحكم إلا برفع جميع المماثلات له فى شىء مما يصح عنده إطلاق المماثلة عليه .

وقال الزركشى: المختار فى حده اصطلاحاً: أنه رفع الحكم الشرعى بخطاب .
وفيه: أن الناسخ قد يكون فعلاً لا خطاباً، وفيه أيضاً: أنه أهمل تقييده بالتراخى، ولا يكون نسخاً إلا به .

وقال ابن الحاجب فى مختصر المنتهى: إنه فى الاصطلاح: رفع الحكم الشرعى بدليل شرعى متأخر .

واعترض عليه: بأن الحكم راجع إلى كلام الله - سبحانه - وهو قديم، والقديم لا يرفع ولا يزول .

وأجيب: بأن المرفوع تعلق بالحكم بالمكلف لا ذاته، ولا تعلقه الذاتى .
وقال جماعة: هو فى الاصطلاح: الخطاب الدال على انتهاء الحكم الشرعى، مع التأخير عن مواده، ويرد على قيد الخطاب ما تقدم، فالأولى أن يقال: هو رفع حكم شرعى بمثله مع تراخيه عنه .

ينظر البرهان (١٢٦٣/٢)، والبحر المحيط (٦٣/٤)، والإحكام فى أصول الأحكام (٥٥/٣)، وسلاسل الذهب ص (٢٩٠)، ونهاية السؤل (٥٤٨/٢)، وحاشية البنانى (٢/٧٤) .

(١) أخرجه ابن أبى شيبه وأحمد وأبو داود والترمذى وحسنه، والنسائى وابن أبى داود فى المصاحف وابن المنذر والنحاس فى ناسخه وابن حبان وأبو الشيخ والحاكم وصححه، وابن مردويه والبيهقى فى الدلائل عن ابن عباس، قال: قلت لعثمان بن عفان . . . فذكره مطولاً بنحوه كما فى الدر المنثور للسيوطى (٣/٣٧٥) .

وعثمان هو عثمان بن عفان بن أبى العاص بن أمية بن عبد شمس الأموى، أبو عمرو المدنى، ذو النورين، وأمير المؤمنين، ومجهز جيش العسرة، وأحد العشرة، وأحد الستة، هاجر الهجرتين، له مائة وستة وأربعون حديثاً، اتفقا على ثلاثة، وانفرد البخارى بشمانية، ومسلم بخمسة، وعنه أبناؤه: أبان وسعيد وعمرو، وأنس ومروان بن الحكم وخلق، غاب عن بدر لتمرير ابنه النبى ﷺ، فضرب له النبى ﷺ بسهم، قال ابن عمر: كنا نقول على عهد النبى ﷺ: أبو بكر ثم عمر ثم عثمان، وقال ابن سيرين: كان يحيى الليل كله بركة، قتل فى سابع ذى الحجة يوم الجمعة سنة خمس وثلاثين، قال عبد الله بن سلام: لقد فتح الناس على أنفسهم بقتل عثمان باب فتنة لا يغلق إلى يوم القيامة، رضى الله عنه .

ينظر: الخلاصة (٢/٢١٩) (٤٧٧١)، وتهذيب التهذيب (٧/١٣٩)، وتقريب التهذيب (٢/١٢)، وتاريخ البخارى الكبير (٦/٢٠٨)، وتاريخ الثقات (١١٠٩) .

(٢) الإمام القدوة، الصادق، بقية الأعلام، أبو عبد الله القرشى، المدنى، وكان عجلان مولى لفاطمة بنت الوليد بن عتبة بن ربيعة بن عبد شمس بن عبد مناف . ولد فى خلافة عبد الملك

منها؛ فلذلك لم يكتب في أولها: «بسم الله الرحمن الرحيم». يريد ابن عجلان أنه نسخ منها ما نقص منها.

وحكى - أيضا - عن عثمان - رضى الله عنه - أنه قال: «لم يبين لنا رسول الله ﷺ في براءة شيئا، وكانت قصتها تشبه قصة الأنفال، وكانت من آخر ما نزل؛ فلذلك لم يكتب بينهما: «بسم الله الرحمن الرحيم».

وقال أبى - رضى الله عنه - : «كان رسول الله ﷺ يأمرنا فى أول كل سورة بـ «بسم الله الرحمن الرحيم»، ولم يأمرنا فى سورة براءة بشيء؛ فلذلك ضمت إلى الأنفال فلم يكتب بينهما «بسم الله الرحمن الرحيم» وكانت أولى بها لشبهها بها».

وحكى عن ابن لهيعة^(١) يقولون: إن براءة من الأنفال فلذلك لم يكتب فى أولها «بسم الله الرحمن الرحيم»، ومثله عن الليث.

قوله: «وكان الباقون فيما قرأنا لهم لا ييسملون بين السور».

= ابن مروان.

وحدث عن أبيه، وعبد الرحمن بن هرمز الأعرج، وعمرو بن شعيب، وأبى حازم سلمان الأشجعي، وهو أقدم شيخ له، ورجاء بن حيوة، ونافع، ومحمد بن كعب القرظى، والنعمان بن أبى عياش الزرقى. حدث عنه: إبراهيم بن أبى عبلة، ومنصور بن المعتمر، وهو أكبر منه، وشعبة، وسفيان، وزيد بن أبى أنيسة، ومات قبله بدهر. وكان فقيها مفتيا، عابدا صدوقا، كبير الشأن، له حلقة كبيرة فى مسجد رسول الله ﷺ. مات سنة ثمان وأربعين ومائة.

ينظر: سير أعلام النبلاء (٣١٧/٦-٣٢٢)، وطبقات خليفة: (٢٧٠)، وتاريخ البخارى (١/١٩٦)، والتاريخ الصغير (١/٢١٩)، والجرح والتعديل (٨/٤٩)، ومشاهير علماء الأمصار (١٤٠)، والكمال فى التاريخ (٥/٥٥٢-٥٨٩)، وميزان الاعتدال (٣/٦٤٤-٦٤٧)، والوافى بالوفيات (٤/٩٢).

(١) عبد الله بن لهيعة بن عقبة، الحضرمى الغافقى، أبو عبد الرحمن المصرى قاضيا وعالما ومسندا، عن: عطاء والأعرج وعكرمة وخلق، وعنه: شعبة وعمرو بن الحارث والليث وابن وهب وخلق. قال أحمد: احترقت كتبه وهو صحيح الكتاب، ومن كتب عنه قديما فسماعه صحيح، قال يحيى بن معين: ليس بالقوى، وقال مسلم: تركه وكيع ويحيى القطان وابن مهدي، قال يحيى بن بكير: مات سنة أربع وسبعين ومائة. ينظر: الخلاصة (٢/٩٢) (٣٧٦٠)، وتهذيب التهذيب (٥/٣٧٣)، وتقريب التهذيب (١/٤٤٤)، وميزان الاعتدال (٢/٤٧٥).

وجه هذا المذهب: التنبيه على^(١) أن «بسم الله الرحمن الرحيم» ليست بآية من أول كل سورة، خلافاً لما حكى عن ابن المبارك^(٢)، وعن الشافعي^(٣) في أحد قوليهِ: إنها آية من أول كل سورة، والجمهور على خلافه أن «بسم الله الرحمن الرحيم» لم يثبت كونها من القرآن إلا في بطن سورة النمل خاصة^(٤).

(١) في أ: إلى.

(٢) عبد الله بن المبارك بن واضح، الحنظلي مولاهم، أبو عبد الرحمن المروزي، أحد الأئمة الأعلام وشيوخ الإسلام، ولد ابن المبارك سنة ثمانى عشرة ومائة، عن: حميد وإسماعيل ابن أبى خالد وحسين المعلم وسليمان التيمي وعاصم الأحوال وهشام بن عروة وخلق. وعنه: السفينانان من شيوخه ومعتمر وبقية وابن مهدي وسعيد بن منصور وخلائق. قال ابن معين: ثقة صحيح الحديث. وقال ابن مهدي: كان نسيج وحده، مات سنة إحدى وثمانين ومائة.

ينظر: الخلاصة (٩٣/٢)، وتهذيب التهذيب (٣٨٢/٥)، وتقريب التهذيب (٤٤٥/١)، والكاشف (١٢٣/٢)، والثقات (٨/٧).

(٣) محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد المطلبي، أبو عبد الله، الشافعي الإمام العلم، عن: مالك وإبراهيم بن سعد وابن عيينة ومحمد بن علي ابن شافع وخلق، وعنه: أبو بكر الحميدي وأحمد بن حنبل والبويطي وأبو ثور وحرملة وطائفة، حفظ القرآن وهو ابن سبع سنين، والموطأ وهو ابن عشر سنين، قال الربيع: كان الشافعي يختم القرآن ستين مرة في صلاة رمضان، وقال بحر بن نصر: كنا إذا أردنا أن نبكى قلنا بعضنا لبعض: قوموا بنا إلى هذا الفتى المطلبي يقرأ القرآن، فإذا أتيناه استفتح القرآن حتى يتساقط الناس من بين يديه ويكثر عجيجهم بالبكاء من حسن صوته، وقال ابن مهدي: كان الشافعي شاباً ملهماً. وقال أحمد: ستة أدعو لهم سحراً أحدهم الشافعي. وقال: إن الشافعي للناس كالشمس للعالم. وقال أبو عبيد: ما رأيت أعقل من الشافعي.

وقال قتبية: الشافعي إمام ولد سنة خمسين ومائة وتوفى في آخر يوم من رجب سنة أربع ومائتين، رضى الله عنه.

ينظر: تهذيب التهذيب (٢٥/٩)، وتاريخ بغداد (٥٦/٢)، والثقات (٣٠/٩)، والخلاصة (٣٧٧-٣٧٨) (٦٠٤٠)، وسير أعلام النبلاء (٥/١٠).

(٤) وبيان هذا: أنه قد اختلف العلماء في البسملة: هل هي آية من كل سورة أم لا؟ على ثلاثة أقوال:

أحدها: أنها ليست بآية من (الفاتحة)، ولا من غيرها، وهو قول مالك -رحمه الله- لأن القرآن لا يثبت بأخبار الأحاد، وإنما طريقه التواتر.

قال ابن العربي: (ويكفيك أنها ليست من القرآن الكريم اختلاف الناس فيها، والقرآن لا يختلف فيه)، والأخبار الصحيحة دالة على أن البسملة ليست بآية من (الفاتحة)، ولا من غيرها، إلا في (النمل)، واستدل بما روى مسلم - رحمه الله - عن النبي ﷺ أنه قال: «يقول الله تبارك وتعالى: قسمت الصلاة بين وبين عبدى نصفين...» الحديث.

.....

= الثاني: أنها آية من كل سورة، وهو قول عبد الله بن المبارك.
الثالث: قال الشافعي -رضى الله عنه-: هي آية في الفاتحة، وتردد قوله في غيرها، فمرة قال: هي آية من كل سورة، ومرة قال: ليست بأية إلا من (الفاتحة) وحدها. ولا خلاف بينهم في أنها آية من القرآن في سورة (النمل). واحتج الشافعي: بما رواه الدارقطني عن النبي ﷺ أنه قال: «فاقرءوا: بسم الله الرحمن الرحيم، إنها أم القرآن، وأم الكتاب، والسبع المثاني، وبسم الله الرحمن الرحيم إحدى آياتها».

وحجة ابن المبارك ما رواه مسلم أن رسول الله ﷺ قال: «أنزلت على أنفا سورة» فقرأ: «بسم الله الرحمن الرحيم» ﴿إنا أعطيناك الكوثر﴾ [الكوثر: ١]. قال ابن الخطيب: (والمحققون من أصحابنا اتفقوا على أن «بسم الله» قرآن من سائر السور، وجعلوا القولين في أنها هل هي آية تامة وحدها من كل سورة، أو هي مع ما بعدها آية).

وقال بعض الحنفية: إن الشافعي خالف الإجماع في هذه المسألة؛ لأن أحدا ممن قبله لم يقل: إن «بسم الله» آية من أوائل سائر السور. ودليلنا: أن «بسم الله» مكتوب في أوائل السور بخط القرآن؛ فوجب كونه قرآنا، واحتج المخالف بما روى أبو هريرة -رضى الله تعالى عنه- أن النبي ﷺ قال في سورة (الملك): إنها ثلاثون آية، وفي سورة (الكوثر): إنها ثلاث آيات، ثم أجمعوا على أن هذا العدد حاصل بدون التسمية؛ فوجب ألا تكون التسمية آية من هذه السور. والجواب: أنا إذا قلنا: «بسم الله الرحمن الرحيم» مع ما بعدها آية واحدة، فالإشكال زائل.

فإن قالوا: لما اعترفتم بأنها آية تامة من أول الفاتحة، فكيف يمكنكم أن تقولوا: إنها بعض آية من سائر السور؟ قلنا: هذا غير بعيد؛ ألا ترى أن قوله تعالى: ﴿الحمد لله رب العالمين﴾ آية تامة، ثم صار مجموع قوله تعالى: ﴿وءاخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين﴾ [يونس: ١٠] آية واحدة؟! فكذا ها هنا.

وأيضًا فقله: «سورة الكوثر ثلاث آيات» يعني ما هو خاصية هذه السورة ثلاث آيات، وأما التسمية فهي كالشئ المشترك فيه بين جميع السور؛ فسقط هذا السؤال، والله أعلم. وقال الشافعي -رضى الله عنه-: التسمية آية من الفاتحة، ويجب قراءتها مع الفاتحة. وقال مالك والأوزاعي -رضى الله تعالى عنهما-: إنها ليست من القرآن إلا في سورة (النمل)، ولا يجب قراءتها سرًا ولا جهرا، إلا في قيام شهر رمضان؛ فإنه يقرؤها. وأما أبو حنيفة -رحمه الله- فلم ينص عليها، وإنما قال: يقول: بسم الله الرحمن الرحيم، ويسر بها، ولم يقل: إنها آية من أول السورة أم لا.

وسئل محمد بن الحسن -رحمه الله- عن (بسم الله الرحمن الرحيم) فقال: ما بين الدفتين كلام الله -عز وجل- القرآن.

وقال الكرخي -رحمه الله تعالى-: لا أعرف هذه المسألة بعينها لمتقدمي أصحابنا، إلا =

= أن أمرهم بإخفائها يدل على أنها ليست من السورة.

وقال بعض الحنفية - رحمهم الله - : تورع أبو حنيفة وأصحابه - رحمهم الله - عن الوقوع في هذه المسألة؛ لأن الخوض في أن التسمية من القرآن أو ليست من القرآن أمر عظيم، فالأولى السكوت عنه.

وحجة من قال: إن التسمية من الفاتحة، ما روى الشافعي عن مسلم عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن أم سلمة - رضی الله تعالى عنها - أنها قالت: قرأ رسول الله ﷺ فاتحة الكتاب، فعد «بسم الله الرحمن الرحيم» آية منها، و «الحمد لله رب العالمين» آية، «الرحمن الرحيم» آية، «مالك يوم الدين» آية، «إياك نعبد وإياك نستعين» آية، «اهدنا الصراط المستقيم» آية، «صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين» آية. وهذا نص صريح.

وروى الثعلبي في تفسيره بإسناده عن أبي بريدة عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: «ألا أخبرك بآية لم تنزل على أحد بعد سليمان بن داود -عليهما السلام- غيري؟!» قلت: بلى، قال: «بأى شيء تفتتح القرآن إذا افتتحت الصلاة؟» قلت: ب «بسم الله الرحمن الرحيم» قال: «هى هي» وهذا يدل على أن التسمية من القرآن.

وروى الثعلبي بإسناده عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله -رضى الله تعالى عنهما- أن النبي ﷺ قال له: «كيف تقول إذا قمت إلى الصلاة؟» قال: أقول: الحمد لله رب العالمين، قال: قل: «بسم الله الرحمن الرحيم».

وروى أيضاً بإسناده عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس -رضى الله عنهما- فى قوله تبارك وتعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ﴾ [الحجر: ٨٧] قال: فاتحة الكتاب، فقيل للناطقة: أين السابعة؟ فقال: «بسم الله الرحمن الرحيم».

وإسناده عن أبي هريرة -رضى الله عنه- قال: كنت مع النبي ﷺ فى المسجد والنبي يحدث أصحابه، إذ دخل رجل يصلى، فافتتح الصلاة وتعوذ، ثم قال: الحمد لله رب العالمين، فسمع النبي ﷺ ذلك فقال له رسول الله ﷺ: «يا رجل، قطعت على نفسك الصلاة، أما علمت أن «بسم الله الرحمن الرحيم» من الحمد؟! من تركها فقد ترك آية منها، ومن ترك آية منها فقد قطع عليه صلاته؛ فإنه لا صلاة إلا بها».

وروى بإسناده عن طلحة بن عبيد الله -رضى الله تعالى عنهما- قال: قال رسول الله ﷺ: «من ترك «بسم الله الرحمن الرحيم»، فقد ترك آية من كتاب الله تعالى».

وروى أن النبي ﷺ قال لأبي بن كعب -رضى الله عنهما-: «ما أعظم آية فى كتاب الله تعالى؟ فقال: بسم الله الرحمن الرحيم، فصدقه النبي ﷺ».

ومعلوم أنها ليست آية تامة فى النمل؛ فتعين أن تكون آية تامة فى أول الفاتحة. وروى أن معاوية -رضى الله عنه- لما قدم المدينة، فصلى بالناس صلاة يجهر فيها، فقرأ أم القرآن، ولم يقرأ (بسم الله الرحمن الرحيم)، فلما قضى صلاته ناداه المهاجرون والأنصار من كل ناحية: أنسيت؟ أين «بسم الله الرحمن الرحيم» حين استفتحت القرآن؟ فأعاد معاوية الصلاة، وقرأ «بسم الله الرحمن الرحيم».

= وهذا يدل على إجماع الصحابة على أنها من القرآن ومن الفاتحة، وعلى أن الأولى

فإن قيل: لم أثبتها هؤلاء في الابتداء بأوائل السور؟
قيل: لقصد التبرك؛ لحديث: «كل أمر ذي بال...» كما كتبت في أوائل السور
لذلك.

ولم يعيدوا قراءتها بين السور لحصول التبرك في أول السورة التي بدأ القارئ بها
والله - عز جلاله وجل كماله - أعلم.

قوله: «وأصحاب حمزة يصلون آخر السورة بأول الأخرى».

ذكر الشيخ مثل هذا ولم أجد للإمام فيه قولاً.

وذكر أبو جعفر بن الباخش: أن من يأخذ له بوصل السورة بالسورة لا يلتزم الوصل
ألته بل آخر السورة عنده كآخر آية وأول السورة الأخرى كأول آية أخرى فكما لا يلتزم له
ولا لغيره وَصَلَ رَأْسَ آيَةٍ بِأَوَّلِ آيَةٍ أُخْرَى، كذلك لا يلتزم له وصل السورة بالسورة حتماً،
قال أبو جعفر: «بين^(١) لى هذا أبو الحسن شريح وقد خولف فيه».

قوله: «ويختار في مذهب ورش، وأبي عمرو، وابن عامر السكت بين السورتين
من غير قطع».

يريد بقوله: «من غير قطع»: ألا يطول السكت بينهما بل يكون يسيراً، وقد فسر
ذلك ابن فيره في قصيدته فقال:

وَسَكَّتُهُمُ الْمُخْتَارُ دُونَ تَنْفُسٍ
.....

البيت، والمراد بهذا السكت: الإشعار بانفصال السورة من السورة.

وذكر الشيخ السكت عن ورش، وأبي عمرو، وابن عامر مطلقاً، ولم يصفه بطول
ولا قصر، وذكره الإمام في قراءة أبي عمرو خاصة فقال: «والبغداديون يأخذون في
قراءة أبي عمرو بسكتة خفيفة بين السور».

وقد تقدم اختيار الشيخ والإمام الفصل بالبسملة، ويظهر - والله أعلم - أنه لا
يلزم أن يكون السكت بين السورتين يسيراً ولا بد، بل^(٢) يجوز ذلك، ويجوز - أيضاً
- أن يكون على حد السكت في الوقف^(٣)؛ إذ الكلام في أواخر السور تام، ولا

= الجهر بقراءتها. ينظر: اللباب (١/١٥١-١٥٢، ٢٤٣-٢٤٨).

(١) في أ: يبين.

(٢) في أ: ولا بديل.

(٣) في أ: الوقت.

تعلق^(١) لآخر سورة بأول أخرى فى حكم من أحكام الإعراب، إلا ما قيل فى آخر سورة الفيل وأول سورة قريش: إن لام الجر فى ﴿لَايَلْفُ قُرَيْشٍ﴾ [قريش: ١] متعلق بقوله - تعالى - : ﴿جَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ﴾ [الفيل: ٥] وهو بعيد للفصل بينهما بالبسملة، والله أعلم.

قوله: «وابن مجاهد يرى وصل السورة بالسورة وتبيين الإعراب، ويرى السكت أيضا».

حكى الشيخ السكت عن ابن مجاهد وقد تقدمت فائدته، وأما الوصل ففائدته: تبيين الإعراب فى آخر حرف من السورة.

ويظهر أن هذا السكت المذكور إنما يفعل على إرادة الوصل، لكن من رآه قصد به الإشعار بانفصال سورة من أخرى، وهو نظير سكت حفص فى المواضع الأربعة المذكورة فى أول سورة الكهف، وعلى هذا فمن أراد تمكين السكت بين السور لقصد الوقف فلا حرج كما تقدم فى الأخذ لحزمة، والله - تبارك وتعالى - أعلم. قوله: «وكان بعض أشياخى يفصل فى مذهب هؤلاء بالتسمية . . . إلى آخره». ذكر فى: «إيجاز البيان» أنه قرأ بالتسمية بين هذه السور على ابن خاقان^(٢) وعلى ابن غلبون، وقرأ على أبى الفتح بترك التسمية.

وذكر أنهم حكوا ما قرأ به عليهم عن أشياخهم.

ووجه من فصل فى هذه المواضع الأربعة: أنه استقل اتصال «لا» النافية بقوله -

(١) فى أ: تعلم.

(٢) خلف بن إبراهيم بن محمد بن جعفر بن حمدان بن خاقان، أبو القاسم المصرى الخاقانى، الأستاذ الضابط فى قراءة ورش وغيرها، قرأ على - التيسير - أحمد بن أسامة التجيبى و- جامع البيان - أحمد بن محمد بن أبى الرجاء و- جامع البيان - محمد بن عبد الله المعافرى و- جامع البيان - محمد بن عبد الله الأنماطى و- جامع البيان - أحمد بن عبد الله الخياط و- جامع البيان - أبى سلمة الحمراوى، وروى القراءة عن - جامع البيان - محمد بن عبد الله بن أشته و- جامع البيان - أحمد بن محمد بن أحمد المكى و- التيسير - الحسن بن رشيق و- جامع البيان - عبد العزيز بن على، قرأ عليه - التيسير - الحافظ أبو عمرو الدانى وعليه اعتمد فى قراءة ورش فى التيسير وغيره، وقال عنه: كان ضابطاً لقراءة ورش متقناً لها مجوداً مشهوراً بالفضل والنسك واسع الرواية صادق اللهجة كتبنا عنه الكثير من القراءات والحديث والفقه، مات بمصر سنة اثنتين وأربعمائة وهو فى عشر الثمانين.

ينظر: غاية النهاية (١/ ٢٧١) (١٢٢٨).

تعالى - : ﴿هُوَ أَهْلُ التَّقْوَىٰ وَأَهْلُ الْمَعْرِفَةِ﴾ [المدثر: ٥٦] وبقوله: ﴿فَادْخُلِي فِي عِبَادِي وَادْخُلِي جَنَّتِي﴾ [الفجر: ٢٩-٣٠] لما في ذلك من إبهام النفي بـ «لا» لما قبلها، وكذلك استثقلوا اتصال «ويل» بالاسم العظيم في قوله: ﴿وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ﴾ [الانفطار: ١٩] وبقوله: ﴿وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾ [العصر: ٣] ففصلوا بالتسمية ليندفع هذا الاستثقال. وهذا النظر ضعيف؛ لوجهين:

أحدهما: أنه كان يلزم أن يفصل بين التسمية وأوائل هذه السور؛ إذ الاستثقال في قولك: «بسم الله الرحمن الرحيم لا» مثل الاستثقال في قولك: «هو أهل التقوى وأهل المغفرة لا»، وكذلك اتصال «ويل» بالتسمية مثل ما في اتصاله بآخر السورة قبله.

والوجه الثاني: أنا نجد في أثناء السور مثل هذا التركيب، ولا يلزم فيه الفصل، بل وقد لا يجوز في بعض المواضع، كقوله - تعالى - : ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥] فوقعت «لا» بعد اسم الله - تعالى - وبعد «الحي القيوم» وكقوله - تعالى - : ﴿وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ لَا يَنْهَكُهُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقِنُواكُمْ فِي الَّذِينَ﴾ [المتحنة: ٧-٨] فوقعت «لا» بعد «غفور رحيم». وكقوله - تعالى - : ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَّتْهُمْ أَفْتَدِيَّةٌ قُلْ لَّا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [الأنعام: ٩٠] فوقعت «لا» بعد ﴿فَبِهِدَّتْهُمْ أَفْتَدِيَّةٌ﴾. وكقوله - تعالى - : ﴿إِنَّا كَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ وَيَلَّ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ﴾ [المرسلات: ٤٤-٤٥] ولا يمنع أحد الوصل في هذه المواضع ونحوها، ولو امتنع [فيها]^(١) الوصل لم يحصل الخلاف في قوله - تعالى - : ﴿فَبِهِدَّتْهُمْ أَفْتَدِيَّةٌ﴾ في الوصل، وقد استقرئ في هذا الحرف أربع قراءات في السبع كما هو مذكور في موضعه من فرش الحروف، والله - تبارك وتعالى - أعلم.

قوله: «ويسكت بينهن سكتة في مذهب حمزة»؛ لما ثبت عن حمزة أنه كان يترك التسمية بين السور في جميع القرآن وأنه قال: «القرآن كله عندي كسورة واحدة فإذا قرأت «بسم الله الرحمن الرحيم» في أول فاتحة الكتاب أجزأني» لذلك لم يفصلوا، له بالتسمية؛ لثلا يخالفوه فيما ثبت عنه، وفصلوا له بالسكت، وكان يلزم على هذا أن يفصلوا بالسكت بدل التسمية في قراءة ورش، وأبي عمرو، وابن عامر، لا سيما

(١) سقط في ب.

وقد حكى الحافظ فى «المفردات» أن الرواية ثبتت^(١) بنقل اللفظ عن أبى عمرو أنه كان يترك التسمية بين السور فى جميع القرآن.

وذكر فى «إيجاز البيان» أن عامة أهل الأداء من مشيخة المصريين رروا عن أسلافهم، عن أبى يعقوب^(٢)، عن ورش أنه كان يترك التسمية بين كل سورتين فى جميع القرآن.

قوله: «وليس فى ذلك أثر يروى عنهم».

يريد ليس فى الفصل بين هذه السور الثمانى بالسكت لحمزة، وبالتسمية لورش، وأبى عمرو، وابن عامر - رواية عن حمزة ولا عن الآخرين.

قوله: «ولا خلاف فى التسمية فى أول فاتحة الكتاب...» إلى قوله: «أو من لم يفصل».

قد تقدم أن الإمام استثنى من ذلك قراءة حمزة، وأنه لا يبسمل له إلا فى أول الفاتحة خاصة.

ويريد الحافظ بقوله: «فى مذهب من فصل»: قالون، وابن كثير، وعاصمًا

(١) فى أ: ثبت.

(٢) يوسف بن عمرو بن يسار، ويقال: سيار، قال الدانى: والصواب: يسار، وأخطأ من قال: بشار، بالموحدة والمعجمة. أبو يعقوب المدنى ثم المصرى المعروف بالأزرق، ثقة محقق ضابط، أخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن ورش، وهو الذى خلفه فى القراءة والإقراء بمصر، وعرض على سقلاب ومعلى بن دحية، روى القراءة عنه عرضاً فى التيسير والمستنير والكمال - إسماعيل بن عبد الله النحاس ومحمد بن سعيد الأنماطى - فى جامع البيان والكمال - أبو بكر عبد الله بن مالك بن سيف وهو آخرهم موتاً ومواس بن سهل، قال الذهبى: لزم ورشاً مدة طويلة وأتقن عنه الأداء وجلس للإقراء، وانفرد عن ورش بتخليط اللامات وترقيق الرءات، قال ابن الجزرى: لم ينفرد بذلك عن ورش، بل روى ذلك عن ورش: يونس بن عبد الأعلى. وقال أبو الفضل الخزاعى: أدركت أهل مصر والمغرب على رواية أبى يعقوب عن ورش لا يعرفون غيرها، وقال: أبو بكر بن سيف: سمعت الأزرق يقول: إن ورشاً لما تعمق فى النحو اتخذ لنفسه مقرأً يسمى مقرأ ورش، فلما جئت لأقرأ عليه قلت له: يا أبا سعيد، إنى أحب أن تقرئنى مقرأ نافع خالصاً وتدعنى مما استحسننت لنفسك، قال: فقدتته مقرأ نافع، وكنت نازلاً مع ورش فى الدار فقرأت عليه عشرين ختمة من حدر وتحقيق، فأما التحقيق فكنت أقرأ عليه فى الدار التى كنا نسكنها فى مسجد عبد الله، وأما الحدر فكنت أقرأ عليه إذا رابطت معه بالإسكندرية. توفى فى حدود الأربعين ومائتين.

ينظر: النهاية (٢/٤٠٢).

والكسائي؛ لأنهم الذين يفصلون بالتسمية بين السور.
ويريد «بمن لم يفصل» الباقين.

قوله: «فأما الابتداء برءوس الأجزاء...» إلى قوله: «في مذهب الجميع». قد تقدم أن مذهب الشيخ والإمام عند الابتداء بالأجزاء ترك التسمية، والاكتفاء بالتعوذ خاصة.

قوله: «والقطع عليها إذا وصلت بأواخر السور غير جائز». اعلم أن الممكن في التسمية باعتبار وصلها وفصلها من السورة التي قبلها ومن السورة التي بعدها أربعة أوجه:

أحدها: فصل التسمية من السورة التي قبلها ووصلها بالتى بعدها.

الثاني: وصلها بما قبلها وبما بعدها.

ولا خلاف في جواز هذين الوجهين.

الثالث: وصلها بالسورة التي قبلها وفصلها من التي بعدها.

ولا خلاف في منع هذا الوجه.

الرابع: (١) فصلها مما قبلها ومما بعدها (٢).

قال الشيخ لما ذكر التكبير في آخر «التبصرة»: ولا يجوز الوقف على التكبير دون أن تصله بالبسملة ثم بالسورة المؤتلفة (٣).

وقال في كتاب «التذكرة»: «ولا تقف (٤) على التكبير ولا على البسملة».

وقال في كتاب «الكشف» ما نصه: «إنه أتى بالتسمية على إرادة التبرك بذكر الله - تعالى - وصفاته في أول الكلام، ولثباتها للاستفتاح في المصحف فهي للابتداء بالسورة فلا يوقف على التسمية دون أن توصل بأول السورة».

وقال في التكبير من كتاب «الكشف» ما نصه: «وليس لك أن تصل التكبير بآخر

السورة وتقف عليه، ولا لك أن تقف على التسمية دون أول السورة في كل القرآن».

فحاصل هذه المقالات يقتضى أن مذهبه المنع.

(١) فى ب: والرابع.

(٢) فى ب: وما بعدها.

(٣) فى أ: المؤتلف.

(٤) فى أ: يقف.

وأما الحافظ فنص هنا على منع الوجه الثالث، وسكت عمّا عداه، ومفهومه يعطى جواز الوجهين الأولين والرابع.

وقال فى «المفردات» فى رواية قالون خاصة ما نصه: «والاختيار أن يقطع على أواخر السور ويبتدئ بالبسملة موصولة بأوائل السور ولا يقطع على البسملة ألبتة إلا إذا لم توصل بأواخر السور».

وهذا القول يعطى جواز الوجه الرابع كالوجهين الأولين.

وأما الإمام فنص فى «الكافى» على الوجوه الثلاثة، ولم يتعرض لهذا الرابع، وقال فى «المفردات» فى فصل التكبير عن البزى^(١): «ولا سبيل إلى الوقف على البسملة والابتداء بالسورة المبتدأة؛ لأن البسملة إنما وضعت فى أوائل السور ولم توضع فى خواتمها».



(١) مقرأ مكة ومؤذنها، أبو الحسن، أحمد بن محمد بن عبد الله بن القاسم بن أبى بزة، المخزومى مولاهم، الفارسى الأصل.

ولد سنة سبعين ومائة.

وتلا على: عكرمة بن سليمان، وأبى الإخريط وابن زياد عن ثلاثهم على إسماعيل القسط، صاحب ابن كثير.

وسمع من: ابن عيينة، ومالك بن سعيد، ومؤمل بن إسماعيل والمقرئ، وطائفة. وروى عنه: البخارى فى التاريخ، ومضر الأسدى، والحسن بن الحباب، ويحيى ابن صاعد.

وتلا عليه خلق، منهم: أبو ربيعة محمد بن إسحاق، وإسحاق الخزاعى، وأحمد ابن فرح، وابن الحباب، واللحيان، وآخرون. وصحح له الحاكم حديث التكبير وهو منكر. وقد قال أبو حاتم: ضعيف الحديث، لا أحدث عنه.

وقال العيلى: منكر الحديث، يوصل الأحاديث.

مات سنة خمسين ومائتين. وكان دينا عالما، صاحب سنة، رحمه الله.

ينظر: سير أعلام النبلاء (١٢/٥٠-٥١)، والجرح والتعديل (٢/٧١)، والأنساب (٢/٢٠٢)، واللباب (١/١٤٩)، وميزان الاعتدال (١/١٤٤-١٤٥)، ومعرفة القراء الكبار

للذهبي (١/١٤٣)، والعبر (١/٤٥٥)، وتاريخ ابن كثير (١١/٦)، والعقد الثمين (٣/

١٤٢-١٤٣)، وغاية النهاية فى طبقات القراء (١/١١٩-١٢٠)، ولسان الميزان (١/

١٣٩)، وشذرات الذهب (٢/١٢٠-١٢١).

سورة أم القرآن

مسألة: انفرد الحافظ عن خلاد^(١) بإشمام الصاد الزاى فى قوله - تعالى - : ﴿الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦] فى هذه السورة خاصة وهى قراءته على أبى الفتح.

ونقل عنه الشيخ والإمام بصاد خالصة فى هذا، وفى جميع القرآن .
وكذلك قرأ الحافظ على أبى الحسن^(٢) .

مسألة: ذكر الحافظ هنا عن قالون ضم ميم الجمع وصلتها كابن كثير، وإسكانها كالجماعة، وذكر عنه الشيخ الوجهين .

(١) خلاد بن خالد، أبو عيسى وقيل: أبو عبد الله الشيبانى مولاهم، الصيرفى الكوفى، إمام فى القراءة، ثقة عارف محقق أستاذ، أخذ القراءة عرضاً عن سليم وهو من أضبط أصحابه وأجلهم، وروى القراءة عن حسين بن على الجعفى عن أبى بكر وعن أبى بكر نفسه عن عاصم وعن أبى جعفر محمد بن الحسن الرواسى، روى القراءة عنه عرضاً - جامع البيان والكامل - أحمد بن يزيد الحلوانى و- جامع البيان والكامل - إبراهيم بن على القصار وإبراهيم بن نصر الرازى و- الكامل - حمدون بن منصور. توفى سنة عشرين ومائتين . ينظر: غاية النهاية (١/٢٧٤).

(٢) إشمام الصاد زاياً هو لغة قيس . ينظر: حجة القراءات (٨٠)، إعراب القراءات (١/٤٩)، العنوان (٦٧)، البحر المحيط (١/١١٣)، إتحاف الفضلاء (١/٣٦٥).

يقول ابن عادل الحنبلى: وقد تشم الصاد فى (الصراط) ونحوه: زايا، وقرأ به خلف، وحمزة حيث ورد، وخلاد: الأول فقط، وقد تقرأ زايا محضة، ولم ترسم فى المصحف إلا بالصاد، مع اختلاف فى قراءتهم فيها.

و (الصراط) يذكر ويؤنث: فالتذكير لغة تميم، والتأنيث لغة الحجاز، فإن استعمل مذكراً، جمع على (أفَعِلَة) فى القلة، وعلى (فُعَل) فى الكثرة، نحو: (حمار)، و (أحمر) و (حُمَر)، وإن استعمل مؤنثاً، فقياسه أن يجمع على (أفُعَل): نحو: (ذراع) و (أذرع).

و (المستقيم) اسم فاعل من استقام، بمعنى المجرد، ومعناه: السوى من غير اعوجاج، وأصله (مستقوم) ثم أعل كإعلال (نستعين).

و (الصراط المستقيم) قال ابن عباس، وجابر -رضى الله عنهما-: هو الإسلام، وهو قول مقاتل، وقال ابن مسعود -رضى الله تعالى عنه -: هو القرآن الكريم، وروى عن على -رضى الله تعالى عنه - مرفوعاً: الصراط المستقيم: كتاب الله تعالى .

وقال سعيد بن جبير -رضى الله تعالى عنه -: طريق الجنة .

وقال سهل بن عبد الله -رحمه الله تعالى -: وهو طريق السنة والجماعة .

وقال بكر بن عبد الله المزنى: هو طريق رسول الله ﷺ .

وقال أبو العالية، والحسن: رسول الله ﷺ وصاحبه .

ينظر: الباب (١/٢٠٦-٢٠٨).

وذكر الإمام الإسكان خاصة .

تنبیه: قال^(١) الحافظ في هذه المسألة: «بخلاف عن قالون».

وقال في «المفردات» في رواية أبي نشيط^(٢) عن قالون ما نصه: «اعلم أن قالون

كان يُخَيَّرُ^(٣) في ضم ميم الجمع ووصلها بواو في إسكانها».

ثم أخبر أنه قرأ على فارس عن قراءته بضم الميم، وعلى أبي الحسن عن قراءته

بإسكان الميم، وبين العبارتين بَوْنٌ يعرض منه للناظر إشكال.

ووجه البيان في ذلك: ما نص عليه الشيخ في «التبصرة» فقال ما نصه: «وَحُيِّرَ

قالون في إسكانها وصلتها بواو».

وكذلك روى الحلواني^(٤)، وأبو نشيط عنه: أنه خير؛ فلا تبالى في أى رواية

(١) في ب: وقال.

(٢) محمد بن هارون، الإمام المقرئ المجود الحافظ الثقة، أبو نشيط، وأبو جعفر، الربيعي

المروزي ثم البغدادي الحربي.

ولد سنة نيف وثمانين ومائة.

تلا على: عيسى بن مينا بحرف نافع، وسمع من روح بن عبادة، ومحمد بن يوسف

الفريابي، ويحيى بن أبي بكر، وأبي المغيرة عبد القدوس الحمصي، وعلى بن عياش،

وأبي اليمان، وعمرو بن الربيع المصري، والوليد بن عتبة المقرئ، وطائفة.

قرأ عليه: أبو حسان أحمد بن محمد بن أبي الأشعث العنزى، واعتمد على طريقه

أبو عمرو في تيسيره من طريق أبي الحسين بن بويان.

وحدث عنه: أبو بكر بن أبي الدنيا، وابن ماجه في التفسير والبغوى، وابن صاعد،

والمحاملى، وابن أبي حاتم، وابن مخلد، وقاسم المطرز، وعبد الله بن ناجية.

وقال أبو حاتم: صدوق.

وقال ابن مخلد: حدثنا أبو نشيط، وكان حافظًا.

وقد وهم أبو عمرو الدانى، وقال: إن أبا نشيط توفي سنة ثلاثة وستين ومائتين، وإنما

المتوفى في نحو هذه السنة: المحدث محمد بن أحمد بن هارون شيطا، وأصاب في جعل

أبي نشيط المروزي هو البغدادي الربيعي، وبعض الناس يفرق بين الترجمتين، وهما واحد،

هذا الراجح عندي، وأنه توفي سنة ثمان وخمسين، كما قاله تلميذه ابن مخلد، والله أعلم.

ينظر: سير أعلام النبلاء (١٢/٣٢٤-٣٢٧)، والجرح والتعديل (١١٧/٨)، وتاريخ

بغداد (٣/٣٥٢-٣٥٣)، وتهذيب الكمال (١٢٨٠)، وغاية النهاية في طبقات القراء (٢/٢٧٣-٢٧٢)،

وتهذيب التهذيب (٩/٤٩٣-٤٩٤)، والمتنظم (١٥/٥).

(٣) في أ: يحييز.

(٤) أحمد بن يزيد بن أزداذ - ويقال: يزداذ - الصفار الأستاذ، أبو الحسن الحلواني، قال

الدانى: يعرف بأزداذ، إمام كبير عارف صدوق متقن ضابط خصوصًا في قالون وهشام، قرأ

بمكة على - جامع البيان - أحمد بن محمد القواس وبالمدينة على - المستنير، جامع =

قرأت بالضم .

واختار ابن مجاهد الإسكان، والاختيار عند القراء ضم الميمات كلها للحلواني، وإسكانها لأبي نسيط .

قال العبد: فعبارة التخيير يراعى فيها أصل الرواية عن قالون، وعبارة الخلاف يراعى فيها اختيار القراء من حيث خصوا الإسكان بطريق أبي نسيط، وخصوا الضم بطريق الحلواني، فكأنهما روايتان مختلفتان عن قالون، والله - تعالى - أعلم .

تنبيه: ذكر عن حمزة «عليهم» و «لديهم» و «إليهم» بضم الهاء في الحالين أولاً ثم ذكر ابن كثير وقالون بخلاف صلة الميم، ثم أتبع بمذهب ورش، ثم رجع إلى مذهب حمزة، والكسائي .

وهذا العمل له وجه من الترتيب حسن، وإن لم يكن بادياً من أول وهلة .
وبيانه: أن كلامه في هذا الفصل في معنى أن لو قال: ميم الجمع إن كان من هذه الكلم الثلاث، فمذهب حمزة فيه ضم الهاء في الحالين من غير اعتبار بما بعد الميم من حركة أو سكون؛ ولهذا سوى بين الوقف والوصل وإن كان من غير هذه الكلم الثلاث فحينئذ يعتبر ما بعد الميم، فإن كان متحركاً فابن كثير ومن وافقه يضم الميم في الوصل ويصلها، والباقون يسكنونها، وإن كان بعد الميم ساكن فحمزة، والكسائي، وأبو عمرو يفعلون كذا بشرط أن تكون^(١) الميم بعد الهاء، وتكون^(٢) قبل الهاء كسرة أو ياء ساكنة، والباقون بخلاف ذلك^(٣) .

= البيان، الكفاية الكبرى، الكامل - قالون، رحل إليه مرتين، وإسماعيل وأبي بكر ابن أبي أويس فيما ذكره الهذلي، وبالكوفة والعراق على خلف و- التيسير، الكامل - خلاد وجعفر بن محمد الخشكني و- جامع البيان، الكفاية الكبرى، الكامل - أبي شعيب القواس وحسين بن الأسود - المبهج، الكامل - الدوري .
توفى سنة نيف وخمسين ومائتين .
ينظر: غاية النهاية (١/١٤٩) .

(١) في ب: يكون .

(٢) في ب: يكون .

(٣) اعلم أن يعقوب يضم كل هاء قبلها ياء ساكنة ثنية وجمعاً، إلا قوله تعالى: ﴿بين أيديهن وأرجلهن﴾ [المتحنة: ١٢] .

والآخرون بكسرها .

فمن ضمها ردها إلى الأصل؛ لأنها مضمومة عند الانفراد .

ومن كسرها، فالأصل الياء الساكنة، والياء أخت الكسرة .

وقوله في آخره: «وحمزة على أصله في الكلم الثلاث» توكيد لما تقدم، وأن كسر الهاء في الوقف مختص بما عدا الكلم الثلاث والله - عز وجل - أعلم.

تنبيه: اعلم أن ميم الجمع لها أربع حالات:

حالة تحرك فيها بالضم وتوصل ضممتها بواو بالاتفاق.

وحالة تحرك فيها من غير صلة.

وحالة تسكن فيها.

وحالة فيها خلاف دائر بين الإسكان والتحريك مع الصلة.

فالحالة الأولى: إذا اتصل بها ضمير، كقوله - تعالى - ﴿أُرْسِلْتُمُوهَا﴾ [الأعراف:

٤٣] و ﴿فَلَيْدَ فَتَلْتُمُوهُمْ﴾ [آل عمران: ١٨٣] و ﴿ءَاذَيْتُمُونَا﴾ [إبراهيم: ١٢].

والحالة الثانية: إذا وقع بعدها في الوصل حرف ساكن.

والحالة الثالثة: إذا وقفت^(١) عليها.

والحالة الرابعة: ما عدا ما تقدم.

=
وضم ابن كثير، وأبو جعفر كل ميم جمع مُشْبَعًا في الوصل، إذا لم يلقها ساكن، فإن لقيها ساكن فلا يشع.

ونافع يخير، ويضم ورش عند ألف القطع.

وإذا تلقته ألف الوصل، وقبل الهاء كسر، أو ياء ساكنة، ضم الهاء والميم حمزة والكسائي - رحمهما الله - وكسرهما أبو عمرو، وكذلك يعقوب إذا انكسر ما قبله.

والآخرون: بضم الميم، وكسر الهاء؛ لأجل الياء أو لكسر ما قبلها، وضم الميم على الأصل، وقرأ عمر بن الخطاب - رضي الله تعالى عنه - : (صراط من أنعمت عليهم).

إذا ثبت هذا فالأصل في هاء الكناية: الضم، فإن تقدمها ياء ساكنة، أو كسرة، كسرهما غير الحجازيين، نحو: عليهم وفيهم وبهم.

والمشهور في ميمها السكون قبل متحرك، والكسر قبل ساكن، هذا إذا كسرت الهاء، أما إذا ضمنت، فالكسر ممتنع إلا في ضرورة؛ كقوله: (وفيهم الحكام) بكسر الميم، وفي

(عليهم) عشر لغات قرئ ببعضها:

(عليهم) بكسر الهاء وضمها، مع سكون الميم.

(عليهم) بكسر الهاء، وزيادة الياء، وبكسر الميم فقط.

(عليهم) بضم الميم، وزيادة واو، أو الضم فقط.

(عليهم) بكسر الهاء، وضم الميم، بزيادة الواو.

(عليهم) بضم الهاء وزيادة ياء بعد الميم. أو الكسر فقط.

(عليهم) بكسر الهاء، وضم الميم، حكى ذلك ابن الأنباري.

ينظر: اللباب (١/٢١٤-٢١٧).

(١) في ب: وقف.

باب بيان مذهب أبي عمرو في الإدغام الكبير

اعلم أن الغرض من هذا الباب ينحصر في قسمين:
القسم الأول: يشتمل على سبعة فصول في تمهيد قواعد وتقرير أصول.
والقسم الثاني: يخص مقصود هذا الباب مرتبا بحسب ألفاظ الكتاب.

* * *

الفصل الأول من القسم الأول في معنى الإدغام لغة واصطلاحاً

أما الإدغام في اللغة: فهو عبارة عن الإدخال يقال: أدغمت الفرس اللجام^(١):
إذا أدخلته في فيه^(٢).

وقيل: إنه من الدغم وهو التغطية يقال: أدغمت الشيء إذا غطيته^(٣).
فإذا استعمل في اصطلاح القراء وأهل العربية فمعناه: إدخال الحرف في الحرف
ودفنه فيه حتى لا يقع بينهما فصل بوقف ولا بحركة، ولكنك تعمل العضو الناطق
بهما إعمالاً واحداً فيكون الحاصل منهما في اللفظ حرفاً واحداً مشدداً.
ويحصل الفرق بين الحرف المدغم، وغير المدغم، من وجهين:
أحدهما: أن المدغم مشدد وغير المدغم مخفف، فعلى هذا كل حرف مشدد
مدغم.

والوجه الثاني: أن زمان النطق بالحرف المدغم أطول من زمان النطق بالحرف
غير المدغم بقدر ما فيه من التضعيف، كما أن زمان النطق بالحرفين المفككين أطول
من زمان النطق بالحرف المدغم.

- (١) في ب: أدغمت اللجام الفرس.
(٢) قال ابن منظور في لسان العرب (١٣٩١/٢): الإدغام: إدخال حرف في حرف، يقال:
أدغمت الحرف، وأدغمته، على «افتعلته». والإدغام: إدخال اللجام في أفواه الدواب.
وأدغم الفرس اللجام: أدخله في فيه. وأدغم اللجام في فمه: كذلك، قال ساعدة بن جؤية:
بمقربات بأيديهم أعننَّها خوص إذا فزعوا أدغمن باللجم
قال الأزهرى: وإدغام الحرف في الحرف مأخوذ من هذا. قال بعضهم: ومنه اشتقاق
الإدغام في الحروف. وقيل: بل اشتقاق هذا من إدغام الحروف.
(٣) قال ابن منظور: (دغم الإناء، دغمًا: غطاه) ينظر: لسان العرب (١٣٩١/٢).

وقد نص الحافظ على ما ذكرته في المدغم في كتاب «المفصح» فقال: «ويلتزم^(١) اللسان موضعًا واحدًا» يعنى في الإدغام.
ثم قال: «إلا أن احتباسه في موضع الحرف المشدد لما زاد فيه من التضعيف أكثر من احتباسه فيه بالحرف الواحد المخفف» انتهى.
وفائدة الإدغام: تخفيف الكلمة إذ النطق بالحرف مرة واحدة وإن كان مشددًا أخف من النطق به مرتين إذا فك؛ ولهذا شبه الخليل^(٢) تكرار الحرف بمشى المقيد إذا رفع رجله ثم وضعها - عادت حيث كانت، فكذاك تكرار النطق بالحرف الواحد؛ لأن العضو الناطق يعتمد في المرة الثانية على ما اعتمد عليه في المرة الأولى.

* * *

- (١) في ب: ويلزم.
(٢) الإمام، صاحب العربية، ومنشئ علم العروض، أبو عبد الرحمن، الخليل بن أحمد الفراهيدى، البصرى، أحد الأعلام. ولد سنة مائة.
حدث عن: أيوب السختياني، وعاصم الأحول، والعوام بن حوشب، وغالب القطان. أخذ عنه سيبويه النحوي، والنضر بن شميل، وهارون بن موسى النحوي، وهب ابن جرير، والأصمعي، وآخرون.
وكان رأسًا في لسان العرب، دينًا، ورعًا، قانعًا، متواضعًا، كبير الشأن، يقال: إنه دعا الله أن يرزقه علمًا لا يسبق إليه، ففتح له بالعروض، وله كتاب: العين، في اللغة. وثقه ابن حبان. وقيل: كان متقشفًا متعبدًا. قال النضر: أقام الخليل في خص له بالبصرة، لا يقدر على فلسين، وتلامذته يكسبون بعلمه الأموال، وكان كثيرًا ما ينشد:
وإذا افتقرت إلى الذخائر لم تجد ذخرا يكون كصالح الأعمال
مات سنة بضع وستين ومائة، وقيل: بقى إلى سنة سبعين ومائة. ينظر: سير أعلام النبلاء (٧/٤٢٩-٤٣١)، التاريخ الكبير (٣/١٩٩-٢٠٠)، وطبقات النحويين للزبيدي (٤٧-٥١)، ومعجم الأدباء (١١/٧٢-٧٧)، والكامل لابن الأثير (٦/٥٠)، وإنباه الرواة (١/٣٤٧-٣٤١)، وتهذيب الأسماء واللغات (١/١٧٧-١٧٨)، وفيات الأعيان (٢/٢٤٤-٢٤٨)، وعبر الذهبى (١/٦٨)، والبداية والنهاية (١٠/١٦١-١٦٢)، وطبقات القراء لابن الجزرى (١/٢٧٥)، وتهذيب التهذيب (٣/١٦٣-١٦٤)، وبغية الوعاة (١/٥٥٧-٥٦٠).

الفصل الثاني

اعلم أن الحرف لا يدغم في الحرف إلا إذا كانا مثلين وذلك على وجهين:
أحدهما: أن يكونا مثلين في الأصل، كقوله - تعالى - : ﴿وَلَا يَغْتَب بَمَعْضِكُمْ﴾
[الحجرات: ١٢].

والثاني: أن يكونا خلافاً في الأصل، فيبدل من الحرف الأول حرف من لفظ
الحرف الثاني فيصيرا مثلين نحو ﴿فَدَّ تَبَيَّنَ﴾ [البقرة: ٢٥٦] تبدل من الدال تاء فيصير
«قتبين» فآل إدغام الخلافاً إلى إدغام المثلين، وهذا يطرد في جميع الحروف إلا إذا
أدغمت الياء في الواو، فإنك^(١) تبدل الثاني حرفاً من جنس الأول نحو: «سيد»،
«ميت» والأصل: «سيود»، «ميوت».

وهكذا الحاء إذا أردت: إدغامها في الهاء أو في العين أبدلت الثاني حرفاً من
جنس الأول فقلت:

«امدح حلاًلاً» و «اصفح حنى» تريد «امدح هلاًلاً»، «واصفح عنى».
واعلم أن الحرف لا يبدل [بالحرف]^(٢) لأجل الإدغام إلا إذا كانا متقاربين،
والتقارب بين الحرفين يحصل بالاشتراك في المخرج أو في الصفات^(٣).
ثم لا بد من سكون الحرف الأول، وإلا لم يصح إدغامه، فعلى هذا إذا التقى
المثلان والأول ساكن لزم الإدغام، وإن تحرك لم يدغم إلا بعد أن يسكن فيكون فيه
إذ ذاك تغيير واحد قبل الإدغام وهو الإسكان^(٤).

(١) في أ: فكأنك.

(٢) سقط في أ.

(٣) أو في مجموع المخرج والصفات، كما نص على ذلك النحاة؛ يقول ابن عصفور في المقرب
(٣٢٠/١): (اعلم أن التقارب بين الحرفين يكون في المخرج، أو في الصفة، أو في
مجموعهما).

(٤) إذا التقى المثلان في كلمتين، فإما أن يكون الثاني ساكناً، أو متحركاً، فإن كان ساكناً لم يجز
الإدغام، بل لا بد من إظهارهما، نحو قولك: (اضرب ابنك).
وقد شذت العرب في (علماء بنو فلان) والأصل (على الماء)، فحذفوا الألف لالتقاء
الساكنين، ثم حذفوا أحد المثلين بعد ذلك تخفيفاً، وإن كان متحركاً.

فإن كانا صحيحين، فإما أن يكون الأول منهما ساكناً فتدغمه في الثاني ليس إلا، نحو
قولك: (اضرب بكرًا)، وإما أن يكون متحركاً فلا يخلو إذ ذاك من أن يكون ما قبله ساكناً أو
متحركاً، فإن كان متحركاً، جاز الإظهار وحذف الحركة من المثل الأول، وإدغامه في الثاني
فتقول: (جعل لك)، و (جعلك). وكلاهما حسن.

وإذا التقى المتقاربان وكان الأول ساكناً - فلا إدغام إلا بعد إبدال الحرف الأول من جنس الثاني فيكون - أيضاً - فيه تغيير واحد وهو الإبدال، وإن كان الأول متحركاً - لم يدغم إلا بعد تغييرين وهما: الإبدال والإسكان.
وأما إن تحرك الأول وسكن الثاني فلا إدغام نحو: رددناه^(١).

الفصل الثالث

فى ذكر الحروف ومخارجها

اعلم أن أصول الحروف^(٢) فى العربية ثلاثون^(٣) حرفاً، وأذكرها بعدُ بحول الله -

الإظهار لغة أهل الحجاز.

وأقوى ما يكون الإدغام وأحسنه إذا أدى الإظهار إلى اجتماع خمسة أحرف متحركة فصاعداً.

وإن كان ما قبله ساكناً، فإن كان الساكن حرف علة، جاز الإظهار، وأن تحذف الحركة من المثل الأول وتدغمه فى الثانى، نحو: (دار راشد)، و (ثوب بكر)، و (جيب بشر). والإظهار فيه أحسن من الإظهار فى (جعل لك) وأشباهه.

وإن كان الساكن حرفاً صحيحاً لم يجز الإدغام نحو: اسم موسى، وابن نوح، وإن كان المثان حرفى علة، فإن كان الأول ساكناً:

فإما أن يكون حرف لين؛ فيلزم الإدغام نحو: (أخشى ياسراً)، أو حرف مد ولين، فلا يجوز الإدغام نحو: (يغزو واقداً)، و (اضربى ياسراً)، وإن كان الأول متحركاً، فإما أن يكون ما قبله متحركاً، فيجوز الإظهار والإدغام نحو: (ولى يزيد)، و (لقضو واقد).

وإما أن يكون ساكناً معتلاً غير مدغم، فيجوز الإظهار والإدغام، نحو (واو واقد). و(أى يا سين).

وإما أن يكون ساكناً صحيحاً، أو معتلاً مدغماً، فلا يجوز الإدغام، نحو: (ولى يزيد)، و (عدو واقد)، و (ظبى يزيد)، و (غزو واقد).

ينظر: المقرب (١/٣١٨-٣١٩).

(١) الحروف المتقاربة مخارجها إذا أدغمت فإن حالها حال الحرفين اللذين هما سواء فى حسن الإدغام، وفيما يزداد البيان فيه حسناً، وفيما لا يجوز فيه إلا الإخفاء وحده، وفيما يجوز فيه الإخفاء والإسكان.

فالإظهار فى الحروف التى من مخرج واحد وليست بأمثالٍ سواءٍ أحسن؛ لأنها قد اختلفت. وهو فى المختلفة المخارج أحسن؛ لأنها أشد تباعداً، وكذلك الإظهار كلما تباعدت المخارج ازداد حسناً.

ينظر: كتاب سيبويه (٤/٤٤٥-٤٤٦).

(٢) قال ابن جنى فى سر الصناعة (١/١٥): الحرف حد منقطع الصوت وغايته وطره، كحرف الجبل ونحوه، ويجوز أن تكون سميت حروفاً - أى حروف المعجم - لأنها جهات للكلم ونواح كحروف الشئ وجهاته المحدقة به، وكل اشتقاق المادة يدل على هذا المعنى.

(٣) ذكر غير واحد من أئمة النحاة: أن أصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفاً، فهاهوذا =

عز وجل - موزعة على المخارج .

= سيبويه - إمام النحاة - يقول: حروف العربية تسعة وعشرون حرفاً: الهمزة، والألف، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والحاء، والكاف، والقاف، والضاد، والجيم، والشين، والياء، واللام، والراء، والنون، والطاء، والذال، والتاء، والصاد، والزاي، والسين، والطاء، والذال، والثاء، والفاء، والباء، والميم، والواو.

وتكون خمسة وثلاثين حرفاً بحروف هن فروع، وأصلها من التسعة والعشرين، وهي كثيرة يؤخذ بها وتستحسن في قراءة القرآن الكريم والأشعار، وهي:

النون الخفيفة، والهمزة التي بين بين، والألف التي تمال إمالة شديدة، والشين التي كالجيم، والصاد التي تكون كالزاي، وألف التفتيح، يعنى بلغة أهل الحجاز، في قولهم: الصلاة والزكاة والحياة.

وتكون اثنين وأربعين حرفاً بحروف غير مستحسنة ولا كثيرة في لغة من ترتضى عربيته، ولا تستحسن في قراءة القرآن ولا في الشعر، وهي: الكاف التي بين الجيم والكاف، والجيم التي [كالكاف، والجيم التي] كالشين، والضاد الضعيفة، والصاد التي كالسين، والطاء التي كالتاء، والطاء التي كالتاء، والباء التي كالفاء.

وهذه الحروف التي تمتها اثنين وأربعين جيدها ورديتها أصلها التسعة والعشرون، لا تتبين إلا بالمشافهة، إلا أن الضاد الضعيفة تتكلف من الجانب الأيمن، وإن شئت تكلفتها من الجانب الأيسر وهو أخف؛ لأنها من حافة اللسان مطبقة؛ لأنك جمعت في الضاد تكلف الإطباق مع إزالته عن موضعه. وإنما جاز هذا فيهما؛ لأنك تحولها من اليسار إلى الموضع الذي في اليمين. وهي أخف؛ لأنها من حافة اللسان، وأنها تخالط مخرج غيرها بعد خروجها، فتستطيل حين تخالط حروف اللسان، فسهل تحويلها إلى الأيسر؛ لأنها تصير في حافة اللسان في الأيسر إلى مثل ما كانت في الأيمن، ثم تنسل من الأيسر حتى تتصل بحروف اللسان، كما كانت كذلك في الأيمن.

ويقول ابن عصفور: فحروف المعجم الأصول: تسعة وعشرون حرفاً، أولها الألف وآخرها الياء على المشهور من ترتيب حروف المعجم.

وقد تبلغ خمسة وثلاثين بفروع حسنة تلحقها، يؤخذ بها في القرآن وفصيح الكلام، وهي: النون الخفيفة، وأعنى بذلك: الساكنة، إذا وقع بعدها حرف من الحروف التي تخفى معها، والشين التي كالجيم، نحو: «أجدق» في «أشدرق»، والصاد التي كالزاي، نحو: «مزدر» في مصدر، والهمزة المخففة، وهي المجعولة بينها وبين الحرف الذي منه حركتها، وذلك جائز في كل همزة متحركة تكون بعد ألف، أو بعد حركة ما لم تكن مفتوحة مكسوراً ما قبلها، فتبدل ياء، أو مضمومًا فتبدل واوًا. وألف التفتيح، وألف الإمالة.

وقد تبلغ أيضًا الحروف ثلاثة وأربعين حرفاً، بفروع غير مستحسنة لا توجد إلا في لغة ضعيفة، وهي الكاف التي كالجيم، نحو: «جمل»، في «كمل»، والجيم التي كالكاف، نحو: «ركل» في «رجل». والجيم التي كالشين نحو: «اشتمعوا»، في «اجتمعوا»، والطاء التي كالتاء، نحو: «تال»، في «طال»، والضاد الضعيفة، وهي التاء المقربة من الضاد، يقولون: (اضر ذلك)، في: إثر ذلك، والصاد التي كالسين، نحو: (سابر)، في: صابر، والباء التي كالفاء، وهي على ضربين: أحدهما: لفظ الباء، أغلب عليه من لفظ الفاء. =

واعلم أن مخارج الحروف ستة عشر مخرجًا:
منها من الحلق.

ومنها من داخل الفم.

ومنها من بين الشفتين.

ومنها من الخيشوم.

أما الحلق فله ثلاثة مخارج^(١): -

أحدها: من أقصاه مما يلي الصدر، وله من الحروف: الهمزة، والهاء، والألف الساكنة.

والثاني: من وسط الحلق، وله من الحروف: الحاء، والعين المهملتان.

والثالث: من أدنى الحلق إلى الفم، وله من الحروف: الخاء، والغين

المعجمتان.

وأما المخارج التي من داخل الفم فمتعلقة باللسان:

منها من أصله.

ومنها من حافته.

ومنها من وسطه.

ومنها من طرفه.

فمن أصله مخرجان:

أحدهما: من أقصاه وما فوقه من الحنك، وهو مخرج القاف.

والثاني: أسفل منه قليلا وما^(٢) يليه من الحنك، وهو مخرج الكاف.

ومن وسط اللسان بينه^(٣) وبين وسط الحنك مخرج الجيم، والشين، والياء.

ومن حافة اللسان من بين أولها، وما يليه من الأضراس مخرج الضاد.

= والآخر: بالعكس، نحو: (بلج).

والطاء، التي كالتاء، نحو (ثالم)، في: ظالم.

ينظر: الكتاب (٤/٤٣١-٤٣٣)، المقرب (١/٣٢٠، ٣٢٦).

(١) قال سيبويه: فأقصاها مخرجًا: الهمزة، والهاء، والألف، ومن أوسط الحلق مخرج العين

والحاء. وأدناه مخرجًا من الفم: الغين والحاء. ينظر الكتاب (٤/٤٣٣).

(٢) في أ: مما.

(٣) في أ: وبينه.

وأما طرف اللسان: فله ستة مخارج:
فمن حافة اللسان من أدناها إلى طرفه، ما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى
مما فوق الضاحك والنايب والرابعة والثنية مخرج اللام.
ومن طرف اللسان بينه وبين ما فوق الثنايا، مخرج النون.
ومن مخرج النون غير أنه أدخل في ظهر اللسان قليلا لانحرافه إلى اللام مخرج
الراء.

وما بين طرف اللسان وأصول الثنايا العليا مخرج الطاء والذال والطاء.
وما بين طرف اللسان وفوق الثنايا أعنى السفلى مخرج الصاد والسين والزاي.
وما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا: مخرج الظاء، والذال، والطاء،
المعجمات.

وأما الشفتان: فمن بين باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا مخرج الفاء.
ومن بين الشفتين: مخرج الباء، والميم، والواو؛ لأن الشفتين تنطبقان بالباء
والميم وتفتحان متقبيتين بالواو.
وأما الخيشوم: فهو مخرج النون الخفيفة^(١).
فهذه مخارج الحروف على رأى سيبويه^(٢) رحمه الله.

(١) فى أ: الخفية.

(٢) إمام النحو، حجة العرب، أبو بشر، عمرو بن عثمان بن قنبر، الفارسى، ثم البصرى.
طلب الفقه والحديث مدة، ثم أقبل على العربية، فبرع وساد أهل العصر، وألف فيها
كتابه الكبير الذى لا يدرك شأوه فيه.

استملى على حماد بن سلمة، وأخذ النحو عن عيسى بن عمر، ويونس بن حبيب،
والخليل، وأبى الخطاب الأخفش الكبير.

وقد جمع يحيى البرمكى ببغداد بينه وبين الكسائى للمناظرة، بحضور سعيد الأخفش،
والفراء، وجرت مسألة الزنبور، وهى كذب: أظن الزنبور أشد لسعا من النحلة فإذا هو
إياها. فقال سيبويه: ليس المثل كذا، بل: فإذا هو هى. وتشاجرا طويلا، وتعصبوا
للكسائى دونه، ثم وصله يحيى بعشرة آلاف، فسار إلى بلاد فارس، فانفق موته بشيراز
فيما قيل.

قال إبراهيم الحربى: سمي سيبويه؛ لأن وجنتيه كانتا كالتفاحتين، بديع الحسن.
قال أبو زيد الأنصارى: كان سيبويه يأتى مجلسى، وله ذؤابتان، فإذا قال: حدثنى من
أثق به، فإنما يعينى.

وقيل: عاش اثنتين وثلاثين سنة، وقيل: نحو الأربعين. قيل: مات سنة ثمانين ومائة، =

واعلم أن سيبويه لما ذكر مخرج الضاد لم يبين هل هي من الحافة اليمنى، أو من الحافة اليسرى، لكنه ذكر في باب الإدغام في حروف طرف اللسان والثنايا إدغام الطاء وأختيها في الضاد، فقال في التعليل: «لأنها - يعنى الضاد - اتصلت بمخرج اللام، وتطأطأت عن اللام حتى خالطت أصول ما اللام فوقه من الأسنان»^(١).

= وهو أصح، وقيل: سنة ثمان وثمانين ومائة.

ينظر: سير أعلام النبلاء (٣٥١-٣٥٢/٨)، وطبقات النحويين (٦٦-٧٤)، والفهرست لابن النديم (٥١-٥٢)، وتاريخ بغداد (١٢/١٩٥)، ومعجم الأدباء (١٦/١١٤-١٢٧)، وإنباه الرواة للقفطى (٢/٣٤٦-٣٦٠)، ووفيات الأعيان (١/٤٨٧-٤٨٨)، والعبر (١/٣٥٠، ٣٧٨، ٤٤٨)، ومرآة الجنان لليافعى (١/٤٤٥)، والبداية والنهاية (١/١٧٦-١٧٧)، وبغية الوعاة (٢/٢٢٩)، والنجوم الزاهرة (٢/٨٨)، ومفتاح السعادة لطاش كبرى زاده (١/١٢٨-١٣٠).

ونص كلام سيبويه - كما في الكتاب (٤/٤٣٣-٤٣٤) -:

ولحروف العربية ستة عشر مخرجًا:

فللحلق منها ثلاثة، فأقصاها مخرجًا: الهمزة والهاء والألف. ومن أوسط الحلق مخرج العين والحاء. وأدناها مخرجًا من الفم: الغين والحاء.

ومن أقصى اللسان وما فوقه من الحنك الأعلى مخرج القاف.

ومن أسفل موضع القاف من اللسان قليلاً ومما يليه من الحنك [الأعلى] مخرج الكاف.

ومن وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى مخرج الجيم والشين والياء.

ومن بين أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس مخرج الضاد.

ومن حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان ما بينها وبين ما يليها من الحنك

الأعلى وما فوق الثنايا مخرج النون.

ومن مخرج النون غير أنه أدخل في ظهر اللسان قليلاً؛ لانحرافه إلى اللام: مخرج الراء.

ومما بين طرف اللسان وأصول الثنايا مخرج الطاء، والذال، والتاء.

ومما بين طرف اللسان وفوق الثنايا مخرج الزاي، والسين، والصاد.

ومما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا مخرج الطاء والذال، والثاء.

ومن باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العلاء مخرج الفاء.

ومما بين الشفتين مخرج الباء، والميم، والواو.

ومن الخياشيم مخرج النون الخفيفة.

(١) ونص كلام سيبويه:

وقد تدغم الطاء والتاء والذال في الضاد؛ لأنها اتصلت بمخرج اللام وتطأطأت عن اللام

حتى خالطت أصول ما اللام فوقه من الأسنان، ولم تقع من الثنية موضع الطاء لانحرافها؛

لأنك تضع للطاء لسانك بين الثنيتين، وهي مع ذا مطبقة، فلما قاربت الطاء فيما ذكرت لك

أدغموها كما أدغموها في الصاد وأختيها، فلما صارت بتلك المنزلة أدغموها فيها التاء

والذال، كما أدغموها في الصاد؛ لأنهما من موضعها، وذلك قولك: اضبضْرة،

وانعضْرة.

يريد بقوله: «تطأطأت» مالت عن اللام حتى خالطت أصول الضاحك، والتاب، والرباعية، والثنية؛ لأن هذه الأضراس الأربعة هي التي ذكر سيبويه أن اللام فوقها.

وهذه الأربعة التي اللام فوقها إنما هي من الجهة اليمنى؛ فظهر من هذا أن الضاد عنده من الجهة اليمنى.

وأما الضاد الضعيفة: فقد نص لما ذكر عدة الحروف على أنها تتكلف من الجهة اليمنى، ومن الجهة اليسرى، والله - جل وعلا - أعلم.

الفصل الرابع

في صفات الحروف

اعلم أن الحروف إنما تختبر صفاتها بأن ينطق بها سواكن بعد همزة الوصل نحو: «اب» «اج» «اذ»، فيكون الحرف إذ ذاك مجرداً من شوائب التركيب فتبرز ذاته وتتميز حقيقته وصفاته.

واعلم أن جملة الصفات التي أقصد - الآن - ذكرها ست عشرة منها أربع تضاد كل واحدة منها صفة أخرى؛ فتبلغ مع^(١) أضدادها ثمانى صفات، والثمانى الباقية لا تضاد بينها.

أما المتضادات:

فمنها: الجهر: ومعناه الظهور، قال الله - تعالى - ﴿أَرَأَيْتَ لَلَّهِ جَهْرَةً﴾ [النساء: ١٥٣] أى: عياناً.

[وقال]^(٢): ﴿وَلَا يَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ﴾ [الإسراء: ١١٠] أى: لا ترفع صوتك. وضد الجهر: الهمس، ومعناه: الخفاء قال تعالى: ﴿فَلَا تَسْمَعُ إِلَّا هَمْسًا﴾ [طه: ١٠٨].

= وسمعنا من يوثق بعربيته قال:

ثَارَ فَضْجُجَّةً رَكَائِبُهُ

فأدغم التاء فى الضاد.

ينظر: الكتاب (٤/٤٦٥).

(١) فى أ: من

(٢) سقط فى أ.

قال الهروي^(١): «أى صوتًا خفيًا من وطء أقدامهم إلى المحشر».
فالحرف الظاهر البين في النطق: هو المجهور، والحرف الضعيف: هو
المهموس^(٢).

وجملة الحروف المهموسة عشرة يجمعها قولك: «سكت فحته شخص»^(٣).
والحروف المجهورة ما عداها.

واعلم أن بعض المجهورة أقوى من بعض: فالطاء والذال المهملتان أقوى من
الظاء والذال المعجمتين، وكذلك بعض الحروف المهموسة أضعف من بعض
فالحاء والهاء، والثاء، ونحوها أهمس من الشين والحاء.
ومنها الشدة، وضدها: الرخاوة.

والحروف تنقسم إلى شديدة، ورخوة، ومتوسطة.
وجملة الحروف الشديدة ثمانية يجمعها قولك:

(١) العلامة أبو عبيد، أحمد بن محمد بن محمد بن عبد الرحمن، الهروي الشافعي اللغوي
المؤدب، صاحب الغريبين.

أخذ علم اللسان عن الأزهرى وغيره.

وقد ذكره أبو عمرو بن الصلاح في طبقات الشافعية، فقال: روى الحديث عن أحمد
ابن محمد بن ياسين، وأبى إسحاق أحمد بن محمد بن يونس البزاز الحافظ. حدث عنه:
أبو عثمان الصابوني، وأبو عمر عبد الواحد بن أحمد المليحي بكتاب الغريبين.
قلت: توفي في سادس رجب، سنة إحدى وأربعمئة.

ينظر: سير أعلام النبلاء (١٧/١٤٦-١٤٧)، ومعجم الأدباء (٤/٢٦٠-٢٦١)، وفيات
الأعيان (١/٩٠-٩٦)، والعبر (٣/٧٥)، والوفى بالوفيات (٨/١١٤-١١٥)، وطبقات
السبكي (٤/٨٤)، وطبقات الإسنى (٢/٥١٨-٥١٩)، والبداية والنهاية (١١/٣٤٤-
٣٤٥)، والنجوم الزاهرة (٤/٢٢٨)، وبغية الوعاة (١/٣٧١).

(٢) وفى بيان الجهر والهمس يذكر سيبويه أن الحرف المجهور هو: حرف أشبع الاعتماد فى
موضعه، ومنع النفس أن يجرى معه حتى ينقضى الاعتماد [عليه] ويجرى الصوت. فهذه
حال المجهورة فى الحلق والقم، إلا أن النون والميم قد يعتمد لهما فى الفم والخياشيم
فتصير فيهما غنة. والدليل على ذلك أنك لو أمسكت بأنفك ثم تكلمت بهما لرأيت ذلك قد
أخل بهما.

وأما المهموس فحرف أضعف الاعتماد فى موضعه حتى جرى النفس معه، وأنت تعرف
ذلك إذا اعتبرت فرددت الحرف مع جَرَى النفس. ولو أردت ذلك فى المجهورة لم تقدر
عليه. ينظر: الكتاب (٤/٤٣٤).

(٣) وجمعها ابن عصفور فى المقرب (٦/٢) بقوله (ستشحك حَصَفَةً).

«أتجد طبقك»^(١).

وفسر [سيبويه]^(٢) الحرف الشديد بأنه الذى يمنع الصوت أن يجرى فيه^(٣).

ألا ترى أنك لو قلت: «أجج» لم يمكن مد الصوت فيه، وكذلك سائرهما.

واعلم أنه متى تحرك الحرف لم يمكن فيه مد الصوت سواء كان رخوًا، أو شديدًا، وإنما يتميز مد الصوت فى الحرف وامتناعه إذا سكن الحرف، وقد تقدم أن الحروف إنما تختبر إذا سكنت وعريت^(٤) عن التركيب.

وأما الرخوة: فجملتها [ثلاثة]^(٥) عشر حرفًا وهى: الهاء^(٦)، والحاء، والغين، والخاء، والشين، والصاد، والضاد، والسين، والزاي، والطاء، والذال، والثاء والفاء. وكل واحد منها يمكن مد الصوت فيه إذا سكن^(٧).

وأما المتوسطة: فثمانية أحرف وهى حروف العلة الثلاثة، وخمسة من حروف الصحة وتسمى المعتدلة يجمعها قولك: «لم يَزُو عَنَّا».

ووجه وصف هذه الحروف بأنها متوسطة:

أما العين فقال فيه سيبويه: «إنه بين الرخوة والشديدة تصير إلى التردد فيها لشبهها بالحاء^(٨)». وقال فى اللام: إنه حرف شديد جرى فيه الصوت لانحراف اللسان مع الصوت، ولم يعترض على الصوت كاعتراض الشديدة، وإن شئت مددت فيه الصوت، وليس كالرخوة؛ لأن طرف اللسان لا يتجافى عن موضعه، وليس يخرج الصوت من موضع اللام، ولكن من ناحية مستدق اللسان فويق ذلك^(٩). انتهى.

(١) وجمعها ابن عصفور أيضًا فى المقرب (٦/٢) بقوله (أجدتْ طَبَقَكَ).

(٢) سقط فى أ.

(٣) يقول سيبويه: ومن الحروف: الشديد، وهو الذى يمنع الصوت أن يجرى فيه. وهو: الهمزة، والقاف، والكاف، والجيم، والطاء، والثاء، والذال، والباء. وذلك أنك لو قلت: الحج، ثم مددت صوتك لم يجر ذلك. ينظر الكتاب (٤/٤٣٤).

(٤) فى أ: وعريت.

(٥) سقط فى أ.

(٦) فى أ. الباء.

(٧) وذلك إذا قلت: الطَّسُّ وأنقَضُ، وأشباه ذلك أجريت الصوت فيه إن شئت. ينظر: الكتاب (٤/٤٣٥).

(٨) ينظر: الكتاب (٤/٤٣٥) وفيه: (تصل)، بدل (تصير).

(٩) ينظر الكتاب (٤/٤٣٥). وفيه: (كاعتراض الحروف الشديدة) بدلاً من (كاعتراض الشديدة)، وفيه -أيضاً: - (ناحيتي)، بدلاً من (ناحية).

قوله: «لأن طرف اللسان لا يتجافى عن موضعه».

تعليل لصحة مد الصوت كما يكون ذلك في الحروف الرخوة؛ إذ خاصية الحرف الرخو صحة مد الصوت فيه مع أن العضو الناطق به لا يزول عن موضعه الذى اعتمد عليه عند ابتدائه بالنطق بذلك الحرف مع كون الصوت الممتد خارجا من موضع الحرف، ومن خاصية الحرف الشديد: أنه إذا نطق به العضو تجافى على الفور عن موضعه الذى اعتمد عليه وقت النطق، وانقطع الصوت مع أن^(١) صوت الحرف إنما يخرج من^(٢) موضعه.

وأما اللام فلما حصل فيها جواز مد الصوت مع بقاء اللسان فى موضعه من غير تجاف أشبه بذلك الرخوة، والصوت الممتد ليس يخرج من موضع اللام وإنما يخرج من ناحيتى مستدق اللسان، وهو طرفه، ففارق بذلك الحروف الرخوة؛ لأن الصوت الممتد بالحرف الرخو إنما يخرج من موضع الحرف كما تقدم.

وإنما موضع اللام الموضع الذى يلتقى من اللسان مع ما يليه من الأضراس، وإذا لم تمد الصوت باللام الساكنة تجافى اللسان عن موضعه وخرج الحرف من الموضع الذى ذكرنا؛ فحصل من هذا أن نسبة الصوت الممتد خارجا من ناحيتى مستدق اللسان إلى ذات اللام، كنسبة الغنة الخارجة من الأنف إلى حرفى الغنة وهما الميم والنون.

قوله - رحمه الله - : «وليس كالرخوة».

يريد به نفى المثلية - أى: ليس رخوا - ولم يرد نفى الشبه^(٣)؛ لأن الشبه^(٤) حاصل بما فيه من مد الصوت مع لزوم اللسان لموضعه كما تقدم. وأما النون والميم:

فقال سيبويه فى النون: «إنه حرف شديد يجرى مع الصوت غنة من الأنف، فإنما تخرجه من أنفك واللسان لازم لموضع الحرف؛ لأنك لو أمسكت بأنفك لم يجر

(١) فى أ: أنه.

(٢) فى أ: عن.

(٣) فى أ: المشبه.

(٤) فى أ: المشبه.

معه صوت» ثم قال: «وكذلك الميم»^(١).

وأما الراء فقال: «إنه حرف شديد جرى فيه الصوت لتكريره وانحرافه إلى اللام فتجافى الصوت كالرخوة، ولو لم يتكرر لم يجر الصوت فيه»^(٢) انتهى.

وذلك أنك إذا نطقت بالراء تكيف الجزء الناطق بها من اللسان نوعاً من التكيف حال النطق ثم انفلت من ذلك التكيف فينقطع الصوت الذى هو ذات الراء ثم يعود الجزء الناطق إلى ذلك التكيف فيعود النطق بذلك الحرف هكذا مرة بعد أخرى فيحصل فى اللسان بحسب سرعة التكيف والانفلات المتكررين صورة ترعيد وتكرير للفظها، وكل قرعة منها راء مستقلة، لكنه قلما يقدر الناطق على الاقتصار على القرعة الواحدة من غير تكرير إلا بعد التدرّب^(٣) والرياضة مع سلامة العضو الناطق، فمن حيث كان سريع الثقل وقطع الصوت كان شديداً ومن حيث عرض فيه التكرار السريع صار الصوت كأنه شيء واحد ممتد لم يتقطع؛ فأشبهه بذلك الرخوة، ولهذا قال سيويوه: «جرى فيه الصوت بالتكرير وانحرافه إلى اللام»^(٤).

وقوله: «فتجافى الصوت».

يريد: تجافى بما فيه من الانحراف.

وأما حروف العلة الثلاثة، فإن مخارجها اتسعت لهواء الصوت أكثر من غيرها، وأوسعها مخرج الألف، ثم الياء، ثم الواو، يعرف ذلك بضم الشفتين فى الواو، وبرفع لسانك فى الياء قبل الحنك، وليس فى الألف شيء من ذلك^(٥).

(١) ينظر الكتاب (٤/٤٣٥) وعبارته: ومنها: حرف شديد يجرى معه الصوت؛ لأن ذلك الصوت [غنة] من الألف، فإنما تخرجه من أنفك واللسان لازم لموضع الحرف؛ لأنك لو أمسكت بأنفك لم يجر معه الصوت، وهو النون، وكذلك الميم.

(٢) ينظر: الكتاب (٤/٤٣٥)، وفيه: (فتجافى للصوت) بدلاً من (فتجافى الصوت)، وفيه - أيضاً - (ولو لم يكرر) بدلاً من (ولو لم يتكرر).

(٣) فى ب: التدمن.

(٤) ينظر: الكتاب (٤/٤٣٥)، وفيه: (يجرى) بدلاً من (جرى)، وفيه أيضاً: (لتكريره) بدلاً من (بالتكرير).

(٥) قال سيويوه: ومنها اللينة، وهى الواو والياء؛ لأن مخرجهما يتسع لهواء الصوت أشد من اتساع غيرهما كقولك: وأى، والواو، وإن شئت أجريت الصوت ومددت.

ومنها الهاوى، وهو حرف اتسع لهواء الصوت مخرجه أشد من اتساع مخرج الياء والواو؛ لأنك قد تضم شفتيك فى الواو وترفع فى الياء لسانك قبْل الحنك، وهى الألف. =

فإن قيل: ادعيت في هذه الحروف الثمانية أنها متوسطة بين الشديدة والرخوة ولم يقل سيبويه ذلك إلا في العين، ونص في اللام، والراء، والنون على الشدة وكذلك الميم.

قيل: قد ذكر سيبويه قبل هذه الحروف الشديدة التي منها الهمزة وجعلها قسمًا، وذكر الرخوة وهي التي منها الخاء وجعلها قسماً ثانياً، ثم ذكر هذه الأحرف الأخر على حدة؛ فدل أن لها حكماً ثالثاً وهو المتوسط.

وقد نص في العين ووصف الأربعة بعدها بالشدة، وذكر مع ذلك فيها وجهها من الشبه بالرخوة وهو ما صحبها من مد الصوت كما تقدم، بخلاف القسم الذي منه الهمزة فبقدر ما فيها من شبه الرخوة سميت متوسطة، وكذلك حروف العلة، لما اتسعت مخارجها حصل فيها من امتداد الصوت، وتعديه مخرجه أكثر مما في اللام وأخواتها؛ فأشبهت بذلك الرخوة، والله - تعالى - أعلم.

ومنها الانطباق، وضده: الانفتاح.

فالأحرف المطبقة: الطاء، والظاء، والصاد، والضاد^(١) وسميت بذلك لانطباق ظهر اللسان مع الحنك الأعلى عند النطق بها^(٢)؛ ولهذا كتب كل واحد منها من خطين متوازيين متصلين الطرفين إشعاراً بمخرجها، والمنفتحة ما عداها؛ لانفراج ما بين ظهر اللسان، والحنك الأعلى عند النطق بها وقد يوصف الباء والميم بالانطباق لانطباق الشفتين بهما.

ومنها الاستعلاء^(٣) وضده: الاستفال^(٤).

فالحروف المستعلية سبعة وهي: الخاء، والغين، من أعلى الحلق، والقاف من

= وهذه الثلاثة أخفى الحروف؛ لاتساع مخرجها. وأخفاهن وأوسعهن مخرجاً: الألف، ثم الياء، ثم الواو.

ينظر: الكتاب (٤/٤٣٥-٤٣٦).

(١) وهذه الحروف الأربعة إذا وضعت لسانك في مواضعهن انطبق لسانك من مواضعهن إلى ما حاذى الحنك الأعلى من اللسان ترفعه إلى الحنك، فإذا وضعت لسانك فالصوت محصور فيما بين اللسان والحنك إلى موضع الحروف. ينظر: الكتاب (٤/٤٣٦).

(٢) ولولا الإطباق لصارت الطاء دالاً، والصاد سيناً، والظاء ذالاً، ولخرجت الضاد من الكلام؛ لأنه ليس شيء من موضعها غيرها. ينظر: الكتاب (٤/٤٣٦).

(٣) وهو تصعد اللسان إلى الحنك الأعلى، انطبق أو لم ينطبق. ينظر: المقرب (٨/٢).

(٤) ويطلق عليه - أيضاً - الانخفاض. ينظر المقرب (٨/٢).

أصل اللسان مستعليًا إلى الحنك كما تقدم، والأربعة المطبقة التي من داخل الفم: الطاء، والظاء، والصاد؛ والضاد، إذ لم يحصل الانطباق فيها إلا بارتفاع ظهر اللسان إلى الحنك، والحروف المستقلة ما عداها.

فهذه الصفات الثماني التي حصل التضاد بين أربعة منها وأربعة.

وأما الصفات الثماني الباقية التي لا تضاد بينها فأولها:

الهوائية: وهي صفة الألف الساكنة سميت بذلك؛ لأنها صوت يجرى في الصدر، ولا يعتمد على شيء من الأعضاء الناطقة؛ ولذلك لا يمكن تحريكها.

وثانيها: الاستطالة وهي صفة الضاد؛ لأن مخرجها يبدأ من أول حافة اللسان من أقصاه، وينتهي إلى مخارج الطرف؛ فيستوعب طول حافته؛ فيسمى بذلك مستطيلًا.

وثالثها: التفشى، ومعناه الظهور، وهي صفة الشين، والفاء، وصفًا بذلك لما يبدو على ظاهر الفم من التكيف والتأثر عند النطق بهما^(١).

ورابعها: الانحراف ومعناه: الميل، وهو صفة اللام، والراء، وانحرافهما إلى الجهة اليمنى، إلا أن انحراف اللام أقوى من انحراف الراء.

وخامسها: التكرار، وهي صفة الراء كما تقدم.

وسادسها: الصفير، وهي صفة الصاد، والسين والزاي.

وسابعها: الغنة، وهي صفة النون، والميم، وهو الصوت الخارج من الأنف، وقد تقدم ذكره.

وثامنها: اللين، وهي صفة الياء والواو الساكنتين بعد الفتحة، فأما إن سكتنا، وكانت حركة ما قبلهما من جنسهما - فهما حرفا مد، كما أن الألف حرف مد أبدًا؛

لما لزمها السكون^(٢) وكون حركة ما قبلها من جنسها والله - تعالى - أعلم.

* * *

(١) ذكر البعض أن التفشى صفة للشين فقط، وخطأً من أضاف إليها غيرها، ومن هؤلاء النويري، حيث قال في شرح الطيبة (١/٢٩٧): حرف التفشى الشين فقط باتفاق؛ لأنه تفشى في مخرجه حتى اتصل بمخرج الطاء وأضاف بعضهم إليها حروفاً آخر ولا يصح.

(٢) في ب: للسكون.

الفصل الخامس

إذا عرفت ما تقدم فاعلم أن الحرفين إذا اشتركا في المخرج، وجملة الصفات التي لكل واحد منهما فهما مثلان، وإن اختلفا بتعدد المخرج، أو استبد أحدهما بصفة لا تكون للآخر فهما مختلفان، ثم المختلفان، إن اشتركا في المخرج، أو في بعض الصفات فهما متقاربان، وبحسب تعدد وجوه الاشتراك يقوى التقارب وبحسب قلته يضعف، ومهما حصل التماثل لزم الإدغام إذا سكن الأول ومهما قوى التقارب حسن الإدغام، ومهما ضعف التقارب ضعف الإدغام، وإن فقد التقارب امتنع الإدغام، والله - جل وعلا - أعلم.

الفصل السادس

اعلم أن الحروف تنقسم إلى القوى، والضعيف. وأعنى هنا بالقوة أن يكون للحرف زيادة على غيره، فيقال: إنه أقوى من ذلك الغير، وتلك الزيادة تكون: الإطباق، والاستعلاء، والصفير، والاستطالة، والتفشى، والتكرار، والغنة. ولا يدغم الأقوى في الأضعف إلا على ضعف؛ وذلك لما يلزم من إبدال الحرف الأول بحرف من جنس الثاني فإذا كان الحرف الأول أقوى لزم من إبداله [لو أبدل] ^(١) إذهاب قوته، والعرب تأبى ذلك في فصيح كلامها. وإذا كان الأول أضعف - لزم من إبداله تقويته وهو القانون المستعمل والقياس الجارى.

ومن أصول الإدغام أنه لا يدغم حرف من حروف الحلق في حرف من حروف الفم، ولا حرف من حروف الفم في حرف من حروف الحلق. ومنها: أنه لا يدغم حرف صحيح في حرف معتل سوى النون، ولا يدغم حرف معتل في حرف صحيح أصلا.

ومنها: أن إدغام الحرف الأدخل في الحرف الأخرج أحسن من العكس، وقد يستعمل من هذا العكس في حروف الفم ما لا يستعمل في حروف الحلق، واستعمال الإدغام في حروف الفم أكثر من استعماله في حروف الحلق، والإدغام في حروف طرف اللسان ومقدم الفم أكثر منه في ^(٢) غيرها، والله - عز وجل - أعلم.

(١) سقط في أ.

(٢) في أ: من.

الفصل السابع

اعلم أن الحروف على ضربين:

أحدهما: لا يَقْبَلُ الإدغام بوجه وهو الألف الساكنة^(١) امتنع أن يدغم فيها مثلها أو خلافها لما كان يلزم من تحريكها، وهى لا تقبل الحركة، وامتنع إدغامها فى خلافها لما كان يلزم من قلبها، وليس فيما يقاربها ما يصلح لذلك.

الضرب الثانى: يقبل الإدغام وهو نوعان:

أحدهما: قد يوجد فيه إدغام المثلين، ولا يصح فيه إدغام المتقاربين.

والنوع الثانى: يصح فيه إدغام المثلين والمتقاربين.

فالنوع الأول: الهمزة، وجد فيها إدغام المثلين فى قولهم: سؤال، جمع: سائل،^(٢) ولا يكون هذا فى الهمزة، إلا إذا كانت عين الكلمة.

وسبب ذلك أن العين إذا ضوعفت لا بد أن تكون بلفظ واحد؛ فلزم الإدغام لذلك، أما إذا لم تكن عيناً وتكررت فلهم مندوحة عن الإدغام بتسهيل إحدى الهمزتين أو حذفها، وهو أخف من الإدغام، ولم تقع [الهمزة عيناً]^(٣) مضاعفة فى القرآن.

وأما النوع الذى يقبل إدغام المثلين وإدغام المتقاربين فهو باقى الحروف، فإدغام المثلين نحو «استغفر ربك» و «أكرم محمدًا» وهو عام فى جملة الحروف الباقية.

وأما إدغام المتقاربين فإن الحروف فيه على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: يدغم فى مقاربه ولا يدغم مقاربه فيه، وهو الهاء، والعين، والباء يجمعها قولك: «بعه».

(١) وقال ابن عصفور فى المقرب (٩/٢): (وأما الألف والهمزة فلا يدغمان فى شيء، ولا يدغم فيهما)

(٢) قوله: (الهمزة وجد فيها...) إلخ، يدل على ندرة ذلك، وأنه لا يكاد يقع، ويتأيد ذلك بما ذكرناه آنفاً عن ابن عصفور، وكذلك بما ذكره سيبويه من عدم تجويز إدغام الهمزة فى مقاربه أو مثلها بقوله: ومن الحروف ما لا يدغم فى مقاربه ولا يدغم فيه مقاربه كما لم يدغم فى مثله، وذلك الحرف الهمزة؛ لأنها إنما أمرها فى الاستتقال التغير والحذف، وذلك لازم لها وحدها كما يلزمها التحقيق؛ لأنها تستقل وحدها، فإذا جاءت مع مثلها أو مع ما قرب منها أجريت عليه وحدها؛ لأن ذلك موضع استتقال [كما أن هذا موضع استتقال].

ينظر: الكتاب (٤/٤٤٦)..

(٣) فى أ. العين.

أما الهاء والعين فيدغمان في الحاء^(١) نحو «وجه حَجَّتِكَ» ولقد لقيت الهاء الحاء في القرآن نحو قوله: ﴿إِنَّهُ حَكِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٣٩] و ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا﴾ [المائدة: ٥٠] و ﴿أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ﴾ [البقرة: ١٩٦] و ﴿أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ هَذَا﴾ [الأنعام: ١٥٠] و ﴿وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ﴾ [الحج: ٧٨] ونحو ذلك. ولم يقرأ بإدغام شيء منه.

والعين نحو «اسمع حديثًا» ولم تلق العين الحاء في القرآن إلا في كقوله - تعالى: ﴿مِنَ الدَّمَغِ حَزَنًا﴾ [التوبة: ٩٢] أو تكون العين منونة؛ كقوله - تعالى -: ﴿وَكَانَ اللَّهُ وَاسِعًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٣٠] وقد تقدم أن الحاء لا تدغم في العين ولا في الهاء إلا بعد أن تبدل العين والهاء حاء فتقول: «امدح حلالًا» و «امدح حليًا تريد: «امدح هلالًا، وامدح عليًا».

وقولك: لو أدغمت الهاء في العين، أو العين في الهاء، لأبدلت كل واحد منهما حاء، فتقول: نَزَحَ حَمَلِكُ، وانفح حلالًا، تريد: نَزَهَ عملك وانفح هلالًا. حكى سيبويه عن بنى تميم: مَحَّمٌ، وَمَحَاؤِلاءِ، تريد: معهم، ومع هؤلاء^(٢).

(١) أما الهاء فإذا اجتمعت مع الحاء، فإن تقدمت عليها جاز البيان وهو الأحسن، وقلب الهاء حاء وإدغامها في الحاء، فتقول: اجبَةٌ حَاتِمًا، واجبه حَاتِمًا. فإن تقدمت عليها الحاء فالبيان، ولا يجوز الإدغام حتى تحول الهاء حاء فتقول: (امدح حلالًا)، تريد: امدح هلالًا، وهو قليل. وإن اجتمعت مع العين فالبيان، تقدمت عليها أو تأخرت، ولا يجوز الإدغام إلا أن تقلبهما حاءين وتدغم إحداهما في الأخرى، فتقول: (الاجْبُحْتِيَّةُ)، تريد: اجبه عتبه. وأما العين فإذا اجتمعت مع الحاء، فإذا تقدمت عليها كنت بالخيار إن شئت أدغمت فقلبت العين حاء. وإن شئت لم تدغم. وإن تقدمت الحاء فالبيان، ولا يجوز الإدغام إلا أن تقلب العين حاء وتدغم الحاء في الحاء فتقول: امدحتبة، تريد امدح عتبه. ينظر: المقرب (٩/٢-١٠).

(٢) ذكره سيبويه في الكتاب (٤/٤٤٩) وإليك نصه كاملاً؛ فإنه احتوى فوائد جمة، يقول سيبويه: الهاء مع الحاء كقولك: اجبَةٌ حَمَلًا، البيان أحسن؛ لاختلاف المخرجين، ولأن حروف الحلق ليست بأصل للإدغام لفلتها. والإدغام فيها عربى حسن؛ لقرب المخرجين، ولأنهما مهموسان رخوان، فقد اجتمع فيهما قرب المخرجين والهمس. ولا تدغم الحاء في الهاء كما لم تدغم الفاء في الباء؛ لأن ما كان أقرب إلى حروف الفم كان أقوى على الإدغام. ومثل ذلك: امدخ هلالًا، فلا تدغم. فإن أدغمت لقرب المخرجين =

فأما قراءة أبي عمرو ﴿فمن زحزح عَن النار﴾ [آل عمران: ١٨٥] بإدغام الحاء في العين من غير إبدال العين حاء فشدوذ^(١)، والله - تعالى جده - أعلم.
وأما الباء: فتدغم في الفاء والميم، كقوله - تعالى -: ﴿أَذْهَبَ فَمَنْ تَبِعَكَ﴾^(٢)
[الإسراء: ٦٣] ﴿أَرْكَبَ مَعَنَا﴾^(٣) [هود: ٤٢].
وقرى بالإدغام فيهما.
فأما قراءة الكسائي: ﴿إِنْ نَشَأْ نُخَسِفْ بِهِمْ﴾ [سبأ: ٩] بإدغام الفاء في الباء،

=
حولت الهاء حاء والعين حاء، ثم أدغمت الحاء في الحاء؛ لأن الأقرب إلى الفم لا يدغم في الذي قبله، فأبدلت مكانها أشبه الحرفين بها، ثم أدغمتها فيه؛ كي لا يكون الإدغام في الذي فوقه، ولكن ليكون في الذي هو من مخرجه. ولم يدغموها في العين؛ إذ كانتا من حروف الحلق؛ لأنها خالفتها في الهمس والرخاوة، فوقع الإدغام لقرب المخرجين، ولم تقو عليها العين إذ خالفتها فيما ذكرت لك. ولم تكن حروف الحلق أصلاً للإدغام. ومع هذا فإن التقاء الحاءين أخف في الكلام من التقاء العينين؛ ألا ترى أن التقاءهما في باب «رددت» أكثر. والمهموس أخف من المجهور؟! فكل هذا يباعد العين من الإدغام؛ إذ كانت هي والهاء من حروف الحلق. ومثل ذلك: أجنبة عتبه في الإدغام والبيان، وإذا أردت الإدغام حولت العين حاء، ثم أدغمت الهاء فيها فصارتا حاءين. والبيان أحسن.
ومما قالت العرب تصديقاً لهذا في الإدغام قول بني تميم: معم، يريدون: معهم، ومحاولاء، يريدون: مع هؤلاء.

ومما قالت العرب في إدغام الهاء في الحاء قوله:

كأنها بعد كلال الزاجر ومسحى مر عقاب كاسر
ينظر: الكتاب (٤/٤٤٩-٤٥٠).

(١) أجب العلامة السمين الحلبي عن هذا الطعن في قراءة أبي عمرو بقوله: أدغم أبو عمرو الحاء من (زحزح) في العين هنا خاصة، قالوا: لطول الكلمة وتكرير الحاء، دون قوله: ﴿ذبح على النصب﴾ و ﴿المسيح عيسى﴾، ونقل عنه الإدغام مطلقاً وعدمه مطلقاً، والنحويون يمنعون ذلك، ولا يجيزونه إلا بعد أن يقلبوا العين حاء، ويدغمون الحاء فيها، قالوا: (لأن الأقوى لا يدغم في الأضعف، وهذا عكس الإدغام؛ لأن الإدغام أن تقلب فيه الأول للثاني، إلا في مسألتين: أحدهما: هذه.

والثانية: الحاء في الهاء، نحو: (امدح هذا) لا تقلب الهاء حاء أيضاً؛ ولذلك طعن بعضهم على قراءة أبي عمرو ولا يلتفت إليه. ينظر: الدر المصون (٢/٢٧٧-٢٧٨).

(٢) أدغم الباء في الفاء هاهنا: أبو عمرو والكسائي وحمزة في رواية خلاد عنه. ينظر: الدر المصون (٥/٤٠٤).

(٣) قرأ البرزى وقالون وخلاد بإظهار باء ﴿اركب﴾ قبل ميم ﴿معنا﴾ والباقون بالإدغام. ينظر: الدر المصون (٤/١٠١).

فشذوذ^(١)، والله تبارك وتعالى أعلم وأحكم.

القسم الثاني: يدغم مقاربه فيه ولا يدغم هو في مقاربه، وذلك ستة أحرف: الحاء، والشين، والضاد، والراء، والفاء، والميم، يجمعها قولك: شرف محض.

أما الحاء: فقد تقدم ما يدغم فيها، وأنها لا تدغم في غيرها إلا على شرط إبدال ذلك الغير بحاء مثلها، ولا تبدل هي بحرف مثل ذلك الغير، وهذا [ما] عنيت بكونها لا تدغم في غيرها.

وأما الشين: فيدغم فيه الجيم، والطاء، والذال، والتاء، والذال، والتاء، واللام^(٢).

فالطاء نحو: «اغبط شريفا».

وفي القرآن منه كلمة ﴿وَأَغْطَشَ﴾^(٣) [النازعات: ٢٩] و﴿الْبَطْشَةَ﴾ [الدخان: ١٦] وفي كلمتين: ﴿بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ﴾ [النساء: ١٣٥] ولم يقرأ بإدغامه.

والطاء نحو: «الحظ شَرطه» والذال نحو: «اشحد شَفرتك» ولم يلتقيا مع الشين

(١) أجاب العلامة ابن عادل الحنبلي في اللباب (١٩/١٦) عن هذا الطعن، بقوله: وأدغم الكسائي الفاء في الباء، واستضعفها الناس من حيث أدغم الأقوى في الأضعف، قال الفارسي: وذلك لا يجوز؛ لأن الباء أضعف في الصوت من الفاء فلا يدغم فيها، وإن كانت الباء يدغم فيها نحو: اضرب فلاناً، كما تدغم الباء في الميم كقولك: اضرب مالكاً، وإن كانت الميم لا تدغم في الباء نحو: اضمم بكراً؛ لأن الباء انحطت عن الميم بفقد الغنة، وقال الزمخشري: وليست بالقوية، وهذا لا ينبغي لأنها تواترت. ينظر: اللباب (١٩/١٦).

(٢) قال ابن عصفور: وأما الشين فإنها لا تدغم في شيء، وتدغم فيها الجيم والطاء والظاء والذال والتاء والذال والفاء واللام. نحو قولك: لم يربط شيئاً، وقد شاء، وأثبت شيئاً واحفظ شيئاً، وانبد شراباً، وابعث شافعاً، واجعل شيئاً. والبيان في جميع ذلك عربي جيد. ينظر: المقرب (١٢/٢).

(٣) أي أظلم، بلغة أنمار وأشعر. يقال: غطش الليل، وغطشته أنا، وأغطشته، قال:

عقرت لهم ناقتي مَوْهِنًا فليلهم مُدْلهم غَطِش
وليل أغطش، وليلة غطشاء.

قال الراغب: وأصله من الأغطش، وهو الذي في عينه عمش، ومنه: فلاة غطشى: لا يهتدى فيها.

والتغاطش: التعامى. انتهى.

ويقال: أغطش الليل - قاصراً - كأظلم. و«أفعل» فيه متعدٌ ولازم.

ينظر: الدر المصون (٦/٤٧٥).

فى القرآن .

واللام نحو: «اقبل شهادته»، وقد جاءت اللام قبل الشين فى القرآن على خمسة أضرب:

أحدها: لام التعريف ولا خلاف فى إدغامها نحو ﴿الشُّهَدَاءُ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

الثانى: اللام المشددة نحو ﴿كُلِّ شَيْءٍ﴾ [البقرة: ١٠٦].

الثالث: اللام المنونة نحو ﴿زَلْزَالًا شَدِيدًا﴾ [الأحزاب: ١١] و ﴿رَسُولًا شَهِدًا عَلَيَّكُمْ﴾ [المزمل: ١٥].

الرابع: اللام المفتوحة بعد الألف نحو ﴿الرِّجَالُ شَهْوَةٌ﴾ [الأعراف: ٨١] ﴿وَقَالَ شُرَكَائِهِمْ﴾ [يونس: ٢٨].

الخامس: لام الابتداء، ولام الجر نحو ﴿لَشَيْءٍ عَجَابٍ﴾ [ص: ٥] و ﴿إِسَاعِي تَجْتُونِ﴾ [الصفات: ٣٦].

ولم يدغم شىء من ذلك، وليس فى القرآن لام بعدها شين فى كلمة واحدة. وأما الجيم والذال والتاء والثاء فموجودة قبل الشين فى القرآن، وقرئ بإدغامها نحو: ﴿أَخْرَجَ شَطْأَهُ﴾^(١) [الفتح: ٢٩] و ﴿قَدْ شَغَفَهَا﴾^(٢) [يوسف: ٣٠] و ﴿بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءٍ﴾ [النور: ٤] و ﴿ثَلَاثَ شُعَبٍ﴾ [المرسلات: ٣٠].

وأما الضاد: فيدغم فيه سبعة أحرف وهى: الطاء والظاء، والتاء والذال والذال

(١) أخرج شطأه، أى: فراخ الزرع، يقال: شطأ الزرع وأشطأ، أى: أخرج فراخه، وهل يختص ذلك بالحنطة فقط؟ أو بها وبالشعير فقط أو لا يختص؟ خلاف مشهور، قال الشاعر:
أخرج الشطأ على وجه الثرى ومن الأشجار أفنان الثمر
ينظر: الدر المصون (١٦٧/٦).

(٢) بمعنى: حرق شغاف قلبها، وهو مأخوذ من الشغاف. والشغاف: حجاب القلب، جليدة رقيقة، وقيل: سويداء القلب، وقيل: داء يصل إلى القلب من أجل الحب، وقيل: جليدة رقيقة يقال لها لسان القلب ليست محيطة به. ومعنى «شغف قلبه» أى: خرق حجابها، أو أصابه فأحرقه بحرارة الحب، وهو من شغف البعير بالهناء إذا طلوه بالقطران فأحرقه، والمشغوف: من وصل الحب لقلبه. قال الأعشى:

يعصى الوشاة وكان الحب آونة مما يُزِينُ للمشغوف ما صنعا
وقال النابغة الذبياني:

وقد حال همٌ دون ذلك والجُ مكانَ الشغافِ تبتغيه الأصابع
ينظر الدر المصون (١٧٣/٤).

والثاء واللام، نحو: «أَمِطْ ضَيْرَهُ» و«احْفَظْ ضَانُكَ» و«انْبِذْ ضُغْنَكَ»^(١) و«الضغْنُ هو الحقد ولم يقع في القرآن منها شيء ووجدت البواقي نحو ﴿فَقَدْ ضَلَّ﴾ [البقرة: ١٠٨] و﴿والعاديَاتُ ضَبْحًا﴾^(٢) [العاديَاتُ: ١] و﴿حديث ضَيْف إبراهيم﴾

(١) قال ابن عصفور: تدغم في الضاد: الطاء والذال والطاء والظاء والذال والطاء واللام، نحو قولك: هل ضَلَّ زيد، وابتعث ضُرمة، وضججت ضجة. قال:
ثار فضججت ضُجَّة زكائبُهُ
و(اضبط ضرمة)، و(احفظ ضُرمة)، و(خذ ضُرمة)، والبيان في جميع ذلك عربى جيد.
ينظر: المقرب (١٢/٢-١٣).

(٢) قوله: ﴿والعاديَاتُ﴾ جمع: عادية، وهى الجارية بسرعة من العدو: وهو المشى بسرعة، والياء منقلبة عن واو؛ لكسر ما قبلها، نحو: الغازيات، من: الغزو، ويقال: عدا يعدو عدواً، فهو عادٍ، وهى عادية، وقوله (ضبحاً) فيه أوجه:
أحدها: أنه مصدر مؤكد لاسم الفاعل؛ فإن الضبح نوع من السير، والعدو كالضبح، يقال: ضبح الفرس أو ضبع، إذا عدا بشدة، أخذاً من الضبع وهو الذراع؛ لأنه عُدَّة عند العدو. وكان الحاء بدل من العين، وإلى هذا ذهب أبو عمدة والمبرد، قالوا: الضبح من إضباعها فى السير، وقال عنترة:

والخيل تكسح حين تضـ بح في حياض الموت ضبحاً
الثانى: أنه مصدر فى موضع الحال، أى ضابحات، أى: ذوات ضبح، والضبح: صوت يسمع من صدور الخيل عند العدو، وليس بصهيل.

وعن ابن عباس: أنه حكاة، فقال: أح أح. ونقل عنه أنه لم يضح من الحيوان غير الخيل والكلب والثعلب، وهذا ينبغى ألا يضح؛ عنه فإنه يروى عنه أنه قال: سئلت فيها ففسرتها بالخيل، وكان على - رضى الله عنه - تحت سقاية زمزم، فسأله وذكر له ما قلت، فدعانى فلما وقفت على رأسه قال: تفتى الناس بغير علم، إنها لأول غزاة فى الإسلام، وهى بدر، ولم يكن معنا إلا فرسان فرس المقداد وفرس الزبير، والعاديَاتُ ضبحاً: الإبل من عرفة إلى المزدلفة ومن المزدلفة إلى منى. إلا أن الزمخشري قال بعد ذلك: فإن صحت الرواية فقد استعير الضبح للإبل كما استعير المشافر والحافر للإنسان والشفتان للمُهر.
ونقل غيره أن الضبح يكون فى الإبل والأسود من الحيات والبوم والصدى والأرنب والثعلب والقوس، وأشد أبو حنيفة فى صفة القوس:

خنانة من نشم أو تألب تضبح فى الكف ضباح الثعلب
وعنه أن هذا من الاستعارة، ونقل أهل اللغة: (أن أصل الضبح فى الثعلب، واستعير للخيال، وهو من «ضبحته النار» أى غيرت لونه ولم تبلغ فيه، وانضح لونه: تغير إلى سواد قليلاً.

الثالث من الأوجه: أن يكون منصوباً بفعل مقدر، أى: تضبح ضبحاً، وهذا الفعل حال من (العاديَاتُ).

الرابع: أنه منصوب بـ (لعاديَاتُ) وإن كان المراد به الصوت. قال الزمخشري: كأنه قيل: والضابحات؛ لأن الضبح يكون مع العدو.

[الذاريات: ٢٤] و ﴿بَلِّغُوا﴾ [الأحقاف: ٢٨].

وأما الراء: فيدغم فيها اللام والنون^(١).

وقرئ به نحو: ﴿قُلْ رَبِّي﴾ [الكهف: ٢٢] و ﴿مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [آل عمران: ١٣٣].

والإدغام لازم إذا كانا ساكنين، فإن تحركا ففي الإدغام الكبير على ما يأتي

بحول الله تعالى.

وأما الفاء: فيدغم فيها الباء كما تقدم^(٢).

وأما الميم: فيدغم فيها الباء وقد تقدم، والنون نحو ﴿وَمَنْ مَعَكَ﴾ [المؤمنون:

٢٨] وإدغامه لازم إذا كان ساكناً.

القسم الثالث: الذي يدغم في مقاربه ويدغم مقاربه فيه، وهو باقى الحروف

وهى ثمانية عشر حرفاً يجمعها قولك:

ضن زكوت خلط سدج غيث قصد

أما الخاء والغين: فيدغم أحدهما فى الآخر نحو: «فرغ خاطرك» و «ارسخ غالباً»

ولم يلتقيا فى القرآن^(٣).

وأما القاف والكاف: فيدغم أحدهما فى الآخر^(٤) نحو ﴿خَلَقَكُمْ﴾: [الأعراف:

= ينظر: الدر المصون (٦/٥٥٧-٥٥٨).

(١) قال سيويه: والراء لا تدغم فى اللام ولا فى النون؛ لأنها مكررة، وهى تَفَسَّى إذا كان معها غيرها، فكرهوا أن يجحفوا بها فتدغم مع ما ليس يتفسى فى الفم مثلها ولا يكرر. ويقوى هذا أن الطاء وهى مطبقة لا تجعل مع التاء تاء خالصة، لأنها أفضل منها بالإطباق، فهذه أجدر ألا تدغم؛ إذ كانت مكررة. وذلك قولك: اجْبُرْ لِبُطَّة، واخْتَرْ نَقْلًا. وقد تدغم هذه اللام والنون مع الراء؛ لأنك لا تخل بهما كما كنت مخللاً بها لو أدغمتها فيهما، ولتقاربهن، وذلك: هرأيت، ومرأيت.

ينظر: الكتاب (٤/٤٤٨).

(٢) يقول ابن عصفور، وهو بصدد ذكر حروف اللسان فى الإدغام: ثم الفاء، ولا تدغم فى شىء وتدغم فيها الباء. تقول: (اذهب فى ذلك). ثم الباء، وهى تدغم فى الفاء كما ذكرنا.

ينظر المقرب (٢/١٦).

(٣) يقول ابن عصفور: الغين مع الخاء يجوز فيهما البيان والإدغام كيفما اجتمعتا فتقول: (اسلخ غنما) و (ادفع خلفاً). ولا يجوز إدغام واحد من الحاء والهاء والعين فى الغين والحاء، ولا إدغامهما فيها.

ينظر المقرب (٢/١٠).

(٤) قال ابن عصفور: الكاف والقاف كل واحد منهما يدغم فى صاحبه، فتقول: (الحق كلدة)

و(انهك قطنًا).

١٨٩] و ﴿كذلك قال﴾ [مريم: ٢١] وقرئ به .

وأما الجيم: فتدغم في الشين كما تقدم، ويدغم فيها في قول غير سيبويه^(١): الدال، والطاء، والتاء، والظاء، والذال، والتاء نحو ﴿قد جعل﴾ [مريم: ٢٤] و﴿نضجت جلودهم﴾ [النساء: ٥٦] و﴿إذ جعل﴾ [المائدة: ٢٠] وقرئ به .
وأما البواقي نحو: «الْقَطُّ جَوْهْرًا» و«احفظ جَارِكًا» و«أثبت جمالًا» فلم يقع في القرآن .

فأما قوله - تعالى - : ﴿مَجَاجًا﴾ [النبا: ١٤] فلا يصح إدغام التاء في الجيم؛ إذ الجيم مشددة، وأيضًا: فالتاء أول في الابتداء وبعد ساكن في الوصل .
وأما الياء: فتدغم في الواو بشرط: أن تقلب ياء نحو «سيد» كما تقدم .
وتدغم فيها الواو، والنون^(٢) نحو «طويت طيًا» و«لويت ليًا» و«من يؤمن» وكله في القرآن .

وأما الواو فتدغم في الياء كما تقدم، وتدغم فيها الياء كما تقدم، والنون^(٣) نحو

= وإن شئت بينت إلا أن البيان في (انهك قطنًا) وأمثاله أحسن من الإدغام، ولا يجوز إدغام القاف والكاف في غيرهما، ولا إدغام غيرهما فيهما .
ينظر: المقرب (١١/٢) .

(١) أما الجيم فإنها تدغم في الشين خاصة فتقول: (أخرج شبتًا)، ويجوز البيان، وكلاهما حسن . وتدغم فيها ستة أحرف: الطاء والذال والتاء والظاء والذال والتاء . نحو: (لم يربط جملاً)، و (قد جعل)، و (وجبت جنوبها)، و (احفظ جابرًا) و (انبذ جعفرًا)، و (ابعث جامعًا) .

والبيان في جميع ذلك أحسن . وإذا أدغمت الطاء والظاء في الجيم فالأحسن أن تبقى الإطباق ويجوز إذهابه .
ينظر: المقرب (١١/٢) .

(٢) تدغم النون مع الياء بغنة وبلا غنة؛ لأن الياء أخت الواو، وقد تدغم فيها الواو فكأنهما من مخرج واحد، ولأنه ليس مخرج من طرف اللسان أقرب إلى مخرج الراء من الياء؛ ألا ترى أن الأثغ بالراء يجعلها ياء، وكذلك الأثغ باللام؛ لأن الياء أقرب الحروف من حيث ذكرت لك إليهما .
ينظر الكتاب (٤٥٣/٤) .

(٣) تدغم النون مع الواو بغنة وبلا غنة؛ لأنها من مخرج ما أدغمت فيه النون، وإنما منعها أن تقلب مع الواو ميمًا: أن الواو حرف لين تتجافى عنه الشفتان، والميم كالياء في الشدة وإلزام الشفتين، فكروها أن يكون مكانها أشبه الحروف من موضع الواو بالنون، وليس مثلها في اللين والتجافى والمد؛ فاحتملت الإدغام كما احتملته اللام، وكرهوا البديل؛ لما ذكرت لك .

﴿مِنْ وَالٍ﴾ [الرعد: ١١].

وأما اللام: فتدغم في ثلاثة عشر حرفاً وهي: الطاء، والذال، والصاد، والسين، والراء، معجمات، أو مهملات، والنون، والتاء، والثاء.
فإن كانت اللام للتعريف لزم إدغامها في هذه الحروف، وإن كانت لغير التعريف جاز الإظهار والإدغام، وكان متفاضلاً في الحسن والقبح على ما هو مستوفى في

= ينظر الكتاب (٤/٤٥٣).

واعلم أنه إذا كانت الواو قبلها ضمة والياء قبلها كسرة، فإن واحدة منهما لا تدغم إذا كان مثلها بعدها. وذلك قولك: ظلموا واقداً، واطلمى ياسراً، ويغزو واقداً، وهذا قاضى ياسر، لا تدغم. وإنما تركوا المد على حاله في الانفصال كما قالوا: قد قول، حيث لم تلزم الواو، وأرادوا أن تكون على زنة «قاوَل»؛ فكذلك هذه؛ إذ لم تكن الواو لازمة لها، أرادوا أن يكون «ظلموا» على زنة: ظلمًا واقداً، وقضى ياسراً، ولم تقو هذه الواو عليها كما لم يقو المنفصلان على أن تحرك السين في اسم موسى.
وإذا قلت وأنت تأمر: اخشى ياسراً، واخشوا واقداً أدغمت؛ لأنهما ليسا بحرفي مد كالألف، وإنما هما بمنزلة قولك: احمد داود، واذهب بنا. فهذا لا تصل فيه إلا إلى الإدغام؛ لأنك إنما ترفع لسانك من موضع هما فيه سواء، وليس بينهما حاجز.
ينظر الكتاب (٤/٤٤٢).

واعلم أيضاً أنه لا تدغم الياء وإن كان قبلها فتحة، ولا الواو وإن كان قبلها فتحة مع شيء من المتقاربة، لأن فيهما ليناً ومدًا، فلم تقو عليهما الجيم والباء، ولا ما لا يكون فيه مد ولا لين من الحروف، أن تجعلهما مدغمتين؛ لأنهما يخرجان ما فيه لين ومد إلى ما ليس فيه مد ولا لين، وسائر الحروف لا تزيد فيها على أن تذهب الحركة، فلم يقو الإدغام في هذا كما لم يقو على أن تحرك الراء في: قرم موسى. ولو كانت مع هذه الياء التي ما قبلها مفتوح والواو التي ما قبلها مفتوح ما هو مثلهما سواء، لأدغمتها ولم تستطع إلا ذلك؛ لأن الحرفين استويا في الموضع وفي اللين، فصارت هذه الياء والواو مع الميم والجيم نحوًا من الألف مع المقاربة، لأن فيهما ليناً وإن لم يبلغا الألف، ولكن فيهما شبه منها؛ ألا ترى أنه إذا كانت واحدة منهما في القوافي لم يجز في ذلك الموضع غيرها، إذا كانت قبل حرف الروى، فلم تقو المقاربة عليها لما ذكرت لك، وذلك قولك: رأيت قاضى جابر، ورأيت دلو مالك، ورأيت غلامى جابر، ولا تدغم في هذه الياء الجيم وإن كانت لا تحرك؛ لأنك تدخل اللين في غير ما يكون فيه اللين. وذلك قولك: أخرج ياسراً، فلا تدخل ما لا يكون فيه اللين على ما يكون فيه اللين كما لم تفعل ذلك بالألف.
وإذا كانت الواو قبلها ضمة والياء قبلها كسرة فهو أبعد للإدغام؛ لأنهما حينئذ أشبه بالألف.

وهذا ما يقوى ترك الإدغام فيهما وما قبلهما مفتوح؛ لأنهما يكونان كالألف في المد والمطل، وذلك قولك: ظلموا مالكا، واطلمى جابراً.
ينظر الكتاب (٤/٤٤٦-٤٤٧).

كتب العربية^(١).

وقد قرئ بإدغامها في عشرة أحرف من هذه الثلاثة عشر، وهي ما عدا الشين المعجمة، والذال والصاد المهملتين نحو:

﴿هل تَعْلَم﴾ [مريم: ٦٥]، ﴿هل تُوب﴾ [المطففين: ٣٦]، ﴿بل ظَنَنْتُمْ﴾ [الفتح: ١٢]، ﴿بل زَيْن﴾ [الرعد: ٣٣]، ﴿بل سَوَّلْتُ﴾ [يوسف: ١٨]، ﴿بل نُحْن﴾ [القلم: ٢٧]، و﴿بل طَبِع﴾ [النساء: ١٥٥]، و﴿بل ضَلُّوا﴾ [الأحقاف: ٢٨]، و﴿وَقُلْ رَبِّ﴾ [طه: ١١٤]، و﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٢٣١]. وهو شاذ، وتقدم حكمها مع الشين. ومثال اللام مع الدال في القرآن قوله تعالى: ﴿وَتَقَبَّلْ دُعَاء﴾ [إبراهيم: ٤٠].

(١) قال ابن عصفور: (أما اللام فإنها تدغم في ثلاثة عشر حرفاً، وهي: التاء والتاء والذال والذال والسين والشين والراء والزاي والطاء والظاء والصاد والضاد والنون، فإن كانت الام للتعريف التَّوْمُ الإدغام، وإن كانت لغير تعريف، جاز الإدغام، والبيان. والإدغام في بعض هذه الحروف أحسن منه في بعض، فإدغامها في الراء نحو: (هل رأيت)، أحسن منه في سائرهما. ويلى ذلك في الجودة إدغامها في الطاء نحو: (قل طيباً)، والتاء (هل تعلم)، والذال نحو: (هل دنا زيد)، والصاد نحو (هل صبر)، والسين نحو (هل سمعت)، والزاي نحو: (هل زال الشيء). ويلى ذلك في الجودة إدغامها في التاء نحو: (هل تُوب) والذال نحو (هل ذريت الحب) والظاء نحو: (هل ظلم).

ويلى ذلك في الجودة إدغامها في الضاد نحو (هل ضل) وفي الشين نحو قول طريف: تقول إذا استهلكت ما لا للذة فكيهة: هَشِيءٌ بكيفك لائق يريد: هل شيء.

وإدغامها في النون دون ذلك كله نحو: (هل نرى زيداً)، والبيان أحسن منه، ولا يدغم فيها إلا النون.

هذا وقد نبه ابن عصفور عند حديثه عن الإدغام إلى أنه لا يدغم أحد المتقاربين في الآخر في جميع ما تقدم ذكره إلا بشرط أن يكون الثاني منهما متحركاً، فإن كان ساكناً لم يجز إلا الإظهار نحو قولك: (قد اتعظ زيد)، و (من القوم).

وقد شذت العرب، فحذفت النون من (بنى) إذا اجتمعت مع لام التعريف في أسماء القبائل بشرط أن تكون اللام ظاهرة في اللفظ نحو: (بلحارث)، و (بلعنبر)، و(بلهجوم)، و (بلقنين). والأصل: بنو الحارث، وبنو العنبر، وبنو الهجوم، وبنو القين، فحذفت علامة الجمع؛ لالتقاء الساكنين، ثم حذفت النون تخفيفاً لما كثر الاستعمال، فإن لم تكن اللام ظاهرة لم يجز حذف النون تخفيفاً نحو: بنى النجار، لا يقال: بنجار. ينظر: المقرب (٢/١٣-١٤، ١٦-١٧).

﴿ثَمَنِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤].

ومثال اللام مع الصاد: ﴿قُلْ صَدَقَ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٩٥]، و﴿كَمَثَلِ صَفْوَانٍ﴾ [البقرة: ٢٦٤]، و﴿خَلَصُوا نَجِيًّا﴾ [يوسف: ٨٠].

ولم يقرأ بإدغام شيء منه.

وتدغم فيها النون لا غير نحو: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَمْ كُفُوا أَحَدًا﴾ [الإخلاص: ٤].
وأما النون: فتدغم في خمسة أحرف وهي المجموعة في قولك: لم يرو، نحو:
﴿وَمَنْ لَمَّ﴾ [الفتح: ١٣]، و﴿مِنْ مَاءٍ﴾ [المرسلات: ٢٠]، و﴿مَنْ يُؤْمِنُ﴾ [يونس: ٤٠]، و﴿مِنْ رَبِّكَ﴾ [القصص: ٣٢]، و﴿مِنْ وَالٍ﴾ [الرعد: ١١].

وتدغم فيها لام التعريف لزومًا، فإن كانت اللام لغير التعريف ضعف إدغامها فيها وقد قرئ به، وقد تقدم جميع ما ذكرته في النون.

وأما الطاء، والذال، والثاء، والظاء، والذال، والثاء: فيدغم كل واحد منها في سائرهما، وفي الشين، وفي حروف الصفير، وفي الجيم أيضًا في قول غير سيبويه كما تقدم.

وقد تقدم إدغامها في الضاد، ويدغم فيها من غيرها اللام على ما تقدم؛ فحصل من هذا أن كل واحد من هذه الحروف الستة التي أولها الطاء تدغم في أحد عشر حرفًا.

واعلم أنه ليس في القرآن حرف لقي جميع ما ذكر أنه يدغم فيه سوى التاء.
وأما أخواتها، فإنما لقي كل واحد منها في القرآن بعض ما ذكر أنه يدغم فيه على ما أذكره لك الآن بحول الله تعالى.

أما الطاء: فلقيت حرفين وهما:

التاء نحو: ﴿أَحَطْتُ﴾ [النمل: ٢٢]، و﴿فَرَطْتُ﴾ [الزمر: ٥٦].

والشين نحو: ﴿وَأَغَطُّشُ﴾ [النازعات: ٢٩]. وقد ذكر.

وقد جاءت منونة قبل الذال في قوله: ﴿بَسِطْ ذِرَاعَيْهِ﴾ [الكهف: ١٨].

وأما الذال: فلقيت عشرة أحرف وهي جملتها سوى الطاء.

فمنها التاء نحو: ﴿قَدْ تَبَيَّنَ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، ﴿فِي الْمَسْجِدِ تُلْكُ﴾ [البقرة:

١٨٧]، والظاء نحو ﴿فَقَدْ ظَلَمَ﴾ [البقرة: ٢٣١]، و﴿يُرِيدُ ظُلْمًا﴾ [آل عمران:

١٠٨]، والذال نحو ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا﴾ [الأعراف: ١٧٩]، و﴿وَالْوُدُودُ ذُو الْعَرْشِ﴾

[البروج: ١٤-١٥]، والثاء نحو ﴿يُرِيدُ ثَوَابٌ﴾ [النساء: ١٣٤]، والصاد نحو ﴿لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ﴾ [الفتح: ٢٧]، و﴿فِي مَقْعَدِ صَدْقٍ﴾ [القمر: ٥٥]، والسين نحو ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ﴾ [المجادلة: ١]، و﴿عَدَدَ سُنِينَ﴾ [المؤمنون: ١١٢]، والزاي نحو ﴿لَقَدْ زَيَّنَّا﴾ [الملك: ٥]، و﴿يَكَادُ زَيَّتْهَا﴾ [النور: ٣٥]، والشين نحو ﴿قَدْ شَغَفَهَا﴾ [يوسف: ٣٠]، و﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ﴾ [يوسف: ٢٦]، والجيم نحو ﴿قَدْ جَعَلَ﴾ [الطلاق: ٣]، و﴿دَاوُدَ جَالُوتٍ﴾ [البقرة: ٢٥١]، والضاد نحو: ﴿فَقَدْ ضَلَّ﴾ [البقرة: ١٠٨].

وجاءت منونة قبل الطاء في قوله تعالى: ﴿صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [المائدة: ٦].
وأما التاء فقد تقدم أنها لقيت أحد عشر حرفاً:
فمنها الطاء نحو: ﴿وَقَالَتْ طَافِيَةٌ﴾ [آل عمران: ٧٢]، و﴿الملائكة طيبين﴾ [النحل: ٣٢].

والدال نحو ﴿فَلَمَّا أَفْلَحَ دَعَا﴾ [الأعراف: ١٨٩].
والظاء نحو ﴿حَرَمْتُ طُحُورَهَا﴾ [الأنعام: ١٣٨].
والذال نحو ﴿فَالتَّالِيَاتِ ذُكْرًا﴾ [الصفات: ٣].
والثاء نحو ﴿كَذَبَتْ ثُمُودٌ﴾ [الحاقة: ٤].
والضاد في ﴿وَالعَادِيَاتِ ضَبْحًا﴾ [العاديات: ١].
والصاد نحو ﴿لَهَدَمْتُ صَّوَامِعَ﴾ [الحج: ٤٠].
والسين نحو ﴿أُنَبِّتُ سَعِجَ سَنَابِلٍ﴾ [البقرة: ٢٦١].
والزاي نحو ﴿فَالزَّاجِرَاتِ زَجْرًا﴾ [الصفات: ٢].
والشين نحو ﴿بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءٍ﴾ [النور: ٤].
والجيم نحو ﴿وَجِبَتْ جُنُوبَهَا﴾ [الحج: ٣٦].
وأما الظاء: فلقيت التاء لا غير نحو ﴿أَوْعِظْتُ﴾ [الشعراء: ١٣٦]، ﴿مَوْعِظَةً﴾ [البقرة: ٢٧٥].

وأما الذال فلقيت سبعة أحرف وهي: الدال نحو ﴿إِذْ دَخَلُوا﴾ [ص: ٢٢].
والثاء نحو ﴿إِذْ تَبَرَأَ﴾ [البقرة: ١٦٦].
والظاء نحو ﴿إِذْ ظَلَمُوا﴾ [النساء: ٦٤].
والصاد نحو ﴿وَإِذْ صَرَفْنَا﴾ [الأحقاف: ٢٩]، ﴿مَا اتَّخَذَ صَاحِبَةً﴾ [الجن: ٣].

والسين نحو ﴿إِذْ سَمِعْتُمُوهُ﴾ [النور: ١٢]، و﴿فَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ﴾ [الكهف: ٦١].
والزاي نحو ﴿وَإِذْ زَيْنَ لَهُمْ﴾ [الأنفال: ٤٨].
والجيم نحو ﴿إِذْ جَاءَ وَكُم﴾ [الأحزاب: ١٠]، و﴿إِذْ جَعَلَ﴾ [المائدة: ٢٠].
وأما الثاء فلقيت خمسة أحرف وهى:
الثاء نحو ﴿أُورِثْتُمُوهَا﴾ [الأعراف: ٤٣].
والذال نحو ﴿يَلْهَثُ ذَٰلِكَ﴾ [الأعراف: ١٧٦]، و﴿الْحَرْثُ ذَٰلِكَ﴾ [آل عمران: ١٤].

والسين نحو ﴿مَنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ﴾ [الطلاق: ٦].
والشين نحو ﴿حَيْثُ شُتِّمَ﴾ [البقرة: ٥٨].
والضاد فى نحو قوله تعالى: ﴿حَدِيثَ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ﴾ [الذاريات: ٢٤].
وأما حروف الصفير: فيدغم كل واحد منها فى أخويه، وتدغم فيها اللام،
والطاء، والذال، والتاء، والظاء، والذال، والثاء، كما تقدم.
والذى التقى فى القرآن من حروف الصفير بعضها مع بعض: السين، والزاي فى قوله
- تعالى - ﴿وَإِذَا النُّفُوسُ رُؤِجَتْ﴾ [التكوير: ٧] لا غير، والله - جل وعلا - أعلم.
وقد نجز الكلام فى القسم الأول بتمام هذا الفصل السابع والكلام فيه مقرر^(١)
حسب فصيح كلام العرب، ولا ينكر من كلام العرب وجود الشواذ فى باب الإدغام
وغيره، فلا يهولنك أن تجد فى هذا الباب ما شذ عما قررت له لك، لكن عليك بمعرفة
ما يشذ، وما يطرده، ورد كل فرع إلى أصله، والله المستعان.

* * *

(١) فى ب: مقدر.

وأشعر - الآن - فى القسم الثانى ، وهو مقصود الباب ، وأرتب الكلام فيه بحسب ترتيب كلام الحافظ رحمه الله .

قوله : «باب ذكر مذهب أبى عمرو فى الإدغام الكبير» .

اعلم أنه إنما سُمى هذا الإدغام كبيرًا ؛ لكثرة دورانه فى حروف القرآن فقد بلغت عدة ما يذكر منه فى هذا الباب ما بين متفق عليه ومختلف فيه ألف كلمة وثلاثمائة كلمة واثنين وتسعين كلمة .

ويمكن أن يسمى : كثيرًا ؛ لكثرة ما فيه من العمل : وذلك أنه مخصوص بما أصله التحريك - فيعرض فيه فى بعض المواضع أربع تغييرات ، وذلك فى إدغام المتقاربين إذا كان قبل الأول منهما ساكن :
أحدها : قلب الحرف الأول .

والثانى : إسكانه .

والثالث : إدغامه إن كان مفتوحا فى الأصل ، أو إخفاؤه إذا كان أصله الضم أو الكسر ، على ما سيأتى تحقيق القول فى تسمية هذا النوع من الإخفاء إدغامًا بحول الله تعالى .

والرابع : التقاء الساكنين إذا كان الأول مفتوحًا فى الأصل كما تقدم ، وكذلك إذا كان الأول متحركًا بالضم أو بالكسر فى الأصل عند من لا يقول بالإخفاء ويجعله إدغامًا [صحيحًا]^(١) والله - جل جلاله - أعلم .

قوله : «اعلم أنى إنما أفرد مذهبى فى هذا الباب فى الحروف المتحركة التى تتماثل فى اللفظ وتتقارب فى المخرج» .

ينبغى أن تعلم أولاً أن الإدغام الكبير ليس بلازم فى قراءة أبى عمرو وأن الحروف المذكورة فى هذا الباب قرأها أبو عمرو على وجهين :

أحدهما : الإظهار كما قرأها غيره من القراء .

والثانى : الإدغام كما يذكر هنا .

فليس الإدغام الكبير بأمر لا بد منه فى قراءة أبى عمرو ، وإنما هو رواية من رواياته ، ووجه من وجوه قراءاته ، فمن شاء قرأ به ومن شاء قرأ بالإظهار ، وعلى هذا

(١) سقط فى أ .

جرى كلام الحافظ حيث أسند قراءة أبي شعيب فقال: «وقرأت بها القرآن كله بإظهار الأول من المثليين والمتقاربين وبإدغامه على فارس» والله - سبحانه - أعلم .
ولما كان لأبي عمرو مذهب في الإدغام الصغير، ولم يذكره في هذا الباب وإنما يذكره بعدد مع مذاهب القراء - فلذلك قال: «إنما أفرد مذهبه في هذا الباب... كذا».

فإن قيل: لو قال بدل هذه العبارة: اعلم أني إنما أفرد هذا الباب بمذهبه في الحروف المتحركة، لكان أبين في الإشعار من جهة دليل الخطاب بأن له مذهبا في الإدغام في الحروف السواكن. فأما هذه العبارة التي عبر بها فقد تشعر بأن لغيره مذهبا في هذه الحروف وليس لغيره فيها إلا الإظهار؟

فالجواب: أن الاحتمال - أيضا - في هذه العبارة قائم كما هو في عبارته؛ إذ لا يبعد أن يفهم من هذه العبارة أن لغيره في هذه الحروف مذهبا لم يذكر هنا. وهذا الاحتمال في العبارتين مبني على إعمال دليل الخطاب، ولا يصح إعماله في كل موضع، والله - تعالى - أعلم.
وقوله: «في الحروف المتحركة».

هذا فرق بين الإدغام الكبير والإدغام الصغير؛ إذ لا بد أن يكون الحرف الأول في هذا الباب متحركاً قبل الإدغام وأما الإدغام الصغير فلا يكون إلا فيما الحرف منه ساكن قبل الإدغام.

ومن الفرق بين البابين: أن الإدغام الصغير خاص بالمتقاربين ولا يكون في المثليين، والإدغام الكبير يكون في المثليين وفي المتقاربين.
وقوله: «التي تماثل في اللفظ وتتقارب في المخرج».

كلام فيه حذف، وتصحيحه: في الحروف التي تماثل في اللفظ، وفي الحروف التي تتقارب في المخرج فحذف الموصول الثاني، واستغنى بفهم المعنى، كما حذف في قولهم: «خذ بما عز وهان»^(١) وتقديره: بما عز وبما هان. وهذا التقدير مبني على أن العزيز غير الهين.

(١) قال سيويه: وتقول: خذ بما عز أو هان، كأنه قال: خذ بهذا أو بهذا، أي: لا يفوتك على كل حال، ومن العرب من يقول: خذ بما عز وهان، أي: خذ بالعزيز والهين، وكل واحدة منهما تجزئ عن أختها. ينظر الكتاب (٣/ ١٨٤-١٨٥).

ويمكن أن يقال مثله فى قوله - تعالى - : ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ﴾ [الزمر: ٣٣] على تفسير من قال: إن المراد بالذى جاء بالصدق: محمد ﷺ، وبالذى صدق به: أبو بكر^(١) - رضى الله عنه - فيكون التقدير: والذى جاء بالصدق

(١) وهذا قول أبى العالية والكلبى، وقال ابن عباس: والذى جاء بالصدق رسول الله ﷺ وصدق به محمد ﷺ: تلقاه بالقبول. وقال قتادة: والذى جاء بالصدق رسول الله ﷺ، وصدق به: هم المؤمنون؛ لقوله: ﴿أولئك هم المؤمنون﴾ [الأنفال: ٤]. وقال عطاء والذى جاء بالصدق: الأنبياء، وصدق به: الأتباع، وحيثذا يكون (الذى) بمعنى (الذين) كقوله: ﴿مثلهم كمثل الذى استوقد نارًا فلما أضاءت ما حوله ذهب الله بنورهم﴾ [البقرة: ١٧]. وقال الحسن: هم المؤمنون صدقوا به فى الدنيا وجاءوا به فى الآخرة.

وقال ابن عادل الحنبلى: والذى جاء بالصدق لفظ مفرد، ومعناه جمع؛ لأنه أريد به الجنس، وقيل: لأنه قصد به الجزاء، وما كان كذلك كثر فيه وقوع: (الذى) موقع (الذين)؛ ولذلك روعى معناه فجمع فى قوله: (أولئك هم المتقون) كما روعى معنى (من) فى قوله: (للكافرين) فإن (الكافرين) ظاهر واقع موقع المضمرة؛ إذ الأصل: مثوى لهم، وقيل: بل الأصل: والذين جاء بالصدق، فحذفت النون تخفيفاً كقوله ﴿كالذى خاضوا﴾ [التوبة: ٦٩]. وهذا وهم؛ إذ لو قصد ذلك لجاء بعده ضمير الجمع فكان يقال: والذى جاءوا كقوله: (كالذى خاضوا). ويدل عليه أن نون التثنية إذا حذفت عاد الضمير مثنى كقوله:

أبنى كليب إن عمى لذا قتل الملوك وفككا الأغلالا
ولجاء كقوله:

[و] إن الذى حائث بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا أم خالد
وقرأ عبد الله: (والذى جاءوا بالصدق وصدقوا به) وقيل: (الذى) صفة لموصوف محذوف بمعنى الجمع، تقديره: والفريق أو الفوج؛ ولذلك قال: (أولئك هم المتقون). وقيل: المراد بالذى واحد بعينه وهو محمد ﷺ، ولكن لما كان المراد هو وأتباعه اعتبر ذلك فجمع فقال: (أولئك هم) كقوله: ﴿ولقد آتينا موسى الكتاب لعلهم يهتدون﴾ [المؤمنون: ٤٩] قاله الزمخشري، وعبارته: هو رسول الله ﷺ، أراد به إياه ومن تبعه كما أراد بموسى إياه وقومه. وناقشه أبو حيان فى إيقاع الضمير المنفصل موقع المتصل، قال: وإصلاحه أن يقول: وأراد به كما أراد بموسى وقومه، قال شهاب الدين: ولا مناقشة؛ لأنه مع تقديم (به) و (بموسى) لغرض من الأغراض استحالة اتصال الضمير، وهذا كالبحت فى قوله تعالى: ﴿ولقد وصينا الذين أوتوا الكتاب من قبلكم وإياكم﴾ [النساء: ١٣١] وقوله: ﴿يخرجون الرسول وإياكم﴾ [الممتحنة: ١] وهو أن بعض الناس زعم أنه يجوز الانفصال مع القدرة على الاتصال. وقول الزمخشري: إن الضمير فى: (لعلهم يهتدون) لموسى وقومه، فيه نظر، بل الظاهر خصوص الضمير بقومه دونه؛ لأنهم هم المطلوب منهم الهداية، وأما موسى - عليه الصلاة والسلام - فمهتد ثابت على الهداية، وقال الزمخشري أيضًا: ويجوز أن يريد: والفوج أو الفريق الذى جاء بالصدق وصدق به، وهم الرسول الذى جاء بالصدق وصحابته الذين صدقوا به. =

والذى صدق به، ومنه قوله - تعالى - : ﴿يَبْتَأُ الْإِنْسَانُ يَوْمَئِذٍ بِمَا قَدَّمَ وَأَخَّرَ﴾ [القيامة: ١٣] أى بما قدم وما أخرج، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ وَأَخَّرَتْ﴾ [الانفطار: ٥] ويكون هذا الحذف فى باب الموصولات نظير الحذف فى باب الموصوفات، كقول امرئ القيس^(١):

 مَجْرَ جِيوشِ غَانَمِينَ وَخُيِّبِ^(٢)
 أراد: جيوش خيب؛ إذ لا يصح أن يكون الغانمون هم الخيب.

= قال أبو حيان: وفيه توزيع للصلة، والفوج هو الموصول؛ فهو كقولك: جاء الفريق الذى شرف وشرف، والظاهر عدم التوزيع، بل المعطوف على الصلة صلة لمن له الصلة الأولى. ينظر: اللباب (١٦/٥١٢-٥١٥).

(١) امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندى، من بنى أكل المرار: أشهر شعراء العرب على الإطلاق. يمانى الأصل مولده بنجد، أو بمخلاف السكاسك باليمن، اشتهر بلقبه، واختلف المؤرخون فى اسمه، فقيل: حندج، وقيل: مليكة، وقيل: عدى، وكان أبوه ملك أسد وغطفان، وأمه أخت المهلهل الشاعر، فلقنه المهلهل الشعر، فقاله وهو غلام. وجعل يشب ويلهو ويعاشر صعاليك العرب، فبلغ ذلك أباه، فنهاه عن سيرته فلم يته؛ فأبعده إلى دمون بحضرموت، موطن آبائه وعشيرته، وهو فى نحو العشرين من عمره، فأقام زهاء خمس سنين، ثم جعل يتنقل مع أصحابه فى أحياء العرب، يشرب ويطرب ويعزف ويلهو، إلى أن ثار بنو أسد على أبيه وقتلوه، فبلغ ذلك امرأ القيس وهو جالس للشراب فقال: رحم الله أبى، ضيعنى صغيراً وحملنى دمه كبيراً، لا صحو اليوم ولا سكر غداً، اليوم خمر وغداً أمر، ونهض من غده فلم يزل حتى ثار لأبيه من بنى أسد، وقال فى ذلك شعراً كثيراً، وكانت حكومة فارس ساخطة على بنى أكل المرار أبناء امرئ القيس، فأوعزت إلى المنزر ملك العراق بطلب امرئ القيس فطلبه فابتعد، وتفرق عنه أنصاره، فطاف قبائل العرب حتى انتهى إلى السموم، فأجاره، فمكث عنده مدة، ثم رأى أن يستعين بالروم على الفرس، فقصده الحارث بن أبى شمر الغسانى - والى بادية الشام - فسيره هذا إلى قيصر الروم جوستينيانس، فوعده ومطله، ثم ولاه إمرة فلسطين - البادية - ولقبه فيلارق، أى: الوالى، فرحل يريداه، فلما كان بآنفرة ظهرت فى جسمه قروح، فأقام إلى أن مات فى أنقرة. وقد جمع بعض ما ينسب إليه من الشعر فى ديوان صغير، وكثر الاختلاف فيما كان يدين به، ولعل الصحيح أنه كان على المزدكية.

ينظر: الأعلام (٢/١٢١١)، والأغانى (٩/١٧)، وخزانة الأدب (٣/٦٠٩-٦١٢).

(٢) عجز بيت، وصدرة:

بمحنةية قد آزر الضال نبتها
 والبيت فى ديوانه ص (٤٥)، ولسان العرب (أزر) و (حنا)، وأساس البلاغة (ضمم)،
 وتاج العروس (أزر) و (حنا)، وبلا نسبة فى لسان العرب (جرر)، وتهذيب اللغة (١٠/٤٧٦) و (٢٤٧/١٣) وتاج العروس (جرر).

وإنما حملت كلامه على هذا؛ لأن الحرفين المتماثلين لا بد أن يكونا من مخرج واحد؛ إذ حقيقتهما: أنهما حرف واحد مكرر كالبائين في «سبب» والصادين في «القصص».

وأما المتقاربان في المخرج فهما مختلفان، وليسا بمثلين، ولا يصح إدغام أحدهما في الآخر إلا بعد قلب المدغم إلى جنس ما يدغم فيه فيصيرا مثلين؛ إذ الحاصل من الإدغام في ذلك: النطق بحرف واحد مشدد؛ فلا يمكن أن يبقى الأول مخالفاً للثاني حال الإدغام؛ لما كان يلزم من وجود صوتين مختلفين في الحرف الواحد المشدد، ولما كان يلزم من إعمال العضوين الناطقين بالحرفين المختلفين في زمان واحد، وهذا أمر خارج عن قوى البشر، والله - تبارك وتعالى - أعلم. قوله - رحمه الله - : «وهي تأتي على ضربين: متصلة في كلمة ومنفصلة في كلمتين» يريد بقوله: «وهي تأتي»: الحروف المتماثلة والحروف المتقاربة؛ فيكون الحاصل أربعة أقسام:

القسم الأول: المثلان في كلمة.

[القسم] الثاني: المثلان من كلمتين.

[القسم] الثالث: المتقاربان في كلمة.

[القسم] الرابع: المتقاربان من كلمتين.

القسم الأول - المثلان في كلمة:

قال الحافظ - رحمه الله - : «اعلم أن أبا عمرو لم يدغم من المثليين في كلمة إلا موضعين...» إلى آخر كلامه.

اعلم أن قولهم: «المثلان في كلمة» يكون حقيقة، ويكون مجازاً:

أما الحقيقة: فنحو الباءين في ﴿سَبَّأ﴾ [الكهف: ٨٤]، و الرءيين في ﴿بَرَزُوا﴾

[عبس: ١٦]، والقافين في ﴿يُسَاقِقُ﴾ [الأنفال: ١٣]، والصادين في ﴿الْقَصَصُ﴾

[الأعراف: ١٧٦].

ألا ترى أن المثليين في جميع ذلك في كلمة واحدة، وأن «سببا» وزنه «فَعَل» فالباء

الأولى عين الكلمة، والثانية لامها، وكذلك سائر ما ذكر معه.

وأما المجاز: فنحو الكافين في ﴿سَلَكُوا﴾ [المدثر: ٤٢] والنونين في

﴿يَعْبُدُونِي﴾ [النور: ٥٥] والهائين في ﴿وَجْهَهُ﴾ [البقرة: ١١٢].

ألا ترى أن الأول من المثليين في هذه الأمثلة لام الكلمة أو من تمامها، والثاني ضمير متصل به، ولو فصلته منه لم تختل الكلمة نحو «سلك» و «يعبدون» [و] «وجه»، وكذلك ﴿بَيْنَتَكُمْ﴾ [الأعراف: ١٠٥] الباء الأولى حرف جر اتصلت بفاء الكلمة فأشبهت المثليين في كلمة!؟

فإذا تقرر هذا فاعلم أن أبا عمرو أدغم من ذلك ﴿مناسككم﴾ في البقرة [٢٠٠] و﴿ما سلككم﴾ في المدثر [٤٢].

ووجه الإدغام في ذلك: أنه استثقل اجتماع المثليين مع ما في ذلك من الطول بلحاق ضمير الجمع وتحريك ما قبل الكاف الأولى، مع أنه اتبع في ذلك الرواية عن أئمته^(١).

وزاد الإمام ﴿بشرككم﴾ في فاطر [الآية: ١٤] وقال «باختلاف عنه، والإظهار أحسن؛ لاجتماع ساكنين ليس الأول منهما حرف مد ولين، والإدغام رواية عباس^(٢) عنه». وزاد الإمام أيضا ما التقت فيه الهاءان، والثانية من ضمير الجماعة، وقال: «باختلاف عنه، والإظهار أكثر وأحسن، وبهما قرأت، والإدغام رواية محمد

(١) وقد قيل -أيضا- في توجيه ذلك: شبه حركة الإعراب بحركة البناء فحذفها للإدغام، وأدغم أيضا (مناسككم) ولم يدغم ما يشبهه من نحو ﴿جباهم﴾ [التوبة: ٣٥] و ﴿وجوههم﴾ [آل عمران: ١٠٦]. ينظر الباب (٤٣٢/٣).

(٢) العباس بن الفضل بن عمرو بن عبيد بن النضل بن حنظلة، أبو الفضل الواقفي الأنصاري البصري، قاضي الموصل، أستاذ حاذق ثقة، قال الحافظ أبو العلاء: وكان من أكابر أصحاب أبي عمرو في القراءة، روى القراءة عرضا وسماعا عن أبي عمرو بن العلاء وضبط عنه الإدغام، وروى القراءة أيضا عن خارجة بن مصعب عن نافع وأبي عمرو عن مطرف بن معقل الشقري عن ابن كثير، وله اختيار في القراءة رويناه في الكامل، روى القراءة عنه: حمزة ابن القاسم وعامر بن عمر الموصلي وعبد الرحمن بن واقد وعبد الرحمن البيروتي وعبد الغفار بن عبد الله بن الزبير ومحمد بن عمر الرومي وأبو موسى الهروي ومحمد بن عمر القصبى، وناظر الكسائي في الإمالة، وجاء عن أبي عمرو أنه قال لو لم يكن في أصحابي إلا عباس لكفاني. قال الذهبي الحافظ: وإنما لم يشتهر؛ لأنه لم يجلس للإقراء، ولد سنة خمس ومائة، وتوفي سنة ست وثمانين ومائة، قال الحافظ أبو العلاء: وهو الصواب، وقال سبط الخياط تبعًا للأهوازي: سنة خمس وتسعين، وقال: كان عظيم القدر جليل المنزلة في العلم والدين والورع مقدمًا في القرآن والحديث، من أجلاء أصحاب أبي عمرو، قدم العراق فلقى أبا عمرو فقرأ عليه، ثم ولى القضاء بالموصل فانتقل إليها وأقام بها قاضيًا إلى أن مات. ينظر: غاية النهاية (٣٥٣/١) (١٥١٤).

ابن رومي^(١)، عن اليزيدي عنه» انتهى.

واعلم أن جملة ما في القرآن منه تسعة وعشرون موضعاً:

من ذلك ﴿وجوههم﴾ في موضعين من آل عمران [الآيتان: ١٠٦، ١٠٧] وموضعين من سورة يونس عليه السلام [٢٦، ٢٧] وفي الأنفال [٥٠]، و [سورة]^(٢) إبراهيم عليه السلام [٥٠] والإسراء [٩٧] وسورة الأنبياء عليهم السلام [٧٩]، والمؤمنون [١٠٤]، والفرقان [٣٤]، والنمل [٩٠]، والأحزاب [٦٦]، والزمر [٦٠]، والقتال [محمد: ٢٧]، والفتح [٢٩]، والقمر [٤٨] والمطففين [٢٤]، في كل واحدة من الثلاث عشرة سورة موضع.

ومنها ﴿أفواههم﴾ في موضعين من آل عمران [١١٨، ١٦٧] وفي ثلاثة مواضع من التوبة [٨، ٣٠، ٣٢]، وفي المائدة [٤١] وسورة إبراهيم عليه السلام [٩] والكهف [٥]، ويس [٦٥]، والصف [٨]، في كل واحدة من السور الخمس موضع.

ومنها ﴿جباههم﴾ في التوبة [٣٥].

و ﴿إكراههن﴾ في النور [٣٣].

وزاد الإمام أيضاً ﴿إن وليّ الله﴾ في الأعراف [١٩٦] وقال: «باختلاف عنه، والإظهار أحسن وأكثر؛ للحذف الذي يقع في الكلمة، وذلك أنه يحذف الياء التي هي لام الفعل ويدغم ياء «فعليل» في ياء المتكلم».

فأما ما عدا ذلك مما التقى فيه المثلان في كلمة، فلا إدغام فيه نحو ﴿يَعْبُدُونِي﴾ [النور: ٥٥] و ﴿يَهْدُونَنَا﴾ [التغابن: ٦] و ﴿مَا أَقْتَتَلُوا﴾ [البقرة: ٢٥٣] و ﴿يَقْتَتِلَانِ﴾ [القصص: ١٥]؛ لعدم الرواية، ولأن الإظهار هو الأصل فلا يفتقر إلى

(١) هو محمد بن المحدث عمر بن المحدث عبد الله بن عبد الرحمن البصرى، ويعرف عبد الله بالرومي. حدث محمد عن: شعبة، وشريك، وأبيه وغيرهم.

وعنه: إسماعيل بن موسى الفزاري، والبخاري، ويعقوب الفسوي، وأبو حاتم، وآخرون. ضعفه أبو داود.

وقال أبو زرعة: فيه لين. ينظر: سير أعلام النبلاء (١٠/٤٢٠-٤٢١)، والتاريخ الكبير (١/١٧٨-١٧٩)، والجرح والتعديل (٨/٢١-٢٢)، وميزان الاعتدال (٣/٦٦٨)، والمغنى في الضعفاء (٢/٦٢٠)، والكاشف (٣/٨١)، وتهذيب التهذيب (٩/١٦٥)، و خلاصة تهذيب الكمال (٣٣٦).

(٢) سقط في ب.

تعليل، والله - جل وعلا - أعلم.

القسم الثاني المثلان من (١) كلمتين:

قال الحافظ: «فأما (٢) المثلان إذا كانا من (٣) كلمتين فإنه كان يدغم الأول في

الثاني منهما سواء سكن ما قبله أو تحرك في جميع القرآن».

اعلم أن المراد من هذا الفصل أن [يكون] (٤) الحرف الواقع آخر الكلمة واقعاً في

أول الكلمة التي بعدها وهما متحركان على ما مر من شرط هذا الباب نحو ﴿الرحيم

مَالِك﴾ [الفاتحة: ٣-٤] و﴿يشفع عنده﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وإنما أدغم أبو عمرو ما

أدغم من هذا الفصل اتباعاً لروايته عن أئمة مع الهرب من ثقل التفكيك؛ لأن المثلين

إذا التقيا باتصال الكلمتين كان ذلك أطول في الكلام، وأثقل على اللسان؛ فكان

التخفيف بالإدغام أوكد منه في الكلمة الواحدة (٥).

واعلم أن الحروف على ضربين:

أحدهما: لقي مثله في القرآن.

و[الضرب] (٦) الثاني: لم يلق مثله.

فالضرب الذي لم يلق مثله من الحروف من كلمتين في القرآن عشرة أحرف،

(١) في أ: في.

(٢) في ب: وأما.

(٣) في أ: في.

(٤) سقط في أ.

(٥) وجملة ذلك: أن أبا عمرو يدغم كل حرفين من جنس واحد، أو مخرج واحد، أو كانا قريبي

المخرج، سواء كان الحرف ساكناً أو متحركاً، إلا أن يكون الحرف الأول مشدداً، أو منوناً،

أو منقوصاً أو مفتوحاً، أو تاء الخطاب قبله ساكناً في غير المثلين؛ فإنه لا يدغمها، وإدغام

المتحرك يكون في الإدغام الكبير، وافقه حمزة في إدغام المتحرك في قوله تعالى: ﴿بيت

طائفة﴾ [النساء: ٨١]، ﴿وَالصَّفَقَاتِ صَفًا فَالْتَرَجَرَتْ زَجْرًا فَالْتَلَيَاتِ ذِكْرًا﴾ [الصفات: ١-٣]،

﴿والذاريات ذروا﴾ [الذاريات: ١].

وأدغم التاء فيما بعدها من الحروف، وافقه حمزة برواية رجاء وخلف والكسائي في

إدغام الساكن وهو إدغام الساكن في المتحرك إلا في الراء عند اللام، والبدال عند

الجيم، وكذلك لا يدغم حمزة الدال عند السين والصاد والزاي، ولا إدغام لسائر القراء

إلا في أحرف معدودة.

ينظر الباب (١/١٩٤-١٩٥).

(٦) سقط في أ.

وهي: الطاء، والذال، والصاد المهملات، والخاء، والضاد، والشين، والظاء، والذال المعجمات، والجيم والزاي.

والضرب الذي لقي مثله من كلمتين باقى الحروف وهى ثمانية عشر حرفاً يجمعها قولك: «حسن فعلك أثبتة غير قوم».

وقد وقع فى تمثيل الحافظ منها ثلاثة عشر حرفاً يجمعها قولك: «علم حسن ركبت فيه» وبقية الهمزة، والغين، والقاف، والثاء، والواو، وأقدم - الآن - الكلام فى الهمزة، ثم فى الحروف التى ذكر الحافظ على حسب ترتيبها فى كلامه، ثم أتبعها بالأربعة الباقية بحول الله عز وجل.

أما الهمزة فقد التقى المثلان منها فى القرآن فى مواضع كثيرة وتبلغ باعتبار اتفاقها فى الحركات واختلافها ثمانية أضرب نحو ﴿جَاءَ أَجْلُهُمْ﴾ [الأعراف: ٣٤] و ﴿هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ﴾ [البقرة: ٣١] و ﴿أُولِيَاءُ أَوْلِيَّكَ﴾ [الأحقاف: ٣٢] و ﴿شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ﴾ [البقرة: ١٣٣] و ﴿مِنْ وَعَاءِ أَخِيهِ﴾ [يوسف: ٧٦] و ﴿جَاءَ أُمَّةٌ﴾ [المؤمنون: ٤٤] و ﴿السُّفَهَاءُ آلَاءُ﴾ [البقرة: ١٣] و ﴿يَسَاءُ إِلَى﴾ [البقرة: ١٤٢] ولم يدغم شىء من ذلك.

ووجه هذا أن من احتمال ثقل اجتماعهما من العرب أثبتهما، وعلى ذلك قراءة الكوفيين^(١) ومن استثقلهما عدل إلى تسهيل إحداهما، وعليه قراءة أبى عمرو فاكفى بتسهيل إحداهما عن الإدغام؛ لما فى إدغامها لو فعل من الثقل الذى ليس فى غيرها من الحروف.

واعلم أن أبى عمرو إذا سهل إحدى الهمزتين حذف الأولى إن كانتا متفتتى الحركة؛ فيندفع بذلك اجتماع المثليين، ويسهل الثانية بين الهمزة والحرف الذى منه حركتها إن كانت الأولى مفتوحة والثانية مخالفة، ويبدلها حرفاً خالصاً من جنس حركة ما قبلها إن كانت مفتوحة والأولى مخالفة.

فإذا جعلها بَيْنَ بَيْنَ، استغنى بذلك عن الإدغام، مع أن لفظ الأولى إذ ذاك مخالف للفظ الثانية؛ فيندفع بذلك ثقل اجتماع المثليين.

فإن قلت: هما متقاربان ومن أصله إدغام المتقارين؟

(١) فى أ: المكين.

فالجواب: أنه لا بد في إدغام المتقاربين من إبدال الأول^(١) إلى جنس الثاني، ولا بد من تسكينه فكان يلزم هنا تسهيل الهمزة الأولى بين بين، وجعلها مثل الثانية وإسكانها، ثم إدغامها.

وهذا ممتنع من وجهين:

أحدهما: أن همزة بين بين لا تسكن عند الحذاق من النحويين والمقرئين.
والثاني: أنك لو سهلت الأولى من ﴿شَهْدَاءَ إِذْ حَضَرَ﴾ [البقرة: ١٣٣] فقياسها أن تكون بين الهمزة والألف، وقياس الثانية أن تكون بين الهمزة والياء وذلك يمنع كونهما مثلين، وكذا قياس سائرهما.

وأما إذا أبدل الثانية واوا خالصة أو ياء فيمتنع الإدغام أيضا؛ لما تقدم، ولأن أصل الواو والياء ألا يدغم فيهما غيرهما، وأيضا فالإدغام خلاف الأصل، والله عز وجل أعلم.

فقد خرجت الهمزة عن باب الإدغام وبقيت سبعة عشر حرفا يقع فيها الإدغام. واعلم أنه يشترط في كل حرف منه ألا يكون منونًا، ولا مشدداً، ويشترط في التاء مع ذلك ألا تكون ضميراً لمتكلم، ولا ضميراً لمخاطب.
مطلب إدغام الهاء في مثلها:

قال الحافظ - رحمه الله - : «نحو قوله - تعالى - ﴿فيه هُدًى﴾ [البقرة: ٢]». اعلم أن الهاء يدغمها أبو عمرو في مثلها إذا كانتا من كلمتين، سواء كانت الأولى ضميراً أو غير ضمير، وسواء كان قبلها حرف متحرك أو ساكن، وإن كانت في الإضمار موصولة حذف الصلة، ثم أسكنها في جميع ذلك، وأدغمها نحو: ﴿فالله هو الولي﴾ [الشورى: ٩]، ﴿ففي رحمة الله هُم﴾ [آل عمران: ١٠٧]، و﴿أخاه هَارُونَ﴾ [مريم: ٥٣]، و﴿فيه هُدًى﴾، و﴿فاعبدوه هَذَا﴾ [مريم: ٣٦]، و﴿جاوزه هُو﴾ [البقرة: ٢٤٩]، و﴿زادته هَذِهِ﴾ [التوبة: ١٢٤].

وجملته في القرآن أربعة وتسعون حرفاً:

منها حرف في ثلاث وعشرين سورة:

ففي النساء: ﴿فكلوه هَنِيئًا﴾ [٤]، وفي الأنعام: ﴿قل إن هدى الله هو الهدى﴾

(١) في ب: الأولى.

[٧١]، وفي الأعراف ﴿لأخيه هَارُونَ﴾ [١٤٢]، وفي سورة يونس عليه السلام ﴿سبحانه هُوَ الغنى﴾ [٦٨]، وفي سورة هود عليه السلام ﴿غيره هُوَ أنشأكم﴾ [٦١]، وفي المؤمنين ﴿وأخاه هَارُونَ﴾ [٤٥]، وفي النمل ﴿كأنه هُوَ﴾ [٤٢]، وفي العنكبوت ﴿إنه هُوَ العزيز﴾ [٢٦]، وفي «الم» السجدة ﴿وجعلناه هُدًى﴾ [٢٣]، وفي فاطر ﴿والله هُوَ الغنى الحميد﴾ [١٥]، وفي الصافات ﴿ذريته هُمُ الباقين﴾ [٧٧]، وفي فصلت ﴿إنه هُوَ السميع﴾ [٣٦]، وفي «ق» ﴿وقال قرينه هَذَا﴾ [٢٣]، وفي الطور ﴿إنه هُوَ البر﴾ [٢٨]، وفي الحديد ﴿فإنه هُوَ الغنى﴾ [٢٤]، وفي المجادلة ﴿إن حزب الله هُمُ الغالبون﴾ [٢٢]، وفي الممتحنة ﴿فإن الله هُوَ الغنى﴾ [٦]، وفي التحريم ﴿فإن الله هُوَ مولاه﴾ [٤]، وفي «قل أوحى» ﴿ولن نعجزه هَرَبًا﴾ [١٢]، وفي المزمل: ﴿عند الله هُوَ خيرًا﴾ [٢٠]، وفي المدثر: ﴿الله هُوَ أهل التقوى﴾ [٥٦]، وفي البروج: ﴿إنه هُوَ بيدئ﴾ [١٣]، وفي القارعة: ﴿فأماه هَاوية﴾ [٩].

ومنها حرفان حرفان في عشر سور:

ففي الأنفال: ﴿وتوكل على الله إنه هُوَ السميع العليم﴾ [٦١]، ﴿فإن حسبك الله هُوَ الذى أيدك﴾ [٦٢].
وفي النحل ﴿وبنعمت الله هُمُ يكفرون﴾ [٧٢]، ﴿إنما عند الله هُوَ خير لكم﴾ [٩٥].

وفي الإسراء ﴿إنه هُوَ السميع﴾ [١]، ﴿وجعلناه هُدًى﴾ [٢].
وفي الشعراء ﴿من دون الله هَلْ ينصرونكم﴾ [٩٣]، ﴿فى الساجدين إنه هُوَ السميع﴾ [٢١٩-٢٢٠].

وفي غافر ﴿بشئء إنه هُوَ السميع﴾ [٢٠]، ﴿بالله إنه هُوَ السميع﴾ [٥٦].
وفي الشورى ﴿إن الله هُوَ الغفور﴾ [٥]، ﴿فالله هُوَ الولى﴾ [٩].
وفي الزخرف ﴿إن الله هُوَ ربى وربكم فاعبدوه هَذَا﴾ [٦٤].
وفي الدخان ﴿إنه هُوَ السميع﴾ [٦]، ﴿إنه هُوَ العزيز﴾ [٤٢].
وفي الجاثية ﴿إلهه هَوَاهُ﴾ [٢٣]، ﴿اتخذتم آيات الله هُزُوا﴾ [٣٥].
وفي الذاريات ﴿إنه هُوَ الحكيم﴾ [٣٠]، ﴿إنه هُوَ الرزاق﴾ [٥٨].

ومنها ثلاثة ثلاثة في سبع سور:

ففي آل عمران: ﴿فاعبدوه هَذَا﴾ [٥١]، ﴿ففي رحمة الله هُمْ﴾ [١٠٧] ﴿من فضله هُوَ خيرًا لهم﴾ [١٨٠].

وفي «كهيعص» ﴿فاعبدوه هَذَا﴾ [٣٦]، ﴿أخاه هَارون﴾ [٥٣]، ﴿لعبده هَل تعلم﴾ [٦٥].

وفي النور ﴿عند الله هُم الكاذبون﴾ [١٣]، ﴿وتحسبوه هِينًا﴾ [١٥]، ﴿ويعلمون أن الله هُوَ الحق﴾ [٢٥].

وفي الفرقان ﴿فجعلناه هَبَاء﴾ [٢٣]، ﴿أخاه هَارون﴾ [٣٥]، ﴿إلهه هَوَاه﴾ [٤٣]، وفي القصص ﴿إنه هُوَ الغفور﴾ [١٦]، ﴿من عند الله هُوَ أهدى﴾ [٤٩]، ﴿من قبله هُم﴾ [٥٢].

وفي لقمان ﴿إن الله هُوَ الغنى﴾ [٢٦]، ﴿ذلك بأن الله هُوَ الحق﴾ [٣٠]، ﴿وإن الله هُوَ العلى﴾ [٣٠].

وفي الزمر: ﴿سبحانه هُو﴾ [٤]، ﴿جميعا إنه هُوَ الغفور﴾ [٥٣]، ﴿لو أن الله هدَّأني﴾ [٥٧].

ومنها أربعة أربعة في سورتين:

ففي سورة يوسف عليه السلام: ﴿كيدهن إنه هُوَ السميع﴾ [يوسف: ٣٤]، ﴿بهم جميعا إنه هُوَ العليم﴾ [يوسف: ٨٣]، ﴿ربى إنه هُوَ الغفور﴾ [يوسف: ٩٨]، ﴿لما يشاء إنه هُوَ العليم﴾ [يوسف: ١٠٠].

وفي النجم ﴿وأنه هُوَ أضحك﴾ [٤٣]، ﴿وأنه هُوَ أمات﴾ [٤٤]، ﴿وأنه هُوَ أغنى﴾ [٤٨]، ﴿وأنه هُوَ رب الشعرى﴾ [٤٩].

ومنها خمسة في التوبة وهى: ﴿وكلمة الله هى العليا﴾ [٤٠]، ﴿وأن الله هُوَ التواب﴾ [١٠٤]، ﴿ليتوبوا إن الله هُوَ التواب﴾ [١١٨]، ﴿زادته هَذه إيمانًا﴾ [١٢٤].

ومنها ستة ستة في ثلاث سور:

ففي البقرة: ﴿فيه هُدَى﴾ [٢]، ﴿فتاب عليه إنه هُوَ التواب﴾ [٣٧]، ﴿فتاب عليكم إنه هُوَ التواب﴾ [٥٤]، ﴿هدى الله هُوَ الهدى﴾ [١٢٠]، ﴿ولا تتخذوا آيات الله هُزوا﴾ [٢٣١]، ﴿جاوزه هُو﴾ [٢٤٩].

وفي العقود ﴿لقد كفر الذين قالوا إن الله هو المسيح﴾ [المائدة: ١٧]، ﴿الإنجيل فيه هُدى﴾ [٤٦]، ﴿فإن حزب الله هم الغالبون﴾ [٥٦]، ﴿قالوا إن الله هو المسيح﴾ [٧٢]، ﴿والله هو السميع﴾ [٧٦]، ﴿قال الله هذا يوم ينفع﴾ [١١٩]. وفي الحج ﴿ذلك بأن الله هو الحق وأنه يحيى الموتى﴾ [٦]، ﴿ذلك بأن الله هو الحق وأن ما يدعون من دونه هو الباطل وأن الله هو العلى﴾ [٦٢]، ﴿حق جهاده هو اجتباكم﴾ [٧٨]، ﴿واعتصموا بالله هو مولاكم﴾ [٧٨].

وإنما جاز حذف صلة الضمير هنا؛ لأنها زائدة لا تثبت في الوقف، وبهذا القيد الأخير فارقت ألف «أنا»، ولأنها معتلة لا تقبل الحركة في الوصل، وتحذف لالتقاء الساكنين، وبهذه القيود الثلاثة فارقت التنوين مع أن التنوين، جاء لمعنى وهو الفرق بين المنصرف وغيره في الأمر العام؛ فكان أقوى من صلة الهاء، وإنما جيء بصلة الهاء تقوية لحركتها؛ فلا حاجة إليها في الإدغام والله تبارك وتعالى أعلم.

مطلب إدغام الياء في الياء

قال الحافظ - رحمه الله - :

﴿أن يأتي يوم﴾ [البقرة: ٢٥٤]، و﴿من خذى يومئذ﴾ [هود: ٦٦].
اعلم أنه يُدغمُ الياء في مثلها سواء سكن ما قبلها أو تحرك كالمثالين اللذين ذكرهما الحافظ هنا، وجملته في القرآن ثمانية مواضع:

منها: ﴿أن يأتي يوم﴾ في البقرة [٢٥٤] وسورة ابراهيم عليه السلام [٣١] والروم [٤٣] والشورى [٤٧] و﴿من خذى يومئذ﴾ في سورة هود عليه السلام [٦٦]، و﴿والبغى يعظكم﴾ في النحل [٩٠]، و﴿نودى يَموسى﴾ في طه [١١]، و﴿فهى يومئذ﴾ في الحاقة [١٦].

فأما قوله تعالى ﴿وَأَلْتَمِسْ بَيْتَنَ﴾ في الطلاق [٤] فسيأتى فيه بعد بحول الله تعالى عز وجل .

مطلب إدغام الحاء في الحاء

قال الحافظ - رحمه الله - : ﴿لا أبرح حتى﴾ [الكهف: ٦٠].
اعلم أنه ليس في القرآن من هذا إلا موضعان: أحدهما في البقرة: ﴿عقدة النكاح حتى يبلغ﴾ [٢٣٥]، والثاني في الكهف ﴿لا أبرح حتى﴾ [٦٠].

مطلب إدغام العين في العين

قال الحافظ رحمه الله: «ويشفع عنده» [البقرة: ٢٥٥].

اعلم أن جملته في القرآن ثمانية عشر موضعًا منها في البقرة: ﴿يشفع عنده﴾ [٢٥٥]، وفي آل عمران ﴿لا أضيع عمل عامل﴾ [١٩٥]، وفي المائدة ﴿تطلع على خائنة﴾ [١٣]، وفي الأعراف ﴿ينزع عنهما﴾ [٢٧]، و﴿قد وقع عليكم﴾ [٧١]، و﴿نطبع على قلوبهم﴾ [١٠٠]، و﴿لما وقع عليهم﴾ [١٣٤].
وفي التوبة ﴿وطيع على قلوبهم﴾ [٨٧].
وفي سورة يونس عليه السلام ﴿نطبع على﴾ [٧٤].
وفي الكهف ﴿تطلع على قوم﴾ [٩٠].
وفي طه ﴿ولتصنع على عيني﴾ [٣٩].
وفي الحج ﴿يدافع عن﴾ [٣٨]، ﴿أن تقع على الأرض﴾ [٦٥].
وفي سبأ ﴿فزع عن قلوبهم﴾ [٢٣].
وفي المنافقين ﴿فطبع على قلوبهم﴾ [٣].
وفي القيامة ﴿نجمع عظامه﴾ [٣].
وفي الهمزة ﴿تطلع على الأفتدة﴾ [٧].

مطلب إدغام اللام في اللام

قال الحافظ -رحمه الله-: «وإذا قيل لهم﴾ [المنافقون: ٥]».

اعلم أن اللام يدغمها في مثلها على كل حال، وجملته في القرآن مائتا حرف وخمسة عشر حرفًا سوى المختلف فيه، وهو:
﴿يَنْزِلُ لَكُمْ﴾ في يوسف عليه السلام [٩]، و﴿ءَا لَ لُوطٍ﴾ في موضعين من الحجر [٦١، ٥٩]، وثالث في النمل [٥٦]، ورابع في القمر [٣٤] وسيأتى الكلام فيها.

فمن المتفق عليه حرف حرف في سبع عشرة سورة: ففي سورة إبراهيم عليه السلام ﴿الأمثال للناس﴾ [٢٥]. وفي الحجر ﴿قال لم أكن لأسجد﴾ [٣٣].
وفي الروم ﴿لا تبديل لخلق الله﴾ [٣٠].
وفي فاطر ﴿فلا مرسل له﴾ [٢].

- وفي الأحقاف ﴿والذى قال لوالديه﴾ [١٧].
- وفي القتال ﴿سول لهم﴾ [٢٥].
- وفي الذاريات ﴿وإذا قيل لهم﴾ [٤٣].
- وفي المجادلة ﴿إذا قيل لكم تفسحوا﴾ [١١].
- وفي الحشر ﴿إذ قال للإنسان﴾ [١٦].
- وفي الجمعة ﴿من قبل نفى﴾ [٢].
- وفي المنافقين ﴿وإذا قيل لهم﴾ [٥].
- وفي الحاقة ﴿الأفاويل لأخذنا﴾ [٤٤-٤٥].
- وفي سورة نوح عليه السلام ﴿جعل لكم الأرض﴾ [١٩].
- وفي «قل أوحى» ﴿أم يجعل له﴾ [٢٥].
- وفي المرسلات ﴿وإذا قيل لهم اركعوا﴾ [٤٨].
- وفي النبأ ﴿الليل لباسا﴾ [١٠].
- وفي الشمس ﴿فقال لهم﴾ [١٣].
- ومنها حرفان حرفان في اثنتي عشرة سورة:
- ففى الأنفال ﴿قل الأنفال لله﴾ [١]، و﴿قال لا غالب لكم﴾ [٤٨].
- وفي التوبة ﴿إذا قيل لكم انفروا﴾ [٣٨]، و﴿إذ يقول لصاحبه﴾ [٤٠].
- وفي الرعد ﴿المحال له﴾ [١٣-١٤]، و﴿الأمثال للذين﴾ [١٧-١٨].
- وفي العنكبوت ﴿وإبراهيم إذ قال لقومه﴾ [١٦]، و﴿ولو طأ إذ قال لقومه﴾ [٢٨].
- وفي لقمان ﴿وإذا قال لقمان﴾ [١٣]، ﴿قيل لهم﴾ [٢١].
- وفي السجدة ﴿وجعل لكم السمع﴾ [٩]، و﴿قيل لهم﴾ [٢٠].
- وفي الأحزاب ﴿من قبل لا يولون﴾ [١٥]، و﴿وإذا تقول للذى﴾ [٣٧].
- وفي ص ﴿قال لقد ظلمك﴾ [٢٤]، ﴿أقول لأملأن﴾ [٨٤-٨٥].
- وفي الشورى ﴿جعل لكم﴾ [١١]، ﴿الفصل لقضى﴾ [٢١].
- وفي الفتح ﴿سيقول لك﴾ [١١]، ﴿فجعل لكم هذه﴾ [٢٠].
- وفي الحجرات ﴿يأكل لحم﴾ [١٢]، ﴿وقبائل لتعارفوا﴾ [١٣].

- وفي الملك ﴿جعل لكم الأرض﴾ [١٥]، ﴿وجعل لكم السمع﴾ [٢٣].
ومنها ثلاثة ثلاثة في ثمانى سور:
ففى الإسراء : ﴿وجعل لهم أجلا﴾ [٩٩]، ﴿فقال له فرعون﴾ [١٠١]، ﴿قال
لقد علمت﴾ [١٠٢].
وفى سورة الأنبياء عليهم السلام ﴿إذ قال لأبيه﴾ [٥٢]، ﴿قال لقد كنتم﴾ [٥٤]،
﴿يقال له إبراهيم﴾ [٦٠].
وفى النور ﴿وإن قيل لكم ارجعوا﴾ [٢٨]، ﴿الأمثال للناس﴾ [٣٥]، ﴿الرسول
لعلكم﴾ [٣٣].
وفى سبأ ﴿ونجعل له أندادا﴾، ﴿ثم نقول للملائكة﴾ [٤٠]، ﴿ونقول للذين﴾
[٤٢].
وفى الصافات ﴿إذا قيل لهم﴾ [٣٥]، ﴿إذ قال لأبيه﴾ [٨٥]، ﴿إذ قال لقومه﴾
[١٢٤].
وفى فصلت ﴿فقال لها﴾ [١١]، ﴿ما يقال لك﴾ [٤٣]، ﴿قيل للرسول﴾ [٤٣].
وفى الزخرف ﴿جعل لكم الأرض﴾ [١٠]، ﴿وجعل لكم فيها﴾ [١٠]،
﴿وجعل لكم من الفلك﴾ [١٢].
وفى ق ﴿قال لا تختصموا لى﴾ [٢٨]، ﴿القول لى﴾ [٢٩]، ﴿نقول
لجهنم﴾ [٣٠].
ومنها أربعة أربعة فى أربع سور:
ففى العقود: ﴿قال لأقتلنك﴾ [المائدة: ٢٧]، ﴿يأياها الرسول لا يحزنك﴾
[٤١]، ﴿وضلوا عن سواء السبيل لئن﴾ [٧٧-٧٨]، ﴿وإذا قيل لهم تعالوا﴾
[١٠٤].
وفى سورة هود عليه السلام ﴿ولا أقول لكم﴾ [٣١]، ﴿ولا أقول للذين﴾
[٣١]، ﴿قال لا عاصم﴾ [٤٣]، ﴿قال لو أن لى بكم قوة﴾ [٨٠].
وفى الفرقان ﴿جعل لك خيرا﴾ [١٠]، ﴿جعل لكم الليل لباسا﴾ [٤٧]، ﴿وإذا
قيل لهم اسجدوا﴾ [٦٠].
وفى يس ﴿وإذا قيل لهم اتقوا﴾ [٤٥]، ﴿وإذا قيل لهم أنفقوا﴾ [٤٧]، ﴿جعل

﴿لَكُمْ مِنَ الشَّجَرِ﴾ [٨٠]، ﴿أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ﴾ [٨٢].

ومنها خمسة خمسة في سورتين:

ففي الأعراف: ﴿قَالَ لِكُلِّ ضِعْفٍ﴾ [٣٨]، ﴿وَلَوْطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ﴾ [٨٠]، ﴿قَالَ لَنْ تَرَانِي﴾ [١٤٣]، ﴿قِيلَ لَهُمْ اسْكُنُوا﴾ [١٦١]، ﴿غَيْرِ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ﴾ [١٦٢].
وفى كهيعص ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا﴾ [١٧]، ﴿يَقُولُ لَهُ كُنْ﴾ [٣٥]، ﴿إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ﴾ [٤٢]، ﴿وَقَالَ لِأَوْتِينِ﴾ [٧٧]، ﴿سَيَجْعَلُ لَهُمْ﴾ [٩٦].

ومنها ستة [سته] في خمس سور:

ففي النساء: ﴿الرَّسُولَ لَوْ تَسَوَّى﴾ [٤٢]، ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا﴾ [٦١]، ﴿الرَّسُولَ لَوْ جَدُوا﴾ [٦٤]، ﴿قِيلَ لَهُمْ كَفَوا﴾ [٧٧]، ﴿الْقِتَالَ لَوْ لَا أَخْرَتْنَا﴾ [٧٧]، ﴿وَقَالَ لِأَتَّخِذَنَّ﴾ [١١٨].

وفى سورة يوسف عليه السلام ﴿قَالَ لَا يَأْتِيكُمَا﴾ [٣٧]، ﴿وَقَالَ لِلَّذِي﴾ [٤٢]، ﴿فَلَا كَيْلَ لَكُمْ﴾ [٦٠]، ﴿وَقَالَ لَفَتْيَانَهُ﴾ [٦٢]، ﴿قَالَ لَنْ أَرْسَلَهُ﴾ [٦٦]، ﴿قَالَ لَا تَتْرِبْ﴾ [٩٢].

وفى طه ﴿فَقَالَ لِأَهْلِهِ﴾ [١٠]، ﴿قَالَ لَا تَخَافَا﴾ [٤٦]، ﴿جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ مَهْدًا﴾ [٥٣]، ﴿قَالَ لَهُمْ مُوسَى﴾ [٦١]، ﴿وَلَقَدْ قَالَ لَهُمْ هَارُونَ﴾ [٩٠]، ﴿أَنْ تَقُولَ لَا مَسَاسَ﴾ [٩٧].

وفى النمل ﴿لَا قَبْلَ لَهُمْ﴾ [٣٧]، ﴿قِيلَ لَهَا ادْخُلِي﴾ [٤٤]، ﴿إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ﴾ [٥٤]، ﴿وَأَنْزَلَ لَكُمْ﴾ [٦٠]، ﴿وَجَعَلَ لَهَا رِوَاسِي﴾ [٦١]، ﴿اللَّيْلَ لِيَسْكُنُوا فِيهِ﴾ [٨٦].

وفى الزمر ﴿وَأَنْزَلَ لَكُمْ﴾ [٦]، ﴿وَجَعَلَ لَّهُ﴾ [٨]، ﴿وَقِيلَ لِلظَّالِمِينَ﴾ [٢٤]، ﴿أَوْ تَقُولَ لَوْ﴾ [٥٧]، ﴿وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ﴾ [٧١]، ﴿وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾ [٧٣].

ومنها سبعة في القصص، وهى: ﴿قَالَ لَهُ مُوسَى إِنَّكَ لَغَوِي﴾ [١٨]، ﴿قَالَ لَا تَخَفْ﴾ [٢٥]، ﴿قَالَ لِأَهْلِهِ﴾، ﴿وَنَجْعَلُ لَكُمْ﴾ [٣٥]، ﴿الْقَوْلَ لَعَلَّهُمْ﴾ [٥١]، ﴿وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمْ﴾ [٧٣]، ﴿إِذْ قَالَ لَهُ قَوْمُهُ﴾ [٧٦].

ومنها ثمانية في سورة يونس عليه السلام، وهى: ﴿مَنَازِلَ لَتَعْلَمُوا﴾ [٥]، ﴿ثُمَّ

نقول للذين أشركوا ﴿ [٢٨] ، ﴿ ثم قيل للذين ظلموا ﴿ [٥٢] ، ﴿ لا تبديل لكلمات الله ﴿ [٦٤] ، ﴿ جعل لكم الليل لتسكنوا فيه ﴿ [٧١] ، ﴿ إذ قال لقومه ﴿ [٧١] ، ﴿ قال لهم موسى ﴿ [٨٠] .

ومنها تسعة تسعة في سورتين:

ففي آل عمران: ﴿ فإنما يقول له كن ﴿ [٤٧] ، ﴿ ثم قال له كن ﴿ [٥٩] ، ﴿ ثم يقول للناس ﴿ [٧٩] ، ﴿ إذ تقول للمؤمنين ﴿ [١٢٤] ، ﴿ وأطيعوا الله والرسول لعلكم ﴿ [١٣٢] ، ﴿ من قبل لفي ضلال ﴿ [١٦٤] ، ﴿ وقيل لهم تعالوا ﴿ [١٦٧] ، ﴿ قال لهم الناس ﴿ [١٧٣] ، ﴿ ألا يجعل لهم حظًا ﴿ [١٧٦] .

وفي الأنعام ﴿ ثم نقول للذين أشركوا ﴿ [٢٢] ، ﴿ لا مبدل لكلمات الله ﴿ [٣٤] ، ﴿ لا أقول لكم عندي ﴿ [٥٠] ، ﴿ ولا أقول لكم إني ملك ﴿ [٥٠] ، ﴿ قال لا أحب ﴿ [٧٦] ، ﴿ قال لئن لم يهدني ﴿ [٧٧] ، ﴿ جعل لكم النجوم ﴿ [٩٧] ، ﴿ لا مبدل لكلماته ﴿ [١١٥] ، ﴿ فصل لكم ﴿ [١١٩] .

ومنها عشرة في غافر، وهي:

﴿ ذى الطول لا إله إلا هو ﴿ [٣] ، ﴿ بالباطل يُدحضوا ﴿ [٥] ، ﴿ وينزل لكم ﴿ [١٣] ، ﴿ ما أقول لكم ﴿ [٤٤] ، ﴿ الذى جعل لكم الليل لتسكنوا فيه ﴿ [٦١] ، ﴿ جعل لكم الأرض ﴿ [٦٤] ، ﴿ يقول له كن ﴿ [٦٨] ، ﴿ ثم قيل لهم ﴿ [٧٣] ، ﴿ جعل لكم الأنعام ﴿ [٧٩] .

ومنها أحد عشر في النحل، وهي:

﴿ وإذا قيل لهم ماذا أنزل ﴿ [٢٤] ، ﴿ وقيل للذين اتقوا ﴿ [٣٠] ، ﴿ أن نقول له كن ﴿ [٤٠] ، ﴿ والله جعل لكم من أنفسكم ﴿ [٧٢] ، ﴿ وجعل لكم من أزواجكم ﴿ [٧٢] ، ﴿ وجعل لكم السمع ﴿ [٧٨] ، ﴿ والله جعل لكم من بيوتكم ﴿ [٨٠] ، ﴿ وجعل لكم من جلود الأنعام ﴿ [٨٠] ، ﴿ والله جعل لكم مما خلق ﴿ [٨١] ، ﴿ وجعل لكم من الجبال ﴿ [٨١] ، ﴿ وجعل لكم سراويل ﴿ [٨١] .

ومنها اثنا عشر في سورتين:

ففي الكهف: ﴿ لا مبدل لكلماته ﴿ [٢٧] ، ﴿ فقال لصاحبه ﴿ [٣٤] ، ﴿ قال له صاحبه ﴿ [٣٧] ، ﴿ نجعل لكم موعدا ﴿ [٤٨] ، ﴿ بالباطل يُدحضوا ﴿ [٥٦] ، ﴿ لعجل لهم ﴿ [٥٨] ، ﴿ قال لفتاه ﴿ [٦٢] ، ﴿ قال له موسى ﴿ [٦٦] ، ﴿ قال لا تؤاخذنى ﴿

[٧٣]، ﴿قال لَو شئت﴾ [٧٧]، ﴿وسنقول له﴾ [٨٨]، ﴿نجعل لك خرجا﴾ [٩٤].
 وفي الشعراء ﴿قال لمن حوله﴾ [٢٥]، ﴿قال لئن اتخذت﴾ [٢٩]، ﴿قال للملأ
 حوله﴾ [٣٤]، ﴿وقيل للناس﴾ [٣٩]، ﴿قال لهم موسى﴾ [٤٣]، ﴿إذ قال لأبيه﴾
 [٧٠]، ﴿وقيل لهم أين ما﴾ [٩٢]، ﴿إذ قال لهم أخوهم نوح﴾ [١٠٦]، ﴿إذ قال
 لهم أخوهم هود﴾ [١٢٤]، ﴿إذ قال لهم أخوهم صالح﴾ [١٤٢]، ﴿إذ قال لهم
 أخوهم لوط﴾ [١٦١]، ﴿إذ قال لهم شعيب﴾ [١٧٧].

ومنها ستة عشر في البقرة، وهي:

﴿وإذا قيل لهم لا تفسدوا﴾ [١١]، ﴿وإذا قيل لهم آمنوا﴾ [١٣]، ﴿الذي جعل
 لكم الأرض﴾ [٢٢]، ﴿قولاً غير الذي قيل لهم﴾ [٥٩]، ﴿بنى إسرائيل ألا تعبدون
 إلا الله﴾ [٨٣]، ﴿وإذا قيل لهم آمنوا بما أنزل الله﴾ [٩١]، ﴿إنما يقول له كن﴾
 [١١٧]، ﴿قال لا ينال﴾ [١٢٤]، ﴿إذ قال له ربه أسلم﴾ [١٣١]، ﴿إذ قال لبنيه﴾
 [١٣٣]، ﴿وإذا قيل لهم اتبعوا﴾ [١٧٠]، ﴿وإذا قيل له اتق الله﴾ [٢٠٦]، ﴿قال لهم
 الله موتوا﴾ [٢٤٣]، ﴿وقال لهم نبينهم إن الله قد بعث﴾ [٢٤٧]، ﴿وقال لهم نبينهم
 إن آية ملكه﴾ [٢٤٨]، ﴿قال لبثت يوماً﴾ [٢٥٩].

مطلب إدغام النون في النون

قال الحافظ - رحمه الله - : «و﴿يستحيون نساءكم﴾ [البقرة: ٤٩]».

اعلم أن النون يدغمها في مثلها تحرك ما قبلها أو سكن، وجملته في القرآن
 سبعون موضعاً:

منها حرف حرف في إحدى وعشرين سورة ففي العقود: ﴿يقولون نخشى﴾
 [المائدة: ٥٢].

وفي الأنفال ﴿الفتتان تكص﴾ [٤٨].

وفي إبراهيم عليه السلام ﴿ويستحيون نساءكم﴾ [٦].

وفي الإسراء ﴿نحن نرزقهم﴾ [٣١].

وفي طه ﴿نحن نرزقك﴾ [١٣٢].

وفي سورة الأنبياء عليهم السلام ﴿لا يستطيعون نصر أنفسهم﴾ [٤٣].

وفي الحج ﴿كان تكبير﴾ [٤٤].

- وفى المؤمنين ﴿وبين نُسارع﴾ [٥٥-٥٦].
 وفى الشعراء ﴿العالمين نزل﴾ [١٩٢-١٩٣].
 وفى القصص ﴿المبين نتلو﴾ [٢-٣].
 وفى الم السجدة ﴿المجرمون نأكسو﴾ [١٢].
 وفى سبأ ﴿كان نكبر﴾ [٤٥].
 وفى فاطر ﴿كان نكبر﴾ [٢٦].
 وفى الزخرف ﴿الرحمن نُقيض﴾ [٣٦].
 وفى ق ﴿نحن نُحيى﴾ [٤٣].
 وفى القمر ﴿أم يقولون نحن﴾ [٤٤].
 وفى سورة الرحمن عز وجل ﴿عينان نضاحتان﴾ [٦٦].
 وفى المجادلة ﴿الذين نُهوا﴾ [٨].
 وفى الصف ﴿الحواريون نحن﴾ [١٤].
 وفى الملك ﴿كان نكبر﴾ [١٨].
 وفى الإنسان ﴿نحن نزلنا﴾ [٢٣].
 ومنها حرفان حرفان فى تسع سور:
 فى آل عمران: ﴿الحواريون نحن﴾ [٥٢]، ﴿الذين نأفقوا﴾ [١٦٧].
 وفى الأنعام ﴿الأنثيين نبثونى﴾ [١٤٣]، ﴿نحن نرزقكم﴾ [١٥١].
 وفى سورة يوسف عليه السلام ﴿تعقلون نحن نقص﴾ [٢-٣].
 وفى النحل ﴿لما لا يعلمون نصيباً﴾ [٥٦]، ﴿يعرفون نعمت الله﴾ [٨٣].
 وفى النور ﴿لا يجدون نكاحاً﴾ [٣٣]، ﴿لا يرجون نكاحاً﴾ [٦٠].
 وفى الفرقان ﴿للعلمين نذيرا﴾ [١]، ﴿لا يرجون نُشورا﴾ [٤٠].
 وفى يس ﴿نحن نُحيى﴾ [١٢]، ﴿لا يستطيعون نُصرهم﴾ [٧٥].
 وفى ص ﴿وتسعون نُعجة﴾ [٢٣]، ﴿سليمان نُعم العبد﴾ [٣٠].
 وفى الحشر ﴿الذين نأفقوا﴾ [١١]، ﴿كالذين نسوا الله﴾ [١٩].
 ومنها ثلاثة ثلاثة فى ست سور:
 فى البقرة: ﴿ونحن نُسبح﴾ [٣٠]، ﴿ويستحيون نساءكم﴾ [٤٩].
 ﴿المتطهرين نساؤكم﴾ [٢٢٢-٢٢٣]، وفى الحجر ﴿إنا نحن نزلنا﴾ [٩].

﴿لنحْنُ نُحْيِي﴾ [٢٣]، ﴿بِمُخْرِجِينَ نَبِيٍّ﴾ [٤٨-٤٩].
 وفي الكهف ﴿نَحْنُ نَقْصُصُ﴾ [١٣]، ﴿لِلظَّالِمِينَ نَارًا﴾ [٢٩]، ﴿لِلْكَافِرِينَ نُزْلًا﴾ [١٠٢].
 وفي «كهيعص» ﴿نَحْنُ نَرِثُ﴾ [٤٠]، ﴿هَارُونَ نَبِيًّا﴾ [٥٣]، ﴿وَأَحْسَنَ نَدِيًّا﴾ [٧٣].
 وفي «فصلت» ﴿تَوَعَدُونَ نَحْنُ﴾ [٣٠-٣١]، ﴿تَدْعُونَ نُزْلًا﴾ [٣٢-٣١]، ﴿مَنْ الشَّيْطَانُ نَزَّغَ﴾ [٣٦].
 وفي الواقعة ﴿يَوْمَ الدِّينِ نَحْنُ خَلَقْنَاكُمْ﴾ [٥٦-٥٧]، ﴿الْخَالِقُونَ نَحْنُ﴾ [٥٩-٦٠]، ﴿الْمُنشِئُونَ نَحْنُ﴾ [٧٢-٧٣].
 ومنها أربعة في التوبة، وهي:
 ﴿الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾ [٢٨]، ﴿وَنَحْنُ نَتْرَبُصُ﴾ [٥٢]، ﴿نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ﴾ [١٠١]، ﴿يَنْفِقُونَ نَفَقَةً﴾ [١٢١].

ومنها خمسة خمسة في سورتين:

ففي النساء ﴿تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ﴾ [٣٤]، ﴿الْمُؤْمِنِينَ نُؤَلِّهِمْ﴾ [١١٥]، ﴿وَلَا يَظْلَمُونَ نَفِيرًا﴾ [١٢٤]، ﴿لِلْكَافِرِينَ نَصِيبٌ﴾ [١٤١]، ﴿وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ﴾ [١٥٠].
 وفي الأعراف ﴿الَّذِينَ نَسُوهُ﴾ [٥٣]، ﴿أَنْ نَكُونَ نَحْنُ﴾ [١١٥]، ﴿وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ﴾ [١٤١]، ﴿لَا يَسْتَطِيعُونَ نُصْرَكُمْ﴾ [١٩٧]، ﴿مَنْ الشَّيْطَانُ نَزَّغَ﴾ [٢٠٠].

إدغام الكاف في الكاف

قال الحافظ -رحمه الله-: «و﴿نَسْبِحُكَ كَثِيرًا﴾ [طه: ٣٣]».

اعلم أن الكاف يدغمها في مثلها سواء تحرك ما قبلها أو سكن، وجملته في القرآن ستة وثلاثون موضعًا:

منها حرف حرف في تسع سور:

ففي آل عمران ﴿وَإِذْ ذَكَرَ رَبُّكَ كَثِيرًا﴾ [٤١]، وفي يونس عليه السلام ﴿كَذَلِكَ كَذَبَ﴾ [٣٩]، وفي النحل ﴿أَمْرُ رَبِّكَ كَذَلِكَ﴾ [٣٣]، وفي الحج ﴿عِنْدَ رَبِّكَ كَأَلْفِ﴾ [٤٧]، وفي العنكبوت ﴿إِلَّا أَمْرَاتُكَ كَانَتْ﴾ [٣٣]، وفي الروم ﴿كَذَلِكَ كَانَ﴾ [٥٥]، وفي المجادلة ﴿أُولَئِكَ كَتَبَ﴾ [٢٢]، وفي «قل أوحى» ﴿كَذَلِكَ كُنَّا﴾

[١١]، وفي الانفطار ﴿رَبِّكَ كَلَّا﴾ [٨-٩].

ومنها حرفان حرفان في خمس سور:

ففي النساء ﴿كَذَلِكَ كُنتُمْ﴾ [٩٤]، ﴿أَوْحِينَا إِلَيْكَ كَمَا﴾ [١٦٣].

وفي الأنعام ﴿عَلَيْكَ كُتَابًا﴾ [٧]، ﴿كَذَلِكَ كَذَّبَ﴾ [١٤٨].

وفي الأعراف ﴿أُولَئِكَ كَلَّا لَنُعَامَ﴾ [١٧٩]، ﴿يَسْأَلُونَكَ كَأَنَّكَ﴾ [١٨٧].

وفي الفرقان ﴿بَيْنَ ذَلِكَ كَثِيرًا﴾ [٣٨]، ﴿إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ﴾ [٤٥].

وفي الانشقاق ﴿إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَى رَبِّكَ كَدْحًا فَمَلَّاقِيهِ﴾ [٦].

ومنها ثلاثة في المائدة وهي: ﴿مَنْ أَجَلُ ذَلِكَ كُتِبْنَا﴾ [٣٢]، ﴿ذَلِكَ كَفَّارَةٌ

إِيْمَانِكُمْ﴾ [٨٩]، ﴿وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةٌ﴾ [١٠٠].

ومنها أربعة أربعة في سورتين:

ففي سورة يوسف عليه السلام ﴿لَكَ كَيْدًا﴾ [٥]، ﴿إِنَّكَ كُنتَ﴾ [٢٩]، ﴿ذَلِكَ

كَيْلٌ﴾ [٦٥]، ﴿كَذَلِكَ كُدْنَا﴾ [٧٦].

وفي طه ﴿نَسْبَحُكَ كَثِيرًا وَنَذْرُكَ كَثِيرًا إِنَّكَ كُنتَ﴾ [٣٣-٣٥]، وفي طه ﴿أَمْكُ

كَيْ﴾ [٤٠].

ومنها خمسة في الإسراء، وهي:

﴿اقْرَأْ كِتَابَكَ كَفَى﴾ [١٤]، ﴿فَأُولَئِكَ كَانُوا﴾ [١٩]، ﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانٌ﴾ [٣٨]،

﴿إِنْ عَذَابَ رَبِّكَ كَانٌ﴾ [٥٧]، ﴿إِنْ فَضْلَهُ كَانَ عَلَيْكَ كَبِيرًا﴾ [٨٧].

فهذه خمسة وثلاثون موضعًا، والموضع السادس والثلاثون في غافر في قوله

تعالى: ﴿وَإِنْ يَكُ كَاذِبًا﴾ [٢٨].

وفيه خلاف؛ لأنه من المعتل، وسيأتى الكلام فيه وفي قوله تعالى: ﴿فَلَا يَحْزَنُكَ

كُفْرَهُ﴾ [لقمان: ٢٣] بحول الله عز وجل.

إدغام السين في السين

قال الحافظ - رحمه الله - : «و﴿الناس سُكَّارِي﴾ [الحج: ٢]».

اعلم أن السين يدغمها في مثلها، وجملتها في القرآن ثلاثة مواضع:

ففي الحج ﴿الناس سُكَّارِي﴾ [٢]، ﴿لِلنَّاسِ سَوَاءٌ﴾ [٢٥].

وفي سورة نوح عليه السلام ﴿الشَّمْسُ سُرَّاجًا﴾ [١٦].

إدغام التاء في التاء

قال الحافظ - رحمه الله - : «و﴿الشوكة تُكون﴾ [الأنفال: ٧]».

اعلم أن التاء يدغمها في مثلها كيفما كانت حركتها سواء سكن ما قبلها أو تحرك، وسواء كانت متصلة بالاسم للتأنيث وتبدل في الوقف هاء أو لم تكن كذلك، ما لم تكن ضمير المتكلم أو المخاطب متصلا كان الضمير أو منفصلا، على ما نبين الضمير بعد - بحول الله تعالى - وجملة ما ورد في القرآن من التاءات المذكورة أربعة عشر موضعا:

منها في المائدة ﴿الموت تحبسونهما﴾ [١٠٦]، وفي الأنعام ﴿الموت توفته﴾ [٦١]، وفي الأنفال ﴿الشوكة تكون﴾ [٧].

وفي يوسف عليه السلام ﴿والآخرة توفني﴾ [١٠١]، وفي كهيعص ﴿التخلة تساقط﴾ [٢٥]، وفي المؤمنين ﴿يوم القيامة تبعثون﴾ [١٦]، وفي الفرقان ﴿الملائكة تنزيلا﴾ [٢٥]، وفي النمل ﴿المدينة تسعة﴾ [٤٨]، وفي العنكبوت ﴿إن الصلاة تنهى﴾ [٤٥]، وفي الأحزاب ﴿الساعة تكون﴾ [٦٣]، وفي الزمر ﴿ويوم القيامة ترى﴾ [٦٠]، وفي النجم ﴿الملائكة تسمية﴾ [٢٧]، وفي النازعات ﴿الراجفة تتبعها الرادفة﴾ [٦-٧].

إدغام الراء في الراء

قال الحافظ - رحمه الله تعالى - : «و﴿شهر رمضان الذي﴾ [البقرة: ١٨٥]».

اعلم أن الراء يدغمها في مثلها تحرك ما قبلها أو سكن، وجملته في القرآن خمسة وثلاثون موضعا:

منها حرف حرف في ثمانى عشرة سورة: ففي البقرة ﴿شهر رمضان﴾ [١٨٥]، وفي المائدة ﴿أو تحرير رقبة﴾ [٨٩]، وفي النحل ﴿أو يأتي أمر ربك﴾ [٣٣]، وفي الإسراء ﴿أمر ربي﴾ [٨٥]، وفي الكهف ﴿أمر ربه﴾ [٥٠]، وفي سورة الأنبياء - عليهم السلام - : ﴿عن ذكر ربهم﴾ [٤٢]، وفي الروم ﴿إلى آثار رحمت الله﴾ [٥٠]، وفي الزمر ﴿بنور ربها﴾ [٦٩]، وفي غافر ﴿لننصر رسلنا﴾ [٥١]، وفي الشورى ﴿وينشر رحمته﴾ [٢٨]، وفي الدخان ﴿البحر رهوا﴾ [٢٤]، وفي الأحقاف ﴿بأمر ربها﴾ [٢٥]، وفي الفتح ﴿أشداء على الكفار رحماء بينهم﴾ [٢٩]، وفي

الذاريات ﴿عن أمر رَبِّهم﴾ [٤٤]، وفي المجادلة ﴿فتحرير رَقبة﴾ [٣]، وفي الممتحنة ﴿المصير رَبِّنا﴾ [٤-٥]، وفي الطلاق ﴿عن أمر رَبِّها﴾ [٨]، وفي «قل أوحى» ﴿عن ذكر رَبِّه﴾ [١٧] ومنها حرفان حرفان في أربع سور:
ففي آل عمران ﴿فقنا عذاب النار رَبِّنا﴾ [١٩١-١٩٢]، ﴿مع الأبرار رَبِّنا﴾ [١٩٣-١٩٤].

وفي سورة هود عليه السلام ﴿قد جاء أمر رَبِّك﴾ [٧٦]، ﴿لما جاء أمر رَبِّك﴾ [١٠١].

وفي سورة يوسف عليه السلام ﴿والقمر رأيتهم﴾ [٤]، ﴿ذكر رَبِّه﴾ [٤٢].

وفي «كهيعص» ﴿ذكر رَحمت ربك﴾ [٢]، ﴿إلا بأمر رَبِّك﴾ [٦٤].

ومنها ثلاثة ثلاثة في ثلاث سور:

ففي النساء ﴿فتحرير رَقبة﴾ [٩٢]، ﴿فتحرير رَقبة﴾ [٩٢]، ﴿وتحرير رَقبة﴾ [٩٢].

وفي الأعراف ﴿قل أمر رَبِّي﴾ [٢٩]، ﴿عن أمر رَبِّهم﴾ [٧٧]، ﴿أعجلتم أمر رَبِّكم﴾ [١٥٠].

وفي ص ﴿فاستغفر رَبِّه﴾ [٢٤]، ﴿عن ذكر رَبِّي﴾ [٣٢]، ﴿القهار رَبُّ السموات﴾ [٦٥-٦٦].

إدغام الفاء في الفاء

قال الحافظ - رحمه الله - : «و﴿وما اختلف فِيه﴾ [البقرة: ٢١٣]».

اعلم أن الفاء يدغمها في مثلها، وجملته في القرآن ثلاثة وعشرون موضعاً:
منها حرف حرف في أربع عشرة سورة:

ففي البقرة ﴿وما اختلف فِيه﴾ [٢١٣]، وفي سورة يونس عليه السلام ﴿خلائف

فِي الأرض﴾ [١٤]، وفي سورة هود عليه السلام ﴿فاختلف فِيه﴾ [١١٠]، وفي

سورة إبراهيم عليه السلام ﴿كيف فَعَلنا بهم﴾ [٤٥]، وفي الإسراء ﴿كيف فُضَلنا﴾

[٢١]، وفي الكهف ﴿إلى الكهف فَقالوا﴾ [١٠]، وفي الأحزاب ﴿وقذف فِي

قلوبهم﴾ [٢٦]، وفي فاطر ﴿خلائف فِي الأرض﴾ [٣٩]، وفي «فصلت» ﴿فاختلف

فِيه﴾ [٤٥]، وفي الحشر ﴿وقذف فِي قلوبهم﴾ [٢]، وفي المطففين ﴿تعرف فِي

وجوههم ﴿ [٢٤] ، وفي الفجر ﴿ كيف فُعل ﴾ [٦] ، وفي الفيل ﴿ كيف فُعل ﴾ [١] ،
وفي قريش ﴿ والصيف فليعبدوا ﴾ [٢-٣] .

ومنها حرفان حرفان في سورتين :

ففي النساء ﴿ بالمعروف فإذا ﴾ [٦] ، ﴿ بالمعروف فإن ﴾ [١٩] .

وفي الحج ﴿ العاكف فيه ﴾ [٢٥] ، ﴿ تعرف في وجوه ﴾ [٧٢] .

ومنها خمسة في سورة يوسف عليه السلام ﴿ ليوسف في الأرض ولنعلمه ﴾
[٢١] ، ﴿ ليوسف في الأرض يتبوا منها ﴾ [٥٦] ، ﴿ إخوة يوسف فدخلوا عليه ﴾
[٥٨] ، ﴿ يوسف في نفسه ﴾ [٧٧] ، ﴿ في يوسف فلن أبرح الأرض ﴾ [٨٠] .

إدغام الميم في الميم

قال الحافظ - رحمه الله - : «و﴿ يعلم مآ ﴾ [البقرة: ٧٧]» .

اعلم أن الميم يدغمها في مثلها مطلقاً، وجملتها في القرآن مائة وتسعة وثلاثون
موضعاً :

منها حرف حرف في إحدى وعشرين سورة ففي أم القرآن ﴿ الرحمن مالك ﴾
[٣-٤] ، وفي الأنفال ﴿ اليوم من الناس ﴾ [٤٨] ، وفي يونس عليه السلام ﴿ فمن
أظلم ممن ﴾ [١٧] ، وفي إبراهيم عليه السلام ﴿ تعلم مآ نخفي ﴾ [٣٨] .
وفي الروم ﴿ القيم من قبل ﴾ [٤٣] ، وفي لقمان ﴿ ويعلم مآ في الأرحام ﴾ [٣٤] ،
وفي الأحزاب ﴿ يعلم مآ في قلوبكم ﴾ [٥١] ، وفي فاطر ﴿ والأنعام مختلف ﴾ [٢٨] ،
وفي الصفات ﴿ اليوم مستسلمون ﴾ [٢٦] ، وفي «ص» ﴿ جهنم منك ﴾ [٨٥] ، وفي
غافر ﴿ ويا قوم مآ لي ﴾ [٤١] ، وفي الشورى ﴿ ويعلم مآ تفعلون ﴾ [٢٥] ، وفي
الجاثية ﴿ وإذا علم من آياتنا ﴾ [٩] ، وفي الحجرات ﴿ يعلم مآ في السموات ﴾ [١٦] ،
وفي «ق» ﴿ ونعلم مآ توسوس ﴾ [١٦] ، وفي الذاريات ﴿ العقيم مآ تذر ﴾ [٤١-٤٢] ،
وفي المجادلة ﴿ يعلم مآ في السموات ﴾ [٧] ، وفي الصف ﴿ ومن أظلم ممن افتري ﴾
[٧] ، وفي الجمعة ﴿ العظيم مثل ﴾ [٤-٥] ، وفي التحريم ﴿ لم تحرم مآ ﴾ [١] ، وفي
الملك ﴿ ألا يعلم من خلق ﴾ [١٤] .

ومنها حرفان حرفان في ثلاث عشرة سورة :

ففي آل عمران ﴿ ويعلم مآ في السموات ﴾ [٢٩] ، ﴿ وله أسلم من في السموات ﴾
[٨٣] .

وفى النساء ﴿لا يظلم مثقال ذرة﴾ [٤٠]، ﴿الراسخون فى العلم منهم﴾ [١٦٢].
 وفى الإسراء ﴿فى جهنم ملوماً﴾ [٣٩]، ﴿العلم من قبله﴾ [١٠٧].
 وفى الكهف ﴿فمن أظلم ممن افترى﴾ [١٥]، ﴿ومن أظلم ممن ذكر﴾ [٥٧].
 وفى سورة الأنبياء عليهم السلام ﴿يعلم ما بين أيديهم﴾ [٢٨]، ﴿ويعلم ما
 تكتمون﴾ [١١٠].

وفى «الم» السجدة ﴿جهنم من الجنة والناس﴾ [١٣]، ﴿ومن أظلم ممن ذكر﴾
 [٢٢].

وفى سبأ ﴿يعلم ما يلج﴾ [٢]، ﴿إلا لنعلم من يؤمن﴾ [٢١].
 وفى يس ﴿أنظعم من﴾ [٤٧]، ﴿نعلم ما يسرون﴾ [٧٦].
 وفى الزخرف ﴿والأنعام ما تركبون﴾ [١٢]، ﴿ابن مريم مثلاً﴾ [٥٧].
 وفى الأحقاف ﴿الحكيم ما خلقنا﴾ [٢-٣]، ﴿العزم من الرسل﴾ [٣٥].
 وفى القتال ﴿أوتوا العلم ماذا قال﴾ [محمد: ١٦]، ﴿يعلم متقلبكم﴾ [١٩].
 وفى الحديد ﴿يعلم ما يلج﴾ [٤]، ﴿العظيم ما أصاب﴾ [٢١-٢٢].
 وفى التغابن ﴿يعلم ما فى السموات﴾ [٤]، ﴿ويعلم ما تسرون﴾ [٤].
 ومنها ثلاثة ثلاثة فى ثمانى سور:

ففى سورة يوسف عليه السلام ﴿دراهم معدودة﴾ [٢٠]، ﴿وأعلم من الله ما لا
 تعلمون﴾ [٨٦]، ﴿إنى أعلم من الله ما لا تعلمون﴾ [٩٦].
 وفى الرعد ﴿الله يعلم ما تحمل﴾ [٨]، ﴿من العلم ما لك﴾ [٣٧]، ﴿يعلم ما
 تكسب﴾ [٤٢].

وفى «كهيعص» ﴿العظم منى﴾ [٤]، ﴿نكلم من كان﴾ [٢٩]، ﴿من العلم ما لم﴾
 [٤٣].

وفى طه ﴿اليوم من استعلى﴾ [٦٤]، ﴿يعلم ما بين أيديهم﴾ [١١٠]، ﴿إلى آدم
 من قبل﴾ [١١٥].
 وفى النور ﴿يعلم ما تبدون﴾ [٢٩]، ﴿ليعلم ما يخفين﴾ [٣١]، ﴿الحلم منكم﴾
 [٥٨].

وفى القصص ﴿يعلم ما تكن﴾ [٦٩]، ﴿من قوم موسى﴾ [٧٦]، ﴿أعلم من
 جاء﴾ [٨٥].

وفي الزمر ﴿فمن أظلم ممن كذب﴾ [٣٢]، ﴿في جهنم مثوى للمتكبرين﴾ [٦٠].
وفي الفتح ﴿ما تقدم من ذنبك﴾ [٢]، ﴿فعلم ما في﴾ [١٨]، ﴿فعلم ما لم
تعلموا﴾ [٢٧].

ومنها خمسة خمسة في سورتين:

ففي الحج ﴿في الأرحام ما نشاء﴾ [٥]، ﴿يعلم من بعد علم﴾ [٥]، ﴿لإبراهيم
مكان البيت﴾ [٢٦]، ﴿يعلم ما في السماء﴾ [٧٠]، ﴿يعلم ما بين أيديهم﴾ [٧٦].
وفي النمل ﴿ويعلم ما تخفون﴾ [٢٥]، ﴿أن تقوم من مقامك﴾ [٣٩]، ﴿العلم من
قبلها﴾ [٤٢]، ﴿قل لا يعلم من في السموات﴾ [٦٥]، ﴿ليعلم ما تكف﴾ [٧٤].

ومنها ستة ستة في سورتين:

ففي النحل ﴿والنجوم مسخرات﴾ [١٢]، ﴿والله يعلم ما تسرون﴾ [١٩]، ﴿لا
جرم أن الله يعلم ما يسرون﴾ [٢٣]، ﴿السلم ما كنا﴾ [٢٨]، ﴿من القوم من سوء﴾
[٥٩]، ﴿يعلم ما تفعلون﴾ [٩١].

وفي العنكبوت ﴿ويرحم من يشاء﴾ [٢١]، ﴿يعلم ما يدعون﴾ [٤٢]، ﴿يعلم ما
تصنعون﴾ [٤٥]، ﴿يعلم ما في السموات﴾ [٥٢]، ﴿أظلم ممن افتري﴾ [٦٨]،
﴿أليس في جهنم مثوى﴾ [٦٨].

ومنها سبعة في سورة هود عليه السلام، وهي: ﴿يعلم ما يسرون﴾ [٥]، ﴿ويعلم
مستقرها﴾ [٦]، ﴿ومن أظلم ممن﴾ [١٨]، ﴿ويا قوم من ينصرني﴾ [٣٠]، ﴿اليوم
من أمر الله﴾ [٤٣]، ﴿لتعلم ما نريد﴾ [٧٩]، ﴿جهنم من الجنة﴾ [١١٩].

ومنها ثمانية في سورة المائدة، وهي: ﴿يحكم ما يريد﴾ [١]، ﴿الكلم من بعد﴾
[٤١]، ﴿ابن مريم مصدقا﴾ [٤٦]، ﴿طعام مساكين﴾ [٩٥]، ﴿يعلم ما في
السموات﴾ [٩٧]، ﴿يعلم ما تبدون﴾ [٩٩]، ﴿تعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في
نفسك﴾ [١١٦].

ومنها تسعة تسعة في سورتين:

ففي الأنعام ﴿ويعلم ما تكسبون﴾ [٣]، ﴿ومن أظلم ممن افتري﴾ [٢١]،
﴿ويعلم ما في البر﴾ [٥٩]، ﴿ويعلم ما جرحتم﴾ [٦٠]، ﴿إبراهيم ملكوت﴾
[٧٥]، ﴿ومن أظلم ممن افتري﴾ [٩٣]، ﴿أعلم من يضل﴾ [١١٧]، ﴿فمن أظلم
ممن افتري﴾ [١٤٤]، ﴿فمن أظلم ممن كذب﴾ [١٥٧].

وفي الأعراف ﴿جهنم منكم﴾ [١٨]، ﴿فمن أظلم ممن افترى﴾ [٣٧]، ﴿من جهنم مهاد﴾ [٤١]، ﴿والنجوم مسخرات﴾ [٥٤]، ﴿وأعلم من الله ما لا تعلمون﴾ [٦٢]، ﴿تنقم منا﴾ [١٢٦]، ﴿واتخذ قوم موسى﴾ [١٤٨]، ﴿ومن قوم موسى﴾ [١٥٩]، ﴿آدم من ظهورهم﴾ [١٧٢].

ومنها ثلاثة عشر في البقرة، وهي: ﴿أعلم ما لا تعلمون﴾ [٣٠]، ﴿وأعلم ما تدون﴾ [٣٣]، ﴿آدم من ربه﴾ [٣٧]، ﴿يعلم ما يسرون﴾ [٧٧]، ﴿العظيم ما ننسخ﴾ [١٠٥-١٠٦]، ﴿ومن أظلم ممن منع﴾ [١١٤]، ﴿من العلم ما لك﴾ [١٢٠]، ﴿إبراهيم مصلى﴾ [١٢٥]، ﴿ومن أظلم ممن كتم﴾ [١٤٠]، ﴿لنعلم من يتبع﴾ [١٤٣]، ﴿طعام مسكين﴾ [١٨٤]، ﴿يعلم ما في أنفسكم﴾ [٢٣٥]، ﴿يعلم ما بين أيديهم﴾ [٢٥٥].

إدغام الباء في الباء

قال الحافظ - رحمه الله - : «[و]لذهب بسمعهم﴾ [البقرة: ٢٠]».

اعلم أن الباء يدغمها في مثلها، وجملته في القرآن سبعة وخمسون موضعًا: منها حرف حرف في أربع وعشرين سورة:

ففي العقود ﴿وأنزلنا إليك الكتاب بالحق﴾ [المائدة: ٤٨]، وفي الأنفال ﴿العذاب بما﴾ [٣٥]، وفي يوسف عليه السلام ﴿نصيب برحمتنا﴾ [٥٦]، وفي الرعد ﴿فيصيب بها﴾ [١٣]، وفي النحل ﴿فوق العذاب بما﴾ [٨٨]، وفي الإسراء ﴿إلا أن كذب بها﴾ [٥٩]، وفي الكهف ﴿العذاب بل لهم﴾ [٥٨]، وفي كهيعص ﴿خذ الكتاب بقوة﴾ [١٢]، وفي المؤمنين ﴿فلا أنساب بينهم﴾ [١٠١]، وفي الفرقان ﴿لمن كذب بالساعة﴾ [١١]، وفي النمل ﴿ممن يكذب بآياتنا﴾ [٨٣]، وفي العنكبوت ﴿أو كذب بالحق﴾ [٦٨]، وفي الروم ﴿فيذا أصاب به﴾ [٤٨]، وفي الشورى ﴿الكتاب بالحق﴾ [١٧]، وفي الأحقاف ﴿فذوقوا العذاب بما﴾ [٣٤]، وفي الحجرات ﴿بالألقاب بئس الاسم﴾ [١١]، وفي سورة الرحمن عز وجل ﴿يكذب بها﴾ [٤٣]، وفي الحديد ﴿فضرب بينهم﴾ [١٣]، وفي الن ﴿ومن يكذب بهذا الحديث﴾ [٤٤]، وفي المدثر ﴿نكذب بيوم﴾ [٤٦]، وفي الإنسان ﴿عينا يشرب بها﴾ [٦]، وفي التكوير ﴿الغيب بضنين﴾ [٢٤]، وفي الليل إذا يغشى ﴿وكذب

بالحسنى ﴿ [٩] ، وفي الماعون ﴿ أرأيت الذى يكذب بالدين ﴾ [١] .

ومنها حرفان حرفان فى أربع سور:

ففى سورة يونس عليه السلام ﴿ أو كذب بآياته ﴾ [١٧] ، ﴿ يصيب به من يشاء ﴾ [١٠٧] .

وفى الحج ﴿ ومن عاقب بمثل ما عوقب به ﴾ [٦٠] .

وفى النور ﴿ فيصيب به من يشاء ﴾ [٤٣] ، وفى النور ﴿ يذهب بالأبصار ﴾ [٤٣] .

وفى المطففين ﴿ وما يكذب به إلا ﴾ [١٢] ، ﴿ عينا يشرب بها ﴾ [٢٨] .

ومنها ثلاثة ثلاثة فى أربع سور:

ففى آل عمران ﴿ نزل عليك الكتاب بالحق ﴾ [٣] ، ﴿ فذوقوا العذاب بما ﴾ [١٠٦] ، ﴿ الرعب بما أشركوا ﴾ [١٥١] .

وفى النساء ﴿ للغيب بما ﴾ [٣٤] ، ﴿ والصاحب بالجنب ﴾ [٣٦] ، ﴿ الكتب بالحق لتحكم ﴾ [١٠٥] .

وفى الأعراف ﴿ أو كذب بآياته ﴾ [٣٧] ، ﴿ فذوقوا العذاب بما ﴾ [٣٩] ، ﴿ أصيب به ﴾ [١٥٦] .

وفى الزمر ﴿ الكتب بالحق ﴾ [٢] ، ﴿ وكذب بالصدق ﴾ [٣٢] ، ﴿ العذاب بعتة ﴾ [٥٥] .

ومنها ستة فى البقرة، وهى:

﴿ لذهب بسمعهم ﴾ [٢٠] ، ﴿ الكتاب بأيديهم ﴾ [٧٩] ، ﴿ وأتوا الكتاب بكل آية ﴾ [١٤٥] ، ﴿ والعذاب بالمغفرة ﴾ [١٧٥] ، ﴿ نزل الكتاب بالحق ﴾ [١٧٦] ، ﴿ الكتاب بالحق ليحكم ﴾ [٢١٣] .

ومنها سبعة فى الأنعام، وهى:

﴿ أو كذب بآياته ﴾ [٢١] ، ﴿ ولا تكذب بآيات ربنا ﴾ [٢٧] ، ﴿ فذوقوا العذاب بما ﴾ [٣٠] ، ﴿ يمسه العذاب بما كانوا يفسقون ﴾ [٤٩] ، ﴿ وكذب به قومك وهو الحق ﴾ [٦٦] ، ﴿ كذب بآيات الله وصدف ﴾ [١٥٧] ، ﴿ سوء العذاب بما كانوا يصدفون ﴾ [١٥٧] .

قال الحافظ - رحمه الله - : «وما كان مثله من سائر حروف المعجم حيث وقع» يريد وما كان مثل ما ذكر، فأفرد الضمير وذكره، وإن كان راجعاً لجملة الأمثلة التي

تقدمت؛ لأنه في معنى ما ذكر، و«سائر» معناه: باقي، من قولك: «سؤر الشراب» تريد باقيه، والباقي من حروف المعجم التي التقى منها المثلان من كلمتين في القرآن: الغين والقاف والباء والواو، كما تقدم.

إدغام الغين في الغين

أما الغين فلقيت مثلها في آل عمران خاصة من قوله تعالى: ﴿ومن يتبع غير الإسلام﴾ [٨٥].

وهو من المعتل، وسيأتي بحول الله العلي العظيم.

إدغام القاف في القاف

وأما القاف فيدغمها في مثلها، وجملته في القرآن خمسة مواضع: منها في الأعراف ﴿والطيات من الرزق قُل﴾ [٣٢]، ﴿فلما أفاق قَالَ سبحانك﴾ [١٤٣]، وفي التوبة ﴿ينفق قُرْبَات﴾ [٩٩]، وفي سورة يونس عليه السلام ﴿حتى إذا أدركه الغرق قَالَ﴾ [٩٠]، وفي «قل أوحى» ﴿طرائق قُدُودًا﴾ [١١].

[إدغام التاء في التاء]

وأما التاء فيدغمها في مثلها، وجملته في القرآن ثلاثة مواضع، وهي: ﴿حيث تَفَقْتُمُوهُمْ﴾ في البقرة [١٩١] والنساء [٩١]، ﴿ثالث ثَلَاثَةٌ﴾ [المائدة: ٧٣].

إدغام الواو في الواو

وأما الواو فيدغمها في مثلها، وجملته في القرآن ثمانية عشر حرفًا، وهي على ضربين:

أحدهما: أن يسكن ما قبلها فلا خلاف في إدغامه، وذلك خمسة مواضع: منها في الأنعام ﴿وهو وَلِيهِمْ﴾ [١٢٧]، وفي الأعراف ﴿خذ العفو وَأْمُر﴾ [١٩٩]، وفي النحل ﴿فهو وَلِيهِمْ﴾ [٦٣]، وفي الشورى ﴿وهو وَاَقْع بِهِمْ﴾ [٢٢]، وفي الجمعة ﴿من اللهو وَمِنَ التَّجَارَةِ﴾ [١١].

والضرب الثاني: أن يضم ما قبلها، وهو باقي العدد:

منها في البقرة ﴿هو وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ﴾ [٢٤٩]، وفي آل عمران ﴿هو وَالْمَلَائِكَةُ﴾ [١٨]، وفي الأنعام ﴿إِلَّا هُوَ وَإِن يَمْسُكُ﴾ [١٧]، ﴿إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ﴾

[٥٩]، ﴿إِلا هُوَ وَأَعْرَضُ﴾ [١٠٦]، وفي الأعراف ﴿هُوَ وَقَبِيلُهُ﴾ [٢٧]، وفي سورة يونس عليه السلام ﴿إِلا هُوَ وَإِن يَرِدْكَ﴾ [١٠٧]، وفي النحل ﴿هُوَ وَمَنْ يَأْمُرُ﴾ [٧٦]، وفي طه ﴿إِلا هُوَ وَسِعَ﴾ [٩٨]، وفي النمل ﴿هُوَ وَأَوْتِنَا﴾ [٤٢]، وفي القصص ﴿هُوَ وَجَنُودَهُ﴾ [٣٩]، وفي التغابن ﴿إِلا هُوَ وَعَلَى﴾ [١٣]، وفي المدثر ﴿إِلا هُوَ وَمَا﴾ [٣١].

فهذه ثلاثة عشر موضعًا، وفيها خلاف يأتي بعد بحول الله تعالى.

قال الحافظ - رحمه الله - : «إِلا قوله تبارك وتعالى في لقمان ﴿فَلَا يَحْزُنُكَ كُفْرَهُمْ﴾ [٢٣] فَإِنَّهُ لَا يَدْغُمُهُ؛ وذكر الإمام فيه اختلافًا عن أبي عمرو وأن الإظهار أحسن، وذكر أن الإدغام رواية أبي زيد الأنصاري^(١) عنه.

وذكر الحافظ في «التفصيل»: أن إدغامه رواية القاسم بن عبد الوارث^(٢) عن أبي عمرو، واعتمد الحافظ على الإظهار - كما ترى هنا - وعلل بكون النون ساكنة

(١) الإمام العلامة، حجة العرب، أبو زيد، سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير بن صاحب رسول الله ﷺ أبي زيد الأنصاري، البصري، النحوي، صاحب التصانيف. ولد سنة نيف وعشرين ومائة، وحدث عن: سليمان التيمي، وعوف الأعرابي، وابن عون، ومحمد ابن عمرو ابن علقمة، ورؤية بن العجاج، وأبي عمرو بن العلاء، وحدث عنه: خلف ابن هشام البزاز، وتلا عليه، وأبو عبيد القاسم. قال المبرد: الأصمعي، وأبو عبيدة، وأبو زيد، أعلم الثلاثة بالنحو: أبو زيد، وكانت له حلقة بالبصرة.

مات أبو زيد سنة خمس عشرة ومائتين. وقال أبو حاتم: عاش ثلاثًا وتسعين سنة. ينظر: سير أعلام النبلاء (٩/٤٩٤-٤٩٦)، وتاريخ خليفة (٩٧)، والجرح والتعديل (٤/٤)، وتاريخ بغداد (٩/٧٧)، وإنباه الرواة (١٥/٣٠)، ووفيات الأعيان (١٥/٣٧٨)، والعبير (١/٣٦٧)، وميزان الاعتدال (١٥/١٢٦)، ومروءة الجنان (١٥/٥٨)، والبلدانية والنهاية (١٠/٢٦٩)، وطبقات القراء (١/٣٠٥)، وتهذيب التهذيب (٤/٣)، والنجوم الزاهرة (١٥/٢١٠)، وبغية الوعاة (١/٥٨٢)، وطبقات المفسرين (١/١٧٩).

(٢) القاسم بن عبد الوارث، أبو نصر البغدادي، أخذ القراءة عن - المبهج والجامع والكمال - أبي عمر الدوري وهو من قدماء أصحابه، و- جامع البيان - إسماعيل بن أبي محمد اليزيدي، روى عنه القراءة محمد بن قريش الأعرابي و- المبهج والكمال - محمد بن أحمد ابن شنبوذ وأبو بكر بن مجاهد و- المبهج - محمد بن أحمد الحلبي وأحمد الحكيمي والكمال - أحمد بن نصر الشذائي فيما ذكره الهذلي، وهو وهم فسقط بينهما ابن شنبوذ، والله أعلم.

ينظر: غاية النهاية (٢/١٩).

قبل الكاف، فهي تخفى عندها، وحاصل هذا التعليل أن الإدغام هنا إجحاف بالكلمة من جهة أن الحرف المدغم مدفون فيما أدغم فيه، فقد ذهب لفظه وحركته، والنون الخفيفة في حكم الذاهب أيضًا؛ فكأنه قد ذهب من الكلمة حرفان؛ ولهذا قال الإمام: فكأنك أدغمت حرفين وذلك ردىء جدًا. ولا يعلل هذا الموضوع بكون الإدغام فيه يؤدي إلى التقاء الساكنين؛ لأنه لم يتحاش من الإدغام بعد الساكن، وإن كان الساكن صحيحًا نحو ﴿ومن خزي يومئذ﴾ و﴿شهر رمضان﴾ و﴿من قبل لقي﴾ فإن قيل لا يصح الإدغام في هذه الأمثلة التي ذكرت، ولا فيما أشبهها عند الحذاق من النحويين والمقرئين، وإنما هو إخفاء للحركة وهو الذي يعبر عنه بالروم^(١)، وحقيقته: النطق ببعض الحركة، وهو مستعمل في الضمة والكسرة، ولا فرق بين النطق ببعض الحركة والنطق بجملتها على التمام في تفكيك الحروف ومنع الإدغام؛ فيندفع بذلك التقاء الساكنين.

فالجواب: أنه قد ثبتت الرواية عنه بإدغام الحرف المفتوح وقبلة حرف ساكن صحيح في عشرة مواضع من القرآن، مع أن الفتحة لا ترام عند القراء:

منها في آل عمران ﴿سنلقى في قلوب الذين كفروا الرعب بما أشركوا﴾ [١٥١]،

(١) رام الشيء، يرومه، رومًا ومرامًا: طلبه، ومنه روم الحركة في الوقف على المرفوع والمجرور، قال سيبويه: أما الذين راموا الحركة فإنه دعاهم إلى ذلك الحرص على أن يخرجوها من حال ما لزمه إسكان على كل حال، وأن يعلموا أن حالها عندهم ليس كحال ما سكن على كل حال، وذلك أراد الذين أشموا، إلا أن هؤلاء أشد توكيدًا.

قال الجوهري: روم الحركة الذي ذكره سيبويه حركة مختلصة مخفاة لضرب من التخفيف، وهي أكثر من الإشمام؛ لأنها تسمع، وهي بزنة الحركة وإن كانت مختلصة مثل همزة بين بين، كلما قال:

أأن زم أجمال وفارق جيرة وصاح غراب البين أنت حزين
قوله أأن زم: تقطيعه فعولن، ولا يجوز تسكين العين، وكذلك قوله تعالى: ﴿وشهر رمضان﴾، فيمن أخفى، إنما هو بحركة مختلصة، ولا يجوز أن تكون الراء الأولى ساكنة؛ لأن الهاء قبلها ساكن، فيؤدي إلى الجمع بين الساكنين في الوصل من غير أن يكون قبلها حرف لين، قال: وهذا غير موجود في شيء من لغات العرب، قال: وكذلك قوله تعالى: ﴿إنا نحن نزلنا الذكر﴾ و﴿أمن لا يهدي﴾ و﴿يخصمون﴾، وأشباه ذلك، قال: ولا معتبر بقول القراء: إن هذا ونحوه مدغم؛ لأنهم لا يحصلون هذا الباب، ومن جمع بين الساكنين في موضع لا يصح فيه اختلاس الحركة فهو مخطئ كقراءة حمزة في قوله تعالى: ﴿فما اسطأعوا﴾ لأن سين «الاستفعال» لا يجوز تحريكها بوجه من الوجوه. ينظر: اللسان (٣/١٧٨٢) (روم).

وفي الأنعام ﴿وهو وُلِيهم﴾ [١٢٧]، وفي الأعراف ﴿أعجلتم أمر رَبِّكم﴾ [١٥٠]، ﴿خذ العفو وأمر بالعرف﴾ [١٩٩]، وفي سورة يوسف عليه السلام ﴿فأنساه الشيطان ذكر رَبِّه﴾ [٤٢]، وفي النحل ﴿فهو وُلِيهم اليوم﴾ [٦٣]، ﴿بعد توكيدها﴾ [٩١]، وفي النمل ﴿وأوتينا العلم من قبلها﴾ [٤٢]، وفي الشورى ﴿وهو واقع بهم﴾ [٢٢]، وفي الدخان ﴿واترك البحر رَهْوا﴾ [٢٤]، وفي الحاقة ﴿وهي يَوْمئذٍ واهية﴾ [١٦]، وفي سورة نوح عليه السلام ﴿وجعل الشمس سراجا﴾ [١٦] ولا فرق بين هذه المواضع وبين قوله تعالى: ﴿فلا يحزنك كفره﴾ [لقمان: ٢٣]، ولا من حيث إن النون تخفى كما ذكر الحافظ وسائر الحروف السواكن في هذه المواضع التي ذكرت لا تخفى، والله عز جلاله وجل كماله أعلم.

قال الحافظ - رحمه الله - «وإذا كان الأول من المثلين مشدداً» إلى قوله: «لم يدغمه أيضاً». قد تقدم ذكر هذه الشروط الثلاثة، وإنما لم يجز إدغام المشدد؛ لأنه قد حصل فيه الإدغام إذ كل مشدد فهو من حرفين في التقدير، والأول مدغم في الثاني فلو قدر إدغامه في حرف آخر لكان في ذلك تقدير للنطق بثلاثة أحرف معاً، ولم يظهر لها أثر زائد على ما كان عليه قبل؛ لأنه قد كان مشدداً فاقتضى حاله أنه يكون مشدداً كما كان، ولا أثر للحرف الثالث؛ فكان حاصل هذا أن نطق بالحرف المشدد على ما كان عليه. وحذف الحرف الآخر، وهذا بخلاف إدغام الحرف الواحد في الثاني؛ لأنه قبل الإدغام مخفف، فظهر عند الإدغام أثر وهو التشديد. ولو ساغ تجويز إدغام الحرف المشدد في حرف آخر حتى يصير الإدغام في ثلاثة أحرف لساغ تقدير إدغامه في حرف رابع ثم خامس، وهذا هذيان^(١).

(١) وهذا لا ريب فيه؛ إذ ليس كل موضع يحسن فيه الإدغام؛ فمن الإدغام ما هو مستحسن ومنه ما هو مستهجن.

فأحسن ما يكون الإدغام في الحرفين المتحركين اللذين هما سواء إذا كانا منفصلين، أن تتوالى خمسة أحرف متحركة بهما فصاعداً. ألا ترى أن بنات الخمسة وما كانت عدته خمسة لا تتوالى حروفها متحركة؛ استثقلاً للمتحركات مع هذه العدة، ولا بد من ساكن. وقد تتوالى الأربعة متحركة في مثل «عَلِيط»؛ ولا يكون ذلك في غير المحذوف. ومما يدل على أن الإدغام فيما ذكرت لك أحسن: أنه لا يتوالى في تأليف الشعر خمسة أحرف متحركة، وذلك نحو قولك: جَعَلَ لَكَ وَفَعَلَ لِيَبْد. والبيان في كل هذا عربى جيد حجازى.

= ولم يكن هذا بمنزلة «قَدْ» و «احمرَّ» ونحو ذلك؛ لأن الحرف المنفصل لا يلزمه أن يكون بعده أَلذِي هو مثله سواء. فَإِن كَانَ قَبْلَ الحرفِ المتحركِ الذي وقع بعده حرفٌ مثله حرفٌ متحركٌ ليس إلا، وكان بعد الذي هو مثله [حرف] ساكن - حسن الإدغام، وذلك نحو قولك: يدُ داود؛ لأن قصد أن يقع المتحرك بين ساكنين واعتدال منه. وكلما توالى الحركات أكثر كان الإدغام أحسن، وإن شئت بينت. وإذا التقى الحرفان المثلان اللذان هما سواء متحركين، وقبل الأول حرف مد، فإن الإدغام حسن؛ لأن حرف المد بمنزلة متحرك في الإدغام. ألا تراه في غير الانفصال قالوا: رادُّ، وتُمودُ الثوب. وذلك قولك: إن المال لك، وهم يظلموني، وهما يظلماني، وأنت تظلميني. والبيان هاهنا يزداد حسناً؛ لسكون ما قبله. ومما يدل على أن حرف المد بمنزلة متحرك أنهم إذا حذفوا في بعض القوافي لم يجز أن يكون ما قبل المحذوف [إذا حذف الآخر] إلا حرف مد [ولين]، كأنه يعوض ذلك؛ لأنه حرف ممتول.

وإذا كان قبل الحرف المتحرك الذي بعده حرف مثله سواء، حرف ساكن، لم يجز أن يسكن، ولكنك إن شئت أخفيت، وكان بزنته متحركاً من قِبَل أن التضعيف لا يلزم في المنفصل كما يلزم في «مُدَّقٌ» ونحوه مما التضعيف فيه غير منفصل، ألا ترى أنه قد جاز ذلك وحسن أن تبين فيما ذكرنا من نحو (جعل لك)، فلما كان التضعيف لا يلزم لم يقو عندهم أن يغير له البناء. وذلك قولك: ابن نوح، واسم موسى، لا تدغم هذا، فلو أنهم كانوا يحركون لحذفوا الألف؛ لأنهم قد استغنوا عنها، كما قالوا: قَتَلُوا وَخَطَفَ، فلم يقو هذا على تغيير البناء كما لم يقو على ألا يجوز البيان فيما ذكرت لك.

ومما يدل على أنه يخفى ويكون بزنة المتحرك، قول الشاعر:
وإني بما قد كلفتنى عشيرتى وقن للذب عن أعراضها لحقيق
وقال غيلان بن حريث:

وامتأخ منى حلباتِ الهاجمِ شأؤ مُدِلُّ سابقِ اللِّهَامِ
وقال أيضاً:

وغيرُ سُفْعِ مُثَلِّ يَمَامِ

فلو أسكن في هذه الأشياء لانكسر الشعر، ولكننا سمعناهم يخفون. ولو قال: إني ما قد كلفتنى، فأسكن الباء وأدغمها في الميم في الكلام - لجاز؛ لحرف المد. فأما «اللهمام» فإنه لا يجوز فيها الإسكان، ولا في «القرادد»؛ لأن «قردداً»: فَعْلَلٌ، ولِهِمَّامًا: فَعْلَلٌ، ولا يدغم، فيكره أن يحى جمعه على جمع ما هو مدغم واحده، وليس ذلك في «إني بما». ولكنك إن شئت قلت: قرادد، فأخفيت، كما قالوا: متعفف، فيُخَفَى. ولا يكون في هذا إدغام، وقد ذكرنا العلة.

وأما قول بعضهم في القراءة: (إن الله نعيمًا يعظكم به) فحرك العين فليس على لغة من قال: نِعْم فأسكن العين، ولكنه على لغة من قال: نِعْم، فحرك العين. يقول سيبويه: وحدثنا أبو الخطاب أنها لغة هذيل، وكسروا كما قالوا لعب، وقال طرفة:

ولم يجر إدغام النون؛ لأن التنوين حرف فاصل بين الحرفين ولا يكون إلا بعد حركة؛ فيكون الفصل بين الحرفين بالحركة وبالتنوين، وقد مر أن من شرط الإدغام ألا يفصل بين الحرف المدغم والمدغم فيه بحركة ولا بحرف ولا بسكت، وقد تقدم عند ذكر الهاء لتنبه على الفرق بين التنوين وصله الهاء من حيث جاز حذف الصلة ولم يجر حذف التنوين، والله تبارك وتعالى أعلم.

ولم يجر إدغام تاء المتكلم والمخاطب؛ لأنها اسم، وهي مع ذلك على حرف واحد فعزموا على إبرازها بالتفكيك وتقويتها بالتحريك احتراماً لمزيتها على تاء

= ما أَقْلَتْ قَدَمَ نَاعِلَهَا نِعِمَ الساعون في الحى الشُّطْرُ
وأما قوله عز وجل: ﴿فَلَا تَتَّخِذُوا﴾ فإن شئت أسكنت الأول للمد، وإن شئت أخفيت
وكان بزنته متحركاً. وزعموا أن أهل مكة لا يبينون التاءين.

ونقول: هذا ثوب بكر، البيان في هذا أحسن منه في الألف؛ لأن حركة ما قبله ليس منه
فيكون بمنزلة الألف.

وكذلك: هذا جيب بكر؛ ألا ترى أنك تقول: اخشروا قداماً - فتدغم - وأخشى ياسراً،
وتجريه مجرى غير الواو والياء.

ولا يجوز في القوافي المحذوفة. وذلك أن كل شعر حذف من أتم بنائه حرفاً متحركاً أو
زنة حرف متحرك فلا بد فيه من حرف لين للردف، نحو:

وما كُلُّ ذِي لُبٍّ بَمَوْتِيكَ نَصَحَهُ فَمَا كُلُّ مَوْتٍ نَصَحَهُ بَلْبِيبٍ
فالياء التي بين الياءين ردف.

وإن شئت أخفيت في «ثوب بكر» وكان بزنته متحركاً.

وإن أسكنت جاز؛ لأن فيهما مداً وليتاً، وإن لم يبلغا الألف.

كما قالوا ذلك في غير المنفصل نحو قولهم (أَصَيْمٌ) فياء التحقير لا تحرك؛ لأنها نظيرة
الألف في «مفاعل» و «مفاعيل»؛ لأن التحقير عليهما يجرى إذا جاوز الثلاثة، فلما كانوا
يصلون إلى إسكان الحرفين في الوقف من سواهما، احتمل هذا في الكلام؛ لما فيهما مما
ذكرت لك.

وتقول: هذا دلو واقد، وطلبى ياسر، فتجرى الواوين والياءين هاهنا مجرى الميمين في
قولك: اسم موسى، فلا تدغم.

وإذا قلت: مررت بولى يزيد وعدو وليد، فإن شئت أخفيت وإن شئت بينت، ولا
تسكن؛ لأنك حيث أدغمت الواو في «عدو» والياء في «ولى» فرفعت لسانك رفعة
واحدة ذهب المد، وصارتا بمنزلة ما يدغم من غير المعتل. فالواو الأولى في «عدو» ٩
بمنزلة اللام في «دلو»، والياء الأولى «فى ولى» بمنزلة الياء في «طلبى». والدليل على
ذلك أنه يجوز في القوافي لياً مع قولك: ظبييا، و «دوا» مع قولك: غزوا.

ينظر: الكتاب (٤/٤٣٧-٤٤٢).

التأنيث في نحو: قامت هند، فلو أدغمت لذهبت قوتها بالإسكان، واستتر وجودها بالإدغام؛ فكان ذلك توهيئاً لها وتسوية بينها وبين حرف التأنيث^(١) في نحو: ﴿كَانَتْ تَأْتِيهِمْ﴾ [غافر: ٢٢] وقد عزموا على التفرقة بينهما حيث أسكنوا حرف التأنيث وحرکوا الضمير فكان من تمام هذا الاحترام إبقاء حركتها عند لقيها مثلها. فإن قيل: هذا بين في قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنْتَ تَتْلُوا﴾ [العنكبوت: ٤٨] ونحوه مما الضمير فيه التاء وحدها.

فأما إذا كان الضمير أكثر من حرف واحد نحو ﴿أَنْتَ تَحْكُمُ﴾ [الزمر: ٤٦] فإن الضمير هنا الهمزة والنون، وإنما التاء علامة تدل على أن الضمير لمفرد مذكر إذا فتحت التاء كما يدل على أن الضمير المؤنث إذا كسرت، وكما يدل في «أنتما» على أنه ضمير اثنين وفي «أتم» و«أنتن» على الجمع؛ فلم يمنع الإدغام في «أنت» والتاء حرف^(٢). فالجواب: أنهم أجروا هذه التاء وإن كانت حرفاً مجرى التاء التي هي ضمير؛ إذ لا يتبين معنى الضمير إلا بهذه التاء مع حركتها ألا ترى أنك لو قلت مخاطباً أنت ووقفت بالسكون لم يعلم السامع أنك قصدت مذكراً أو مؤنثاً: فصارت التاء في «أنت»، بمنزلة التاء في «فعلت» ومع هذا فإن قبل هذه التاء نوناً ساكنة، فلو أدغمتها

(١) أى: التاء التي تلحق الفعل؛ دلالة على تأنيث فاعله، لزوماً في مواضع، وجوازاً في مواضع، على تفصيل مذكور في كتب النحو. ولا تلحق إلا الماضى، وتتصل به متصرفاً، وغير متصرف، ما لم يلزم تذكير فاعله، ك (أفعل) في التعجب، و (خلا، وعدا، وحاشا) في الاستثناء، وحكم هذه التاء السكون؛ ولذلك لما عرض تحريكها، في نحو: رمنا، لأجل الضمير، لم ترد الألف التي هي بدل اللام، إلا في لغة رديئة، يقول أهلها: رماتا. قال المرادى: قال بعض النحويين: وقد لحقت تاء التأنيث ثلاثة أحرف، وهى: (ربت، وثمت، ولات) وقال المرادى: ولها رابع، وهو (لعلت).

ينظر الجنى الدانى (٥٧-٥٨).

(٢) اعلم أن في هذا خلافاً بين اللغويين: حيث ذهب البعض إلى هذا الذى ذكره المصنف من أن التاء اللاحقة للضمير المرفوع المنفصل، نحو: أنت وأنت هى حرف خطاب و (أن) هو الضمير. هذا مذهب الجمهور، وعلى هذا لو سميت ب (أنت) حكيته؛ لأنه مركب من حرف واسم.

وذهب الفراء إلى أن المجموع هو الضمير. وذهب ابن كيسان إلى أن التاء هى الاسم، وهى التى فى (فعلت) لكنها كثرت ب (أن). والله أعلم.

ينظر: الجنى الدانى (٥٨).

للزم فيها ما لزم في إدغام ﴿فَلَا يَحْزُنكَ كُفْرَهُمْ﴾ كما تقدم.
واعلم أن في قوله تعالى: ﴿كُنْتُ تُرَابًا﴾ [النبا: ٤٠] ﴿وَمَا كُنْتُ تَرْجُوًا﴾ [القصص: ٨٦] ونحوهما علة أخرى سوى ما تقدم، وهو أن أصله «كونت» مثل «كرمت»، فنقلت ضمة العين إلى الفاء وحذفت العين، ثم إن النون ساكنة فكثرت الإعلال، وفي ﴿كِدْتُ تَرَكْنُ﴾ [الإسراء: ٧٤] من الإعلال مثل ما في «كنت»؛ إذ أصلها «كيدت»^(١) مثل ما علمت، وأيضًا فإن التاء مشددة، فامتنع إدغامها لذلك أيضًا.

واعلم أن الذي في القرآن من التاء التي لقيت مثلها من كلمتين، والأولى ضمير المتكلم موضع واحد وهو قوله تعالى: ﴿كُنْتُ تُرَابًا﴾ [النبا: ٤٠] في النبا لا غير، وفيه من ضمير المخاطب ثلاث عشرة تاء منها في سورة يونس عليه السلام.

﴿أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ﴾ [٤٢]، ﴿أَفَأَنْتَ تَهْدِي﴾ [٤٣]، ﴿أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ﴾ [٩٩].

وفي سورة هود عليه السلام ﴿مَا كُنْتُ تَعْلَمُهَا﴾ [٤٩].

وفي الإسراء ﴿كِدْتُ تَرَكْنُ﴾ [٧٤].

وفي كهيعص ﴿إِنْ كُنْتُ نَقِيًّا﴾ [١٨].

وفي الفرقان ﴿أَفَأَنْتَ تَكُونُ﴾ [٤٣].

وفي القصص ﴿وَمَا كُنْتُ تَرْجُوًا﴾ [٨٦].

وفي العنكبوت ﴿وَمَا كُنْتُ نَتَلُوًا﴾ [٤٨].

وفي الزمر ﴿أَفَأَنْتَ تُنْقِذُ﴾ [١٩]، ﴿أَنْتَ تَحْكُمُ﴾ [٤٦]

وفي الشورى ﴿مَا كُنْتُ نَدْرِي﴾ [٥٢].

وفي الزخرف ﴿أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ﴾ [٤٠]، والله تعالى أعلم.

(١) قال ابن سيده: وحكى سيبويه أن ناسًا من العرب يقولون: كيد زيد يفعل كذا، وقال أبو الخطاب: وما زيل يفعل كذا، يريدون كاد وزال، فنقلوا الكسر إلى الكاف في «فَعِلَ» كما نقلوا في: فَعِلْتُ، وقد روى بيت أبي خراش:

وكيد ضباعُ القفِّ يأكلنُ جُثَّتِي
وقيد خراشُ يوم ذلك يَئْتِمُ
قال سيبويه: وقد قالوا: كُدْتُ تكاد، فاعتلت من: فَعَلُ يَفْعَلُ؛ كما اعتلت «مِتْ تَمُوتُ» عن «فَعِلْ يَفْعَلُ»، ولم يجئ «تموت» على ما كثر في «فَعِلْ». قال: وقوله عز وجل: (أكاد أخفيها) قال الأخفش: معناه: أخفيها.
ينظر: لسان العرب: (٥/٣٩٦٥).

مطلب المعتل المختلف في إدغامه

قال الحافظ - رحمه الله - : «فإن كان معتلا نحو قوله - تعالى - : ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ عَيْرَ الْإِسْلَامِ﴾ [آل عمران: ٨٥] و ﴿يَخْلُ لَكُمْ﴾ [يوسف: ٩] و ﴿وَإِنْ يَكُ كَذِبًا﴾ [غافر: ٢٨] وشبهه، فأهل الأداء مختلفون فيه».

اعلم أنه يريد هنا بالمعتل أن الكلمة الأولى حذف من آخرها حرف، فصار الحرف الذي كان قبل المحذوف آخرًا في اللفظ، ولقى مثله من أول الكلمة الثانية، فقوله - تعالى - : ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ﴾ كان أصله: «يبتغي» بياء بعد الغين مثل «يرتضى» فحذفت الياء للجزم، وكذلك ﴿يَخْلُ لَكُمْ﴾ أصله «يخلو» بواو بعد اللام مثل «يبدو» فحذفت الواو للجزم، وكذلك ﴿وَإِنْ يَكُ كَذِبًا﴾ أصله «يكون» فحذفت الواو والنون للجزم على التدرج المذكور في النحو^(١).

ثم لقيت الغين من «يبتغ» واللام من «يخل» والكاف من «يك» أمثالها، فمن أخذ بالإظهار راعى أن هذا الالتقاء عارض فلم يعتد به، ورأى أن للمثلين في هذه المواضع حكم المفصول بينهما بالحرف الأصلي الذي حذف للجزم مع ما في الإدغام من الإجحاف بالكلمة؛ إذ قد ذهب منها حرف الجزم ويذهب الثاني بالإدغام.

ومن أخذ بالإدغام راعى التقاء المثلين في اللفظ واعتد بالحذف وإن كان عارضًا وراعى ثقل الكسرة في «يبتغ» والضممة في «يخل» و «يك» ثم له أن يأخذ بالروم فيندفع به الإجحاف؛ إذ لا يكون الروم إلا مع ثبوت الحرف الأول، فترجع المسألة إلى إخفاء الحركة لا إلى الإدغام الصحيح، كما سيأتى بحول الله تبارك وتعالى.

(١) قال الجوهري: لم «يك» أصله: يكون، فلما دخلت عليها «لم» جزمتهما، فالتقى ساكنان؛ فحذفت الواو، فبقى: لم يكن، فلما كثر استعماله حذفوا النون تخفيفًا، فإذا تحركت أثبتوها، قالوا: لم يكن الرجل، وأجاز يونس حذفها مع الحركة، وأنشد:
إذا لم تك الحاجات من همة الفتى فليس بمؤمن عنك عقد الرثائم
ومثله ما حكاه قطرب: أن يونس أجاز: لم يك الرجل منطلقًا، وأنشد بيت الحسن ابن عرفة:

لم يك الحق سوى أنه هاج رسم دار قد تعفَى بالسُرُرِ
وفيه يقول ابن منظور: إنما أراد: لم يكن الحق، فحذف النون لالتقاء الساكنين، وكان حكمه، إذا وقعت النون موقعًا تحرك فيه فتقوى بالحركة، ألا يحذفها، لأنها بحركتها قد فارقت شبه حروف اللين، إذ كن لا يكن إلا سواكن. ينظر اللسان (٣٩٥٩/٥).

وذكر الإمام الخلاف في هذه الأحرف الثلاثة، ورجح الإظهار في ﴿يَخْلُ لَكُمْ﴾ لسكون الخاء، وفي ﴿وَإِنْ يَكُ كَذِبًا﴾ لكثرة^(١) الحذف؛ إذ قد حذفت منه الواو والنون، والله جل جلاله أعلم.

فإن قيل: اشتمل هذا الكلام على أن حذف أواخر هذه الكلم وجب للجزم، وهذا بين في ﴿يَبْتَغِ﴾ و ﴿يَخْلُ﴾ لأن المحذوف منهما حرف علة خاصة، وأما «يكون» فما وجه حذف النون منه للجزم وهو حرف صحيح، وحكم الحرف الصحيح في الجزم السكون دون الحذف؟

فالجواب أن العرب تستعمل في جزم «يكون» وجهين فصحيحين: أحدهما: إسكان النون كسائر الأفعال التي أواخرها حروف صحاح، وعليه جاء قوله - تعالى - : ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤] ﴿وَلَوْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمَلِكِ﴾ [الإسراء: ١١١] ونحوهما.

والوجه الثاني: حذف النون للجزم؛ تشبيها لها بحروف العلة. وينبغي أن يعتقد في هذا الحذف أنه على التدرج الذي تقتضيه صنعة العربية. وبيانه: أنه لما دخل الجازم سكنت النون، فذهبت الواو؛ لثلا يلتقى ساكنان فصار «لم يكن»، ثم حذفت النون للشبه بحروف العلة كما تقدم.

ووجه الشبه: أن النون لها غنة، كما أن حروف العلة لها لين، وكلتا الصفتين زيادة في الحرف، وأن مخرج النون قريب من مخرج الياء والواو؛ ولهذا كله جاز إدغام النون في الياء والواو، وإبدال الألف منها في الوقف^(٢)، ولم يفعل [ذلك]^(٣) في غيرها من الحروف الصحاح، وعلى هذا الحذف جاء قوله - تعالى - : ﴿وَإِنْ يَكُ كَذِبًا فَعَلَيْهِ كَذِبُهُ وَإِنْ يَكُ صَادِقًا يُصِبْكُمْ﴾ [غافر: ٢٨] وقوله - تعالى - : ﴿قَالُوا لَوْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ وَلَوْ نَكُ نُطْعِمُ الْمَسْكِينِ﴾ [المدثر: ٤٣-٤٤] وقوله - عز وجل: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ [مريم: ٢٠] وقوله - جل وعلا - : ﴿وَلَا نَكُ فِي صَبِيحٍ مِمَّا يَمْكُرُونَ﴾ [النحل: ١٣٧] وهذا في القرآن كثير، وإنما جاز هذا في مضارع «كان»؛ لكثرة استعمالها إذ هي أم الأفعال كلها؛ بدليل جواز الجواب بها عن كل فعل تسأل

(١) في أ: بكثرة.

(٢) في أ: الوقت.

(٣) سقط في أ.

عنه، فيقال: هل قام زيد؟ فتقول: كان ذلك، تريد: حصل القيام، أو تقول: لم يكن ذلك، تريد: لم يقم، وإنما صح هذا في «كان»؛ لأنها عبارة عن أصل الوجود؛ لأن الكون هو الوجود ولهذا لو أجيب^(١) بغيرها من الأفعال - وإن كان يشبهها في اللفظ - لم يجوز؛ نحو: صان، وهان، وخان، ولا يقال في مضارع هذه الأفعال: لم يص، ولا: لم يه، ولا: لم يخ، بل لا بد من إثبات النون فيها؛ إذ لم يكثر استعمالها؛ لكونها ليست مثل «كان» في أنها أم الأفعال، وعبارة عن أصل الوجود، والله عز وجل أعلم.

وقول الحافظ - رحمه الله - : «وشبهه» يآثر قوله: ﴿وَإِنْ يَكُ كَذِبًا﴾ يقتضى أن في القرآن من هذا المعتل المختلف فيه زيادة على هذه المواضع الثلاثة التي^(٢) ذكرها، التقت فيه المثلان، وليس كذلك.

فأما قوله - تعالى - : ﴿وَيَقْوَرِ مَنْ يَصْرَفِي﴾ في سورة هود - عليه السلام - [٣٠] و﴿وَيَقْوَرِ مَا لِي﴾ في غافر [الآية: ٤١] فقد نص على أنه لا خلاف في إدغامها؛ فعلى هذا يبقى قوله: «وشبهه» لا يحرز شيئا.

واعلم أن الحافظ - رحمه الله - قلما يترك هذه العبارة في أكثر المسائل، أن يقول بعد ذكر المثال: «وما أشبه ذلك» أو «وشبهه»، سواء كان لما ذكر من الأمثلة نظير أو لم يكن. ومقصوده بذلك الإشعار بإطلاق القياس فيما ذكر، وفي نظائره إن وجدت له نظائر، وقد وجدت في بعض تأليفه^(٣) هذه العبارة، يقول: «أو نحوها» أو «ما أشبهه إن وجد» ولكن هذه العبارة تحدث على الطالب حيرة، إذا لم يكن قوى الذكر لألفاظ القرآن، فقد يطلب نظيرا لما ذكر الحافظ إذا وجده يقول: «وما أشبهه» فلا يجده فيرمى نفسه بالتقصير؛ فلهذا مهما أجد عبارة الحافظ في مثل هذا، وأعرف أنه ليس لما ذكر نظير أنه عليه [إن]^(٤) ألهمنى الله - تعالى - لأزيل تحير الطالب، وقد أبدت عذر الحافظ، ومقصوده في ذلك - رحمه الله ورضى عنه - والله - جل وعلا - أعلم.

(١) في ب: أجيبت.

(٢) في ب: الذى.

(٣) في أ: تواليفه.

(٤) سقط في أ.

قال الحافظ - رحمه الله - : «ولا أعلم خلافاً في الإدغام في قوله: ﴿ويا قوم من﴾ و ﴿ويا قوم مآلى﴾ وهو من المعتل.

يريد أن الأصل «قومي»^(١) يياء بعد الميم، وتلك الياء هي ضمير المتكلم، اتصلت بالماندى لأجل الإضافة، ثم حذفت واجتزئ عنها بالكسرة؛ فأشبه هذا الحذف الحذف فيما تقدم فسماه معتلاً لذلك.

واعلم أنه يمكن أن يكون الحافظ أورد هذا الفصل إعلماً بنفى الخلاف خاصة، وهو الظاهر، ويمكن أن [يكون] قصد به معارضة ابن مجاهد وأصحابه حيث أظهروا هناك وأدغموا هنا مع أن الكل معتل، فإن كان أراد هذا - فلا بن مجاهد أن يفرق بين الموضوعين بأن المحذوف هناك أصلى في الكلمة؛ لأنه لام الفعل، والمحذوف هنا غير أصلى؛ لأنه ضمير المتكلم أضيف إليه المنادى، ولا شك أن المضاف غير المضاف إليه؛ فاتصاله عارض فقوى الاعتداد بحذفه، هذا مع أنهم جعلوا الكسرة كأنها عوض من المحذوف.

فإذا تقرر هذا - فإن قرئ بالإدغام الخالص لم يلزم النقص؛ لحصول الفرق بين

(١) وبيان ذلك - كما يقول سيبويه في الكتاب - :

أن ياء الإضافة لا تثبت مع النداء، كما لم يثبت التنوين في المفرد؛ لأن ياء الإضافة في الاسم بمنزلة التنوين؛ لأنها بدل من التنوين، ولأنه لا يكون كلاماً حتى يكون في الاسم، كما أن التنوين إذا لم يكن فيه لا يكون كلاماً، فحذف وترك آخر الاسم جزاً ليفصل بين الإضافة وغيرها، وصار حذفها هنا لكثرة النداء في كلامهم، حيث استغنوا بالكسرة عن الياء. ولم يكونوا ليثبتوا حذفها إلا في النداء، ولم يكن لبس في كلامهم لحذفها وكانت الياء حقيقة بذلك لما ذكرت لك؛ إذ حذفوا ما هو أقل اعتلالاً في النداء، وذلك قولك: يا قوم لا بأس عليكم، وقال الله جل ثناؤه: ﴿يا عباد فاتقون﴾ [].

وبعض العرب يقول: يا رب اغفر لي، ويا قوم لا تفعلوا. وثبات الياء فيما زعم يونس في الأسماء.

واعلم أن بقيان الياء لغة في النداء في الوقف والوصل، تقول: يا غلامى أقبل. وكذلك إذا وقفوا.

وكان أبو عمرو يقول: (يا عبادى فاتقون)، وقال الراجز - وهو عبد الله بن عبد الأعلى القرشى:

وكننت إذ كنت إلهى وحدكا لم يك شىء يا إلهى قبلكا
وقد يبدلون مكان الياء الألف؛ لأنها أخف، وذلك قولك: يا ربا تجاوز عنا، ويا غلاماً لا تفعل. فإذا وقفت قلت: يا غلاماه. وإنما ألحقت الهاء ليكون أوضح للألف؛ لأنها خفية. وعلى هذا النحو يجوز: يا أباه، ويا أماه.

ينظر: الكتاب (٢/٢٠٩-٢١٠).

الحذفين كما تقدم، وإن قرئ بالروم، فالأمر سهل؛ فإن الحركة التي أقيمت مقام المحذوف لم تذهب رأساً، ولكن ضعف الصوت بها، كما يأتي في حقيقة معنى الروم بحول الله - عز وجل - وقوته.

ومذهب الإمام في هذين الحرفين الإدغام كمذهب الحافظ، والله - تبارك وتعالى - أعلم.

قال الحافظ - رحمه الله - : «فأما ﴿ءَالَ لُوْطٍ﴾ حيث وقع . . .» إلى آخره. اعلم أن هذا اللفظ ورد في القرآن في أربعة مواضع: منها موضعان في الحجر [٥٩، ٦١]، وثالث في النمل [٥٦]، ورابع في القمر [٣٤].

وذكر الحافظ هنا إظهاره عن عامة البغداديين وعن ابن مجاهد، وقال في «المفصّح»: «ولا أعلمه جاء من طريق اليزيدي، وإنما رواه معاذ بن معاذ العنبري»^(١).

(١) معاذ بن معاذ بن نصر بن حسان بن الحر بن مالك بن الخشخاش، التميمي القاضي، الإمام الحافظ، أبو المثني العنبري البصري.

حدث عن: سليمان التيمي، وأشعث بن عبد الملك، وعوف الأعرابي، ومحمد ابن عمرو، وأبي كعب صاحب الحرير.

وعنه: أحمد، وإسحاق، ويحيى، وعلي، وبندار، ومحمد بن مثني، وإسحاق ابن موسى الخطمي، وأبو بكر بن أبي شيبة، ومحمد بن حاتم السمين، وعبد الوهاب ابن الحكم الوراق، وأبو خيثمة، وعمرو الفلاس، ومحمد بن يحيى بن سعيد القطان، وأحمد بن سنان القطان، وعبد الله بن هاشم الطوسي، وابناه المثني وعبيد الله، وسعدان بن نصر، وخلق كثير.

وقد روى أيضاً عنه عبد الرحمن بن أبي الزناد، وهو أكبر منه. قال أحمد بن حنبل: معاذ ابن معاذ إليه المنتهى في الثبوت بالبصرة، وقال: هو قرة عين في الحديث، وقال النسائي: معاذ ثقة ثبت.

قال الفلاس: سمعت يحيى القطان يقول: ولدت سنة عشرين ومائة في أولها، وولد معاذ بن معاذ في سنة تسع عشرة ومائة في آخرها، كان أكبر مني بشهرين. وتوفي بالبصرة في ربيع الآخر سنة ست وتسعين ومائة.

ينظر: سير أعلام النبلاء (٩/٥٤-٥٧)، وتاريخ ابن معين (٥٧٢)، وطبقات ابن سعد (٧/٢٩٣)، وطبقات خليفة ت (١٩١٧)، وتاريخ خليفة (٤٦٦)، والتاريخ الكبير (٧/٣٦٥)، والتاريخ الصغير (٢/٢٧٨)، والمعارف (٥١٢)، والجرح والتعديل (٨/٢٤٨)، ومشاهير علماء الأمصار (١٢٧٠)، وتاريخ بغداد (١٣/١٣١)، والعبير (١/٣٢٠)، وتذكرة الحفاظ (١/٣٢٤)، والكاشف (٣/١٥٤)، ودول الإسلام (١/١٢٤)، وتهذيب التهذيب (١٠/١٩٤)، وطبقات الحفاظ (١٣٦).

ثم قال هنا: «وكان غيره يأخذ بالإدغام وبه قرأت». وذكر في «المفصح»: أن عصمة بن عروة الفقيمي^(١) روى إدغامه عن أبي عمرو، وأنه اختيار ابن شاذان وعامة أهل الأداء من أصحاب عبد الرحمن وأبي شعيب وابن سعدان^(٢) عن يزيدى.

وذكر الإمام الخلاف، وقال: «والإظهار أكثر». وذكر الحافظ هنا ترجيح ابن مجاهد الإظهار بقلة حروف «آل»، ثم نقض عليه بإجماعهم على إدغام ﴿لِكَ كَيْدًا﴾ [يوسف: ٥] إذ هو أقل حروفاً منه، ثم وجه الإظهار بوجه آخر وهو اعتلال عين الكلمة، وهذا التوجيه في تصريف «آل» هو قول أكثر النحويين.

(١) عصمة بن عروة، أبو نجیح الفقيمي البصرى، روى القراءة عن أبى عمرو بن العلاء وعاصم ابن أبى النجود، وروى أيضاً حروفاً عن أبى بكر بن عياش والأعمش ومعمر بن موسى، وروى عنه الحروف: يعقوب بن إسحاق الحضرمى والعباس بن الفضل ومحمد بن يحيى القطعى وإسماعيل بن عمارة، وهو المنفرد عن أبى بكر برواية «مستطر» بتشديد الراء، لم يروه غيره، سئل عنه أبو حاتم فقال: مجهول. ينظر: غاية النهاية (١/٥١٢) (٢١١٩).

(٢) محمد بن سعدان، أبو جعفر الضرير الكوفى النحوى إمام كامل، مؤلف الجامع والمجرد وغيرهما، وله اختيار لم يخالف فيه المشهور، ثقة عدل، قال أبو عبد الله الحافظ: صنف فى العربية والقراءات، وثقه الخطيب وغيره، أخذ القراءة عرضاً عن - المستنير، جامع البيان - سليم عن حمزة وعن - المستنير، جامع البيان، الكفاية الكبرى - يحيى بن المبارك اليزيدى وعن - المستنير، جامع البيان، الكفاية الكبرى، الكامل - إسحاق بن محمد الميى، وروى الحروف سماعاً عن عبيد بن عقيل عن شبل وعن - جامع البيان - محمد بن المنذر عن يحيى بن آدم وعن معلى بن منصور عن أبى بكر، قال الدانى: وكان ربما دلس باسم الكسائى فقال: حدثنا أبو هارون الكوفى، روى القراءة عنه عرضاً وسماعاً - المستنير، جامع البيان، الكامل - محمد بن أحمد بن واصل، كذا قالوا وإنما هو أحمد بن محمد ابن واصل، وهو أجل أصحابه وأثبتهم فيه، و- المستنير، جامع البيان، الكامل - جعفر ابن محمد الأدمى وعبد الله بن محمد بن هاشم الزعفرانى و- المستنير، الكفاية الكبرى - محمد بن جعفر بن الهيثم و- الكامل - سعيد بن عمران بن موسى وسليمان بن يحيى الضبى و- جامع البيان - محمد بن يحيى المروزى و- جامع البيان - عبيد بن محمد المكتب والمستنير - أبو عمرو الضرير، وحدث عنه عبد الله بن أحمد بن حنبل، مات يوم الأحد من سنة إحدى وثلاثين ومائتين. ينظر: غاية النهاية (٢/١٤٣) (٣٠١٩).

قالوا: «أصل هذه الكلمة «أهل»، وعينها هاء؛ بدليل قولك في التصغير: «أهيل»، وفي الفعل «تأهلت»؛ فأبدلت الهاء همزة لقرب المخرج أو لاتحاده فصار: «أل»، فالتقى في الكلمة همزتان الأولى متحركة والثانية ساكنة، فأبدلت الثانية حرفاً من جنس ما قبلها، كما هو القياس في «آمن» ونحوه، فصار: «آل».

وذهب الكسائي إلى أن أصله: «أول»، من قولك: «آل يثول»، إذا رجع، فتحركت الواو بعد فتحةٍ فانقلبت ألفاً على قياس «باب» و«دار».

وحكى في التصغير: «أويل»، حكاه [عنه] ^(١) ابن السيد في «الاقضاب»، وعلى تقدير ذلك لا يكون «تأهلت» ولا «أهيل» من «آل» في اللفظ ولا في المعنى ^(٢)، والله - جل وعلا - أعلم.

(١) سقط في أ.

(٢) ويقول ابن منظور في بيان أصل كلمة «آل»: أصلها «أهل»، ثم أبدلت الهاء همزة فصارت في التقدير: آل، فلما تواتر الهمزتان أبدلوا الثانية ألفاً، كما قالوا: آدم وآخر، وفي الفعل: آمن وأزر.

فإن قيل: ولم زعمت أنهم قلبوا الهاء همزة ثم قلبوها فيما بعد، وما أنكرت من أن يكون قلبوا الهاء ألفاً في أول الحال؟

فالجواب: أن الهاء لم تقلب ألفاً في غير هذا الموضع فيقاس هذا عليه؛ فعلى هذا أبدلت الهاء همزة، ثم أبدلت الهمزة ألفاً.

وأيضاً: فإن الألف لو كانت منقلبة عن غير الهمزة المنقلبة عن الهاء - كما قدمناه - لجاز أن يستعمل «آل» في كل موضع يستعمل فيه «أهل»، ولو كانت ألف «آل» بدلاً من «أهل»، لقيل: انصرف إلى «آل»، كما يقال: انصرف إلى أهلك، وآلك والليل، كما يقال: أهلك والليل، فلما كانوا يخصون بـ «الآل»: الأشرف الأخص دون الشائع الأعم حتى لا يقال إلا في نحو قولهم: القراء آل الله، وقولهم: اللهم صل على محمد وعلى آل محمد، ﴿وقال رجل مؤمن من آل فرعون﴾، وكذلك ما أنشده أبو العباس للفرزدق:

نجوت ولم يمتن عليك طلاقة سوى ربةٍ التقريب من آل أعوجا

لأن أعوج فيهم فرس مشهور عند العرب؛ فلذلك قال: (آل أعوجا) كما يقال: أهل الإسكاف - دل على أن الألف ليست فيه بدلاً من الأصل، وإنما هي بدل من بدل الأصل فجرت في ذلك مجرى التاء في القسم؛ لأنها بدل من الواو فيه، والواو فيه بدل من الباء، فلما كانت التاء فيه بدلاً من بدل وكانت فرع الفرع اختصت بأشرف الأسماء وأشهرها، وهو اسم الله؛ فلذلك لم يقل: تزيد، ولا: تالبيت، كما لم يقل: آل الإسكاف، ولا: آل الخياط.

فإن قلت: فقد قال بشر:

لعمرك: ما يطلبن من آل نعمة ولكنما يطلبن قيسًا ويشكرا

فقد أضافه إلى «نعمة» وهي نكرة غير مخصوصة ولا مشرفة.

= فإن هذا بيت شاذ، قال ابن سيده: هذا كله قول ابن جني، قال: والذي العمل عليه ما قدمناه وهو رأى الأخفش.

قال: فإن قال: ألسنت تزعم أن الواو في «والله» بدل من الباء في «بالله»، وأنت لو أضمرت لم تقل: وه، كما تقول به لأفعلن، فقد تجد أيضًا بعض البدل لا يقع موقع المبدل منه في كل موضع، فما ننكر أيضًا أن تكون الألف في «أل» بدلًا من الهاء وإن كان لا يقع جميع مواقع «أهل»؟

فالجواب: أن الفرق بينهما أن الواو لم يمتنع من وقوعها في جميع مواقع الباء من حيث امتنع من وقوع «أل» في جميع مواقع «أهل»؛ وذلك أن الإضمار يرد الأسماء إلى أصولها في كثير من المواضع؛ ألا ترى أن من قال: أعطيتكم درهمًا، قد حذف الواو التي كانت بعد الميم وأسكن الميم، فإنه إذا أضمر للدهرم قال: أعطيتكموه، فرد الواو لأجل اتصال الكلمة بالمضمر؟! فأما ما حكاه يونس من قول بعضهم: أعطيتكمه، فشاذ لا يقاس عليه عند عامة أصحابنا؛ فلذلك جاز أن تقول: بهم لأقعدن وبك لأنطلقن، ولم يجوز أن تقول: «وك» ولا «وه»، بل كان هذا في الواو أخرى؛ لأنها حرف منفرد فضعفت عن القوة وعن تصرف الباء التي هي أصل، أنشدنا أبو علي قال: أنشدنا أبو زيد:

رأى برقًا فأوضع فوق بكر
قال: وأنشدنا أيضًا عنه:

ألا نادت أمامة باحتمال
قال: وأنت ممتنع من استعمال «الأل» في غير الأشهر الأخص، وسواء في ذلك أضفته إلى مظهر أو أضفته إلى مضمر.

قال ابن سيده: فإن قيل: ألسنت تزعم أن التاء في «تولج» بدل من واو، وأن أصله: وولج؛ لأنه «فوعل» من الولوج، ثم إنك مع ذلك قد تجدهم أبدلوا الدال من هذه التاء فقالوا: دولج، وأنت مع ذلك قد تقول: دولج، في جميع هذه المواضع التي تقول فيها: تولج، وإن كانت الدال مع ذلك بدلًا من التاء التي هي بدل من الواو؟

فالجواب عن ذلك: أن هذه مغالطة من السائل؛ وذلك أنه إنما كان يطرد هذا له لو كانوا يقولون: وولج ودولج، ويستعملون «دولجًا» في جميع أماكن «وولج»، فهذا لو كان كذا لكان له به تعلق، وكانت تحتسب زيادة، فأما وهم لا يقولون وولج، ألبتة؛ كراهية اجتماع الواوين في أول الكلمة، وإنما قالوا: تولج، ثم أبدلوا الدال من التاء المبدلة من الواو فقالوا: دولج، وإنما استعملوا الدال مكان التاء التي هي في المرتبة قبلها تليها، ولم يستعملوا الدال موضع الواو التي هي الأصل؛ فصار إبدال الدال من التاء في هذا الموضع كإبدال الهمزة من الواو في نحو: أقتت، وأجوه؛ لقربها منها، ولأنه لا منزلة بينهما واسطة، وكذلك لو عارض معارض بـ «هنية» تصغير «هنة» فقال: ألسنت تزعم أن أصلها: هنيوة، ثم صارت: هُنِيَّة، ثم صارى هنية، وأنت قد تقول: هنية، في كل موضع قد تقول فيه هنية؟

كان الجواب واحدًا كالذي قبله؛ ألا ترى أن «هنيوة» الذي هو أصل لا ينطق به ولا يستعمل ألبتة، فجرى ذلك مجرى «وولج» في رفضه وترك استعماله؟! فهذا كله يؤكد =

قال الحافظ - رحمه الله - : «واختلف أهل الأداء أيضا في الواو من «هو» إذا انضمت الهاء قبلها . . .» إلى آخر كلامه .

قد تقدم في حرف (١) الواو أن جملة ما في القرآن من الواو التي قبلها ضمة، ولقيت مثلها ثلاثة عشر موضعا، أولها في البقرة ﴿جَاوَزَهُ هُوَ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ﴾ [الآية: ٢٤٩] وآخرها في المدثر ﴿إِلَّا هُوَ وَمَا هِيَ إِلَّا﴾ [المدثر: ٣١] فذكر عن بن مجاهد وأصحابه أنهم لا يرون الإدغام؛ لأن الواو إذا سكنت بعد ضمة صارت حرف مد فأشبهت (٢) واو ﴿ءَامَنُوا﴾ ونحوه، وأنه لا خلاف أن واو ﴿ءَامَنُوا﴾ لا تدغم. وحكى عن ابن شنبود (٣) وأصحاب أبي عبد الرحمن، وابن سعدان وأبي شعيب

= عندك أن امتناعه من استعمال «أل» في جميع مواقع «أهل» إنما هو لأن فيه بدلاً من بدل، كما كانت التاء في القسم بدلاً من بدل.
ينظر: لسان العرب (١/١٦٤-١٦٥).

- (١) في ب: حذف.
(٢) في ب: وأشبهت.
(٣) شيخ المقرئين، أبو الحسن، محمد بن أحمد بن أيوب بن الصلت بن شنبوذ، المقرئ، أكثر الترحال في الطلب.

وتلا على: هارون بن موسى الأخفش، وقنبل المكي، وإسحاق الخزاعي، وإدريس الحداد، والحسن بن العباس الرازي، وإسماعيل النحاس، ومحمد بن شاذان الجوهري، وعدد كثير.

وسمع الحديث من: عبد الرحمن كربزان، ومحمد بن الحسين الحيني، وإسحاق ابن إبراهيم الدبري، وطائفة.

وكان إماماً صدوقاً أميناً متصوناً، كبير القدر.
تلا عليه: أحمد بن نصر الشذائي، وأبو الفرج الشنبوذ تلميذه، وأبو أحمد السامري، والمعافى الجريري، وابن فورك القباب، وإدريس بن علي المؤدب، وأبو العباس المطوع، وغزوان بن القاسم، وخلق.

وحدث عنه: أبو طاهر بن أبي هاشم، وأبو الشيخ، وأبو بكر بن شاذان، واعتمده أبو عمرو الداني، والكبار؛ وثوقاً بنقله وإتقانه، لكنه كان به رأى في القراءة بالشواذ التي تخالف رسم الإمام، فنقموا عليه لذلك. وبالغوا وعزروه. والمسألة مختلف فيها في الجملة. وما عارضوه أصلاً فيما أقرأ به ليعقوب، ولا لأبي جعفر، بل فيما خرج عن المصحف العثماني.

قال أبو شامة: كان الرفق بابن شنبوذ أولى، وكان اعتقاله وإغلاظ القول له كافياً. وليس - كان - بمصيب فيما ذهب إليه، لكن أخطاؤه في واقعة لا تسقط حقه من حرمة أهل القرآن والعلم.

= مات في صفر سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة، وهو في عشر الثمانين أو جاوزه.

أنهم يرون الإدغام؛ قياسًا على الياء المكسور ما قبلها، نحو: ﴿يَأْتِي يَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٤]؛ إذ لا فرق بين البابين.

وقد تقدم أن أصل الياء في ﴿يَأْتِي يَوْمٌ﴾ التحريك، وأن السكون عارض لأجل الإدغام؛ فكَذَلِكَ الواو هنا، بخلاف واو ﴿ءَامَنُوا﴾؛ فَإِنْ سَكُونَهُ أَصْلُ كَسْكَونِ ياءِ ﴿الَّذِي يَدْعُ أَتَيْتَهُ﴾ [الماعون: ٢] قال: علي بن محمد بن سعدان، ومحمد ابن عمر الرومي، وأبو عبد الرحمن، وابن جبر^(١)، رَوَوْا عَنِ الْيَزِيدِيِّ عَنِ أَبِي عَمْرٍو

= ينظر: سير أعلام النبلاء (١٥/٢٦٤-٢٦٦)، والفهرست (٤٧-٤٨)، وتاريخ بغداد (١/٢٨٠-٢٨١)، ووفيات الأعيان (٤/٢٩٩-٣٠١)، والعبر (٢/١٩٥-١٩٦)، والوفيات بالوفيات (٢/٣٧-٣٨)، ومرة الجنان (٢/٢٨٦-٢٩٠)، والبداية والنهاية (١١/١٩٤-١٩٥)، وغاية النهاية (٢/٥٢-٥٦)، والنجوم الزاهرة (٢/٢٦٧)، وشذرات الذهب (٢/٣١٣-٣١٤).

(١) هو مجاهد بن جبر، الإمام، شيخ القراء والمفسرين، أبو الحجاج المكي، الأسود، مولى السائب بن أبي السائب المخزومي، ويقال: مولى عبد الله بن السائب القارئ، ويقال: مولى قيس بن الحارث المخزومي.

روى عن ابن عباس، فأكثر وأطاب، وعنه أخذ القرآن، والتفسير، والفقه، وعن أبي هريرة، وعائشة، وسعد بن أبي وقاص، وعبد الله بن عمرو، وابن عمر وخلق. وتلا عليه جماعة: منهم ابن كثير الداري، وأبو عمرو بن العلاء، وابن محيصن. وحدث عنه: عكرمة، وطاوس، وعطاء، وهم من أقرانه، وخلق. قال سفيان الثوري: خذوا التفسير من أربعة: مجاهد، وسعيد بن جبير، وعكرمة، والضحاك.

وقال خفيف: كان مجاهد أعلمهم بالتفسير. وقال قتادة: أعلم من بقى بالتفسير مجاهد.

وقال أبو نعيم: مات مجاهد وهو ساجد سنة اثنتين ومائة، وكذا أرخه الهيثم بن عدى، والمدائني، وجماعة.

وقال حماد الخياط، وأبو عبيد، وجماعة: مات سنة ثلاثة ومائة، وقال ابن المديني وغيره: سنة أربع ومائة، وجاء عن ابن المديني: سنة ثمان ومائة، رواه عنه ابنه عبد الله، وعنه سنة سبع ومائة.

وروى محمد بن عمر الواقدي، عن ابن جريج، قال: بلغ مجاهد ثلاثًا وثمانين سنة، وقال يحيى القطان وغيره: مات سنة أربع ومائة.

= ينظر: سير أعلام النبلاء (٤/٤٤٩-٤٥٧)، وطبقات ابن سعد (٥/٤٦٦)، طبقات خليفة ت (٢٥٣٥)، وتاريخ البخاري (٧/٤١١)، والمعارف (٤٤٤)، والمعرفة والتاريخ (١/٧١١)، والحدية (٣/٢٧٩)، وطبقات الفقهاء للشيرازي (٦٩)، وتاريخ الإسلام (٤/١٩٠)، وتذكرة الحفاظ (١/٨٦)، والعبر (١/١٢٥)، والبداية والنهاية (٩/٢٢٤)، والعقد الثمين (٧/١٣٢)، وغاية النهاية ت (٢٦٥٩)، وتهذيب التهذيب (١٠/٤٢)،

الإدغام في ذلك نصًّا، قال: «وبه قرأت وبه آخذ». هذا كله كلامه في «المفصح» وهو موافق لما ذكر في «التيسير». وذكر الإمام الخلف عند ذكر الحرف الذى فى البقرة، ثم قال: «والإظهار أحسن وأكثر».

وقول الحافظ: «ولا فرق بين البابين» يريد باب الياء المكسور ما قبلها، وباب الواو المضموم ما قبلها فى أن كل واحد منهما إذا سكن صار حرف مد، فكما وافق على إدغام الياء بعد الكسرة، فينبغى أن يوافق على إدغام الواو بعد الضمة.

وقد يقع فى بعض النسخ: «ولا فرق بين الياءين» تشبیه «ياء» التى بائنتين من أسفل، وهو تصحيف^(١)، والله - جل جلاله - أعلم.

= وطبقات الحفاظ للسيوطى ص (٣٥).

(١) التصحيف: هو تغيير اللفظ حتى يتغير المعنى المراد، وأصله: الخطأ، يقال: صحفه فتصحف، أى: غيَّره فتغير حتى التبس.

والتصحيف فى الاصطلاح اختلف فيه على قولين:

قيل هو: كل تغيير فى الكلمة، سواء بسبب اختلاف النقط أو الشكل أو بتبديل حرف بحرف أو كلمة بكلمة، وهذا الذى جرى عليه اصطلاح أغلب المحدثين قبل ابن حجر، منهم: الخطيب فى الكفاية، والحاكم فى معرفة علوم الحديث، والنوى فى التقريب، وابن الصلاح وغيرهم. وهو بهذا المعنى قريب من التحريف، إلا أن التحريف أشمل؛ إذ يدخل فيه تغيير المعنى مع بقاء اللفظ على حاله.

فيكون التصحيف هو التحريف فى نقط الكلمة أو شكلها أو حروفها. وما سوى ذلك فهو التحريف فى المعنى.

أما ابن حجر ومن تابعه فقد ذهبوا إلى أن التصحيف خاص بتبديل الكلمة بكلمة أخرى تشابهها فى الخط وتخالفها فى النقط، وهو اصطلاح العسكرى فى كتابه (شرح التصحيف والتحريف)، وذلك كتبديل العذر بالعذر، والخطب بالخطب.

وإنما سمي هذا النوع من التحريف تصحيحًا؛ لأن الآخذ عن الصحيفة قد لا يمكنه التفريق بين الكلمة المرادة والكلمة التى تلتبس بها لمشابهتها فى الصورة، بخلاف الآخذ من أفواه أهل العلم. وكان هذا الالتباس كثيرًا قبل اختراع النقط فى القرن الثانى الهجرى، وقل بعده، إلا أنه لم ينعدم حتى عند من يلتزم به؛ لأن النقط قد تسقط، وقد تنتقل عن مكانها، فيحصل الالتباس.

ينظر: المصباح المنير (صحف)، وتصحيفات المحدثين للعسكرى (ص ٤٠)، ولقظ الدرر على شرح نخبة الفكر (٨٣)، والتقييد والإيضاح (٢٨٢)، والكفاية فى أصول الرواية (١٤٦)، وترتيب الراوى (٣٨٤).

وقد تقدم تعديد مواضع الياء في القرآن .

فأما الذى وقع منها بعد كسرة فلفظان :

أحدهما : ﴿يَأْتِي يَوْمٌ﴾ فى البقرة [الآية : ٢٥٤] وفى سورة إبراهيم - عليه السلام - [٣١] والروم [٤٣] والشورى [٤٧] .

والثانى : ﴿نُودِيَ يَا مُوسَى﴾ فى طه [الآية : ١١] لا غير .

واعلم أن هذه المعارضة التى أوردها الحافظ حسنة ، وينبغى أن يقال لابن مجاهد : إن العرب لا تدغم حرف المد الذى استقر بنفسه حرف مد ، واستعمل فى الكلام كذلك كالواو فى قوله - تعالى - : ﴿أَصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَأَتَّقُوا اللَّهَ﴾ [آل عمران : ٢٠٠] ، وكذلك قوله - تعالى - : ﴿ءَامِنُوا وَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَجَاهِدُوا﴾ [البقرة : ٢١٨] ، وكالياء فى قوله - تعالى - : ﴿الَّذِي يَدْعُ﴾ [الماعون : ٢] و﴿الَّذِي يُؤْمِنُ﴾ [الأعراف : ١٥٨] و﴿الَّذِي يَرْبِكُ﴾ [الشعراء : ٢١٨] و﴿فِي يَوْمَيْنِ﴾ [البقرة : ٢٠٣] .

فأما ما نحن فيه فليس كذلك ؛ إذ ليست الواو فى «هو» ولا الياء فى «نودى يا موسى» ونحوهما حرفى مد فى أنفسهما ، ولا يستعملان مدًا إلا لعارض الوقف خاصة .

فقولنا فى الإدغام : إنهما أسكنا فصارا حرفى مد ثم أدغما ، حكم تقديرى غير منطوق به ، وإنما ينطق بهما فى الكلام على أحد وجهين : إما حرفين مفككين مما^(١) بعدهما متحركين ، وإما مدغمين فيما بعدهما .

فيكون الحاصل فى اللفظ إذ ذاك حرفا واحدا مشدداً ، والله - تعالى - أعلم . قال الحافظ - رحمه الله - : «فإن سكنت الهاء ...» إلى آخره ، ثم قال : «وما كان مثله» .

اعلم أنه ليس فى القرآن غير هذه الألفاظ الأربعة ، إلا أن قوله - تعالى - : ﴿وهو وليهم﴾ وقع فى الأنعام [١٢٧] ، وفى النحل [٦٣] ؛ فىبقى قوله : «وما كان مثله» لا يحرز شيئاً ، وقد تقدم الاعتذار عنه ، والله - تعالى - مجده - أعلم .

قال الحافظ - رحمه الله - : «وأما^(٢) قوله - تعالى - : ﴿وَأَلْتَمِسْ بَيْسَانَ﴾ فى الطلاق

(١) فى ب : فما .

(٢) فى ب : فأما .

[الآية: ٤]... إلى آخره.

عزم الحافظ في هذا الحرف على منع الإدغام، واعتل بأن أصله «الآئى» بياء بعد الهمزة، كما في قراءة الكوفيين، ثم حذفت الياء تخفيفاً، فبقيت الهمزة طرفاً، كما في قراءة قالون، ثم أسكنت الهمزة وأبدل منها ياء ساكنة على غير قياس؛ إذ قياسها أن تكون بَيْنَ بَيْنَ، فإذا ثبت هذا امتنع الإدغام؛ لوجهين:

أحدهما: كثرة التغيير والإجحاف بالكلمة.

والوجه الثانى: أن هذه الياء لما كانت بدلا من الهمزة روعى أصلها فلم تدغم؛ إذ لا تدغم الهمزة فى غيرها.

قال الحافظ - رحمه الله - : «ومن قال: إن الهمزة حذفت، وإن الياء باقية من الأصل؛ فهو دعوى بلا دليل».

واعلم أن هذا الذى قاله الحافظ من منع الإدغام فى هذا الحرف قد نوزع فيه؛ لأنه قد حصل فى اللفظ التقاء المثليين، والأول منهما ساكن فلزم الإدغام، ولا يحتج لترك الإدغام بعد النص عليه؛ إذ لا يحتاج إلى التنصيص على ما جرى على مقتضى الأصول، ولا مدخل لهذه الكلمة فى الإدغام الكبير؛ إذ الأول فى قراءة أبى عمرو^(١) ساكن فى أخذه بالإدغام كما هو فى أخذه بالإظهار كقراءة البزى، وباب الإدغام الكبير مخصوص بما الأول فيه متحرك فى قراءة الإظهار، فقد خرج هذا الحرف فى قراءته عن باب الإدغام الكبير ولحق باب ﴿وَلَا يَغْتَبِ بَعْضُكُم بَعْضًا﴾ [الحجرات: ١٢] و ﴿فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَتُهُمْ﴾ [الأنبياء: ١٥] و ﴿وَمَنْ يَكْرِهُنَّ﴾ [النور: ٣٣] حيث الإدغام الصغير و ﴿إِذْ ذَهَبَ﴾ [الأنبياء: ٨٧] مما التقى فيه المثلان وأولهما ساكن.

فأما ما ذكر الإمام فى آخر الزخرف من قوله - تعالى - : ﴿فَأَصْفَحْ عَنْهُمْ﴾ [الآية: ٨٩] فزائد على مقتضى باب الإدغام الكبير لأن الحاء ساكنة، وكان ينبغى للحافظ أن يبين كيف يصنع القارئ بهذا الحرف على قراءة أبى عمرو والبزى، هل

(١) أبو عمرو يقول هنا: ﴿واللائى يئسن﴾ بالإظهار، وقاعدته فى مثله الإدغام، إلا أن الياء لما كانت عنده عارضة؛ لكونها بدلا من همزة فكأنه لم يجتمع مثلان، وأيضاً فإن سكونها عارض فكأن ياء «اللائى» متحركة، والحرف ما دام متحركاً لا يدغم فى غيره.

ينظر: الدر المصون (٦/٣٣٠).

يفصل بسكت خفيف، أو يشبع مد الصوت؟ أو كيف يكون وجه العمل مع ما فيه من التقاء الساكنين في الوصل إذ قبل الياء ألف؟ وقد ذكر أبو جعفر بن الباذش هذه المسألة في صدر باب الإدغام في^(١) كتاب «الإقناع» وذكر عن أبيه أنها مما يلزم فيه الإدغام، بخلاف قول الحافظ، والله - عز وجل - أعلم.

قال الحافظ - رحمه الله - : «ذكر الحرفين المتقاربين في كلمة وفي كلمتين». اعلم أنه لم يدغم أيضًا من المتقاربين في كلمة إلا القاف في الكاف...^(٢) إلى

(١) في أ: من.

(٢) اعلم أن إدغام أحد المتقاربين في الآخر إذا اجتمعا في كلمة واحدة، إنما هو أمر شديد الندرة، وفي ذلك يقول ابن عصفور في (١٥) / (١٥٠-١٥٢): فإذا اجتمع المتقاربان في كلمة واحدة لم يجز إدغام أحدهما في الآخر؛ لما في ذلك من الالتباس بإدغام المثليين؛ ألا ترى أنك لو قلت في: أنملة: أملة، لم يدر هل الأصل أنملة أو أملة، إلا أن يكون المتقاربان الياء والواو، وقد سبقت إحداهما بالسكون؛ فإنك تدغم إحداهما في الأخرى، إلا أن الواو هي التي تقلب ياء تقدمت أو تأخرت، نحو: مَيْت، أصله: مَيوت، وشقي، أصله: شَقِيو، ما لم يمنع من ذلك مانع، أو يكون بناء الكلمة مبيّنًا أن الإدغام لا يمكن أن يكون من قبيل إدغام المثليين، وذلك نحو: «انفعل» من «المحو»، تقول فيه (أمحى)؛ لأنه قد علم أنه «انمحي» في الأصل؛ إذ ليس في كلامهم: أفعل، أو يكون أحد المتقاربين تاء «أفعل» أو «تفاعل» أو «تفعل»، وذلك نحو: تطير، وتدارأ، واختصم.

فأما «تفعل» و «تفاعل» فتقلب فيهما التاء حرفًا من جنس ما بعدها وتسكنه بسبب الإدغام، وتجتلب همزة الوصل؛ إذ لا يمكن الابتداء بساكن فتقول: اطيّر، وادارأ، وفي المضارع: يطير، ويدارأ، وفي اسم الفاعل: مطير، ومدأري، وفي المصدر: اطيّر، وادارأ.

وأما «افتعل» فتقلب فيه التاء من جنس ما بعدها وتسكنها بنقل حركتها إلى ما قبلها، ثم تدغم فتقول: خصم، وإن شئت حذف الحركة ولم تنقلها، ثم تكسر فاء «افتعل» لالتقاء الساكنين، فتقول: خصم، بكسر الخاء، وإن شئت كسرت عين «افتعل» إبتاعًا لفائها، فتقول: خصم، بكسر الخاء والصاد. وتذهب ألف الوصل في جميع ذلك لتحرك الفاء، وتقول على اللغة الأولى في المضارع: يخصم، وفي اسم الفاعل: مخصم، بكسر الصاد فيهما، وفي اسم المصدر: مخصم، بفتح الخاء والصاد.

وتقول على اللغة الثانية في المضارع: يخصم، وفي اسم الفاعل: مخصم، بكسر الخاء والصاد فيهما. وفي المصدر: مخصم، بكسر الخاء وفتح الصاد. ومنهم من يكسر حرف المضارعة في هذا الوجه إبتاعًا للخاء، وتضم الخاء في اسم الفاعل، واسم المصدر فتقول: يخصم، ومُخَصِّم، ومُخَصِّم، وتفعل في الفعل المضارع واسم الفاعل على اللغة الثالثة مثل ما فعلت فيهما على اللغة الثانية. وأما اسم المصدر فتقول فيه: مُخَصِّم، ومُخَصِّم، كما فعلت في اسم الفاعل على اللغة الثانية، واسم المفعول إن كان الفعل متعديًا بمنزلة المصدر في جميع ما ذكر، والمسموع في مصدره «فعل» خاصة تقول: حَطَّفَ حِطْفًا، =

آخر كلامه، هذا هو القسم الثالث المتقدم الذكر.

ذكر الحافظ هنا إدغام القاف في الكاف بشرطين:

أحدهما: تحريك ما قبل الكاف.

والثاني: أن يقع [بعد]^(١) الكاف ميم الجمع.

وإنما شرط هذين الشرطين؛ لأن الكلمة تطول بالميم وتثقل بالحركة؛ فيحسن التخفيف بالإدغام.

واعلم أن الذى أوجب التقارب بين القاف والكاف، اشتراكهما [فى]^(٢) الشدة، واتصال مخرجيهما^(٣).

مطلب «خلقكم» ومثله

واعلم أن جملة ما ورد فى القرآن من هذا النوع، تسع كلمات، تكرر بعضها فبلغت سبعة وثلاثين موضعاً:

إحداها^(٤) ﴿خلقكم﴾ فى البقرة [٢١]، والنساء [١]، والأنعام [٢]، والأعراف [١٨٩]، والنحل [٧٠]، والشعراء [١٨٤].

وفى ثلاثة مواضع من الروم [٢٠، ٤٠، ٥٤]، وفاطر [١١]، والصفات [٩٦]،

= وَخَصَّمْ خِصْمًا، وقرأ الحسن: (إلا من خَطَفَ الخطفة) فزاد فى المصدر هاء، والقياس يقتضى أن تقول فى المصدر: خِصَامًا، بكسر الخاء وفتح الصاد على اللغة الأولى والثانية، وقياسه على اللغة الثالثة: خصم، بكسر الخاء والصاد.

وما عدا ما ذكر لا يجوز فيه إدغام المتقاربين، إلا ألفاظاً شذت تحفظ ولا يقاس عليها، وهى: سِتٌّ وودٌّ، وعِدَانٌ، والأصل: سدس، ووتد، وعِثْدَانٌ ينظر: (١٥). (١٥٢-١٥٠).

(١) سقط فى ب.

(٢) سقط فى ب.

(٣) جاء فى لسان العرب: القاف والكاف لهويتان، وقال أبو عبد الرحمن: تأليفهما معقوم فى بناء العربية لقرب مخرجيهما، إلا أن تجيء كلمة من كلام العجم معربة، والقاف أحد الحروف المجهورة، ومخرج الجيم والقاف والكاف بين عكدة اللسان وبين اللهاة فى أقصى الفم، والقاف والجيم كيف قلبتالم يحسن تأليفهما إلا بفصل لازم، وقد جاءت كلمات معربات فى العربية ليست منها، والعين والقاف لا تدخلان على بناء إلا حسنتاه؛ لأنهما أطلق الحروف، أما العين فأنصع الحروف جرساً وألذها سماعاً، وأم القاف فأمتن الحروف وأصحها جرساً، فإذا كانتا أو إحداهما فى بناء حسن؛ لنصاعتهما، فإن كان البناء اسماً لزمته السين والدال مع لزوم العين والقاف.

ينظر: لسان العرب (٣٥٠٦/٥).

(٤) فى ب: أحدها.

والزمر [٦]، وغافر [٦٧]، وفصلت [٢١]، والتغابن [٢]، وسورة نوح عليه السلام [١٤].

الثانية ﴿رَزَقَكُم﴾ في العقود [المائدة: ٨٨]، والأنعام [١٤٢]، والأعراف [١٦٠]، والأنفال [٢٦].

وفي موضعين من النحل [٧٢، ١١٤]، وفي الروم [٤٠]، ويس [٤٧]، وغافر [٦٤].

والثالثة ﴿يَرْزُقَكُم﴾ في سورة يونس عليه السلام [٣١]، وفي النمل [٦٤]، وسبأ [٢٤]، وفاطر [٣]، والملك [٢١].

والرابعة ﴿سَبَقَكُم﴾ في الأعراف [٨٠]، والعنكبوت [٢٨].

والخامسة ﴿صَدَقَكُم﴾ في آل عمران [١٥٢].

والسادسة ﴿وَأَنْتُمْ كُمْ﴾ في العقود [المائدة: ٧].

السابعة ﴿نَزَرَقَكُم﴾ في الأنعام [١٥١].

الثامنة ﴿فَيَغْرِقَكُم﴾ في الإسراء [٦٩].

التاسعة ﴿يَخْلُقَكُم﴾ الزمر [٦].

واعلم أن قولنا في هذا: متقاربان في كلمة، من باب المجاز كما تقدم في قولنا: مثلان في كلمة.

وافق الإمام الحافظ على الإدغام في جميع ما تقدم، وزاد أربعة مواضع مما قبل الكاف ساكن:

أحدهما ﴿بُورِقَكُم﴾ في الكهف [١٩].

الثاني ﴿مَا خَلَقَكُم﴾ في لقمان [٢٨].

الثالث ﴿وَفِي خَلْقَكُم﴾ في الجاثية [٤].

الرابع ﴿رَزَقَكُم﴾ في الذاريات [٢٢].

فذكر الإدغام فيها باختلاف، وإدغامها رواية أحمد بن موسى، وعباس ابن الفضل، ويسوغه في ﴿بُورِقَكُم﴾ و ﴿فِي خَلْقَكُم﴾ صحة روح الحركة في القاف، وفي الموضعين الباقيين جواز الروم والإشمام، والإظهار أحسن في أربعتهما من أجل الساكن قبل القاف.

ونص الحافظ على أنه يظهر ما قبل القاف فيه ساكن، يقتضى الإظهار في هذه

الأربعة التي زاد الإمام،
 وفي ﴿مِثْقَلِكُمْ﴾ [البقرة: ٦٣]، و﴿مِخْلَقِكُمْ﴾ [التوبة: ٦٩]، و﴿أَوْ صَدِيقِكُمْ﴾
 [النور: ٦١]، و﴿فَوْقَكُمْ﴾ [البقرة: ٦٣]، وكذلك إذا لم يكن بعد الكاف ميم، وهو
 قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ عُنُقِكُمْ﴾ في الإسراء [٢٩]، و﴿خَلَقَكَ﴾ في الكهف [٣٧]،
 والانفطار [٧]. و﴿نَزُّقَكَ﴾ في طه [١٣٢] وليس في القرآن غيرها.
 وقوله: «وشبهه» يحرز بعض الأمثلة التي قبل القاف فيها ساكن، أو ليس بعد
 الكاف فيها ميم مما تقدم، فتأمله، والله تعالى جده أعلم.
 قال الحافظ - رحمه الله - : «واختلف أهل الأداء في قوله تعالى: ﴿إِن
 طَلَّقْنَاكَ﴾...» إلى آخر كلامه.

وذكر الإمام أن اليزيدي روى فيه الإظهار، وروى عباس الإدغام، وهو أكثر.
 قال الحافظ هنا عن ابن مجاهد، وأصحابه بالإظهار، وقال: «وقرأته أنا بالإدغام
 وهو القياس؛ لثقل الجمع والتأنيث».
 وقال في «التفصيل»: «وبالوجهين قرأته أنا». واختار فيه الإدغام، وعلمه بالثقل
 كما تقدم.

ثم قال: «وكان من أثر الإظهار [أنه] إنما كره أن تجتمع في الكلمة ثلاثة أحرف
 مضاعفة؛ لما فيه من الكلفة والثقل».
 قال الحافظ: «وألزم اليزيدي أبو عمرو بإدغامه».

وفي بعض النسخ: «أبا عمر» بضم العين وفتح الميم وهو اسم الدورى وهو
 تصحيف، والصحيح: أبا عمرو، بفتح العين وإسكان الميم، وهو اسم الإمام ابن العلاء.
 ويدل على صحة ذلك قوله: «فدل على أنه يرويه عنه بالإظهار» يريد: فدل هذا
 الإلزام على أن اليزيدي يرويه عن أبي عمرو بالإظهار، وتصحيح^(١) هذا الاستدلال
 يتوقف على بيان وجه الإلزام.

وبيانه أن اليزيدي يقول لشيخه ابن العلاء: «قد اجتمع في هذا الحرف الشروط
 التي تعتبر في إدغام القاف في الكاف إذا كانا في كلمة، وذلك: تحريك ما قبل
 القاف، ووقوع حرف الجمع بعد الكاف، فالنون هنا بعد الكاف تدل على جماعة

(١) في أ: يصح.

المؤنث، كما أن الميم في «رزقكم» وأخواته تدل على جماعة المذكرين، مع أن التأنيث أثقل من التذكير، فليكن الإدغام هنا أوكد، فهذا وجه الإلزام^(١).

وأما تصحيح الاستدلال على ما قلته فهو أنك إنما تقول: ألزمت فلانا كذا، إذا كان قائلاً بخلاف ما ألزمته، ويكون مع ذلك من أصول مذهبه ما يقتضى القول بما ألزمته، وهذه الشروط موجودة في مسألتنا على ما تقرر في وجه الإلزام؛ ولهذا قال الحافظ: «فدل على أنه كان يرويه عنه بالإظهار» يريد: لو كان اليزيدى يرويه عن ابن العلاء بالإدغام لم يكن لإطلاق لفظ الإلزام معنى، فهذا وجه صحة ثبوت «أبا عمرو» اسم الشيخ، فأما «أبا عمر» اسم الدورى فلا وجه لثبوته هنا؛ لأنه إذا ألزم اليزيدى أبا عمر الدورى إدغام هذا الحرف فمعناه أنه قال له: أقرأه بالإدغام واروه عنى بالإدغام، وإذا كان كذلك بطل أن يرويه الدورى عن اليزيدى بالإظهار، ولم يعقل أن يستدل بهذا على أن اليزيدى يرويه عن ابن العلاء بالإظهار، فتأمل هذا كله، والله - جل وعلا - أعلم.

قال الحافظ - رحمه الله - : «فأما ما كان من المتقاربين من كلمتين»، هذا هو القسم الرابع المتقدم الذكر.

قال الحافظ: «أدغم من ذلك ستة عشر حرفاً لا غير، وهى . . . كذا، وذكر أنه جمعها فى قوله: «سنشد حجتك بذل رض قثم». وقد جمعها أنا فى قولك:

لذ ضحك بشر قنت ثم سجد

واعلم أن الإمام وافقه على إدغام هذه الحروف، وزاد العين فى قوله - تعالى - : ﴿وَأَسْمَعُ غَيْرَ مُسْمَعٍ﴾ فى النساء [٤٦]، وقال: «باختلاف عنه، والإدغام ردىء جداً، [و]»^(٢) هو رواية محمد بن رومى، عن خالد^(٣) بن جبلة^(٤)، عن أبى عمرو فى هذا الحرف وحده، وقياسه: ﴿يَبْتَغِ غَيْرَ﴾ [آل عمران: ٨٥] انتهى.

(١) يقول السمين الحلبي فى الدر المصون (٣٣٧/٦): (أدغم أبو عمرو القاف فى الكاف على رأى بعضهم، وهو أولى من «يرزقكم» ونحوه؛ لثقل التأنيث).

(٢) سقط فى أ.

(٣) خالد بن جبلة، أبو الوليد الإشكرى المدنى، روى القراءة عن أبى عمرو بن العلاء، روى القراءة عنه حماد بن شعيب البزاز.

ينظر: غاية النهاية (١/٢٦٩) (١٢١٤).

(٤) فى ب: جفلة.

قال الحافظ في «التفصيل»، «إن اليزيدي قرأهما بالإظهار» قال: «وبذلك قرأتها». واعلم أنه قد تقرر أن الأصل في هذا الباب أن يكون الحرف الأول متحركاً قبل الإدغام بخلاف هذين الحرفين، فلو كان أبو عمرو يختار إدغامهما لما خصهما بالإدغام الكبير، والله عز وجل أعلم.

قال الحافظ - رحمه الله - «ما لم يكن الأول منوناً أو مشدداً أو تاء الخطاب أو معتلاً»، وذكر مثلاً من كل واحد من هذه الأصناف الأربعة، وجملة ما في القرآن من تاء الخطاب في هذا الفصل اثنا عشر موضعاً، وهي:

﴿لَمَنْ خَلَقَتْ طِينًا﴾ [الإسراء: ٦١]، و﴿وَمَا كُنْتَ تَأْوِيًا﴾ [القصص: ٤٥]، و﴿وَإِذَا رَأَيْتَ نَمَّ﴾ [الإنسان: ٢٠]، و﴿إِنْ كُنْتَ جِئْتَ بِتَائِبَةٍ﴾ [الأعراف: ١٠٦]، و﴿فَأَكْثَرْتَ جِدْلَنَا﴾ [هود: ٣٢]، و﴿وَلَوْلَا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ﴾ [الكهف: ٣٩]، و﴿قَدْ أُوتِيتَ سُؤْلَكَ﴾ [طه: ٣٦]، و﴿أَنْ لَّا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ﴾ [الأنبياء: ٨٧]، و﴿فَلَيْسَتْ سِينِينَ﴾ [طه: ٤٠]، و﴿لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا نُكْرًا﴾ [الكهف: ٧٤]، و﴿لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا إِمْرًا﴾ [الكهف: ٧١]، و﴿لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا فَرِيًّا﴾ [مريم: ٢٧] وسيأتي الخلاف في هذا الأخير.

وأما المعتل فجاء منه في القرآن ثلاثة ألفاظ:

أحدها: ﴿وَلَمْ يُوْتِ سَعَةً﴾ في البقرة [٢٤٧] ولا خلاف في إظهاره .
والثاني: ﴿وَلَتَأْتِ طَائِفَةٌ﴾ في النساء [١٠٢].

والثالث: ﴿وَأَتِذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ﴾ في الإسراء [٢٦]، والروم [٣٨]، وفيهما خلاف نذكره بعد. وقد تقدم في القسم الثاني وجه منع هذه الأصناف؛ فأغنى عن إعادته هنا، والله عز وجل أعلم.

إدغام الحاء في العين (١)

قال الحافظ - رحمه الله - : «فأما الحاء فأدغمها في العين في قوله: ﴿فمن

(١) ذهب النحاة إلى أنه إذا اجتمعت العين مع الحاء، لم يخل الأمر عن حالين:

أحدهما: أن تقدم العين.

والثاني: أن تتأخر.

فإن تقدمت العين على الحاء، كنت بالخيار: إن شئت أدغمت، فقلبت العين حاء، وإن

شئت لم تدغم. وإن تأخرت العين وتقدمت الحاء، فالبيان، ولا يجوز الإدغام، إلا أن

زحزح عَن النَّارِ ﴿آل عمران: ٨٥﴾ لا غير»، ثم قال: «وأظهرها فيما عدا هذا الموضوع...» إلى آخر كلامه.

اعلم أن جملة ما في القرآن من الحاء عند العين ثمانية ألفاظ، تكرر بعضها فبلغ الجميع خمسة وعشرين موضعاً:

فأحد هذه الألفاظ ﴿جُنَّاحَ عَلَيْهِ﴾ في ستة مواضع من البقرة [١٥٨، ١٩٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣٣، ٢٣٤]، وفي أربعة مواضع من النساء [٢٣، ٢٤، ٥١، ١٢٨]، وفي موضعين من الأحزاب [٥، ٥١] وفي موضع من الممتحنة [١٠].

الثاني: ﴿الْمَسِيحُ عِيسَى﴾ في موضع من آل عمران [٤٥]، وموضعين من النساء [١٥٧، ١٧٠].

والثالث: ﴿رُحُوحَ عَيْنِ النَّارِ﴾ في آل عمران [٨٥].

الرابع: ﴿ذُبُوحَ عَلَى﴾ في المائدة [٣].

الخامس: ﴿لَا يُصَلِّحُ عَمَلَ﴾ في سورة يونس عليه السلام [٨١].

السادس: ﴿لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ﴾ في طه [٩١].

السابع: ﴿الرَّيْحَ عَاصِفَةً﴾ في الأنبياء عليهم السلام [٨١].

الثامن: ﴿فَأَصْفَحَ عَنْهُمْ﴾ في الزخرف [٨٩] غير أن هذا الحرف الأخير ساكن الحاء

وهو خلاف أصل هذا الباب كما تقدم.

فمذهب الحافظ الإدغام في قوله - تعالى - : ﴿فَمَنْ زَحَزَحَ عَن النَّارِ﴾

[آل عمران: ١٨٥] خاصة.

وذكر الإمام فيه اختلافاً، وأنه قرأه بالوجهين وقال: «وكان أبو عمرو يكره إدغام

= تقلب العين حاء، وتدغم الحاء في الحاء.

ذكره ابن عصفور في (١٥/٩، ١٠).

وقال سيبويه: والعين مع الحاء كقولك: اقطع حملاً، الإدغام حسن والبيان حسن؛

لأنهما من مخرج واحد.

ولم تدغم الحاء في العين في قولك: امدح عرفة؛ لأن الحاء قد يفرون إليها إذا وقعت

الهاء مع العين، وهي مثلها في الهمس والرخاوة مع قرب المخرجين، فأجريت مجرى الميم

مع الباء فجعلتها بمنزلة الهاء، كما جعلت الميم بمنزلة النون مع الباء. ولم تقو العين على

الحاء إذ كانت هذه قصتها، وهما من المخرج الثاني من الحلق، وليست حروف الحلق

بأصل للإدغام. ولكنك لو قلبت العين حاء فقلت في «امدح عرفة»: امدح عرفة، جاز

ينظر الكتاب (٤/٤٥١).

الحاء في العين، وقوم من العرب يدغمونها فيها والإدغام رواية أبي عبد الرحمن ابن اليزيدي^(١)، عن أبيه عنه^(٢).

وذكر الإمام أيضا في سائر الألفاظ الباقية الوجهين، وأن الإظهار أحسن، وأن الإدغام في ﴿ولا جناح عليكم﴾ [النساء: ١٠٢] و﴿المسيح عيسى﴾ [النساء: ١٥٧] رواية القاسم بن عبد الوارث، عن الدورى، عن اليزيدي، عن أبي عمرو وأن إدغام ﴿فاصفح عنهم﴾ [الزخرف: ٨٩] رواية شجاع^(٣).

فأما قوله تعالى: ﴿الرَّيْحَ عَاصِفَةً﴾ في سورة الأنبياء - عليهم السلام - [٨١] فلم يذكره في الإدغام، وقياس من أدغم ﴿الْمَسِيحَ عَيْسَى﴾ [النساء: ١٥٧] الأول من سورة النساء أن يدغم ﴿الرَّيْحَ عَاصِفَةً﴾ [الأنبياء: ٨١]؛ إذ الحاء فيهما منصوبة بعد ياء المد،

(١) عبد الله بن يحيى بن المبارك، أبو عبد الرحمن بن أبي محمد اليزيدي البغدادي، مشهور ثقة، أخذ القراءة عرضًا وسماعًا عن - الغاية، جامع البيان، الكفاية الكبرى، الكامل - أبيه عن أبي عمرو، وله عنه نسخة، قال الحافظ الداني: وهو من أجل الناقلين عنه، وله كتاب حسن في غريب القرآن، روى عنه القراءة ابن أخيه العباس وعبد الله ابنا محمد ابن أبي محمد، وأحمد بن إبراهيم وراق خلف، و- الغاية الجامع، الكفاية، الكامل - جعفر بن محمد الأدمي و- الكفاية الكبرى - بكران بن أحمد.
ينظر: غاية النهاية (٤٦٣/١) (١٩٢٩).

(٢) جاء في اللباب في علوم الكتاب: قوله: ﴿فمن زحزح عن النار﴾ أدغم أبو عمرو الحاء في العين، قالوا: لطول الكلمة، وتكرير الحاء، دون قوله: ﴿ذبح على النصب﴾ [المائدة: ٣] وقوله: ﴿المسيح عيسى﴾ [آل عمران: ٤٥]، ونقل عنه الإدغام مطلقًا، وعدمه مطلقًا، والنحويون يمنعون ذلك، ولا يجيزونه إلا بعد أن يقلبوا العين حاء ويدغموا الحاء فيها، قالوا: لأن الأقوى لا يدغم في الأضعف، وهذا عكس الإدغام: أن تقلب فيه الأول للثاني إلا في مسألتين: إحداهما: هذه، والثانية: الحاء في الهاء، نحو: امدح حلالاً - بقلب الهاء حاء أيضًا - ولذلك طعن بعضهم على قراءة أبي عمرو، ولا يلتفت إليه. ومعنى الكلام ﴿فمن زحزح﴾ أى: نحى وأزبل عن النار وأدخل الجنة فقد فاز.
ينظر اللباب: (٩٩/٦).

(٣) شجاع بن أبي نصر، أبو نعيم البلخي ثم البغدادي الزاهد، ثقة كبير، سئل عنه الإمام أحمد فقال: بخ بخ، وأين مثله اليوم؟! ولد سنة عشرين ومائة ببلخ، وعرض على - جامع البيان، الكفاية الكبرى، الكامل - أبي عمرو بن العلاء وهو من جلة أصحابه، وسمع من عيسى ابن عمرو صالح المري، روى القراءة عنه - جامع البيان، الكامل - أبو عبيد القاسم ابن سلام و- جامع البيان، الكفاية الكبرى، الكامل - محمد بن غالب - جامع البيان - أبو نصر القاسم بن علي وأبو عمر الدورى، مات ببغداد سنة تسعين ومائة وله سبعون سنة.
ينظر: غاية النهاية (٣٢٤/١) (١٤١٦).

والله - جل وعلا - أعلم .

ووجه التقارب بين الحاء والعين: اتحاد المخرج، ولم يفترقا إلا في وجه واحد وهو البحاح الذي في الحاء، فلو زال صارت عيناً مجهورة، كما أنه لو زال الجهر عن العين صارت حاء بيحة^(١)، والله - سبحانه - أعلم .

وقد تقدم أن هذا الإدغام شذوذ؛ فإنه يقلب الحاء عيناً، وتقدم أن المستعمل في مثل هذا قلب العين حاء، والله - سبحانه - أعلم .

إدغام القاف في الكاف^(٢)

قال الحافظ: «وأما القاف فكان يدغمها في الكاف إذا تحرك ما قبلها» .

اعلم أن جملة ما في القرآن من هذا النوع ستة ألفاظ، تكرر بعضها فبلغ الجميع أحد عشر موضعاً:

(١) قال الخليل: الحاء: حرف مخرجه من الحلق، ولولا بحة فيه لأشبه العين. قال: وبعد الحاء الهاء ولم يأتلفا في كلمة واحدة أصلية الحروف. وقبح ذلك على ألسنة العرب؛ لقرب مخرجيهما؛ لأن الحاء في الحلق بلزق العين. وكذلك الحاء والهاء، ولكنهما يجتمعان في كلمتين، لكل واحدة معنى على حدة، كقول لبيد:

يتمادى في الذي قلت له ولقد يسمع قولي: حى هل!

ينظر لسان العرب (٢/٧٤١).

وحكى الأزهرى عن الليث بن المظفر قال: لما أراد الخليل بن أحمد الابتداء في كتاب العين أعمل فكره فيه، فلم يمكنه أن يبتدى من أول: اب ت ث؛ لأن الألف حرف معتل، فلما فاته أول الحروف كره أن يجعل الثاني أولاً، وهو الباء، إلا بحجة، وبعد استقصاء تدبر ونظر إلى الحروف كلها، وذاقها، فوجد مخرج الكلام كله من الحلق، فصير أولها بالابتداء به أدخلها في الحلق. وكان إذا أراد أن يذوق الحرف فتح فاه بألف، ثم أظهر الحرف، نحو: أب، أت، أح، أع، فوجد العين أقصاها في الحلق وأدخلها، فجعل أول الكتاب: العين، ثم ما قرب مخرجه منها بعد العين، الأرفع فالأرفع، حتى أتى على آخر الحروف، وأقصى الحروف كلها: العين، وأرفع منها الحاء، ولولا بحة في الحاء لأشبهت العين؛ لقرب مخرج الحاء من العين، ثم الهاء، ولولا هتة في الهاء - وقال مرة: ههة في الهاء - لأشبهت الحاء؛ لقرب مخرج الهاء من الحاء، فهذه الثلاثة في حيز واحد، فالعين والحاء والهاء والخاء والعين حلقية، فاعلم ذلك.

قال الخليل: العين والحاء لا يأتلفان في كلمة واحدة أصلية الحروف؛ لقرب مخرجيهما إلا أن يؤلف فعل من جمع بين كلمتين، مثل حَيَّ على، فيقال منه: حَيَّعَل، والله أعلم .

ينظر لسان العرب (٤/٢٧٧٢).

(٢) قال سيبويه: القاف مع الكاف كقولك: الحق كlette، الإدغام حسن والبيان حسن. وإنما أدغمت لقرب المخرجين، وأنهما من حروف اللسان، وهما متفقان في الشدة.

ينظر الكتاب (٤/٢٥٢).

أحد الألفاظ ﴿وخلق كل شيء﴾ في الأنعام [١٠١]، والنور [٤٥]، والفرقان [٢].
الثاني ﴿خلق كل شيء﴾ في الأنعام [١٠٢]، والرعد [١٦]، والزمر [٦٢]،
وغافر [٦٢].

الثالث: ﴿يخلق كمن﴾ في النحل [١٧].

الرابع: ﴿ينفق كيف﴾ في العقود [المائدة: ٦٤].

الخامس: ﴿أنطق كل شيء﴾ في فصلت: [٢١].

السادس: ﴿فيها يفرق كل﴾ في الدخان [٤].

قال الحافظ - رحمه الله - : «فإن سكن ما قبلها لم يدغمها نحو: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ
ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٦] وشبهه».

اعلم أنه ليس في القرآن من هذا غير هذه الكلمة، والله تبارك وتعالى أعلم.
واقفه الإمام على ما تقدم في القاف.

وقد تقدم وجه التقارب بين القاف والكاف، فأغنى عن إعادته.

إدغام الكاف في القاف^(١)

قال الحافظ رحمه الله: «وأما الكاف فأدغمها أيضًا في القاف، إذا تحرك ما قبلها».

اعلم أن جملة الوارد من هذا في القرآن اثنان وثلاثون موضعًا:

منها في البقرة: ﴿ونقدس لك قال﴾ [٣٠]، ﴿كذلك قال الذين لا يعلمون﴾

[١١٣]، ﴿كذلك قال الذين من قبلهم﴾ [١١٨]، ﴿فلنولينك قبلة﴾ [١٤٤]، ﴿من

يعجبك قوله﴾ [٢٠٤].

وفي النساء: ﴿من عندك قل﴾ [٧٨]، ﴿على ذلك قديرا﴾ [١٣٣]، ﴿يستفتونك

قل﴾ [١٧٦].

وفي الأعراف: ﴿إذ أمرتك قال﴾ [١٢]، ﴿وءهتكت قال﴾ [١٢٧].

وفي الأنفال: ﴿في مناك قليلا﴾ [٤٣].

وفي التوبة: ﴿ذلك قولهم﴾ [٣٠].

(١) قال سيبويه: والكاف مع القاف: انهك قطعنا، البيان أحسن والإدغام حسن، وإنما كان البيان أحسن؛ لأن مخرجيهما أقرب مخارج اللسان إلى الحلق، فشبهت بالخاء مع الغين كما شبه أقرب مخارج الحلق إلى اللسان بحروف اللسان فيما ذكرنا من البيان والإدغام.
ينظر: الكتاب (٤/٤٥٢).

وفي سورة يوسف عليه السلام: ﴿هَيْتَ لَكَ قَالُ﴾ [٢٣].
 وفي الإسراء: ﴿أَنْ نَهْلِكَ قَرْيَةً﴾ [١٦].
 وفي الكهف: ﴿جَتَّتِكَ قُلْتُ﴾ [٣٩].
 وفي كهيعص: ﴿كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكَ﴾ [٩]، ﴿كَذَلِكَ قَالَ﴾ [٢١].
 وفي طه: ﴿بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلُ﴾ [١٣٠].
 وفي الفرقان: ﴿لَكَ قُصُورًا﴾ [١٠]، ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾ [٥٤]، ﴿وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوْمًا﴾ [٦٧].

وفي النمل: ﴿عَرْشِكَ قَالَتْ﴾ [٤٢]، ﴿وَبِمَنْ مَعَكَ قَالُ﴾ [٤٧].
 وفي الزمر: ﴿بِكُفْرِكَ قَلِيلًا﴾ [٨].
 وفي غافر: ﴿هَلِكُ قُلْتُمْ﴾ [٣٤].
 وفي الزخرف: ﴿رَبُّكَ قَالَ إِنَّكُمْ﴾ [٧٧].
 وفي القتال: ﴿مَنْ عِنْدَكَ قَالُوا﴾ [محمد: ١٦].
 وفي ق: ﴿بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلُ﴾ [٣٩].
 وفي الذاريات: ﴿مَنْ أَفْكَ قُتِلُ﴾ [٩-١٠]، ﴿كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكَ﴾ [٣٠].
 وفي الفجر: ﴿هَلْ فِي ذَلِكَ قَسْمُ﴾ [٥].
 قال الحافظ - رحمه الله - : «فإن سكن ما قبل الكاف لم يدغمها».
 اعلم أن من جملة ما ورد من هذا في القرآن ستة مواضع:
 منها:

﴿أَرَيْتَ أَنْظَرَ إِلَيْكَ قَالُ﴾ [١٤٣]، ﴿إِنَّا هُدْنَا إِلَيْكَ قَالُ﴾ [١٥٦] في الأعراف.
 ﴿وَلَا يَخْرُجُكَ قَوْلُهُمْ﴾ في سورة يونس عليه السلام [٦٥]، ويس [٧٦].
 و﴿وَتَرَكُوكَ قَائِمًا﴾ في الجمعة [١١].
 و﴿عَلَيْكَ قَوْلًا﴾ في المزمّل [٥].

وافقه الإمام على كل ما تقدم في الكاف إلا في قوله تعالى: ﴿وَتَرَكُوكَ قَائِمًا﴾ [الجمعة: ١١] فإنه ذكر فيه الإدغام بخلاف، وإنما لم يدغم إذا سكن ما قبل الكاف؛ استغناء بخفة الساكن عن تخفيف الإدغام، والله جل جلاله أعلم.

إدغام الجيم في الشين^(١)

قال الحافظ - رحمه الله - : «وأما الجيم فإدغامها في الشين في قوله تعالى : ﴿أَخْرَجَ شَطَأَهُ﴾ [الفتح : ٢٩] وفي التاء في^(٢) قوله تعالى : ﴿ذِي الْمَعَارِجِ تَعْرَجُ﴾ [المعارج : ٣-٤] لا غير» .

اعلم أن الجيم لم تلتق الشين والتاء من كلمتين في غير هذين الموضعين . وذكر الإمام خلافا في ﴿ذِي الْمَعَارِجِ تَعْرَجُ﴾ ، وأن الإدغام رواية أبي عبد الرحمن عن أبيه ، عن أبي عمرو^(٣) ، ولم يذكر في إدغام الحرف الأول خلافا ، والتقارب الذي بين الجيم والشين هو باتحاد^(٤) المخرج ، وأما مقارنة الجيم للتاء ، فإنهما مشتركان في الشدة .

وعلى الحافظ جواز إدغام الجيم في التاء ، وإن لم تكن من مخرجها ، بأن الشين من مخرج الجيم والشين تتصل بما فيها من التنفسي بمخرج التاء . وهذا التعليل يقتضى أن يكون إدغام الشين في التاء أولى ، لكن منع من ذلك ما كان يؤدي إليه الإدغام من إذهاب التنفسي ، وهو زيادة في الشين من غير أن يخلفه شيء ، وقد مر في مقدمة الباب أن الشين يدغم فيه مقاربه ، ولا يدغم هو في

(١) قال سيبويه : الجيم مع الشين ، كقولك : ابعج شبتا ، الإدغام والبيان حسنا ؛ لأنهما من مخرج واحد ، وهما من حروف وسط اللسان . ينظر : الكتاب (٤/٤٥٢) .

(٢) في ب : من .

(٣) قال السمين الحلبي : أدغم أبو عمرو الجيم في التاء ، واستضعفها بعضهم من حيث إن مخرج الجيم بعيد من مخرج التاء ، وأجيب عن ذلك بأنها قريبة من الشين ؛ لأن النفس الذي في الشين يقربها من مخرج التاء ، والجيم تدغم في الشين ؛ لما بينهما من التقارب في المخرج والصفة ، فحمل الإدغام في التاء على الإدغام في الشين ؛ لما بين الشين والتاء من التقارب .

وأجيب أيضًا بأن الإدغام أيضًا يكون لمجرد الصفات ، وإن لم يتقاربا في المخرج ، والجيم تشارك التاء في الاستفال والانفتاح والشدة . ينظر : الدر المصون (٦/٣٧٤) .

(٤) قال ابن منظور : والجيم والشين والضاد ثلاثة في حيز واحد ، وهي من الحروف الشجرية ، والشجر : مفرج الفم ، ومخرج الجيم والقاف والكاف بين عكدة اللسان ، وبين اللهاة في أقصى الفم . ينظر : اللسان (١/٥٢٧) .

مقاربه^(١)، وقد لقيت الشين التاء في مواضع من القرآن في كلمة واحدة، وذلك في بناء «افتعل» وما تصرف منه نحو ﴿أَشْرَبْنَا﴾ [التوبة: ١١١] و ﴿أَشْتَدَّتْ﴾ [إبراهيم: ١٨] و ﴿أَشْتَمَلْتُمْ﴾ [الأنعام: ١٤٣] و ﴿أَشْتَعَلَّ﴾ [مريم: ٤] و ﴿يَشْتَهُونَ﴾ [سبأ: ٥٤] و ﴿مُشْرِكُونَ﴾ [الصفات: ٣٣] ولم يدغم شيء من ذلك، والله - جل وعلا - أعلم.

وقوله: «لا غير» يعطى حصر الإدغام في هذين المثالين خاصة، وليس فيه دلالة على أنه ليس في القرآن غيرهما.

ويمكن أن يكون قوله: «لا غير» حصرًا لإدغام^(٢) الجيم في الشين والتاء دون غيرهما من الحروف، والمفهوم الأول أظهر، والله - سبحانه - أعلم.

إدغام الشين في السين

قال الحافظ - رحمه الله - : «وأما الشين فأدغمها في السين في قوله - تعالى - : ﴿إِلَى ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٤٣] لا غير».

اعلم أن الحافظ ذكر في «التفصيل» خلافًا في هذا الحرف، وكذلك ذكر الإمام أن الإظهار أرجح؛ لما في الإدغام من إذهاب التنفسي والتقاء الساكنين، والأول حرف صحيح.

ووجه جواز الإدغام: أن إذهاب التنفسي يخلفه الصفير، وتخف الكلمة بزوال الكسرة.

وهذان التعليلان إنما يصحان إذا حمل الإدغام على ظاهره، فأما إن أخذ بمعنى الإخفاء وروم الحركة فلا يصح التعليل بما تقدم.

(١) قال سيبويه: ومن الحروف حروف لا تدغم في المقاربة وتدغم المقاربة فيها. وتلك الحروف: الميم، والراء، والفاء، والشين...

والشين لا تدغم في الجيم؛ لأن الشين استطال مخرجها لرخاوتها حتى اتصل بمخرج الطاء، فصارت منزلتها منها نحوًا من منزلة الفاء مع الباء، فاجتمع هذا فيها والتنفسي؛ فكرهوا أن يدغموها في الجيم كما كرهوا أن يدغموا الراء فيما ذكرت لك، وذلك قولك: افرش جبلة. وقد تدغم الجيم فيها كما أدغمت ما ذكرت لك في الراء، وذلك: أَخْرِ شَبْنًا.

ينظر الكتاب (٤/٤٤٧-٤٤٨-٤٤٩).

(٢) في ب: إدغام.

ولا شك أن الإخفاء أولى هرباً من التقاء الساكنين، ولما تقدم من أن الشين لا تدغم في مقاربتها، ويحمل الإدغام إن ثبت على أنه شاذ؛ إذ القوانين التي^(١) تقدم تقريرها إنما هي مبنية على فصيح الكلام، وقد تقدم ذكر هذا.

واعلم أنه لم تلق الشين المعجمة السين المهملة من كلمتين في غير هذا الموضع من القرآن إلا في ﴿عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ في طه [الآية: ٥]، ومنع إدغامه سكون الثاني منهما.

ووجه التقارب بين الشين والسين: اتفاقهما في الهمس والرخاوة والاستفال، وأن في الشين التفشى وفي السين الصفير، وكلاهما زيادة في الحرف، وأن مخرج الشين من وسط اللسان ومخرج السين من طرفه فلحقه^(٢) الشين بما فيه من التفشى، والله [تبارك]^(٣) وتعالى أعلم.

إدغام الضاد في الشين

قال الحافظ - رحمه الله - : «وأما الضاد فأدغمها في الشين في قوله - تعالى - : ﴿لبعض شأنهم﴾ [النور: ٦٢] لا غير».

اعلم أن الضاد لقيت الشين في القرآن من كلمتين في ثلاثة مواضع: أحدها: ﴿لبعض شأنهم﴾ في النور [٦٢]، نص الحافظ على إدغامه، وذكر الإمام فيه خلافاً^(٤).

(١) في ب: الذى.

(٢) في ب: فليحقه.

(٣) سقط في ب.

(٤) أظهر العامة الضاد عند الشين. وأدغمها أبو عمرو فيها؛ لما بينهما من التقارب: لأن الضاد من أقصى حافة اللسان، والشين من وسطه. وقد استضعفت جماعة من النحويين هذه الرواية، واستبعدوها عن أبي عمرو - رأس الصناعة - من حيث إن الضاد أقوى من الشين، ولا يدغم الأقوى في الأضعف، وأساء الزمخشري على راويها السوسى. وقد أجاب الناس عنه، فقيل: وجه الإدغام: أن الشين أشد استطالة من الضاد، وفيها تفشى ليس في الضاد، وفقد صارت الضاد أنقص منها، وإدغام الأنقص في الأزيد جائز، قال: ويؤيد هذا أن سيبويه حكى عن بعض العرب: (اطجع) في (اضطجع)، وإذا جاز إدغامها في الطاء فإدغامها في الشين أولى.

والخصم لا يسلم جميع ما ذكر، ومستند المنع واضح.

ينظر الباب (١٤/٤٦٤-٤٦٥).

الثانى: ﴿وَالْأَرْضِ شَيْنًا﴾ فى النحل [الآية: ٧٣]، قال الحافظ فى «التفصيل» لما ذكر الحرف الذى فى النور: «وقياسه قوله - تعالى - فى النحل: ﴿وَالْأَرْضِ شَيْنًا﴾» ثم قال: «ولا أعلم خلافا بين أهل الأداء فى إظهاره».

ولا فرق بينهما إلا إرادة الجمع بين اللغتين، وذكر الإمام فيه - أيضا - الخلاف كالحرف الذى فى النور، وأن الإدغام فيهما رواية أبى شعيب عن يزيدى.

الثالث: ﴿الْأَرْضَ شَقًا﴾ فى عبس [٢٦]، ولا خلاف فى إظهاره؛ لخفة فتحة الضاد.

واعلم أن الإدغام فيما ذكر ردىء؛ لما فيه من التقاء الساكنين والأول حرف صحيح، مع أن الضاد من الحروف التى لا تدغم فى مقاربها كما تقدم إلا فيما شذ؛ لما فى إدغامها من إذهاب الجهر والإطباق.

ولا مقارنة بين الضاد والشين، غير أنها لاستطالتها تتصل بمخرج الشين، والله [سبحانه] ^(١) أعلم.

فإن قيل: نص الحافظ على أنه لا يعلم خلافا فى حرف النحل أنه مظهر، ونص الإمام على أن الإدغام فيه رواية أبى شعيب فكيف هذا؟

فالجواب: أنه يمكن الجمع بينهما، بأن الرواية خلاف التلاوة، كما تقرر فى باب البسمة. أو بلغ أحدهما ما لم يبلغ الآخر، وهذا التوجيه الثانى أظهر؛ لقول الحافظ: «ولا فرق بينهما إلا إرادة الجمع بين اللغتين» فظهر أن الحافظ لم يبلغه ما بلغ الإمام، والله [عز وجل] ^(٢) أعلم.

[إدغام الضاد فى الذال]

وذكر الإمام إدغام الضاد فى الذال، وجملته فى القرآن خمسة مواضع:

منها فى آل عمران: ﴿قِيلَ لِلْأَرْضِ ذَهَبًا﴾ [الآية: ٩١].

وفى المائدة: ﴿مِنْ الْأَرْضِ ذَلِكَ﴾ [الآية: ٣٣] و﴿بِعَضِّ ذُنُوبِهِمْ﴾ [الآية: ٤٩].

وفى الملك: ﴿الْأَرْضَ ذُلُولًا﴾ [الآية: ١٥].

وفى الطارق: ﴿وَالْأَرْضِ ذَاتِ الصَّنَعِ﴾ [الآية: ١٢].

(١) سقط فى ب.

(٢) سقط فى ب.

وذكر الإمام الخلفاء في حرف آل عمران، وحرف الملك، والمفهوم عنه أنه أراد الخلاف في جملتها، ونص على أن الإظهار أكثر، وأن الإدغام رواية قاسم ابن عبد الوارث عن الدوري، عن اليزيدي، ومذهب الحافظ الإظهار في جميعها؛ إذ في الإدغام إذهب الاستعلاء والاستطالة والتقاء الساكنين مع أن الأول حرف صحيح. قال الحافظ: «وإنما سوغ إدغام الضاد في الشين أن التفشى قام مقام الاستطالة».

واعلم أنه لا تقارب بين الضاد والذال، غير أن الضاد لاستطالتها تلحق بطرف اللسان، والذال من الطرف، كما تقدم في المخارج، الله [تبارك وتعالى] (١) أعلم. إدغام السين في الزاي والشين (٢)

قال الحافظ - رحمه الله - : «وأما السين فأدغمها في الزاي في قوله تعالى ﴿وإذا النفوس زوجت﴾ [التكوير: ٧] لا غير، وفي الشين بخلاف عنه في قوله - تعالى : ﴿الرأس شيباً﴾ (٣) [مريم: ٤]».

(١) سقط في ب.

(٢) قال ابن عصفور: والسين والزاي، كل واحدة تدغم في الأخرى، وسواء كان الأول متحركاً أو ساكناً، والإدغام أحسن من البيان، إلا أن الإدغام إذا كان الأول ساكناً أحسن منه إذا كان متحركاً، نحو قولك: و (لم يحبس زيد)، و (حبس زيد)، و (لم يوجز سلمة)، و (أوجز سلمة).

ثم الفاء، ولا تدغم في شيء، وتدغم فيها الباء، بقول: اذهب في ذلك ثم الباء، وهي تدغم في الفاء، كما ذكرنا. ينظر: المقرب (١٥-١٦).

(٣) وقد نص على إدغام أبي عمرو السين في الشين هاهنا ابن عادل الحنبلي، حيث قال: قوله: ﴿واشتعل الرأس شيباً﴾ أي: ابيض شعر الرأس شيباً. وفي نصب (شيباً) ثلاثة أوجه:

أحدها: - وهو المشهور - أنه تمييز منقول من الفاعلية؛ إذ الأصل: اشتعل شيب الرأس، قال الزمخشري: (شبه الشيب بشواظ النار في بياضه، وانتشاره في الشعر، وفشوه فيه، وأخذه منه كل ماخذ باشتعال النار، ثم أخرجه مخرج الاستعارة، ثم أسند الاشتعال إلى مكان الشعر ومنبته، وهو الرأس، وأخرج الشيب مميّزاً، ولم يصف الرأس؛ اكتفاء بعلم المخاطب: أنه رأس زكريا، فمن ثم، فصّحت هذه الجملة، وشهد لها بالبلاغة). انتهى، وهذا من استعارة محسوس لمحسوس، ووجه الجمع: الانبساط والانتشار.

والثاني: أنه مصدر على غير الصدر، فإن (اشتعل الرأس) معناه: (شاب).

الثالث: أنه مصدر واقع موقع الحال، أي: شائباً، أو ذا شيب.

وأدغم السين في الشين أبو عمرو.

ينظر اللباب (١٣/٧-٨).

اعلم أنه لم تلتق السين الزاى فى القرآن على وجه يقبل الإدغام إلا فى هذا الموضوع خاصة ولا عبرة بسكون الواو؛ لأنه حرف مد فلا يمنع الإدغام، فأما قوله - تعالى - فى الكهف ﴿نَفَسًا زَكِيَّةً﴾ [الكهف: ٧٤] فالسين منونة، وقد تقدم أن التنوين يمنع الإدغام.

ووجه مقارنة السين الزاى^(١): اشتراكهما فى المخرج، والرخاوة، والصفير.

وأما ﴿الرأس شيباً﴾ ففيه خلاف.

وقال الإمام: «خير فيه أبو عمرو، والإدغام أحسن؛ لثقل الضمة والضم ثقيل، وأيضاً فالإشمام ممكن فيه»، كذا قال الإمام.

واعلم أن ما استحسن الإمام هنا من الإدغام لا يستثبت له إلا إذا سهل الهمزة فأبدلها ألفاً، وهو الذى عليه جمهور الناس فى الإدغام الكبير، فأما إن أجاز تحقيق الهمزة كما حكى أبو جعفر بن الباذش عن شريح فيقبح الإدغام؛ لما فيه إذ ذاك من التقاء الساكنين والله [جل ذكره]^(٢) أعلم.

فأما إن أخذ فيه بالروم فيندفع الإدغام الصحيح وترجع المسألة إلى باب الإخفاء كما تقرر ويأتى بحول الله عز وجل.

وحيث يؤخذ فيه بالإدغام الصحيح، فيقوم التفشى عوض الصغير.

ووجه المقاربة بين الشين والسين قد تقدم فأغنى عن إعادته، والله [جل جلاله] أعلم.

فأما قوله تعالى فى سورة يونس - عليه السلام - : ﴿لَا يَظِلُّمُ النَّاسَ شَيْئًا﴾ [الآية: ٤٤] فلا خلاف فى الإظهار؛ لخفة الفتحة وكذلك ﴿بَأْسٌ شَدِيدٌ﴾ [الحديد: ٢٥] لا خلاف فى إظهاره حيث ورد؛ لأجل التنوين، والله [تعالى جده]^(٣) أعلم.

(١) قال ابن منظور: الصاد والسين والزاى أسلية؛ لأن مبدأها من أسلة اللسان، وهى مستدق طرف اللسان، وهذه الثلاثة فى حيز واحد، والسين من الحروف المهموسة، ومخرج السين بين مخرجى الصاد والزاى، قال الأزهرى: لا تأتلف الصاد مع السين ولا مع الزاى فى شيء من كلام العرب.

ينظر: اللسان (٣/١٩٠٤).

(٢) فى ب: تعالى.

(٣) سقط فى ب.

إدغام الدال في خمسة أحرف^(١)

قال الحافظ - رحمه الله - : «وأما الدال فأدغمها إذا تحرك ما قبلها في خمسة أحرف».

اعلم أن مجموع الحروف التي تدغم فيها الدال من هذا الباب عشرة، وهي أوائل كلمات^(٢) البيت:

شَطَّطْتُ سَعَادُ زَمَانًا ثُمَّ تَيَّمَمَهَا ذِكْرَى صَدِيقٍ جَزْتُهُ ظَلَمَهَا ضَرَرًا
وهذه الحروف تنقسم قسمين: قسم لقيته الدال بعد سكون خاصة، وقسم لقيته تارة بعد الحركة، وتارة بعد السكون.

القسم الأول: خمسة أحرف وهي: الضاد، والجيم، والزاي، والطاء، والثاء، فيدغم الدال في هذه الأحرف الخمسة بشرط أن تكون حركة الدال ضمة أو كسرة.

أما الضاد: فلقيتها الدال على الشرط المذكور في ثلاثة مواضع لا غير، منها ﴿مِنْ بَعْدَ ضُرَاءٍ﴾ في سورة يونس - عليه السلام - [الآية: ٢١] وفصلت [٥٠] و﴿مِنْ بَعْدَ ضَعْفٍ﴾ في الروم [الآية: ٥٤] اتفق الحافظ والإمام على الإدغام.

وأما الجيم فلقيتها الدال على ما تقدم من الشرط في موضعين:

أحدهما: في البقرة ﴿دَاوُدَ جَالُوتَ﴾ [الآية: ٢٥١].

والثاني: في فصلت ﴿دَارَ الْخَلْدِ جَزَاءً﴾ [الآية: ٢٨].

اتفق الحافظ والإمام على الإدغام.

وأما الزاي فلقيتها الدال على الشرط المتقدم في موضعين:

أحدهما: في الكهف: ﴿تَرِيدُ زَيْتَةً﴾ [الآية: ٢٨].

والثاني: في النور: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا﴾ [الآية: ٣٥].

اتفق الحافظ والإمام على الإدغام.

(١) قال ابن عصفور: الطاء والدال والطاء والظاء والذال والثاء، كل واحد منها يدغم في الخمسة الباقية، وتدغم الخمسة فيه، وتدغم أيضًا الستة في الضاد والجيم والشين والضاد والزاي والشين، إلا أن الإدغام في جميع ذلك إذا كان الأول ساكنًا، أحسن منه إذا كان متحركًا. والإدغام على كل حال أحسن من البيان.

ينظر: (١٥). (١٥/).

(٢) في ب: كلم.

وأما قوله - تعالى - : ﴿داود زَبُورًا﴾ في النساء [١٦٣]، وفي الإسراء [٥٥].
فمذهب الحافظ الإظهار فيهما؛ لأن الدال مفتوحة.

وذكر الإمام فيهما الوجهين وأن الإدغام رواية قاسم عن الدوري، عن اليزيدي،
عن أبي عمرو، وأن الإظهار [أحسن وأكثر]^(١).

وأما الظاء فلقيتها الدال على ما تقدم في ثلاثة مواضع، منها ﴿يريد ظُلْمًا﴾ في آل
عمران [الآية: ١٠٨]، وغافر [الآية: ٣١] و﴿من بعد ظُلمه﴾ في المائدة [الآية: ٣٩].

اتفق الحافظ والإمام على الإدغام.

وأما التاء [فلقيتها]^(٢) الدال على الشرط في موضعين:

أحدهما: ﴿يريد ثَوَابًا﴾ في النساء [١٣٤].

والثاني: ﴿لمن نريد ثَمًّا﴾ في الإسراء [١٨].

اتفق^(٣) الحافظ والإمام على الإدغام فيهما.

القسم الثاني: الذي لقيته الدال بعد حركة وبعد سكون الخمسة الباقية، وهي:
الشين، والتاء، والصاد، والسين، والذال، ويشترط إذا سكن ما قبل الدال ولقيت
واحدًا من هذه الأحرف أن تكون حركة الدال ضمة أو كسرة على ما تقدم، إلا إذا
لقيت التاء فإنه يدغمها فيها، سواء كانت محرّكة بالفتح، أو بالكسر^(٤) أو بالضم،
وكذلك يصنع^(٥) إذا تحرك ما قبل الدال.

فأما الشين فلقيتها الدال بعد حركة في موضعين وهما: ﴿وشهد شَاهِدًا﴾ في سورة
يوسف - عليه السلام - [الآية: ٢٦] والأحقاف [الآية: ١٠].

اتفق الحافظ والإمام [على الإدغام]^(٦) فيهما؛ لتحرك ما قبل الدال.

ولقيتها بعد سكون في موضعين أيضًا:

أحدهما: ﴿أَوْ أَرَادَ شُكُورًا﴾ في الفرقان [الآية: ٦٢].

(١) في ب: أكثر وأحسن.

(٢) سقط في أ.

(٣) في أ: واتفق.

(٤) في أ: وبالكسر.

(٥) في أ: يضع.

(٦) سقط في أ.

والثاني: ﴿دَاوُدَ شُكْرًا﴾ في سبأ [الآية: ١٣].

مذهب الحافظ الإظهار فيهما؛ لخفة الفتحة وسكون ما قبلها، وذكر الإمام الوجهين، وأن الإظهار أحسن وأكثر.

وأما التاء: فلقيتها الدال بعد الحركة في قوله - تعالى - : ﴿فِي الْمَسَاجِدِ تُلِّكُ﴾ في البقرة خاصة [١٨٧]، ولقيتها بعد السكون في أربعة مواضع:

أحدها: في المائدة: ﴿مَنْ الصَّيْدُ تَنَالَهُ﴾ [الآية: ٩٤].

الثاني^(١): في التوبة: ﴿كَادَ تَزِيغُ﴾^(٢) [الآية: ١١٧].

(١) في أ: والثاني.

(٢) هي قراءة غير حمزة وحفص عن عاصم، قال السمين الحلبي في الدر المصون:

قوله: (كاد يزيع) قرأ حمزة، وحفص عن عاصم (يزيع) بالياء من تحت، والباقون بالتاء من فوق. فالقراءة الأولى يحتمل أن يكون اسم (كاد) ضمير شأن، و (قلوب) مرفوع بـ (يزيع)، والجملة في محل نصب خبراً لها، وأن يكون اسمها ضمير (القوم)، أو (الجمع) الذي دل عليه ذكر (المهاجرين والأنصار)؛ ولذلك قدره أبو البقاء، وابن عطية: (من بعد ما كاد القوم).

وقال الشيخ - أي أبو حيان - في هذه القراءة: (فتعين أن يكون في (كاد) ضمير الشأن، وارتفاع (قلوب) بـ (يزيع)؛ لامتناع أن يكون (قلوب) اسم (كاد)، و (يزيع) في موضع الخبر؛ لأن النية به التأخير، ولا يجوز: من بعد ما كاد قلوب يزيع، بالياء).

قلت: لا يتعين ما ذكر في هذه القراءة؛ لأنه يجوز أن يكون اسم (كاد) ضميراً عائداً على (الجمع)، و (القوم)، والجملة الفعلية خبرها، ولا محذور يمنع ذلك من ذلك. وقوله: لامتناع أن يكون (قلوب) اسم (كاد)، يعني أنا لو جعلنا (قلوب) اسم (كاد) لزم أن يكون (يزيع) خبراً مقدماً؛ فيلزم أن يرفع ضميراً عائداً على (قلوب)، ولو كان كذلك للزم تأنيث الفعل؛ لأنه حينئذ مسند إلى ضمير مؤنث مجازي؛ لأن جمع التكسير يجرى مجرى المؤنث مجازاً.

وأما قراءة التاء من فوق فيحتمل أن يكون في (كاد) ضمير الشأن، كما تقدم، و (قلوب) مرفوع بـ (تزيغ)، وأنت لتأنيث الجمع، وأن يكون (قلوب) اسمها، و (تزيغ) خبر مقدم، ولا محذور في ذلك؛ لأن الفعل قد أنت.

قال الشيخ: وعلى كل واحد من هذه الأعراب الثلاثة إشكال، على ما تقرر في علم النحو من أن خبر أفعال المقاربة لا يكون إلا مضارعاً رافعاً ضمير اسمها، فبعضهم أطلق، وبعضهم قيد بغير (عسى) من أفعال المقاربة، وألا يكون سبباً، وذلك بخلاف (كان)؛ فإن خبرها يرفع الضمير والسبب لاسم (كان)، فإذا قدرنا فيها ضمير الشأن كانت الجملة في موضع نصب على الخبر، والمرفوع ليس ضميراً يعود على اسم (كاد)، بل ولا سبباً له. وهذا يلزم في قراءة الياء أيضاً. وأما توسط الخبر فهو مبنى على جواز مثل هذا التركيب في مثل: كان يقوم زيد، وفيه خلاف، والصحيح: المنع وأما الوجه الأخير فضعيف

الثالث: في النحل ﴿بعد توكيدها﴾ [الآية: ٩٤].

الرابع^(١): في الملك: ﴿تكاد تُميز﴾ [الآية: ٨].

اتفق الحافظ والإمام على الإدغام في المواضع الخمسة، وذكر الإمام الإدغام في ﴿كاد تُزيغ﴾ و﴿بعد توكيدها﴾ من رواية أبي عبد الرحمن، عن أبيه عن أبي عمرو، ومن رواية عبد الوارث عنه.

وقال: «وكان يجب ألا يدغم؛ لأن الدال مفتوحة، وقد شرط ألا يدغم الحرف المفتوح بعد الساكن في مقاربه إلا ﴿قال رَبُّ﴾ [مريم: ١٠] حيث وقع» ثم قال: «والإدغام في ﴿كاد تُزيغ﴾ أحسن منه في ﴿بعد توكيدها﴾ إذ الساكن في ﴿كاد﴾ حرف مد فجاز لقيه للساكن، والساكن في ﴿بعد﴾ حرف صحيح. ثم اتفق الحافظ والإمام على أن الذي سوغ الإدغام فيهما اتحاد المخرج، والله أعلم.

وأما الصاد: فلقيتها الدال بعد الحركة في موضعين:

أحدهما: ﴿تفقد صُواع﴾ في سورة يوسف عليه السلام [الآية: ٧٢].

= جدًا، من حيث أضمر في (كاد) ضميرًا، ليس له على من يعود إلا بتوهم، ومن حيث يكون خبر (كاد) رافعًا سببًا.

قلت: كيف يقول: والصحيح المنع؟! وهذا التركيب موجود في القرآن، كقوله تعالى: ﴿ما كان يصنع فرعون﴾، و﴿كان يقول سفهنا﴾، وفي قول امرئ القيس:

وإن تك قد ساءت لك منى خليقة

فهذا التركيب واقع لا محالة. وإنما اختلفوا في تقديره: هل من باب تقديم الخبر، أم لا؟ فمن منع؛ لأنه كباب المبتدأ والخبر الصريح، والخبر الصريح متى كان كذلك امتنع تقديمه على المبتدأ؛ لئلا يلتبس بباب الفاعل، فكذلك بعد نسخه، ومن أجاز فلا من اللبس. ثم قال الشيخ: ويخلص من هذه الإشكالات اعتقاد كون (كاد) زائدة، ومعناها مراد، ولا عمل لها إذ ذاك في اسم ولا خبر، فتكون مثل (كان) إذا زيدت، يراد معناها، (ولا عمل لها)، ويؤيد هذا التأويل قراءة ابن مسعود (من بعد ما زاغت) بإسقاط (كاد)، وقد ذهب الكوفيون إلى زيادتها في قوله تعالى: (لم يكذبها) مع تأثرها بالعامل، وعملها فيما بعدها، فأحرى أن يدعى زيادتها، وهي ليست عاملة ولا معمولة.

قلت: زيادتها أباه الجمهور، وقال به من البصريين الأخصش، وجعل منه (أكاد أخفيها).

وقرأ الأعمش، والجحدري: (تزيغ) بضم التاء، وكأنه جعل (أزاع)، (وزاع)، بمعنى.

وقرأ أبي: (كادت) بقاء التانيث.

ينظر الدر المصون (٣/٥٠٩-٥١٠).

(١) في أ: والرابع.

والثاني: في ﴿مقعد صدق﴾ في القمر [الآية: ٥٥].

ولقيتها بعد السكون في موضعين:

أحدهما: ﴿في المهد صبيا﴾ في كهيعص [مريم: ٢٩].

والثاني: ﴿ومن بعد صلاة العشاء﴾ في النور [الآية: ٥٨].

اتفق الحافظ والإمام على الإدغام في الأربعة.

وأما السين: فلقيتها بعد الحركة في موضع واحد وهو ﴿عدد سنين﴾ في المؤمنين [الآية: ١١٢]، ولقيتها بعد السكون في ثلاثة مواضع وهي: ﴿في الأصفاد سراييلهم﴾ في سورة إبراهيم ﷺ [الآيتان: ٤٩-٥٠] و﴿كيد ساحر﴾ في طه [الآية: ٦٩] و﴿يكاد سنا برقه﴾ [النور: ٤٣].

وأغفل الحافظ في «التيسير» الحرف الذي في طه، وذكره في «التفصيل».

اتفق الحافظ والإمام في المواضع الأربعة، وزاد الإمام موضعاً خامساً وهو قوله - تعالى -: ﴿لداود سليمان﴾ في ص [الآية: ٣٠] فأخذ فيه بالإدغام ومذهب الحافظ الإظهار؛ لأن الدال مفتوحة.

وأما الدال: فلقيتها الدال بعد الحركة في موضع واحد وهو قوله - تعالى -: ﴿والقلائد ذلك﴾ في المائدة [الآية: ٩٧]، ولقيتها بعد السكون في خمسة عشر موضعاً منها: ﴿من بعد ذلك﴾ في ثلاثة مواضع من البقرة: [الآيات: ٥٢، ٦٤، ٧٤] وفي موضعين من آل عمران [٩٤، ٩٥] وسورة يوسف - عليه السلام - [٤٧، ٤٨] والنور [٥٥، ٥٥] وفي موضع [واحد]^(١) من المائدة [٤٣]، والتوبة [٢٧] والنحل [١١٩].

ومنها ﴿المرفود ذلك﴾ في سورة هود ﷺ [٩٩، ١٠٠].

و﴿من أثر السجود ذلك﴾ في الفتح [الآية: ٢٩] و﴿الودود ذو العرش﴾ في

البروج [الآيتان: ١٤، ١٥].

اتفق الحافظ والإمام على الإدغام في هذه المواضع الخمسة عشر، وزاد الإمام موضعاً آخر وهو قوله تعالى -: ﴿داود ذا الأيد﴾ في ص [الآية: ١٧] فذكر فيه الخلاف، وأن الإدغام رواية أبي عبد الرحمن، عن أبيه عن أبي عمرو، ورواية قاسم ابن عبد الوارث، عن أبي عمرو، والله أعلم.

(١) سقط في ب.

وقول الحافظ في هذا الفصل يآثر الأمثلة: «لا غير» يقتضى حصر الإدغام فيما ذكر من الأمثلة، وليس يقتضى نفى نظائر تلك الأمثلة من القرآن مع أنه ليس فى القرآن غير ما ذكر، والله تعالى أعلم.

ولو قال يآثر تلك الأمثلة: «وليس فى القرآن غيرها» بدل قوله: «لا غير»، لكان أتم فى إفادة الحصر.

وقوله فى الثانى: «قوله: ﴿من الصيد تَنَالَهُ﴾ [المائدة: ٩٤] و﴿تَكَادُ تَمِيْزُ﴾ [الملك: ٨] لا غير»، لا ينتقض بقوله فى آخر الفصل ﴿كَادُ تُرِيْعُ﴾ [التوبة: ١١٧] و﴿بعد تَوَكِيْدُهَا﴾ [النحل: ٩١]؛ لأنه تكلم أولاً فيما إذا كان الدال مضمومًا أو مكسورًا فصح قوله: «لا غير» بعد المثالين.

وقوله فى السين: ﴿فى الأَصْفَادِ سَرَابِيْلِهِمْ﴾ [إبراهيم: ٤٩، ٥٠] و﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقُهُ﴾ [النور: ٤٣]، ثم قال: «لا غير».

قد تقدم أنه أغفل موضعًا ثالثًا وهو: ﴿كَيْدِ سَاحِرٍ﴾ [طه: ٦٩] وأثبتته فى «التفصيل». وقوله: «وكان ابن مجاهد لا يرى الإدغام فى الحرف الثانى» يعنى به ﴿دَارُ الْخُلْدِ جَزَاءُ﴾ [فصلت: ٢٨]، وسماه ثانيًا؛ لأن قبله ﴿داود جَالوت﴾ [البقرة: ٢٥١] وظاهر هذا القول تخصيص هذا الحكم بهذا الحرف، ولا معنى له؛ وإنما مراده - والله أعلم - أنه لا يرى الإدغام فى هذا الحرف، وما كان مثله مما قبل الدال فيه حرف ساكن صحيح فينسحب الحكم على قوله - تعالى - بَعْدُ: ﴿من بعد ذَلِكَ﴾ [آل عمران: ٨٩] و﴿من بعد ظُلْمِهِ﴾ [المائدة: ٣٩] و﴿فى المهد صَبِيَاءُ﴾ [مريم: ٢٩] و﴿ومن بعد صَلَاةِ الْعِشَاءِ﴾ [النور: ٥٨] و﴿من بعد ضُرَاءِ﴾ [فصلت: ٥٠] و﴿من بعد ضَعْفٍ﴾ [الروم: ٥٤]؛ إذ الساكن فى جميعها قبل الدال حرف صحيح، وهذا المعنى من العموم لهذه الأمثلة قصده الحافظ بقوله: «وهذا وما أشبهه عند النحويين والحذاق من المقرئين إخفاء».

يريد بالإخفاء: تضعيف الصوت بالحركة حتى ينتقل عن التحقيق إلى الروم؛ فلا يكون الإدغام صحيحًا؛ لأن بقاء بعض الحركة فى منع الإدغام، كتتحقيق الحركة، ويندفع بذلك التقاء الساكنين؛ فيكون تسميته إدغامًا على وجه المسامحة لشبهه^(١)

(١) فى ب: لتشبهه.

بالإدغام، والله - تعالى - أعلم.

وبيقى^(١) على الحافظ ما إذا كان الحرف محرراً بالفتح وقبله حرف ساكن صحيح؛ فإنه لا يصح فيه الروم عند القراء، فلا بد أن يكون الإدغام صحيحاً، فيلزم التقاء الساكنين، والله تبارك وتعالى أعلم.

إدغام التاء في عشرة أحرف^(٢)

قال الحافظ - رحمه الله - : «وأما التاء فأدغمها ما لم تكن اسم المخاطب في عشرة أحرف».

(١) في أ: ينبغي.

(٢) تعرض سيويه لإدغام التاء عند حديثه في باب الإدغام في حروف طرف اللسان والثنايا، فقال: هذا باب الإدغام في حروف طرف اللسان والثنايا:

الطاء مع الدال كقولك: اضبِدْ لَمًا؛ لأنهما مع موضع واحد، وهي مثلها في الشدة إلا أنك قد تدع الإطباق على حاله فلا تذهب؛ لأن الدال ليس فيها إطباق، فإنما تغلب على الطاء؛ لأنها من موضعها، ولأنها حصرت الصوت من موضعها كما حصرت الدال. فأما الإطباق فليست منه في شيء، والمطبق أَفْشَى في السمع، ورأوا إجحافاً أن تغلب الدال على الإطباق وليست كالطاء في السمع. ومثل ذلك إدغامهم النون فيما تدغم فيه بغنة. وبعض العرب يذهب الإطباق حتى يجعلها كالدال سواء، أرادوا ألا تخالفها إذ آثروا أن يقبلوها دالاً، كما أنهم أدغموا النون بلا غنة.

وكذلك الطاء مع التاء. إلا أن إذهاب الإطباق مع الدال أمثل قليلاً؛ لأن الدال كالطاء في الجهر والتاء مهموسة. وكل عربي. وذلك انْقُتْوَمَا، تدغم.

وتصير الدال مع الطاء طاء، وذلك: انْقُطَلْبَا. وكذلك التاء، وهو قولك: انْعَطَلْبَا؛ لأنك لا تجحف بهما في الإطباق ولا في غيره.

وكذلك التاء مع الدال، والدال مع التاء؛ لأنه ليس بينهما إلا الهمس والجهر، ليس في واحد منهما إطباق ولا استطالة ولا تكرير.

ومما أخلصت فيه الطاء تاء سماعاً من العرب، قولهم: حُتُّهُمْ، يريدون: حُطُّهُمْ. والتاء والدال سواء كل واحدة منهما تدغم في صاحبتهما حتى تصير التاء دالاً والدال تاء؛ لأنهما من موضع واحد، وهما شديدتان ليس بينهما شيء إلا الجهر والهمس، وذلك قولك: انْعُدَلَمًا، وانْقُتَلْكَ، فتدغم.

ولو بينت، فقلت: اضبِطْ دُلَمًا، واضبِطْ تَلْكَ، وانقُدْ تَلْكَ، وانعت دُلَمًا - لجاز. وهو يثقل التكلم به؛ لشدتهن، وللزوم اللسان موضعهن لا يتجافى عنه.

فإن قلت: أقول: اصحب مطراً، وهما شديدتان، والبيان فيهما أحسن؟ فإنما ذلك لاستعانة الميم بصوت الخياشيم، فصارعت النون. ولو أمسكت بأنفك لرأيتهما بمنزلة ما قبلها.

ينظر الكتاب (٤/٤٦٠-٤٦١).

قد تقدم أن التاء لقيت في القرآن أحد عشر حرفاً، وذكر منها [هنا] (١) عشرة، وترك الدال؛ لأنها لم تلقها الدال من كلمتين إلا والتاء ساكنة نحو ﴿فَلَمَّا أَتَقَلَّتْ دَعْوَا﴾ [الأعراف: ١٨٩] على ما أذكره في باب الإدغام الصغير بحول الله عز وجل.

واعلم أن الحروف التي تدغم فيها التاء في هذا الباب عشرة وهي: الظاء، وجملة الحروف التي تدغم فيها الدال سوى التاء، وقد ذكرت المواضع التي لقيت التاء فيها شيئاً من هذه الحروف، وهي ضمير المتكلم فأغنى عن إعادته.

ثم إن التاء التي تدغم في هذا الباب إنما هي أبداً تاء التانيث، إما في المفرد نحو ﴿وَالْآخِرَةُ﴾ [الأعلى: ١٧] وإما في الجمع المؤنث السالم نحو ﴿الصَّالِحَاتِ﴾ [البقرة: ٢٥] إلا في موضعين، فإن التاء فيهما لام الكلمة:

أحدهما: ﴿الْمَمَاتِ﴾ في الإسراء [الآية: ٧٥].

والثاني: ﴿الْمَوْتِ﴾ في العنكبوت [الآية: ٥٧].

وإلا ثلاثة مواضع فإن التاء فيها عين الكلمة وهي: ﴿وَلَتَأْتِ طَائِفَةٌ﴾ في النساء [الآية: ١٠٢]، و﴿وَأَتِذَا الْقُرُودِ﴾ في الإسراء [الآية: ٢٦]، والروم [الآية: ٣٨]. وهذه المواضع الثلاثة من المعتل؛ لأنه حذف لام الكلمة من ﴿وَأَتِ﴾ لبناء الأمر، وحذفت من ﴿وَلَتَأْتِ﴾ للجزم، والله - تبارك اسمه - أعلم. قال الحافظ - رحمه الله - «في الطاء».

اعلم أن التاء لقيت الطاء في القرآن في أربعة مواضع وهي ﴿الصلاة طُرفي﴾ في سورة هود - عليه السلام - [١١٤] و﴿والصالحات طُوبى﴾ في الرعد [٢٩] و﴿والملائكة طُيبين﴾ في النحل [٣٢].

اتفق الحافظ والإمام على الإدغام في هذه الثلاثة.

والرابع ﴿وَلَتَأْتِ طَائِفَةٌ﴾ في النساء [الآية: ١٠٢] ذكره الإمام بالإدغام، وذكره الحافظ بالوجهين.

وذكر في «التفصيل» أن ابن مجاهد كان يدغم، ثم رجع إلى الإظهار في آخر عمره. ووجه الإدغام الهرب من ثقل الكسر، مع أن أبا عمرو لم يستثنه، كذا قال الحافظ. ووجه الإظهار: الاستغناء بحذف لامها عن تخفيف الإدغام، والله - جل

(١) سقط في أ.

وعلا - أعلم.

قال الحافظ - رحمه الله - «وفي الذال».

اعلم أن التاء لقيت الذال في أحد عشر موضعًا، منها في آل عمران ﴿المسكنة ذلك﴾ [الآية: ١١٢]، وفي سورة هود - عليه السلام - ﴿الآخرة ذلك﴾ [الآية: ١٠٣]، و﴿السيئات ذلك﴾ [١١٤]، وفي الحج ﴿والآخرة ذلك﴾ [١١]، وفي الصفات ﴿فالتاليات ذكرا﴾ [الآية: ٣]، وفي غافر ﴿رفيع الدرجات ذو العرش﴾ [الآية: ١٥]، و﴿من الطيبات ذلكم﴾ [الآية: ٦٤]، وفي الذاريات ﴿والذاريات ذُروا﴾ [الآية: ١] وفي المرسلات ﴿فالمملقيات ذُكرا﴾ [الآية: ٥] اتفق الحافظ والإمام على الإدغام في جميع ما تقدم.

فأما قوله - تعالى - : ﴿وَأَتِذَا الْقُرُوبِ﴾ في الإسراء [الآية: ٢٦] والروم [الآية: ٣٨] - ففيه الوجهان.

قال الإمام: «والإظهار أحسن؛ لقلة حروف الكلمة، ووجه الإدغام كسر التاء، وذكر الحافظ أنه قرأه بالوجهين.

قال الحافظ - رحمه الله - : «وفي التاء».

اعلم أن التاء لقيت التاء في ستة عشر موضعًا:

منها في البقرة: ﴿بالبينات تُم﴾ [٩٢].

وفي آل عمران: ﴿القيامة تُم﴾ في موضعين [١٦١، ٥٥] و﴿النبوة تُم﴾ [٧٩]، و﴿الآخرة تُم﴾ [١٥٢].

وفي المائدة: ﴿بالبينات تُم﴾ [٣٢]، و﴿الآيات تُم﴾ [٧٥]، و﴿الصالحات تُم﴾

[٩٣].

وفي الأنعام: ﴿الآيات تُم﴾ [٤٦]، وفي الأعراف: ﴿السيئات تُم﴾ [١٥٣]، وفي

الإسراء: ﴿الممات تُم﴾ [٧٥]، وفي النور: ﴿المحصنات تُم﴾ [٤]، وفي

العنكبوت: ﴿الموت تُم﴾ [٥٧]، وفي الأحزاب [٤٩]، وفي البروج

[١]: ﴿المؤمنات تُم﴾.

قال الحافظ: «وفي الضاد في قوله: ﴿والعاديات ضَبِحًا﴾ [العاديات: ١] لا غير».

وهذا كالذي قبله ليس في القرآن غيره.

قال الحافظ: «وفي الشين».

اعلم أن التاء لقيت الشين في قوله تعالى:
 في الحج: ﴿الساعة شئ عظيم﴾ [١] وفي النور ﴿بأربعة شهداء﴾ في موضعين
 [١٣، ٤].

واتفق الحافظ والإمام على الإدغام.
 فأما قوله - تعالى - : ﴿لَقَدْ جِئْتِ شَيْئًا إِمْرًا﴾ [الكهف: ٧١] ففيه الوجهان من
 طريق الحافظ والإمام، والإظهار أكثر؛ لذهاب عين الكلمة، ووجه الإدغام: ثقل
 الكسر، ولا يصح إلا مع تسهيل الهمزة، أو روم الحركة على قول من أجاز تحقيق
 الهمزة، ولم يثبت إدغام التاء التي هي ضمير إلا في هذا الموضع الواحد، فأما في
 الموضعين من الكهف [الآيتان: ٧١، ٧٤] فلا خلاف في الإظهار فيهما؛ لخفة فتحة
 التاء، والله - عز وجل - أعلم.
 قال الحافظ: «وفي الجيم».

اعلم أن التاء لقيت الجيم في سبعة عشر موضعا منها في المائة: ﴿الصالحات
 جناح﴾ [الآية: ٩٣]، وفي التوبة [٧٢]، والفتح [٥] ﴿والمؤمنات جنات﴾.
 وفي سورة يونس عليه السلام ﴿السيئات جزاء﴾ [٢٧]، وفي الرعد ﴿الثمرات
 جعل﴾ [٣]، وفي سورة إبراهيم عليه السلام [٢٣]، والقتال [١٢]، وموضعين من
 الحج [١٤، ٢٣] ﴿الصالحات جنات﴾، وفي الإسراء ﴿الآخرة جننا﴾ [١٠٤]،
 وفي النور ﴿مائة جلدة﴾ [٢]، وفي الشعراء ﴿من ورثة جنة النعيم﴾ [٨٥]، وفي
 فاطر ﴿العزة جميعا﴾ [١٠]، وفي الزمر ﴿الشفاعة جميعا﴾ [٤٤]، وفي غافر
 ﴿لخزنة جهنم﴾ [٤٩]، وفي الواقعة ﴿وتصلية جحيم﴾ [٩٤]، وفي «لم يكن»
 ﴿البرية جزاؤهم﴾ [البينة: ٧، ٨].

اتفق الحافظ والإمام على الإدغام في جميعها.
 قال الحافظ: «وفي السين»:

اعلم أن التاء لقيت السين في أربعة عشر موضعا:
 منها في النساء ﴿الصالحات سندخلهم﴾ في موضعين [٥٧، ١٢٢].
 وفي الأعراف [١٢]، والشعراء [٤٦] ﴿السحرة ساجدين﴾، وفي التوبة ﴿ألا في
 الفتنة سقطوا﴾ [٤٩]، وفي النحل ﴿البنات سبحانه﴾ [٥٧]، وفي «كهيعص»
 ﴿الصالحات سيجعل﴾ [مريم: ٩٦]، وفي طه ﴿السحرة سجدا﴾ [٧٠]، وفي

الفرقان: ﴿بالساعة سَعيراً﴾ [١١]، وفي القصص ﴿الخيرة سُبْحان الله﴾ [٦٨]،
وفي الجاثية ﴿الصالحات سَوَاء﴾ [٢١]، وفي النازعات ﴿والسابحات سَبِّحَا
فالسابقات سَبِّحَا﴾ [٤، ٣].

اتفق الحافظ والإمام على الإدغام في جميع ما ذكر.

والخامس عشر: ﴿الزكاة تُم﴾ في البقرة [٨٣].

والسادس عشر: ﴿التوراة تُم﴾ في الجمعة [٥].

قال الحافظ: «فابن مجاهد لا يرى إدغامه؛ لخفة الفتحة، وقرأته بالوجهين» فأفرد
الضمير وهو يعنى الحرفين، وكأنه أعاد الضمير على ما ذكر، ولو ثناه في الموضعين
لكان أحسن.

وذكر الإمام الخلاف في حرف البقرة وأن الإظهار أحسن؛ لأن التاء مفتوحة ولا
تقدر على الإشمام^(١) فيها، ثم قال: والإدغام فيها جائز؛ لأن الساكن الأول فيها
حرف مد ولين، ثم ذكر أن الإدغام رواية ابن جبير، ومحمد بن عمرو بن رومي،
عن اليزيدي، عن أبي عمرو، ورواية قاسم بن عبد الوارث، عن أبي عمر، عن
اليزيدي، عن أبي عمرو.

(١) الإشمام: رَوُّمُ الحرف الساكن بحركة خَفِيَّة لا يعتد بها ولا تكسر وزناً؛ ألا ترى أن سيبويه
حين أنشد:

متى أنام لا يؤرُقنى الكرى

مجزوم القاف، قال بعد ذلك: وسمعت بعض العرب يشمها الرفع، كأنه قال: متى أنام
غير مؤرَّق؟.

التهديب: والإشمام أن يشم الحرف الساكن حرفاً كقولك في الضمة: هذا العمل،
وتسكت، فتجد في فيك إشماماً للام لم يبلغ أن يكون واواً، ولا تحريكاً يعتد به،
ولكن شمة من ضمة خفيفة، ويجوز ذلك في الكسر والفتح أيضاً.

الجوهري: وإشمام الحرف أن تشمه الضمة أو الكسرة، وهو أقل من روم الحركة؛ لأنه
لا يسمع، وإنما يتبين بحركة الشفة؛ قال: ولا يعتد بها حركة لضعفها، والحرف الذي فيه
الإشمام ساكن أو كالساكن مثل قول الشاعر:

متى أنام لا يؤرُقنى الكرى لिला ولا أسمع أجراس المطى

قال سيبويه: العرب تشم القاف شيئاً من الضمة، ولو اعتدلت بحركة الإشمام لانكسر
البيت، وصار تقطيع: رِفْقَى الكرى، مُتَفَاعِلن، ولا يكون ذلك إلا في الكامل، وهذا البيت
من الرجز.

ينظر اللسان (٤/٢٣٣٣-٢٣٣٤).

قال الحافظ - رحمه الله - : «وفي الظاء في قوله تعالى ﴿الملائكة ظالمى﴾ في النساء [٩٧]، والنحل [٢٨] لا غير».

اعلم أن التاء إنما لقيت الظاء في هذين الموضعين خاصة، وقوله: «لا غير» ظاهر في حصر الإدغام في هذين الموضعين دون نفي النظائر على ما تقدم، والله جل علاه أعلم.

وفي التكوير ﴿الموءودة سُئلت﴾ [٨].

اتفق الحافظ والإمام على الإدغام في جميعها، فأما قوله تعالى ﴿وَلَمْ يُوْتَّ سَعَةً﴾ [البقرة: ٢٤٧] فلا خلاف في إظهاره؛ لنقص الكلمة، وخفة الفتحة، وقد تقدم ذكره والله [لا إله غيره] (١) أعلم.

قال الحافظ: «وفي الصاد»، وذكر ثلاثة مواضع:

الأول: في الصفات (٢) [١].

والثاني: في النساء [٩٠].

والثالث: في العاديات [٣] (٣)، وليس في القرآن غيرها.

قال الحافظ: «وفي الزاي»، وذكر ثلاثة مواضع:

الأول: في النمل [٤].

والثاني: في الصفات [٢] (٤).

والثالث: في الزمر [٧٣]، وليس في القرآن غيرها، والله [جل وعلا] (٥) أعلم.

واتفق الحافظ والإمام على إدغامها.

قال الحافظ: «وأما الذال فأدغمها في السين في قوله: ﴿فاتخذ سبيله﴾ في

موضعين» يعني في الكهف [الآيتان: ٦١، ٦٣]، «وفي الصاد: في قوله: ﴿ما اتخذ

صاحبة﴾» يعني في «قل أوحى» [الجن: ٣].

اتفق الحافظ والإمام على الإدغام في الثلاثة، وليس في القرآن غيرها.

(١) سقط في ب.

(٢) في ب: والصفات.

(٣) في ب: والعاديات.

(٤) في ب: والصفات.

(٥) في ب: تعالى.

قال الحافظ: «وأما التاء فأدغمها في خمسة أحرف».

[هذه الخمسة^(١)] هي الأوائل من قولك: «ذهب ضرب تائب سجد شكراً».

قال: «في الذال^(٢) من قوله - تعالى - : ﴿والحرث ذللك﴾ هو في آل عمران [الآية: ١٤]، وليس في القرآن غيره.

قال: «وفي التاء من قوله - تعالى - : ﴿حيث تؤمرون﴾ هو في الحجر [الآية: ٦٥] و﴿الحديث تعجبون﴾ في و«النجم» [الآية: ٥٩] وليس في القرآن غيرهما.

قال: «وفي الشين».

اعلم أن التاء^(٣) لقيت الشين^(٤) في خمسة مواضع منها: ﴿حيث شئتما﴾ و﴿حيث شئتم﴾ البقرة [٥٨، ٣٥] والأعراف [١٦١، ١٩] والخامس: ﴿ثلاث شعب﴾ في المرسلات [الآية: ٣٠].

قال: «وفي السين».

اعلم أن التاء لقيت السين في أربعة مواضع منها في النمل ﴿وورث سليمان﴾ [الآية: ١٦]، وفي الطلاق ﴿من حيث سكنتم﴾ [الآية: ٦] وفي «ن» الحديث سنستدرجهم﴾ [الآية: ٤٤]، وفي المعارج ﴿من الأجداث سراعاً﴾ [الآية: ٤٣].

قال: «وفي الضاد في قوله - تعالى - : ﴿حديث ضيف إبراهيم﴾ في الذاريات [الآية: ٢٤]، وليس في القرآن غيره».

اتفق الحافظ والإمام على إدغام التاء في جميع ما تقدم، والله - جل وعلا - أعلم.

قال الحافظ - رحمه الله - : «وأما الراء فأدغمها في اللام».

(١) سقط في أ.

(٢) قال سيوييه في بيان إدغام التاء في الذال: والذال والتاء كل واحدة منهما من صاحبتهما منزلة الدال والتاء، وذلك قولك: حثائباً وابعذلك، أي: خذ ثائباً، وابعث ذلك - والبيان فيهن أمثل منه في الصاد والسين والزاي. لأن رخاوتهن أشد من رخاوتهن لانحراف طرف اللسان إلى طرف الثنايا ولم يكن له رد. والإدغام فيهن أكثر وأجود؛ لأن أصل الإدغام لحروف اللسان والفم، وأكثر حروف اللسان من طرف اللسان وما يخالط طرف اللسان، وهي أكثر من حروف الثنايا.

ينظر الكتاب (٤/٤٦٢).

(٣) في أ: التاء.

(٤) في أ: السين.

اعلم أنه إنما يدغم الراء في اللام على تفصيل^(١)، وهو أنها إن تحرك ما قبلها فيدغمها في اللام سواء كانت هي متحركة بالفتح أو بالكسر أو بالضم، فأما إن سكن ما قبلها فلا يدغمها إلا أن تكون هي متحركة بالضم أو بالكسر خاصة.

أما القسم الأول: فجملته في القرآن سبعة وخمسون موضعًا:

منها: ﴿يَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ﴾ في آل عمران [١٢٩]، و﴿وَاسْتَغْفِرُ لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، و﴿لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ في موضعين من النساء [١٦٨، ٣٧]، و﴿يَغْفِرُ لِمَن﴾ في موضعين من المائدة [٤٠، ١٨]، و﴿سَيَغْفِرُ لَنَا﴾ في الأعراف [١٦٩]، و﴿أَطْهَرَ لَكُمْ﴾ في سورة هود عليه السلام [٧٨]، و﴿أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ﴾ في سورة يوسف عليه السلام [٩٨]، و﴿الْكَافِرَ لِمَن﴾ في الرعد [٤٢]، و﴿لِيَغْفِرَ لَكُمْ﴾.

و﴿سَخَّرَ لَكُمْ﴾ في أربعة مواضع من سورة إبراهيم عليه السلام [٣٣، ٣٢]، و﴿سَخَّرَ لَكُمْ﴾، و﴿أَكْبَرَ لَوْ﴾، و﴿الْعَمْرَ لَكِي﴾ في النحل [٧٠، ٤١، ١٢]، و﴿تَفْجَرُ لَنَا﴾ في الإسراء [٩٠]، و﴿سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ﴾ في كهيعص [٤٧]، و﴿لِيَغْفِرَ لَنَا﴾ في طه [٧٣]، و﴿الْعَمْرَ لَكِيلا﴾، و﴿سَخَّرَ لَكُمْ﴾ في الحج [٦٥، ٥]، و﴿آخِرَ لَأَبْرَهَانَ لَهُ﴾ في المؤمنين [١١٧].

و﴿أَن يَغْفِرَ لَنَا﴾، و﴿أَن يَغْفِرَ لِي﴾ في الشعراء [٨٢، ٥١].

و﴿يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ﴾، و﴿وَحَشَرَ لِسُلَيْمَانَ﴾ في النمل [١٧، ٤٠].

و﴿فَغَفِرَ لَهُ﴾، و﴿بِصَاوِرٍ لِلنَّاسِ﴾، و﴿وَيَقْدِرُ لَوْلَا﴾، و﴿آخِرَ لَأِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ في

القصص [٨٨، ٨٢، ٤٣، ١٦].

و﴿وَالْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ﴾، و﴿وَيَقْدِرُ لَهُ﴾ في العنكبوت [٦٢، ٦١].

و﴿يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ﴾، و﴿سَخَّرَ لَكُمْ﴾ في لقمان [٢٠، ١٢].

و﴿الْأَكْبَرَ لَعَلَّهُمْ﴾ في «الم» السجدة [٢١].

و﴿أَطْهَرَ لِقُلُوبِكُمْ﴾ في الأحزاب [٥٣].

و﴿وَيَقْدِرُ لَهُ﴾ في سبأ [٣٩].

(١) قال ابن عصفور: وأما الراء فلا تدغم في شيء، وقد حكى إدغامها في اللام نحو: (يغفر لكم) إلا أن ذلك شاذ، ولا يدغم فيها إلا اللام والنون.
ينظر: (١٥). / (١٤-١٥).

- ﴿مواخر لتبتغوا﴾ في فاطر [١٢].
 ﴿غفر لى﴾ في يس [٢٧].
 ﴿أكبر لو﴾ في الزمر [٢٦].
 ﴿والقمر لا تسجدوا﴾ في فصلت [٣٧].
 ﴿سخر لنا﴾ في الزخرف [١٣].
 ﴿سخر لكم﴾ في موضعين، و﴿بصائر للناس﴾ في الجاثية [١٢، ١٣، ٢٠].
 ﴿فلا ناصر لهم﴾ في القتال [محمد: ١٣].
 ﴿ليغفر لك الله﴾، و﴿يغفر لمن﴾ في الفتح [٢، ١٤].
 ﴿المصور له﴾ في الحشر [٢٤].
 ﴿أكبر لو﴾ في «ن» [٣٣].
 ﴿لا يؤخر لو﴾، و﴿لتغفر لهم﴾ في سورة نوح عليه السلام [٤، ٧].
 ﴿وما سقر لا تبقى ولا تذر لواحده للبشر... [للبشر] لمن﴾ في المدثر [٢٧-٢٩، ٣٦-٣٧].

أما القسم الثانى: فجملته في القرآن ثمانية وعشرون موضعًا:

- منها: في البقرة: ﴿الأنهار له﴾ [٢٦٦]، ﴿المصير لا يكلف﴾ [٢٨٥-٢٨٦].
 وفي آل عمران ﴿الغرور لتبلون﴾ [١٨٥-١٨٦]، و﴿الأنهار لآيات﴾ [١٩٠].
 وفي سورة يونس عليه السلام ﴿بالخير لقضى﴾ [١١].
 وفي سورة هود عليه السلام ﴿النار لهم﴾ [١٠٦].
 وفي الرعد ﴿بالنهار له﴾ [١٠-١١].
 وفي سورة إبراهيم عليه السلام ﴿النار ليجزى﴾ [٥٠-٥١].
 وفي النحل ﴿الأنهار لهم﴾ [٣١].
 وفي الإسراء ﴿في البحر لتبتغوا﴾ [٦٦].
 وفي طه ﴿النهار لعلك﴾ [١٣٠].
 وفي النور ﴿والأبصار ليجزيهم﴾ [٣٧-٣٨].
 وفي القصص ﴿من النار لعلكم﴾ [٢٩].
 وفي الزمر ﴿من في النار لكن﴾ [١٩-٢٠].

وفي غافر ﴿الغفار لا جرم﴾ [٤٢-٤٣]، و﴿في النار لُخزنة﴾ [٤٩]، و﴿البصير لُخلق﴾ [٥٦-٥٧].

وفي فصلت ﴿النار لهم﴾ [٢٨]، و﴿بالذكر لَمَا﴾ [٤١].

وفي الشورى ﴿البصير له﴾ [١١-١٢].

وفي الحجرات ﴿من الأمر لَعنتم﴾ [٧].

وفي الممتحنة ﴿إلى الكفار لا هن﴾ [١٠].

وفي الإنسان ﴿من الدهر لم يكن﴾ [١].

وفي المطففين ﴿الفجار لَفى﴾ [٧]، و﴿الأبرار لَفى﴾ [١٨].

وفي القدر ﴿القدر لَيْلة﴾ [٢-٣].

و﴿الفجر لم يكن﴾ [القدر: ٥ - البينة: ١].

وفي العاديات ﴿الخير لَشديد﴾ [٨].

اتفق الحافظ والإمام على إدغام الراء في كل ما تقدم.

وقوله: «والإمالة باقية مع الإدغام».

يريد إمالة الألف والفتحة قبل الراء المخفوضة مع إدغامها في اللام كما قال مع الإظهار.

وقوله: «لكونه عارضا».

يريد: لكون الإدغام عارضا، وتمام هذا التعليل، هو أن العارض في هذا الباب لا يعتد به؛ فكأن الكسرة باقية في الراء، وهى سبب الإمالة للألف والفتحة التى قبل الراء، كما يأتى فى بابهِ بحول الله - عز وجل - ولم أر للإمام فى هذا شيئاً.

واعلم أن هذا التعليل إنما يحتاج إليه إذا حُقق الإدغام، فأما إن قرئ بالروم فلا يكون الإدغام صحيحاً، ولا تكون الكسرة زائلة بل يضعف الصوت بها ولا تذهب رأساً.

واعلم أن ما ذكر هنا من إبقاء^(١) الإمالة حال الإدغام لا يختص بهذا الفصل؛ بل يطرد - أيضاً - فى إدغام الراء فى مثلها إذا كانت الأولى مكسورة وقبلها ألف نحو

(١) فى أ: بقاء.

﴿وتوفنا مع الأبرار رَبَّنَا﴾ [آل عمران: ١٩٣-١٩٤] و﴿وقنا عذاب النار رَبَّنَا﴾ [آل عمران: ١٩١-١٩٢].

وكذلك السين على رواية الإمالة في قوله - تعالى - ﴿للناس سَواء﴾ [الحج: ٢٥] والله تعالى جده أعلم.

إدغام اللام في الراء^(١)

قال الحافظ - رحمه الله - : «وأما اللام فأدغمها في الراء».
أعلم أنه يدغم اللام في الراء على تفصيل أيضاً، وبيانه أنه إما أن يتحرك ما قبلها أو يسكن، فإن تحرك ما قبلها - أدغمها كيفما كانت حركتها.
وإن سكن ما قبلها - نَظَر إلى حركتها: فإن كانت ضمة أو كسرة أدغمها، وإن كانت فتحة لم يدغمها إلا في أصل واحد وهو أن تكون اللام من «قال» والراء من «رب» مضافاً كان أو غير مضافاً؛ فحصل من هذا أن اللام المدغمة في الراء ثلاثة أقسام:

القسم الأول: اللام المتحرك ما قبلها، وجملته في القرآن ستة عشر موضعاً:
منها في آل عمران: ﴿كَمِثْل رِيحٍ﴾ [١١٧]، وفي الأنعام ﴿يَجْعَل رَّسَالَتَهُ﴾ [١٢٤]، وفي الأعراف ﴿رَسُل رَبَّنَا﴾، في موضعين [٤٣، ٥٣]، وفي التوبة ﴿أرسل رَّسُولَهُ﴾ [٣٣]، وفي سورة هود عليه السلام ﴿رَسُل رَبِّكَ﴾ [٨١]، وفي النحل ﴿أَنْزَلَ رَبِّكُمْ﴾ في موضعين [٢٤، ٣٠]، و﴿سَبَلَ رَبِّكَ ذُللاً﴾ [٦٩]، وفي كهيعص ﴿جَعَلَ رَبُّكَ﴾ [٢٤]، وفي العنكبوت ﴿لَا تَحْمِل رَزَقَهَا﴾ [٦٠]، وفي الشورى ﴿أَوْ يَرْسُل رَّسُولاً﴾ [٥١]، وفي الفتح [٢٨] والصف [٩] ﴿أرسل رَّسُولَهُ﴾، وفي الفجر [٦] والفيل [١] ﴿فَعَلَ رَبُّكَ﴾ .

القسم الثاني: اللام المتحركة بالضم أو الكسر بعد الساكن، وجملته في القرآن عشرون موضعاً:

منها في البقرة: ﴿وَإِسْمَاعِيلَ رَبَّنَا﴾ [١٢٧]، و﴿مَنْ يَقُول رَبَّنَا﴾ في موضعين

(١) وقد علل سبويه إدغام اللام في الراء بقرب المخرجين، ولأن فيهما انحرافاً نحو اللام قليلاً، وقاربتها في طرف اللسان. وهما في الشدة وجَزِي الصوت سواء، وليس بين مخرجيهما مخرج. والإدغام أحسن.
ينظر: الكتاب (٤/٤٥٢).

[٢٠٠، ٢٠١]، وفي النساء ﴿وإلى الرسول رأيت﴾ [٦١]، وفي الأنعام ﴿الليل رَأَى﴾ [٧٦]، وفي سورة يوسف عليه السلام ﴿تأويل رؤياي﴾ [١٠٠]، وفي النحل ﴿إلى سبيل ربك﴾ [١٢٥]، وفي كهيعص ﴿رسول ربك﴾ [١٩]، وفي النور ﴿والآصال رُجال﴾ [٣٦-٣٧]، وفي الشعراء ﴿رسول رب العالمين﴾ [١٦]، و﴿لتنزيل رب العالمين﴾ [١٩٢]، وفي النمل ﴿من فضل ربي﴾ [٤٠]، وفي القصص ﴿القول ربنا﴾ [٦٣]، وفي الصافات ﴿قول ربنا﴾ [٣١]، وفي الزخرف ﴿رسول رب﴾ [٤٦]، وفي القتال ﴿القتال رأيت﴾ [محمد: ٢٠]، وفي الحاقة [٤٠] والتكوير [١٩]: ﴿لقول رسول﴾، وفي الفجر ﴿فيقول ربي﴾ في موضعين [١٥، ١٦].

القسم الثالث:

لام «قال»، وجملته في القرآن ثمانية وأربعون موضعًا:

منها: ﴿قال ربك﴾ في البقرة [٣٠] والحجر [٢٨] وص [٧١] والذاريات [٣٠]، وفي موضعين في كهيعص [٩، ٢١].

و﴿قال ربكم﴾ في الشعراء [٢٦] وسبأ [٢٣] وغافر [٥٩].

و﴿قال ربنا﴾ في طه [٥٠].

و﴿قال رب﴾ في المائدة [٢٥] وسورة يوسف عليه السلام [٣٣] والنمل [١٩] والعنكبوت [٣٠] والأحقاف [١٥] وسورة نوح عليه السلام [٥].

ومنها موضعان موضعان في سورة هود عليه السلام [٤٥، ٤٧] والحجر [٣٦، ٣٩] وطه [٢٥، ١٢٥] و«ص» [٣٥، ٧٩].

وثلاثة ثلاثة في آل عمران [٤٠، ٤١، ٤٧] والأعراف [٤٣، ١٥٠، ١٥٥] وكهيعص [٤، ٨، ١٠] والمؤمنين [٢٦، ٣٩، ٩٩].

وخمسة خمسة في الشعراء [٢٢، ٢٤، ٢٨، ١١٧، ١٨٨] والقصص [١٦، ١٧، ٢١، ٢٤، ٤٤].

ومنها: ﴿قال رَجُلان﴾ في المائدة [٢٣]، و﴿قال رَجُل﴾ في غافر [٢٨].

إلا أن كلام الحافظ في «التفصيل» يقتضى أن النص إنما جاء عن اليزيدي في إدغام ﴿قال رب﴾ مضافًا أو غير مضاف، قال: «وقياس ذلك ﴿قال رَجُلان﴾ و﴿قال رَجُل﴾ ولا فرق».

قال: «وبالإدغام قرأته طردًا للقياس» وهذا حاصل قوله أيضًا في «التيسير»، وذكر

الإمام جميع ذلك في الإدغام، ولم يتعرض لنص ولا قياس، والله تبارك اسمه أعلم.

إدغام النون في اللام والراء^(١)

قال الحافظ - رحمه الله - : «وأما النون فأدغمها إذا تحرك ما قبلها في اللام والراء».

اعلم أن جملة المواضع التي أدغم فيها النون في الراء خمسة، منها ﴿تَأْذِنُ رَبِّكَ﴾ في الأعراف [١٦٧] و﴿تَأْذِنُ رَبِّكُمْ﴾ في سورة إبراهيم عليه السلام [٧] و﴿خِزَانِ رَحْمَةِ رَبِّي﴾ في الإسراء [١٠٠] و«ص» [٩] و﴿خِزَانِ رَبِّكَ﴾ في الطور [٣٧].

وأما إدغام النون في اللام فلا يخلو أن يسكن ما قبل النون أو يتحرك : فإن سكن ما قبلها لم يدغم منها إلا ما كان من لفظ : «نحن» خاصة، وجملته في القرآن عشرة مواضع : منها ﴿نَحْنُ لَهُ﴾ في أربعة مواضع من البقرة [١٣٣، ١٣٦، ١٣٨، ١٣٩].

وموضع موضع في آل عمران [٨٤] والمؤمنين [٣٨] والعنكبوت [٤٦].

و﴿نَحْنُ لَكَ﴾ في الأعراف [١٣٢] وسورة هود عليه السلام [٥٣].

و﴿نَحْنُ لَكُمْ﴾ في سورة يونس عليه السلام [٧٨].

فأما إذا تحرك ما قبلها فإنه يدغمها وجملته في القرآن إحدى وستون موضعاً :

منها في البقرة ﴿لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ﴾ [٥٥] ﴿نَبِيْنُ لَهُمْ﴾ [١٠٩] ﴿يَبِيْنُ لَكُمْ﴾ [١٨٧] ﴿زَيْنَ لِلَّذِيْنَ﴾ [٢١٢] ﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ﴾ [٢٥٩].

وفي آل عمران ﴿زَيْنَ لِلنَّاسِ﴾ [١٤] ﴿نُؤْمِنُ لِرَسُولِ﴾ [١٨٣].

وفي النساء ﴿لِيَبِيْنَ لَكُمْ﴾ [٢٦] ﴿تَبَيَّنَ لَهُ﴾ [١١٥].

وفي المائدة ﴿يَبِيْنَ لَكُمْ﴾ في موضعين [١٩، ٨٩] ﴿نَبِيْنُ لَهُمْ﴾ [٧٥].

وفي الأنعام ﴿وَزَيْنَ لَهُمْ﴾ [٤٣] ﴿زَيْنَ لِلْكَافِرِيْنَ﴾ [١٢٢] ﴿زَيْنَ لِكَثِيْرٍ مِنَ

المشركيْنَ﴾ [١٣٧].

وفي الأعراف ﴿آذِنَ لَكُمْ﴾ [٢٣].

(١) علل سبويه إدغام النون في اللام بأنها قريبة منها على طرف اللسان، وذلك قولك : من لك . فإن شئت كان إدغامًا بلا غنة فتكون بمنزلة حروف اللسان، وإن شئت أدغمت بغنة؛ لأن لها صوتًا من الخياشيم فترك على حاله؛ لأن الصوت الذي بعده ليس له في الخياشيم نصيب، فيغلب عليه الاتفاق. ينظر: الكتاب (٤/٤٥٢).

- وفي الأنفال ﴿زين لهم﴾ [٤٨].
- وفي التوبة ﴿زين لهم﴾ [٣٧] ﴿يتبين لك﴾ [٤٣] ﴿ويؤمن للمؤمنين﴾ [٦١] ﴿ليؤذن لهم﴾ [٩٠] ﴿لن نؤمن لكم﴾ [٩٤] ﴿تبين لهم﴾ [١١٣] ﴿تبين له﴾ [١١٤] ﴿يبين لهم﴾ [١١٥].
- وفي سورة يونس عليه السلام ﴿زين للمسرفين﴾ [١٢] ﴿أذن لكم﴾ [٥٩] ﴿آمن لموسى﴾ [٨٣] وفي سورة يوسف عليه السلام ﴿يأذن لى﴾ [٨٠].
- وفي الرعد ﴿زين للذين﴾ [٣٣].
- وفي سورة إبراهيم عليه السلام ﴿ليبين لهم﴾ [٤] و﴿تبين لكم﴾ [٤٥].
- وفي النحل ﴿ليبين لهم﴾ [٣٩]، و﴿لتبين للناس﴾ [٤٤] ﴿فزين لهم﴾ [٦٣] ﴿لتبين لهم﴾ [٦٤]، ﴿لا يؤذن للذين﴾ [٨٤].
- وفي الإسراء ﴿لن نؤمن لك﴾ [٩٠] ﴿لن نؤمن لرقبك﴾ [٩٣].
- وفي طه ﴿أذن لكم﴾ [٧١] ﴿أذن له﴾ [١٠٩].
- وفي الحج ﴿لنبين لكم﴾ [٥] ﴿أذن للذين﴾ [٣٩].
- وفي المؤمنين ﴿أنؤمن لبشرين﴾ [٤٧].
- وفي النور ﴿يؤذن لكم﴾ [٢٨].
- وفي الشعراء ﴿أذن لكم﴾ [٤٩] ﴿أنؤمن لك﴾ [١١١].
- وفي النمل ﴿وزين لهم﴾ [٢٤].
- وفي القصص ﴿ونمكن لهم﴾ [٦].
- وفي العنكبوت ﴿فآمن له لوط﴾ [٢٦] ﴿تبين لكم﴾ [٣٨] ﴿وزين لهم﴾ [٣٨].
- وفي الأحزاب ﴿يؤذن لكم﴾ [٥٣].
- وفي سبأ ﴿أذن له﴾ [٢٣].
- وفي فاطر ﴿زين له﴾ [٨].
- وفي غافر ﴿زين لفرعون﴾ [٣٧].
- وفي فصلت ﴿يتبين لهم﴾ [٥٣].
- وفي الزخرف ﴿ولأبين لكم﴾ [٦٣].
- وفي القتال ﴿زين له﴾ [١٤]، وفي القتال ﴿تبين لهم﴾ [٢٥].
- وفي المرسلات ﴿يؤذن لهم﴾ [٣٦].

وفي النبأ ﴿أذن له﴾ [٣٨].

اتفق الحافظ والإمام على الإدغام في جميع ما تقدم .

إخفاء الميم في الباء

قال الحافظ - رحمه الله - : «وأما الميم فأخفاها عند الباء إذا تحرك ما قبلها» .

اعلم أن جملة هذا النوع في القرآن تسعة وسبعون موضعاً:

منها في البقرة: ﴿فالله يحكم بينهم﴾ [١١٣] و﴿ليحكم بين الناس﴾ [٢١٣].

وفي آل عمران ﴿ليحكم بينهم﴾ [٢٣] و﴿أعلم بما وضعت﴾ [٣٦] ﴿فأحكم

بينكم﴾ [٥٥] ﴿أعلم بما تكتمون﴾ [١٦٧].

وفي النساء ﴿أعلم بأيمانكم﴾ [٢٥] ﴿أعلم بأعدائكم﴾ [٤٥] ﴿لتحكم بين

الناس﴾ [١٠٥] ﴿فالله يحكم بينكم﴾ [١٤١]، ﴿على مريم بهتاناً﴾ [١٥٦].

وفي المائدة ﴿ءادم بالحق﴾ [٢٧] ﴿يحكم بها﴾ [٤٤] ﴿أعلم بما كانوا يكتمون﴾

[٦١] ﴿يحكم به ذوا عدل﴾ [٩٥].

وفي الأنعام ﴿بأعلم بالشاركين﴾ [٥٣] ﴿أعلم بالظالمين﴾ [٥٨] ﴿أعلم

بالمهتدين﴾ [١١٧] ﴿أعلم بالمعتدين﴾ [١١٩].

وفي سورة يونس عليه السلام ﴿أعلم بالمفسدين﴾ [٤٠].

وفي سورة هود عليه السلام ﴿أعلم بما في أنفسهم﴾ [٣١].

وفي سورة يوسف عليه السلام ﴿أعلم بما تصفون﴾ [٧٧].

وفي الرعد ﴿أو كلم به الموتى﴾ [٣١].

وفي النحل ﴿أعلم بما ينزل﴾ [١٠١] ﴿وإن ربك ليحكم بينهم﴾ [١٢٤] ﴿أعلم

بمن ضل﴾ [١٢٥] ﴿أعلم بالمهتدين﴾ [١٢٥].

وفي الإسراء ﴿ربكم أعلم بما في نفوسكم﴾ [٢٥] ﴿نحن أعلم بما يستمعون﴾

[٤٧]، ﴿ربكم أعلم بكم﴾ [٥٤] ﴿وربك أعلم بمن في السموات﴾ [٥٥] ﴿أعلم

بمن هو أهدى﴾ [٨٤].

وفي الكهف ﴿أعلم بما لبثتم﴾ [الكهف: ١٩] ﴿ربهم أعلم بهم﴾ [٢١] ﴿ربى

أعلم بعدتهم﴾ [٢٢] ﴿أعلم بما لبثوا﴾ [٢٦] ﴿جهنم بما كفروا﴾ [١٠٦].

وفي كهيعص ﴿أعلم بالذين﴾ [٧٠].

- وفي طه ﴿نحن أعلم بما يقولون﴾ [١٠٤]
- وفي الحج ﴿الملك يومئذ لله يحكم بينهم﴾ [٥٦] ﴿فقل الله أعلم بما تعملون﴾ [٦٨] ﴿الله يحكم بينكم﴾ [٦٩].
- وفي المؤمنين ﴿نحن أعلم بما يصفون﴾ [٩٦].
- وفي النور ﴿ليحكم بينهم إذا فريق﴾ [٤٨] ﴿ليحكم بينهم أن يقولوا﴾ [٥١].
- وفي الشعراء ﴿قل ربي أعلم بما تعملون﴾ [١٨٨].
- وفي القصص ﴿ربي أعلم بمن جاء بالهدى﴾ [٣٧] ﴿أعلم بالمهتدين﴾ [٥٦].
- وفي العنكبوت ﴿بأعلم بما في صدور العالمين﴾ [١٠] ﴿نحن أعلم بمن فيها﴾ [٣٢].
- وفي الروم ﴿فهو يتكلم بما﴾ [٣٥].
- وفي الزمر ﴿يحكم بينهم﴾ [٣] ﴿أنت تحكم بين عبادك﴾ [٤٦] ﴿هو أعلم بما يفعلون﴾ [٧٠].
- وفي غافر ﴿قد حكم بين العباد﴾ [٤٨].
- وفي الأحقاف ﴿هو أعلم بما تفيضون فيه﴾ [٨].
- وفي ق ﴿نحن أعلم بما يقولون﴾ [٤٥].
- وفي النجم ﴿أعلم بمن ضل﴾ [٣٠] ﴿أعلم بمن اهتدى﴾ [٣٠] ﴿أعلم بكم﴾ [٣٢] ﴿أعلم بمن اتقى﴾ [٣٢].
- وفي الواقعة ﴿فلا أقسم بمواقع النجوم﴾ [٧٥].
- وفي الممتحنة ﴿وأنا أعلم بما أخفيتم﴾ [١] ﴿أعلم بأيمانهن﴾ [١٠] ﴿يحكم بينكم﴾ [١٠].
- وفي «ن» ﴿أعلم بمن ضل﴾ [٧] ﴿أعلم بالمهتدين﴾ [٧].
- وفي الحاقة ﴿فلا أقسم بما تبصرون﴾ [٣٨].
- وفي المعارج ﴿فلا أقسم برب المشارق﴾ [٤٠].
- وفي القيامة ﴿لا أقسم بيوم القيامة ولا أقسم بالنفس﴾ [١-٢].
- وفي التكويد ﴿فلا أقسم بالخنس﴾ [١٥].
- وفي الانشقاق ﴿فلا أقسم بالشفق﴾ [الآية: ١٦] و﴿أعلم بما يوعون﴾ [الآية: ٢٣].

وفي البلد: ﴿لا أقسم بهذا البلد﴾ [الآية: ١].
 وفي العلق: ﴿الذى علم بالقلم﴾ [الآية: ٤].
 اتفق الحافظ والإمام على إخفاء الميم في جميع ذلك، وعلى أن تسميته إدغاما
 تجوز من القراء.
 وقوله: «لامتناع^(١) القلب فيه».

يريد: لا تقلب الميم في هذه المواضع باء؛ لما في ذلك من الثقل، ولما كان
 يلزم من إذهاب الغنة، فعبر عن هذا بالامتناع، فيريد أنهم امتنعوا منه لثقله، والله -
 جل وعلا - أعلم.

إدغام الباء في الميم^(٢)

قال الحافظ - رحمه الله - : «وأما الباء فأدغمها في الميم في قوله - تعالى - :
 ﴿ويعذب مَنْ يشاء﴾ [البقرة: ٢٨٤] حيث وقع لا غير».
 اعلم أن جملة^(٣) في القرآن خمسة مواضع، وذلك في آل عمران [١٢٩] وفي
 المائدة [١٨، ٤٠] موضعان وفي العنكبوت موضع [٢١]، وفي الفتح موضع
 [٦].

فأما [الحرف]^(٤) الذى فى آخر البقرة فليس من هذا الباب، ولكنه من الإدغام
 الصغير؛ لأن الباء فيه^(٥) ساكنة.

(١) فى أ: الامتناع.

(٢) ذكر ابن عصفور أن الباء تدغم فى الفاء؛ كما فى قولك (اذهب فى ذلك) وتدغم فى الميم
 نحو (اصحب مطرا)، ولا يدغم فيها شىء.
 ينظر: (١٥/١٦).

(٣) فى ب: جملة ما.

(٤) سقط فى ب.

(٥) الذى عليه النحاة فى الكلام أن جميع ما أدغمته من المتقاربين وهو ساكن: يجوز لك فيه
 الإدغام إذا كان متحركا، كما تفعل ذلك فى المثليين. وحاله فيما يحسن ويقبح فيه الإدغام
 وما يكون فيه أحسن، وما يكون خفيا وهو بزنته متحركا قبل أن يخفى - كحال المثليين.
 ينظر الكتاب (٤/٤٦٦).

ثم اعلم أن قول المصنف: (فأما الحرف الذى فى آخر البقرة...) إلى قوله: (لأن الباء
 فيه ساكنة) - يريد به قوله تعالى: ﴿فيغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء﴾ [البقرة: ٢٨٤]، وقد
 جزم المصنف بسكون الباء فيه، والحق أنه قرئ بالرفع والنصب والسكون، فقد قرأ ابن عامر =

وعلل الحافظ إدغام المواضع الخمسة بالحمل على حرف البقرة؛ لأنه من لفظه وهو مجمع عليه عند أكثر القراء لم يظهره إلا ورش، وفيه خلاف عن ابن كثير^(١)، فأجرى أبو عمرو الكل على طريقة واحدة، ولأنه لما ولى هذه الكلمة واتصل بها ما هو مدغم عن أبي عمرو باتفاق وهو قوله - تعالى^(٢) - : ﴿فَيَغْفِر لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ

= وعاصم برفع (يغفر) و (يعذب)، والباقون من السبعة بالجزم، وقرأ ابن عباس والأعرج وأبو حيوة: (فيغفر) بالنصب، وهي قراءة شاذة غير متواترة وإن صحت لغة. فأما الرفع: فيجوز أن يكون رفعه على الاستثنا، وفيه احتمالان: أحدهما: أن يكون خبر مبتدأ محذوف، أي: فهو يغفر. والثاني: أن هذه جملة فعلية من فعل وفاعل، عطفت على ما قبلها. وأما الجزم فللعطف على الجزء المجزوم.

وأما النصب: فبإضمار (أن)، وتكون هي وما في حيزها بتأويل مصدر معطوف على المصدر المتوهم من الفعل قبل ذلك، تقديره: تكن محاسبة، فغفران، وعذاب. وقد روى قول النابغة بالأوجه الثلاثة، وهو:

فإن يهلك أبو قابوس يهلك ربيع الناس والبلد الحرام
ونأخذ بعده بذناب عيش أجب الظهر ليس له سنام
بجزم: (نأخذ) عطفًا على (يهلك ربيع) ونصبه ورفع، على ما ذكر في (فيغفر)، وهذه قاعدة مطردة، وهي أنه إذا وقع بعد جزء الشرط فعل بعد فاء أو واو جاز فيه هذه الأوجه الثلاثة، وإن توسط بين الشرط والجزء، جاز جزمه ونصبه وامتنع رفعه، نحو: إن تأتني فتزرنى أو فتزورنى، أو تزرنى أو تزورنى. ينظر الباب (٤/٥١٩/٥٢٠).

(١) أظهر الباء قبل الميم في قوله تعالى: ﴿يعذب من يشاء﴾ [البقرة: ٢٨٤]، ابن كثير بخلاف عنه وورش عن نافع والباقون بالإدغام. ينظر: الباب في علوم الكتاب (٤/٥٢١)، إتحاف فضلاء البشر (١/٤٦١)، الدر المصون (١/٦٩١).

(٢) قرأ أبو عمرو بإدغام الراء في اللام، والباقون بإظهارها، وقد طعن قوم على قراءة أبي عمرو؛ لأن إدغام الراء في اللام عندهم ضعيف.

قال الزمخشري: (فإن قلت: كيف يقرأ الجازم؟ قلت: يُظهر الراء، ويدغم الباء، ومدغم الراء في اللام لاحت مخطئ خطأ فاحشًا، وراويه عن أبي عمرو مخطئ مرتين؛ لأنه يلحن وينسب إلى أعلم الناس بالعربية ما يُؤذُنُ بجهل عظيم، والسبب في هذه الروايات قلة ضبط الرواة، وسبب قلة الضبط قلة الدراية، ولا يضبط نحو هذا إلا أهل النحو).

قال شهاب الدين: وهذا من أبي القاسم غير مرض؛ إذ القراء معتنون بهذا الشأن؛ لأنهم تلقوا عن شيوخهم الحرف [بعد الحرف]، فكيف يقل ضبطهم؟ وهو أمر يدرك بالحس السمعي، والممانع من إدغام الراء في اللام والنون هو تكرير الراء وقوتها، والأقوى لا يدغم في الأضعف، وهذا مذهب البصريين: الخليل وسيبويه ومن تبعهما، وأجاز ذلك =

مَنْ يَشَاءُ ﴿١﴾ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ ﴿٢﴾ كما فعل في الأنعام حيث ثَقُلَ قوله - تعالى - : ﴿عَلَىٰ أَنْ يُزِيلَ آيَةً﴾ [الأنعام: ٣٧] إتباعا لما تقدم من قوله - تعالى - : ﴿لَوْلَا نُزِّلَ﴾ [الأنعام: ٣٧] ليأتى ذلك على لفظ واحد وطريقة واحدة.

قال الحافظ - رحمه الله - : «فأما قول اليزيدي : إنما أدغم من أجل كسرة الذال» فلا يصح؛ إذ كان قد أظهر ﴿ضُرِبَ مَثَلٌ﴾ [الحج: ٧٣] و ﴿وَكُذِّبَ مُوسَىٰ﴾ [الحج: ٤٤] و ﴿إِلَىٰ الطَّيِّبِ مِنَ الْقَوْلِ﴾ [الحج: ٢٤] و ﴿فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ﴾ [البقرة: ٢٤٩].

وافق الإمام الحافظ على الإدغام فيما ذكر وزاد إدغام الباء في الفاء وذلك فيما جاء من لفظ ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢] و ﴿لَا رَيْبَ فِيهَا﴾ [الكهف: ٢١] [الحج: ٧] خاصة، فذكر فيه الإدغام بخلاف وأن الإظهار أكثر وأحسن، والإدغام رواية عباس بن الفضل، وعبد الوارث، وجملته في القرآن أربعة عشر موضعًا: منها ﴿لَا رَيْبَ فِيهَا﴾ أربعة مواضع وهي في الكهف [٢١] والحج [٧] وغافر [٥٩]، والجاثية [٣٢]، وباقيها ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ وذلك موضعان في آل عمران [٢٥، ٩] وموضع موضع في البقرة [٢] و[^(١)النساء [٨٧] والأنعام [١٢]، وسورة يونس عليه السلام [٣٧] والإسراء [٩٩]، «وآلم» السجدة [٢]، والشورى [٧]، والجاثية [٢٦].

ومذهب الحافظ الإظهار في جميعها.

وقول الحافظ: «لا غير» ظاهره حصر المثل، وهو ﴿وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾، ويمكن أن يصرف إلى حصر الحرف المدغم فيه وهو الميم، والأول أظهر، والله جل وعلا أعلم.

قال الحافظ - رحمه الله - : «فهذه أصول الإدغام ملخصة يقاس عليها ما يرد من

= الفراء والكسائي والرؤاسي ويعقوب الحضرمي ورأس البصريين أبو عمرو، وليس قوله: (إن هذه الرواية غلط عليه) بمسلم، ثم ذكر أبو حيان نقولاً عن القراءة كثيرة، وهي منصوطة في كتبهم، فلم أر لذكرها هنا فائدة؛ فإن مجموعها ملخص فيما ذكرته، [وكيف] يقال: إن الراوي ذلك عن أبي عمرو مخطئ مرتين، ومن جملة رواته اليزيدي إمام النحو اللغة، وكان ينازع الكسائي رياسته، ومحله مشهور بين أهل هذا الشأن. ينظر اللباب (٤/٥٢١).

(١) زاد في أ: موضع في.

أمثالها وأشكالها، قد ذكرت في كل حرف جميع ما ورد منه حتى لم يشذ منها شيء فيما أرى بحول الله تعالى جده^(١).

قال الحافظ - رحمه الله - : «وقد حصلنا جميع ما أدغمه أبو عمرو من الحروف المتحركة فوجدناه كذا».

إنما قيد بالمتحركة؛ ليخص الحصر بهذا الباب دون ما أدغم من الحروف السواكن، وهو باب الإدغام الصغير، وما ذكر من العدد يحققه الاستقراء مما ذكرته في كل حرف منها، وتزيد رواية الإمام على رواية الحافظ، على ما مر من الاتفاق والاختلاف بسبعة وثمانين حرفاً، فجملة الحروف على ما ذكره الإمام ألف وثلاثمائة واثنتان وتسعون حرفاً، والله - عز و علا - أعلم.

فصل

قال الحافظ - رحمه الله - : «اعلم^(٢) أن اليزيدي روى عن أبي عمرو أنه كان إذا أدغم الحرف الأول من الحرفين في مثله أو مقاربه، وسواء سكن ما قبله أو تحرك . . . إلى آخر كلامه».

اعلم أنك إذا أدغمت الحرف في مثله، فإن كان مرفوعاً أشير إلى حركته بالروم أو بالإشمام، وإن كان مخفوضاً أشير إلى حركته بالروم، ويمتنع الإشمام في المخفوض كما يمتنع عند القراء الروم في المنصوب، وسواء في ذلك أن يكون قبل الحرف المدغم متحرك أو ساكن.

والروم عبارة عن النطق ببعض الحركة.

والإشمام عبارة عن الإشارة بالشفيتين إلى الحركة من غير أن يكون في النطق شيء من أثرها، فلما كانت الضمة من الشفتين، أمكن في المرفوع الإشارة إلى الحركة بالروم وهو مسموع وبالإشمام وهو مبصر، ولما كانت الكسرة من وسط اللسان أمكن في المجرور الإشارة بالروم؛ لأنه مسموع ولم يمكن^(٣) الإشارة بالإشمام؛ لأن العضو الذي منه الحركة غائب في داخل الفم؛ لأنه وسط اللسان كما تقدم. ولما كانت الفتحة خفيفة امتنع فيها الروم عند القراء؛ لأنك لو رمت النطق

(١) في ب: بحول الله تعالى، والله أعلم.

(٢) في أ: واعلم.

(٣) في ب: ولم تمكن.

ببعضها لحصل النطق بجمعها لخفتها وامتنع الإشمام؛ لأن الفتحة من مخرج الألف، ومنتهاه أسفل الحلق، فلا أثر له في البصر كما لا أثر له في السمع. واعلم أنك إذا أشرت بالإشمام كان الإدغام صحيحًا؛ لأنك تنطق إذاك بالحرف مشددًا، وتشير بالشفيتين حال التشديد من غير أن تبقى في ذات الحرف شيئًا من لفظ الحركة، فيكون الحرف الأول إذاك مدفونًا في الثاني وهو الإدغام الصحيح. فأما إذا أشرت بالروم فلا يكون الإدغام صحيحًا؛ لأنك تبقى من لفظ الحركة بقية، ولا تكون الحركة إلا في ذات الحرف الأول. فبقدر ما فيه من الحركة يبرز في اللفظ، وإذا كان كذلك لم تحصل حقيقة الإدغام ولكنه يكون إخفاءً.

قال الحافظ - رحمه الله - : «لأن الحرف إذا أشير إلى حركته لم تذهب حركته رأسًا، بل يضعف الصوت تضعيفًا، وهي مع ذلك في زنة المتحرك التام الصوت الممطط اللفظ».

قال: «والى هذا ذهب عامة أهل الأداء: ابن مجاهد وسائر أصحابه وأبو الطاهر ابن أبي هاشم^(١)، وأبو بكر الشذائي^(٢)، وأبو القاسم بن أبي بلال^(٣)، وأبو الفرج

(١) إمام المقرئين، أبو طاهر، عبد الواحد بن عمر بن محمد بن أبي هاشم البغدادي، صاحب جامع البيان.

روى عن: محمد بن جعفر القتات، وأحمد بن فرح، وإسحاق بن أحمد الخزاعي، وعبد الله بن الصقر السكري، والحسن بن الحباب، وأحمد بن سهل الأشناني، وتلا عليه وعلى سعيد بن عبد الرحيم الضريير، وأبي بكر بن مجاهد.

قرأ عليه: أبو القاسم عبد العزيز بن جعفر الفارسي، وعلى بن أحمد بن الحمامي، وعلى بن محمد الجوهري، وأبو الحسن على بن العلاف الكبير، وعبيد الله المصاحفي، وأبو الحسين أحمد بن عبد الله السوسنجردى، وآخرون.

وقد طول أبو عمرو الداني ترجمته، وعظمه، وقال: لم يكن بعد ابن مجاهد مثل ابن أبي هاشم في علمه وفهمه، مع صدق لهجته، واستقامة طريقته. وكان ينتحل مذهب الكوفيين، ولما توفي ابن مجاهد أجمعوا على تقديم أبي طاهر، وأن يقرئ موضعه، فقصده الأكابر، وتحلقوا عنده، وكان قد خالف جميع أصحابه في إمالة الناس لأبي عمرو، وكان القراء ينكرون ذلك عليه.

مولده سنة ثمانين ومائتين، ومات في شوال سنة تسع وأربعين وثلاثمائة.

ينظر: سير أعلام النبلاء (١٦/٢١-٢٢)، تاريخ بغداد (١١/٧-٨)، وإنباه الرواة (٢/٢١٥)، وطبقات القراء للذهبي (١/٢٥١-٢٥٢)، والعبر (٢/٢٨٢)، والبداية والنهاية

(١١/٢٣٧)، وغاية النهاية في طبقات القراء (١/٤٧٥-٤٧٧)، والنشر في القراءات =

الشنبوذى^(١) وغيرهم، وهو اختيار شيخنا أبي الفتح وأبي الحسن.

= العشر (١/٢٣)، والنجوم الزاهرة (٣/٣٢٥)، وبغية الوعاة (٢/١٢١)، وشذرات الذهب (٢/٣٨٠).

(٢) أحمد بن نصر بن منصور بن عبد المجيد بن عبد المنعم، أبو بكر الشذائي البصري، إمام مشهور، قرأ على - المبهج - عمر بن محمد بن نصر الكاغدي و- المبهج - الحسن ابن بشار بن العلاف صاحبى الدورى وابن مجاهد و- الكامل - ابن الأخرم و- الكامل - محمد بن جعفر الحربى و- المستنير، والغاية، والمبهج، والكفاية الكبرى، والكامل - ابن شنبوذ و- المبهج والكامل - نبطويه، وغيرهم، وقرأ عليه -الكامل- أبو الفضل الخزاعى و-الكامل- أحمد بن عثمان بن جعفر المؤدب و-الكامل- أبو عمرو بن سعيد البصرى و-الكامل- الحسن بن على الشاموخى و-الكامل- محمد بن أبى شيخ ومحمد عمر بن زلال و-الكفاية- محمد بن القاسم التكريتى و-الكامل- على بن محمد البرزندى و-الكامل- أبو عاصم عبد الواحد بن إبراهيم ومحمد بن الحسين الكارزىنى وعلى بن جعفر السعيدى و-الكامل- على بن أحمد الجوردكى. وغيرهم قال الدانى: توفى بالبصرة سنة سبعين وثلاثمائة، وقال الذهبى: سنة ثلاث وسبعين، وهو الصحيح فى ذى القعدة وقيل: سنة ست.

ينظر: غاية النهاية (١/١٤٤-١٤٥) (٦٧٣).

(٣) زيد بن على بن أحمد بن محمد بن عمران بن أبى بلال، أبو القاسم العجلي الكوفى شيخ العراق، إمام حاذق ثقة، قرأ على - المستنير، والغاية، وجامع البيان، والكفاية الكبرى، والكامل - أحمد بن فرح و- المستنير والكامل - عبد الله بن عبد الجبار و- الكامل - الحسن بن العباس و- المستنير، والكفاية، وجامع البيان، والغاية - عبد الله بن جعفر السواق و- المستنير، والغاية، والكفاية - محمد بن أحمد الداجونى و- المستنير- أبى بكر بن مجاهد و- جامع البيان والكامل - أبى على الحسن النقار و- جامع البيان - أحمد بن إبراهيم القصبانى و- التيسير - أحمد بن الحسن بن البطى و- جامع البيان والكامل - محمد بن الحسن بن يونس النحوى و- الكامل - أحمد بن محمد بن الهيثم الشعرانى و- المستنير والكامل- أبى مزاحم الخاقانى وعلى بن الحسين الرازى و-الكامل - عبد الله بن القاسم الخياط و- الكامل - حماد بن أحمد و- الكامل - أحمد ابن محمد بن سعيد و- الكامل - محمد بن الحسن بن يوسف، فيما ذكره الهذلى، والكامل - على بن أحمد بن قرية و- الكامل - عبد الله بن زيدان و- الكامل - الحسين ابن جعفر اللحيانى و- الكامل - محمد بن إسماعيل بن فورك و- الكامل - القاسم ابن أحمد الخياط، قرأ عليه - المستنير والكفاية - بكر بن شاذان و- المستنير والغاية، والكفاية - أبو الحسن الحمامى وغيرهم. توفى زيد ببغداد سنة ثمان وخمسين وثلاثمائة.

ينظر: غاية النهاية (١/٢٩٨-٢٩٩) (١٣٠٨).

(١) محمد بن أحمد بن إبراهيم بن يوسف بن العباس بن ميمون، أبو الفرج الشنبوذى الشطوى البغدادى، أستاذ من أئمة هذا الشأن، رحل ولقى الشيوخ وأكثر وتبحر فى التفسير، ولد سنة ثلاثمائة، أخذ القراءة عرضاً عن - المستنير، والمبهج، والكفاية - ابن مجاهد و- المبهج - أبى بكر النقاش و- المبهج والكامل - أبى بكر أحمد بن حماد المنقى و- المبهج -

قال الحافظ - رحمه الله - : «ولقد كنت في حين قراءتي بالإدغام على شيخنا أبي الفتح - نصر الله وجهه - أشير بالعضو إلى حركة الحرف المدغم فلا يقرع سمعه، وكان ضريراً فيرده على حتى أسمعته صوت الحركة فيستحسن ذلك ويرضاه، وكان ربما لفظ ذلك كذلك ووقفني عليه».

واعلم أن ما ذكرته من الروم والإشمام جارٍ في جملة الحروف إلا الباء والميم إذا وقع بعد حركة كل واحد منهما باء أو ميم نحو ﴿ءادمٌ مِّن ربه﴾ [البقرة: ٣٧] و﴿من العلم مَّا لك﴾ [البقرة: ١٢٠] و﴿أعلم بما﴾ [الإسراء: ٢٥] و﴿يكذب بالدين﴾ [الماعون: ١] و﴿الصاحب بالجنب﴾ [النساء: ٣٦] و﴿ويعذب مَن يشاء﴾.

وليس في القرآن ميم مخفوضة قبل الباء ولا باء مخفوضة قبل الميم - أعنى مما يقع فيه الإدغام، وإنما امتنع الروم والإشمام فيما ذكر هنا لانطباق الشفتين، نص الحافظ على جميع ذلك، وكذلك قال الإمام وقال: «إن ترك الروم والإشمام في الميم والباء رواية شجاع، وعبد الوارث، واليزيدي عنه قال: «وروى عباس عنه أنه كان يشم الباء عند الباء، والميم عند الميم كسائر الحروف».

قال: «والإشمام هنا إشارة إلى حركة الحرف المرفوع والمخفوض، وذلك يتعذر

= أبي الحسن بن الأخرم - والمبهج - إبراهيم بن محمد الماوردي - والمبهج - محمد ابن جعفر الحربى - والكفاية - أحمد بن محمد بن إسماعيل الأدمى ومحمد بن هارون التمار - والمستنير، والمبهج، والكفاية، والكامل - أبي الحسن بن شنبوذ؛ وإليه نسب لكثرة ملازمته له - والغاية - محمد بن موسى الزينبي - والمستنير والمبهج - موسى ابن عبيد الله الخاقاني - والغاية، والكامل - الحسن بن علي بن بشار وأحمد بن عبد الله، كذا وقع في المبهج وقال: لم ينسبه الكارزني. قلت: والصواب أنه - المبهج - أحمد ابن محمد بن عثمان بن شبيب - والمبهج - أبي بكر محمد بن الحسن بن مقسم ومحمد ابن أحمد بن هارون الرازى - والمبهج - أبي بكر محمد بن الحسن الأنصارى، قرأ عليه أبو علي الأهوازى وأبو طاهر محمد بن ياسين الحلبي والهيثم بن أحمد الصباغ وأبو العلاء محمد بن علي الواسطى ومحمد بن الحسين الكارزني وعبد الله بن محمد بن مكى السواق وعلى بن القاسم الخياط وأبو علي الرهاوى وعبد الملك بن عبدويه ومنصور بن أحمد العراقى وعثمان بن علي الدلال وعلي بن محمد الجوزداني وأحمد بن محمد بن محمد ابن سيار وأحمد بن عبد الله بن الفضل السلمى. واشتهر اسمه وطال عمره مع علمه بالتفسير وعلل القراءات، وثقه الحافظ أبو العلاء الهمداني وأثنى عليه، ولا نعلمه ادعى القراءة على الأشناني، وقال التنوخى: مات أبو الفرج الشنبوذى فى صفر سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة.

ينظر: غاية النهاية (٢/٥٠-٥١) (٢٧٠١).

في الميم عند الميم، والباء عند الباء؛ لانطباق الشفتين معهما». قال: «وأما الميم عند الباء فإنها^(١) تسكن عندها ولا تدغم، وإن كان بعض القراء يسمونه إدغاماً، وهو خطأ، والشفتان تنطبقان معهما أيضاً».

وقول الإمام: «والإشمام هنا إشارة إلى حركة الحرف المرفوع والمخفوض»، أراد بالإشمام الروم - والله تعالى [جده]^(٢) أعلم - ولذلك جعله في المرفوع والمخفوض، ولو أراد مجرد الإشارة بالشفيتين دون حقيقة الروم، لم يذكر المخفوض على ما تقدم.

قال الإمام: واختار قوم لأبي عمرو في هذه الرواية ألا يشم المرفوع إذا كان قبله واو أو ضمة نحو ﴿يقول له﴾ [البقرة: ١١٧]، ولا يرام المدغم المكسور إذا كان قبله ياء أو كسرة نحو ﴿الحديث تعجبون﴾ [النجم: ٥٩] وذلك أنه إنما أدغم ليخف، فلو أشم هذين الجنسيتين لكان قد جمع بين ضمتين وواو، وبين كسرتين وياء وذلك ثقیل.

قال الإمام: «ونعم الاختيار هذا».

قال الحافظ - رحمه الله - : «والروم أكد؛ لما فيه من البيان».

يريد: أنه أكد من الإشمام.

قال: «غير أن الإدغام الصحيح يمتنع معه». قد تقدم هذا ويلزم على الأخذ بالروم ألا يبقى إدغام إلا في المنصوب خاصة، وما عداه فإنما يكون إخفاء لا غير.

قال: «ويصح مع الإشمام»، يريد أن الإشمام لا يكون فيه شيء من صوت الحركة فيصح الإدغام؛ لعدم الفاصل بين الحرفين، وباقي كلامه بين.

وقد أتيت على جميع ما ظهر لى فى الباب، والحمد لله الذى وحده أحاط بكل شىء علماً، ولا نعلم إلا ما علمنا، وكان فضل الله علينا عظيماً.

* * *

(١) فى أ: فإنهما.

(٢) سقط فى ب.

باب [ذكر] هاء الكناية^(١)

يريد الهاء التي هي علامة إضمار الواحد المذكر نحو «رأيته» و «منه» و «عنه» و «له» وما أشبه ذلك .

واعلم أن هذه الهاء إن وقف عليها فلها مثل ما لسائر الحروف من الإسكان، والروم، والإشمام، كما سيأتي^(٢) في بابه بحول الله عز وجل .

فإن وصلت هذه الهاء - فهي ثلاثة أقسام:

قسم اتفق القراء على صلة حركته .

وقسم اتفقوا على ترك صلة حركته .

وقسم اختلفوا فيه .

وضابط ذلك أن ينظر إلى الحرف الواقع بعدها، فإن كان ساكنا فهي من المتفق على ترك صلته سواء تحرك ما قبلها أو سكن، وإن كان الحرف الواقع بعدها متحركا فهنا: يعتبر ما قبلها، فإن كان متحركا فهي من المتفق على صلته، وإن كان ساكنا فهي من المختلف فيه: يصلها ابن كثير، ويختلس حركتها الباقون، وبهذا القسم بدأ الحافظ، فقال: «كان ابن كثير يصل هاء الكناية عن الواحد المذكر . . .» إلى آخر كلامه .

وقوله: «عن الواحد» متعلق بالكناية .

وقوله: «بواو» متعلق ب «يصل» .

وقوله: «فإذا وقف حذف تلك الصلة» .

يريد: والحركة التي في الهاء، وكذلك يفعل غيره، أعنى يحذفون الحركة في الوقف إلا من يروم؛ فلا بد أن يبقى بعض الحركة في الوقف .

وقوله: «لأنها زيادة» تعليل للحذف، ويدل على أنها زيادة: اتصال الضمير؛ إذ كل ضمير متصل فهو حرف واحد، فإن كان كناية عن مفرد، بقي على حاله، وإن كنى به عن مثنى أو مجموع؛ لحقته علامات تدل على أن الممكنى عنه مثنى أو مجموع نحو «إنهما» و «إنهم» و «إنهن» الألف، فالميم والألف والنون زوائد على

(١) سقط في ب .

(٢) في ب: يأتي .

الهاء، كما أنها زوائد على التاء في «فعلتما» و«فعلتم» و«فعلتن»، وأصل علامة الإضمار التاء والهاء، ولكون هذه الصلة زائدة على الضمير، جاز حذفها في الإدغام الكبير إذا لقيت مثلها، على ما تقدم.

ولو كانت من نفس الضمير لكان حذفها نقصا من الكلمة، وكان ذلك يلحقها بباب^(١) المعتل المختلف في إدغامه، ولا خلاف في إدغام الهاء في مثلها كما تقدم.

وإنما زيدت هذه الصلة لبيان الحركة، واحتيج^(٢) لذلك لما كانت الهاء حرفا ضعيفا مهموسا مهتوتا حتى صار عند بعض العرب لا يعتد به فاصلا، كما يبين بعد بحول الله تعالى.

واعلم أن هذه الصلة إنما تكون من جنس حركة الهاء، والأصل أن تحرك بالضم بدليل أنك لا تكسرهما إلا لسبب وهو: أن تقع بعد كسرة أو ياء ساكنة [كما]^(٣) في قوله - تعالى - : ﴿يَوْمَ يَفِرُّ الْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ وَأُمِّهِ وَأَبِيهِ وَصَاحِبِيهِ وَبَنِيهِ﴾ [عبس: ٣٤-٣٦] و«عليه» و«إليه» و«لديه»^(٤)، وإنما كسرت مع الكسرة والياء، ولم تضم على الأصل؛ لثلا يخرج من الكسرة إلى الضمة والياء الساكنة بمنزلة الكسرة؛ إذ الهاء لضعفها كأنها غير موجودة؛ فكأنك لم تفصل بين الكسرة والضمة.

ويدل أيضا على أن الأصل في تحريكها الضم قراءة حمزة^(٥) ﴿لأهلهم أمكثوا﴾ بضم الهاء في طه [الآية: ١٠]، والقصص [الآية: ٢٩] وقراءة حفص ﴿وَمَا أُنسِنِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ﴾ [الكهف: ٦٣] ﴿وَمَنْ أَوْفَىٰ بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ﴾ في الفتح [الآية: ١٠] بضم

(١) في أ: بيان.

(٢) في أ: احتج.

(٣) سقط في أ.

(٤) في ب: لديه وإليه.

(٥) قرأ حمزة وهي قراءة ابن سعدان: (لأهلهم أمكثوا) بضم الهاء، والباقون يكسرون الهاء فيهما. انظر السبعة: (٤١٧)، وحجة من ضم الهاء: أنه أتى بالهاء على أصلها موصولة بالواو للتقوية، فلقيت الواو وهي ساكنة الميم من (أمكثوا) وهي ساكنة: فحذفت الواو لالتقاء الساكنين، وبقيت الضمة تدل عليها. وحجة من كسر الهاء أنه أبدل من ضمة الهاء كسرة: للكسرة التي قبلها، فانقلبت الواو ياء ثم حذفت الياء لسكونها وسكون الميم بعدها، وبقيت الكسرة تدل عليها. انظر الكشف (٩٥/٢).

ينظر الباب (١٨٣/١٣).

الهاء^(١) فيهما حيث لم ييال بثقل الضمة بعد الكسرة والياء، وأبقى الهاء على أصلها من التحريك بالضم، فلولا أن الضم هو الأصل فيها عند العرب^(٢) لم يكن لهذه القراءات وجه، والله [عز وجهه]^(٣) أعلم.

وإنما اختاروا أن يكون الأصل في تحريك هذه الهاء الضم تنويها بضمير المذكر؛ إذ الضم في الإعراب علامة إعراب المذكر، فله مزية على غيره؛ فجعل لضمير المذكر الذي له مزية على ضمير المؤنث، وجعلت الفتحة للمؤنث طلباً للتخفيف، والله - تعالى - أعلم.

قال الحافظ - رحمه الله - : «وهذا إذا لم تلق الهاء ساكناً».

قد تقدم أن الهاء إذا سكن ما بعدها، فابن كثير يوافق الجماعة على ترك الصلة إلا في قوله - تعالى - : ﴿عنه تلهي﴾ [عبس: ١٠] في قراءة البرزى حيث شدد التاء وأبقى صلة الهاء^(٤).

(١) قوله: ﴿وما أنسانيه﴾ قرأ حفص بضم الهاء، وكذا قوله: ﴿عليه الله﴾ في سورة الفتح، قيل: لأن الياء - هنا - أصلها الفتح، والهاء بعد الفتحة مضمومة، فنظر هنا إلى الأصل، وأما في سورة الفتح؛ فلأن الياء عارضة؛ إذ أصلها الألف والهاء بعد الألف مضمومة، فنظر إلى الأصل أيضًا، والباقون بالكسرة؛ نظرًا إلى اللفظ؛ فإنها بعد ياء ساكنة، وقد جمع حفص في قراءته بين اللغات في هاء الكناية؛ فإنه ضم الهاء في (أنسانيه) من غير صلة، ووصلها بياء في قوله: (فيه).

ينظر الدر المصون (٤/٤٧١).

(٢) الأصل في هاء الكناية: الضم، فإن تقدمها ياء ساكنة، أو كسرة، كسرهما غير الحجازيين، نحو: عليهم وفيهم وبهم.

والمشهور في ميمها السكون قبل متحرك، والكسر قبل ساكن، هذا إذا كسرت الهاء، أما إذا ضمت، فالكسر ممتنع إلا في ضرورة؛ كقوله: (وفيهم الحكام) بكسر الميم. ينظر اللباب (١/٢١٤).

(٣) سقط في ب.

(٤) قال السمين الحلبي: قرأ ابن كثير في رواية البرزى عنه: (عنه تلهي) بواو وهي صلة لهاء الكناية، وتشديد التاء، والأصل: تلهي، فادغم، وجزاز الجمع بين ساكنين؛ لوجود حرف علة وإدغام، وليس لهذه الآية نظير. وهو أنه إذا لقي صلة هاء الكناية ساكن آخر ثبتت الصلة بل يجب الحذف.

وقرأ أبو جعفر: شاذًا في غير المتواتر عنه (تلهي) بضم التاء مبنياً للمفعول. أي: يلهيك شأن الصناديد. وقرأ طلحة (تلهي) بتاءين وهي الأصل، وعنه بتاء واحدة وسكون اللام. ينظر الدر المصون (٦/٤٧٩).

وقد تقدم في صدر باب الإدغام: أن الحرف المشدد [يتكون] من حرفين أولهما ساكن، لكن لما كان هذا التشديد عارضا كما قال الحافظ لم يعتد به؛ فلم تُحذف الصلة لذلك، بل يجب أن يزداد في مداها على ما يأتي بعد، بحول الله عز وجل.

فإن قيل: وكيف يكون التشديد عارضا والأصل «تتلهى» بتاءين^(١)، بل التخفيف هو العارض؛ لما فيه من حذف إحدى التاءين هربا من توالى المثلين. فأما التشديد ففيه إثبات التاءين وهو الأصل، غير أنه لما^(٢) استثقل ذلك أسكنت الأولى، وأدغمت في الثانية طلبا للتخفيف، فكيف يكون التشديد عارضا وفيه إبقاء الأصل؟ فالجواب: أن الأصل كما قلت: أن يكون بتاءين، ثم إن العرب منهم من يتكلم بالأصل ولا يبالي بالثقل، ومنهم من يستثقل فيخفف بالحذف^(٣)، ويتردد ذلك في الوصل والابتداء، ويلتزم هذا حتى يصير كأنه الأصل ولا يعرج على ما كان قبل ذلك، وهذا المعنى ملحوظ عندهم وإليه أشار قائلهم: [من الطويل] إذا انصرفت نفسى عن الأمر لم تكد إليه بوجه آخر الدهر ترجع^(٤) فلما صار هذا الحذف كأنه أصل في الكلام، حكم للتشديد المنبه على الأصل بحكم العارض^(٥)؛ كما قالوا: اجتمعت أهل اليمامة^(٦)، بإثبات التاء في الفعل، لما

(١) قال السمين الحلبي قوله: ﴿تَلْهَى﴾، أصله: تتلهى، من: لَهَى يَلْهَى بكذا، أى: اشتغل، وليس هو من اللهو فى شىء.

ويمكن أن يكون منه؛ لأن ما يبنى على فعل من ذوات الواو تنقلب واوه لانكسار ما قبلها. نحو شَقَى يَشْقَى. فإن كان مصدره جاء بالياء فيكون من مادة غير مادة اللهو.

قال السمين: الناس إنما لم يجعلوه من اللهو؛ لأجل أنه مسند إلى ضمير النبى ﷺ، ولا يليق بمنصبه الكريم أن ينسب الله إليه «التفعل» من اللهو. بخلاف الاشتغال؛ فإنه يجوز أن يصدر منه فى بعض الأحيان، ولا ينبغى أن يعتقد غير هذا. ينظر: الدر المصون (٦/٤٧٩).

(٢) فى أ: كما.

(٣) فى ب: بالحرف.

(٤) البيت بلا نسبة فى شرح التصريح على التوضيح (١/٢١٤).

(٥) فى أ: عارض.

(٦) واحدة: اليمام، وهو طائر. وهو بلد كبير، فيه قرى وحصون وعيون ونخل، وكان اسمها أولا: جوا.

واليمامة: هى الزرقاء التى يضرب بها المثل فى النظر البعيد، قلع تبع عينها وصلبها على =

كان الذي كثر في كلامهم واشتهر أن يقولوا: اجتمعت اليمامة ويحذفون «الأهل» حتى صار كالمتروك في الأصل، وإن كان إثباته هو الأصل، فإذا لفظ به يوما ما فقليل: اجتمعت أهل اليمامة، أبقوا التاء، وحكموا [على] «الأهل» بحكم المقحم^(١) الزائد حتى صار «اجتمع أهل اليمامة»، بحذف التاء قليلا في كلامهم.

ويقوى كون هذا التشديد في حكم العارض: اختصاصه بالوصل دون الابتداء؛ إذ لا يجوز الابتداء بهذه التاء في هذه الكلمة وسائر أخواتها إلا بالتخفيف كما هو مذكور في موضعه من فرش الحروف، ولا يجوز إدخال همزة الوصل ولا النطق بتأين مفككتين.

وإن شئت قلت: إن الذي ذهب من العرب إلى التشديد، لم يرتكبه بعد استقرار الحذف لينبه على الأصل، ولكنه لما استثقل اجتماع المثليين متحركين، سكن الأول وأدغمه في الثاني واكتفى بهذا القدر من التخفيف.

وعلى هذا أيضا لا يخرج التشديد عن كونه عارضا؛ إذ الأصل التفكيك والتحريك.

واعلم أن السؤال [وارد]^(٢) على كل واحد من المذهبيين: أما المذهب الثاني فيرد عليه عدم الاطراد؛ لأنه يسكن ويدغم في الوصل ويحذف الحرف بحركته في الابتداء.

وأما المذهب الأول فيرد عليه أنه لما شدد لينبه على الأصل عرض فيه الرجوع إلى ما قد كان رفض.

فإن قيل: لا ينكر الرجوع إلى الأصل في كلام العرب؛ كما قال الشاعر [من الرجز]:
فإنه أهل لأن يؤكرما^(٣)

= باب جو؛ فسميت بها.

ينظر: مراصد الاطلاع (١٤٨٣/٣).

(١) في أ: المفخم.

(٢) سقط في أ.

(٣) الرجز بلا نسبة في لسان العرب (رنب، كرم) والإنصاف ص (١١)، وأوضح المسالك (٤)

(٤٠٦)، وخزانة الأدب (٣١٦/٢)، والخصائص (١٤٤/١)، والدرر (٣١٩/٦) وشرح

الأشمنوني (٨٨٧/٣)، وشرح شافية ابن الحاجب (١٣٩/١)، وشرح شواهد الشافية ص

(٥٨)، والمقاصد النحوية (٥٧٨/٤)، والمقتضب (٩٨/٢)، والمنصف (٣٧/١)، (١٩٢)

فأثبت الهمزة.

وقال الآخر [من البسيط]:

..... أنى أجود لأقوام وإن ضننوا^(١)

بتفكيك النونين.

ومنه صرف ما لا ينصرف.

قيل: هذا كله صحيح ولكن بابه الشعر، ويقبل وجوده في الكلام^(٢)، والله - لا

= وتاج العروس (رنب، كرم).

(١) عجز بيت، وصدرة:

..... فهلاً أعاذل قد جربت من خلقى

وهو لقعنب بن أم صاحب في الخصائص (١٦٠/١، ٢٥٧)، وسمط اللآلى ص (٥٧٦)، وشرح أبيات سيويه (٣١٨/١)، والكتاب (٢٩/١)، (٥٣٥/٣)، واللسان (ظلل، وضمن)، والمنصف (٣٣٩/١، ٣٠٣/٢)، ونوادر أبي زيد ص (٤٤)، وبلا نسبة في خزنة الأدب (١٥٠/١، ٢٤٥)، وشرح شافية ابن الحاجب (٢٤١/٣)، وشرح المفصل (١٢/٣)، واللسان (حمم).

(٢) اعلم أنه يجوز في الشعر وما أشبهه من الكلام المسجوع ما لا يجوز في الكلام غير المسجوع، من رد فرع إلى أصل، أو تشبيه غير جائز بجائز، اضطر إلى ذلك أو لم يضطر إليه؛ لأنه موضع قد ألفت فيه الضرائر.

وأنواعها منحصرة في: الزيادة، والنقص، والتقديم، والتأخير، والبدل، فالزيادة تنحصر في زيادة حرف، نحو تنوين الاسم غير المنصرف، إذا لم يكن آخره ألفاً، رد إلى أصله من الانصراف، نحو قوله تعالى: ﴿قواريرًا قوارير من فضة قدروها تقديرًا﴾، في قراءة من صرف الأول منهما، ونحو قول أمية بن أبي الصلت:

فأناها أحيمرٌ كأخى السهـ م بعضبٍ فقال كوني عقيرا

فإن كان آخره ألفاً نحو: حبلى، لم يصرف.

وزيادة حركة، نحو تحريك العين الساكنة؛ إبتاعاً لما قبلها وتشبيهاً بتحريكها، إذا نقلت إليها الحركة مما بعدها، في الوقف نحو قولك: (قام عمرو)، ومن ذلك قوله:

إذا تحرك نوح قامتا معه ضرباً أليماً يلعج الجِلدا

يريد: الجلد.

وزيادة كلمة نحو زيادة «أن» بعد كاف التشبيه تشبيهاً لها بزيادتها بعد «لما»، نحو قوله: ويوما توافينا بوجه مقسّم كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم أى: كظبية.

والنقص منحصر في نقص حرف، نحو حذف هاء الضمير في الوصل؛ إجراء له مجرى الوقف، ومن ذلك قوله:

أو معبّرُ الظهر [ينبى] عن وليته ما حج ربه في الدنيا ولا اعتمرا

= والأحسن إذا حذفت الصلة، أن تسكن الهاء حتى تكون قد أجريت الوصل مجرى

إله غيره - أعلم.

ومراد الحافظ بقوله: «وهذا إذا لم تَلَقِ الهاء ساكنا نحو...» كذا.

يريد أن ابن كثير يترك الصلة إذا لقيت الساكن، ولم يحتج إلى التنصيص على هذا؛ لأنه مفهوم من قوة كلامه.

قال الحافظ - رحمه الله - : «والباقون يختلسون الضمة والكسرة في حال الوصل فيما^(١) تقدم».

يريد بالاختلاس: النطق بالحركة مجردة من الصلة، والاختلاس: سرعة

= الوقف، إجراء كاملاً نحو قوله:

وأشرب الماء ما بى نحوه عطش إلا لأن عيونهُ سيل وادبها
ونقص حركة نحو حذف حركة الباء من: (أشرب)، في قوله:

فاليوم أشرب غير مستحقب إنما من الله ولا واغلب
تشبيهاً للمنفصل بالمتصل؛ ألا ترى أن (رُبْع) بمنزلة «عُضد»، فكما تسكن الضاد من:
عضد، فكذلك سكنت الباء؟!

ونقص كلمة نحو حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وليس في الكلام ما يدل
عليه نحو قوله:

عشية فر الحارثيون، بعدما قضى نحبهُ في ملتقى القوم هُوَبِر
يريد: ابن هوبر.

والتقديم والتأخير منحصر في تقديم حرف على حرف نحو: شواعى، فى: شوائع.
وفى تقديم بعض الكلام على بعض، وإن كان لا يجوز ذلك فى الكلام؛ تشبيهاً بما
يجوز ذلك فيه، نحو قوله:

لها مقلتا أدماء طُلّ خميلةً من الوحش ما تنفك تَزَعى عراؤها
التقدير: لها مقلتا أدماء من الوحش ما تنفك ترعى خميلةً طُلّ عَرَاؤها.

والبديل منحصر فى إبدال حرف من حرف، نحو إبدال الياء من الباء فى: أرانب جمع،
أرنب؛ تشبيهاً لها بالحروف التى يجوز ذلك فيها.
وفى إبدال حركة من حركة، نحو إبدال الكسرة التى قبل يا المتكلم فى غير النداء؛
تشبيهاً بالنداء، نحو قوله:

أطوف ما أطوف ثم أوى إلى أمّا ويروينى النقيع
يريد: إلى أمى.

وإبدال كلمة من كلمة، نحو قوله:

وذات هدم عارِ نواشرها تُضْمِثُ بالماء تولبًا جدعا
فأوقع «التولب» - وهو ولد الحمار - على الطفل؛ تشبيهاً له به.

ينظر (١٥). / (٢٠٢-٢٠٦).

(١) فى ب: كما.

الحركة^(١)، وبهذا المعنى يستعمله القراء، والله تبارك وتعالى أعلم.
ويريد «بما تقدم» حيث يثبت ابن كثير الصلة، إلا أن حفصا وافق ابن كثير على إثبات الصلة للهاء في قوله - تعالى - : ﴿وَيَخَذُ فِيهِ مَهَكًا﴾ [الفرقان: ٦٩].
كما نص عليه الحافظ في سورة الفرقان، ولو ذكره هنا، لكان حسنا، كما ذكر عنه تلهي ﴿[عبس: ١٠] في قراءة البزى.
وجه قراءة الجماعة بترك الصلة إذا سكن ما قبل الهاء: أن الهاء عندهم لضعفها ووهنها في حكم العدم، فلو وصلوها لكانوا كأنهم قد جمعوا بين ساكنين؛ فتركوا الصلة لذلك.

ولا ينكر كون الحرف الضعيف قد يحكم له بحكم المعدوم.
ألا ترى أن سيويه قال في «اسطاع»: إنما هي «أطاع»، زادوا السين عوضا من ذهاب حركة العين^(٢).

يريد: من أجل ذهاب حركة العين من العين؛ إذ الحركة لم تذهب من الكلمة رأسا، وإنما هي في الطاء، فإن أصل الكلمة: «أطوع» مثل «أكرم»، فلما نقلت الحركة، وقلبت الواو ألفا، صارت الألف عرضة للحذف عند سكون ما بعدها،

(١) مأخوذ من الخلس: وهو الأخذ في نهزة ومخاتلة؛ خلسه يخلسه خلسا، وخلسه إياه، فهو خالس وخلاص؛ قال الهذلي:

يا مئى إن تفقدى قومًا ولدتهم أو تخلسيهم فإن الدهر خلاص
الجهورى: خلست الشيء، واختلسته، وتخلسته: إذا استلبته. والتخالس: التسالب.
والاختلاس كالخلس، وقيل: الاختلاس أوحى من الخلس وأخص.
ينظر لسان العرب (٢/١٢٢٦).

(٢) ونص كلام سيويه: وأما «هرقت» و «هرحت» فأبدلوا مكان الهمزة الهاء، كما تحذف؛ استقلا لها، فلما جاء حرف أخف من الهمزة لم يحذف في شيء ولزم لزوم الألف في «ضارب»، وأجرى مجرى ما ينبغى لألف «أفعل» أن تكون عليه في الأصل. وأما الذين قالوا: أهرقت، فإنما جعلوها عوضا من حذفهم العين وإسكانهم إياها، كما جعلوا ياء «أيتق» وألف «يمان» عوضا.

وجعلوا الهاء عوض؛ لأن الهاء تزداد ونظير هذا قولهم: اسطاع يسطيع، جعلوا العوض السين؛ لأنه فعل، فلما كانت السين تزداد في الفعل زيدت في العوض؛ لأنها من حروف الزوائد التي تزداد في الفعل، وجعلوا الهاء بمنزلتها؛ لأنها تلحق الفعل في قولهم: ازمه، وعه، ونحوهما.
ينظر الكتاب (٤/٢٨٥).

نحو: «أطعت»، فلما توهنت الواو بالإسكان والقلب عوض منها السين، وإن كانت الألف تحرز مكانها، ولم يكن ذلك من الجمع بين العوض والمعوض منه؛ لكون الألف في حكم المعدوم لضعفها وتعرضها للحذف كما تقدم.

ووجه قراءة ابن كثير اعتبار الأصل؛ إذ الهاء حرف متحرك، فقد فصل بحركته بين الساكنين، مع أن الهاء وإن كانت ضعيفة فإنها تحرز في حكم اللفظ ما يحرز الضاد باستطالته والسين بتفشييه والقاف بقلقلته، وتصحيح ذلك يظهر في أوزان الشعر؛ إذ هو معيار لتحقيق ذلك، ولا فرق بين الهاء وغيرها من الحروف في حكم الوزن، والله أعلم.

قال الحافظ - رحمه الله - : «وكلهم يصل...» إلى آخره، هذا هو القسم المتفق على صلته كما تقدم.

واعلم أنما ذكرته في هذا الباب في جميع القرآن إلا أحرفاً خرجت عن ذلك فلم يجر بعض القراء فيها على أصل واحد، وهي ستة عشر موضعاً:

منها في آل عمران: ﴿يُؤَدِّيهِ إِلَيْكَ﴾ [٧٥]، و﴿لَا يُؤَدِّيهِ إِلَيْكَ﴾ [٧٥]، و﴿تُؤَدِّيهِ مِنْهَا﴾ في موضعين [١٤٥].

وفي النساء ﴿تُؤَلِّهٖ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصَلِّهٖ جَهَنَّمَ﴾ [١١٥]، وفي الأعراف ﴿أَرْجِهٖ وَأَخَاهُ﴾ [١١١]، وفي طه ﴿وَمَنْ يَأْتِهٖ مَّوْمِنًا﴾ [٧٥]، وفي النور ﴿وَيَتَّقِهٖ فَاُولَٰئِكَ﴾ [٥٢]، وفي الشعراء ﴿أَرْجِهٖ وَأَخَاهُ﴾ [٣٦]، وفي النمل ﴿فَالْقَلْبَ إِلَيْهِمْ﴾ [٢٨]، وفي الزمر ﴿يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ [٧]، وفي الشورى ﴿تُؤَدِّيهِ مِنْهَا﴾ [٢٠]، وفي البلد ﴿أَنْ لَّمْ يَرَهُ أَحَدًا﴾ [٧]، وفي «إذا زلزلت» ﴿خَيْرًا يَرُوهٗ﴾ [٧]، و﴿شَرًّا يَرُوهٗ﴾ [٨].

اعلم أن الحرف الذي يلي الهاء من قبلها في جميع هذه المواضع حرف متحرك. في اللفظ وحرف ساكن في التقدير لكن حذف ذلك الساكن، إما علامة على بناء الفعل، وذلك في ﴿أَرْجِهٖ﴾ [الأعراف: ١١١] على قراءة من لم يهمز^(١)، ...

(١) في قوله تعالى (أرجه) في سورتي الأعراف والشعراء ست قراءات في المشهور المتواتر، قال السمين الحلبي: ولا التفات إلى ما أنكر بعضها، ولا لمن أنكر على راويها. وضبط ذلك أن يقال: ثلاث مع الهمز، وثلاث مع عدمه.

فأما الثلاث التي مع الهمز فأولها:

قراءة ابن كثير وهشام عن ابن عامر: (أرجهوه) بهمزة ساكنة وهاء متصلة بواو.

والثانية: قراءة أبي عمرو (أرجئه) كما تقدم، إلا أنه لم يصلها بواو.
والثالثة: قراءة ابن ذكوان عن ابن عامر: (أرجئه) بهمزة ساكنة وهاء مكسورة من غير صلة.

وأما الثلاث التي مع غير الهمزة فأولها:

قراءة حمزة والكسائي (أرجه) بكسر الجيم وسكون الهاء وصلًا ووقفًا.

الثانية: قراءة الكسائي وورش عن نافع: (أرجهى) بهاء متصلة بياء.

الثالثة: قراءة قالون بهاء مكسورة دون ياء.

فأما ضم الهاء وكسرها فقد عرف مما تقدم.

وأما الهمز وعدمه فلغتان مشهورتان، يقال: أرجأته وأرجيته، أى: أخرته، وقد قرئ قوله تعالى: ﴿ترجى من تشاء﴾ بالهمز وعدمه، وهذا كقولهم: توضأت، وتوضيت.

وهل هما مادتان أصليتان أم المبدل فرع الهمز؟ احتمالان.

وقد طعن قوم على قراءة ابن ذكوان، فقال الفارسي: (ضم الهاء مع الهمز لا يجوز

غيره، ورواية ابن ذكوان عن ابن عامر غلط).

وقال ابن مجاهد: (وهذا لا يجوز؛ لأن الهاء لا تكسر إلا بعد كسرة أو ياء ساكنة).

وقال الحوفي: (ومن القراء من يكسر مع الهمز، وليس بجيد).

وقال أبو البقاء: (ويقرأ بكسر الهاء مع الهمز، وهو ضعيف؛ لأن الهمزة حرف صحيح

ساكن، فليس قبل الهاء ما يقتضى الكسر).

قال السمين الحلبي: وقد اعتذر الناس عن هذه القراءة على سبيل التنازل بوجهين:

أحدهما: أن الهمزة ساكنة، والساكن حاجز غير حصين، وله شواهد مذكورة فى

موضعها، فكأن الهاء وليت الجيم المكسورة؛ فلذلك كسرت.

الثانى: أن الهمزة كثيرًا ما يطرأ عليها التغيير، وهى هنا فى معرض أن تبدل ياء ساكنة؛

لسكونها بعد كسرة، فكأنها وليت ياء ساكنة؛ فلذلك كسرت.

وقد اعترض أبو شامة على هذين الجوابين بثلاثة أوجه:

الأول: أن الهمز معتد به حاجزًا يجمع فى (أنبئهم)، والحكم واحد فى ضمير الجمع

والمفرد فيما يرجع إلى الكسر والضم.

الثانى: أنه كان يلزمه صلة الهاء؛ إذ هى فى حكمه، كأنها قد وليت الجيم.

الثالث: أن الهمز لو قلب ياء لكان الوجه المختار ضم الهاء مع صريح الياء؛ نظرًا إلى

أن أصلها همزة، فما الظن بمن يكسر الهاء مع صريح الهمزة؟! فضم الهاء مع الهمز هو

الوجه.

وقد استضعف أبو البقاء قراءة ابن كثير وهشام؛ فإنه قال: (وأرجئه) يقرأ بالهمز وضم

الهاء من غير إشباع وهو الجيد، وبالإشباع وهو ضعيف؛ لأن الهاء خفية، فكأن الواو التى

بعدها تتلو الهمزة، وهو قريب من الجمع بين الساكنين، ومن هاهنا ضعف قولهم: عليهى

مال، بالإشباع.

قال السمين الحلبي: وهذا التضعيف ليس بشيء؛ لأنها لغة ثابتة عن العرب، أعنى:

إشباع حركة الهاء بعد ساكن مطلقًا، وقد تقدم أن هذا أصل لابن كثير، ليس مختصًا =

وفى ﴿فَالْقَلْبَةَ﴾ [النمل: ٢٨] ^(١) لأنها من صيغ الأمر.
وإما علامة على الجزم وذلك فى البواقي.

ثم إن القراء اتفقوا على ضم الهاء وصلتها بواو فى حرف البلد واختلفوا فيما عداه فإن ابن كثير، والكسائى، وورشًا، وابن ذكوان متفقون على التحريك والصلة فى جميعها إلا ﴿رِضْةُ﴾ ^(٢) فى الزمر [الآية: ٧] لورش، وإلا ﴿أَرْجِهْ﴾ فى الموضوعين لابن ذكوان؛ فإنهما تركا الصلة.

والباقون مختلفون فى إسكان الهاء وتحريكها موصولة، أو مختلصة فى بعض المواضع دون بعض، حسبما هو مذكور فى فرش الحروف والله - عز جلاله - أعلم.

وافق الشيخ، والإمام، الحافظ على جميع ما تقدم فى الباب.

= بهذه اللفظة، بل قاعدته: كل هاء كناية بعد ساكن أن تشيع حركتها حتى يتولد منها حرف مد، نحو: منهو، وعنهو، وأرجيهو، إلا قبل ساكن؛ فإن المد يحذف لالتقاء الساكنين، إلا فى موضع واحد رواه عنه البزى، وهو: (عنهو تلهى) بتشديد التاء؛ ولذلك استضعف الزجاج قراءة الأخوين، قال بعدما أنشد قوله:

لما رأى أن لا دعه ولا شِيبَع
مال إلى أرطأة حقف فاطجع
(هذا شعر لا يعرف قائله، ولا هو بشيء، ولو قاله شاعر مذكور لقليل له: أخطأت؛ لأن الشاعر يجوز أن يخطئ، وهذا مذهب لا يعرج عليه).

ينظر الدر المصون (٣/٣١٧-٣١٩).

(١) قوله: (فألقه)، قرأ أبو عمرو وحمة وعاصم بإسكان الهاء، وقالون بكسرها فقط من غير صلة بلا خلاف عنه، وهشام عنه وجهان: القصر والصلة، والباقون بالصلة بلا خلاف، وقرأ شاذًا مسلم بن جندب بضم الهاء موصولة بواو (فألقهو إليهم)، وقد تقدم أن الضم الأصل. ينظر اللباب (١٥/١٥٠).

(٢) قرأ ابن كثير والكسائى وابن ذكوان يرضه بالصلة. وهى الأصل من غير خلاف، وهى قراءة واضحة. قال الواحدي: من أشيع الهاء حتى ألحق فيها واو؛ لأن ما قبل الهاء متحرك فصار بمنزلة: ضربه.

وقرأ: (يرضه) بضم الهاء من غير صلة بلا خلاف، نافع وعاصم وحمة.

وقرأ (يرضه) بإسكانها وصلًا من غير خلاف، السوسى عن أبى عمرو.

وقرأ بالوجهين - أعنى الإسكان والصلة - الدورى عن أبى عمرو.

وقرأ بالإسكان والتحريك من غير صلة هشام عن ابن عامر.

ينظر اللباب (١٦/٤٧٨-٤٧٩).

باب ذكر المد والقصر

اعلم أن المد مخصوص بأحرف المد، وهي ثلاثة: الألف، والواو الساكنة بعد الضمة، والياء الساكنة بعد الكسرة، نحو دار، ونور، وطيب، وقد اجتمعت في الكلمة الأولى من قوله: ﴿ءَأْتُونَكَ أُفْرَجَ﴾ [الكهف: ٩٦]، وفي قوله تعالى: ﴿أُوذِينَا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَأْتِيَنَا﴾ [الأعراف: ١٢٩] ونحو ذلك.

واعلم أن الأصل في المد الألف؛ إذ لا تتحرك أبداً، ولا تكون حركة ما قبلها إلا من جنسها، بخلاف الواو، والياء؛ فإنهما قد يتحركان، ويكونان بعد الفتحة، فإذا سكتا بعد حركة مجانسة، أشبهتا الألف، فحيثما يكونان حرفي مد، والله [تبارك اسمه] ^(١) أعلم.

فأما الواو والياء الساكنتان بعد الفتحة، فهما حرفا اللين نحن: «قوم» و«بيت» وقد اجتمعا في آخر كلمة من قوله - تعالى - : ﴿خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ﴾ [فصلت: ٩] ويدخلهما من المد بحسب ما فيهما من اللين حملاً على أحرف المد.

واعلم أن أحرف المد في أنفسهن مدات تابعت للحركات المجانسة لهن، فإذا قلت: «قال» مكنت الصوت بين فتحة القاف واللام بقدر ما لو نطقت بينهما بحرف متحرك ممكن الحركة مثل «فقل» ^(٢) و«قتل»، وهكذا الواو والياء.

ثم اعلم أنه قد يعرض لهذه الأحرف ما يوجب الزيادة في مدهن، والتمكين لصوتهن أكثر مما كان يجب لهن عند انفرادهن عن ذلك العارض، والذي يوجب ذلك شيان:

أحدهما: الهمزة.

والثاني: الحرف الساكن.

إذا وقع كل واحد منهما بعد حرف من أحرف المد.

وتكلم الحافظ في هذا الباب على الهمزة دون الساكن، وذكر الساكن والهمزة في غير هذا الكتاب من سائر تأليفه، «كجامع البيان» وغيره.

وأقدم - الآن - الكلام على الهمزة مرتباً على كلام الحافظ، ثم أتبعه بالكلام

(١) سقط في ب.

(٢) في أ: فعل.

على الساكن بحول من لا حول ولا قوة إلا به وهو العلى العظيم .
قال الحافظ - رحمه الله - : «واعلم أن الهمزة إذا كانت مع حرف المد واللين في كلمة الفصل» .

اعلم أن الهمزة إذا وقعت بعد حرف المد، فإما أن تكون مع حرف المد في كلمة واحدة: ويسمى [المد]^(١) المتصل، وإما أن تكون الهمزة أول كلمة وحرف المد آخر الكلمة التي قبلها: ويسمى المد المنفصل .

وقدم الحافظ الكلام على المتصل؛ لأنه أُلزم لحرف المد من المنفصل .
ثم اعلم أن الهمزة إذا اتصلت بحرف المد في كلمة فإنها تأتي على وجهين: متطرفة، ومتوسطة .

وأعنى بالمتطرفة ما لا يثبت بعدها في الوقف شيء من الحروف .
وأعنى بالمتوسطة ما يثبت بعدها في الوقف، ولو حرف واحد .
فمثال الهمزة المتطرفة بعد الألف «السماء» و «الماء» و «الأنبياء» و «جاء» و «شاء» وهو كثير في القرآن .

ومثالها بعد الواو: ﴿ثَلَاثَةٌ قُرُوءٌ﴾ [البقرة: ٢٢٨] و ﴿وَمَا عَمَلْتَ مِنْ سُوءٍ﴾ [آل عمران: ٣٠] و ﴿لَنُنَوِّئُكَ﴾ [القصص: ٧٦] و ﴿تَبَوَّأُ﴾ [المائدة: ٢٩] و ﴿لِيَسْتَفْتُوا﴾ على خلاف في هذا الأخير وهو في الإسراء [الآية: ٧] وليس في القرآن غير هذه الألفاظ .

ومثالها بعد الياء: ﴿بَرِيءٌ﴾ [الأنعام: ١٩] و ﴿الْمُؤَسِّئَةُ﴾ [غافر: ٥٨] و ﴿النَّاسِيءُ﴾ [التوبة: ٣٧] على قراءة غير ورش و ﴿النَّبِيءُ﴾ [الأحزاب: ٢٨] على قراءة نافع، و ﴿يُضِيءُ﴾ [النور: ٣٥] و ﴿وَجَاءَ﴾ [الزمر: ٦٩] و ﴿سَيِّئَةٌ﴾ [هود: ٧٧] و ﴿حَتَّىٰ تَفِيءَ﴾ [الحجرات: ٩] وليس في القرآن غيرها .

ومثال الهمزة المتوسطة بعد الألف:

﴿أُولَٰئِكَ﴾ [الحجرات: ٧] و ﴿الْمَلَكَةُ﴾ [آل عمران: ٨٠] و ﴿رَرَبِّكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] و ﴿طَائِفٌ﴾ [القلم: ١٩] و ﴿لِلطَّائِفِينَ﴾ [الحج: ٢٦] و ﴿سَائِدٌ﴾ [المعارج: ١]

(١) سقط في أ .

﴿وَالسَّالِينَ﴾ [البقرة: ١٧٧] و﴿قَائِلٌ﴾ [الصافات: ٥١] و﴿قَائِلُونَ﴾ [الأعراف: ٤] وهو كثير.

ومثالها بعد الواو:

﴿السَّوَاءِ﴾ [١٠] في الروم و﴿لِيسْتَوُوا﴾ في الإسراء [٧] على خلاف كما تقدم لا غير.

ومثالها بعد الياء:

﴿بَرِيئُونَ﴾ [يونس: ٤١] و﴿النيثون﴾ [البقرة: ١٣٦] على قراءة نافع و﴿هَيِّئَا مَرِيئًا﴾ في النساء [٤] و﴿سَيِّتٌ﴾ في الملك [٢٧] لا غير.
فأما المنفصل:

فمثال الهمزة بعد الألف ﴿بِمَا أُنزِلَ﴾ [البقرة: ٤] و﴿وَمَا أَعْمَلُكَ﴾ [طه: ٨٣] و﴿وَإِذَا أَظْلَمَ﴾ [البقرة: ٢٠] و﴿وَالأُنثَىٰ إِنَّ سَعْيَكُمْ﴾ [الليل: ٣-٤].
ومثالها بعد الواو ﴿قُولُوا ءَامِنًا﴾ [البقرة: ١٣٦] و﴿قُولُوا أَنفُسِكُمْ﴾ [التحریم: ٦] و﴿وَجَاءَ وَآبَاهُمُ﴾ [يوسف: ١٦] و﴿قَالُوا أُوذِينَا﴾ [الأعراف: ١٢٩] و﴿رُدُّوْا إِلَى اللَّهِ﴾ [الأنعام: ٦٢].

ومثالها بعد الياء: ﴿فِي ءَايَاتِنَا﴾ [الحج: ٥١] و﴿وَلَا نَفْتِيءِىٰٓ أَلَا﴾ [التوبة: ٤٩] و﴿ءَاتُوْنِيْٓ أُفْرَغْ﴾ [الكهف: ٩٦] و﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِيْٓ أُوفِ بِعَهْدِكُمْ﴾ [البقرة: ٤٠] وما أشبه ذلك. وارجع إلى لفظ الباب.

قال الحافظ - رحمه الله - : «اعلم أن الهمزة إذا كانت مع حرف المد واللين فى كلمة...».

قد بينت حروف المد، والقراء يسمونها حروف المد واللين.
وقوله: «سواء توسطت أو تطرفت بعد الهمزة» قد ذكرت أمثلتها متوسطة ومتطرفة.

وقوله: «فلا خلاف بينهم فى تمكين حرف المد زيادة...» إنما اتفق القراء على الزيادة فى المد المنفصل بالهمزة فى كلمة للزوم الهمزة لحرف المد، إلا أنهم اختلفوا فى مقدار الزيادة على خمس مراتب تذكر بعد بحول الله عز وجل.
قال: «فإذا كانت الهمزة أول كلمة وحرف المد آخر كلمة أخرى فإنهم يختلفون»

وإنما اختلفوا هنا؛ لكون اتصال الهمزة بحرف المد عارضاً إذ يجوز الفصل بينهما بالوقف، ولوقوع تلك الكلمة غير مجاورة للهمزة في غير ذلك الموضع: فمن راعى اتصالها في اللفظ، أجراها مجرى المتصلة في الكلمة، فزاد في تمكين حرف المد كما يزيد في المتصل، ومن راعى كونها عارضة ولم يعتد بالعارض، لم يزد في حرف المد على القدر الذي يستحقه بنفسه، والحافظ وغيره من القراء قد يعبرون عنن يمد المنفصل، بأنه يمد حرفاً لحرف، ومعناه أنه يمد حرف المد في آخر الكلمة الأولى من أجل الهمزة في أول الكلمة الثانية، والحرف هنا عبارة عن الكلمة؛ فكأنه قال: يمد كلمة لكلمة، فينسب المد إلى الكلمة وإن كان في حرف منها.

وإنما أولت هذا التأويل ولم أحمله على أنه يريد بالحرف حرف المد والهمزة؛ لأنهم يقولون عنن لا يمد المنفصل: إنه لا يمد حرفاً لحرف مع أنه لا خلاف في مد المتصل^(١)، فكان يلزم أن يكون السوسى، وابن كثير لا يمدان الألف في «جاء» من أجل الهمزة فتأمله، والله - جل جلاله - أعلم.

قال الحافظ رحمه الله: «فابن كثير وقالون بخلاف عنه، وأبو شعيب وغيره عن اليزيدى يقصرون حرف المد . . .» إلى آخره.

لا خلاف عن ابن كثير وأبي شعيب في ترك الزيادة في المد المنفصل، ولا خلاف عن ورش، وابن عامر، والكوفيين في إثبات الزيادة.

واختلف عن قالون، وعن الدورى عن اليزيدى، فذكر الحافظ في «المفردات» أنه قرأ لقالون من طريق أبي نسيب عن أبي الفتح بترك الزيادة وعلى أبي الحسن بالزيادة، ولعله إلى هذا أشار بقوله في «التيسير»: «وقالون بخلاف عنه».

وذكر عن الدورى: أنه قرأ على أبي القاسم، وعلى أبي الحسن بالزيادة، وعلى أبي الفتح بتركها، ويظهر أن مذهبه في «التيسير» اختيار زيادة المد للدورى؛ إذ لو اختار له القصر، لذكر أبا عمرو مع ابن كثير بدل ذكره أبا شعيب، ولو أراد الوجهين عن الدورى، لقال: «وأبو عمرو بخلاف من طريق أهل العراق» على عادته، وسترى بعد هذا الباب ما يدل على أن تعويله إنما هو على الأخذ بالزيادة، هذا مع أنه أسند قراءته في «التيسير» من طريق أبي القاسم المذكور، والله - جل وعلا - أعلم.

(١) في أ: المنفصل.

وأما الإمام فذكر الوجهين عن قالون والدورى .
وأما الشيخ فذكر ترك الزيادة عن قالون من طريق الحلوانى ، وذكر عنه من طريق
أبى نسيط وعن الدورى الزيادة لا غير .

وقوله : « فلا يزيدونه تمكينا على ما فيه من المد الذى لا يوصل إليه إلا به » .
يريد : لا يزيدونه على القدر الذى يستحقه إذا انفرد بنفسه ، ولم يكن هناك سبب
يوجب له الزيادة ، واحتاج إلى هذا الكلام ؛ لبيان به أن قوله : « يقصرون حرف
المد » ، إنما أراد به ترك الزيادة على ما يستحق بنفسه ولم يرد إذهاب المد رأسا ؛ إذ
كان قوله : « يقصرون حرف المد » ، قد يفهم منه ذلك ، فأزال هذا التوهم ، وإن كان
ضعيفا ، والله - عز وجل - أعلم .

وقوله : « وهؤلاء أقصر مدا فى الضرب الأول المتفق عليه » .

يعنى : أن ابن كثير ومن ذكر معه [أقل]^(١) زيادة فى المد المتصل من غيرهم .
وقوله : « والباقون يطولون فى ذلك زيادة » .

يريد بالباقيين : ورشا ، والدورى عن اليزيدى ، وابن عامر والكوفيين كما تقدم .
وأشار بذلك إلى المد المنفصل .

وقوله : « وأطولهم مدًا فى الضربين ... » إلى آخره .

يريد بالضربين : المتصل ، والمنفصل .

واعلم أنه يتعلق بهذا الكلام خمسة أمور :

أحدها : أن طبقات الزيادة فى المد المتصل خمس ، وفى المنفصل أربع .

الثانى : أن كل من زاد فى المنفصل ، فإنه يسوى بينه وبين المتصل ، وكل من لم
يزد فيه فإنه يفرق بينهما ، ويتبين ذلك بالمثال ، وهو أن قوله - تعالى - : ﴿ كَلَّمَآ أَضَاءَ
لَهُمْ ﴾ [البقرة : ٢٠] ألف ﴿ كَلَّمَآ ﴾ منفصلة من الهمزة التى بعدها وألف ﴿ أَضَاءَ ﴾
متصلة بالهمزة التى بعدها ، فيكون مد ورش وحمزة للألفين على حد واحد ، وكذلك
مد عاصم فيهما سواء ، إلا أنه دون مد ورش وحمزة ، وكذلك مد ابن عامر ،
والكسائى فى الألفين سواء ، إلا أنه دون مد عاصم ، وكذلك مد قالون والدورى ، إلا
أنه دون مد من ذكر .

(١) سقط فى أ .

فأما أبو شعيب، وابن كثير فيلفظون بألف ﴿كُلَّمَا﴾ دون زيادة كما يلفظون بها في قوله - تعالى - : ﴿أَوْكَلَّمَا عَنْهُدُوا﴾ [البقرة: ١٠٠] وغيره من الألفات التي لا همزة بعدها، ويلفظون بألف ﴿أَصْنَآءَ﴾ بزيادة في المد على ألف ﴿كُلَّمَا﴾ إلا أنها دون زيادة قالون والدورى، وكذلك ﴿هَوَّلَاءَ﴾ وكذلك ﴿يَبْنَئِ إِسْرَءِيلَ﴾ [البقرة: ٤٠] يلفظون بالياء من «بنى» مثل الياء من ﴿قِيلَ﴾ و ﴿فِيهِ﴾ ومثل الألف من ﴿كُلَّمَا﴾ كما تقدم، ويلفظون بالألف التي بعد الراء مثل ألف ﴿أَصْنَآءَ﴾ وهكذا سائر ما يأتي من هذا الباب.

الثالث: أن قوله: «ودونهما أبو عمرو من طريق أهل العراق» دليل على ما قدمته من أن اعتماده في هذا الكتاب على الأخذ للدورى عن اليزيدى بالزيادة في المنفصل، وإلى هذا الموضوع أشرت قبل.

الرابع: أنه لم يذكر هنا ابن كثير، وأبا شعيب؛ لأنهما أقل القراء مدًا حيث يمدان، وهذا الفصل ذكر فيه من يزيد مده على مد غيره؛ ولهذا قال: «وأطولهم مدًا فلان...» إلى آخره؛ وليس في القراء من يكون مده دون مد ابن كثير، وأبى شعيب.

الخامس: أن قوله: «وأطولهم مدا في الضربين» ظاهر في المفاضلة في نفس الزيادة على المقدار الذي يستحقه حرف المد بنفسه لا في أصل المد. وإذا كان الأمر كذلك فكان ينبغي ألا يذكر أبا عمرو، وقالون، وأن يقطع التفضيل عند^(١) ذكر ابن عامر، والكسائي؛ إذ زيادة ابن عامر والكسائي تفضل زيادة قالون وأبى عمرو من طريق أهل العراق في الضربين، وليس تفضل زيادة قالون وأبى عمرو في الضربين زيادة غيرهما.

فأما ابن كثير، وأبو شعيب، فإنما يزيدان في الضرب المتصل خاصة لا في الضربين، ومبنى كلامه في التفضيل إنما وقع على الزيادة في الضربين، فلو قال: فأما أبو عمرو من طريق أهل العراق وقالون فأطول مدا من ابن كثير وأبى شعيب في المتصل خاصة؛ إذ لا يزيدان في المد المنفصل، أو يكتفى عن ذلك بقوله قبل هذا: «وهؤلاء أقصر مدًا في الضرب الأول» - لاندفع الإشكال، لكن يتوجه ذكر أبى

(١) في ب: عن.

عمرو وقالون هنا على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يريد أطولهم مدًا في الضربين على الإطلاق كيفما وجد متفقا فيهما، أو في أحدهما.

الثاني: أن [يريد] (١) «بأطول» مجموع المد الذي يستوعبه القدر المشترك بين ما يستحقه حرف المد بنفسه، وبين الزيادة الحاصلة عن السبب، وإن كان الطول الذي ينبغى أن ينبه على التفاضل فيه خاصًا بالزيادة دون القدر المستحق لحرف المد بانفراده.

الثالث: أن يريد بالطول مجرد الزيادة، لكن لما اشترك المتصل والمنفصل في الزيادة في مذاهب أكثر القراء كما تقدم - أدرج (٢) موضع اختصاص أحدهما مع ذكر مواضع اتفاقهما على ما جاء في قوله - تعالى - : ﴿نَسِيًا حُوتَهُمَا﴾ [الكهف: ٦١]، وإنما الناسى الفتى دون موسى (٣) - عليه السلام - وكما قال - تعالى - : ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾ [الرحمن: ٢٢] وإن كان الإخراج من أحد البحرين، والله عز وجل أعلم. قال الحافظ - رحمه الله - : «وهذا كله على التقريب من غير إفراط».

يريد بهذا كله ما ذكر من كون بعضهم يزيد على بعض في تطويل المد، يقول: ليس بين مد حمزة وورش، ومد عاصم إلا مقدار يسير، وكذلك زيادة مد عاصم

(١) سقط في أ.

(٢) درج الشيء في الشيء، يدرجه دَرْجًا، وأدرجه: طواه وأدخله. ويقال لما طويته: أدرجته؛ لأنه يطوى على وجهه. وأدرجت الكتاب: طويته.

ورجل مدراج: كثير الإدراج للثياب.

والدَّرَج: الذي يكتب فيه، وكذلك الدرَج بالتحريك. يقال: أنفذته في درج الكتاب، أى: في طيه. وأدرج الكتاب في الكتاب: أدخله وجعله في درجه، أى: في طيه. ودرج الكتاب: طيه ودخله، وفي درج الكتاب كذا وكذا. وأدرج الميت في الكفن والقبر: أدخله.

ينظر: اللسان (٢/١٣٥٣).

(٣) قوله: (نسيا)، الظاهر نسبة النسيان إلى موسى وفتاه، يعنى: نسيا تفقد أمره، فإنه كان علامة لهما على ما يطلبانه.

وقيل: نسى موسى أن يأمره بالإتيان به، ونسى يوشع أن يفكره بأمره.

وقيل: الناسى يوشع فقط، وهو على حذف مضاف، أى: نسى أحدهما، كقوله تعالى ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾.

ينظر: الدر المصون (٤/٤٧٠).

على مد الكسائي وابن عامر بمقدار يسير، وهكذا سائرهما. والمعتبر في ذلك أن القرآن إنما أنزل بلسان عربي مبين؛ فإذا كان كذلك فالمحصّل يميز بعقله المقدار الذي يمكن استعماله في المخاطبات عند قصد البيان، والتثبيت في الخطاب من الصبر والتبيين لأحاد الكلمات بحيث لا يخرج الكلام معه عن المعتاد إلى ما تنفر عنه الطباع، وما يستعمل أيضا من الحدر^(١) والإسراع الذي لا يخل بالحروف، ولا يميّتها.

فتعلم أن التلاوة ينبغي أن تكون دائرة بين هذين الطرفين^(٢)، وهذا معنى قوله: «وإنما ذلك على مقدار مذاهبهم في التحقيق والحدر» يريد بالتحقيق: تمكين الحروف والصبر على حركاتها والتثبيت في بيانها، ويريد بالحدر: الإسراع والهدّ.

ومذاهب القراء في ذلك لا بد أن تكون موافقة لما عليه كلام العرب الذي نزل

(١) الحدر: هو الإسراع في القراءة، قال ابن سيده: حدر الشيء، يحدره ويحدره، حدرًا وحدورًا، فانحدر: حطه من علو إلى سفّل. الأزهرى: وكل شيء أرسلته إلى أسفل، فقد حدرته حدرًا وحدورًا، قال: ولم أسمع بالآلف: أحدرت، قال: ومنه سميت القراءة السريعة: الحدر؛ لأن صاحبها يحدرها حدرًا. وحدرت السفينة: أرسلتها إلى أسفل، ولا يقال: أحدرتها، وحدر السفينة في الماء، والمتاع، يحدرهما حدرًا، وكذلك حدر القرآن والقراءة. الجوهري: وحدر في قراءته وفي أذانه، حدرًا، أي: أسرع. وفي حديث الأذان: «إذا أذنت فترسل، وإذا أقمت فاحدر»، أي: أسرع. وهو من الحدور ضد الصعود، يتعدى ولا يتعدى.

ينظر: اللسان (٢/٨٠٢).

وفي ب: الهمز.

(٢) السنة أن يقرأ القرآن مرتلاً؛ لقوله تبارك وتعالى: ﴿ورتل القرآن ترتيلاً﴾ [المزمل: ٤]. والترتيل: هو أن يذكر الحروف مبيّنة ظاهرة، والفائدة فيه: أنه إذا وقعت القراءة على هذا الوجه، فهم من نفسه معاني تلك الألفاظ، وأفهم غيره تلك المعاني، وإذا قرأها سردًا، لم يفهم ولم يفهم؛ فكان الترتيل أولى. روى أبو داود - رحمه الله تعالى - بإسناده عن ابن عمر - رضى الله عنهما - قال: قال رسول الله ﷺ: «يقال للقارئ: اقرأ وارق، ورتل كما كنت ترتل في الدنيا؛ فإن منزلتك عند آخر آية تقرؤها».

قال أبو سليمان الخطابي - رحمه الله - : جاء في الأثر أن عدد آي القرآن على عدد درج الجنة، يقال للقارئ: اقرأ وارق في الدرج على عدد ما كنت تقرأ من القرآن، فمن استوفى، فقرأ جميع آي القرآن استولى على أقصى الجنة ينظر: اللباب (١/٩٠-٩١).

القرآن به: فَمَنْ مذهبه من القراء الأخذ بالصبر والتمكين فإنه يزيد في المد من تلك النسبة، ومن مذهبه الحدر والإسراع، فإنه يمد بتلك النسبة، ومن توسط فعلى حسب ذلك.

وحينئذ يتناسب المد والتحريك، ولو أن المسرع بالحركات أطال المد والممكن للحركات قصر المد، لأدى ذلك إلى تشتت اللفظ، وتنافر الحروف، والله أعلم.

السبب الثاني الموجب للزيادة في حرف المد: وهو الحرف الساكن إذا وقع بعد حرف المد.

وكان ينبغي للحافظ أن يذكره في هذا الباب كما ذكره في غير هذا الكتاب. واعلم أن الأصل في كلام العرب ألا يلتقى ساكنان^(١) إلا في الوقف.

(١) وقد تعددت الطرق التي لجأ إليها العرب لمنع التقاء الساكنين، فمنها:

أولاً: حذف التنوين أو تحريكه إذا جاء بعده حرف ساكن، ومن أمثلته ما جاء في قول سيبويه: هذا باب ما يذهب التنوين فيه من الأسماء لغير إضافة ولا دخول الألف واللام، ولا لأنه لا ينصرف، وكان القياس أن يثبت التنوين فيه، وذلك كل اسم غالب وصف بـ «ابن»، ثم أضيف إلى اسم غالب، أو كنية، أو أم. وذلك قولك: هذا زيد بن عمرو. وإنما حذفوا التنوين من هذا النحو حيث كثر في كلامهم؛ لأن التنوين حرف ساكن وقع بعده حرف ساكن، ومن كلامهم أن يحذفوا الأول إذا التقى ساكنان، وذلك قولك: اضرب ابن زيد، وأنت تريد الخفيفة. وقولهم: لُد الصلاة، في «لُدن» حيث كثر كلامهم. وما يذهب منه الأول أكثر من ذلك، نحو: قل، وخف.

وسائر تنوين الأسماء يحرك إذا كانت بعده ألف موصولة؛ لأنهما ساكنان يلتقيان فيحرك الأول كما يحرك المسكن في الأمر والنهي، وذلك قولك: هذه هند امرأة زيد، وهذا زيد امرؤ عمرو، وهذا عمرو الطويل، إلا أن الأول حذف منه التنوين لما ذكرت لك، وهم مما يحذفون الأكثر في كلامهم.

وإذا اضطر الشاعر في الأول أيضاً أجراه على القياس. سمعنا فصحاء العرب أنشدوا هذا البيت:

هي ابنتكم وأختكم زعمتم لشعلبة بن نوفل بن جَسِرِ
وقال الأغلب:

جارية من قيس ابن ثعلبه

وتقول: هذا أبو عمرو بن العلاء؛ لأن الكنية كالاسم الغالب. ألا ترى أنك تقول: هذا زيد بن أبي عمرو، فتذهب التنوين كما تذهب في قولك: هذا زيد بن عمرو؛ لأنه اسم غالب. وتصديق ذلك قول العرب: هذا رجل من بني أبي بكر بن كلاب.

ثانياً: تحريك آخر الكلمة، ومن أمثلته ما جاء في قول سيبويه: هذا باب اختلاف العرب =

في تحريك الآخر؛ لأنه لا يستقيم أن يسكن هو والأول من غير أهل الحجاز: =
اعلم أن منهم من يحرك الآخر كتتحريك ما قبله، فإن كان مفتوحاً فتحوه، وإن كان
مضمومًا ضموه، وإن كان مكسورًا كسروه، وذلك قولك: رُدُّ وَعَضُّ وفِرٌّ يا فتى،
واقشعِرُّ واطمئنُّ واستعدُّ، واجترِّ واحمرِّ وضارِّ؛ لأن قبلها فتحة وألفًا؛ فهي أجدر أن
تفتح، ورُدُّنا ولا يُشِلُّكم الله، وعَضُّنا ومُدُّنى إليك ولا يشلُّك الله، وليعَضُّكم. فإن
جاءت الهاء والألف فتحوا أبدًا.

وسألت الخليل: لم ذلك؟ فقال: لأن الهاء خفية، فكأنهم قالوا: رداً وأمداً وغلاً، إذا
قالوا: ردها وغلها [وأمدها]. فإذا كانت الهاء مضمومة ضموا، كأنهم قالوا: مدوا وعضوا،
إذا قالوا: مده وعضه. فإن جئت بالألف واللام وبالألف الخفيفة كسرت الأول كله؛ لأنه
كان في الأصل مجزومًا؛ لأن الفعل إذا كان مجزومًا فحرك لالتقاء الساكنين كسر. وذلك
قولك: اضرب الرجل واضرب ابنك، فلما جاءت الألف واللام والألف الخفيفة رددته إلى
أصله؛ لأن أصله أن يكون مسكناً على لغة أهل الحجاز، كما أن نظائره من غير المضاعف
على ذلك جرى.

ومثل ذلك: مذٌ وذهبتم، فيمن أسكن، تقول: مذٌ اليوم، وذهبتم اليوم؛ لأنك لم تبين
الميم على أن أصله السكون، ولكنه حذف كياء «قاض» ونحوها.
ومنهم من يفتح إذا التقى ساكنان على كل حال، إلا في الألف واللام والألف الخفيفة.
فزعم الخليل أنهم شبهوه بـ «أين وكيف وسوف» وأشابه ذلك، وفعلوا به إذ جاءوا بالألف
واللام والألف الخفيفة ما فعل الأولون، وهم بنو أسد وغيرهم من بنى تميم. وسمعناه ممن
ترضى عربيته. ولم يتبعوا الآخر الأول كما قالوا: امرؤ وامرئ وامرأ، فأتبعوا الآخر الأول،
وكما قالوا: بنيم، وابنم، وابنمًا.
ومنهم من يدعه إذا جاء بالألف واللام على حاله مفتوحًا، يجعله في جميع الأشياء
كـ «أين». وزعم يونس أنه سمعهم يقولون:

غض الطرف إنك من نمير

ولا يكسر «هلم» ألبتة من قال: هلما وهلمى، ولكن يجعلها في الفعل تجرى مجراها في
لغة أهل الحجاز بمنزلة «رويد».

ومن العرب من يكسر ذا أجمع على كل حال، فيجعله بمنزلة: اضرب الرجل، واضرب
ابنك، وإن لم تجيء بالألف واللام؛ لأنه فعل حرك لالتقاء الساكنين، وكذلك اضرب ابنك،
واضرب الرجل، ولا يقولها في «هلم»، لا يقول: هلمٌ يا فتى، من يقول: هلموا، فيجعلها
بمنزلة «رويد». ولا يكسر «هلم» أحد؛ لأنها لم تصرف الفعل ولم تقو قوته.
ومن يكسر «كعب» و «غني».

وأهل الحجاز وغيرهم، مجتمعون على أنهم يقولون للنساء: ازدُدْنَ؛ وذلك لأن الدال
لم تسكن هاهنا لأمر ولا نهى. وكذلك كل حرف قبل نون النساء لا يسكن لأمر ولا لحرف
يجزم؛ ألا ترى أن السكون لازم له في حال النصب والرفع، وذلك قولك: رَدَدْنَ، وهن
يرددن، وعلئٌ أن يرددن. وكذلك يجري غير المضاعف قبل نون النساء، لا يحرك في
حال. وذلك قولك: ضربن ويضربن ويذهبن. فلما كان هذا الحرف يلزمه السكون في =

= كل موضع، وكان السكون حاجزًا عنه ما سواه من الإعراب، وتمكن فيه ما لم يتمكن في غيره من الفعل - كرهوا أن يجعلوه بمنزلة ما يجزم لأمر أو لحرف الجزم؛ فلم يلزمه السكون كلزوم هذا الذي هو غير مضاعف. ومثل ذلك قولهم: رددت ومددت؛ لأن الحرف بنى على هذه التاء كما بنى على النون وصار السكون فيه بمنزلة فيما فيه نون النساء. يدل ذلك أنه في موضع فتح.

وزعم الخليل أن ناسًا من بكر بن وائل يقولون: ردّون ومدّون وردّون، جعلوه بمنزلة: رد ومد. وكذلك جميع المضاعف يجري كما ذكرت لك في لغة أهل الحجاز وغيرهم والبكرين. وأما ردّ ويردّ، فلم يدغموه؛ لأنه لا يجوز أن يسكن حرفان فيلتقيا، ولم يكونوا ليحركوا العين الأولى: لأنهم لو فعلوا ذلك لم ينجوا من أن يرفعوا ألسنتهم مرتين، فلما كان ذلك لا ينجيهم أجروه على الأصل ولم يجز غيره. واعلم أن الشعراء إذا اضطروا إلى ما يجتمع أهل الحجاز وغيرهم على إدغامه أجروه على الأصل، قال الشاعر، وهو قعنب بن أم صاحب:

مهلاً أعاذل قد جربت من خلقى أنى أجود لأقوام وإن ضننوا
وقال:

تشكو الوجى من أظللٍ وأظللٍ

وهذا النحو في الشعر كثير.

ينظر: الكتاب (٣/٥٣٢-٥٣٥).

ثالثًا: ويقول سيبويه أيضًا: هذا باب يحرك فيه الحرف الذي يليه المحذوف؛ لأنه لا يلتقى ساكنان:

وهو قولك في رجل اسمه رادّ: يا رادّ أقبل. وإنما كانت الكسرة أولى الحركات به؛ لأنه لو لم يدغم كان مكسورًا، فلما احتجت إلى تحريكه كان أولى الأشياء به ما كان لازماً له لو لم يدغم. وأما «مفرّ» فإذا حذفت منه وهو اسم رجل، لم تحرك الراء؛ لأن ما قبلها متحرك. وإن حذفت من اسم «محمّار» أو «مضارّ»، قلت: يا محمّار ويا مضارّ، تجيء بالحركة التي هي له في الأصل، كأنك حذفت من محمّار، حيث لم يجز لك أن تسكن الراء الأولى؛ ألا ترى أنك إذا احتجت إلى تحريكها والراء الآخرة ثابتة لم تحرك إلا على الأصل، وذلك قولك: لم يحمّارر؟! فقد احتجت إلى تحريكها في الترخيم كما احتجت إليه هنا حين جزمت الراء الآخرة.

وإن سميت بـ «مضارّ» وأنت تريد المفعول قلت: يا مضارّ أقبل، كأنك حذفت من مضارّر.

وأما «محمّار» إذا كان اسم رجل فإنك إذا رخمته تركت الراء الأولى مجزومة؛ لأن ما قبلها متحرك فلا تحتاج إلى حركتها. ومن زعم أن الراء الأولى زائدة كزيادة الواو والياء والألف، فهو لا ينبغي له أن يحذفها مع الراء الآخرة، من قبل أن هذا الحرف ليس من حروف الزيادة، وإنما يزداد في التضعيف؛ فأشبهه عندهم المضاعف الذي لا زيادة فيه، نحو مرتد وممتد، حين جرى مجراه، ولم يجيء زائداً غير مضاعف؛ لأنه ليس عندهم من حروف الزيادة، وإنما جاء زائداً في التضعيف؛ لأنه إذا ضوعف جرى مجرى =

= المضاعف الذى ليس فيه زيادة.

ولو جعلت هذا الحرف بمنزلة الياء والألف والواو لثبت فى التحقير والجمع الذى يكون ثالثة ألفاً؛ ألا ترى أنه صار بمنزلة اسم على خمسة أحرف ليس فيه زيادة، نحو: جَزَدُخُلْ، وما أشبه ذلك.

وأما [رجل اسمه] أسحارٌ، فإنك إذا حذفت الراء الآخرة لم يكن لك بد من أن تحرك الراء الساكنة؛ لأنه لا يلتقى حرفان ساكنان وحركته الفتحة؛ لأنه يلى الحرف الذى منه الفتحة، وهو الألف؛ ألا ترى أن المضاعف إذا أذغم فى موضع الجزم حرك آخر الحرفين؛ لأنه لا يلتقى ساكنان، وجعل حركته كحركة أقرب المتحركات منه، وذلك قولك: لم يَرُدُّ ولم يرتدُّ ولم يفرُّ [ولم يعصُّ]. فإذا كان أقرب من المتحرك إليه الحرف الذى منه الحركة المفتوحة ولا يكون ما قبله إلا مفتوحاً، كان أجدر أن تكون حركته مفتوحة؛ لأنه حيث قرب من الحرف الذى منه الفتحة وإن كان بينهما حرف كان مفتوحاً، فإذا قرب منه هو كان أجدر أن تفتحه، وذلك: لم يضاوُ.

وكذلك تقول: يا أسحارٌ، أقبل، فعلت بهذه الراء ما كنت فاعلاً بالراء الآخرة لو ثبت الراءان ولم تكن الآخرة حرف الإعراب، فجرى عليها ما كان جارياً على تلك كما جرى على ميم «مُدُّ» ما كان بعد الدال الساكنة، وامتد هو الأصل. وإن شئت فتحت اللام إذا أسكنت [على فتحة] «انطلقى»، و «لم يلدُّ» إذا جزموا اللام. وزعم الخليل - رحمه الله - أنه سمع العرب يقولون، وهو قول رجل من أزد السراة:

ألا رب مولود وليس له أب وذى ولد لم يلدّه أبوان
جعلوا حركته كحركة أقرب المتحركات منه. فهذا ك «أين وكيف». وإنما منع «أسحاراً» أن يكون بمنزلة «محمار» أن أصل محمار: محمارر، يدل ذلك على ذلك فعلة إذا قلت: لم يحمارر. وأما «إسحار» فإنما هو اسم وقع مدغماً آخره، وليس لرائه الأولى فى كلامهم نصيب فى الحركة، ولا تقع إلا ساكنة، كما أن الميم الأولى من الحمر، والراء الأولى من شراب لا يقعان إلا ساكنين، ليستا عندهم إلا على الإسكان فى الكلام وفى الأصل. ينظر الكتاب (٢/٢٦٣-٢٦٧).

رابعاً: وقال سيبويه: هذا باب تحرك أواخر الكلم الساكنة، إذا حذف ألف الوصل؛ لالتقاء الساكنين:

وإنما حذفوا ألف الوصل هاهنا بعد الساكن؛ لأن من كلامهم أن يحذف وهو بعد غير الساكن، فلما كان ذلك من كلامهم حذفوها هاهنا، وجعلوا التحرك للساكنة الأولى؛ حيث لم يكن ليلتقى ساكنان. وجعلوا هذا سبيلها ليفرقوا بينها وبين الألف المقطوعة. فجملة هذا الباب فى التحرك أن يكون الساكن الأول مكسوراً، وذلك قولك: اضرب ابنك، وأكرم الرجل، واذهب اذهب، و ﴿قل هو الله أحد الله﴾ [الإخلاص: ١-٢]؛ لأن التنوين ساكن وقع بعده حرف ساكن، فصار بمنزلة باء «اضرب» ونحو ذلك.

ومن ذلك: إن الله عافانى فعلت، وعن الرجل، وقط الرجل، ولو استطعنا. ونظير الكسر هاهنا قولهم: حذار، وبداد، ونظار، ألزموها الكسر فى كلامهم فجعلوا سبيل هذا الكسر فى كلامهم، فاستقام هذ الضرب على هذا ما لم يكن اسماً نحو: حذام؛

= ثلثا يلتقى ساكنان. ونحوه: جبر يا فتى، وغاق غاق، كسروا هذا إذا كان من كلامهم أن يكسروا إذا التقى الساكنان.

وقال الله - تبارك وتعالى -: ﴿قل انظروا ماذا في السموات والأرض﴾ [يونس: ١٠١]، فضموا الساكن حيث حركوه كما ضموا الألف في الابتداء. وكروهوا الكسر هاهنا كما كروهوه في الألف، فخالفت سائر السواكن كما خالفت [الألف] سائر الألفات، يعنى ألفت الوصل.

وقد كسر قوم فقالوا: (قل انظروا) وأجروه على الباب الأول، ولم يجعلوا كالألف، ولكنهم جعلوها كآخر «جبر».

وأما الذين يضمون فإنهم يضمون في كل ساكن يكسر في غير الألف المضمومة، فمن ذلك قوله عز وجل: ﴿وقالت اخرج عليهن﴾ [يوسف: ٣١] ﴿وعذاب. اركض برجلك﴾ [ص: ٤٢]. ومنه: ﴿أو انقص منه قليلاً﴾ [المزمل: ٣]، وهذا كله عربى قد قرئ.

ومن قال: ﴿قل انظروا﴾ [يونس: ١٠١]، كسر جميع هذا.

والفتح في حرفين:

أحدهما قوله عز وجل: ﴿آلم. الله﴾، لما كان من كلامهم أن يفتحوا لالتقاء الساكنين فتحوا هذا، وفرقوا بينه وبين ما ليس بهجاء.

ونظير ذلك قولهم: من الله، ومن الرسول، ومن المؤمنين، لما كثرت في كلامهم ولم تكن فعلاً وكان الفتح أخف عليهم فتحوا، وشبهوها بـ «أين وكيف».

وزعموا أن ناساً من العرب يقولون: من الله، فيكسرونه ويجرونه على القياس. فأما (آلم) فلا يكسر؛ لأنهم لم يجعلوه في ألف الوصل بمنزلة غيره، ولكنهم جعلوه كبعض ما يتحرك لالتقاء الساكنين. ونحو ذلك: لم يَلِدْهُ. واعلمن ذلك؛ لأن للهجاء حالاً قد تبين.

وقد اختلفت العرب في «من» إذا كان بعدها ألف وصل غير ألف اللام، فكسره قوم على القياس، وهى أكثر في كلامهم، وهى الجيدة. ولم يكسروا فى ألف اللام؛ لأنها مع ألف اللام أكثر؛ لأن الألف واللام كثيرة فى الكلام تدخل فى كل اسم، ففتحوا استخفافاً، فصار «من الله» بمنزلة الشاذ.

وذلك قولك: من ابنك، ومن امرئ. وقد فتح قوم فصحاء فقالوا: من ابنك، فأجروها مجرى «من المسلمين».

ينظر: الكتاب (١٥٢-١٥٥).

خامساً - قال سيبويه: هذا باب ما يضم من السواكن إذا حذفت بعد ألف الوصل: وذلك الحرف: الواو التى هى علامة الإضمار، إذا كان ما قبلها مفتوحاً، وذلك قوله عز وجل: ﴿ولا تنسوا الفضل بينكم﴾ [البقرة: ٢٣٧]، ورموا ابنك، واخشوا الله. فزعم الخليل أنهم جعلوا حركة الواو منها ليفصل بينها وبين الواو التى من نفس الحرف، نحو واو «لو» و «أو».

وقد قال قوم: (ولا تنسوا الفضل بينكم)، جعلوها بمنزلة ما كسروا من السواكن، وهى قليلة. وقد قال قوم: (لُو استطعنا) شبهوا بواو: اخشوا الرجل، ونحوها، حيث كانت =

= ساكنة مفتوحًا ما قبلها. وهى فى القلة بمنزلة: (ولا تنسوا الفضل بينكم).
 وأما الياء التى هى علامة الإضمار وقبلها حرف مفتوح، فهى مكسورة فى ألف الوصل.
 وذلك: اخشَى الرجل، للمرأة؛ لأنهم لما جعلوا حركة الواو من الواو جعلوا حركة الياء من
 الياء، فصارت تجرى هاهنا كما تجرى الواو ثم. وإن أجريتها مجرى (ولا تنسوا الفضل
 بينكم) كسرت، فهى على كل حال مكسورة.
 ومثل هذه الواو واو «مصطفون»؛ لأنها واو زائدة لحقت للجمع كما لحقت واو
 «اخشوا» لعلامة الجمع، وحذفت من الاسم ما حذفت واو «اخشوا»، فهذه فى الاسم
 كتلك فى الفعل. والياء فى «مصطفين» مثلها فى «اخشى»، وذلك مصطفوُ الله، ومن
 مصطفَى الله. ينظر الكتاب (٤/١٥٥-١٥٦).

سادسًا: قال سيويه: هذا باب ما يحذف من السواكن إذا وقع بعدها ساكن:
 وذلك ثلاثة أحرف: الألف، والياء التى قبلها حرف مكسور، والواو التى قبلها حرف
 مضموم.

فأما حذف الألف فقولك: رمى الرجل، وأنت تريد: رمى، ولم يخف. وإنما كرهوا
 تحريكها؛ لأنها إذا حركت صارت ياء أو واوًا، فكرهوا أن تصير إلى ما يستثقلون فحذفوا
 الألف حيث لم يخافوا التباسًا.

ومثل ذلك: هذه جبلى الرجل، ومعزى القوم، وأنت تريد: المعزى والجبلى، كرهوا
 أن يصيروا إلى ما هو أثقل من الألف، فحذفوا حيث لم يخافوا التباسًا.
 ومثل ذلك قولهم: رمت. وقالوا: رميًا، فجاءوا بالياء، وقالوا: غزوا، فجاءوا بالواو؛
 لئلا يلتبس الاثنان بالواحد. ذُفْرَيَان؛ لأنهم لو حذفوا لالتبس بما ليس فى آخره ألف التأنيث
 من الأسماء. وأنت إذا قلت: هذه جبلى الرجل، ومن جبلى الرجل، علم أن فى آخرها
 ألفًا.

فإن قلت: قد تقول: رأيت جبلى الرجل، فيوافق اللفظ لفظ ما ليست فى آخره ألف
 التأنيث؟ فإن هذا لا يلزمه فى كل موضع. وأنت لو قلت: حبلان، لم تجد موضعًا إلا
 والألف منه ساقطة، ولفظ الاسم حيتنذ ولفظ ما ليست فيه الألف سواء.

وأما حذف الياء التى قبلها كسرة فقولك: هو يرمى الرجل، ويقضى الحق، وأنت تريد:
 يقضى ويرمى، كرهوا الكسر كما كرهوا الجر فى «قاض»، والضم فيه كما كرهوا الرفع فيه،
 ولم يكونوا ليفتحوا فيلتبس بالنصب؛ لأن سبيل هذا أن يكسر، فحذفوا حيث لم يخافوا
 التباسًا.

وأما حذف الواو التى قبلها حرف مضموم فقولك: يغزو القوم، ويدعو الناس. وكرهوا
 الكسر كما كرهوا الضم هناك، وكرهوا الضم هنا كما كرهوا الكسر فى «يرمى». وأما
 «اخشوا القوم» و«رموا الرجل» و«اخشى الرجل»، فإنهم لو حذفوا لالتبس الواحد
 بالجميع، والأنثى بالذكر. وليس هنا موضع التباس. ومع هذا أن قبل هذه الواو أخف
 الحركات. وكذلك ياء «اخشى»، وما قبل الياء منها فى «يقضى» ونحوه، وما قبل الواو
 منها فى «يدعو» ونحوه. فاجتمع أنه أثقل وأنه لا يخاف الالتباس؛ فحذف. فأجريت
 هذه السواكن التى حركوا ما قبلها منها مجرى واحدًا.

فأما الوصل فلا يجوز فيه ذلك في فصيح الكلام إلا أن يكون الأول حرف مد^(١)، والثاني مدغما، فمثاله في الوقف - قوله تعالى - :

﴿مِنْ أَلْفٍ شَهْرٍ﴾ [القدر: ٣] و﴿مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥] و﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤] و﴿دَارُ الْخُلْدِ﴾ [فصلت: ٢٨] و﴿بِالْقِسْطِ﴾ [المائدة: ٤٢] لا خلاف في جواز إسكان هذه الكلمات وما أشبهها في الوقف.

ومثالها في الوصل بالشرطين المتقدمين:

﴿دَابَّةً﴾ [البقرة: ١٦٤] و﴿الصَّخَّةُ﴾ [عبس: ٣٣] و﴿الطَّائِفَةُ﴾ [النازعات: ٣٤] و﴿وَمَا هُمْ بِصَّكَّارِينَ﴾ [البقرة: ١٠٢] و﴿وَلَا الضَّكَّالِينَ﴾ [الفاتحة: ٧] و﴿أَتَحْكُوتِي﴾ [الأنعام: ٨٠] وما أشبهه.

فإن تخلف أحد الشرطين قبح التقاء الساكنين إذا ذاك؛ ولهذا استضعفوا قراءة ورش في:

﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦] و﴿أَسْجِدْ﴾ [راء: ٦١] و﴿أَسْفَقْتُمْ﴾ [المجادلة: ١٣] ونحوه بإبدال الهمزة الثانية ألفا؛ لأنه ليس فيه إذ ذاك إلا شرط واحد وهو كون الساكن الأول حرف مد، وكذلك قراءة نافع ﴿ومحيائي﴾ [الأنعام: ١٦٢] بسكون الياء في الوصل، وقراءة البزى، وأبى عمرو ﴿الَّتِي﴾ في الأحزاب [الآية: ٤] [والمجادلة]^(٢) [٢] والطلاق [الآية: ٤] بسكون الياء، وكذلك استقبحو الإدغام الصحيح في نحو ﴿الخلد جِّزَاء﴾ [فصلت: ٢٨] و﴿من بعد ذلك﴾ [البقرة: ٥٢] و﴿من قبل لَنفِي﴾ [آل عمران: ١٦٤] على ما تقدم في الإدغام الكبير، وجعلوه من باب الإخفاء، وراموا الحركة؛ لأنه إن أدغم لم يكن فيه إلا شرط واحد وهو كون الساكن الثاني مدغما خاصة^(٣).

= ومثل ذلك: لم يبع ولم يقل، ولو لم يكن ذلك فيها من الاستثقال لأجريت مجرى «لم يخف»؛ لأنه ليس لاستثقال لما بعدها حذف، وذلك ياء «يهاب» وواو «يخاف». ينظر الكتاب (١٥٦/٤-١٥٧).

(١) ومن أمثلة ذلك ما جاء في قول سيويه: وليس حرف ساكن في هذه الصفة إلا بعد ألف أو حرف لين كالألف، وذلك نحو: ثَمُودُ الثُوبِ وَتَضْرِيئِي، تريد المرأة. وتكون في ياء أصنيم، وليس مثل هذه الواو والياء؛ لأن حركة ما قبلهن منهن، كما أن ما قبل الألف مفتوح. وقد أجازوه في مثل ياء «أصنيم» لأنه حرف لين. ينظر الكتاب (٥٢٥/٣).

(٢) سقط في أ.

(٣) في أ: خاصا.

فأما ما حكى من قول بعض العرب «التقت حلقتا البطان»^(١) بالمد بعد التاء، فشاذا.

فإذا تقرر هذا فاعلم أنه إذا كان الساكن الأول حرف مد، والثاني مدغما على ما تقدم أنه المختار من الكلام نحو «الدابة» أو غير مدغم على الوجه الضعيف كما تقدم - فإنه لا بد من الزيادة في تمكين حرف المد إذ ذاك.

وسبب ذلك أن تمكين حرف المد عندهم يجرى مجرى الحركة؛ فيكون كأنه لم يلتق ساكنان، وكأنك إنما أوقعت الساكن الثاني بعد حركة، فعلى هذا يكون تطويل المد من أجل لقي الساكن أوكد وألزم من التطويل من أجل لقي الهمزة، وإنما يطول المد عند لقي الهمزة؛ لأن الهمزة حرف ثقيل بعيد المخرج؛ فيحتاج النطق بها إلى تكلف، فإذا وقع حرف المد قبلها مكنوا مده حتى ينتهي الصوت إلى موضع الهمزة؛ فيكون الناطق بها إذ ذاك متمكنا منها ومعانا على تحقيقها، والله - سبحانه - أعلم.

واعلم أن القراء في تمكين حرف المد عند لقيه الساكن على طبقاتهم الخمس التي تقدمت في المد المتصل: فأطولهم مدا ورش، وحمزة، ثم عاصم، ثم من ذكر بعده على ذلك الترتيب، وأقلهم زيادة ابن كثير، وأبو شعيب، مع أنهما يزيدان في تمكينه على ما يستحقه إذا لم يقع بعده ساكن، فعلى هذا من قرأ ﴿أَمْحَجُوتِي﴾ [الأنعام: ٨٠] بتشديد النون، فإنه يزيد في هذا الواو مثل ما يزيد في مد الألف.

ومن قرأ بتخفيفها، فإنه يزيد في مد الألف، ولا يزيد في مد الواو، وعلى هذا فقس.

ومما جرت به عادة القراء في هذا الباب أن يذكروا حروف التهجي التي في أوائل السور ومجموعها أربعة عشر شكلا، وهي^(٢):

(١) يضرب مثلاً للأمر يبلغ الغاية في الشدة والصعوبة، وأصله: أن يحوج الفارس إلى النجاء مخافة العدو فينجو، فيضطرب حزام دابته، حتى يمس الحقب، ولا يمكنه أن ينزل فيصلحه. والبطان: حزام الرجل، وأكثر ما يستعمل للقنب. والحقب: النسعة التي تشد في حَقْو البعير، ويشد على حقيته، والحقيبة: الرفادة تشد في مؤخر القنب. وكل شيء شدته في مؤخر قنبتك أو رحلك فقد احتقبته، ثم كثر ذلك حتى قيل لمن اكتسب خيراً أو شراً: قد احتقبه.

ينظر جمهرة الأمثال (١/١٥٣).

(٢) روى ابن عباس - رضى الله عنهما - في الحروف المقطعة، مثل: الم، المص، المر، =

= وغيرها - ثلاثة أقوال:

أحدها: أن قول الله عز وجل: ﴿الم﴾: أقسم بهذه الحروف إن هذا الكتاب الذي أنزل على محمد ﷺ هو الكتاب الذي من عند الله - عز وجل - لا شك فيه، قال هذا في قوله تعالى: ﴿الم ذلك الكتاب لا ريب فيه﴾ [البقرة: ١-٢].

والقول الثاني عنه: أن (الر، حم، ن)، اسم الرحمن مقطع في اللفظ، موصول في المعنى.

والقول الثالث عنه: أنه قال: ﴿الم ذلك الكتاب﴾، قال: (الم) معناه: أنا الله أعلم وأرى.

وروى عكرمة في قوله: ﴿الم ذلك الكتاب﴾ قال: ﴿الم﴾ قسم.

وروى عن السدي قال: بلغني عن ابن عباس أنه قال: ﴿الم﴾ اسم من أسماء الله، وهو الاسم الأعظم.

وروى عكرمة عن ابن عباس: الر، الم، وحم، حروف معرفة، أي: بنيت معرفة. قال أبي: فحدثت به الأعمش، فقال: عند مثل هذا ولا تحدثنا به؟

وروى عن قتادة قال: ﴿الم﴾ اسم من أسماء القرآن، وكذلك ﴿حم﴾ و ﴿يس﴾، وجميع ما في القرآن من حروف الهجاء في أوائل السور.

وسئل عامر عن فواتح القرآن، نحو ﴿حم﴾ ونحو ﴿ص﴾ و ﴿الم﴾ و ﴿الر﴾، قال: هي اسم من أسماء الله مقطعة بالهجاء، إذا وصلتها كانت اسماً من أسماء الله.

ثم قال عامر، (الرحمن) قال: هذه فاتحة ثلاث سور، إذا جمعتهم كانت اسماً من أسماء الله تعالى.

وروى أبو بكر بن أبي مريم عن ضمرة بن حبيب، وحكيم بن عمير، وراشد بن سعد قالوا: ﴿المر﴾ و ﴿المص﴾ و ﴿الم﴾ وأشبه ذلك، وهي ثلاثة عشر حرفاً، إن فيها اسم الله الأعظم. وروى عن أبي العالية في قوله: ﴿الم﴾ قال: هذه الأحرف الثلاثة من التسعة والعشرين حرفاً ليس فيها حرف إلا وهو مفتاح اسم من أسماء الله، وليس فيها حرف إلا وهو في آياته وبلائه، وليس فيها حرف إلا وهو في مدة قوم وأجالهم.

قال: وقال عيسى بن عمر: أعجب أنهم ينطقون بأسمائه ويعيشون في رزقه كيف يكفرون به! فالألف مفتاح اسمه: الله، ولام مفتاح اسمه: لطيف، وميم مفتاح اسمه: مجيد. فالألف آاء الله، واللام لطف الله، والميم مجد الله، والألف واحد، واللام ثلاثون، والميم أربعون.

وروى عن أبي عبد الرحمن السلمى قال: ﴿الم﴾ آية، و ﴿حم﴾ آية.

وروى عن أبي عبيدة أنه قال: هذه الحروف المقطعة حروف الهجاء، وهي افتتاح كلام ونحو ذلك.

قال الأخفش: ودليل ذلك أن الكلام الذي ذكر قبل السورة قد تم.

وروى سعيد بن جبيرة عن ابن عباس أنه قال في ﴿كهيعص﴾: هو كاف، هاد، يمين، عزيز، صادق، جعل اسم اليمين مشتقاً من اليمين.

وزعم قطرب أن ﴿الر﴾ و ﴿المص﴾ و ﴿الم﴾ و ﴿كهيعص﴾ و ﴿ص﴾ و ﴿ق﴾ و ﴿يس﴾ و ﴿ن﴾، حروف المعجم؛ لتدل أن هذا القرآن مؤلف من هذه الحروف المقطعة التي هي: حروف: ا ب ت ث، فجاء بعضها مقطعا، وجاء تمامها مؤلفا؛ ليدل القوم الذين نزل عليهم القرآن، أنه - بحروفهم التي يعقلونها - لا ريب فيه. قال: ولقطرب وجه آخر في ﴿الم﴾ زعم أنه يجوز أن يكون لما لغا القوم في القرآن فلم يتفهموه حين قالوا: ﴿لا تسمعوا لهذا القرآن والغوا فيه﴾ [فصلت: ٢٦]، أنزل عليهم ذكر هذه الحروف؛ لأنهم لم يعتادوا الخطاب بتقطيع الحروف، فسكتوا لما سمعوا الحروف طمعا في الظفر بما يحون، ليفهموا بعد الحروف القرآن وما فيه، فتكون الحجة عليهم أثبت، إذا جحدوا بعد تفهم وتعلم.

وقال أبو إسحاق الزجاج: المختار من هذه الأقاويل ما روى عن ابن عباس، وهو: أن معنى ﴿الم﴾ أنا الله أعلم، وأن كل حرف منها له تفسير. قال: والدليل على ذلك أن العرب تنطق بالحرف الواحد تدل به على الكلمة التي هو منها، وأنشد:

قلت لها قفى فقالت قى

فنطق بقاف فقط، تريد: أقف. وأنشد أيضا:

ناديتهم أن أجموا ألا تا قالوا جميعا كلهم: أفا

قال تفسيره: نادوهم أن أجموا ألا تركبون؟ قالوا جميعا: ألا فاركبوا، فإنما نطق بتاء وفاء كما نطق الأول بقاف.

وقال: وهذا الذى اختاروه فى معنى هذه الحروف، والله أعلم بحقيقتها.

وروى عن الشعبى أنه قال: لله - عز وجل - فى كل كتاب سر، وسره فى القرآن حروف الهجاء المذكورة فى أوائل السور.

وأجمع النحويون أن حروف التهجى، وهى الألف والباء والتاء والثاء وسائر ما فى القرآن منها، أنها مبنية على الوقف، وأنها لا تعرب. ومعنى الوقف أنك تقدر أن تسكت على كل حرف منها فالنطق بها: ﴿الم﴾.

والدليل على أن حروف الهجاء مبنية على السكت، كما بنى العدد على السكت، أنك تقول فيها بالوقوف، مع الجمع بين ساكتين، كما تقول إذا عدت: واحد، اثنان، ثلاثة، أربعة، فقطع ألف «اثنين»، وألف «اثنين» ألف وصل، وتذكر الهاء فى ثلاثة وأربعة، ولولا أنك تقدر السكت لقلت: ثلاثة، كما تقول: ثلاثة يا هذا، وحققها من الإعراب أن تكون سواكن الأواخر.

وشرح هذه الحروف وتفسيرها: أن هذه الحروف ليست تجرى مجرى الأسماء المتمكنة والأفعال المضارعة التى يجب لها الإعراب، فإنما هى تقطيع الاسم المؤلف الذى لا يجب الإعراب إلا مع كماله. فقولك: (جعفر) لا يجب أن تعرب منه الجيم ولا العين ولا الفاء ولا الراء دون تكميل الاسم، وإنما هى حكايات وضعت على هذه الحروف، فإن أجرعتها مجرى الأسماء وحدثت عنها قلت: هذه كاف حسنة، وهذا كاف حسن، وكذلك سائر حروف المعجم. فمن قال: هذه كاف، أنت بمعنى الكلمة، ومن ذكر فلمعنى الحرف، =

﴿المر﴾ [البقرة: ١] و﴿المص﴾ [الأعراف: ١] و﴿الر﴾ [يونس: ١] و﴿المر﴾
 [الرعد: ١] و﴿كهيص﴾ [مريم: ١] و﴿طه﴾ [طه: ١] و﴿طس﴾ [الشعراء: ١]
 و﴿طس﴾ [النمل: ١] و﴿يس﴾ [يس: ١] و﴿حم﴾ [غافر: ١] و﴿عسق﴾ [الشورى:

= والإعراب وقع فيها؛ لأنك تخرجها من باب الحكاية قال الشاعر:

كافا وميمين وسيئا طاسما

وقال آخر:

كما بُيئت كاف تلوح وميمها

فذكر طاسما؛ لأنه جعله صفة للسين، وجعل السين في معنى الحرف، وقال: (كاف تلوح) فأنت الكاف؛ لأنه ذهب بها إلى الكلمة. وإذا عطفت هذه الحروف بعضها على بعض أعربتھا فقلت: ألف وباء وتاء وثاء... إلى آخرها، والله أعلم.

وقال أبو حاتم: قالت العامة في جمع ﴿حم﴾ و﴿طس﴾: طواسين وحواسم. قال: والصواب: ذوات طس، وذوات حم، وذوات الم. وقوله تعالى ﴿يس﴾ كقوله عز وجل: ﴿الم﴾ و﴿حم﴾، وأوائل السور.

وقال عكرمة: معناه: يا إنسان؛ لأنه قال: ﴿إنك لمن المرسلين﴾ [البقرة: ٢٥٢]. وقال ابن سيده: الألف والأليف حرف هجاء. وقال الأخفش: هي من حروف المعجم، مؤنثة، وكذلك سائر الحروف. وقال: وهذا كلام العرب، وإذا ذكرت جاز. وقال سيويه: حروف المعجم كلها تذكر وتؤنث، كما أن الإنسان يذكر ويؤنث.

قال: وقوله عز وجل: ﴿الم﴾ و﴿المص﴾ و﴿المر﴾، قال الزجاج: الذي اخترنا في تفسيرها قول ابن عباس: إن ﴿الم﴾: أنا الله أعلم، و﴿المص﴾: أنا الله أعلم وأفضل، و﴿المر﴾: أنا الله أعلم وأرى.

قال بعض النحويين: موضع هذه الحروف رفع بما بعدها، قال: ﴿المص كتاب﴾ [الأعراف: ١، ٢]، و﴿كتاب﴾ مرتفع بـ﴿المص﴾، وكان معناه (المص): حروف كتاب أنزل إليك. قال: وهذا لو كان كما وصف لكان بعد هذه الحروف أبداً ذكر الكتاب، فقوله: ﴿الم الله لا إله إلا هو الحي القيوم﴾ [آل عمران: ١، ٢] يدل على أن ﴿الم﴾ مرافع لها على قوله، وقوله: ﴿حم﴾، والكتاب المبين إنا أنزلناه﴾ [الدخان: ١، ٣]، فهذه الأشياء تدل على أن الأمر على غير ما ذكر. قال: ولو كان كذلك أيضاً لما كان ﴿الم﴾ و﴿حم﴾ مكررين.

قال: وقد أجمع النحويون على أن قوله عز وجل: ﴿كتاب أنزل إليك﴾ [الأعراف: ٢] مرفوع بغير هذه الحروف؛ فالمعنى: هذا كتاب أنزل إليك.

وروى عكرمة عن ابن عباس قال: (طسم) عجزت العلماء عن علم تفسيرها. وروى على بن أبي طلحة الوالبي عن ابن عباس أنه قسم، وهو من أسماء الله تعالى. وقال قتادة: اسم من أسماء القرآن. وقال مجاهد اسم للسورة. وقال محمد بن كعب القرظي: قسم بطوله وسناه وملكه.

ينظر: لسان العرب (١/١٤-١٦)، اللباب (٣/١٥).

[٢] و﴿صَّ﴾ [ص: ١] و﴿قَّ﴾ [ق: ١] و﴿تَّ﴾ [القلم: ١].
أصولها من غير تكرار أربعة عشر حرفاً، وهى التى انتظم منها النصف الثانى من
هذا البيت:

يأيها المثبت ما سطره إن عليك مقسطاً حصره
وهذه الحروف تنقسم قسمين:

القسم الأول: مركب من حرفين وهو خمسة يجمعها قولك: «يطرحه». فإذا قلت: ﴿طه﴾ [طه: ١]، فإنما نظقت بطاء وألف [وهاء وألف^(١)]، وكذلك الهاء والياء من ﴿كهيَّعَصَ﴾ [مريم: ١]، والراء والحاء من ﴿الرَّ﴾ [هود: ١] و﴿حمَّ﴾ [الأحقاف: ١].

فالثانى أبداً من جميع هذه الأحرف الخمسة حرف مد وهو الألف، وليس بعده ساكن فيعطى من النطق قدر ما يستحقه الحرف وحده من غير زيادة.

والقسم الثانى: التسعة الباقية، وكل واحد منها مركب من ثلاثة أحرف. وتنقسم إلى:

متحرك الوسط، وهو ألف فلا يدخله المد.

وإلى ساكن الوسط وهو البواقي، وتنقسم إلى:

ما وسطه حرف لين وهو: «عين» فى السورتين.

وإلى ما وسطه حرف مد وهو السبعة البواقي.

وتنقسم إلى ما وسطه واو وهو: «نون».

وإلى ما وسطه ياء وهو: «ميم».

وإلى ما وسطه ألف وهو: «لام» و«كاف» و«صاد» و«قاف»، ولا خلاف بين

القراء فى زيادة مد كل حرف من هذه السبعة التى وسطها حرف مد؛ لأنه قد وقع بعده ساكن [وهم]^(٢) فى مده على الطبقات الخمس.

وإنما [جاز]^(٣) فى هذه الحروف التقاء الساكنين، والثانى غير مدغم؛ لأنها فى

(١) سقط فى أ.

(٢) سقط فى أ.

(٣) سقط فى: ب.

حكم الموقوف عليه، وقد تقدم أنه يجوز اجتماع الساكنين في الوقف، ويترتب على هذه الأحرف السبعة فرعان^(١):

أحدهما: أن ما أدغم آخره منها، هل يكون تمكين المد فيه مثل ما لم يدغم آخره أو يزداد في تمكين مده؟ وقد ذكروا فيه الوجهين.

ورجح الشيخ والإمام الزيادة، وسوى الحافظ بينهما، ومثاله ﴿الْمَدَّ ذَلِكُ الْكِتَابِ﴾ [البقرة: ١-٢]:

من قال بالتسوية بين المدغم وغيره يمد ألف «لام» بمقدار مد ياء «ميم».

ومن رجع الزيادة في المدغم يمد ألف «لام» أزيد من ياء «ميم».

وكذلك ﴿طَسَّرَ﴾ [الشعراء: ١] في قراءة غير حمزة^(٢):

من سوى بين المدغم وغيره يمد ياء «ميم» مثل مد ياء «سين».

ومن رجع الزيادة في المدغم يمد ياء «سين» أكثر من «ميم»، وكذلك ما جرى مجراه.

الفرع الثاني: أن ما تحرك من أواخر هذه الحروف في الوصل بحركة عارضة هل يبقى عليه من المد مثل ما يستحقه إذا لم يتحرك آخره؛ لأن حركته عارضة فلا يعتد بها أو ينقص من مده؛ لأنه قد زال بتلك الحركة وقوع الساكن بعد حرف المد؟ وفيه أيضاً الوجهان، والأرجح عندهم الزيادة في المد بناء على ترك الاعتداد بالعارض، وذلك في ﴿الْمَدَّ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ١-٢] في قراءة الجميع، و﴿الْمَدَّ أَحْسَبَ النَّاسُ﴾ [العنكبوت: ١، ٢] في قراءة ورش وحده، فأما «عين» في السورتين فقال الإمام: «لا يمكنه أحد إلا ورش باختلاف عنه، والباقون يلفظون به ك «بين» في الوقف».

(١) في أ: نوعان.

(٢) أظهر حمزة نون (سين) قبل الميم، كأنه ناو الوقف، وإلا فإدغام مثله واجب والباقون يدغمون وفي مصحف عبد الله (ط س م) مقطوعة من بعضها. قيل: وهي قراءة أبي جعفر، يعنون أنه يقف على كل حرف وقفة يميز بها كل حرف، وإلا لم يتصور أن يلفظ بها على صورتها في هذا الرسم.

وقرأ عيسى - وتروى عن نافع - في غير المتواتر عنه بكسر الميم هنا وفي القصص على البناء. وأمال الطاء الأخوان وأبو بكر. ينظر: اللباب (٣/١٥)

وقال الشيخ: «من القراء من يمدها أقل من مد غيرها؛ لأن الأوسط حرف لين، ومنهم من يمده كغيره، ومنهم من يمده لورش وحده، ومدّه عندى لجميعهم أشبه وأقيس؛ لأن المد إنما وجب لالتقاء الساكنين فحرف اللين فيه كحرف المد. وإنما يتمكن المد في حروف المد واللين أكثر من حروف اللين مع الهمزات، فأما مع التقاء الساكنين فالحكم سواء».

ثم ذكر أنه يأخذ بترك إشباع المد من أجل الرواية ويختار التمكين؛ لقوته في القياس.

وذكر الحافظ المذهبيين وصححهما.

واعلم أن الحافظ قد نبه على الزيادة في حرف المد لأجل الساكن في ثلاثة مواضع من فرش الحروف في «التيسير»:

منها قوله في البقرة لما ذكر تاءات البزى ثم قال: «وإن كان قبلهن حرف مد زيد في تمكينه».

وقوله في النساء حين ذكر مذهب ابن كثير في: ﴿اللَّذَانُ﴾ [النساء: ١٦]، ونحوه فقال: «بتشديد النون وتمكين الألف».

ومنها قوله في الأحزاب حين ذكر الاختلاف في ﴿الَّتِي﴾^(١) [الأحزاب: ٤] فقال: «ومن همز ومن لم يهمز يشبع التمكين للألف في الحاليين... إلى آخر كلامه».

وهذا الإطلاق يشمل قراءة أبي عمرو والبزى، وهما يسكنان الياء بعد الألف، والله [عز وجهه الكريم]^(٢) أعلم.

وجميع ما ذكرته من أحكام المد عند الساكن قد ذكره الحافظ في جامع البيان وغيره.

فصل: قال الحافظ: «وإذا أتت الهمزة قبل حرف المد... إلى آخره. اعلم أن الهمزة إذا وقع بعدها حرف مد، فإنها تأتي في قراءة ورش على وجهين: محققة ومغيرة، مثال المحققة قوله - تعالى - ﴿فَأَمَّن لَّمْ لُوطٌ﴾ [العنكبوت: ٢٦]

(١) في أ: النبي.

(٢) سقط في ب.

و ﴿وَأَوْحَىٰ إِلَيْكَ هَٰذَا الْقُرْآنُ﴾ [الأنعام: ١٩] و ﴿وَإِنِّي لَأَكْفُؤُا﴾ [النور: ٣٧].
وأما المغيرة فثلاثة أقسام:

أحدها: التغيير بالتسهيل بَيْنَ بَيْنَ، والذي ورد منه في القرآن ﴿ءَامَنْتُمْ﴾ في الأعراف [الآية: ٧٦] وطه [الآية: ٧١] والشعراء [الآية: ٤٩]، و ﴿ءَالِهَتُنَا﴾ في الزخرف [الآية: ٥٨]، و ﴿جَاءَ ءَالَ لُوطٍ﴾ في الحجر [الآية: ٦١] و ﴿جَاءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ﴾ في القمر [الآية: ٤١] في الوصل لا غير أعنى مما بعد الهمزة المغيرة فيه حرف مد.

الثاني: التغيير بالبدل، والذي ورد منه في القرآن ﴿لَوْ كَانَ هُوَآءَ يَالِهَةً﴾ في الأنبياء [الآية: ٩٩] و ﴿مِنَ السَّمَآءِ يَآءِ﴾ في الشعراء [الآية: ٤] إذا وصل أبدل الهمزة الثانية ياء فيهما، وليس في القرآن غيرهما.

الثالث: التغيير بالنقل إلى الساكن، نحو ﴿مَنْ أَمِنَ﴾ [آل عمران: ٩٩] و ﴿قَلِيلٌ أَيْ رَبِّي﴾ [يونس: ٥٣] وهو كثير، وسيأتى القول في باب النقل^(١) بحول الله [العلى]^(٢) العظيم.

فإذا تقرر هذا - فاعلم أن ورشا يزيد في تمكين حرف المد بعد الهمزة المحققة، وبعد الهمزة المغيرة بالبدل أو بالنقل.

فأما إذا كان حرف المد بعد الهمزة المليئة؛ فلم أر لهم فيه شيئاً، والله عز وجهه وجل ذكره أعلم، وسيأتى بعد ما يستثنى من ذلك، وارجع إلى لفظه.

قال الحافظ - رحمه الله - : «سواء كانت محققة أو ألقى حركتها على الساكن قبلها أو أبدلت»، فذكر هنا نوعين من التغيير.

فإن قيل: لعله إنما لم يذكر الوجه الثالث؛ لأنه لا يرى تمكين المد فيه؛ إذ لو جاز فيه تمكين المد، لكان كأنه قد جمع بين أربع ألفات وهي: الهمزة المحققة، والهمزة المليئة، والألف، فلو مكن مدها^(٣) لكانت كأنها ألفان، فكان ذلك يشبه اجتماع أربع ألفات، وبهذا علل تركهم إدخال الألف بين الهمزة المحققة والمليئة، كما سيأتى في موضعه.

(١) في أ: الفعل.

(٢) سقط في ب.

(٣) في ب: بعدها.

فهذا وجه من النظر إلا أنه يعارضه نظر آخر وهو أن يقال: لو كان كما تزعم لذكره مع المستثنيات بعد.

ويمكن أن يجاب عن هذه المعارضة بأن يقال: إنها غير لازمة؛ لأنه إنما استثنى ما هو من جنس ما قرر.

وبيان ذلك: أنه إنما نص على التمكين بعد الهمزة المحققة، والمغيرة بالنقل، أو بالبدل خاصة، ثم استثنى ما بعد الهمزة المحققة؛ فهو استثناء من الجنس. أما لو نص على استثناء ما بعد الهمزة الملية، لكان استثناء من غير الجنس؛ فلم يلزمه ذلك.

فإن قيل: فقد نص في الاستثناء على ما بعد الهمزة المجتلية [للابتداء]^(١)؟
فالجواب: أنك إذا قلت مبتدئاً ﴿إيت بقرآن﴾ [يونس: ١٥] ﴿أوتمن﴾ [البقرة: ٢٨٣] فقد حصل في اللفظ حرف مد بعد همزة محققة؛ فكان استثناءه من الجنس؛ فلزم لذلك.

وبالجملة فالأمر محتمل، ولو بين لنا حكمه لكان أحسن، ثم ذكر الأمثلة وهي بينة، وهمزة ﴿لإيلف﴾ [قريش: ١] من المحققة، وهمزة ﴿إللفهم﴾ [قريش: ٢] في الوصل من المغير بالنقل، و﴿هؤلاء يالهة﴾ [الأنبياء: ٩٩] من المغير بالبدل في الوصل، وقد تقدم.

ثم ذكر عن المصريين أنهم يزيدون في حرف المد زيادة متوسطة. اعلم أن الناس اختلفوا هنا.

فمنهم من يشع المد، كما لو تقدم حرف المد على الهمزة، فيسوى بين المد قبل الهمزة وبعدها نحو ﴿جاءو﴾ [آل عمران: ١٨٤] و﴿جاءنا﴾ [المائدة: ١٩] و﴿النبئين﴾ [البقرة: ٢١٣] و﴿بريئون﴾ [يونس: ٤١].

وهو ظاهر قول الإمام، وأنكره الحافظ وأطال في الرد على أصحاب هذا المذهب في «إيجاز البيان» و«التمهيد» وغيرهما^(٢).

ومنهم من لم يزد على القدر الذي يستحقه حرف المد بنفسه، كما رواه

(١) سقط في أ.

(٢) في أ: غيرها.

البغداديون عن ورش، وبه قرأ الحافظ على أبي الحسن .
ومنهم من أخذ فيه بتمكين وسط، وهو دون المد الذي قبل الهمزة وهو مذهبه في
«التيسير» وغيره، وقرأته على أبي القاسم، وأبى الفتح .
وأما الشيخ فقال في «التبصرة»: قرأ ورش بتمكين المد فيما روى المصريون عنه،
وقرأ الباقر بمد وسط كما يخرج من اللفظ . انتهى .
فسمى المد الذي يستحقه الحرف بنفسه مدًّا وسطًا .
وقال في مد ورش: بالتمكين، وليس فيه بيان عن مقدار الزيادة .
وقال في كتاب «التنبيه» لما ذكر ﴿لِيسُوءِ﴾ [الإسراء: ٧] و ﴿وَيَأْتُ﴾ [البقرة:
٦١] و ﴿إِسْرَائِيلَ﴾ [البقرة: ٤٠] وشبهه؛ ما نصه: «والمدة الأولى في هذا هي أشبع
مدًّا من الثانية» .

وقال في الكشف: «والمد في حرف المد واللين إذا كانت الهمزة بعده أمكن من
مده إذا كانت قبله؛ لتمكن خفاء حرف المد واللين إذا كانت الهمزة بعده» فظهر من
هذا موافقته للحافظ، والله عز وجهه الكريم أعلم .
وقوله: «على مقدار التحقيق» يريد: على نسبة تحقيقه للحروف والصبر على
الحركات وإن لم يبلغ أن يكون بمنزلة المد الذي قبل الهمزة .
فإن قيل: ولعله لا يريد هنا الزيادة في المد، وإنما يريد أنه يصبر على حروف
المد بقدر ما يناسب الصبر على الحركات؛ ليحصل التناسب، ويزول التثنت،
والتنافر؛ فيكون موافقًا لمذهب شيخه أبي الحسن على ما تقدم؟
قيل: لو أراد هذا لما اقتصر على ما بعد الهمزة، ولا خص ورشًا دون حمزة،
ويعضد ما ذكرته استثناءه لما يذكر بعد؛ إذ لا بد من إبقاء حروف المد في اللفظ في
كل ما يستثنى على وجه يناسب النطق بالحركات .
ألا ترى إلى قوله: «واستثنوا من ذلك ﴿إِسْرَائِيلَ﴾ [البقرة: ٤٠] فلم يزيدوا في
تمكين الياء فيه؟!»

وأنت تعلم أنه لا يريد إسقاط الياء رأسًا؛ إذ لو أراد ذلك لقال: فلم يثبتوا الياء
فيه، وإنما قال: «فلم يزيدوا في تمكين الياء»؛ فحصل أنه أراد فلم^(١) يزيدوا على

(١) في: لم .

المقدار الذى يستحقه الحرف بنفسه، وإذا كان كذلك دل على أن مراده فى أصل الفصل الزيادة على ذلك المقدار.

واعلم أن استثناء ﴿إِسْرَائِيلَ﴾ [البقرة: ٤٠] مما اختص به الحافظ دون الشيخ، والإمام.

قوله: «وأجمعوا على ترك الزيادة إذا سكن ما قبل الهمزة، وكان الساكن غير حرف مد ولين».

اعلم أن الحرف الساكن إذا تقدم على الهمزة، وكان بعدها حرف مد - فإن ذلك الساكن يأتى على ثلاثة أقسام:

أحدها: أن يكون حرفاً صحيحاً.

الثانى: أن يكون حرف مد ولين.

الثالث: أن يكون حرف لين.

أما الأول: فليس فى القرآن منه إلا: ﴿مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٤] و﴿مَذْمُومًا﴾ [الأعراف: ١٨] و﴿الْقُرْءَانَ﴾ [البقرة: ١٨٥] و﴿الظَّمَانُ﴾ [النور: ٣٩]، و﴿مَسْئُولُونَ﴾ [الصفات: ٢٤].

وهذا الأخير يحرز قول الحافظ: «وشبهه»، واتفق الإمام، والشيخ، والحافظ على ترك التمكين فى حروف المد فى هذا القسم.

القسم الثانى: أن يكون الساكن قبل الهمزة حرف مد نحو ﴿جَاءَهُ﴾ [آل عمران: ١٨٤] و﴿السَّوَاءِ﴾ [الروم: ١٠] و﴿بَرِيْعُونَ﴾ [يونس: ٤١] فلا خلاف بينهم فى تمكين المد بعد الهمزة على ما تقدم إلا ﴿إِسْرَائِيلَ﴾ فى قول الحافظ.

القسم الثالث: أن يكون الساكن قبل الهمزة حرف لين، والذى فى القرآن منه ﴿الْمَوْدُودَةُ﴾ [التكوير: ٨]، و﴿سَوَاءَ تَكُمُ﴾ [الأعراف: ٢٦] و﴿سَوَاءَ تَهْمَا﴾ [الأعراف: ٢٠] لا غير.

نص الحافظ فى «إيجاز البيان» على أن التمكين فيه مطرد^(١)، وسوى بينه وبين ما إذا كان قبل الهمزة حرف مد وكذلك مذهب الشيخ، فأما الإمام فكلامه مثل كلام

(١) فى أ: مطرود.

الحافظ في التيسير، وذلك أنه قال: «إن كان الساكن قبل الهمزة غير حرف مد ولين - فليس أحد من القراء يمدّه».

وهذا يقتضى التسوية بين حرف اللين والحرف الصحيح.

ثم لم يذكر في التمثيل إلا ﴿الْقُرْءَانُ﴾ و﴿الظَّمَانُ﴾ و﴿مَسْؤَلًا﴾ و﴿مَذَّةٌ وَمَا﴾ كما فعل الحافظ، لكن لا يلزم أن يكون التمثيل محيطاً بجميع ما فى الباب؛ فمقتضى ذلك أن الواو الثانية فى ﴿الْمَوْءِدَةُ﴾ والألف فى «سَوَات» لا يزداد فى مدهما على ما يستحقان بأنفسهما، إلا أن الحافظ نص فى «إيجاز البيان» على التمكين الزائد فى ﴿الْمَوْءِدَةُ﴾ [التكوير: ٨]، و«سَوَات» وكذلك نص الإمام على الزيادة فى ألف «سَوَات» فبقى ﴿الْمَوْءِدَةُ﴾ غير مستثنى؛ فالظاهر أنه بغير زيادة عنده مثل ﴿مَذَّةٌ وَمَا﴾ [الأعراف: ١٨] و﴿مَسْؤَلًا﴾ [الإسراء: ٣٤] والله أعلم بما أراد.

قال الحافظ - رحمه الله - : «وكذلك إن كانت الهمزة مجتلبة للابتداء».

اعلم أن الذى ورد من هذا فى القرآن ثلاثة ألفاظ وهى: ﴿أَوْثِينَ﴾ فى البقرة [٢٨٣] و﴿أَقْدَنَ لِي﴾ فى التوبة [٤٩] و﴿أَنْتِ﴾ حيث ورد، نحو ﴿أَنْتِ يَقْرَأِينَ﴾ [يونس: ١٥]، ﴿أَنْتَوَا صَفًّا﴾ [طه: ٦٤] ﴿فَأَنْتَوَا بِكِتَابٍ﴾ [القصص: ٤٩]، مذهب الحافظ فى هذا كله ترك الزيادة، وذكر الشيخ، والإمام الوجهين وقال الشيخ: «وكلا الوجهين حسن وترك المد أقيس»

«مسألة»

قال الحافظ فى المفردات ما نصه: «وكلهم لم يزد فى تمكين الألف فى قوله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٥] و﴿لَا تُؤَاخِذْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] وبابه. وزاد بعضهم ﴿ءَالْتَنَ﴾ فى موضعين من يونس [الآيتان: ٩١، ٥١]، ﴿عَادًا أَلْأُولَى﴾، فى «والنجم» [الآية: ٥٠] فلم يزيدوا فى تمكين الألف والواو فيهن». وافق الإمام [الحافظ على] ترك الزيادة فى هذه الألفاظ. وكذلك الشيخ إلا فى ﴿ءَالْتَنَ﴾ فى الموضعين، فلم أر للشيخ فيه شيئاً. واعلم أن الألف التى تقصر من ﴿ءَالْتَنَ﴾ [يونس: ٥١] هى التى بعد اللام دون التى بعد الهمزة، نص عليه الإمام فى الكافى.

ومن ذلك الألف المبدلة من التنوين في الوقف^(١) نحو ﴿مَاءٌ﴾ [العنكبوت: ٦٣] و ﴿عُكَّةٌ﴾ [المؤمنون: ٤١] و ﴿سَوْءًا﴾ [النساء: ١١٠]، ذكر الحافظ في جامع البيان وغيره ترك الزيادة، ووافقه الشيخ، والإمام.

(١) وتسمى هذه الألف: ألف العوض. ينظر للسان (١/١) باب الهمزة، وفيه أن للنحويين ألقاباً لألفات غيرها تعرف بها، فمنها الألف الفاصلة، وهي في موضعين: أحدهما: الألف التي تثبتها الكتابة بعد واو الجمع؛ ليفصل بها بين واو الجمع وبين ما بعدها، مثل: كفروا وشكروا، وكذلك الألف التي في مثل: يغزوا ويدعوا، وإذا استغنى عنها لاتصال المكنى بالفعل لم تثبت هذه الألف الفاصلة. والأخرى: الألف التي فصلت بين النون التي هي علامة الإناث وبين النون الثقيلة؛ كراهة اجتماع ثلاث نونات في مثل قولك للنساء في الأمر: افعلنَّ، بكسر النون وزيادة الألف بين النونين. ومنها: ألف العبارة؛ لأنها تعبر عن المتكلم، مثل قولك: أنا أفعل كذا، وأنا أستغفر الله، وتسمى: العاملة.

ومنها: الألف المجهولة، مثل ألف «فاعل» و «فاعول» وما أشبهها، وهي ألف تدخل في الأفعال والأسماء مما لا أصل لها؛ إنما تأتي لإشباع الفتحة في الفعل والاسم، وهي إذا لزمتها الحركة كقولك: خاتم وخواتم، صارت وأوا لما لزمتها الحركة بسكون الألف بعدها، والألف التي بعدها هي ألف الجمع، وهي مجهولة أيضاً. ومنها: ألف الصلة، وهي ألف توصل بها فتحة القافية، فمثله قوله: بانن سعاد وأمسي جبلها انقطعا

وتسمى ألف الفاصلة، فوصل ألف العين بألف بعدها، ومنه قوله عز وجل: ﴿وتظنون بالله الظنون﴾ [الأحزاب: ١٠] الألف التي بعد النون الأخيرة هي صلة لفتحة النون، ولها أخوات في فواصل الآيات كقوله عز وجل: ﴿وقواريرا﴾ [الإنسان: ١٥] ﴿سلسيلا﴾ [الإنسان: ١٨]، وأما فتحة «ها» المؤنث فقولك ضربتها ومررت بها. والفرق بين ألف الوصل وألف الصلة: أن ألف الوصل إنما اجتلبت في أوائل الأسماء والأفعال، وألف الصلة في أواخر الأسماء كما ترى.

ومنها: ألف النون الخفيفة كقوله عز وجل ﴿لنسفعا بالناصية﴾ [العلق: ١٥]، وكقوله عز وجل: ﴿وليكونا من الصاغرين﴾ [يوسف: ٣٢]، الوقوف على ﴿لنسفعا﴾ وعلى ﴿وليكونا﴾ بالألف، وهذه الألف خلف من النون، والنون الخفيفة أصلها الثقيلة إلا أنها خففت، من ذلك قول الأعشى:

ولا تحمد المثرين والله فاحدا

أراد: فاحمدن، بالنون الخفيفة، فوقف على الألف.

وقال آخر:

وقمير بدا ابن خمس وعشريد بن فقالت له الفتاتان: قوما

أراد: قومن، فوقف بالألف.

ومثله قوله: =

يحسبه الجاهل ما لم يعلم
شيخًا على كرسيه معما

فنصب (يعلم) ؛ لأنه أراد: ما لم يعلمن، بالنون الخفيفة، فوقف بالألف.
وقال أبو عكرمة الضبي في قول امرئ القيس:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل

قال: أراد: قفن، فأبدل الألف من النون الخفيفة، كقوله: قوما، أراد: قومن.

قال أبو بكر: وكذلك قوله عز وجل: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ﴾ [ق: ٢٤]، أكثر الرواية أن الخطاب لمالك خازن جهنم وحده، فبناه على ما وصفناه، وقيل: هو خطاب لمالك وملك معه، والله أعلم.

ومنها: أَلَفُ الجمع، مثل: مساجد وجبال وفرسان وفواعل.

ومنها: التفضيل والتصغير، كقوله: فلان أكرم منك وألم منك، وفلان أجهل الناس.

ومنها: أَلَفُ النداء، كقولك: أزيد، تريد: يا زيد.

ومنها: أَلَفُ الندبة، كقولك: وازيداه! أعنى الألف التي بعد الدال، ويشاكلها أَلَفُ الاستنكار إذا قال رجل: جاء أبو عمرو، فيجيب المجيب: أبو عمراه؟! زيدت الهاء على المدة في الاستنكار، كما زيدت في: وأفلاناه، في الندبة.

ومنها: أَلَفُ التأنيث، نحو مدة: حمراء وبيضاء ونُقساء.

ومنها: أَلَفُ سَكْرَى وَحُبْلَى.

ومنها: أَلَفُ التعايب، وهو أن يقول الرجل: إن عمر، ثم يرتج عليه كلامه فيقف على «عمر» ويقول: إن عمرًا، فيمدها مستمداً لما يفتح له من الكلام، فيقول: منطلق، المعنى: أن عمر منطلق، إذا لم يتعأى، ويفعلون ذلك في الترخيم كما يقول: يا عما، وهو يريد: يا عمر، فيمد فتحة الميم بالألف ليمتد الصوت.

ومنها: أَلَفَاتُ المدمات، كقول العرب للكلكل: الكلكال، ويقولون للخاتم: خاتام، وللدائق: داناق.

قال أبو بكر: العرب تصل الفتحة بالألف، والضممة بالواو، والكسرة بالياء. فمن وصلهم الفتحة بالألف قول الراجز:

قلت وقد خرت على الكلكال:

يا ناقتى ما جُلَّتِ عن مجالى

أراد: على الكلكل، فوصل فتحة الكاف بالألف، وقال آخر:

لها متنتان خطاتا كما

أراد: خطتا.

ومن وصلهم الضمة بالواو ما أنشده الفراء:

لو أن عمرًا هم أن يرقودا

فانهض فشد المئزر المعقودا

أراد: أن يرقد، فوصل ضمة القاف بالواو، وأنشد أيضًا:

.....

= الله يعلم أنا في تلفتنا

وأنتى حيثما يشئ الهوى بصرى
 من حيثما سلكوا أدنو فأنظور
 أراد: فأنظر.

وأشد في وصل الكسرة بالياء:

لا عهد لى بنيضال
 أصبحت كالشن البالى

أراد: بنضال، وقال:

على عجل منى أطاطئ شيمالى

أرا: شمالى، فوصل الكسرة بالياء، وقال عنترة:

ينباع من ذُفْرئى غضوب جسرة

أراد: ينبع.

قال: وهذا قول أكثر أهل اللغة، وقال بعضهم: ينباع: يفعل، من: باع يبيع، والأول:

يفعل، من: نبع ينبع.

ومنها: الألف المحوَّلة، وهى كل ألف أصلها الياء والواو المتحركتان، كقولك: قال
 وباع وقضى وغزا، وما أشبهها.

ومنا: ألف الثنية، كقولك: يجلسان ويذهبان.

ومنها: ألف الثنية فى الأسماء، كقولك: الزيدان والعمران.

وقال أبو زيد: سمعتهم يقولون: أيا أباه أقبل، وزنه: عيا عياه.

وقال أبو بكر ابن الأنبارى: ألف القطع فى أوائل الأسماء على وجهين:

أحدهما: أن تكون فى أوائل الأسماء المنفردة.

والوجه الآخر: أن تكون فى أوائل الجمع.

فالتى فى أوائل الأسماء تعرفها بباتها فى التصغير، بأن تمتحن الألف فلا تجدها فاء ولا

عينًا ولا لامًا، وكذلك ﴿فحيو بأحسن منها﴾ [النساء: ٨٦].

والفرق بين ألف القطع وألف الوصل: أن ألف الوصل فاء من الفعل، وألف القطع

ليست فاء ولا عينًا ولا لامًا، وأما ألف القطع فى الجمع فمثل ألف: ألوان وأزواج،

وكذلك ألف الجمع فى الستة، وأما ألفات الوصل فى أوائل الأسماء فهى تسعة: ألف

ابن، وابنة، وابنين، وابنتين، وامرئ، وامرأة، واسم، واست. فهذه ثمانية تكسر الألف

فى الابتداء وتحذف فى الوصل، والتاسعة: الألف التى تدخل مع اللام للتعريف، وهى

مفتوحة فى الابتداء ساقطة فى الوصل، كقولك الرحمن، الفارعة، الحاققة، تسقط هذه

الألفات فى الوصل وتفتح فى الابتداء.

ينظر لسان العرب (١/١-٣).

وروى الأزهري عن أبى العباس أحمد بن يحيى ومحمد بن يزيد أنهما قالا: أصول

الألفات ثلاثة ويتبعها البقيات: ألف أصلية، وهى فى الثلاثى من الأسماء، وألف

قطعية، وهى فى الرباعى، وألف وصلية، وهى فيما جاوز الرباعى. قالا: فالأصلية مثل =

فأما الوقف على «رأى» من قوله - تعالى - : ﴿رَأَى الْقَمَرَ﴾ [الأنعام: ٧٧]، ونحوه و ﴿تَرَكَ الْجَمْعَانَ﴾ [الشعراء: ٦١] فبالزيادة في المد، ذكره الحافظ في «إيجاز البيان» وفي «التمهيد» وغيرهما والشيخ في كتاب «الكشف» .
وأما الوقوف على نحو ﴿الْكِتَابُ﴾ [البقرة: ٢] و ﴿الْفُورُ﴾ [يونس: ١٠٧]، و ﴿الْعَلِيمُ﴾ [البقرة: ٣٢] فإن كان بالروم لم يزد في المد، وإن كان بالسكون أو بالإشمام فحكى الحافظ ثلاثة أوجه:
أحدها: ترك الزيادة؛ إذ السكون عارض في الوقف؛ فلا يعتد به، قال الإمام: «وهو القياس» .

الثاني: التمكين الطويل اعتدًا بالتقاء الساكنين^(١)، واعتدًا بالعارض.

الثالث: التوسط في الزيادة، وبه قرأ الحافظ على أبي الفتح وأبي الحسن، وهو مقتضى قول الشيخ والله أعلم.

قال الحافظ: «والباقون لا يزيدون...» إلى آخره.

يريد: من عدا ورشًا لا يزيدون في حرف المد بعد الهمزة مطلقًا على القدر الذي يستحقه بنفسه.

واعلم أن العلة في زيادة التمكين في مذهب ورش كون حرف المد خفياً، فإذا وقع بعد الهمزة خيف عليه أن يزيد خفاءً، فيبين بتمكين المد.

= ألف وألف وإلف وألف، وما أشبهه، والقطعية مثل: ألف أحمد وأحمر وما أشبهه، والوصلية مثل ألف: استنباط واستخراج، وهى فى الأفعال إذا كانت أصلية مثل ألف: أكل، وفى الرباعى إذا كانت قطعية مثل ألف: أحسن، وفيما زاد عليه مثل ألف: استكبر واستدرج، إذا كانت وصلية.

قالا: ومعنى ألف الاستفهام ثلاثة: تكون بين الآدميين يقولها بعضهم لبعض استفهامًا، وتكون من الجبار لوليه تقريرًا، ولعدوه توبيخًا، فالتقرير كقوله عز وجل للمسيح: ﴿أأنت قلت للناس﴾ [المائدة: ١١٦] قال أحمد بن يحيى: وإنما وقع التقرير لعيسى - عليه السلام - لأن خصومه كانوا حضورًا، فأراد الله عز وجل من عيسى أن يكذبهم بما ادعوا عليه، وأما التوبيخ لعدوه فكقوله عز وجل: ﴿أصطفى البنات على البنين﴾ [الصفافات: ١٥٣] وقوله: ﴿أأنتم أعلم أم الله﴾ [البقرة: ١٤٠]، ﴿أأنتم أنشأتم شجرتها﴾ [الواقعة: ٧٢]، وقال أبو منصور: فهذه أصول الألفات.

ينظر: لسان العرب (١/١).

(١) سبق لنا الحديث بالتفصيل عن التقاء الساكنين، كما سبق بيان معانى كل من الروم والإشمام قبل ذلك.

والعلة لمذهب الجماعة في ترك الزيادة أن خفاء حرف المد إنما يعرض إذا تأخرت الهمزة؛ فلذلك مكنوا الزيادة هناك.

فأما إذا تقدمت الهمزة فقلما يخفى إذ ذاك فلا يحتاج عندهم إلى الزيادة. ومعنى كون حرف المد يخفى إذا تأخرت الهمزة: أن حرف المد لما كان مجرد صوت يهوى في الصدر، ولا يعتمد على شيء من الأعضاء الناطقة بالحروف حتى لم يمكن تعلق شيء من الحركات به ما دام حرف مد، وكانت الهمزة حرفاً جلدًا ثقيلًا ممكنًا في المخرج إلى الصدر، وكان الناطق بها لا يكاد يخلو من تكلف وتعمل - فإذا التقيا خيف أن يتأهب المتكلم للنطق بالهمزة قبل توفية حرف المد حقه؛ فيكون ذلك سببًا إلى الإجحاف به، حتى ربما ذهب معظمه أو كاد؛ فعزموا على بيانه وتقويته بالصبر عليه، والزيادة في مده، وحصل عند ذلك انتهاء الصوت إلى موضع الهمزة؛ فكان ذلك أعون على النطق بها كما تقدم، والله - سبحانه - أعلم.

فأما ما استثناه ورش، فمنه ما يرجع إلى ترك الاعتداد بالعارض، وذلك في الألف المبذلة من التنوين في الوقف، وفي حرف المد بعد همزة الوصل، ومنه ما يرجع إلى باب الجمع بين اللغتين، وقصد التنبيه على رعي الوجهين، وذلك في ﴿مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٤] وأخواته، و ﴿إِسْرَائِيلَ﴾ [البقرة: ٤٠] عند من يقصر^(١) ياءه.

فأما ﴿يُؤَاخِذُ﴾ [النحل: ٦١] وبابه، فإن قدرت واوه مبذلة من همزة فهو من هذا القبيل وهو قول الإمام، وإن قدرت أصلية على لغة من قال: «واخذ»، فلا مدخل له في التمكين، كالألف في قوله - تعالى - ﴿وَلَكِنَّ لَا تُؤَاخِذُوهُنَّ سِرًّا﴾ [البقرة: ٢٣٥].

وهذا الوجه الثاني قاله الحافظ في «إيجاز البيان» والشيخ في كتاب «الكشف»، والله أعلم.

باب الهمزتين المتلاصقتين في كلمة

اعلم أن الهمزة في القرآن على ضربين:

همزة مفردة، وستأتي بعدُ بحول الله جل وعلا.

(١) في ب: قصر.

وهمزتان متلاصقتان وهما:

إما في كلمة واحدة، كما يذكر في هذا الباب.

وإما في كلمتين كما يذكر في الباب بعده.

واعلم أن كل ما ذكر في هذا الباب من الهمزتين في كلمة، فإنه في الحقيقة من

كلمتين وبيان ذلك:

أن الهمزة الأولى من كل ما ذكر في هذا الباب همزة استفهام، وهي حرف من حروف المعاني^(١) دخلت على كلمة أولها همزة فالتقت همزتان، وليس في القرآن همزتان ملتقيتان في كلمة إلا في لفظة واحدة وهي ﴿أَيُّمَّةٌ﴾، وقعت في القرآن في خمسة مواضع:

الأول: في براءة [١٢].

والثاني: في سورة الأنبياء عليهم السلام [٧٣].

والثالث: والرابع: في سورة القصص [٤١، ٥].

والخامس: في ﴿الْمَرْ﴾ السجدة [٢٤].

وأصلها: أُمَّمَّة، «جمع إمام، مثل: لسان وألسنة، وسلاح وأسلحة، فلما التقت همزتان والثانية ساكنة وجب إبدال الثانية حرفاً من جنس حركة ما قبلها على القياس؛ فصار «أممة» بهمزة وألف بعدها، ثم استقلوا تحريك الميمين، فسكنت الأولى وأدغمت في الثانية بعد سلب حركة ما قبلها فصادفت الألف، وهي لا تقبل الحركة فقلبت ياء بسبب الكسرة، وعلى هذا قراءة الحرميين، وأبى عمرو، ومنهم من همزها لما تحركت؛ إذ أصلها الهمز، وإنما قلبت ألفاً لما سكنت،

(١) يقصد بحروف المعاني: تلك الحروف التي تدل على معنى في الكلام، لولاها لما وجد؛ تفريقاً بينها وبين حروف المباني التي هي مجرد جزء من الكلمة لا يدل على جزء معناها كالذال في (ذهب) ونحوه، وقد ذكر بعض النحويين للحرف نحواً من خمسين معنى. وهذه المعاني، المشار إليها، يرجع غالبها إلى خمسة أقسام: معنى في الاسم خاصة، كالتعريف. ومعنى في الفعل خاصة، كالتنفيس. ومعنى في الجملة، كالنفي والتوكيد. وربط بين مفردين، كالعطف في نحو: جاء زيد وعمرو وربط بين جملتين كالعطف في نحو: جاء زيد وذهب عمرو. وإنما قلت (يرجع غالبها) لأن منها ما هو خارج عن هذه الأقسام، كالكف، والتهية، والإنكار، والتذكار، وغير ذلك. ينظر: الجنى الداني (٢٥).

ينظر: الجنى الداني (ص ٢٥).

وعلى هذا قراءة الكوفيين، وابن عامر^(١).

فأما التعبير عن الهمزتين في هذا الباب بأنهما من كلمة - فمجاز. والذى سوغ ذلك التحام إحدى الهمزتين بالأخرى في حكم الخط واللفظ والمعنى.

فأما الخط فإنه قد اطرده في كل حرف من حروف المعاني إذا كان من حرف واحد من حروف التهجي أن يكتب موصولاً بما بعده إذا كان مما يقبل الوصل: كباء الجر، وفاء العطف، ولام الابتداء ونحو ذلك، فحكم همزة الاستفهام وصلها بما بعدها في الخط؛ إذ كانت مما يقبل ذلك.

وأما حكم اللفظ فمن حيث إن همزة الاستفهام حرف واحد من حروف التهجي لم يكن لها حكم الكلمة المستقلة؛ إذ الكلمة المستقلة لا بد لها من مطلع ومقطع، فمطلعها أولها، ولا بد من تحريكه؛ ليصح الابتداء به، ومقطعها آخرها، والأصل تسكينه في الوقف، وأقل ما تحصل هذه الحقيقة بحرفين من حروف التهجي نحو «قد» و «هل».

فأما الحرف الواحد فلا؛ فلزم لذلك أن تتصل في اللفظ بما بعدها.

(١) قال الأزهرى: أكثر القراء قرءوا: ﴿أئمة الكفر﴾ [التوبة: ١٢]، بهمزة واحدة، وقرأ بعضهم ﴿أئمة﴾، بهمزتين، قال: وكل ذلك جائز.

قال ابن سيده: وكذلك قوله تعالى: ﴿وجعلناهم أئمة يدعون إلى النار﴾ [القصص: ٤١]، أى: من تبعهم فهو في النار يوم القيامة، قلبت الهمزة ياء؛ لثقلها لأنها حرف سفلى في الحلق وبعد عن الحروف وحصل طرفاً فكان النطق به تكلفاً، فإذا كرهت الهمزة الواحدة، فهم باستكراه الثنتين ورفضهما - لا سيما إذا كانتا مصطحبتين غير مفرقتين فاء وعينا أو عينا ولاما- أخرى؛ فلهذا لم يأت في الكلام لفظة تواتت فيها همزتان أصلاً البتة، فأما ما حكاه أبو زيد من قولهم: دريئة ودرائى، وخطيئة وخطائى، فشاذا لا يقاس عليه، وليست الهمزتان أصليين، بل الأولى منهما زائدة، وكذلك قراءة أهل الكوفة: ﴿أئمة﴾، بهمزتين.

قال الجوهري: الإمام الذى يقتدى به، وجمعه: أئمة، وأصله: أئمة، على أفعلته، مثل: إناء وآنية، وإله وآلهة، فأدغمت الميم، فنقلت حركتها إلى ما قبلها، فلما حركوها بالكسر جعلوها ياء، وهى قراءة نافع وابن كثير وأبى عمرو.

قال الأخفش: جعلت الهمزة ياء؛ لأنها فى موضع كسر وما قبلها مفتوح فلم يهمزوا لاجتماع الهمزتين، قال: ومن كان من رأيه جمع الهمزتين همز، قال: وتصغيرها: أؤئمة، لما تحركت الهمزة بالفتحة قلبها واواً، وقال المازنى: أئمة، ولم يقلب. ينظر اللسان (١/١٣٣).

وهذا هو السبب في الاتصال في اللفظ .

وأما حكم المعنى فهو أن الحرف إنما جيء به ليدل على معنى في غيره^(١) ،

(١) ذكر النحاة عدة تعريفات للحرف، ومن أحسنها قول بعضهم: الحرف: كلمة تدل على معنى، في غيرها، فقط .

فقوله (كلمة) جنس يشمل الاسم والفعل والحرف، وعلم من تصدير الحد به أن ما ليس بكلمة فليس بحرف: كهمزتي النقل والوصل، وياء التصغير. فهذه من حروف الهجاء لا من حروف المعاني؛ فإنها ليست بكلمات بل هي أبعاض كلمات. وهذا أولى من تصدير الحد ب (ما) ؛ لإبهامها .

واعترض بأن تصدير حد الحرف بالكلمة لا يصح، من جهة أنه يخرج عنه، من الحروف، ما هو أكثر من كلمة واحدة، نحو: إنما وكأنما .

والجواب: أنه ليس في الحروف ما هو أكثر من كلمة واحدة. وأما نحو: إنما وكأنما، مما هو كلمتان، فهو حرفان، لا حرف واحد، بخلاف نحو (كأن) مما صيره التركيب كلمة واحدة، فهو حرف واحد .

وقوله: (تدل على معنى في غيرها) فصل، يخرج به الفعل، وأكثر الأسماء؛ لأن الفعل لا يدل على معنى في غيره. وكذلك أكثر الأسماء .

وقوله: (فقط) فصل ثانٍ، يخرج به من الأسماء، ما يدل على معنى في غيره، ومعنى في نفسه؛ فإن الأسماء قسمان:

قسم يدل على معنى في نفسه، ولا يدل على معنى في غيره، وهو الأكثر .

وقسم يدل على معنيين: معنى في نفسه، ومعنى في غيره: كأسماء الاستفهام، والشرط، فإن كل واحد منها يدل، بسبب تضمنه معنى الحرف، على معنى في غيره، مع دلالة على المعنى الذي وضع له. فإذا قلت مثلاً: من يقيم أقم معه، فقد دلت (من) على شخص عاقل بالوضع، ودلت مع ذلك على ارتباط جملة الجزاء بجملة الشرط؛ لتضمنها معنى (إن) الشرطية؛ فلذلك زيد في الحد (فقط) ؛ ليخرج به هذا القسم .

واعترض الفارسي قول من حد الحرف (بأنه مادل على معنى في غيره) بالحروف الزائدة، نحو (ما) في قولهم: إنك ما وخيراً؛ لأنها لا تدل على معنى في غيرها .

وأجيب بأن الحروف الزائدة تفيد فضل تأكيد وبيان، للكثرة؛ بسبب تكثير اللفظ بها، وقوة اللفظ مؤذنة بقوة المعنى، وهذا معنى لا يتحصل إلا مع كلام .

فإن قيل: ما معنى قولهم: (الحرف يدل على معنى في غيره) .

فالجواب: معنى ذلك أن دلالة الحرف على معناه الإفرادى متوقفة على ذكر متعلقه، بخلاف الاسم والفعل؛ فإن دلالة كل منهما على معناه الإفرادى، غير متوقفة على ذكر متعلق؛ ألا ترى أنك إذا قلت: (الغلام) فهم منه التعريف. ولو قلت: أل - مفردة - لم يفهم منه معنى، فإذا قرن بالاسم أفاد التعريف .

وكذلك باء الجر؛ فإنها لا تدل على الإلصاق، حتى تضاف إلى الاسم الذي بعدها، لا أنه يتحصل منها مفردة. وكذلك القول في سائر الحروف .

وقال السيرافي: المراد من قولنا في الاسم والفعل: (إنه يدل على معنى في نفسه) أن =

وهمزة الاستفهام إنما تدل على معنى الاستفهام فيما بعدها، فلما كان معناها لا يظهر إلا فيما بعدها - صارت كأنها جزء منه؛ لأن معناها إنما يحصل بحصول اللفظ بمجموعهما، كما أن معنى الكلمة التي تدل على معنى في نفسها إنما يحصل بمجموع أجزائها، والله تبارك وتعالى أعلم.

= تصور معناه في الذهن غير متوقف على خارج عنه؛ ألا ترى أنك إذا قلت: ما الإنسان؟ فقليل لك: حتى ناطق، وإذا قلت: ما معنى (ضرب)؟ فقليل لك: ضرب في زمان ماض، أدركت المعنيين باللفظ المذكور في التفسير؟!
وقولنا في الحرف: (يدل على معنى في غيره)، نعني به أن تصور معناه متوقف على خارج عنه؛ ألا ترى أنك إذا قلت: ما معنى (من)؟ فقليل لك: التبويض، وخلية، وهذا، لم تفهم معنى (من) إلا بعد تقدم معرفتك بالجزء والكل؛ لأن التبويض أخذ جزء من كل.
وقد قيل غير ذلك.

وقد اختلف النحويون في علة تسميته حرفاً:
فقليل: سمي بذلك؛ لأنه طرف في الكلام، وفضلة، والحرف، في اللغة، هو الطرف، ومنه قولهم: (حرف الجبل) أى: طرفه، وهو أعلاه المحدد.
فإن قيل: فإن الحرف قد يقع حشواً، نحو: مررت بزيد؛ فليست الباء في هذا بطرف.
فالجواب أن الحرف طرف في المعنى؛ لأنه لا يكون عمدة، وإن كان متوسطاً.
وقيل: لأنه يأتي على وجه واحد، والحرف - في اللغة - هو الوجه الواحد، ومنه قوله تعالى: ﴿ومن الناس من يعبد الله على حرف﴾ [الحج: ١١] أى: على وجه واحد، وهو أن يعبد على السراء دون الضراء، أى: يؤمن بالله، ما دامت حاله حسنة، فإن غيرها الله وامتنحه كفر به؛ وذلك لشكبه وعدم طمأنينته.
فإن قيل: فإن الحرف الواحد قد يرد لمعان كثيرة.
فالجواب: أن الأصل في الحرف أن يوضع لمعنى واحد، وقد يتوسع فيه، فيستعمل في غيره، قاله بعضهم.

وأجاب غيره بأن الاسم قد يدل، في حالة واحدة، على معنيين، مثل أن يكون فاعلاً ومفعولاً، في وقت واحد: كقولك: رأيت ضارب زيد، ف (ضارب زيد) في هذه الحالة فاعل ومفعول.

والفعل أيضاً يدل على معنيين: الحدث والزمان.
والحرف إنما يدل، في حالة واحدة، على معنى واحد.
والظاهر أنه إنما سمي حرفاً؛ لأنه طرف في الكلام، كما تقدم. وأما قوله تعالى: ﴿ومن الناس من يعبد الله على حرف﴾ [الحج: ١١] فهو راجع إلى هذا المعنى؛ لأن الشاك كأنه على طرف من الاعتقاد، وناحية منه. وإلى ذلك ترجع معاني الحروف كلها، كقولهم للناقة الضامرة الصلبة: حرف؛ تشبيهاً لها بحرف السيف.
وقيل: هي الضخمة؛ تشبيهاً لها بحرف الجبل. وكان الأصمعي يقول: الحرف: الناقة المهزولة. ينظر: الجنى الدانى (٢٠-٢٥).

قال الحافظ - رحمه الله - : «اعلم أنهما إذا اتفقتا بالفتح»^(١).
لما كانت الهمزة الأولى في هذا الباب حرف استفهام، وهى لا تكون أبداً إلا مفتوحة، واتفق دخولها على كلمة مهموزة الأول متحركة، وكانت^(٢) الحركات ثلاثاً - حصل من ذلك أن أَضْرَبَ الهمزتين في هذا الباب ثلاثة: مفتوحتان، ومفتوحة ومكسورة، ومفتوحة ومضمومة.

قال الحافظ - رحمه الله - : نحو ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦].
اعلم أن مجموع الوارد في القرآن من هذا النوع على ضربين: ضرب متفق عليه، وضرب مختلف فيه.

الضرب الأول: المتفق عليه ثمانية عشر موضعاً:
منها فى البقرة ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ [الآية: ٦]، [و] ﴿قُلْ ءَأَنْتُمْ أَعْلَمُ﴾ [الآية: ١٤٠] وفى آل عمران ﴿ءَأَسْلَمْتُمْ﴾ [الآية: ٢٠]. و﴿ءَأَقْرَرْتُمْ﴾ [الآية: ٨١]. وفى المائدة ﴿ءَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾ [الآية: ١١٦]. وفى سورة هود عليه السلام ﴿ءَأَلِدُّ﴾ [الآية: ٧٢]. وفى

(١) إذا دخلت ألف الاستفهام على ألف مفتوحة، ففيها ثلاث لغات: منهم من يهزهما همزتين مقصورتين، ومنهم من يدخل ألفاً بين الهمزتين؛ استقلالاً للجمع بينهما، ومنهم [من] يهزم همزة واحدة مطولة، وتقدير ذلك: أن تدخل بين الهمزتين ألفاً، فتصير الهمزة الأولى مع الألف همزة بمد، تلين الهمزة الثانية، وتترك نبرتها وتشم حركتها بلا نبرة، ومنه قوله تعالى ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ [يس: ١٠]، ﴿أَسْلَمْتُمْ﴾ [آل عمران: ٢٠]، ﴿أَرَبَابَ مَتَفَرِّقُونَ﴾ [يوسف: ٣٩] ونحوه وقد قرئ على هذه الوجوه كلها.

قال الأعشى:

أَنْ رَأَتْ رَجُلًا أَعْشَى أَضْرِبَهُ رَيْبُ النُّونِ وَدَهْرُ مُتَيْلٍ خَيْلٍ
وقال ذو الرمة:

فِيَا ظَبِيَّةَ الوَعْسَاءِ بَيْنَ جَلَّاجِلٍ وَبَيْنَ النَّسِقَا أَأَنْتِ أُمُّ أُمِّ سَالِمٍ
وقال مزرد أخو الشماخ:

تَضَالَّلْتَ فَاسْتَشْرَفْتَهُ فَعَرَفْتَهُ فَحَلَلْتَ لَهْ أُنْتِ زَيْدِ الأَرَاقِمِ

فإن كان بعد همزة القطع ألف همزت همزة واحدة مطولة، ولم تدخل بين الهمزتين ألفاً، ولم تشم الفتحة، وذلك كقولك: أمنت بفلان، وأثرت فلاناً، ومنه قوله سبحانه: ﴿قال فرعون أمنتكم به﴾ [الأعراف: ١٢٣]، ﴿وقالوا ألهتنا خير أم هو﴾ [الزخرف: ٥٨]، والفرق بين هذا وبين ما قبله: أن ألف القطع فى «أمن» ونحوه ألف أبدلت من فاء الفعل، فلو أدخلوا بين ألف الاستفهام وبين ألف «افعل» ألفاً كما فعلوا فى «أَنْذَرْتَهُمْ» ونحوه لاجتمع أربع ألفات، وذلك خروج عن كلام العرب.
ينظر مصابيح المعانى ص (٦٧-٦٩).

(٢) فى أ: فكانت.

سورة يوسف عليه السلام ﴿ءَأَرْيَا بُ﴾ [٣٩]. وفي الإسراء ﴿ءَأَسْجُدُ﴾ [٦١]. وفي سورة الأنبياء عليهم السلام ﴿ءَأَنْتَ فَعَلْتَ﴾ [٦٢]. وفي الفرقان ﴿ءَأَنْتُمْ أَضَلَلْتُمْ﴾ [١٧]. وفي النمل ﴿ءَأَشْكُرُ﴾ [٤٠]. وفي يس ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ [١٠] و﴿ءَأَنْخِذُ﴾ [٢٣]. وفي الواقعة ﴿ءَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ﴾ [٥٩]، و﴿ءَأَنْتُمْ نَزَعْتُمْ نَفْسَهُ﴾ [٦٤]، و﴿ءَأَنْتُمْ أَنْزَلْتُمُوهُ﴾ [٦٩]، و﴿ءَأَنْتُمْ أَنْشَأْتُمْ﴾ [٧٢]. وفي المجادلة ﴿ءَأَشْفَقْتُمْ﴾ [١٣]. وفي الملك ﴿ءَأَمِنْتُمْ﴾ [١٦]. وفي النازعات ﴿ءَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا﴾ [٢٧].

قال الحافظ: «فإن الحرمين وأبا عمرو وهشاما يسهلون الثانية منهما».

اعلم أن التسهيل يستعمل مطلقاً ومقيداً، فإذا أطلق فالمراد به جعل الهمزة بين أي: بين الهمزة والحرف الذي منه حركتها:

فإن كانت محركة بالفتح؛ جعلت بين الهمزة والألف، ومعناه: أن يلفظ بها نوعاً من اللفظ يكون فيه شبه من لفظ الهمزة ولا يكون همزة خالصة، وشبه من لفظ الألف ولا يكون ألفاً خالصة.

وكذلك إن كانت محركة بالكسر جعلت بين الهمزة والياء على التفسير المتقدم^(١).

وإن كانت مضمومة جعلت بين الهمزة والواو على ما تقدم.

وهذا كله تحكمه المشافهة.

ويقال في ذلك كله: تسهيل وتلين.

ويقال: تسهيل على مذاق الهمز.

ويقال: همزة بين بين، والمراد ما تقدم.

فإن قيد التسهيل - فالمراد به إذ ذاك المعنى الذي يقتضيه التقيد.

(١) إذا دخلت ألف الاستفهام على همزة مكسورة ففيها أربع لغات:

منهم من يهمزها جميعاً همزتين مقصورتين، كقولك: (أإنك ذاهب).

ومنهم من يقول: (أإنك) بهمزتين ومدة بينهما.

ومنهم من يقلب ألف القطع ياء مكسورة بترك نبرتها وتلينها، ويشمها مع قصر الهمزة ومدتها، ومنه قوله تعالى: ﴿أأذا متنا﴾ [ق: ٣] ﴿أأنا لمبعوثون﴾ [الواقعة: ٤٧] وقد قرئ

ذلك بالوجه كلها.

وأنشد أبو زيد:

حزقٌ إذا ما القوم أبدوا فكاهة تفكر آيابه يعنون أم قرداً

ينظر مصابيح المغاني ص (٧٠)

فيقال: تسهيل بالبدل.

وتسهيل بالنقل.

وتسهيل بالحذف.

والتسهيل الذي بالبدل قد يكون معه الإدغام، وقد لا يكون، فهذه جميع الألقاب^(١) التسهيل، وهذا كله في المتحركة.

فأما الساكنة فتسهيلها أبداً بالبدل نحو «آمن» و «بير» و «مومن» تبدل حرفاً من جنس حركة ما قبلها، وسيأتى ذلك كله مفصلاً في مواضعه بحول الله العلي العظيم.

فإذا تقرر هذا - فقول الحافظ: «يسهلون»، يريد التسهيل المطلق، وهو جعل الهمزة بين الألف والهمزة؛ لأنها مفتوحة، واستثنى ورشاً، فبين أن روايته البدل: هذه رواية المصريين عن ورش.

فأما [عامه]^(٢) البغداديين والشاميين فرووا عن ورش جعلها بين بين، ذكره الحافظ في «إيجاز البيان» وغيره.

وقوله: «والقياس أن تكون^(٣) بين بين».

يريد بخلاف ما فعل ورش حيث أبدلها ألفاً خالصة، وإنما كان القياس ما ذكر؛ لأن البدل في الهمزة غير المتطرفة إنما يكون في الهمزة الساكنة وفي المفتوحة بعد^(٤) الكسرة أو بعد^(٥) الضمة، وهذه بخلاف ذلك.

ثم إنه يلزم قراءة ورش التقاء الساكنين من غير أن يكون الثاني مدغماً إلا في موضعين:

أحدهما: ﴿أَلِدْ﴾ في سورة هود عليه السلام.

والثاني: ﴿أَمِئْتُمْ﴾ في الملك [١٦]، فليس فيهما التقاء ساكنين.

وذكر عن ابن كثير أنه لا يدخل قبلهما ألفاً، فعلى هذا تتلاصق الهمزة المليئة مع المخففة.

(١) في أ: ألفات.

(٢) سقط في أ.

(٣) في أ: يكون.

(٤) في ب: بعده.

(٥) في ب: بعده.

قال: «وقالون وهشام وأبو عمرو يدخلونها»؛ فعلى هذا يلزم المد بين المخففة والمليئة إلا أن مد هشام أطول، ومد السوسى أقصر، ومد قالون والدورى أوسط، وكله من قبيل المد المتصل، والله - عز وجل - أعلم^(١).

قال الحافظ: «والباقون يحققون الهمزتين» يريد من غير فصل بينهما.

واعلم أن الخلاف الذى وقع بينهم فى هذا الباب إنما هو فى الهمزة الثانية، فأما الهمزة الأولى فلا خلاف بينهم فى تحقيقها فى الابتداء، والوصل إلا إذا وقع قبلها ساكن غير حرف مد، فإن ورثاً وحده ينقل حركتها فى الوصل إلى ذلك الساكن على أصله، والذى ورد منه فى القرآن فى هذا الفصل موضعان:

أحدهما: ﴿قُلْ ءَأَنْتُمْ أَعْلَمُ﴾ فى البقرة [الآية: ١٤٠].

والثانى: ﴿رَجِيمٌ ءَأَشْفَقْتُمْ﴾ فى المجادلة [١٢-١٣]، وقد حصل فى هذا الفصل

أربع قراءات، وتقدم ضعف قراءة البدل، وكذلك تحقيق الهمزتين ضعيف.

قال سيويه - رحمه الله - فى باب الهمزة: «فليس فى كلام العرب أن تلتقى همزتان فتحققا»^(٢).

يريد ليس فى كلامها الفصيح، ولم يرد النفى مطلقاً؛ إذ لو كان كذلك لم يجز أن يقرأ بالتحقيق، وإنما كان تحقيق الهمزتين ضعيفاً؛ لثقلهما، وبدل على أن سيويه لم يرد نفي التقاء الهمزتين فى كلام العرب على الإطلاق، وإنما أراد أن ذلك لا يكون فى فصيح الكلام - قوله فى باب الإدغام: وزعموا أن ابن أبى إسحاق^(٣) كان يحقق

(١) إن الإدخال بين الهمزتين لكل ما ذكر لا يزيد فيما قرأنا به عن مقدار الحركتين.

(٢) ونص كلام سيويه: واعلم أن الهمزتين إذا التقتا، وكانت كل واحدة منهما من كلمة من كلمة - فإن أهل التحقيق يخففون إحداهما ويستقلون تحقيقهما؛ لما ذكرت لك، كما استقل أهل الحجاز تحقيق الواحدة. فليس من كلام العرب أن تلتقى همزتان فتحققا، ومن كلام العرب تخفيف الأولى وتحقيق الآخرة، وهو قول أبى عمرو. وذلك قولك: ﴿فقد جا أشراطها﴾ [محمد: ١٨]، و﴿يا زكريا إنا نبشرك﴾ [مریم: ٧]. ومنهم من يحقق الأولى ويخفف الآخرة، سمعنا ذلك من العرب، وهو قولك: ﴿فقد جاء أشراطها﴾، و﴿يا زكرياء إنا﴾ [مریم: ٧]. وقال:

كل غراء اذا ما برزت تُزهبُ العينُ عليها والحسند

سمعنا من يوثق به من العرب ينشده هكذا.

ينظر: الكتاب (٣/٥٤٨-٥٤٩).

(٣) عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم بن الواصل بالله هارون، أبو على الهاشمى بن أبى إسحاق =

الهمزتين وناسًا معه، وقد تكلم ببعضه العرب، وهو ردىء؛ فيجوز الإدغام في قول هؤلاء وهو ردىء^(١). انتهى.

قوله - رحمه الله - : «وقد أغلظ المهدي^(٢) في القول على سيبويه في هذه المسألة حتى تكلم في ﴿أَيْمَةً﴾ في سورة التوبة [الآية: ١٢] في «شرح الهداية» فقال ما نصه: «وقد عاب سيبويه والخليل تحقيق الهمزتين، وجعلا ذلك من الشذوذ الذي لا يعول عليه، والقراء أحذق بنقل هذه الأشياء من النحويين، وأعلم بالآثار ولا يلتفت إلى قول من قال: إن تحقيق الهمزتين في لغة العرب شاذ قليل؛ لأن لغة العرب أوسع من أن يحيط بها قائل هذا القول، وقد أجمع على تحقيق الهمزتين أكثر القراء، وهم أهل الكوفة، وأهل الشام، وجماعة من أهل البصرة، وبعضهم تقوم

= المعتصم بالله بن هارون الرشيد بن محمد المهدي بن عبد الله المنصور بن محمد بن علي ابن عبد الله بن العباس، أبو علي الهاشمي البغدادي، شيخ مقرر مشهور، أخذ القراءة عرضا عن - المستنير، والغاية، والكفاية - أبي أيوب الضبي بقراءة حمزة، روى عنه القراءة عرضا - المستنير، والغاية، والكفاية - علي بن عمر بن الحمامي و- المستنير - إبراهيم بن أحمد الطبري و- المستنير - أبو الحسن بن العلاف، قال الحافظ أبو عمرو: توفي ببغداد قبل سنة خمسين وثلاثمائة.

ينظر: غاية النهاية (١/٣٩٥-٣٩٦) (١٦٨٣).

(١) ونص كلام سيبويه: وأما الهمزتان فليس فيهما إدغام في مثل قولك: قرأ أبوك، وأقري أباك؛ لأنك لا يجوز لك أن تقول: قرأ أبوك، فتحققهما فتصير كأنك إنما أدغمت ما يجوز فيه البيان؛ لأن المنفصلين يجوز فيهما البيان أبداً، فلا يجريان مجرى ذلك، وكذلك قالته العرب وهو قول الخليل ويونس.

وزعموا أن ابن أبي إسحاق كان يحقق الهمزتين وأناس معه، وقد تكلم ببعضه العرب وهو ردىء؛ فيجوز الإدغام في قول هؤلاء، وهو ردىء.
ينظر الكتاب (٤/٤٤٣).

(٢) أحمد بن عمار بن أبي العباس، الإمام أبو العباس المهدي؛ نسبه إلى المهدي بالمغرب، أستاذ مشهور، رحل وقرأ على محمد بن سفيان وعلي جده لأمه مهدي بن إبراهيم وأبي الحسن أحمد بن محمد القنطري بمكة، وذكر الحافظ أبو عبد الله الذهبي أنه قرأ على أبي بكر أحمد بن محمد البرائي، وألف التوالم منها التفسير المشهور والهداية في القراءات السبع، وقد قرأت بها وشرحها في شرح لطيف وهو الذي ذكره الشاطبي في باب الاستعاذة، قرأ عليه غانم بن الوليد وأبو عبد الله محمد بن أحمد بن مطرف الطرقي وموسى بن سليمان اللخمي ويحيى بن إبراهيم البياز ومحمد بن إبراهيم بن إلياس ومحمد بن عيسى بن فرج المغامي، قال الذهبي: توفي بعد الثلاثين وأربعمئة.
ينظر: غاية النهاية (١/٩٢).

الحجة». انتهى.

وهذه النهضة التي قام بها المهدي فيها نظر؛ فإن سبويه اعتمد على ما استقر عنده من أحكام اللغة، والمهدي يعتمد على ما نقل إليه من القراءات، ولا يستثبت له ما قال إلا إذا لزم أن كل ما اشتهر من القراءات فهو الجارى على فصيح اللغة، وأنه لا يجوز اشتهار القراءة الجارية على لغة ضعيفة أو شاذة، والظاهر أن الأمر ليس كذلك؛ بدليل أن القراءات السبع على الجملة قد طبقت الأرض، وهى مع ذلك تشتمل على الفصيح وغيره، والله - جل ذكره - أعلم.

فأما قراءة ابن كثير فحسنت لما زال لفظ الهمزة الثانية عن نبرتها من التحقيق؛ فاندفع بذلك اجتماع همزتين محقتين.

وأما قالون وصاحباه، فإنهم رأوا أن الثانية، وإن كانت مليئة فإنها بما فيها من مذاق الهمز لم تتجرد من الثقل بالجملة ففصلوا بينهما بالألف؛ ليندفع ثقل اجتماعهما إذ المليئة تشبه المحققة.

وافق الشيخ، والإمام الحافظ على ما ذكر من القراءات، وزاد الإمام عن ورش بين بين مثل ابن كثير، والله جل ذكره أعلم.

الضرب الثانى: المختلف فيه:

اعلم أن الوارد منه فى القرآن خمسة مواضع:

أحدها: ﴿أَنْ يُؤْتَىٰ أَحَدٌ﴾ فى آل عمران [الآية: ٧٣]، قراءة ابن كثير وحده بالاستفهام بهمزة محققة، وأخرى مليئة بين الهمزة والألف على أصله المتقدم^(١)،

(١) جاء فى الدر المصون: قرأ ابن كثير: (أَنْ يُؤْتَى) بهمزة استفهام، وهو على قاعدته فى كونه يسهل الثانية بين بين من غير مد بينهما. وخرجت هذه القراءة على أوجه: أحدها: أن يكون (أَنْ يُؤْتَى) على حذف حرف الجر وهو لام العلة والمعلل محذوف، تقديره لأن يُؤْتَى أحد مثل ما أوتيتم ذلك ودبرتموه.

الثانى: أن (أَنْ يُؤْتَى) فى محل رفع بالابتداء والخبر محذوف، تقديره: أن يُؤْتَى أحد يا معشر اليهود مثل ما أوتيتم من الكتاب والعلم تصدقون به أو تعترفون به أو تذكرونه لغيركم أو تشيعونه فى الناس، ونحو ذلك مما يحسن تقديره، وهذا على قول من يقول: (أزيد ضربته) وهو وجه مرجوح، كذا قدره الواحدى تبعاً للفارسى، وأحسن من هذا التقدير؛ لأنه الأصل: إتيان أحد مثل ما أوتيتم ممكن أو مصدق به.

الثالث: أن يكون منصوباً بفعل مقدر يفسره هذا الفعل المضمر، وتكون المسألة من باب الاشتغال، والتقدير: أتذكرون أن يُؤْتَى أحد تذكرونه، ف «تذكرونه» مفسر لـ «تذكرون» الأول =

وهو قول الحافظ في «الإيضاح» وغيره، وقول الإمام في «الكافي». وعبر الحافظ في «التيسير» بالمد ومراده ما تقدم، وكذلك عبر الشيخ في «التبصرة» وغيرها.

وإنما يعبرون بالمد عن همزة بين بين؛ لما فيها من شبه المد، ويدلك على صحة هذا من قول الشيخ أنه لما ذكر ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦] في «التبصرة» قال: «فقرأ الحرمان، وأبو عمرو، وهشام في ذلك بتحقيق الأولى وتسهيل الثانية، فيمدون حينئذ غير أن مد ابن كثير أنقص قليلاً»^(١)، ثم فسر فقال: «أما أبو عمرو وقالون وهشام فإنهم يحققون الأولى ويجعلون الثانية بين الهمزة والألف ويدخلون بينهما ألفاً، ثم قال: «وكذلك يفعل ابن كثير غير أنه لا يدخل بين الهمزتين ألفاً». انتهى فحصل منه أنه سمي همزة بين بين مدًا، وسيأتي - أيضًا - من كلام الحافظ في «التيسير» التعبير بالمد [عن همزة بين بين، بحول الله تبارك وتعالى. وقرأ الباقرن بهمزة]^(٢) واحدة على الخبر.

والثاني: ﴿ءَأَمْنُمْ﴾ في الأعراف [٧٦]، وطه [٧١]، والشعراء [٤٩] قرأها حفص بهمزة واحدة على الخبر، وافقه قبل في طه. وقرأ الباقرن بالاستفهام: فحقق الهمزتين أبو بكر، وحمة، والكسائي، وحقق الباقرن الأولى وسهلوا الثانية.

= على حد: (أزيدًا ضربته)، ثم حذف الفعل الأخير المفسر؛ لدلالة الكلام عليه، وكأنه منطوق به، ولكونه في قوة المنطوق به صح له أن يفسر مضمرة، وهذه المسألة منصوص عليها. وهذا أرجح من الوجه قبله؛ لأنه مثل: أزيدًا ضربته، وهو أرجح لأجل الطالب للفعل، ومثل حذف هذا الفعل المقدر لدلالة ما قبل الاستفهام عليه حذف الفعل في قوله: ﴿الآن وقد عصيت﴾ [يونس: ٩١] قيل: تقديره: الآن آمنت ورجعت وتبت، ونحو ذلك.

قال الواحدي: (فإن قيل: كيف وجد دخول (أحد) في هذه القراءة وقد انقطع من النفي والاستفهام، وإذا انقطع الكلام إيجابًا وتقريرًا فلا يجوز دخول (أحد)؟ قيل: يجوز أن يكون (أحد) في هذا الموضع (أحدًا) الذي في نحو: أحد وعشرين، وهذا يقع في الإيجاب؛ ألا ترى أنه بمعنى: واحد؟! وقال أبو العباس: (إن «أحدًا» و«واحدًا»: بمعنى).

ينظر الدر المصون (٢/١٣٨-١٣٩).

(١) تسهيل ابن كثير تسهيل الهمزتين بين بين فقط وهو المراد بقوله أنقص قليلاً.

(٢) سقط في أ.

ووافقهم قبل في الأعراف والشعراء، وأبدل الأولى في الأعراف وأوا في الوصل.

الثالث: ﴿ءَأَعَجَبِي﴾ في فصلت [٤٤]:

قرأ هشام وحده على الخبر بهمزة واحدة.

وقرأ الباقر بالاستفهام: فحقق الهمزتين أبو بكر، وحمزة، والكسائي على أصولهم، والباقر يحققون الأولى ويسهلون الثانية بين بين كما تقدم.

نص عليه الحافظ في «الإيضاح» وعبر في «التيسير» فقال: «والباقر بهمزة ومدة».

ثم قال: وقالون، وأبو عمرو يشبعانها؛ لأن من قولهما: «إدخال ألف بين الهمزة

المحققة والمليئة» ثم ذكر عن ورش: أنه على أصله في البدل.

وذكر عن ابن كثير أنه يجعلها بين بين من غير فصل، وكذلك حفص

وابن ذكوان؛ فهذا الموضع نص في أن الحافظ يطلق المد وهو يريد به الهمزة المليئة

بين بين كما تقدم من قول الشيخ، وكذلك قال الشيخ هنا: «والباقر بهمزة ومدة،

على ما تقدم من أصولهم في التسهيل».

واعلم أن الشيخ، والإمام وافقا الحافظ في جميع ما ذكر من القراءات في هذا

الحرف إلا في قراءة ابن ذكوان؛ فإنهما جعلاه كقالون وأبي عمرو يفصلان بالألف

بين المحققة والمليئة، والحافظ جعله كابن كثير لا يفصل بينهما.

الرابع: ﴿أَذْهَبْتُمْ﴾ في الأحقاف [٢٠] قراءة ابن كثير وابن عامر بالاستفهام

فابن ذكوان يحقق الهمزتين على أصله، وابن كثير يلين^(١) الثانية من غير فصل على

أصله، وهشام يلينها ويفصلها على أصله أيضًا، وقراءة الباقرين على الخبر.

وافق الشيخ والإمام الحافظ في هذا الحرف.

وفي لفظ الإمام هنا في «الكافي» نحو مما تقدم؛ لأنه أطلق المد وهو يريد التسهيل

بين بين، وكذلك الشيخ وكلامه صريح في هذا المعنى فانظره في «التبصرة».

الخامس: ﴿أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ﴾ في «ن والقلم» [١٤]:

قرأه^(٢) حمزة، وأبو بكر، وابن عامر بالاستفهام، فحقق الهمزتين أبو بكر،

(١) في أ: بين.

(٢) في أ: قراءة.

وحمزة، وسهل ابن عامر الثانية، وفصل هشام بينهما بألف، وكذلك قال الشيخ، والإمام عن ابن ذكوان، وقال الحافظ عنه بغير فصل، على ما تقدم في «فصلت». وقرأ الباقون بهمزة واحدة على الخبر، ويأتى القول في همزة الاستفهام الداخلة على ألف الوصل في الأنعام، وكذلك ﴿هَتَأْتُنَّ﴾ في آل عمران [١٠٤]، و﴿ءَأْمِنْتُمْ﴾ في الأعراف [١٦] بحول الله تعالى [وقوته وحده لا شريك له] (١).

قال الحافظ - رحمه الله - : «إذا اختلفتا بالفتح والكسر . . .» .

اعلم أن الهمزتين المختلفتين بالفتح والكسر في القرآن أربعة أضرب: أحدها: ألا تكون الهمزة الأولى للاستفهام ولكنها لبناء (٢) الجمع وذلك ما جاء من لفظ ﴿أَيَّمَةَ﴾ [التوبة: ١٢].

وقد تقدم أنه في خمسة مواضع، وهو مذكور في براءة [١٢].

الثانى: ما اجتمع فيه استفهامان، وذلك أحد عشر موضعًا تذكر في الرعد.

الثالث: لم يجتمع فيه استفهامان، واتفق على الاستفهام، وهو المقصود هنا، وجملته في القرآن أربعة عشر موضعًا:

منها ﴿أَيُّكُمْ لَتَشْهَدُونَ﴾ في الأنعام [١٩]، و﴿أَيَّنَ لَنَا لَأَجْرًا﴾ في الشعراء [٤١]، و﴿أَيُّكُمْ لَتَأْتُونَ﴾ [النمل: ٥٥]، و﴿أَأَلَّهُ مَعَ اللَّهِ﴾ في خمس مواضع في النمل [٦٠-٦٤]، و﴿أَيَّنَ ذُكِّرْتُمْ﴾ في يس [١٩]، و﴿أَيْنَا لَتَارِكُوا إِلَهَيْنَا﴾، و﴿أَأَنْتَ لَيِّنَ الْمُصَدِّقِينَ﴾، و﴿أَيْفَاكَ﴾ في الصافات [٣٦، ٥٢، ٨٦]، و﴿قُلْ أَيُّكُمْ﴾ في فصلت [٩]، و﴿أَوَدَا مِتْنَا﴾ في «ق» [٣].

قال الحافظ: «فالحرميان وأبو عمرو يسهلون الثانية».

يريد: يجعلونها بين الهمزة والياء، وهو قياس تسهيل الهمزة المكسورة، وورش هنا يوافق على هذا التسهيل، ولا خلاف في تحقيق الأولى إلا إذا وقع قبلها ساكن فإن ورشًا ينقل حركتها في الوصل كما تقدم.

قال: «والباقون يحققون الهمزتين».

وافق هنا هشام على تحقيق الهمزتين في جميع القرآن، وذكر عن هشام الفصل بالألف في جميع القرآن وهى قراءته على أبى الفتح عن قراءته على عبد الباقي

(١) سقط في ب.

(٢) فى أ: البناء.

ابن الحسن^(١)، ثم ذكر عنه الفصل في المواضع السبعة مع تسهيل الهمزة الثانية في «فصلت» خاصة، وهي قراءة الحافظ على أبي الحسن، وعلى أبي الفتح أيضًا عن قراءته على عبد الله بن الحسين البغدادي^(٢) كذا قال في «المفردات».

(١) عبد الباقي بن الحسن بن أحمد بن محمد بن عبد العزيز بن السقا، أبو الحسن الخراساني الأصل، الدمشقي المولد، الأستاذ الحاذق الضابط الثقة، رحل الأمصار، ولد بدمشق وأخذ القرآن عرضاً عن - جامع البيان - إبراهيم بن أحمد بن إبراهيم - جامع البيان - إبراهيم ابن الحسن - واليسير - إبراهيم بن عمر وإبراهيم بن عبد العزيز - جامع البيان - إبراهيم ابن عبد الله بن محمد - والجامع - أحمد بن عبد الله بن الخشيف - والجامع - أحمد ابن صالح - والجامع - أحمد بن عبد الرحمن والحسين بن عبد الله - واليسير - زيد ابن أبي بلال وصالح بن أحمد - والجامع - عبد الرحمن بن عمر البغدادي وعبد الله ابن علي - والجامع - عبيد الله بن إبراهيم - والجامع - علي بن عبد الله بن محمد وعلي ابن محمد بن جعفر القلانسي - والجامع - نظيف بن عبد الله - والجامع - محمد ابن إبراهيم البلخي ومحمد بن أحمد بن هارون ومحمد بن زريق - والجامع - محمد ابن الحسين الديلمي - والجامع - محمد بن سليمان ومحمد بن شعبون ومحمد بن صالح - والجامع - محمد بن عبد الرحمن بن عبيد بن إبراهيم - والجامع - محمد بن أحمد ابن مرشد - واليسير - محمد بن علي بن الجلندا ومحمد بن النضر بن الأخرم - والجامع - أحمد بن عبيد الله بن حمدان - والجامع - مسلم بن عبد العزيز - والجامع - موسى ابن عبد الرحمن، أخذ القراءة عنه عرضاً - اليسير - فارس بن أحمد وأكثر عنه، وقال: قال لنا: أدركت أبا إسحاق إبراهيم بن عبد الرزاق بأنطاكية، وجلست معه في مجلسه وهو يقرأ في سنة أربع وثلاثين وثلاثمائة ولم أقرأ عليه، ولما حصل الروايات ورجع إلى دمشق يقرأ بها حصل بينه وبين شيوخها اختلاف، فتعصب له قوم وتعصب آخرون عليه حتى تناول بعضهم إلى بعض؛ فخرج منها إلى الديار المصرية، قال الداني: كان خيرًا فاضلاً ثقة مأمونًا إمامًا في القراءات عالماً بالعربية بصيرًا بالمعاني، سمعت عبد الرحمن بن عبد الله يقول: كان عبد الباقي سمع معنا ببغداد على أبي بكر الأبهري وكتب عنه كتبه في الشرح، ثم قدم مصر فقامت له بها رئاسة عظيمة، وكنا لا نظنه هناك إذ كان ببغداد، توفي بعد سنة ثمانين وثلاثمائة بالإسكندرية أو بمصر.

ينظر: غاية النهاية (١/٣٥٦-٣٥٧).

وفى أ: الحسين.

(٢) شيخ القراء، أبو أحمد، عبد الله بن الحسين بن حسن بن السامري البغدادي. زعم أنه قرأ لحفص على الأشناني، وقرأ للسوسي على موسى بن جرير، وأبي عثمان النحوي، وقرأ لقالون على ابن شنبوذ، وللدوري على ابن مجاهد، فأما تلاوته على هذين فمعروفة.

وزعم أنه سمع من أبي العلاء محمد بن أحمد الوكيعي، والقدماء، فافتضح. ولكن كان نافق السوق بين القراء.

ولد سنة خمس وتسعين ومائتين.

تلا عليه: أبو الفضل الخزاعي، وأبو الفتح فارس، وعبد الساتر بن الذرب اللاذقي، =

وهذا هو مذهب الشيخ والإمام، أعنى اختصاص الفصل بالمواضع السبعة مع التسهيل في «فصلت» دون غيرها.

وذكر الحافظ في المواضع السبعة حرفي الأعراف [٨١، ١١٣]، والحرف الذي في «كعيعص» [٦٦] وهى من الضرب الرابع.

وجملته في القرآن خمسة مواضع: وهى الثلاثة المذكورة، وفى سورة يوسف عليه السلام: ﴿أَوْتَلَّكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ﴾ [الآية: ٩٠]، وفى الواقعة: ﴿إِنَّا لَمُعْرَمُونَ﴾ [الآية: ٦٦] اختلف القراء فيها:

فقرأ نافع وحفص حرفي الأعراف على الخبر بهمزة واحدة مكسورة، ووافقهما ابن كثير فى الثانى منهما، وقرأها الباقون بالاستفهام، [و] وافقهم ابن كثير فى الأول منهما.

وقرأ ابن كثير فى سورة يوسف عليه السلام على الخبر والباقون على الاستفهام.

وقرأ ابن ذكوان فى «كعيعص» على الخبر والباقون على الاستفهام.

وذكر عنه الحافظ الوجهين.

وقرأ أبو بكر فى الواقعة [على الاستفهام]^(١).

= وعبد الجبار الطرسوسى، وأبو العباس بن نفيس، وآخرون. قال الذهبى: استوعبت ترجمته فى طبقات القراء؛ وودى لو أنه ثقة، فإنى قرأت من طريقه عاليًا.

قال الصورى: قال لى أبو القاسم العنابى: كنت عند أبى أحمد المقرئ، فحدثنا عن الكيعى، فاجتمعت بعبد الغنى فأخبرته، فاستعظم ذلك، وقال: سله متى سمع منه؟ فقال: بمكة سنة ثلاثمائة، فأخبرت عبد الغنى، فقال: مات أبو العلاء عندنا فى أول سنة ثلاثمائة، وترك السلام عليه، وقال: لا أسلم على من يكذب فى الحديث. وفى كتاب العنوان أن أبا أحمد قرأ على محمد بن يحيى الكسائى، وهذا وهم قد سقط من بينهما ابن شنبوذ أو ابن مجاهد.

وقال يحيى بن الطحان: ذكر أبو أحمد أنه يروى عن ابن المعتز. قلت: بدون هذا يهدر الراوى. مات فى المحرم سنة ست وثمانين وثلاثمائة.

ينظر: سير أعلام النبلاء (١٦/٥١٥-٥١٦)، وتاريخ بغداد (٩/٤٤٢-٤٤٣)، والإكمال لابن ماكولا (٢/٣٧٦)، والعبير (٣/٣٢-٣٣)، وطبقات القراء للذهبى (١/٢٦٤-٢٦٧)، وميزان الاعتدال (٢/٤٠٨-٤٠٩)، وغاية النهاية (١/٤١٥-٤١٧)، ولسان الميزان (٣/٢٧٣-٢٧٤)، والنجوم الزاهرة (٤/١٧٥)، وحسن المحاضرة (١/٤٨٩)، وشذرات الذهب (٣/١١٩-١٢٠).

(١) فى أ: بالاستفهام.

والباقون على الخبر، والله جل جلاله وعز كماله أعلم.
قال الحافظ - رحمه الله - : «وإذا اختلفتا بالفتح والضم». أعلم أن هذا النوع ضرب واحد وهو من المواضع الثلاثة التي ذكر الحافظ، وحاصل كلامه أن أبا عمرو يسهل الثانية، ولا يدخل بينهما ألفا كورش، وابن كثير وهي قراءة الشيخ على أبي الطيب.

وزاد أيضا أنه قرأ على غير أبي الطيب في رواية أبي شعيب بالفصل. وكذلك حصل من قول الإمام الوجهان في قراءة أبي شعيب. وأما هشام فقرأ في آل عمران مثل الكوفيين بتحقيق الهمزتين من غير فصل. وزاد عنه الحافظ وجها آخر: وهو الفصل بالألف مع التحقيق. وقرأ في «ص» والقمر بتسهيل الثانية والفصل بينهما بالألف. وزاد عنه الإمام وجها ثانيا: وهو تحقيق الهمزتين من غير فصل. وزاد عنه الحافظ وجها ثالثا: وهو تحقيق الهمزتين مع الفصل. ووافق الشيخ والإمام الحافظ في سائر القراءات التي ذكرها. وأما^(١) قوله - تعالى - في الزخرف: ﴿أَشْهَدُوا خَلَقَهُمْ﴾ [الآية: ١٩] فلا خلاف أنه قرأ بالاستفهام إلا أن نافعا أدخل الاستفهام على فعل أوله همزة مضمومة، والباقون أدخلوا الاستفهام على فعل ليس في أوله همزة فعلى قراءة نافع وحده تلحق بهذا النوع الذي تقدم.

وذكر الحافظ عن قالون في هذا الحرف إدخال الألف وترك إدخالها، وعن الشيخ والإمام ترك إدخالها لا غير، [والله تبارك اسمه وتعالى جده ولا إله غيره أعلم وأحكم]^(٢).

باب ذكر الهمزتين من كلمتين

قال الحافظ - رحمه الله - : «اعلم أنهما إذا اتفتتا^(٣) بالكسر». أعلم أن الهمزتين في هذا الباب تنقسمان إلى: متفتتى الحركة، ومختلفتى الحركة.

(١) في ب: فأما.

(٢) بدل ما بين المعقوفين في ب: والله تعالى أعلم.

(٣) في أ: اتفتتا.

فالأول ثلاثة أقسام:

مفتوحتان .

ومكسورتان .

ومضمومتان .

والثاني: خمسة أقسام: وذلك أن تكون الأولى مفتوحة وبعدها مكسورة أو مضمومة فهذان قسمان، أو تكون الثانية مفتوحة وقبلها مكسورة أو مضمومة فهذان قسمان أيضاً، والخامس: أن تكون الأولى مضمومة والثانية مكسورة، وليس في القرآن عكسه .

فذكر الحافظ أولاً المكسورتين، والذي في القرآن من هذا القسم ثمانية عشر موضعاً منها ثلاثة بخلاف، والباقي بغير خلاف .

أما الذي لا خلاف فيه، فمنها في البقرة: ﴿هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ ﴿الآية: ٣١﴾﴾ وفي النساء ﴿مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ ﴿الآية: ٢٢﴾ ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ﴾ ﴿الآية: ٢٤﴾

وفي هود عليه السلام ﴿رَمِنَ وَرَاءَ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾ [هود: ٧١]. وفي يوسف عليه السلام ﴿يَا لَيْسَ لَكَ بِالسَّامِيَّةِ إِلَّا مَا رَجَعَتْ رَيْبُ﴾ [٥٣]. وفي الإسراء ﴿مَا أَنْزَلَ هَؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَوَاتِ﴾ [١٠٢]. وفي النور ﴿عَلَى الْبَعَاءِ إِنْ أَرَدْنَ﴾ [٣٣]. وفي الشعراء ﴿كِسْفًا مِنَ السَّمَاءِ إِنْ كُنْتَ﴾ [١٨٧]. وفي «الم» السجدة ﴿مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ﴾ [٥]. وفي الأحزاب ﴿مِنَ النِّسَاءِ إِنْ أَنْقَيْتُنَّ﴾ [٣٢]. و﴿وَلَا أَبْنَاءَ إِخْوَانٍ﴾ [٥٥].

وفي سبأ ﴿مِنَ السَّمَاءِ إِنْ فِي ذَلِكَ لَآيَةٌ﴾ [٩]، و﴿أَهْوَاءَ إِيَّاكُمْ﴾ [٤٠]. وفي ص ﴿وَمَا يَنْظُرُ هَؤُلَاءِ إِلَّا صَيْحَةً﴾ [١٥]. وفي الزخرف ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهُ﴾ [٨٤].

وأما الثلاثة المختلف فيهن:

فأولها في البقرة ﴿مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا﴾ [٢٨٢] قراءة حمزة بكسر الهمزتين، والباقون بكسر الأولى وفتح الثانية^(١).

(١) قوله: (أن تضل) قرأ حمزة بكسر (إن) على أنها شرطية، والباقون بفتحها، على أنها المصدرية الناصبة، فأما القراءة الأولى، فجواب الشرط فيها قوله: (فتذكر)، وذلك أن حمزة - رحمه الله - يقرأ: (فتذكر) بتشديد الكاف ورفع الراء؛ فصح أن تكون الفاء وما في =

= حيزها جوابًا للشرط، ورفع الفعل؛ لأنه على إضمار مبتدأ، أي: فهي تذكر، وعلى هذه القراءة فجملة الشرط والجزاء: هل لها محل من الإعراب أم لا؟ قال ابن عطية: إن محلها الرفع صفة (لامرأتين)، وقوله: (ممن ترضون) صفة لقوله: (فرجل وامرأتان).

قال أبو حيان - رحمه الله -: (فصار نظير: جاءني رجل وامرأتان عقلاء حبلان)، وفي جواز مثل هذا التركيب نظر، بل الذي تقتضيه الأقيسة تقديم (حبلان) على (عقلاء)، وأما إذا قيل بأن (ممن ترضون) بدل من «رجالكم»، أو متعلق بـ «استشهدوا»، فيتعذر جعله صفة لامرأتين؛ للزوم الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي.

قال شهاب الدين - رحمه الله -: وابن عطية لم يبتدع هذا الإعراب، بل سبقه إليه الواحدى فإنه قال: وموضع الشرط وجوابه رفع بكونهما وصفًا للمذكورين وهما (امرأتان) في قوله: (فرجل وامرأتان)؛ لأن الشرط والجزاء يوصف بهما، كما يوصف بهما في قوله ﴿الذين إن مكناهم فى الأرض أقاموا الصلاة﴾ [الحج: ٤١].

والظاهر: أن هذه الجملة الشرطية مستأنفة للإخبار بهذا الحكم، وهى جواب لسؤال مقدر، كأن قائلًا قال: ما بال امرأتين جعلتا بمنزلة رجل؟ فأجيب بهذه الجملة.

وأما القراءة الثانية: ف(أن) فيها مصدرية ناصبة للفعل بعدها، والفتحة فيه حركة إعراب، بخلافها فى قراءة حمزة؛ فإنها فتحة التقاء ساكنين؛ إذ اللام الأولى ساكنة للإدغام فى الثانية، مسكنة للجزم، ولا يمكن إدغام فى ساكن؛ فحركنا الثانية بالفتحة هربًا من التقائهما، وكانت الحركة فتحة؛ لأنها أخف الحركات، و«أن» وما فى حيزها فى محل نصب، أو جر بعد حذف حرف الجر، وهى لام العلة، والتقدير: لأن تضل، أو إرادة أن تضل.

وفى متعلق هذا الجار ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه فعل مضمحل عليه الكلام السابق؛ إذ التقدير: فاستشهدوا رجلاً وامرأتين؛ لثلاث تضل إحداهما، ودل على هذا الفعل قوله: (فإن لم يكونا رجلين، فرجل وامرأتان) قاله الواحدى ولا حاجة إليه؛ لأن الرفع لـ «رجل» و«امرأتين» مُغْنِ عن تقدير شيء آخر، وكذلك الخبر المقدر لقولك: (فرجل وامرأتان)؛ إذ تقدير الأول: فليشهد رجل، وتقدير الثانى: فرجل وامرأتان يشهدون؛ لأن تضل. وهذان التقديران هما الوجه الثانى والثالث من الثلاثة المذكورة.

فإن قيل: هل جعل ضلال إحداهما علة لتطلب الإشهاد، أو مراد الله تعالى على حسب التقديرين المذكورين أولاً؟

وقد أجاب سيويه - رحمه الله - وغيره بأن الضلال لما كان سببًا للإذكار، والإذكار مسببًا عنه، وهم يتزلون كل واحد من السبب والمسبب منزلة الآخر لالتباسهما، واتصالهما - كانت إرادة الضلال المسبب عنه الإذكار؛ إرادة للإذكار. فكانه قيل: إرادة أن تذكر إحداهما الأخرى إن ضلت، ونظيره قولهم: أعددت الخشبة أن يميل الحائط فأدغمه، وأعددت السلاح أن يجيء عدو فأدفعه، فليس إعدادك الخشبة؛ لأن يميل الحائط، ولا إعدادك السلاح لأن يجيء العدو، وإنما للإدغام إذا مال، وللدفع إذا جاء العدو، وهذا =

.....
 = مما يعود إليه المعنى ويهجر فيه جانب اللفظ.
 وقد ذهب الجرجاني في هذه الآية الكريمة إلى أن التقدير: مخافة أن تضل، وأنشد قول عمرو:

.....

 أى: (مخافة أن تشتمونا)، وهذا صحيح لو اقتصر عليه من غير أن يعطف عليه قوله: (فتذكر)؛ لأنه كان التقدير: فاستشهدوا رجلاً وامرأتين، مخافة أن تضل إحداهما، ولكن عطف قوله: (فتذكر) يفسده؛ إذ يصير التقدير: مخافة أن تذكر إحداهما الأخرى، وإذ كان إحداهما الأخرى ليس مخوفاً منه، بل هو المقصود.
 وقال أبو جعفر: (سمعت على بن سليمان يحكى عن أبي العباس أن التقدير: كراهة أن تضل).

قال أبو جعفر - رحمه الله تعالى -: (وهو غلط؛ إذ يصير المعنى: كراهة أن تذكر أحداها الأخرى).

وذهب الفراء إلى أن تقدير الآية الكريمة: (كى تذكر إحداها الأخرى إن ضلت)، فلما قدم الجزاء اتصل بما قبله ففتحت (أن).

قال: ومثله من الكلام: (إنه ليعجبني أن يسأل السائل فيعطى) معناه: إنه ليعجبني أن يعطى السائل إن سأل؛ لأنه إنما يعجب الإعطاء لا السؤال، فلما قدموا السؤال على العطية أصبحوه «أن» المفتوحة لينكشف المعنى، فعنده (أن) فى (أن تضل) للجزاء، إلا أنه قدم وفتح، وأصله التأخير.

ورد البصريون هذا القول أبلغ رد:

قال الزجاج: (لست أدري لم صار الجزاء إذا تقدم وهو فى مكانه وغير مكانه يوجب فتح (أن)).

وقال الفارسي: ما ذكره الفراء دعوى لا دلالة عليها، والقياس يفسدها؛ ألا ترى أنا نجد الحرف العامل إذا تغيرت حركته، لم يوجب ذلك تغيراً فى عمله ولا معناه، كما روى أبو الحسن من فتح اللام الجارة مع المظهر عن يونس، وأبى عبدة، وخلف الأحمر؟! فكما أن هذه اللام لما فتحت لم يتغير من عملها ومعناها شىء، كذلك: (إن) الجزائية ينبغى إذا فتحت ألا يتغير عملها ولا معناها، ومما يعده أيضاً أنا نجد الحرف العامل لا يتغير عمله بالتقديم ولا بالتأخير، تقول (مررت بزید)، وتقول: (بزید مررت)، فلم يتغير عمل الباء بتقدمها من تأخير.

وأجاب ابن الخطيب فقال: هاهنا غرضان:

أحدهما: حصول الإشهاد، وهذا لا يتأتى إلا بتذكير إحدى المرأتين.

والثانى: بيان تفضيل الرجل على المرأة حتى يبين أن إقامة المرأتين مقام الرجل الواحد هو العدل فى القضية، وذلك لا يتأتى إلا بضلال إحدى المرأتين، وإذا كان كل واحد من هذين - أعنى الإشهاد، وبيان فضل الرجل على المرأة - مقصوداً؛ فلا سبيل إلى ذلك إلا بإضلال إحداهما وتذكر الأخرى، لا جرم صار هذان الأمران مطلوبين.

الباب (٤/٤٨٩-٤٩٢).

والثاني والثالث في الأحزاب:

﴿لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ﴾ [٥٠] و﴿يُوتَ النَّبِيَّ إِلَّا﴾ [٥٣].

قرأهما ورش بهمز «النبى» فتلتقى همزتان مسكورتان، والباقون بياء مشددة. قال الحافظ: «فقبل وورش يجعلان الثانية كالياء الساكنة...» إلى آخر كلامه. ومراده أنهما يجعلانها بين الهمزة والياء، وكذا قوله عن قالون والبرى: «يجعلان الأولى كالياء المكسورة».

يريد بين الهمزة والياء، وكذا نص في كتاب «الإيضاح» فقال ما نصه: «فقرأ ابن كثير في رواية قبل، ونافع في رواية ورش بتحقيق الهمزة الأولى وتسهيل الثانية؛ فتكون في اللفظ كأنها ياء ساكنة وهى فى الحقيقة بين الهمزة والياء الساكنة». ويدل على أنه أراد هذا قوله فى «التيسير»: «كالياء» فجاء بكاف التشبيه؛ لأن الهمزة المسهلة إذا كانت مكسورة ففيها شبه من الياء، وليست ياء خالصة، ويدل عليه أيضا قوله آخر الباب: «وحكم تسهيل الهمزة فى البابين أن تجعل بين الهمزة وبين الحرف الذى منه حركتها...» إلى آخر كلامه. يعنى بالبابين: هذا الباب والباب الذى قبله.

وقوله فى الهمزة الثانية: «كالياء الساكنة». لا ينبغى أن يفهم منه أن همزة بين بين تكون ساكنة بل لا بد من تحريكها، وإنما أراد أنها تجعل بين الهمزة والياء التى هى حرف مد، كما أن المضمومة إذا سهلت تجعل بين الهمزة والواو التى هى حرف مد، فالساكنة هنا وصف للياء المشبهة بها لا للهمزة المليئة، ويدل على صحة ذلك أن أصل هذه الهمزة الكسر، فإذا سهلت بين بين فقد غيرت تغييرا يخصها فى ذاتها، فلو سكنت لكان إسكانها تغييرا ثانيا يلحقها فى صفتها العارضة لها وهو غير التغيير الأول، ولا تلازم بين هذين التغييرين، وإذا كان كذلك لم يلزم من حصول أحدهما حصول الآخر، فلو أرادهما معا لنص عليهما، وهو لم يرد إلا التغيير الأول خاصة، ويدل على صحة هذا أيضا أن همزة بين بين لا تسكن عند الحذاق من النحويين وجلة المقرئين، وهذا موجود فى كلام الحافظ وغيره؛ ولهذا لم تسهل قط الهمزة التى أصلها السكون بَيْنَ بَيْنَ، وإنما تسهل بالبدل الخالص، وأيضا فلو سكنت مع التسهيل؛ لأدى ذلك إلى التقاء الساكنين فى كل موضع يكون بعد الهمزة الثانية حرف

ساكن نحو ﴿هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ﴾ [البقرة: ٣١] و ﴿وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ﴾ [هود: ٧١] و ﴿وَلَا أَبْتَأْكُمْ إِخْوَانِينَ﴾ [الأحزاب: ٥٥] وهو قبيح إذا لم يكن الأول حرف مد والثاني مدغما كما تقدم في باب الإدغام الكبير.

فإن قيل: فقد ذكر عن ورش وقنبل إبدال هذه الهمزة ياء خالصة ساكنة وفيه التقاء الساكنين؟

فالجواب: أنه أيضا ضعيف، وهو مع ذلك أشبه إذا كان الساكن الأول حرف مد. فأما إذا كان الساكن الأول همزة مسهلة لو جوزنا إسكانها فليست بحرف مد، وكذلك إذا وقعت الهمزة طرفا، فإنه لا يوقف عليها إذا سهلت بين بين إلا بالروم، نحو ﴿يَسَاءُ﴾ [البقرة: ٩٠] و ﴿مِنَ الْمَاءِ﴾ [الأنبياء: ٣٠] ولا يجوز ذلك في حروف المد، ولا يصح الاحتجاج على أنها حرف مد بامتناع العرب من الابتداء بها، وبامتناع وقوعها مفتوحة بعد كسرة أو ضمة نحو ﴿إِنَّكَ شَانِئٌكَ﴾ [الكوثر: ٣] و ﴿يُؤَلِّفُ﴾ [النور: ٤٣] ولكن العرب حكمت لها في هذه المواضع بحكم حرف المد؛ لما فيها من شبه حرف المد.

وأیضا فقد نص الحافظ وغيره على أن الهمزة المسهلة بزنة المحققة وهو قول سيويه، ولو كانت مدًا لكان زمان النطق بها أطول من زمان النطق بالمحققة. قال سيويه: «والمخففة فيما ذكر بمنزلتها محققة في الزنة، يدلك على ذلك قول الأعشى: [من البسيط]

أَنْ رَأَتْ رَجُلًا أَعْشَى أَضْرَّ بِهِ رَيْبَ الْمُنُونِ وَدَهْرَ مَتْبَلِ خَبِلٍ^(١)
فلو لم تكن بزنتها محققة لانكسر البيت». ثم قال بعد كلام: «والمخففة بزنتها محققة، ولولا ذلك لكان هذا البيت منكسرا إذا خففت الأولى أو الآخرة: [من الرمل]
كَلْ غَرَاءِ إِذَا مَا بَرَزَتْ
.....
.....
انتهى كلامه.

وتمام هذا البيت:

.....
.....
.....
ترهب العين عليها والحسد

(١) البيت في ديوانه ص (١٠٧) ومقاييس اللغة (١/٣٦٣) ومجمل اللغة (١/٣٤٤) وبلا نسبة في كتاب العين (٨/١٢٤).

فإن قيل: هذا كله بين إلا أمرًا واحدًا وهو سبب الإشكال في كلام الحافظ، وهو تفريقه في العبارة بين الهمزة الأولى والثانية، فقال في تسهيل الأولى: «كالياء المكسورة»، وقال في الثانية: «كالياء الساكنة»؟.

فالجواب: أن عبارته وقعت كما ترى ليشعر بحال كل واحدة منهما في مقدار حركتها، وذلك أن الأولى إذا سهلت مكنت حركتها؛ لأنها بعد حرف مد وإلا أشبه التقاء الساكنين. وأما الثانية فإذا سهلت اختلست حركتها أو أخفيت هربا من الثقل؛ لأن قبلها همزة محركة، فلو مكنت حركتها مع أنها ^(١) كانت مسهلة تشبه المحققة، لكان فيه شبه من اجتماع محقتين محركتين والله أعلم.

وقول الحافظ: «فقبل، وورش [يجعلان]»^(٢) الثانية كالياء الساكنة يقتضى أن ورشا يفعل ذلك في جميع ما ورد منه في القرآن.

وقوله: «وأخذ على ابن خاقان» يقتضى في هذين الموضعين خاصة أحد أمرين: إما أن يقرأ لورش بالياء المكسورة قولًا واحدًا؛ فيكون في حكم الاستثناء المطلق من جميع الفصل.

وإما أن يقرأ لورش بالوجهين، أعنى سهل بين بين كسائر الفصل وبالبديل أيضا؛ فيكون في حكم الاستثناء المخصوص برواية ابن خاقان، فينبغي أن يبحث عن تحقيق مذهبه في كتاب «التيسير»: فاعلم أنه إنما أسند قراءته برواية ورش في «التيسير» عن ابن خاقان لا غير، وابن خاقان هو الذى استثنى له هذين الموضعين، فعلى هذا ليس في «التيسير» في هذين الموضعين في قراءة ورش إلا البديل.

وذكر في «المفردات» أنه قرأ هكذا على ابن غلبون، وابن خاقان، وأبى الفتح بجعل الثانية ياء مكسورة بدلا من الهمزة في هذين الموضعين، وحاصل قوله في «التمهيد» أنه قرأ على هؤلاء الأشياخ الثلاثة بالوجهين، أعنى بجعل الهمزة الثانية كالياء المكسورة في الموضعين، وبجعلها بين بين.

وقال: «وبهما أخذ» إلا أن في عبارته في «التمهيد» مسامحة؛ فإنه قال فيه: «كالياء المكسورة» وهو يعنى ياء مكسورة؛ فكان ينبغى ألا يأتى بكاف التشبيه؛ لأن الكاف لا تعطى تحقيق البديل وإنما تعطى تسهيل الهمزة بين بين، فتأمل.

(١) زاد في ب: وإن.

(٢) سقط في أ.

وظاهر مذهبه في «التيسير» الأخذ بجعلها ياء مكسورة في الموضعين، والله أعلم.
قال الحافظ - رحمه الله - : «فإذا اتفقتا بالفتح».

اعلم أن الذي ورد في هذا النوع في القرآن تسعة وعشرون موضعاً: منها في النساء ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ﴾ [٥] ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ﴾ [٤٣]، وفي المائدة ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ﴾ [٦] وفي الأنعام ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمْ الْمَوْتُ﴾ [٦١] وفي الأعراف ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ﴾ [٣٤] و ﴿بَلَقَاءَ أَصْحَابِ النَّارِ﴾ [٤٧] وفي سورة يونس صلى الله عليه وسلم ﴿إِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ﴾ [٤٩] وفي سورة هود صلى الله عليه وسلم ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَمْرُنَا﴾ [٤٠] و ﴿وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا هُودًا﴾ [٥٨] و ﴿فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا صَالِحًا﴾ [٦٦] و ﴿قَدْ جَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ﴾ [٧٦] ﴿فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا جَعَلْنَا﴾ [٨٢] و ﴿وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا شُعَيْبًا﴾ [٩٤] و ﴿لَمَّا جَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ﴾ [١٠١] وفي الحجر ﴿فَلَمَّا جَاءَ آلَ لُوطٍ﴾ [٦١] و ﴿وَجَاءَ أَهْلَ الْمَدِينَةِ﴾ [٦٧] وفي النحل ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ﴾ [٦١] وفي الحج ﴿وَيَمْسِكُ السَّمَاءَ أَنْ تَقَعَ﴾ [٦٥] وفي «قد أفلح» ﴿فَإِذَا جَاءَ أَمْرُنَا﴾ [المؤمنون: ٢٧] [و] ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ﴾ [٩٩] وفي الفرقان ﴿إِلَّا مَنْ شَاءَ أَنْ يَتَّخِذَ﴾ [٥٧] وفي الأحزاب ﴿إِنْ شَاءَ أَوْ يَتُوبَ﴾ [٢٤] وفي فاطر ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ﴾ [٤٥] وفي غافر ﴿فَإِذَا جَاءَ أَمْرُ اللَّهِ﴾ [٧٨] وفي القتال ﴿فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاهُ﴾ [محمد: ١٨] وفي القمر ﴿وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ﴾ [٤١] وفي الحديد ﴿حَتَّىٰ جَاءَ أَمْرُ اللَّهِ﴾ [١٤] وفي المنافقين ﴿إِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ﴾ [١١] وفي «عبس» ﴿إِذَا شَاءَ أَنْشَرْنَاهُ﴾ [٢٢].

وذكر الحافظ المتفقتين بالضم وهو موضع واحد كما ذكر، وذكر القراءات، وحاصلها في جميع ما تقدم أن الكوفيين وابن عامر يحققون الهمزتين في جميع الأنواع الثلاثة، وورشاً وقبلها يسهلان الثانية بجعلها بين الهمزة والحرف الذي منه حركتها فتكون المكسورة بين الهمزة والياء، والمفتوحة بين الهمزة والألف، والمضمومة بين الهمزة والواو.

وقد تقدم القول في حرفي البقرة والنور، وهما قوله تعالى في سورة البقرة ﴿هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ﴾ [الآية: ٣١]، وفي سورة النور قوله - تعالى - : ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتِيَّتَكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾^(١) [الآية: ٣٣] يعني: أن ورشاً روى عنه أنه كان يبدل

(١) قال ابن منظور في لسان العرب: (وأما الهمزتان إذا كانتا مكسورتين نحو قوله: ﴿على البغاء

الهمزة الثانية فى هذين اللفظين ياء مكسورة .
وأبو عمرو يسقط الهمزة الأولى فى الأنواع الثلاثة، وقالون والبزى يسقطان
الأولى فى المفتوحتين خاصة ويسهلان الأولى من المكسورتين بين الهمزة والياء،
والأولى من المضمومتين بين الهمزة والواو .
وافق الشيخ، والإمام على كل ما تقدم فى الباب، إلا ما رواه عن ابن خاقان فى
الحرفين من جعل الثانية ياء مكسورة .
وزاد عن ورش وقبل إبدال الثانية حرفا ساكنا من جنس حركة الأولى، ورجح
الإمام التسهيل .

ورجح الشيخ البدل لورش والتسهيل لقبيل .
وقد ذكر الحافظ فى «التمهيد» وغيره البدل عن ورش فى الباب كله، غير أنه لم
يعول عليه فى «التيسير» والله - تعالى - أعلم .
واعلم أنك إذا وقفت على الكلمة الأولى فلا خلاف بين الحرميّين وأبى عمرو فى
إثبات همزتها محققة، كما أنك إذا بدأت بالثانية فلا خلاف أيضا بين الجماعة فى
تحقيق همزتها، وإنما يكون التسهيل الذى ذكر أو الحذف فى الوصل .
وليس فى القرآن عن أحد من القراء همزة تسقط أو تسهل فى الوصل وتثبت محققة
فى الوقف إلا ما ذكر فى هذا الباب عن أبى عمرو، وعن قالون، والبزى، والله أعلم .
قال الحافظ - رحمه الله - : «ومتى سهلت الهمزة الأولى . . .» إلى آخره .
يريد أن ما وجب [لحرف] ^(١) المد من الزيادة من أجل الهمزة لا يزول بزوال

= إن أردن تحصنًا [النور: ٣٣]، وإذا كانتا مضمومتين نحو قوله: (أولياء أولئك) - فإن
أبا عمرو يخفف الهمزة الأولى منهما، فيقول: «على البغا إن»، و «أوليا أولئك»، فيجعل
الهمزة الأولى فى «البغاء» بين الهمزة والياء ويكسرهما، ويجعل الهمزة فى قوله: «أولياء
أولئك»، الأولى بين الواو والهمزة ويضمها .
قال: وجملة ما قاله فى مثل هذه ثلاثة أقوال: أحدها - وهو مذهب الخليل - أن يجعل
مكان الهمزة الثانية همزة بين بين، فإذا كان مضمومًا جعل الهمزة بين الواو والهمزة . قال:
«أولياء أولئك»، «على البغاء إن» .
وأما أبو عمرو فيقرأ على ما ذكرنا، وأما ابن أبى إسحاق وجماعة من القراء فإنهم
يجمعون بين الهمزتين .
لسان العرب (١/٢٢-٢٣) .
(١) سقط فى أ .

الهمزة في مذهب من أسقطها، ولا بتسهيلها في مذهب من سهلها؛ لأن زوالها في الوصل بالحذف، أو بالتسهيل عارض فلا يعتد به.

وقوله: «ويجوز أن تقصر الألف؛ لعدم الهمزة لفظاً».

يريد على رأى من يعتد بالعارض.

وقوله: «والأول أوجه».

يريد إبقاء التمكين وترك الاعتداد بالعارض.

قال الحافظ - رحمه الله - : «إذا اختلفتا على أى حال كان».

قد تقدم أن الذى وجد في القرآن من الهمزتين المختلفتى الحركة من هذا الباب

خمس أقسام، وأذكرها لك الآن بحول الله على التفصيل:

القسم الأول: مفتوحة ومضمومة، وهو موضع واحد في القرآن، وهو (١) ﴿جَاءَ

أُمَّةٌ﴾ في «قد أفلح» [المؤمنون: ٤٤].

القسم الثانى: مفتوحة ومكسورة وجملته في القرآن تسعة عشر موضعاً:

منها موضعان بخلاف وهما: ﴿زَكَرِيَّا إِذْ نَادَى﴾ في «كهيعص» [١-٢] وفي

سورة الأنبياء عليهم السلام [٨٩]: قرأ حفص وحمزة والكسائى ﴿زَكَرِيَّا﴾ بغير

همز والباقون بالهمز.

وباقى المواضع متفق عليها:

منها فى البقرة: ﴿شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ﴾ [١٣٣]. وفى المائدة ﴿وَالْبَعْضَاءَ إِكَّ يَوْمِ

الْقِيَامَةِ وَسَوْفَ يُنَبِّئُهُمُ﴾ [١٤]، و﴿وَالْبَعْضَاءَ إِكَّ يَوْمِ الْقِيَامَةِ كَلَّمًا أَوْقَدُوا﴾ [٦٤]،

و﴿عَنْ أَشْيَاءَ إِكَّ تُبَدِّلُكُمْ﴾ [١٠١]. وفى الأنعام ﴿شُهَدَاءَ إِكَّ وَصَلَّكُمْ﴾ [١٤٤]. وفى

التوبة ﴿أَوْلِيَاءَ إِكَّ اسْتَحَبُّوا﴾ [٢٣]، و﴿مِنْ فَضْلِهِ إِكَّ شَاءَ إِكَّ إِنَّ اللَّهَ عَلَيْهِ حَكِيمٌ﴾

[٢٨]. وفى سورة يونس عليه السلام ﴿شُرَكَاءَ إِكَّ يَنْبِئُونَ﴾ [٦٦]. وفى سورة

يوسف عليه السلام ﴿وَالْفَحْشَاءَ إِكَّ﴾ [٢٤]، و﴿وَجَاءَ إِكَّ﴾ [٥٨]. وفى الكهف

﴿أَوْلِيَاءَ إِكَّ أَعْنَدْنَا﴾ [١٠٢]. وفى سورة الأنبياء عليهم السلام ﴿الدُّعَاءَ إِكَّ إِذَا مَا يُنذَرُونَ﴾

[٤٥]. وفى الشعراء ﴿بَأَّ إِكَّ﴾ [٦٩]. وفى النمل ﴿الدُّعَاءَ إِكَّ إِذَا وَلُوا﴾ [٨٠]. وفى

الروم ﴿الدُّعَاءَ إِكَّ إِذَا وَلُوا﴾ [٥٢]. وفى «الم» السجدة ﴿الْمَاءَ إِلَى الْأَرْضِ﴾ [٢٧]. وفى

(١) زاد فى ب: موضع.

الحجرات ﴿حَقَّقْ نَفْسَهُ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ﴾ [٩].

القسم الثالث: مضمومة ومفتوحة، وجملته في القرآن ثلاثة عشر موضعًا.

منها موضعان في قراءة نافع وحده وهما في الأحزاب:

﴿النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ﴾ [٦]، و﴿إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا﴾ [٥٠].

وباقى المواضع متفق عليها:

منها في البقرة:

﴿السُّفَهَاءُ آلَاٰ إِنَّهُمْ﴾ [١٣]، وفي الأعراف ﴿لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ﴾ [١٠٠]، و﴿وَتَهْدَىٰ

مَنْ نَشَاءُ أَنْتَ وَلِيْنَا﴾ [١٥٥]، وفي التوبة ﴿زَيْنٌ لَهُمْ سُوءٌ أَعْمَلِيَهُمْ﴾ [٣٧]، وفي سورة

هود عليه السلام ﴿وَنَسَمَاءُ أَفْلَحِي﴾ [٤٤]، وفي سورة يوسف عليه السلام ﴿يَتَأْتِيهَا الْمَلَأُ

أَفْتُونِي﴾ [٤٣]، وفي سورة إبراهيم عليه السلام ﴿وَفَعَلَ اللَّهُ مَا يَشَاءُ أَلَمْ تَرَ﴾ [٢٧-٢٨]،

وفي النمل ﴿يَتَأْتِيهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي﴾ [٣٢] و﴿يَتَأْتِيهَا الْمَلَأُ أَيُّكُمْ يَأْتِينِي﴾ [٣٨]، وفي «فصلت»

﴿جَزَاءُ أَعْدَاءِ اللَّهِ النَّارُ﴾ [٢٨]، وفي الممتحنة ﴿وَالْبَعْضَاءُ أَبَدًا﴾ [٤].

القسم الرابع: مكسورة ومفتوحة، وجملته في القرآن ستة عشر موضعًا منها

موضع واحد بخلاف وهو في البقرة ﴿مَنْ الشُّهَدَاءُ أَنْ تَضِلَّ﴾ [٢٨٢]، قرأه حمزة

بكسر الهمزة الثانية وقد تقدم، وقرأه الباقون بفتحها.

والبواقي متفق عليها:

منها في البقرة: ﴿مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكَنَنْتُمْ﴾ [٢٣٥]، وفي النساء ﴿هَتُولَاءُ

أَهْدَىٰ﴾ [٥١]، وفي الأعراف ﴿لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ أَتَقُولُونَ﴾ [٢٨]، و﴿هَتُولَاءُ أَضَلُّونَا﴾

[٣٨]. و﴿مِنَ الْمَاءِ أَوْ مِمَّا﴾ [٥٠]. وفي الأنفال ﴿مِنَ السَّمَاءِ أَوْ أَتَيْنَا﴾ [٣٢]، وفي

سورة يوسف عليه السلام ﴿قَبْلَ وَعَاءِ أَخِيهِ﴾ [٧٦] و﴿مِنْ وَعَاءِ أَخِيهِ﴾ [٧٦]، وفي

سورة الأنبياء عليهم السلام ﴿لَوْ كَانَتْ هَتُولَاءُ عَالِهَةً﴾ [٩٩]، وفي الفرقان ﴿هَتُولَاءُ

أَمْ هُمْ ضَلُّوْا﴾ [١٧] و﴿مَطَرِ السَّوِيِّ أَفَكُمُ﴾ [٤٠]، وفي الشعراء ﴿مِنَ السَّمَاءِ آيَةً﴾

[٤]، وفي الأحزاب ﴿وَلَا أَبْنَاءَ أَخَوَاتِهِنَّ﴾ [٥٥]، وفي الملك ﴿فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْفَىٰ﴾

[١٦]. و﴿مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يُرْسِلَ﴾ [١٧].

القسم الخامس: مضمومة ومكسورة، وجملته في القرآن سبعة وعشرون موضعًا:

منها خمسة بخلاف:

أولها: ﴿يَنْزِكِرِيَا إِنَّا نُبَشِّرُكَ﴾ في «كهيعص» [مريم: ٧]، قرأ حفص وحمزة

والكسائي ﴿يَنْزَكِرْنَا﴾ بغير همز، والباقون بالهمز.
والثاني: ﴿يَتَأَيَّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ﴾، والثالث: ﴿يَتَأَيَّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ﴾ في الأحزاب [٤٥، ٥٠].

والرابع ﴿يَتَأَيَّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ﴾ في الممتحنة [١٢].
والخامس ﴿يَتَأَيَّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ﴾ في الطلاق [١] قرأ نافع ﴿النبىء﴾ بالهمز، والباقون بغير همز.
والبواقى متفق عليها:

منها في البقرة: ﴿مَنْ يَشَاءُ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [١٤٢] وكذلك ﴿مَنْ يَشَاءُ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ أَمْ حَسِبْتُمْ﴾ [٢١٣-٢١٤]. و﴿وَلَا يَأَبَّ اأُشْهَادُ إِذَا مَا دُعُوا﴾ [٢٨٢].
وفي آل عمران ﴿مَنْ يَشَاءُ إِنَّكَ فِي ذَٰلِكَ﴾ [١٣] و﴿يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا﴾ [٤٧].

وفي الأنعام ﴿مَنْ نَشَاءُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾ [٨٣]، وفي الأعراف ﴿وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ﴾ [١٨٨]، وفي سورة يونس عليه السلام ﴿وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [٢٥]، وفي سورة هود عليه السلام ﴿مَا نَسْتَوُا إِنَّكَ لَأَنْتَ الْخَلِيمُ﴾ [٨٧]، وفي سورة يوسف عليه السلام ﴿لَمَّا يَشَاءُ إِنَّهُ هُوَ الْعَلِيمُ﴾ [١٠٠]، وفي الحج ﴿مَا نَشَاءُ إِلَىٰ أَجَلٍ﴾ [٥]، وفي النور ﴿شُهَدَاءُ إِلَّا أَنفُسُهُمْ﴾ [٦] و﴿مَا يَشَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [٤٥] و﴿مَنْ يَشَاءُ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [٤٦]، وفي النمل ﴿يَتَأَيَّهَا الْمَلَأُوٓآ إِلَىٰ أَلْفِي﴾ [٢٩]، وفي فاطر ﴿بِرَيْدٍ فِي الْخَلْقِ مَا يَشَاءُ إِنَّ اللَّهَ﴾ [١] و﴿أَنْتُمْ أَفْقَرَاءُ إِلَىٰ اللَّهِ﴾ [١٥] و﴿الْمَلْمُؤُٓآ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ﴾ [٢٨] و﴿السَّيِّٓ إِلَىٰ بِأَهْلِهِ﴾ [٤٣]، وفي الشورى ﴿بِقَدْرِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ بِعِبَادِهِ خَبِيرٌ﴾ [الآية: ٢٧]، ﴿لِمَنْ يَشَاءُ إِنْتِشَاءُ﴾ [الآية: ٤٩]، ﴿مَا يَشَاءُ إِنَّهُمْ عَلَىٰ حَكِيمٌ﴾ [الآية: ٥١].

وليس في القرآن همزة مكسورة بعدها مضمومة.

واتفق الكوفيون وابن عامر على تحقيق الهمزتين في هذه الأقسام الخمسة^(١).

(١) أجمل ابن منظور القول في هذه الأقسام الخمسة، فقال: وأما اختلاف الهمزتين نحو قوله تعالى: ﴿كما آمن السفهاء ألا﴾ [البقرة: ١٣]، فأكثر القراء على تحقيق الهمزتين، وأما أبو عمرو فإنه يحقق الهمزة الثانية في رواية سيويه، ويخفف الأولى فيجعلها بين الواو والهمزة، فيقول: «السفهاء ألا»، ويقرأ ﴿من في السماء أن﴾ [الملك: ١٦]، فيحقق الثانية، =

واتفق الحرميان، وأبو عمرو على تحقيق الأولى، وتسهيل الثانية فتجعل في القسم الأول بين الهمزة والواو، وفي الثاني بين الهمزة والياء، وتبدل في الثالث واوا خالصة، وتبدل في الرابع ياء خالصة، ومنعوا في هذين القسمين أن تكون بين الهمزة والألف على حركتها؛ لأنها إذا كانت بين الهمزة والألف تجرى في هذا الحكم مجرى الألف الخالصة فكما أن الألف الخالصة، لا تقع بعد كسرة ولا بعد ضمة، فكذلك التزموا فيما أشبه الألف؛ فلذلك عدلوا إلى البدل الخالص إذ لا يمتنع وقوع الياء الخالصة بعد الكسرة، ولا وقوع الواو الخالصة بعد الضمة.

وأما القسم الخامس: فيسهل بين الهمزة والياء.

قال الحافظ: «وهو مذهب النحويين وهو أقيس».

وزاد الإمام والحافظ «أنها تبدل واواً على حركة ما قبلها».

قال الحافظ: «وهو مذهب القراء وهو آثر».

يعنى: أنه أكثر استعمالاً عند القراء، وذكر الإمام أن بعضهم يجعلها بين الهمزة والواو.

وقال «والأول أحسن» يعنى: جعلها بين الهمزة والياء.

ولم يذكر الشيخ إلا جعلها بين الهمزة والياء خاصة، والله [سبحانه أعلى] (١) وأعلم.

وقول الحافظ: «والتسهيل لإحدى الهمزتين في هذا الباب إنما يكون في حال الوصل».

يريد: إذا وقفت على الكلمة الأولى، وبدأت بالثانية حققت الأولى لكل من سهلها في الوصل أو حققها، إلا لحمزة وهشام فإنهما يسهلانهما في الوقف.

وأما الهمزة الثانية فلا خلاف في تحقيقها في الابتداء.

وقوله: «لكون التلاصق فيه».

«الكون» هنا بمعنى الوجود والحصول، وعند حصول الهمزتين المتلاصقتين في

= وأما سيوريه والخليل فيقولان: السفهاء، ولا يجعلان الهمزة الثانية واواً خالصة، وفي قوله تعالى: ﴿أأنتم من في السماء﴾ [الملك: ١٦]، ياء خالصة، والله أعلم. ينظر لسان العرب (١/٢٣).

(١) سقط في ب.

اللفظ يتضاعف الثقل؛ فاحتيج إلى التسهيل طلباً للتخفيف.

وقوله: «وحكم تسهيل الهمزة في البابين».

يريد في هذا الباب، والباب الذي قبله - أن تجعل بين الهمزة، وبين الحرف الذي منه حركتها».

هذا القول يقتضى أن يكون في ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦] وبابه، في قراءة ورش بين الهمزة والألف؛ لأنها مفتوحة بعد فتحة، وقد تقدم القول فيه.

وقوله: «ما لم يفتح أو ينكسر ما قبلها».

يريد نحو ﴿مِنَ الْمَاءِ أَوْ﴾ [الأعراف: ٥٠] وهو القسم الرابع.

قال: «أو ينضم».

يريد نحو ﴿الشُّهَاءُ الْآلَاءُ﴾ [البقرة: ١٣] وهو القسم الثالث.

وكلامه إلى آخر الباب بين، وقد مر بيان مقتضاه، والله تعالى أعلم.

باب ذكر الهمزة المفردة

اعلم أن مذاهب القراء في الهمزة المفردة على الجملة أربعة:

الأول: تحقيق الهمزات كلها في الوصل وتسهيلها في الوقف، وهو مذهب

حمزة، ويوافقه هشام في الهمزة المتطرفة، على ما يأتي بحول الله تعالى.

الثاني: تحقيق بعض الهمزات في الحالين وتسهيل بعضها في الحالين، وهو

مذهب ورش، وأبى عمرو في بعض الهمزات السواكن.

الثالث: تحقيق بعض الهمزات المتحركات في الابتداء، وتسهيلها في الوصل،

وهو مذهب اخص به ورش.

الرابع: تحقيق جميع الهمزات في الحالين، وهو مذهب الباقيين من القراء، إلا

مواضع قليلة يسهلها بعضهم، حسبما هو مذكور في فرش الحروف.

قال الحافظ - رحمه الله - «اعلم أن ورشاً كان يسهل الهمزة المفردة سواء

سكنت أو تحركت إذا كانت في موضع الفاء من الفعل».

اعلم أن الهمزة المفردة تنقسم إلى متحركة وساكنة.

أما الساكنة فتكون فاءً وعيناً ولاماً.

فإذا كانت فاءً فورش يسهلها في جميع القرآن إلا في أصل واحد وهو ما تصرف

من لفظ «المأوى» نحو ﴿مَأْوَانِكُمْ﴾ و ﴿مَأْوَانَهُمْ﴾ و ﴿فَأَوْأُوا﴾ و ﴿وَتَوَوَّى﴾ و ﴿تَوَوَّى﴾ حيث وقع، فإنه يحقق همزه وما عدا هذا الأصل فإنه يبدله بعد الفتحة ألفاً نحو ﴿تَالْمُونَ﴾ و ﴿يَالْمُونَ﴾ و ﴿مَامَنَهُ﴾ و ﴿اسْتَأذَنَكَ﴾ و ﴿يَسْتَأْخِرُونَ﴾ و ﴿المستأخِرِينَ﴾ و ﴿وامرأهك بالصلاة﴾، وياء بعد الكسرة نحو ﴿الذي آيْتَمَنَ﴾ و ﴿أن آيت القوم الظالمين﴾ وواواً بعد الضمة نحو ﴿يَوْمِن﴾ و ﴿يُوتِرُونَ﴾ و ﴿الموتون﴾ وكذلك ﴿أوتمن﴾ إذا ابتدأ به.

فإذا كانت الهمزة الساكنة عيناً فإنه يحققها أبداً إلا في «بير» و«الذيب» و«بيس» و«بعذاب بيس» حيث وقع.

وكذلك إن كانت لاماً حققها أبداً.

وأما الهمزة المتحركة فإنه لا يسهلها إلا بأربعة شروط:

الأول: أن تكون فاء الكلمة.

الثاني: أن تكون مفتوحة.

الثالث: أن يكون قبلها ضمة.

الرابع: أن تكون الضمة في حرف زائد حاصل في بنية الكلمة.

وجملته في القرآن ثلاثة أسماء، ومضارع أفعال، فالأسماء: ﴿مَوْذَن﴾ [الأعراف: ٤٤] و ﴿مَوْجَلَا﴾ [آل عمران: ١٤٥] و ﴿المَوْلَفَةَ قُلُوبِهِمْ﴾ [التوبة: ٦٠]، والأفعال: ﴿يُؤَيِّدُ﴾ [آل عمران: ١٣] و ﴿يُؤَلِّفُ﴾ [النور: ٤٣] و ﴿يُؤَدِّهِ﴾ [آل عمران: ٧٥] كيفما جاء، و ﴿يُؤَخِّرُ﴾ [المنافقون: ١١] كيفما جاء أيضاً لا غير.

فإن كانت الهمزة المتحركة عيناً لم يسهلها نحو ﴿وَأَلْفُؤَادُ﴾ [الإسراء: ٣٦] إلا ما كان من لفظة ﴿أرأيت﴾ [الكهف: ٦٣] فإنه يجعلها بين الهمزة والألف، وكذلك إن كانت لاماً لم يسهلها إلا في موضعين:

أحدهما: ﴿النسئ﴾ فإنه يبدل من الهمزة ياء، ويدغم ما قبلها فيها.

والثاني: ﴿ردأ﴾، فإنه ينقل الحركة إلى الدال كما هو مذكور في سورة القصص.

وافقه قالون في هذا الحرف الأخير وفي ﴿أرأيت﴾ على التسهيل.

فإذا عرفت هذا: فاعلم أن إطلاق الحافظ التسهيل على الهمزة الساكنة الواقعة في

موضع الفاء حسن؛ لأنها تسهل كما قال في باب الإيواء كما تقدم.

وأما إطلاقه في المتحركة فكان ينبغي له ألا يفعل؛ لأن الذي يسهل منها يسير،

وهو ما ذكرته لك .

ألا ترى أنه دخل عليه كل همزة هي فاء الكلمة سواء كانت مفتوحة، أو مكسورة، أو مضمومة، وسواء كانت بعد ضمة من نفس الكلمة كما ذكرت لك أو لم تكن نحو ﴿ءَامِنَ﴾ [البقرة: ١٣] و ﴿فَأَخَذَهُمُ﴾ [الحاقة: ١٠] و ﴿أَجَلٌ﴾ [الأنعام: ٦٠] و ﴿يَأْمُرُنَا﴾ [الأنبياء: ٧٣] و ﴿مَتَّارِبٌ﴾ [طه: ١٨] و ﴿لِيَأْمُرُوا﴾ [الحجر: ٧٩] و ﴿أُخِذُوا﴾ [الأحزاب: ٦١] و ﴿أُمْرُوا﴾ [البينة: ٥] و ﴿أُحِلَّتْ﴾ [النساء: ١٦٠] إلى غير ذلك، وإخراج القليل بالاستثناء وإبقاء الكثير أولى من العكس، والله تعالى أعلم .

وذكر الحافظ في المتحركة ﴿لَا تَوَاخِذْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وقد ذكر في «إيجاز البيان» أنه من «واخذ»، وقد تقدم هذا في باب المد إذا كانت الهمزة قبل حرف المد، فعلى هذا لا يكون «يوأخذ» من هذا الباب؛ فلا يحتاج أن يذكره فيما يسهل ورش، بل كان ينبغي أن ينبه على أن أصله في قراءة ورش الواو، والله عز وجل أعلم .

وقوله: «واستثنى من الساكنة . . . كذا» .

قد تقدم، وهو استثناء الأقل وإبقاء الأكثر، وهو حسن .

وقوله: «ومن المتحركة . . . كذا» .

فيه من استثناء الأكثر وإبقاء الأقل كما تقدم .

وامتنع تسهيل هذه الحركة بين الهمزة والألف وإن كانت مفتوحة؛ لأجل الضمة التي قبلها - على ما تقدم في الباب قبل هذا - ولزم إبدالها واوا خالصة لذلك، وكتبت بالواو؛ رَعِيًّا للتسهيل .

وقوله: «والباقون يحققون الهمزة في ذلك كله» .

ليس هذا على إطلاقه؛ لأن أبا عمرو يسهل كل ما ذكر من الهمزات السواكن، وحمزة إذا وقف يسهل كل ما ذكر من الساكنة والمتحركة .

وقوله: «ولأبي عمرو وحمزة وهشام مذاهب أذكرها بعد» .

ليس فيه بيان ولا إشعار بأنهما يسهلان شيئاً من هذا الباب؛ بل الذي يسبق إلى الفهم أن مذاهبهما منصرفة إلى غير ما ذكره في هذا الباب بدليل قوله قبل: «والباقون يحققون الهمزة في ذلك كله»؛ فكان الوجه أن يقول بإثر قوله: «في ذلك كله»: «إلا ما نذكره من مذهب أبي عمرو وحمزة، والله تعالى أعلم وأحكم» .

فصل

قال الحافظ: «وسهل ورش الهمزة في ﴿بيس﴾، و﴿بيسما﴾ و﴿البيير﴾ و﴿الذيب﴾ و﴿ليلاً﴾ في جميع القرآن».

إنما فصل هذه الكلمات؛ لأنه تكلم أولاً في الهمزة التي هي فاء الكلمة، والهمزة في هذه الألفاظ «عين» إلا في ﴿ليلاً﴾ فإنها همزة «أن» الخفيفة وهي حرف من حروف المعاني، والحروف لا توزن، والتسهيل في هذه الكلمات بإبدال الهمزة ياء؛ لانكسار ما قبلها، كما أبدلت فيما تقدم بحسب حركات ما قبلها.

وجميع ما في القرآن من ﴿ليلاً﴾ ثلاثة مواضع:

أحدها: في البقرة ﴿لَيْلًا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾ [الآية: ١٥٠].

والثاني: في النساء ﴿لَيْلًا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ﴾ [الآية: ١٦٥].

والثالث: في الحديد ﴿لَيْلًا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ [الآية: ٢٩].

ولم يذكر في هذا الموضع ﴿بعذاب يبيس﴾ الذي في آخر الأعراف [الآية: ١٦٥]، وسيذكره في فرش الحروف بما فيه من الخلاف، ولو نبه عليه أنه سيذكره في موضعه لكان حسناً كما فعل في الباب بعد هذا لما ذكر ﴿آئتنا﴾ و﴿عاداً الأولى﴾. اتفق ورش وقالون على تسهيله بالبدل.

فأما قوله تعالى ﴿ليهب لك﴾ في سورة «كهيعص» [١٩] في قراءة ورش ومن وافقه - فليس من باب التسهيل، وإنما الياء حرف مضارعة على قصد الإخبار عن الغائب.

كما أن من قرأ بالهمز قصد الإخبار عن المتكلم، وذكر الحافظ موافقة الكسائي على التسهيل [في] ﴿الذيب﴾ ولم يسهل من الساكنة غيره.

وأما المتحركات فيسهل منها همزتين:

إحدهما: الهمزة في الأمر من «سأل» بعد الفاء والواو، نحو ﴿وسلوا الله من فضله﴾ [النساء: ٣٢] و﴿فسلوا أهل الذكر﴾ [النحل: ٤٣] و﴿وسل من أرسلنا من قبلك﴾ [الزخرف: ٤٥] أسقط الهمزة، وجعل حركتها على السين مثل ما فعل ابن كثير كما يأتي في النساء.

والثانية: الهمزة في «رأيت»، إذا دخلت على الكلمة ألف الاستفهام أسقطها كما هو مذكور في سورة الأنعام.

قال الحافظ - رحمه الله - : «والباقون يحققون الهمزة في ذلك كله حيث وقع» .
يريد في هذه الألفاظ الخمسة التي ذكر في هذا الفصل ، وكان ينبغي أن يقول : إلا
ما يذكر عن أبي عمرو وحمزة ، والله تعالى جلاله أعلم .
والشيخ والإمام يوافقان الحافظ على كل ما في هذا الباب ، والحمد لله
وحده .



باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها

اعلم أن هذا الباب أصل من أصول قراءة ورش، ومن شرطه: أن تكون الهمزة همزة قطع، وأن تكون أول الكلمة، سواء كانت الكلمة اسماً، أو فعلاً، أو حرفاً، وأن يكون الساكن آخر الكلمة التي قبل الهمزة غير حرف مد، وغير ميم الجمع، وغير هاء السكت.

أما حروف المد، فقد تقدم أنها إذا لقيت الهمزات يزداد في مداها نحو ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [هود: ٧٦] و﴿فِي آيَاتِنَا﴾ و﴿قُلْ أَنفُسَكُمْ﴾.

وأما ميم الجمع، فقد تقدم أن ورشاً يضمها ويصلها بواو إذا وقع بعدها همزة القطع، وكان ينبغي أن ينبه الحافظ عليه في هذا الباب كما نبه على حروف المد، لكنه ترك ذلك؛ اتكالا على أنه مفهوم مما تقدم.

وأما هاء السكت^(١) فلم تلق الهمزة في القرآن إلا في قوله تعالى: ﴿كَيْتَابٍ إِنِّي

(١) هي هاء تأتي في حال الوقف لبيان الحركة، أو الحرف الذي قبلها، نحو دخولها بعد ألف الندبة لبيان الألف في قولك: وازيداه، ونحو: ﴿سلطانيه﴾ [الحاقة: ٢٩]، و﴿كتانيه﴾ [الحاقة: ١٩]، و﴿حسابيه﴾ [الحاقة: ٢٠]، و﴿ماليه﴾ [الحاقة: ٢٨] لبيان الياء. وليان الحركة كقوله تعالى: ﴿نبهدهم اقتده﴾ [الأنعام: ٩٠]، وقوله تعالى: ﴿لم يتسنه﴾ [البقرة: ٢٥٩]، ونحو قول الشاعر:

إذا ما ترعرع فينا الغلام	فما إن يقال له من هوه
إذا لم يسُدْ قبل شُدْ الإزار	فذلك فينا الذي لا هوه
ولى صاحب من بنى الشيصبان	فطورا أقول وطورا هوه

وتسمى أيضاً هاء الاستراحة، وقد ثبت في الوصل على نية الوقف، كقراءة غير حمزة والكسائي: ﴿لم يتسنه وانظر﴾ [البقرة: ٢٥٩]، ﴿نبهدهم اقتده﴾ [الأنعام: ٩٠] قيل بإثبات هاء السكت في الدرج.

ينظر مصابيح المعاني (٥٠٠، ٥٠١).

وجاء في الجنى الدانى: هاء السكت هي هاء تلحق وقفاً، لبيان الحركة. وإنما تلحق بعد حركة بناء لا تشبه حركة الإعراب، نحو: هوه، وهيه، وماليه، وله.

وتلحق أيضاً بعد ألف الندبة، ونحوها كقولك: وازيداه. ولا تثبت وصلأ، إلا في ضرورة شعر، وإنما أثبتتها القراء وصلأ، في بعض المواضع؛ اتباعاً لرسم المصحف.

ولحاق هذه الهاء ليس بواجب إلا في موضعين:

أحدهما: ما بقى من الأفعال المعتلة على أصل واحد، نحو: عه، ولم يعه.

والثاني: (ما) الاستفهامية، إذا جرت بإضافة اسم، نحو: قراءة مة؟

ينظر: الجنى الدانى (١٥٢).

ظَنَنْتُ ﴿ في الحاقه [١٩-٢٠].

والمختار فيه تحقيق الهمزة، وقد حكى فيها النقل، وقسم الحافظ الحرف الساكن الذى تنقل إليه حركة الهمزة ثلاثة أقسام:

أحدها: التنوين.

والثانى: لام التعريف.

والثالث: سائر الحروف.

وإنما فعل هذا؛ لأنه رأى أن التنوين زائد على الكلمة يسقط فى الوقف وعند الإضافة، ومع الألف واللام؛ فنبه على أنه فى هذا الباب بمنزلة الساكن غير الزائد فتنتقل إليه الحركة، كما تنقل إلى غيره، ولا يحذف مع الهمزة كما يحذف فيما ذكره.

وجعل التعريف أيضا قسما على حدته؛ لأن لام التعريف تكتب موصولة بما دخلت عليه، فهى مع ما دخلت عليه بمنزلة كلمة واحدة.

ألا ترى إلى كونها تقع بين العامل والمعمول فتقول: مررت بالرجل وكتبت بالقلم، فتفصل بين حرف الجر والاسم المجرور مع شدة اتصال حرف الجر بما دخل عليه؟!

وأصل النقل فى هذا الباب: ألا يكون فى كلمة واحدة، فنبه على أن لام التعريف وإن اشتد اتصاله بما دخل عليه ولكنه مع ذلك فى حكم المنفصل الذى ينقل إليه، ولم يستوجب له اتصاله فى الخط أن يصير بمنزلة ما هو من نفس البنية؛ بدليل أنك إذا أسقطته لم يخل معنى الكلمة، وإنما يزول بزوال المعنى الذى دخل بسببه خاصة وهو التعريف.

ونظير النقل إلى لام التعريف؛ إبقاء لحكم الانفصال عليه، وإن كان متصلا فى الخط: ما روى من سكت حمزة على هذا اللام إذا وقعت بعده همزة كما يسكت على سائر السواكن المنفصلة نحو ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ [البقرة: ٢٥٣] و ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ [المؤمنون: ١]، كما يأتى فى موضعه، بحول الله تعالى.

واعلم أن الأصل فى حروف المعانى: أن تكون مفصولة فى الخط مما دخلت عليه.

وهذا مطرد فيها إذا كانت الكلمة مركبة من حرفين فصاعدا؛ لأنها إذ ذاك يكون

لها مبدأ ومقطع، فيمكن النطق بها متحركة الأول ساكنة الآخر .
فأما إذا كان الحرف الذي للمعنى حرفا واحدا من حروف التهجى، فإنه يكتب
موصولا بما بعده فى الخط إذا كان مما يقبل الاتصال بما بعده ك «باء الجر» و «كاف
التشبيه» و «فاء العطف» وكذلك «لام التعريف» .

أما إذا كان مما لا يقبل الاتصال ك «ألف الاستفهام» و «واو العطف» فلا يكتب إلا
مفصولا فى الخط، وإن كان فى حكم المتصل، كما إذا وقع شىء من ذلك فى أثناء
الكلمة الواحدة نحو «دروع» و «ورود» .

وإنما كتب ما ذكرته من الحروف موصولا فى الخط؛ لأن الخط تابع للفظ، فإذا
كانت الكلمة حرفا واحدا من حروف التهجى لم يمكن أن تبدأ بها وتقف عليها؛ لأنه
يلزم من الابتداء بها تحريكها، ومن الوقف عليها إسكانها، ولا يمكن اجتماع الحركة
والسكون فى الحرف الواحد؛ ولهذا كان الوقف على الأمر من «وقى» و «وعى» :
«قه» و «عه»، بإثبات هاء السكت؛ ليكون الحرف الموقوف عليه غير المبتدأ به؛
ولهذا إذا قيل لك: الفظ بالباء من «ضرب» قلت: «به»، فتبدأ بالباء بحركتها وتلحقها
هاء السكت، كما أنك إذا قيل لك: الفظ بالباء من «اضرب» قلت: «اب»، فتبدأ
بهمزة الوصل وتقف على الباء بالسكون كما كانت فى «اضرب»؛ ليكون المقطع فى
جميع ذلك غير المطلع .

فإذا تقرر هذا فأقول: إذا كان حرف المعنى حرفا واحدا من حروف التهجى فليس
بمستقل كما تقدم، فلزم اتصاله بما سبق من أجله وهو ما وقع بعده؛ لأن الحرف إنما
يدل فى الأكثر على معنى فيما بعده؛ فصار حرف المعنى لذلك مع ما بعده كالكلمة
الواحدة .

ألا ترى أنه لا يستقل فى الدلالة على معناه على انفراده، وإنما يفهم معناه إذا
ذكرته مع ما دخل عليه فصار بمنزلة زاي «زيد» وراء «رجل»؛ إذ لا يدل واحد منهما
على معنى حتى يلتحم بما بعده وتكمل الكلمة وحيثئذ يفهم المعنى ويعرف
المسمى، فلما لزم هذا الالتحام بالنظر إلى المعنى مع ما تقدم من حكم اللفظ كتب
موصولا بما بعده فى الخط إشعارا بذلك، ولأن الخط تابع للفظ كما تقدم .

فإذا كان الحرف مما يستقل وهو المركب من حرفين فصاعدا كتب مفصولا نحو
«من» و «عن» و «فى» و «لن» .

فأما «يا» في النداء فإنما كتبت بألف واحدة نحو: «يآدم» و«يأيها» ؛ لأنهم استثقلوا تكرار الألف فحذفوا ألف «يا» تخفيفا، ولكثرة الاستعمال، وبسبب كثرة الاستعمال كتبوا «يبنى»، و«يدود» ونحوهما بغير ألف.

فإذا تقرر هذا: فأرجع إلى لام التعريف، فأقول: هي عند سيبويه حرف واحد من حروف التهجي، وهي اللام خاصة، وبها يحصل التعريف، وإنما الألف قبلها ألف وصل؛ ولهذا تسقط في الدرج؛ فهي إذن بمنزلة باء الجر وكاف التشبيه مما هو على حرف واحد؛ ولهذا كتبت موصولة في الخط بما بعدها.

ويظهر من «الكتاب» أن مذهب الخليل مخالف لمذهب سيبويه رحمهما الله؛ لأن الخليل شبهها بـ «قد»، وحمل كثير من الناس كلامه على أنها عنده همزة قطع، وعضدوا هذا الظاهر بأشياء منها أنها تثبت مع تحريك اللام بحركة النقل نحو «الْحَمْرُ» و«الْأَرْضُ»، وأنها تبدل أو تسهل بين بين مع همزة الاستفهام، كقوله تعالى: ﴿قُلْ أَلَّذَكَّرِينَ حَرَّمَ﴾ [الأنعام: ١٤٣] و﴿قُلْ أَللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾ [يونس: ٥٩]، وأنها مقطوعة في الاسم الأعظم في النداء في قولنا: يا أله.

وهذه كلها لا دليل فيها على أنها همزة قطع، ولا أيضا قول الخليل يظن منه أنها عنده همزة قطع، ولاستيفاء الرد والقبول في هذه المسألة موضع غير هذا، ولكن نبهت هنا على بعض ما قيل في المسألة.

وأما جعل الحافظ سائر الحروف قسما واحدا فلا إشكال فيه. وقوله: «على مراد القطع».

يريد أنهم نوا بذلك الوقف على الهاء من ﴿كِنْيَةٍ﴾ ثم الابتداء بما بعده وإن كان الكلام موصولا، وإنما احتاج إلى هذا التقدير؛ لأن الهاء في ﴿كِنْيَةٍ﴾ هاء السكت وحقها أن تثبت في الوقف دون الوصل، فمن وقف هنا عليها فقد أعطاها ما تستحقه من الحكم، ومن وصلها فكأنه قدر أنه وقف عليها، وهذا التقدير يشبه ما يسميه النحويون الحمل على التوهم، كقول الشاعر: [من الطويل]

مَشَائِمَ لَيْسُوا مُضْلِحِينَ عَشِيرَةَ . وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيِّنٍ غُرَابَهَا^(١)

(١) البيت للأخوص (أو الأحوص) الرياحي في الإنصاف ص ١٩٣، والحيوان (٣/٤٣١)، وخزانة الأدب (٤/١٥٨، ١٦٠، ١٦٤)، وشرح شواهد الإيضاح ص (٥٨٩)، وشرح شواهد المغنى ص (٨٧١)، وشرح المفصل (٢/٥٢)، وشرح أبيات سيبويه (١/٧٤)، =

بخفض: «ناعب» على توهم أنه زاد الباء بعد «ليس» فقال: ليسوا بمصلحين، ثم عطف عليه بالخفض.

ومن هذا النوع قراءة الجماعة غير أبي عمرو: ﴿فَأَصْدَقَ وَأَكْنَ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [المنافقون: ١٠] بجزم «أكن» حملاً على موضع الفاء^(١)؛ لأنه لو لم تثبت الفاء

= (٢/١٠٥)، والكتاب (١/١٦٥، ٣٠٦)، ولسان العرب (شأم)، والمؤتلف والمختلف ص (٤٩)، وهو للفرزدق في الكتاب (٣/٢٩)، وبلا نسبة في أسرار اللغة ص (١٥٥)، والأشباه والنظائر (٢/٣٤٧)، (٤/٣١٣)، والخزانة (٨/٢٩٥، ٥٥٤)، والخصائص (٢/٣٥٤)، وشرح الأشموني (٢/٣٠٢)، وشرح المفصل (٥/٦٨)، (٧/٥٧)، ومعنى اللبيب ص (٤٧٨)، والممتع في التصريف ص (٥٠).

(١) قال السمين الحلبي في الدر المصون: ﴿وأكن﴾، قرأ أبو عمرو: (وأكون) بنصب الفعل عطفًا على ﴿فأصدق﴾ [المنافقون: ١٠]، و﴿فأصدق﴾ منصوب على جواب التمني في قوله: ﴿لولا أخرجني﴾ [المنافقون: ١٠] والباقون: ﴿وأكن﴾ مجزومًا، وحذفت الواو لالتقاء الساكنين.

واختلفت عبارات الناس في ذلك:

فقال الرمخشري: عطفًا على محل ﴿فأصدق﴾ كأنه قيل: إن أخرجني أصدق وأكن. وقال ابن عطية: عطفًا على الموضع؛ لأن التقدير: إن أخرجني أصدق وأكن، هذا مذهب أبي على الفارسي.

فأما ما حكاه سيبويه عن الخليل فهو غير هذا، وهو: أنه جزم على توهم الشرط الذي دل عليه التمني، ولا موضع هنا؛ لأن الشرط ليس بظاهر. وإنما يعطف على الموضع حيث يظهر الشرط كقوله: ﴿ومن يضل الله فلا هادي له ويذرهم﴾ [الأعراف: ١٨٦] فمن جزم عطفه على موضع ﴿فلا هادي له﴾؛ لأنه لو وقع موقعة فعل لانجزم. انتهى.

وهذا الذي نقله عن سيبويه هو المشهور عند النحويين. ونظر سيبويه ذلك بقول زهير:

بدا لي أنى لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئًا إذا كان جائيًا
فخفض (ولا سابق) عطفًا على (مدرك) الذي هو خبر (ليس) على توهم زيادة الباء فيه؛ لأنه تذكر جر خبرها بالباء المزيدة، وهو عكس الآية الكريمة؛ لأنه في الآية جزم على توهم سقوط الفاء، وهنا خفض على توهم وجود الباء. ولكن الجامع توهم ما يقتضى جواز ذلك، ولكنى لا أحب هذا النمط مستعملًا في القرآن؛ فلا يقال: جزم على التوهم؛ لقبه لفظًا.

وقال أبو عبد الله: له في مصحف عثمان (وأكن) بغير واو. فقد فرق الشيخ بين العطف على الموضع والعطف على التوهم بشيء، فقال: الفرق بينهما أن العامل في العطف على الموضع موجود وأثره مفقود. والعامل في العطف على التوهم مفقود وأثره موجود. انتهى. قلت: مثال الأول: هذا ضارب زيد وعمراً، فهذا من العطف على الموضع، فالعامل وهو «ضارب» موجود، وأثره وهو النصب مفقود.

ومثال الثاني: ما نحن فيه؛ فإن العامل للنجزم مفقود وأثره موجود.

=

لجزم «أصدق».

وعلى هذا تخرج قراءة نافع - رحمه - الله: ﴿ومحياى﴾ بسكون الياء كأنه نوى الوقف عليها وإن لم يقف، وكذلك قراءة قنبل ﴿وَيَحْتُتْكَ مِنْ سَبَأٍ﴾^(١) [النمل: ٢٢] بسكون الهمزة فى الوصل، ولا يجوز الوقف على هذين الموضوعين لأنَّ يبتدأ بما بعدهما؛ لأن ما بعدهما من تمامهما إلا أن يكون الوقف لانقطاع النفس والنسيان ثم يوصل بما بعده، والله أعلم.

وقوله: «مع تخليص الساكن قبلها».

يريد مع إثباته فى اللفظ ساكنا محضا غير مشوب بشيء من الحركة ولا بإشارة بروم ولا إشماء، وذكر أنهم اختلفوا فى ﴿ءَالْتَنَ﴾ فى موضعين من سورة يونس عليه السلام [الآيتان: ٥١، ٩١]، وفى ﴿عَادًا أَلْوَلَى﴾ من «والنجم» [٥٠].

وقد ورد النقل فى ثلاثة ألفاظ سوى ما ذكر هنا:

أحدها: ﴿القرآن﴾ [البقرة: ١٨٥] قرأه ابن كثير بنقل حركة الهمزة إلى الراء فى الوصل والوقف.

الثانى: صيغة الأمر من «سأل» إذا كان قبله واو العطف أو فاءه نحو ﴿وسل

= وأصرح منه بيت زهير؛ فإن الباء مفقودة وأثرها موجود، ولكن أثرها إنما ظهر فى المعطوف لا فى المعطوف عليه، وكذلك فى الآية الكريمة.
ومن ذلك أيضا بيت امرئ القيس:

فظل طهاة اللحم من بين منضج صفيف شواء أو قدير معجل
فإنه جعلوه من العطف على التوهم، وذلك أنه توهم أنه أضاف منضج إلى صفيف، وهو لو أضافه إليه لجره فعطف «قدير» على «صفيف» بالجر؛ توهمًا لجره بالإضافة.
وقرأ عبيد بن عمير: و (أكون)، برقع الفعل على الاستئناف، أى: وأنا أكون، وهذا عِدَّة منه بالصلاح.

ينظر: الدر المصون (٦/٣٢٣-٣٢٤).

(١) قوله: (من سبأ)، قرأ البزى، وأبو عمرو بفتح الهمزة، جعلاه اسماً للقبيلة أو البقعة، فمنعاه من الصرف للعلمية والتأنيث، وعليه قوله:

من سبأ الحاضرين مأرب إذ يبنون من دون سيله العرما
وقرأ قنبل بسكون الهمزة، كأنه نوى الوقف وأجرى الوصل مجراه، والباقون بالجر والتنوين، جعلوه اسماً للحى أو المكان، وعليه قوله:

الواردون وتسيم فى ذرى سبباً
قد عض أعناقهم جلد الجواميس
وهذا الخلاف جار بعينه فى «سورة سبأ».
ينظر: اللباب (١٥/١٣٧-١٣٨).

القرية ﴿ [يوسف: ٨٢] ﴿فَسَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ﴾ [النحل: ٤٣] حيث وقع، نقل ابن كثير والكسائي حركة الهمزة إلى السين في الحاليين.

والثالث: ﴿رَدًّا يَصْدُقْنِي﴾ في القصص [٣٤] نقل نافع حركة الهمزة إلى الدال في الحاليين، وحمزة يوافق على النقل في هذه المواضع في الوقف على ما يأتي في أصله في الوقف.

وقد استوفى الحافظ جميع ذلك في فرش الحروف، وإنما لم يذكر هنا هذه الألفاظ الثلاثة؛ لأن الهمزة فيها والحرف الساكن في كلمة واحدة، بخلاف ما انعقد عليه هذا الباب، والله عز وعلما أعلم.

ومذهب الشيخ والإمام كمذهب الحافظ في جميع ما ذكر في الباب، والحمد لله رب العالمين.

باب مذهب أبي عمرو في ترك الهمز

أطلق الحافظ القول بترك الهمز في هذا الباب عن أبي عمرو وخصه في «المفردات» برواية السوسى.

وحاصل قوله في «جامع البيان» الإطلاق كما هو في «التيسير». وأنا أذكر الآن نص قوله في «جامع البيان»؛ لتقف عليه، ولتحصل منه أمور تقف عليها بحول الله - عز وجل - فقال الحافظ في «جامع البيان» ما نصه: «اعلم أن أبا عمرو كان يترك الهمزة الساكنة سواء كانت فاء، أو عينا، أو لاما ويخلفها بالحرف الذى منه حركة ما قبلها، واختلف أصحاب اليزيدى عنه في الحال التى يستعمل تركها فيه: فحكى أبو عمر، وعامر الموصلى^(١)، وإسماعيل^(٢)، وإبراهيم^(٣) من

(١) عامر بن عمر بن صالح، أبو الفتوح المعروف بأوقية الموصلى، مقرر حاذق، أخذ القراءة عن اليزيدى وله عنه نسخة وعن - المستنير، والمبهبج، والكفاية الكبرى، والكامل - العباس بن الفضل الأنصارى قاضى الموصل، قال عنه أحمد بن سمعويه: إنه قرأ على اليزيدى ختمتين باختيار أبي عمرو، روى القراءة عنه - المبهبج، جامع البيان، الكامل - أحمد بن سمعويه - الكامل - أبو الحسن محمد بن السراج - والمبهبج، وجامع البيان، الكامل - أبو العباس أحمد بن مسعود السراج وإسحاق بن حاتم الموصلى شيخ ابن مقسم، كذا قال الأهوازي، وصوابه: - المبهبج - جامع البيان - الكفاية الكبرى - الكامل - حاتم ابن إسحاق، ويقال: ابن إسماعيل، والله أعلم. - والمبهبج، جامع البيان، الكامل - عيسى ابن رصاص - جامع البيان - الكامل - على العينزرى - والمبهبج، الكامل - موسى =

رواية عبيد الله، وابن جعفر اليزيدي^(١) عنه أن أبا عمرو كان إذا قرأ فأدرج القراءة لم يهزم كل ما كانت الهمزة فيه مجزومة مثل ﴿يؤمنون﴾^(٢) [البقرة: ٣] و﴿ياكلون﴾ [البقرة: ١٧٤] فدل هذا على أنه إذا لم يسرع في قراءته واستعمل التحقيق همز.

= ابن حاتم بن جمهور و - المبهج، الكامل - محمد بن الحسين الموصلي و - جامع البيان - الحسن بن سعد الموصلي و - الكامل - إبراهيم بن كعب. توفي سنة خمسين ومائتين. ينظر: غاية النهاية (١/٣٥٠-٣٥١).

(٢) إسماعيل بن أبي أويس عبد الله بن عبد الله بن أويس بن مالك بن أبي عامر، الإمام الحافظ الصدوق، أبو عبد الله الأصبحي المدني، أخو أبي بكر عبد الحميد بن أبي أويس. قرأ القرآن وجوده على نافع، فكان آخر تلامذته وفاة. تلا عليه أحمد بن صالح المصري وغيره.

وحدث عن: أبيه عبد الله وأخيه أبي بكر، وخاله مالك بن أنس، وعبد العزيز بن عبد الله بن الماجشون، وسلمة بن وردان صاحب أنس، وسليمان بن بلال، وإبراهيم ابن إسماعيل بن أبي حبيبة، وكثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف، وعبد الرحمن ابن أبي الزناد، وعدة.

حدث عنه: البخاري ومسلم، ثم مسلم وأبو داود والترمذي والقزويني بواسطة، وأحمد ابن صالح، وأحمد بن يوسف السلمى، وأبو محمد الدارمي. وكان عالم أهل المدينة ومحدثهم في زمانه على نقص في حفظه وإتقانه، ولولا أن الشيخين احتجا به، لزحزح حديثه عن درجة الصحيح إلى درجة الحسن. مولده في سنة تسع وثلاثين ومائة.

ومات في سنة ست وعشرين ومائتين، وقيل: سنة سبع في رجب، رحمه الله بمئه. ينظر: سير أعلام النبلاء (١٠/٣١٩-٣٩٥)، والتاريخ الكبير (١/٣٦٤)، والتاريخ الصغير (٢/٣٥٤).

(٣) إبراهيم بن علي بن إبراهيم، سبيخت، أبو الفتح البغدادي، نزيل مصر، ماهر مكثر، قرأ على بكار بن محمد بن بكار وابن مجاهد وعبيد الله بن أحمد بن بكير التميمي، مات بمصر سنة سبعين وثلاثمائة. ينظر: غاية النهاية (١/١٩).

(١) أحمد بن محمد بن يحيى بن المبارك، اليزيدي العدوي، أبو جعفر النحوي هو وأبوه وجده. قال اليزيدي: هو أمثل أهل بيته في العلم، كان راوية شاعرا متفتنا في العلوم. وقال ابن عساكر: كان من ندماء المأمون، وقدم دمشق، وتوجه غازيا للروم. سمع جده أبا زيد الأنصاري.

وكان مقرئا روى عنه أخواه عبيد الله والفضل. ومات قبيل سنة ستين ومائتين. وله بيت يجمع حروف المعجم، وهو:

ولقد شجنتني طفلة برزت ضحى كالشمس خثماء العظام بذى الغضى
ينظر: بغية الوعاة (١/٣٨٦).

(٢) أى أن أبا عمرو يبذل كل همز ساكن إلا ما كان الهمز فيه للجزم أو للأمر.

انتهى .

قال العبد: قد حصل من هذا أن أبا عمر نقل التسهيل، وحصل من قول الحافظ: «فدل هذا على أنه إذا لم يسرع في قراءته، واستعمل التحقيق همز» - أن قوله: «أدرج» معناه: فأسرع، خلافاً لمن غاب عنه ذلك، فظن أن «أدرج» لا يقال بمعنى «أسرع»، وإنما يقال بمعنى «وصل»، وبنى على هذا المفهوم أن أبا عمرو إنما يسهل الهمزة الساكنة في الوصل خاصة، فإذا وقف حققها بناءً منه على أن الدرّج لا يقال إلا بمعنى الوصل الذي يقابله الوقف .

قال العبد: ولست أذكر أن الدرّج يقال بمعنى «الوصل»، لكن في غير هذا الموضع .

وأما في هذا الموضع فلو فسر الدرّج بمعنى الوصل لكان ذلك خلاف الحكمة؛ إذ الوقف موضع استراحة وتخفيف عن المتكلم، والوصل موضع عمل واجتهاد، فكيف يتناسب أن يحقق في الوقف ويسهل في الوصل مع ما في تحقيق الهمزة من الثقل؟!

بل مذاهب القراء في ذلك ثلاثة:

أحدها: التحقيق في الحاليين .

والثاني: التسهيل في الحاليين كما تقدم .

والثالث: التحقيق في الوصل والتسهيل في الوقف، وهو مذهب حمزة وهشام .

ولم ينقل أحد عن أبي عمرو ولا غيره من أهل السبع - حسب ما اشتملت عليه هذه الكتب التي نعتمد عليها - التحقيق في الوقف، والتسهيل في الوصل، ولا يعترض هذا الكلام بما تقدم عن قالون، والبيزي، وأبي عمرو في باب الهمزتين المتفتحتي الحركة من كلمتين، حيث سهلوا الهمزة الأولى في الوصل وحققوها في الوقف؛ لأن ذلك باب آخر استقلوا فيه اجتماع الهمزتين، وذلك لا يكون إلا في الوصل، وإنما كلامنا هنا في الهمزة المفردة، فتأمل هذا كله تجد الحق بحول الله، عز وجل .

ثم قال الحافظ في «جامع البيان» ما نصه: «وحكى أبو شعيب عنه أنه كان إذا قرأ في الصلاة لم يهمز كل ما كانت الهمزة فيه مجزومة»؛ فدل ذلك على أنه كان إذا قرأ في غير الصلاة - سواء استعمل الحدر أو التحقيق - همز .

وذكر أبو عبد الرحمن، وإبراهيم من رواية العباس، وأبو حمدون^(١)، وأبو خلاد^(٢)، ومحمد بن شجاع^(٣) وأحمد بن حرب^(٤) عن الدوري، عنه أن أبا عمرو

(١) الطيب بن إسماعيل بن أبي تراب، أبو حمدون الداهلي البغدادي، النقاش للخواتم، ويقال له أيضا حمدويه اللؤلؤي الثقاب الفصاص، مقرئ ضابط حاذق ثقة صالح، قرأ على - المستنير، الغاية، الكفاية الكبرى، الكامل - إسحاق المسيبي - والمستنير، - الكفاية الكبرى - عبد الله بن صالح العجلي وإسحاق الأزرق ويعقوب الحضرمي - والمستنير، الغاية، الكفاية الكبرى - يحيى بن آدم و - المستنير - محمد بن مسلم بن صالح العجلي فيما قاله أبو الحسن الخياط و - المستنير - المبهج، جامع البيان، الكفاية الكبرى، الكامل - اليزيدي، وكان من أجل أصحابهما وأضبطنهم، وروى الحروف عن - المستنير، الكفاية الكبرى، الكامل - سليمان بن داود الهاشمي، وحجاج بن منهال الأعور وحسين الجعفي وسليمان بن عيسى، ويقال: عرض عليه أيضا وشعيب بن حرب، وسمع - المستنير، الكامل - الكسائي يقرأ فضبط قراءته، قال: وسمعت الكسائي وقد قرأ علينا ختمتين ما من حرف إلا سألتناه عنه، ويقال: قرأ عليه، روى القراءة عنه عرضا وسماعا - المستنير، الغاية الكفاية الكبرى، الكامل - الحسن بن الحسين الصواف و - الكامل - إبراهيم بن خالد وأحمد بن الخطاب الخزاعي وإسحاق بن مخلد و - المبهج، جامع البيان، الكفاية الكبرى، الكامل - الحسين بن شريك و - المبهج، الكامل - عبدالله بن أحمد بن الهيثم البلخي - المستنير، الكفاية الكبرى - الفضل بن مخلد والخضر بن الهيثم بن جابر الطوسي و - الكامل - القاسم بن أحمد الصائغ وقاسم بن زكريا و - المستنير، الكفاية الكبرى الكامل - علي ابن الهيثم، وفي تجريد ابن الفحام أسند رواية أبي حمدون عن الفارسي عن الحسين الفحام عن بكار عن أبي حمدون فوهم، وصوابه: بكار عن الحسن بن الحسين الصواف عن أبي حمدون، أنبأنا الحسن بن أحمد عن إبراهيم بن الفضل، أنا عبد الوهاب بن علي، أنا الحافظ أبو العلاء، أنا أحمد بن علي الأصبهاني، أنا أحمد بن الفضل، أنا عبد العزيز بن محمد الكسائي، أنا أبو الطيب محمد بن أحمد بن يوسف البغدادي، حدثني أبو عبد الله بن شريك، ثنا أبو حمدون الطيب بن إسماعيل قال: كنت ليلة من الليالي في روزنتي فحملتني عيني، فرأيت نورًا قد تلبب بي وهو يقول: حسيك الله، بيني وبينك الله، فقلت: من أنت؟ فقال: أنا الذي أدغمتني، قال: فانتبهت وقلت: ما عدت أدغم حرفا يجوز إظهاره. وأخبر أيضا أنه قرأ على حسين القرآن كل يوم آية، قال: وختمته عليه في خمس عشرة سنة. مات في حدود سنة أربعين ومائتين فيما أظن، والله أعلم. ينظر غاية النهاية (١/٣٤٣-٣٤٤).

(٢) سليمان بن خلاد، وقال أبو الفضل الرازي سليم بن خلاد، وقيل سليمان بن خالد، والأول هو الصحيح. أبو خلاد النحوي السامري المؤدب، صدوق مصدر، أخذ القراءة عرضا وسماعا عن اليزيدي، وله عنه نسخة وإسماعيل بن جعفر، روى القراءة عنه القاسم بن محمد بن بشار و - التيسير، المستنير، الكفاية الكبرى، الكامل - محمد بن أحمد بن قطن و - المستنير، الكفاية الكبرى - علي بن أحمد بن مروان وبكر بن أحمد السراويلي وأحمد ابن حمدان الفرائضي ومحمد بن أحمد بن شنبوذ، مات سنة إحدى وستين ومائتين *
تنظر ترجمته في غاية النهاية (١/٣١٣).

(٣) محمد بن شجاع أبو عبد الله، الثلجي البغدادي، الفقيه الحنفي، عالم صالح مشهور متكلم =

كان إذا قرأ لم يهزم ما كانت الهمزة فيه مجزومة؛ فدل قولهم على أنه كان لا يهزم على كل حال فى صلاة أو غيرها، وفى حدر أو تحقيق.

ودل أيضا قول جميعهم على أنه كان يترك كل همزة ساكنة حيث حلت، وأى حرف كانت من حروف الاسم والفعل، وبذلك قرأت على شيخنا أبى الفتح عن قراءته على أبى الحسن بن عبد الباقي بن الحسن، عن أصحابه، عن اليزيدى، وعن شجاع، عن أبى عمرو، ولم يستثن لى من ذلك شيئا فى رواية اليزيدى، واستثنى لى فى رواية شجاع:

من الأسماء ﴿أَبَائِي﴾ [البقرة: ١٧٧] و ﴿أَبَاسَاءَ﴾ [البقرة: ١٧٧]، و ﴿الرَّأْسُ﴾ [مريم: ٤] و ﴿رَأْسِيَّ﴾ [يوسف: ٤١] و ﴿وَأَسَى﴾ [الواقعة: ١٨] و ﴿كَأَسَا﴾

== فيه من جهة اعتقاده، أخذ القراءة عرضا وسماعا عن - جامع البيان - أبى محمد اليزيدى عن أبى عمرو وله عنه نسخة، وروى الحروف عن يحيى بن آدم عن حسين الجعفى عن أبى بكر عن عاصم، وتفقه على الحسن بن زياد اللؤلئى، روى عنه القراءة عرضا أبو جعفر محمد ابن على بن إسحاق القرشى، وروى الحروف عنه أبو أيوب سليمان بن داود الرقى و جامع البيان - عبد الوهاب بن أبى حية وعبيد الله بن إبراهيم العمري، قال ابن عدى: كان يضع أحاديث فى التشبيه ينسبها إلى أصحاب الحديث يثلبهم بذلك، وكان ينال من أحمد وأصحابه وينتقص الشافعى، وكتب فى وصيته: لا يعطى من ثلثى إلا من قال: القرآن مخلوق. قال ابن الجزرى: لما حضرته الوفاة رجع عن ذلك كله، وذكر مناقبهم، ومات يوم عرفة وهو ساجد فى آخر سجدة من صلاة العصر سنة أربع وستين ومائتين، وقيل: سنة ست وستين فى عاشر الحجة، فلعل ذلك كان دليل قبول توبته، عفا الله عنه ورحمنا.

ينظر: غاية النهاية (١٥٢/٢-١٥٣) وأخبار أبى حنيفة وأصحابه (١٥٧) تاريخ بغداد (٥/٣٥٠) طبقات الفقهاء للشيرازى (١٤٠)، تهذيب التهذيب (٩/٢٢٠) شذرات الذهب (٢/١٥١) الفوائد البهية (١/١٧١) هدية العارفين (٢/١٧).

(٤) أحمد بن حرب بن غيلان، أبو جعفر المعدل البصرى، مقرر معروف، روى القراءة عرضا عن - المستنير، المبهج، الكامل - الدورى وأبى أيوب الخياط وأبى حاتم، روى القراءة عنه عرضا - المستنير، الكامل - مدين بن شعيب و - المبهج -، الكامل - أبو العباس المطوعى و - الكامل - ابن خلع، قال الخزاعى: إن المطوعى قرأ عليه سنة ثلاثمائة، وقال الحافظ بن زبر فى وفياته: توفى أحمد بن حرب سنة إحدى وثلاثمائة قال ابن الجزرى: وليس هذا بالمعدل الذى هو أحمد بن حرب بن مسمع، ذاك بغدادى يكنى أبا جعفر أيضا، توفى سنة أربع وسبعين ومائتين، وقيل: سنة خمس روى عن عفان بن مسلم وغيره، وروى عنه المحاملى وغيره، وكان ثقة يعد من القراء أيضا، وليس أيضا بالمعدل الذى قرأ على محمد بن وهب وأبى الزعراء كما توهمه ابن سوار؛ فإن ذلك محمد بن يعقوب.

ينظر: غاية النهاية (١/٤٥) وشذرات الذهب (٢/٩٥).

[الإنسان: ١٧] و ﴿الضَّالِّينَ﴾ [الأنعام: ١٤٣] و ﴿شَاءُ﴾ [عبس: ٣٧] قال: واختلف عنه في ﴿الذَّاتِ﴾ [يوسف: ١٤] ومن الفعل قوله: ﴿لَا يَأْتِيكُمْ﴾ في الحجرات [الآية: ١٤] لا غير، فأخذ ذلك عليّ بالهمز، وعلى ذلك أهل الأداء، عن شجاع. انتهى ما حكته عن الحافظ في «جامع البيان».

وأرجع الآن إلى كلامه في «التيسير» فأقول: أطلق الحافظ - رحمه الله - القول في «التيسير» عن أبي عمرو، وقد حصل مما تقدم أنه مروى من الطريقتين. وافقه الشيخ في «التبصرة» على ذلك، وخصه الإمام برواية السوسى، وعول الحافظ في «التيسير» على استعمال ذلك إذا قرأ في الصلاة أو أدرج القراءة أو قرأ بالإدغام الكبير.

وقيد الشيخ والإمام بما إذا أدرج القراءة، أو قرأ في الصلاة خاصة، ولم أقف لهما على بيان في ذلك إذا قرأ بالإدغام الكبير، غير أن أبا جعفر بن البادش - رحمه الله - ذكر في باب الإدغام من كتاب «الإقناع» أن شريحاً يجيز الهمز مع الإدغام. ونص كلامه: «قال أبو علي الأهوازي^(١): ما رأيت أحدا ممن قرأت عليه يأخذ

(١) هو أبو علي، الحسن بن علي بن إبراهيم بن يزداد بن هرمز الأهوازي، نزيل دمشق. ولد سنة اثنتين وستين وثلاثمائة، وزعم أنه علي بن الحسين الغضائري - مجهول لا يوثق به، ادعى أنه قرأ على الأشناني، والقاسم المطرز - وذكر أنه تلا لقالون في سنة ثمان وسبعين وثلاثمائة بالأهواز على محمد بن محمد بن فيروز، عن الحسن ابن الحباب، وأنه قرأ على شيخ، عن أبي بكر بن سيف، وعلى الشنبوذى، وأبي حفص الكتاني، وجماعة، قبل التسعين وثلاثمائة. وسمع من نصر بن أحمد المرجى، صاحب أبي يعلى، ومن المعافى الجري، والكتاني، وعدة.

ولحق بدمشق عبد الوهاب الكلابي، وأنه سمع بمصر من أبي مسلم الكاتب، ويروى العالي والنازل، وخطه ردئ الوضع، جمع سيرة لمعاوية، و (مسندا) في بضعة عشر جزءاً، حشاه بالأباطيل السمجة.

تلا عليه: الهذلي، وغلّام الهراس، وأحمد بن أبي الأشعث السمرقندي، وأبو الحسن المصيني، وعتيق الردائي، وأبو الوحش سبيع بن قيراط، وخلق. وحدث عنه: الخطيب، والكتاني، والفقير نصر المقدسى، وأبو طاهر الحنائي، وأبو القاسم النسيب ووثقه، وبالإجازة أبو سعد بن الطيوري.

توفى أبو علي - سامحه الله - في رابع ذى الحجة سنة ست وأربعين وأربعمائة. ينظر: سير أعلام النبلاء (١٨/١٣-١٨)، وشذرات الذهب (٣/٢٧٤)، ومعرفة القراء (١/٣٢٢)، واللباب (١/٩٥) غاية النهاية (١/٢٢٠).

باب مذهب أبي عمرو في ترك الهمز

عنه بالهمز مع الإدغام. والناس على ما ذكر الأهوازي إلا أن شريح بن محمد أجاز لى الإدغام مع الهمز، وما سمعت ذلك من غيره». انتهى كلام ابن الباذش.
قال العبد: إن كان هذا الذى أجاز شريح مما نقله عن أبيه^(١)، أمكن أن يقال: إنما لم يقيد ترك الهمز بالإدغام الكبير؛ لجواز الهمز فيه عنده، والله جل وعلا أعلم.

وذكر الحافظ من الأمثلة: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٣]، و﴿يُؤَلِّفُونَ﴾ [البقرة: ٢٢٦]، و﴿وَالْمُؤْتَفِكِينَ﴾ [التوبة: ٧٠] والهمزة فى هذه الثلاثة فاء الكلمة.
وذكر ﴿يُنْسِ﴾ [هود: ٩٩] و﴿يُنْسَكَا﴾ [البقرة: ٩٠] و﴿الذُّنُوبُ﴾ [يوسف: ١٤] و«البئر» و﴿الزُّبَى﴾ [الإسراء: ٦٠] و﴿رُءُيَاكَ﴾ [يوسف: ٥] و﴿كَدَّابٍ﴾ والهمزة فى هذه الأمثلة عين الكلمة، وذكر ﴿جِثَّتْ﴾ [البقرة: ٧١] و﴿جِثْتُمْ﴾ [يونس: ٨١] و﴿سِثْتُمْ﴾ [البقرة: ٥٨] و﴿سِثْنَا﴾ [الأعراف: ١٧٦] و﴿فَادَّرْتُمْ﴾ [البقرة: ٧٢] و﴿أَطْمَأْنَنْتُمْ﴾ والهمزة فى هذه الأمثلة لام الكلمة.

ثم قال: «إلا أن يكون سكون الهمزة للجزم نحو... كذا، وجملته تسعة عشر موضعا».

اعلم أن هذه المواضع التسعة عشر منها عشرة ﴿يَشَأُ﴾ بالياء المعجمة من أسفل:
الأول: فى النساء ﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَيُّهَا النَّاسُ﴾ [الآية: ١٣٣].
والثانى، والثالث، والرابع: فى الأنعام: ﴿مَنْ يَشَأِ اللَّهُ يُضِلَّهُ﴾ [الآية: ٣٩] و﴿وَمَنْ يَشَأْ يُجْعَلْهُ﴾ [الآية: ٣٩] و﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَسْتَخْلِفْ﴾ [الآية: ١٣٣].
والخامس: فى سورة إبراهيم - عليه السلام - ﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾ [الآية: ١٩].
والسادس، والسابع: فى الإسراء ﴿إِنْ يَشَأْ يُرْحِمَكُمُ أَوْ إِنْ يَشَأْ يُعَذِّبْكُمْ﴾ [الآية: ٥٤].
والثامن: فى فاطر ﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾ [الآية: ١٦].
والتاسع، والعاشر فى الشورى ﴿فَإِنْ يَشَأِ اللَّهُ يُخْتِمْ﴾ [الآية: ٢٤] و﴿إِنْ يَشَأْ يُسْكِنِ الرِّيحَ﴾ [الآية: ٣٣].

ومنها ثلاثة ﴿نَشَأُ﴾ بالنون:

الأول: فى الشعراء ﴿إِنْ نَشَأْ نُزِّلْ عَلَيْهِمُ﴾ [الآية: ٤].

(١) فى ب: ابنه.

والثاني: في سبأ ﴿إِنْ نَشَأْ نُخِيفْ﴾ [الآية: ٩].

والثالث: في «يس» ﴿وَإِنْ نَشَأْ نُغْرِقْهُمْ﴾ [الآية: ٤٣].

ومنها ثلاثة «تَسْوُ»:

الأول: في آل عمران ﴿إِنْ تَمَسَّكُمُ حَسَنَةٌ سَوْهَمُمْ﴾ [الآية: ١٢٠].

والثاني: في المائدة ﴿إِنْ بُدِّ لَكُمْ تَسْوَكُمْ﴾ [الآية: ١٠١].

الثالث: في التوبة ﴿إِنْ تُصِيبَكَ حَسَنَةٌ تَسْوَهُمْ﴾ [الآية: ٥٠].

فهذه ستة عشر موضعا.

والموضع السابع عشر: ﴿أَوْ نُثَسِّهْ﴾ في البقرة [الآية: ١٠٦].

والثامن عشر: ﴿وَيُهَيِّجْ لِكُرْ﴾ في الكهف [الآية: ١٦].

والتاسع عشر: ﴿أَمْ لَمْ يَبْنَأْ﴾ في النجم [الآية: ٣٦].

واعلم أن هذه المواضع قد اشتملت على قوله تعالى ﴿مَنْ يَشَأْ اللَّهُ يُضِلَّهُ﴾ في الأنعام

[الآية: ٣٩]، و ﴿فَإِنْ يَشَأْ اللَّهُ يُخْتَرْ﴾ في الشورى [الآية: ٢٤]، وهذان الموضعان من

أبين الدلائل على صحة ما تقدم، من كون أبي عمرو يسهل الهمزة في هذا الباب في

الوصل والوقف، وأن قول من زعم أنه يسهلها في الوصل دون الوقف غلط.

ووجه الاستدلال: أن الهمزة في هذين الموضعين محركة في الوصل؛ لالتقاء

الساكنين، وإنما تسكن في الوقف، فلو كان أبو عمرو يخص تسهيل الهمزة الساكنة

بالوصل لم يكن لذكر هذين الموضعين فيما يستثنى له من ذلك وجه؛ إذ لا وجه

لاستثنائهما بالنظر إلى الوصل؛ لكونهما فيه متحركتين، وهو لا يسهل المتحركة،

ولا وجه أيضا لاستثنائهما بالنظر إلى الوقف، إذ التسهيل على زعم هذا القائل

مخصوص بالوصل، وقد نص ابن شريح - رحمه الله تعالى - على هذه المواضع

حرفا حرفا، وذكر فيها هذين الموضعين؛ فليس لقائل أن يقول: ولعل هذين

الموضعين غير داخلين في العدد المذكور، ومع هذا فلا يتم العدد المذكور إلا بهذين

الموضعين؛ إذ ليس في القرآن فعل مجزوم وآخره همزة سوى ما تقدم، وإنما ذكرت

هنا ذكر ابن شريح لهذين الموضعين في عدد المستثنيات؛ لأن صاحب هذه المقالة

المردودة يعتصم بمذهب ابن شريح، ويزعم أن كلام ابن شريح يدل على أن

أبا عمرو لا يسهل الهمزة الساكنة في الوقف، وإنما يسهلها في الوصل، ويستدل

على ذلك بمفومات له في كتاب «الكافي» تنزه ابن شريح - رحمه الله - أن تكون

باب مذهب أبي عمرو في ترك الهمز

خطرت بباله قط، فضلا عن أن يكون قصدها، وأضربت عن ذكرها هنا؛ صونا للممداد والقرطاس عن استعمالهما في الهذيان، وفيما ذكرته كفاية لأهل الهداية، والله جل جلاله المعين لمن يعتصم به ويستعين.

وأرجع إلى كلام الحافظ في «التيسير»، قال: «أو يكون للبناء نحو... كذا، وجملته أحد عشر موضعا».

اعلم أن جملة هذه المواضع الأحد عشر:

أولها في البقرة ﴿أَنْبِئْهُمْ﴾ [الآية: ٣٣].

والثاني: ﴿لَيْتَنَّا بِنَاءُ وَيْلِهِ﴾ في سورة يوسف عليه السلام [الآية: ٣٦].

والثالث، والرابع: ﴿نَجَّى عِبَادِي﴾ و ﴿وَنَبِّئْهُمْ عَنْ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ﴾ في الحجر

[الآيتان: ٤٩، ٥١].

والخامس: ﴿وَنَبِّئْهُمْ أَنَّ الْمَاءَ﴾ في القمر [الآية: ٢٨].

والسادس: ﴿أَقْرَأْ كِتَابَكَ﴾ في الإسراء [الآية: ١٤].

والسابع والثامن: ﴿أَقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ﴾ و ﴿أَقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ﴾ في العلق [الآيتان: ١، ٣].

والتاسع والعاشر: ﴿أَرْجُهُ﴾ في الأعراف [الآية: ١١١] والشعراء [الآية: ٣٦].

والحادى عشر: ﴿وَهَيْئَ لَنَا﴾ في الكهف [الآية: ١٠].

ثم ذكر الحافظ بعد هذا خمسة مواضع:

أحدها ﴿تَوَوَّى﴾ في الأحزاب [الآية: ٥١].

الثاني: ﴿تَوَوَّى﴾ في المعارج [الآية: ١٣]، وعللهما بأن ترك الهمز فيهما أثقل

من الهمز.

والثالث: ﴿رَثِيًّا﴾ في «كهيعص» [الآية: ٧٤]، وعلله بوقوع الالتباس بما لا

يهمز.

والرابع، والخامس: ﴿مُؤَصَّهٌ﴾ في البلد [٢٠] والهمزة [٨] وعلله بأن ترك الهمز

يخرج من لغة إلى لغة.

فكُلُّ من جميع هذه المستثنيات خمسة وثلاثون موضعا، ونسب استثناءها من

التسهيل، واختيار التحقيق فيها لابن مجاهد، ثم قال: «وبذلك قرأت».

يريد على بعض شيوخه؛ لأنه قد تقدم أنه قرأ على أبي الفتح من غير استثناء.

قال: «وبه آخذ».

يريد باستثناء هذه المواضع؛ فحصل من هذا أنه وافق ابن مجاهد في اختياره التحقيق في هذه المواضع.

وقياس هذا الاستثناء في قراءة أبي عمرو يقتضى أن يستثنى أيضا لحمزة في الوقف.

وأوكدها في ذلك: المواضع الخمسة الأخيرة، ولم يستثن لحمزة شيئا من ذلك، بل نص الحافظ على أن أصحابه اختلفوا في إدغام الحرف المبدل من الهمزة في ﴿رثيا﴾ [مريم: ٧٤] ﴿تؤوى﴾ [الأحزاب: ٥١] و ﴿تؤوب﴾ [المعارج: ١٣] اتباعا للخط، وفي إظهاره لكون البديل عارضا.

ثم قال: «والوجهان جائزان».

وافق الشيخ والإمام الحافظ على ما تقدم من الاستثناء لأبي عمرو وتسهيل ما عداها.

وذكر الشيخ والإمام اختلاف القراءة في رواية أبي شعيب هل تبدل الهمزة ياء في قوله تعالى: ﴿بَارِكُمْ﴾ في الحرفين في البقرة [٥٤] أم لا؟ والمختار عندهما: الهمز.

ولم يذكر الحافظ هذه المسألة في «التيسير»، وذكرها في «المفردات» بمثل ما ذكرها الشيخ والإمام.

تنبيه: الهمزة المتطرفة المتحركة في الوصل نحو ﴿إِنْ شَاءَ﴾ [الأحزاب: ٢٤] و ﴿يَسْتَهْزِئُ﴾ [البقرة: ١٥] و ﴿لِكُلِّ أَمْرٍ﴾ [عبس: ٣٧] إذا سكنت في الوقف فهي محققة في قراءة أبي عمرو سواء قرأت برواية التحقيق، أو برواية التسهيل.

وفي كلام الحافظ في آخر باب التسهيل من رواية أبي شعيب في «المفردات» ما يدل على صحة هذا.

ولو نبه عليه في «التيسير» لكان حسنا، والله جلت قدرته [وعلت كلمته]^(١) أعلم.

باب مذهب حمزة وهشام في الوقف على الهمزة

دونك قانون التسهيل مجملا، ثم بحسب مسائل الباب مفصلا.

(١) سقط في ب.

اعلم أن الهمزة تأتي في الكلمة أولاً، ووسطاً، وطرفاً، والتسهيل يستعمل في المتطرفة والمتوسطة.

فأما التي في أول الكلمة، فإن بدأت بها - لم يجز تسهيلها، وإن وصلت بما قبلها جاز فيها من التسهيل ما يجوز في المتوسطة على ما يأتي، واعلم أن التسهيل في هذا الباب ثلاثة أنواع:

أحدها: جعل الهمزة بين بين، أعنى بين الهمزة والحرف الذي منه حركتها.

الثاني: إبدالها حرفاً من جنس حركة ما قبلها.

الثالث: حذفها ونقل حركتها إلى ما قبلها.

فأما جعلها بين بين، فبابه أن يكون في الهمزة المتحركة وسطاً إذا كان قبلها ألف متحركة بشرط ألا تكون الهمزة مفتوحة بعد كسرة أو ضمة.

وأما إبدالها، فبابه أن يكون في كل همزة ساكنة، وفي الهمزة المفتوحة وسطاً بعد كسرة أو ضمة، وفي الهمزة المتحركة مطلقاً بعد واو أو ياء زائدتين للمد، وفي الهمزة المتحركة طرفاً بعد حركة.

وأما الحذف ونقل الحركة، فبابه أن يكون في كل همزة مطلقاً إذا كان قبلها حرف ساكن صحيح، أو ياء أو واو ساكنان غير زائدين، سواء كانا حرفي لين أو حرفي مد، ولم يبق من أصناف الهمز في هذا الباب إلا المتحركة طرفاً بعد الألف، وسيأتي حكمها بحول الله، تبارك وتعالى.

وأرجع إلى تفصيل هذه الأصناف بحسب ترتيب الحافظ لها في الباب فأقول:

بدأ الحافظ - رحمه الله - ببيان الهمزة المتطرفة؛ لأنها أقعد في حكم التسهيل من جهة أن التسهيل نوع من التغيير، والتغيير بالأطراف أحق منه بالأوساط، ومع ذلك فلنقدم ما اتفق عليه حمزة وهشام.

ونعني بالمتطرفة: ما ينقطع الصوت عليها ولا يثبت بعدها شيء من الحروف،

والاحتراز بهذا من الهمزة المنصوبة المنونة نحو ﴿سَيِّئًا﴾ [التوبة: ١٠٢] و﴿مَلَجًا﴾

[التوبة: ٥٧] و﴿غُفَاءً﴾ [المؤمنون: ٤١] فإنه يثبت بعد الهمزة في الوقف ألف بدل

من التنوين؛ فهي بذلك متوسطة، وكذلك الهمزة التي تكون طرف كلمة ويتصل بها

ضمير نحو ﴿وَأَبْنَاؤُكُمْ﴾ [النساء: ١١] و﴿أَنْشَأَكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٨]، و﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ

نَبْرَاهَا﴾ [الحديد: ٢٢]، فجميع هذا وما كان مثله الهمزة فيه متوسطة بمنزلتها في

﴿سَأَلَ﴾ [المعارج: ١]، و ﴿أَسْمَأَزَّتْ﴾ [الزمر: ٤٥] فافهم .
قال الحافظ - رحمه الله - : «إِذَا سَهَلَا الْمَضْمُومَ مَا قَبْلَهَا أَبَدَلَاهَا وَأَوَا فِي حَالِ تَحْرِيكِهَا وَسُكُونِهَا» .

إنما خصت الهمزة الساكنة المتطرفة بعد الضمة بإبدالها واوا في الوقف ولم تحذف؛ لأنه لا موجب لحذفها، ولم تجعل بين بين لأن همزة بين بين لا تكون إلا متحركة، وكلامنا هنا إنما هو في الساكنة .

واعلم أن الهمزة الموقوف عليها إن كانت ساكنة في الوصل فلا إشكال في كونها ساكنة في الوقف، مثاله قولك: (لم يسؤ)، و (لم تنو) ولم يقع في القرآن ساكن بعد ضمة .

فأما إن كانت متحركة في الوصل، فإنك إذا وقفت عليها - تسكنها فتصير مساوية إذ ذاك لما كان ساكنا في الوصل، ثم تبدلها واوا إيثارا للتخفيف .

و[في] هذا النوع يمكن أن تكون في الأصل متحركة بالضم، كقوله - تعالى - :
﴿إِنَّ أَمْرًا﴾ [النساء: ١٧٦] و ﴿يَخْرُجُ مِنْهَا اللَّوْلُؤُ﴾ [الرحمن: ٢٢] .
ويمكن أن تكون متحركة بالكسر، كقوله - تعالى - : ﴿كَأَمْثَلِ اللَّوْلُؤِ﴾ [الواقعة: ٢٣] ويمكن أن تكون متحركة بالفتح، كقولك: «رأيت اللؤلؤ» . غير أنه لم تقع في القرآن .

تنقيح

قوله رحمه الله في هذا الفصل: «أبدلاها واوا في حال تحريكها وسكونها» .
كلام خرج غير معنى بتصحيحه؛ إذ ليس في القرآن همزة متطرفة ساكنة بعد ضمة، وكذا نص عليه بإثر هذا الكلام، فظهر في كلامه تنافر، لكن يتخرج كلامه على أنه أطلق بحسب ما يقتضيه القياس في الساكنة لو وجدت بعد الضمة، ولو أسقط التقييد بقوله: «في حال تحريكها وسكونها»، وأتى بالمثل متصلة بقوله: «أبدلاها واوا» ثم أتبعه بقوله: «ولم تأت في القرآن ساكنة» - لكان حسنا صحيحا، والله عز وجل أعلم .

قال الحافظ - رحمه الله - : «وإذا سهلا المكسور ما قبلها أبدلاها في الحالين» .
يعنى في حال تحريكها وسكونها، وهذا صحيح، وتعليل هذا الإبدال كتعليله بعد الضمة، فلم تحذف لعدم موجب الحذف، ولم تجعل بين بين؛ لكونها ساكنة، وقد

وجدت الساكنة والمتحركة بعد الكسرة في القرآن، فمن الساكنة قوله - تعالى - ﴿هَيِّئْ لَنَا﴾ [الكهف: ١٠] و﴿هَيِّئْ لَكُمْ﴾ [الكهف: ١٦] و﴿نَبِّئْ عِبَادِي﴾ [الحجر: ٤٩]، وكذلك ﴿مَكْرَ السَّيِّئِ﴾ [فاطر: ٤٣] على قراءة حمزة فإنه يسكنها في الوصل^(١).
وأما المتحركة فجاءت في القرآن مكسورة كقوله - تعالى - ﴿لِكُلِّ أَمْرٍ﴾ [النور: ١١]، و﴿مَنْ شَاطَى﴾ [القصص: ٣٠] ومفتوحة، كقوله - تعالى - ﴿وَإِذَا قَرَأْتَ﴾ [الأعراف: ٢٠٤]، و﴿وَلَقَدْ اسْتَهْزَى﴾ [الأنعام: ١٠] ومضمومة، كقوله - تعالى - ﴿بِيَدِي﴾ [العنكبوت: ١٩] و﴿تَبْرَى﴾ [المائدة: ١١٠] فتقف على جميع هذه الأمثلة وما أشبهها بالياء بدلا من الهمزة كما تقف فيما تقدم بالواو، والله أعلم.
قال الحافظ - رحمه الله - : «وإذا سهلا المفتوح ما قبلها أبدلها في الحالين ألفا». يعني في حال حركتها وسكونها، وهذا - أيضا - صحيح على ما تقدم، والتعليل كالتعليل.

فمثالها ساكنة قوله - تعالى - ﴿اقْرَأْ﴾ [الإسراء: ١٤] و﴿إِنْ يَشَأْ﴾ [النساء: ١٣٣] و﴿أَمْ لَمْ يَنْبَأْ﴾ [النجم: ٣٦].
وأما المتحركة فجاءت في القرآن مفتوحة، كقوله - تعالى - ﴿أَنْشَأْ﴾ [الأنعام: ١٤١] و﴿بَدَأْ﴾ [العنكبوت: ٢٠] و﴿أَنْ لَا مَلْجَأَ﴾ [التوبة: ١١٨]، ومكسورة كقوله

(١) قرأ الجمهور بخفض همزة (السيئ) وحمزة ووافقه الأعمش بسكونها وصلًا. وقد تجرأت النحاة وغيرهم على هذه القراءة ونسبوا للحن، ونزهوا الأعمش من أن يكون قرأ بها، قالوا: وإنما وقف مسكنا فظن أنه وصل فغلط عليه.

وقد احتج لها قوم بأنه إجراء الوصل مجرى الوقف، أو أجرى المنفصل مجرى المتصل، وحسنه كون الكسرة على حرف ثقيل بعد ياء مشددة مكسورة.
وأبو عمرو يقرأ: ﴿إِلَى بَارْتِكُمْ﴾، ﴿عِنْدَ بَارْتِكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤] بسكون الهمزة؛ فهذا أولى لزيادة الثقل هنا.

وروى عن ابن كثير في غير المتواتر عنه (ومكر السأي) بهمزة ساكنة بعد السين ثم ياء مكسورة. وخرجت على أنها مقلوبة من «السيئ»، والسيء مخفف «من السيئ» كالميت من الميت، قال الحماسي:

ولا يجزون من حسن بسئء ولا يجزون من غلظ بلين
وقد كثر في قراءته القلب نحو: وتأيسوا، ولا يأيس.

وقرأ عبد الله شاذًا: (ومكرًا سيئًا)، بالتنكير وهو موافق لما قبله. وقرئ: ﴿ولا يحيق﴾ [فاطر: ٤٣] بضم الياء ﴿المكر السيئ﴾ [فاطر: ٤٣] بالنصب على أن الفاعل ضمير الله تعالى، أي: لا يحيط الله المكر السيئ إلا بأهله.
ينظر: اللباب (١٦/١٥٥-١٥٧).

- تعالى - : ﴿من سبا بنا﴾ [النمل: ٢٢] و﴿من ملجا﴾ [الشورى: ٤٧] و﴿من حما﴾ [الحجر: ٢١]، ومضمومة كقوله - تعالى - : ﴿ويدرا عنها العذاب﴾ [النور: ٨] و﴿ويستهزا بها﴾ [النساء: ١٤٠] و﴿يتفيا ظلاله﴾ [النحل: ٤٨] و﴿تنبوا من الجنة﴾ [الزمر: ٧٤] و﴿يتبا الإنسان﴾ [القيامة: ١٣].

قال الحافظ - رحمه الله - : «والرؤم والإشمام ممتنعان في الحرف المبدل من الهمزة؛ لكونه ساكنا محضا».

يريد في جميع ما تقدم.

وهذا الحكم بين فيما أصله السكون في الوصل.

فأما الهمزة التي أصلها التحريك فقد يتوهم أنه يمكن استعمال الرؤم والإشمام فيما أصله الرفع، والروم خاصة فيما أصله الكسر.

والجواب: أن الوقف بالتسهيل على هذا النحو من الهمزات ذكر فيه وجهان: أحدهما: الإبدال كما ذكر الحافظ هنا، وكأنه مبني على أن تكون قد سكنت في الوقف، فلما سهلتها أبدلتها على حركة ما قبلها، فإذا كان كذلك لم يكن روم ولا إشمام؛ لأنك إنما أبدلت من همزة ساكنة - أعني باعتبار الوقف - فلم يتصور في هذه الحروف روم ولا إشمام؛ إذ لا أصل لها في الحركة؛ إذ قد عزم على أن تكون مبدلة مما حكم له في الوقف، ومع هذا فإن هذه الحروف المبدلة لما لم تثبت في الوصل أشبهت الهاء التي يوقف عليها بدلا من تاء التأنيث المتصلة نحو: «الجنة»^(١)، فإنهم منعوا الروم والإشمام فيها، وإن كانت مبدلة من التاء المتحركة في

(١) ذهب الكوفيون إلى أن الهاء في (الجنة) ونحوها هي الأصل، والتاء في الوصل بدل منها، وعكس ذلك البصريون، وعلى كل فالهاء دالة على التأنيث وليس لها مذكر، ثم إن الهاء تأتي للدلالة على وجوه أخر ذكرها ابن نور الدين في مصابيح المعاني قائلًا:
الهاء تكون في أول الكلام وأخره، أما أوله: فقد تبدل الهاء عوضًا من الهمزة مثل: هراق وأراق، وأما في آخره فتأتى على أربعة عشر وجهًا:
الأول: ضميرًا للغائب: وتستعمل في موضع الجر والنصب، قال الله تعالى: ﴿قال له صاحبه وهو يحاوره﴾ [الكهف: ٣٤].

الثاني: تكون حرفًا للغيبة، وهي الهاء في (إياه) فقيل: إن التحقيق أن الضمير (إيا) وحدها، والهاء حرف لمجرد معنى الغيبة.

الثالث: تكون دالة على التأنيث وليس لها مذكر (وهو ما صدرنا به كلامنا).

الرابع: تكون فارقة بين المذكر والمؤنث، فتقع في المؤنث نحو: قائم وقائمة، وفتى =

الوصل بالرفع أو الخفض؛ لكون الهاء لم تثبت في الوصل قط؛ فلا حظ لها في

= وفتاة، وقد تقع في المذكر وذلك في العدد من الثلاثة إلى العشرة.
الخامس: تكون فارقة بين الواحد والجمع نحو: ثمرة وتمر، وحمامة وحمام. وقد تقع في المذكر كقولك: هذا حَمَار، وهؤلاء حمارة، وقد تقع في الجمع دون الواحد في اسمين خاصة كقولك: حمأ وحمأة، ومثله: كمء: للواحد، وكمأة: للجمع.
السادس: تدخل للمبالغة في المدح والذم، كقولهم في المدح: رجل علامة ونسابة وراوية وخليفة، وفي الذم: لحانة وهلباجة، وقد قيل: إن الهاء في قوله تعالى: ﴿بَلِ الْإِنْسَانِ عَلَى نَفْسِهِ بِصِيرَةٍ﴾ [القيامة: ١٤]. وقوله تعالى: ﴿وَذَلِكَ دِينَ الْقِيَمَةِ﴾ [البينة: ٥] من ذلك.

السابع: تأتي لتأكيد التانيث في الجمع الذي على (فَعَالَة) و (فُعُولَة)، وليست بلازمة في كل موضع، كقولهم في مثل: جمل: جِمَالَة، وفي حجر: حَجَارَة، وفي فحل: فِحَالَة وفحولة، وفي عم: عَمُومَة، وفي خال: خَثُولَة، وكذلك في ملائكة، قال الله تعالى: ﴿وَبِعُولَتِهِنَّ أَحَقُّ بَرْدِهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨].
الثامن: تأتي للنسب في الجمع الذي على زنة (مفاعِل) نحو: المهالبة والأشاعرة، والأشاعرة.

التاسع: تأتي عوضًا من حرف محذوف لزومًا، وذلك في أربعة مواضع:
أحدها: الجمع الذي على زنة (مفاعيل) نحو: زناديق وزنادقة، وججاجيح وججاجحة، ومتى لم تأت بها أتيت بالياء؛ لأنهما يتعاقبان.
ثانيها: المصدر الذي حذفت عينه كقولهم: أقام إقامة، والأصل أقام أقامًا، واستقوم استقومًا.

ثالثها: الفعل المعتل اللام عوضًا من حذف اللام، وذلك في لغة بعض العرب، يقولون: أَرِيْمَة، ولا تَرْمَة.
رابعها: تكون عوضًا من الياء، كقولهم: هذه، والأصل: هذى.
العاشر: تأتي لبيان المرات، كقولك: جلست جلسة، وجلستين.
الحادي عشر: تأتي في حال الوقف لبيان الحركة (وهي هاء السكت)، وقد سبق الحديث عنها).

الثاني عشر: تدخل لإمكان النطق بالكلمة، وذلك في فعل الأمر إذا صار إلى حرف واحد كقوله: عِفْ، وشِيْ، وِقْفْ.

الثالث عشر: تأتي لبيان الحركة وكرامية اجتماع الساكنين، كقولهم في الوقف على «ثم»: ثُمَّة، وعلى «هلم»: هلمه، وعلى «إن» بمعنى نعم: إنْ، قال الشاعر:

يأيها الناس ألا هلمه

الرابع عشر: تدخل للمحاذاة والازدواج كقولهم: لكل ساقطة لاقطة، أى: لكل كلمة ساقطة - أى يسقط بها الإنسان - لاقط يلقطها، كذا فسره أبو بكر بن الأنباري، فدخلت الهاء لتزدوج الأولى مع الثانية، كما قالوا: يأتينا بالغدايا والعشايا، فجمعوا «غداة» على «غدايا» لتزدوج مع «العشايا».

ينظر: مصابيح المغاني (٤٩٨-٥٠٢).

الحركة التي للتاء في الوصل.

والوجه الثاني من التسهيل لهذا النحو من الهمزات: جعلها بين بين، فإذا كان كذلك لزم الروم من جهة^(١) أن همزة بين بين لا تسكن. نص على هذا الشيخ في «التبصرة» والإمام في «الكافي». والحافظ في غير «التيسير».

ورجح الشيخ والإمام الوقف بالبدل، كما عول عليه الحافظ هنا. قال الحافظ - رحمه الله - : «فإذا سَكَنَ ما قبل الهمزة وسهلاها ألقيا حركتها على ذلك الساكن وأسقطاها إن كان ذلك الساكن أصليا غير ألف». اعلم أن الساكن قبل الهمزة المتطرفة جاء في القرآن على وجهين: صحيحا، ومعتلا.

أما الصحيح: فجاءت الهمزة بعده مفتوحة في قوله - تعالى - : ﴿يُخْرِجُ الْخَبْءَ﴾ [النمل: ٢٥] لا غير، ومكسورة في قوله - تعالى - : ﴿بَيْنَ الْمَرْءِ وَرَوْجِهِ﴾ [البقرة: ١٠٢] و ﴿بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ﴾ [الأنفال: ٢٤] لا غير، ومضمومة في قوله: ﴿دَفءٌ﴾ [النحل: ٥] و ﴿مَلءُ الْأَرْضِ﴾ [آل عمران: ٩١] و ﴿يَوْمَ يَنْظُرُ الْمَرْءُ﴾ [النبا: ٤٠] و ﴿لِكُلِّ بَابٍ مِنْهُمْ جُزءٌ﴾ [الحجر: ٤٤] لا غير. وأما الساكن المعتل، فإما أن يكون ألفا وسيأتي الكلام فيه، وإما أن يكون واوا [أو ياء] وهما قسمان:

الأول: أن يكونا زائدين للمد، وسيأتي أيضا. أو يكونا أصليين سواء كانا حرفي مد، أو حرفي لين. فمثال الياء الأصلية حرف مد قبل الهمزة المتطرفة: ﴿وَجَاءَ﴾ [الزمر: ٦٩]، و ﴿سَيءٌ﴾ [هود: ٧٧]، و ﴿حَتَّى تَفِيءَ﴾ [الحجرات: ٩]، و ﴿يُضِيءُ﴾ [النور: ٣٥] و ﴿بَرِيءٌ﴾ [الأنعام: ١٩]، و ﴿الْمُسِيءُ﴾ [غافر: ٥٨]. ومثالها حرف لين ﴿شئٌ﴾ لا غير، كقوله - تعالى - : ﴿إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شئٌ عَظِيمٌ﴾ [الحج: ١]، و ﴿إِنَّ هَذَا لَنئٌ عَجَابٌ﴾ [ص: ٥] و ﴿عَلَى كُلِّ شئٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٠].

(١) في أ: وجهة.

ومثال الواو الأصلية حرف مد قبل الهمزة المتطرفة، قوله - تعالى - : ﴿لَنْ نُؤْمِرَ﴾ [القصص: ٧٦]، و ﴿أَنْ تَبْؤَأَ﴾ [المائدة: ٢٩] و ﴿لَيْسَ﴾ في أول سورة الإسراء [الآية: ٧] على قراءة حمزة ومن وافقه، و ﴿وَمَا عَمِلْتَ مِنْ سُوءٍ﴾ [آل عمران: ٣٠]. ومثالها حرف لين: «سوء»، كقوله تعالى ﴿عَلَيْهِمْ ذَايِرَةٌ السَّوْءِ﴾ [التوبة: ٩٨] و ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ﴾ [النحل: ٦٠]، و ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمَ سَوْءٍ﴾ [الأنبياء: ٧٤] فهذه جملة الأمثلة الواردة في القرآن مما قبل الهمزة فيه ساكن صحيح، أو واو، أو ياء ساكنان أصليان وهو الذي قصد الحافظ - رحمه الله - في هذا الموضوع.

وحكم تسهيل الهمزة في جميعها أن تسقط ويحرك الساكن قبلها بحركتها ثم يكون اللفظ في الوقف على ما يجوز في الوقف على المتحرك، فما نقلت إليه الفتحة فالوقف عليه بالسكون لا غير؛ إذ لا ترام الفتحة عند القراءة فتقف على ﴿الْحَبِّ﴾ [النمل: ٢٥] و ﴿وَجَاءَ﴾ [الزمر: ٦٩] و ﴿لَيْسَ﴾ [الإسراء: ٧] بسكون الباء والياء والواو، وما نقلت إليه الكسرة تقف عليه بالسكون أو بالروم نحو ﴿بَيْنَ الْمَرِّ﴾ [البقرة: ١٠٢] و ﴿مَنْ شِئْ﴾ و ﴿وَمَا عَمِلْتَ مِنْ سُوءٍ﴾ [آل عمران: ٣٠] و ﴿دَائِرَةٌ السَّوْءِ﴾ [التوبة: ٩٨]، وما نقلت إليه الضمة تقف عليه بالسكون وبالروم، وبالإشمام نحو ﴿دَفْ﴾، و ﴿يَضَى﴾ و ﴿الْمَسَى﴾.

وبصحة الروم والإشمام في هذه الأشياء يستدل قطعا على أنك نقلت الحركة من الهمزة، ولم تحذفها بحركتها؛ إذ لو حذفها بحركتها لم يمكن فيما قبلها روم ولا إشمام؛ إذ لا أصل له في الحركة.

ودليل ثان: وهو وجود النقل إذا توسطت بعد الساكن على ما يأتي بعد بحول الله العلي العظيم، وإنما امتنع في هذا النوع من الهمزات البدل من أجل الحرف الساكن الذي قبلها، فلو أبدلتها - لالتقى ساكنان.

وامتنع أيضا جعلها بين بين؛ لأن الهمزة المليئة بين بين قريبة من الساكن فامتنع وقوعها حيث يمتنع وقوع الساكن؛ ولهذا امتنعوا من الابتداء بهمزة بين بين؛ إذ لا يتبدأ ساكن فكذاك ما قرب منه.

تنقيح

قال الحافظ في هذا الفصل: «إذا كان الساكن أصلياً غير ألف». ومفهوم هذا الخطاب يقتضى أن الألف قد تكون أصلاً؛ فاعلم أن الألف لا تكون أصلاً بنفسها لا في الأسماء، ولا في الأفعال، وإنما تكون أبداً إما زائدة، وإما بدلاً من حرف أصلي.

أما الزائدة فخرجها بهذا التقييد بَيِّن.

وأما التي هي بدل من الحرف الأصلي، فيمكن أن يعبر عنها بأنها زائدة وكذا سماها سيويه؛ لأنها لما لم تكن هي نفس الحرف الأصلي، كانت بلا شك غيره، وغير الشيء زائد^(١) على الشيء، وإن كان قد حل محله.

قال سيويه في باب الهمز^(٢): «وإذا جمعت آدم قلت: أودم، كما أنك إذا صغرت قلت: أويدم، وهذه الألف لما كانت ثانية ساكنة، وكانت زائدة؛ لأن البدل لا يكون من أنفس^(٣) الحروف، فأرادوا أن يكسروا هذا الاسم الذي قد ثبت فيه هذه الألف - صيروا ألفه بمنزلة ألف خالد^(٤)». انتهى.

فهذا نص من سيويه على تسمية الألف المبدلة من الحرف الأصلي زائدة، وأراد بالحروف الكلم على عادته في التعبير بالحروف عن الاسم والفعل.

فإذا تقرر ذلك، فاعلم أنه يمكن تخريج كلام الحافظ على أن الألف المبدلة من الحرف الأصلي يجوز أن تسمى: أصلاً؛ مجازاً من باب تسمية الشيء باسم الشيء إذا كان بينهما نوع من التعلق بوجه ما.

ويعتضد هذا بأنك تقابل الألف المبدلة من الأصل في الوزن بحرف من حروف الأصول، فتقول: وزن «قال» و«باع»: فَعَلَ، فتجعل عين الفعل في مقابلة الألف، ولا تفعل هذا بالزائد الذي ليس مبدلاً من حرف أصلي، فيحصل من قوله: «إذا كان

(١) في أ: زائدة.

(٢) في أ: الهمزة.

(٣) في ب: نفس.

(٤) الكتاب (٣/٥٥٢)، وفيه: (كما أنك إذا حقرت قلت: أُوْدِم؛ لأن هذه الألف... بدلاً من (كما أنك إذا صغرت قلت: أويدم، وهذه الألف...)).

وفيه أيضاً (ثبتت) بدلاً من (ثبت).

الساكن أصليا» خروج الألف الزائدة التي هي غير مبدلة من حرف أصلي، نحو الألف في ﴿السَّمَاءِ﴾ و ﴿أُولَآئِكَ﴾.

ويحصل من قوله: «غير ألف» إخراج الألف المبدلة من الحرف الأصلي نحو ﴿شَاءَ﴾ و ﴿جَاءَ﴾ و ﴿مَاءَ﴾ على ما تقدم من التوجيه، والله جل جلاله أعلم.

قال الحافظ - رحمه الله - : «إذا كان الساكن زائدا للمد وكان ياء أو واوا، أبدلا

الهمزة مع الياء ياء، ومع الواو واوا، وأدغما ما قبلهما فيهما».

هذا هو القسم الأول من التقسيم الثاني، والذي جاء منه في القرآن ﴿بَرِيٍّ﴾،

و ﴿السِّيِّ﴾ وزنهما «فعليل»، و ﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ من ذوات الواو، وزنه «فعلول»، لا غير.

وامتنع هنا نقل الحركة إلى الياء والواو، لكونهما زائدين لمجرد المد فقوى

شبههما^(١) بالألف التي هي الأصل في حروف المد.

ألا ترى أن الياء والواو هنا إنما وضعا لمجرد قصد المد، وإذا كان كذلك فلا

سبيل لهما إلى الحركة، كما أن الألف لا تقبل الحركة أبداً؛ ولهذا أظهر وهما إذا

وقع بعدهما مماثل لهما، كقوله - تعالى - : ﴿الَّذِي يَدْعُ الْيَتِيمَ﴾ [الماعون: ٢]

و ﴿ءَامَنُوا وَعَمِلُوا﴾ [البقرة: ٢٥].

فإن قيل: فكان يلزم ألا يدغم في باب ﴿النسئِ﴾، و ﴿قروءِ﴾ لكون الياء والواو فيه

حرفي مد، كما لم يدغموا ﴿الَّذِي يَدْعُ﴾ و ﴿ءَامَنُوا وَعَمِلُوا﴾.

فالجواب: أن الضرورة فرقت بين البابين؛ إذ لو لم يدغموا في باب النسئِ وقروءِ

للزم أحد أمرين:

إما حذف الهمزة بحركتها، وهم لا يحدفون إلا إذا نقلوا الحركة.

وإما أن يمدوا مدة مطولة في تقدير ياءين، أو واوين على ما يراه الحافظ إذا كان

قبل الهمزة ألف كما يأتي بعد بحول الله تعالى، ولا شك أن الإدغام أخف من هذا

التكلف، ولم تعرض هذه الضرورة في باب ﴿الَّذِي يَدْعُ﴾، و ﴿ءَامَنُوا وَعَمِلُوا﴾

لاسيما والياء والواو فيه منفصلتان مما بعدهما بخلاف باب ﴿النسئِ﴾ و ﴿قروءِ﴾

والإدغام في المتصل أقرب منه في المنفصل.

ثم إن الإدغام في باب ﴿قروءِ﴾ و ﴿النسئِ﴾ إنما عرض في الوقف وهو عارض

(١) في أ: شبهها.

فلم يحفل به، بخلاف باب ﴿الَّذِي يَدْعُ﴾ و ﴿ءَامِنُوا وَعَمِلُوا﴾؛ لأنه لو أدغم لكان ذلك الإدغام حاصلًا في الوصل، وهو الأصل؛ فكرهوا أن يبطلوا فيه حقيقة حرف المد بالإدغام، والله سبحانه أعلم.

وقوله - رحمه الله - في هذا الفصل: «وكان ياء أو واوًا».

يعنى الزائد، وتحرّز بهذا القيد من الألف الزائدة، لمجرد المد؛ لأن حكمها حكم المنقلبة عن الأصل كما يأتي بعد بحول الله تبارك وتعالى.
قال الحافظ رحمه الله: «الرّوم والإشمام جائزان في الحرف المحرك بحركة الهمزة».

يريد: حيث نقلت الحركة إلى الساكن قبلها على ما تقدم.

وقوله: «في المبدل منهما غير الألف».

يعنى: في هذا الفصل الذى قبل الهمزة فيه ياء أو واو زائدة للمد.

وقوله: «غير الألف»، لأن قوله: «في المبدل منهما» يستوعب بعمومه ما ذكر هنا، وما بعد مما تبدل فيه الهمزة ألقًا، ولو ترك هذا الاستثناء لم يضر؛ لأننا كنا نحمل كلامه في جواز الروم والإشمام على ما ذكر، كما لم يضر ترك الاستثناء في الفصل الأول حيث قال والرّوم والإشمام ممتنعان في الحرف المبدل من الهمزة؛ لكونه ساكنًا محضًا، ولم يحتج هناك بإثر قوله: «في الحرف المبدل من الهمزة» أن يقول: «غير الواقعة بعد ياء أو واو زائدة للمد».

وقوله: «إن انضمّا» فألحق ضمير الاثنين؛ لأنه يعنى الحرف المحرك [بالحركة]^(١) المنقولة من الهمزة والحرف المبدل بعد حرف المد، وكذا قوله: «والروم إن انكسرا أو الإسكان إن انفتحا».

تنقيح

ما ذكر من جواز الروم والإشمام مع الضم، والروم مع الكسر صحيح؛ لأن الجواز إنما يطلق حيث يصح حكمان فصاعداً على البدل، ولا شك أنه يجوز في المضموم الروم والإشمام، ويجوز السكون، ويجوز في المكسور الروم والسكون. فأما قوله: «والسكون إن انفتحا» ففيه مسامحة؛ لأنه لا يجوز عند القراء في

(١) سقط في أ.

المفتوح روم، ولا يمكن فيه الإشمام، فالسكون^(١) - إذن - لازم له فكان حقه أن يقول: «ويلزم السكون إن انفتحا».

واعلم أن الشيخ والإمام موافقان للحافظ على كل ما تقدم في الباب وذكرنا مع ذلك أنه يجوز في ﴿سِيءٌ﴾ و﴿سوءٌ﴾ ونحوهما إبدال الهمزة حرفا من جنس ما قبلها، وإدغام ما قبلها في المبدل منها؛ إجراء للياء والواو الأصليتين مجرى الزائدتين لمجرد المد، إلا أن الأول أرجح عندهما.

قال الحافظ - رحمه الله - : «وإن كان الساكن ألفاً...» الفصل.

هذا هو القسم الأول من التقسيم الأول الوارد على الحرف المعتل.

اعلم أن الهمزة المتطرفة جاءت في القرآن بعد الألف مفتوحة نحو ﴿جَاءَ﴾ [هود: ٤٠] و ﴿شَاءَ﴾ [هود: ٣٣] و ﴿فَلَمَّا أَضَاءَتْ﴾ [البقرة: ١٧] و ﴿فَأَنْزَلْنَا بِهِ الْمَاءَ﴾ [الأعراف: ٥٧]. والألف في هذه الأمثلة مبدلة من حرف أصلي.

وكذلك ﴿وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا﴾ [الرحمن: ٧] و ﴿أُمَّ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ﴾ [البقرة: ١٣٣] و ﴿جَعَلَ فِيكُمْ أَنْبِيَاءَ﴾ [المائدة: ٢٠]، والألف في هذه الأمثلة زائدة غير مبدلة من حرف أصلي.

وجاءت مكسورة نحو ﴿مِنَ الْمَاءِ﴾ [الأعراف: ٥٠]، ومضمومة نحو ﴿يَشَاءُ﴾ وألفهما منقلبة عن أصل و ﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ﴾ [الأعراف: ١٩٣] وألفه زائدة غير مبدلة من أصل، واعتمد الحافظ في هذا الفصل على إبدال الهمزة ألفا، وكذلك فعل في «المفردات».

وقال في «المفردات»: «وبعض القراء يجعل الهمزة في ذلك كله بين بين».

وقد روى خلف^(٢) عن سليم، عن حمزة ذلك فيه منصوفا، والأول أقيس.

(١) في أ: بالسكون.

(٢) خلف بن هشام بن ثعلب، وقيل: طالب بن غراب، الإمام الحافظ الحجة، شيخ الإسلام، أبو محمد البغدادي البزار، المقرئ. مولده سنة خمسين ومائة.

وسمع مالك بن أنس، وحماد بن زيد وأبا عوانة، وأبا شهاب الحنات عبد ربه وشريكاً القاضى وحماد بن يحيى الأبيح، وأبا الأحوص، وعدة. وتلا على سليم، وعلى أبي يوسف الأعشى، وغيرهما، وحمل الحروف عن يحيى ابن آدم، وإسحاق المسيبي، وطائفة، وتصدر للإقراء والرواية.

وحكى الإمام فيما همزته محرركة بالضم أو بالكسر نحو ﴿يَشَاءُ﴾ و ﴿مِنَ الْمَاءِ﴾ الوجهين أعنى إبدالها ألفا، وأن تجعل بين الهمزة [و] الحرف الذى منه حركتها مع روم الحركة، فأما المفتوحة فلم يجز فيها إلا البدل؛ لامتناع الروم فيها مع كون همزة بين بين لا تسكن.

وحكى أبو جعفر بن الباذش عن أبيه - رحمهما الله - : أنه لا يجوز غير البدل بأى حركة تحركت.

قال: «لأن سكون الهمزة في الوقف يوجب فيها الإبدال على الفتحة التي قبل الألف الزائدة، أو المنقلبة فهي تخفف تخفيف الساكن لا تخفيف المتحرك». واعلم أنه ليس في كلام سيبويه فيما علمت بيان في هذه المسألة؛ لأنه لما ذكر الهمزة بعد الألف في باب الهمز ذكرها إما متوسطة نحو ﴿مِنْسَأْتَهُ﴾ و ﴿سَائِلٌ﴾ وإما متطرفة موصولة بكلمة أخرى نحو ﴿جَاءَ أُمَّةٌ﴾ وذكر في ذلك كله: جعلها بين بين، وأطلق القول في موضع آخر من هذا الباب بأنها تجعل بعد الألف بين بين ولم يبين هل ذلك في الوقف والوصل أو مخصوص بالوصل، ولم يتعرض في هذا الباب للوقف على شيء من الهمز؛ فلذلك يقوى الظن أنه حيث أطلق، فإنه أراد به الوصل والله - تعالى جده أعلم وأحكم^(١).

= روى عنه القراءة عرضا: أحمد بن يزيد الحلواني وسلمة بن عاصم ومحمد بن الجهم السمرى وأحمد بن أبى خيثمة، ومحمد بن يحيى الكسائى، وأحمد بن إبراهيم الوراق، وإدريس الحداد، وآخرون.

وحدث عنه: مسلم في (صحيحه)، وأبو داود في (سننه) وأبو زرعة وأبو حاتم، وله اختيار في الحروف صحيح ثابت ليس بشاذ أصلا، ولا يكاد يخرج فيه عن القراءات السبع، وأخذ عنه خلق لا يحصون.

توفى خلف في سابع شهر جمادى الآخرة سنة تسع وعشرين ومائتين وقد شارف الثمانين. ينظر: سير أعلام النبلاء (١٠/٥٧٦-٥٨٠)، والجرح والتعديل (٣/٣٧٢)، تاريخ بغداد (٨/٣٢٢-٣٢٨)، الجمع بين رجال الصحيحين (١/١٢٥)، معرفة القراء الكبار (١/١٧١-١٧٢)، العبر (١/٤٠٤)، دول الإسلام (١/١٣٨)، الكاشف (١/٢٨٢)، غاية النهاية (١/٢٧٣-٢٧٥)، تهذيب التهذيب (٣/١٥٦)، خلاصة تهذيب الكمال: (١٠٦)، شذرات الذهب (٢/٦٧).

(١) لكى يكون القارئ على بينة مما جاء في الكتاب عن سيبويه في هذا الشأن، نسوق نص كلامه في هذا الباب، قال سيبويه: هذا باب الهمز:

اعلم أن الهمزة تكون فيها ثلاثة أشياء: التحقيق، والتخفيف، والبدل. فالتحقيق قولك: قرأت، ورأس، وسأل، ولؤم، وبس، وأشبه ذلك.

=

وأما التخفيف فتصير الهمزة فيه بين بين وتبدل، وتحذف. وسأبين ذلك، إن شاء الله. اعلم أن كل همزة مفتوحة كانت قبلها فتحة فإنك تجعلها إذا أردت تخفيفها بين الهمزة والألف الساكنة، وتكون بزنتها محققة، غير أنك تضعف الصوت ولا تتمه وتخفي؛ لأنك تقربها من هذه الألف. وذلك قولك: سأل، في لغة أهل الحجاز إذا لم تحقق كما يحقق بنو تميم، وقد قرأ قبيل، [بين بين].

وإذا كانت الهمزة منكسرة وقبلها فتحة صارت بين الهمزة والياء الساكنة، كما كانت المفتوحة بين الهمزة والألف الساكنة؛ ألا ترى أنك لا تتم الصوت هاهنا وتضعفه؛ لأنك تقربها من الساكن، ولولا ذلك لم يدخل الحرف وهنّ، وذلك قولك: بشس وسثم، ﴿وإذ قال إبراهيم﴾ [البقرة: ١٢٦] وكذلك أشباه هذا؟! وإذا كانت الهمزة مضمومة وقبلها فتحة صارت بين الهمزة والواو الساكنة. والمضمومة

قصتها وقصة الواو قصة المكسورة والياء، فكل همزة تقرب من الحرف الذي حركتها منه فإنما جعلت هذه الحروف بين بين ولم تجعل ألفات ولا ياءات ولا واوات؛ لأن أصلها الهمز، فكرهوا أن يخففوا على غير ذلك فتحول عن بابها، فجعلوها بين بين؛ ليلعموا أن أصلها عندهم الهمز.

وإذا كانت الهمزة مكسورة وقبلها كسرة أو ضمة فهذا أمرها أيضاً، وذلك قولك: من عند إبلك، ومرتع إبلك.

وإذا كانت الهمزة مضمومة وقبلها ضمة أو كسرة فإنك تصيرها بين بين، وذلك قولك: هذا درهم أختك، ومن عند أمك. وهو قول العرب وقول الخليل. واعلم أن كل همزة كانت مفتوحة وكان قبلها حرف مكسور فإنك تبدل مكانها ياء في التخفيف، وذلك قولك في المئّر: مِير، وفي يريد أن يقرّك: يقرّيك. ومن ذلك: من غلام يبيك، إذا أردت: من غلام أبيك.

وإن كانت الهمزة مفتوحة وقبلها ضمة وأردت أن تخفف أبدلت مكانها واواً كما أبدلت مكانها ياء حيث كان ما قبلها مكسوراً، وذلك قولك في «التؤدة» تُوْدَة، وفي الجؤن: جُؤن، وتقول: غلام وبيك، إذا أردت: غلام أبيك.

وإنما منعك أن تجعل الهمزة هاهنا بين بين من قِيل أنها مفتوحة، فلم تستطع أن تنحو بها نحو الألف وقبلها كسرة أو ضمة، كما أن الألف لا يكون ما قبلها مكسوراً ولا مضموماً؛ فكذلك لم يجز ما يقرب منها في هذه الحال. ولم يحذفوا الهمزة إذ كانت لا تحذف وما قبلها متحرك، فلما لم تحذف وما قبلها مفتوح لم تحذف وما قبلها مضموم أو مكسور؛ لأنه متحرك يمنع الحذف كما منعه المفتوح.

وإذا كانت الهمزة ساكنة وقبلها فتحة، فأردت أن تخفف - أبدلت مكانها ألفاً، وذلك قولك في «رأس وبأس وقرأت»: رأس وبأس وقرات.

وإن كان ما قبلها مضموماً، فأردت أن تخفف - أبدلت مكانها واواً، وذلك قولك في «الجؤنة والبؤس والمؤمن»: الجؤنة والبوس والمومن.

وإن كان ما قبلها مكسوراً أبدلت مكانها ياء، كما أبدلت مكانها واواً إذا كان ما قبلها مضموماً، وألفاً إذا كان ما قبلها مفتوحاً. وذلك «الذئب والمئرة»: ذيب وميرة، فإنما =

= تبدل مكان كل همزة ساكنة الحرف الذي منه الحركة التي قبلها؛ لأنه ليس شيء أقرب منه ولا أولى به منها.

وإنما يمنعك أن تجعل هذه السواكن بين وبين أنها حروف ميتة، وقد بلغت غاية ليس بعدها تضعيف، ولا يوصل إلى ذلك، ولا تحذف؛ لأنه لم يجرى أمر تحذف له السواكن، فألزموه البديل كما ألزموا المفتوح الذي قبله كسرة أو ضمة البديل. وقال الراجز:

عجبت من ليلاك وانتياها
من حيث زارتني ولم أوراها
خفف: ولم أوراها، فأبدلوا هذه الحروف التي منها الحركات؛ لأنها أخوات، وهي أمهات البديل والزوائد، وليس حرف يخلو منها أو من بعضها، وبعضها حركاتها. وليس حرف أقرب إلى الهمزة من الألف، وهي إحدى الثلاث، والواو والياء شبيهة بها أيضًا مع شركتهما أقرب الحروف منها. وسنرى ذلك، إن شاء الله.

واعلم أن كل همزة متحركة كان قبلها حرف ساكن، فأردت أن تخفف - حذفتها، وألقيت حركتها على الساكن الذي قبلها. وذلك قولك: مَنْ بُوِكْ ومن ومك وكَمْ بلك، إذا أردت أن تخفف الهمزة في: الأب والأم والإبل.

ومثل ذلك قولك: الأحمر، إذا أردت أن تخفف ألف «الأحمر». ومثله قولك في المرأة: المرأة، والكمأة: الكمة. وقد قالوا: الكماء والمرأة. ومثله قليل.

وقد قال الذين يخففون: ﴿أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يَخْرِجُ الْخَبَّ فِي السَّمَاوَاتِ﴾ [النمل: ٢٦]، حدثنا بذلك عيسى، وإنما حذفت الهمزة هاهنا؛ لأنك لم ترد أن تتم وأردت إخفاء الصوت، فلم يكن ليلتقى ساكن وحرف هذه قصته، كما لم يكن ليلتقى ساكنان؛ ألا ترى أن الهمزة إذا كانت مبتدأة محققة في كل لغة فلا تتبدى بحرف قد أوهنته؛ لأنه بمنزلة الساكن، كما لا تتبدى بساكن، وذلك قولك: أمُرُّ؟! فكما لم يجر أن تبدأ؛ فكذلك لم يجر أن تكون بعد ساكن، ولم يبدلوا لأنهم كرهوا أن يدخلوها في بنات الياء والواو اللتين هما لآمان. وإنما تحتمل الهمزة أن تكون بين بين في موضع لو كان مكانها ساكن جاز، إلا الألف وحدها فإنه يجوز ذلك بعدها، فجاز ذلك فيها، ولا تبالي إن كانت الهمزة في موضع الفاء أو العين أو اللام، فهو بهذه المنزلة إلا في موضع لو كان فيه ساكن جاز.

ومما حذف في التخفيف لأن ما قبله ساكن قوله: أرى وترى ويرى ونرى، غير أن كل شيء كان [في] أوله زائدة سوى ألف الوصل من «رأيت» فقد اجتمعت العرب على تخفيفه؛ لكثرة استعمالهم إياه، جعلوا الهمزة تعاقب.

وحدثني أبو الخطاب أنه سمع من يقول: قد أرأهم، يجرى بالفعل من «رأيت» على الأصل، من العرب الموثوق بهم.

وإذا أردت أن تخفف همزة «ارأه» قلت: رؤه، تلقى حركة الهمزة على الساكن وتلقى ألف الوصل؛ لأنك استغنيت حين حركت الذي بعدها؛ لأنك إنما ألحقت ألف الوصل للسكون. ويدلك على ذلك: رَ ذاك، وسل، خففوا: أرأ، واسأل.

وإن كانت الهمزة المتحركة بعد ألف لم تحذف؛ لأنك لو حذفتها ثم فعلت بالألف ما فعلت بالسواكن التي ذكرت لك لتحولت حرفًا غيرها؛ فكرهوا أن يبدلوا مكان الألف حرفًا ويغيروها؛ لأنه ليس من كلامهم أن يغيروا السواكن فيبدلوا مكانها إذا كان بعدها همزة =

= فحففوا، ولو فعلوا ذلك لخرج كلام كثير من حد كلامهم؛ لأنه ليس من كلامهم أن تثبت الياء والواو ثانية فصاعداً وقبلها فتحة، إلا أن تكون الياء أصلها السكون. وسنين ذلك في بابه، إن شاء الله.

والألف تحتل أن يكون الحرف المهموز بعدها بين بين؛ لأنها مد، كما تحتل أن يكون بعدها ساكن، وذلك قولك في «هباءة»: هبابة، وفي «مسائل»: مسایل، وفي «جزاء أمه»: جزاء أمه.

وإذا كانت الهمزة المتحركة بعد واو أو ياء زائدة ساكنة لم تلحق لتلحق بناء ببناء، وكانت مدة في الاسم والحركة التي قبلها منها بمنزلة الألف، أبدل مكانها واو إن كانت بعد واو، وياء إن كانت بعد ياء، ولا تحذف فتتحرك هذه الواو والياء فتصير بمنزلة ما هو من نفس الحرف، أو بمنزلة الزوائد التي مثل ما هو من نفس الحرف من الياءات والواوات. وكرهوا أن يجعلوا الهمزة بين بين بعد هذه الياءات والواوات إذ كانت الياء والواو الساكنة قد تحذف بعدها الهمزة المتحركة وتحرك، فلم يكن بد من الحذف أو البدل، وكرهوا الحذف؛ لثلاث تصير هذه الواوات والياءات بمنزلة ما ذكرنا. وذلك قولك في «خطيئة»: خطيئة، وفي النسب: النسب يا فتى، وفي «مقروء»، و «مقروءة»: هذا مقروء، وهذه مقروءة، وفي «أفيئس» وهو تحقير «أفؤس»: أفيئس، وفي «بريئة» بريئة، وفي «سويثل»: وهو تحقير سائل سويث، فياء التحقير بمنزلة ياء «خطيئة» وواو «الهدؤ»، في أنها لم تجيء لتلحق بناء ببناء، ولا تحرك أبداً بمنزلة الألف. وتقول في «أبي إسحاق» و«أبو إسحاق»: أبيضحاق وأبو شحاق. وفي «أبي أيوب» و«ذو أمرهم»: ذو أمرهم وأبي يوب، وفي «قاضي أبيك»: قاضي بيك، وفي «يغزو أمه»: يغزومه؛ لأن هذه من نفس الحرف.

وتقول في «حؤابة»: حؤبة؛ لأن هذه الواو ألحقت بنات الثلاثة بنات الأربعة، وإنما هي كواو «جدول»؛ ألا تراها لا تغير إذا كسرت للجمع تقول: حواوب؟! وإنما هي بمنزلة عين «جعفر».

وكذلك سمعنا العرب الذين يخففون يقولون: اتبعوا مره؛ لأن هذه الواو ليست بمدة زائدة في حرف الهمزة منه، فصارت بمنزلة واو يدعو. وتقول: اتبعني مره، صارت كياء «يرمي» حيث انفصلت، ولم تكن مدة في كلمة واحدة مع الهمزة؛ لأنها إذا كانت متصلة ولم تكن من نفس الحرف أو بمنزلة ما هو من نفس الحرف، أو تجيء لمعنى، فإنما تجيء لمدة لا لمعنى. وواو «اضربوا» و «اتبعوا»، هي لمعنى الأسماء، وليس بمنزلة الياء في «خطيئة» تكون في الكلمة لغير معنى. ولا تجيء الياء مع المنفصلة لتلحق بناء ببناء فيفصل بينها وبين ما لا يكون ملحقاً ببناء ببناء.

فأما الألف فلا تغير على كل حال؛ لأنها إن حركت صارت غير ألف. والواو والياء تحركان ولا تغيران.

واعلم أن الهمزة إنما فعل بها هذا من لم يخففها؛ لأنه بعد مخرجها، ولأنها نبرة في الصدر تخرج باجتهاد، وهي أبعد الحروف مخرجاً، فثقل عليهم ذلك؛ لأنه كالتهوع.

= واعلم أن الهمزتين إذا التقتا وكانت كل واحدة منهما من كلمة، فإن أهل التحقيق يخففون إحداهما ويستقلون بتحقيقهما؛ لما ذكرت لك، كما استقل أهل الحجاز تحقيق الواحدة. فليس من كلام العرب: أن تلتقى همزتان فتحققا، ومن كلام العرب تخفيف الأولى وتحقيق الآخرة، وهو قول أبي عمرو. وذلك قولك: ﴿فقد جا أشراطها﴾ [محمد: ١٨]، و ﴿يا زكريا إنا نبشرك﴾ [مريم: ٧]. ومنهم من يحقق الأولى ويخفف الآخرة، سمعنا ذلك من العرب، وهو قولك: ﴿فقد جاء اشراطها﴾، و ﴿يا زكريا انا﴾. وقال:

كل غراء اذا برزت
شزهب العين عليها والحسد
سمعنا من يوثق به من العرب ينشده هكذا.

وكان الخليل يستحب هذا القول فقلت له: لِمَ؟ فقال: إني رأيتهم حين أرادوا أن يبدلوا إحدى الهمزتين اللتين تلتقيان في كلمة واحدة أبدلوا الآخرة، وذلك: جاني وأدم. ورأيت أبا عمرو أخذ يهن في قوله عز وجل: ﴿يا ولينا ألد وأنا عموز﴾ [هود: ٧٢] وحقق الأولى. وكل عربي، وقياس من خفف الأولى أن يقول: يا ولينا ألد. والمخففة فيما ذكرنا بمنزلتها محققة في الزنة، يدلك على ذلك قول الأعشى:

أأن رأيت رجلاً أعشى أضرب به ريب المنون ودهر مُثبِلٌ خبِلُ
فلو لم تكن بزنتها محققة لانكسر البيت.

وأما أهل الحجاز فيخففون الهمزتين؛ لأنه لو لم تكن إلا واحدة لخففت. ونقول: اقرا آية، في قول من خفف الأولى؛ لأن الهمزة الساكنة أبداً إذا خففت أبدل مكانها الحرف الذي منه حركة ما قبلها. ومن حقق الأولى، قال: اقرا آية؛ لأنك خففت همزة متحركة قبلها حرف ساكن، فحذفتها وألقت حركتها على الساكن الذي قبلها. وأما أهل الحجاز فيقولون: اقرا آية؛ لأن أهل الحجاز يخففونها جميعاً، يجعلون همزة «اقرا» ألفاً ساكنة، ويخففون همزة «آية». ألا ترى أن لو لم تكن إلا همزة واحدة خففوها؟! فكانه قال: اقرا، ثم جاء بـ «آية» ونحوها.

وتقول: اقري باك السلام، بلغة أهل الحجاز؛ لأنهم يخففونها. وإنما قلت: اقري، ثم جئت بالأب، فحذفت الهمزة وألقت الحركة على الياء. وتقول فيهما إذا خففت الأولى في «فعل أبوك»، من «قرأت»: قرا أبوك، وإن خففت الثانية قلت: قرا أبوك. والمخففة بزنتها محققة، ولولا ذلك لكان هذا البيت منكسراً إن خففت الأولى أو الآخرة:

كل غراء اذا برزت

ومن العرب ناس يدخلون بين ألف الاستفهام وبين الهمزة ألفاً إذا التقتا، وذلك أنهم كرهوا التقاء همزتين ففصلوا، كما قالوا: اخشيتان، ففصلوا بالألف كراهية التقاء هذه الحروف المضاعفة، قال ذو الرمة:

فيا ظبية الوعساء بين جلاجل وبين النقا أنت أم أم سالم
فهؤلاء أهل التحقيق. وأما أهل الحجاز فمنهم من يقول: إنك وأنت، وهي التي يختار =

= أبو عمرو؛ وذلك لأنهم يخففون الهمزة كما يخفف بنو تميم في اجتماع الهمزتين، فكروها التقاء الهمزة والذي هو بين بين؛ فأدخلوا الألف كما أدخلته بنو تميم في التحقيق. ومنهم من يقول: إن بنو تميم هم الذين يدخلون بين الهمزة وألف الاستفهام ألفًا، وأما الذين لا يخففون الهمزة فيحققونها جميعًا ولا يدخلون بينهما ألفًا. وإن جاءت ألف الاستفهام وليس قبلها شيء لم يكن من تحقيقها بد، وخففوا الثانية على لغتهم. واعلم أن الهمزتين إذا التقتا في كلمة واحدة لم يكن بد من بدل الآخرة، ولا تخفف؛ لأنهما إذا كانتا في حرف واحد لزم التقاء الهمزتين الحرف.

وإذا كانت الهمزتان في كلمتين فإن كل واحدة منهما قد تجرى في الكلام ولا تلتزق بهمزتها همزة، فلما كانتا لا تفارقان الكلمة كانتا أثقل؛ فأبدلوا من إحداهما ولم يجعلوهما في الاسم الواحد والكلمة الواحدة بمنزلة في كلمتين. فمن ذلك قولك في «فاعل» من «جئت»: جائي، أبدلت مكانها الياء؛ لأن ما قبلها مكسور، فأبدلت مكانها الحرف الذي منه الحركة التي قبلها، كما فعلت ذلك بالهمزة الساكنة حين خففت. ومن ذلك أيضًا: آدم، أبدلوا مكانها الألف؛ لأن ما قبلها مفتوح. وكذلك لو كانت متحركة لصيرتها ألفًا كما صيرت همزة جائي، ياء، وهي متحركة للكسرة التي قبلها. وسألت الخليل عن «فَعَلَل» من «جئت» فقال: جَيَّأى، وتقديرها: جميعًا، كما ترى. وإذا جمعت «آدم» قلت: أوادم، كما أنك إذا حقرت قلت: أويدم؛ لأن هذه الألف لما كانت ثانية ساكنة وكانت زائدة؛ لأن البدل لا يكون من أنفس الحروف، فأرادوا أن يكسروا هذا الاسم الذي قد ثبتت فيه هذه الألف - صيروا ألفه بمنزلة ألف «خالد».

وأما «خطايا» فكانهم قلبوا ياء أبدلت من آخر «خطايا» ألفًا؛ لأن ما قبل آخرها مكسور، كما أبدلوا ياء «مطايا» ونحوها ألفًا، وأبدلوا مكان الهمزة التي قبل الآخر ياء، وفتحت للألف، كما فتحوا راء «مدارى»، فربوا بينها وبين الهمزة التي تكون من نفس الحرف، أو بدلاً مما هو من نفس الحرف، نحو «فعال» من «برئت» إذا قلت: رأيت براء، وما يكون بدلاً من نفس الحرف قضاء، إذا قلت: رأيت قضاء، وهو «فعال» من «قضيت»، فلما أبدلوا من الحرف الآخر ألفًا استثقلوا همزة بين ألفين؛ لقرب الألفين من الهمزة. ألا ترى أن ناسًا يحققون الهمزة، فإذا صارت بين ألفين خففوا، وذلك قولك: كساءان، ورأيت كساء، وأصبحت هناك، فيخففون كما يخففون إذا التقت الهمزتان؛ لأن الألف أقرب الحروف إلى الهمزة ولا يبدلون؛ لأن الاسم قد يجرى في الكلام ولا تلتزق الألف الآخرة بهمزتها؛ فصارت كالهمزة التي تكون في الكلمة على حدة، فلما كان ذا من كلامهم أبدلوا مكان الهمزة التي قبل الآخرة ياء، ولم يجعلوها بين بين؛ لأنها والألفين في كلمة واحدة، ففعلوا هذا إذ كان من كلامهم؛ ليفرقوا بين ما فيه همزتان إحداهما بدل من زائدة؛ لأنها أضعف - يعنى همزة «خطايا» - وبين ما فيه همزتان إحداهما بدل مما هو من نفس الحرف، إنما تقع إذا ضاعفت.

= واعلم أن الهمزة التي يحقق أمثالها أهل التحقيق من بنو تميم وأهل الحجاز، وتجعل في

= لغة أهل التخفيف بين بين - تبدل مكانها الألف إذا كان ما قبلها مفتوحًا، والياء إذا كان ما قبلها مكسورًا، والواو إذا كان ما قبلها مضمومًا. وليس ذا بقياس مُتَلَبِّبٌ، نحو ما ذكرنا، وإنما يحفظ عن العرب كما يحفظ الشيء الذي تبدل التاء من واؤه، نحو: أتلتجت، فلا يجعل قياسًا في كل شيء من هذا الباب، وإنما هي بدل من واو «أولجت».

فمن ذلك قولهم: منسأة، وإنما أصلها: منسأة. وقد يجوز في ذا كله البديل حتى يكون قياسًا مثلثًا، إذا اضطر الشاعر.

قال الفرزدق:

راحت بمسلمة البغال عشيةً فارعني فزارةً لا هناك المرتع
فأبدل الألف مكانها. ولو جعلها بين بين لانكسر البيت.

وقال حسان:

سألت هذيل رسول الله فاحشة ضلت هذيل بما جاءت ولم تصب
وقال القرشي، زيد بن عمرو بن نفيل:
سالتنسى الطلاق أن رأتنسى قل مالي، قد جئتماني بنكر
فهؤلاء ليس [من] لغتهم: سلت، ولا: يسال.
وبلغنا أن «سلت، تسال» لغة.
وقال عبد الرحمن بن حسان:
وكننت أذل من وتد بقاع يشجج رأسه بالفهر واجي
يريد: الواجئ.

وقالوا: نبي وبرية، فألزمهما أهل التحقيق البديل. وليس كل شيء نحوهما يفعل به ذا، إنما يؤخذ بالسمع، وقد بلغنا أن قومًا من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحققون «نبيء» و«بريئة»، وذلك قليل رديء.

فالبديل هاهنا كالبديل في «منسأة»، وليس بدل التخفيف، وإن كان اللفظ واحدًا. واعلم أن العرب منها من يقول في أو أنت: أوئت، يبدل. ويقول: [أنا] أزمي بك، وأبو يوب، يريد: أبا أيوب، وغلأمي بيك. وكذلك المنفصلة كلها إذا كانت الهمزة مفتوحة. وإن كانت في كلمة واحدة نحو سوءة وموءلة، حذفوا فقالوا: سوة ومولة. وقالوا في حوآب: حوآب؛ لأنه بمنزلة ما هو من نفس الحرف. وقد قال بعض هؤلاء: سوة وضو، شبهوه بـ «أوئت».

فإن خفت «أحلبني إيلك» في قولهم، وأبو أمك، لم تثقل الواو؛ كراهية لاجتماع الواوات والياءات والكسرات. تقول: أحلبني بلك وأبوأمك. وكذلك أزمي مك، وادعو بلكم. يخففون هذا حيث كان الكسر، والياءات مع الضم، والواوات مع الكسر. والفتح أخف عليهم في الياءات والواوات. فمن ثم فعلوا ذلك.

ومن قال: سوة، قال: مسو وسيء. وهؤلاء يقولون: أنا دؤنيسه، حذفوا الهمزة ولم يجعلوها همزة تحذف وهي مما تثبت.

وبعض هؤلاء يقولون: يريد أن يجييك ويسوك، وهو يجيك ويسوك، يحذف الهمزة.

وحيث تكلم في الوقف على الهمز من أبواب الوقف، لم يتعرض للهمزة الواقعة طرفا بعد الألف، فلم يمكن أن أنسب إليه في ذلك مذهبا، والله تبارك وتعالى أعلم^(١).

= ويكره الضم مع الواو والياء، وعلى هذا تقول: هو يرم خوانه، تحذف الهمزة ولا تطرح الكسرة على الياء؛ لما ذكرت لك، ولكن تحذف الياء لالتقاء الساكنين. ينظر: الكتاب (٣/٥٤١-٥٥٦).

(١) ونص كلام سيبويه في الوقف على الهمز: هذا باب الوقف في الهمز: أما كل همزة قبلها حرف ساكن فإنه يلزمها في الرفع والجر والنصب ما يلزم الفرع من هذه المواضع التي ذكرت لك: من الإشمام، وروم الحركة، ومن إجراء الساكن. وذلك قولهم: هو الحَبْءُ، والحَبْءُ، والحَبْءُ.

واعلم أن ناسًا من العرب كثيرًا يلقون على الساكن الذي قبل الهمزة حركة الهمزة، سمعنا ذلك من تميم وأسد، يريدون بذلك بيان الهمزة، وهو أبين لها إذا وليت صوتًا، والساكن لا ترفع لسانك عنه بصوت لو رفعت بصوت حركته، فلما كانت الهمزة أبعد الحروف وأخفاها في الوقف حركوا ما قبلها ليكون أبين لها. وذلك قولهم: هو الوَثْءُ، ومن الوَثْءِ، ورأيت الوَثْءَ، وهو البُطْءُ، ومن البُطْءِ، ورأيت البُطْءَ. وهو الرُدْءُ، وتقديرها: الرُدْءُ، ومن الرُدْءِ، ورأيت الرُدْءَ. يعنى بالردء: الصاحب.

وأما ناس من بني تميم فيقولون: هو الردئ، كرهوا الضمة بعد الكسرة؛ لأنه ليس في الكلام «فَعَلْ»، فتنكبوا هذا اللفظ، لاستنكار هذا في كلامهم. وقالوا: رأيت الردئ، ففعلوا هذا في النصب كما فعلوا في الرفع، أرادوا أن يسووا بينهما. وقالوا: من البُطْءِ؛ لأنه ليس في الأسماء «فُعِلْ». وقالوا: رأيت البُطْءِ، أرادوا أن يسووا بينهما. ولا أراهم إذ قالوا: من الردئ، وهو البطء، إلا يتبعونه الأول، وأرادوا أن يسووا بينهما إذ أجرين مجرى واحدًا، وأتبعوه الأول كما قالوا: رُدْءٌ وفِرْءٌ.

ومن العرب من يقول: هو الوَثْءُ، فيجعلها واوًا حرصًا على البيان. ويقول: من الوَثْءِ، فيجعلها ياء، ورأيت الوثا. يسكن الثاء في الرفع والجر، وهو في النصب مثل «القفا». وأما من لم يقل: من البُطْءِ، ولا: هو الرُدْءُ، فإنه ينبغي لمن اتقى ما اتقوا أن يلزم الواو والياء.

وإذا كان الحرف قبل الهمزة متحركًا لزم الهمزة ما يلزم «الطَّع» من الإشمام، وإجراء المجزوم، وروم الحركة. وكذلك تلزمها هذه الأشياء إذا حركت الساكن قبلها الذي ذكرت لك؛ وذلك قولك: هو الخطأ، وهو الخطأ، وهو الخطأ. ولم نسمعهم ضاعفوا؛ لأنهم لا يضاعفون الهمزة في آخر الحروف في الكلام؛ فكأنهم تنكبوا التضعيف في الهمز لكراهية ذلك. فالهمزة بمنزلة ما ذكرنا من غير المعتل، إلا في القلب والتضعيف.

ومن العرب من يقول: هذا هو الكَلْءُ؛ حرصًا على البيان، كما قالوا: الوثو. ويقول: من الكَلْءِ، يجعلها ياء كما قالوا من الوَثْءِ، ويقول: رأيت الكلا، ورأيت الحبا، يجعلها ألفًا كما جعلها في الرفع واوًا وفي الجر ياء. وكما قالوا: الوثا، وحركت الثاء؛ لأن الألف لا بد =

قال الحافظ - رحمه الله - : «ثم حذفت إحدى الألفين الساكتين، وإن شئت زدت في المد والتمكين لتفصل بذلك بينهما ولم تحذف». اعلم أنه لا خلاف بين الحافظ، والشيخ، والإمام - رحمهم الله - أنك إذا أبدلت من الهمزة المتطرفة بعد الألف ألفاً أنه يجوز أن تزيد في المد، ويجوز ألا تزيد فيه، وأن الزيادة أرجح.

ثم اختلفوا في التعليل:

فمذهب الحافظ: أنك إذا زدت لم تحذف شيئاً ولكنك نظقت بمدة هي في التقدير ألف بعد ألف، وإذا لم تزد في المد، فإنك حذفت إحدى الألفين، ولم يعين هنا أي الألفين هي المحذوفة.

وأما الشيخ فمذهبه: أنه لا بد من حذف [حرف]^(١) على كل حال فإذا مددت قدرت أن المحذوفة هي الألف المبدلة من الهمزة، وأبقيت على الألف الأولى ما كانت تستحقه من المد حال ثبوت الهمزة؛ إذ الحذف عارض فلا يعتد به، وإن قصرت قدرت المحذوفة هي الألف الأولى والمبقاة هي الألف المبدلة من الهمزة ولا موجب للزيادة في مداها.

وأما الإمام فمذهبه: أن الثانية هي المحذوفة على كل حال إلا أنك إذا مددت قدرت كأن الهمزة ثابتة، ولم تعتد بالعارض، وإذا قصرت راعيت اللفظ فاعتدت بالعارض، والله جل جلاله أعلم.

وتعذر هنا الإدغام الذي جاز حيث كان قبل الهمزة ياء أو واو زائدة للمد؛ لأن

= لها من حرف قبلها مفتوح.

وهذا وقف الذين يحققون الهمزة. فأما الذين لا يحققون الهمزة من أهل الحجاز فقولهم: هذا الخبأ، في كل حال؛ لأنها همزة ساكنة قبلها فتحة؛ فإنما هي كألف «راس» إذا خففت. ولا تشم؛ لأنها ألف كألف «مثنى». ولو كان ما قبلها مضموماً لزمها الواو، نحو: أكمؤ. ولو كان مكسوراً لزم الياء [نحو]: أهني، وتقديرها: أهنيغ، فإنما هذا بمنزلة: جونة وذيب. ولا إشمام في هذه الواو؛ لأنها كواو «يغزو». وإذا كانت الهمزة قبلها ساكن فخففت فالحذف لازم، ويلزم الذي ألقيت عليه الحركة ما يلزم سائر الحروف غير المعتلة من الإشمام، وإجراء الجزم، وروم الحركة، والتضعيف. وذلك قولهم: هذا الوث، [ومن الوث]، ورأيت [الوث] والخب [ورأيت الخب]، وهو الخب، ونحو ذلك ينظر: الكتاب (٤/١٧٧-١٧٩).

(١) سقط في ب.

الألف لا تقبل الإدغام.

وذكر الحافظ في أمثلة هذا الفصل ﴿أَنْبَاءٌ﴾.

فإن كان بتقديم الباء على النون جمع «ابن»، فمثاله في القرآن قوله - تعالى - في المائدة: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَىٰ مَنْ أُنْتَوَىٰ اللَّهُ﴾ [الآية: ١٨]، وفي النور: ﴿أَوْ أَنْبَاءٌ بُعُولَتِهِنَّ﴾ [الآية: ٣١]، وفي الأحزاب: ﴿وَلَا أَنْبَاءٌ لِخَوَاتِمِهِنَّ وَلَا أَنْبَاءٌ لِأَخَوَاتِهِنَّ﴾ [الآية: ٥٥]، وفي المؤمن: ﴿أَنْبَاءٌ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [غافر: ٢٥].

وإن كان بتقديم النون على الباء جمع «نبأ» فمثاله قوله - تعالى - في سورة هود عليه السلام ﴿تِلْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ﴾ [الآية: ٤٩].

وفي سورة يوسف - عليه السلام -: ﴿ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ﴾ [الآية: ١٠٢]، وفي سورة طه: ﴿مِنْ أَنْبَاءِ مَا قَدْ سَبَقَ﴾ [الآية: ٩٩]، وفي القصص: ﴿فَعَمِيَّتْ عَلَيْهِمُ الْأَنْبَاءُ يَوْمَئِذٍ﴾ [الآية: ٦٦]، وفي القمر: ﴿مِنْ الْأَنْبَاءِ مَا فِيهِ مُرْدَجَرٌ﴾ [الآية: ٤].

فصل

قال الحافظ - رحمه الله -: «وتفرد حمزة بتسهيل الهمزة المتوسطة ...»

الفصل.

اعلم أن الهمزة المتوسطة تكون متوسطة حقيقة نحو ﴿سَأَلَ﴾ و ﴿بِشْرٍ﴾ وتكون متوسطة مجازاً، وذلك بما يعرض من اللواحق نحو ﴿أَنْشَأَكُمْ﴾ و ﴿يَسْتَهْرِؤُونَ﴾ وقد تقدم هذا.

وذكر الحافظ أمثلة من الهمزة الساكنة المتوسطة، ثم قال: وكذلك ﴿الَّذِي أَوْثِقَ﴾ [البقرة: ٢٨٣] و ﴿لِقَاءَنَا أَنْتِ﴾ و ﴿فِرْعَوْنَ أَتُونِي﴾ [يونس: ٧٩] ثم قال: «وشبهه»، والذي في القرآن من شبهه قوله - تعالى - ﴿يَصْلِحُ أَعْيُنَنَا﴾ [الأعراف: ٧٧] و ﴿مَنْ يَكْفُلُ أَثَدَّنَ لِي﴾ [التوبة: ٤٩] و ﴿إِلَّا أَنْ قَالُوا أَتَيْنَا﴾ [العنكبوت: ٢٩] ﴿وَاللَّأَرْضِ أَثِيًّا طَوْعًا﴾ [فصلت: ١١].

واعلم أن هذه الأمثلة التي أولها ﴿الَّذِي أَوْثِقَ﴾ ليست الهمزات فيها متوسطات، وإنما هي في أوائل الكلمات، لكن لا يمكن ثبوتها سواكن إلا متصلات بما قبلهن فأشبهت المتوسطات؛ ولهذا فصلهن مما قبلهن بقوله: «وكذلك» فإن وقفت على شيء من هذه الكلمات لحمزة - حكمت في هذه الهمزات بحركات ما قبلهن،

فأبدلتهن أحرفا من جنس تلك الحركات، فإن فصلتھن مما قبلھن وبدأت بهن - فلا بد من اجتلاب همزة الوصل وتكسرھا فيما انكسر فيه ما بعد هذه الهمزات، أو انفتح نحو ﴿أَنْتِ يَقْرَآنِ﴾ ﴿أَشَدَّنِ لِي﴾ وتضمھا إن انضم نحو ﴿أَوْثَمِينَ﴾، وتبدل من هذه الهمزات السواكن أحرفا من جنس حركة همزة الوصل، فعلى هذا تقول: ﴿الَّذِي أَيْتَمَنَ﴾ فتبدل من الهمزة ياء في الوقف لحمزة؛ لوقوعھا بعد كسرة الذال من ﴿الَّذِي﴾ وقد حذفت من ﴿الَّذِي﴾ لالتقائها ساكنة مع الهمزة الساكنة، أو الحرف المبدل منها، فإذا بدأت قلت: «اوتمن» فتبدلھا واوا لأجل الضمة في همزة الوصل المعتبرة بضم عين الكلمة وهى التاء، وتقول في الوقف: ﴿لِقَاءَاتٍ﴾ فتبدل الهمزة ألفا؛ لوقوعھا بعد فتحة النون، وقد حذفت ألف ﴿لِقَاءَاتٍ﴾؛ لالتقائها ساكنة مع الهمزة، على ما تقدم.

فإذا بدأت قلت: ﴿آيَاتٍ﴾ فتبدل الهمزة ياء لأجل الكسرة في همزة الوصل، وتقول في الوقف: ﴿ومنه من يقول اودن لى﴾ فتبدل الهمزة واوا لأجل ضمة اللام.

فإذا بدأت قلت: ﴿ايدن لى﴾، فتبدلھا ياء لأجل كسرة همزة الوصل، وهكذا كل ما يرد عليك من أمثلة هذا الفصل.

وذكر الحافظ الاختلاف في ﴿رثيا﴾ و﴿تروى﴾ و﴿تويبه﴾، وقال: والوجهان جيدان.

ورجح الشيخ، والإمام الإظهار.

وقد تقدم ذكره في آخر الباب قبل هذا، وكذا ذكر في الوقف على ﴿نبئهم﴾ [الحجر: ٥١] و ﴿أُنَبِّئُهُمْ﴾ [البقرة: ٣٣] مذهبين. وقال: «وهما صحيحان».

ورجح الشيخ، والإمام البقاء على الضم.

وذكر الشيخ مع ذلك أن الكسر مذهب أبى الطيب.

وقال الحافظ - رحمه الله - : «وإذا تحركت الهمزة وهى متوسطة...» إلى قوله: «فإن كان ساكنا».

اعلم أن الساكن قبل الهمزة المتوسطة يتصور فيه من التقسيم مثل ما تقدم فى الساكن قبل الهمزة المتطرفة؛ فيكون ذلك الساكن صحيحا ومعتلا، ثم المعتل يكون

ألفا، وياء، وواوا، ثم الياء والواو يكونان أصليين وزائدين للمد غير أنه لم تقع في القرآن واو زائدة للمد قبل همزة متوسطة.

أما الأمثلة:

فجاءت الهمزة بعد الساكن الصحيح في القرآن مفتوحة نحو ﴿أَلْقُرْآنُ﴾ [البقرة: ١٨٥] و﴿الظَّمَانُ﴾ [النور: ٣٩]. و﴿الْمَشْمَعَةُ﴾ [البلد: ١٩]. و﴿يَسْتَلُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٣]. و﴿يَجْحَرُونَ﴾ [النحل: ٥٣]. و﴿وَيَتَوَتَّ﴾ [الأنعام: ٢٦]. و﴿خِطَفًا﴾ [الإسراء: ٣١] بكسر الخاء. و﴿جُرْءًا﴾ [البقرة: ٢٦٠]. و﴿كَفَنًا﴾ [الإخلاص: ٤]. و﴿هُزَاءً﴾ [البقرة: ٦٧] على قراءة حمزة في هذين الأخيرين. ومكسورة في قوله - تعالى - : ﴿الْأَفِيدَةَ﴾ [الهمزة: ٧].

ومضمومة في قوله - تعالى - : ﴿مَسْئُولًا﴾ [الفرقان: ١٦]، و﴿سَسْئُولُونَ﴾ [الصفات: ٢٤]، و﴿مَذْمُومًا﴾ [الأعراف: ١٨].

وجاءت بعد الياء الأصلية مفتوحة نحو:

﴿كَهَيْسَةَ﴾ [آل عمران: ٤٩]، و﴿أَسْتَيْسَسَ﴾ [يوسف: ١١٠].

وأخواته:

و﴿سَيِّئًا﴾ [البقرة: ٤٨] و﴿يَيْسِسَ﴾ في الأعراف [١٦٥]. و﴿سَيِّتَ﴾ [الملك: ٢٧]. وبعد الواو الأصلية مفتوحة:

﴿سَوَاءَ أَحْيَيْ﴾ [المائدة: ٣١]. و﴿سَوَاءَ نَهَمًا﴾ [الأعراف: ٢٠]. و﴿سَوَاءَ تَكُمُ﴾ [الأعراف: ٢٦]. و﴿السَّوَاءُ﴾ [التوبة: ٩٨].

ومكسورة في:

﴿مَوِيلًا﴾ [الكهف: ٥٨].

ومضمومة في ﴿الْمَوْءُودَةُ﴾ [التكوير: ٨]، وجاءت مفتوحة بعد الياء الزائدة في ﴿بَرِيئًا﴾ [النساء: ١١٢]، و﴿هَيِّئَا مَرِيئًا﴾ [النساء: ٤]، و﴿خَطِيئَتِكُمْ﴾ [الأعراف: ١٦١]. و﴿خَطِيئَةً﴾ [النساء: ١١٢].

ومضمومة في ﴿بَرِيئُونَ﴾ [يونس: ٤١].

وحكم التسهيل في هذا الفصل كحكمه في المتطرفة بعد الساكن، فتنقل الحركة إلى الساكن الصحيح، وإلى الياء والواو الأصليين وتسقط الهمزة من اللفظ.

وهذا هو مقصود الحافظ بقوله: «فإن كان ساكنا وكان أصليا إلا أنه يستثنى من

ذلك ﴿هُزُوا﴾^(١) حيث وقع، و﴿كُفُوا﴾^(٢) [الإخلاص: ٤] فتبقى الزاي والفاء على سكونهما، وتبدل الهمزة واوًا وتحرك بحركة الهمزة.

وسبب ذلك: أن هاتين الكلمتين كتبتا بالواو؛ فكره حمزة مخالفة خط المصحف. وذكر الحافظ هاتين الكلمتين في فرش الحروف في سورة البقرة، وفي سورة

(١) قال ابن عادل الحنبلي: وفي (هزوا) ست قراءات، المشهور منها ثلاث: (هزوا) بضمين مع الهمز.

(وهزوا) بسكون الزاي مع الهمز وصلًا، وهي قراءة حمزة - رحمه الله - فإذا وقف أبدلها واوًا، وليس قياسه تخفيفها، وإنما قياسه إلقاء حركتها على الساكن قبلها، وإنما اتبع رسم المصحف، فإنها رسمت فيه (واوًا)؛ ولذلك لم يبدلها في (جزءًا) واوًا وقفًا؛ لأنها لم ترسم فيه واوًا، وقراءته أصلها الضم كقراءة الجماعة، إلا أنه خفف كقولهم في عُتُق: عُتُق.

وقيل: بل هي أصل بنفسها ليست مخففة من ضم.

حكى مكى عن الأخفش عن عيسى بن عمر: (كل اسم ثلاثي أوله مضموم يجوز فيه لغتان: التخفيف والتثقيب).

(وهزوا) بضمين مع الواو وصلًا ووقفًا، وهي قراءة حفص عن عاصم، كأنه أبدل الهمزة واوًا تخفيفًا، وهو قياس مطرد في كل همزة مفتوحة مضموم ما قبلها نحو: جُون في جُون، وحكم «كفوا» في قوله: ﴿ولم يكن له كفواً أحد﴾ [الإخلاص: ٤] حكم (هزوا) في جميع ما تقدم قراءة وتوجيهها.

(وهزوا) بإلقاء حركة الهمزة على الزاي وحذفها، وهو أيضًا قياس مطرد.

(وهزوا) بسكون العين مع الواو.

(وهزوا) بتشديد الزاي من غير همزة، ويروى عن أبي جعفر ينظر الباب (٢/١٥٥) - (١٥٦).

(٢) وقال السمين الحلبي في قوله تعالى: ﴿كُفُوا﴾: وقرأ الجمهور بضم الكاف والفاء، وسهل الهمزة، الأعرج وشيبة ونافع في رواية من طريق غير طرقة المقروء بها، وأسكن الفاء حمزة، وأبدل الهمزة واوًا وقفًا خاصة، وأبدلها حفص واوًا مطلقًا، والباقون بالهمز مطلقًا. وقرأ سليمان بن علي بن عبد الله بن عباس: (كفاء) بالكسر والمد، أي: لا مثل له، وأنشد للنابعة:

لا تقذفني بركن لا كفاء له

ونافع في رواية: (كفا) بالكسر وفتح الفاء من غير همز، كأنه نقل حركة الهمزة إلى الفاء وحذفها، والكفاء: النظر، هذا كفاء لك: أي نظيرك، والاسم والكفاءة، بالفتح. ينظر الدر المصون (٦/٥٩٠).

وقال الثعلبي في تفسيره: قرئ: (هُزُوا) و (كُفُوا) مثقلات ومهموزات، وهي قراءة أبي عمرو وأهل (الشام) و (الحجاز)، واختار الكسائي، وأبو عبيد، وأبو حاتم: (هُزُوا) و (كُفُوا) مثقلات بغير همز، قال: وكلها لغات صحيحة فصيحة. ينظر الباب (٢/١٥٦).

الإخلاص، ولو نبه عليهما هنا لكان حسنا، وكذلك ذكر في سورة العنكبوت في الوقف على ﴿النشأة﴾ [الآية: ٢٠] النقل، وحذف الهمزة على القياس وذكر أيضا جواز إبدال الهمزة ألفا مع نقل الحركة اتباعا للرسم.

وقد حكى سيويوه ﴿المرأة﴾ و ﴿الكماة﴾ بالنقل وبالبدل.

وقوله في هذا الفصل: «ما لم يكن ألفا» على حد قوله فيما تقدم: «إذا كان الساكن أصليا غير ألف»، وقد مر توجيهه هناك.

قال الحافظ - رحمه الله - : «وإن كان زائدا أبدلت، وأدغمت إن كان ياء أو واوا».

يريد: تُبدلُ من الهمزة حرفا من جنس ما قبلها، ثم تدغم ما قبلها في المبدل منها، وقد ذكرت أمثلة هذا الفصل.

وتقدم أنه ليس في القرآن همزة متوسطة بعد واو زائدة، ولكنه جرى كلامه على إطلاق حكم القياس فيها لو وجدت، وهذا مثل ما تقدم في أول الباب حيث قال: «وإذا سهلا المضموم ما قبلها...» إلى آخر كلامه هناك مع أنه ليس في القرآن همزة ساكنة متطرفة بعد ضمة. وإنما أنبه على هذا؛ لئلا يتحير الطالب فيطلب ما ليس بموجود، كما ذكرت في باب الإدغام الكبير.

قال الحافظ - رحمه الله - : «وإن كان الساكن ألفا...» الفصل.

اعلم أن الهمزة في هذا الموضع تكون مفتوحة، فتجعلها بين الهمزة والألف كقوله - تعالى - : ﴿يَسَاءَلُونَ﴾ [النبأ: ١] و ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَنَا﴾ [الزخرف: ٣٨] و ﴿نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَ كُرٍّ﴾ [آل عمران: ٦١] و ﴿فَجَعَلْنَاهُمْ عُشَاءً﴾ [المؤمنون: ٤١] و ﴿فَتَكُونُونَ سَوَاءً﴾ [النساء: ٨٩].

وتكون مكسورة فتجعلها بين الهمزة والياء، نحو ﴿الْمَلَكَةِ﴾ و ﴿أُولَٰئِكَ﴾ و ﴿الْحَائِنِينَ﴾ [الأنفال: ٥٨] و ﴿وَرَبِّبِكُمْ﴾ [النساء: ٢٣].

وتكون مضمومة، فتجعلها بين الهمزة والواو نحو ﴿جَاءُوا﴾ و ﴿وَبَاءُوا﴾ [البقرة: ٦١] و ﴿أَسْتَوُوا﴾ [الروم: ١٠] و ﴿مَا يَشَاءُونَ﴾ [النحل: ٣١] و ﴿هَآؤُمْ﴾ [الحاقة: ١٩].

فإن قيل: تقدم أن همزة بين بين قريبة من الساكن؛ ولذلك منع الابتداء بها ولم تقع بعد شيء من الحروف السواكن في كل ما تقدم؛ لئلا يكون في ذلك شبه من

التقاء الساكنين؛ فكيف وقعت هنا بعد الألف؟

قيل: لا يمتنع وقوع الساكن بعد الألف إذا كان ذلك الساكن مثبتا بالحركة كالساكن المدغم «كالدابة» و «الطامة» فجاز وقوع هذه الهمزة الملية بعد الألف؛ لأنها وإن أشبهت الساكن بما دخلها من التسهيل فليست ساكنة بل متحركة بزنة المحققة كما نص عليه سيويه حيث أنشد: [من البسيط]

أَنَّ رَأَتْ رَجُلًا أَعْمَى أَضْرَّ بِهِ
ولا يلزم التزام هذا في المتطرفة؛ لأن الوقف موضع إسكان، والروم تحريك ضعيف غير ممكن، على أنه من حكم للروم بحكم الحركة الممكنة جعلها هناك بين بين أيضا كما تقدم.

فإن قيل: فهلا جعلت بين بين بعد الياء والواو الزائدين للمد، كما فعل ذلك بعد الألف إذ الكل حروف مد؟

فالجواب: أنهم جعلوا للهمزة مع الألف حالا لا تكون لها مع الياء والواو؛ لأن الألف أقعد في باب المد والسكون.

ألا ترى أنك لو أردت تحريكها لم تقدر عليه ما دامت ألفا إلا أن تقلبها ياء أو واوا أو همزة بخلاف الياء والواو فإنهما يقبلان التحريك، وإن كان يصح وقوع الساكن المدغم بعدهما، كقراءة من شدد النون من ﴿أَمْحَجُّونِي﴾ [الأنعام: ١٨٠] و﴿أَفَعَيْرَ اللَّهُ تَأْمُرُونََ أَعْبُدُ﴾ [الزمر: ٦٤] و﴿أَرْنَا اللَّذِينَ﴾ [فصلت: ٢٩] في قراءة ابن كثير، والله عز جلاله أعلم.

قال الحافظ - رحمه الله - : «وإن شئت مكنت الألف قبلها، وإن شئت قصرتها».

وجه تمكين الألف: أنك أبقيت عليها من المد ما كانت تستحقه مع التحقيق، ولم تعدد بما عرض من زوال نبرتها بالتسهيل. ووجه القصر: أنك راعيت اللفظ، ولا همز فيه فاعتددت بالعارض، والله جلت قدرته أعلم.

قال الحافظ - رحمه الله - : «وإذا كان ما قبل الهمزة متحركا».

اعلم أن الهمزة إذا تحركت وتحرك ما قبلها، فإنها تكون مفتوحة، ومكسورة، ومضمومة، وما قبلها يكون كذلك؛ فيتفان مرة ويختلفان أخرى؛ فيحصل من ذلك تسع صور:

الصورة الأولى: أن تكون الهمزة مفتوحة بعد فتح، نحو ﴿سَأَلَ﴾ و ﴿ذَرَأْتُمْ﴾ [المؤمنون: ٧٩] و ﴿مُنْكَأً﴾ [يوسف: ٣١].

الصورة الثانية: أن تكون الهمزة مفتوحة بعد كسرة نحو ﴿إِن شَاءَ لَكَ﴾ [الكوثر: ٣] و ﴿مُلِئْتَ﴾ [الجن: ٨] و ﴿فِكَةً﴾ [الأنفال: ٤٥] و ﴿مَائِنِينَ﴾ [الأنفال: ٦٦].

الثالثة: أن تكون مفتوحة بعد ضمة، نحو ﴿الفؤاد﴾ [الإسراء: ٣٦] و ﴿مُوجَلًا﴾ [آل عمران: ١٤٥] و ﴿يُؤْتِدُ﴾ [آل عمران: ١٣].

الرابعة: مكسورة بعد كسرة، نحو ﴿الْحَاطِئِينَ﴾ [يوسف: ٢٩] و ﴿وَالْقَصِيحِينَ﴾ [البقرة: ٦٢] و ﴿الْأَسْتَهْرِينَ﴾ [الحجر: ٩٥] وكذلك ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾ [هود: ٦٦] و ﴿مِنْ عَذَابٍ يَوْمِئِذٍ﴾ [المعارج: ١١] على قراءة حمزة، ومن وافقه.

الخامسة: مكسورة بعد فتحة، نحو ﴿يَسِينِ﴾ و ﴿حِينِذٍ﴾ وكذلك ﴿جبرئيل﴾ [البقرة: ٩٧] على قراءة حمزة، ومن وافقه^(١).

السادسة: مكسورة بعد ضمة، نحو ﴿سُيْلَتِ﴾ [التكوير: ٨].

السابعة: مضمومة بعد ضمة، نحو ﴿بِرُّهُ وَسِكِّمُ﴾ [المائدة: ٦].

الثامنة: مضمومة بعد فتحة، نحو ﴿رَهُوْفُ﴾ [البقرة: ٢٠٧] و ﴿يُنُوسًا﴾ [الإسراء: ٨٣] و ﴿لَا يُؤَدِّهِ﴾ [آل عمران: ٧٥].

التاسعة: مضمومة بعد كسرة نحو ﴿يَسْتَهْرُونَ﴾ [الأنعام: ٥] و ﴿سَنْقَرَاتِكَ﴾ [الأعلى: ٦] وكذلك ﴿كَانَ سَيْثُهُ﴾ [الإسراء: ٣٨] على قراءة حمزة ومن وافقه.

واعلم أن الهمزة في هذه الصور التسع تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

قسم لا خلاف بين سيويه، وأبي الحسن الأخفش - رحمهما الله - أنه يسهل بالبدل.

وقسم لا خلاف بينهما أنه يسهل بين بين.

(١) سقط في ب.

وقسم اختلفا فيه: فسيبويه يجعله بين بين على حركته، وأبو الحسن يبدله حرفا من جنس حركة ما قبله.

والأصل في جميع التسهيل للهمزة المتحركة أن تجعل بين الهمزة والحرف الذي منه حركتها، وإنما يعدل عنه إلى البدل؛ لعارض.

فالقسم الأول: الهمزة المفتوحة بعد الكسرة أو الضمة، تبدل حرفا من جنس حركة ما قبلها، فيبدلها في ﴿شائيك﴾، ونحوه ياءً، وفي ﴿الفواد﴾ ونحوه واوا، وسببه أنك لو جعلتها بين الهمزة والألف لكانت تشبه الألف؛ فلا تقع بعد كسرة ولا بعد ضمة، كما لا تقع الألف الخالصة بعدهما، فلما تعذر تسهيلها على حركتها أبدلت حرفا من جنس حركة ما قبلها؛ إذ هي أقرب إليها من حركة ما بعدها، كما أن حركتها في نفسها أقرب إليها من حركة ما قبلها، ويدل على أن حركة ما قبل الحرف أحق به من حركة ما بعده تعذر النطق بالساكن ابتداء، وإن كان بعده حركة، وصحة النطق به إذا كان قبله حركة، فإذا تحرك صح النطق به ولم يفترق إلى أن تكون قبله حركة.

والقسم الثاني: المتفق على تسهيله بين بين: كل همزة تتفق حركتها مع حركة ما قبلها، أو تكون مكسورة أو مضمومة بعد فتحة، لا خلاف أنها تجعل بين الهمزة وبين الحرف الذي منه حركتها.

وهذا القسم يشتمل على أن الهمزة المفتوحة بعد الفتحة تسهل بين الهمزة والألف.

وزاد الشيخ، والإمام جواز إبدالها ألفا، ورجحا الوجه الأول.

والقسم الثالث: المختلف فيه: هو الهمزة المكسورة بعد الضمة، والمضمومة بعد الكسرة:

فسيبويه يسهلها بين الهمزة والحرف الذي منه حركتها.

وأبو الحسن يبدلها حرفا من جنس حركة ما قبلها، وحجته أنه لما لزم إبدالها، إذا كانت مفتوحة بعد الكسرة والضمة ولم يجز جعلها بين الهمزة والألف؛ لكون الألف لا تثبت بعد الكسرة ولا بعد الضمة، فلتكن كذلك فيما انضم بعد الكسرة، أو انكسر بعد الضمة؛ لأن المكسورة بعد الضمة لو سهلت بين الهمزة والياء على حركتها لكان فيها شبه بالياء الساكنة والياء الساكنة لا تثبت بعد الضمة، بل تنقلب واوا فلتكن هذه

[الهمزة]^(١) كذلك، وكذلك المضمومة بعد الكسرة لو سهلت بين الهمزة والواو لدخلها شبه من الواو؛ فينبغي أن تقلب ياء، كما أن الواو الساكنة تنقلب بعد الكسرة ياء.

وهذا الذي قال أبو الحسن قياس ظاهر، غير أن سيويه قال: «إن جعلها بين بين هو قول العرب، والخليل».

يريد: أنه كلام الفصحاء المعتمد، فإذا ثبت السماع^(٢) فلا عبرة بالقياس المخالف له؛ إذ القياس إنما يستعمل فيما لم يرد فيه سماع؛ ليتوصل إلى وجه كلام العرب لو تكلمت كيف كان ينبغي أن يكون كلامها، وغايته أن يثمر غلبة الظن، فإذا ورد السماع؛ فقد حصل العلم بكلام العرب فلا حاجة إذ ذاك إلى القياس، ومع هذا فما قاله أبو الحسن لا ينكر أن يتكلم به بعض العرب قليلا ولا يطرد.

على أن ما حكاه سيويه من كلام العرب له أيضا وجه وقياس معتبر يفرق به بين الألف وبين الياء والواو، بيانه: أن الألف لا يمكن وقوعها بعد كسرة، ولا ضمة البتة.

وأما الياء الساكنة فلا يمتنع أن ينطق بها بعد الضمة وإن كان ذلك بكلفة وثقل، وكذلك الواو الساكنة يمكن النطق بها بعد الكسرة على ثقل وتكلف أيضا فتقول: «يُبع» بضم الباء وسكون الياء، و«قول» بكسر القاف، وسكون الواو، لكن العرب رفضت التكلم بهذه الثقلة^(٣)، ولم تجر الهمزة المليئة بين الياء والهمزة مجرى الياء الخالصة في ذلك، ولا جرت الهمزة المليئة بين الهمزة والواو مجرى الواو الخالصة، والله عز جلاله أعلم.

وذكر الحافظ - رحمه الله - في أمثلة الهمزة المفتوحة بعد الكسرة ﴿يَتَلَّ﴾. وكان ينبغي ألا يفعل؛ لأن الهمزة في ﴿يَتَلَّ﴾ إنما توسطت بدخول الزائد عليها فحقها أن تذكر في الفصل بعد هذا.

وقوله ثم بعد هذا «تجعلها بين بين في جميع أحوالها، وحركاتها، وحركات ما قبلها».

هذا الإطلاق جار على قول سيويه؛ لأنه يستوعب المكسورة بعد الضمة،

(١) سقط في أ.

(٢) في أ: للسمع.

(٣) في أ: المثقلة.

والمضمومة بعد الكسرة، وذكر في الأمثلة ﴿يَبْنُومٌ﴾ [طه: ٩٤] وهو في الأصل ثلاث كلمات:

إحداها: حرف النداء.

والثانية: «ابن».

والثالثة: «أم».

لكنه جعل «ابن» مع «أم» كلمة واحدة، فصارت الهمزة فيه بمنزلة المتوسطة في أصل البنية ويلزم على قوله ألا يختلف في تسهيلها في الوقف، وكذا حكم ﴿حينيذ﴾ و﴿يوميذ﴾، وكذا يلزم في ﴿الذي ايتمن﴾ [البقرة: ٢٨٣] وأخواته؛ لأنه إنما يذكر في هذا الفصل ما لا يختلف في تسهيله في الوقف.

وقوله: «ما لم تكن صورتها ياء...» إلى آخره.

حكم الوقف على ﴿أنبيكم﴾ وبابه مما كتب بالياء في كونه يوقف عليه بالياء كحكم ﴿هزوا﴾ و﴿كفوا﴾ في الوقف عليه بالواو اتباعاً للخط. وقوله: «وهو قول الأخفش».

يريد في جميع الهمزات إذا انضمت بعد كسرة، فحصل من هذا أنه يوافق أبا الحسن الأخفش تارة، ويوافق سيبويه أخرى، وذلك بحسب الخط فيقف على ﴿سنقریک﴾ بالياء؛ لأنه كتب بالياء، ويقف على ﴿يَسْتَهْرُونَ﴾ بالهمزة المسهلة بين الهمزة والواو؛ لأنه كتب بالواو، وقد حصل فيما ذكر الحافظ من أمثلة الهمزة الصور الثلاث. قال الحافظ - رحمه الله - : «وإن انفتحت».

يعنى: بعد الفتحة؛ لأنه قد تقدم حكمها إذا انفتحت بعد الكسرة أو الضمة؛ فحصل من هذا الموضع ومما تقدم الصور الثلاث التي فيها الهمزة مفتوحة.

وذكر في أمثلتها ﴿وَيَكَّانُ﴾ [القصص: ٨٢] و﴿وَيَكَّانَهُ﴾ [القصص: ٨٢].

وهذه الكلمة مركبة من «أن» وما قبلها.

وفيه خلاف: قيل: إن «ويك» أصله «ويلك» كما قال عترة: [من الكامل]

ولقد شفى نفسى وأبرأ سقمها قيل الفوراس ويك عنتر أقدم^(١)

(١) البيت لعنترة في ديوانه ص ٢١٩، والجنى الدانى ص (٣٥٣)، وخزانة الأدب (٤٠٦/٦)، ٤٠٨، (٤٢١)، وشرح الأشموني (٤٨٦/٢)، وشرح شواهد المغنى ص (٤٨١، ٧٨٧)، وشرح المفصل (٧٧/٤)، والصاحبي في فقه اللغة ص (١٧٧)، ولسان العرب (ويا)، =

يريد: ويلك، وعلى هذا تكون «أن» محمولة على فعل مضمر كأنه قال: اعلم أن الله ييسط الرزق واعلم أنه لا يفلح الكافرون. وقيل: إن «وى» حرف تنبيه، وفيه معنى التعجب، كما تقول: وى لم فعلت كذا؟! والكاف حرف خطاب؛ فتكون «أن» [محمولة] على فعل مضمر كما تقدم. ويبعد عندي جعل الكاف للتشبيه؛ لفساد المعنى إلا على قول من زعم أنها قد تخرج عن التشبيه إلى التحقيق، واستدل بقول الشاعر: [من الوافر] فأصبح بطن مكة مقشعرا كأن الأرض ليس بها هشام^(١) وهو يريد: لأن الأرض ليس بها هشام. ولا حجة في هذا البيت على إخراج «كأن» عن معنى التشبيه؛ لما هو مذكور في كتب النحو^(٢).

= والمحتسب (١٦/١)، (٥٦/٢)، والمقاصد النحوية (٣١٨/٤)، وبلا نسبة في معنى اللبيب ص (٣٦٩). والشاهد فيه: مجيء (وى) اسم فعل مضارع، بمعنى: أعجب، وقد لحقتها كاف الخطاب. وقال الكسائي: إن (ويك) محذوفة من (ويلك)، فالكاف، على قوله، ضمير مجرور.

ويروى: (قول)، بدلاً من (قيل).

(١) البيت للحارث بن خالد في ديوانه ص (٩٣)، والاشتقاق ص (١٠١، ١٤٧)، وبلا نسبة في الجنى الدانى ص (٥٧١)، وجواهر الأدب ص (٩٣)، والدرر (١٦٣/٢)، وشرح التصريح (٢١٢/١)، وشرح شواهد المغنى (٥١٥/٢)، ولسان العرب (قثم)؛ ومغنى اللبيب (١/١٩٢)، وهمع الهوامع (١/١٣٣).

والشاهد فيه: أن (كأن) أفادت التحقيق عند الكوفيين. وقال ابن مالك: الكاف، هنا للتعليل. وقيل: البيت محمول على التشبيه؛ فإن الأرض ليس بها هشام حقيقة، بل هو فيها مدفون.

(٢) جاء في اللباب في علوم الكتاب:

قوله: ﴿ويكأن الله... ويكأنه...﴾، فيه مذاهب منها:

أن (وى) كلمة برأسها، وهى اسم فعل معناها: أعجب، أى: أنا، والكاف للتعليل، و(أن) وما فى حيزها مجرورة بها، أى: أعجب لأنه لا يفلح الكافرون، وسمع كما أنه لا يعلم غفر الله له، وقياس هذا القول أن يوقف على (وى) وحدها، وقد فعل ذلك الكسائي، إلا أنه ينقل عنه أنه يعتقد فى الكلمة أن أصلها (ويلك)، وهذا ينافى وقفه، وأنشد سيبويه:

وى كأن من يكن له نَسَبٌ يحب ومن يفتقرز يعش عيشَ ضُرِّ

الثانى: قال بعضهم (كأن) هنا للتشبيه إلا أنه ذهب منها معناه، وصارت للخبر والتيقن، =

فحصل من هذا أن الهمزة في ﴿وَتَكَاكُ﴾ مبتدأة في الأصل، وإنما صارت متوسطة بالتركيب كالهمزة في ﴿يَبْنُوْمُ﴾ مما حكم له بحكم المتوسط الأصلي، ويؤكد أنها عند حمزة كذلك كونه لا يقف على الياء ولا على الكاف، كما يأتي في باب الوقف على مرسوم الخط بحول الله تعالى.

قال الحافظ - رحمه الله - : «وإن انكسرت . . .» إلى آخره.

ذكر في الأمثلة ﴿سُيْلٌ﴾ وهو في البقرة في قوله - تعالى - : ﴿كَمَا سُيْلَ مُوسَىٰ مِنْ

= وأنشد:

كأننى حين أمسى لا يكلمنى
وهذه أيضا يناسبها الوقف على (وى).

الثالث: أن (ويك) كلمة برأسها والكاف حرف خطاب، و (أن) معمولة لمحذوف، أى: اعلم أنه لا يفلح، قاله الأخفش، وعليه قوله:

ألا ويك المسرة لا تدوم
وقول عترة:

ولقد شفى نفسى وأبرأ سقمها
وحقه أن نقف على (ويك) وقد فعله أبو عمرو بن العلاء.

الرابع: أن أصلها (ويلك) فحذف، وإليه ذهب الكسائي ويونس وأبو حاتم، وحقهم أن يقفوا على الكاف كما فعل أبو عمرو، ومن قال بهذا استشهد بالبيتين المتقدمين؛ فإنه يحتمل أن يكون الأصل فيهما (ويلك) فحذف، ولم يرسم في القرآن إلا (ويكأن) (ويكأنه) متصلة في الموضعين. فعامة القراء اتبعوا الرسم، والكسائي وقف على (وى) وأبو عمرو على (ويك).

الخامس: أن (ويكأن) كلها كلمة مستقلة بسيطة، ومعناها: (ألم تر)، وربما نقل ذلك عن ابن عباس، ونقل الكسائي والقراء أنها بمعنى: أما ترى إلى صنع الله، قال القراء: هي كلمة تقرير، وذكر أنه أخبره من سمع أعرابية تقول لزوجها: أين ابنك؟ قال: وى كأنه وراء البيت؟! يعنى: أما ترينه وراء البيت، وحكى ابن قتيبة أنها بمعنى: رحمة لك في لغة حمير. ينظر: اللباب (٢٩٧/١٥-٢٩٩).

وجاء في الكتاب لسيبويه: وسألت الخليل - رحمه الله تعالى - عن قوله: (ويكأنه لا يفلح) و [عن] قوله تعالى جده: (ويكأن الله) فزعم أنها «وى» مفصولة من «كأن»، والمعنى وقع على أن القوم انتبهوا فتكلموا على قدر علمهم، أو نهوا فليل لهم: أما يشبه أن يكون هذا عندكم هكذا. والله تعالى أعلم.

وأما المفسرون فقالوا: ألم تر أن الله.

وقال القرشى، وهو زيد بن عمرو بن نفيل:

سالتانى الطلاق أن رأتنى
قل مالى، قد جئتمانى بنكر

وى كأن من يكن له نشب يح
بب ومن يفتقر يعش عيش ضر

ينظر الكتاب (١٥٤/٢-١٥٥).

﴿قَبْلُ﴾ [الآية: ١٠٨].

وفي التكوير: ﴿سُئِلَتْ﴾ [الآية: ٨].

وحصل في هذه الأمثلة الهمزة المكسورة بعد الفتحة وبعد الضمة، ولم يذكر [التي] (١) بعد الكسرة، إلا أن يحمل قوله: ﴿يَوْمِئِذٍ﴾ على الحرف الذي في سورة هود عليه السلام [٦٦]، والمعارج [١١]؛ لأنه يقرؤهما بكسر الميم كما تقدم، والله جل وعلا أعلم.

وقد تقدم أن ﴿يَوْمِئِذٍ﴾ و ﴿جِنْدِئِذٍ﴾ من قبيل المركب من كلمتين.

فصل

قال الحافظ - رحمه الله - : «واعلم أن جميع ما يسهله حمزة من الهمزات، فإنما يراعى فيه خط المصحف دون القياس كما قدمناه».

يريد ما تقدم حين ذكر ﴿أَنْبِيَكُمْ﴾ وأخواته.

قال: «وقد اختلف أصحابنا في تسهيل ما يتوسط من الهمزات بدخول الزوائد عليهن».

وقد تقدم في باب نقل الحركة ذكر السبب الذي لأجله وصل حرف المعنى بما بعده في الخط إذا كان على حرف واحد من حروف التهجي؛ فأغنى عن إعادته هنا.

وذكر الحافظ في هذا الفصل اختلافا في التسهيل والتحقيق في الوقف:

فوجه التحقيق: رعى الأصل، ورفض الاعتداد بالعارض.

وجه التسهيل: رعى الخط، وتحكيم الاعتداد بالعارض.

وقال في آخر الفصل: «والمذهبان جيدان وبهما ورد نص الرواة».

واعلم أن حاصل قول الإمام والحافظ في هذا الفصل واحد، وهو أن الكلمة التي في أولها همزة إذا دخل عليها حرف من حروف المعاني مما هو على حرف واحد من حروف التهجي، فإنه يجوز في الوقف عليها تحقيق الهمزة وتسهيلها، وكذلك إن اتصل بها ياء النداء وهاء التنبيه مما هو على حرفين من حروف التهجي، إلا أن الإمام رجح في هذا الذي هو على حرفين التحقيق؛ لأنه منفصل مما بعده.

ومذهب الشيخ التحقيق في الجميع، والله أعلم وأحكم.

(١) سقط في أ.

واعلم أن هذا القول مستغرب من الحافظ، كيف يطلق القول بتجويد المذهبيين، وقد قال في أول الفصل: «إن حمزة يراعى في التسهيل خط المصحف»، أليس أكثر أمثلة هذا الفصل لا يمكن موافقتها لخط المصحف إلا إذا حققت الهمزة، وأنها إن سهلت خالفت الخط؟!!

بيان ذلك: أن قوله - تعالى - : ﴿فِيآيٍ﴾ و﴿بِأَهْلِكُمْ﴾ [يوسف: ٩٣] الهمزة فيهما مفتوحة بعد كسرة وقد كتبت بالألف.

فإن سهلت بالبدل على حركة ما قبلها، خالفت الخط ولا يمكن جعلها بين الهمزة والألف؛ لوقوعها بعد الكسرة.

وقوله - تعالى - : ﴿لَأَقْطَعَنَّ﴾ [الأعراف: ١٢٤] و﴿يَتَأَخَّتْ﴾ [مريم: ٢٨] همزتهما مضمومة بعد فتحة فقياسها أن تسهل بين الهمزة والواو، ولكن إن فعلت ذلك خالفت الخط؛ لأنها كتبت بالألف.

وكذلك قوله - تعالى - : ﴿لِيَأْمُرَ﴾ [الحجر: ٧٩] و﴿لِإِبْرَاهِيمَ﴾ الهمزة مكسورة بعد كسرة فقياسها في التسهيل أن تكون بين الهمزة والياء، لكن إن فعلت ذلك خالفت الخط؛ لأنها مكتوبة بالألف.

فأما حيث يكون الخط موافقا لمقتضى القياس فهناك يحسن أن يقول: والمذهبان جيدان، نحو: ﴿وَكَلَّا﴾ فإنه كتب بالياء، وكذلك ﴿يَأْتِيهِ﴾، فإنه كتب بياءين بعد الألف، فالألف صورة الهمزة لمن حقق، والياء صورتها لمن سهل، وكذا ﴿بِأَيِّكُمْ أَلْمَفْتُونُ﴾ [القلم: ٦] وعلى هذا يجرى مما ذكر في المتوسطة قبل هذا بتسهيل ﴿يَوْمِيذُ﴾، و﴿حِينِيذُ﴾ و﴿يَبْنُومُ﴾، والله جل ثناؤه وتقدست أسماؤه أعلم وأحكم.

باب الإظهار والإدغام للحروف السواكن

قد تقدم في أول الكتاب أن الإدغام صغير، وكبير، وتقدم أن الإدغام الكبير مخصوص بما هو متحرك في قراءة من قرأه بالإظهار، وأن الإدغام الصغير - وهو الخاص بهذا الباب - مخصوص بما يكون الحرف الأول منه ساكنا في قراءة من أدغمه أو أظهره؛ ولهذا عبر الحافظ - رحمه الله - بقوله: «للحروف السواكن». واعلم أن الحروف التي يتكلم فيها في هذا الباب تنقسم قسمين:

أحدهما: أن يكون الحرف ساكنا في أصل وضعه.

والثاني: أن يكون له أصل في التحريك، لكنه استعمل الكلام الذي هو فيه ساكنا

لسبب، وأسمى سکون القسم الأول: سکونا أصليا، والثاني: سکونا عارضا.

فإذا تقرر هذا الاصطلاح - فاعلم أن ما سکونه أصلي ينحصر في خمسة أحرف:

وهي ذال إذ، ودال قد، وتاء التأنيث المتصلة بالفعل، واللام من «هل» و«بل»،

والنون الساكنة والتونين، ويلحق بهذا القسم - من حيث إنه ساكن في الأصل - دال

الصاد من ﴿كَهَيْعَصَ﴾ [مريم: ١] ونون السين من ﴿طَسَرَ﴾ في السورتين [الشعراء:

١]، و [القصص: ١] ومن ﴿يَسَّ﴾ [الآية: ١] و ﴿تَ وَالْقَلْبِ﴾ [الآية: ١].

وقد ذكر الحافظ الخلاف فيها في مواضعها من فواتح السور فأغنى عن ذكره هنا،

فأتكلم الآن على الحروف الخمسة بحول الله تعالى وقوته.

ذكر ذال «إذ»^(١)

اعلم أن الحروف الثمانية والعشرين المجموعة في رسم «أبجد» على ضربين:

(١) إذ: لفظ مشترك، يكون اسما، وحرفاً، وجملة أقسامه ستة:

الأول: أن يكون ظرفاً لما مضى من الزمان، نحو: قمت إذ قام زيد، ولا خلاف في

اسمية هذا القسم، والدليل على اسمية (إذ) هذه من أوجه:

أحدها: الإخبار بها، مع مباشرة الفعل، نحو: مجيئك إذ جاء زيد.

وثانيها: إبدالها من الاسم، نحو: رأيتك أمس إذ جئت.

وثالثها: تنوينها، في غير ترنم، نحو: يومئذ.

ورابعها: الإضافة إليها، بلا تأويل، نحو: ﴿بعد إذ هديتنا﴾ [آل عمران: ٨].

وهي مبنية؛ لافتقارها إلى ما بعدها من الجمل، أو لما عوّض منها، وهو التونين في:

يومئذ، وحينئذ، ونحوهما. وإنما كسرت الذال، في ذلك؛ لالتقاء الساكنين.

وذهب الأخفش إلى أنها كسرة إعراب.

قال: لأن (إذ) إنما بنيت؛ لإضافتها إلى الجملة، فلما حذفت الجملة عاد إليها

الإعراب؛ فجرت بالإضافة.

ورد بأوجه:

أحدها: أن سبب بنائها ليس هو الإضافة إلى الجملة، وإنما هو افتقارها إلى الجملة،

والافتقار عند حذف الجملة أبلغ؛ فالبناء حينئذ أولى.

وثانيها: أن بعض العرب يفتح الذال تخفيفاً، فيقول: حينئذا.

وثالثها: أن الكسر يوجد، دون إضافة، كقول الشاعر:

نهيتك عن طلبك أم عرو بعافية، وأنت، إذ، صحيح

قال المرادى: أجاب الأخفش عن هذا بأنه أراد: حينئذ، فحذف (حينا) وأبقى الجر، =

= وفيه بُعِد.

واعلم أن (إذ) تضاف إلى الجملتين: الاسمية، والفعلية، ولا تضاف إلى جملة شرطية، إلا في ضرورة، ويقبح أن يليها اسم، بعده فعل ماضٍ، نحو: كان ذلك إذ زيد قام؛ لما فيه من الفصل بين المتناسبين؛ ولذلك حسن: إذ زيد يقوم.

تنبيه: (إذ) المذكورة لازمة للظرفية، إلا أن يضاف إليها زمان، نحو: يومئذ، وحينئذ، ولا تتصرف، بغير ذلك؛ فلا تكون فاعلة، ولا مبتدأ.

وأجاز الأخفش والزجاج، وتبعهما كثير من المعربين، أن تقع مفعولاً به، وذكروا ذلك في آيات كثيرة، كقوله تعالى: ﴿واذكروا إذ أنتم قليل﴾ [الأنفال: ٢٦]، ف (إذ) في هذه الآية ونحوها مفعول به.

ومن لم ير ذلك جعل المفعول محذوفاً، و (إذ) ظرف عامله ذلك المحذوف. والتقدير: واذكروا نعمة الله عليكم إذ، أو: واذكروا حالكم إذ، ونحو ذلك.

الثاني: أن تكون ظرفاً لما يستقبل من الزمان، بمعنى (إذا)، ذهب إلى ذلك قوم من المتأخرين، منهم ابن مالك، واستدلوا بقول الله تعالى: ﴿فسوف يعلمون إذ الأغلال في أعناقهم﴾ [الرعد: ٥] وآيات أخر.

وذهب أكثر المحققين إلى أن (إذ) لا تقع موقع (إذا) ولا (إذا) موقع (إذ)، وهو الذي صححه المغاربة، وأجابوا عن هذه الآية ونحوها، بأن الأمور المستقبلية لما كانت في إخبار الله تعالى، متيقنة مقطوعاً بها - عبر عنها بلفظ الماضي، وبهذا أجاب الزمخشري، وابن عطية، وغيرهما.

الثالث: أن تكون للتعليل، نحو قوله تعالى: ﴿ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم﴾ [الزخرف: ٣٩]، ﴿وإذ لم يهتدوا به فسيقولون﴾ [الأحقاف: ١١]، ومنه قول الفرزدق:

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش، وإذ ما مثلهم بشرُ
واختلف في (إذ) هذه:

فذهب بعض المتأخرين إلى أنها تجردت عن الظرفية، وتمحضت للتعليل، ونسب إلى سيويه، وصرح ابن مالك، في بعض نسخ (التسهيل)، بحرفيتها.

وذهب قوم، منهم الشلوبين، إلى أنها لا تخرج عن الظرفية، قال بعضهم: وهو الصحيح.

الرابع: أن تكون للمفاجأة، ولا تكون للمفاجأة إلا بعد (بيناً) و (بينما).

قال سيويه: بينا أنا كذا إذ جاء زيد، فهذا لما توافقه وتهجم عليه.
واختلف في (إذ) هذه:

ف قيل: هي باقية على ظرفيتها الزمانية.

وقيل: هي ظرف مكان، كما قال بعضهم ذلك في (إذا) الفجائية.

وقال ابن مالك: المختار عندي الحكم بحرفيتها.

وذهب بعضهم إلى أنها زائدة.

قال المرادي: فإن قلت: إذا جعلت ظرفاً فما العامل فيها؟ قلت: قال ابن جنى:

الناصب لها هو الفعل الذي بعدها، وليست مضافة إليه، والناصب ل (بيناً) و (بينما) =

أحدهما: لم يقع في القرآن بعد ذال إذ، وذلك ستة أحرف: الطاء، والميم، والياء، والشين المثلاثان، والضاد، والحاء المعجمتان، ويجمعها قولك: طمئ شضح.

والضرب الثاني: وقع بعدها وهو باقى الحروف، وهو على نوعين: أحدهما: أن يكون ساكناً، فيلزم كسر الذال هرباً من التقاء الساكنين، والذي ورد من ذلك في القرآن ﴿وَإِذْ أَسْتَسْقَى﴾ [البقرة: ٦٠] و ﴿وَإِذْ أُنزِلَ﴾ [البقرة: ١٢٤]

= فعل يقدر مما بعد (إذ).

وقال الشلوبين: العامل في (بيننا) ما يفهم من سياق الكلام، و (إذ) بدل من (بيننا)، أى: حين أنا كذلك، إذ جاء زيد، وافقت مجيء زيد. والفصيح: ألا يؤتى بـ (إذ) بعد (بيننا) و (بينما)، والإتيان بها بعدهما عربى، خلافاً لمن أنكره.

الخامس: أن تكون شرطية، فيجزم بها، ولا تكون كذلك إلا مقرونة بـ (ما)؛ لأنها إذا تجردت لزمتهما الإضافة إلى ما يليها. والإضافة من خصائص الأسماء؛ فكانت منافية للجزم، فلما قصد جعلها جازمة ركبت مع (ما)؛ لتكفها عن الإضافة، وتهيئها لما لم يكن لها من معنى وعمل، ولكونها تركبت مع (ما) عدها بعضهم فى الحروف الرباعية، واختلف النحويون فيها:

فذهب سيبويه إلى أنها حرف شرط كـ (إن) الشرطية.

وذهب المبرد، وابن السراج، وأبو على، ومن وافقهم، إلى أنها باقية على اسميتها، وأن مدلولها من الزمان صار مستقبلاً، بعد أن كان ماضياً.

قال ابن مالك: والصحيح: ما ذهب إليه سيبويه؛ لأنها قبل التركيب حكم باسميتها؛ لدالتهما على وقت ماض، دون شىء آخر يدعى أنها دالة عليه، ولمساواتها الأسماء، فى قبول بعض علامات الاسمىة: كالتنوين، والإضافة إليها، والوقوع موقع مفعول فيه، ومفعول به.

وأما بعد التركيب فمدلولها المجتمع عليه: المجازاة، وهو من معانى الحروف، ومن ادعى أن لها مدلولاً آخر زائداً على ذلك، فلا حجة له، وهى مع ذلك غير قابلة لشىء من العلامات التى كانت قابلة لها قبل التركيب؛ فوجب انتفاء اسميتها، وثبوت حرفيتها. تنبيه: خص بعضهم الجزم بـ (إذ ما) بالشعر، وجعلها كـ (إذا). والصحيح: أن الجزم بها جائز فى الاختيار.

السادس: أن تكون زائدة؛ ذهب إلى ذلك أبو عبيدة، وابن قتيبة، وجعلنا من ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَأِكَةِ﴾ [البقرة: ٣٠]، ومواضع آخر فى القرآن. ومذهبهما فى ذلك ضعيف، وكانا يضعفان فى علم النحو.

وزاد بعضهم لـ (إذ) قسماً سابغاً، وهو أن تكون بمعنى (قد). وجعل (إذ) فى قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ﴾ بمعنى (قد) وليس هذا القول بشىء. والله أعلم. ينظر الجنى الدانى (١٨٥-١٩٢).

و﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الظَّالِمُونَ﴾ [سبأ: ٣١] و﴿إِذِ اتَّقَيْتُمْ﴾، و﴿وَإِذِ اعْرَظْتُمْهُمْ﴾ [الكهف: ١٦] و﴿إِذِ انبَدَّتْ﴾ [مريم: ١٦] و﴿إِذِ الْمُجْرِمُونَ﴾ [السجدة: ١٢] و﴿إِذِ الْأَغْطُلُّ﴾ [غافر: ٧١].

والنوع الثاني: وهو المقصود: أن يكون الحرف الواقع بعد إذ متحركاً. وينقسم ثلاثة أقسام:

قسم اتفق القراء على إدغام إذ فيه.

وقسم اتفقوا على إظهاره عنده.

وقسم فيه خلاف.

القسم الأول: حرفان:

الذال في قوله تعالى: ﴿وَذَا التُّونِ إِذِ ذَهَبَ﴾ [الأنبياء: ٨٧] وليس في القرآن غيره.

والظاء في قوله تعالى:

﴿وَلَنْ يَفْعَلَ لَكُمْ يَوْمَ إِذِ ظَلَمْتُمْ﴾ [الزخرف: ٣٩]، وفي قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذِ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ﴾ [النساء: ٦٤] وليس في القرآن غيرهما.

القسم الثاني: أربعة عشر حرفاً يجمعها قولك: ربك أحق غنى له عفو: فالراء:

﴿إِذِ رَمَيْتَ﴾ [الأنفال: ١٧]، ﴿إِذِ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا﴾ [طه: ٩٢]، والباء: ﴿وَإِذِ بَوَّأْنَا﴾

[الحج: ٢٦]، و﴿إِذِ بَعَثَ فِيهِمْ﴾ [آل عمران: ١٦٤]، والكاف: ﴿وَإِذِ كَفَفْتُ﴾

[المائدة: ١١٠]، و﴿إِذِ كُنْتُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٣]، والهمزة: ﴿إِذِ أَوْحَيْنَا﴾ [طه:

٣٨]، و﴿إِذِ أَيْدِيكُمْ﴾ [المائدة: ١١٠]، والحاء: ﴿إِذِ حَصَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتَ﴾

[البقرة: ١٣٣]، والقاف: ﴿وَإِذِ قُلْنَا﴾ [البقرة: ٣٤]، و﴿إِذِ قَرَّبْنَا﴾ [المائدة: ٢٧]،

والغين: ﴿وَإِذِ عَدَوْتَ﴾ [آل عمران: ١٢١]، والنون: ﴿إِذِ نَفَسْتِ﴾ [الأنبياء: ٧٨]،

و﴿إِذِ نَادَيْنَا وَلَكِنْ﴾ [القصص: ٤٦]، و﴿وَإِذِ نَنفَخْنَا﴾ [الأعراف: ١٧١]، والياء: ﴿إِذِ

يَرَوْنَ الْعَذَابَ﴾ [البقرة: ١٦٥]، و﴿إِذِ يَقُولُ﴾ [التوبة: ٤٠]، و﴿إِذِ يَعْدُونَ فِي

السَّبْتِ﴾ [الأعراف: ١٦٣]، واللام: ﴿إِذِ لَرَأَى أُنثَىٰ مَعَهُمْ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٢]، ﴿فَإِذِ

لَمْ يَأْتُوا بِالشَّهَادَةِ﴾ [النور: ١٣]، و﴿وَإِذِ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ﴾ [الأحقاف: ١١]، و﴿فَإِذِ لَرَأَى

تَقَعَلُوا وَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾ [المجادلة: ١٣]، والهاء: ﴿إِذِ هَمَّتْ طَائِفَتَانِ﴾ [آل عمران:

١٢٢]، و﴿وَإِذِ هُمُ نَجَّوْا﴾ [الإسراء: ٤٧]، والعين: ﴿إِذِ عُرِضَ عَلَيْهِ بِالْعَنِيِّ﴾ [ص:

[٣١]، والفاء: ﴿إِذْ فَرَعُوا﴾ [سبأ: ٥١]، و﴿وَإِذْ فَرَقْنَا﴾ [البقرة: ٥٠]، والواو: ﴿وَإِذْ وَعَدْنَا﴾ [البقرة: ٥١].

القسم الثالث: المختلف فيه ستة أحرف، وهي التي ذكر الحافظ، ويجمعها قولك: «سجرت تصد».

فالسین: ﴿إِذْ سَمِعْتُمُوهُ﴾ [النور: ١٢]، والجيم: ﴿إِذْ جَعَلَ﴾ [المائدة: ٢٠]، ﴿إِذْ جَاءَ﴾ [الصفاء: ٨٤]، و[الزاي] ﴿وَإِذْ زَيْنَ لَهُمُ﴾ [الأنفال: ٤٨]، والتاء: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ﴾ [البقرة: ١٦٦]، و﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ﴾ [الأعراف: ١٦٧]، و﴿إِذْ تَأْتِيهِمْ﴾ [الأعراف: ١٦٣]، و﴿إِذْ تُفِيضُونَ﴾ [يونس: ٦١]، والصاد: ﴿وَإِذْ صَرَفْنَا﴾ [الأحقاف: ٢٩]، والدال: ﴿إِذْ دَخَلُوا عَلَى دَاوُدَ﴾ [ص: ٢٢].

فمن القراء من أظهر الذال عند جميعها، وهم الحرميان، وعاصم.

ومنهم من أدغم في الجميع، وهما أبو عمرو وهشام.

ومنهم من فصل، وهم الباقون:

فأدغم ابن ذكوان في الدال خاصة، وأظهر عند البواقى.

وأظهر الكسائى عند الجيم خاصة، وأدغم في البواقى.

وأما حمزة فأدغم في الدال والتاء، وأظهر عند الجيم، واختلف راويه عند

البواقى، وهي حروف الصفير: فأظهر خلف، وأدغم خلاد.

وقد بين الحافظ هذا القسم المختلف فيه، وكان ينبغي له أن ينبه على القسمين

الأولين فيقول: واتفقوا على الإدغام في الذال والطاء، وعلى الإظهار عند البواقى؛

إذ قد يتحير الناظر في كتابه حيث لم ينبه على ما ذكرته، والله عز وعلما أعلم.

ذكر دال «قد»^(١)

اعلم أن من الحروف ما لم يقع في القرآن بعد دال «قد» وذلك: الطاء المهملة،

(١) قد تأتي على وجهين:

أحدهما: تكون اسماً، وهو على ضربين:

الأول: تكون اسم فعل بمعنى (يكفى)، فيقال: قد زيداً درهم، وقدنى درهم، كما

يقال: يكفى زيداً درهم، ويكفينى درهم.

الضرب الثانى: تكون اسماً مرادفاً لـ «حسب»، وفيه لغتان:

إحدهما: أن يستعمل مبنياً، وهو الغالب لشبهه بـ «قد» الحرفية - الآتية بعد، إن شاء الله

تعالى - فيقال: قد زيد درهم بالسكون، وقدنى درهم، بالنون - على غير قياس؛ لأن نون =

والثاء المثلثة، والغين المعجمة، وما عدا ذلك فقد وقع بعدها على النوعين المذكورين، فما كان منه ساكناً؛ كسرت الدال قبله لثلاً يلتقى ساكناً نحو ﴿فَقَدِ أَهْتَدُوا﴾ [البقرة: ١٣٧] و ﴿لَقَدْ ابْتَغَوُا﴾ [التوبة: ٤٨] و ﴿وَلَقَدْ أَخْرَجْنَاهُمْ﴾ [الدخان: ٣٢] و ﴿وَلَقَدْ أَصْطَفَيْنَاهُ﴾ [البقرة: ١٣٠] و ﴿فَقَدِ أَفْرَجْنَا﴾ [النساء: ٤٨] و ﴿فَقَدِ اسْتَمْسَكَ﴾ [البقرة: ٢٥٦] و ﴿فَقَدِ أَحْتَمَلَ﴾ [النساء: ١١٢] و ﴿لَقَدِ اسْتَكْبَرُوا﴾ [الفرقان: ٢١].

= الوقاية مختصة بالأفعال، ولكنهم جاءوا بها؛ حرصاً على بقاء السكون لأنه الأصل فى البناء.

الثانية: أن يستعمل معرباً، وهو قليل، يقال: قُد زيد درهم، بالرفع، كما يقال: حسبه درهم، بالرفع، وقدى درهم، بغير نون، كما يقال: حسبى.
قال طرفة يصف سيفه:
أخى ثقة لا ينثنى عن ضريبة إذا قيل مهلاً قال حاجزه قدى
وأما قول حميد الأرقط:

قدنى من نصر الخبيبين قدى

فتحتمل (قد) الأولى أن تكون مرادفة لـ «حسب» على لغة البناء. وأن تكون اسم فعل،
وأما الثانية: فتحتمل أن تكون بمعنى «حسب» على لغة الإعراب وهو واضح، ويحتمل أن
تكون بمعنى «حسب» على لغة البناء، وحذفت النون للضرورة كقول الشاعر:

عددت قومى كعديد الطيس إذ ذهب القوم الكرام ليسى
ويحتمل أن تكون اسم فعل لم يذكر مفعوله والياء للإطلاق والكسر للقاء الساكنين.
الوجه الثانى: أن تكون حرفاً وتختص بالدخول على الأفعال، وربما حذف الفعل بعد
(قد) إذا دل عليه الكلام كقول النابغة:

أزف الترحل غير أن ركابنا لما نزل برحالنا وكان قد
أى: وكان قد زالت، وله خمسة معان:

الأول: التوقع: فتكون جواباً لمتوقع، وهى نقيض (ما) التى للنفى، ولا يتبدأ بها إلا أن
تكون جواباً لمتوقع قبل، وقوله تعالى: ﴿قد أفلح المؤمنون﴾ [المؤمنون: ١] على هذا
المعنى؛ لأن القوم توقعوا علم حالهم عند الله - تبارك وتعالى - فقيل لهم: قد أفلح
المؤمنون.

والتوقع مع المضارع واضح كقولك: قد يقدم الحاج إلى شهر، وأما مع الماضى فأثبتته
الأكثر.

وقال الخليل: يقال: (قد فعل) لقوم ينتظرون الخبر، فأما إذا أخبرهم وهم لا ينتظرون
الخبر لم يأت بـ (قد)، ومنه قول المؤذن: (قد قامت الصلاة)، لأن الجماعة منتظرون
لذلك، ومنه قوله تعالى: ﴿قد سمع الله قول التى تجادلك﴾ [المجادلة: ١]؛ لأنها
كانت تتوقع إجابة الله سبحانه لدعائها.

﴿وَلَقَدْ أَسْتَهْزِئُ﴾ [الأنعام: ١٠] .

وما كان متحركا فينقسم ثلاثة أقسام:
قسم اتفقوا على إدغام دال «قد» فيه .
وقسم اتفقوا على إظهاره عنده .
وقسم فيه خلاف .

فالقسم الأول: حرفان:

الدال في قوله تعالى:

﴿وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَفْرِ﴾ [المائدة: ٦١] .

والتاء في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ تَابَ اللَّهُ﴾ [التوبة: ١١٧] . و﴿قَدْ تَبَيَّنَ﴾ في البقرة

[٢٥٦] . ﴿وَلَقَدْ تَرَكْنَا﴾ في العنكبوت [٣٥] ، والقمر [١٥] .

= ومنعه بعضهم مع الماضي بأنه قد وقع، والتوقع لا يجامع الوقوع، وهذا لا يلزم
المشبتين؛ لأنهم لا يقولون بتوقعه حال وقوعه، وإنما يقولون: إن الإخبار بالماضي كان
متوقعا قبل وقوعه .

الثاني: تقريب الماضي من الحال تقول: قام زيد، فيحتمل الماضي القريب والماضي
البعيد، فإذا قلت: قد قام زيد، اختص بالقريب .

الثالث: التقليل لوقوع الفعل كقولك: قد يصدق الكذوب، وقد وجود البخيل، وزعم
بعضهم أنها في هذه الأفعال ونحوها للتحقيق كقوله تعالى: ﴿قد يعلم ما أنتم عليه﴾ [النور:
٦٤]، وأن التقليل مستفاد في المثالين من قولك: البخيل وجود والكذوب يصدق، لا من
(قد)؛ فإنه إذا لم يحمل على أن صدور ذلك منهما قليل كان فاسداً إذ آخر الكلام يناقض
أوله .

الرابع: التكثر، قاله سيبويه في قول الهذلي:

قد أترك القرن مصفراً أنامله كأن أثوابه مجتٌ بفرصاد
وقال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿قد نرى تقلب وجهك في السماء﴾ [البقرة: ١٤٤]
أى: ربما نرى، ومعناه تكثير الرؤية .

واستشهد جماعة على هذا المعنى بقول الشاعر:

قد أشهد الغارة الشعواء تحملني جرداء معروقة اللخيين سرحوب
الخامس: التحقيق بمعنى: إن ذلك كان، وأنشد بعضهم على ذلك قول الهذلي:
قد أترك القرن مصفراً أنامله

أى: أن ذلك من عادتي في الحرب .

ومنه قوله تعالى: ﴿قد أفلح من زكاها﴾ [الشمس: ٩] وقوله تعالى: ﴿ولقد علمتم
الذين اعتدوا منكم﴾ [البقرة: ٦٥] وقوله تعالى: ﴿قد يعلم ما أنتم عليه﴾ [النور: ٦٤] .
ينظر مصابيح المغاني (٣٢٠-٣٢٥) .

والقسم الثاني: خمسة عشر حرفاً يجمعها قولك: العفو خير بحقك نمه .
فالهزمة ﴿وَلَقَدْ أَنْزَلْنَا﴾ [البقرة: ٩٩]، واللام ﴿فَقَدْ لَيْثْتُ فِيكُمْ﴾ [يونس: ١٦]. و﴿لَقَدْ لَيْثَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ [الروم: ٥٦]، والعين ﴿وَلَقَدْ عَاهَدْنَا﴾ [طه: ١١٥].

﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا﴾ [البقرة: ١٠٢]. والفاء ﴿قَدْ فُضَّ اللَّهُ لَكُمْ...﴾ [التحريم: ٢].
و﴿فَقَدْ فَازَ...﴾ [آل عمران: ١٨٥]. و﴿قَدْ فَصَّلْنَا...﴾ [الأنعام: ٩٧] الآيات،
والواو ﴿أَنْ قَدْ وَجَدْنَا﴾ [الأعراف: ٤٤]. و﴿وَلَقَدْ وَصَّلْنَا﴾ [القصص: ٥١]. و﴿فَقَدْ وَقَعَ
أَجْرُهُ﴾ [النساء: ١٠٠].

والحاء ﴿قَدْ خَرَجُوا﴾ [المائدة: ٦١]، ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا﴾ [المؤمنون: ١٢]. و﴿قَدْ
حَابَ﴾ [طه: ٦١]، و﴿قَدْ حَسِرُوا﴾ [الأعراف: ٥٣]، والياء ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ﴾ [النور: ٦٣]،
و﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا﴾ [القمر: ٣٢]، و﴿قَدْ يَسُّوا﴾ [المتحنة: ١٣]، والراء ﴿وَلَقَدْ
رَوَدُّهُ﴾ [القمر: ٣٧]، و﴿فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ﴾ [آل عمران: ١٤٣]، و﴿فَقَدْ رَجِمْتُمُ﴾
[الأنعام: ١٦]، والباء ﴿قَدْ بَيَّنَّا﴾ [البقرة: ١١٨]، و﴿وَلَقَدْ بَوَّأْنَا بَيْنَ إِسْرَائِيلَ﴾
[يونس: ٩٣]، والهاء ﴿لَقَدْ حَقَّ الْقَوْلُ﴾ [يس: ٧]، و﴿فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ﴾
[المائدة: ٧٢]، و﴿قَدْ حَكَمَ بَيْنَ الْعِبَادِ﴾ [غافر: ٤٨]، والقاف ﴿قَدْ قَالَهَا الَّذِينَ﴾
[الزمر: ٥٠]، والكاف ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا﴾ [الإسراء: ٧٠]، و﴿وَقَدْ كُنْتُمْ﴾ [يونس: ٥١]،
﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزُّبُورِ﴾ [الأنبياء: ١٠٥]، ﴿فَقَدْ كَذَّبُوا﴾ [الأنعام: ٥]،
والنون ﴿قَدْ زَرَى تَقَلَّبَ وَجْهَكَ﴾ [البقرة: ١٤٤]، ﴿وَلَقَدْ نَعَّمُ﴾ [الحجر: ٩٧]، و﴿وَلَقَدْ
نَادَيْنَا نُوحَ﴾ [الصافات: ٧٥]، والميم ﴿وَلَقَدْ مَنَّأْنَا عَلَى مُوسَى﴾ [الصافات: ١١٤]،
و﴿فَقَدْ مَضَّتْ سُنَّتُ الْأَوَّلِينَ﴾ [الأنفال: ٣٨]، والهاء ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ﴾ [يوسف: ٢٤].

والقسم الثالث: المختلف فيه: ثمانية أحرف، وهي التي ذكر الحافظ في هذا
الفصل، ويجمعها أوائل كلمات هذا البيت: [من الوافر]

شهدت ضحى ظباء سابحات ذكرت زمان جرد صافنات^(١)
فالشين ﴿قَدْ شَغَفَهَا﴾ [يوسف: ٣٠] لا غير، والضاد ﴿قَدْ صَلَّوْا﴾ [النساء:

(١) البيت بلا نسبة في اللسان (جرد) والعنوان في القراءات السبع ص ٥٦ .

[١٦٧] والظاء ﴿فَقَدَّ ظَلَمَ﴾ [الطلاق: ١] والسين ﴿قَدَّ سَأَلَهَا﴾ [المائدة: ١٠٢] و﴿قَدَّ سَمِعَ﴾ [المجادلة: ١] و﴿مَا قَدَّ سَلَفَ﴾ [النساء: ٢٣] والذال ﴿وَلَقَدَّ ذَرَأْنَا﴾ [الأعراف: ١٧٩] والزاي ﴿وَلَقَدَّ زَيْنًا السَّمَاءَ﴾ [الملك: ٥] والحيم ﴿وَلَقَدَّ جَاءَكُمْ﴾ [البقرة: ٩٢] و الصاد ﴿وَلَقَدَّ صَرَفْنَا﴾ [الإسراء: ٨٩] و﴿لَقَدَّ صَدَفَ اللَّهُ﴾ [الفتح: ٢٧].

فمن القراء من أظهر دال «قد» عند الجميع وهم قالون، وابن كثير، وعاصم. ومنهم من أدغم في الجميع، وهم أبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وهشام، غير أن هشاما استثنى ﴿لَقَدَّ ظَلَمَكَ﴾ في «ص» فأظهره.

ومنهم من فصل:

فأدغم ورش في الظاء، والضاد، وأظهر عند البواقي.

وأدغم ابن ذكوان في الضاد والظاء والذال، واختلف عنه عند الزاي، وكان ينبغي للحافظ أن ينبه على القسمين الأولين كما تقدم.

وافق الشيخ، والإمام على كل ما تقدم، إلا في مذهب ابن ذكوان عند^(١) الزاي، فطريقهما عنه الإدغام لا غير.

وزاد الإمام عن هشام الإدغام في ﴿لَقَدَّ ظَلَمَكَ﴾ في «ص»، والله تبارك اسمه وتعالى جده أعلم.

ذكر تاء التانيث المتصلة بالفعل

اعلم أنه لم يقع بعدها في القرآن الضاد، ولا الشين المعجمتان.

فأما الخاء والذال المعجمتان فوقعا بعدها في قوله تعالى:

﴿وَقَالَتْ أَخْرِجْنِي عَنْ بَيْتِي﴾ [يوسف: ٣١]، وفي قوله تبارك وتعالى: ﴿فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ الذِّكْرَى﴾ [الأعلى: ٩].

وهذان ملحقان بما وقع بعدها ساكنًا.

فأما البواقي فوقعت كلها بعدها متحركة، وقد وقع بعضها أيضًا ساكنًا، ولا بد من الكسر مع الساكن كما تقدم.

والذي ورد من ذلك قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ﴾ [البقرة: ١١٣]، [و] ﴿وَقَالَتِ

(١) في أ: من.

النَّصْرَى ﴿البقرة: ١١٣﴾، و﴿لَيْسَتْ الْيَهُودُ﴾ [البقرة: ١١٣]، و﴿يَتْلُونَ الْكِتَابَ﴾ [البقرة: ١١٣]، و﴿لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾ [البقرة: ٢٥١]، و﴿قَالَتِ الْمَلِكَةُ﴾ [آل عمران: ٤٢]، و﴿أُنزِلَتِ التَّورَةُ﴾ [آل عمران: ٦٥]، و﴿بَدَتِ الْبَعْضَاءُ﴾ [آل عمران: ١١٨]، و﴿وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ﴾ [النساء: ١٨]، و﴿وَأُحْضِرَتِ الْأَنْفُسُ﴾ [النساء: ١٢٨]، و﴿تَرَأَتِ الْفِئْتَانِ﴾ [الأنفال: ٤٨]، و﴿أَخَذَتِ الْأَرْضُ﴾ [يونس: ٢٤]، و﴿وَأَخَذَتِ الَّذِينَ﴾ [هود: ٩٤]، و﴿مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ﴾ [هود: ١٠٧]، و﴿وَعَلَقَتِ الْأَبْوَابُ﴾ [يوسف: ٢٣]، و﴿فَصَلَّتِ الْعَيْرُ﴾ [يوسف: ٩٤]، و﴿وَكَانَتْ أَمْرًا﴾ [مريم: ٥]، و﴿وَحَشَعَتِ الْأَصْوَاتُ﴾ [طه: ١٠٨]، و﴿وَعَنَتِ الْوُجُوهُ﴾ [طه: ١١١]، و﴿وَأُنزِلَتِ الْجَنَّةُ﴾ [الشعراء: ٩٠]، و﴿وَبُرِزَتِ الْجَحِيمُ﴾ [الشعراء: ٩١]، و﴿وَقَالَتِ امْرَأَتُ فِرْعَوْنَ﴾ [القصص: ٩]، و﴿وَأَشْرَقَتِ الْأَرْضُ﴾ [الزمر: ٦٩]، و﴿وَقَدْ خَلَّتِ النُّذُرُ﴾ [الأحقاف: ٢١]، و﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ﴾ [الحجرات: ١٤]، و﴿فَأَقْبَلَتِ امْرَأَتُهُ﴾ [الذاريات: ٢٩]، و﴿وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ﴾ [الواقعة: ١]، و﴿رِيحَتِ الْأَرْضُ﴾ [الواقعة: ٤]، و﴿وَبُسَّتِ الْجِبَالُ﴾ [الواقعة: ٥]، و﴿فُضِيَّتِ الصَّلْوَةُ﴾ [الجمعة: ١٠]، و﴿وَجَلَّتِ الْأَرْضُ﴾ [الحاقة: ١٤]، و﴿وَكَانَتْ الْجِبَالُ﴾ [المزمل: ١٤]، و﴿جَاءَتِ الطَّائِفَةُ﴾ [النازعات: ٣٤]، و﴿جَاءَتِ الصَّاعَةَ﴾ [عبس: ٣٣]، و﴿رُزِلَتِ الْأَرْضُ﴾ [الزلزلة: ١]، و﴿وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ﴾ [الزلزلة: ٢].

فأما الحروف المتحركة بعدها فتلاثة أقسام:

قسم اتفق القراء على إدغام التاء فيه.

وقسم اتفقوا على إظهاره عنده.

وقسم اختلفوا فيه.

فالقسم الأول: ثلاثة أحرف:

التاء في قوله تعالى: ﴿فَمَا رِيحَتِ بِحَدْرِهِمْ﴾ [البقرة: ١٦]، و﴿إِذَا طَلَعَتِ تَرْوَرُ﴾ [الكهف: ١٧]، و﴿وَإِذَا غَرَبَتِ تَفْرِضُهُمْ﴾ [الكهف: ١٧]، و﴿فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ﴾ [الأنبياء: ١٥]، و﴿كَانَتْ تَعْمَلُ﴾ [الأنبياء: ٧٤]، و﴿كَانَتْ تَأْتِيهِمْ﴾ [غافر: ٢٢]، والطاء في قوله تعالى: ﴿وَدَدَّتْ طَائِفَةٌ﴾ [آل عمران: ٦٩]، و﴿هَمَّتْ طَائِفَةٌ﴾ [النساء: ١١٣]، و﴿وَقَالَتِ طَائِفَةٌ﴾ [آل عمران: ٧٢]، و﴿فَأَمَّتْ طَائِفَةٌ﴾ [الصف: ١٤]، و﴿وَكَفَرَتْ طَائِفَةٌ﴾ [الصف: ١٤]، و﴿إِذْ هَمَّتْ طَائِفَتَانِ﴾ [آل عمران: ١٢٢].

والدال في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَتَقَلَّتْ دَعْوَا﴾ [الأعراف: ١٨٩]. ﴿قَدْ أُجِيبَتْ دَعْوَتُكُمَا﴾ [يونس: ٨٩].

والقسم الثاني: خمسة عشر حرفاً يجمعها قولك:
«العفو غنو حقه كبير»

فالمهزة نحو: ﴿قَالَتْ أُولَاهِم﴾ [الأعراف: ٣٩]، و ﴿كَانَتْ ءَامِنَةً﴾ [النحل: ١١٢]. واللام نحو ﴿أُحِلَّتْ لَكُمْ﴾ [المائدة: ١]، و ﴿كَانَتْ لَهُمْ جَزَاءً﴾ [الفرقان: ١٥]. والعين ﴿كَذَبَتْ عَادٌ﴾ [القمر: ١٨]، و ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]. و ﴿عَنْتَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا﴾ [الطلاق: ٨]، والفاء في قوله تعالى: ﴿قَالَتْ فَذَلِكُنَّ﴾ [يوسف: ٣٢]. و ﴿فَنَفَسَتْ فِيهِ﴾ [الأنبياء: ٧٨].

والواو نحو ﴿فَصَكَّتْ وَجْهَهَا﴾ [الذاريات: ٢٩]، و ﴿أَبْيَضَتْ وَجُوهُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٧]. و ﴿كُوِّرَتْ وَإِذَا﴾ [التكوير: ١-٢]، والغين في قوله تعالى: ﴿نَفَقَتْ غَزَلَهَا﴾ [النحل: ٩٢]، والنون نحو ﴿قَالَتْ نَمَلٌ﴾ [النمل: ١٨]. و ﴿لَمَّا جَاءَتْنَا﴾ [الأعراف: ١٢٦]، والميم نحو ﴿بَطَّرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾ [القصص: ٥٨]. و ﴿قَالَتْ مَنْ أَبْأَكَ هَذَا﴾ [التحریم: ٣]، والحاء نحو قوله - تعالى -: ﴿كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ﴾ [الأعراف: ١٦٣] و ﴿حَمَلَتْ حَمَلًا﴾ [الأعراف: ١٨٩] و ﴿مُلِثَتْ حَرَسًا﴾ [الجن: ٨] والقاف ﴿وَقَدَّتْ قَيْصَمُ﴾ [يوسف: ٢٥] و ﴿فَقَسَتْ قُلُوبَهُمْ﴾ [الحديد: ١٦].

والهاء ﴿وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ﴾ [يوسف: ٢٣] و ﴿قَالَتْ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٣٧] و ﴿وَحَاءَتْهُمْ﴾ [الروم: ٩].

والكاف ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً﴾ [الكهف: ٥] و ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ [الأنعام: ١١٥] و ﴿جَاءَتْكَ ءَايَاتِي﴾ [الزمر: ٥٩] و ﴿وَحَاءَتْ كُلُّ نَفْسٍ﴾ [ق: ٢١]. والباء ﴿فَعَمَّرَتْ يَدِي﴾ [الأعراف: ١٨٩] و ﴿فَنَكَفَرْتَ بِأَنعُمِ اللَّهِ﴾ [النحل: ١١٢]، والياء ﴿قَالَتْ يَنْوِتْلِحِي﴾ [هود: ٧٢]، والراء ﴿قَالَتْ رَبِّ﴾ [آل عمران: ٣٦] و ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ﴾ [إبراهيم: ١٠].

القسم الثالث: المختلف فيه ستة أحرف، وهي التي ذكر الحافظ في هذا الفصل ويجمعها أوائل كلمات هذا البيت:

صد جابر ظهرا ثم زارني سحرا

فالمصاد قوله - تعالى - : ﴿ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ [النساء: ٩٠] و ﴿ لَمَدِمْتَ صَوِيْعٌ ﴾ [الحج: ٤٠].

والجيم ﴿ نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ ﴾ [النساء: ٥٦] و ﴿ وَجِئَتْ جُوْهُهَا ﴾ [الحج: ٣٦].
والظاء ﴿ حَمَلَتْ ظُهُورَهُمَا ﴾ [الأنعام: ١٤٦] و ﴿ حَرِمَتْ ظُهُورَهَا ﴾ [الأنعام: ١٣٨].
والثاء ﴿ بَعِدَتْ ثُمُودٌ ﴾ [هود: ٩٥] و ﴿ كَذَبَتْ ثُمُودٌ ﴾ [القمر: ٢٣] و ﴿ رَجِبَتْ ثَمٌّ ﴾ [التوبة: ٢٥].

والزاي ﴿ كَلَّمَا حَبَت زِدْنَهُمْ ﴾ [الإسراء: ٩٧].
والسين ﴿ أَقَلَّتْ سَحَابًا ﴾ [الأعراف: ٥٧] و ﴿ وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ ﴾ [ق: ١٩]
و ﴿ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ ﴾ [البقرة: ٢٦١] و ﴿ أَنْزَلَتْ سُورَةً ﴾ [التوبة: ٨٦] و ﴿ وَجَاءَتْ سَيَّارَةٌ ﴾ [يوسف: ١٩].

واختلف القراء عند هذه الأحرف: فمنهم من أظهر التاء عند جميعها، وهم قالون، وابن كثير، وعاصم.

ومنهم من أدغمها في الجميع، وهم أبو عمرو، وحمزة، والكسائي.
ومنهم من فصل:

فأدغم ورش في الظاء وأظهر فيما عداها.

وأظهر ابن عامر عند السين، والزاي، وزاد هشام ﴿ لَمَدِمْتَ صَوِيْعٌ ﴾ وأدغم في البواقي.

وكان ينبغي للحافظ أن ينبه على القسمين المتقدمين.

وافق الشيخ، والإمام على ما ذكر في هذا الفصل، وزاد الإمام عن هشام ﴿ لَمَدِمْتَ صَوِيْعٌ ﴾.

ذكر لام «هل» و«بل»^(١)

اعلم أن الحاء، والخاء، والذال، والذال، والغين والشين المعجمتين، والمصاد المهملة لم تقع في القرآن بعد هذه اللام، فأما باقي الحروف فعلى ثلاثة أقسام:

(١) هل: حرف استفهام تدخل على الأسماء والأفعال، لطلب التصديق الموجب، لا غير، نحو: هل قام زيد؟ وهل زيد قائم؟ فتساوى الهمزة في ذلك.

وتنفرد الهمزة بأنها ترد لطلب التصور، نحو: أزيد في الدار أم عمرو؟ ولذلك انفردت =

= بمعادلة (أم) المتصلة؛ لأنها يطلب بها تعيين أحد الأمرين، و (هل) لا يطلب بها ذلك. وانفردت الهمزة أيضاً بأنها تدخل على المنفى، نحو ﴿أليس الله بكاف عبده﴾ [الزمر: ٣٦]، ﴿ألم نشرح لك صدرك﴾ [الشرح: ١]، ولا تدخل (هل) على منفى. وتفارق الهمزة (هل) في أمور آخر:

الأول: أن الهمزة ترد للإنكار، والتوبيخ، والتعجب، بخلاف (هل).
والثاني: أن (هل) قد يراد بالاستفهام بها النفي، نحو قولك: هل يقدر على هذا غيري، أي: ما يقدر. ويعين ذلك دخول (إلا)، نحو (وهل نجازي إلا الكفور) [سبأ: ١٧].
والثالث: أن الهمزة تتقدم على فاء العطف وواو و «ثم»، بخلاف «هل».
والرابع: أن الهمزة لا تعاد بعد (أم)، و (هل) يجوز أن تعاد وألا تعاد. وقد اجتمع الأمران في قوله تعالى: ﴿قل هل يستوى الأعمى والبصير، أم هل تستوى الظلمات والنور، أم جعلوا﴾ [الرعد: ١٦].
والخامس: أن الهمزة تدخل على (إن)، كقوله تعالى ﴿قالوا: إنك لأنت يوسف﴾ [يوسف: ٩٠]، بخلاف (هل).

والسادس: أن الهمزة قد يليها اسم بعده فعل في الاختيار، نحو: أزيد قام؟ وأزيداً ضربت؟ وإن كان الأولى أن يليها الفعل، بخلاف (هل)؛ فإنها لا يتقدم الاسم بعدها على الفعل، إلا في الشعر؛ ولذلك وجب النصب، في نحو: هل زيداً ضربته؟ في باب الاشتغال، وترجح بعد الهمزة ولم يجب.
والسابع: زعم بعضهم أن الفرق بين الهمزة و (هل) أن الهمزة لا يستفهم بها إلا وقد هجس في النفس إثبات ما يستفهم بها عنه، بخلاف (هل) فإنه لا يترجح عنده لا النفي ولا الإثبات.

تنبيه: الأصل في (هل) أن تكون للاستفهام، كما ذكر. وقد ترد لمعان آخر:
الأول: النفي، وقد تقدم.

الثاني: أن تكون بمعنى (قد)، ذكر هذا قوم من النحويين، منهم ابن مالك، وقال به الكسائي، والقراء، وبعض المفسرين، في قوله تعالى: ﴿هل أتى على الإنسان حين من الدهر﴾ [الإنسان: ١] واستدل بعضهم، على ذلك، بقول الشاعر:

سائل فوارس يربوع بشدتنا: هل رأونا، بسفح الفُفِّ، ذى الأَكَمِّ
فالمعنى: أقد رأونا. ويدل على ذلك دخول الهمزة عليها، وأنكر بعضهم مرادفة (هل) ل (قد)، وقال: يحتمل أن يكون (أهل رأونا) من الجمع بين أداتين لمعنى واحد، على سبيل التوكيد، كقوله:

ولا لِمَا بهم أبداً دواء

بل الجمع بين الهمزة و (هل) أسهل؛ لاختلاف لفظهما، ولأن أحدهما ثنائي. وقال بعضهم: إن أصل (هل) أن تكون بمعنى (قد)، ولكنه لما كثر استعمالها في الاستفهام استغنى بها عن الهمزة، وفي كلام سيويه ما يوهم ذلك، وهو بعيد.
الثالث: أن تكون بمعنى (إن)، زعم بعضهم أن (هل) في قوله تعالى: ﴿هل في ذلك قسم لذي حجر﴾ [الفجر: ٥] بمعنى (إن)؛ ولذلك يتلقى بها القسم كما يتلقى ب (إن). =

قسم وقع بعد «هل» خاصة وهو الثاء في قوله - تعالى - : ﴿هَلْ تُؤْتِي الْقُكَّارَ﴾ [المطففين: ٣٦].

وقسم وقع بعد «بل» خاصة، وهو أحد عشر حرفاً يجمعها قولك: «ظفر بقسطك ضجج»: =

وهو قول ضعيف.

الرابع: أن تكون للتقرير والإثبات، ذكره بعضهم في قوله تعالى: ﴿هل في ذلك قسم لذي حجر﴾، وفي قوله تعالى: ﴿هل أتى على الإنسان﴾.

وذكر بعض النحويين أن (هل) لم تستعمل للتقرير، وأن ذلك مما انفردت به الهمزة. الخامس: أن تكون للأمر، كقوله تعالى: ﴿فهل أنتم منتهون﴾ [المائدة: ٩١] فهذه صورته صورة الاستفهام، ومعناه الأمر، أي: انتهوا. والله أعلم. ينظر الجنى الدانى (٣٤١-٣٤٦).

أما (بل) فهي حرف إضراب، وله حالان:

الأول: أن يقع بعده جملة.

والثاني: أن يقع بعده مفرد.

فإن وقع بعده جملة كان إضراباً عما قبلها، إما على جهة الإبطال، نحو: ﴿أم يقولون: به جنة. بل جاءهم بالحق﴾ [المؤمنون: ٧٠].

وإما على جهة الترك؛ للانتقال من غير إبطال، نحو: ﴿ولدينا كتاب ينطق بالحق، وهم لا يظلمون. بل قلوبهم في غمرة﴾ [المؤمنون: ٦٢، ٦٣]؛ فظهر بهذا أن قول ابن مالك في (شرح الكافية): فإن كان الواقع بعدها جملة فهي للتنبه على انتهاء غرض، واستئناف غيره، ولا يكون في القرآن إلا على هذا الوجه - ليس على إطلاقه.

قال المرادى: فإن قلت: هل هي قبل الجملة عاطفة أو لا؟ قلت: ظاهر كلام ابن مالك أنها عاطفة، وصرح به ولده في (شرح الألفية)، وصاحب (رصف المباني)، وغيرهم يقول: إنها (قبل الجملة) حرف ابتداء، وليست بعاطفة.

وإذا وقع بعد (بل) مفرد فهي حرف عطف، ومعناها الإضراب، ولكن حالها فيه مختلف:

فإن كانت بعد نفى نحو: ما قام زيد بل عمرو، أو نهى نحو: لا تضرب زيداً بل عمراً، فهي لتقرير حكم الأول، وجعل ضده لما بعدها:

ففي المثال الأول قررت نفى القيام لزيد، وأثبتته لعمرو.

وفي المثال الثاني قررت النهى عن ضرب زيد، وأثبتت الأمر بضرب عمرو.

ووافق المبرد على هذا الحكم، وأجاز مع ذلك أن تكون ناقلة حكم النفي والنهي، لما بعدها، ووافقه على ذلك أبو الحسن عبد الوارث.

قال ابن مالك: وما جوزة مخالف لاستعمال العرب.

وإن كانت بعد إيجاب نحو: قام زيد بل عمرو، أو أمر نحو: اضرب زيداً بل عمراً، فهي لإزالة الحكم عما قبلها، حتى كأنه مسكوت عنه، وجعله لما بعدها.

ينظر الجنى الدانى (٢٣٥-٢٣٧).

فالطاء قوله - تعالى - : ﴿بَلْ ظَنَنْتُمْ﴾ [الفتح: ١٢]، والفاء ﴿بَلْ فَعَلَكُمْ كَيْدَهُمْ﴾ [الأنبياء: ٦٣]، والراء ﴿بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء: ١٥٨] و ﴿بَلْ زُكِرَ رَبُّ السَّمَوَاتِ﴾ [الأنبياء: ٥٦] و ﴿بَلْ رَانَ﴾ [المطففين: ١٤]، والباء ﴿بَلْ بَدَأَ لَهُمْ﴾ [الأنعام: ٢٨]، والقاف ﴿بَلْ قَالُوا﴾ [الأنبياء: ٥]، والسين ﴿بَلْ سَوَّلَتْ﴾ [يوسف: ١٨]، والطاء ﴿بَلْ طَعَّ اللَّهُ عَلَيْهَا﴾ [النساء: ١٥٥] لا غير، والكاف ﴿بَلْ كَذَّبُوا﴾ [ق: ٥] ﴿بَلْ كُتِبَ﴾ [سبأ: ٣٢]، والضاد ﴿بَلْ صَلَّوْا﴾ [الأحقاف: ٢٨] والجيم ﴿بَلْ جَاءَ بِالْحَقِّ﴾ [الصفات: ٣٧]، والزاي ﴿بَلْ زَيْنَ﴾ [الرعد: ٣٣].

وقسم وقع بعدهما وهو تسعة أحرف يجمعها قولك: «أيتعلمونه»:

فالهزمة قوله تعالى:

﴿فَهَلْ أَنْتَ مُغْنَوْتُ﴾ [غافر: ٤٧]، ﴿هَلْ أَنْتَ﴾ [البروج: ١٧]. و﴿هَلْ ءَأَمَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾ [يوسف: ٦٤]. و﴿بَلْ أَشْتَرُ لَا مَرْجَأَ بِكَرٍّ﴾ [ص: ٦٠]، والياء ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ﴾ [البقرة: ٢١٠]. و﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩]. و﴿بَلْ يُرِيدُ الْإِنْسَانُ لِيَفْجُرَ أَمَامَهُ﴾ [القيامة: ٥]، والتاء ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥]. و﴿هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ﴾ [الملك: ٣]. و﴿هَلْ تَرَى تَرَضُوتَ بِنَا﴾ [التوبة: ٥٢]. و﴿بَلْ تَأْتِيهِمْ بَغْتَةً﴾ [الأنبياء: ٤٠]، والعين ﴿قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ﴾ [الأنعام: ١٤٨]. و﴿هَلْ عَلِمْتُمْ مَآ فَعَلَتْمُ يُوسُفُ﴾ [يوسف: ٨٩]. و﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ﴾ [الصفات: ١٢].

واللام ﴿فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ﴾ [الأعراف: ٥٣]، و﴿هَلْ لَكَ إِلَهٌ أَنْ تَزُكَّ﴾ [النازعات: ١٨]. و﴿بَلْ لَهُمْ مَوْعِدٌ﴾ [الكهف: ٥٨]. و﴿بَلْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الطور: ٣٣]، والميم ﴿فَهَلْ مِنْ مُدْكِرٍ﴾ [القمر: ١٥]. و﴿هَذَا مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَفْعَلُ﴾ [الروم: ٤٠]. [و] ﴿بَلْ مَعْنَا﴾ [الأنبياء: ٤٤]، والواو ﴿فَهَلْ وَجَدْتُمْ﴾ [الأعراف: ٤٤]. و﴿بَلْ وَجَدْنَا ءَابَاءَنَا﴾ [الشعراء: ٧٤]، والنون ﴿هَلْ نَذْكَرُ﴾ [سبأ: ٧]. و﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ﴾ [المائدة: ٦٠]. و﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ﴾ [الأنبياء: ١٨]، والهاء ﴿هَلْ هَذَا إِلَّا بَشْرٌ﴾ [الأنبياء: ٣]. و﴿بَلْ هُوَ ءَايَاتٌ﴾ [العنكبوت: ٤٩]. و﴿بَلْ هُمْ بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ كَافِرُونَ﴾ [السجدة: ١٠].

واعلم أن مجموع الحروف الواقعة بعد «هل» و«بل» أو بعد أحدهما تنقسم ثلاثة

أقسام:

قسم اتفق القراء على إدغام اللام فيه.

وقسم اتفقوا على الإظهار عنده.

وقسم اختلفوا فيه .

فالقسم الأول: اللام، والراء، إلا ﴿بَلَّ رَانَ﴾ [المطففين: ١٤] فى قراءة حفص، فإنه يسكت بين اللام والراء؛ فيمتنع الإدغام لذلك .

والقسم الثانى: أحد عشر حرفا يجمعها قولك: «قم به عوجا فيه» .

والقسم الثالث: ثمانية أحرف، وهى التى ذكر الحافظ فى هذا الفصل ويجمعها أوائل كلمات هذا البيت: [من الرجز]

تقول سلمى ضاع طالبوك نائيت ظلما ثم زاييلوك

فمنهم من أظهر عند الجميع، وهم الحرميان، وعاصم، وابن ذكوان، وكذلك أبو عمرو، إلا فى قوله - تعالى - : ﴿هل ترى من فطور﴾ [الملك: ٣] و﴿فهل ترى لهم من باقية﴾ [الحاقة: ٨] .

ومنهم من أدغم فى الجميع، وهو الكسائى .

ومنهم من فصل:

فأظهر هشام عند النون والضاد، وفى التاء فى قوله - تعالى - : ﴿أَمْ هَلْ سَوَّيْ﴾ فى الرعد [الآية: ١٦] وأدغم فى البواقي .

وأدغم حمزة فى السين، والتاء، والثاء .

واختلف عن خلاد فى قوله - تعالى - : ﴿بَلَّ طَبَعَ﴾ فى آخر النساء [الآية: ١٥٥] . وذكر الحافظ أنه يأخذ فيه بالإدغام .

وأما الشيخ، والإمام فلم يذكر فى إلا الإظهار، واتفقا مع الحافظ على سائر الفصل، وكان ينبغى للحافظ أن ينبه على القسمين الأولين كما تقدم .

فصل

وذكر الحافظ - رحمه الله - يآثر لام «هل» و«بل» الفصل المشتمل على ما يدغم مما سكونه عارض، وآخر الكلام فى النون الساكنة والتنوين، ولو عكس فأخر^(١) هذا الفصل لكان ظاهر التناسب من جهة أصالة السكون فى النون الساكنة والتنوين، كما هو كذلك فيما تقدم، لكن الترتيب الذى فعل الحافظ أكمل وأنبئ .

وبيانه: أن الحكم الذى ثبت لذال «إذ» ودال «قد» وتاء التانيث، ولام «هل»

(١) فى أ: وأخر .

ذكر لام «هل» و«بل»

و«بل» منحصر في الإظهار والإدغام، على ما تقدم من التفصيل .
وهذا الفصل الذي ذكر الحافظ هنا حكمه أيضا منحصر في الإظهار والإدغام؛
فكان ذكره يائر هذه الحروف المتقدمة متناسبا من هذه الجهة .
فأما النون الساكنة والتنوين فلهما أربعة أحكام: الإظهار، والإدغام، والقلب،
والإخفاء، وليس في شيء منها خلاف، بل أجمع القراء على كل واحد من هذه
الأحكام الأربعة في موضعه حسب ما ذكره الحافظ، فخرجت النون الساكنة والتنوين
عن حكم الخلاف، والله عز جلاله أعلم .
وأرجع إلى هذا الفصل فأقول بحول الله تعالى وقوته: جملة الحروف التي تدغم
في هذا الفصل سبعة يجمعها قولك: ثرد فبذل، وتكرر بعضها بتكرر كلماتها لكنها
تنحصر في ضربين:

الضرب الأول: أن يكون الحرف المدغم والحرف المدغم فيه في كلمة واحدة .
والضرب الثاني: أن يكونا من كلمتين .

وأعني بقولي: في كلمة واحدة، مثل ما مر في باب الإدغام الكبير حيث بينت
معنى المثلين، والمتقاربين في كلمة .
أما الضرب الأول فنوعان:

الأول: التاء قبل التاء، وذلك في قوله - تعالى - : ﴿أُورِثُوهَا﴾ في الأعراف
[٤٣] و﴿الزخرف [الآية: ٧٢]، و﴿لَيْتُ﴾ [الشعراء: ١٨] و﴿لَيْتُ﴾ [البقرة: ٢٥٩]
و﴿لَيْتُمْ﴾ [الإسراء: ٥٢] حيث وقع، أظهر ذلك كله الحرمان، وعاصم، [و]
وافهم ابن ذكوان على الإظهار في ﴿أُورِثُوهَا﴾ خاصة، وأدغم الباقون .
الثاني: الذال قبل التاء وهو أصل مطرد وكلمتان، فالأصل ما جاء من لفظ
﴿أَخَذْتُمْ﴾ [الأنفال: ٦٨] و﴿أَخَذْتُمْ﴾ [البقرة: ٨٠] و﴿لَخَذْتِ﴾ [الكهف: ٧٧] حيث
وقع، أظهره كله ابن كثير، وحفص، والكلمتان ﴿فَنَبَذْتَهَا﴾ في طه [الآية: ٩٦]
و﴿عَدْتُ﴾ في المؤمن [غافر: ٢٧] والدخان [الآية: ٢٠] أدغمها أبو عمرو وحمزة
الكسائي، وأظهر الباقون .

وأما الضرب الثاني فسبعة أنواع:

الأول: الباء قبل الفاء، وجملته في القرآن خمسة مواضع:
منها في النساء: ﴿أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ﴾ [الآية: ٧٤] .

وفي الرعد: ﴿وَإِنْ تَعَجَّبَ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ﴾ [الآية: ٥]، وفي الإسراء: ﴿أَذْهَبَ فَمَنْ يَبْعَكَ مِنْهُمْ﴾ [الآية: ٦٣]، وفي طه: ﴿فَأَذْهَبَ فَاثْبَاتُ لَكَ فِي الْحَيَاةِ﴾ [الآية: ٩٧]، وفي الحجرات: ﴿وَمَنْ لَمْ يَنْبَبْ فَأُولَئِكَ﴾ [الآية: ١١].

أدغم الجميع أبو عمرو والكسائي، وخلاَّد بخلاف عن خلاَّد في ﴿وَمَنْ لَمْ يَنْبَبْ فَأُولَئِكَ﴾. وذكر الشيخ، والإمام الإدغام عن خلاَّد خاصة. وأظهر الباقون.

الثاني: الباء قبل الميم وهو موضعان:

الأول ﴿وَيَعْدُبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ في البقرة [الآية: ٢٨٤]، قرأه عاصم وابن عامر برفع الباء؛ فلزم الإظهار على قراءتهما، وجزم الباقون فأظهر ورش، وأدغم الباقون. وزاد الحافظ عن ابن كثير الإظهار.

والثاني ﴿أَرْكَبُ مَعْنَا﴾ في سورة هود - عليه السلام - [الآية: ٤٢] أظهره ورش وابن عامر وخلف، وأدغمه الباقون.

قال الحافظ: بخلاف عن قالون والبيزي وخلاَّد.

وذكر الشيخ، والإمام عن قالون، والبيزي الإدغام خاصة. وعن خلاَّد الإظهار خاصة.

والثالث: الفاء قبل الباء في قوله - تعالى - ﴿إِنْ نَشَأْ نُخَسِّفْ بِهِمُ الْأَرْضَ﴾ في سبأ [الآية: ٩] أدغمه الكسائي وأظهره الباقون.

الرابع: اللام قبل الذال وجملته في القرآن ستة مواضع:

منها في البقرة: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾ [الآية: ٢٣١].

وفي آل عمران: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ﴾ [الآية: ٢٨].

وفي النساء: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عُدْوَانًا﴾ [الآية: ٣٠] و ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ آتِبَعَاءَ مَرَضَاتِ اللَّهِ﴾ [الآية: ١١٤].

وفي الفرقان: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾ [الآية: ٦٨].

وفي المنافقين: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ﴾ [الآية: ٩].

أدغم الجميع أبو الحارث، وأظهر الباقون.

الخامس: التاء قبل الذال قوله - تعالى - في الأعراف ﴿يَلَهَثُ ذَلِكَ﴾ [الآية:

١٧٦] أظهره الحرميان وهشام بخلاف عن قالون وأدغم الباقون، وبالإدغام أخذ

الشيخ والإمام لقالون.

السادس: الدال قبل التاء قوله - تعالى - : في آل عمران: ﴿وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ﴾ في الموضوعين [١٤٥] أظهره الحرميان، وعاصم، وأدغمه الباقون.

السابع: الراء قبل اللام، وهو كثير في القرآن كقوله - تعالى - : ﴿فَأَصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ﴾ [القلم: ٤٨] و ﴿فَأَغْفِرْ لِي﴾ [القصص: ١٦] و ﴿وَيَسِّرْ لِي﴾ [طه: ٢٦] و ﴿وَأَلَّا تَغْفِرَ لِي﴾ [هود: ٤٧] و ﴿يَنْشُرْ لَكُمْ﴾ [الكهف: ١٦] و ﴿وَيَغْفِرَ لَكُمْ﴾ [الأحزاب: ٧١] أدغمه أبو عمرو باتفاق من طريق السوسى وبخلاف من طريق الدورى، فمذهب الشيخ الإظهار للدورى، ومذهب الإمام الإدغام، ومذهب الحافظ الوجهان.

تتميم

قد تقدم أن سكون الحرف المدغم في هذا الفصل عارض، وبيانه: أن هذه الأحرف السبعة لامات الأفعال، وهى ثلاثة أقسام:

أحدها: ما جاء بصيغة الماضى، وهو جميع ما فى الضرب الأول ولا شك أن أصله البناء على الفتح، وإنما سكن لاتصال ضمير الرفع به.

الثانى: ما جاء بصيغة المضارع وهو جميع ما فى الضرب الثانى سوى ﴿أَذْهَبَ﴾ و ﴿أَرْكَبَ﴾ وسوى بعض ذوات الراء نحو ﴿وَيَسِّرْ لِي﴾، ولا شك أن أصله التحريك بالرفع، وإنما سكن للجزم^(١) نحو ﴿وَيَغْفِرْ لَكُمْ﴾.

الثالث: ما جاء بصيغة الأمر، وهو ﴿أَذْهَبَ﴾، و ﴿أَرْكَبَ﴾ ونحو ﴿أَشْكُرْ لِي﴾، فهذا النوع وإن كان مبنيًا على السكون، ولكنه فى حكم المغير من لفظ المضارع الذى أصله الرفع؛ فهو إذن فى حكم ما كان متحركًا، ثم غير فلزمه السكون؛ ولهذا نجده أبداً يوافق المضارع فى حركة العين حتى قالت طائفة من النحويين: إنما هو المضارع للمخاطب يسقط منه حرف المضارعة، ويسكن آخره إن كان صحيحًا، أو يحذف إن كان معتلاً، ثم إن كان الحرف الذى بعد حرف المضارعة متحركًا، بدأت به فى الأمر بتلك الحركة، وإن كان ساكنًا؛ جلبت همزة الوصل، وليست ذال «إذ» ودال «قد» وتاء التأنيث، ولام «هل» و«بل» مما أصله

(١) فى أ: الجزم.

الحركة، ولا في حكم ما أصله الحركة، والله - سبحانه وتعالى - أعلم وأحكم.

فصل في ذكر النون الساكنة والتنوين

اعلم أن النون الساكنة تكون في آخر الكلمة وفي وسطها كسائر الحروف السواكن فتكون في الاسم نحو من الشرطية، والموصولة، و«منطلق»، و«إنسان» وفي الفعل نحو «أن يحسن، وأعلن، وانطلق، واسلنقى» وفي الحروف نحو «إن، ولن، ومنذ».

وأما التنوين: فلا يكون إلا في آخر الاسم خاصة، بشرط أن يكون منصرفاً موصولاً في اللفظ غير مضاف عَرِيًّا من الألف واللام، ولا يوجد في غير ما ذكرته إلا في الشعر عند الترجم، أو في التنكير، أو في الضرائر الشعرية، وثبوته بعد حصول هذه الشروط خاص باللفظ دون الخط إلا في قوله - تعالى - : ﴿وَكَايْنٍ﴾ [آل عمران: ١٤٦] حيث وقع، فإنهم كتبوه بالنون، وكذلك في تقطيع الشعر عند استخراج أوزانه بصنعة العروض.

ثم اعلم أن التنوين في الأصل مصدر من قولك: نونت الاسم، إذا جعلت فيه النون، كما أنك لو جعلت فيه السين لقلت: سَيَّنْتُهُ، فالاسم المنون هو الذي جعل في آخره النون ساكنة زائدة على ما بينه النحويون، والتنوين هو الجَعْلُ، ثم إنهم يسمون النون المجعولة تنوينا تسمية بالمصدر، فإذا قلت مثلاً: لا يجتمع التنوين مع الإضافة، أمكن أن تريد لا يجتمع جعل النون والإضافة، وأمكن أن تريد: لا تجتمع النون والإضافة، أما إذا قلت: يبدل التنوين في الوقف ألفاً ويدغم التنوين في الواو والياء - فلا يحمل هذا إلا على أنك أردت النون، والله - جلت قدرته - أعلم. فإذا تقرر هذا - فاعلم أن النون الساكنة والتنوين لهما أربعة أحكام:

الإظهار.

والإدغام.

والقلب.

والإخفاء.

وأن الحروف الواقعة بعد النون الساكنة والتنوين بحسب هذه الأحكام تنقسم أربعة

أقسام:

قسم اتفق القراء على إدغام النون الساكنة والتنوين فيه .

وقسم اتفقوا على إظهارهما عنده .

[وقسم اتفقوا على قلبهما عنده] (١) .

وقسم اتفقوا على إخفائهما عنده .

القسم الأول: المتفق على الإدغام فيه ستة أحرف، وهي النون، والميم، واللام،

والراء، والواو، والياء، يجمعها على هذا الترتيب قولك: نمل روى (٢) .

فمثال النون متصلة: ﴿الْجَنَّةُ﴾ [البقرة: ٣٥] و﴿الْمَنَ﴾ [البقرة: ٥٧] وذلك أن

النون المشددة في التقدير حرفان أولهما ساكن، كما تقدم في الإدغام الكبير .

ومثالها منفصلة: ﴿إِنْ شَأْ﴾ [الشعراء: ٤] و﴿مِنْ سَائِكِرَ﴾ [الطلاق: ٤] و﴿وَمَنْ

نُعَمَّرُهُ﴾ [يس: ٦٨] .

ومثالها بعد التنوين: ﴿كَيْتَابًا نَقَرُوهُ﴾ [الإسراء: ٩٣] و﴿سِحْرٍ رَمَعَهُ﴾ [القمر:

(١) سقط في أ .

(٢) قد علل سيبويه لإدغام النون في هذه الأحرف، فقال:

النون تدغم مع الراء لقرب المخرجين على طرف اللسان، وهي مثلها في الشدة، وذلك قولك: من راشد، ومن رأيت . وتدغم بغنة وبلا غنة . وتدغم في اللام؛ لأنها قريبة منها على طرف اللسان، وذلك قولك: من لك، فإن شئت كان إدغامًا بلا غنة؛ فتكون بمنزلة حروف اللسان، وإن شئت أدغمت بغنة؛ لأن لها صوتًا من الخياشيم فترك على حاله؛ لأن الصوت الذي بعده ليس له في الخياشيم نصيب فيغلب عليه الاتفاق .

وتدغم النون مع الميم؛ لأن صوتهما واحد، وهما مجهوران قد خالفا سائر الحروف التي في الصوت، حتى إنك تسمع النون كالميم، والميم كالنون، حتى تتبين؛ فصارتا بمنزلة اللام والراء في القرب، وإن كان المخرجان متباعدين، إلا أنهما اشتبهتا لخروجهما جميعًا في الخياشيم .

وتدغم النون مع الواو بغنة وبلا غنة؛ لأنها من مخرج ما أدغمت فيه النون، وإنما منعها أن تقلب مع الواو ميمًا: أن الواو حرف لين تتجافى عنه الشفتان، والميم كالياء في الشدة وإلزام الشفتين؛ فكرهوا أن يكون مكانها أشبه الحروف من موضع الواو بالنون، وليس مثلها في اللين والتجافى والمد، فاحتملت الإدغام كما احتملته اللام، وكرهوا البدل؛ لما ذكرت لك .

وتدغم النون مع الياء بغنة وبلا غنة؛ لأن الياء أخت الواو، وقد تدغم فيها الواو فكأنهما من مخرج واحد، ولأنه ليس مخرج من طرف اللسان أقرب إلى مخرج الراء من الياء؛ ألا ترى أن الألتغ بالراء يجعلها ياء، وكذلك الألتغ باللام؛ لأن الياء أقرب الحروف - من حيث ذكرت لك - إليهما .

ينظر الكتاب (٤٥٢-٤٥٣) .

٣٤، ٣٥] و ﴿كَلَّا تُمَدُّ﴾ [الإسراء: ٢٠].

ولا خلاف في الإدغام في هذه الأمثلة وما أشبهها وهي من باب إدغام المثليين. وأما الميم: فلم تقع في القرآن متصلة بالنون في كلمة واحدة، وإذا جاءت في الكلام - فلا بد أن تكون النون زائدة، مثاله بناء «انفعل» من المحو فتقول: امْحَى، والأصل: انْمَحَى.

فأما وقوعها منفصلة فنحو ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ [المؤمنون: ٤٠] و ﴿عَمَّ يَسَاءَ لُون﴾ [النبأ: ١] و ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الإسراء: ٤٤] و ﴿فَهَلْ مِنْ مُدْكِرٍ﴾ [القمر: ٤٠] ومثالها بعد التنوين ﴿فَضَلًا مِنْ رَبِّكَ﴾ [الدخان: ٥٧] و ﴿بَيَّضُ مَكُونٍ﴾ [الصفوات: ٤٩] و ﴿أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥] ولا خلاف [أيضا]^(١) في إدغام هذه الأمثلة وما أشبهها وإبقاء الغنة؛ لأن الغنة تصحب الميم كما تصحب النون.

وأما اللام والراء فلم تأت واحدة منهما بعد النون الساكنة في كلمة واحدة، وأتتا منفصلتين.

فمثال اللام منفصلة: ﴿مَنْ لِيِنَّةٍ﴾ [الحشر: ٥] و ﴿وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا﴾ [المائدة: ٧٣] و ﴿وَمَنْ لَمْ يَنْبُ﴾ [الحجرات: ١١] و ﴿مِنْ لُغُوبٍ﴾ [ق: ٣٨] ومثالها بعد التنوين ﴿هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾ و ﴿رَصَدًا لِيَعْلَمَ﴾ [الجن: ٢٧-٢٨] و ﴿هُمَزَةٌ لُمَزَّةٍ﴾ [الهمزة: ١]. ومثال الراء بعد النون والتنوين ﴿مِنْ رَبِّ رَجِيمٍ﴾ [يس: ٥٨]. ولا خلاف في إدغام هذه الأمثلة وما أشبهها إدغاما صحيحا يذهب^(٢) الغنة ويخلص إبدال الحرف الأول من جنس الثاني.

وأما الياء والواو فجاءتا متصلتين بالنون في كلمة ومنفصلتين، فمثال الياء متصلة ﴿الَّذِيَّ﴾ [البقرة: ٨٥] و ﴿بُنَيْنٌ﴾ [الصف: ٤] وليس في القرآن غيرهما. ومثالها منفصلة: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ﴾ [طه: ١١٢] و ﴿مَنْ يُؤْمِنْ﴾ [يونس: ٤٠]. ومثالها بعد التنوين ﴿يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ﴾ [المزمل: ١٧] و ﴿جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقُضَ﴾ [الكهف: ٧٧].

ومثال الواو متصلة ﴿قَتَوَانٌ﴾ [الأنعام: ٩٩] و ﴿صِتْوَانٌ﴾ [الرعد: ٤] وليس في

(١) سقط في ب.

(٢) في ب: تذهب.

القرآن غيرهما.

ومثالها منفصلة ﴿مِنْ وَالٍ﴾ [الرعد: ١١] و ﴿وَمِنْ وَرَائِهِمْ﴾ [المؤمنون: ١٠٠].

ومثالها بعد التنوين ﴿سِرَاجًا وَهَاجًا﴾ [النبا: ١٣] [و] (١) ﴿وَازِدَةٌ وَزَرَ أُخْرَى﴾

[الإسراء: ١٥].

واعلم أنه لا خلاف في إظهار النون المتصلة بالياء والواو في كلمة، وكان ينبغي

للمحافظ أن يذكره في «التيسير» كما ذكره في غيره.

ولا خلاف في إدغام ما عداها من سائر الأمثلة المذكورة، وما أشبهها مما بعد

النون المنفصلة والتنوين ثم إن خلفا - رحمه الله - يذهب الغنة فيتخلص الإبدال

ويكمل الإدغام، والباقون يثبتون الغنة فينقص من التشديد وتمام الإبدال بقدر ما بقي

من الغنة، وهذا معنى قول المحافظ - رحمه الله - «فيمتنع القلب الصحيح»، والله -

تعالى جده وعز وجهه - أعلم وأحكم.

القسم الثاني: المتفق على الإظهار عند حروف الحلق الستة، وهي الهاء والهمزة

والحاء والعين والحاء والغين.

فمثال الهمزة والنون في كلمة قوله تعالى ﴿وَيَتَنَوَّنَ عَنْهُ﴾ [الأنعام: ٢٦]، وليس

في القرآن غيره إلا ﴿شَتَّانَ﴾ في موضعين من العقود [٨، ٢] على قراءة ابن عامر،

وأبى بكر فإنهما يسكنان النون [فيهما].

ومثالها منفصلة ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ [البقرة: ٦٢]، و ﴿مَنْ إِسْتَبْرَقَ﴾ [الرحمن: ٥٤]،

و ﴿فَلَنَ أَكَلِمَ الْيَوْمَ أَنسِيًّا﴾ [مريم: ٢٦].

ومثالها بعد التنوين ﴿كُفُّوا أَعْدَابَكُمْ﴾ [الإخلاص: ٤]، ﴿وَمِنْ شَيْءٍ إِذْ كُنْتُمْ﴾

[الأحقاف: ٢٦]، و ﴿مَنْ أَيْكُمُ أَخْرَجُ﴾ [البقرة: ١٨٥].

ومثال الهاء متصلة ﴿الْأَنْهَارُ﴾ [البقرة: ٢٥]، و ﴿مُنْتَهَرٍ﴾ [القمر: ١١]،

و ﴿يَتَهَوَّنَ﴾ [الأنعام: ٢٦].

ومثالها منفصلة ﴿مِنْ هَادٍ﴾ [الزمر: ٣٦].

و ﴿إِنْ هَذَا﴾ [ص: ٧]، و ﴿مَنْ هَاجَرَ﴾ [الحشر: ٩].

ومثالها بعد التنوين ﴿فَرِيقًا هَدَى﴾ [الأعراف: ٣٠]، و ﴿سَلَّمَ هِيَ﴾ [القدر: ٥]،

(١) سقط في ب.

﴿وَأَحَقُّ هُوَ﴾ [يونس: ٥٣].

ومثال الحاء متصلة ﴿وَأَحْرَرُ﴾ في الكوثر [٢]، ﴿وَنَجْحُونَ﴾ في الأعراف [٧٤]،
والحجر [٨٢]، والشعراء [١٤٩]، والصفات [٩٥] لا غير.

ومثالها منفصلة ﴿وَإِنْ حَكَمْتَ﴾ [المائدة: ٤٢]، و﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ﴾ [البقرة:
١٤٩]، و﴿مِنْ حِسَابِكَ﴾ [الأنعام: ٥٢]، و﴿مِنْ حُلِيِّهِمْ﴾ [الأعراف: ١٤٨].

ومثالها بعد التنوين ﴿مَنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: ٤٢]، و﴿عَطَاءَ حِسَابًا﴾ [النبأ:
٣٦]، ﴿أَرْبَعَةً حُرْمًا﴾ [التوبة: ٣٦].

ومثال العين موصولة بالنون ﴿أَنْعَمْتَ﴾ [الفاتحة: ٧]، و﴿وَالْأَنْعَامِ﴾ [آل
عمران: ١٤]، و﴿يَتَعَوُّ﴾ [البقرة: ١٧١]، و﴿يَأْتِعُرِ اللَّهُ﴾ [النحل: ١١٢].

ومثالها منفصلة ﴿مِنْ عَلَقٍ﴾ [العلق: ٢]، و﴿مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٣٧]،
و﴿وَإِنْ عُدْتُمْ﴾ [الإسراء: ٨].

ومثالها بعد التنوين ﴿وَلِيَالٍ عَشْرٍ﴾ [الفجر: ٢]، و﴿لَشَيْءٍ عَجَابٍ﴾ [ص: ٥].
ومثال الخاء موصولة بالنون ﴿وَالْمُنْحَنَفَةَ﴾ [المائدة: ٣] لا غير، ومثالها منفصلة

﴿وَأَمْنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾ [قريش: ٤] و﴿أَنْ خَلَقَ لَكُمْ﴾ [الروم: ٢١].
ومثالها بعد التنوين ﴿عَلِيمٌ حَبِيرٌ﴾ [لقمان: ٣٤] و﴿مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةٌ﴾ [الأنفال:
٥٨] و﴿ثِيَابٌ سُودِيَّةٌ خُضْرٌ﴾ [الإنسان: ٢١].

ومثال الغين متصلة بالنون ﴿فَسَيَنْعُضُونَ﴾ [الإسراء: ٥١] لا غير، ومثالها منفصلة
﴿مِنْ غَيْرِكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٦] و﴿مِنْ غَسَلِينَ﴾ [الحاقة: ٣٦] و﴿مِنْ غَلٍ﴾ [الأعراف:
٤٣].

ومثالها بعد التنوين ﴿أَجْرٌ غَيْرٌ مَمْنُونٍ﴾ [التين: ٨] و﴿مَغْلُوبَةٌ عَلَتْ أَيْدِيَهُمْ﴾ [المائدة:
٦٤] و﴿مَرَضٌ غَرٌّ﴾ [الأنفال: ٤٩] و﴿مَلَّتِكَةُ غِلَاطٍ﴾ [التحریم: ٦].

فلا خلاف في إظهار النون والتنوين في جميع هذه الأمثلة، وما أشبهها وتبيين
الحروف الستة بعدها، غير أن ورشا - رحمه الله - ينقل حركة الهمزة إلى النون

المنفصلة والتنوين فيسقط الهمزة في قراءته من اللفظ، وحقيقة الإظهار إنما تحصل
بأن يلصق طرف اللسان في مقدم الفم، ولا بد معها من جريان صوت الغنة في

الأنف، والله سبحانه وتعالى أعلم وأحكم.

القسم الثالث: المتفق على قلب النون الساكنة والتنوين عند الباء خاصة، وجاءت في القرآن متصلة بالنون في كلمة ومنفصلة .

فمثالها متصلة ﴿فَأَنْذِرْ﴾ [الأنفال: ٥٨]، و﴿سُئِلَ﴾ [البقرة: ٢٦١]، و﴿أَنْبِئَتْ﴾ [البقرة: ٢٦١]، و﴿تَنْبِئُ﴾ [المؤمنون: ٢٠]، و﴿يُنَبِّئُ﴾ [النحل: ١١]، و﴿مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا﴾ [التحریم: ٣]، و﴿أَنْبِئْهُمْ﴾ [البقرة: ٣٣]، و﴿الْأَنْبِيَاءَ﴾ [آل عمران: ١١٢]، و﴿الْأَنْبِيَاءَ﴾ [القمر: ٤]، و﴿لِيُبَدِّنَ﴾ [الهمزة: ٤]، و﴿يَنْبِغِي﴾ [مريم: ٩٢]، و﴿فَأَنْبَجَسَتْ﴾ [الأعراف: ١٦٠]، و﴿إِذْ أَنْبَعَتْ﴾ [الشمس: ١٢]، و﴿أَنْبَعَانَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٦]، و﴿مُنْبِتًا﴾ [الواقعة: ٦]، و﴿يَنْبُوعًا﴾ [الإسراء: ٩٠]، ومثالها منفصلة ﴿مِنْ بَعْدِ﴾ [النساء: ١٢]، و﴿أَنْ بُرُوكَ﴾ [النمل: ٨]، ﴿مِنْ بَيْنِ﴾ [الرعد: ١١]، ﴿وَمَنْ بَلَغَ﴾ [الأنعام: ١٩]، ﴿وَلَكِنْ بَعَدَتْ﴾ [التوبة: ٤٢]، ومثالها بعد التنوين ﴿هَذَا بَلَغَ الْكَعْبَةَ﴾ [المائدة: ٩٥]، و﴿صُمْ بُكُمْ﴾ [البقرة: ١٨]، و﴿بَعْدَآبِ بَيْسِ يَمَا﴾ [الأعراف: ١٦٥]، و﴿مُؤَذِّنٌ بَيْنَهُمْ﴾ [الأعراف: ٤٤]، [و] ﴿وَأَقِمْ بِهِمْ﴾ [الأعراف: ١٧١]، و﴿حَدِيثِ بَعْدُو﴾ [الأعراف: ١٨٥]، و﴿عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾ [التوبة: ٤٧]، و﴿لَمُحِيطَةٌ بِالْكَافِرِينَ﴾ [التوبة: ٤٩]، ﴿وَتَقْرِبًا بَيْنَ﴾ [التوبة: ١٠٧]، و﴿تَارِكُ بَعْضَ﴾ [هود: ١٢]، و﴿وَصَائِقُ يَدِ﴾ [هود: ١٢]، و﴿عَذَابٌ عَثِيرٌ﴾ [هود: ٧٦]، و﴿نَفْسًا يَغَيِّرُ نَفْسٍ﴾ [المائدة: ٣٢].

لا خلاف في لزوم القلب في جميع هذه الأمثلة وما أشبهها.

وحقيقة القلب هنا: أن تلفظ بميم ساكنة بدلا من النون الساكنة والتنوين،

ويتحفظ من سريان التحريك السريع.

ومعيار ذلك: أن تنظر كيف تلفظ بالميم في قولك: الخمر والشمس، فتجد الشفتين تنطبقان حال النطق بالميم، ولا تفتحان إلا بالحرف الذي بعدها، وكذا ينبغي أن يكون العمل فيها قبل الباء، فإن شرعت في فتح الشفتين قبل تمام لفظ الميم، سرى التحريك إلى الميم وهو من اللحن الخفى الذى ينبغي التحرز منه، ثم تلفظ بالباء متصلة بالميم ومعها تفتح الشفتان بالحركة، وليحرز عليها ما تستحقه من الشدة، والقلقلة [بحول الله - تبارك وتعالى - وهو الهادى والمعين]^(١).

(١) وقد علل سيبويه لقلب النون مع الباء ميما، بقوله: وتقلب النون مع الباء ميما؛ لأنها من =

القسم الرابع: المتفق على الإخفاء عنده خمسة عشر حرفاً^(١)، يجمعها أوائل كلمات هذا البيت:

قل كم ضحى جاء شيء طب دا تو فى ظل ذى ثمر صحت سنات .
فمثال القاف متصلة بالنون ﴿أَنْقَلَبُوا﴾ [المطففين: ٣١]، و﴿وَلَا يُفْقِدُونَ﴾ [يس: ٢٣]، و﴿غَيْرَ مَنْفُوسٍ﴾ [هود: ١٠٩]، و﴿الَّذِي أَنْقَضَ ظَهْرَكَ﴾ [الشرح: ٣].

ومثالها منفصلة ﴿مِنَ قَوَارِيرٍ﴾ [النمل: ٤٤]، و﴿عَنْ قِبَلِهِمْ﴾ [البقرة: ١٤٢]، و﴿فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ﴾ [سبأ: ٢٣].

ومثالها بعد التنوين ﴿إِنَّهُمْ سَمِيعٌ قَرِيبٌ﴾ [سبأ: ٥٠]، و﴿تَكَ إِذَا فِئَمَةٌ ضَيْرَى﴾ [النجم: ٢٢]، و﴿لَا هَيْبَةَ قُلُوبِهِمْ﴾ [الأنبياء: ٣].

ومثال الكاف متصلة ﴿الْمُنْكَرِ﴾ [آل عمران: ١٠٤]، و﴿وَلَا تَنْكِحُوا﴾ [البقرة: ٢٢١]، و﴿يَنْكُثُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٥].

ومثالها منفصلة ﴿مِنَ كِتَابٍ﴾ [العنكبوت: ٤٨]، و﴿وَإِنْ كُنْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٣]، و﴿وَمَنْ كَفَرَ﴾ [آل عمران: ٩٧].

ومثالها بعد التنوين ﴿مَلِكٌ كَرِيمٌ﴾ [يوسف: ٣١]، و﴿كِتَابٌ كَرِيمٌ﴾ [النمل: ٢٩]، و﴿جِيلاً كَثِيراً﴾ [يس: ٦٢]، و﴿كِرَامًا كَثِينَ﴾ [الانفطار: ١١].

ومثال الضاد متصلة ﴿مَنْضُودٍ﴾ [هود: ٨٢].

ومثالها منفصلة ﴿مَنْ ضَلَّ﴾ [المائدة: ١٠٥].

= موضع تعتل فيه النون، فأرادوا أن تدغم هنا إذ كانت الباء من موضع الميم، كما أدغموها فيما قرب من الراء فى الموضع، فجعلوا ما هو من موضع ما وافقها فى الصوت بمنزلة ما قرب من أقرب الحروف منها فى الموضع، ولم يجعلوا النون باء لبعدها فى المخرج، وأنها ليست فيها غنة. ولكنهم أبدلوا من مكانها أشبه الحروف بالنون وهى الميم، وذلك قولهم: ممبك، يريدون: من بك. وشمباء وعمبر، يريدون شباء وعمبراً.
ينظر: الكتاب (٤/٤٥٣).

(١) وعلل سيبويه لذلك أيضاً، بقوله:

وتكون النون مع سائر حروف الفم حرفاً خفياً مخرجه من الخياشيم؛ وذلك أنها من حروف الفم، وأصل الإدغام لحروف الفم؛ لأنها أكثر الحروف، فلما وصلوا إلى أن يكون لها مخرج من غير الفم كان أخف عليهم ألا يستعملوا ألسنتهم إلا مرة واحدة، وكان العلم بها أنها نون من ذلك الموضع كالعلم بها وهى من الفم؛ لأنه ليس حرف يخرج من ذلك الموضع غيرها، فاختروا الخفة إذ لم يكن لبس، وكان أصل الإدغام وكثرة الحروف للقم. وذلك قولك: من كان، ومن قال، ومن جاء.
ينظر الكتاب (٤/٤٥٤).

- ومثالها بعد بعد التنوين ﴿مَسْجِدًا ضَرَارًا﴾ [التوبة: ١٠٧]، و﴿وَكَلًّا ضَرِينًا لَهُ
الْأَمْتَلُ﴾ [الفرقان: ٣٩]، و﴿مَعِيشَةً صَنَكًا﴾ [طه: ١٢٤].
- ومثال الجيم متصلة ﴿أَفْجِينًا﴾ [الأعراف: ١٦٥]، ﴿تُسْحِي﴾ [الأنبياء: ٨٨].
و﴿مَنْجُوكَ﴾ [العنكبوت: ٣٣] على خلاف في هذا الحرف الأخير .
- ومثالها منفصلة ﴿إِنْ جَعَلَ﴾ [الفصص: ٧٢]، و﴿مِنْ جِبَالٍ﴾ [النور: ٤٣]،
و﴿مِنْ جُوعٍ﴾ [قريش: ٤].
- ومثالها بعد التنوين ﴿أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٤]، و﴿مَنْ خَلَقَ جَدِيدًا﴾ [ق:
١٥]، و﴿صَعِيدًا جُرًّا﴾ [الكهف: ٨].
- ومثال الشين متصلة ﴿فَأَنْشَرْنَا﴾ [الزخرف: ١١]، و﴿الْمُنْشِقُونَ﴾ [الواقعة: ٧٢]،
و﴿وَيُنشِقُونَ﴾ [الرعد: ١٢].
- ومثالها منفصلة ﴿إِنْ شَاءَ﴾ [الأحزاب: ٢٤]، و﴿مِنْ شَيْءٍ﴾ [الإسراء: ٤٤]،
و﴿مِنْ شِرْكٍ﴾ [سبأ: ٢٢].
- ومثالها بعد التنوين ﴿عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [البروج: ٩]، و﴿عَفُورٌ شَكُورٌ﴾
[فاطر: ٣٠]، و﴿رَسُولًا شَهِدًا عَلَيْكُمْ﴾ [المزمل: ١٥].
- ومثال الطاء متصلة ﴿الْمَقْطَرَةَ﴾ [آل عمران: ١٤]، و﴿قِنْطَارًا﴾ [النساء: ٢٠]،
و﴿وَأَنْطَلَقَ﴾ [ص: ٦]، و﴿لَا يَطْفُونَ﴾ [النمل: ٨٥].
- ومثالها منفصلة ﴿مِنْ طِينٍ﴾ [ص: ٧٦]، و﴿فَإِنْ طَبَنَ لَكُمْ﴾ [النساء: ٤]، و﴿عَنْ
طَبِقٍ﴾ [الانشقاق: ١٩]، و﴿مِنْ طُورٍ سَيَّئَةٍ﴾ [المؤمنون: ٢٠].
- ومثالها بعد التنوين ﴿مَاءَ طَهُورًا﴾ [الفرقان: ٤٨]، و﴿سَمَوَاتٍ طِبَاقًا﴾ [نوح: ١٥]،
و﴿صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [المائدة: ٦].
- ومثال الدال متصلة ﴿أَنْدَادًا﴾ [البقرة: ٢٢]، و﴿عِنْدَهُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]،
و﴿سُنْدِينَ﴾ [الإنسان: ٢١]، و﴿جُنْدٌ مَا هُنَالِكَ﴾ [ص: ١١].
- ومثالها منفصلة ﴿مِنْ دُونِهِ﴾ [النساء: ١١٧]، و﴿مِنْ دَابَّةٍ﴾ [هود: ٦]، و﴿أَنْ
دَعَوْا﴾ [مريم: ٩١]، و﴿عَنْ دِينِكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٧].
- ومثالها بعد التنوين ﴿كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ﴾ [النور: ٣٥]، و﴿وَكُلًّا دِهَاقًا﴾ [النبأ: ٣٤]،
و﴿بِحَسْرِ دَرَاهِمٍ﴾ [يوسف: ٢٠].
- ومثال التاء متصلة ﴿أَنْهَوْنَا﴾ [البقرة: ١٩٢]، و﴿فَأَنْتَظِرُونَا﴾ [يونس: ٢٠].

- ومثالها منفصلة ﴿وَمَنْ تَابَ﴾ [الفرقان: ٧١].
- و﴿مِنْ يَلْقَايَ نَفْسِي﴾ [يونس: ١٥]، و﴿مِنْ تَرَابٍ﴾ [الكهف: ٣٧]، و﴿وَلَنْ نَحْدُ﴾ [الكهف: ٢٧].
- ومثالها بعد التنوين ﴿وَعَشِيًّا نَلَكَ الْجَنَّةُ﴾ [مريم: ٦٢-٦٣]، و﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ﴾ [الزلزلة: ٤]، و﴿جَنَّتْ تَجْرِي﴾ [البقرة: ٢٥].
- ومثال الظاء متصلة ﴿يَنْظُرُونَ﴾ [البقرة: ٢١٠]، و﴿أَنْظُرِي﴾ [الأعراف: ١٤]، و﴿مِنَ الْمُنظَرِينَ﴾ [الأعراف: ١٥].
- ومثالها منفصلة ﴿مَنْ ظَهَرَ﴾ [سبأ: ٢٢]، و﴿مَنْ ظَلَمَ﴾ [الكهف: ٨٧].
- ومثالها بعد التنوين ﴿ظِلًّا ظِلِيلًا﴾ [النساء: ٥٧]، و﴿بِعَظْمٍ ظَهِيرًا﴾ [الإسراء: ٨٨]، و﴿سَحَابٌ ظُلُمْتُ﴾ [النور: ٤٠].
- ومثال الذال متصلة ﴿هَآأَنْذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦]، ﴿مُنْذِرٌ﴾ [النازعات: ٤٥]
- ومثالها منفصلة ﴿مِنْ ذَهَبٍ﴾ [الكهف: ٣١]، و﴿عَنْ ذِكْرِنَا﴾ [الكهف: ٢٨]، و﴿أَيْنَ ذُكِّرْتُمْ﴾ [يس: ١٩].
- ومثالها بعد التنوين ﴿إِلَى ظَلِي ذِي ثَلَاثِ شُعَبٍ﴾ [المرسلات: ٣٠]، و﴿أَنْدَادًا ذَلِكَ﴾ [فصلت: ٩]، و﴿عَبْدًا شَكُورًا﴾ [الإسراء: ٣].
- ومثال الثاء متصلة ﴿عَلَى الْمَغْنَمِ الْعَظِيمِ﴾ [الواقعة: ٤٦]، و﴿وَالْأَنْثَى﴾ [النجم: ٢٧]، و﴿مَنْشُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣].
- ومثالها منفصلة ﴿وَمِنْ ثَمَرَاتٍ﴾ [النحل: ٦٧]، و﴿مِنْ ثُلُثِي أَيْلٍ﴾ [المزمل: ٢٠].
- ومثالها بعد التنوين ﴿قَوْلًا تَفِيلًا﴾ [المزمل: ٥]، و﴿شِهَابٌ ثَاقِبٌ﴾ [الصافات: ١٠]، و﴿سَحَابًا ثِقَالًا﴾ [الأعراف: ٥٧].
- ومثال الصاد متصلة ﴿وَالْأَنْصَارِ﴾ [التوبة: ١٠٠]، و﴿مَنْصُورًا﴾ [الإسراء: ٣٣]، و﴿وَأَنْصِتُوا﴾ [الأعراف: ٢٠٤].
- ومثالها منفصلة ﴿وَلَمَنْ صَبَرَ﴾ [الشورى: ٤٣]، و﴿عَنْ صِدْقِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٨]، و﴿أَنْ صَدُوكُمْ﴾ [المائدة: ٢].
- ومثالها بعد التنوين ﴿رِجَالٌ صَدَقُوا﴾ [الأحزاب: ٢٣]، و﴿مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ﴾ [الشورى: ٥٢-٥٣]، و﴿يَمَلِكُ صُفْرًا﴾ [المرسلات: ٣٣].
- ومثال السين متصلة ﴿مِنْ سَأْتِهِ﴾ [سبأ: ١٤]، و﴿الْإِنْسَانَ﴾ [الرحمن: ٣]،

﴿نَسْتَسِيْحُ﴾ [الجاثية: ٢٩]، و﴿يَسْلُوْتُ﴾ [يس: ٥١].
ومثالها منفصلة ﴿مِن سِدْرٍ قَلِيلٍ﴾ [سبأ: ١٦]، و﴿مِن سُوْرٍ﴾ [آل عمران: ٣٠].
ومثالها بعد التنوين ﴿وَرَجُلًا سَلَمًا﴾ [الزمر: ٢٩]، و﴿وَرَضَوْنَا سِيْمَاهُمْ﴾ [الفتح: ٢٩]، و﴿وَقَتَلُوا تَفْتِيْلًا سُنَّةَ اللَّهِ﴾ [الأحزاب: ٦١-٦٢].
ومثال الزاى متصلة ﴿يَنْزِعُ﴾ [الإسراء: ٥٣]، و﴿يَنْزِعُ﴾ [الأعراف: ٢٧]،
و﴿تَنْزِيْلُ﴾ [الزمر: ١]، و﴿أَوْ يُلَقَّ إِلَيْهِ كَنْزٌ﴾ [الفرقان: ٨].
ومثالها منفصلة ﴿مِن زَوَالٍ﴾ [إبراهيم: ٤٤]، و﴿مِن زِينَةِ الْقَوْمِ﴾ [طه: ٨٧]،
و﴿فَإِن زَلَلْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٠٩]، و﴿أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ﴾ [فاطر: ٨].
ومثالها بعد التنوين ﴿صَعِيدًا زَلَقًا﴾ [الكهف: ٤٠] و﴿نَفْسًا زَكِيَّةً﴾ [الكهف: ٧٤]
و﴿مُبْرَكَةً زَيْتُونَةٍ﴾ [النور: ٣٥].
ومثال الفاء متصلة: ﴿فَأَنْفَلَقَ﴾ [الشعراء: ٦٣] و﴿أَنْفِرُوا﴾ [النساء: ٧١]
و﴿أَنْفَطَرْتُ﴾ [الانفطار: ١] و﴿الْمَنْفُوشِ﴾ [القارعة: ٥].
ومثالها منفصلة: ﴿مِن فَضْلِهِ﴾ [البقرة: ٩٠] و﴿مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ﴾ [الملك: ١٦]
و﴿مِن فَطُوْرٍ﴾ [الملك: ٣] و﴿وَإِن فَاتَكُمُ﴾ [الممتحنة: ١١].
ومثالها بعد التنوين: ﴿قَوْمًا فَاسِقِينَ﴾ [التوبة: ٥٣] و﴿حَلِيْلًا فِيهَا﴾ [النساء: ١٤]
و﴿عَذْبٌ فُرَاتٌ﴾ [فاطر: ١٢].

لا خلاف في إخفاء النون الساكنة والتنوين في جميع هذه الأمثلة وما أشبهها.
وقد فسر الحافظ - رحمه الله - الإخفاء بأنه حال بين الإظهار والإدغام، وهو
عارٍ من التشديد.

وحقيقة ما أراد الحافظ: ألا تلتصق طرف لسانك بما يقابله من مقدم الفم، وتبقى
الغنة في الأنف فبقدر ما زال من عمل اللسان أشبه الإدغام، وبما بقى من الغنة أشبه
الإظهار.

وقوله: «وهو عارٍ من التشديد» يتحرز من صورة الإدغام في الياء والواو في
مذهب من يثبت الغنة، والله - جل جلاله وتقدست أسماؤه - أعلم وأحكم.
واعلم أن عبارة الإمام موافقة لعبارة الحافظ؛ فإنه قال: «والإخفاء حال بين حالين». -
فأما الشيخ فقال: «والإخفاء عند أهل اللغة كالإظهار؛ لأن الحرف الأول فيه غير
منقلب إلى جنس الثاني ولا تشديد فيه فصار مثل الإظهار، وفارق باب الإدغام في

قلب الأول إلى جنس الثاني وإدغامه في الثاني بتشديد ظاهر» انتهى .
واعلم أن هذا القول الذي ذكر الشيخ من عدم القلب والتشديد إنما تحصل به مفارقة الإخفاء للإدغام؛ لأنه لم يزد على أن سلب عن الإخفاء الخاصية الثابتة للإدغام، وهو القلب والتشديد، ولا يلزم من سلب خاصية الإدغام ثبوت الإظهار، ولكن حقيقة الإظهار أيضا مسلوبة عن الإخفاء؛ لأن الحرف الظاهر لا يمكن حصوله إلا بإعمال العضو المخصوص به فيه، كالنون عند حروف الحلق على ما تقدم .
وأما إخفاء النون فقد تبين أن حقيقته إنما تحصل عند ترك إعمال العضو وهو طرف اللسان، وإبقاء الغنة، وليست الغنة جزءا من النون؛ وإنما هي من توابعها [إذا ظهرت، ونائبة عنها]^(١) إذا ذهبت .

وإذا ثبت هذا، صح أن الإخفاء حال بين الإظهار والإدغام، وظهر أن عبارة الحافظ والإمام أرجح من عبارة الشيخ، والله أعلم وأحكم .

مسألة: في توجيه هذه الأحكام الأربعة

أما إدغام النون الساكنة والتنوين في النون فراجع إلى باب إدغام أحد المثليين في الآخر إذا سكن أولهما مثل: ﴿فَلَا يُسْرِفَ فِي الْقَتْلِ﴾ [الإسراء: ٣٣] و ﴿وَلَا يَغْتَبِ بَعْضُكُمُ﴾ [الحجرات: ١٢] .

فلو ترك الحافظ ذكر إدغام النون الساكنة والتنوين في النون في هذا الفصل لكونه من باب إدغام المثليين لكان له وجه من النظر، ولم يلحقه اعتراض، لكنه قصد تحصيل حصر أحكام النون الساكنة والتنوين عند لقي جميع الحروف، سواء كان الحرف مثلا، أو خلافا، ولو نبه على أنه من إدغام المثليين لكان حسنا، لكنه اكتفى عن ذلك ببيانه .

وأما إدغامهما في الميم وإن بعد مخرج أحدهما من الآخر؛ إذ الميم من بين الشفتين، والنون من طرف اللسان في داخل الفم - فلاشتراكهما في الغنة، فأشبهها ما هو من مخرج واحد؛ لاتحاد مخرج الغنة، مع أن النون من حروف مقدم الفم فلها بذلك بعض قرب من الميم .

قال سيبويه: «لأن صوتهما واحد وهما مجهوران قد خالفا سائر الحروف في

(١) سقط في أ.

الصوت حتى إنك تسمع النون كالميم، والميم كالنون، حتى تتبين»^(١).
ولاشتراكهما - أيضًا - في الإخفاء بلزوم الغنة حال الإدغام؛ إذ كل واحد منهما
حرف غنة.

وأما إدغامهما في اللام والراء فلقرب المخرج؛ إذ مجموعهما من طرف اللسان،
وتركت الغنة تكميلاً لحقيقة الإدغام؛ إذ لا غنة في اللام ولا في الراء^(٢).
واعلم أن التزام ترك الغنة هنا هو مذهب القراء، وقد نص سيبويه: أنه يجوز في
كلام العرب إثباتها وتركها في اللام والراء.

وأما إدغامهما في الياء والواو إذا كانا من كلمتين فليماً حصل من الشبه من جهة
الغنة التي في النون واللين الذي في الياء والواو، وكلاهما فضل صوت مع أن الياء
من وسط اللسان فقربت من مخرج النون، والواو أيضاً من مخرج الميم، وقد
أدغمت النون في الميم؛ فحصل بذلك أنس استسهلوا به إدغام النون في الواو،
وبكون الواو من مخرج الميم، [و]علل سيبويه إدغام النون في الواو فقال: «لأنها من
مخرج ما أدغمت فيه النون».

وقال في تعليل إدغام النون في الياء: «لأن الياء أخت الواو وقد تدغم فيها الواو
فكأنهما من مخرج واحد».

فأما مذهب خلف في ترك الغنة: فإنه أثر استحكام حقيقة الإدغام بإذهاب الحرف
الأول رأساً، كما ثبت في إدغام سائر الحروف المختلفة.

وأما مذهب سائر القراء حيث أثبتوا الغنة: فإنهم آثروا إبقاء شاهد على صحة ما
فعلوا من إدغام النون وهو حرف صحيح في الحرف المعتل، ولم يثبت قط إدغام
حرف صحيح في حرف معتل غير النون؛ لبعد ما بين حروف الصحة وحروف
العلة، فأبقوا الغنة التي هي سبب الشبه بين النون وحروف العلة بما قبلها من اللين؛
ليحصل بذلك العذر في أنهم ما أدغموا إلا حيث وجدوا الشبه، ولما كانت الغنة إنما

(١) في ب: يتبين.

(٢) قال سيبويه: وهي - أي النون - مع الراء واللام والياء والواو إذا أدغمت بغنة فليس مخرجها
من الخياشيم، ولكن صوت الفم أشرب غنة، ولو كان مخرجها من الخياشيم لما جاز أن
تدغمها في الواو والياء والراء واللام، حتى تصير مثلهن في كل شيء.
ينظر الكتاب (٤/٤٥٤).

تخرج من الأنف، والنون من طرف اللسان حصل بذلك تعدد المخرج ضرورة؛ فسهل ترك إعمال اللسان في لفظ النون، وتعويض التشديد في الياء والواو مع إبقاء الغنة خارجة من الأنف، ولم يكن في ذلك تبعيض حرف متحد المخرج. وكلا المذهبين صحيح، نص سيبويه على جواز إثبات الغنة وتركها في ذلك. وأما إظهار النون عند الياء والواو إذا كانا في كلمة واحدة قليلا يقع ليس في أوزان الألفاظ.

ألا ترى أن وزن ﴿صِتْوَانٌ﴾ [الرعد: ٤] «فِعْلَان» مثل «سرحان»، فلو أدغمت لالتبس بـ «فِعْعَال» المضعف العين، وكذلك ﴿بُنَيْنٌ﴾ وزنه: «فُعْلَان» مثل «سلطان» فلو أدغمت لالتبس بـ «فُعْعَال» المضعف العين؛ ولهذا منعوا الإدغام في «صِيَوَان» وقد اجتمعت فيه الياء والواو وسكن أولهما؛ لأنه لو أدغم لالتبس بـ «فِعْعَال». وأما الإظهار عند حروف الحلق؛ فلبعد المخرج.

وقد تقدم في الإدغام الكبير أنه لا يدغم حروف الحلق في حروف الفم، ولا حروف الفم في حروف الحلق، ومع هذا فحروف الحلق داخلة والنون خارجة إلى مقدم الفم.

واعلم أن الإظهار عند الهاء، والهمزة، والحاء، والعين ألزم في كلام العرب. فأما الإظهار عند الخاء والغين المعجمتين، فهو الأفضح.

وقد حكى سيبويه: أن من العرب من يخفى النون عندهما، وإنما فعلوا ذلك مع هذين الحرفين؛ لقربهما من حروف الفم، إلا أن مذاهب القراء على التزام الإظهار، كما تقدم^(١).

(١) قال سيبويه: وتكون - أي النون - مع الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والحاء بيّنة، موضعها من الفم؛ وذلك أن هذه الستة تباعدت عن مخرج النون، وليست من قبيلها؛ فلم تُخَفَّ هاهنا كما لم تدغم في هذا الموضع، وكما أن حروف اللسان لا تدغم في حروف الحلق. وإنما أخفيت النون في حروف الفم كما أدغمت في اللام وأخواتها. وهو قولك: من أجل زيد، ومن هنا، ومن خلف، ومن حاتم، ومن عليك، ومن غلبك، ومنخل - بيّنة، هذا الأجود الأكثر.

وبعض العرب يجرى الغين والحاء مجرى القاف. وقد بينا لم ذلك، ولم نسمعهم قالوا في التحرك: حين سليمان، فأسكنوا النون مع هذه الحروف التي مخرجها معها من الخياشيم؛ لأنها لا تحول حتى تصير من مخرج [موضع] الذي بعدها. وإن قيل: لم يستنكر ذلك؛ لأنهم قد يطلبون هاهنا من الاستخفاف كما يطلبون إذا حولوها.

وأما القلب عند الباء؛ فلأنه لما ثقل إظهار النون هناك لما تقتضيه النون من استحكام انفتاح الشفتين، واتصال طرف اللسان بمقدم الفم وإثبات الغنة، وكل ذلك منافر لما تقتضيه الباء من انطباق الشفتين وانفصال طرف اللسان من موضع النون، وإبطال الغنة - أبدلوا من النون حرفاً متوسطاً بين النون والباء؛ لأنه يشارك النون بالغنة ويشارك الباء في المخرج وانطباق الشفتين، كما أبدلوا الطاء من التاء في تصاريف «افتعل» من «اصطلى» و «اصطفى» و «اصطلى» و «اصطلى» وما أشبهه؛ لما بعدت التاء من الصاد عوضوا منها الطاء التي تشارك التاء في المخرج والشدة، وتشارك الصاد في الاستعلاء والانطباق.

وأما الإخفاء عند باقى الحروف؛ فلأنها لم تبعد من النون بعد حروف الحلق فيجب الإظهار، ولا قربت^(١) قرب اللام والراء فيجب الإدغام؛ فجعلوا لذلك حالاً بين الحالين.

واعلم أنه كان الأصل أن تظهر النون الساكنة عند هذه الحروف الخمسة عشر بدل الإخفاء، لكن لما كثر دوران النون فى الكلام حتى قاربت فى ذلك حروف العلة أرادوا أن يخففوا على اللسان فجعلوها كلغة النطق بالنون حين أمكنهم الاكتفاء عنها بالغنة التى لا كلفة على اللسان فى النطق بها، وخصوا هذا الحكم بهذه الحروف دون حروف الحلق؛ لأن هذه الحروف لم تبعد مخارجها من النون بعد حروف الحلق، فلو أظهرها عند هذه الحروف لأتعبوا اللسان؛ لكثرة دورانها فى الكلام، ولو أخفوها عند حروف الحلق كما يخفونها عند هذه الحروف؛ للزم إسقاط النون من الكلام ألبتة، والله العلى العظيم فوق كل ذى علم عليهم.

باب الفتح والإمالة بين اللفظين

اعلم أن الإمالة لا تكون إلا فى فتحة، أو ألف، وحقيقتها: تقريب الفتحة من الكسرة، وتقريب الألف من الياء^(٢).

= ولا تدغم فى حروف الحلق ألبتة، ولم تقو هذه الحروف على أن تقلبها؛ لأنها تراخت عنها، ولم تقرب قرب هذه الستة؛ فلم يحتمل عندهم حرف ليس مخرجه غيره للمقاربة أكثر من هذه الستة.

ينظر الكتاب (٤/٤٥٤-٤٥٥).

(١) فى أ: قريب.

(٢) جاء فى لسان العرب (٦/٤٣١١): وألف الإمالة هى التى تجدها بين الألف والياء.

وإن شئت قلت: الإمالة أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة وبالألف نحو الياء، وكلتا العبارتين قائمة من لفظ سيبويه.

واعلم أنه متى أميلت الألف فلا بد من إمالة الفتحة التي قبلها؛ فيكون ذلك مبدأ الإمالة في الفتحة، وتتبعها الألف على النحو الذي نشأت عليه؛ فتحصل الإمالة في الألف بحكم الانجرار والتبع للفتحة.

والأصل في هذا: أن أحرف العلة الثلاثة فروع عن الحركات الثلاث، وناشئة عنهن، والحركات هي أمهات الأحرف الثلاثة وأصولهن.

فإذا قلت: «يدعو» وأطلقت الصوت متصلاً بضمة العين، وأقررت العضو الناطق مع مد الصوت على الهيئة التي كان عليها حين النطق بالضمة، كان الصوت واوا ساكنة ومدة خالصة.

وإذا قلت: «يرمي» وأطلقت الصوت متصلاً بكسرة الميم مع إقرار العضو الناطق على ما كان عليه حين النطق بالكسرة، كان الصوت ياء ساكنة ومدة خالصة.

وإذا قلت: «يرضى» وأطلقت الصوت متصلاً بفتحة الضاد على ما تقدم، كان الصوت ألفاً ساكنة ومدة خالصة.

وبعد كل واحد من هذه الأحرف الثلاثة من صاحبيه مساو لبعده كل واحدة من الحركات الثلاث من أختيها.

فإذا تقرر هذا؛ فاعلم أن الياء والواو فيما أريده الآن طرفاً نقيض؛ وذلك لتصعد الصوت بالضمة والواو، وانجراره بالكسرة والياء؛ فتبقى الفتحة والألف واسطة بينهما، ثم إن الفتحة يعرض لها أن ينطق بها نوعاً من النطق؛ فيشبه لفظها لفظ الكسرة فيسمى ذلك إمالة في الفتحة، فإن كان بعدها ألف تبع لفظها لفظ الفتحة في ذلك النحو من التكيف؛ إذ الألف ناشئة عن الفتحة - كما تقدم - فتصير الألف مشبهة للياء، ثم هذا الشبه الحاصل بين الفتحة والكسرة، وبين الألف والياء إن كان قوياً؛ سمي إمالة محضة، وإن كان ضعيفاً سمي إمالة بين بين، وإمالة بين اللفظين، أعنى بين لفظ الفتح الخالص، وبين لفظ الإمالة المحضة، وليس المعنى أنه بين الفتح الخالص والكسر الخالص؛ لأن هذا المعنى حاصل في الإمالة المحضة، وقد يسمون الإمالة: الكسر، والبطح، والإضجاع، كما يسمون الفتح: النصب، وهذا كله من غير أن ينتهي إلى قلب الفتحة كسرة، والألف ياء، كما أن الإشمام في نحو

«قيل» و «غيض» لا ينتهي إلى قلب الكسرة ضمة، والياء واوًا. واعلم أن الغالب على لغة الحجازيين الفتح، والغالب على لغة بني تميم وغيرهم الإمالة، وكلاهما فصيح مستعمل.

واعلم أن الفتح هو الأصل وأن الإمالة فرع، بدليل أن الإمالة لا تكون إلا عند وجود سبب من الأسباب التي تذكر بعد بحول الله تعالى. فإن فقدت تلك الأسباب، لزم الفتح، وإن وجد شيء منها، جاز الفتح والإمالة؛ فعلى هذا - فما من كلمة تمال إلا وفي العرب من يفتحها، ولا يصح أن يقال: كل كلمة تفتح ففي العرب من يميلها؛ فاستدللنا باطراد الفتح وتوقف الإمالة على أصالة الفتح وفرعية الإمالة.

وأيضًا: فإن الإمالة تصيرُ الحرف بين حرفين، بمعنى أن الألف الممالة بين الألف الخالصة والياء، وكذلك الفتحة الممالة بين الفتحة الخالصة والكسرة، والفتح يبقى الألف والفتحة على أصلها؛ فلزم أن الفتح هو الأصل والإمالة فرع والله - عز وجل - أعلم.

فإذا تقرر هذا، فأذكر الآن أسباب الإمالة، ووجوهها، وفائدتها، ثم مذاهب القراء فيها، وما أمالوا من ألفاظ القرآن العظيم أو فتحوه، بحول الله تعالى. فاعلم أن الأصل في أسباب الإمالة شيان:

أحدهما: الكسرة.

والثاني: الياء.

وكل واحد منهما يكون متقدما على محل الإمالة من الكلمة، ويكون متأخرا ويكون أيضا مقدرًا في محل الإمالة، وقد تكون الكسرة والياء غير موجودتين في اللفظ، ولا مقدرتين في محل الإمالة، ولكنهما مما يعرض في بعض تصاريف الكلمة، وقد تمال الألف أو الفتحة؛ لأجل ألف أخرى أو فتحة أخرى ممالة، وتسمى هذه: الإمالة لأجل الإمالة، وقد تمال الألف تشبيها بالألف الممالة.

فعلى هذا، تبلغ أسباب الإمالة عشرة.

بيان ذلك بحول الرب الكريم البر الرحيم:

أما الإمالة لأجل كسرة متقدمة، فاعلم أنه لا يمكن أن تكون الكسرة إذ ذاك ملاصقة للألف؛ إذ لا تثبت الألف إلا بعد فتحة، فلا بد أن يحصل بين الكسرة

المتقدمة والألف الممالة فاصل، وأقله حرف واحد مفتوح نحو «عباد» و «سلاح» وهذا الفاصل إنما حصل باعتبار الألف، فأما الفتحة الممالة فلا فاصل بينها وبين الكسرة، والفتحة مبدأ الألف، ومبدأ الشيء جزء من الشيء؛ فكأنه ليس بين الألف والكسرة حائل، وقد يكون الفاصل بين الألف والكسرة حرفان بشرط أن يكون أولهما ساكنا أو يكونا مفتوحين، والثاني «هاء» نحو «سربال» و«يضر بها» لما كانت الهاء خفية، والساكن حاجزا غير حصين، كانا في حكم المعدوم؛ فكأنه لم يفصل بين الكسرة والألف إلا حرف واحد، وهذا التعليل يقتضى أن من أمال «مررت بها»، فكأن الكسرة عنده تلى الألف في الحكم، وإن فصلت الهاء في اللفظ، وقد أمالوا مع أن الفاصل أكثر من ذلك نحو «درهمان».

وأما الياء المتقدمة فقد تكون ملاصقة للألف الممالة، نحو «السيال» وهو شجر [ذو] أشواك.

وقد يفصل بينهما بحرف نحو «شيان».

وقد يفصل بحرفين أحدهما الهاء نحو «رأيت يدها»، وقد يكون الفاصل غير ذلك نحو «رأيت يدنا».

وأما الإمالة لأجل الياء بعد الألف فنحو «مبايع».

وأما الإمالة لأجل الكسرة بعد الألف الممالة فنحو: «عالم».

وقد تكون الكسرة عارضة نحو «في الدار» و «من الناس»؛ لأن حركة الإعراب غير لازمة.

وأما الإمالة لأجل الكسرة المقدره في المحل الممال، فنحو «خاف» أصله «خوف» بكسر عين الكلمة هي الواو، فقلبت الواو ألفا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها. وأما الإمالة لأجل الياء المقدره في المحل الممال، فنحو «يخشى» و «الهدى» تحركت الياء فيهما وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا.

وأما الإمالة لأجل كسرة تعرض في بعض أحوال الكلمة فنحو «طاب».

ألا ترى أنك تكسر الطاء إذا اتصل بها ضمير المتكلم المرفوع أو ضمير المخاطب المنصوب، أو نون جماعة المؤنث نحو «طبْتُ وطبتُ، والهندات طبن»، ويعلل أيضًا «خاف بأنك تقول: خفت، وخفت، والهندات خفن، إلا أن الكسرة في «خفت» منقولة من عين الكلمة، وفي «طبْتُ» مبدلة من فتحة الياء، ثم نقلت من العين إلى

الفاء؛ لأن أصل العين في «طاب» الفتح بدليل قولك في المضارع: «يطيب»، وإنما أبدلوا من الفتحة كسرة؛ ليدل على أن الأصل في عين الكلمة الياء مثل «باع».

ويمكن أيضا تعليل إمالة «طاب» بكون الألف منقلبة عن الياء.

وأما الإمالة لأجل ما يعرض في بعض الأحوال، فنحو «تلا» و «غزا»، وذلك أن الألف منقلبة فيهما عن واو التلاوة، والغزو، وإنما أميلت في لغة من أمالها؛ لأنك تقول إذا بنيت الفعل للمفعول: تُلَى، و غُزَى، مع بقاء عدة الحروف كما كانت حين بنيت الفعل للفاعل.

وأما الإمالة لأجل الإمالة فنحو «تراءى» أمالوا الألف الأولى من أجل إمالة الألف الثانية المنقلبة عن الياء، وقالوا: رأيت عمادا، فأمالوا الألف المبدلة من التنوين من أجل إمالة الألف الأولى الممالة لأجل الكسرة قبلها.

وأما الإمالة لأجل الشبه، فإمالة ألف التانيث في نحو «الحسنى» وألف الإلحاق نحو «أرطى» في قول من قال: ماروط؛ لشبه ألفيهما بألف الهدى.

ويمكن أن يعلل هذا: بأن الألف تنقلب ياء في بعض الأحوال، وذلك إذا ثنيت فقلت: الحسينان، والأرطيان.

واعلم أنه متى كان سبب الإمالة موجودا في اللفظ، فإن الإمالة أقوى مما إذا كان السبب مقدرًا، والإمالة لسبب مقدم أقوى منها لسبب متأخر، ومتى كان الفصل بين السبب ومحل الإمالة أقل، كانت الإمالة أقوى والإمالة للكسرة اللازمة أقوى من الإمالة للكسرة العارضة، والله - جلت قدرته - أعلم.

فأما وجوه الإمالة فأربعة، والأصل منها اثنان:

أحدهما: المناسبة.

والثاني: الإشعار.

فأما المناسبة فقسم واحد، وذلك فيما أميل لسبب موجود في اللفظ، وفيما أميل لإمالة غيره، فأرادوا أن يكون عمل اللسان، ومحاولة النطق بالحرف الممال بسبب الإمالة من وجه واحد، وعلى نسبة واحدة.

وأما الإشعار فثلاثة أقسام:

أحدها: الإشعار بالأصل، وذلك إذا كانت الألف الممالة منقلبة عن ياء، أو عن

واو مكسورة.

الثانى: الإشعار بما يعرض فى الكلمة فى بعض المواضع من ظهور كسرة أو ياء حسب ما تقتضيه التصاريف دون الأصل، كما تقدم فى غزا، وطاب.
الثالث: الإشعار بالمشبه المشعر بالأصل، وذلك كإمالة ألف التأنيث والألف الملحقة.

وأما فائدة الإمالة: فهى سهولة اللفظ؛ وذلك أن اللسان يرتفع بالفتح، وينحدر بالإمالة، والانحدر أخف على اللسان من الارتفاع؛ فلهذا أمال من أمال من العرب. وأما من فتح فإنه راعى كون الفتح هو الأصل؛ فلم يعدل عنه وإن كان غيره أخف منه.

ويزاد فى تعليل الفتح فيما إمالته الإشعار بالأصل، أن يقال: إذا كان اللازم فى الكلام ترك لفظ الياء التى هى الأصل والعدول عنها إلى أن تقلب ألفا فى نحو «الهدى»، و«قضى» إذ الألف أخف من الياء المتحركة، فلا يعاد إلى التنبية على أمر قد ترك، وأصل قد رفض كما قال الشاعر: [من الطويل]

إذا انصرفت نفسى عن الشيء لم تكن إليه بوجه آخر الدهر ترجع
ويزاد فى تعليل الفتح فيما إمالته الوجهين الأخيرين من أوجه الإشعار أن يقال:
إذا صح فى فصيح الكلام ترك الإمالة حيث يكون سببها قائما، وهو ما أميل
للمناسبة وحيث يكون سببها مقدرا، وهو الوجه الأول من أوجه الإشعار - فالأحرى
أن تترك حيث لا سبب فى اللفظ، ولا فى التقدير، والله - جل ذكره - أعلم.
فإذا تقرر ما تقدم، فأرجع إلى مذاهب القراء فى الفتح والإمالة فأقول:
اختلف القراء فى أصل الإمالة:

فمنهم من تركها رأسا، ولم يمل شيئا من ألفاظ القرآن ألبتة، وهو ابن كثير وحده.

ومنهم من أمال وهم الباقون، لكن منهم من استعملها قليلا وهم قالون، وابن عامر، وعاصم.

ومنهم من استعملها كثيرا، وهم حمزة، والكسائى، وأبو عمرو، وورش.
وأقل الكلى إمالة: قالون وحفص.

وأكثرهم إمالة: حمزة، والكسائى، على ما تراه مبسوطة بعد هذا الإجمال بحول الله تعالى.

فأرجع إلى كلام الحافظ - رحمه الله - قال الحافظ: «باب الفتح والإمالة، وبين اللفظين».

قدم الفتح؛ لأنه الأصل على ما قررته، وقدم الإمالة على ما بين اللفظين؛ لأنها أكثر استعمالاً في القراءات، ولأنه أراد باللفظين الفتح والإمالة المحضة، وأراد بـ«بين اللفظين» الإمالة التي هي دون ذلك؛ فلزم تقديم الإمالة في الذكر على «بين اللفظين» من حيث جعل تعريف هذه الإمالة التي هي بين اللفظين بالإضافة إلى لفظي الفتح والإمالة المحضة؛ فتنزلت لذلك منزلة النسبة الحاصلة بين المتضايقين، فحكمها: أن تكون تابعة لهما.

والألف واللام في «اللفظين» للعهد المفهوم من «الفتح»، و«الإمالة» بمنزلة قولك: أتيت زيدا وعمراً فجلست بين الرجلين، تريد زيداً وعمراً، وعلى هذا النحو جاء قوله - تعالى -: ﴿أَمْرٌ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَابَ الْكَهْفِ وَالرَّقِيِّو كَانُوا مِنَّا عَجَبًا﴾ [الكهف: ٩] ثم قال - تعالى -: ﴿إِذْ أَوَى الْفِتْيَةُ إِلَى الْكَهْفِ﴾ [الكهف: ١٠] فأدخل الألف واللام في «الفتية» وهو يريد أصحاب الكهف.

قال الحافظ - رحمه الله -: «اعلم أن حمزة، والكسائي كانا يميلان كل ما كان من الأسماء، والأفعال من ذوات الياء».

قدم حمزة والكسائي في هذا الباب؛ لأنهما أكثر القراء إمالة كما تقدم، وإماتهما أشد الإمالتين إيضاحاً؛ لأنها محضة.

وجمعهما؛ لاشتراكهما في أكثر الألفاظ الممالة في القرآن.

وقدم حمزة لمكانه؛ إذ هو شيخ الكسائي.

وذكر الأسماء والأفعال دون الحروف؛ لأن الحروف لا يميلها أحد من القراء إلا حرفاً واحداً وهو: «بلى» خاصة، وما عداه مثل «ما» و«لا» و«أما» و«إلا» و«لولا» و«لوما» و«حتى» و«على» و«كأنما» ونحوه - لا يميله أحد من القراء السبعة. وأذكر الآن جميع ما يشتمل عليه هذا الفصل من ألفاظ القرآن مما ذكره الحافظ أو لم يذكره فأقول:

اعلم أن مجموع ما يشتمل عليه هذا الفصل ينحصر في قسمين:

القسم الأول: كل كلمة آخرها ألف بعد راء، وهو على ضربين: أسماء،

وأفعال.

الأسماء عشرون كلمة يجمعها أحد عشر مثلاً:
الأول: «فَعَلَ» وهو ﴿الْثَرَى﴾ في طه [الآية: ٦] لا غير.
والثاني: «فُعَلَ» وهو ﴿الْفَرَى﴾ [القصص: ٥٩].
والثالث: «فَعْلَى» وهو ﴿أَسْرَى﴾ في البقرة [٨٥] على قراءة حمزة^(١)، وفي الثاني من الأنفال^(٢) [٧٠] على قراءة غير أبي عمرو، وكذلك الأول منها [٦٧] على قراءة

(١) قرأ الجماعة غير حمزة (أَسَارَى)، وقرأ هو: (أَسْرَى)، وقرئ: (أَسَارَى) بفتح الهمزة. فقراءة الجماعة تحتمل أربعة أوجه:

أحدها: أنه جُمِعَ جَمْعَ (كسلان)؛ لما جمعهما من عدم النشاط والتصرف، فقالوا: (أسير وأسارى) بضم الهمزة كـ (كسلان وكسالى) و (سكران وسكارى)، كما أنه قد شبه «كسلان» و «سكران» به فجمعاً جمعه الأصلي الذى هو على (فَعْلَى) فقالوا: كسلان وكسلى، وسكران وسكرى؛ تقولهم: أسير وأسرى.

قال سيبويه: فقالوا فى جمع «كسلان»: كسلى، شبهوه بـ (أسرى)، كما قالوا: أسارى شبهوه بـ (كسالى)، ووجه الشبه: أن الأسر يدخل على المرء كرهًا كما يدخل الكسل. قال بعضهم: والدليل على اعتبار هذا المعنى أنهم جمعوا (مريضًا وميتًا وهالكًا) على (فَعْلَى) فقالوا: (مرضى وموتى وهلكى)؛ لما جمعها المعنى الذى فى (قتلى وجرحى).
الثانى: أن (أسارى) جمع (أسير)، وقد وجدنا (فَعْلَى) يجمع على (فَعْلَى) قالوا: شيخ قديم، وشيوخ قدامى. وفيه نظر؛ فإن هذا شاذ لا يقاس عليه.

الثالث: أنه جمع (أسير) أيضًا، وإنما ضموا الهمزة من (أسارى) وكان أصلها الفتح كـ (نديم وندامى) كما ضمت الكاف والسين من (كسالى) و (سكارى) وكان الأصل فيهما الفتح نحو: (عطشان وعطاشى).

الرابع: أنه جمع (أسرى) الذى هو جمع (أسير)؛ فيكون جمع الجمع. وأما قراءة حمزة فواضحة؛ لأن (فَعْلَى) ينقاس فى (فَعْلَى) نحو: (جريح وجرحى) و(قتيل وقتلى) و (مريض ومرضى).

وأما (أسارى) بالفتح فهى أصل «أسارى» بالضم عند بعضهم، ولم يعرف أهل اللغة فرقًا بين (أسارى) و (أسرى) إلا ما حكاه أبو عبيدة عن أبى عمرو بن العلاء، فإنه قال: (ما كان فى الوثائق فهم الأسارى، وما كان فى اليد فهم الأسرى).

ونقل بعضهم عنه الفرق بمعنى آخر، فقال: (ما جاء مستأسرًا فهم الأسرى، وما صار فى أيديهم، فهم الأسارى).

وحكى النقاش عن ثعلب، أنه لما سمع هذا الفرق قال: (هذا كلام المجانين)، وهى جرأة منه على أبى عمرو.

وحكى عن المبرد أنه يقال: (أسير وأسراء) كـ (شهيد وشهداء) و (الأسير): مشتق من (الإسار) وهو القيد الذى يربط به من المحمل، فسمى الأسير أسيرًا، وإن لم يربط.
ينظر: اللباب (٢/ ٢٥٠-٢٥١).

(٢) فى أ: الأفعال.

الجماعة، و﴿سَكْرَى﴾ [الحج: ٢] فى الحج على قراءة حمزة والكسائى^(١) و﴿تَتْرَأُ﴾ فى «قد أفلح» [المؤمنون: ٤٤] على قراءة غير ابن كثير وأبى عمرو.
 الرابع: «فُعَلَى» وهو ﴿الذِّكْرَى﴾ [عبس: ٤] و﴿الشِّعْرَى﴾ [النجم: ٤٩].
 الخامس: «فُعَلَى» وهو ﴿البُّشْرَى﴾ [هود: ٧٤] و﴿اللِّسْرَى﴾ [الأعلى: ٨] و﴿الأخْرَى﴾ [البقرة: ٢٨٢] و﴿الْكَبْرَى﴾ [النجم: ١٨] و﴿شُورَى﴾ [الشورى: ٣٨] و﴿لِّلْعُسْرَى﴾ [الليل: ١٠].
 السادس: «فعالى» وهو ﴿وَالنَّصْرَى﴾ [البقرة: ٦٢].

(١) وقرأ الأخوان - حمزة والكسائى - (سكرى وما هم بسكرى) على وزن وصفة المؤنثة بذلك، واختلف فى ذلك: هل هذه صيغة جمع على «فعلى» كمرضى وقتلى، أو صفة مفردة استغنى بها فى وصف الجماعة، وظاهر كلام سيبويه أنه جمع تكسير؛ فإنه قال: وقوم يقولون: (سكرى) جعلوه مثل: مرضى؛ لأنهما شيئان يدخلان على الإنسان، ثم جعلوا «روبى» مثل سكرى، وهم المستقلون نومًا لا من شرب الرائب.
 وقال الفارسى: ويجوز أن يكون جمع سَكِر، كزمن وزمنى، وقد حكى: رجل سكر، بمعنى! سكران، فيجىء «سكرى» حينئذ لتأنيث الجمع.
 قال شهاب الدين: ومن ورود «سكر» بمعنى «سكران» قوله:
 وقد جعلت إذا ما قمت يثقلني ثوبى فأنهض نهض الشارب السكير
 وكنت أمشى على رجلين معتدلاً فصرت أمشى على أخرى من الشجر
 ويروى البيت الأول: الشارب الثمل، وبالراء أصح؛ للدلالة البيت الثانى عليه.
 وقرأ الباقون: (سكارى) بضم السين، وقرأ أبو هريرة وأبو نهيك وعيسى بفتح السين فيهما، وهو جمع تكسير واحده «سكران».
 قال أبو حاتم: وهى لغة تميم.
 وقرأ الحسن والأعرج وأبو زرعة والأعمش: (سُكْرَى وما هم بسكرى) بضم السين فيهما، فقال ابن جنى: هى اسم مفرد كالبُشْرَى، بهذا أفتانى أبو على. وقال أبو الفضل: فعلى بضم الفاء صفة الواحدة من الإناث، لكنها لما جعلت من صفات الناس وهم جماعة أجريت الجماعة بمنزلة المؤنث الموحد.
 وقال الزمخشرى: وهو غريب.
 قال شهاب الدين: ولا غرابة؛ فإن «فعلى» بضم الفاء كثير مجيئها فى أوصاف المؤنثة نحو: الرُبَّى والحبلَى.
 وجوز أبو البقاء فيه أن يكون محذوفًا من سكارى، وكان من حق هذا القارئ أن يحرك الكاف بالفتح إبقاء لها على ما كانت عليه، وقد رواها بعضهم كذلك عن الحسن.
 وقرأ أبو زرعة فى رواية ﴿سَكْرَى﴾ بالفتح: ﴿وما هم بسكرى﴾ بالضم.
 وعن أبى جبير كذلك إلا أنه حذف الألف من الأول دون الثانى.
 ينظر اللباب (١٠/٨-١٠).

السابع: «فُعَالِي» وهو ﴿أُسْكِرَى﴾ في البقرة [٨٥] على قراءة غير حمزة، وفي الثاني من الأنفال [٧٠] على قراءة أبي عمرو، و﴿سُكِرَى﴾ في الحج [الآية: ٢] على قراءة غير حمزة، والكسائي، وفي النساء [٤٣] على قراءة الجميع.

الثامن: «مُفْعَل» بفتح الميم وهو ﴿مَجْرِبَهَا﴾ من سورة هود - عليه - السلام [الآية: ٤١] على قراءة حفص، وحمزة، والكسائي.

التاسع: «مُفْعَل» بضم الميم، وهو: (مجري) على قراءة الباقيين.

العاشر: «مفتعل» وهو ﴿مُفْتَرَى﴾ [سبأ: ٤٣].

الحادي عشر: ﴿أَلْتَوَرَّيْتَهُ﴾ [آل عمران: ٣].

وأما الأفعال: فأربع عشرة كلمة:

منها واحدة مشتركة تكون للماضي والمضارع بلفظ واحد، وتفصيل ذلك: أن هذه الأفعال تنقسم إلى الماضي، والمضارع:

فللماضي منها مثالان:

أحدهما: «أفعل» والوارد منه في القرآن ثلاثة ألفاظ: ﴿أَسْرَى بِعَبْدِهِ﴾ [الإسراء: ١] و﴿أَذْرَى﴾ و﴿أَرَى﴾ المنقولة من «رأى»، كقوله - تعالى - ﴿مِنْ بَعْدِ مَا أَرْسَلْنَا مَا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ١٥٢] و﴿إِنَّمَا أَرْسَلْنَاكَ﴾ [النساء: ١٠٥] و﴿وَلَوْ أَرْسَلْنَاكُمْ كَثِيرًا﴾ [الأنفال: ٤٣] و﴿فَأَرْسَلْنَا آيَاتِنَا الْكُبْرَى﴾ [النازعات: ٢٠].

والثاني: «افتعل» والوارد منه ثلاثة ألفاظ: ﴿أَشْتَرَى﴾ [التوبة: ١١١] و﴿أَفْتَرَى﴾ [آل عمران: ٩٤] و﴿أَعْتَرَيْتَكَ﴾ [هود: ٥٤].

وأما^(١) المضارع فعلى ضربين:

الضرب الأول: مبنى للفاعل، وله ستة أمثلة.

الأول: «أفعل»، والوارد منه: «أرى» خاصة كقوله - تعالى - ﴿إِنِّي أَرْسَلْتُكُمْ وَقَوْمَكُمْ﴾ [الأنعام: ٧٤] و﴿وَلَكَيْفَ أَرْسَلْنَاكُمْ قَوْمًا﴾ [هود: ٢٩] و﴿إِنِّي أَرْسَلْتُكُمْ بِخَيْرٍ﴾ [هود: ٨٤] و﴿إِنِّي أَرَى مَا لَا تَرَوْنَ﴾ [الأنفال: ٤٨].

والثاني: «نفعل» بالنون، والوارد منه: ﴿نَرَى﴾ [البقرة: ٥٥] خاصة.

والثالث: «تفعل» بقاء الخطاب، والوارد منه لفظان: ﴿تَرَى﴾ [المائدة: ٨٣] و﴿وَلَا تَعْرَى﴾ [طه: ١١٨].

(١) في ب: فأما.

والرابع: «يفعل» على الغيبة، والوارد منه: ﴿يَرَى﴾ [البقرة: ١٦٥] خاصة.
والخامس: «تتفاعل»، والوارد منه في القرآن: ﴿تَتَمَارَى﴾ [النجم: ٥٥].
والسادس: «يتفاعل»، والوارد منه ﴿يَنُورَى﴾ [النحل: ٥٩].
الضرب الثاني: مبني للمفعول، وله مثالان:
أحدهما: «يُفَعَلُ» بالياء المعجمة من أسفل، والوارد منه ﴿يُرَى﴾ في الأحقاف
[الآية: ٢٥] على قراءة حمزة، وعاصم و﴿يُرَى﴾ في النجم [الآية: ٤٠] على قراءة
الجماعة.
والثاني «يُفْتَعَلُ» والوارد منه ﴿يُفْتَرَى﴾ [يونس: ٣٧] خاصة.
فقرأه حمزة، والكسائي، وأبو عمرو جميع ذلك بإمالة فتحة الراء والألف بعدها
في الوصل والوقف.
واستثنى أبو عمرو ﴿يَبْشُرَى﴾ في سورة يوسف - عليه السلام - و ﴿تَتْرَى﴾
ففتحهما، وَوَوْنَ ﴿تَتْرَى﴾ في الوصل.
واستثنى حمزة من ذلك ﴿التَّوْرَةَ﴾ فقرأه بين اللفظين.
واقفهم حفص على الإمالة في ﴿مَجْرِبَهَا﴾ [هود: ٤١] خاصة.
ووافقهم أبو بكر على إمالة «أذرى» حيث وقع.
ووافقهم ابن ذكوان على إمالة ﴿التَّوْرَةَ﴾ و«أذرى».
وزاد الحافظ عن ابن ذكوان فتح «أذرى» أيضا من طريق النقاش^(١)، عن
الأخفش.

(١) محمد بن عبد الله بن محمد بن مرة، ويقال: ابن أبي مرة، أبو الحسن الطوسي ثم
البغدادي، يعرف بابن أبي عمر النقاش، مقرئ جليل مصدر خير صالح، أخذ القراءة عرضاً
عن -المستنير- أبي علي الصواف، و-المستنير والغاية والكفاية- أبي بكر بن مجاهد،
والكفاية- إبراهيم بن زياد القنطري، وروى اختيار خلف عرضاً عن -المستنير والكفاية-
إسحاق بن إبراهيم المروزي، و-الكامل- علي بن محمد بن الحسين بن نازك ومحمد
ابن إبراهيم وإبراهيم بن إسحاق وأبي بكر بن أسد المؤدب الطوسيين، وروى رواية
إسماعيل عن نافع وقراءة ابن كثير عن -الكامل- إدريس بن عبد الكريم فيما ذكره الهذلي،
ولا يصح ذلك، روى القراءة عنه عرضاً: ابنه -الكامل- الحسن و-المستنير والغاية
والكفاية- أحمد بن عبد الله السوسنجردى و-الكفاية- أبو الفرج النهرواني و-الكفاية-
أبو الحسن الحمamy و-المستنير والكامل- بكر بن شاذان و-المستنير- علي بن محمد
ابن يوسف بن العلاف وأبو بكر بن مهران، مات سنة اثنتين وخمسين وثلاثمائة.
ينظر غاية النهاية (١٨٦/٢).

وقرأ ورش جميع ذلك بين اللفظين في الحالين أيضاً، وتابعه قالون على ﴿التَّوْبَةَ﴾ خاصة فقرأها بين اللفظين، وزاد عنه الحافظ الفتح.

وهذا كله ما لم يلحق الألف في الوصل تنوين، أو يقع بعدها حرف ساكن، فإنه لا خلاف في الفتح في الوصل لسقوط الألف، إلا ما ذكر الحافظ من مذهب السوسى أنه يميل في الوصل فتحة الراء فيما لحقه ساكن منفصل، نحو ﴿رَبِّ أَللَّهُ﴾ [البقرة: ٥٥] و ﴿الْقُرَى أَلَّتِي﴾ [سبأ: ١٨] و ﴿النَّصْرَى الْمَسِيحُ﴾ [التوبة: ٣٠] و ﴿ذِكْرَى الدَّارِ﴾ [ص: ٤٦].

ومذهب الشيخ، والإمام الفتح في الوصل لأبى شعيب كالجماعة.

واختلف عن ورش في ﴿أَرْسِكُهُمْ﴾ في الأنفال^(١) [الآية: ٤٣].

فقال الشيخ: «روى ورش عن نافع الفتح، وكان يختار بين اللفظين، وبالوجهين قرأت».

وأما الإمام فأطلق القول في جميع الفصل بين^(٢) اللفظين، ثم قال: «وقد قرأت له: ﴿وَلَوْ أَرْسِكُهُمْ﴾ في الأنفال بالفتح أيضاً، وبين اللفظين أشهر عنه». ونص في غيره [أنه] قرأه بالوجهين.

وذكر في «التمهيد»: أن تريق الراء في ﴿أَرْسِكُهُمْ﴾ هي قراءته على ابن خاقان، وأبى الحسن.

قال: وهو الصواب، وقراءته على ابن خاقان هي التي أسند في «التيسير»؛ فحصل من هذا كله أنهم يختارون له بين اللفظين، وهو خلاف روايته عن نافع. واعلم أن الراء في «أرى»، و «نرى» و «ترى» و «يرى» هي فاء الكلمة، وأصلها السكون، وعين الكلمة في الأصل همزة مفتوحة ولامها ياء، فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم نقلت الفتحة من الهمزة إلى الراء لشبه الهمزة بالحرف المعتل في الثقل، ثم حذفت الهمزة لسكونها وسكون ما بعدها؛ فوليت الألف الراء فصار آخر الكلمة ألفاً بعد راء؛ فلحق بهذا الفصل الذى نحن فيه، ولولا ذلك لكان من الفصل الثانى مثل: «رأى»، والله - تقدر اسمه وتعالى جده - أعلم.

(١) فى أ: الأفعال.

(٢) فى أ: بين.

القسم الثانى: من القسم الأول: كل كلمة آخرها ألف وليس قبل الألف راء وهو نوعان .

النوع الأول: أن تكون الكلمة ثلاثية وألفها منقلبة عن واو، وجملته فى القرآن ثمانية ألفاظ، منها أربعة أسماء، وهى «الربا» و «الضحى» و «العلا» و «القوى». اتفق حمزة والكسائى على إمالتها فى الحالين، سواء كانت بالألف واللام، أو مضافة، فإن كانت منونة أمالها فى الوقف وفتحها فى الوصل، وذلك ﴿ضُحًى﴾ فى طه [الآية: ٥٩]، و﴿رَبَّآ﴾ فى الروم [الآية: ٣٩] لا غير، وفتح ورش «الربا» كيفما كان. وقرأ البواقى بين اللفظين من طريق الحافظ ما لم تكن منونة فيفتح فى الوصل ويقف بين اللفظين، وذلك قوله - تعالى - : ﴿وَأَنْ يُحْشَرَ النَّاسُ ضُحًى﴾ فى طه [الآية: ٥٩]، فأما قوله - تعالى - : ﴿ضُحًى وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾ [الأعراف: ٩٨] فلا أذكر فيه شيئاً، والسابق إلى فهمى أنه فى الوقف مفتوح للجميع، والله - سبحانه - أعلم. ومذهب الشيخ والإمام فتح الأسماء الأربعة لورش على كل حال.

وقرأ أبو عمرو ما كان منها رأس آية فى السور الإحدى عشرة التى تذكر بعد: بين اللفظين من طريق الحافظ والإمام، وبالفتح من طريق الشيخ.

ومنها أربعة أفعال وهى: ﴿دَحَنَهَا﴾ [النازعات: ٣٠] و ﴿طَحَنَهَا﴾ [الشمس: ٦] و ﴿لَنَلْنَهَا﴾ [الشمس: ٢] و ﴿سَجَنَى﴾ [الضحى: ٢].

أمالها الكسائى. وقرأها أبو عمرو بين اللفظين، ووافقه ورش على ﴿سَجَنَى﴾ خاصة من طريق الحافظ وحده، وفتح البواقى كالباقين.

النوع الثانى: ما عرِى من القيدين أو من أحدهما - وأعنى بالقيدين: كون الكلمة ثلاثية، وكون ألفها مع ذلك منقلبة عن واو - فهذا النوع ينقسم قسمين: منصرف، وغير منصرف.

فغير المنصرف أربعة ألفاظ:

منها اسمان وهما: ﴿مَتًى﴾ [البقرة: ٢١٤]، ﴿أَنَّى﴾ [البقرة: ٢٢٣].

ومنها فعل وهو: ﴿عَسَى﴾ [النساء: ٨٤].

ومنها حرف وهو: ﴿بَلَى﴾ [البقرة: ٨١]، ويلحق بها: ﴿يَوَيْلَى﴾ [المائدة: ٣١]

و ﴿بِحَصْرَتَى﴾ [الزمر: ٥٦] و ﴿يَأْسَفَى﴾ [يوسف: ٨٤].

والألف فى هذه الأسماء الثلاثة بدل من ياء المتكلم.

فأمال الألف والفتحة قبلها في هذه الألفاظ السبعة: حمزة، والكسائي، وقرأها ورش من طريق الحافظ بين اللفظين ومن طريق الشيخ والإمام بالفتح.
 وقرأ الدورى عن اليزيدى عن أبي عمرو ﴿يَوَيْلَىٰ﴾ [المائدة: ٣١]، و﴿بِحَسْرَتِي﴾ [الزمر: ٥٦]، و﴿أَفَىٰ﴾ [البقرة: ٢٢٣] بين اللفظين من الطرق الثلاثة.
 وزاد الإمام ﴿بَلَىٰ﴾ [البقرة: ٨١] و﴿مَتَىٰ﴾ [البقرة: ٢١٤] عن أبي عمرو من طريقه و﴿يَتَأَسَفَىٰ﴾ [يوسف: ٨٤] من طريق الدورى خاصة، وفتح ما بقى.
 والمنصرف ينقسم إلى أسماء وأفعال، فالأسماء تسعون، وتنحصر فى خمسة عشر مثالا:

المثال الأول: «فَعَلَ» بفتح الفاء، والوارد منه ثمانية أسماء وهى: ﴿وَالنَّوَىٰ﴾ [الأنعام: ٩٥].

و﴿أَهْوَىٰ﴾ [النساء: ١٣٥]، و﴿لَشَوَىٰ﴾ [المعارج: ١٦]، و﴿وَالأَدَىٰ﴾ [البقرة: ٢٦٤]، و﴿أَعَمَىٰ﴾ [فصلت: ١٧]، و﴿لَطَىٰ﴾ [المعارج: ١٥]، و﴿فَتَىٰ﴾ [الأنبياء: ٦٠]، و﴿وَجَىٰ﴾ [الرحمن: ٥٤].

المثال الثانى: «فَعَلَ» بكسر الفاء، والوارد منه أربعة أسماء:
 ﴿الزَيْطُ﴾ [الإسراء: ٣٢]، و﴿إِنَّهُ﴾ [الأحزاب: ٥٣]، و﴿كِلَاهُمَا﴾ [الإسراء: ٢٣]، و﴿مَكَانًا سَوَىٰ﴾ [طه: ٥٨] على خلاف فى كسر أول هذه الكلمة الأخيرة.
 المثال الثالث: «فَعَلَ» بضم الفاء، والوارد منه ستة أسماء وهى:
 ﴿أَهْدَىٰ﴾ [البقرة: ١٢٠]، و﴿أَلْهَىٰ﴾ [طه: ٥٤]، و﴿طَوَىٰ﴾ [طه: ١٢]، و﴿سُدَىٰ﴾ [القيامة: ٣٦]، و﴿مَكَانًا سَوَىٰ﴾ [طه: ٥٨] على الخلاف المذكور، ويلحق به ﴿تَقَنَّءٌ﴾ [آل عمران: ٢٨]. و﴿حَقُّ تَقَائِهِ﴾ [آل عمران: ١٠٢] وزنه «فَعْلَةٌ».

المثال الرابع: «فَعَلَىٰ» بفتح الفاء، والوارد منه عشرة أسماء وهى:
 ﴿الْمَوْتَىٰ﴾ [البقرة: ٧٣]، و﴿لِلتَّقْوَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، و﴿الْمَرْضَىٰ﴾ [التوبة: ٩١]، و﴿الْتَجَوَىٰ﴾ [طه: ٦٢]، و﴿وَالسَّلَوَىٰ﴾ [البقرة: ٥٧]، و﴿الْقَنْطَىٰ﴾ [البقرة: ١٧٨]، و﴿دَعْوَةٌ﴾^(١) [البقرة: ١٨٦]، و﴿صَرَغَىٰ﴾ [الحاقة: ٧]، و﴿طَغْوَىٰ﴾، و﴿مَتْنَىٰ﴾ [النساء: ٣].

المثال الخامس: «فَعَلَىٰ» بكسر الفاء، والوارد منه أربعة أسماء وهى:

(١) هكذا فى المخطوط فليحرر.

﴿إِحْدَى﴾ [القصص: ٢٧]، و﴿سِيمَا﴾، و﴿ضَيْرَى﴾ [النجم: ٢٢]، و﴿عَيْسَى﴾ [الصف: ١٤].

المثال السادس: «فُعَلَى» بضم الفاء، [و] الوارد منه تسعة عشر اسمًا وهي:
 ﴿الْقُرَيْنِ﴾ [البقرة: ٨٣]، و﴿الدُّنْيَا﴾ [البقرة: ٨٦]، و﴿الْوَسْطَى﴾ [البقرة: ٢٣٨]، و﴿الْوَتَقَى﴾ [البقرة: ٢٥٦]، و﴿الْأُنْثَى﴾ [النجم: ٢٧]، و﴿الْحَسْبَى﴾ [الكهف: ٨٨]، و﴿وَالْأُولَى﴾ [النجم: ٢٥]، و﴿الْفُصُولَى﴾ [الأنفال: ٤٢]، و﴿الْمُنَى﴾ [طه: ٦٣]، و﴿السُّفْلَى﴾ [التوبة: ٤٠]، و﴿الْعُلْيَا﴾ [التوبة: ٤٠]، و﴿الرَّيَا﴾ [الفتح: ٢٧]، و﴿طُوبَى﴾ [الرعد: ٢٩]، و﴿شُورَى﴾ [الشورى: ٣٨]، و﴿زُلْفَى﴾ [الزمر: ٣]، و﴿الرُّجْعَى﴾ [العلق: ٨]، و﴿وَالْعُرَى﴾ [النجم: ١٩]، و﴿عُقْبَى﴾ [الرعد: ٢٢]، و﴿وَسُقَيْنَهَا﴾ [الشمس: ١٣].

المثال السابع: «أَفْعَل»، والوارد منه ثمانية عشر اسمًا، وهي:
 ﴿الْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١]، و﴿أَوَّلَى﴾ [القيامة: ٣٤]، و﴿الْأَوْفَى﴾ [النجم: ٤١]، و﴿الْأَنْفَى﴾ [الليل: ١٧]، و﴿الْأَشْفَى﴾ [الليل: ١٥]، و﴿الْأَدْنَى﴾ [الأعراف: ١٦٩]، و﴿الْأَعْمَى﴾ [الأنعام: ٥٠]، و﴿الْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١]، و﴿أَزْكَى﴾ [البقرة: ٢٣٢]، و﴿أَرَبَى﴾ [النحل: ٩٢]، و﴿وَأَخْفَى﴾ [طه: ٧]، و﴿وَأَبْقَى﴾ [الأعلى: ١٧]، و﴿أَهْدَى﴾ [الإسراء: ٨٤]، و﴿أَذْهَى﴾ [القمر: ٤٦]، و﴿أَحْوَى﴾ [الأعلى: ٥]، و﴿أَحْصَى﴾ [الكهف: ١٢]، و﴿أَخْرَى﴾ [فصلت: ١٦]، و﴿وَأَطْفَى﴾ [النجم: ٥٢].

المثال الثامن: «فَعَالَى» بفتح الفاء، والوارد منه أربعة أسماء وهي:
 ﴿الْيَنْمَى﴾ [النساء: ٢]، و﴿الْأَيْنَى﴾ [النور: ٣٢]، و﴿الْحَوَايَا﴾ [الأنعام: ١٤٦]، و﴿خَطَايَا﴾.

المثال التاسع: «فُعَالَى» بضم الفاء، والوارد منه اسمان وهما:
 ﴿كُسَالَى﴾ [النساء: ١٤٢]، و﴿وَفَرْدَى﴾ [سبأ: ٤٦].

المثال العاشر: «مَفْعَل» بفتح الميم، والوارد منه سبعة أسماء وهي:
 ﴿الْمَوْلَى﴾ [الأنفال: ٤٠]، و﴿الْمَأْوَى﴾ [النجم: ١٥]، و﴿الْمَرْجَى﴾ [الأعلى: ٤]، و﴿مَثْوَى﴾ [آل عمران: ١٥١].

و﴿مَتْنَى﴾ [النساء: ٣]، و﴿وَمَحْيَا﴾ [الأنعام: ١٦٢]، ويلحق به ﴿مَرْضَات﴾

[التحريم: ١].

المثال الحادى عشر: «مُفْعَل» بضم الميم، والوارد منه ثلاثة أسماء وهى:
﴿مُوسَى﴾ [طه: ٩]، و﴿مُرْسَلًا﴾ [هود: ٤١]، ويلحق به ﴿مُرْجَلَةً﴾ [يوسف:
٨٨].

المثال الثانى عشر: «مُفْعَل» بضم الميم وتشديد العين، والوارد منه ثلاثة أسماء
وهى:
﴿مُصَلَّى﴾ [البقرة: ١٢٥]، و﴿مُسَمَّى﴾ [البقرة: ٢٨٢]، و﴿مُصَفَّى﴾ [محمد:
١٥].

المثال الثالث عشر: «مُفْعَل»، والوارد منه ﴿الْمُنْعَى﴾ [النجم: ١٤] خاصة.
المثال الرابع عشر: «يَفْعَل»، والوارد منه ﴿يَجْحَى﴾ [مريم: ٧] اسم النبى عليه
السلام.

المثال الخامس عشر: «فُعَل» بضم الفاء وتشديد العين، والوارد منه ﴿عَزَى﴾ [آل
عمران: ١٥٦] خاصة.

وأما الأفعال: فجملتها مائة وسبعة وسبعون لفظة، وتنقسم إلى الماضى،
والمضارع، ثم إلى المبني للفاعل، والمبني للمفعول، فهذه ثلاثة أقسام:
القسم الأول الماضى: وجملة ما ورد فى القرآن اثنان وتسعون فعلا، وتنحصر فى
ثمانية أمثلة.

المثال الأول: «فَعَلَ» خفيف العين، والوارد منه اثنان وعشرون لفظة وهى:
﴿هَدَى﴾ [الأنعام: ٩٠]، و﴿وَكَفَى﴾ [الفتح: ٢٨]، و﴿فَسَقَى﴾ [القصص:
٢٤].

و﴿وَفَى﴾ [النجم: ٣٧]، و﴿أَنَى﴾ [طه: ٦٩]، و﴿أَبَى﴾ [البقرة: ٣٤]، و﴿أَنَى﴾
[النحل: ١]، و﴿وَنَهَى﴾ [النازعات: ٤٠]، و﴿قَضَى﴾ [البقرة: ١١٧]، و﴿وَمَضَى﴾
[الزخرف: ٨]، (جزى)، و﴿رَمَى﴾ [الأنفال: ١٧]،
و﴿وَعَصَى﴾ [طه: ١٢١]، و﴿طَغَى﴾ [النازعات: ٣٧]، و﴿فَبَغَى﴾ [القصص: ٧٦]،
و﴿عَوَى﴾ [النجم: ٢]، و﴿هَوَى﴾ [طه: ٨١]، و﴿قَلَى﴾ [الضحى: ٣]، و﴿أَوَى﴾
[الكهف: ١٠]، و﴿وَنَنَى﴾ [الإسراء: ٨٣].

المثال الثانى: «أَفْعَل»، والوارد منه ست وعشرون لفظة وهى:

﴿أَعطَى﴾ [طه: ٥٠]، و﴿أَوْقَى﴾ [آل عمران: ٧٦]، و﴿أَغْنَى﴾ [النجم: ٤٨]، و﴿وَأَفْنَى﴾ [النجم: ٤٨]، و﴿وَوَاعَى﴾ [البقرة: ١٧٧]، و﴿ءَأْوَى﴾ [يوسف: ٦٩]. و﴿يَتَأَسَفَى﴾ [يوسف: ٨٤]، و﴿أَقْصَا﴾ [القصص: ٢٠]، و﴿أَوْحَى﴾ [الإسراء: ٣٩]، و﴿أَحْيَا﴾ [المائدة: ٣٢]، و﴿وَأَوْصَنَى﴾ [مريم: ٣١]، و﴿أَجْنَنَّا﴾ [الأنعام: ٦٣].

و﴿فَأَوْعَى﴾ [المعارج: ١٨]، و(أرسي)، و﴿وَأَلْقَى﴾ [النحل: ١٥]، و﴿أَبْقَى﴾ [النجم: ٥١]، و﴿فَأَذَى﴾ [يوسف: ١٩]، و﴿وَأَمْنَى﴾ [محمد: ٢٥]، و﴿فَأَسْنَى﴾ [يوسف: ٤٢]، و﴿أَحْصَى﴾ [الكهف: ١٢]، و﴿وَأَكْدَى﴾ [النجم: ٣٤]، و﴿أَهْوَى﴾ [النجم: ٥٣]، و﴿وَأَعْمَى﴾ [محمد: ٢٣]، و﴿وَأَبَى﴾ [النجم: ٤٣]، و﴿أَلْهَكُمُ﴾ [التكاثر: ١].

المثال الثالث: «فَعَّلَ» بتشديد العين، والوارد منه ثلاث عشرة لفظة هي:

(زَكَّى)، و﴿وَوَقَّى﴾ [النجم: ٣٧]، و﴿وَجَنَّنَا﴾ [الأعراف: ٨٩]، و﴿وَوَلَّى﴾ [النمل: ١٠]، و(جَلَّى)، و﴿وَصَلَّى﴾ [العلق: ١٠]، و﴿وَوَصَّى﴾ [البقرة: ١٣٢]، و﴿وَلَقَّنَهُمُ﴾ [الإنسان: ١١]، و﴿عَشَّى﴾ [النجم: ٥٤]، و﴿دَسَّنَهَا﴾ [الشمس: ١٠]، و﴿سَمَّنَكُمُ﴾ [الحج: ٧٨]، و﴿فَسَوَّى﴾ [القيامة: ٣٨].

المثال الرابع: «تَفَعَّلَ» بتشديد العين، والوارد منه تسعة ألفاظ وهي:

﴿تَجَلَّى﴾ [الأعراف: ١٤٣]، و﴿فَنَدَّى﴾ [النجم: ٨]، و﴿تَوَلَّى﴾ [النجم: ٣٣]، و﴿تَرَدَّى﴾ [الليل: ١١]، و﴿تَزَكَّى﴾ [طه: ٧٦]، و﴿تَمَنَّى﴾ [النجم: ٢٤]، و﴿فَنَلَقَّى﴾ [البقرة: ٣٧]، و﴿تَغَسَّنَهَا﴾ [الأعراف: ١٨٩]، و﴿تَوَفَّأَهُ﴾ في الأنعام [٦١] على قراءة حمزة.

المثال الخامس: «أَفْتَعَلَ»، والوارد منه اثنتا عشرة لفظة وهي:

﴿أَرْضَى﴾ [الأنبياء: ٢٨]، و﴿أَهْدَى﴾ [يونس: ١٠٨]، و﴿أَسْوَى﴾ [البقرة: ٢٩]، و(اجتبي)، و﴿أَبْتَنَى﴾ [المؤمنون: ٧]، و﴿فَأَنْهَى﴾ [البقرة: ٢٧٥]، و﴿أَبْتَلَى﴾ [البقرة: ١٢٤]، و﴿أَعَدَّى﴾ [البقرة: ١٩٤]، و﴿أَفْتَدَى﴾ [آل عمران: ٩١]، و﴿أَمَطَفَى﴾ [آل عمران: ٣٣]، و﴿أَنَفَى﴾ [النساء: ٧٧]، و﴿فَالْفَقَى﴾ [القمر: ١٢].

والمثال السادس: «اسْتَفْعَلَ»، والوارد منه أربعة ألفاظ وهي:

﴿أَسْتَعْلَى﴾ [طه: ٦٤]، و﴿وَأَسْتَعْنَى﴾ [التغابن: ٦]، و﴿أَسْتَسْقَى﴾ [البقرة: ٦٠]، و﴿استهواه﴾ في الأنعام [٧١] على قراءة حمزة.
المثال السابع: «فَاعِلٌ»، والوارد منه ﴿نَادَى﴾ [الأنبياء: ٨٣]. ﴿سَاوَى﴾ [الكهف: ٩٦] خاصة.

المثال الثامن: «تَفَاعَلٌ»، والوارد منه ثلاثة ألفاظ وهي:
﴿وَتَعَلَّى﴾ [الأنعام: ١٠٠]، و﴿تَرَاءَى﴾ [الشعراء: ٦١]، و﴿فَفَاعَلَى﴾ [القمر: ٢٩].
القسم الثاني الفعل المضارع: المبنى للفاعل، وجملة ما ورد منه في القرآن أربعة وخمسون موضعا، وتنحصر في ثمانية أمثلة:
المثال الأول: «أَفْعَلٌ»، والوارد منه لفظان وهما:
﴿أَنهَذَا كُمْ﴾ [هود: ٨٨]، و﴿أَسْنَيْنِيهِ﴾ [الكهف: ٦٣].
المثال الثاني: «نَفْعَلٌ» بالنون، والوارد منه أربعة ألفاظ وهي:
﴿تَحْشَى﴾ [المائدة: ٥٢]، (نَسَى)، و﴿وَنَحْرَى﴾ [طه: ١٣٤]، و﴿وَنَحْيَا﴾ [المؤمنون: ٣٧].

المثال الثالث: «تَفَعَّلٌ» بالتاء المعجمة من فوق، والوارد منه ست عشرة لفظة وهي:
﴿تَرَضَى﴾ [البقرة: ١٢٠]، و﴿تَهَوَّى﴾ [البقرة: ٨٧]، و﴿وَلْيَصْعَى﴾ [الأنعام: ١١٣]، و﴿تَتَعَلَّى﴾ [العنكبوت: ٤٥]، و﴿وَتَعْتَلَى﴾ [إبراهيم: ٥٠]، و﴿تَعَمَى﴾ [الحج: ٤٦]، و﴿تَرَفَّى﴾ [الإسراء: ٩٣]، و﴿لِتَشْفَى﴾ [طه: ٢]، و﴿فَتَرَدَى﴾ [طه: ١٦]، و﴿وَتَحْشَى﴾ [الأحزاب: ٣٧]، و﴿تَضْحَى﴾ [طه: ١١٩]، و﴿تَحْفَى﴾ [الحاقة: ١٨]، و﴿وَتَأْبَى﴾ [التوبة: ٨]، و﴿تَسَى﴾ [الأعلى: ٦]، و﴿تَسَعَى﴾ [طه: ١٥]، و﴿تَصَلَّى﴾ [الغاشية: ٤].

المثال الرابع: «يَفْعَلٌ» على الغيبة، والوارد منه خمس عشرة لفظة وهي:
﴿يَحْفَى﴾ [آل عمران: ٥]، و﴿يَعْشَى﴾ [آل عمران: ١٥٤]، و﴿يَحْشَى﴾ [طه: ٣]، و﴿يَرْضَى﴾ [النساء: ١٠٨]، و﴿يَنْهَى﴾ [العلق: ٩]، و﴿يَلْقَى﴾ [الفرقان: ٦٨]، و﴿يَطْعَى﴾ [طه: ٤٥]، و﴿يَسَى﴾ [طه: ٥٢]، و﴿يَبْلَى﴾ [طه: ١٢٠]، و﴿يَسَعَى﴾ [القصص: ٢٠]، و﴿وَيَبْقَى﴾ [الرحمن: ٢٧]، و﴿وَيَصَلَّى﴾ [الانشقاق: ١٢]، و﴿يَحْيَى﴾ [الأعلى: ١٣]، و﴿يَشْفَى﴾ [طه: ١٢٣]، و﴿وَيَأْبَى﴾ [التوبة: ٣٢].
المثال الخامس: «يَتَفَعَّلٌ» بالياء والتاء، والوارد منه خمسة ألفاظ، وهي ﴿يَتَوَلَّى﴾

[آل عمران: ٢٣] و ﴿يَتَوَفَّى﴾ [الأنفال: ٥٠] و ﴿يَلْقَى﴾ [ق: ١٧] و ﴿يَمَطِّي﴾ [القيامة: ٣٣] و ﴿يَتَزَكَّى﴾ [فاطر: ١٨] ومنه ﴿يَزَكِّي﴾ [عبس: ٣].

المثال السادس: «تَفَعَّلُ» بتاءين، والوارد منه خمسة ألفاظ وهي: (تتوفى) و(تتلقي) و﴿تَسْوَى﴾ [النساء: ٤٢] على قراءة نافع، وابن عامر و﴿تَزَكَّى﴾ في النازعات [الآية: ١٨]، و﴿تَصَدَّى﴾ في عبس [الآية: ٦]، كلاهما على قراءة الحرمين، فأدغمت التاء الأولى فيما بعدها في هذه المواضع الثلاثة.

المثال السابع: «تَفَعَّلُ» وأصله «تَفَعَّلُ» فحذفت إحدى التاءين. والوارد منه خمسة ألفاظ، وهي ﴿تَوَفَّنَهُمْ﴾ في النساء [الآية: ٩٧]، و ﴿نَلَّهَى﴾ في «عبس» [١٠] و ﴿تَلَطَّنَى﴾ في «والليل» [الآية: ١٤]، على قراءة غير البزى في الوصل، و ﴿تَزَكَّى﴾ و ﴿تَصَدَّى﴾ على قراءة غير الحرمين، وقد تقدم ﴿تَزَكَّى﴾ الذي هو فعل ماض كقوله - تعالى - : ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى﴾ في سورة الأعلى، وقوله - تعالى - : ﴿وَمَنْ تَزَكَّى فَإِنَّمَا يَتَزَكَّى لِنَفْسِهِ﴾ في سورة فاطر [الآية: ١٨].

المثال الثامن: «تتفاعل» والوارد منه ﴿تَتَجَافَى﴾ [السجدة: ١٦] لا غير.

القسم الثالث: الفعل المضارع المبني للمفعول، وجملته في القرآن إحدى وثلاثون لفظة، وتنحصر في سبعة أمثلة:

المثال الأول: «تَفَعَّلُ» بالنون، والوارد منه ﴿تُؤَقَّى﴾ [الأنعام: ١٢٤] لا غير. والمثال الثاني: «تَفَعَّلُ» بالتاء المعجمة من فوق، والوارد منه إحدى عشرة لفظة وهي: ﴿تُتَلَّى﴾ [القلم: ١٥]، و﴿تُبَلَّى﴾ [الطارق: ٩]، و﴿تُسْقَى﴾ [الغاشية: ٥]، و﴿تُجَزَى﴾ [غافر: ١٧]، و﴿فُتَكْوَفُ﴾ [التوبة: ٣٥]، و﴿نُسِنَى﴾ [طه: ١٢٦]، و﴿تُمَلَى﴾ [الفرقان: ٥]، و﴿تُدْعَى﴾ [الجاثية: ٢٨]، و﴿فُلْتَقَى﴾ [الإسراء: ٣٩]، و﴿تُجْبَى﴾ [القصص: ٥٧] على قراءة نافع، و﴿تُمْنَى﴾ [القيامة: ٣٧] على قراءة غير حفص، و﴿تُرْضَى﴾ في طه [١٣٠] على قراءة غير حفص، و﴿تُرْضَى﴾^(١) [طه: ١٣٠] على قراءة أبي بكر والكسائي.

المثال الثالث: «يَفَعَّلُ» على الغيبة، والوارد منه اثنتا عشرة لفظة وهي:

﴿يُجْبَى﴾ [القصص: ٥٧] على قراءة غير نافع، و﴿يُؤَقَّى﴾ [البقرة: ٢٦٩]، و﴿يُتَلَّى﴾ [النساء: ١٢٧]، و﴿يُؤْحَى﴾ [النجم: ٤]، و﴿يُقَصَّى﴾ [طه: ١١٤]،

(١) هكذا بالمخطوط فليحذر.

و﴿يُجْرَى﴾ [الأنعام: ١٦٠]، و﴿يُحْمَى﴾ [التوبة: ٣٥]، و﴿يُهْدَى﴾ [يونس: ٣٥]،
و﴿يُسْنَى﴾ [الرعد: ٤]، و﴿يُلْقَى﴾ [الفرقان: ٨]، و﴿يُغْشَى﴾ [الأحزاب: ١٩]،
و﴿يُدْعَى﴾ [الصف: ٧].

المثال الرابع: «تَفَعَّلُ» بالتاء المعجمة من فوق، وتشديد العين، والوارد منه ثلاثة ألفاظ وهي:

﴿تُؤَوَّفُ﴾ [البقرة: ٢٨١]، و﴿تُلْتَفَى﴾ [النمل: ٦]، و﴿تُسْنَى﴾ [الإنسان: ١٨].
المثال الخامس «يُفَعَّلُ» على الغيبة وتشديد العين، والوارد منه ثلاثة ألفاظ، وهي:
﴿وَيُلْقَرُونَ﴾ [الفرقان: ٧٥]، و﴿يُؤَفَّى﴾ [الزمر: ١٠]، و﴿يُصَلَّى﴾ [الانشقاق: ١٢] على قراءة الحرمين، وابن عامر والكسائي.

المثال السادس: «يُتَفَعَّلُ» بالياء والتاء، والوارد منه ﴿يُؤَوَّفُ﴾ [الحج: ٥] لا غير.
المثال السابع: «يُفَاعَلُ» والوارد منه ﴿يُجَازَى﴾ في سبأ [١٧] على خلاف فيه لا غير.
اتفق حمزة، والكسائي، على إمالة جميع ما اشتمل عليه هذا القسم المتصرف من الأسماء والأفعال المذكورة.

وافقهما أبو بكر على إمالة ﴿رَحِمٌ﴾ في الأنفال [الآية: ١٧]، وعلى إمالة فتحة الهمزة والألف بعدها من ﴿وَتَنَا﴾ في سورة الإسراء خاصة [الآية: ٨٣]، وعلى إمالة ﴿أَعْمَى﴾ في الموضوعين فيها [٧٣] كل ذلك في الحالين، وعلى إمالة ﴿سُؤَى﴾ في طه [الآية: ٥٨]، و﴿سُدَى﴾ في القيامة [الآية: ٣٦] في الوقف.

ووافقهما أبو عمرو على إمالة ﴿أَعْمَى﴾ الأول من سورة الإسراء، ووافقهما هشام على إمالة ﴿إِنَّهُ﴾ [الأحزاب: ٥٣].

واستثنى حمزة، وأبو الحارث من ذلك ﴿هُدَايَ﴾ في البقرة [الآية: ٣٨]، وطه [الآية: ١٢٣] و﴿وَحَيَايَ﴾ في الأنعام [الآية: ١٦٢] و﴿مُؤَايَ﴾ و﴿رَبِّكَ﴾ في سورة يوسف عليه السلام [الآية: ٥]، و﴿كَيْشْكُورَ﴾ في النور [الآية: ٣٥]، ففتحا هذه الستة.

واستثنى أيضاً حمزة وحده خمسة أسماء، وسبعة أفعال:
فالأسماء: (خطايا) كيفما كان، و﴿الرَّيَا﴾ مضافا وغير مضاف، و﴿مَرْضَاتَ﴾ حيث وقع، و﴿حَقَّ تَقَالِبِهِ﴾ خاصة في آل عمران [الآية: ١٠٢] و﴿مَحْيَاهُمْ﴾ في الجاثية [الآية: ٢١] والأفعال ﴿وَقَدْ هَدَيْنَ﴾ وهو الأول من الأنعام خاصة [الآية:

٨٠] و﴿عَصَابِي﴾ في سورة إبراهيم - عليه السلام - [الآية: ٣٦]، و﴿وَمَا أَسْنِينِيهِ إِلَّا
الشَّيْطَانُ﴾ في الكهف [الآية: ٦٣] و﴿ءَاتَيْنِي الْكِتَابَ﴾ و﴿وَأَوْصِنِي﴾ في «كهيعص»
[الآيتان: ٣٠، ٣١]، و﴿فَمَا ءَاتَيْنَاهُ﴾ في النمل [الآية: ٣٦]، و﴿وَأَحْيَا﴾ إذا لم يكن
معطوفا بالواو خاصة حيث وقع.

ولم أذكر هنا سائر ما ذكر الحافظ مع هذه الألفاظ؛ لأنه غير داخل في هذا
القسم.

وقرأ ورش جميع ما في هذا القسم من طريق الحافظ بين اللفظين، واستثنى منه
﴿هُدَايَ﴾ في البقرة، و﴿وَيَحْيَايَ﴾ في الأنعام و﴿مَثْوَايَ﴾ في سورة يوسف - عليه
السلام - وكلاهما في الإسراء، وكل ما اتصل به ضمير المؤنث من رءوس الآي التي
في سورة والشمس وفي سورة النازعات إلا قوله - تعالى - : ﴿ذَكَرْنَاهَا﴾ فلا خلاف
أنه قرأها بين اللفظين من أجل الرءاء.

وقرأ جميع الفصل من طريق الشيخ والإمام بالفتح، إلا ما وقع رأس آية في السور
العشر، وهي: طه، والنجم، والمعارج في قوله - تعالى - : ﴿لَطْفِي﴾ [المعارج:
١٥] و﴿لِلشَّوَى﴾ [المعارج: ١٦] و﴿تَوَلَّى﴾ [النجم: ٢٩] و﴿فَأَوْعَى﴾ [المعارج: ١٨]
وآخر القيامة من قوله - تعالى - : ﴿وَلَا صَلَّى...﴾ إلى آخرها، والنازعات من قوله -
تعالى - : ﴿حَدِيثُ مُوسَى﴾ إلى قوله - تعالى - : ﴿لِمَنْ يَخْتَلَى﴾ [الآيات: ١٥-٢٦] ومن
قوله - تعالى - : ﴿مَا سَعَى﴾ إلى ﴿الْمَأْوَى﴾ [الآيات: ٣٥-٤١] وأول عيسى إلى ﴿لِللَّهِ﴾
[الآيات: ١-١٠]، وسبح، والليل، والضحى من قوله - تعالى - : ﴿قَلَى﴾ إلى
﴿فَأَغْنَى﴾ [الآيات: ٣-٨] والعلق من قوله - تعالى - : ﴿لِطْفِي﴾ إلى ﴿وَتَوَلَّى﴾
[الآيات: ٦-١٣] فإنه [قرأها] بين اللفظين بشرط ألا تكون ألفه للتأنيث، ولا منقلبة
عن واو في الثلاثي؛ فإنهما أخذوا فيه بالفتح.

والذي وقع في هذه الصورة مما ألفه للتأنيث: ﴿الْحَسْبِي﴾ [الكهف: ٨٨]
و﴿وَالْأَرْوَى﴾ [الليل: ١٣] و﴿الْتَجَوَى﴾ [المجادلة: ٨] و﴿الْمَلَى﴾ [طه: ٦٣]
و﴿وَالسَّلْوَى﴾ [البقرة: ٥٧] و﴿وَالنَّفْوَى﴾ و﴿وَالأُنَى﴾ و﴿ضَيْرَى﴾ [النجم: ٢٢]
و﴿الْمَوَى﴾ والذي ألفه منقلبة عن واو في الثلاثي: ﴿الْعَلَى﴾ و﴿وَالضَّحَى﴾ و﴿الْقَوَى﴾
و﴿سَجَى﴾، وقد تقدم القول في ذوات الواو، وتقدم أيضاً أنه لم يختلف عن ورش
فيما قبل ألفه راء، حيث وقع أنه يقرؤه بين اللفظين.

وقرأ أبو عمرو كل ما كان على وزن «فَعَلَى» أو «فِعَلَى» أو «فَعَلَى» حيث وقع، وجميع رءوس الآى التى فى السور العشر المذكورة، وسورة الشمس كيفما كان و«يَحْيَى» اسم النبى، و«موسى»، و«عيسى» - صلوات الرحمن عليهم أجمعين - بين اللفظين.

واستثنى الشيخ، وحده: ﴿الضُّحَى﴾ و﴿الْعَلَى﴾ و﴿الْقُوَى﴾ خاصة، سواء كانت هذه الأسماء الثلاثة منونة أو بالألف واللام، أو مضافة - ففتحها. واستثنى الإمام «يَحْيَى» اسم النبى - عليه السلام - ففتحها من طريق السوسى خاصة. وأرى أن أختم هذا الفصل بتعيين رءوس الآى المذكورة؛ حتى لا يقع فيها التباس. اعلم أن جملتها - ما بين متفق عليه، ومختلف فيه - مائتان وإحدى وسبعون آية. واعلم أن الأعداد المشهورة فى ذلك ستة، وهى المدنى الأول، والمدنى الأخير، والمكى، والبصرى، والشامى، والكوفى، وأؤكد هذه الأعداد فى مقصود هذا الفصل، عدد المدنى الأخير، وعدد البصرى؛ ليعرف به ما يقرؤه ورش وأبو عمرو من رءوس هذه الآى بين اللفظين:

فمن ذلك فى سورة طه: تسع وثمانون آية وهى قوله تعالى:

﴿لِشَقَى﴾ [٢]، ﴿يَحْيَى﴾ [٣]، ﴿الْعَلَى﴾ [٤]، ﴿أَسْتَوَى﴾ [٥]، ﴿الزَّيى﴾ [٦]،
 ﴿وَأَخْفَى﴾ [٧]، ﴿الْحَسْبَى﴾ [٨]، ﴿حَدِيثُ مُوسَى﴾ [٩]، ﴿هُدَى﴾ [١٠]، ﴿يَلْمُوسَى﴾
 [١١]، ﴿طُوى﴾ [١٢]، ﴿يُوحَى﴾ [١٣]، ﴿بِمَا سَعَى﴾ [١٥]، ﴿فَرَدَى﴾ [١٦]،
 ﴿بِمِينِكَ يَلْمُوسَى﴾ [١٧]، ﴿أُخْرَى﴾ [١٨]، ﴿أَلْفَهَا يَلْمُوسَى﴾ [١٩]، ﴿حَيْةٌ سَعَى﴾
 [٢٠]، ﴿الْأَوْلَى﴾ [٢١]، ﴿ءَايَةٌ أُخْرَى﴾ [٢٢]، ﴿الْكُبْرَى﴾ [٢٣]، ﴿طَغَى﴾ [٢٤]،
 ﴿سُؤْلِكَ يَلْمُوسَى﴾ [٣٦]، ﴿مَرَّةً أُخْرَى﴾ [٣٧]، ﴿مَا يُوحَى﴾ [٣٨]، ﴿عَلَى قَدْرِ يَلْمُوسَى﴾
 [٤٠]، ﴿إِنَّهُ طَغَى﴾ [٤٣]، ﴿أَوْ يَحْشَى﴾ [٤٤]، ﴿يَطْغَى﴾ [٤٥]، ﴿وَأَرْبَى﴾ [٤٦]،
 ﴿الْهُدَى﴾ [٤٧]، ﴿وَتَوَلَّى﴾ [٤٨]، ﴿يَلْمُوسَى﴾ [٤٩]، ﴿ثُمَّ هَدَى﴾ [٥٠]، ﴿الْفُرُونَ
 الْأَوْلَى﴾ [٥١]، ﴿وَلَا يَسَى﴾ [٥٢]، ﴿سَتَى﴾ [٥٣]، ﴿الْهَى﴾ [٥٤]، ﴿تَارَةً أُخْرَى﴾
 [٥٥]، ﴿وَأَبَى﴾ [٥٦]، ﴿بِسِحْرِكَ يَلْمُوسَى﴾ [٥٧]، ﴿سُوى﴾ [٥٨]، ﴿ضُحَى﴾ [٥٩]،
 ﴿ثُمَّ أَنْى﴾ [٦٠]، ﴿أَفْرَى﴾ [٦١]، ﴿الْتَجَوَى﴾ [٦٢]، ﴿الْتَلْنَى﴾ [٦٣]، ﴿أَسْتَعْلَى﴾
 [٦٤]، ﴿أَوَّلَ مَنْ أَلْفَى﴾ [٦٥]، ﴿أَنهَا سَعَى﴾ [٦٦]، ﴿خِيفَةَ مُوسَى﴾ [٦٧]، ﴿أَنْتَ أَلْعَلَى﴾
 [٦٨]، ﴿حَيْثُ أَنْى﴾ [٦٩]، ﴿هَدْرُونَ وَمُوسَى﴾ [٧٠]، ﴿عَدَابًا وَأَبْقَى﴾ [٧١]، ﴿الْحَيَوَةَ

الدُّنْيَا ﴿٧٢﴾، ﴿خَيْرٌ وَأَبْقَى﴾ [٧٣]، ﴿وَلَا يَجْحَى﴾ [٧٤]، ﴿أَعْلَى﴾ [٧٥]، ﴿تَزَكَّى﴾ [٧٦]، ﴿وَلَا تَحْشَى﴾ [٧٧]، ﴿وَمَا هَدَى﴾ [٧٩]، ﴿وَالسَّلْوَى﴾ [٨٠]، ﴿فَقَدَّ هَوَى﴾ [٨١]، ﴿أَهْتَدَى﴾ [٨٢]، ﴿عَنْ قَوْمِكَ يَمْوَسَى﴾ [٨٣]، ﴿لِرَضَى﴾ [٨٤]، ﴿إِلَيْنَا مُوسَى﴾ [٩١]، ﴿إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى﴾ [١١٦]، ﴿فَتَشَفَّى﴾ [١١٧]، ﴿وَلَا تَعْرَى﴾ [١١٨]، ﴿وَلَا نَصَحَى﴾ [١١٩]، ﴿لَا يَبْلَى﴾ [١٢٠]، ﴿فَفَوَى﴾ [١٢١]، ﴿وَهَدَى﴾ [١٢٢]، ﴿مِنَى﴾ [١٢٣]، ﴿وَلَا يَشْفَى﴾ [١٢٣]، ﴿أَعْمَى﴾ [١٢٥]، ﴿نُسَى﴾ [١٢٦]، ﴿أَشَدُّ وَأَبْقَى﴾ [١٢٧]، ﴿لِأُولَى النَّهَى﴾ [١٢٨]، ﴿مُسَمَى﴾ [١٢٩]، ﴿تَرْضَى﴾ [١٣٠]، ﴿الدُّنْيَا﴾ [١٣١]، ﴿خَيْرٌ وَأَبْقَى﴾ [١٣١]، ﴿لِلنَّقَوَى﴾ [١٣٢]، ﴿فِي الصُّحُفِ الْأُولَى﴾ [١٣٣]، ﴿وَنَحْرَى﴾ [١٣٤]، ﴿وَمِنْ أَهْتَدَى﴾ [١٣٥].

ومنها في سورة النجم خمس وخمسون آية وهي قوله تعالى: ﴿هَوَى﴾ [١]، ﴿وَمَا عَوَى﴾ [٢]، ﴿أَمْوَى﴾ [٣]، ﴿يُوحَى﴾ [٤]، ﴿أَلْقَوَى﴾ [٥]، ﴿فَاسْتَوَى﴾ [٦]، ﴿أَعْلَى﴾ [٧]، ﴿فَدَدَكَ﴾ [٨]، ﴿أَوْ أَدْنَى﴾ [٩]، ﴿مَا أَوْحَى﴾ [١٠]، ﴿مَا رَأَى﴾ [١١]، ﴿مَا يَرَى﴾ [١٢]، ﴿أُخْرَى﴾ [١٣]، ﴿أَلْسُنَى﴾ [١٤]، ﴿أَلْوَى﴾ [١٥]، ﴿مَا يَمْسَى﴾ [١٦]، ﴿وَمَا طَفَى﴾ [١٧]، ﴿أَلْكَبَرَى﴾ [١٨]، ﴿وَالْعَزَى﴾ [١٩]، ﴿أَلْأُخْرَى﴾ [٢٠]، ﴿أَلْأُنَى﴾ [٢١]، ﴿ضَيْرَى﴾ [٢٢]، ﴿أَلْمَدَى﴾ [٢٣]، ﴿مَا نَمَى﴾ [٢٤]، ﴿وَالْأُولَى﴾ [٢٥]، ﴿وَبَرَضَى﴾ [٢٦]، ﴿أَلْأُنَى﴾ [٢٧]، ﴿الدُّنْيَا﴾ [٢٩]، ﴿بِمِنْ أَهْتَدَى﴾ [٣٠]، ﴿بِالْحَسَى﴾ [٣١]، ﴿بِمِنْ أَنْفَى﴾ [٣٢]، ﴿الَّذَى تَوَلَّى﴾ [٣٣]، ﴿وَأَكْدَى﴾ [٣٤]، ﴿فَهُوَ يَرَى﴾ [٣٥]، ﴿مُوسَى﴾ [٣٦]، ﴿وَفَى﴾ [٣٧]، ﴿أُخْرَى﴾ [٣٨]، ﴿سَعَى﴾ [٣٩]، ﴿بُرَى﴾ [٤٠]، ﴿أَلْأُولَى﴾ [٤١]، ﴿أَلْمُنَى﴾ [٤٢]، ﴿وَأَبَى﴾ [٤٣]، ﴿وَأَحْيَا﴾ [٤٤]، ﴿وَالْأُنَى﴾ [٤٥]، ﴿تَمَى﴾ [٤٦]، ﴿أَلْأُخْرَى﴾ [٤٧]، ﴿وَأَقَى﴾ [٤٨]، ﴿أَلشَّعْرَى﴾ [٤٩]، ﴿أَلْأُولَى﴾ [٥٠]، ﴿أَبَى﴾ [٥١]، ﴿وَأَطَى﴾ [٥٢]، ﴿أَهْوَى﴾ [٥٣]، ﴿مَا عَشَى﴾ [٥٤]، ﴿تَمَارَى﴾ [٥٥]، ﴿أَلْأُولَى﴾ [٥٦].

ومنها في سورة المعارج أربع آيات، وهي قوله تعالى ﴿ظَى﴾ [١٥]، ﴿لِلشَّوَى﴾ [١٦]، ﴿وَتَوَلَّى﴾ [١٧]، ﴿فَأَوْعَى﴾ [١٨].

ومنها في سورة القيامة عشر آيات، وهي: ﴿وَلَا صَلَّى﴾ [٣١]، ﴿وَتَوَلَّى﴾ [٣٢]، ﴿يَتَمَطَّى﴾ [٣٣]، ﴿أَوَّلَى﴾ [٣٤]، ﴿فَأَوَّلَى﴾ [٣٤]، ﴿سُدَى﴾ [٣٦]، ﴿بِمُنَى﴾ [٣٧]، ﴿فَسَوَى﴾ [٣٨]، ﴿وَالْأُنَى﴾ [٣٩]، ﴿أَلْوَى﴾ [٤٠].

ومنها فى سورة «والنازعات» إحدى وثلاثون آية، وهى قوله تعالى: ﴿حَدِيثٌ مُوسَى﴾ [١٥]، ﴿طُورَى﴾ [١٦]، ﴿إِنَّهُ لَطَفٌ﴾ [١٧]، ﴿تَزَكَّى﴾ [١٨]، ﴿فَدَخَسْنِي﴾ [١٩]، ﴿الْكَبْرَى﴾ [٢٠]، ﴿وَعَصَى﴾ [٢١]، ﴿يَسْعَى﴾ [٢٢]، ﴿فَنَادَى﴾ [٢٣]، ﴿الْأَعْلَى﴾ [٢٤]، ﴿وَالْأُولَى﴾ [٢٥]، ﴿يَحْشَى﴾ [٢٦]، ﴿بَنَى﴾ [٢٧]، ﴿فَسَوَّهَا﴾ [٢٨]، ﴿ضَعَهَا﴾ [٢٩]، ﴿دَحَهَا﴾ [٣٠]، ﴿وَمَرَعَهَا﴾ [٣١]، ﴿أَرْسَهَا﴾ [٣٢]، ﴿الْكَبْرَى﴾ [٣٤]، ﴿مَا سَعَى﴾ [٣٥]، ﴿بَرَى﴾ [٣٦]، ﴿مَنْ لَطَفَى﴾ [٣٧]، ﴿الدُّنْيَا﴾ [٣٨]، ﴿الْمَأْوَى﴾ [٣٩]، ﴿الْمَوْئَى﴾ [٤٠]، ﴿الْمَأْوَى﴾ [٤١]، ﴿مُرْسَهَا﴾ [٤٢]، ﴿ذَكَرَهَا﴾ [٤٣]، ﴿مُسْنَهَا﴾ [٤٤]، ﴿يَحْشَهَا﴾ [٤٥]، ﴿ضَحَهَا﴾ [٤٦].

ومنها فى سورة «عبس» عشر آيات، وهى قوله تعالى: ﴿وَتَوَلَّى﴾ [١]، ﴿الْأَعْمَى﴾ [٢]، ﴿بِرَّكَى﴾ [٣]، ﴿الدِّكْرَى﴾ [٤]، ﴿أَسْتَعْنَى﴾ [٥]، ﴿نَصَدَى﴾ [٦]، ﴿بِرَّكَى﴾ [٧]، ﴿يَسْعَى﴾ [٨]، ﴿يَحْشَى﴾ [٩]، ﴿لَلَّهَى﴾ [١٠].

ومنها فى سورة الأعلى تسع عشرة آية، وهى قوله تعالى: ﴿الْأَعْلَى﴾ [١]، ﴿فَسَوَّى﴾ [٢]، ﴿فَهَدَى﴾ [٣]، ﴿الْمُرَى﴾ [٤]، ﴿أَحْوَى﴾ [٥]، ﴿فَلَا تَسَى﴾ [٦]، ﴿وَمَا يَحْفَى﴾ [٧]، ﴿لِلْمُرَى﴾ [٨]، ﴿الدِّكْرَى﴾ [٩]، ﴿مَنْ يَحْشَى﴾ [١٠]، ﴿الْأَسْفَى﴾ [١١]، ﴿الْكَبْرَى﴾ [١٢]، ﴿وَلَا يَحْفَى﴾ [١٣]، ﴿مَنْ تَزَكَّى﴾ [١٤]، ﴿فَصَلَّى﴾ [١٥]، ﴿الدُّنْيَا﴾ [١٦]، ﴿وَأَبْقَى﴾ [١٧]، ﴿الْأُولَى﴾ [١٨]، ﴿وَمُوسَى﴾ [١٩].

ومنها فى سورة «والشمس» خمس عشرة آية، وهى قوله تعالى: ﴿وَضَحَهَا﴾ [١]، ﴿نَلَّهَا﴾ [٢]، ﴿جَلَّهَا﴾ [٣]، ﴿يَغْشَهَا﴾ [٤]، ﴿بَنَّهَا﴾ [٥]، ﴿طَحَّهَا﴾ [٦]، ﴿سَوَّهَا﴾ [٧]، ﴿وَقَفَّوْنَهَا﴾ [٨]، ﴿زَكَّهَا﴾ [٩]، ﴿دَسَّنَهَا﴾ [١٠]، ﴿يَطْفُونَهَا﴾ [١١]، ﴿أَشْفَهَا﴾ [١٢]، ﴿وَسُقَيْهَا﴾ [١٣]، ﴿فَسَوَّهَا﴾ [١٤]، ﴿عُقْبَهَا﴾ [١٥].

ومنها فى سورة «والليل» إحدى وعشرون آية، وهى قوله تعالى: ﴿يَشَى﴾ [١]، ﴿مَجَلَى﴾ [٢]، ﴿وَالْأَنْثَى﴾ [٣]، ﴿لَشَى﴾ [٤]، ﴿وَأَلْفَى﴾ [٥]، ﴿بِالْحَسْنَى﴾ [٦]، ﴿لِلْمُرَى﴾ [٧]، ﴿وَأَسْتَعْنَى﴾ [٨]، ﴿بِالْحَسْنَى﴾ [٩]، ﴿لِلْمُرَى﴾ [١٠]، ﴿تَرَدَّى﴾ [١١]، ﴿لِلْهُدَى﴾ [١٢]، ﴿وَالْأُولَى﴾ [١٣]، ﴿تَلَطَّى﴾ [١٤]، ﴿الْأَسْفَى﴾ [١٥]، ﴿وَتَوَلَّى﴾ [١٦]، ﴿الْأَلْفَى﴾ [١٧]، ﴿يَتَزَكَّى﴾ [١٨]، ﴿يُجْرَى﴾ [١٩]، ﴿الْأَعْلَى﴾ [٢٠]، ﴿بِرْضَى﴾ [٢١].

ومنها فى سورة «والضحى» ثمانى آيات، وهى قوله تعالى: ﴿وَالضُّحَى﴾ [١]، ﴿سَجَى﴾ [٢]، ﴿فَلَى﴾ [٣]، ﴿الْأُولَى﴾ [٤]، ﴿فَقَرَّضَى﴾ [٥]، ﴿فَشَاوَى﴾ [٦]،

﴿فَهَدَى﴾ [٧]، ﴿فَأَغْنَى﴾ [٨].

ومنها في سورة العلق تسع آيات، وهي قوله تعالى: ﴿لِيَطْفَى﴾ [٦]، ﴿أَسْتَفَى﴾ [٧]، ﴿الرُّجَى﴾ [٨]، ﴿يَنْهَى﴾ [٩]، ﴿صَلَّى﴾ [١٠]، ﴿أَهْدَى﴾ [١١]، ﴿بِالْقَوْلَى﴾ [١٢]، ﴿تَوَلَّى﴾ [١٣]، ﴿رَى﴾ [١٤].

فهذه جملة الآي المذكورة والمختلف فيه منها خمس، وهي قوله تعالى في طه: ﴿مَنْى هُدَى﴾ [١٢٣]، و﴿زَهْرَةَ الْحَيَوةِ الدُّنْيَا﴾ [١٣١] يعدهما المدنيان، والمكى، والبصرى، والشامى، ولم يعدهما الكوفى.

وقوله تعالى في «النجم»: ﴿إِلَّا الْحَيَوةِ الدُّنْيَا﴾ [٢٩] عدها الكل إلا الشامى. وقوله تعالى في «النازعات»: ﴿فَأَمَّا مَنْ طَفَى﴾ [٣٧] فعهدها البصرى، والشامى، والكوفى، ولم يعدها المدنيان ولا المكى.

وقوله تعالى في العلق: ﴿أَهْوَيْتَ الَّذِى يَنْهَى﴾ [٩] عدها كلهم إلا الشامى. فأما قوله تعالى في طه: ﴿وَلَقَدْ أَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى﴾ [٧٧] فلم يعدها أحد إلا الشامى. وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ مُوسَى﴾ [طه: ٨٨] لم يعدها أحد إلا المدنى الأول، والمكى، وقوله تعالى في النجم: ﴿عَنْ مَنْ تَوَلَّى﴾ [٢٩] لم يعدها أحد إلا الشامى؛ فلذلك لم أذكرها إذ ليست معدودة فى المدنى الأخير، ولا فى البصرى.

فإذا تقرر هذا: فاعلم أن قوله تعالى فى طه ﴿لِتَجْرَى كُلُّ نَفْسٍ﴾ [١٥]، و﴿فَالْقَنَهَا﴾ [٢٠]، و﴿أَعْطَى كُلُّ شَيْءٍ﴾ [٥٠]، و﴿تَوَلَّى فِرْعَوْنُ﴾ [٦٠]، ﴿قَالَ لَهُمُ مُوسَى﴾ [٦١]، و﴿قَالُوا يَمْوَسَى﴾ [٦٥]، و﴿فَرَجَعَ مُوسَى﴾ [٨٦]، و﴿وَاللَّهُ مُوسَى﴾ [٨٨]، و﴿وَعَصَى آدَمُ﴾ [١٢١]، و﴿ثُمَّ أَجْنَبَهُ رَبُّهُ﴾ [١٢٢]، و﴿حَشَرْتَنِي أَعْمَى﴾ [١٢٥].

وقوله تعالى فى والنجم ﴿إِذْ يَعْشَى﴾ [١٦]. و﴿عَنْ مَنْ تَوَلَّى﴾ [٢٩]، و﴿وَأَعْطَى قَلِيلًا﴾ [٣٤]، و﴿ثُمَّ يُجْزئُهُ﴾ [٤١]، و﴿أَغْنَى﴾ [٤٨]، و﴿فَفَسَّنَهَا﴾ [٥٤]. وقوله تعالى فى القيامة ﴿أَوَّلِكَ فَأَوَّلِكَ﴾ [٣٤]، و﴿ثُمَّ أَوَّلِكَ لَكَ﴾.

وقوله تعالى فى «والليل» ﴿مَنْ أَعْطَى﴾ [٥]، و﴿لَا يَصَلَّهَا﴾ [١٥] - فإن أبا عمرو يفتح جميع ذلك؛ لأنه ليس برأس آية ما عدا «موسى» فإنه يقرؤه على أصله بين اللفظين، وورش يفتح جميعه أيضًا من طريق الشيخ والإمام، وكذلك يفتح ﴿فَأَمَّا مَنْ طَفَى﴾ [٣٧] فى «النازعات»؛ إذ ليس برأس آية عند المدنى، ويقرأ جميعه بين اللفظين من طريق الحافظ على أصله فى ذوات الياء، وكذلك ﴿فَأَمَّا مَنْ طَفَى﴾ فى

«والنازعات» [الآية: ٣٧] ؛ لأنه مكتوب بالياء، ويترجح له الفتح في قوله تعالى: ﴿لَا يَصَلُّهَا﴾ في «الليل» [الآية: ١٥]، على ما يأتي في باب اللامات بحول الله - تعالى.

وحمة والكسائي في جميع ذلك على أصلهما في الإمالة، والله أعلم. وأرجع الآن إلى لفظ الحافظ، قال - رحمه الله - : «فالأسماء نحو . . .» كذا إلى قوله: «مما ألفه للتأنيث».

[لا شك أن قوله: «مما ألفه للتأنيث»^(١) يستوعب الأمثلة التي ذكر من قوله: «الموتى» إلى «ضيزى»، ويحتمل مع ذلك أن يستوعب عنده «موسى» و«عيسى» و«يحيى» ؛ لأنه نص في «الموضح» على أن القراء يقولون: إن «يحيى»: «فَعْلَى» و«موسى»: «فُعْلَى»، و«عيسى»: «فِعْلَى» وذكر هناك اختلاف النحويين فيها.

واعلم أن سيبويه - رحمه الله - نص على أن موسى: «مُفْعَل»، وأنه ينصرف في النكرة، وأن «عيسى» «فُعْلَى» إلا أن الياء ملحقة ببنات الأربعة بمنزلة «مِعْزَى». قال الحافظ - رحمه الله - : «وكذلك «الهدى . . .» إلى قوله: «من الفصول». اعلم أن الألف في جميع هذه الأمثلة في موضع اللام من الكلمة، وهي منقلبة عن ياء إلا في «الضحى» فإنها منقلبة عن واو.

قال: «وكذلك «الأدنى» إلى قوله: من الصفات».

اعلم أن أصل اللام في «الأدنى» و«أزكى» و«الأعلى»: واو؛ لأنه من «ذنوت» و«زكوت» و«علوت»، فلما زيدت الهمزة في أوله [و] صار أربعة أحرف قلبت واوه ياء، بدليل قولهم في الثنية: «الأدنيان»، و«الأزكيان»، و«الأعليان». وأما «أولى» فلامه ياء، بدليل كون فائه واوًا؛ فلو كانت لامه واوًا؛ لكان من باب سلس، وهو قليل. فأما قولهم: الأولوية، فلا حجة فيه على أن أصله الواو، بل هي منقلبة عن الياء، كما قلبت في رَحَوِيٍّ؛ هربًا من ثقل اجتماع ثلاث ياءات وكسرة، [والله - عز جلاله - أعلم وأحكم]^(٢).

قال الحافظ - رحمه الله - : «والأفعال نحو . . . كذا»، وذكر فيها «زكى».

(١) سقط في أ.

(٢) في ب: والله أعلم.

يريد المشدد فى قوله - تعالى - : ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّهَا﴾ [الشمس : ٩] وليس فى القرآن غيره .

فأما «ما زكا» الخفيفة ، فلا يميله أحد كما يأتى بعد بحول الله - تبارك وتعالى - لأنه ثلاثى من ذوات الواو .

وذكر «نجى» يريد المشدد ، كقوله - تعالى - : ﴿الْحَدِّ لِلَّهِ الَّذِى نَجِّنَا﴾ [المؤمنون : ٢٨] ، و ﴿فَلَمَّا نَجَّيْنَاهُمْ إِلَى الْبَرِّ﴾ [العنكبوت : ٦٥] .

فأما «نجا» الخفيف فلا يميله أحد ؛ لأنه ثلاثى من ذوات الواو ، وهو قوله - تعالى - : ﴿وَقَالَ الَّذِى نَجَّيْنَاهُ مِنْهَا﴾ [يوسف : ٤٥] فى سورة يوسف عليه السلام .

وقوله - رحمه الله - : «مما ألفه منقلبة عن ياء» إنما صارت اللام فى «زكى» و «نجى» ياءً بعد التشديد ؛ لأنها انتقلت بذلك إلى بنات الأربعة ، فأما قبل ذلك فأصله الواو ، بدليل قولك : نجوت ، وزكوت ، كما تقدم فى «الأذنى» و «الأعلى» ، وكذلك «ترضى» أصله الواو ؛ لأنه من «الرضوان» ، فلما لحقه حرف المضارعة زاد بذلك على الثلاثة ، وإنما قيل فى الماضى «رضى» بالياء ؛ لأجل الكسرة كما تقول : ثياب ، فى جمع ثوب . و ذكر «أنى» و «متى» و «بلى» و «عسى» .

أما «عسى» : فألفها منقلبة عن ياء ، بدليل «عسيتم» .

وأما أخواتها ، فلا يدخلها تصريف ولا اشتقاق ؛ لأن «بلى» حرف ، و «متى» و «أنى» اسمان غير متمكنين ؛ لتضمنهما معنى حرف الاستفهام أو حرف الشرط فتعذر الحكم على ألفهما بالانقلاب عن الياء لذلك ، لكن أميلت ألفاتها ؛ لشبهها بألفات الأسماء الممالة ؛ فكأن «متى» يشبه «فتى» ، و «أنى» يشبه «شتى» .

وأما «بلى» ؛ فلأنها كافيّة فى الجواب بانفرادها ، يقول القائل : ألم يقم زيد؟ فتقول : بلى ، كما يقول : من قام؟ فتقول : زيد ، وهى مع هذا ثلاثية على عدد أقلّ أبنية الأسماء المتمكنة ؛ فلها بذلك مزىة على سائر الحروف .

وقال الكوفيون : إن ألفها للتأنيث ، وأصلها : «بل» ؛ فأميلت لذلك .

قال الحافظ - رحمه الله - : «وكذلك ما أشبهه مما هو مرسوم فى المصاحف بالياء» .

الهاء فى «أشبهه» راجعة إلى جميع ما ذكر ، ولا وجه لتخصيصه بـ «عقبى» ، ولا بما ذكر معها ، والله أعلم .

قال الحافظ - رحمه الله - : « ما خلا خمس كلم وهي «حتى» و«لدى» و«على» و«إلى» و«ما زكى»؛ فإنهن مفتوحات بإجماع». أما «حتى» فكتبت بالياء في أكثر المصاحف. وحكى الحافظ في «الموضح»: أنها في بعضها بالألف، وعلل كُتِبها بالياء بوقوع الألف فيها رابعة وهو موضع تختص به الياء، وبأنها أشبهت ألف «شتى». وذكر المهدوى - رحمه الله - أنها كتبت بالياء إذا دخلت على الظاهر نحو «حتى زيد» وبالألف إذا دخلت على المضمّر نحو «حتاك»؛ فرقاً بين الحالين. وذكر أنها لم يُملها أحد إلا الكسائي في رواية نصير^(١)، وأنكر سيبويه إمالتها، ويمكن أن يحمل إنكاره على فصيح الكلام وكثيره، وتحمل رواية الكسائي على القليل^(٢)، [والله تبارك وتعالى أعلم]^(٣). وعلل الحافظ إمالتها بما علل به كتبها بالياء. وأما «لدى» فوقعت في القرآن في موضعين. أحدهما: في قوله - تعالى - ﴿وَأَلْفِيَا سَيِّدَهَا لَدَا أَلْبَابٍ﴾ في يوسف - عليه السلام - [الآية: ٢٥] وهذه كتبت بالألف.

(١) نصير بن يوسف بن أبي نصر، أبو المنذر الرازي ثم البغدادي النحوي، أستاذ كامل ثقة، أخذ القراءة عرضاً عن - المستنير والغاية، والمبهج، وجامع البيان، والكفاية، والكامل - الكسائي وهو من جلة أصحابه وعلمائهم وله عنه نسخة وأبى محمد الزيدى، روى عنه القراءة - المبهج، جامع البيان، الكامل - محمد بن عيسى الأصبهاني و - جامع البيان والكامل - داود بن سليمان وعبد الله بن محمد بن الحسين المقانعي و - المستنير والغاية، والمبهج، وجامع البيان، والكفاية والكامل - علي بن أبي نصر النحوي و - الغاية، المبهج، جامع البيان، الكامل - محمد بن إدريس الأشعري و - المبهج - محمد بن نصير و - جامع البيان - الحسين بن شعيب و - المبهج، الكفاية، الكامل - أحمد بن محمد بن رستم شيخ عبد الواحد بن عمر وهو آخر من بقي من أصحابه.

قال أبو عبد الله الحافظ: كان من الأئمة الحذاق لا سيما في رسم المصحف وله فيه تصنيف.

قلت - ابن الجزرى - : مصنفه هذا رواه، وقال الأستاذ أبو محمد سبط الخياط: وكان

ضابطاً عالمًا بمعنى القراءات ونحوها ولغتها انتهى. مات في حدود الأربعين ومائتين.

ينظر غاية النهاية (٢/٣٤٠-٣٤١).

(٢) في أ: التعليل.

(٣) في ب: والله أعلم.

والثاني: في قوله - تعالى - : ﴿إِذِ الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ﴾ في غافر [الآية: ١٨]، وهذه كتبت بالياء، ويمكن تعليل ذلك بأن العرب تقلب ألفها مع المضمرياء نحو ﴿لَدَيْهِ﴾، لاسيما والمضمرات في أكثر أبواب العربية ترد الأشياء إلى أصولها؛ فكان أصل ألفها الياء لانقلابها مع المضمرياء.

وهذا التعليل يطرد في: «على» و «إلى».

ويمكن أن يعلل كُتِبَ هذه الكلم بالياء بأنهم قصدوا الإشعار بعملها وهو الخفض، والياء من جنس الكسرة، كما قيل في بناء التاء على الكسر: إنه إشعار بعملها.

وقال الحافظ: كتبوا «لدى» بالياء؛ للفرق بينها وبين اسم الإشارة الذي دخلت عليه لام التوكيد في قولك: لذا زيد.

قال: وكتبوا «على» التي تَخْفِضُ^(١) بالياء للفرق بينها وبين «علا» التي هي فعل في قوله - تعالى - : ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ [القصص: ٤] و ﴿وَلَمَّا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [المؤمنون: ٩١]، وكتبوا «إلى» بالياء للفرق بينها وبين «إلا» المشددة اللام. قال: «وقد قرئ» ﴿إِلَّا أَنْ تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ﴾ و ﴿إِلَى أَنْ تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ﴾ [التوبة: ١١٠] والفرق بينهما في صورة الياء والألف.

وأما ﴿مَا زَكَّيْ﴾ مخففاً في النور حنيفة [الآية: ٢١]، فذكر الحافظ: أنه رسم في كل المصاحف بالياء وذكر أنه أماله الكسائي، وأنها قراءته القديمة، وحكاها من أربعة طرق.

فإذا ثبت هذا - أمكن أن يعلل كتبها بالياء لأجل الإمالة، والله سبحانه أعلم وأحكم.

وقوله: «فإنهن مفتوحات بإجماع».

يريد: بإجماع من الطرق المشهورة التي استقر عليها النقل المستعمل في السبع. وإنما قلت هذا؛ لما ذكر من الإمالة في «حتى» و «ما زكى».

وقوله: «وكذلك جميع ذوات الواو».

يريد: مفتوحات بإجماع.

(١) في أ: تختص.

وقوله: «ما لم يقع شيء من ذلك بين ذوات الياء في سورة أواخر أيها على ياء». يريد السور الإحدى عشر التي أولها طه، وآخرها العلق كما تقدم، والذي وقع من ذوات الواو في ذلك مما هو ثلاثي سبعة ألفاظ، وهى: «الضحى»، و«العلى» و«القوى» و«دحاها» و«تلاها» و«طحها» و«سجى» كما تقدم، أميلت هذه الألفاظ في مذهب من أمالها؛ لتناسب ما قبلها وما بعدها من رءوس الآى، كما تقدم ما فيها من الخلاف من طريق الشيخ، والإمام.

وقوله: «أو تلحقه زيادة».

يريد: فتصير حروفه أكثر من ثلاثة، وذكر الأمثلة نحو: «تُدْعَى» و«تُتَلَى» وذكر فيها «نَجَّى» و«زَكَّى» بتشديد الجيم والكاف؛ لأنهما صارا بالتشديد رباعيين.

قال: «فإن الإمالة فيه سائغة».

يريد فى هذا الصنف الذى أصله الواو، ثم صار بالزيادة أكثر من ثلاثة أحرف.

قال: «لانتقاله بالزيادة إلى ذوات الياء».

هذا تعليل لجواز إمالته.

قال: «وتعرف . . . كذا» إلى آخره.

فذكر أن الذى تعرف به أصل الألف فى الأسماء الثنية، وتعرف ذلك أيضاً بالفعل إن كان الاسم مصدرًا نحو ﴿أَمْلَكْتُ﴾، لأنك تقول فى الفعل: هديت، وبالمرة الواحدة نحو: الهداية، وكذلك العصا تقول فى الفعل: عصوت بالعصا، أى ضربت بها، وكذلك «الأبوة» تدل على أن ألف ﴿أَبَانَا﴾ [يوسف: ٨] و﴿أَبَا أَحَدٍ﴾ [الأحزاب: ٤٠] بدل من الواو.

وذكر فى تعريف الفعل أن ترده إلى نفسك، وكذلك إذا رددته إلى ضمير المخاطب، أو ضمير الغائب، أو نون جماعة المؤنث، نحو: «غزوت، ورميت، والزيدان رميا، وَغَزَوَا، والهندات رمين وغزون»، وكذلك يعرف بالمضارع، وبالمصدر نحو «يرمى رمياً، ويغزو غزواً»، [والله - جل جلاله المستعان - أعلم]^(١).

قال - رحمه الله - : «وقرأ أبو عمرو ما كان فيه راء بعدها ياءً بالإمالة».

(١) فى ب: والله أعلم.

يريد نحو: ﴿الَّذِينَ﴾ و﴿تَكَرَّيْ﴾، وقد تقدم حصر تلك الألفاظ، وأنه استثنى منها ﴿يَكْبُشْرَى﴾ [يوسف: ١٩] و﴿تَنَزَّلُ﴾ [المؤمنون: ٤٤]، وسيذكرها الحافظ في فرش الحروف.

وقال - رحمه الله - : «وما كان رأس آية . . .» إلى آخره.

وقد تقدم ذكر هذا وخصره، وأن مقتضى قول الشيخ أن يقرأ لأبي عمرو: ﴿الْمَلَى﴾ [طه: ٤٠]، و﴿الْقَوَى﴾ [النجم: ٥]، و﴿وَالصَّحَى﴾ [الضحى: ١] و﴿وَصَحَّهَا﴾ [الشمس: ١] بالفتح.

قال: «وقرأ ورش جميع ذلك بين اللفظين».

يريد [جميع]^(١) ما تضمنه الفصل من أول الباب، كانت فيه راء أو لم تكن.

وقد تقدم أن الشيخ والإمام يوافقان على ذوات الراء على رءوس الآى فى السور العشر، ما^(٢) لم تكن الألف للتأنيث، أو منقلبة عن الواو فى الثلاثى خاصة، وتقدم ذكر ما يستثنى لورش من طريق الحافظ، وسيأتى بعد فى كلامه.

قال: «إلا ما كان من ذلك فى سورة أواخر آيها على «هائِ ألف» فإنه أخلص الفتح فيه». يريد رءوس الآى فى سورة الشمس، والآيات التى فى «النازعات» سوى ﴿ذَكَرَهَا﴾ [النازعات: ٤٣]، وسيذكرها الحافظ فى مواضعها.

قال: «على خلاف بين أهل الأداء فى ذلك».

ذكر فى «إيجاز البيان» فى باب ما قرأه ورش بإخلاص الفتح أنه قرأ لورش هذه الآيات التى فى سورة والشمس، والتى فى سورة والنازعات بالفتح على أبى الحسن، وبين اللفظين على الخاقانى وأبى الفتح، وذكر بين بين هو قياس قول أبى يعقوب وغيره، ومع هذا فاعتمادى فى كتاب «التيسير» على الفتح كما هو مذكور فى السورتين فى فرش الحروف.

وذكر فى باب ما يقرؤه ورش بين اللفظين من ذوات الياء مما ليس فيه راء قبل الألف سواء اتصل به ضمير أو لم يتصل، مثل ذلك أنه قرأه على أبى الحسن بإخلاص الفتح، وعلى أبى القاسم وأبى الفتح وغيرهما بين اللفظين، ورجح فى هذا الفصل بين اللفظين، وقال: «وبه آخذ» فهذا هو الاختلاف الذى ذكر فى «التيسير»

(١) سقط فى أ.

(٢) فى أ: وما.

عن أهل الأداء، والله سبحانه أعلم.

قال: «هذا ما لم يكن في ذلك راء».

أحرز بهذا القيد قوله - تعالى - ﴿ذَكَرْنَهَا﴾ في والنازعات [الآية: ٤٣]، ولا خلاف عن ورش أنه يقرؤه بين اللفظين من أجل الراء، كما تقدم.

قال: «وهذا الذي لا يوجد نص بخلاف عنه».

يريد أنه لم يرو أحد عن ورش في ذوات الراء إلا بين اللفظين.

واعلم أن حاصل كلامه في هذا الكتاب أن مجموع الألفاظ التي اشتمل عليها هذا الفصل على قسمين في مذهب ورش:

قسم لا خلاف أنه بين اللفظين وهو ذوات الراء.

وقسم فيه خلاف، نقل فيه الفتح وبين اللفظين، وهو ما عدا ذوات الراء، ثم هذا القسم عنده، على قسمين:

قسم عول فيه على الأخذ بالفتح وهو ما اتصل به ضمير في «والنازعات» والشمس، وكذلك ﴿هُدَايَ﴾ في البقرة [الآية: ٣٨] وطه [الآية: ١٢٣]، و﴿وَحَيَايَ﴾ في آخر الأنعام [الآية: ١٦٢]، و﴿مَثْوَايَ﴾ في سورة يوسف عليه السلام [الآية: ٢٣].

وقسم عول فيه على الأخذ بين اللفظين وهو ما عدا ذلك من سائر رءوس الآي وغيرها سواء اتصل به ضمير المؤنث أو لم يتصل، والذي اتصل به ضمير المؤنث من ذلك مثل قوله - تعالى - في البقرة: ﴿قَبَلَةً تَرْضَئَهَا﴾ [الآية: ١٤٤].

وفي النساء: ﴿وَكَلِمَتُهُ أَلْقَنَهَا﴾ [الآية: ١٧١].

وفي العقود: ﴿وَمَنْ أَحْيَاهَا﴾ [المائدة: ٣٢].

وفي الأعراف: ﴿أَيَانَ مَرَسْنَهَا﴾ [الآية: ١٨٧] و﴿فَلَمَّا تَفَشَّنَهَا﴾ [الآية: ١٨٩].

وفي سورة يونس - عليه السلام -: ﴿أَتْنَهَا أَمْرُنَا﴾ [الآية: ٢٤].

وفي سورة هود - عليه السلام -: ﴿وَمَرَسْنَهَا﴾ [الآية: ٤١].

وفي سورة يوسف - عليه السلام -: ﴿تُرْوَدُ فَنَلَّهَا﴾ [الآية: ٣٠] و﴿قَضَنَهَا﴾

[الآية: ٦٨].

وفي الكهف: ﴿أَحْصَنَهَا﴾ [الآية: ٤٩].

وفي سورة كهيعص: ﴿فَنَادَيْهَا﴾ [الآية: ٢٤].

وفى سورة طه: ﴿فَلَمَّا أُنذِرَهَا﴾ [الآية: ١١] و ﴿فَأَلْقَنَهَا﴾ [الآية: ٢٠].
 وفى القصص: ﴿فَلَمَّا أَتَتْهَا﴾ [الآية: ٣٠]، و ﴿وَلَا يُلْقِنَهَا﴾ [الآية: ٨٠].
 وفى «آلم» السجدة: ﴿هُدِنَهَا﴾ [الآية: ١٣].
 وفى «فصلت»: ﴿يُلْقِنَهَا﴾ [الآية: ٣٥] و ﴿يُلْقِنَهَا﴾ [الآية: ٣٥] و ﴿أَحْيَاهَا﴾ [الآية: ٣٩].

وفى النجم: ﴿فَعَسَّئَهَا﴾ [الآية: ٥٤]، وليس برأس آية.
 وفى الطلاق: ﴿إِلَّا مَا ءَاتَنَهَا﴾ [الآية: ٧].

هذه الحروف كلها ظاهر كلام الحافظ أنه يأخذ فيها بين اللفظين لورش، فأما ﴿يَصَلِنَهَا﴾ فى الإسراء [الآية: ١٨] وفى «والليل إذا يغشى» [الآية: ١٥]، فمقتضى قوله فى باب اللامات اختيار الفتح من أجل تغليظ اللام.
 وأما ﴿رءَاهَا﴾ فى النمل [الآية: ١٠] والقصص [الآية: ٣١]، فخارج عن هذه الأمثلة، وملحق بباب ذوات الرء، وإن لم تكن الرء قبل آخره فى التقدير، وله حكم اختص به من إمالة الفتحيتين، وموافقة أبى بكر وابن ذكوان على الإمالة، كما هو مذكور فى سورة الأنعام.

وذكر الحافظ عن أبى عمرو إمالة ﴿أَعْمَى﴾ الأول فى الإسراء [الآية: ٧٢] دون الثانى^(١)، وعلته أنه أراد التفرقة بينهما لافتراقهما فى التقدير؛ إذ التقدير: ومن كان فى الدنيا أعمى؛ فهو فى الآخرة أشد عمى، ويقوى هذا المفهوم قوله - تعالى - : ﴿وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾، ف «أعمى» الثانى على هذا فى حكم الموصول بحرف الجر؛ إذ

(١) وأمال الأخوان وأبو بكر (أعمى) فى الموضعين من هذه السورة، والباقون فتحوها، فالإمالة لكونهما من ذوات الياء، والتفخيم؛ لأنه الأصل. وأما أبو عمرو فإنه أمال الأول؛ لأنه ليس «أفعل» تفضيل، فألفه متطرفة لفظاً وتقديرًا، والأطراف محل التغيير غالبًا، وأما الثانى: فإنه للتفضيل؛ ولذلك عطف عليه. (وأضل) فألفه فى حكم المتوسط؛ لأن «من» الجارة للمفضول كالمفوض بها. وهى شديدة الاتصال بأفعل التفضيل، فكأن الألف وقعت حشواً، فتحصنت عن التغيير، قلت: كذا قدرة الفارسى، والزمخشرى. وقد رد هذا بأنهم أمالوا ﴿ولا أدنى من ذلك﴾ [المجادلة: ٧] مع التصريح بـ (من) فلأن يميلوا (أعمى) مقدراً معه (من) أولى وأحرى، وهو مقيد باتباع الأثر، وقد فرق بعضهم بأن (أعمى) فى (طه) من عمى البصر، وفى الإسراء من عمى البصيرة؛ ولذلك فسروه هنا بالجهل، فأميل هنا، ولم يمل هناك؛ للفرق بين المعنيين.

ينظر: الدر المصون (٤/٤١٠).

المعنى فهو فى الآخرة أعمى منه فى الدنيا فهو من باب المفاضلة و«أعمى» الأول من باب «أفعل» الذى مؤنثه «فَعْلَاء»، فخص الأول بالإمالة؛ لأن ألفه طرف فى اللفظ والتقدير، وفتح الثانى؛ لأن ألفه فى تقدير المتوسط لما يقتضيه من تعلق المجرور به بسبب ما فيه من معنى المفاضلة، وخص هذا الموضع دون غيره مما فى القرآن من لفظ ﴿أَعْمَى﴾ لما عرض له هنا من قصد التفرقة ليشعر باختلاف التقدير فيهما حيث تكرر اللفظ، واختلف التقدير، ولم يعرض مثل هذا فى غير هذا الموضع من القرآن، [والله - تبارك اسمه وتعالى جده - أعلم وأحكم]^(١).

هذا تعليل الحافظ فى «الموضح»، وعلل الشيخ إمالة الأول دون الثانى، بأن الثانى اسم فى موضع المصدر، يريد أنه فى تقدير: أشد عمى، والألف فى «عَمَى» إنما هى بدل من التنوين فى قول جماعة من النحويين؛ فلا أصل لها فى الإمالة؛ إذ ليست منقلبة عن ياء، بخلاف ألف ﴿أَعْمَى﴾ الأولى.

وتعليل الحافظ أظهر، والله سبحانه أعلم.

وذكر الحافظ: ﴿يَكْوَيْلَى﴾، وقد تقدم القول فيه.

وطريق أهل العراق، هو طريق أبى عمر الدورى وطريق الرقى هو طريق السوسى.

وقوله: («وَأَنَّى» إذا كانت استفهاما).

تحرز من «أنا» الذى أصله «أنا»؛ كقوله - عز وجل -: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَنَّا نَأْتِي الْأَرْضَ﴾ [الأنبياء: ٤٤] ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ﴾ [الزخرف: ٨٠].
وجميع ما قال من قوله: («أَنَّى» وأمال أبو بكر...) إلى آخر الفصل، فالشيخ، والإمام يوافقانه إلا فى ﴿يَتَأَسَفَى﴾ فإن الإمام يأخذ فيه بين اللفظين من طريق الدورى عن أبى عمرو، [والله - تبارك اسمه وتعالى جده - أعلم]^(٢).

فصل

قال الحافظ - رحمه الله -: «وتفرد الكسائى دون حمزة... بكذا».

ذكر فيه: «أحيا» إذا نسق بالفاء، أو لم ينسق، وكان ينبغى أن يزيد فيه: أو نسق

(١) فى ب: والله أعلم.

(٢) فى ب: والله أعلم.

بـ «ثم»، أو يقول: إذا لم ينسق بالواو. فهذه العبارة أخصر، وأضبط. فأما عبارته التي اختارها، فإنه يبقى عليه قوله - تعالى - في آخر البقرة: ﴿ثُمَّ أَحْيَاهُمْ﴾ [الآية: ٢٤٣] مسكوتا عنه؛ لأنه نص هنا على انفراد الكسائي دون حمزة بإمالة «أحيا» إذا نسق بالفاء، أو لم ينسق، ونص في آخر الفصل على اتفاقهما على إمالة ما نسق بالواو ولم يتعرض لما نسق بـ «ثم»، ومثل هذا وقع له في «المفردات». فإن قلت: فما مذهبه فيما نسق بـ «ثم»؟

فالجواب: أنه قد نص في «الموضح» على أن ما نسق بـ «ثم»، وما نسق بالفاء، أو لم ينسق لا يميله حمزة، وإنما يميل ما نسق بالواو خاصة. وذكر في هذا الباب ﴿الْحَوَايَا﴾، وقد ذكره في صدر الباب، ولا يحتاج إليه هنا، وذكر ﴿وَالضُّحَى﴾ [الضحى: ١] وقد ذكر في أول الباب، فإن كان قصد هنا بالتكرير أن ينبه على أنه بالألف واللام والإضافة متفق عليه في قراءتهما، فكان ينبغي أن يذكر ﴿ضُحَى﴾ [الأعراف: ٩٨] المنون، وقد وقع في الأعراف وسط الآية [الآية: ٩٨]، وفي طه رأس آية [٥٩] والمفهوم أنه يقف لهما في طه بالإمالة وفي الأعراف بالفتح، والله تعالى أعلم.

وذكر «الربا» بالراء المهملة والباء، وتوجد في بعض النسخ: «الزنا» بالزاي المعجمة والنون، وهو تصحيف.

وذكر ﴿إِنَّهُ وَلَكِنَّ﴾ [الأحزاب: ٥٣] ولا يحتاج إلى ذكره «ولكن» إلا على وجه التوكيد في البيان؛ إذ لم يقع ﴿إِنَّهُ﴾ في القرآن إلا في موضع واحد إلا أن يتوهم المناسبة بما يشبهه في الصورة نحو «أباه» و «أناه» و «إياه».

وقوله: «وقد تقدم مذهب أبي عمرو في «فُعَلَى»، في قوة الاستثناء من قوله: «وفتح الباقون جميع ذلك»؛ فكأنه قال: إلا أبا عمرو، فإنه قرأ ﴿الرُّؤْيَا﴾ و ﴿الدُّنْيَا﴾ و ﴿الْعُلْيَا﴾ بين اللفظين؛ لأنها «فُعَلَى».

وقوله: «ومذهب ورش في ذوات الياء».

هذا أيضًا في قوة الاستثناء، والذي يتحصل من قراءة ورش في ألفاظ هذا الفصل على مذهب الحافظ أنه يقرأ بين اللفظين ﴿وَأَحْيَا﴾ و ﴿مُحْيَى﴾ و ﴿يُحْيَى﴾ بالألف والنون والياء حيث وقعت؛ لأن ألفها منقلبة عن ياء وإن كانت في الأصل واوا في الثلاثي؛ بدليل قولهم: ﴿الْحَيَوَانُ﴾، لكن لما صارت الكلمة على أربعة أحرف

انتقلت^(١) إلى الياء كما تقدم، قال عز جلاله: ﴿فَأَحْيَيْنَا بِهِ الْأَرْضَ﴾ [فاطر: ٩] فظهرت الياء في موضع اللام. وكذلك: (خطايا) كيفما كان؛ لأن ألفه منقلبة عن ياء، وهو جمع «خطيئة»، والأصل في هذا الجمع على مذهب الخليل: «خطائى» بالألف بعد الطاء، وبعد الألف الياء الزائدة فى: «خطيئة»، وبعد الياء همزة التى هى لام الكلمة؛ فهزمت الياء لوقوعها بعد ألف زائدة فصار «خطائى» على وزن مساجد، ثم قلبت كل واحدة من الهمزتين فجعلت مكان الأخرى، فقدمت الهمزة التى هى لام الكلمة، وأخرت الهمزة التى هى منقلبة عن الياء الزائدة، فعادت إلى أصلها من الياء؛ إذ ليست الآن بعد ألف، فصار اللفظ: «خَطَائِي» مثل «فَعَالِي»، ثم فتحت الهمزة لتخف، فانقلبت الياء ألفاً؛ لتحركها بعد فتحة، فصار اللفظ «خطاءا»، فاستثقلوا همزة بين ألفين؛ لقرب الألف من الهمزة، فقبلوا الهمزة ياء؛ فصار: «خطايا» كما ترى.

وعلى مذهب سيبويه الأصل: خطائى، كما تقدم، ثم همزت الياء كما تقدم؛ فاستثقلت همزتان فى كلمة فسهلت الثانية ياء، ثم أعلت كما أعلت فى القول الأول. وحكى عن الفراء: أن خطايا جمع خطيئة، غير مهموز، مثل هديئة. قال: ولو جمعت «خطيئة» المهموز لقليل: خطاء، وحكى عن الكسائى: أنك لو جمعت المهموز، لأدغمت الهمزة فى الهمزة، كما قلت: دواب، فالألف على جميع ما تقدم بدل من ياء منقلبة عن همزة على مذهب الخليل وسيبويه، وغير منقلبة على قول الكوفيين، وكذلك «الرؤيا» مضافاً، وغير مضاف؛ لأن ألفها للتأنيث. وحكم ألف التأنيث فى مذهب ورش حكم ذوات الياء.

و﴿تُقَالِيهِ﴾، و﴿تُقَنَّةٌ﴾، ألفهما منقلبة عن ياء؛ لأن الأصل «وقيت» وأبدلت الواو تاء، كما أبدلت فى «تراث» ونحوه.

و﴿هَدَنِي﴾ و﴿عَصَابِي﴾ و﴿أَسْنِينُهُ﴾ و﴿ءَاتَنِي﴾ و﴿وَأَوْصَنِي﴾ الألف فيها كلها منقلبة عن ياء.

وحكم ﴿تَحْيَهُمْ﴾ حكم ﴿أَحْيَا﴾ [المائدة: ٣٢].

و﴿أَعْلِيَا﴾ و﴿الدُّنْيَا﴾ مثل ﴿الرَّيَا﴾ ألفها للتأنيث، ولو ثنيت ما ألفه للتأنيث،

(١) فى أ: انقلبت.

لقلبت ألفه ياء .

و﴿مُرْجَلَةً﴾ ألفه منقلبة عن ياء تقول: أزجيت .

وألّف ﴿إِنَّهُ﴾ منقلبة عن ياء؛ لأنه مصدر: أتى الطعام يأبى إني، إذا بلغ النضج .
فجميع هذه الكلم يجب أن تقرأ لورش بين اللفظين، وكذلك ﴿وَالضُّحَى﴾ و﴿سَجَى﴾
في سورة «الضحى» [الآيتان: ١، ٢]، و﴿ضُحَى﴾ المنون في طه [الآية: ٥٩] خاصة،
إذا وقف، وإن كان من ذوات الواو، هذا هو مذهب الحافظ كما تقدم .
فأما ﴿ضُحَى﴾ في الأعراف [٩٨]، وهو قوله - تعالى - : ﴿ضُحَى وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾
فقياسه في الوقف الفتح؛ لأنه ثلاثي من ذوات الواو خارج عن رءوس الآي في تلك
السور .

وأما ﴿دَحَنَاءَ﴾ [النازعات: ٣٠] و﴿نَلْنَاهَا﴾ [الشمس: ٢] و﴿طَهَنَاهَا﴾ [الشمس: ٦]
فيقرأ لورش بالفتح؛ لاتصال ضمير المؤنث بها على ما تقدم، وكذلك يفتح ﴿الرِّيَءَا﴾
[البقرة: ٢٧٦] لأنه ثلاثي من ذوات الواو غير واقع في رءوس الآي .
وكذلك ﴿كَلَاهُمَا﴾ [الإسراء: ٢٣] إن قدرت ألفها للثنائية على قول الكوفيين، فلا
أصل لها في الياء، وإن قدرت ألفها منقلبة عن واو؛ لأن الأصل «كلو» مثل «ربو» فلا
وجه لإمالتها أيضا في مذهب ورش .

فهذه خمس كلم يجب أن تقرأ لورش بالفتح، ولم يبق من ألفاظ هذا الفصل إلا
﴿مَرَضَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٠٧]، والقياس على مذهب الحافظ جواز إمالتها لورش بين
اللفظين؛ لأنه زائد على ثلاثة أحرف، وإن كان أصله من الواو بدليل «الرضوان» إلا
أن الحافظ نص في «التلخيص» و«إيجاز البيان» و«الموضح» على أنه لورش
بالفتح، وهذا يقتضى أنه نقض فيه أصله الذي يقتضيه قياسه .

وكل ما ذكر في هذا الفصل، فالشيخ والإمام يوافقانه عليه إلا في مذهب ورش فإنهما
يأخذان له بالفتح كما تقدم، [والله - جل جلاله وتقدست أسماؤه - أعلم^(١) .

فصل

قال الحافظ - رحمه الله - : «وتفرد الكسائي أيضًا في رواية الدورى . . بكذا» .
اعلم أن كل ما ذكر في هذا الفصل فإن الشيخ والإمام يوافقانه عليه، إلا ما ذكره

(١) في ب: والله أعلم .

لك الآن، فمن ذلك: ﴿وَالْجَارِ﴾ [النساء: ٣٦] و ﴿جَبَّارِينَ﴾ [المائدة: ٢٢] و ﴿مَنْ أَنْصَارِيَّ إِلَى اللَّهِ﴾ [الصف: ١٤].

الاختيار فتحها لورش من طريق الشيخ، وبين اللفظين من طريق الإمام، والتفصيل من طريق الحافظ، فيوافق الشيخ في ﴿أَنْصَارِيَّ﴾ [الصف: ١٤] ويوافق الإمام في ﴿جَبَّارِينَ﴾ [المائدة: ٢٢] و ﴿وَالْجَارِ﴾ [النساء: ٣٦].

ومن ذلك ﴿رُءْيَاكَ﴾ [يوسف: ٥] مذهب الشيخ والإمام فتحها لورش. ومن ذلك ﴿يُورِي﴾ و ﴿فَأُورِي﴾ في العقود [المائدة: ٣١] مذهب الشيخ والإمام فتحهما للجماعة، وللحافظ فيهما الوجهان، في رواية الدورى عن الكسائى كما ترى.

ولا خلاف في فتح ﴿يُورِي﴾ في الأعراف [الآية: ٢٦] والله - جلت قدرته - أعلم^(١).

وقد حصل من كلامه في ثلاثة مواضع من هذا الفصل: أن ورشًا يفتح ﴿هُدَايَ﴾ في البقرة [الآية: ٣٨] وطه [الآية: ١٢٣]، و ﴿وَمَحْيَايَ﴾ في الأنعام [الآية: ١٦٢]، و ﴿مَثْوَايَ﴾ في سورة يوسف عليه السلام [الآية: ٢٣].

الموضع الأول: قوله في أول الفصل: «وتفرد الكسائى في رواية الدورى . . . بكذا». فأطلق القول بالتفرد؛ فلزم أن أبا الحارث، وحمزة، وورشًا، وأبا عمرو وغيرهم يقرءون جميع ما في هذا الفصل بالفتح إلا حيث يستثنى، وهذا بخلاف قوله في الفصل قبل هذا: «وتفرد الكسائى دون حمزة».

فقيده التفرد بدون حمزة خاصة، وذلك يقتضى أن حمزة يفتح كل ما أمال الكسائى هناك، إلا حيث يستثنى، وأن غير حمزة مسكوت عنه فيجوز مذهب كل واحد من باقى القراء في ذلك الفصل على ما يقتضيه أصله؛ ولذلك قال في آخره: «وقد تقدم مذهب أبى عمرو في «فعلى» ومذهب ورش في ذوات الياء».

الموضع الثانى: قوله: «وفتح الباقون ذلك كله»، فهذا نص يقتضى أن ورشًا وأبا عمرو، وغيرهما يفتحون جميع ما اشتمل عليه الفصل.

الموضع الثالث: قوله: «إلا قوله: ﴿رُءْيَاكَ﴾ فإن أبا عمرو وورشًا يقرآنه بينَ بَيْنَ

(١) فى ب: والله أعلم.

على أصلهما . . .» إلى آخر الفصل، فنص على القدر المستثنى، وبقى ﴿هُدَايَ﴾ و﴿وَحْيَايَ﴾ و﴿مَنَوَايَ﴾ غير مستثنى؛ فلزم أن ورثًا لا يميلها، وليس في كلامه في «إيجاز البيان» ولا في «التمهيد» ولا في «التلخيص» ولا في «الموضح» فتح هذه الألفاظ لورش، وإنما حاصل قوله فيها: إمالة بين اللفظين لورش. فظهر من جميع ما تقدم أنه اختلف قوله في هذه الكلمات، وأن مذهبه في «اليسير» فتحها لورش كما تفتح لحمزة، والله - سبحانه - أعلم.

فصل

قال الحافظ - رحمه الله - : «وتفرد حمزة بإمالة عشرة أفعال». هذه العبارة كما ترى، وإنما تفرد حمزة بإمالة ستة أفعال، وهي^(١): طاب، وخاب، وحاق، وخاف، وضاق، وزاغ، لا غير.

فأما الأربعة الباقية، فقد نص على موافقة غير حمزة في إمالتها كحمزة. ويشترط في هذه الأفعال الماضية أن تكون ثلاثية كما مثل، فإن زادت على^(٢) الثلاثي، فلا خلاف في فتحها.

والذي ورد من ذلك زائدًا على الثلاثة قوله - عز وجل - : ﴿فَأَجَاءَهَا الْمَخَاضُ﴾ في سورة مريم - عليها السلام - [الآية: ٢٣]، و﴿أَزَاعَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ في سورة الصف [الآية: ٥]، ويشترط في «زاغ» وحده ألا تلحقه تاء التأنيث، وليس في القرآن منه إلا الموضعان اللذان ذكرا، والذي ورد منه بالتاء موضعان آخران:

أحدهما: ﴿وَرِذْ زَاغَتِ الْأَبْصُرُ﴾ في الأحزاب [الآية: ١٠]. والثاني: ﴿أُمَّ زَاغَتْ عَنْهُمْ الْأَبْصُرُ﴾ في ص [الآية: ٦٣]، ولم يختلف في فتح هذين الموضعين.

وأما باقى هذه الأفعال العشرة فسواء اتصل بها تاء التأنيث، أو ضمير أو لم يتصل فإنه مُمَالٌ لمن ذكر في هذا الفصل.

وينبغي أن يتنبه الطالب فيميل ﴿خَافُوا عَلَيْهِمْ﴾ في النساء [الآية: ٩]؛ لأنه فعل ماضٍ، ويفتح ﴿وَحَافُونَ﴾ في آل عمران [الآية: ١٧٥]؛ لأنه فعل أمر.

(١) في ب: وهو.

(٢) في ب: عن.

وجميع ما ذكر في هذا الفصل فالشيخ والإمام يوافقانه عليه إلا ما كان من لفظ (زاد) في غير أول البقرة، فإنهما يأخذان فيه لابن ذكوان بالفتح لا غير. وأما ﴿ءَاتِنِي﴾ في النمل [الآية: ٣٦]، و﴿ضَعَفًا﴾ في النساء [الآية: ٩]، فالحاصل أن الإمام يوافق الحافظ على اختيار الفتح فيهما لخلاص، ووافقهما الشيخ على اختيار الفتح في: ﴿ضَعَفًا﴾ [والله - جل جلاله - أعلم وأحكم]^(١).

فصل

قال الحافظ - رحمه الله - : «وأمال أبو عمرو والكسائي في رواية الدورى كل ألف بعدها راء مجرورة...» الفصل.

اعلم أن مجموع ما يشتمل عليه هذا الفصل تسعة وثلاثون كلمة وتنحصر في عشرة أمثلة:

المثال الأول: «فَعَلَ»، والوارد منه في القرآن أربعة ألفاظ وهي: ﴿الذَّارِ﴾ [الرعد: ٢٢] و﴿الْفَارِ﴾ [التوبة: ٤٠] و﴿النَّارِ﴾ [البقرة: ٢٤] و﴿وَالْجَارِ﴾ [النساء: ٣٦] ويلحق بها في صورة اللفظ ﴿هَارِ﴾ [التوبة: ١٠٩].

المثال الثاني: فَعَالَ: خفيف العين، والوارد منه ثلاثة ألفاظ، وهي: ﴿وَالنَّهَارِ﴾ [البقرة: ٢٧٤]. و﴿الْبَوَارِ﴾ [إبراهيم: ٢٨]. و﴿الْفَرَارِ﴾ [إبراهيم: ٢٩].

المثال الثالث: «فَعَّال» بتشديد العين، والوارد منه ثمانية ألفاظ، وهي: ﴿الْفَعَّرِ﴾ [غافر: ٤٢].

و﴿الْجِبَارِ﴾ [الحشر: ٢٣]، و﴿الْفَهَارِ﴾ [يوسف: ٣٩]، و﴿كَالْفَخَارِ﴾ [الرحمن: ١٤]، و﴿صَكْبَارِ﴾ [إبراهيم: ٥]، و﴿كَفَّارِ﴾ [البقرة: ٢٧٦]، و﴿خَتَّارِ﴾ [لقمان: ٣٢]، و﴿سَخَّارِ﴾ [الشعراء: ٣٧].

المثال الرابع: «أَفْعَال»، والوارد منه خمسة عشر لفظاً، وهي: ﴿وَالأَنْصَارِ﴾ [التوبة: ١٠٠]، و﴿الْأَبْصَرِ﴾ [آل عمران: ١٣]، و﴿بِالْأَسْحَارِ﴾ [آل عمران: ١٧]، و﴿الْأَدْبَارِ﴾ [آل عمران: ١١١]، و﴿وَالْأَجْبَارِ﴾ [المائدة: ٤٤]، و﴿الْأَخْيَارِ﴾ [ص: ٤٧]، و﴿أَخْبَارَهَا﴾ [الزلزلة: ٤]، و﴿الْأَبْرَارِ﴾ [الإنسان: ٥]، و﴿الْأَشْرَارِ﴾ [ص: ٦٢]، و﴿ءَأْتِرِ﴾ [الروم: ٥٠]، و﴿أَفْطَارِ﴾ [الرحمن: ٣٣]، و﴿وَأَوْبَارَهَا﴾ [النحل: ٦٢].

(١) في ب: والله أعلم.

[٨٠]، و﴿وَأَشْعَارَهَا﴾ [النحل: ٨٠]، و﴿أَوْزَارٍ﴾ [النحل: ٢٥]، و﴿أَسْفَارِنَا﴾ [سبأ: ١٩].

المثال الخامس: «فَعَالٌ» بكسر الفاء، والوارد منه ثلاثة ألفاظ، وهى: ﴿الْدِيَارِ﴾ [الإسراء: ٥]، و﴿الْحِمَارِ﴾ [الجمعة: ٥]، و﴿جِدَارٍ﴾ [١٤] فى الحشر على قراءة أبى عمرو، وابن كثير.

المثال السادس: «فُعَالٌ» بضم الفاء وشد العين، والوارد منه لفظتان وهما: ﴿الْكُفَّارِ﴾ [الحديد: ٢٠]، و﴿الْفَجَّارِ﴾ [المطففين: ٧].

المثال السابع: «إِفْعَالٌ» بكسر الهمزة، والوارد منه ﴿وَالْإِنكِارِ﴾ [آل عمران: ٤١] لا غير.

المثال الثامن: «مِفْعَالٌ»، والوارد منه: ﴿بِمِقْدَارٍ﴾ [الرعد: ٨] لا غير.
المثال التاسع: «فنعالٌ» والوارد منه: ﴿يَقِنْتَارٍ﴾^(١) [آل عمران: ٧٥] لا غير.

(١) القنطار: قال بعضهم: ليس له وزن عند العرب، وقيل: هو أربعة آلاف دينار. وقيل: هو المال الكثير بعضه على بعض.

وقد وردت كلمة القنطار فى القرآن الكريم فى آيات ثلاث، وهى: قال الله تعالى: ﴿زين للناس حب الشهوات من النساء والبنين والقناطير المقنطرة من الذهب والفضة والخيل المسومة والأنعام والحرث﴾ [آل عمران: ١٤]. وقال: ﴿ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار يؤده إليك﴾ [آل عمران: ٧٥]. وقال: ﴿وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتهم إحداهن قنطارًا فلا تأخذوا منه شيئًا تأخذونه بهتانًا وإثمًا مبينًا﴾ [النساء: ٢٠].

وقد ذكرت كتب اللغة أوزانًا مختلفة للقنطار حيث قالوا: إن وزنه أربعون أوقية من ذهب (٤٠) أو مائتان وألف دينار (١٢٠٠) أو مائتان وألف أوقية (١٢٠٠) أو سبعون أوقية (٧٠)، أو سبعون ألف دينار (٧٠٠٠٠) أو ثمانون ألف درهم (٨٠٠٠٠) أو مائة رطل من ذهب أو فضة (١٠٠)، أو ألف دينار (١٠٠٠) أو ملء مسك ثور ذهبًا أو فضة. وأيضًا قالوا فى بعض المصادر: القنطار: المال الكثير.

ولكن على مبارك قد رجح وزن القنطار بأنه ثمانون ألف درهم، على اعتبار أن الدينار عند العرب المثقال الفارسى الذى كان وزنه ضعف المثقال الإسلامى، فأربعة آلاف (٤٠٠٠) تساوى إذن ثمانية ألف دينار (٨٠٠٠)، وهذه تساوى الثمانين ألف درهم (٨٠٠٠٠) التى رجحها، والتى ذكرت فى لسان العرب عن ابن عباس أنه رجح وزن القنطار على أساس أنه ثمانون ألف درهم (٨٠٠٠٠).

وأيضًا فإنه أرجح هذا الاختلاف فى وزن القنطار على أساس أن علماء العرب يعنون الوزن تارة والقيمة تارة أخرى. وعلى هذا فإن جميع المقادير الواردة فى شأن القنطار صحيحة عند على مبارك على اعتبار الأوزان القديمة، وهى الرومانية والعبرية =

المثال العاشر: «فَعَال»، والوارد منه: ﴿يَدِينَارٍ﴾^(١) [آل عمران: ٧٥] لا غير، أصله: دَنَار، بتشديد النون بدليل قولهم: دنانير، إلا أنهم استثقلوا فأبدلوا من إحدى التونين ياء كما فعلوا في: (قيراط)^(٢) و (ديماس)، فإذا صغرت أو كسرت، رجع

البطليموسية، مع الأخذ في الاعتبار الفرق بين الوزن والقيمة. ولكن د. ضياء الريس: قد رجع أن القنطار مقداره مائتان وألف أوقية (١٢٠٠) واستدل له بثلاثة أدلة:

أولاً: ما يفيد سبب نزول الآية في قوله ﴿ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار يؤده إليك...﴾ [آل عمران: ٧٥] عن ابن عباس: المقصود بالآية: عبد الله بن سلام، استودعه رجل من قريش مائتين وألف أوقية ذهباً فأداه إليه.

ثانياً: لأننا إذا فسرنا الأوقية - كما جاء في القاموس والمصباح واللسان - بأنها سبعة مثاقيل، فإن مائتين وألف أوقية (١٢٠٠) تساوي إذن أربعمائة وثمانية آلاف (٨٤٠٠) دينار، وهذه قريبة من القول الذي نسب إلى ابن عباس بأن القنطار ثمانون ألف درهم.

ثالثاً: ما جاء في هامش البلاذري من أن القنطار (أربعمائة وثمانية آلاف دينار) (٨٤٠٠)؛ استنتاجاً مما رواه الواقدي من أن أهل إفريقية صالحوا عبد الله بن سعد، فذكر مرة ما صالحوا عليه على أنه ثلاثمائة قنطار من ذهب، وذكره مرة أخرى على أنه بلغ (ألفي ألف وخمسة آلاف وعشرين ألفاً) من الدنانير؛ ذلك لأننا إذا قسمنا العدد الأخير ٢٠٥٢٠٠٠٠ دينار على ٣٠٠، تنتج ٨٤٠٠، فهذا القنطار من الدنانير.

وقد ذكر فالترهنتس أن القنطار إذا أطلق كان على كمية كبيرة من الذهب؛ فيكون حينئذ عشرة آلاف دينار (١٠٠٠٠) أى: ثلاثة وثلاثون من المائة واثنتين وأربعين جراماً (٤٢.٣٣ جرام).

وبالرغم مما استند إليه د. الريس في ترجيحه من أن القنطار مائتا وألف أوقية (١٢٠٠)، وأن الأوقية سبعة مثاقيل (٧ مثاقيل) - هذا القول مبنى على القيمة، أى أن المثلث يساوي عشرة دراهم (١٠) وليس على الوزن، وفي هذا سار على نهج على مبارك، إلا أن الأخير جعل كل التقديرات للقنطار صحيحة، فأرجعها إلى القيمة ومرة إلى الوزن.

ولكننا نرجح أن القنطار يساوي مائتين وألف أوقية (١٢٠٠) كما ذهب لذلك د. الريس، ولكن الأوقية تساوي أربعين درهماً (٤٠) باتفاق جميع الباحثين واللغويين والمؤرخين، وعلى ذلك فالأوقية تساوي أربعين درهماً لا سبعة مثاقيل كما اعتمد على ذلك د. الريس؛ لأن هذا قول ضعيف، وكذلك فإن الفرق كبير بين تقدير الأوقية بسبعة مثاقيل (٧) وبأنها أربعون درهماً (٤٠)؛ حيث لا يمكن التوفيق بين هذين التقديرين. ينظر المقادير الشرعية (ص ٥٧-٥٩).

(١) الدينار: لغة: أصله دَنَار - بالتضعيف - فأبدل حرف علة للتخفيف، ويستخدم للتعامل كعملة.

واصطلاحاً: اسم لوحدة ذهبية من وحدات النقد التي كان العرب يتعاملون بها، مضروبة كانت أم غير مضروبة. ينظر المقادير الشرعية (ص ٤٦).

(٢) القيراط: في اللغة: يقال أصله: قِرَاط، لكنه أبدل من أحد المضعفين ياء للتخفيف كما في =

التضعيف فتقول: دنانير، ودُنَيْبِير، وقراريط، وقُرَيْرِيط، ودَمَامِيس، ودُمَيْمِيس. فأمال جميع هذه الكلمات إذا كانت مجرورة: أبو عمرو، والدورى عن الكسائى، ويستثنى من جميعها لأبى عمرو ﴿وَأَلْجَارِ﴾ فى الموضوعين [٣٦] فيفتحه ولم يستثنه الحافظ فى هذا الفصل؛ لأنه قد تقدم فى فصل ما تفرد به الكسائى فى رواية الدورى، وليس قوله - تعالى - : ﴿مَنْ أَنْصَارِيَّ إِلَى اللَّهِ﴾ فى آل عمران [الآية: ٥٢] والصف [الآية: ١٤] داخلاً فى هذا الفصل؛ لأن الكسرة فيه ليس علامة إعراب، وإنما جىء بها لأجل ياء المتكلم.

وهذا الفصل مقيد بما إذا كانت الراء مجرورة، والمجرورة لقب للمعرب دون غيره اصطلاحاً.

وقوله: «نحو ﴿قَرَارٍ﴾ [إبراهيم: ٢٦] و ﴿الْأَشْرَارِ﴾ [ص: ٦٢] و ﴿الْأَبْرَارِ﴾ [آل عمران: ١٩٣]» قد يفهم منه أن فى القرآن لفظاً زائداً على هذه الثلاثة، وليس فى القرآن مما تكررت فيه الراء مجرورة بعد الألف غير هذه الألفاظ الثلاثة.

وقوله: «ويأتى الاختلاف فى ﴿هَكَارٍ﴾ [التوبة: ١٠٩] فى موضعه».

يعنى فى فرش الحروف، والذى فيه من الخلاف أنه أماله أبو عمرو والكسائى من طريقه، وقالون وأبو بكر، واختلف فيه عن ابن ذكوان من طريق الحافظ، وليس فيه عن ابن ذكوان من طريق الشيخ والإمام إلا الإمالة خاصة، ولم يمل قالون فى القرآن إمالة محضة غير هذه الكلمة خاصة، وقرأه ورش بين اللفظين.

«دينار»؛ ولهذا يرد فى الجمع إلى أصله فيقال: قراريط.

وفى الاصطلاح: قال بعض الحُساب: القيراط فى لغة اليونان: حبتا خرنوب، وهو نصف دانق، والدرهم عندهم اثنتا عشرة حبة. ولا يتخذ القيراط فى عصرنا إلا لوزن الماس والحجارة الكريمة.

والقيراط وزنٌ دانق، جزء من أجزاء الدينار، وهو نصف عشر فى أكثر البلاد، وأهل الشام يجعلونه جزءاً من أربعة وعشرين $\frac{1}{24}$ من الدينار.

والقيراط الشرعى وزنه ثلاث حبات من حب الشعير المتوسط وثلاثة أسباع حبة $\frac{3}{3,7}$ كما فى بعض الكتب الفقهية، وهو أيضاً نصف عشر المثقال؛ إذ المثقال الشرعى عشرون قيراطاً. والمراد بالقيراط: الحمصة التى هى الحبة فى كلمات العراق.

قال أبو الوليد بن رشد فى كتابة الكبير: (والقيراط ثلاث حبات شعير).

وقال المقرئى: والقيراط جزء من أربعة وعشرين جزءاً من الدينار، وهو ثلاث حبات من الشعير وهو أيضاً معرب. ينظر المقادير الشرعية (٤١-٤٢).

وقد تقدم القول في ﴿وَالْجَارِ﴾ و ﴿أَنْصَارِيَّ﴾ لورش .
 وذكر الحافظ - رحمه الله - إمالة: ﴿الْحَمَارِ﴾ لابن ذكوان من قراءته على
 فارس، وعلى الفارسي^(١)، وذكر في غير «التيسير» أنه قرأه على غيرهما بالفتح .
 وكل ما ذكر في هذا الفصل فالشيخ والإمام يوافقانه عليه، إلا ﴿الْحَمَارِ﴾ في
 الموضوعين [الجمعة: ٥، والبقرة: ٢٥٩] لابن ذكوان فمذهبهما فيه الفتح، وقد ذكرت
 مذهبهما في ﴿هَكَارِ﴾ [والله - جل وعلا أعلم - وأحكم]^(٢) .

فصل

ذكر فيه إمالة ﴿الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٣٤] لأبي عمرو والكسائي من طريق الدوري،
 وقرأه ورش بين اللفظين، والشيخ والإمام يوافقانه .
 وذكر إمالة ﴿النَّاسِ﴾ [الناس: ١] المجرور، وذكر في «الموضح» أنه قرأه بالفتح
 على أبي الفتح، وأبي الحسن، فإنه يأخذ فيه بالوجهين ويختار الإمالة، ومذهب
 الشيخ والإمام فيه الفتح .

(١) إمام النحو، أبو علي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الفسوي، صاحب
 التصانيف .

حدث بجزء من حديث إسحاق بن راهويه، سمعه من علي بن الحسين بن معدان، تفرد
 به .

وعنه: عبيد الله الأزهرى، وأبو القاسم التنوخي، وأبو محمد الجوهري، وجماعة .
 قدم بغداد شاباً، وتخرج بالزجاج وبمَبْرَمَان، وأبي بكر السراج، وسكن طرابلس، مدة
 ثم حلب، واتصل بسيف الدولة .
 وتخرج به أئمة .

وكان الملك عضد الدولة يقول: أنا غلام أبي علي في النحو، وغلّام الرازي في
 النجوم .

ومن تلامذته: أبو الفتح بن جنى، وعلي بن عيسى الربيعي .

ومصنفاته كثيرة نافعة . وكان فيه اعتزال .

عاش تسعاً وثمانين سنة .

مات ببغداد في ربيع الأول سنة سبع وسبعين وثلاثمائة .

وله كتاب (الحجة) في علل القراءات، وكتابا (الإيضاح) و (التكملة)، وأشياء .

ينظر سير أعلام النبلاء (١٦/٣٧٩، ٣٨٠)، وتاريخ بغداد (٧/٢٧٥-٢٧٦)، بغية الوعاة

(١/٤٩٦-٤٩٨)، وإنباه الرواة (١/٢٧٣)، وغاية النهاية (١/٢٠٦-٢٠٧)، والوفاء

بالوفيات (١١/٣٧٦-٣٧٩) .

(٢) في ب: والله أعلم .

فصل

قال الحافظ - رحمه الله - : «وتفرد هشام . . . بكذا» فذكر ﴿وَمَسَارِبٌ﴾ في يس [الآية: ٧٣]، فذكر السورة على قصد التوكيد؛ إذ ليس في القرآن غيره .
فأما الذى فى الإنسان وهو قوله - تعالى - : ﴿بَيِّنَاتٍ مِّن فِضَّةٍ﴾ [الإنسان: ١٥]
فليس صفة لعين وإنما هو اسم للوعاء .

وذكر ﴿عَابِدٌ﴾ و ﴿عَبِيدُونَ﴾ فى «الكافرين» [الآيات: ٣ ، ٤ ، ٥] فهذا قيد ضرورى؛ إذ قد ورد فى غير هذه السورة ﴿عَبِيدُونَ﴾ كقوله - عز وجل - : ﴿وَمَنْ لَّمْ يَعْبُدِ اللَّهَ فَأَعْتَدْنَا لَهُ جَهَنَّمَ﴾ فى البقرة [الآية: ١٣٨]، و ﴿وَكَاثِبُونَ لَكَ وَعِيبُونَ﴾ فى الأنبياء - صلى الله عليهم أجمعين - [الآية: ٧٣]، ﴿فَأَنَّا أَوْلَى الْعَبِيدِينَ﴾ فى الزخرف [الآية: ٨١]، ولو تُرَكْنَا والقياس لكانت إمالة ما فيه الياء أقوى، لكن الرواية فى باب القراءات مقدمة على القياس، والشيخ والإمام يوافقانه فى هذا .

وذكر ما تفرد به ابن ذكوان، والشيخ والإمام يوافقانه على إمالة^(١) ﴿الْمِحْرَابِ﴾ المخفوض خاصة ويفتحان ما عداه .

والمخفوض موضعان: قوله - تعالى - : ﴿يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ﴾ [آل عمران: ٣٩] و ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ مِنَ الْمِحْرَابِ﴾ [مريم: ١١] .

والمنصوب موضعان قوله - تعالى - : ﴿كَلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ﴾ [آل عمران: ٣٧] و ﴿إِذْ نَسُوا الْمِحْرَابَ﴾ [ص: ٢١] .

وقوله: «إلا ما كان من مذهب ورش فى الرءات» استثناء من قوله: «والباقون بإخلاص الفتحة فى جميع ذلك» .

واحتاج إلى هذا الاستثناء؛ لأن ورشاً يرقق راء ﴿الْمِحْرَابِ﴾ [آل عمران: ٣٧] و ﴿إِكْرَهِيْن﴾ [النور: ٣٣] و ﴿وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧]، وترقيق الرء نوع من الإمالة [والله - سبحانه وتعالى - أعلم وأحكم]^(٢) .

قال الحافظ - رحمه الله - : «فأما ما بقى من ذلك مفرقاً فى السور فنذكره فى مواضعه إن شاء الله» .

وقد استوفى - رحمه الله - فى فرش الحروف ما وعد به، وربما نبه على أحرف

(١) فى أ: الإمالة .

(٢) فى ب: والله أعلم .

قد وقعت في هذا الباب، وجملة ما ذكر في فرش الحروف ثلاثة أصناف:
أحدها: ما أميل من حروف الهجاء في أوائل السور، وذلك الراء من: ﴿الرَّ﴾ [يونس: ١] و﴿الرَّ﴾ [الرعد: ١] ذكره في أول سورة يونس - عليه السلام - والهاء والياء من ﴿كَهَيْعَصَ﴾ ذكرهما في [أول] السورة، وكذلك الطاء والهاء من ﴿طه﴾ في أول السورة والطاء من ﴿طسَّ﴾ و﴿طسَّ﴾ [النمل: ١] ذكره في أول الشعراء، والياء من ﴿يسَّ﴾، ذكره في أول السورة، والحاء من ﴿حمَّ﴾، ذكره في أول سورة غافر.

الصف الثاني: رءوس الآي التي في السور الإحدى عشر، التي أولها [سورة] «طه»، ذكر في كل سورة ما فيها من الخلاف.

الصف الثالث: حروف متفرقة منها: ﴿التَّوْرِيَّةَ﴾ [آل عمران: ٣] ذكره في آل عمران، و﴿تَوْفَاهُ﴾ و﴿استهواه﴾ و﴿رَأَا كُوكِبًا﴾ و﴿رَأَا الْقَمَرَ﴾ وبابهما، ذكر ذلك كله في الأنعام [٦١، ٧١، ٧٦، ٧٧]، و﴿هَارِ﴾ في التوبة [١٠٩]، و﴿أَذْرَبَكُمْ﴾ [يونس: ١٦] في سورة يونس - عليه السلام - و﴿يَبْشُرَى﴾ [يوسف: ١٩] و﴿نُوحَى﴾ [يوسف: ١٠٩] في سورة يوسف - عليه السلام - و﴿أَعْمَى﴾ و﴿وَنَأَى﴾ في الإسراء [٧٢، ٨٣]، و﴿سوى﴾ و﴿سُدَى﴾ [القيامة: ٣٦] في طه [٥٨]، و﴿تَرَبَّأَى﴾ في الشعراء [٦١]، و﴿وَيَزَى فرعون﴾ في القصص [٦] و﴿مَاذَا قَرَّبْتَ﴾ في الصافات [١٠٢]، و﴿جدارِ﴾ في الحشر [١٤]، و﴿رَانَ﴾ في المطففين [١٤]، و﴿عَابِدٌ﴾ و﴿عَبِيدُونَ﴾ [٣، ٤، ٥] في «الكافرين».

وأما إمالة السين من ﴿نَحْسَاتِ﴾ في فصلت [الآية: ١٦] عن أبي الحارث فرآه وهما، ولم يعول عليه.

فصل

قال الحافظ - رحمه الله - : «وكل ما أميل في الوصل لعلة تقدم في الوقف ... إلى آخره».

اعلم أن الألفاظ التي تدخلها الإمالة من جميع ما ذكر في هذا الباب تنقسم قسمين:

أحدهما: يكون فيه محل الإمالة وسببها في الوصل والوقف على حد واحد لا

يختلف - فهذا لا إشكال في أنه ممال في الحالين، ومثاله: الحروف التي تمال في الفواتح، وكذلك أكثر رءوس الآي في السور الإحدى عشرة، وكذلك ما كان مثل قوله - تعالى - : ﴿ تَزَيَّجْنَ أَعْيُنَهُمْ ﴾ [المائدة: ٨٣]، ﴿ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ﴾ [البقرة: ٢١٧] ﴿ فَاسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوْقِهِ ﴾ [الفتح: ٢٩]، ﴿ وَإِذْ أَسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ ﴾ [البقرة: ٦٠]، ﴿ وَعَلَىٰ أَبْصَرِهِمْ ﴾ [البقرة: ٧]، و ﴿ فِي دِينِهِمْ ﴾ [هود: ٦٧] وما أشبهه.

ولم يتعرض الحافظ في هذا الفصل لهذا القسم؛ اكتفاء منه ببيانه في نفسه، واتكالا على فهم الطالب.

القسم الثاني: ما يكون في الوصل على خلاف ما هو في الوقف، وهذا القسم هو الذي قصد الحافظ أن يبينه في هذا الفصل؛ خيفة من إشكاله لما عرض فيه من اختلاف حاله، وهذا القسم على ضربين:

أحدهما: عرض له التغيير بزوال موجب الإمالة في الوقف، وذلك كل ألف أميلت لأجل كسرة بعدها نحو: ﴿ الدَّارِ ﴾ وبابه، و ﴿ النَّاسِ ﴾ المجرور، فمذهب الحافظ فيه إجراء الوقف مجرى الوصل في الإمالة وبين اللفظين.

وافقه الإمام في قراءة ورش وحمزة والكسائي، وأما قراءة أبي عمرو فقال: «إن البغداديين^(١) يرومون الحركة، ويميلون إمالة دون إمالة الوصل، والبصريون^(٢) يسكنون ويفتحون».

وأما الشيخ فاختار الإمالة لأبي عمرو سواء رمت أو سكنت. ورد على من قرأ بالفتح في الإسكان بأن الوقف غير لازم، والسكون عارض. وقال في الوقف لورش: «إن كان بالروم رقت، وإن كان بالإسكان غلظت؛ لأنها - يعني الرء - تصير ساكنة بعد فتحة».

ثم قال: «ويجوز التريق؛ لأن الوقف عارض والكسر منوى». وهذا الذي قال الشيخ - رحمه الله - حكم يخص الرء، وليس فيه بيان حكم الألف هل تمال أو تفتح؟ وقد قال الحافظ في باب الرءات: «إن الرء التي بعد فتحة

(١) في ب: البغداديون.

(٢) في ب: البصريين.

ممالة إذا وقفت عليها بالسكون - فإنها ترقق نحو: ﴿بِشَكْرٍ﴾ [المرسلات: ٣٢] وهذا الذى قال الحافظ يقتضى ترقيق الراء فى ﴿الدَّارِ﴾ وبابه لمن أمال وقرأ بين اللفظين، وهو أبين من قول الشيخ فى قراءة ورش، [والله - جلّت قدرته وجلت رحمته - أعلم وأحكم] (١).

الضرب الثانى: عرض له التغيير فى الوصل بزوال محل الإمالة؛ لأجل ساكن لقيه، ثم ذلك الساكن نوعان:

أحدهما: التنوين نحو: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢].

والثانى: ساكن من كلمة أخرى نحو ﴿الْأَقْصَا الَّذِى﴾ [الإسراء: ١].

وقد ذكر الحافظ - رحمه الله - أمثلة من النوعين.

أما الذى لحقه التنوين فإنه يكون منصوبًا، ومجرورًا، ومرفوعًا:

فمثال المنصوب: ﴿عَزَى﴾ [آل عمران: ١٥٦] و ﴿فَرَى ظَهْرَهُ﴾ [سبأ: ١٨]،

ومثال المجرور: ﴿فِي قُرَى مُحَصَّنَةٍ﴾ [الحشر: ١٤]، و ﴿إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [البقرة:

٢٨٢]، ومثال المرفوع: ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ﴾ [الأنعام: ٢] وقوله - تعالى - ﴿يَوْمَ

لَا يُعْنِي مَوْلَىٰ عَنْ مَوْلَىٰ سَيِّئًا﴾ [الدخان: ٤١] ﴿مَوْلَىٰ﴾ الأول مرفوع، والثانى مجرور.

فإذا تقرّر هذا - فاعلم أن النحويين اختلفوا فى الألف اللاحقة لهذه الأسماء وما

أشبهها فى الوقف:

فحكى عن المازنى، أنها بدل من التنوين سواء كان الاسم مرفوعًا، أو منصوبًا،

أو مجرورًا، وسبب هذا عنده أن التنوين متى كان بعد فتحة، أبدل فى الوقف ألفًا

ولم يراع كون الفتحة علامة للنصب، إذ ليست كذلك.

وحكى الكسائى أن هذه الألف ليست بدلًا من التنوين، وإنما هى بدل من لام

الكلمة لزم سقوطها فى الوصل؛ لسكونها وسكون التنوين بعدها، فلما زال التنوين

بالوقف، عادت الألف.

قال: وهذا أولى من أن يقدر حرف الألف التى هى مبدلة من حرف أصلى،

وإثبات الألف التى هى مبدلة من حرف زائد وهو التنوين.

ومذهب الفارسى: أن الألف فيما كان من هذه الأسماء منصوبًا بدل من التنوين

(١) فى ب: والله أعلم.

وفيما كان منها مرفوعًا أو مجرورًا بدل من الحرف الأصلي اعتبارًا بالأسماء الصحيحة الأواخر؛ إذ لا تبدل فيها الألف من التنوين إلا في النصب خاصة. ومن النحويين من ينسب هذا المذهب إلى سيبويه، ومنهم من يرى أن مذهب سيبويه موافق لمذهب الكسائي.

فإذا تقرر هذا، لزم أن يوقف على هذه الأسماء بالإمالة على مذهب الكسائي مطلقًا، وعلى مذهب الفارسي إن كان مرفوعًا أو مجرورًا، وأن يوقف عليها بالفتح على مذهب المازني مطلقًا، وعلى مذهب الفارسي إن كان الاسم منصوبًا؛ لأن الأصل في الألف المبدلة من التنوين الفتح، ولا تمال إلا على لغة من أجاز الإمالة لأهل الإمالة، كمن أمال الألف في مثل (رأيت عبادا)، بخلاف الألف المبدلة من الياء؛ فإنها محل الإمالة.

ومذهب الحافظ هنا جار على مذهب الكسائي؛ لأنه أطلق القول في الجميع ولم يفصل، والشيخ والإمام يوافقانه في قراءة حمزة والكسائي مطلقًا، وكذلك ﴿سوى﴾ [طه: ٥٨] و﴿سدى﴾ [القيامة: ٣٦] في قراءة أبي بكر.

فأما قراءة ورش، وأبي عمرو فحاصل كلام الإمام أنه يوقف لأبي عمرو على ذوات الراء بالإمالة، ولورش بين اللفظين، إذا كان المنون في موضع رفع أو خفض، فإن كان في موضع نصب، فقد اختلف عنهما فيه، والأشهر عنهما الفتح، ولما ذكر أنه الأشهر عن ورش، قال: وبه آخذ.

واعلم أنه ليس في القرآن اسم منصوب منون وآخره ألف منقلبة عن ياء بعد راء إلا ﴿قُرَى ظَهْرَةَ﴾ [سبأ: ١٨] خاصة، فأما ﴿تترا﴾ في قراءة أبي عمرو، فالألف فيه مبدلة من التنوين.

وحاصل قول الشيخ: أنه قرأ على أبي الطيب بالإمالة في الوقف على المنصوب لأبي عمرو، وبيّن بين لورش، وذكر مع هذا أن القياس في الوقف على المنون مطلقًا هو الفتح، ثم قال: لكن يمنع من ذلك ثقل القراءة وعدم الرواية، وثبات الياء في السواد.

وقال الحافظ في «المفردات» في رواية أبي عمرو: و«أما قوله - تعالى - في سبأ: ﴿قُرَى ظَهْرَةَ﴾ [سبأ: ١٨]، فإن الراء تحتمل وجهين: إخلاص الفتح، وذلك إذا وقفت على الألف المبدلة من التنوين دون المبدلة من الياء، والإمالة وذلك إذا

وقفت على المبدلة من الياء دون المبدلة من التنوين، وهذا الأوجه وعليه العمل، وبه آخذ.

وكذلك ظاهر مذهبه أن يوقف لورش بين اللفظين؛ فحصل من هذا اختيار الأخذ من طريق الحافظ، والشيخ بالإمالة لأبى عمرو، وبين اللفظين لورش، والأخذ لهما بالفتح من طريق الإمام، [والله - عز وجهه وتعالى جده - أعلم وأحكم] (١).

وأما الذى عرض له ساكن من كلمة أخرى فيكون اسمًا، وفعلاً، وأمثلتها موجودة فى كلام الحافظ، فإذا وقفت عليه، رجعت الألف، ثم إن الكلمة التى ترجع إليها الألف فى الوقف إن كانت فعلاً، فلا خلاف أن ألفتها ليست بدلاً من تنوين بل هى بدل من لام الكلمة نحو ﴿رَزَى اللَّهُ﴾ [البقرة: ٥٥] و ﴿طَفَا آلَمَاءُ﴾ [الحاقة: ١١]، و ﴿وَأَسْتَعَى اللَّهُ﴾ [التغابن: ٦]، و ﴿هَدَى اللَّهُ﴾ [الأنعام: ٩٠]، و ﴿أَلْفَى السَّمْعُ﴾ [ق: ٣٧]، و ﴿وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ﴾ [النجم: ٢٣]، و ﴿وَلِيَخْشَ الَّذِينَ﴾ [النساء: ٩]، و ﴿فَأَلْفَى آلَمَاءُ﴾ [القمر: ١٢]، وما أشبهه.

وأما إن كانت الكلمة الموقوف عليها اسماً، فإنها تنقسم ثلاثة أقسام:

الأول: أن يكون (٢) من الأسماء المتصرفة وليس فيه الألف واللام ولكنه مضاف إلى اسم أوله حرف ساكن نحو ﴿هُدَى اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٢٠] و ﴿مَوَى الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [محمد: ١١]، و ﴿وَيَحَى الْجَنَّةِينَ﴾ [الرحمن: ٥٤] فهذا القسم يحتمل أن تكون ألفه بدلاً من التنوين، ويحتمل أن تكون بدلاً من لام الكلمة على ما تقدم من الخلاف.

القسم الثانى: أن يكون من الأسماء المتصرفة، ويكون معرفاً بالألف واللام، نحو: ﴿أَلْفَى آلَى﴾ [سبأ: ١٨] و ﴿إِلَى أَلْهُدَى آتَيْنَا﴾ [الأنعام: ٧١].

القسم الثالث: أن يكون من الأسماء التى لا تنصرف، سواء كان معرفاً بالألف واللام، أو لم يكن نحو: ﴿أَلْفَى الَّذِى﴾ [الليل: ١٧-١٨] و ﴿أَلْشَقَى الَّذِى﴾ [الليل: ١٥-١٦]، و ﴿أَلْأَقْصَا الَّذِى﴾ [الإسراء: ١] و ﴿عُقَى الدَّارِ﴾ [الرعد: ٤٢]، و ﴿أَلْقَى الْخُرُ﴾ [البقرة: ١٧٨]، و ﴿ذَكَرَى الدَّارِ﴾ [ص: ٤٦]، و ﴿لَا حِدَى الْكَبِيرِ﴾ [المدرثر: ٣٥]، فلا خلاف فى أن الألف فى هذين القسمين غير مبدلة من

(١) فى ب: والله أعلم.

(٢) فى ب: تكون.

التنوين؛ فلا يكون فيها خلاف أنها تمال في الوقف لأهل الإمالة، [والله - جلا جلاله وتقدست أسماؤه - أعلم وأحكم]^(١).

ويتعلق بهذا الفصل الوقف على ﴿كَلِمَاتٍ﴾ من قوله - تعالى - : ﴿كَلِمَاتٍ لِّجَنَّتَيْنِ﴾ [الكهف: ٣٣]، قال الشيخ «يوقف لحمزة والكسائي بالفتح؛ لأنها ألف تشنية عند الكوفيين، ولأبي عمرو بين اللفظين؛ لأنها ألف تأنيث عند البصريين».

وقال الإمام: الوقف بالفتح إجماع، وهو ظاهر قول الحافظ في «الموضح» [والله - سبحانه وبحمده - أعلم وأحكم]^(٢).

قال الحافظ - رحمه الله - : «على أن أبا شعيب قد روى عن يزيدى إمالة الراء مع الساكن ...» إلى آخره.

هذا الكلام في قوة الاستثناء من قوله: «وكل ما امتنعت الإمالة فيه في الوصل من أجل ساكن»، فكأنه قال: إذا لقيت الألف الممالة في الوصل ساكنًا حذفت الألف، وزالت إمالة الفتحة باتفاق من القراء إلا إذا كانت الألف بعد راء، فإن أبا شعيب يبقى إمالة فتحة الراء.

قال: «وبذلك قرأت في مذهبه وبه أخذ»، وهذا الذي ذكر الحافظ هنا انفرد به دون الشيخ والإمام؛ فإنهما يأخذان لأبي شعيب في الوصل بترك الإمالة كالجماعة ولا خلاف في الإمالة، في الوقف كما تقدم، وليس في القراءات السبع كلمة تمال في الوصل مع سقوط ألفها للساكن إلا هذا الفصل الذي أخذ به الحافظ لأبي شعيب، وإلا ﴿رَاءَ﴾ حيث وقع نحو ﴿رَاءَ الْقَمَرِ﴾ [الأنعام: ٧٧] و ﴿وَرَاءَ الْمُجْرِمُونَ النَّارَ﴾ [الكهف: ٥٣]، و ﴿رَاءَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ [النحل: ٨٦] كما يأتي في سورة الأنعام، والله - تعالى - أعلم.

* * *

(١) في ب: والله أعلم.

(٢) في ب: والله أعلم.

باب ذكر مذهب الكسائي في الوقف على هاء التأنيث

اعلم أن العرب تلفظ بـ «امرأة» و«قائمة» ونحوهما بتاء في الوصل وهاء في الوقف وكلاهما زائد على حروف الكلمة، دال على معنى التأنيث، واختلف النحويون في أيهما هو الأصل في الدلالة على التأنيث؟

فقال البصريون، وبعض الكوفيين: التاء هي الأصل؛ بدليل ثبوتها في الوصل الذي هو الأصل، والهاء عوض من التاء؛ لاختصاصها بالوقف الذي هو عارض. ويدل أيضًا على أن الأصل التاء أنها قد تثبت علامة للتأنيث في الأفعال نحو «قامت هند»، وتثبت في الجمع نحو «الهندات»، وتثبت^(١) في الوقف على الاسم المفرد عند بعض العرب، وهي لغة طيء^(٢) فيقولون في الوقف: هذه امرأت، وطلحت، وقائمت.

وحكى أنهم تنادوا يوم اليمامة^(٣): «يا أهل البقرت»، فقال رجل من طيء: «ما

(١) في ب: ثبتت.

(٢) طيء بن أدد: قبيلة عظيمة من كهلان، من القحطانية، تنتسب إلى طيء بن أدد بن زيد ابن يشجب بن عريب بن زيد بن كهلان.

بطونهم: تنفرع من بني طيء بطون وأفخاذ عديدة، منها: بنو جديلة، وهي أهمهم، وهم جندب، وحوار يعرفون بأهمهم، بنو رومان، بنو جدعاء بن رومان، الثعالب، بنو قيم الذين يقال لهم: مصابيح الظلام، بنو علوة، بنو زمنة بن عمرو، بنو لام بن عمرو بن ظريف، بنو اشنع بن عمرو، بنو مصاد، بنو حجية، بنو قرواش، ثعل، سلامان، جرول، بنو بحتري، بنو عين، بنو عتود، بنو فرير، بنو سلسلة، بنو دغش، بنو هذمة بن عناب، بنو شمر (الذين ذكرهم امرؤ القيس)، بنو سنس، بنو شمجي، بنو نيهان بن عمرو، بنو نابل، بنو المشر، بنو الصامت، بنو بولان، وبنو صيفي.

منازلهم: كانت منازلهم باليمن، فخرجوا منه على أثر خروج الأزدي منه ونزلوا سميراء، وفيد، في جوار بني أسد، ثم غلبوهم على أجأ وسلمي، وهما جيلان من بلادهم، فاستقروا بهما، ثم ورثت من بلاد أسد بلادهم، فيما وراء الكرخ، من أرض غفر، ثم ورثوا منازل تميم بأرض نجد فيما بين البصرة، والكوفة، واليمامة، وورثوا غطفان ببطن مما يلي وادي القرى، وبعبارة أخرى فقد ملأوا السهل والجبل حجازًا وشامًا وعراقًا، ثم اضطرت إلى الجلاء عن جنوبى فلسطين، فهبطت مصر، ونزلت مديرية البحيرة مع بنى قرة الجذاميين. ينظر: معجم قبائل العرب (٢/٦٨٩، ٦٩٠).

(٣) كان فتحها وقتل مسيلمة الكذاب في أيام أبي بكر الصديق - رضى الله عنه - سنة (١٢) للهجرة، وفتحها أمير المسلمين خالد بن الوليد عنوة، ثم صلحوا. ينظر معجم البلدان (٥/٥٠٥).

معنا منها آيت»، وعلى هذا جاء قول الشاعر: [من الرجز]
بل جوز تيهاء بظهر الحجفت^(١)

أراد: الحجفة، وكذلك قول الشاعر: [من الرجز]
الله نجاك بكفئي مُسَلِمَت من بعد ما وبعد ما ويعدمت^(٢)
صارت نفوس القوم عند العَلَصَمَت وكادت الحرة أن تُدعى أمت
أراد: مسلمة، وغلصمة، وأمة، في رواية من وقف بالتاء، وعلى هذا جاء الوقف
في القرآن على ما كتب من ذلك بالتاء، حسب ما يأتي بعد [بحول الله - عز جلاله
وجل كماله]^(٣).

وحكى عن بعض الكوفيين أنه قال: الهاء هي الأصل والتاء في الوصل بدل منها،
قال: ووجه ذلك أنهم أرادوا أن يفرقوا بين علامة التأنيث اللاحقة للفعل، واللاحقة
للاسم.

(١) الرجز لسؤر الذئب في لسان العرب (٣٩/٩) (حجفت)؛ ولبعض الطائيين في شرح شواهد
الإيضاح ص (٣٨٦)، وبلا نسبة في الإنصاف (٣٧٩/١)، وجمهرة اللغة ص (١١٣٥)،
والخصائص (٣٠٤/١)، و (٩٨/٢)، و (١٥٦)، و (١٦٢)، و (٢١٧)، و (٢٧٧/٢) وشرح شواهد
الإعراب (١٥٩/١)، و (٦٧٣)، و (٥٦٣/٢)، و (١١٨/٢)، و (٦٧/٤)، و (٨٩/٥)، و (١٠٥/٨)، و (٨١/٩)، و (١٠/١٠)
الشافية ص (١٩٨)، و (٧٠/١١) (بلل)، و (٩٢/٢).

وفي البيت شاهدان: أولهما قوله: (الحجفت) على لغة بعض العرب الذين يجرون
الوقف مجرى الوصل، فيقولون؛ (هذا طلحت)، و (عليه السلام والرحمت)، فيقبلون
الهاء تاء. وثانيهما أنه يجوز الروم والإشمام عند من يقف بالتاء.

(٢) الرجز لأبي النجم الراجز في الدر (٢٣٠/٦)، وشرح التصريح (٣٤٤/٢)، ولسان العرب
(٤٧٢/١٥) (ما) ومجالس ثعلب (٣٢٦/١)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١١٣/١)،
وأوضح المسالك (٣٤٨/٤)، وخرزاة الأدب (١٧٧/٤)، و (٣٣٣/٧)، والخصائص (١/١)
(٣٠٤)، والدرر (٣٠٥/٦)، و (١٦٢)، و (١٦٠/١)، و (١٦٣)، و (٥٦٣/٢) وشرح الأشموني (٧٥٦/٣)، وشرح شافية ابن الحاجب (٢٨٩/٢)،
وشرح قطر الندى ص (٣٢٥)، وشرح المفصل (٨٩/٥)، و (٨١/٩)، والمقاصد النحوية (٤/٤)
(٥٥٩)؛ وجمع الهموامع (١٥٧/٢)، (٢٠٩).

والشاهد فيه قوله: (الغلصمت)، و (مسلمت)، و (أمت) حيث لم يبدل تاء التأنيث في
الوقف هاء، بل أبقاها على حالها. أما قوله: (بعدمت) فالأصل: (بعدها)، فأبدل ألف (ما)
هاء، ثم أبدل الهاء تاء ليوافق، بذلك، قوافي بقية الأبيات.

(٣) في ب: بحول الله تعالى.

وهذا القول ضعيف؛ لأنه لو كان كذلك، لم يكن لاختصاص التفرقة بالوقف دون الوصل وجه، وقد تقدم أن الوقف عارض، فكيف نخص التفرقة به مع أن التاء اللاحقة للفعل لا تدل على تانيث الفعل، وإنما تدل على تانيث الاسم المرفوع بذلك الفعل؟! فظهر أن القول الأول أظهر، ثم إن الهاء لم تثبت علامة للتانيث في غير هذا الموضع، وقد تثبت التاء كما تقدم في الفعل وصلًا ووقفًا، وفي الجمع مثل: المسلمات.

ثم إن جعل الهاء بدلًا من التاء له وجه صحيح يطرد في كلام العرب، وهو أن الوقف موضع تغيير؛ ألا تراهم يبدلون فيه التنوين ألفًا وكذلك النون الخفيفة اللاحقة للفعل تبدل^(١) في الوقف ألفًا، ويسكن فيه ما كان في الوصل متحركًا، ويضعف ما كان مخففًا، وتلحق هاء السكت، وتنقل الحركة إلى الساكن^(٢) قبلها، وتسهل الهمزة كما هو مذهب حمزة، وهشام... إلى غير ذلك مما هو محكم في كتب النحو، وليس لجعل التاء في الوصل عوضًا من الهاء، وادعاء كون الهاء هي الأصل في التانيث - وجه، [والله - تبارك اسمه وتعالى جده - أعلم وأحكم]^(٣).

فإن قيل: إن كانت التاء هي الأصل، فما الحامل على كتب الهاء في «امرأة» و«قائمة» ونحوهما؟ وهلا كتبوها^(٤) بالتاء؟ ولأي شيء يطرد في عبارة سيبويه، وغيره من النحويين أن يقولوا: هاء التانيث، ولا يقولون: تاء التانيث إلا قليلًا؟ فالجواب: أن عادة الكتاب أن يثبتوا في أول الكلمة من الحروف ما يلفظ به في الابتداء، سواء وافق اللفظ في الوصل أو خالف، ويثبتون في آخرها ما يلفظ به في الوقف، سواء وافق اللفظ في الوصل أو خالف فكتبوا الهاء؛ رعيًا لثبوتها في اللفظ في الوقف.

وأما التعبير بالهاء دون التاء في الأكثر، فإنما روعي في ذلك كونها موجودة في الخط، ولا يقدر هذا في أصالة التاء وفرعية الهاء، والله - عز وجل - أعلم وأحكم. واعلم أنه لا خلاف أن التاء اللاحقة في الوصل لا تمال، فأما الهاء المخصوصة

(١) في ب: يبدل.

(٢) في أ: مسكن.

(٣) في ب: والله أعلم.

(٤) في أ: كتبوها.

مذهب الكسائي في الوقف على هاء التأنيث

بالوقف فقد وردت فيها الإمالة عن العرب، حكى سيوييه: «ضربت ضربته، وأخذت أخذه».

ثم قال: «شبه الهاء بالألف، فأمال ما قبلها، كما يميل ما قبل الألف». واعلم أن هذا التشبيه ينبغى أن يكون بألف التأنيث خاصة لا بالألف المنقلبة عن الياء طردًا لمذهب سيوييه في تشبيه الشيء بما هو أقرب إليه شبهًا، كما شبه الفعل المضارع باسم الفاعل، ولم يشبهه بالاسم المنكر مطلقًا على ما هو محكم في كتابه، ومفسر في موضعه.

وكذا قال الحافظ في «المفردات» حين ذكر أن الكسائي يميل هذه الهاء في الوقف فقال تشبيهاً منه لها بإمالة ألف التأنيث.

ووجه الشبه بين هذه الهاء، وألف التأنيث أنهما زائدتان، وأنهما للتأنيث، وأنهما من مخرج واحد، وأنهما ساكتتان، وأنهما مفتوح ما قبلهما، وأنهما حرفان خفيان قد يحتاج كل واحد منهما أن يتبين بغيره، كما بينوا ألف الندبة في الوقف بالهاء بعده في نحو: وازيداه، وبينوا هاء الإضممار بالواو، والياء نحو: ضربهُو زيد، ومر بهي زيد، على ما هو محكم في موضعه. ومع هذا: فإن الألف قد تبدل تاء كما قال الشاعر: [من الرجز] الله نجاك بكفئى مُسَلِّمَتٍ من بعد ما وبعد ما وبعدت أراد: وبعدما، وعلى هذا قال بعض النحويين: إن الهاء في «مهما» بدل من ألف؛ إذ الأصل عند هذا القائل «ماما» فاستثقل اجتماع الأمثال، فأبدلوا من الألف الأولى «هاء»، وقد اشتمل هذا الكلام على أوجه من الشبه الخاص بالألف والهاء اللتين للتأنيث، وعلى أوجه من الشبه العام بين الهاء والألف مطلقاً وإن كانتا لغير التأنيث. فإذا تقرر اتفاق الألف والهاء على الجملة، وزادت هذه الهاء التي للتأنيث على الخصوص اتفاقها مع ألف التأنيث على الخصوص في الدلالة على معنى التأنيث، وكانت ألف التأنيث تمال لشبهها بالألف المنقلبة عن الياء - أمالوا هذه الهاء؛ حملاً على ألف التأنيث المشبهة في الإمالة بالألف المنقلبة عن الياء، ولا يستبعد هذا الحمل؛ فإنهم قد أمالوا ما هو أبعد منه:

حكى سيوييه: أنهم أمالوا «طلبنا زيد»، و«رأيت عبدا» فأمالوا هذه الألفات وليس معها شيء من الأشياء التي توجب الإمالة مما تقدم ذكره في الباب المتقدم، غير أنها لما وقعت طرفاً أشبهت ألف «حبلي»؛ لأنها أيضاً طرف وليست واحدة منهما منقلبة

عن ياء، وبهذين القيدتين علل سيبويه شبه هذه الألفات بألف «حبلية» وأعنى بالقيدتين: وقوع هذه الألفات طرفاً، وأنها غير منقلبات عن ياء.

واعلم أن ما تقدم من كون هاء التانيث غير بدل من ياء، وكونها مخصوصة بالوقف، وكونها تستلزم فتح ما قبلها - مطرد إلا في كلمة واحد، وهي «هذه»، إذا أشرت إلى مؤنث؛ فإن الهاء فيها بدل من ياء^(١)، وهي ثابتة في الوصل والوقف، ومستلزمة كسر ما قبلها؛ وذلك لأنهم فرقوا بين تانيث اسم الإشارة، وتانيث غيره؛ لأن اسم الإشارة مبنى، كما فرقوا في التصغير فقالوا: هاذيا، وهاتيا، وهاوليا، في تصغير: هذا، وهاتان، وهؤلاء، وكذلك فعلوا في «الذي»، و«التي» فقالوا في تصغيرهما: اللذيا واللتيا.

فأما مجيء حرف التانيث في «الصلاة» ونحوها بعد ساكن وهو الألف فلا يكسر ما تقدم من لزوم الفتح؛ لأن هذه الألف منقلبة عن حرف مفتوح، ولزم قلبه لتحركه وانفتاح ما قبله.

ولما ألحقت^(٢) هذه التاء في «ضاربة» ونحوه، جعلت محل الإعراب بعد أن كان محله الحرف الذي قبلها، نحو «ضارب» فصارت في حكم ما هو من بنية الكلمة، وإن كانت باعتبار آخر بمنزلة كلمة ضمت [إلى] أخرى مثل «بعلبك» [و] كما جعلوا الإعراب في آخر «بعلبك» بعد التركيب كقول امرئ القيس: [من الطويل]

لقد أنكرتني بعلبكُ وأهلها

^(٣)

في رواية من رفع الكاف.

ولزم تحريك ما قبل هذه التاء في «قائمة» ونحوها؛ لأنه قد يكون قبله ساكن، نحو «ضربة»، و«غرفة» فلو سكن ما قبل التاء، لزم التقاء ساكنين، ومع هذا فإنه حرف عود^(٤) الحركة، وأنس بها قبل لحاق هذه العلامة؛ فكرهوا إسكانه فألزموه الحركة كما ألزموها في: «أخيك» وأخواته عند من يجعل إعرابه بحركات مقدرات،

(١) في ب: ثاء.

(٢) في أ: لحقت.

(٣) صدر بيت، وعجزه:

..... ولابن جريح في قرى حمص أنكرا

والبيت في ديوانه ص (٦٨)، ومعجم البلدان (١/٥٣٩)، ومعجم ما استعجم (١/٢٦٠).

(٤) في ب: عدد.

وأُتبع ما قبل الآخر الآخر، وكما حركوا الدال من «يد»، حين ثنوا في الضرورة كقوله: [من الكامل]

يَدَيَانِ بِيضَاوَانٍ عِنْدَ مَحْلَمٍ^(١)
.....
..... البيت.

وخص بالفتح دون غيره من الحركات؛ لأنه قد يكون ما قبله مكسورًا، أو مضمومًا نحو «مسلمة» و«سنبلة»، فلو التزموا التحريك بالضم أو بالكسر، للزم توالى الثقل فحركوه بأخف الحركات لا سيما وقد ثقلت الكلمة بزيادة حرف التأنيث، ومع هذا فأرادوا توكيد شبهها بالألف؛ إذ لا تثبت الألف إلا بعد فتحة.

وقد قيل: فتح ما قبل هذه التاء بالحمل على فتح اللام من «بعلبك» والعين في «أربع عشرة»، ونحوهما من المركبات؛ اعتبارًا بكون هذه التاء مع ما اتصلت به بمنزلة كلمة ضمت إلى أخرى، والله - تبارك وتعالى - أعلم وأحكم.

وأرجع إلى لفظ الحافظ - رحمه الله - قال: «اعلم أن الكسائي كان يقف على هاء التأنيث وما ضارعها في اللفظ بالإمالة».

اعلم أن هذه التاء التي تلحق الأسماء في الوصل وتقلب هاء في الوقف تنقسم اثني عشر قسمًا:

الأول: اللاحقة لتأنيث الاسم الذي يكون دونها مذكرًا، نحو: رجل، وشيخ، وغلام، فهذه عبارات عن المذكرين، فإذا لحقت التاء فقلت: رجلة، وشيخة، وغلامة، صار واقعا على المؤنث، وعليه جاء قول الشاعر: [من المديد]

خَرَقُوا جِيبَ فَتَاتِهِمْ لَمْ يَبَالُوا حَرَمَةَ الرَّجُلَةِ^(٣)

(١) في ب: محكم.

(٢) صدر بيت، وعجزه:

..... قد يمنعانك أن تضام وتضهدا

وهو بلا نسبة في خزنة الأدب (٤٧٦/٧، ٤٨٥)، وشرح الأشموني (٦٦٨/٣)، وشرح شواهد الشافية ص (١١٣)، وشرح المفصل (٨٣/٥) (٥/٦) (٥٦/١٠)، ولسان العرب (يدى)، والمقرب (٤٢/٢)، والمنصف (٦٤/١)، (١٤٨/٢).

والشاهد فيه تشنية (يد) على (يديان) وهذا شاذ والقياس: (يدان)، بدون رد اللام المحذوفة؛ لأن هذه اللام لا ترد عند الإضافة.

(٣) البيت بلا نسبة في شرح شواهد الإيضاح ص (٤١٦)، وشرح المفصل (٩٨/٥)، ولسان العرب (رجل)، وتاج العروس (رجل)، وكتاب العين (١٠١/٦).

وقول الآخر: [من الطويل]

وتضحك منى شيخة عبشمية كأن لم ترى قبلى أسيرا يمانيا^(١)
وقول الآخر: [من الوافر]

ومركضة صريحى أبوها يهان لها الغلامة والغلام^(٢)
إلا أن هذا النوع قليل فى كلام العرب، ومنه فى القرآن: ﴿أَمْرَأَةٌ﴾ و ﴿أَمْرَأَةٌ﴾.
والثانى: اللاحقة لتأنيث الصفة نحو: ﴿مُسَلِّمَةٌ﴾، و ﴿مُؤَمِّنَةٌ﴾ و ﴿صَلْبَةٌ﴾
و ﴿وَالِدَةٌ﴾ و ﴿صِدِّيقَةٌ﴾ وكلها فى القرآن.

الثالث: اللاحقة للإفراد نحو «بقرة» و «شجرة» و «نخلة» و «شبية» و «نملة»؛ ألا ترى أن كل هذه الأمثلة عبارة عن المفرد، فإذا أزلت التاء فقلت: بقر، وشجر، ونخل، وشيب، ونمل، دل على الجمع، وهذا هو الذى يسميه النحويون اسم الجنس، أعنى الاسم الذى يفهم منه الجمع، فإذا ألحقت التاء؛ صار للمفرد، ومنه المصدر نحو: التوب والتوبة، والجهر والجهرة، والبطش والبطشة، يكون بالتاء عبارة عن المرة الواحدة، ودون التاء مطلقاً صالحاً للمرة، وللمرتين، والأكثر.

الرابع: عكس الثالث، وهى التاء اللاحقة للدلالة على الجمع، فإذا زالت بقى الاسم دالاً على الواحد، نحو «جمالة» و «بغالة» ألا ترى أن هذا عبارة عن الجمع، فإذا قلت: جمال، وبغال، فهَمَّ الواحد، ومنه فى القرآن: ﴿سَيَّارَةٌ﴾ [يوسف: ١٩].

(١) البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثى فى الأغاني (٢٥٨/١٦)، وسر صناعة الإعراب (١/٧٦)، وشرح اختيارات المفضل ص (٧٦٨)، وشرح شواهد الإيضاح ص (٤١٤)، وشرح شواهد المغنى (٦٧٥/٢)، ولسان العرب (هذذ)، (قدر)، (شمس)، ومغنى اللبيب (١/٢٧٧)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (١٥/٢)، وشرح الأشموني (٤٦/١)، وشرح المفصل (٩٧/٥)، (١٠٧/١٠)، والمحتسب (٦٩/١).

وفى البيت شاهدان: أولهما قوله: (شبيخة): فقد دخلته التاء، وهو مؤنث حقيقى له ذكر هو (الشيخ). وثانيهما قوله: (لم ترى) حيث أثبت الألف فى (ترى) رغم جزمها، وقد خرج على وجهين: أولهما أن الأصل: (ترين) فجزم بحذف النون. والثانى أن أصله: (ترأى)، فحذف الألف للجزم، وخفف الهمزة، وجعلها ألفاً، ونقل حركتها إلى الساكن قبلها.
(٢) البيت لأوس بن غلفاء الهجيمى فى شرح المفصل (٩٧/٥)، ولسان العرب (صرح)، (ركض)، (غلم)، وللأسدى فى شرح شواهد الإيضاح ص (٤١٥)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص (٩٦٠)، ولسان العرب (ركض).
والشاهد فيه قوله: (الغلامة)، وهو اسم غير وصف دخلته التاء فى التأنيث الحقيقى.

الخامس: اللاحقة لمعنى المبالغة في الوصف نحو: علامة، ونسابة، ومنه في القرآن ﴿هُمَزَةٌ لُّمَزَةٌ﴾ [الهمزة: ١] و ﴿خَلِيفَةٌ﴾ [ص: ٢٦]، و ﴿بَصِيرَةٌ﴾ [القيامة: ١٤].

السادس: اللاحقة لتوكيد معنى التأنيث، وذلك حيث يكون للمذكر لفظ يخالف لفظ المؤنث، فلو تركت التاء، لكان اللفظ كافيًا في الدلالة على المؤنث، نحو «جدى»، و«عناق» ألا ترى أن «الجدى» خاص بالمذكر، و«العناق» خاص بالمؤنث؟! فهو كاف في الدلالة، فإذا وجدنا من كلامهم «ثور» و«نعجة» و«جمل» و«ناقة»، قلنا: التاء في «نعجة» و«ناقة» لتوكيد معنى التأنيث؛ إذ لفظ «الجمل» و«الثور» مخالف للفظ «النعجة» و«الناقة» فلو تركت العرب التاء من «النعجة»، و«الناقة»، لكان كافيًا في الدلالة على المؤنث غير متلبس بالمذكر، كما كان ذلك في «الجدى»، و«العناق».

السابع: اللاحقة لتأنيث اللفظ، وذلك إما في المفرد نحو: مدينة، وبقعة، وبلدة، وإما في الجمع نحو: ملائكة، وحفدة، وألسنة، وقردة، وحجارة، وزبانية، وأفئدة. الثامن: اللاحقة عوضًا من ياء المتكلم في قولك: يا أبة، ويا أمة، والأصل: يا أبي، ويا أمي^(١)، وفي القرآن منه: ﴿يَتَأْتَى﴾ [الصافات: ١٠٢].

التاسع: اللاحقة عوضًا من ياء قبل الآخر في الجمع الذي على مثال «مفاعيل» نحو «فرازة»، و«زنادقة»، التاء عوض من الياء في: فرازين، وزناديق. العاشر: اللاحقة لهذا الجمع يصحبها معنى النسب نحو «المهالبة»^(٢) و«المناذرة».

الحادى عشر: اللاحقة لهذا الجمع يصحبها معنى العجمة نحو «مَوَازِجَةٌ».

الثاني عشر: اللاحقة لهذا الجمع يصحبها معنى العجمة، ومعنى النسب معا نحو «السيابجة» الواحد «سبيجي».

وليس في القرآن من هذه الأقسام الأربعة الأخيرة شيء فيما علمت، والله - جل

(١) في أ: ويا أمتى.

(٢) نسبة إلى أبي سعيد المهلب بن أبي صفرة الأزدي، أمير خراسان، وينسب إليه كثير من العلماء نسبة وولاء.

ينظر الباب لابن الأثير (٣/٢٧٦).

جلاله - أعلم وأحكم.

فإذا تقرر هذا: يخرج كلام الحافظ - رحمه الله - على أنه أراد بهاء التأنيث القسمين الأولين، وأراد بما ضارعتها سائر الأقسام التي أولها الثالث وآخرها الثامن، ويمكن أن يكون القسم السادس والقسم السابع مع القسمين الأولين، والله - تبارك وتعالى - أعلم.

ثم إن التاء في جميع هذه الأقسام قد تسمى تاء التأنيث؛ وذلك بسبب شبهها بتاء التأنيث في اتحاد اللفظ، وإبدال الهاء منها في الوقف ولزوم تحريك ما قبلها بالفتح. قال الحافظ - رحمه الله -: «إن الكسائي كان يقف على هاء التأنيث وما ضارعتها في اللفظ بالإمالة».

يريد إمالة الهاء وإمالة الفتحة التي قبلها، وكذا نص عليه في «الموضح»: «أنه كان يقف على هاء التأنيث، وما ضارعتها في اللفظ بالإمالة الخالصة فيميل الفتحة التي قبلها لإمالتها؛ إذ كان لا يوصل إلى إمالتها إلا بذلك، إذ هي ساكنة كالألف». انتهى.

وهكذا مذهب الإمام؛ لأنه قال: «فكان الكسائي وحده يميلها وينحو بالفتحة قبلها نحو الكسرة» ثم قال في آخر الباب ما نصه: «وأما ﴿مَرْضَاتٌ﴾ و ﴿التَّوْرَةَ﴾ و ﴿مُرْجَلَةٌ﴾ و ﴿تُقَنَّاتٌ﴾ و ﴿كَيْشَكُورٌ﴾ ونحوها فليست من هذا الباب؛ لأن الممال فيهن الألف وما قبلها لا الهاء، والممال في هذا الباب للكسائي هاء التأنيث وما قبلها؛ فالبابان متباينان ومثل هذا قال الحافظ في «المفردات».

وأما الشيخ فحاصل قوله: أن الإمالة في هذا الباب مخصوصة بالفتحة التي قبل الهاء، والإمالة في الهاء قال في «التبصرة»: «ذُكِرُ اختلافهم في الوقف على ما قبل هاء التأنيث: «أجمع القراء على فتح ما قبل هاء التأنيث في الوصل، واختلفوا في الوقف: فوقف الكسائي بالإمالة، وفتح الباقون». انتهى.

فخص الكلام بما قبل الهاء.

ثم قال بعد كلام: «وقد أدخل قوم في هذا الباب إمالة ما قبل هاء السكت نحو ﴿كِنْيَةٍ﴾ [الحاقة: ١٩] ونحوه، وليس منه ولا يؤخذ به». انتهى.

وهذا أيضا جار على ما تقدم؛ لأنه خص الكلام بما قبل الهاء.

ثم قال بعد كلام: «وأجمعوا على فتح ما قبل هاء التأنيث إذا كان قبلها ألف منقلبة عن واو»، وهذا أيضًا جار على ما تقدم.

وقال في كتاب «التذكرة» ما نصه: «ذكر إمالة ما قبل هاء التانيث: تفرد الكسائي بإمالة ما قبل هاء التانيث».

وقال في كتاب «الكشف»: «باب علل إمالة ما قبل هاء التانيث».

ثم قال بعد كلام: «فلما تمكن الشبه في الوقف بالسكون؛ أجزاها الكسائي مجرى الألف في الوقف فأمال ما قبلها من الفتح فقربه من الكسرة، كما يفعل بألف التانيث».

وقال متصلاً بهذا: «إلا أن ألف التانيث تقرب في الإمالة نحو الياء، وليست كذلك الهاء».

ثم قال في آخر الباب ما نصه: «فأما الإمالة في ﴿تُقْنَةُ﴾ [آل عمران: ٢٨] و﴿تُقَانِيَةُ﴾ [آل عمران: ١٠٢] فإنما وجبت؛ لأن أصل ألفه الياء فلا مزية للوقف على الوصل، ولا سبيل لهاء التانيث في هذه الإمالة؛ لأن الممال في هذا هو الألف وما قبلها [ينحى بالألف نحو أصلها]^(١)، وينحى بالفتحة نحو الكسرة لتمكن الإمالة في الألف، وهاء التانيث إنما تمال الفتحة التي قبلها نحو الكسرة لا غير، فاعرف الفرق بينهما» انتهى.

واعلم أن هذا الحاصل من كلام الشيخ هو الجارى على ما تقدم في تفسير الإمالة في الباب المتقدم، وهو أن الإمالة هي تقريب الفتحة من الكسرة، وتقريب الألف من الياء، وهذه الهاء لا يمكن أن يدعى تقريبها من الياء، ولا فتحة فيها فتقرب من الكسرة، وعلى هذا أيضاً يجرى قول سيبويه: «إنه سمع العرب يقولون: ضربت ضربه، وأخذت أخذه»، ثم قال: «شبه الهاء بالألف فأمال ما قبلها كما يميل ما قبل الألف» انتهى.

ولا ينبغي أن يفهم عن الحافظ والإمام أنهما يخالفان في هذا، فأما تنصيصهما على أن الهاء ممالة فيمكن حمله على أن الهاء إذا أميل ما قبلها؛ فلا بد أن يصحبها في صوتها حال ما من الضعف خفي، يخالف حالها إذا لم [يكن ما قبلها ياء]^(٢)، وإن لم يكن الحال من جنس التقريب إلى الياء فسمياً ذلك المقدار إمالة، والله - العلي العظيم - أعلم وأحكم.

قال الحافظ - رحمه الله - : «نحو قوله: جنة . . .» إلى قوله: «إلا أن يقع قبل

(١) سقط في أ.

(٢) في أ: يمل ما قبلها.

الهاء أحد عشر حرفاً» .

اعلم أن هذه الهاء التي تبدل في الوقف من تاء التأنيث وردت في القرآن بعد جميع حروف الهجاء التسعة والعشرين، والاختيار في مذهب الحافظ والشيخ والإمام اعتبار ما قبلها فقسموه ثلاثة أقسام:

قسم اتفقوا على إمالته في الوقف للكسائي .

وقسم اتفقوا على اختيار فتحه في الوقف، كالوصل .

وقسم فصلوه على ما يأتي بعد بحول الله الولي الحميد .

وأصل هذا التقسيم والتفصيل لابن مجاهد - رحمه الله - وتبعه هؤلاء الأئمة على اختياره واستحسنوه، والرواية عن الكسائي مطلقة بالإمالة في الجميع، نص على ذلك الإمام والشيخ، وأذكر لك [بحول الله الرب الكريم البر الرحيم]^(١) ما جاء في القرآن العظيم من كل واحد من الأقسام الثلاثة مستوفى على قراءة الكسائي، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

القسم الأول: المتفق على إمالته في الوقف هو ما كان قبل الهاء فيه حرف من هذه

الخمس عشرة حرفاً التي يجمعها قولك: بذى زوج سد مثلت نفس:

الباء وردت في القرآن في ثمانية وعشرين اسماً، وهي:

- ﴿حبة﴾ [الأنبياء: ٤٧]، ﴿التوبة﴾ [النساء: ١٨]، ﴿الكعبة﴾ [المائدة: ٩٥]،
- ﴿رهبة﴾ [الحشر: ١٣]، ﴿شبية﴾ [الروم: ٥٤]، ﴿خطبة﴾ [البقرة: ٢٣٥]،
- ﴿ريية﴾ [التوبة: ١١٠]، ﴿الإربة﴾ [النور: ٣١]، ﴿قربة﴾ [التوبة: ٩٩]، ﴿عصبة﴾
- [يوسف: ٨]، ﴿رقبة﴾ [النساء: ٩٢]، ﴿العقبة﴾ [البلد: ١١]، ﴿دابة﴾ [البقرة: ١٦٤]،
- ﴿صاحبة﴾ [الجن: ٣]، ﴿سائبة﴾ [المائدة: ١٠٣]، ﴿عاقبة﴾ [آل عمران: ١٣٧]،
- ﴿غائية﴾ [النمل: ٧٥]، ﴿كاذبة﴾ [العلق: ١٦]، ﴿ناصبة﴾ [الغاشية: ٣]،
- ﴿مثابة﴾ [البقرة: ١٢٥]، ﴿مثوبة﴾ [المائدة: ٦٠]، ﴿مصيبة﴾ [البقرة: ١٥٦]،
- ﴿طيبة﴾ [آل عمران: ٣٨]، ﴿غياية﴾ [يوسف: ١٠]، ﴿محببة﴾ [طه: ٣٩]،
- ﴿مسغبة﴾ [البلد: ١٤]، ﴿مقربة﴾ [البلد: ١٥]، ﴿متربة﴾ [البلد: ١٦] .

الذال: ورد في اسمين وهما:

(١) في ب: بحول الله تعالى .

﴿لذة﴾ [الصفات: ٤٦]، ﴿الموقوذة﴾ [المائدة: ٣].

الياء: وردت في أربعة وستين اسما وهي:

﴿شية﴾ [البقرة: ٧١]، ﴿فدية﴾ [البقرة: ١٨٤]، ﴿خشية﴾ [الإسراء: ٣١]،
 ﴿حية﴾ [طه: ٢٠]، ﴿القرية﴾ [النساء: ٧٥]، ﴿آية﴾ [مريم: ١٠]، ﴿الجزية﴾
 [التوبة: ٢٩]، ﴿مرية﴾ [هود: ١٧]، ﴿حلية﴾ [فاطر: ١٢]، ﴿فتية﴾ [الكهف:
 ١٣]، ﴿خفية﴾ [الأنعام: ٦٣]، ﴿خاوية﴾ [البقرة: ٢٥٩]، ﴿عاتية﴾ [الحاقة: ٦]،
 ﴿جائية﴾ [الجاثية: ٢٨]، ﴿قاسية﴾ [المائدة: ١٣]، ﴿دانية﴾ [الحاقة: ٢٣]،
 ﴿غاشية﴾ [يوسف: ١٠٧]، ﴿آنية﴾ [الغاشية: ٥]، ﴿زكية﴾ [الكهف: ٧٤]،
 ﴿لاهيية﴾ [الأنبياء: ٣]، ﴿الزانية﴾ [النور: ٢]، ﴿باقية﴾ [الحاقة: ٨]، ﴿بالناصية﴾
 [العلق: ١٥]، ﴿راضية﴾ [الفجر: ٢٨]، ﴿بالطاغية﴾ [الحاقة: ٥]، ﴿راية﴾
 [الحاقة: ١٠]، ﴿الجارية﴾ [الحاقة: ١١]، ﴿واعية﴾ [الحاقة: ١٢]، ﴿واهيية﴾
 [الحاقة: ١٦]، ﴿هاوية﴾ [القارعة: ٩]، ﴿خافية﴾ [الحاقة: ١٨]، ﴿عالية﴾
 [الحاقة: ٢٢]، ﴿الخالية﴾ [الحاقة: ٢٤]، ﴿القاضية﴾ [الحاقة: ٢٧]، ﴿حامية﴾
 [الغاشية: ٤]، ﴿لاغية﴾ [الغاشية: ١١]، ﴿الوصية﴾ [البقرة: ١٨٠]، ﴿بقية﴾
 [البقرة: ٢٤٨]، ﴿تحية﴾ [الفرقان: ٧٥]، ﴿حمية﴾ [الفتح: ٢٦]، ﴿بهديية﴾
 [النمل: ٣٥]، ﴿عشية﴾ [النازعات: ٤٦]، ﴿قاسية﴾ [المائدة: ١٣]، ﴿ذرية﴾
 [الإسراء: ٣]، ﴿شرقية﴾ [النور: ٣٥]، ﴿غربية﴾ [النور: ٣٥]، ﴿مرضية﴾
 [الفجر: ٢٨]، ﴿مبنية﴾ [الزمر: ٢٠]، ﴿علانية﴾ [البقرة: ٢٧٤]، ﴿ثمانية﴾
 [الحاقة: ١٧]، ﴿الزبانية﴾ [العلق: ١٨]، ﴿الجاهلية﴾ [الفتح: ٢٦]، ﴿تصدية﴾
 [الأنفال: ٣٥]، ﴿تصلية﴾ [الواقعة: ٩٤]، ﴿توصية﴾ [يس: ٥٠]، ﴿تسمية﴾
 [النجم: ٢٧]، ﴿المتردية﴾ [المائدة: ٣]، ﴿سقاية﴾ [التوبة: ١٩]، ﴿الولاية﴾
 [الكهف: ٤٤]، ﴿أودية﴾ [الرعد: ١٧]، ﴿رهبانية﴾ [الحديد: ٢٧]، ﴿البرية﴾
 [البينة: ٦].

الزاي: وردت في ستة أسماء، وهي:

﴿العزة﴾ [البقرة: ٢٠٦]، ﴿أعزة﴾ [المائدة: ٥٤]، ﴿بارزة﴾ [الكهف: ٤٧]،
 ﴿همزة﴾ [الهمزة: ١]، ﴿لمزة﴾ [الهمزة: ١]، ﴿بمفازة﴾ [آل عمران: ١٨٨].

الواو: وردت في سبعة عشر اسما وهي:

﴿قسوة﴾ [البقرة: ٧٤]، ﴿المروءة﴾ [البقرة: ١٥٨]، ﴿فجوة﴾ [الكهف: ١٧]،
 ﴿شهوة﴾ [الأعراف: ٨١]، ﴿دعوة﴾ [غافر: ٤٣]، ﴿غشاوة﴾ [البقرة: ٧]،
 ﴿أسوة﴾ [الأحزاب: ٢١]، ﴿نسوة﴾ [يوسف: ٣٠]، ﴿إخوة﴾ [يوسف: ٥٨]،
 ﴿جدوة﴾ [القصص: ٢٩]، ﴿بالعدوة﴾ [الأنفال: ٤٢]، ﴿بالعروة﴾ [البقرة:
 ٢٥٦]، ﴿ربوة﴾ [المؤمنون: ٥٠]، ﴿القوة﴾ [القصص: ٧٦]، ﴿العداوة﴾
 [المائدة: ١٤]، ﴿غشاوة﴾ [البقرة: ٧]، ﴿النبوة﴾ [آل عمران: ٧٩].

الجيم: وردت في ثمانية أسماء، وهي:

﴿حاجة﴾ [يوسف: ٦٨]، ﴿بهجة﴾ [النمل: ٦٠]، ﴿نعجة﴾ [ص: ٢٣]،
 ﴿لجة﴾ [النمل: ٤٤]، ﴿حجة﴾ [البقرة: ١٥٠]، ﴿درجة﴾ [النساء: ٩٥]،
 ﴿زجاجة﴾ [النور: ٣٥]، ﴿وليجة﴾ [التوبة: ١٦].

الشين: وردت في أربعة أسماء، [و] هي:

﴿البطشة﴾ [الدخان: ١٦]، ﴿الفاحشة﴾ [النساء: ١٥]، ﴿عيشة﴾ [الحاقة:
 ٢١]، ﴿معيشة﴾ [طه: ١٢٤].

الدال: وردت في ثمانية وعشرين اسما وهي:

﴿بلدة﴾ [الفرقان: ٤٩]، ﴿جلدة﴾ [النور: ٤]، ﴿وردة﴾ [الرحمن: ٣٧]،
 ﴿عدة﴾ [الأحزاب: ٤٩]، ﴿عقدة﴾ [البقرة: ٢٣٥]، ﴿عُدة﴾ [التوبة: ٤٦]،
 ﴿وحفدة﴾ [النحل: ٧٢]، ﴿قردة﴾ [البقرة: ٦٥]، ﴿واحدة﴾ [القمر: ٥٠]،
 ﴿والدة﴾ [البقرة: ٢٣٣]، ﴿مائدة﴾ [المائدة: ١١٤]، ﴿جامدة﴾ [النمل: ٨٨]،
 ﴿هامدة﴾ [الحج: ٥]، ﴿شهادة﴾ [البقرة: ١٤٠]، ﴿الموءودة﴾ [التكوير: ٨]،
 ﴿معدودة﴾ [البقرة: ٨٠]، ﴿مقتصدة﴾ [المائدة: ٦٦]، ﴿مودة﴾ [المائدة: ٨٢]،
 ﴿أفئدة﴾ [الأنعام: ١١٣]، ﴿موعدة﴾ [التوبة: ١١٤]، ﴿عبادة﴾^(١) [الروم: ٤٨]،
 ﴿زيادة﴾ [التوبة: ٣٧]، ﴿مسندة﴾ [المنافقون: ٤]، ﴿مشيدة﴾ [النساء: ٧٨]،
 ﴿ممددة﴾ [الهمزة: ٩]، ﴿مؤصدة﴾ [الهمزة: ٨]، ﴿الموقدة﴾ [الهمزة: ٦]،
 ﴿مسودة﴾ [الزمر: ٦٠].

الميم: وردت في اثنين وثلاثين اسما وهي:

﴿أمة﴾ [الأنبياء: ٩٢]، ﴿رحمة﴾ [الإسراء: ٨٢]، ﴿نعمة﴾ [الدخان: ٢٧]،
 ﴿لومة﴾ [المائدة: ٥٤]، ﴿نعمة﴾ [البقرة: ٢١١]، ﴿حكمة﴾ [القمر: ٥]، ﴿ذمة﴾

(١) هكذا بالمخطوط فليحرر.

[التوبة: ٨]، ﴿قسمة﴾ [النجم: ٢٢]، ﴿غمة﴾ [يونس: ٧١]، ﴿مسلمة﴾ [البقرة: ١٢٨]، ﴿الحطمة﴾ [الهمزة: ٤]، ﴿محرمة﴾ [المائدة: ٢٦]، ﴿مسلمة﴾ [النساء: ٩٢]، ﴿المسومة﴾ [آل عمران: ١٤]، ﴿مكرمة﴾ [عبس: ١٣]، ﴿قائمة﴾ [آل عمران: ١١٣]، ﴿ظالمة﴾ [هود: ١٠٢]، ﴿ناعمة﴾ [الغاشية: ٨]، ﴿الطامة﴾ [النازعات: ٣٤]، ﴿القيمة﴾ [البينة: ٥]، ﴿المقامة﴾ [فاطر: ٣٥]، ﴿بالمرحمة﴾ [البلد: ١٧]، ﴿المشامة﴾ [البلد: ١٩]، ﴿مُحْكَمَةٌ﴾ [محمد: ٢٠]، ﴿كلمة﴾ [الكهف: ٥]، ﴿بهيمة﴾ [الحج: ٣٤]، ﴿لشرذمة﴾ [الشعراء: ٥٤]، ﴿القيامة﴾ [القيامة: ١]، ﴿اللوامة﴾ [القيامة: ٢]، ﴿الندامة﴾ [يونس: ٥٤].

الثاء: وردت في أربعة أسماء، وهى:

﴿ورثة﴾ [الشعراء: ٨٥]، ﴿ثلاثة﴾ [الواقعة: ٧]، ﴿خبیثة﴾ [إبراهيم: ٢٦]، ﴿مبثوثة﴾ [الغاشية: ١٦].

اللام: وردت في خمسة وأربعين اسما وهى:

﴿ليلة﴾ [القدر: ٣]، ﴿عيلة﴾ [التوبة: ٢٨]، ﴿ميلة﴾ [النساء: ١٠٢]، ﴿غفلة﴾ [مريم: ٣٩]، ﴿النخلة﴾ [مريم: ٢٥]، ﴿نملة﴾ [النمل: ١٨]، ﴿نزلة﴾ [النجم: ١٣]، ﴿قبلة﴾ [البقرة: ١٤٤]، ﴿نحلة﴾ [النساء: ٤]، ﴿رحلة﴾ [قريش: ٢]، ﴿حيلة﴾ [النساء: ٩٨]، ﴿الذلة﴾ [البقرة: ٦١]، ﴿ملة﴾ [البقرة: ١٣٠]، ﴿جملة﴾ [الفرقان: ٣٢]، ﴿ثلة﴾ [الواقعة: ١٣]، ﴿ظلة﴾ [الأعراف: ١٧١]، ﴿خلة﴾ [البقرة: ٢٥٤]، ﴿دولة﴾ [الحشر: ٧]، ﴿كاملة﴾ [البقرة: ١٩٦]، ﴿العاجلة﴾ [الإسراء: ١٨]، ﴿نافلة﴾ [الإسراء: ٧٩]، ﴿عاملة﴾ [الغاشية: ٣]، ﴿الضلالة﴾ [البقرة: ١٧٥]، ﴿الكلالة﴾ [النساء: ١٧٦]، ﴿بجهالة﴾ [النساء: ١٧]، ﴿والجبلة﴾ [الشعراء: ١٨٤]، ﴿حمولة﴾ [الأنعام: ١٤٢]، ﴿وصيلة﴾ [المائدة: ١٠٣]، ﴿قليلة﴾ [البقرة: ٢٤٩]، ﴿الوسيلة﴾ [المائدة: ٣٥]، ﴿تحلة﴾ [التحریم: ٢]، ﴿سلالة﴾ [المؤمنون: ١٢]، ﴿مغلولة﴾ [المائدة: ٦٤]، ﴿زلزلة﴾ [الحج: ١]، ﴿معطلة﴾ [الحج: ٤٥]، ﴿حمالة﴾ [المسد: ٤]، ﴿وجلة﴾ [المؤمنون: ٦٠]، ﴿أذلة﴾ [آل عمران: ١٢٣]، ﴿الأهله﴾ [البقرة: ١٨٩]، ﴿سلسلة﴾ [الحاقة: ٣٢]، ﴿مرسلة﴾ [النمل: ٣٥]، ﴿سنبله﴾ [البقرة: ٢٦١]، ﴿مثقلة﴾ [فاطر: ١٨]،

﴿جَمَالَةٌ﴾ [المرسلات: ٣٣]، ﴿رِسَالَةٌ﴾ [الأعراف: ٧٩].

التاء: وردت في أربعة أسماء وهي:

﴿المِيْتَةُ﴾ [المائدة: ٣]، ﴿بَغْتَةٌ﴾ [الزمر: ٥٥]، ﴿الموتة﴾ [الدخان: ٥٦]،
﴿سِتَةٌ﴾ [يونس: ٣].

النون: وردت في سبعة وثلاثين اسما وهي:

﴿سِنَةٌ﴾ [المعارج: ٤]، ﴿سِنَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، ﴿لَعْنَةٌ﴾ [البقرة: ١٦١]،
﴿الجِنَّةُ﴾ [البقرة: ٣٥]، ﴿الجِنَّةُ﴾ [الصفات: ١٥٨]، ﴿فِتْنَةٌ﴾ [البقرة: ١٠٢]،
﴿زِينَةٌ﴾ [طه: ٨٧]، ﴿لِينَةٌ﴾ [الحشر: ٥]، ﴿جُنَّةٌ﴾ [المجادلة: ١٦]، ﴿حَسَنَةٌ﴾
[البقرة: ٢٠١]، ﴿أَمْنَةٌ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، ﴿لِخْزَنَةٌ﴾ [غافر: ٤٩]، ﴿خَائِنَةٌ﴾
[المائدة: ١٣]، ﴿أَمْنَةٌ﴾ [النحل: ١١٢]، ﴿بَاطِنَةٌ﴾ [لقمان: ٢٠]، ﴿سَكِينَةٌ﴾
[البقرة: ٢٤٨]، ﴿المَدِينَةُ﴾ [الأعراف: ١٢٣]، ﴿السَّفِينَةُ﴾ [الكهف: ٧١]،
﴿رَهِينَةٌ﴾ [المدثر: ٣٨]، ﴿المَسْكَنَةُ﴾ [البقرة: ٦١]، ﴿مَسْكُونَةٌ﴾ [النور: ٢٩]،
﴿زَيْتُونَةٌ﴾ [النور: ٣٥]، ﴿المَلْعُونَةُ﴾ [الإسراء: ٦٠]، ﴿مَوْضُونَةٌ﴾ [الواقعة: ١٥]،
﴿مَحْصَنَةٌ﴾ [الحشر: ١٤]، ﴿مُؤْمِنَةٌ﴾ [البقرة: ٢٢١]، ﴿بَيْنَةٌ﴾ [البقرة: ٢١١]،
﴿بِطَانَةٌ﴾ [آل عمران: ١١٨]، ﴿خِيَانَةٌ﴾ [الأنفال: ٥٨]، ﴿الأَمَانَةُ﴾ [الأحزاب:
٧٢]، ﴿المِيْمَنَةُ﴾ [البلد: ١٨]، ﴿مِيْمَنَةٌ﴾ [النساء: ١٩]، ﴿أَجْنَةٌ﴾ [النجم: ٣٢]،
﴿أَكْنَةٌ﴾ [الأنعام: ٢٥]، ﴿بِأَلْسِنَةٍ﴾ [الأحزاب: ١٩]، ﴿مَطْمِئِنَةٌ﴾ [النحل: ١١٢].

الفاء: وردت في أحد وعشرين اسما، وهي:

﴿رَأْفَةٌ﴾ [النور: ٢]، ﴿الخَطْفَةُ﴾ [الصفات: ١٠]، ﴿الرَّجْفَةُ﴾ [الأعراف:
٧٨]، ﴿خَلْفَةٌ﴾ [الفرقان: ٦٢]، ﴿وَحِيفَةٌ﴾ [الأعراف: ٢٠٥]، ﴿غَرَفَةٌ﴾ [البقرة:
٢٤٩]، ﴿زَلْفَةٌ﴾ [الملك: ٢٧]، ﴿نَطْفَةٌ﴾ [المؤمنون: ١٣]، ﴿طَائِفَةٌ﴾ [المزمل:
٢٠]، ﴿عَاصِفَةٌ﴾ [الأنبياء: ٨١]، ﴿الْآزِفَةُ﴾ [النجم: ٥٧]، ﴿كَاشِفَةٌ﴾ [النجم:
٥٨]، ﴿الرَّاجِفَةُ﴾ [النازعات: ٦]، ﴿الرَّادِفَةُ﴾ [النازعات: ٧]، ﴿وَاجِفَةٌ﴾
[النازعات: ٨]، ﴿كَافَةٌ﴾ [البقرة: ٢٠٨]، ﴿مَصْفُوفَةٌ﴾ [الغاشية: ١٥]، ﴿مَعْرُوفَةٌ﴾
[النور: ٥٣]، ﴿المُؤَلَّفَةُ﴾ [التوبة: ٦٠]، ﴿مُضَاعَفَةٌ﴾ [آل عمران: ١٣٠]،
﴿خَلِيفَةٌ﴾ [ص: ٢٦].

السين: وردت في ثلاثة أسماء، وهي:

﴿خَمْسَةٌ﴾ [الكهف: ٢٢]، ﴿الخامسة﴾ [النور: ٧]، ﴿المقدسة﴾ [المائدة: ٢١].

القسم الثاني: الذي يوقف عليه بالفتح هو إذا كان قبل الهاء واحد من عشرة أحرف، وهي أحرف الاستعلاء السبعة والحاء، والعين، والألف الساكنة، ويجمعها قولك: «غاض حظ صعق خط» فالغين: وردت في أربعة أسماء وهي:

﴿صَبَّغَةٌ﴾ [البقرة: ١٣٨]، ﴿مُضْغَةٌ﴾ [المؤمنون: ١٤]، ﴿بَارِغَةٌ﴾ [الأنعام: ٧٨]، ﴿بِنْلَفَةٌ﴾ [القمر: ٥].

الألف الساكنة: وردت في أحد عشر اسما [وهي]:

﴿الصَّلَاةُ﴾ [البقرة: ٣]، ﴿الزَّكَاةُ﴾ [البقرة: ٤٣]، ﴿الْحَيَاةُ﴾ [البقرة: ٨٥]، ﴿النَّجْوَةُ﴾ [غافر: ٤١]، ﴿بِالْعَدْوَةِ﴾ [الأنعام: ٥٢]، ﴿وَمِنْوَةٌ﴾ [النجم: ٢٠]، ﴿تُقْنَةً﴾ [آل عمران: ٢٨]، ﴿التَّوْرِينَ﴾ [آل عمران: ٣]، ﴿مَرَضَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٠٧]، ﴿كَيْشَكُوفٍ﴾ [النور: ٣٥]، ﴿مُرْجَلِقٍ﴾ [يوسف: ٨٨].

ويلحق بهذه الأسماء «ذات» من قوله تعالى: ﴿ذَاتُ بَهْجَةٍ﴾ [النمل: ٦٠] ونحو على ما يأتي في باب الوقف على مرسوم الخط، و﴿هَيَاتٍ﴾ [المؤمنون: ٣٦].

و﴿الَلَّتْ﴾ في النجم [١٩]، و﴿وَلَاتٌ﴾ في ص [٣].

والضاد: وردت في تسعة أسماء، وهي: ﴿رَوْضَةٌ﴾ [الروم: ١٥]، ﴿قَبِضَةٌ﴾ [طه: ٩٦]، ﴿فِضَّةٌ﴾ [الزخرف: ٣٣]، ﴿عَرْضَةٌ﴾ [البقرة: ٢٢٤]، ﴿فَرِيضَةٌ﴾ [البقرة: ٢٣٦]، ﴿بِعُوضَةٍ﴾ [البقرة: ٢٦]، ﴿خَافِضَةٌ﴾ [الواقعة: ٣]، ﴿دَاحِضَةٌ﴾ [الشورى: ١٦]، ﴿مَقْبُوضَةٌ﴾ [البقرة: ٢٨٣].

الحاء: وردت في سبعة أسماء، وهي: ﴿نَفْحَةٌ﴾ [الأنبياء: ٤٦]، ﴿صَبْحَةٌ﴾ [يس: ٤٩]، ﴿لَوَامَةٌ﴾ [المدثر: ٢٩]، ﴿وَالطَّيْحَةُ﴾ [المائدة: ٣]، ﴿أَشْحَةٌ﴾ [الأحزاب: ١٩]، ﴿أَجْنَحَةٌ﴾ [فاطر: ١]، ﴿مُفْنَحَةٌ﴾ [ص: ٥٠].

الظاء: وردت في ثلاثة أسماء، وهي: ﴿غَلْظَةٌ﴾ [التوبة: ١٢٣]، ﴿وَمَوْعِظَةٌ﴾ [البقرة: ٦٦]، ﴿حَفْظَةٌ﴾ [الأنعام: ٦١].

الصاد: وردت في ستة أسماء، وهي: ﴿خَالِصَةٌ﴾ [البقرة: ٩٤]، ﴿شَخِصَةٌ﴾ [الأنبياء: ٩٧]، ﴿خَاصَّةٌ﴾ [الأنفال: ٢٥]، ﴿حَصَابَةٌ﴾ [الحشر: ٩]، ﴿مَحْصَبَةٌ﴾ [المائدة: ٣]، ﴿عُصْبَةٌ﴾ [المزمل: ١٣].

العين: وردت في ثمانية وعشرين اسما، وهي: ﴿سَعَةٍ﴾ [الطلاق: ٧]، ﴿وَسْبَعٌ﴾ [البقرة: ١٩٦]، ﴿صَنْعَةٌ﴾ [الأنبياء: ٨٠]، ﴿السَّاعَةُ﴾ [الأنعام: ٣١]، ﴿طَاعَةٌ﴾ [النساء: ٨١]، ﴿شِرْعَةٌ﴾ [المائدة: ٤٨]، ﴿سِتْعَةٌ﴾ [النمل: ٤٨]، ﴿شَيْعَةٌ﴾ [مريم: ٦٩]، ﴿بِقِيَعَةٍ﴾ [النور: ٣٩]، ﴿الْبُقْعَةُ﴾ [القصص: ٣٠]، ﴿الْجُمُعَةُ﴾ [الجمعة: ٩]، ﴿وَأَسْعَةٌ﴾ [الأنعام: ١٤٧]، ﴿فَارِغَةٌ﴾ [الرعد: ٣١]، ﴿الْوَأْفَةُ﴾ [الواقعة: ١]، ﴿زَافِعَةٌ﴾ [الواقعة: ٣]، ﴿خَشِيعَةٌ﴾ [فصلت: ٣٩]، ﴿قَاطِعَةٌ﴾ [النمل: ٣٢]، ﴿مَقْطُوعَةٌ﴾ [الواقعة: ٣٣]، ﴿مَمْنُوعَةٌ﴾ [الواقعة: ٣٣]، ﴿مَرْفُوعَةٌ﴾ [الواقعة: ٣٤]، ﴿مَوْضُوعَةٌ﴾ [الغاشية: ١٤]، ﴿الشَّفَعَةُ﴾ [مريم: ٨٧]، ﴿الرِّضَاعَةُ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، ﴿نَزَاعَةٌ﴾ [المعارج: ١٦]، ﴿بِضْعَةٌ﴾ [يوسف: ١٩]، ﴿شَرِيعَةٌ﴾ [الجاثية: ١٨]، ﴿مُرْصِعَةٌ﴾ [الحج: ٢]، ﴿أَزْبَعَةٌ﴾ [البقرة: ٢٢٦].

القاف: وردت في تسعة عشر اسما: ﴿طَاقَةٌ﴾ [البقرة: ٢٤٩]، ﴿نَاقَةٌ﴾ [الأعراف: ٧٣]، ﴿الصَّعِقَةُ﴾ [البقرة: ٥٥]، ﴿فَرْقَةٌ﴾ [التوبة: ١٢٢]، ﴿الشُّقَّةُ﴾ [التوبة: ٤٢]، ﴿صَدَقَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦]، ﴿نَفَقَةٌ﴾ [البقرة: ٢٧٠]، ﴿عَلَقَةٌ﴾ [الحج: ٥]، ﴿وَرَقَةٌ﴾ [الأنعام: ٥٩]، ﴿صَبَقَةٌ﴾ [فصلت: ١٣]، ﴿ذَائِقَةٌ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، ﴿وَالسَّارِقَةُ﴾ [المائدة: ٣٨]، ﴿الْحَاقَةُ﴾ [الحاقة: ١]، ﴿كَالْمُعَلَّقَةِ﴾ [النساء: ١٢٩]، ﴿مُخَلَّقَةٌ﴾ [الحج: ٥]، ﴿صِدْيَقَةٌ﴾ [المائدة: ٧٥]، ﴿الطَّرِيفَةُ﴾ [الجن: ١٦]، ﴿مُتَرَفِّقَةٌ﴾ [يوسف: ٦٧]، ﴿وَالْمُنْحَفَةُ﴾ [المائدة: ٣] ،

الخاء: وردت في اسمين وهما:

﴿الصَّخَّافَةُ﴾ [عبس: ٣٣]، ﴿نَفْحَةٌ﴾ [الحاقة: ١٣].

الطاء: وردت في ثلاثة أسماء وهي ﴿بَسَطَةٌ﴾ [البقرة: ٢٤٧]، ﴿حِطَّةٌ﴾ [البقرة: ٥٨]، ﴿لَمْحِيطَةٌ﴾ [التوبة: ٤٩].

ووجه اختيار الفتح مع هذه الأحرف العشرة:

أما أحرف الاستعلاء منها فاستعلاؤها ينافي الإمالة، وقد ثبت أنها تمنع إمالة الألف متقدمة ومتأخرة، فالمتقدمة نحو: قاعد وغائب وخامد وصاعد وطائف وظالم

وضامن، والمتأخرة نحو: ناقد، وعاطس، وعاصم، وعاضد، وعاطب، وناخل، قال سيوييه رحمه الله: «ولا نعلم أحداً يميل هذه الألف إلا من لا يؤخذ بلغته» فلما ثبت هذا مع الألف كانت الهاء أولى بالفتح، إذ إمالتها فرع إمالة الألف، وهذا مع اتصال أحرف الاستعلاء بالهاء، أما إذا حال بينهما حرف فإنهم يميلون للكسائي، ولا يراعون حرف الاستعلاء نحو: رقة، والعقبة، والبطشة، والعصبة، وبغته، والنخلة، وأما الحاء والعين فلقربهما من الخاء والغين في المخرج حكم لهما بحكمهما، ومع هذا فإنهما إذا وقعا لأمًا أو عيّنًا في «فَعَل» المفتوح العين، فإن المضارع إذ ذاك تفتح عينه فصيحًا مطردًا، نحو جَعَلَ يَجْعَلُ، وشرَحَ يَشْرَحُ وهذا تعليل المهدوي. وعلل الحافظ في «الموضح» بأن الحاء والعين من حروف الحلق، فهما من حيز الألف، والفتح من الألف.

قال: «فلذلك لزم حروف الحلق، وكان أحق بها لتجانس الصوت». فإن قيل: إن هذا التعليل، وتعليل المهدوي ينكران على أصل الباب؛ لأن الهاء من حروف الحلق، ويأتي المضارع إذا كانت عينه أو لامه مفتوح الوسط كما تقدم في الحاء والعين نحو: ذهل يذهل، ونقه ينقه، فكان ينبغي على هذا ألا تمال في الوقف؟ فالجواب: أن الهاء إذا كانت عيّنًا، أو لاما في «فعل» بفتح العين فلها قوة وتمكن، فتمكنها أنها تثبت وصلًا ووقفًا، وقوتها ملازمة الحركة لها، أما إذا كانت عينا فلا يلحقها السكون، وأما إذا كانت لامًا: فلا تسكن أيضًا إلا في الوقف، أو عند اتصالها بضمير الرفع للمتكلم، أو للمخاطب، أو نون جماعة المؤنث، وكل هذا عارض.

وكذلك تلزمها الحركة في المضارع ولا يلحقها السكون إلا إذا كانت لاما، فيعرض لها دخول الجازم أو اتصال نون جماعة المؤنث، وكلاهما عارض؛ فقويت لهذا التمكن على أن فتحت في المضارع وهي عين لما ذكر من قوتها وتمكنها، ولحصول الفتح قبلها في حرف المضارعة؛ إذ ليس بينهما حاجز إلا الفاء وليست بحاجز حصين لسكونها، فأرادوا^(١) أن يكون العمل واحدًا كما يميلون الفتحه والألف في: عالم، وعابد؛ بسبب الكسرة [ليحصل التناسب، ويقرب العمل ويكون من باب واحد، وفتح ما قبلها وهي لام]^(٢) ليحصل التناسب بينها وبين حركة ما

(١) في ب: فإن أدوا.

(٢) سقط في ب.

قبلها؛ إذ كانت الفتحة من الألف، والألف والهاء من مخرج واحد، واستقر هذا الاعتناء بها والاحترام لها حين ثبت لها من القوة والتمكن ما تقدم. وأما الهاء التي تثبت في الوقف بدلاً من التاء فلا حظ لها في الحركة ولا ثبوت لها في الوصل، ولا فرق بينها في ذلك وبين هاء السكت، غير أن هاء السكت لم تجعل بدلاً من شيء يثبت في الوصل، وهذه الهاء جعلت تعاقب التاء كما تقدم. فلما فقدت التمكن والقوة سلبت الاحترام، وأجريت مجرى الألف؛ ألا ترى أن الإمالة أبداً سلطت على الألف وإن كانت من حروف الحلق إذ كانت ضعيفة لا تقبل الحركة فصارت لذلك طوع اليمين منفعة لما يعرض لها من أسباب الإمالة. فإن قيل: ما ثبت من استحسان فتح عين الفعل لأجل حرف الحلق إذا كان عيناً أو لأمّا ينافر إمالة فاء الكلمة في: عابد، وعالم؛ لأنه حرف حلق متحرك بالفتح وفي محل يقل فيه التغيير أكثر ما يكون في الأواخر وهو مع ذلك سابق على سبب الإمالة؛ فكان الواجب أن يستوفى حقه من إخلاص الفتح إذ سبب الإمالة غير موجود وقت النطق بالفاء وإنما يوجد بعد؟

فالجواب: أنه لما كانت الفاء وسبب الإمالة قد اشتملت عليهما كلمة واحدة، ولم يكن للسان بد من الإتيان بجميع حروف الكلمة وحركاتها - افتتح أول الكلمة على وجه يناسب آخرها لتخف الكلمة عليه، وهذه رائحة من معنى قول الشاعر: [من المتقارب] رأى الأمر يفضى إلى آخر فصير آخره أولاً^(١)

وينبغي للطالب أن يعلم متى حصل توجيه مسألة في هذا العلم بوجه مناسب - كفي، فإن اتفق مع ذلك اطراد التوجيه في سائر النظائر واستمرار التعليل فحسن، وإن لم يطرد ذلك وحصل الاختلاف بين النظائر فلا اعتراض؛ لأن القوانين في علم العربية إنما هي أكثرية لا كلية؛ لأن موضوع هذا العلم الألفاظ، وهو أمر وضعي، وإنما يلزم الاطراد، ويقدم الانكسار في العلوم العقلية.

فإن قيل: قد ذكرت وجهاً من الشبه بين هذه الهاء وهاء السكت، فلم فتحت [ما قبل] هاء السكت في - قوله تعالى - : ﴿ كُنِّيَّة ﴾ [الحاقة: ١٩] و ﴿ سُلْطَنِيَّة ﴾ [الحاقة: ٢٩]،

(١) ينظر البيت في: خزنة الأدب (١٠٩/٨) والمقتصد في شرح الإيضاح (١٦٩/١)، والخصائص (٢٠٩/١)، (٣١/٢)، (١٧٠)، وشرح المفصل (١٢٠/٥)، والأشباه والنظائر (٢٧٧/١).

﴿مَائِيَّةٌ﴾ [الحاقة: ٢٨]، و﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَّةٌ﴾ [القارعة: ١٠]، وشبهه؟
فالجواب: أن هاء السكت [إنما دخلت]^(١) في هذه الأمثلة؛ لبيان الفتحة خاصة،
ولا شبه بينها وبين الألف الممالة فلم يكن لإمالتها وإمالة الفتحة وجه، والله - جل
جلاله - أعلم وأحكم.

وأما الفتح مع الألف فعلمه الحافظ بأن الألف في «الصلاة»، و«الزكاة»،
و«النجاة» منقلبة عن الواو، ففتحت في الوقف دلالة على أصلها، وحملت البواقي
عليها كما حمل بعض حروف المضارعة على بعض في نحو «يعد»، و«أكرم»، ثم
علل بما معناه أن هذه الألف لو أميلت لزم إمالة ما قبلها، ولم يمكن الاقتصار على
إمالة الألف مع الهاء دون إمالة ما قبل الألف.

قال العبد: «وتمام هذا التعليل أن يقول: والأصل في هذا الباب الاقتصار على
إمالة الهاء والحرف الذي قبلها خاصة».

قال الحافظ: «وكذلك انعقد إجماع أهل الأداء على فتح الألف معها».
وبمثل هذا علل الشيخ.

واعلم أنه لا خلاف أن الكسائي يميل ألف «مرضاة»، و«مشكاة»، و«مزجاة»،
و«تقاة»، و«التوراة»، ولا يلزم من ذلك إمالة الهاء في الوقف على مذهب الشيخ؛ لأن
الإمالة عنده لا تكون في الهاء كما تقدم، وإنما أميلت الألف في هذه الكلمات لانقلابها
عن الياء كما مر في الباب قبله لا من أجل هاء التانيث، فأما على مذهب الحافظ حيث
يرى أن الإمالة تدخل الهاء، وقد نص في المفردات على هذه الكلمات الخمس فقال:
«إن الألف وما قبلها هو الممال في هذه الخمسة لا الهاء وما قبلها؛ إذ لو كان ذلك لما
جازت الإمالة فيها في حال الوصل لانقلاب الهاء المشبهة بالألف فيه تاء».

فيبقى عليه إشكال، وهو أن يقال: القدر الذي يحصل في صوت الهاء من
التكيف الذي نسميه إمالة بعد الفتحة الممالة، حاصل أيضًا بعد الألف الممالة؛
فيلزمك أن تقول: إنها ممالة بعد الألف الممالة وإن لم تكن الإمالة بسبب الهاء،
والله تبارك وتعالى أعلم وأحكم.

القسم الثالث: الذي فيه التفصيل: هو إذا كان قبل الهاء أحد أربعة أحرف، وهي:

(١) سقط في أ.

الهمزة، والهاء، والكاف، والراء، والضابط أنه متى كان قبل واحد من هذه الأربعة ياء ساكنة، أو كسرة متصلة به، أو مفصول بينهما بحرف ساكن؛ أميلت في الوقف وإلا فلا. أما الهمزة فوردت في أحد عشر اسما:

في اسمين منها بعد الياء وهما: ﴿كَهَيْتَهُ﴾ [آل عمران: ٤٩] و﴿خَطِيئَةٌ﴾ [النساء: ١١٢].

وفي خمسة بعد الكسرة، وهي: ﴿مَائَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٩] و﴿فِتْنَةٌ﴾ [البقرة: ٢٤٩] و﴿نَاشِئَةٌ﴾ [المزمل: ٦] و﴿سَيِّئَةٌ﴾ [الروم: ٣٦] و﴿خَاطِئَةٌ﴾ [العلق: ١٦] الوقف على هذه السبعة بالإمالة.

ومنها أربعة سوى ما تقدم، وهي: ﴿النِّشَاءُ﴾ [العنكبوت: ٢٠] و﴿سَوَاءَةٌ﴾ [المائدة: ٣١] و﴿أَمْرَاءَةٌ﴾ و﴿بِرَاءَةٌ﴾ [التوبة: ١].

مذهب الحافظ في «التيسير» الفتح في الأربعة، وذكر في غيره الخلاف في ﴿النِّشَاءُ﴾ و﴿سَوَاءَةٌ﴾، وأن الفتح أقيس.

وحاصل قول الشيخ والإمام في هذه الأسماء موافق لقول الحافظ، إلا أن الشيخ ذكر أن إمالة ﴿النِّشَاءُ﴾ و﴿سَوَاءَةٌ﴾ هو مذهب أبي الطيب.

وأما الهاء فوردت في أربعة أسماء:

في ثلاثة منها بعد الكسرة وهي:

﴿الهِئَةَ﴾ [الأنعام: ١٩]، و﴿فَاكِهَةَ﴾ [عبس: ٣١] و﴿وَجِهَةَ﴾^(١) [البقرة: ١٤٨]

الوقف على هذه الثلاثة بالإمالة.

ومنها واحد بعد الألف وهو ﴿سَفَاهَةَ﴾ الوقف عليه بالفتح من الطرق الثلاثة.

وأما الكاف فوردت في أحد عشر اسما:

في واحد بعد الياء، وهو ﴿الْأَيْكَةَ﴾ [الحجر: ٧٨] بالألف واللام، فأما «ليكة»

دون الألف واللام فليس في قراءة الكسائي^(٢).

(١) هكذا في المخطوط فليحرر.

(٢) قرأ نافع وابن كثير وابن عامر: (ليكة) بلام واحدة وفتح التاء، جعلوه اسماً غير معرف بـ (أل) مضافاً إليها (أصحاب) هنا وفي (ص) خاصة، والباقون: (الأيكة) معرفاً بـ (أل) مضافاً إليها (أصحاب) هنا وفي (ص) خاصة، والباقون: (الأيكة) معرفاً بـ (أل)؛ موافقة لما أجمع عليه في الحجر وفي (ق)، وقد اضطربت أقوال الناس في القراءة الأولى، وتجرباً بعضهم على قارئها.

ووجهها على ما قال أبو عبيد: أن (ليكة) اسم للقرية التي كانوا فيها و (الأيكة): اسم للبلد كله. قال أبو عبيد: لا أحب مفارقة الخط في شيء من القرآن إلا ما يخرج من كلام العرب، وهذا ليس بخارج من كلامها مع صحة المعنى في هذه الحروف، وذلك أنا وجدنا في بعض التفاسير الفرق بين (ليكة)، و (الأيكة)، فقبل: (ليكة): هو اسم للقرية التي كانوا فيها، والأيكة: البلاد كلها؛ فصار الفرق بينهما شبيهاً بما بين (مكة، وبكة)، ورأيتهن مع هذا في الذي يقال: إنه الإمام -مصحف عثمان- مفترقان، فوجدت التي في (الحجر) والتي في (ق): (الأيكة)، ووجدت التي في (الشعراء) والتي في (ص): (ليكة)، ثم اجتمعت عليها مصاحف الأمصار بعد، فلا نعلمها إذن اختلفت فيها، وقرأ أهل المدينة على هذا اللفظ الذي قصصنا، يعنى بغير ألف ولام، ولا إجراء. انتهى ما قاله أبو عبيد. قال أبو شامة بعد نقله كلام أبي عبيد: هذه عبارته، وليست سديدة؛ فإن اللام موجودة في (ليكة)، وصوابه: بغير ألف وهمزة. قال شهاب الدين: بل هي سديدة؛ فإنه يعنى بغير ألف ولام معرفة لا مطلق لام في الجملة.

وقد تعقب قول أبي عبيد وأنكروا عليه، فقال أبو جعفر: أجمع القراء على خفض التي في (الحجر) و (ق)؛ فيجب أن يرد ما اختلف فيه إلى ما اتفق عليه إذ كان المعنى واحداً، فأما ما حكاه أبو عبيد من (ليكة): اسم القرية، وأن (الأيكة): اسم البلد كله - فشيء لا يثبت ولا يعرف من قاله، ولو عرف لكان فيه نظر؛ لأن أهل العلم جميعاً من المفسرين والعالمين بكلام العرب على خلافه، ولا نعلم خلافاً بين أهل اللغة أن (الأيكة): الشجر الملتف.

فأما احتجاج بعض من احتج لقراءة من قرأ في هذين الموضوعين بالفتح؛ لأنه في السواد: (ليكة) فلا حجة فيه، والقول فيه: إن أصله: (الأيكة) ثم خفت الهمزة، فألقت حركتها على اللام، فسقطت واستغنت عن ألف الوصل؛ لأن اللام قد تحركت فلا يجوز على هذا إلا الخفض، كما تقول: (مررت بالأحمر) على تحقيق الهمزة، ثم تخففها فتقول: (بلحمر)، فإن شئت كتبت في الخط على ما كتبت أولاً، وإن شئت كتبت بالحدف، ولم يجز إلا الخفض؛ فلذلك لا يجوز في (الأيكة) إلا الخفض، قال سيبويه: واعلم أن كل ما لم يتصرف إذا دخلته الألف واللام أو أضفته انصرف. ولا نعلم أحداً خالف سيبويه في هذا، وقال المبرد في كتاب الخط: كتبوا في بعض المواضع: (كذب أصحاب ليكة) بغير ألف، لأن الألف تذهب في الوصل، ولذلك غلط القارئ بالفتح فتوهم أن (ليكة) اسم شيء، وأن اللام أصل فقرأ: (أصحاب ليكة).

وقال الفراء: نرى -والله أعلم- أنها كتبت في هذين الموضوعين بترك الهمز؛ فسقطت الألف لتحريك اللام. قال مكى: تعقب ابن قتيبة على أبي عبيد فاختار (الأيكة) بالألف والهمزة والخفض، وقال: إنما كتبت بغير ألف على تخفيف الهمز، قال: وقد أجمع الناس على ذلك، يعنى: في (الحجر) و (ق): فوجب أن يلحق ما في (الشعراء) و (ص) بما أجمعوا عليه، فما أجمعوا عليه شاهد لما اختلفوا فيه. وقال أبو إسحاق: القراءة بجر (ليكة) وأنت تريد (الأيكة)، أجود من أن تجعلها (ليكة) وتفتحها؛ لأنها لا تتصرف لأن (ليكة) لا تعرف، وإنما هي (أيكة) للواحد، و (أيك) للجمع، مثل: أجمّة وأجم. والأيك: الشجر الملتف، فأجود القراءة فيها الكسر وإسقاط الهمزة لموافقة =

وفي أربعة [بعد] الكسرة وهي ﴿ضاحكة﴾ [عبس: ٣٩] و﴿مشركة﴾ [البقرة: ٢٢١] و﴿الملائكة﴾ و﴿المؤتفة﴾ [النجم: ٥٣] الوقف على هذه الخمسة [بالإمالة].

= المصحف، ولا أعلمه إلا قد قرئ به.

وقال الفارسي: قول من قال: (ليكة) بفتح التاء مشكل؛ لأنه فتح مع لحاق اللام الكلمة، وهذا في الامتناع كقول من قال: مررت بلحمر. فيفتح الآخر مع لحاق لام المعرفة، وإنما كتبت (ليكة) على تخفيف الهمز، والفتح لا يصح في العربية؛ لأنه فتح حرف الإعراب في موضع الجر مع لام المعرفة، فهو على قياس قول من قال: مررت بلحمر، ويبعد أن يفتح نافع ذلك مع ما قال عنه ورش. يعني أن ورشاً نقل عن نافع نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها حيث وجد بشروط مذكورة، ومن جملة ذلك ما في سورة (الحجر) و (ق) من لفظ (الأيكة)، فقرأ على قاعدته في السورتين بنقل الحركة وطرح الهمز وخفض التاء: فكذلك ينبغي أن يكون الحكم في هذين الموضعين أيضاً. وقال الزمخشري: قرئ (أصحاب الأيكة) بالهمزة وتخفيفها وبالجر على الإضافة، وهو الوجه، ومن قرأ بالنصب وزعم أن (ليكة) بوزن: (ليلة) -اسم بلد- فتوهم قاد إليه خط المصحف. . وإنما كتبت على حكم لفظ الالفاظ، كما يكتب أصحاب النحو: لأن، ولأولى، على هذه الصورة لبيان لفظ المخفف. وقد كتبت في سائر القرآن على الأصل والقصة واحدة، على أن (ليكة) اسم لا يعرف، وروى أن (أصحاب الأيكة) كانوا أصحاب شجر ملتف، وكان شجرهم الدوم، وهو شجر المقل. يعني أن مادة (ل ي ك) مفقودة في لسان العرب. كذا قال الثقات ممن تتبع ذلك.

قال: وهذا كما نصوا على أن الخاء والذال المعجمتين لم يجامعا الجيم في لغة العرب؛ ولذلك لم يذكرها صاحب (الصحاح) مع ذكره التفرقة المتقدمة عن أبي عبيد، ولو كانت موجودة في اللغة لذكرها مع ذكره التفرقة المتقدمة؛ لشدة الاحتياج إليها. وقال الزجاج أيضاً: أهل المدينة يفتحون على ما جاء في التفسير أن اسم المدينة التي كان فيها شعيب: (ليكة).

قال أبو علي: لو صح هذا فلم أجمع القراء على الهمز في قوله: ﴿وإن كان أصحاب الأيكة﴾ [الحجر: ٧٨] في (الحجر)، و (الأيكة) التي ذكرت هاهنا هي (الأيكة) التي ذكرت هناك، وقد قال ابن عباس: الأيكة: الغيضة. ولم يقسرها بالمدينة ولا البلدا؟! قال شهاب الدين: وهؤلاء كلهم كأنهم زعموا أن هؤلاء الأئمة الأئبات إنما أخذوا هذه القراءة من خط المصاحف دون أفواه الرجال، وكيف يظن بمثل أسن القراء وأعلامهم إسناداً، والأخذ القرآن عن جملة من جلة الصحابة: أبي الدرداء وعثمان بن عفان وغيرهما، وبمثل إمام مكة -شرفها الله تعالى- وبمثل إمام المدينة، وكيف ينكر على أبي عبيد قوله أو يتهم في نقله؟! ومن حفظ حجة علي من لم يحفظ، والتواتر قطعي فلا يعارض بالظني، وأما اختلاف القراءة مع اتحاد القصة، فلا يضر ذلك، عبر عنها تارة بالقرية خاصة وتارة بالمصر الجامع للقرى كلها، الشامل هو لها، وأما تفسير ابن عباس فلا ينافي ذلك؛ لأنه عبر عنها بما كثر فيها.

ينظر الباب (٧٠/٧٤).

وفى ستة سوى ما تقدم، وهى:

﴿مَكَّة﴾ [الفتح: ٢٤]، و﴿بَيْكَةَ﴾ [آل عمران: ٩٦]، و﴿دَكَّة﴾ [الحاقة: ١٤]، و﴿السُّوَكَةَ﴾ [الأنفال: ٧]، و﴿الْهَلَكَةَ﴾ [البقرة: ١٩٥]، و﴿مُبْرَكَةَ﴾ [النور: ٣٥].

اختيار الحافظ والإمام الفتح، وذكر الشيخ عن أبى الطيب الإمالة، وأما الرأى فوردت فى ثمانية وثمانين اسما:

فى ستة بعد الياء الساكنة وهى: ﴿كَبِيرَةَ﴾ [التوبة: ١٢١]، و﴿كَثِيرَةَ﴾ [البقرة: ٢٤٥]، و﴿صَغِيرَةَ﴾ [التوبة: ١٢١]، و﴿الظَّهْرَةَ﴾ [النور: ٥٨]، و﴿بَحِيرَةَ﴾ [المائدة: ١٠٣]، و﴿بَصِيرَةَ﴾ [يوسف: ١٠٨].

وفى ثلاثين بعد الكسرة المتصلة، أو المفصولة بالساكن وهى: ﴿فَنْظَرَةَ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، و﴿بِالْآخِرَةَ﴾ [البقرة: ٤]، و﴿حَاضِرَةَ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، و﴿كَافِرَةَ﴾ [آل عمران: ١٣]، و﴿دَائِرَةَ﴾ [المائدة: ٥٢]، و﴿وَاوَزَةَ﴾ [الأنعام: ١٦٤]، و﴿ظَاهِرَةَ﴾ [لقمان: ٢٠]، و﴿نَاضِرَةَ﴾ [القيامة: ٢٢]، و﴿نَاضِرَةَ﴾ [القيامة: ٢٣]، و﴿بَاسِرَةَ﴾ [القيامة: ٢٤]، و﴿فَاقِرَةَ﴾ [القيامة: ٢٥]، و﴿الْحَافِرَةَ﴾ [النازعات: ١٠]، و﴿نَاخِرَةَ﴾ [النازعات: ١١]، و﴿خَاسِرَةَ﴾ [النازعات: ١٢]، و﴿بِالسَّاهِرَةَ﴾ [النازعات: ١٤]، و﴿صَابِرَةَ﴾ [الأنفال: ٦٦]، و﴿مَعْدِرَةَ﴾ [الأعراف: ١٦٤]، و﴿المَغْفِرَةَ﴾ [البقرة: ٢٢١]، و﴿مَنْكَرَةَ﴾ [النحل: ٢٢]، و﴿مَبْصِرَةَ﴾ [الإسراء: ١٢]، و﴿مَسْفِرَةَ﴾ [عبس: ٣٨]، و﴿أَسَاوِرَةَ﴾ [الزخرف: ٥٣]، و﴿تَبْصِرَةَ﴾ [ق: ٨]، و﴿تَذْكَرَةَ﴾ [طه: ٣]، و﴿مَسْتَفْرَةَ﴾ [المدثر: ٥٠]، و﴿مَسْتَبْشِرَةَ﴾ [عبس: ٣٩]، و﴿عَبْرَةَ﴾ [آل عمران: ١٣]، و﴿فُطْرَتَ﴾ [الروم: ٣٠]، و﴿سَدْرَةَ﴾ [النجم: ١٤]، و﴿قِرَةَ﴾ [الفرقان: ٧٤].

الوقف على هذه الستة والثلاثين بالإمالة إلا ﴿فُطْرَتَ﴾ فإن الإمام استثناها فقال: بالفتح، وذكر الشيخ الخلاف عن أصحاب ابن مجاهد، وكذلك ذكر الحافظ الخلاف فى غير «التيسير»، ومقتضى قوله فى «التيسير» إمالتها إذا لم يستثنها.

وفى اثنين وخمسين سوى ما تقدم، وهى: ﴿جَهْرَةَ﴾ [البقرة: ٥٥]، و﴿الْحَسْرَةَ﴾ [مريم: ٣٩]، و﴿فَتْرَةَ﴾ [المائدة: ١٩]، و﴿زَهْرَةَ﴾ [طه: ١٣١]، و﴿صَحْرَةَ﴾ [لقمان: ١٦]، و﴿بَجْرَةَ﴾ [الصفات: ١٩]، و﴿نَظْرَةَ﴾ [الصفات: ٨٨]، و﴿عَشْرَةَ﴾

[البقرة: ١٩٦]، و﴿سَكْرَةٌ﴾ [ق: ١٩]، و﴿كَثْرَةٌ﴾ [المائدة: ١٠٠]، و﴿عَمْرُقُوتٌ﴾ [المؤمنون: ٦٣]، و﴿نَضْرَةٌ﴾ [الإنسان: ١١]، و﴿عَوْرَةٌ﴾ [الأحزاب: ١٣]، و﴿كَبِيرٌ﴾ [النور: ١١]، و﴿ذُرِّيَّةٌ﴾ [النساء: ٤٠]، و﴿قُرَّةٌ﴾ [الفرقان: ٧٤]، و﴿صَرْقَةٌ﴾ [الذاريات: ٢٩]، و﴿نَارَةٌ﴾ [الإسراء: ٦٩]، و﴿عُسْرُقُوتٌ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، و﴿حُمْرُقُوتٌ﴾ [آل عمران: ١٠٣]، و﴿أَلْعُسْرَةَ﴾ [التوبة: ١١٧]، و﴿سُورَةٌ﴾ [التوبة: ٦٤]، و﴿صُورَةٌ﴾ [الانفطار: ٨]، و﴿بُكْرَةٌ﴾ [مريم: ١١]، و﴿ثَمْرُقُوتٌ﴾ [البقرة: ٢٥]، و﴿شَجْرَةٌ﴾ [طه: ١٢٠]، و﴿السَّحْرَةَ﴾ [الأعراف: ١١٣]، و﴿عَشْرَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦]، و﴿بَقْرَةٌ﴾ [البقرة: ٦٧]، و﴿سَفْرُقُوتٌ﴾ [عبس: ١٥]، و﴿زُرْقُوتٌ﴾ [عبس: ١٦]، و﴿غَبْرَةٌ﴾ [عبس: ٤٠]، و﴿قَنْزَةٌ﴾ [عبس: ٤١]، و﴿الْكَفْرَةَ﴾ [عبس: ٤٢]، و﴿الْفَجْرَةَ﴾ [عبس: ٤٢]، و﴿الْحَيْرَةَ﴾ [القصص: ٦٨]، و﴿وَالْحِجَابَةَ﴾ [البقرة: ٢٤]، و﴿وَعِمَارَةَ﴾ [التوبة: ١٩]، و﴿تَجْدِرَةَ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، و﴿السِّيَارَةَ﴾ [يوسف: ١٠]، و﴿كَفَّارَةَ﴾ [المائدة: ٤٥]، و﴿لَأَمَّارَةَ﴾ [يوسف: ٥٣]، و﴿أَثَرِقُوتٌ﴾ [الأحقاف: ٤]، و﴿مَيْسِرُقُوتٌ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، و﴿مُطَهَّرَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥]، و﴿مُثَنَّرَةٌ﴾ [المدثر: ٥٢]، و﴿الْمُقَنْطَرَةَ﴾ [آل عمران: ١٤]، و﴿مَعْرَةَ﴾ [الفتح: ٢٥]، و﴿مُخَضَّرَةَ﴾ [الحج: ٦٣]، و﴿قَسْوَرَةَ﴾ [المدثر: ٥١]، و﴿مَحْشُورَةَ﴾ [ص: ١٩].

الوقف على جميعها بالفتح من الطرق الثلاثة، والله جل جلاله وتقدست أسماؤه أعلم وأحكم.

فأما علة التفصيل في هذه الأحرف الأربعة، فإنها لما لم تكن من حروف الاستعلاء لم تقو على الفتح قوة حروف الاستعلاء، ولما كان بينها وبين حروف الاستعلاء نوع من الشبه لم تضعف عن الفتح مطلقاً؛ فاعتبر لذلك ما قبلها فقويت على الفتح مع الفتح والضم، وضعفت مع الياء والكسر على ما تقدم:

فوجه شبه الهاء والهمزة لحروف الاستعلاء أنها من حروف الحلق كالحاء والعين، ويفتح معها عين المضارع من «فعل» المفتوح العين إذا كانا في موضع العين، أو اللام، كما تقدم في الحاء والعين، ومع ذلك فهما من مخرج الألف، والفتح من جنس الألف، وأما الكاف فإنها قريبة المخرج من القاف.

وأما الراء فلتكررها قويت، فإذا انفتح ما قبلها فكأنه قد اجتمع ثلاث فتحات، وفي هذا الأخير نظر، وسيأتي في باب الراءات، والله عز وجل أعلم.

قال الحافظ: «وكذلك إن وقع قبل الهاء راء وانفتح ما قبل الراء أو انضم». وكان ينبغي أن يقول مع هذا: «أو سكن بعد فتحة أو ضمة»؛ ألا تراه ذكر في الأمثلة: ﴿عَمْرُو﴾ [المؤمنون: ٦٣] و ﴿حُفْرُو﴾ و ﴿سُورَةُ﴾ و ﴿وَعَمَارَةُ﴾ [التوبة: ١٩].

وقوله: «أو همزة وانفتح ما قبلها أو كان ألفاً» كان ينبغي أن يقول: «أو ساكناً بعد فتحة» بدل قوله: «أو كان ألفاً» لأن أمثله اشتملت على ﴿الْشَّاءُ﴾ [العنكبوت: ٢٠] و ﴿سَوَاءٌ﴾ [المائدة: ٣١].

قوله: «أو هاء وكان قبلها ألف» ليس في القرآن منه إلا ﴿سَفَاهَةٌ﴾ [الأعراف: ٦٦].

وقوله: «أو كاف وانضم ما قبلها أو انفتح»، كان ينبغي أن يقول: «أو سكن بعد فتحة»؛ لأن أمثله اشتملت على ﴿الْشُّوكَّةُ﴾ [الأنفال: ٧]، وكذلك الكاف المشددة، كما تقدم في الأمثلة.

قوله: «فإن ابن مجاهد وأصحابه كانوا لا يرون إمالة الهاء وما قبلها مع ذلك» يشير بذلك إلى جميع ما تقدم من قوله: «إلا أن يقع قبل الهاء أحد عشر حرفاً...» إلى هذا الموضع.

وذكر في «الموضح» أن اختيار الفتح في هذا كله هو مذهب ابن مجاهد، وأبي الحسين بن المنادي^(١)، وأبي طاهر بن أبي هاشم، وأصحابهم، ونص أنها قراءته على أبي الحسن بن غلبون وذكر عن أبي مزاحم موسى بن عبيد الله^(٢)

(١) أحمد بن جعفر بن محمد بن عبيد الله، أبو الحسين البغدادي، المعروف بابن المنادي، الإمام المشهور، حافظ ثقة متقن محقق ضابط، قرأ على الحسن بن العباس وعبيد الله بن محمد ابن أبي محمد اليزيدي و -جامع البيان - محمد بن سعيد بن يحيى البزوري وإدريس ابن عبد الكريم وسليمان بن يحيى الضبي و -الكفاية الكبرى - الفضل بن مخلد والحسن ابن العباس بن أبي مهران الجمال، وروى الحروف عن جده محمد بن عبيد الله ومحمد ابن الفرج الغساني، ووهم الهذلي في قوله إنه قرأ على الدوري، قرأ عليه - الكامل - أحمد ابن نصر الشذائي وعبد الواحد بن أبي هاشم وأبو الحسن بن بلال وأحمد بن صالح بن عمر البغدادي و-الكفاية الكبرى - عبد الله بن أحمد بن يعقوب و - جامع البيان - أحمد ابن عبد الرحمن وأبو الحسن على بن عمر الدارقطني وعبيد الله بن إبراهيم العمري، وروى القراءة عنه أبو الحسين الجبني شيخ الأهوازي ومات قبله بزمان، توفي سنة ست وثلاثين وثلاثمائة في المحرم. ينظر غاية النهاية (٤٤/١).

(٢) في ب: عبد الله.

الخاقاني^(١)، وأبى بكر بن الأنباري، وجماعة من أهل الأداء إطلاق القياس بالإمالة في الجميع من غير استثناء، وهي قراءته على أبى الفتح. وقوله: «والأول أختار» يعني مذهب ابن مجاهد. وقوله: «إلا ما كان قبل الهاء فيه ألف فلا تجوز الإمالة فيه». هذا الاستثناء يرجع إلى ما قبل قوله: «والأول أختار» والله تبارك وتعالى جده، ولا إله غيره أعلم وأحكم.

مسألة: أنبه بها المبتدئ وأختم بها الباب:

﴿أَيْنِمْ﴾ في الغاشية [٥] يميل منها هشام فتحة الهمزة والألف خاصة، ويفتح الياء والهاء، والكسائي يعكس الأمر فيميل فتحة الياء والهاء في الوقف، ويفتح الهمزة والألف فافهم.

والله تبارك وتعالى الموفق للصواب، والهادي إلى صراط المستقيم.

* * *

(١) موسى بن عبيد الله بن يحيى بن خاقان، أبو مزاحم الخاقاني البغدادي، إمام مقرئ مجود محدث أصيل ثقة سني، أخذ القراءة عرضاً عن - المبهج والكامل - الحسن بن عبد الوهاب و- الكامل - محمد بن الفرج، كلاهما عن الدوري عن الكسائي و- الكامل - إدريس ابن عبد الكريم و- الكامل - محمد بن يحيى الكسائي وعبد الوهاب بن محمد بن عيسى الخزاز، وسمع الحروف من - المستنير - أحمد بن يوسف التغلبي عن ابن ذكوان ومن - المستنير - محمد بن أحمد بن واصل عن أبيه، قرأ عليه - الكامل - أحمد بن نصر والمستنير - محمد بن أحمد بن إبراهيم و- المستنير - أحمد بن الحسن بن شاذان و- المبهج - محمد بن أحمد الشنبوذي و- الكامل - زيد بن علي، قال الداني: كان إماماً في قراءة الكسائي ضابطاً لها مضطلعاً بها، قرأ عليه غير واحد من الحذاق، منهم أحمد بن نصر الشذائي، ومحمد بن أحمد الشنبوذي وغيرهما، قال: وكان أبوه وجده وزيرين لبني العباس، وكذلك أخوه أبو علي محمد بن عبيد الله، وترك أبو مزاحم الدنيا وأعمل نفسه في رواية الحديث، وأقرأ الناس وتمسك بالسنة، قال: وكان بصيراً بالعربية شاعراً مجوداً، وقال الخطيب: كان ثقة من أهل السنة، قال ابن الجزري: هو أول من صنف في التجويد فيما أعلم، وقصيدته الرائية مشهورة، وشرحها الحافظ أبو عمرو، وقد أخبرني بها ويقصيدته الأخرى في السنة أبو حفص عمر بن الحسن المراغى بقراءتي عليه عن علي ابن أحمد المقدسي، أخبرنا ابن طبرزد بسنده، وقد حدث عنه أبو بكر الأجرى وأبو حفص ابن شاهين وجماعة، ومات في ذي الحجة سنة خمس وعشرين وثلاثمائة. ينظر: غاية النهاية (٢/ ٣٢٠-٣٢١).

باب ذكر مذهب ورش في الرءاءات مجملا

بني الحافظ - رحمه الله - التبويب على مذهب ورش فيما خالف فيه غيره من القراء، فرقق من الرءاءات المتحركة بالفتح أو بالضم^(١)، ويذكر في أثناء الباب مذاهب سائر القراء، وما اتفق الكل على تفخيمه أو على ترقيقه.

(١) ويمكن إجمال ما فصله المصنف بقول ابن غلبون في التذكرة بقوله: اعلم أن ورشًا كان يقرأ الرءاء المفتوحة بين اللفظين إذا وقع قبلها ياء ساكنة أو كسرة فقط: فأما الياء الساكنة فإنها تلى الرءاء، وما قبل هذه الياء يقع على ضربين: مفتوحًا ومكسورًا لا غير.

فأما المفتوح فكقوله تعالى: ﴿خَيْرًا يُؤْتِكُمْ﴾ [الأَنْفَال: ٧٠]، و﴿وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ﴾ [الحج: ٧٧]، و﴿غَيْرِكُمْ﴾ [التوبة: ٣٩، وغيرها] و﴿حَيْرَانَ﴾ [الأنعام: ٧١، وغيرها] و﴿فِيهِنَّ خَيْرَاتٌ﴾ [الرحمن: ٧٠]، و﴿غَيْرِهِ﴾ [البقرة: ٢٣٠، وغيرها] و﴿الْخَيْرَاتِ﴾ [البقرة: ١٤٨، وغيرها] و﴿غَيْرِ أَوْلَى الضَّرَرِ﴾ [النساء: ٩٥] و﴿لَا ضَيْرَ إِنَّا﴾ [الشعراء: ٥٠] و﴿الْجِبَالِ سَيْرًا﴾ [الطور: ١٠] وما أشبه هذا حيث وقع.

وأما المكسور فكقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ مِيرَاثٌ﴾ [آل عمران: ١٨٠، وغيرها]، و﴿وَعَشِيرَتِكُمْ﴾ [التوبة: ٢٤] و﴿فَالْمَغِيرَاتِ﴾ [العاديات: ٣] و﴿بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ [البقرة: ١١٩، وغيرها] و﴿قَدِيرًا﴾ [النساء: ١٣٣، وغيرها] و﴿بَصِيرًا﴾ [النساء: ٥٨، وغيرها] و﴿نَصِيرًا﴾ [النساء: ٤٥، وغيرها] و﴿قَمَطِيرًا﴾ [الإنسان: ١٠] و﴿مَسْتَطِيرًا﴾ [الإنسان: ٧] و﴿عَسِيرًا﴾ [الفرقان: ٢٦] و﴿يَسِيرًا﴾ [النساء: ٣٠، وغيرها] و﴿قَوَارِيرًا﴾ [الإنسان: ١٥، ١٦] و﴿خَيْرًا﴾ [النساء: ٣٥، وغيرها] وما أشبه هذا: فورش وحده يقرأ هذه الرءاء بين اللفظين مع هذه الياء حيث وقعت في المنون والمضاف، وفيما كانت الرءاء فيه غير طرف في الوصل والوقف جميعًا؛ لوجود حركة الرءاء فيهما، وما كانت الرءاء فيه طرفًا في الوصل فقط؛ لسكون الرءاء منه في الوقف.

وأما الكسرة التي تقع قبل هذه الرءاء فإنها تكون على ضربين: أحدهما: أن تلى الرءاء. والآخر: أن يحول بينهما ساكن:

فأما ما وليتها فيه الكسرة فكقوله تعالى: ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ﴾ [الفتح: ٢] و﴿فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ﴾ [يوسف: ١٠١] و﴿خَسِرَ الدُّنْيَا﴾ [الحج: ١١] و﴿شَعَائِرَ اللَّهِ﴾ [المائدة: ٢، وغيرها] و﴿تَبَصَّرَةَ﴾ [ق: ٨] و﴿تَذَكَّرَةَ﴾ [طه: ٣، وغيرها] و﴿نَاضِرَةَ﴾ [إلى ربها نَاضِرَةَ] [القيامة: ٢٢، ٢٣] و﴿بَاسِرَةَ﴾ [القيامة: ٢٤] و﴿فَاقِرَةَ﴾ [القيامة: ٢٥] و﴿بِالسَّاهِرَةِ﴾ [النازعات: ١٤] و﴿نَخْرَةَ﴾ [النازعات: ١١] و﴿مَنْ قَطْرَانَ﴾ [إبراهيم: ٥٠] و﴿قَاصِرَاتِ الطُّرَفِ﴾ [الصفات: ٤٨، وغيرها] و﴿فَالزَّاجِرَاتِ﴾ [الصفات: ٢] و﴿فَرَشًا﴾ [البقرة: ٢٢] و﴿سَرَجًا﴾ [الفرقان: ٦١، وغيرها] و﴿كِرَامًا﴾ [الفرقان: ٧٢، وغيرها] و﴿شَاكِرًا﴾ [النساء: ١٤٧، وغيرها] و﴿صَابِرًا﴾ [الكهف: ٦٩، وغيرها] و﴿إِلَّا مَبْشِرًا﴾ [الإسراء: ١٠٥، وغيرها] وما أشبه هذا.

وأما ما حال بينهما في الساكن فكقوله تعالى: ﴿الذِّكْرَ لَتَيْنِ﴾ [النحل: ٤٤، وغيرها]،

= ﴿وما علمناه الشعر﴾ [يس: ٦٩] و ﴿وزر أخرى﴾ [الأنعام: ١٦٤، وغيرها] و ﴿غير إخراج﴾ [البقرة: ٢٤٠] و ﴿إخراجهم﴾ [البقرة: ٨٥] و ﴿كراههن﴾ [النور: ٣٣] و ﴿المحراب﴾ [آل عمران: ٣٧، وغيرها] و ﴿إسرافنا﴾ [آل عمران: ١٤٧] و ﴿الإشراق﴾ [ص: ١٨] و ﴿عبرة﴾ [يوسف: ١١١] و ﴿سدرة﴾ [النجم: ١٤] و ﴿سركم﴾ [الأنعام: ٣] و ﴿ذو مرة﴾ [النجم: ٦]، و ﴿إسرافاً﴾ [النساء: ٦] و ﴿صهراً﴾ [الفرقان: ٥٤] و ﴿ذكرًا﴾ [البقرة: ٢٠٠، وغيرها] وما أشبه هذا: فورش وحده يقرأ هذه الرءاء مع هذه الكسرة في هذين الضربين بين اللفظين، حيث وقعا في المنون والمضاف، وكانت الرءاء فيه غير طرف في الوصل والوقف جميعاً؛ لوجود حركة الرءاء فيهما، وفيما كانت الرءاء فيه طرفاً في الوصل فقط؛ لسكون الرءاء منه في الوقف.

وقد خالف أصله مع هذه الكسرة - في الضربين جميعاً - في مواضع محصورة: فأما ما وليت الكسرة فيه الرءاء، فإنه خالف أصله فيه في ثمانية أحرف، ففتح الرءاء فيها: أحدها: أن يكون ذلك الحرف المكسور باء الجر، كقوله تعالى: ﴿برازقين﴾ [الحجر: ٢٠] و ﴿برادى رزقهم﴾ [النحل: ٧١] و ﴿بربهم يعدلون﴾ [الأنعام: ١، وغيرها] و ﴿برأس أخيه﴾ [الأعراف: ١٥٠] و ﴿برسوله﴾ [التوبة: ٥٤، وغيرها] وما أشبه هذا. والثاني: إذا كان ذلك الحرف المكسور لام الجر، كقوله تعالى: ﴿لربهم يرهبون﴾ [الأعراف: ١٥٤] و ﴿ألربك البنات﴾ [الصفات: ١٤٩] و ﴿ولرسوله وللمؤمنين﴾ [المنافقون: ٨] وما أشبه هذا.

والثالث: قوله تعالى: ﴿الصراط﴾ [الفاتحة: ٦، وغيرها] و ﴿صراط﴾ [الفاتحة: ٧، وغيرها] حيث وقع في حال النصب والجر والرفع.

والرابع: إذا وقع بعد هذه الرءاء - المكسور ما قبلها - ألف بعدها رءاء مفتوحة أو مضمومة، كقوله: ﴿مسجدًا ضارًا﴾ [التوبة: ١٠٧] و ﴿لوليت منهم فرازا﴾ [الكهف: ١٨] و ﴿إن يريدون إلا فرازا﴾ [الأحزاب: ١٣] و ﴿قل لن ينفعكم الفرار﴾ [الأحزاب: ١٦] وما أشبه هذا.

والخامس: إذا وقع بعد هذه الرءاء ألف، بعدها قاف مضمومة، كقوله تعالى: ﴿هذا فراق بيني وبينك﴾ [الكهف: ٧٨]، و ﴿ظن أنه الفراق﴾ [القيامة: ٢٨]، وقد ذهب قوم إلى الأخذ لورش في هذا الموضع بين اللفظين، وقد قرأت بذلك على بعضهم، والفتح أجود. والسادس: إذا وقع بعد هذه الرءاء ألف، بعدها عين مفتوحة، كقوله تعالى: ﴿عنهم سراعا﴾ [ق: ٤٤] و ﴿من الأجدات سراعا﴾ [المعارج: ٤٣] و ﴿سبعون ذراعاً﴾ [الحاقة: ٣٢]، وقد ذهب قوم إلى الأخذ لورش في هذا الموضع بين اللفظين، وقد قرأت بذلك على بعضهم، والفتح أجود.

والسابع: إذا وقع بعد هذه الرءاء ألف، بعدها همزة مفتوحة، كقوله تعالى: ﴿إلا مرء﴾ [الكهف: ٢٢] و ﴿افتراء عليه﴾ [الأنعام: ١٣٨] و ﴿افتراء على الله﴾ [الأنعام: ١٤٠] وما أشبه هذا.

والثامن: إذا وقع بعد هذه الرءاء ألف تدل على الاثنين، سواء كانت تلك الألف اسماً أو حرفاً: فالاسم كقوله: ﴿أن طهرا بيتي﴾ [البقرة: ١٢٥] و ﴿فلا تنتصران﴾ =

وقوله: «مجملاً».

يريد أنه إنما يذكر في هذا الباب قوانين جامعة، ويبينها بأمثلة تشعر بما تشتمل عليه تلك القوانين الكلية من آحاد الألفاظ، ولا ينزل إلى تعيين كل لفظة على التفصيل.

واعلم أنه يستعمل في هذا الباب تفخيم الرءاء وفتحها وتغليظها بمعنى واحد، ويستعمل أيضاً ترقيقها وإمالتها وبين اللفظين بمعنى واحد، لكن هذا فيما كان من الرءاءات متحرراً بالفتح، فأما الرءاء المكسورة، فلا يستعمل فيها إلا لفظ الترقيق خاصة، وكذلك الرءاء المضمومة التي يرققها ورش، ينبغي أن يعبر عنها بلفظ الترقيق دون لفظ الإمالة.

واعلم أن القراء يقولون [إن] ^(١) الأصل في الرءاءات التغليظ، فإنما ترقيق لعارض، واحتج لهذا الشيخ فقال ما: نصه: «إن كل رءاء غير مكسورة فتغليظها جائز، وليس كل رءاء يجوز فيها الترقيق؛ ألا ترى أنك لو قلت: رعد، أو رقد، ونحوه بالترقيق لغيرت لفظ الرءاء إلى الإمالة، وهذا مما لا يمال، ولا علة فيه توجب الإمالة» انتهى.

= [الرحمن: ٣٥]. والحرف كقوله: ﴿ساحران﴾ [القصص: ٤٨]. وقد ذهب قوم إلى الأخذ لورش في هذا الموضع والموضع الذي قبله بين اللفظين، وقد قرأت بذلك على بعضهم، والفتح أجود فيهما. وأما ما خالف أصله فيه - مما قد حال بين الكسرة وبين الرءاء ساكن - ففتح الرءاء فيه، فهو سبعة مواضع:

أحدها: ﴿إِعْرَاضًا﴾ [النساء: ١٢٨] و ﴿كَبِرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضَهُمْ﴾ [الأنعام: ٣٥]. والثاني: الأسماء الأعجمية وهي: ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ [البقرة: ١٢٤، وغيرها] و ﴿إِسْرَائِيلَ﴾ [البقرة: ٤٠، وغيرها] و ﴿عِمْرَانَ﴾ [آل عمران: ٣٣، وغيرها] حيث وقعت. والثالث: إذا وقع بعد هذه الرءاء ألف بعدها رءاء مفتوحة، كقوله تعالى: ﴿لَهُمْ إِسْرَارًا﴾ [نوح: ٩] و ﴿عَلَيْكُمْ مَدْرَارًا﴾ [هود: ٥٢، وغيرها]. والرابع: قوله تعالى: ﴿مِصْرَ﴾ منوناً وغير منون، وجملته خمسة مواضع [البقرة: ٦١، يونس: ٨٧، يوسف: ٢١، ٩٩، الزخرف: ٥١]. والخامس: قوله تعالى في البقرة [٢٨٦]: ﴿إِصْرًا كَمَا﴾، وفي الأعراف [١٥٧]: ﴿إِصْرَهُمْ﴾.

والسادس: قوله تعالى في الكهف [٩٦]: ﴿فَطْرًا﴾.

والسابع: قوله تعالى في الروم [٣٠]: ﴿فَطَرَتِ اللَّهُ﴾.

ينظر التذكرة في القراءات الثماني (١/٢١٩-٢٢٥).

(١) سقط في أ.

وهذا القدر الذي ذكره لا يستقل دليلاً؛ إذ لو قال قائل: الرءاء في نفسها عرية من وصفى الترقيق والتغليظ، وإنما يعرض لها أحد الوصفين بحسب حركتها فترقق بعد^(١) الكسرة لتسفلها، وتغلظ مع الفتحة والضممة لتصعدها، فإذا سكنت جرت على حكم المجاور لها.

وأيضاً فقد وجدناها ترقق مفتوحة ومضمومة إذا تقدمها كسرة أو ياء ساكنة، فلو كانت في نفسها مستحقة للتغليظ لبعد أن يبطل ما تستحقه بنفسها لسبب خارج عنها كما كان ذلك في حروف الاستعلاء.

واحتج غيره على أن أصل الرءاء التغليظ بكونها متمكنة في ظهر اللسان، فقربت بذلك من الحنك الأعلى الذي به تتعلق حروف الإطباق، وتمكنت منزلتها لما عرض لها من التكرار حتى حكموا للفتحة فيها بأنها في تقدير فحيتين، كما حكموا للكسرة فيها بأنها في قوة كسرتين.

واعلم أن التكرار متحقق في الرءاء الساكنة، سواء كانت مدغمة أو غير مدغمة، أما حصول التكرار في الرءاء المتحركة الخفيفة فغير يَبِينُ لكن الذي يصح فيها أنها في التغليظ والترقيق بحسب ما يستعمله المتكلم، وذلك أنها تخرج من ظهر اللسان ويتصور مع ذلك أن يعتمد الناطق بها على طرف اللسان؛ فترقق إذ ذاك، أو يمكنها في ظهر اللسان؛ فتغلظ ولا يمكن خلاف هذا، فلو نطقت بها مفتوحة أو مضمومة من طرف اللسان وأردت تغليظها لم يمكن نحو ﴿الْآخِرَةُ﴾ [البقرة: ٩٤] و﴿وَسُورُونَ﴾ [البقرة: ١٧٤].

فإذا مكنتها إلى ظهر اللسان وبعدت عن الطرف استحکم تغليظها، وكذلك المكسورة إن مكنتها إلى ظهر اللسان غلظت ولم يمكن ترقيقها، ولا يقوى الكسر على سلب التغليظ عنها إذا تمكنت من ظهر اللسان إلا أن تغليظها في حال الكسر قبيح في النطق؛ ولذلك لا يستعمله معتبر، ولا يوجد إلا في ألفاظ العوام، وإنما كلام العرب على تمكينها من الطرف إذا انكسرت فيحصل الترقيق المستحسن فيها إذ ذاك، وعلى تمكينها إلى ظهر اللسان إذا انفتحت أو انضمت، فيحصل لها التغليظ الذي يناسب الفتحة أو الضمة، وقد تستعمل مع الفتحة والضممة من الطرف فترقق إذا عرض لها سبب، كما يتبين في هذا الباب في قراءة ورش، ولا يمكن إذا انكسرت

(١) في أ: مع.

إلى ظهر اللسان؛ لثلا يحصل التغليظ المنافر للكسرة؛ فحصل من هذا أنه لا دليل فيما ذكروا على أن أصل الرءاء المتحركة التغليظ.

وأما الرءاء الساكنة فوجدناها ترقق بعد الكسرة اللازمة بشرط ألا يقع بعدها حرف استعلاء نحو ﴿الْفِرْدَوْسِ﴾، وتغلظ فيما سوى ذلك، فأمكن أن يدعى أن تغليظها وترقيقها مرتبط بأسباب كالمتحركة، ولم يثبت في ذلك دلالة على حكمها في نفسها.

فأما تغليظها بعد الكسرة العارضة في نحو ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾ [النور: ٥٠] فيحتمل أن يكون ذلك؛ لأن أصلها التغليظ كما قالوا، ويحتمل أن يكون تغليظها إذ ذاك بالحمل على المضارع، إذا قلت: «يرتاب»؛ بناء على مذهب الكوفيين في أن صيغة الأمر^(١) مقتطعة من المضارع، أو بناء على مذهب البصريين في أن الأمر يشبهه المقتطع من المضارع؛ فلم يعتد بما عرض لها من الكسرة في حال الأمر، وعند ظهور هذا الاحتمال، ضعف القول بأن أصلها التغليظ.

أما إن ثبت بالنقل عن العرب أنها ينطق بها ساكنة مغلظة بعد همزة الوصل في حكاية لفظ الحرف فتقول: «إر» كما تقول «إب» «إت» فحينئذ يمكن أن يحتج بذلك إن ثبت على أن أصلها التغليظ، وكذلك إن ثبت أن الوقف على الأمر من «سرى» في كلام العرب بتغليظ الرءاء في قولك: «اسر» إذا لم ترم الكسرة.

وإذا تقرر هذا - فأقول: من زعم أن أصل الرءاء التغليظ، إن كان يريد إثبات هذا الوصف للرءاء مطلقاً من حيث إنها راء فلا دليل عليه؛ لما تقدم.

وإن كان يريد بذلك الرءاء المتحركة بالفتح أو بالضم، وأنها لما عرض لها التحريك بإحدى الحركتين قويت بذلك على الفتح فلزمته فلا يجوز ترقيقها إذ ذاك، إلا إن وجد سبب وحينئذ يتصور فيها رعى السبب فترقق، وَرَفَضَهُ، فبقي على ما استحقته من الفتح بسبب حركتها - فهذا كلام حسن مناسب، والله تبارك وتعالى أعلم بالحقائق.

فإذا تقرر هذا: فاعلم أن الرءاءات في مذهب القراء ثلاثة أقسام:

قسم اتفقوا على تفخيمه.

وقسم اتفقوا على ترقيقه.

وقسم اختلفوا فيه: فرقوه ورش وحده، وفخمه الباقون.

(١) كذا، ولا يتفق تعليقه هذا مع المثال؛ لأنه ماضٍ.

واعلم أن هذا التقسيم إنما يرد على الرءاء التي لم يجر لها ذكر في باب الإمالة فأما ما ذكر هناك نحو: ﴿ذَكَرَى﴾ و ﴿بُشْرَى﴾ و ﴿الْأَبْرَارِ﴾، فلا خلاف أن من قرأها بالإمالة أو بين اللفظين يرققها، ومن قرأها بالفتح يفخمها. وأذكر كل واحد من الأقسام الثلاثة حسب ما رتبته الحافظ - رحمه الله - في هذا الباب.

قال الحافظ - رحمه الله - : «اعلم أن ورشًا كان يميل فتحة الرءاء قليلاً بين اللفظين إذا وليها... كذا.

قد تقدم أن الإمالة هي تقريب الألف من الياء وتقريب الفتحة من الكسرة، ولما كانت الرءاء المكسورة يلزمها الترقيق في كلام العرب كما تقدم، حَسَنَ أن يعبر عن فتحة الرءاء المرققة بأنها مماله، للشبه الحاصل بين الرءاء المفتوحة والرءاء المكسورة في الترقيق، ولوجود سبب الإمالة؛ إذ لا ترقق الرءاء؛ المفتوحة إلا مع الكسرة أو الياء الساكنة، وعند حصول السبب وترقيق الرءاء، فلا بد أن يسرى للفتحة شيء من شبه الكسرة؛ فصح استعمال لفظ الإمالة في الفتحة لذلك.

واعلم أن الكسرة التي تكون قبل الرءاء على ضربين: لازمة، وغير لازمة. فاللازمة هي التي تكون مع الرءاء في كلمة واحدة نحو ﴿كَرِيمٌ﴾ [عبس: ١٦]. ألا ترى أن الكاف لا تنفصل من الرءاء؛ لأنها في كلمة واحدة ولو فصلتها، لفسد نظم الكلمة، وبطلت دلالتها على المعنى الذي كانت تدل عليه قبل ذلك؛ فحصل من هذا لزوم الكسرة للرءاء.

وأما الكسرة غير اللازمة: فهي التي تكون قبل الرءاء، ولا تكون في حرف من نفس الكلمة التي فيها الرءاء، وإنما يكون ذلك إذا كانت الرءاء أول الكلمة. ثم هذه الكسرة على ضربين: منفصلة، وعارضة، ونعني بالمنفصلة: أن تكون الكسرة في آخر حرف من الكلمة مستقلةً بنفسها لا تفتقر إلى الاتصال بما بعدها في الخط نحو: ﴿بَيَّاتٍ رَّيْمٍ﴾ [الجاثية: ١١] فهذه الرءاء مفتوحة وهي أول الكلمة، وقبلها كسرة في التاء من ﴿ءَايَاتٍ﴾ [آل عمران: ٧] وهما كلمتان مستقلتان، لا تفتقر الأولى إلى الثانية من حيث البنية.

ونعني بالكسرة العارضة: الكسرة التي في لام الجر، وباء الجر في نحو ﴿لِرَبِّكَ﴾ [آل عمران: ٤٣] و ﴿رَبِّكَ﴾ [الإسراء: ١٧].

ألا ترى أن اللام والباء، لما كان كل واحد منهما حرفًا واحدًا من حروف التهجي، لزم اتصاله بما بعده في اللفظ والخط؛ لعدم استقلاله، على ما تقدم بيانه في باب نقل الحركة.

وقد حصل من كلام الحافظ أن الكسرة اللازمة قبل الرءاء تكون على ضربين: متصلة بالرءاء، ومفصول بينهما بحرف ساكن.

ويريد أن هذا الفاصل يكون حرفًا صحيحًا غير الصاد، والطاء، والقاف؛ لأنه متى كان الفاصل واحدًا من هذه الأحرف الثلاثة، فورش يفخم الرءاء إذ ذاك، على ما يأتي بحول الله عز وجل.

وإنما قلت: إنه أراد حرفًا صحيحًا؛ لأنه قد ذكر أن الياء الساكنة على حذتها. ثم إن الياء تكون^(١) أيضًا قبل الرءاء على ضربين؛ لأنها إن كانت بعد كسرة فهي حرف مد، نحو ﴿قَالْمُنِيرَاتِ﴾ [العاديات: ٣]، وإن كانت بعد فتحة، فهي حرف لين نحو ﴿الْحَيْرَاتِ﴾ [البقرة: ١٤٨].

قال: «وسواء لحق الرءاء تنوين أو لم يلحقها».

يريد أنه يرققها في جميع ذلك، أما الرءاء التي لم يلحقها تنوين، وهي التي تكون في وسط الكلمة، أو في آخر الفعل، أو في آخر بعض الأسماء فالترقيق مطرد فيها، إلا في ألفاظ قليلة وهي: ﴿الصَّارِطِ﴾ [الفاتحة: ٦] وما يذكر معه بعد، وكذلك التي لحقها التنوين سيسثنى منها أحرفا ستة، وهي ﴿سِتْرًا﴾ [الكهف: ٩٠] وما يذكر معها إن شاء الله.

واعلم أن مجموع الرءاءات التي يشتمل عليها هذا القسم، فإني الآن بحول الله - عز وجل - أذكرها، وأحصرها في فصلين:

أحدهما: اتفق الحافظ، والشيخ، والإمام فيه على الترقيق لورش. والثاني: اختلفوا فيه.

وأقدم المختلف فيه مستعينا بالله الرب الكريم، البر الرحيم، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

* * *

(١) في ب: يكون.

الفصل الأول

فيما اختلفوا فيه من الرءاءات، ويشتمل على ثمانية أقسام:

القسم الأول: ﴿سِرَاعًا﴾ [ق: ٤٤] و ﴿ذِرَاعًا﴾ [الحاقة: ٣٢] تفرد الإمام فيهما

بالتفخيم.

الثانى: ﴿كَبْرُؤُ﴾ و ﴿لَعْبَرَةٌ﴾ و ﴿وَزَرَ أُخْرَى﴾ حيث وقع. تفرد الشيخ فيها بالتغليظ.

الثالث: ﴿حِذْرِكُمْ﴾ [النساء: ٧١] اتفق الشيخ والإمام على تغليظه.

الرابع: ﴿وَعَشِيرَتُكُمْ﴾ فى التوبة [الآية: ٢٤]، و ﴿إِجْرَامِي﴾ [هود: ٣٥] و ﴿حَيْرَانٌ﴾

[الأنعام: ٧١]، ذكر^(١) الشيخ والإمام عن ورش التغليظ، والترقيق، وقال الإمام فى

﴿إِجْرَامِي﴾: «إن بين اللفظين أكثر».

الخامس: ﴿عِشْرُونَ﴾ [الأنفال: ٦٥]، و ﴿كَبْرٌ مَّا هُمْ بِبَلِّغِيهِ﴾ [غافر: ٥٦]،

و ﴿وَزْرَكَ﴾، و ﴿ذَكَرَكَ﴾ [الانشراح: ٤، ٢]، و ﴿حَصْرَتْ صُدُورَهُمْ﴾ [النساء: ٩٠]،

مذهب الشيخ التغليظ، وعن الإمام الوجهان وقال: «إن التفخيم فى «وزرك»

و«ذرك» أكثر، ولا خلاف فى ترقيق «حصرت» فى الوقف.

السادس: «المرء» فى قوله تعالى ﴿بَيْنَ الْمَرْءِ وَرَوْحِهِ﴾ و ﴿بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ﴾،

ذكر الشيخ، والإمام عن ورش التغليظ والترقيق، وقال الشيخ: «والمشهور عن

ورش: الترقيق». وقال: «التفخيم أكثر وأحسن».

السابع: كل راء منصوبة منونة بعد كسرة أو ياء ساكنة:

فالذى بعد الكسرة من ذلك عشرون حرفًا وهى ﴿شَاكِرًا﴾ [النساء: ١٧٤]،

و ﴿سَلِيمًا﴾ [المؤمنون: ٦٧]، و ﴿صَابِرًا﴾ [الكهف: ٦٩]، و ﴿نَاصِرًا﴾ [الجن: ٢٤]،

و ﴿حَاضِرًا﴾ [الكهف: ٤٩]، و ﴿ظَاهِرًا﴾ [الكهف: ٢٢]، و ﴿عَاقِرًا﴾ [مريم: ٥]،

و ﴿طَلَبِيرًا﴾^(٢) [الأنعام: ٣٨]، و ﴿فَاجِرًا﴾ [نوح: ٢٧]، و ﴿مُدْبِرًا﴾ [النمل: ١٠]،

و ﴿مُبْصِرًا﴾ [يونس: ٦٧]، و ﴿مُهَاجِرًا﴾ [النساء: ١٠٠]، و ﴿مُعِيرًا﴾ [الأنفال: ٥٣]،

و ﴿مُبْشِرًا﴾ [الإسراء: ١٠٥]، و ﴿مُنْصِرًا﴾ [الكهف: ٤٣]، و ﴿مُقْتَدِرًا﴾ [الكهف: ٤٥]،

و ﴿مُسْتَقِرًا﴾ [النمل: ٤٠]، و ﴿مُسْتَكْبِرًا﴾ [لقمان: ٧]، و ﴿حَاضِرًا﴾ [الكهف: ٤٩]،

و ﴿سِرًّا﴾ [البقرة: ٢٣٥]، والذى بعد الياء الساكنة على ضربين:

(١) فى أ: وذكر.

(٢) هكذا فى الأصل.

أحدهما: أن تكون الياء حرف لين، وذلك ثلاثة ألفاظ، وهي: ﴿حَيْرًا﴾ [البقرة: ١٥٨] و ﴿طَيْرًا﴾ [الفيل: ٣] و ﴿سَيْرًا﴾ [الطور: ١٠].

الثاني: أن تكون الياء حرف مد، وهو على ضربين:

أحدهما: أن يكون وزنه «فعليلًا»، وجملته اثنان وعشرون حرفًا، وهي: ﴿تَدِيرًا﴾، و ﴿حَيْرًا﴾، و ﴿بَصِيرًا﴾، و ﴿كَبِيرًا﴾، و ﴿كَثِيرًا﴾، و ﴿بَشِيرًا﴾، و ﴿نَذِيرًا﴾، و ﴿صَغِيرًا﴾، و ﴿فَقِيرًا﴾، و ﴿نَفِيرًا﴾ و ﴿نَفِيرًا﴾، و ﴿سَعِيرًا﴾، و ﴿يَسِيرًا﴾، و ﴿نَصِيرًا﴾، و ﴿مَصِيرًا﴾، و ﴿وَزِيرًا﴾، و ﴿حَصِيرًا﴾، و ﴿ظَهِيرًا﴾، و ﴿وَزِيرًا﴾، و ﴿عَسِيرًا﴾، و ﴿وَحْرِيرًا﴾، و ﴿وَأَسِيرًا﴾.

والثاني: أن تكون على غير ذلك الوزن، وجملته ثلاثة عشر حرفًا، وهي: ﴿نَفْدِيرًا﴾، و ﴿تَطْهِيرًا﴾، و ﴿تَكْبِيرًا﴾، و ﴿نَفْجِيرًا﴾، و ﴿تَبْدِيرًا﴾، و ﴿تَدْمِيرًا﴾، و ﴿تَنْبِيرًا﴾، و ﴿قَوَارِيرًا﴾^(١)، و ﴿قَطْرِيرًا﴾، و ﴿زَمْهَرِيرًا﴾، و ﴿مُنِيرًا﴾، و ﴿مُسْتَطِيرًا﴾.

ذكر الإمام في جميع ذلك عن ورش في الوصل التغليظ والترقيق، وفي الوقف الترقيق لا غير، ووافقته الشيخ على ما كان وزنه (فعليلًا) وقال: «إن التفخيم فيه في الوصل مذهب أبي الطيب، وما ليس وزنه (فعليلًا) أخذ فيه بالترقيق في الحالين» ومذهب الحافظ الترقيق في جميع ما تقدم في هذا الفصل.

الثامن: كل راء منصوبة منونة قبلها حرف ساكن صحيح غير حرف استعلاء، وقبل ذلك الساكن كسرة، وجملته في القرآن ستة أحرف، وهي:

﴿ذِكْرًا﴾، و ﴿سِتْرًا﴾، و ﴿وَزْرًا﴾، و ﴿إِمْرًا﴾، و ﴿حَجْرًا﴾، و ﴿وَصَهْرًا﴾.

مذهب الحافظ والشيخ التفخيم في الستة، قال الشيخ: إلا ﴿وَصَهْرًا﴾ فإنه بالوجهين لورش.

وأما الإمام فنقل في هذه الستة التغليظ لورش، ثم قال: «إلا ﴿وَصَهْرًا﴾ في الفرقان فإنه بين اللفظين في الحالين». ثم قال: «وقد قرأت له هذا الفصل كله بين اللفظين»؛ فحصل من هذا التفخيم في ﴿وَصَهْرًا﴾ للحافظ، والترقيق للإمام والوجهان للشيخ، وأن باقى الفصل بالتفخيم من الطرق الثلاثة، وزاد الإمام بين اللفظين، والله جل وعلا، وتبارك وتعالى أعلم وأحكم.

(١) لعله يريد «قواريرًا» في الموضعين عند من نَوَّنهما .

الفصل الثاني

فيما اتفق الحافظ، والشيخ، والإمام على ترقيقه لورش، وتفخيمه لسائر القراء. اعلم أن هذه الرءاءات التي في هذا الفصل نوعان: متوسطة في الكلمة، ومتطرفة، وكل واحدة منها إما أن تكون في اسم أو فعل؛ فالحاصل أربعة أنواع، وكل واحد من الأربعة إما أن يكون متحركا بالفتح، أو بالضم؛ فالجميع ثمانية أنواع:-

النوع الأول: الرءاء المفتوحة متوسطة في الاسم، وهي أربعة أضرب:

الضرب الأول: الرءاء المفتوحة في وسط الاسم بعد كسرة لازمة، والوارد منه في القرآن سبعة وأربعون موضعا وهي: ﴿فِرَاشًا﴾ [البقرة: ٢٢]، ﴿سِرَجًا﴾ [الفرقان: ٦١]، ﴿مِرَاءً﴾ [الكهف: ٢٢]، ﴿كِرَامًا﴾ [الفرقان: ٧٢]، ﴿دِرَاسَتِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٥٦]، ﴿ذِرَاعِيهِ﴾ [الكهف: ١٨]، ﴿قِرَدَةً﴾ [البقرة: ٦٥]، ﴿عَاجِرُهُ﴾ [آل عمران: ٧٢]، ﴿طَيِّبُهُ﴾ [الإسراء: ١٣]، ﴿طَهْرًا﴾ [البقرة: ١٢٥]، ﴿قَطْرَانٍ﴾ [إبراهيم: ٥٠]، ﴿لَسْتَجْرِينَ﴾ [طه: ٦٣]، ﴿أَقْبِرَاءً﴾ [الأنعام: ١٣٨]، وكذلك: ﴿الْآخِرَةُ﴾ [البقرة: ٩٤]، ﴿الْحَافِرَةَ﴾ [النازعات: ١٠]، ﴿بِالسَّاهِرَةِ﴾ [النازعات: ١٤]، ﴿حَاصِرَةً﴾ [البقرة: ٢٨٢]، ﴿كَافِرَةً﴾ [آل عمران: ١٣]، ﴿دَائِرَةً﴾ [المائدة: ٥٢]، ﴿وَأَزْرَةً﴾ [الإسراء: ١٥]، ﴿صَابِرَةً﴾ [الأنفال: ٦٦]، ﴿ظَاهِرَةً﴾ [لقمان: ٢٠]، ﴿نَاصِرَةً﴾ [القيامة: ٢٢]، ﴿نَاطِرَةً﴾ [القيامة: ٢٣]، ﴿بَاسِرَةً﴾ [القيامة: ٢٤]، ﴿فَاقِرَةً﴾ [القيامة: ٢٥]، ﴿خَاسِرَةً﴾ [النازعات: ١٢]، ﴿أَسَاوِرَةً﴾ [الزخرف: ٥٣]، ﴿بِصِرَةً﴾ [ق: ٨]، ﴿مَعْدِرَةً﴾ [الأعراف: ١٦٤]، ﴿مُنْكَرَةً﴾ [النحل: ٢٢]، ﴿مُبْصِرَةً﴾ [الإسراء: ١٢]، ﴿فُخْرَةً﴾ [النازعات: ١١]، ﴿مُسْفِرَةً﴾ [عبس: ٣٨]، ﴿سُتْسِثِرَةً﴾ [عبس: ٣٩]، ﴿بِالْمَغْفِرَةِ﴾ [البقرة: ١٧٥]، ﴿الْتَذَكُّرَةِ﴾ [المدثر: ٤٩] بالألف واللام فيهما، ودون الألف واللام، وكذلك: ﴿وَالذَّكْرِتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥]، ﴿وَالصَّذِيرَتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥]، ﴿فَالزَّجْرَتِ﴾ [الصفات: ٢]، ﴿وَالنَّشْرَتِ﴾ [المرسلات: ٣]، ﴿الْمُعْصِرَتِ﴾ [النبا: ١٤]، ﴿فَالْمُدْرِتِ﴾ [النازعات: ٥]، ﴿قَصْرَتِ﴾ [الصفات: ٤٨]، ﴿مُهْجِرَتِ﴾ [الممتحنة: ١٠]، ﴿مُتَجَوِّرَتِ﴾ [الرد: ٤]، ﴿مُبَشِّرَتِ﴾ [الروم: ٤٦].

وقد تقدم ﴿سِرَاعًا﴾ [ق: ٤٤]، و﴿ذِرَاعًا﴾ [الحاقة: ٢٣] في الفصل الأول. الضرب الثاني: أن يفصل بين الرءاء والكسرة حرف ساكن صحيح غير الصاد

فيما اختلفوا فيه بين ورش والقراء

والطاء والقاف، وجملته في القرآن عشرة احرف، وهي: ﴿وَأَخْرَاجُ﴾ [البقرة: ٢١٧]، ﴿إِكْرَاهُ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، ﴿وَالْإِنشِرَاقِ﴾ [ص: ١٨]، ﴿حِذْرَهُمْ﴾ [النساء: ١٠٢]، ﴿وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧]، ﴿أَلْمِحْرَابِ﴾ [آل عمران: ٣٧]، ﴿السِّدْرَةَ﴾ [النجم: ١٦] بالألف واللام ودونهما.

ومنه ﴿سِرْكُمُ﴾ [الأنعام: ٣]، و﴿ذُرْمِرَةٍ﴾ [النجم: ٦] وقدم تقدم ﴿إِجْرَامِي﴾ [هود: ٣٥] و﴿حِذْرَكُمُ﴾ [النساء: ٧١] و﴿كِبْرُهُ﴾ [النور: ١١] و﴿لِئْبَرَةٍ﴾ [آل عمران: ١٣] و﴿وَزْرَكَ﴾ [الشرح: ٢] و﴿ذِكْرَكَ﴾ [الشرح: ٤] في الفصل الأول.

الضرب الثالث: أن يفصل بين الراء والكسرة ياء ساكنة، وجملته في القرآن ثلاثة عشر موضعا وهي:

﴿كَبِيرَةٌ﴾ [التوبة: ١٢١]، و﴿كَثِيرَةٌ﴾ [البقرة: ٢٤٥]، ﴿بَحِيرَةٌ﴾ [المائدة: ١٠٣]، ﴿بَصِيرَةٌ﴾ [يوسف: ١٠٨]، ﴿صَغِيرَةٌ﴾ [التوبة: ١٢١]، ﴿أَظْهِيرَةٌ﴾ [النور: ٥٨]، ﴿مَصِيرَكُمُ﴾ [إبراهيم: ٣٠]، ﴿عَشِيرَتُهُمْ﴾ [المجادلة: ٢٢] في غير سورة براءة، ﴿مَعَاذِيرُهُ﴾ [القيامة: ١٥]، وكذلك ﴿قَالُوعَيْرَتِ﴾، و﴿مِيرَاتُ﴾ [آل عمران: ١٨٠]، و﴿سِيرَتَهَا﴾ [طه: ٢١] وقدم تقدم ﴿وَعَشِيرَتُكَ﴾ الذي في براءة [٢٤] في الفصل الأول.

الضرب الرابع: أن يكون قبل الراء ياء ساكنة بعد فتحة، وجملته في القرآن خمسة مواضع، وهي ﴿أَلْخَيْرَاتِ﴾ [البقرة: ١٤٨] بالألف واللام ودونهما، و﴿عَيْرَكُمُ﴾ [التوبة: ٣٩]، وقدم تقدم ذكر ﴿حَيْرَانَ﴾ [الأنعام: ٧١] وأخواته في الفصل الأول.

النوع الثاني: الراء المفتوحة المتوسطة في الفعل، وجملته في القرآن ثمانية وعشرون، والراء في جميعه تلى الكسرة إلا في موضع واحد فإنه فصلت بينهما ياء ساكنة، وهي: ﴿لَأَسْتَعْفِرَنَّ﴾ [المتحنة: ٤]، ﴿لَأُكْفِرَنَّ﴾ [آل عمران: ١٩٥]، ﴿لَأُكْفِرَنَّ﴾ [العنكبوت: ٧]، ﴿وَلَنُصَبِّرَنَّ﴾ [إبراهيم: ١٢]، ﴿وَلَا يُشْعِرَنَّ﴾ [الكهف: ١٩]، ﴿لَنُحْضِرَنَّهُمْ﴾ [مريم: ٦٨].

وكذلك ﴿بَطَّرَتِ﴾ [القصص: ٥٨]، ﴿أَمَطَّرَتِ﴾ [الفرقان: ٤٠]، ﴿سُكَّرَتِ﴾ [الحجر: ١٥]، ﴿سُيِّرَتِ﴾ [الرعد: ٣١]، ﴿كُوِّرَتِ﴾ [التكوير: ١]، ﴿حُشِرَتِ﴾ [التكوير: ٥]، ﴿سُجِّرَتِ﴾ [التكوير: ٦]، ﴿ثُيِّرَتِ﴾ [التكوير: ١٠]، ﴿سُعِرَتِ﴾ [التكوير: ١٢]، ﴿فُجِّرَتِ﴾ [الانفطار: ٣]، ﴿بُعِّرَتِ﴾ [الانفطار: ٤]، وكذلك ﴿نَنْصِرَانَ﴾ [الرحمن: ٣٥]، ﴿طَهَّرَا﴾ [البقرة: ١٢٥]، ﴿نَكَّرَهُمْ﴾ [هود: ٧٠]،

﴿يَرْكُؤُا﴾ [محمد: ٣٥]، ﴿وَيُؤَخِّرَكُمْ﴾ [إبراهيم: ١٠]، ﴿لَا تُذِرْكُمْ﴾ [الأنعام: ١٩]،
﴿لِيَسْذِرْكُمْ﴾ [الأعراف: ٦٣]، ﴿لِيُظْهِرُوا﴾ [التوبة: ٣٣]، ﴿لَنْ تُؤْذِرَكَ﴾ [طه: ٧٢]،
﴿لَنْ يُجِيرَنِي﴾ [الجن: ٢٢].

وقد تقدم ﴿حَصِرَتْ﴾ [النساء: ٩٠] في الفصل الأول.

النوع الثالث: الراء المفتوحة في آخر الاسم، ولا تكون منونة لأن الراء المنصوبة المنونة قد تقدمت في الفصل الأول، والوارد منه في القرآن من هذا النوع أربعة أضرب: الضرب الأول: الراء المفتوحة بعد الكسرة، وجملته في القرآن أربعة عشر موضعا وهي:

﴿كَبَّأِرَ﴾ [النساء: ٣١]، ﴿بَصَّأِرَ﴾ [الإسراء: ١٠٢]، ﴿شَعَلِيرَ﴾ [المائدة: ٢]، ﴿الدَّوَّأِرَ﴾ [التوبة: ٩٨]، ﴿أَكْبِرَ﴾ [الأنعام: ١٢٣]، ﴿مَوَآخِرَ﴾ [النحل: ١٤]، ﴿أَسَاوِرَ﴾ [الكهف: ٣١]، ﴿الْحَنَاجِرَ﴾ [الأحزاب: ١٠]، ﴿الْمَقَابِرَ﴾ [التكاثر: ٢]، وكذلك ﴿فَاطِرَ﴾ [يوسف: ١٠١]، ﴿ظَلِهَرَ﴾ [الأنعام: ١٢٠]، ﴿دَابِرَ﴾ [الأعراف: ٧٢]، ﴿فَلَا نَاصِرَ﴾ [محمد: ١٣]، ﴿الْآخِرَ﴾ [العنكبوت: ٣٦].

الضرب الثاني: أن يفصل بينها وبين الكسرة ساكن صحيح، وجملته في القرآن ستة مواضع، وهي:

﴿السَّحَرَ﴾ [البقرة: ١٠٢]، ﴿الدَّاكِرَ﴾ [الحجر: ٩]، ﴿الشَّعَرَ﴾ [يس: ٦٩]، ومنه ﴿الْبِرَّ﴾ [طه: ٧]، ﴿الْبِرَّ﴾ [البقرة: ١٧٧].

وقد تقدم ﴿وَزَّأِخْرَى﴾ [الأنعام: ١٦٤] في الفصل الأول.

الضرب الثالث: أن يفصل بينها وبين الكسرة ياء ساكنة، وجملته خمسة مواضع وهي:

﴿الْفَقِيرَ﴾ [الحج: ٢٨]، ﴿وَالْعِيرَ﴾ [يوسف: ٨٢]، ﴿وَالْحَمِيرَ﴾ [النحل: ٨]، ﴿وَالْحَنَازِيرَ﴾ [المائدة: ٦٠]، ﴿قَوَارِيرًا﴾ [الإنسان: ١٥].

الضرب الرابع: أن يقع قبلها ياء ساكنة بعد فتحة، وجملته ثلاثة مواضع وهي:

﴿الْحَيْزَ﴾ [الحج: ٧٧]، ﴿السَّيْرَ﴾ [سبأ: ١٨]، ﴿لَا ضَيْرَ﴾ [الشعراء: ٥٠].

النوع الرابع: الراء المفتوحة في آخر الفعل، وجملته في القرآن أربعة وعشرون

موضعا، وهي كلها ضرب واحد؛ لأنها كلها تلى الكسرة وهي:

فيما اختلفوا فيه بين ورش والقراء

﴿سَجَرَ﴾ [التوبة: ٧٩]، ﴿حَسِرَ﴾ [النساء: ١١٩]، وكذلك ﴿لِغَفِرَ﴾ [الفتح: ٢]، و﴿وَنَذِرَ﴾ [مريم: ٩٧]، و﴿وَبَشِّرَ﴾ [الكهف: ٢] بالياء والتاء فيهن .
وكذلك ﴿يُظْهِرَ﴾ [غافر: ٢٦]؛ ﴿يُصِدِّرَ﴾ [القصص: ٢٣]، ﴿يُطَهِّرَ﴾ [المائدة: ٤١]، ﴿يُؤَخِّرَ﴾ [المنافقون: ١١]، و﴿يُكْفِرَ﴾ [الفتح: ٥].
كل ذلك بالياء المعجمة من أسفل .

وكذلك ﴿نُفَعِرَ﴾ [الإسراء: ٩١]، ﴿فَتَذَكَّرَ﴾ [البقرة: ٢٨٢] بالتاء المعجمة من فوق فيهما، و﴿نَصِرَ﴾ [البقرة: ٦١] بالنون، ﴿نَقَدِرَ﴾ [الأنبياء: ٨٧] بالنون وبالياء المعجمة من أسفل .

وكذلك ﴿عُرِيَ﴾ [المائدة: ١٠٧]، ﴿فُقِرَ﴾ [المدثر: ٨]، ﴿فُدِرَ﴾ [القمر: ١٢]، ﴿كُفِرَ﴾ [القمر: ١٤]، و﴿وَحِشِرَ﴾ [النمل: ١٧]، ﴿بُعِثِرَ﴾ [العاديات: ٩]، ﴿أُنْذِرَ﴾ [يس: ٦]، و﴿وَأَزْدُجِرَ﴾ [القمر: ٩]، ﴿بُشِرَ﴾ [النحل: ٥٨]، ﴿ذُكِرَ﴾ [الأنعام: ١١٨] بتخفيف الكاف وتشديدها أيضًا .

وذكر الحافظ - رحمه الله - بعض هذه الأمثلة، ثم قال: «ونقض مذهبه مع الكسر في الضربين» .

يعنى بالضربين الراء التي تلى الكسرة، والراء التي تلى حرفًا صحيحًا ساكنًا بعد الكسرة، ولا يمكن أن يريد بأحد الضربين الراء التي تلى الساكنة؛ إذ ليس في جميع ما ذكر من الأمثلة التي نقض فيها مذهبه راءً بعد ياء ساكنة .

واعلم أن الألفاظ التي ذكر هنا أن ورشًا نقض مذهبه فيها تنحصر في أربعة أضرب: الضرب الأول: أن يقع مع الراء حرف استعلاء في كلمة واحدة، وذلك نوعان: أحدهما: أن يتأخر حرف الاستعلاء عن الراء ويفصل بينهما ألف والوارد من ذلك في القرآن أربعة ألفاظ:

أحدها: ﴿الصِّرَاطُ﴾ حيث وقع مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا، منونًا وغير منون، كقوله - تعالى - : ﴿هَذَا صِرَاطٌ عَلَىٰ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الحجر: ٤١] و﴿وَهَذَا صِرَاطٌ رَبِّكَ مُسْتَقِيمًا﴾ [الأنعام: ١٢٦] و﴿وَيَهْدِيكَ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا﴾ [الفتح: ٢] و﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦] و﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطَ اللَّهِ﴾ [الشورى: ٥٣، ٥٢] .

اللفظ الثاني: ﴿فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾ في الكهف [٧٨] و﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ الْفِرَاقُ﴾ في القيامة

[الآية: ٢٨].

اللفظ الثالث: ﴿وَالْإِشْرَاقِ﴾ في ص [الآية: ١٨].

اللفظ الرابع: ﴿إِعْرَاضًا﴾ في النساء [الآية: ١٢٨] و﴿إِعْرَاضُهُمْ﴾ في الأنعام

[الآية: ٣٥].

النوع الثاني: أن يكون حرف الاستعلاء ساكنًا فاصلاً بين الراء^(١) والكسرة، والمعتبر من ذلك ثلاثة أحرف:

أحدها: الصاد في قوله - تعالى - : ﴿إِصْرًا﴾ في البقرة [الآية: ٢٨٦]، و﴿إِصْرَهُمْ﴾ في الأعراف [١٥٧] و﴿مِصْرًا﴾ منونا في البقرة [البقرة: ٦١]، وغير منون في سورة يونس - عليه السلام - موضع [الآية: ٨٧]، وفي سورة يوسف - عليه السلام - موضعان [الآيتان: ٢١، ٩٩]، وفي الزخرف موضع رابع [الآية: ٥١].

الحرف الثاني: الطاء في قوله - تعالى - : ﴿فَطَّرَ اللَّهُ﴾ في الروم [الآية: ٣٠].

الحرف الثالث: القاف في قوله تعالى: ﴿وَقَرًا﴾ في الذاريات [الآية: ٢].

فأما الخاء في ﴿إِخْرَاجٍ﴾ حيث وقع فقد ذكره الحافظ في «التلخيص» وفي «إيجاز البيان» وفي غيرهما من تأليفه، فيما يرققه ورش من الراءات، وقد تقدم ذكره فيما اتفق عليه الحافظ، والشيخ، والإمام، وإن كان لم يقع له ذكر في كتاب «التيسير»؛ اتكالا على دخوله فيما حال بين الراء والكسرة ساكن صحيح، وإنما فحمت الراء في هذا الضرب اعتبارًا بحرف الاستعلاء؛ ليتناسب اللفظ.

الضرب الثاني: أن تكرر الراء في الكلمة بالفتح أو بالضم، والوارد منه في القرآن: ﴿يَدْرَأًا﴾ [الأنعام: ٦] و﴿ضِرَارًا﴾ [البقرة: ٢٣١] و﴿إِسْرَارًا﴾ [نوح: ٩] و﴿فِرَارًا﴾ [الكهف: ١٨] و﴿أَلْفَارًا﴾ [الأحزاب: ١٦]؛ وإنما فحمت الراء الأولى في هذه الكلمات؛ للتناسب بينها وبين الثانية في اللفظ؛ إذ لا موجب لترقيق الثانية، فلو رقت الأولى؛ لتشتت اللفظ.

الضرب الثالث: أن تكون الكلمة أعجمية، والوارد منه في القرآن ﴿إِبْرَهَةَ﴾

[البقرة: ١٢٤] و﴿إِسْرَءِيلَ﴾ [البقرة: ٤٠] و﴿عِمْرَانَ﴾ [آل عمران: ٣٣] و﴿إِرْمَ﴾

(١) في ب: الياء.

[الفجر: ٧] لم ترقق الراء في هذا الضرب؛ لأن الترقيق نوع من التصرف، ففخمت الراء فيها إذ كانت متحركة بالفتح، ولم ترقق كما لم تصرف؛ إشعارًا بكونها دخيلة في كلام العرب.

ويزاد في تعليل ﴿إِرْمَ﴾ أنه لما كان حقه أن يوصل بما قبله، وألا يتبدأ به، لزم نقل الكسرة من الهمزة إلى التنوين قبلها على قراءة ورش؛ فصارت الكسرة منفصلة من الراء فلم تقو على الترقيق.

فأما ما حكى عن ابن ذكوان من إمالة ﴿عِمْرَانَ﴾ فشذوذ.

قال الحافظ: «و﴿عِمْرَانَ﴾ الذي أمالته العرب عربى فهو غير ﴿عمران﴾ الذي ورد في القرآن، وإن كان اللفظ متفقاً».

قال العبد: ونظير هذا إسحاق ويعقوب، اسما النبيين - عليهما السلام - لفظهما أعجمي، وقد^(١) وافقا في اللفظ «إسحاق» مصدر: أسحقه الله بمعنى: أبعده، ويعقوب اسم ذكر الحجل، وهما عربيان، والله عز جلاله وجل كماله أعلم.

الضرب الرابع: أن تكون الراء منصوبة منونة، وقد فصل بينها وبين الكسرة حرف صحيح غير مدغم، والوارد منه في القرآن: ﴿ذِكْرًا﴾ وأخواته، وقد تقدم ذلك في الفصل الأول، ونص عليها الحافظ هنا.

واعلم أن قياس هذا الضرب الرابع في قراءة ورش: الترقيق.

وقد تقدم أن الإمام قرأ به، وقد حكاه الحافظ عن شيخه أبي الحسين^(٢)، إلا أن الحافظ لم يأخذ فيه إلا بالتغليظ، وعلله بأنه جمع بين اللغتين.

يعنى: من حيث رقق بعض المنون كما تقدم في الفصل الأول، وفخم بعضًا كما ذكر هنا، وإنما شرط في هذا الضرب أن يكون الساكن غير مدغم؛ لأن قوله - تعالى -: ﴿سِرًّا﴾ [الرعد: ٢٢] و﴿مُسْتَفْرًا﴾ [النمل: ٤٠]، نص الحافظ أن لا خلاف بين أصحابه في إمالته بين اللفظين، يعنى الترقيق.

فأما قول الحافظ في آخر هذا الكلام: «وما كان نحو هذا» فقد يظن الناظر في كلامه أنه يحرز به لفظًا زائدًا على ما ذكر هنا من هذه الكلمات، وليس كذلك، وإنما

(١) في ب: وافقا.

(٢) في أ: الحسن.

جرى في ذلك على عاداته في عبارته حيث يقول: «وما أشبه ذلك»؛ فإنه كثيراً ما يستعمل هذه العبارة حيث لا يبقى شيء يشبه ما ذكر، وقد مرت من ذلك مواضع في هذا الكتاب ونهت عليها، وتقدم الاعتذار عنه في استعمال هذه العبارة في باب الإدغام الكبير، والله جل وعلا أعلم.

وقوله: «من أجل أحرف^(١) الاستعلاء والعجمة وتكرير الراء مفتوحة ومضمومة». هذه علل التفخيم في الأضرب الثلاثة، وقد تقدم توجيهها، ولم يذكر هنا علة الضرب الرابع وهو المنصوب المنون، وقد ذكره في غير هذا الكتاب وهو الجمع بين اللغتين، كما تقدم.

قال - رحمه الله - : «وحكم الراء المضمومة بعد الكسرة والياء حكم المفتوحة سواء».

يريد أن ورشا يرققها كما يرقق المفتوحة، وقد تقدم أنها باعتبار كونها في الاسم، أو في الفعل وسطاً، أو طرفاً أربعة أنواع كالمفتوحة:

النوع الأول: الراء المضمومة بعد الكسر في وسط الاسم، وجملته في القرآن سبعة وعشرون موضعاً وهي:

﴿الصَّكِرُونَ﴾ [القصص: ٨٠]، ﴿الْقَدِرُونَ﴾ [المرسلات: ٢٣]، ﴿الْخَسِرُونَ﴾ [البقرة: ٢٧]، ﴿وَالْكَافِرُونَ﴾ [البقرة: ٢٥٤] بالألف واللام في الأربعة، ودونهما، ﴿الْأَمْرُونَ﴾ [التوبة: ١١٢]، ﴿الْمُعَذَّرُونَ﴾ [التوبة: ٩٠]، ﴿السَّحِرُونَ﴾ [يونس: ٧٧]، ﴿الْمُصَيِّرُونَ﴾ [الطور: ٣٧]، ﴿قَهْرُونَ﴾ [الأعراف: ١٢٧]، ﴿صَغِرُونَ﴾ [التوبة: ٢٩]، ﴿مُنْكَرُونَ﴾ [يوسف: ٥٨]، ﴿مُسْتَكِرُونَ﴾ [النحل: ٢٢]، ﴿ذَخِرُونَ﴾ [النحل: ٤٨]، ﴿شَاكِرُونَ﴾ [الأنبياء: ٨٠]، ﴿مُنْذِرُونَ﴾ [الشعراء: ٢٠٨]، ﴿حَاذِرُونَ﴾ [الشعراء: ٥٦]، ﴿مُقَدِّرُونَ﴾ [الزخرف: ٤٢]، ﴿مُبْصِرُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠١]، ﴿مُنْظِرُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٨]، وكذلك ﴿مُطْرِنًا﴾ [الأحقاف: ٢٤]، و﴿وَطَاهِرُهُ﴾ [الحديد: ١٣]، و﴿وَمُطَهِّرُكُمْ﴾ [آل عمران: ٥٥]، و﴿طَبِّرْكُمْ﴾ [النمل: ٤٧]، [و] ﴿طَبِّرْهُمْ﴾ [الأعراف: ١٣١] بالهاء والميم، والكاف والميم.

وجاءت مفصولة عن الكسرة بالساكن الصحيح في قوله تعالى:

(١) في ب: حرف.

﴿ذَكَرَكُمْ﴾ [الأنبياء: ١٠].

وبعد حرف المد في قوله تعالى ﴿كَيِّهْتُمْ﴾ [يوسف: ٨٠]، ﴿لَكَيْدِكُمْ﴾ [طه: ٧١].

وبعد حرف اللين في قوله تعالى: ﴿غَيْرَهُ﴾ [الأعراف: ٥٩] وقد تقدم ﴿عَشْرُونَ﴾ [الأنفال: ٦٥] في الفصل الأول.

النوع الثاني: الراء المضمومة في وسط الفعل، والوارد منه في القرآن تسعة وثمانون موضعاً، وهى:

﴿تُبْصِرُونَ﴾ [الأنبياء: ٣]، ﴿وَيُؤْتِرُونَ﴾ [الحشر: ٩]، ﴿يُنْذِرُونَ﴾، ﴿تُنْكِرُونَ﴾ [غافر: ٨١]، ﴿يُخْسِرُونَ﴾ [المطففين: ٣]، ﴿سُرُوت﴾ [النحل: ١٩]، ﴿تُبْصِرُونَ﴾ [الأنبياء: ٣]، ﴿تَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الأنعام: ٩٣]، ﴿تَسْتَفْخِرُونَ﴾ [سبأ: ٣٠]، ﴿تَسْتَفْهِرُونَ﴾ [النمل: ٤٦]، ﴿يَفْدِرُونَ﴾ [البقرة: ٢٦٤]، ﴿يَعْفِرُونَ﴾ [الشورى: ٣٧]، ﴿تَفْرُونَ﴾ [الجمعة: ٨]، ﴿فَنَاهِرُوا﴾ [النساء: ٩٧]، ﴿تَنْفِرُوا﴾ [التوبة: ٣٩]، ﴿يَعْتَدِرُونَ﴾ [التوبة: ٩٤] كل بالياء والتاء.

و﴿يُقْصِرُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠٢]، ﴿يُنْشِرُونَ﴾ [الأنبياء: ٢١]، ﴿يُحَاوِرُونَكَ﴾ [الأحزاب: ٦٠]، ﴿يُبْشِرُهُمْ﴾ [التوبة: ٢١]، ﴿فَلْيَعْرِزْ﴾ [النساء: ١١٩]، ﴿يُشْعِرْكُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٩]، ﴿يُصِرُونَ﴾ [الواقعة: ٤٦]، ﴿يُعْرُوا﴾ [الأنفال: ٥٣]، ﴿يُظْهِرُونَ﴾ [المجادلة: ٢]، ﴿وَلْيُنْذِرُوا﴾ [التوبة: ١٢٢]، ﴿يُؤْخِرُهُ﴾ [هود: ١٠٤]، ﴿يُحَاوِرُهُ﴾ [الكهف: ٣٤]، ﴿يَقْتِرُوا﴾ [الفرقان: ٦٧] على قراءة نافع ومن وافقه. ﴿يُسِيرُكُمْ﴾ [يونس: ٢٢]، ﴿يُصَوِّرُكُمْ﴾ [آل عمران: ٦]، ﴿وَيُعَذِّبُكُمْ﴾ [آل عمران: ٢٨]، ﴿وَلْيَسْتَبْرُوا﴾ [الإسراء: ٧]، ﴿يُفَجِّرُونَهَا﴾ [الإنسان: ٦]، ﴿يَزِرُونَ﴾ [الأنعام: ٣١]، ﴿يَعْصِرُونَ﴾ [يوسف: ٤٩]، ﴿يَجْرُونَ﴾ [الإسراء: ١٠٧]، ﴿يَأْتِمِرُونَ﴾ [القصص: ٢٠]، ﴿يَنْظُرُونَ﴾ [يونس: ١٠٢]، ﴿يَسِيرُوا﴾ [يوسف: ١٠٩]، ﴿وَلْيَسْتَبْشِرُونَ﴾ [آل عمران: ١٧٠]، ﴿يَنْصِرُونَ﴾ [الشعراء: ٩٣]، ﴿يَسْتَسْجِرُونَ﴾ [الصفات: ١٤]، ﴿يَسْتَحْسِرُونَ﴾ [الأنبياء: ١٩] كل ذلك بالياء المعجمة من أسفل. ﴿تُهْجِرُونَ﴾ [المؤمنون: ٦٧] على قراءة نافع، ﴿تُظْهِرُونَ﴾ [الروم: ١٨]، ﴿تَنْتَشِرُونَ﴾ [الروم: ٢٠]، ﴿تُدِيرُونَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٢]، ﴿تُبْشِرُونَهَا﴾ [البقرة: ١٨٧]، ﴿وَلْتَكْفُرُوا﴾ [البقرة: ١٨٥]، ﴿بُشِّرُونَ﴾ [الحجر: ٥٤]، ﴿وَتُعْزِرُوهُ﴾

[الفتح: ٩]، ﴿رَوَوْقُرُوهُ﴾ [الفتح: ٩]، ﴿نُظْرُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٥]، ﴿تَطَهَّرُهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٣]، ﴿تَدَخِّرُونَ﴾ [آل عمران: ٤٩]، ﴿وَتَأْسِرُونَ﴾ [الأحزاب: ٢٦]، ﴿تَسْتَبْرُونَ﴾ [فصلت: ٢٢]، ﴿تَفِرُونَ﴾ [الجمعة: ٨].

كل ذلك بالتاء المعجمة من فوق.

﴿بَشَّرَكَ﴾ [الحجر: ٥٣]، ﴿وَيُبَشِّرَكَ﴾ [الأعلى: ٨]، ﴿نُنَشِّرُهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩]

بالنون في الثلاثة.

و﴿نُؤَخِّرُهُ﴾ [هود: ١٠٤] بالنون، والياء المعجمة من أسفل، ﴿أُنذِرُكُمْ﴾

[الأنبياء: ٤٥].

وكذلك ﴿بَشِّرُوهُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧]، ﴿وَعَاشِرُوهُمْ﴾ [النساء: ١٩]، ﴿أَصْبِرُوا﴾ [آل عمران: ٢٠٠]، ﴿وَصَابِرُوا﴾ [آل عمران: ٢٠٠]، ﴿وَأَسْتَفِيرُوا﴾ [البقرة: ١٩٩]، ﴿فَأَسْتَبِيرُوا﴾ [التوبة: ١١١]، ﴿فَأَنْتَشِرُوا﴾ [الجمعة: ١٠]، ﴿فَاعْتَبِرُوا﴾ [الحشر: ٢]، ﴿أَنْفِرُوا﴾ [النساء: ٧١]، ﴿أَنْظُرُوا﴾ [الأنعام: ١٥٨]، ﴿وَأْتَمِرُوا﴾ [الطلاق: ٦]، ﴿وَأَبْشِرُوا﴾ [فصلت: ٣٠]، ﴿أَنْذِرُوا﴾ [النحل: ٢]، ﴿وَأَسِرُوا﴾ [الملك: ١٣]، ﴿سِيرُوا﴾ [الأنعام: ١١]، ﴿يَغْفِرُوا﴾ [الجاثية: ١٤]، ﴿نَكِرُوا﴾ [النمل: ٤١]، وكذلك ﴿أُحْصِرُوا﴾ [البقرة: ٢٧٣]، و﴿أُنذِرُوا﴾ [الكهف: ٥٦]، و﴿أُمرُوا﴾ [البينة: ٥]، و﴿ذِكُرُوا﴾ [المائدة: ١٣]، وكذلك ﴿سَخِرُوا﴾ [الأنعام: ١٠]، ﴿حَسِرُوا﴾ [الأنعام: ١٢].

النوع الثالث: الراء المضمومة في آخر الاسم، وهي على ضربين: منونة، وغير

منونة، فالذي في القرآن من المنونة سبعة وثلاثون موضعا وهي:

﴿قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٠]، و﴿كَبِيرٌ﴾ [البقرة: ٢١٧]، ﴿كَبِيرٌ﴾ [البقرة: ١٠٩]، و﴿حَبِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٣٤]، و﴿بَصِيرٌ﴾ [البقرة: ٩٦]، و﴿بَشِيرٌ﴾ [المائدة: ١٩]، و﴿وَنَذِيرٌ﴾ [المائدة: ١٩]، و﴿ظَهِيرٌ﴾^(١) [التحريم: ٤]، و﴿حَسِيرٌ﴾ [الملك: ٤]، و﴿زَفِيرٌ﴾ [هود: ١٠٦]، و﴿حَرِيرٌ﴾ [الحج: ٢٣]، و﴿عَسِيرٌ﴾ [المدثر: ٩]، و﴿يَسِيرٌ﴾ [يوسف: ٦٥]، وكذلك ﴿خَبِيرٌ﴾ [البقرة: ٥٤]، وكذلك ﴿عَبِيرٌ﴾ [القمر: ٨]، و﴿أَشِيرٌ﴾ [القمر: ٢٥]، وكذلك ﴿بِكْرٌ﴾ [البقرة: ٦٨]، و﴿ذِكْرٌ﴾ [يوسف: ٨].

(١) زاد في المخطوط: ﴿نَقِيرًا﴾.

فيما اختلفوا فيه بين ورش والقراء

[١٠٤]، و﴿سِحْرٌ﴾ [المائدة: ١١٠]، و﴿حِجْرٌ﴾ [الأنعام: ١٣٨]، و﴿صَبْرٌ﴾^(١) [الشورى: ٤٣]، وكذلك ﴿شَاكِرٌ﴾ [البقرة: ١٥٨]، و﴿كَافِرٌ﴾ [البقرة: ٤١]، و﴿غَافِرٌ﴾ [غافر: ٣]، و﴿قَادِرٌ﴾ [الأنعام: ٣٧]، و﴿جَاوِرٌ﴾ [النحل: ٩]، و﴿سَاحِرٌ﴾ [ص: ٤]، و﴿شَاعِرٌ﴾ [الأنبياء: ٥]، و﴿مُهَاجِرٌ﴾ [العنكبوت: ٢٦]، وكذلك ﴿مُنْفِطِرٌ﴾ [المزمل: ١٨]، و﴿مُنْصِرٌ﴾ [القمر: ٤٤]، ﴿مُنْشِرٌ﴾ [القمر: ٧]، و﴿مُسْتَمِرٌ﴾ [القمر: ٢]، و﴿مُسْتَقِرٌّ﴾ [القمر: ٣]، و﴿مُنْذِرٌ﴾ [الرعد: ٧]، و﴿مُذَكِّرٌ﴾ [الغاشية: ٢١].

وقد تقدم ﴿كَبْرٌ﴾ [غافر: ٥٦] فى الفصل الأول، والذي ورد فى القرآن غير منون سبعة وثلاثون موضعا وهى:

﴿وَتَحْرِيرٌ﴾ [النساء: ٩٢]، و﴿تَقْدِيرٌ﴾ [الأنعام: ٩٦]، و﴿أَعْيُرٌ﴾ [يوسف: ٧٠]، و﴿أَلْمَصِيرُ﴾ [البقرة: ١٢٦]، و﴿وَالْبَصِيرُ﴾ [الأنعام: ٥٠]، و﴿وَالْحَمِيرُ﴾ [النحل: ٨]، و﴿أَلْكَبِيرُ﴾ [الرعد: ٩]، و﴿أَلْبَشِيرُ﴾ [يوسف: ٩٦]، و﴿أَلْتَذِيرُ﴾ [الحجر: ٨٩]، و﴿أَلْعَشِيرُ﴾ [الحج: ١٣]، و﴿أَلْفَقِيرُ﴾ [الحج: ٢٨]، و﴿أَلنَّصِيرُ﴾ [الأنفال: ٤٠]، و﴿أَسْطِيرُ﴾ [الأنعام: ٢٥]، وكذلك ﴿أَقَادِرُ﴾ [الأنعام: ٦٥]، و﴿أَقَاهِرُ﴾ [الأنعام: ١٨]، و﴿وَأَلْأَخِرُ﴾ [الحديد: ٣]، و﴿وَأَلظَّاهِرُ﴾ [الحديد: ٣]، و﴿أَلْكَافِرُ﴾ [الفرقان: ٥٥]، و﴿أَلْسَاحِرُ﴾ [طه: ٦٩]، و﴿أَلْأَثِيرُ﴾ [القمر: ٢٦]، و﴿أَلْسَرَّائِرُ﴾ [الطارق: ٩]، و﴿بَصَائِرُ﴾ [الأنعام: ١٠٤]، و﴿أَلْمَدِيرُ﴾ [المدثر: ١]، و﴿أَلْمَتَكِيرُ﴾ [الحشر: ٢٣]، و﴿أَلْمُصَوِّرُ﴾ [الحشر: ٢٤]، و﴿وَأَلْمَيْسِرُ﴾ [المائدة: ٩٠]، و﴿فَاطِرُ﴾ [الشورى: ١١]، و﴿وَأَخِرُ﴾ [يونس: ١٠]، و﴿دَائِرُ﴾ [الأنعام: ٤٥]، و﴿مُنْذِرُ﴾ [النازعات: ٤٥]، و﴿ذِكْرُ﴾ [مريم: ٢]، و﴿أَلذِّكْرُ﴾ [الحجر: ٦]، و﴿أَلْسِحْرُ﴾ [يونس: ٨١]، و﴿أَلرِّبُّ﴾ [البقرة: ١٨٩]، وكذلك ﴿أَلْخَيْطُ﴾ [آل عمران: ٢٦]، و﴿أَلظَّيْرُ﴾ [يوسف: ٣٦]، و﴿عُزَيْرُ﴾ [التوبة: ٣٠].

النوع الرابع: الراء المضمومة فى آخر الفعل، والوارد منه فى القرآن اثنان وثلاثون موضعا وهى:

﴿يَقْفِرُ﴾ [آل عمران: ١٢٩]، و﴿وَيَقْدِرُ﴾ [الرعد: ٢٦]، و﴿يَقْرِ﴾ [عبس: ٣٤]، و﴿يَنْظُرُ﴾ [آل عمران: ٧٧]، و﴿يَنْظُرُ﴾ [الأحزاب: ٢٣]، و﴿يَنْظُرُ﴾

(١) هكذا بالمخطوط فليحرق.

[الإسراء: ٩]، و«ينذر»، و﴿نَذِيرٌ﴾ [المائدة: ١٩]، و﴿يُغَيِّرُ﴾ [الرعد: ١١]، و﴿يُكْوِّرُ﴾ [الزمر: ٥]، و﴿وَيَكْفُرُ﴾ [البقرة: ٢٧١]، و﴿يُعَادِرُ﴾ [الكهف: ٤٩]، و﴿يُبَصِّرُ﴾ [مريم: ٤٢]، و﴿يُظْهِرُ﴾ [الجن: ٢٦]، و﴿يُبْصِرُ﴾ [الجاثية: ٨]، و﴿يُجَيِّرُ﴾ [المؤمنون: ٨٨] كل ذلك بالياء المعجمة من أسفل.

و﴿تَصِيرُ﴾ [الشورى: ٥٣]، و﴿وَتَسِيرُ﴾ [الطور: ١٠]، و﴿تَصِيرُ﴾ [الكهف: ٦٨]، و﴿نَفْسَعِرُ﴾ [الزمر: ٢٣]، و﴿تَشْتَكِرُ﴾ [المدثر: ٦]، و﴿وَتَحْرُ﴾ [مريم: ٩٠]، و﴿نَزِرُ﴾ [الأنعام: ١٦٤]، و﴿تُدْمِرُ﴾ [الأحقاف: ٢٥]، و﴿تُنْذِرُ﴾ [فاطر: ١٨]، و﴿فَسَبِّصِرُ﴾ [القلم: ٥]، و﴿تُثِيرُ﴾ [البقرة: ٧١]، كل ذلك بالتاء المعجمة من فوق.

و﴿وَنَمِيرُ﴾ [يوسف: ٦٥]، و﴿نُسِيرُ﴾ [الكهف: ٤٧]، و﴿وَنُقِرُّ﴾ [الحج: ٥]، بالنون في الثلاثة.

وكذلك ﴿أَعَصِرُ﴾ [يوسف: ٣٦]، و﴿أَسْتَفِرُّ﴾ [يوسف: ٩٨].

قال الحافظ - رحمه الله - : «ولا خلاف عنه في إخلاص فتحه الراء إذا كانت الكسرة غير لازمة».

وقد تقدم تفسير الكسرة اللازمة، والعارضه، والمنفصلة، والذي في القرآن من الراء المفتوحة بعد الكسرة العارضة:

﴿بِرَحْمَةٍ﴾ [الأعراف: ٧٢]، و﴿بِرَسُولٍ﴾ [الصف: ٦]، و﴿بِرَبِّ﴾ [طه: ٧٠]، و﴿بِرَشِيدٍ﴾ [هود: ٩٧]، و﴿بِرَدَّهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، و﴿بِرَأْيِي﴾ [النحل: ٧١]، و﴿بِرَأْسٍ﴾ [الأعراف: ١٥٠]، و﴿بِرِزْقَيْنِ﴾ [الحجر: ٢٠]، و﴿بِرِجُلٍ﴾ [الأحزاب: ٤]، و﴿لِرَبِّ﴾ [المطففين: ٦]، و﴿لِرَسُولٍ﴾ [الرعد: ٣٨].

ومن المضمومة: ﴿بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة: ٦]، و﴿بِرُبُوءَةٍ﴾ [البقرة: ٢٦٥]، و﴿بِرُوحٍ﴾ [المائدة: ١١٠]، و﴿بِرُكْبِهِ﴾ [الذاريات: ٣٩]، و﴿بِرُسُلِي﴾ [المائدة: ١٢]، و﴿لِرُسُلِهِمْ﴾ [إبراهيم: ١٣]، و﴿لِرُقَيْكَ﴾ [الإسراء: ٩٣].

ومثالها بعد الكسرة العارضة:

﴿لِلَّهِ رَبِّ﴾ [يونس: ١٠]، و﴿إِلَيْهِ رَجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٥٦]، و﴿مِنَ عِنْدِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧]، و﴿عَنْ أَمْرِ رَبِّيهِمْ﴾ [الأعراف: ٧٧]، و﴿بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ﴾ [السجدة: ١٠]،

فيما اختلفوا فيه بين ورش والقراء

﴿ فِي الْأَرْضِ رَوْسًا ﴾ [النحل: ١٥]، وكذلك ﴿ مِّنَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ [فصلت: ٢]،
 ﴿ مِّن رَّوْحِ اللَّهِ ﴾ [يوسف: ٨٧]، و﴿ مِّن رَّبِّ رَحِيمٍ ﴾ [يس: ٥٨]، و﴿ وَقُدُورِ
 رَاسِيَتٍ ﴾ [سبأ: ١٣]، و﴿ بِالرَّحْمَنِ ﴾^(١) [الزخرف: ٣٣]، و﴿ هَدَيْتِي رِبِّي ﴾ [الأنعام:
 ١٦١]، و﴿ يُوحِي رَبُّكَ ﴾ [الأنفال: ١٢]، و﴿ إِنِّي رَأَيْتُ ﴾ [يوسف: ٤]، و﴿ فِي رَحْلِ
 أَخِيهِ ﴾ [يوسف: ٧٠].

قال -رحمه الله-: «وأمال فتحة الراء في ﴿بَشْرٍ﴾ [المرسلات: ٣٢].
 هذا متفق عليه من الطرق الثلاثة، ولم يمل فتحة الراء من أجل كسرة بعدها غير هذه،
 إلا ما كان في لفظ «الفرار» و«الأبرار» و«الأشرار» على ما تقدم في باب الإمالة. قال:
 «وأخلص فتحها في ﴿الضَّرِّ﴾ [النساء: ٩٥] لأجل الضاد» يريد: من أجل حرف
 الاستعلاء، هذا سبب الفرق بين الكلمتين، ولولا ذلك لكان القياس فيهما واحداً.
 قال: «وقرأ الباقر بإخلاص الفتح للراء في جميع ما تقدم».
 يعني من أول الباب إلى هذا الموضع.

فصل

قال الحافظ -رحمه الله-: «وكل راء وليتها فتحه أو ضمة...» الفصل.
 هنا تكلم في القسم المتفق على تفخيمه من الراءات سوى ما تقدم، أعنى سوى
 الكلمات التي نقض فيها ورش مذهبه، وسوى الراء التي قبلها كسرة عارضة، أو
 منفصلة.

ثم اعلم أن هذا القسم ينحصر في نوعين: نوع الراء فيه متحركة، ونوع الراء فيه
 ساكنة، ثم المتحركة تكون مفتوحة، ومضمومة، وكل واحدة منهما إما في أول
 الكلمة، وإما في وسطها، وإما في آخرها.

أما المفتوحة فمثالها في أول الكلمة، قوله تعالى: ﴿لَا رَيْبَ﴾ [البقرة: ٢]،
 و﴿وَرَزَقْنَاكُمْ﴾ [الأنفال: ٢٦]، و﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ﴾ [غافر: ٦٠]، و﴿فَمَا رِيحَتْ﴾
 [البقرة: ١٦]، و﴿رَاعِنَا﴾ [البقرة: ١٠٤]، و﴿وَلَا رَطْبٍ﴾ [الأنعام: ٥٩]، و﴿إِلَّا
 رَمَزًا﴾ [آل عمران: ٤١]، و﴿الرَّحِيقَةَ﴾ [النازعات: ٦]، و﴿وَالرَّكْبُ﴾ [الأنفال:
 ٤٢]، و﴿بَلِّ رَانَ﴾ [المطففين: ١٤]، و﴿عَلَى رَجَبِهِ﴾ [الطارق: ٨] ونحو ذلك.

(١) زاد في المخطوط: ﴿وإذا رأيتهم﴾.

ومثالها في وسط الكلمة: ﴿عَرَضَهُمْ﴾ [البقرة: ٣١]، و﴿فَرَقْنَا﴾ [البقرة: ٥٠]، و﴿عَرَفُوا﴾ [البقرة: ٨٩]، و﴿جَرَحْتُمْ﴾ [الأنعام: ٦٠]، [و] ﴿بَرَزُوا﴾ [البقرة: ٢٥٠]، و﴿قَرَّبَا﴾ [المائدة: ٢٧]، و﴿مَا فَرَطْنَا﴾ [الأنعام: ٣١]، و﴿شَرَح﴾ [النحل: ١٠٦]، و﴿ظَهَرَكَ﴾ [الشرح: ٣]، [و] ﴿لَا جَرَمَ﴾ [هود: ٢٢]، و﴿عَنْ تَرَاضٍ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، و﴿غَرَابًا﴾. [المائدة: ٣١]، و﴿فَرَأَا﴾ [المرسلات: ٢٧]، و﴿سُرَادِقَهَا﴾ [الكهف: ٢٩]، و﴿كَبَّرَتْ﴾ [الكهف: ٥]، و﴿فَرُدَّيْ﴾ [الأنعام: ٩٤]، [و] ﴿شُرَعَا﴾ [الأعراف: ١٦٣]، وكذلك ﴿وَلَا نَقْرِيَا﴾ [البقرة: ٣٥]، و﴿فَأَغْرَيْتِنَا﴾ [المائدة: ١٤]، و﴿أَجْرُمُوًّا﴾ [الروم: ٤٧]، و﴿زَهْرَةً﴾ [طه: ١٣١]، و﴿أَشْرَاطَهَا﴾ [محمد: ١٨]، و﴿وَالْحِجَارَةَ﴾ [البقرة: ٢٤]، و﴿مُبْتَرِكَةً﴾ [النور: ٣٥]، و﴿سُورَةٌ﴾ [التوبة: ٦٤]، و﴿صُورَةٍ﴾ [الانفطار: ٨]، ﴿يُورَثُ﴾ [النساء: ١٢]، و﴿وَالْعَمْرَةَ﴾ [البقرة: ١٩٦]، و﴿حُفْرَةٍ﴾ [آل عمران: ١٠٣]، و﴿عُفْرَانَاكَ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، و﴿يَهْرَعُونَ﴾ [هود: ٧٨]، وكذلك ﴿وَسَفَرًا﴾ [التوبة: ٤٢]، و﴿بَشْرًا﴾ [هود: ٢٧]، و﴿مُخَضَّرًا﴾ [آل عمران: ٣٠]، و﴿نَفَرًا﴾ [الكهف: ٣٤]، و﴿أَجْرًا﴾ [النساء: ٤٠]، و﴿وَيَدَارًا﴾ [النساء: ٦]، و﴿عَفُورًا﴾ [النساء: ٢٣]، و﴿وَحْصُورًا﴾ [آل عمران: ٣٩]، و﴿قُصُورًا﴾ [الأعراف: ٧٤]، و﴿نَشْرًا﴾ [المرسلات: ٣]، و﴿وَسُرْرًا﴾ [الزخرف: ٣٤]، و﴿نُدْرًا﴾ [المرسلات: ٦] وما أشبهه.

ومثالها في آخر الكلمة: ﴿الْبِقْرَةَ﴾ [البقرة: ٧٠]، و﴿الْحَجْرَةَ﴾ [البقرة: ٦٠]، و﴿الْفَمْرَةَ﴾ [الأنعام: ٧٧]، و﴿لَا وَرَزَّ﴾ [القيامة: ١١]، و﴿فَمَا أَسْتَيْسَرَ﴾ [البقرة: ١٩٦]، و﴿وَحَرَ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، و﴿وَفَارَ﴾ [هود: ٤٠]، و﴿وَأَخْنَادَ﴾ [الأعراف: ١٥٥]، وكذلك ﴿كَبَّرَ﴾ [الأنعام: ٣٥]، و﴿فَمَنْ أَمْطَرَ﴾ [البقرة: ١٧٣] وما أشبهه.

وأما الراء المضمومة، فمثالها في أول الكلمة: ﴿رُبَيْمًا﴾ [الحجر: ٢]، و﴿رُدُّوَهَا﴾ [النساء: ٨٦]، و﴿رُحَّتَ﴾ [الواقعة: ٤]، و﴿رُكْبَانًا﴾ [البقرة: ٢٣٩]، و﴿رُومَانُ﴾ [الرحمن: ٦٨]، و﴿رُقُودٌ﴾ [الكهف: ١٨]، و﴿رُودًا﴾ [الطارق: ١٧]، و﴿الرُّجْحَى﴾ [العلق: ٨]، و﴿الرُّيَا﴾ [الإسراء: ٦٠]، و﴿رُوحًا﴾ [الشورى: ٥٢].

ومثالها في وسط الكلمة: ﴿أَصْبِرُوا﴾ [آل عمران: ٢٠٠]، و﴿أُمِرُوا﴾ [النساء: ٦٠]، و﴿فَرَدَّهَا﴾ [النساء: ٤٧]، و﴿وَلِذَا مَرُّوا﴾ [الفرقان: ٧٢]، و﴿فَعَقَرُوهَا﴾

فيما اختلفوا فيه بين ورش والقراء

[هود: ٦٥]، و﴿نَصْرَعًا﴾ [الأنعام: ٦٣]، و﴿يَتَذَكَّرُونَ﴾ [البقرة: ٢٢١]، وكذلك
 ﴿يَعْرُجُ﴾ [السجدة: ٥]، و﴿يَقْرُطُ﴾ [طه: ٤٥]، و﴿سَفَرُجُ﴾ [الرحمن: ٣١]،
 و﴿لَمَعْرَكُ﴾ [الحجر: ٧٢]، وكذلك ﴿يُنْكِرُونَ﴾ [البقرة: ٢٤٣]، و﴿فَاذْكُرُوا﴾
 [الحج: ٣٦]، و﴿يَجْرُهُ﴾ [الأعراف: ١٥٠]، و﴿وَالْمُرْمِتُ﴾ [البقرة: ١٩٤]،
 و﴿الْبُرُوجُ﴾ [البروج: ١]، و﴿قُرُوءُ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، و﴿فُرُطًا﴾ [الكهف: ٢٨].
 وكذلك ﴿وَزُخْرَفًا﴾ [الزخرف: ٣٥]، و﴿نُورُهُمُ﴾ [الحديد: ١٢].

ومثالها في آخر الكلمة: ﴿وَالشَّجَرُ﴾ [الرحمن: ٦]، و﴿أَلْقَمَرُ﴾ [القمر: ١]،
 و﴿الْبَحْرُ﴾ [الكهف: ١٠٩]، و﴿الشَّهْرُ﴾ [البقرة: ١٩٤]، و﴿الْحَزُّ﴾ [البقرة: ١٧٨]،
 و﴿الْعُرُورُ﴾ [لقمان: ٣٣]، و﴿الْحُرُورُ﴾ [فاطر: ٢١]، وكذلك ﴿بَشْرُ﴾ [آل عمران:
 ٤٧]، و﴿نَفْرُ﴾ [الجن: ١]، و﴿أَجْرُ﴾ [آل عمران: ١٧٢]، و﴿نَصْرُ﴾ [العنكبوت:
 ١٠]، و﴿لَغْفَارُ﴾ [طه: ٨٢]، و﴿خَوَارُ﴾ [الأعراف: ١٤٨]، و﴿حُمْرُ﴾ [المدثر:
 ٥٠]، و﴿سُرْرُ﴾ [الغاشية: ١٣]، و﴿وَحُمْرُ﴾ [فاطر: ٢٧]، و﴿صُفْرُ﴾
 [المرسلات: ٣٣]، و﴿حُورُ﴾ [الرحمن: ٧٢] وما أشبه ذلك.

وأما الراء الساكنة: فتكون أيضا في أول الكلمة، وفي وسطها، وفي آخرها:
 فمثال التي في أولها قوله تعالى: ﴿وَأَرْزُقْنَا﴾ [المائدة: ١١٤] لا بد أن تكون قبل
 هذه الراء، إما فتحة واو العطف، وإما ضمة ألف الوصل.
 وأما قوله تعالى: ﴿يَبْنِيْ أَرْكَبُ﴾ [هود: ٤٢]، و﴿إِنْ أَرْبَتُمْ﴾ [المائدة:
 ١٠٦]، و﴿أَمْ أَرْتَابُوا﴾ [النور: ٥٠]، و﴿رَبِّ أَرْحَمُونَ﴾ [المؤمنون: ٩٩]، و﴿الَّذِي
 أَرْضَى﴾ [النور: ٥٥]، و﴿رَبِّ أَرْحَمَهُمَا﴾ [الإسراء: ٢٤]، و﴿لِمَنْ أَرْضَى﴾ [الأنبياء:
 ٢٨] - فكل هذا إن بدأت به، وقعت الراء بعد كسرة همزة الوصل، وهي عارضة،
 وإن وصلتها وقعت بعد كسرة آخر ما قبلها، وهي منفصلة.

فأما قوله تعالى: ﴿وَإِنْ قِيلَ لَكُمْ أَنْزِعُوا فَأَنْزِعُوا﴾ [النور: ٢٨]، و﴿يَتَأَيَّبُوا أَنفُسُ
 الْمُطْمِئِنَّةِ أَرْجِي﴾ [الفجر: ٢٧-٢٨]، و﴿يَتَأَيَّبُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَرْكَعُوا﴾ [الحج:
 ٧٧]، و﴿الَّذِينَ أَرْتَدُوا﴾ [محمد: ٢٥]، و﴿فَأَنْزِعِ أَبْصَرَ﴾ [الملك: ٣]، و﴿وَلَا
 رَبَّكَ فَارْعَبْ﴾ [الشرح: ٨]، و﴿فَفَرِحُونَ أَنْزِعِ إِلَيْهِمْ﴾ [النمل: ٣٦-٣٧] - فلا تقع الكسرة
 قبل الراء في هذه الأمثلة، وما أشبهها إلا في الابتداء.

وأما قوله تعالى في «ص»: ﴿وَعَذَابٍ أَرْكَضُ﴾ [٤١-٤٢]. فتقع الضمة في الابتداء

قبل الراء في همزة الوصل على قراءة الجماعة، وكذلك في الوصل أيضاً، فتقع الضمة في التنوين قبل الراء على قراءة الحرمين، والكسائي وهشام.

وأما على قراءة أبي عمرو، وابن ذكوان، وعاصم، وحمزة، فإنهم يكسرون التنوين في هذا ونحوه.

وأما الراء الساكنة المتوسطة، فتكون قبلها فتحة، وضمة، وكسرة، لكن لا يجوز تغليظها بعد الكسرة، إلا إذا كان بعدها حرف استعلاء، والذي ورد منها في القرآن بعد الكسرة وبعدها حرف استعلاء:

﴿قِرطَاسٍ﴾ في الأنعام [٧]، ﴿وَأَرْصَادًا﴾ و﴿فِرْقَانًا﴾ في التوبة [١٠٧، ١٢٢]، و﴿مِرْصَادًا﴾ في النبأ [٢١]، ﴿لِيَأْمُرَ صَادٍ﴾ في الفجر [١٤].

ومثالها بعد الفتحة: ﴿الْأَرْضُ﴾ [البقرة: ٦١]، و﴿الْأَنْجَارُ﴾ [آل عمران: ٦]، و﴿الْبُرْقُ﴾ [البقرة: ٢٠]، و﴿الْعَرَبِيُّ﴾ [الأعراف: ٥٤]، و﴿السَّرْدُ﴾ [سبأ: ١١]، و﴿الْمَرْجَاتُ﴾ [الرحمن: ٢٢]، و﴿الْمَرْعِيُّ﴾ [الأعلى: ٤]، و﴿خَزْدَلٍ﴾ [الأنبياء: ٤٧]، و﴿وَرْدَةٌ﴾ [الرحمن: ٣٧]، و﴿الْفَرْعِيُّ﴾ [القصص: ٤٤]، و﴿سَرْمَدًا﴾ [القصص: ٧١]، و﴿صَرَغِي﴾ [الحاقة: ٧]، و﴿فَرْقًا﴾ [المرسلات: ٤] ونحوه.

ومثالها بعد الضمة: ﴿الْفُرْعَانُ﴾ [الأعراف: ٢٠٤]، و﴿وَالْفُرْقَانُ﴾ [البقرة: ٥٣]، و﴿الْفَرْكَةُ﴾ [الفرقان: ٧٥]، و﴿بِالْعُرْفِ﴾ [الأعراف: ١٩٩]، و﴿كُرْسِيَّةُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، و﴿كَالْعُرْجُونِ﴾ [يس: ٣٩]، و﴿بِالْعُرْوَةِ﴾ [لقمان: ٢٢]، و﴿الْفَرْطُورِ﴾ [القلم: ١٦]، و﴿تُرَيْجِي﴾ [الأحزاب: ٥١]، و﴿سَارِهُقْمَ﴾ [المدثر: ١٧]، و﴿زُرْتُمُ﴾ [التكاثر: ٢] ونحوه.

وأما الراء الساكنة طرفاً فنحو: ﴿يُعْفَرُ﴾ [الأنفال: ٣٨]، و﴿أَنْظَرُ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، و﴿لَمَّا يَنْفَرُ﴾ [محمد: ١٥]، و﴿لَا يَسْحَرُ﴾ [الحجرات: ١١]، و﴿لَا نَذَرُ﴾ [نوح: ٢٦]، و﴿فَلَا نَفْهَرُ﴾ [الضحى: ٩]، و﴿فَلَا نَنْهَرُ﴾ [الضحى: ١٠] وما أشبهه. لا خلاف بين القراء في تغليظ جميع ما ذكر في هذا الفصل وما أشبهه، فأما الراء من ﴿مَرِيرَ﴾ [آل عمران: ٣٦]، و﴿قُرَيْبَةَ﴾ [البقرة: ٢٥٩] فمذهب المحافظ تغليظهما للجماعة، ومذهب الشيخ والإمام ترفيقهما للجماعة، وقد تقدم ذكر ﴿الْمَرْءِ﴾ في موضعين [الأنفال: ٢٤]، والنبأ: [٤٠]، والله عز وجل أعلم وأحكم.

فيما اختلفوا فيه بين ورش والقراء

قال الحافظ - رحمه الله - : «فإن كانت الكسرة التي تليها لازمة ولم يقع بعدها حرف استعلاء». هنا تكلم في القسم المتفق على ترقيقه وهو منحصر في نوعين: النوع الأول: كل راء مكسورة سواء عرضت كسرتها، أو لزمته، وسواء كانت الراء أول الكلمة، أو وسطها أو آخرها.

فمثالها أولا: ﴿وَرَزَقُ﴾ [الأنفال: ٤]، و﴿بِرَجَزٍ﴾ [الأنفال: ١١]، و﴿يَجْسُ﴾ [المائدة: ٩٠]، و﴿رَحَلَةٌ﴾ [قريش: ٢]، و﴿رَبِيعٍ﴾ [آل عمران: ١١٧]، و﴿رَبِيعٍ﴾ [الشعراء: ١٢٨]، و﴿أَرْقُدُ﴾ [هود: ٩٩]، و﴿رَبِيبَةٌ﴾ [التوبة: ١١٠]، و﴿وَرَيْشًا﴾ [الأعراف: ٢٦]، و﴿وَرِيَاءٍ﴾ [مريم: ٧٤]، و﴿رَكْزًا﴾ [مريم: ٩٨]، و﴿رَجَالٌ﴾ [الأعراف: ٤٦]، و﴿أَرْقَابٍ﴾ [البقرة: ١٧٧]، و﴿رِكَابٍ﴾ [الحشر: ٦]، و﴿رَبَابٌ﴾ [الأنفال: ٦٠]، و﴿رَبَابًا﴾ [الروم: ٣٩]، و﴿رِحَالِهِمْ﴾ [يوسف: ٦٢]، و﴿وَرِمَاحِهِمْ﴾ [المائدة: ٩٤]، و﴿وَرَسَلْتَهُنَّ﴾ [الجن: ٢٣]، و﴿أَرْعَاءَةً﴾ [القصص: ٢٣]، و﴿رِعَابِيَّتَهَا﴾ [الحديد: ٢٧]، و﴿وَرَضَوْتُ﴾ [آل عمران: ١٥]، و﴿رَبِّيئُونَ﴾ [آل عمران: ١٤٦].

ومثالها وسطا: ﴿بَارِيكُمُ﴾ [البقرة: ٥٤]، و﴿فَارِضُ﴾^(١) [البقرة: ٦٨]، و﴿بَارِدٌ﴾ [ص: ٤٢]، و﴿عَارِضًا﴾ [الأحقاف: ٢٤]، و﴿صَرِيحِينَ﴾ [القلم: ٢٢]، و﴿كُرْهِينَ﴾ [الأعراف: ٨٨]، و﴿وَالطَّارِقُ﴾ [الطارق: ١]، و﴿أَلْوَارِثُ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، و﴿أَلْفَارِعَةُ﴾ [القارعة: ١]، و﴿جَارِيَةٌ﴾ [الغاشية: ١٢]، و﴿إِلَى جِمَارِكَ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، و﴿أَنْصَارِيٍّ﴾ [آل عمران: ٥٢]، و﴿أَلْحَوَارِثُونَ﴾ [آل عمران: ٥٢]، و﴿أَلْجَوَارِحُ﴾ [المائدة: ٤]، و﴿أَلْمَعَارِجُ﴾ [المعارج: ٣]، و﴿أَلْمَشْرِقُ﴾ [الصافات: ٥]، و﴿وَالْمَغْرِبُ﴾ [المعارج: ٤٠]، و﴿مَحْرَبٍ﴾ [سبأ: ١٣]، و﴿وَمَارِئُ﴾ [الغاشية: ١٥]، و﴿وَالسَّارِقُ﴾ [المائدة: ٣٨]، و﴿فَالْفَرِيقَتِ﴾ [المرسلات: ٤]، و﴿أَنْصَرِهِمْ﴾ [البقرة: ٧]، و﴿ءَأْثَرِهِمْ﴾ [الكهف: ٦]، و﴿جَبَّارِينَ﴾ [المائدة: ٢٢]، و﴿وَأَبَارِقُ﴾ [الواقعة: ١٨]، و﴿وَسَارِعُونَ﴾ [آل عمران: ١٣٣]، و﴿وَأَسْرِعُونَ﴾ [آل عمران: ١١٤]، و﴿بِحَارِبُونَ﴾ [المائدة: ٣٣]، و﴿يُؤْرَى﴾ [المائدة: ٣١]، و﴿فَارِقُونَ﴾ [الطلاق: ٢]، و﴿أَلْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٣٤]، و﴿أَلْخَاسِرِينَ﴾ [البقرة: ٣٤].

(١) زاد في المخطوط: و ﴿رُهَيْنَ﴾.

[٦٤]، و﴿الصَّٰدِرِيْنَ﴾ [البقرة: ١٥٣]، و﴿الْمَكِّيْنَ﴾ [آل عمران: ٥٤]،
و﴿الشَّاكِرِيْنَ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، و﴿الصَّٰغِرِيْنَ﴾ [الأعراف: ١٣]،
و﴿النَّظِرِيْنَ﴾ [البقرة: ٦٩]، و﴿الْآخِرِيْنَ﴾ [الشعراء: ٨٤]، و﴿خَسِرِيْنَ﴾ [آل
عمران: ١٤٩]، و﴿نَصِرِيْنَ﴾ [آل عمران: ٢٢]، و﴿ظَاهِرِيْنَ﴾ [غافر: ٢٩]،
و﴿قَدِرِيْنَ﴾ [القلم: ٢٥]، و﴿حَاضِرِيْنَ﴾ [البقرة: ١٩٦]، و﴿عَارِيْنَ﴾ [النساء: ٤٣]،
و﴿مُبَشِّرِيْنَ﴾ [البقرة: ٢١٣]، و﴿مُنذِرِيْنَ﴾ [البقرة: ٢١٣]، و﴿الْمُنظِرِيْنَ﴾
[البقرة: ٢٢٢]، و﴿وَحِيْرِيْلَ﴾ [البقرة: ٩٨]، و﴿إِدْرِيْسَ﴾ [مريم: ٥٦]، و﴿الْكَاذِبِيَّةَ﴾
[يونس: ٧٨]، و﴿عَفْرِیْتَ﴾ [النمل: ٣٩]، و﴿إِصْرِيْ﴾ [آل عمران: ٨١]، و﴿عَنْ
ذِكْرِیْ﴾ [الكهف: ١٠١]، و﴿سِخْرِيَّتَا﴾ [المؤمنون: ١١٠]، و﴿وَأُخْرَجُوا﴾ [آل عمران:
١٩٥]، و﴿تَجْرِيْ﴾ [البقرة: ٢٥]، و﴿يَضْرِبُ﴾ [البقرة: ٢٦]، و﴿يَعْرِفُوْنَهُ﴾ [البقرة:
١٤٦]، و﴿يَسْرِيْ﴾ [البقرة: ٢٠٧]، و﴿يَسِرُّ﴾ [الفجر: ٤]، و﴿تَقْرِضُوا﴾ [التغابن:
١٧]، و﴿لَا تَدْرِيْ﴾ [الطلاق: ١]، و﴿تَصْرِفُ﴾ [يوسف: ٣٣]، و﴿يَعْرِشُوْنَ﴾
[الأعراف: ١٣٧]، و﴿سَسْتَنْدِرْجُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٢]، و﴿سَاصْرِفُ﴾ [الأعراف:
١٤٦]، و﴿تَقْرِضُهُمْ﴾ [الكهف: ١٧]، و﴿وَمَا أَدْرِيْ﴾ [الأحقاف: ٩]، و﴿وَلَا
يَجْرِيْنِكُمْ﴾ [المائدة: ٨]، و﴿يَصْرِيْنَهَا﴾ [القلم: ١٧]، و﴿أَفْرِغُ﴾ [البقرة: ٢٥٠]،
و﴿أَعْرِضُ﴾ [المائدة: ٤٢]، و﴿وَأَقْرِضُوا﴾ [المزمل: ٢٠]، و﴿الْمَشْرِقُ﴾ [البقرة:
١١٥]، و﴿وَالْمَغْرِبُ﴾ [البقرة: ١١٥]، و﴿وَتَصْرِفُ﴾ [البقرة: ١٦٤]، و﴿تَسْرِیْحُ﴾
[البقرة: ٢٢٩]، و﴿لَا تَتْرِبُ﴾ [يوسف: ٩٢]، و﴿وَتَحْرِيْرُ﴾ [النساء: ٩٢]،
و﴿أَمْرِيْ﴾ [الكهف: ٧٣]، و﴿مَنْ فَوْرِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٢٥]، و﴿حَقُّ قَدْرِیْءَ﴾
[الأنعام: ٩١]، و﴿قَرِيْبٌ﴾ [البقرة: ١٨٦]، و﴿سَرِيْعُ﴾ [البقرة: ٢٠٢]،
و﴿كَرِيْمٌ﴾ [الأنفال: ٤]، و﴿بَرِيْءٌ﴾ [الأنعام: ١٩]، و﴿صَرِيْحٌ﴾ [يس: ٤٣]،
و﴿كَالصَّرِيْمِ﴾ [القلم: ٢٠]، و﴿فَرِيْقٌ﴾ [البقرة: ٧٥]، و﴿ضَرِيْعٌ﴾ [الغاشية: ٦]،
و﴿الْبَرِيَّةُ﴾ [البينة: ٦]، و﴿شَرِيْعَةٌ﴾ [الجاثية: ١٨]، و﴿فَرِيْتُهُ﴾ [ق: ٢٣]،
و﴿الْعَرِمُ﴾ [سبأ: ١٦]، و﴿فَرِيًّا﴾ [مريم: ٢٧]، و﴿الْحَرِيْقِ﴾ [آل عمران: ١٨١]،
و﴿فَرِيْصَةٌ﴾ [البقرة: ٢٣٦]، و﴿مَرِيْصًا﴾ [البقرة: ١٨٤]، و﴿ذَرَكِيَّتَا﴾ [آل عمران:
٣٧]، و﴿فَرِحِيْنَ﴾ [آل عمران: ١٧٠]، و﴿طَرِيْقَةٌ﴾ [طه: ١٠٤]، و﴿أَثْرِيْ﴾ [طه:
٨٤]، و﴿وَعَبَقْرِيْ﴾ [الرحمن: ٧٦]، و﴿بُورَقِكُمْ﴾ [الكهف: ١٩]، و﴿مُحَرَّفًا﴾

[١٤٩]، و﴿الْمُنْظِرِينَ﴾ [الأعراف: ١٥]، و﴿الْمُنْذِرِينَ﴾ [النمل: ٩٢]، و﴿الْمُعْتَرِينَ﴾ [البقرة: ١٤٧]، و﴿مُقْرِنِينَ﴾ [الزخرف: ١٣]، و﴿لَا شَرِيكَ لَكَ﴾ [الأنعام: ١٦٣]، و﴿حَرْقُوهُ﴾ [الأنبياء: ٦٨]، و﴿سَرَّحُوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣١]، و﴿فَتَرَبُّوا﴾ [البقرة: ٢٤٩]، و﴿وَوَرِيثٌ﴾ [النمل: ١٦]، و﴿وَوَرِيثٌ﴾ [مريم: ٦]، و﴿كَرِهَ﴾ [الأنفال: ٨]، و﴿وَحَرِضٌ﴾ [النساء: ٨٤]، و﴿لَا تُحَرِّمُوا﴾ [المائدة: ٨٧]، و﴿نَصْرَفُ﴾ [يوسف: ٣٣]، و﴿لَا يُفْرِطُونَ﴾ [الأنعام: ٦١]، و﴿وَلِيَقْتَرِفُوا﴾ [الأنعام: ١١٣]، و﴿لِيُقْرَبُونَ﴾ [الزمر: ٣]، و﴿وَوَحُوا﴾ [الأنعام: ٤٤]، و﴿لَا تُحَرِّكُ﴾ [القيامة: ١٦]، و﴿يَقْرَبِينَ﴾ [الممتحنة: ١٢]، و﴿دُرَيْبِيٍّ﴾ [البقرة: ١٢٤]، و﴿أَدْرِي﴾ [الأنبياء: ١٠٩]، و﴿مُرِيْبٍ﴾ [هود: ٦٢]، و﴿وَبُرِّزَتْ﴾ [الشعراء: ٩١]، و﴿فُوجِتْ﴾ [المرسلات: ٩]، و﴿وَضُرِبَتْ﴾ [البقرة: ٦١]، و﴿ضُرِبَ﴾ [الحج: ٧٣]، و﴿حَرِمَ﴾ [آل عمران: ٥٠]، و﴿يُرِيدُ﴾ [الأحزاب: ٣٣]، و﴿وَبُرِّيَكُمْ﴾ [البقرة: ٧٣]، و﴿تُرِيحُونَ﴾ [النحل: ٦]، و﴿أُورِثْتُمُوهَا﴾ [الأعراف: ٤٣]، و﴿بُورِكَ﴾ [النمل: ٨]، و﴿وُورِي﴾ [الأعراف: ٢٠]، و﴿فَالْمُورِبَاتِ﴾ [العاديات: ٢]، و﴿بِئُورِهِمْ﴾ [البقرة: ١٧]، و﴿مِنْ ظُهُورِهِمْ﴾ [الأعراف: ١٧٢]، و﴿فِي صُدُورِهِمْ﴾ [غافر: ٥٦]، و﴿فِي حُجُورِكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]، و﴿مُخْرَجٌ﴾ [البقرة: ٧٢]، و﴿مُشْرِكٍ﴾ [البقرة: ٢٢١]، و﴿مُعْرِضُونَ﴾ [البقرة: ٨٣]، و﴿مُسْرِفُونَ﴾ [الأعراف: ٨١]، و﴿الْمُجْرِمُونَ﴾ [الأنفال: ٨]، و﴿مُتَبِمُونَ﴾ [الزخرف: ٧٩]، و﴿يَكْفُرِهِمْ﴾ [النساء: ٤٦]، و﴿يَمْصُرِحُكُمْ﴾ [إبراهيم: ٢٢]، و﴿يُخْرِجُ﴾ [البقرة: ٦١]، و﴿وَأَشْرَبُوا﴾ [البقرة: ٩٣]، و﴿أَبْرَأُ﴾ [يوسف: ٥٣]، و﴿لَا تُشْرِكْ﴾ [الحج: ٢٦]، و﴿تَشْرَفُوا﴾ [الأنعام: ١٤١]، و﴿تُعْرِضُوا﴾ [النساء: ١٣٥]، و﴿أَتَرَفْتُمْ﴾ [الأنبياء: ١٣]، و﴿لِنُعْرِفَنَّكَ﴾ [الأحزاب: ٦٠]، و﴿تُكْرِهُوا﴾ [النور: ٣٣]، و﴿مُسْرِفُونَ﴾ [الأعراف: ٨١]، و﴿أَعْرَفُوا﴾ [نوح: ٢٥]، و﴿سَقَرْتَاكَ﴾ [الأعلى: ٦]، وما أشبهه.

ومثالها طرفاً: ﴿إِلَى النُّورِ﴾ [البقرة: ٢٥٧]، و﴿مِنَ الدَّهْرِ﴾ [الإنسان: ١]، و﴿وَيَا زُرِّي﴾ [فاطر: ٢٥]، و﴿عَلَى الكَبِيرِ﴾ [إبراهيم: ٣٩]، و﴿يَشْكُرِي﴾ [المرسلات: ٣٢]، و﴿وَالطَّوِيرِ﴾ [الطور: ١]، و﴿الْمَعْمُورِ﴾ [الطور: ٤]، و﴿الْمَسْجُورِ﴾ [الطور: ٦]، و﴿إِلَ الطَّيْرِ﴾ [الملك: ١٩]، و﴿كَالْقَصْرِ﴾ [المرسلات: ٣٢]، و﴿بِالصَّيْرِ﴾ [العصر: ٣]، و﴿وَمِنَ الْبَقْرِ﴾ [الأنعام:

[١٤٤]، و﴿فِي الْحَرْثِ﴾ [التوبة: ٨١]، و﴿فِي الْخَبْرِ وَالْمَيْسِرِ﴾ [المائدة: ٩١]، و﴿الْحَنِيزِيرِ﴾ [المائدة: ٣]، و﴿وَالْقَنْطِيرِ﴾ [آل عمران: ١٤] وما أشبهه من المجرورات بالإضافة، أو بالحروف، أو بالتبعية، والكسرة فيه كله عارضة؛ لأنها حركة إعراب، وكذلك ما كسر لالتقاء الساكنين في الوصل، كقوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ﴾ [النور: ٦٣]، ﴿فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ﴾ [الطارق: ٥]، و﴿وَيَسِّرِ الَّذِينَ﴾ [البقرة: ٢٥]، ﴿وَأَذْكُرِ أُمَّةَ رَبِّكَ﴾ [المزمل: ٨]، و﴿وَمِمَّا لَمْ يُذَكِّرْ أَسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١٢١]، و﴿وَأَنْذِرِ النَّاسَ﴾ [إبراهيم: ٤٤]. وكذلك ما تحرك بحركة النقل على قراءة ورش كقوله تعالى: ﴿وانحري ان شائتك﴾ [الكوثر: ٢-٣]، و﴿وانظري انهم﴾ [السجدة: ٣٠]، و﴿فليكفرا انا﴾ [الكهف: ٢٩]، و﴿وانظري الى﴾ [البقرة: ٢٥٩] وما أشبهه.

ولا خلاف في تريق هذه الراءات المتطرفات في الوصل، كما أنه لا خلاف في تريق ما ذكر قبلها، فأما الوقف عليها فعلى ما يأتي بعد، بحول الله العلي العظيم وقوته.

النوع الثاني: كل راء ساكنة بعد كسرة لازمة لم يتصل بها حرف استعلاء، ولا تكون الراء هكذا أولاً، وإنما تكون هكذا: إما وسطاً، وإما طرفاً:

فمثالها وسطاً: ﴿شِرْعَةً﴾ [المائدة: ٤٨]، و﴿شَرِبْتُ﴾ [الشعراء: ١٥٥]، و﴿لَيْسَ ذِمَّةٌ﴾ [الشعراء: ٥٤]، و﴿الشِّرْكَ﴾ [لقمان: ١٣]، و﴿فِرْعَوْنَ﴾ [البقرة: ٤٩]، و﴿مَرْيَبًا﴾ [هود: ١٧]، و﴿الْوَرْدُ﴾ [هود: ٩٨]، و﴿الْفِرْدَوْسِ﴾ [الكهف: ١٠٧]، و﴿الْإِرْيَبِ﴾ [النور: ٣١]، و﴿فِرْقٍ﴾ [الشعراء: ٦٣]، و﴿مِرْفَقًا﴾ [الكهف: ١٦]، و﴿أَمْ لَمْ نُذِخْكُمْ﴾ [البقرة: ٦]، و﴿أَحْصِرْتُمْ﴾ [البقرة: ١٩٦]، و﴿فَصِرْهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٦٠]، و﴿فَبَيَّرْهُم﴾ [آل عمران: ٢١]، و﴿لَا يَضْرِبْكُمْ﴾ [آل عمران: ١٢٠]، و﴿وَسَاوِرْهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، و﴿أَنْظُرِي﴾ [الأعراف: ١٤]، و﴿أَحْرَبًا﴾ [إبراهيم: ٤٤]، و﴿وَأَبْصِرْتُمْ﴾ [الصفات: ١٧٥]، و﴿ذُكِّرْتُمْ﴾ [يس: ١٩]، و﴿نُعَمِّرُهُ﴾ [يس: ٦٨]، و﴿وَقِرْنَ﴾ [الأحزاب: ٣٣]، و﴿أَسْتَجِرْهُ﴾ [القصص: ٢٦]، و﴿وَأَمْرَتْ﴾ [يونس: ٧٢]، و﴿يَنْفِطُونَ﴾ [مريم: ٩٠]، و﴿وَيُؤَخِّرْكُمْ﴾ [نوح: ٤] وما أشبهه.

ومثالها طرفاً: ﴿وَأَسْتَغْفِرُ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، و﴿وَيَغْفِرُ﴾ [آل عمران: ٣١]، و﴿وَأَبْصِرُ﴾ [الصفات: ١٧٩]، و﴿وَلَا بُدَّ﴾ [الإسراء: ٢٦]، و﴿وَقَدِّرُ﴾ [سبأ:

[١١]، و﴿فَأَنْذِرْ﴾ [المدثر: ٢]، و﴿فَكَذَّبْتَ﴾ [المدثر: ٣]، و﴿فَطَفِرْتَ﴾ [المدثر: ٤]، و﴿وَأَصْبِرْ﴾ [يونس: ١٠٩]، و﴿وَأَصْطِرْ﴾ [مريم: ٦٥]، و﴿وَبَيِّرْ﴾ [البقرة: ٢٥]، و﴿فَأَنْصِرْ﴾ [القمر: ١٠]، و﴿وَيَبِّرْ﴾ [طه: ٢٦]، و﴿وَلَا تُصَعِّرْ﴾ [لقمان: ١٨]، و﴿وَسْتَكَزِّرْ﴾ [النساء: ١٧٢]، و﴿فَأَمْطِرْ﴾ [الأنفال: ٣٢].

لا خلاف أيضا في ترقيق هذه الراءات كلها، إلا ما ذكر الإمام أن كثيرا من القراء يفخم الراء الساكنة إذا كان قبلها الميم الزائدة المكسورة نحو ﴿مِرْفَقًا﴾، ولم يرجح هذا القول، ولأضعفه، والظاهر من كلامه أنه يأخذ فيه بالترقيق، والله تعالى أعلم. والمفهوم من كلامه يعطى أن في القرآن نظائر لقوله: ﴿مِرْفَقًا﴾، وليس فيه إلا ﴿لِيَأْمُرْصَادَ﴾ خاصة، ولا خلاف في تفخيم رائه من أجل حرف الاستعلاء بعدها، فأما ﴿مِرْيَؤُ﴾، و ﴿ذُو مِرْقٍ﴾ فالميم فيهما أصلية.

وكذلك ذكر الحافظ في غير «التيسير»: أن من الناس من يفخم الراء [في] ﴿فِرْقٍ﴾ [الشعراء: ٦٣] من أجل حرف الاستعلاء، والمأخوذ به الترقيق؛ لأن حرف الاستعلاء قد انكسرت صولته لتحركه بالكسر، ومذهب الشيخ الترقيق في جميع ما تقدم، والله جلت قدرته وعمت رحمته أعلم وأحكم.

فصل

قال الحافظ - رحمه الله - : «فأما الوقف على الراء...» .
اعلم أن الراء إن كانت في الوصل ساكنة نحو ﴿وَأَذْكُرْ رَبِّكَ﴾ [آل عمران: ٤١]، و﴿فَلَا تُنْهَرْ﴾ [الضحى: ١٠]، و﴿أَنْذِرْ قَوْمَكَ﴾ [نوح: ١]، أو كانت مفتوحة نحو ﴿أَمَرَ﴾ [البقرة: ٢٧]، و﴿لِيَفْجُرْ﴾ [القيامة: ٥]، و﴿لَنْ نَقْصِرَ﴾ [البقرة: ٦١]، و﴿السِّحْرَ﴾ [البقرة: ١٠٢]، و﴿الْحَيَّرَ﴾ [الحج: ٧٧] و﴿وَالْحَمِيرَ﴾ [النحل: ٨] أو كانت مكسورة لالتقاء الساكنين نحو ﴿وَأَذْكُرْ أَسْمَ رَبِّكَ﴾ [المزمل: ٨]، و﴿وَأَنْذِرِ النَّاسَ﴾ [إبراهيم: ٤٤]، أو كانت كسرتها منقولة نحو ﴿وانحِرْ ان شانتك﴾ [الكوثر: ٢-٣]، و﴿وانظِرْ الى الجبل﴾ [الأعراف: ١٤٣]، و﴿فاصْبِرْ ان وعد الله حق﴾ [الروم: ٦٠] - فإن الوقف على جميع ذلك بالسكون لا غير.

وإن كانت مجرورة والكسرة فيها للإعراب نحو ﴿بِحَدِّكَ إِلَى الْبَرِّ﴾ [الإسراء: ٦٧]، و﴿فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾ [الأنعام: ٥٩]، و﴿إِلَى الْخَيْرِ﴾ [آل عمران: ١٠٤]، و﴿لَصَوْتُ

أَلْحَيْرِ ﴿ لقمان: ١٩ ﴾، أو كانت كسرتها للإضافة إلى ياء المتكلم نحو ﴿ تَكْبِيرِ ﴾ [الملك: ١٨] و ﴿ وَتَذَرِ ﴾ [القمر: ١٦]، أو كانت الكسرة في عين الكلمة نحو: ﴿ يَسْرِ ﴾ في الفجر [الآية: ٤] و ﴿ الْجَوَارِ ﴾ في الشورى [الآية: ٣٢] و ﴿ هَارِ ﴾ في التوبة [الآية: ١٠٩] على ما فيه من القلب، أعنى في ﴿ هَارِ ﴾، ونحو ذلك مما ليست الكسرة فيه منقولة، ولا لالتقاء الساكنين - جاز في الوقف عليها الروم والسكون.

فإن كانت مرفوعة، نحو ﴿ وَقُضِيَ الْأَمْرُ ﴾ [البقرة: ٢١٠] و ﴿ الْكَبِيرِ ﴾ [البقرة: ٢٦٦] و ﴿ الْأُمُورِ ﴾ [البقرة: ٢١٠] و ﴿ التَّذْرُ ﴾ [القمر: ٤١] و ﴿ الْأَيْثُرِ ﴾ [القمر: ٢٦] و ﴿ الْحَيْرِ ﴾ [المعارج: ٢١] و ﴿ الْعَيْرِ ﴾ [يوسف: ٧٠] جاز الوقف في جميع ذلك بالروم، والإشمام، والسكون.

فإذا تقرر هذا - فاعلم أنك متى وقفت على الراء بالسكون أو بالإشمام - نظرت إلى ما قبلها: فإن كانت قبلها كسرة أو ساكن بعد كسرة أو ياء ساكنة أو فتحة مماله نحو ﴿ بُعِثَ ﴾ [العاديات: ٩] و ﴿ الشِّعْرَ ﴾ [يس: ٦٩] و ﴿ وَالْحَنَازِيرِ ﴾ [المائدة: ٦٠] و ﴿ لَا ضَيْرٌ ﴾ [الشعراء: ٥٠] و ﴿ يُدِيرُ ﴾ [يونس: ٣] و ﴿ يَكُرُ ﴾ [البقرة: ٦٨] و ﴿ الْعَيْرِ ﴾ و ﴿ الْحَيْرِ ﴾ و ﴿ بِالْبِرِّ ﴾ [البقرة: ٤٤] و ﴿ وَالْقَنْطِيرِ ﴾ [آل عمران: ١٤] و ﴿ إِلَى الطَّيْرِ ﴾ [الملك: ١٩] و ﴿ في الدار ﴾ و ﴿ كتاب الأبرار ﴾ [المطففين: ١٨] و ﴿ بشرِ ﴾ [المرسلات: ٣٢] - رقت الراء.

قال الإمام: إلا أن يكون الساكن حرف استعلاء؛ فإنهم يفخمون نحو «مصر». وإن كان قبلها غير ذلك فخمتها، ومتى وقفت عليها بالروم اعتبرت حركتها: فإن كانت كسرة رقتها للكل، وإن كانت ضمة نظرت إلى ما قبلها، فإن كان قبلها: كسرة أو ساكن بعد كسرة أو ياء ساكنة رقتها لورش وحده وفخمتها للباقيين، وإن لم يكن قبلها شيء من ذلك؛ فخمتها للكل.

فحصل من هذا أن الراء المتطرفة إذا سكنت في الوقف؛ جرت مجرى الراء الساكنة في وسط الكلمة، تفخم بعد الفتحة والضمة نحو ﴿ الْعَرْشِ ﴾ [الأعراف: ٥٤] و ﴿ كُرْسِيِّهٖ ﴾ [البقرة: ٢٥٥] وترقق^(١) بعد الكسرة نحو ﴿ لِيَرْذَمَهُ ﴾ [الشعراء: ٥٤]

(١) في ب: ويرقق.

وأجريت الياء الساكنة والفتحة الممالة قبل الرءاء المتطرفة إذا سكنت مجرى الكسرة، وأجرى الإشمام فى المرفوعة مجرى السكون، وإذا وقف عليه بالروم جرت مجراها فى الوصل، والله عز جلاله وجل كماله أعلم وأحكم.

واعلم أن ما ذكرت لك فى هذا الفصل من ترقيق الرءاء فى نحو: ﴿الدَّارِ﴾ [الأنعام: ١٣٥] و﴿الْأَبْرَارِ﴾ هو مذهب الحافظ؛ لأنه ذكر فى «التيسير» ترقيق الرءاء فى الوقف بالسكون بعد الفتحة الممالة، ومثل بقوله: ﴿بشْرِ﴾ [المرسلات: ٣٢]، وقال فى «الموضح» فى الرءاء المكسورة إذا وقفت عليها بالسكون ما نصه: «وكذلك إن كانت الفتحة التى قبلها ممالة نحو قوله: ﴿مع الأبرار﴾ [آل عمران: ١٩٣] و﴿الأشرار﴾ [ص: ٦٢] و﴿فى قرار﴾ [المؤمنون: ١٣] وما أشبهه فى مذهب من أمال ذلك إمالة خالصة أو بين بين، وكذا قوله: ﴿بشْرِ﴾ فى مذهب ورش، فهى - أيضا - مرققة إتباعاً للفتحة الممالة.

وأما الشيخ فذكر فى آخر باب الإمالة ما نصه: «فأما من وقف لأبى عمرو بالإسكان فالإمالة عندى ثابتة؛ لأن الوقف عارض والكسرة منوية».

وقال فى الوقف لورش بعد أن ذكر أنه يختار له الروم، ثم قال ما نصه: «فإذا وقفت له بالإسكان وتركت الاختيار - وجب أن تغلظ الرءاء؛ لأنها تصير ساكنة قبلها فتحة، ويجوز أن تقف بالترقيق كالوصل؛ لأن الوقف عارض والكسر منوى».

وقال فى آخر باب الرءاءات ما نصه: «فأما ﴿النَّارِ﴾ فى موضع الخفض فى قراءة ورش، فتقف إذا سكنت بالتغليظ، والاختيار: أن تروم الحركة فترقق إذا وقفت».

وأما الإمام فلم أقف له على شىء بين فى هذه المسألة، والله سبحانه وتعالى أعلم وأحكم.

واعلم أن الحافظ - رحمه الله - اختصر الكلام فى هذا الفصل حتى عرض فيه إشكالاً، وذلك أنه جعل الرءاء المفتوحة والمضمومة والساكنة قسمًا واحدًا، وجعل الوقف عليها كالوصل، فما رقق منها فى الوصل؛ رقق فى الوقف، وما فخم فى الوصل؛ فخم فى الوقف، ثم شرط فى هذا الوقف الموافق للوصل: ألا تلى الرءاء كسرة ولا ياء ساكنة؛ فحدث الإشكال من جهة أن الرءاء المفتوحة والمضمومة والساكنة إذا لم تليها كسرة ولا ياء ساكنة لم يجز ترقيقها لأحد من القراء لا فى الوصل

ولا في الوقف، فكيف [يقول: «إن رقت فبالترقيق»^(١)؟!]
فإذا تقرر هذا الإشكال - فاعلم أن الراءات التي ذكر باعتبار القراء والأحكام
تنقسم ثلاثة أقسام:

قسم يرقق في الوصل والوقف: وهو ما كان من هذه الراءات التي ذكر مفتوحاً أو
مضمومًا بعد كسرة أو ياء ساكنة على قراءة ورش خاصة، وما كان منها ساكنًا بعد
كسرة على قراءة الجماعة نحو: ﴿سَخِرَ﴾ [التوبة: ٧٩] و﴿وَالْحَمِيرَ﴾ [النحل: ٨]
و﴿لَا ضَيْرَ﴾ [الشعراء: ٥٠] و﴿الْمُصَوِّرُ﴾ [الحشر: ٧٤] و﴿ثُبَيْرُ﴾ [البقرة: ٧١]
و﴿الْحَيْرُ﴾ [آل عمران: ٢٦] و﴿وَأَصِيرَ﴾ [يونس: ١٠٩].

وقسم يفخم في الوصل والوقف على قراءة الجماعة: وهو ما كان من هذه
الراءات المتحركة بالفتح أو الضم أو السواكن ليس قبله كسرة ولا ياء ساكنة نحو
﴿حَضَرَ﴾ [البقرة: ١٣٣] و﴿كَبُرَ﴾ [الأنعام: ٣٥] و﴿يُصْهَرُ﴾ [الحج: ٢٠]
و﴿يَنْظُرُ﴾ [النبا: ٤٠] و﴿فَلَا نَنْهَرُ﴾ [الضحى: ١٠] و﴿وَالرُّجْزَ فَاهْجُرُ﴾ [المدثر: ٥].

وقسم يفخم في الوصل ويرقق في الوقف: وهو الراء المفتوحة والمضمومة من
القسم الأول بعينه على قراءة غير ورش بشرط ألا يوقف لهم على المضمومة
بالروم.

فإذا تقرر هذا: فاعلم أن قوله: «ما لم تلهها كسرة ولا ياء ساكنة»، قيد خاص
بالتفخيم دون الترقيق، فأراد بقوله: «إن رقت^(٢) فبالترقيق»، القسم الذي ذكرته أولاً
على قراءة ورش في المضمومة والمفتوحة، وعلى قراءة الجميع في الساكنة.

وأراد بقوله: «وإن فحمت فبالفخيم»، القسم الثاني المتفق على تفخيمه، لكن
لما كان قوله: «وإن فحمت» يعنى به في الوصل، وكان يقع فيه الاشتراك مع القسم
الثالث الذي يفخمه غير ورش في الوصل أتى بذلك الشرط ليفصل بين القسمين،
فكانه قال: وإن فحمت في الوصل فبالفخيم في الوقف إلا فيما استثنيته من ذلك
وهو ما وليت الراء فيه كسرة أو ياء ساكنة.

وقوله: «وسواء أشير إلى حركة المضمومة بروم أو إشمام أو لم يشر».
يريد أنها يوقف عليها بالفخيم في الروم والإشمام كما يوقف عليها كذلك في

(١) في أ: تقول إن وقفت بالترقيق.

(٢) في أ: وقفت.

السكون، وهذا كله خاص بالقسم الثاني على ما قررته.

وقوله: «فإن الوقف عليها مع الروم خاصة في غير مذهب ورش بالتفخيم». في هذا الكلام حذف تقديره: فإن وليتها كسرة أو ياء ساكنة، فإن الوقف عليها مع الروم خاصة في غير مذهب ورش بالتفخيم، وإنما حذفه إيثاراً للاختصار واتكالا على فهم السامع.

ولم يذكر مذهب ورش هنا؛ لأنه حاصل من القسم الأول وكلامه بعدد بين.

وقوله آخرًا: «فإنك ترققها في الحالين».

يعنى في حال الوقف بالإسكان، وبالروم إذا كانت مكسورة وقبلها كسرة أو ياء ساكنة أو فتحة مماله، والله تعالى جده وتوالى مجده أعلم وأحكم.



باب ذكر اللامات

القراء يقولون: الأصل في اللام الترقيق^(١)، ولا تغلظ^(٢) إلا لسبب، وهو مجاورتها حرف الاستعلاء، وليس تغليظها إذ ذاك بلازم، وترقيقها إذا لم تجاور حرف الاستعلاء لازم، وكلامهم هنا أبين من كلامهم في الراءات. وشرط الحافظ - رحمه الله - في تغليظ اللام ثلاثة شروط: أحدها: أن تكون مفتوحة.

والثاني: أن يكون قبلها صاد، أو طاء، أو ظاء.

والثالث: أن يكون كل واحد من هذه الأحرف الثلاثة، إما ساكنًا، وإما مفتوحًا. أما الصاد الساكنة، فالوارد منها في القرآن ﴿تَصَلَّى﴾ [الغاشية: ٤] و﴿سَيَصَلَّى﴾ [المسد: ٣] و﴿يَصَلُّهَا﴾ [الإسراء: ١٨] و﴿وَسَبِّحْ لَوْتَ﴾ [النساء: ١٠] و﴿يَصَلُّونَهَا﴾ [الانفطار: ١٥] و﴿أَصَلُّوهَا﴾ [يس: ٦٤] و﴿فَيُصَلِّبُ﴾ [يوسف: ٤١] و﴿مِنْ أَمَلِنِيكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] و﴿وَأَصْلَحَ﴾ [المائدة: ٣٩] و﴿وَأَصْلَحُوا﴾ [البقرة: ١٦٠] و﴿إِصْلَاحًا﴾ [البقرة: ٢٢٨]

و﴿الْإِصْلَاحَ﴾ [هود: ٨٨]، و﴿وَفَصَّلَ لُحُطَابٍ﴾ [ص: ٢٠].

وأما الصاد المفتوحة فتكون اللام بعدها خفيفة، وشديدة، فالوارد من الخفيفة في القرآن ﴿الْصَّلَاةُ﴾ [البينة: ٥]، و﴿صَلَّوْتُ﴾ [البقرة: ١٥٧]، و﴿صَلَّوْتُكَ﴾ [التوبة: ١٠٣]، و﴿صَلَّاتِهِمْ﴾ [المؤمنون: ٢]، و﴿صَلِّحَ﴾ [الرعد: ٢٣]، و﴿فَصَلَّتْ﴾ [يوسف: ٩٤]، و﴿يُوصَلِّ﴾ [الرعد: ٢١]، و﴿فَصَلَّ طَالُوتُ﴾ [البقرة: ٢٤٩]، و﴿فَصَلَّ﴾ [الأنعام: ١١٩]، و﴿مُفَصَّلًا﴾ [الأنعام: ١١٤]، و﴿مُفَصَّلَتِ﴾ [الأعراف:

(١) الترقيق من الرقة وهو ضد السمن. فهو عبارة عن إنحاف ذات الحرف ونحوه. والتفخيم من الفخامة وهي العظمة والكثرة، فهي عبارة عن ربو الحرف وتسمينه، فهو والتغليظ واحد إلا أن المستعمل في الراء في ضد الترقيق هو التفخيم، وفي اللام التغليظ، وقد عبر قوم عن الترقيق في الراء بالإمالة بين اللفظين كما فعل الداني وبعض المغاربة، وهو تجوز؛ إذ الإمالة أن تنحو بالفتحة إلى الكسرة وبالألف إلى الياء. والترقيق: إنحاف صوت الحرف، فيمكن اللفظ بالراء مرققة غير ممالة، ومفخمة ممالة، وذلك واضح في الحس والعيان، وإن كان لا يجوز رواية مع الإمالة إلا الترقيق، ولو كان الترقيق إمالة لم يدخل على المضموم والساكن ولكانت الراء المكسورة ممالة، وذلك خلاف إجماعهم.

ينظر النشر في القراءات العشر (٢/٩٠، ٩١).

(٢) في ب: تغليظ.

[١٣٣]، و﴿وَمَا صَلَّوْهُ﴾ [النساء: ١٥٧].

والوارد من الشديدة: ﴿فَصَلَّى﴾ [الأعلى: ١٥]، و﴿وَيُصَلِّي﴾ [الانشقاق: ١٢]، و﴿مُصَلَّى﴾ [البقرة: ١٢٥]، و﴿يُصَلِّبُوا﴾ [المائدة: ٣٣]، وجاءت مفصلاً بينها وبين الصاد بألف في ﴿صَلِّحًا﴾ [القصص: ٨٠]، و﴿فَصَالًا﴾ [البقرة: ٢٣٣].
وأما الطاء الساكنة، فالوارد منها في القرآن موضع واحد، وهو ﴿مَطَّلِعَ الْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥] خاصة.

وأما المفتوحة، فتكون اللام بعدها خفيفة وشديدة، فالذي ورد في القرآن من الخفيفة:

﴿أَطْلَقُ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، و﴿وَأَنْطَلَقَ﴾ [ص: ٦]، و﴿انطلقوا﴾ [المرسلات: ٢٩]، و﴿أَطَّلَعَ﴾ [مريم: ٧٨]، و﴿فَاطَّلَعَ﴾ [الصفات: ٥٥]، و﴿وَبَطَّلَ﴾ [الأعراف: ١١٨]، و﴿مُعَطَّلَةٍ﴾ [الحج: ٤٥]، و﴿طَلَبًا﴾ [الكهف: ٤١].
والذي ورد من الشديدة: ﴿وَأَلْمَطَلَقْتُ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، و﴿طَلَقْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٣١]، و﴿طَلَقْنَا﴾ [التحریم: ٥]، و﴿طَلَقَهَا﴾ [البقرة: ٢٣٠].
وجاءت مفصلاً بينها وبين اللام في ﴿طَالَ﴾ [الأنبياء: ٤٤].
وأما الطاء الساكنة، فالوارد منها في القرآن: ﴿فَيُظَلِّلَنَّ﴾ [الشورى: ٣٣] و﴿وَلَا يُظَلِّمُونَ﴾ [النساء: ٤٩] و﴿وَمَنْ أَظْلَمُ﴾ [البقرة: ١١٤] و﴿وَإِذَا أَظْلَمَ﴾ [البقرة: ٢٠].

وأما المفتوحة فتكون اللام بعدها خفيفة وشديدة، فالوارد من الخفيفة: ﴿ظَلَمَ﴾ [البقرة: ٢٣١] و﴿ظَلَمُوا﴾ [هود: ١٠١] و﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ﴾ [هود: ١٠١].
والوارد من الشديدة: ﴿يُظَلِّمِرِ﴾ [آل عمران: ١٨٢] و﴿وَوَلَّيْنَا﴾ [الأعراف: ١٦٠] و﴿ظَلَّ﴾ [النحل: ٥٨] و﴿فَظَلَّتْ﴾ [الشعراء: ٤].

اعلم أن هذه اللامات على رأى الحافظ فى قراءة ورش تنقسم قسمين:
قسم يلزم فيه تغليظ اللام.

وقسم يجوز فيه التغليظ، والترقيق.

ثم هذا القسم الثانى منه ما يترجح فيه الترقيق، ومنه ما يترجح فيه التغليظ.

فالذى يترجح فيه الترقيق، قوله - تعالى - : ﴿فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى﴾ فى سورة القيامة

[الآية: ٣١]، و﴿وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾ فى سورة سبح [الأعلى: ١٥]، و﴿إِذَا صَلَّى﴾

فى سورة العلق [الآية: ١٠].

فوجه تغليظ اللام فى هذه المواضع الثلاثة، ولايتها مفتوحة للمصاد المفتوحة. ووجه الترقيق المختار عنده: أن يتمكن من إمالة فتحة اللام فتتبعها الألف؛ إذ هى رأس آية، فيحصل التناسب بينها وبين ما يليها من رءوس الآى، والذي يترجح فيه التغليظ ثلاثة أضرب:

الضرب الأول: اللام بعد الصاد إذا وقعت بعدها ألف متقلبة عن ياء، ولم تكن رأس آية وجملته فى القرآن ﴿يَصَلِّهَا﴾ فى الإسراء [الآية: ١٨]، والليل [الآية: ١٥] و ﴿يَصَلِّي﴾ فى الانشقاق [الآية: ١٢]، و ﴿تَصَلِّي﴾ فى الغاشية [الآية: ٤]، و ﴿سَيَصَلِّي﴾ فى المسد [الآية: ٣]، وكذلك ﴿مُصَلِّي﴾ فى البقرة [الآية: ١٢٥] فى الوقف.

قال العبد: ويلحق به الوقف على ﴿يَصَلِّي﴾ فى سبح [الأعلى: ١٢].

فوجه التغليظ: ولاية اللام لحرف الاستعلاء.

ووجه الترقيق: التمكن من الإمالة، لكن لما لم تكن هذه المواضع من رءوس الآى التى يطلب فيها التناسب فى تحصيل الإمالة؛ ضعف الترقيق وقوى التغليظ.

الضرب الثانى: اللام المفصولة بالألف، وذلك ﴿طَالَ﴾ [الأنبياء: ٤٤] و ﴿يَصَالِحًا﴾ [النساء: ١٢٨] و ﴿فَصَالًا﴾ [البقرة: ٢٣٣].

فوجه الترقيق حصول الفصل.

ووجه التغليظ: أن الألف حاجز غير حصين؛ فلم يعتد به.

الضرب الثالث: ما وقع من هذه اللامات طرفاً، وذلك قوله - تعالى -: ﴿أَنْ

يُوصَلَ﴾ فى البقرة [الآية: ٢٧] والرعد [الآية: ٢٥] و ﴿فَلَمَّا فَصَلَ﴾ فى البقرة [الآية:

٢٤٩]، و ﴿وَقَدْ فَصَلَ﴾ فى الأنعام [الآية: ١١٩]، و ﴿وَبَطَلَ﴾ فى الأعراف [الآية:

١١٨] وإذا سكنت هذه اللامات فى الوقف - احتملت الترقيق لسكونها والتغليظ

حماً على الوصل؛ إذ لا تكون فى الوصل إلا مغلظة، والسكون فى الوقف عارض

لا يعتد به.

وأما القسم الذى يلزم تغليظه - فهو خارج عن هذه المواضع المذكورة من جملة

اللامات التى تقدم حصرها، والله الموفق للصواب.

وأما^(١) ما خرج عن هذه اللامات المذكورة في هذا الباب مما لم تكمل فيه الشروط الثلاثة:

فمذهب الحافظ ترقيقه لورش، ولا خلاف عن سائر القراء أنهم يرققون جميع هذه اللامات التي تقدم أن ورثاً يغلظها. واعلم أن للشيخ والإمام في هذا الباب خلافاً مع الحافظ ينحصر الغرض منه في ثمانى مسائل:

المسألة الأولى: اللام المفتوحة بعد الطاء المفتوحة، أو الساكنة نحو: ﴿طَلَّقْتُمْ﴾ و﴿أَطَّلَعَ﴾ و﴿مَطَّلَعَ﴾، وقد تقدم أن مذهب الحافظ تغليظها لورش، وعن الشيخ والإمام: فيها الوجهان: التغليظ، والترقيق.

ويظهر أن التغليظ أشهر عند الإمام، وبه قرأ الشيخ على غير أبي الطيب، ثم نص الشيخ عن نفسه أنه يأخذ فيه بالوجهين.

المسألة الثانية: اللام المفتوحة بعد الطاء المفتوحة، أو الساكنة نحو ﴿ظَلَمُوا﴾ و﴿ظَلَّتْ﴾ و﴿أَظْلَمَ﴾، مذهب الحافظ التغليظ.

وافقه الشيخ فيما لاهه مخففة، وقال في المشددة: «إنه لم يقرأه على شيخه أبي الطيب إلا بالترقيق».

وقال الشيخ: «وقياس نص كتابه يدل على تغليظها بعد الطاء، وإن كانت مشددة؛ لأنه [لا] يشترط في المفتوحة تشديداً ولا غيره».

ووافق الإمام الحافظ على التغليظ بعد الطاء الساكنة، وذكر فيما بعد المفتوحة وجهين: التغليظ، وبين اللفظين، وكان بين اللفظين أشهر عنده.

المسألة الثالثة: اللام المشددة بعد الصاد نحو: ﴿مُصَلَّى﴾ و﴿يُصَلِّبُونَ﴾ ما لم تكن رأس آية في السور الثلاث.

اتفق الحافظ والشيخ فيها على التغليظ.

ونقل الإمام الوجهين، وقال: «إن التفخيم أشهر».

المسألة الرابعة: ﴿فَصَالَا﴾ و﴿يَصَالِحَا﴾ و﴿طَالَ﴾.

وذكر الحافظ في غير «التيسير» فيها الوجهين، ورجح التغليظ كما تقدم، ووافقه

(١) في ب: فأما.

الإمام فيما بعد الصاد، ولم يتعرض لما بعد الطاء، غير أنه قال في آخر هذا الباب: «وكل لام ليس لها في هذا الباب [أصل]»^(١)، ولا مثال فلم يختلف فيها أنها بين اللفظين؛ فظهر أنه يرقق اللام في ﴿طَالَ﴾.

وكذلك الشيخ لم يتعرض لهذه اللام المفصولة بالألف بعد الطاء، ولا التي بعد الصاد، وقال في آخر الباب: «فكل ما كان بخلاف ما ذكرت لك فهو غير مغلط لورش».

فظهر أنه يرقق اللام في الكلمات الثلاث.

المسألة الخامسة: الوقف على ﴿فَصَلَ﴾ و﴿وَبَطَلَ﴾ و﴿يُوصَلْ﴾، فقد تقدم أن الحافظ يرجح فيها التخليط.

وقال الإمام: «بين اللفظين».

وأجاز الشيخ الوجهين في كتاب «الكشف».

المسألة السادسة: اللام المضمومة إذا وقع قبلها صاد أو ضاد أو طاء أو ظاء كقوله - تعالى - : ﴿لَقَوْلٌ فَضْلٌ﴾ [الطارق: ١٣] و﴿أَصْلُهَا ثَابِتٌ﴾ [إبراهيم: ٢٤] و﴿فَضْلُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٦٤] و﴿الْفَضْلُ﴾ [النمل: ١٦] و﴿يَطْبُؤُكُمْ حَيْثُيَا﴾ [الأعراف: ٥٤] و﴿تَطَّلِعُ عَلَى قَوْمٍ﴾ [الكهف: ٩٠] و﴿وَالْمَطْلُوبُ﴾ [الحج: ٧٣] و﴿وَمَنْ قِيلَ مَطْلُومًا﴾ [الإسراء: ٣٣].

وكذلك اللام المفتوحة بعد الضاد الساكنة نحو ﴿فَضَلَا مِنَ اللَّهِ﴾ و﴿ءَأَنْتُمْ أَضَلَلْتُمْ﴾ [الفرقان: ١٧] نقل الإمام التخليط عن ورش في جميع ذلك، وقال أيضًا: «إنه قرأ بعد الطاء المهملة والضاد المعجمة بين اللفظين»، وكان التخليط عنده أشهر. ومذهب الحافظ والشيخ الترياق في جميع ذلك.

المسألة السابعة: اللام في قوله - تعالى - : ﴿وَأَخْلَصُوا﴾ [النساء: ١٤٦] و﴿الْمُخْلِصِينَ﴾ [يوسف: ٢٤] و﴿وَلَيْتَلَطَّفُ﴾ [الكهف: ١٩] و﴿أَخْتَلَطَ﴾ [الأنعام: ١٤٦] و﴿خَاطُوا﴾ [التوبة: ١٠٢] و﴿وَأَعْلَطُ﴾ [التحریم: ٩].

ذكر الإمام فيها الوجهين عن ورش، وأن التفخيم أكثر، ومذهب الحافظ والشيخ الترياق.

(١) سقط في أ.

تنبيه

لما ذكر الحافظ هذه الألفاظ قال في آخرها: «وشبه ذلك».

فانظر قوله: «وشبه ذلك» ما يعنى به؛ فإن قوله - تعالى - : ﴿ خَلَصُوا نَجِيًّا ﴾ [يوسف: ٨٠] و﴿ اَلْخَلَطَاءَ ﴾ [ص: ٢٤] و﴿ فَاَسْتَعَاظُ ﴾ [الفتح: ٢٩] و﴿ مَلَكِكَةً غَلَاظٌ ﴾ [التحریم: ٦] و﴿ خَلَقَ ﴾ [البقرة: ٢٩] و﴿ يَخْلُقُ ﴾ و﴿ اَلْخَلْقُ ﴾ [يس: ٨١] ﴿ خَلَقَ ﴾ [البقرة: ١٠٢] ﴿ مُخَلَّقَةً ﴾ [الحج: ٥] و﴿ وَعَلَقَتِ الْاَبْوَابَ ﴾ [يوسف: ٢٣] - كل هذا يشبه ما ذكر.

المسألة الثامنة: اللام الأولى في ﴿ مَصَلِّ ﴾، مذهب الحافظ ترقيقها ومذهب الإمام تفخيمها، وأخذ الشيخ فيها بالوجهين، وما عدا هذه المسائل الثمانية فلا خلاف بين الشيخ، والإمام، والحافظ فيما يرقق من ذلك وما يغلظ. فأما تغليظ اللام من الاسم العلى الأعظم وهو قولنا: «الله» فأمر متفق عليه قصد به التعظيم، وهذا بشرط أن يكون مبدوءاً به، أو يكون موصولاً بحرف متحرك بالفتح أو بالضم، فإن اتصل بحرف متحرك بالكسر، فلا خلاف فى ترقيقه، ولا يمكن أن تكون الكسرة قبله إلا عارضة أو منفصلة، ورأيت الحافظ - رحمه الله - قد فرض سؤالاً، وهو أن يقال: لم كانت الكسرة غير اللازمة توجب ترقيق اللام، ولا توجب ترقيق الراء؟ ثم أجاب عن ذلك بما ظهر له.

قال العبد: والذي أرتضيه من الجواب أن اللام لما كان أصلها الترقيق، وكان التغليظ عارضاً لها، لم يستعملوه فيها إلا بشرط ألا يجاورها مناف للتغليظ، وهو الكسر، فإذا جاورتها الكسرة - ردتها إلى أصلها. وأما الراء المتحركة بالفتح أو بالضم - فإنها لما استحقت التغليظ بعد ثبوت حركتها؛ لم تقو الكسرة غير اللازمة على ترقيقها، واستصحبوا فيها حكم التغليظ الذى استحقت بسبب حركتها، فإذا كانت الكسرة لازمة أثرت فى لغة دون أخرى فرقت الراء لذلك وغلظت^(١)، وكلام الحافظ - رحمه الله - فى هذا الباب بين.

(١) وقيل: الفرق: أن المراد من ترقيق الراء إمالتها، وذلك يستدعى سبباً قوياً للإمالة. وأما ترقيق اللام فهو الإتيان بها على ماهيتها وسجيتها من غير زيادة شىء فيها، وإنما التغليظ هو الزيادة فيها، ولا تكون الحركة قبل لام اسم (الله) إلا مفصولة لفظاً أو تقديراً. وأما الحركة قبل الراء فتكون مفصولة وموصولة؛ فأمكن اعتبار ذلك فيها، بخلاف اللام. ينظر: النشر فى القراءات العشر (١١٩/٢).

وقوله في آخر الباب: «وعلى ترقيتها مع الكسرة في الوصل».

إنما قيد هنا بالوصل لأنك لو فصلت اسم الله - تعالى - وبدأت به غلظت كقوله - تعالى - في سورة الأنعام: ﴿قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ١٩] إذا وصلت رقت اللام فإن بدأت قلت: ﴿قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ﴾ بتغليظها، وكذلك ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمَلِكِ﴾ [آل عمران: ٢٦] ترقق إذا وصلت، فإذا بدأت قلت: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمَلِكِ﴾ بتغليظ اللام، والله سبحانه وتعالى أعلم، وأحكم، وهو حسبي ونعم الوكيل.

* * *

باب الوقف على أواخر الكلم

اعلم أن الوقف^(١) في كلام العرب على أوجه متعددة، والمستعمل منها عند

(١) ذكر ابن الجزرى فى باب الوقف على أواخر الكلم: أن للوقف حالتين: الأولى: ما يوقف عليه، والثانية: ما يوقف به، ثم ذكر أن للوقف فى كلام العرب أوجهًا متعددة، والمستعمل منها عند أئمة القراءة تسعة، وهو: السكون، والروم، والإشمام، والإبدال، والنقل، والإدغام، والحذف، والإثبات، والإلحاق:

(فالإلحاق): لما يلحق آخر الكلم من هاءات السكت.

(والإثبات): لما يثبت من الياءات المحذوفات وصلًا.

(والحذف): لما يحذف من الياءات الثابتة وصلًا كما سيأتى.

(والإدغام): لما يدغم من الياءات والواوات فى الهمز بعد إبداله.

(والنقل): لنقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها وقفًا.

(والبدل): يكون فى ثلاثة أنواع:

أحدها: الاسم المنسوب المنون يوقف عليه بالألف بدلًا من التنوين.

الثانى: الاسم المؤنث بالتاء فى الوصل يوقف عليه بالهاء بدلًا من التاء إذا كان الاسم مفردًا.

الثالث: إبدال حرف المد من الهمزة المتطرفة بعد الحركة وبعد الألف.

ثم قال: وهذا الباب لم يقصد فيه شيء من هذه الأوجه الستة، وإنما قصد فيه بيان ما يجوز الوقف عليه بالسكون وبالروم وبالإشمام خاصة:

(فأما السكون) فهو الأصل فى الوقف على الكلم المتحركة وصلًا؛ لأن معنى الوقف

الترك والقطع، من قولهم: وقفت عن كلام فلان، أى: تركته وقطعته.

ولأن الوقف أيضًا ضد الابتداء، فكما يختص الابتداء بالحركة كذلك يختص الوقف

بالسكون؛ فهو عبارة عن تفرغ الحرف من الحركات الثلاث، وذلك لغة أكثر العرب،

وهو اختيار جماعة من النحاة وكثير من القراء.

(وأما الروم) فهو عند القراء عبارة عن النطق ببعض الحركة. وقال بعضهم: هو تضعيف

الصوت بالحركة حتى يذهب معظمها. وكلا القولين واحد، وهو عند النحاة عبارة عن النطق

بالحركة بصوت خفى. وقال الجوهري فى صحاحه: روم الحركة الذى ذكره سيويه: هو

حركة مختلصة مخفاة بضرب من التخفيف، قال: وهى أكثر من الإشمام؛ لأنها تسمع وهى

بزنة الحركة وإن كانت مختلصة، مثل همزة بين بين. انتهى. والفرق بين العبارتين سيأتى

وفائدة الخلاف بين الفريقين ستظهر.

(وأما الإشمام) فهو عبارة عن الإشارة إلى الحركة من غير تصويت، وقال بعضهم: أن

تجعل شفتيك على صورتها إذا لفظت بالضمة. وكلاهما واحد، ولا تكون الإشارة إلا بعد

سكون الحرف. وهذا مما لا يختلف فيه. نعم، حكى عن الكوفيين أنهم يسمون الإشمام

رومًا والروم إشمامًا.

قال مكى: وقد روى عن الكسائى الإشمام فى المخفوض. قال: وأراه يريد به الروم؛

لأن الكوفيين يجعلون ما سميناه رومًا إشمامًا وما سميناه إشمامًا رومًا. وذكر نصر بن على =

القراء ثمانية أوجه، وهى: السكون، والروم، والإشمام، والإبدال، والنقل، والحذف، وإثبات ما حذف فى الوصل من آخر الاسم المنقوص، وإلحاق هاء السكت.

الشيرازى فى كتابه الموضح أن الكوفيين ومن تابعهم ذهبوا إلى أن الإشمام هو الصوت وهو الذى يسمع؛ لأنه عندهم بعض حركة. والروم: هو الذى لا يسمع؛ لأنه روم الحركة من غير تفوه به، قال: والأول هو المشهور عند أهل العربية. انتهى.

ولا مشاحة فى التسمية إذا عرفت الحقائق. وأما قول الجوهرى فى الصحاح: إشمام الحرف: أن تشمه الضمة أو الكسرة وهو أقل من روم الحركة؛ لأنه لا يسمع، وإنما يتبين بحركة الشفة العليا ولا يعتد بها حركة لضعفها، والحرف الذى فيه الإشمام ساكن أو كالمساكن - انتهى - فهو خلاف ما يقوله الناس فى حقيقة الإشمام وفى محله؛ فلم يوافق مذهبا من المذهبين. وقد ورد النص فى الوقف إشارتى الروم والإشمام عن أبى عمرو وحمزة والكسائى وخلف بإجماع أهل النقل، واختلف فى ذلك عن عاصم: فرواه عنه نصا الحافظ أبو عمرو الدانى وغيره. وكذلك حكاه عنه ابن شيبان عن أئمة العراقيين، وهو الصحيح عنه، وكذلك رواه الشطوى نصا عن أصحابه عن أبى جعفر. وأما غير هؤلاء فلم يأت عنهم فى ذلك نص، إلا أن أئمة أهل الأداء ومشايخ الإقراء اختاروا الأخذ بذلك لجميع الأئمة، فصار الأخذ بالروم والإشمام إجماعا منهم سائعا لجميع القراء بشروط مخصوصة فى مواضع معروفة، وباعتبار ذلك انقسم الوقف على أواخر الكلم ثلاثة أقسام:

قسم لا يوقف عليه عند أئمة القراءة إلا بالسكون، ولا يجوز فيه روم ولا إشمام، وهو خمسة أصناف:

(أولها): ما كان ساكنا فى الوصل نحو (فلا تنهر، ولا تمنن، ومن يعتصم، ومن يهاجر، ومن يقاتل فيقتل أو يغلب).

(ثانيها): ما كان فى الوصل متحركا بالفتح غير منون، ولم تكن حركته منقولة، نحو (لا ريب، وإن الله، ويؤمنون، وأمن، وضرب).

(ثالثها): الهاء التى تلحق الأسماء فى الوقف بدلا من تاء التأنيث، نحو: (الجنة، والملائكة، والقبلة، ولعبرة، وميرة).

(رابعها): ميم الجمع فى قراءة من حركة فى الوصل ووصله، وفى قراءة من لم يحركه ولم يصله نحو: (عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم، وفيهم، ومنهم، وبهم، وأنهم، وعلى قلوبهم، وعلى سمعهم، وعلى أبصارهم).

وشذ مكي، فأجاز الروم والإشمام فى ميم الجمع لمن وصلها؛ قياسا على هاء الضمير، وانتصر لذلك وقواه. وهو قياس غير صحيح؛ لأن هاء الضمير كانت متحركة قبل الصلة، بخلاف الميم؛ بدليل قراءة الجماعة، فعوملت حركة الهاء فى الوقف معاملة سائر الحركات، ولم يكن للميم حركة فعوملت بالسكون؛ فهى كالذى تحرك لالتقاء الساكنين.

(خامسها): المتحرك فى الوصل بحركة عارضة، إما للنقل نحو: (وانحر إن، ومن إستبرق، فقد أوتى، وقل أوحى، وخلوا إلى، وذواتى أكل)، وإما لالتقاء الساكنين فى =

الوصل نحو: (قم الليل، وأنذر الناس . ولقد استهزئ، ولم يكن الذين، ومن يشأ الله، واشتروا الضلالة، وعصوا الرسول)، ومنه: (يومئذ، وحيثذ) ؛ لأن كسرة الذال إنما عرضت عند لحاق التنوين، فإذا زال التنوين في الوقف رجعت الذال إلى أصلها من السكون، وهذا بخلاف كسرة (هؤلاء) وضمة (من قبل، ومن بعد)، فإن هذه الحركة وإن كانت لالتقاء الساكنين، لكن لا يذهب ذلك الساكن في الوقف؛ لأنه من نفس الكلمة. (القسم الثاني): ما يجوز فيه الوقف بالسكون وبالروم ولا يجوز بالإشمام، وهو ما كان في الوصل متحركًا بالكسر، سواء كانت الكسرة للإعراب أو للبناء، نحو: (بسم الله الرحمن الرحيم، ومالك يوم الدين، وفي الدار، ومن الناس، فارهبون، وارجعون، وأف، وهؤلاء، وسبع سموات، وعتل، وزنيم)، وكذلك ما كانت الكسرة فيه منقولة من حرف حذف من نفس الكلمة كما في وقف حمزة في نحو: (بين المرء، ومن شيء، وظن السوء، ومن سوء) وما لم تكن الكسرة فيه منقولة من حرف في كلمة أخرى نحو: (ارجع إليهم) أو لالتقاء الساكنين مع كون الساكن من كلمة أخرى نحو: (وقالت اخرج) في قراءة من كسر التاء، (وإذا رجعت الأرض) في قراءة الجميع، أو مع كون الساكن الثاني عارضًا للكلمة الأولى كالتنوين في (حيثذ) ؛ فإن هذا كله لا يوقف عليه إلا بالسكون كما تقدم.

(القسم الثالث): ما يجوز الوقف عليه بالسكون وبالروم والإشمام، وهو ما كان في الوصل متحركًا بالضم ما لم تكن الضمة منقولة من كلمة أخرى أو لالتقاء الساكنين. وهذا يستوعب حركة الإعراب وحركة البناء والحركة المنقولة من حرف حذف من نفس الكلمة. فمثال حركة الإعراب (الله الصمد، ويخلق، وعذاب عظيم)، ومثال حركة البناء: (من قبل، ومن بعد، ويا صالح)، ومثال الحركة المنقولة من حرف حذف من نفس الكلمة: (دفع، والمرء)، ومثال الحركة المنقولة من كلمة أخرى ضمة اللام في (قل أوحى)، وضمة النون في: (من أوتى)، ومثال حركة التقاء الساكنين: ضمة التاء في (وقالت اخرج)، وضمة الدال في (ولقد استهزئ) في قراءة من ضم، وكذلك الميم من (عليهم القتال، وبهم الأسباب) عند من ضمها، وكذلك نحو: (ومنهم الذين، وأنتم الأعلون)، وهو المقدم في الصنف الخامس مما لا يجوز فيه وقفًا سوى السكون.

(وأما هاء الضمير) فاختلّفوا في الإشارة فيها بالروم والإشمام: فذهب كثير من أهل الأداء إلى الإشارة فيها مطلقًا، وهو الذي في التيسير والتجريد والتلخيص والإرشاد والكفاية وغيرها، واختيار أبي بكر بن مجاهد. وذهب آخرون إلى منع الإشارة فيها مطلقًا؛ من حيث إن حركتها عارضة، وهو ظاهر كلام الشاطبي.

والوجهان حكاهما الداني في غير التيسير، وقال: الوجهان جيدان. وقال في جامع البيان: إن الإشارة إليها كسائر المبنى اللازم من الضمير، وغيره أقيس. انتهى.

وذهب جماعة من المحققين إلى التفصيل: فمنعوا الإشارة بالروم والإشمام فيها إذا كان قبلها ضم أو واو ساكنة أو كسرة أو ياء ساكنة نحو: (يعلمه، وأمره، وخذوه، وليرضوه)، ونحو: (به، وبربه، وفيه، وإليه، وعليه) ؛ طلبًا للخفة لثلاث يخرجوا من ضم أو واو إلى ضمة أو إشارة إليها، ومن كسر أو ياء إلى كسرة، وأجازوا الإشارة إذا لم يكن قبلها =

أما إلحاق هاء السكت فيأتي في الباب بعد هذا.
وأما إثبات ما حذف في الوصل من المنقوص، فنعني به [ما] جاء عن ابن كثير من الوقف على ﴿هَادٍ﴾ و ﴿وَالِ﴾ و ﴿وَاقٍ﴾ بإثبات الياء.
وأما الحذف: فنعني به وقف من يثبت شيئاً من الياءات الزوائد في الوصل ويحذفها في الوقف، كما يأتي بعدُ بحول الله العلي العظيم.
وأما النقل فنعني به ما تقدم في مذهب حمزة وهشام من نقل حركة الهمزة المتطرفة إلى الساكن قبلها نحو ﴿دَفٌ﴾ و ﴿شَيْءٌ﴾.
وأما الإبدال فيكون في ثلاثة أنواع:
أحدها: الاسم المنصوب المنون يوقف عليه بالألف بدلاً من التنوين.
الثاني: الاسم المؤنث في الوصل يوقف عليه بالهاء بدلاً من التاء إذا كان الاسم مفردًا، كما تقدم في باب مذهب الكسائي.
الثالث: إبدال حرف المد من الهمزة المتطرفة بعد الحركة كما تقدم في باب الوقف لحمزة وهشام.
وهذا الباب لم يقصد فيه شيء من هذه الأوجه الخمسة، وإنما قصد فيه بيان ما يجوز الوقف عليه بالسكون، والروم، وبالإشمام خاصة.
فأما السكون فهو عبارة عن تفرغ الحرف من الحركات الثلاث، وسمى جزءًا؛ لأن الجزم هو القطع والحرف المجزوم مقطوع عن الحركة.
وكذلك سمي: وقفًا، بمعنى أنك لما انتهيت إلى الحرف نطقت به، ثم وقفت

= ذلك نحو: (منه، وعنه، واجتياه، وهده، وأن يعلمه، ولن تخلفه، وأرجئه) لابن كثير وأبي عمرو وابن عامر ويعقوب، (ويتفه) لحفص؛ محافظة على بيان الحركة حيث لم يكن ثقل، وهو الذي قطع به أبو محمد مكي وأبو عبد الله بن شريح والحافظ أبو العلاء الهمداني، وأبو الحسن الحصري وغيرهم. وإليه أشار الحصري بقوله:
واشمم ورم ما لم تقف بعد ضمة ولا كسرة أو بعد أمتيهما فاذر
وأشار إليه أيضًا أبو القاسم الشاطبي والداني في جامعه، وهو أعدل المذاهب عندي، والله أعلم. وأما سبط الخياط فقال: اتفق الكل على روم الحركة في هاء ضمير المفرد الساكن ما قبلها نحو: (منه، وعصاه، وإليه، وأخيه، واضربوه) ونحوه. قال: واتفقوا على إسكانها إذا تحرك ما قبلها نحو: (ليفجر أمامه، فهو يخلفه) ونحو ذلك؛ فانفرد في هذا المذهب فيما أعلم، والله أعلم.
ينظر النشر في القراءات العشر (٢/١٢٠-١٢٥).

عن تحريكه .

وأما الروم: فهو عبارة عن النطق ببعض الحركة، وإن شئت قلت: هو تضعيف الصوت بالحركة حتى يذهب معظمها كما قال الحافظ .

وأما الإشمام: فهو عبارة عن الإشارة إلى الحركة بالشفيتين بإثر انقطاع الصوت على الحرف ساكنًا .

هذا على اصطلاح البصريين، وحكى عن الكوفيين أنهم يسمون الإشارة بالشفيتين رومًا؛ لأنك تقول: رمت فعل كذا؛ إذا تعرضت له ولم تفعله، فكذلك إذا أشرت بشفتيك من غير نطق .

ويسمون النطق ببعض الحركة إشمامًا، كما تقول: شممت رائحة كذا؛ إذا أدركت رائحته، فكأنك أدركت جزءًا منه، فكذلك إذا جعلت في الحرف شيئًا يسيرًا من لفظ الحركة .

واصطلاح البصريين يتوجه على أنك حين نطقت ببعض الحركة كأنك رمت إتمامها فلم تفعل، وعلى أنك جعلت القدر الحاصل من الإشارة بالشفيتين إشمامًا؛ لأنه كاف في الإشعار بحركة الوصل، والأمر في هذا قريب .

واعلم أن الكلم الموقوف عليها تنقسم ثلاثة أقسام:

[الأول]: قسم لا يوقف عليه عند القراءة إلا بالسكون ولا يجوز فيه روم ولا إشمام وهو خمسة أصناف:

الأول: ما كان ساكنًا في الوصل نحو ﴿فَلَا نَنْهَرُ﴾ [الضحى: ١٠] و ﴿وَلَا تَمُنُّ﴾ [المدثر: ٦] و ﴿وَمَنْ يَعْنِمْ﴾ [آل عمران: ١٠١] .

الثاني: ما كان في الوصل متحركًا بالفتح غير منون ولم تكن حركته منقولة نحو: ﴿ءَامِنٌ﴾ [البقرة: ١٣] و ﴿وَصَدَدٌ﴾ [الليل: ٦] و ﴿إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ﴾ [المائدة: ٢٨] .

الثالث: ميم الجمع في قراءة من حركه في الوصل ووصله، وفي قراءة من لم يصله ولم يحركه نحو: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦] .

الرابع: المتحرك في الوصل بحركة عارضة، إما للنقل نحو ﴿وانحر ان﴾ [الكوثر: ٢-٣] و ﴿من امن﴾ [البقرة: ٦٢] و ﴿قل اوحى﴾ [الجن: ١] و ﴿ذواتي اكل﴾ [سبا: ١٦] .

وإما لالتقاء الساكنين في الوصل نحو ﴿قُرْ آيَاتِ﴾ [المزمل: ٢] و ﴿أَنْذِرِ النَّاسَ﴾

[يونس: ٢] و ﴿وَلَقَدْ أَسْتَهْزَيْتُمْ﴾ [الأنعام: ١٠] ومنه ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ و ﴿جِنْدِيرٍ﴾ فإن كسرة الذال إنما عرضت عند لحاق التنوين، فإذا زال التنوين في الوقف؛ رجعت الذال إلى أصلها من السكون، وهذا بخلاف كسرة ﴿هَتُولَاءِ﴾ وضممة ﴿مِن قَبْلُ وَبَعْدُ﴾ [الروم: ٤] فإن هذه الحركة وإن كانت لالتقاء الساكنين لكن لا تذهب إلى الساكن في الوقف؛ لأنه من نفس الكلمة.

الخامس: الهاء التي تلحق الأسماء في الوقف بدلاً من تاء التأنيث نحو ﴿الْجَنَّةِ﴾ و ﴿الْمَلَكِيَّةِ﴾، فأما ضمير المذكر المفرد إذا كان قبله ضمة أو واو ساكنة أو كسرة أو ياء ساكنة كقوله - تعالى -: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ﴾ [التوبة: ٦٢] و ﴿وَشَرَّوْهُ﴾ [يوسف: ٢٠] و ﴿يَوْمَ يَقْرَأُ الْمُرَّةُ مِنْ أَخِيهِ وَأُمِّيهِ وَأَبِيهِ﴾ [عبس: ٣٤-٣٥] و ﴿بَيْتَ يَدْيِهِ﴾ [البقرة: ٩٧] - فذكر الحافظ في غير «التيسير» خلافاً بين أهل الأداء: هل يقتصر فيه على السكون أو يجوز فيه استعمال الروم والإشمام؟ ثم قال: «والوجهان جيدان».

ومذهب الشيخ والإمام فيه الإسكان لا غير.

قال الشيخ: وقد ذكر النحاس^(١) جواز الروم والإشمام في هذا.

ثم قال: «وليس هو مذهب القراء».

واعلم أن الشيخ - رحمه الله - أجاز الروم والإشمام في ميم الجمع، وقال بعد ما أطال الكلام فيها ما نصه: «وليس قول من يمنع ذلك لأجل أن الميم من الشفتين

(١) إسماعيل بن عبد الله بن عمرو بن سعيد بن عبد الله التجيبي، أبو الحسن النحاس شيخ مصر، محقق ثقة كبير جليل، قرأ على - التيسير والمستنير - الأزرق صاحب ورش، وهو أجل أصحابه وعلى - الكامل - عبد الصمد بن عبد الرحمن، يقال إلى سورة طه، وعلى - الكامل - عبد القوي بن كمونة وعمرو بن بشار بن سنان كلهم عن ورش، قرأ عليه - جامع البيان - إبراهيم بن حمدان وأحمد بن عبد الله بن هلال وهو أجل أصحابه و - التيسير - أحمد بن أسامة التجيبي و - جامع البيان - أحمد بن محمد بن أبي الرجا و - جامع البيان - حمدان بن عون بن حكيم ومحمد بن أحمد بن شنبوذ، فيما ذكره أبو العزبل على بن هلال عنه و - جامع البيان - ابن أبي رصاصة ومحمد بن خيرون الأندلسي ومحمد بن إبراهيم الأهناسي وأبو علي وصيف الحمراء وسلامة بن الحسن الموصلي و - جامع البيان - أحمد بن محمد القباب أبو العباس وأبو بكر محمد بن حميد بن أبي بشر القباب وأحمد ابن محمد بن هيثم الشعراني، قال الذهبي: توفي سنة بضع وثمانين ومائتين وقال القاضي أسد: سنة نيف وثمانين ومائتين.

ينظر غاية النهاية (١/١٦٥).

بشيء؛ لإجماع الجميع على الإشمام والروم في الميم التي في آخر الأفعال والأسماء التي ليست للجميع، ولو تم له مَنَعُ الإشمام بقياس ميم الجمع لمن ضمها».

وهو يريد بالضم أصلها، أى يقف عليها كغيرها من المتحركات، والإسكان حسن فيها، فأما من حركها لالتقاء الساكنين؛ فالوقف بالسكون لا غير.

ومذهب الإمام في ميم الجمع: الوقف بالسكون لا غير، كمذهب الحافظ.

القسم الثاني: يجوز فيه الوقف بالسكون وبالروم، ولا يجوز الإشمام، وهو ما كان في الوصل متحركًا بالكسر، سواء كانت الكسرة للإعراب أو للبناء ما لم تكن منقولة من حرف كلمة أخرى نحو ﴿ارْجِعِ إِلَيْهِمْ﴾ [النمل: ٣٧] و﴿وَانحِرْ إِنْ شِئْتَ﴾ أو لالتقاء الساكنين مع كون الساكن الثاني من كلمة أخرى نحو ﴿وَقَالَتْ أَخْرِجِي﴾ [يوسف: ٣١] في قراءة من كسر التاء و﴿إِذَا رُجَّتِ الْأَرْضُ﴾ [الواقعة: ٤] في قراءة الجميع، ومع كون الساكن الثاني عارضًا للكلمة الأولى كالتنوين في ﴿حِيَّيْذِي﴾ - فإن هذا كله لا يوقف عليه إلا بالسكون كما تقدم.

وإنما مقصود هذا القسم نحو (في الدار) و﴿مَنْ أَلَّاسِ﴾ و﴿هَتُولَاءِ﴾ و﴿أَفِي﴾، وكذلك ما كانت الكسرة فيه منقولة من حرف حذف من نفس الكلمة في الوقف، نحو ﴿بَيْنَ الْمَرِّ﴾ [البقرة: ١٠٢]

و﴿مَنْ شِئِ﴾ و﴿ظَنَّ السَّوِّ﴾ [الفتح: ٦] على قراءة حمزة وهشام.

القسم الثالث: يجوز الوقف عليه بالسكون وبالروم والإشمام، وهو ما كان في الوصل متحركًا بالضم ما لم تكن الضمة منقولة من كلمة أخرى، أو لالتقاء الساكنين، وهذا يستوعب حركة الإعراب، وحركة البناء، والحركة المنقولة من حرف حذف من نفس الكلمة.

فمثال حركة الإعراب: ﴿يَخْلُقُ﴾ [آل عمران: ٤٧] و﴿اللَّهُ أَضْمَدُ﴾

[الإخلاص: ٢]

ومثال حركة البناء: ﴿مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤]، و﴿يَصْلِحُ﴾ [الأعراف:

[٧٧] [الأعراف: ٧٧].

ومثال الحركة المنقولة من حرف حذف من نفس الكلمة ﴿دَفَّ﴾ و﴿المرِّ﴾ على

ما تقدم من وقف حمزة وهشام.

ومثال الحركة المنقولة من كلمة أخرى ضمة اللام فى: ﴿قُلْ اَوْحَى﴾ وضمة النون فى: ﴿مَنْ اَوْتَى﴾ [الحاقة: ١٩] على قراءة ورش.

ومثال حركة التقاء الساكنين ضمة التاء فى: ﴿وَقَالَتْ اِخْرَجْ﴾ وضمة الدال فى ﴿وَلَقَدْ اسْتَهْزِئْ﴾ فى قراءة من ضم.

وإنما قال الحافظ - رحمه الله - فى الوقف بالسكون: «إنه الأصل»، وقاله الشيخ؛ لأنه يطرد فى كل نوع من المتحركات، ولأنه تحصل به مخالفة الابتداء؛ إذ لا يبتدأ إلا بمتحرك، فأرادا أن يكون الوقف بخلافه فجعله بالسكون، ولأن الوقف موضع استراحة، فناسبه حذف الحركة ولهذا لا يجوز الوقف بالتحريك التام الممكن وأقصى ما يستعمل فيه الروم، وهو النطق ببعض الحركة. وقوله: «والباقون لم يأت عنهم شىء».

يعنى الحرميين وابن عامر، فإنه ذكر أن الرواية وردت عن الكوفيين وأبى عمرو، أعنى بالروم والإشمام، ونقل الشيخ والإمام أن الرواية وردت عن حمزة والكسائى، وعن أبى عمرو من طريق البغداديين.

وقوله: «واستحباب أكثر شيوخنا أن يوقف فى مذاهبهم بالإشارة».

يريد: فى مذهب الحرميين وابن عامر، كما يوقف فى مذهب من روى عنه ذلك. وقوله: «لما فى ذلك من البيان».

يعنى لما فى الوقف بالروم والإشمام من بيان الحركة التى تثبت فى الوصل للحرف الموقوف عليه، وهذا التعليل يقتضى استحسان الوقف بالروم والإشمام، إذا كان القارئ بحضرته من يسمع قراءته، أما إذا لم يكن بحضرته أحد يسمع تلاوته؛ فلا يتأكد الوقف إذ ذاك بالروم والإشمام؛ لأنه غير محتاج إلى أن يبين لنفسه، وعند حضور الغير يتأكد ذلك ليحصل البيان للسامع: فإن كان السامع عالمًا بذلك؛ علم صحة عمل القارئ، وإن كان غير عالم؛ كان فى ذلك تنبيه له ليعلم حكم ذلك الحرف الموقوف عليه كيف هو فى الوصل؟ وإن كان القارئ متعلمًا ظهر عليه بين يدي المعلم هل أصاب فيقره، أو أخطأ فيعلمه.

قال العبد: وكثيرًا ما يعرض لى مع المتعلم فى مواضع من القرآن يكون القارئ قد اعتاد الوقف عليها ولم ينبه على وصلها، كقوله - تعالى -: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ

﴿عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٦] و ﴿إِنِّي لِمَا أَنْزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ﴾ [القصص: ٢٤] فيقف القارئ على ﴿عَلِيمٌ﴾ و ﴿فَقِيرٌ﴾ بالسكون على عادته، فأشعر بأنه لا يحسن الوصل فأمره بوصلها، فيقرأ: ﴿عليم﴾ و ﴿فقير﴾ بالخفض.

وكذلك أجدهم قد اعتادوا الوقف على قوله - تعالى -: ﴿مِنْ بَعْدِ أَنْ تَرْغَ الشَّيْطَانُ بَيْنِي وَبَيْنَ إِخْوَتِي﴾ [يوسف: ١٠٠] فأشعر أنه لا يدرى كيف يصل فأمره بالوصل، فلا يدرى هل يفتح الياء أو يسكنها، وكثيراً ما يسبق إليهم فتحها فى قراءة، قالون فأنبه إذ ذاك على أنه لا يفتحها إلا ورش.

وكذلك يقفون فى سورة الرحمن - عز جلاله - على رءوس الآى فأشعر بأنهم لا يحسنون الوصل، فأمر القارئ بالوصل فكثيراً ما يصل: ﴿ولمن خاف مقام ربه جنتان﴾ و ﴿مدهامتان﴾ بتنوين النون إلى غير ذلك مما يحتاج المعلم أن يتفقد فيه حال المبتدئ، والله سبحانه الموفق المعين.

وقول الحافظ - رحمه الله - فى الروم: «إنه تضعيفك الصوت بالحركة حتى يذهب بذلك معظم صوتها».

أشار بذلك إلى تضعيف الصوت، ووقع فى هذا الكلام «الصوت» بالألف واللام، ثم كرره مضافاً إلى ضمير الحركة، وهما فى الحقيقة شىء واحد، ولو قال: حتى يذهب معظمه، ويعيد الضمير على الصوت لكان صحيحاً. وقوله: «يدركه الأعمى».

ليس يريد أن البصير لا يدركه، وإنما يريد أنه يدرك ذلك الصوت بحاسة السمع، ولا يتوقف على البصر، فخص الأعمى بالذكر؛ ليدل على أنه لا حاجة للبصر فى إدراك الروم بل يدركه المبصر، سواء فتح عينيه أو أغمضهما، وفى الليل المظلم، ومن وراء حائل، ومع هذا فإن كان الروم فى الكسرة، فلا مشاركة فى إدراكه للبصر، وإن كان فى الضمة - فيصح أن تدرك بالبصر الإشارة للشفتين التى تصحب النطق بصوت الضمة، وهاهنا يدرك الأعمى إذا كان مبصراً الإشارة الحاصلة للشفتين، وإن لم يدرك الصوت فيستوى عنده الروم والإشمام، لكن لما كان الروم عند الحافظ - رحمه الله - عبارة عن الإشارة الحاصلة للشفتين، وإنما هو عبارة عن الصوت الضعيف الباقى من الحركة - صح أن يقال: لا حظ للبصر فى إدراك الروم؛ إذ البصر لا يدرك الصوت.

قوله: «وأما حقيقة الإشمام فهو ضمك شفثيك بعد سكون الحرف أصلاً». يريد: بعد قطع الصوت على الحرف ساكنًا فلا تكون تلك الإشارة إلا مصاحبة للسكون وبعد انصراف الصوت، وخص الإشمام بضم الشفتين؛ لأنه لا يكون إلا في المرفوع، وسبب ذلك أن الإشمام لما كان عبارة عن الإشارة بالعضو إلى الحركة من غير نطق - لم يكن ذلك إلا فيما كان من الحركات من الشفتين وهي الضمة؛ لأنها من الواو، فأما الكسرة فهي من مخرج الياء، وذلك وسط اللسان، وهو في داخل الفم.

فلو أشار القارئ بوسط اللسان إلى الكسرة بعد انقطاع الصوت على السكون - لم يفد؛ لأنها إشارة بعضو غائب عن البصر، وكذلك الفتحة لما كانت من مخرج الألف وأصلها من الحلق لم يتصور فيها الإشمام؛ لأن موضع الحركة غائب بخلاف الضمة التي هي من الشفتين، فالإشارة بها ظاهرة؛ فكان إعمالها يفيد البيان كما يفيد الروم.

وقوله: «ولا يدرك ذلك الأعمى».

يريد أن إدراك الإشمام موقوف على البصر، ولا تعلق للسمع به؛ ولهذا لا يدركه المبصر إذا أغمض^(١) عينيه أو كان في ليل مظلم، أو كان بينه وبين القارئ حائل يمنعه إبصار شفثيه.

وقوله: «إذ هو إيماء بالعضو إلى الحركة».

تعليل لكون الأعمى لا يدركه، ولا يغنى فيه السمع، كما لم يغن البصر في إدراك الصوت في الروم.

وقوله: «ولا يستعملونه في النصب أو الفتح؛ لخفتها».

اعلم أنه لا يمتنع الروم في الوقف على المفتوح عند النحويين، لكن جرت عادة القراء بتركه؛ ولهذا قال الحافظ: «لا يستعملونه» ولم يقل: لا يجوز، وقد حكاها اليزيدي عن أبي عمرو في قوله - تعالى -: ﴿أمن لا يهدى﴾ في سورة يونس - عليه السلام - [الآية: ٣٥] فقال: «وكان يشم الهاء شيئًا من الفتح» يعني ينطق ببعض الفتحة.

(١) في ب: غمض.

وقد نص سيبويه على جواز الروم في المنصوب، ومثله بقولك: «رأيت الحارث».

وقول الحافظ: «لخفتها» تعليل لترك روم الفتحة.

فإن قيل: هذا تعليل غير بين؛ لأن العادة في لسان العرب ترك الثقيل واستعمال الخفيف، فكيف استعمل القراء الروم في الضمة والكسرة مع ثقلهما، وتركوا روم الفتحة لكونها خفيفة؟

فالجواب: أن مراده أن الفتحة لخفتها، سهلت على من أراد النطق بها فيخاف أن يريد القارئ النطق ببعضها، فيحصل النطق بكلها فرفضوا رومها محافظة واحتياطاً لألفاظ القرآن، ووقفوا بالسكون الذي هو أكثر استعمالاً كما نص عليه سيبويه، وأما الضمة والكسرة، فقد يقصد القارئ النطق بكل واحدة منهما على التمام؛ فيحصل النطق ببعضها، وذلك لثقلهما، فإذا قصد النطق ببعضهما - كان ذلك أبعد من حصول تمامهما^(١)، والله تبارك وتعالى أعلم.

قوله: «وأما الإشمام فيكون في الرفع والضم».

ليس يريد أنه مختص بالرفع والضم على مذاهب القراء، ولكنه كذلك^(٢) في كلام العرب؛ لما تقدم من كون مخرج الفتحة والكسرة غائب في داخل الفم، وكذا حاصل قول سيبويه؛ فإنه لما ذكر النصب والجر، وما يجوز فيهما من الروم والسكون والتضعيف، كما كان في المرفوع، قال بإثره: «فأما الإشمام فليس إليه سبيل».

فصل

قال الحافظ - رحمه الله - : «فأما الحركة العارضة . . .» إلى تمام الباب.

قد تقدم أن الحركة العارضة، إن كانت منقولة في الوقف - جاز الروم والإشمام نحو ﴿دَفْ﴾ و ﴿مِلْ﴾ في الوقف لحمزة وهشام.

فإن قيل: ليست تلك الحركة عارضة؛ لأنها في الأصل مستحقة لحرف من نفس الكلمة؟

(١) في أ: تمامها.

(٢) في ب: هو.

فالجواب: أنها عارضة للحرف الموقوف عليه؛ فصح أن يطلق عليها أنها عارضة.

وقوله: «وحركة ميم الجمع في مذهب من ضمها على الأصل». يريد [على]^(١) قراءة ابن كثير باتفاق، وعلى قراءة قالون على أحد الوجهين، وترك مذهب من كسرهما وهي قراءة أبي عمرو على الشرط المذكور في سورة أم القرآن؛ لأن تلك الكسرة عارضة ليست على الأصل؛ فاكتفى عن ذكرها بقوله أولاً: «فأما الحركة العارضة».

فإن قيل: ما الدليل على أن الضم هو الأصل في تحريك ميم الجمع؟ فالجواب: أن يقال: اعلم أن ميم الجمع إنما تلحق ضمير المخاطب، وضمير الغائب متصلين كانا أو منفصلين، فأبين حكم ضمير المخاطب والغائب أولاً فأقول:

اعلم أن ضمير المخاطب المفرد المتصل إذا كان في موضع الرفع [هو] التاء نحو: «فعلت» وفي النصب والجر الكاف نحو «إنك» و «لك»، وضمير الغائب المفرد في موضع النصب والجر [الهاء] نحو «إنه» و «له» إلا أنهم يفتحون التاء والكاف إذا أرادوا المذكر ويكسرونهما إذا أرادوا المؤنث كل هذا في الوصل، ولا يصلون الحركة، فإذا وقفوا أسكنوا ويفتحون الهاء ويصلونها بألف إذا أرادوا المؤنث في الحالين، فإن أرادوا المذكر أسكنوها في الوقف وكسروها في الوصل بعد الكسرة أو الياء الساكنة وضموها فيما عدا ذلك، ويصلون الحركة بحرف من جنسها إذا تحرك ما قبلها في كل اللغات، فإن سكن ما قبلها - تركوا الصلة في أشهر اللغتين.

وإنما خصوصاً^(٢) الهاء بالصلة دون التاء والكاف؛ لأنها حرف [ضعيف]^(٣) قد بلغ في الضعف غاية ليست لغيره من الحروف، فأرادوا تقوية حركتها بالصلة ليكون ذلك كالجابر لقوة الحرف وكأنه بمنزلة العوض مما نقص من بيان الهاء. وأما من حذف صلتها من العرب في الوصل إذا سكن ما قبلها، فإنه رأى أن الهاء

(١) سقط في أ.

(٢) في ب: حصلوا.

(٣) في أ: مهتوت.

لما حل بها من الضعف فى حكم العدم، فلو وصلها لكان كأنه قد جمع بين ساكنين؛ إذ الهاء بينهما حاجز غير حصين، فإذا أرادوا إضمار الاثنين حركوا التاء والكاف والهاء بالضم، وألحقوا كل واحدة منها زيادتين، كما ألحقوا الاسم الظاهر حين ثنوه، وكانت إحدى الزيادتين ألفاً؛ لأنها قد استقرت لإضمار الاثنين فى «فعلاً» و «يفعلان».

ولأنها أيضاً قد قرئت فى الظاهر، لإفادة معنى الثنية. وكانت الزيادة الأخرى ميمًا، وقدمت على الألف؛ ليفرق بين حال المضمّر والظاهر فى الثنية كما فرقوا فى التصغير بين الأسماء المبهمة وغيرها، إلا أنهم يكسرون الهاء إذا تقدمتها كسرة أو ياء ساكنة نحو: «بهما» و «إليهما»؛ وذلك لضعفها.

ولم يفعلوا ذلك بالتاء والكاف؛ لأنهما أقوى من الهاء، فلم تقو [الياء والكسرة]^(١) على تغييرهما، فإذا أرادوا الجمع استحقت التاء والكاف والهاء عندهم أن يلحقوها زيادتين كما فعلوا حين أرادوا إضمار الاثنين، وكما فعلوا ذلك حين جمعوا الاسم الظاهر الجمع الذى على حد الثنية، فجعلوا للمذكر الميم والواو، وللمؤنث النون المضاعفة، وعند هذا ظهر لزوم تحريك الميم بالضم من أجل الواو، كما لزم تحريكها بالفتح من أجل الألف؛ فلهذا قالوا: إن الأصل فى ميم الجمع أن تحرك بالضم، ثم إن هذه الصيغة التى للجميع إن اتصل بها ضمير - ثبتت ضمة الميم وصلتها بالواو كقوله - تعالى - : ﴿أُورِثُوهَا﴾ [الأعراف: ٤٣] و ﴿أَشْرَكْتُمُونِ﴾ [إبراهيم: ٢٢].

وتقول: «الدرهم أعطاكموه زيد» و «الزيدون» و «هند أعطاهموها عمرو». وقال سيويه فى باب ما ترده علامة الإضمار إلى أصله بعد أن ذكر كسر لام الجر مع الظاهر؛ خيفة الالتباس بلام الابتداء أو فتحها مع المضمّر لزوال اللبس. يريد: فرجعت اللام إلى أصلها من الفتح الذى هو أخف الحركات، ثم قال ما نصه: «وقد شبهوا به قولهم: أعطيتكموه فى قول من قال: «أعطيتكم ذلك» فيجزم، رده إلى أصله كما رده بالألف واللام حين قال: أعطيتكم اليوم».

(١) فى ب: الكسرة والياء.

يريد أنهم ردوا ميم الجمع إلى الأصل عند اتصال المضمرة به، فحركوه بالضم وأثبتوا الواو في لغة من يسكنها ويحذف الواو في الوصل إذا لم يتصل به الضمير، كما أنهم أيضاً حركوها بالضم عند لقيها الساكن في قولهم: أعطيتكم اليوم، وهذا الكلام نص من سيبويه في أن الأصل عنده في هذه الميم التحريك بالضم، وأن المضمرة يردّها إلى أصلها كما يرد لام الجر إلى أصله من الفتح، وأن ضمها عند لقيها الساكن هو حركة الأصل، ثم حكى عن يونس^(١) أنه يقول: «أعطيتكم» يريد أنه يسكن الميم ويحذف الواو مع اتصال المضمرة به ولا يردّه إلى أصله، ثم قال سيبويه: «والأول أكثر وأعرف»، يعنى ما تقدم من رد الميم إلى أصلها مع المضمرة. واقتضى قوله: «والأول أكثر وأعرف» أن ما حكى عن يونس إنما هو لغة مسموعة إلا أنها غير شهيرة، وقد حصل في أثناء هذا الكلام أن هذه الميم إذا استعملت في الوصل ولم يتصل بها مضمرة أنها تسكن وتحذف صلتها، وعليه أكثر القراء؛ إذ قد أمّنوا التباسه بالمفرد لثبوت الميم، وأمّنوا التباسه بالاثنتين لعدم الألف.

ومنهم من يضم الميم ويثبت الواو؛ إبقاء لحكم الأصل، وعليه قراءة ابن كثير ومن وافقه، وهى أقل اللغتين، والله أعلم.

فأما فى الوقف - فلا بد من حذف الصلة، وقد تقدم أن مذهب الحافظ والإمام: منع الروم والإشمام عند الوقف على ميم الجمع والتزام إسكانها، وأن الشيخ يجيز فيها الروم والإشمام.

واعلم أن كسر الهاء فى قولك: «بهم» و «عليهم» ونحوهما تغيير لحق الهاء لضعفها، كما تقدم فى قولك: «بهما» و «إليهما» والأصل تحريكها بالضم عند لحاق

(١) هو أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب الضبى مولا هم البصرى، إمام العربية. أخذ عن أبى عمرو بن العلاء، وحماد بن سلمة. وعنه: الكسائى، وسبويه، والفراء، وآخرون. وعاش ثلاثاً وثمانين سنة. أرخ خليفة بن خياط موته فى سنة ثلاث وثمانين ومائة. وقد لقى عبد الله بن أبى إسحاق فسأله عن لفظه، وكان ليونس حلقة ينتابها الطلبة والأدباء. وفصحاء الأعراب.

وذكره ثعلب، فقال: جاوز المائة. وقيل: إنه لم يتزوج، ولا تسرى.

وله تواليف فى القرآن واللغات.

ينظر: سير أعلام النبلاء (٨/١٩١، ١٩٢)، ومعجم الأدباء (٢٠/٦٤)، وبغية الوعاة

(٢/٣٦٥)، تهذيب التهذيب (٥/٣٤٦).

علامة الاثنتين والجمع، كما هو كذلك إذا لم يتقدمها كسرة ولا ياء ساكنة، وكما هو كذلك في أختيها - أعنى: التاء والكاف - في «فعلتم» و «بكم» و «إليكم»، ويدل عليه أيضاً قراءة الكسائي في مثل قوله - تعالى - : ﴿بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾ [البقرة: ١٦٦] و ﴿يَهْدِيهِمُ اللَّهُ﴾ [النحل: ١٠٤] وبابه بضم الهاء بعد الكسرة والياء، فلولا أن الضم أصل فيها لم يجز استعماله بعد الكسرة والياء لأجل الثقل، والله عز وجل أعلم. وذكر الحافظ هاء التأنيث وقال: «لا حظ لها في الحركة».

يريد: لأنها لم تثبت قط إلا في الوقف، وإنما تثبت الحركة في الوصل في التاء. فهذه ثلاثة أصناف، وقد تقدم أن الفتح لا يكون فيه روم عند القراء، ولا إشماع في لسان العرب، ولم يحتج إلى ذكر الساكن؛ إذ لا أصل له في الحركة، وقد تقدم ذكر الضمير المفرد المذكر، ولم يذكره^(١) الحافظ هنا، لجواز الروم والإشمام فيه عنده، والله تعالى أعلم وأحكم.

* * *

(١) في أ: يذكر.

باب الوقف على مرسوم الخط

اعلم أن الخط له قوانين وأصول يحتاج إلى معرفتها، وذلك بحسب ما يثبت من الحروف وما لا يثبت، وبحسب ما يكتب موصولاً أو مفصلاً، وبيان ذلك مستوفى في أبواب الهجاء من كتب النحو.

واعلم أن أكثر خط المصحف موافق لتلك القوانين، وقد جاء فيه أشياء خارجة عن ذلك يلزم اتباعها ولا نتعدى، منها ما عرفنا سببه، ومنها ما غاب عنا، وليس المقصود هنا بيان ما ورد من ذلك، بل يكفي هذا القدر من التنبيه، والمقصود من هذا الباب: أن الأصل أن يثبت القارئ في لفظه من حروف الكلمة إذا وقف عليها ما يوافق خط المصحف ولا يخالفه إلا إذا وردت رواية عن أحد [من] ^(١) الأئمة تخالف ذلك فيتبع الرواية، كما يذكر في هذا الباب، وذكر الحافظ - رحمه الله - أن الرواية تثبت عن نافع، وأبي عمرو والكوفيين باتباع المرسوم في الوقف، وأنه لم يرد في ذلك شيء عن ابن كثير وابن عامر.

ثم ذكر في هذا الباب مخالفة المرسوم في مواضع مختلفة عن جماعة القراء، إلا عن نافع فلم يذكر عنه فيه شيئاً.

وذكر في كتاب «التحبير» ورود الرواية عن نافع وأبي عمرو وحمزة والكسائي، وعن عاصم بتأويل، ثم ذكر الطرق متصلة الأسانيد إلى الأئمة الأربعة أنهم كانوا يقفون على الكتاب، وذكر السند إلى عاصم من طريق أبي بكر أنه كان يقرأ ﴿الصِّرَاطَ﴾ [الفاتحة: ٦] بالصاد من أجل الكتاب.

قال الحافظ: «فدل قوله «من أجل الكتاب» أنه يتبع مرسوم الخط».

قال العبد: وهذا قصد الحافظ بقوله: «وعن عاصم بتأويل».

ثم ذكر سنداً آخر إلى أبي بكر، ثم عاصم أنه كان يتبع في قراءته المصحف.

قال الحافظ: «يعنى فى الوصل والوقف».

فإن قيل: لم يذكر في هذا الباب عن نافع رواية تخالف المرسوم مع أن نافعاً يخالف المرسوم في مواضع كثيرة، منها ما خالف فيه المرسوم فى الوصل دون الوقف، فمن ذلك ما ورد فى القرآن من لفظ: ﴿شَيْءٍ﴾ [البقرة: ٢٠] و﴿دِفءٍ﴾

(١) سقط فى أ.

[النحل: ٥] و﴿الْحَبَاءُ﴾ [النمل: ٢٥] ونحوه مما يقرؤه بالهمز في الوصل والوقف، وليس في المرسوم صورة للهمزة، ومن ذلك الياءات الزوائد التي أثبتتها في الوصل - على ما يأتي بحول الله تعالى العلى العظيم - وليست في الخط.

ومن ذلك ما يثبت^(١) من الحروف في الرسم ولا يقرؤه أحد: كالألف بعد «لام ألف» في قوله - تعالى - في سورة النمل ﴿أَوْ لَا أَذْبَحْنَهُ﴾ [الآية: ٢١] وفي سورة التوبة: ﴿وَلَا أَوْضِعُوا﴾ [الآية: ٤٧] وكذلك الواو بعد الألف في قوله - تعالى - : ﴿سَأُورِيكَ دَارَ الْفَلْسِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٥]، والياء التي تثبت في الخط في قوله - تعالى - : ﴿مِن نَّبَائِ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٤] إلى غير ذلك مما هو مذكور في كتاب «المقنع» في رسم المصاحف للحافظ أبي عمرو.

وإذا اعتبرت هذا^(٢) - وجدت كل واحد من القراء قد خالف المرسوم في مواضع كثيرة من القرآن وصلا ووقفا، فيقول السائل عند ذلك: فما وجه اختصاص هذا الباب بهذه الألفاظ المعينة التي ذكر وهي قليلة بالنسبة إلى ما وقعت فيه التلاوة مخالفة للرسم بالزيادة أو بالنقص من القراء أو باختلاف؟.

فالجواب: أن المقصود من هذا الباب بيان ما وردت فيه رواية تخالف المرسوم في الوقف حيث لا ينبغي أن يعتمد الوقف من جهة أن معنى الكلام يقتضى الاتصال بما بعده، وإنما يوقف عليه لسبب يعرض من نسيان أو انقطاع نفس أو للإعلام بأن تلك المواضع لو كانت مما^(٣) يختار الوقف عليها كيف كان يكون.

ويحصل الشذوذ في الوقف على ما ذكر في هذا الباب من وجهين: أحدهما: مخالفة الخط.

والثاني: كون المعنى يستدعى الاتصال بما بعده.

قال الحافظ - رحمه الله - : «فمن ذلك كل هاء تأنيث رسمت في المصاحف تاء على الأصل نحو: نعمت».

اعلم أن مجموع الحروف التي رسمت في المصحف بالتاء الممدودة تنقسم

(١) في ب: ثبت.

(٢) في ب: ذلك.

(٣) في أ: بما.

[إلى] (١) ثلاثة أقسام:

قسم يقرأ بالجمع باتفاق من القراء، وقسم يقرأ بالإنفراد باتفاق القراء، وقسم فيه خلاف، وحُصر ما اشتمل عليه القسم الثاني والثالث ضروري؛ إذ لا يمكن الوقوف على معرفته بقياس، وبحصر القسمين يتعين القسم الأول المتفق على قراءته بالجمع نحو ﴿السَّبُوتِ﴾ [البقرة: ٣٣]، و﴿وَالذَّارِيَاتِ﴾ [الذاريات: ١]، و﴿الْمُعَصِّرَاتِ﴾ [النبا: ١٤]. أما القسم الثاني المتفق على قراءته بالإنفراد، وهو مكتوب بالتاء الممدودة فجملته

في القرآن تسع عشرة لفظة تكرر بعضها دون بعض:

فغير المتكرر فيها تسعة ألفاظ وهي ﴿كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنَى﴾ في الأعراف [١٣٧]، و﴿بَقِيَّتُ اللَّهِ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ في سورة هود عليه السلام [٨٦]، و﴿فَرَّتْ عَيْنٌ﴾ في القصص [٩]، و﴿فَطَرَتْ﴾ في الروم [٣٠]، و﴿وَلَاتَ حِينَ﴾ في «ص» [٣]، و﴿شَجَرَتَ الرَّقُومِ﴾ في الدخان [٤٣]، و﴿أَفْرَأَيْتُمُ اللَّاتَ﴾ في النجم [١٩]، و﴿جَنَّتِ النَّبِيرِ﴾ في الواقعة [١٢]، و﴿أَبَتْ عِمْرَانَ﴾ في التحريم [١٢].

والمكرر عشرة ألفاظ:

أحدها ﴿هَيَاتَ هَيَاتَ﴾ في المؤمنين [٣٦].

والثاني: ﴿وَمَعْصِيَتِ الرَّسُولِ﴾ في موضعين من المجادلة [٨، ٩].

والثالث: «لعنت» في موضعين: أحدهما ﴿فَنَجْعَلُ لَعْنَتَ اللَّهِ﴾ في آل عمران [٦١]، و﴿أَنَّ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ في النور [٧].

والرابع: «مرضات» في أربعة مواضع:

منها في البقرة ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾ [٢٠٧]، و﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾ [٢٦٥]. وفي النساء ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾ [١١٤]. وفي التحريم ﴿تَبَلَّغِي مَرْضَاتِ أَزْوَاجِكَ﴾ [١].

والخامس: «سنت» في خمسة مواضع:

منها في الأنفال ﴿فَقَدْ مَضَّتْ سُنَّتُ الْأَوَّلِينَ﴾ [٣٨]. وفي فاطر ﴿فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا سُنَّتَ الْأَوَّلِينَ فَلَن نَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَبْدِيلًا وَلَن نَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَحْوِيلًا﴾ [٤٣]. وفي غافر ﴿سُنَّتِ اللَّهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ فِي عِبَادِهِ﴾ [٨٥].

السادس: «رحمت» في سبعة مواضع:

منها في البقرة ﴿أُولَئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ اللَّهِ﴾ [٢١٨]. وفي الأعراف ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [٥٦]. وفي سورة هود عليه السلام ﴿رَحِمْتُ اللَّهُ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ﴾ [٧٣]. وفي سورة مريم عليها السلام ﴿ذَكَرْ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدُكَ زَكَرِيَّا﴾ [٢]. وفي سورة الروم ﴿فَانظُرْ إِلَىٰ آثَارِ رَحْمَتِ اللَّهِ﴾ [٥٠]. وفي الزخرف ﴿أَهْمُرُ يَقْسِمُونَ رَحْمَتِ رَبِّكَ﴾ [٣٢]، و﴿وَرَحْمَتِ رَبِّكَ حَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [٣٢].

والسابع: «امرات» في سبعة مواضع:

منها في آل عمران ﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ﴾ [٣٥]. وفي سورة يوسف عليه السلام ﴿قَالَتِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ﴾ في موضعين [٥١، ٣٠]. وفي القصص ﴿وَقَالَتِ امْرَأَتُ فِرْعَوْنَ﴾ [٩]. وفي التحريم ﴿امْرَأَتِ نُوحٍ وَامْرَأَتِ لُوطٍ﴾ [١٠]. و﴿امْرَأَتِ فِرْعَوْنَ﴾ [١١].

والثامن «يا أبت» في ثمانية مواضع:

منها في سورة يوسف عليه السلام موضعان [١٠٠، ٤]. وفي سورة مريم عليها السلام أربعة مواضع [٤٢-٤٥]، وفي القصص موضع [٢٦]، وفي الصفات موضع [١٠٢].

والتاسع «نعمت» في أحد عشر موضعا:

منها في البقرة [٢٣١]، وفي آل عمران [١٠٣]، وفي العقود [المائدة: ٧]، وفي فاطر [٣] ﴿اذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ وفي سورة إبراهيم عليه السلام ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُوا نِعْمَتَ اللَّهِ كَفْرًا﴾ [٢٨] ﴿وَإِنْ تَعَدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾ [٣٤]. وفي النحل ﴿وَبِنِعْمَتِ اللَّهِ هُمْ يَكْفُرُونَ﴾ [٧٢]، و﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ اللَّهِ﴾ [٨٣]، و﴿وَأَشْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ﴾ [١١٤].

وفي لقمان ﴿تَجَرَّى فِي الْبَحْرِ بِنِعْمَتِ اللَّهِ﴾ [٣١].

وفي الطور ﴿فَمَا أَنْتَ بِنِعْمَتِ رَبِّكَ بِكَاهِنٍ﴾ [٢٩].

العاشر «ذات» في تسعة وعشرين موضعا منها ﴿يَذَاتِ الصُّدُورِ﴾ في موضعين من آل عمران [١١٩، ١٥٤].

وفي موضع موضع من المائدة [٧]، والأنفال [٤٣] وسورة هود عليه السلام

[٥]، ولقمان [٢٣]، وفاطر [٣٨]، والزمر [٧]، والشورى [٢٤]، والحديد [٦]، والتغابن [٤]، والملك [١٣].

ومنها في الأنفال ﴿ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾ [١]، و﴿ذَاتَ الشُّوَكَةِ﴾ [الأنفال: ٧]، وفي الكهف ﴿وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الشِّمَالِ﴾ [١٨]، و﴿تَزَوَّرُ عَنْ كَهْفِهِمْ ذَاتَ الْيَمِينِ﴾ [١٧]، و﴿فَقَرَضُهُمْ ذَاتَ الشِّمَالِ﴾ [١٧]. وفي الحج ﴿كُلُّ ذَاتِ حَمَلٍ﴾ [٢]. وفي المؤمنين ﴿ذَاتِ قُرَارٍ﴾ [٥٠]. وفي النمل ﴿ذَاتِ بَهَجَةٍ﴾ [٦٠]. وفي الذاريات ﴿ذَاتِ الْحُبُكِ﴾ [٧]. وفي القمر ﴿ذَاتِ الْوَجِّ﴾ [١٣]. وفي الرحمن ﴿ذَاتُ الْأَكْمَامِ﴾ [١١]. وفي البروج ﴿ذَاتِ الْبُرُوجِ﴾ [١]، و﴿ذَاتِ الْوُفُودِ﴾ [٥]. وفي الطارق ﴿ذَاتِ الرَّجِّ﴾ [١١]، و﴿ذَاتِ الصَّدْعِ﴾ [١٢]. وفي الفجر ﴿ذَاتِ الْعِمَادِ﴾ [٧]. وفي المسد ﴿ذَاتِ هَبِّ﴾ [٣].

القسم الثالث: الذي قرئ بالافراد وبالجمع، وجملته في القرآن اثنا عشر موضعا: منها في الأنعام ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ [١١٥].

وفي سورة يونس عليه السلام ﴿كَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ [٣٣]، و﴿إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ﴾ [٩٦]. وفي سورة يوسف ﷺ ﴿ءَايَاتُ لِّلسَّالِطِينَ﴾ [٧]، و﴿غِيَبَتِ الْجِبِّ﴾ في الموضعين [١٥، ١٠].

وفي العنكبوت ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ آيَاتُ مِّن رَّبِّهِ﴾ [٥٠]. وفي سبأ ﴿وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ ءَامِنُونَ﴾ [٣٧]. وفي فاطر ﴿عَلَى يَتْنَتِ مَنَّهُ﴾ [٤٠]. وفي غافر ﴿وَكَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ [٦]. وفي فصلت ﴿وَمَا تَخْرُجُ مِنْ ثَمَرَاتٍ مِّنْ أَكْمَامِهَآ﴾ [٤٧]. وفي المرسلات ﴿جِئِلَتْ صُفْرًا﴾ [٣٣].

ذكر الحافظ في «التحبير» أنها كلها كتبت بالتاء إلا الحرف الثاني من سورة يونس - عليه السلام - قال: تأملته في مصاحف أهل العراق فرأيته مرسوماً بالهاء، وكذلك ذكر بسنده إلى أبي عبيد القاسم بن سلام^(١) أنه قال: إنه رأى في الإمام مصحف

(١) الإمام الحافظ المجتهد ذو الفنون، أبو عبيد، القاسم بن سلام بن عبد الله. كان أبو سلام مملوكاً رومياً لرجل هروى. يروى أنه خرج يوماً وولده أبو عبيد مع ابن أستاذه في المكتب، فقال للمعلم: علمى القاسم فإنها كيسة. مولد أبي عبيد سنة سبع وخمسين ومائة.

عثمان - رضى الله عنه - ﴿ءَايَاتُ لِّسَانٍ﴾ [يوسف: ٧] بألف قبل التاء، وكذلك ذكر في قوله - تعالى - : ﴿على بينات منه﴾ [فاطر: ٤٠] بألف قبل التاء، ولم يقل في مصحف عثمان، ثم ذكر بسنده إلى قالون: أن الحرفين في الكتاب بغير ألف. وكذلك ذكر بسنده إلى القاسم بن سلام أنه رأى في مصحف عثمان - رضى الله عنه - ﴿ولاتحين مناص﴾ [ولات﴾ متصلة بـ ﴿حين﴾ في الخط.

وذكر الحافظ قبل هذا أن في سائر المصاحف مفصولة، يعنى من الحاء. فإذا تقرر هذا - فاعلم أن القسم الأول المتفق على قراءته بالجمع: كتب بالتاء الممدودة؛ ليوافق اللفظ الخط، فلا إشكال فيه، ولا سؤال يعتريه^(١).

وأما القسم الثانى المتفق على قراءته بالإفراد فإنما يكتب بالتاء الممدودة رعيًا لحال الوصل، فإن أكثر تلك الكلمات مضافة إلى ما بعدها، وحق المضافين ألا يفصل بينهما؛ لأن الثانى منهما قد حل من الأول محل التنوين؛ فصارت التاء فى المضاف الأول كأنها فى وسط الاسم.

وأما ﴿وَلَاتَ حِينَ﴾ [ص: ٣] و﴿الَّتِ وَأَعْرَبَى﴾ [النجم: ١٩] و﴿من ثمرت من أكمامها﴾ [فصلت: ٤٧] و﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٦] فإنها وإن لم تكن فيها إضافة لكنها لا يستقل الكلام بالوقف عليها، بل لا بد من وصلها بما

= وسمع: إسماعيل بن جعفر وشريك بن عبد الله، وهشيمًا، وإسماعيل بن عياش، وسفيان بن عيينة، وأبا بكر بن عياش، وخلقا كثيرًا.

وقرأ القرآن على أبى الحسن الكسائى، وإسماعيل بن جعفر، وشجاع ابن أبى نصر البلىخى، وسمع الحروف من طائفة.

وأخذ اللغة عن أبى عبيدة، وأبى زيد، وجماعة.

وصنف التصانيف المونقة التى سارت بها الركبان، له كتاب (الأموال). وكتاب (الغريب) وفضائل القرآن، وكتاب الطهور، وغير ذلك، وله بضعة وعشرون كتابًا.

حدث عنه: نصر بن داود، وأبو بكر الصاغانى، وأحمد بن يوسف التغلبى، والحسن ابن مكرم، وأبو بكر بن أبى الدنيا.

قال البخارى وغيره: مات سنة أربع وعشرين ومائتين بمكة.

قال الخطيب: وبلغنى أنه بلغ سبعا وستين سنة، رحمه الله.

ينظر سير أعلام النبلاء (١٠/٤٩٠-٥٠٩)، وتهذيب التهذيب (٨/٣١٥)، وغاية النهاية

(٢/١٧)، وطبقات المفسرين (٢/٣٢-٣٧)، وبغية الوعاة (٢/٢٥٣)، ومعجم الأدباء

(١٦/٢٥٤).

(١) فى أ: يعتبر به.

بعدها؛ فأشبهت لذلك المضاف فكتبت بالتاء الممدودة على قصد الوصل، ولا ينبغي لأحد أن يتعمد الوقف على شيء منها لهذا السبب، ومن وردت عنه رواية بالوقف على شيء منها - فليس ذلك على معنى أنه يختار الوقف ويتعمده، ولكن معناه أنه يقف إن عرض له انقطاع نفس أو نسيان، أو ليُرَى كيف حكمه في الوقف لو كان مما يختار [الوقف] عليه، والله [تعالى] جلاله وتوالياً كماله^(١) أعلم.

وأما القسم الثالث المختلف في قراءته: فكتب بالتاء الممدودة رعيًا لمذهب من يقرؤه بالجمع، ورجحت هذه القراءة في الرعي على قراءة من أفرد؛ لأن التاء هي الأصل، كما تقدم في باب الوقف للكسائي.

قال الحافظ - رحمه الله - : «فكان الكسائي وأبو عمرو يقفان على ذلك بالهاء». هذا مطرد في القسم المتفق على أنه يقرأ بالإنفراد إلا ما يستثنى بعد - بحول الله تعالى - وهذا الوقف مخالف للسواد.

فأما القسم المختلف فيه: فقرأ الكسائي وأبو عمرو مع من وافقهما ﴿كَمِتْ رَبِّكَ﴾ في الموضوعين من سورة يونس - عليه السلام - [الآية: ٣٣، ٩٦] وفي سورة غافر [الآية: ٦]، و ﴿غَيْبَتِ الْجُمُوءُ﴾ في الموضوعين [الآيتان: ١٠-١٥] و ﴿مِنْ ثَمَرْتِ﴾ في فصلت [الآية: ٤٧] بالإنفراد.

وقرأ الكسائي مع من وافقه دون أبي عمرو في الأنعام والعنكبوت والمرسلات بالإنفراد.

وقرأ أبو عمرو مع من وافقه دون الكسائي في فاطر بالإنفراد، وكلهم جمع ﴿أَيَّتْ لِلسَّالِبِينَ﴾ [الآية: ٧] إلا ابن كثير، وكلهم جمع ﴿فِي الرَّفُوفِ ءَامِنُونَ﴾ [سبأ: ٣٧] إلا حمزة.

[فإذا تقرر هذا - فاعلم^(٢) أن كل من قرأ شيئاً منها بالجمع - فلا يجوز الوقف إلا بالتاء، وهذا منصوص من كلام الحافظ في «التحبير».

ولزم عليه أن يكون نافع قد خالف المرسوم في الحرف الأخير من سورة يونس - عليه السلام - لأن الحافظ نص على أنه في مصاحف أهل العراق مرسوم بالهاء،

(١) سقط في ب.

(٢) سقط في أ.

ونص على أنه لا يجوز الوقف عليه على قراءة نافع وابن عامر إلا بالتاء .
وأما الذين قرءوا بالإفراد فنص الحافظ في كتاب «التحبير» على أن الوقف لأبي عمرو والكسائي بالهاء قياساً على ما ورد عنهما فيما تقدم، وأن الكسائي يُميل مع ذلك الهاء وما قبلها، وذكر أن الوقف لابن كثير في الحرفين من سورة يونس - عليه السلام - وفي العنكبوت، وسبأ، وفاطر، وغافر، وفصلت بالهاء قياساً على ما رواه ابن الحباب عن البزى، عن أصحابه عن ابن كثير أنه وقف على ﴿يَتَأَبَّتْ﴾ [يوسف: ٤]، و ﴿هَيَّاتَ هَيَّاتَ﴾ [المؤمنون: ٣٦] و ﴿وما تخرج من ثمرت﴾ [فصلت: ٤٧] بالهاء .

ولما ذكر قوله - تعالى - : ﴿أَيُّتُّ لِّلسَّالِئِلِٖنَ﴾ [يوسف: ٧] قال: «وقراه ابن كثير وحده بالتوحيد فيجوز أن يقف على ذلك بالهاء قياساً على ما رواه ابن الحباب عن البزى» .

ثم قال: «ويجوز أن يقف بالتاء؛ لأن النص إنما ورد عنه في مواضع مخصوصة من غير إطلاق للقياس في نظائره» .

ثم ذكر ﴿غَيَّبَتِ الْجُبِّيَّ﴾ قال: «فقياس قول أبي عمرو والكسائي الوقف على ذلك بالهاء، وقياس قول غيرهما ممن وُحِدَ الوقف بالتاء؛ اتباعاً لرسم ذلك»، وهذا الذي قاله هنا يقتضى أن يكون قياس قراءة ابن كثير الوقف بالتاء، وهو مخالف لما نص عليه من قياس قراءته في سائر المواضع .

وذكر [عن^(١)] ابن عامر أن الوقف له بالتاء في جميعها، ويكون على هذا قد خالف المرسوم في الحرف الثاني من سورة يونس - عليه السلام - كما تقدم في قراءة نافع .

ولم يقرأ ابن عامر من هذه المواضع الاثنى عشر بالإفراد إلا ﴿غَيَّبَتِ الْجُبِّيَّ﴾ في الموضوعين [١٥، ١٠]، وذكر عن عاصم وحمزة أن قياس قراءتهما الوقف بالتاء في الجميع، إلا في الحرف الثاني من سورة يونس - عليه السلام - لكونه مرسوماً بالهاء، كما ذكر عن مصاحف أهل العراق، وهما ممن يقرؤه بالإفراد، فالوقف لهما عليه بالهاء .

(١) سقط في أ.

وكذا نص في قوله تعالى: ﴿وَهُمْ فِي الْعُرْفَتِ ءَامِنُونَ﴾ [سبأ: ٣٧] حيث أفرده حمزة - أن قياس قوله يوجب أن يوقف بالتاء، ثم قال: «ويجوز [الوقف]»^(١) على قراءته بالهاء.

قال العبد: «لا أدري لم أجاز هنا الوقف بالهاء»^(٢)، وهو يرى أن لا يخالف خط المصحف إلا بعد ثبوت رواية كما روى عن ابن كثير في الكلمات الثلاث، أو بقياس على رواية كسائر المواضع التي قاسها لابن كثير على الكلمات الثلاث، ولم يسند عن حمزة مخالفة الخط في شيء مما تقدم فتأمله، والله تعالى جده وتبارك مجده أعلم. وإذا تقرر هذا: فاعلم أنه يستثنى لأبي عمرو من جميع ما ذكر في القسم الثاني ستة ألفاظ، وهي: ﴿مَرَضَاتٍ﴾ في المواضع الأربعة: [البقرة: ٢٠٧، ٢٦٥، النساء: ١١٤، التحريم: ١] و ﴿هَيَاتَ﴾ في الموضعين [المؤمنون: ٢٦]، و ﴿ذَاتَ﴾ حيث وقعت، و ﴿وَلَاتَ﴾ في ص [الآية: ٣]، و ﴿أَلَّتْ﴾ في النجم، و ﴿يَتَابَتْ﴾ في المواضع الثمانية: [يوسف: ٤، ١٠٠، مريم: ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، والقصص: ٢٦، والصفات: ١٠٢]، فيقف عليها بالتاء.

وكذلك يستثنى للكسائي ﴿يَتَابَتْ﴾ [يوسف: ٤، ١٠٠] فيقف عليه بالتاء.

وافق الإمام الحافظ فيما ذكر عن الكسائي وأبي عمرو.

واعلم أن استثناء هذه الألفاظ الستة لا يخرج من كلام الحافظ إلا بكلفة، وبيان ذلك أنه قال أولاً: «فمن ذلك كل هاء تأنيث رسمت في المصاحف تاء على الأصل نحو... كذا وشبهه»، ثم قال: «فكان الكسائي وأبو عمرو يقفان على ذلك بالهاء». فهذا الكلام يقتضى تعميم الوقف لهما بالهاء في جميع ما رسم بالتاء حسب ما تقدم في القسم الثاني، والثالث.

ثم قال: «وقف الكسائي على ﴿مَرَضَاتِ اللَّهِ﴾ حيث وقعت، وعلى ﴿أَلَّتْ وَالْعُرْيَى﴾ و ﴿ذَاتَ بَهْجَةٍ﴾ و ﴿وَلَاتَ حِينَ﴾ و ﴿هَيَاتَ هَيَاتَ﴾ بالهاء.

وهذا الكلام إنما يعطى بظاهره تكرار مذهب الكسائي في هذه الألفاظ الخمسة في الوقف عليها بالهاء؛ إذ قد كان حصل ذلك من الكلام الأول، وليس مراده

(١) سقط في أ.

(٢) في أ: بالتاء.

التكرار، وإنما مراده أن الكسائي وقف عليها بالهاء وحده دون أبي عمرو؛ فيحصل منه أن أبا عمرو وقف على هذه الألفاظ المعينة بالتاء، فوافق^(١) فيها خط المصحف، وكان الأولى أن يقول بدل هذه العبارة: واستثنى أبو عمرو من ذلك ﴿مَرَضَاتِ اللَّهِ﴾ حيث وقعت، وكذا وكذا إلى آخرها.

وكذلك قوله بإثر هذا: «وقف ابن كثير وابن عامر على ﴿يَتَأْتِي﴾ بالهاء حيث وقع»، حصل منه استثناء هذه الكلمة للكسائي وأبي عمرو وإن لم يلفظ بصيغة الاستثناء، لكنه عقد البيان عن الجميع بقوله بإثر هذا: «وقف الباقون على هذه المواضع كلها بالتاء اتباعا لخط المصحف».

وسنقف في باب ياءات الإضافة على مواضع من كلامه مثل هذا الموضع، مما قصد به الاستثناء وليس فيه صيغة استثناء، وقد مر مثلها أيضا فيما تقدم.

واعلم أنه ذكر في «المفردات» أن الكسائي يقف بالتاء على الألفاظ الخمسة التي ذكر هنا أن الكسائي يقف عليها بالهاء، والله سبحانه وحده لا شريك له أعلم وأحكم.

وقال الحافظ: «وهو قياس مذهب ابن كثير».

واستدل [بسؤال]^(٢) ابن الحباب على الوقف على ﴿مِنْ ثَمَرَاتٍ مِّنْ أَكْمَامِهَآ﴾ [فصلت: ٤٧] فقال البزى: بالهاء، وقد تقدم كلام الحافظ في هذا في كتاب «التحبير»، وحاصل قول الإمام: أن كل من قرأ ﴿مِنْ ثَمَرَاتٍ﴾ بالإفراد وقف عليه بالهاء، وهم: ابن كثير وأبو عمرو وأبو بكر، وحمزة، والكسائي. ومن قرأه بالجمع وقف بالتاء، وهم: نافع وابن عامر وحفص.

فحصل من هذا ثبوت الخلاف بين الحافظ والإمام في الوقف على هذه الكلمة لأبي بكر وحمزة.

وأما الألفاظ الستة فنص الحافظ على أن الكسائي يقف على الخمسة الأول منها بالهاء إلا أنه لم يذكر من «ذات» إلا ﴿ذَاتُ بَهَجَةٍ﴾ خاصة.

ووافقه الإمام على ذلك إلا أنه قال في ﴿وَلَاتَ جِينٍ﴾: «بخلاف». ولما ذكر ﴿ذَاتُ بَهَجَةٍ﴾ قال: «وبذات الصدور، وشبهه».

وقوله: «وشبهه» يستوعب ما ورد منها في القرآن، وقد تقدم ذكرها.

(١) في ب: فيوافق.

(٢) سقط في أ.

ولما ذكر الإمام ﴿مَرْصَاتٍ﴾ قال: «إلا المضافة إلى المتكلم». يعنى الحرف الذى فى «الممتحنة»، وهو قوله تعالى: ﴿وَأَبْغَاءَ مَرْصَاتِي﴾، وهذا الاستثناء صحيح ليس فيه مخالفة لقول الحافظ.

ثم قال الإمام: «وكان ابن مجاهد يأخذ لحمزة بالتاء وللباقين بالهاء». قال العبد: ذكر الحافظ فى «التحجير» الوقف عن حمزة بالهاء والتاء مسندا، وصحح الوقف بالتاء محتجا بأن الروایتين «لما اختلفتا عنه كان أولاهما بالصواب ما وافق مذهبه فى اتباع المرسوم» انتهى.

وذكر الحافظ فى «التيسير» أن البزى وافق الكسائى فى الوقف على ﴿هَيْهَاتَ﴾ فى الموضوعين بالهاء، وكذا قال الإمام، وزاد ذلك عن قبل، ثم قال: «وقد اختلف عن قبل وعن الكسائى فيهما، وعن البزى فى الأول، ثم قال: «وما ذكرته أولا أكثر وأشهر».

يعنى اتفاق ابن كثير والكسائى على الوقف عليهما بالهاء، وقد ذكر الحافظ فى «التحجير» بسنده إلى الزينى^(١) عن قبل قال: «الوقف: (هيهاه)، بالهاء».

قال الحافظ: «ولا أعلم أحدا روى ذلك عن قبل غير^(٢) الزينى وهو مطلع بقراءة

(١) محمد بن موسى بن محمد بن سليمان بن عبد الله بن أبى محمد بن إبراهيم بن محمد ابن على بن عبد الله بن عباس بن عبد المطلب، أبو بكر الزينى الهاشمى البغدادى، قال الأهوازى: وسمى الزينى؛ لأن جدته كانت زينب بنت سليمان بن على بن عبد الله ابن عباس، وهو مقرئ محقق ضابط لقراءة ابن كثير، أخذ القراءة عرضا وسماعا عن أبى ربيعة وسعدان بن كثير الجدى ومحد بن شريح العلاف و- الغاية - إسحاق بن محمد الخزاعى والحسن بن محمد الحداد وعن - المستنير، والغاية، والمبهج، الكامل - قبل، قال الدانى: وأهل مكة لا يثبتون قراءته على قبل وهو إمام فى قراءة المكيين. قال ابن الجزرى: صحت قراءته من غير وجه على قبل، وروى القراءة عنه عرضا وسماعا - الكامل - أحمد ابن عبد العزيز بن بدهن و- المبهج - على بن محمد بن خشنام و- المستنير - أحمد ابن عبد الرحمن بن الفضل و- المبهج - أحمد بن محمد بن بشر و- المبهج، والكامل - أحمد بن نصر الشذائى و- الغاية - محمد بن أحمد الشنبوذى و- الكامل - أبو على محمد ابن أحمد بن حامد الصفار و- الكامل - محمد بن محمد بن إبراهيم بن أبى قتادة، وذكر الهذلى أن أبا عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الله العجلي قرأ عليه فوهم فى ذلك.

والصواب: أنه قرأ على الشذائى عنه، وسمع منه الحروف عبد الواحد بن أبى هاشم،

توفى سنة ثمانى عشرة وثلاثمائة. ينظر غاية النهاية (٢/٢٦٧-٢٦٨).

(٢) فى ب: عن.

المكيين».

ثم قال: «والذى وقفت به من طريق ابن مجاهد وأبى ربيعة^(١) وابن عبد الرزاق، عن قنبل بالتاء».

وأما الشيخ فذكر الخلاف عن الكسائى فى الوقف على ﴿وَلَاتَ﴾ و ﴿أَلَّتْ﴾ و ﴿ذَاتَ بَهْجَةٍ﴾ ونظائرها، وأن المشهور عنه الوقف بالتاء اتباعاً للمصحف.

وقال فى ﴿مَرْهَاتٍ﴾: وقف حمزة عليها بالتاء، والباقون بالهاء، هذا مذهب أبى الطيب، وابن مجاهد، وقد قيل: إن الكسائى يقف بالهاء والباقون بالتاء، وهذا مذهب غيره».

يعنى غير أبى الطيب.

وقال فى ﴿هَيَاتَ﴾: «إن البزى يقف على الثانى بالهاء» كذا قال فى «التبصرة» وفى كتاب «التذكرة»، وقال فى «المفردات»: «وروى عن الكسائى أنه وقف على ﴿هَيَاتَ﴾ بالهاء فيهما، ومذهب أبى الطيب الوقف عليهما له بالتاء».

وأما ﴿يَكَابِتَ﴾ فذكر الحافظ أن ابن كثير وابن عامر وقفا عليها بالهاء، والباقون بالتاء، وكذلك قال الشيخ والإمام.

قال الحافظ: «وقف أبو عمرو على (كأين) فى جميع القرآن على الياء - وافقه الشيخ والإمام فى ذلك - ووقف الباقر على النون».

(١) محمد بن إسحاق بن وهب بن أعين بن سنان، أبو ربيعة الربيعى المكى المؤدب، مؤذن المسجد الحرام، مقرئ جليل ضابط، أخذ القراءة عرضاً عن - الجماعة - البزى و - الكامل - قنبل، قال الدانى: وضبط عنهما روايتهما وصنف ذلك فى كتاب أخذه الناس عنه وسمعه منه، وهو من كبار أصحابهما وقدمائهم، من أهل الضبط والإتقان والثقة والعدالة، وأقرأ الناس فى حياتهما، قلت - ابن الجزرى -: وطريقه عن البزى هى التى فى الشاطبية والتيسير من طريق النقاش عنه، روى القراءة عنه عرضاً - جامع البيان - محمد بن الصباح ومحمد ابن عيسى بن بندار و - المبهج - عبد الله بن أحمد البلخى و - المبهج، وجامع البيان، والكامل - محمد بن موسى الهاشمى العباسى و - الكامل - محمد بن عبد الرحمن ابن عبد الله و - الكامل - إبراهيم بن عبد الرزاق و - التيسير، والمستنير، والغاية، والمبهج - محمد بن الحسن النقاش و - الكفاية الكبرى، الكامل - هبة الله بن جعفر وعمر ابن محمد بن عبد الصمد بن بنان وأحمد بن محمد بن هارون و - الكامل - محمد بن أحمد الداجونى و - الكامل - يوسف بن يعقوب فيما ذكره الهذلى فيهما، والله أعلم. مات فى رمضان سنة أربع وتسعين ومائتين.

قال الشيخ: «وقد روى عن الكسائي مثل أبي عمرو».

قال: «والمختار في قراءتهما، وقراءة غيرهما: أن يقف القارئ على النون اتباعاً للمصحف».

وقال الحافظ: «وقف الكسائي على ﴿وَيَكَاذِبُ﴾ [القصص: ٨٢] و ﴿وَيَكَاذِبُ﴾ [القصص: ٨٢] على الياء منفصلة، وروى عن أبي عمرو أنه وقف على الكاف، ووقف الباقر على الكلمة بأسرها».

وذكر الشيخ والإمام الخلاف في رواية أبي عمرو والكسائي هنا، قال الشيخ: «والمشهور عنهما مثل الجماعة».

قال الحافظ: «وقف أبو عمرو على: ﴿فَالْهَؤُلَاءِ أَقْوَمُ﴾ [النساء: ٧٨] وأخواته على «ما» وذكر الخلاف عن الكسائي، ومثله ذكر الإمام».

قال الحافظ: «وقف الباقر على اللام وكذلك الإمام».

ثم قال: «ولم يأت ذلك إلا عن خلف عن حمزة».

قال الحافظ: «وقف حمزة والكسائي على قوله تعالى: ﴿أَيُّ مَا تَدْعُونَ﴾ [الإسراء: ١١٠] على ﴿أَيُّ﴾».

وذكر الإمام في ذلك خلافا عنهما.

وقال الحافظ في «التحبير»: «إن حمزة والكسائي جعلوا «ما» اسماً تاماً بدلاً من ﴿أَيُّ﴾؛ فلذلك فصلوها، والباقر جعلوا «ما» حرفاً، صلة لـ «أَيُّ»؛ فلذلك لم يفتصلوا بينهما».

قال الحافظ: «وقف أبو عمرو والكسائي على ﴿أَيُّهَا﴾ في المواضع الثلاثة بالألف».

وافقه الشيخ والإمام.

وذكر الحافظ في «التحبير» خلافاً عن ابن كثير من طريق قنبل.

قال الحافظ: «وقف الكسائي على ﴿وَادِ النَّمْلَ﴾ [النمل: ١٨] خاصة بالياء.

وافقه الإمام، وزاد أنه وقف كذلك في: طه [١٢]، والقصص [١٣٠]،

والتازعات [١٦].

وذكر عنه الشيخ الوجهين في: طه والنمل، وقال: «والمشهور عنه الحذف، وبه

قرأت».

قال الحافظ: «وقد بقي من هذا الباب حروف تأتي في مواضعها».

اعلم أن مجموع الحروف التي تذكر بعد ستة عشر حرفاً:

الحرف الأول ﴿ثَمُودٌ﴾ المنصوب ذكره في سورة هود عليه السلام [٦٨]، وفي^(١) «والنجم» [٥١].

الحرف الثاني والثالث والرابع، والخامس: ﴿هَادٍ﴾ و﴿وَالِ﴾ و﴿بَاقٍ﴾ [النحل: ٩٦] و﴿وَاقٍ﴾ ذكرها في الرعد [٣٤، ١١، ٧].

الحرف السادس والسابع والثامن: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا﴾ و﴿فَمَا آتَيْنَاهُ اللَّهُ﴾ و﴿يَهْدِي أَلْمَنِي﴾ ذكرها في النمل [٨١، ٣٦، ٢٥].

الحرف التاسع، والعاشر، والحادي عشر: ﴿الظُّنُونَا﴾ و﴿الرَّسُولَا﴾ و﴿السَّيْلَا﴾ ذكرها في الأحزاب [٦٧، ٦٦، ١٠].

الحرف الثاني عشر: ﴿فَنَسِيْرَ عِبَادٍ﴾ ذكره في الزمر [١٧].

الحرف الثالث عشر: ﴿يَلْعَبَادٍ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ﴾ ذكره في الزخرف [٦٨].

الحرف الرابع عشر: ﴿يَوْمَ يَنَادُ﴾ ذكره في «ق» [٤١].

الحرف الخامس عشر والسادس عشر: ﴿سَلَسِيْلَا﴾ و﴿قَوَائِرِأُ﴾ ذكرهما في الإنسان [١٥، ٤].

والله الولي المستعان.

فصل

قال الحافظ - رحمه الله - «وتفرد البزى بزيادة هاء السكت...» إلى آخره.

ذكر في «التحبير» أنه قرأ بها على أبي الحسن عن قراءته.

ثم قال: «وسألت عن ذلك فارس بن أحمد عند قراءتي فلم يعرفه في مذهب ابن كثير».

وافق الشيخ على إثبات هاء السكت عند الوقف للبزى، والله تبارك اسمه وتعالى جده ولا إله غيره أعلم وأحكم، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

* * *

(١) في أ: حرف.

باب ذكر مذهب حمزة في السكوت قبل الهمزة

قال الحافظ - رحمه الله - «اعلم أن حمزة من رواية خلف كان يسكت على الساكن ...» إلى آخر كلامه.

شرط في الساكن ألا يكون حرف مد، فأما حرف اللين والتنوين فكغيرهما من الحروف السواكن.

وافق الإمام الحافظ في هذه المسألة.

وأما الشيخ فيأخذ له بالدرج مثل خلاد.

قال الحافظ - رحمه الله - : «وكذلك ﴿الْآخِرَةُ﴾ و ﴿الْأَرْضُ﴾ و ﴿الْأَزِفَةَ﴾

و ﴿ءَالْقَن﴾ وشبهه؛ لأن ذلك بمنزلة ما كان من كلمتين».

[يريد أنه يسكت أيضًا على لام التعريف إذا كان قبل الهمزة، كما يسكت على

غيره من السواكن، واحتاج إلى التعليل بقوله: «لأن ذلك بمنزلة ما كان من

كلمتين»^(١)؛ لأن لام التعريف قد اتصلت بما بعدها والتحمت به في الخط واللفظ

والمعنى؛ لدالتها على تعريف ما دخلت عليه فصارت مع ما بعدها في حكم الكلمة

الواحدة؛ فاحتاج أن يبين أنها مع هذا الالتحام بمنزلة الكلمتين المنفصلتين، وذكر أنه

لم يسكت على الساكن إذا كان مع الهمزة في كلمة واحدة إلا في لفظ ﴿شَيْءٍ﴾

خاصة، يريد: سواء كان مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا.

ثم أخبر أنه قرأ على أبي الحسن في الروايتين بالسكوت على لام التعريف ولفظ

﴿شَيْءٍ﴾ حيث وقعا، يعنى: في رواية خلف، ورواية خلاد.

واعلم أن الشيخ والإمام يوافقانه في السكت لخلف على لام التعريف.

فأما خلاد فنقل عنه الإمام الوقف مثل خلف، ونقل عنه الشيخ ترك الوقف،

وحصل من قول الحافظ الوجهان.

وأما لفظ ﴿شَيْءٍ﴾ حيث وقع، فيأخذ فيه الشيخ بالمد لحمزة من طريقه مثل

ورش.

وقال الإمام: «إنه قرأ لحمزة من طريقه بالسكت وبالمد».

وحصل من كلام الحافظ أنه قرأ لحمزة بالسكت من الطريقتين أيضا، وزاد من

(١) ما بين المعقوفين سقط في أ.

طريق خلاد الدرج، والله تعالى أعلم.

فحصل من جميع ما تقدم انحصار هذا الباب في ثلاث مسائل:

إحداها - لام التعريف نحو ﴿الْأَرْضُ﴾:

لا خلاف عن خلف أنه يقف عليه من الطرق الثلاث، وأما خلاد فنقل عنه الإمام

الوقف، ونقل عنه الشيخ ترك الوقف ونقل عنه الحافظ الوجهين.

المسألة الثانية - لفظ ﴿شَيْءٌ﴾:

أخذ فيه الشيخ بالمد لحمزة من طريقه، وأخذ فيه الحافظ بالسكت من

الطريقين، وزاد عن خلاد الدرج، وذكر الإمام أنه قرأ بالسكت، وبالمد من

الطريقين.

المسألة الثالثة - سائر السواكن سوى حرف المد:

نقل الحافظ والإمام السكت عليه في رواية خلف والشيخ بالدرج، ولم يختلفوا

في رواية خلاد أنها بالدرج كسائر القراء، والله عز وجل أحكم وأعلم.



باب ذكر مذاهبهم في الفتح والإسكان ليايات الإضافة

ذكر الحافظ - رحمه الله - ليايات المختلف فيها في بابين:

الباب الأول: في ياءات الإضافة، والباب الثاني: في ليايات الزوائد.

والفرق بين البابين: أن ياءات الإضافة لا تكون إلا ضمير المتكلم، ولا تكون إلا ثانية في السواد، والخلف دائر فيها بين الفتح والإسكان، وهذا في حال الوصل، ولا يحذف منها شيء في الوصل إلا إن عرض أن يقع بعد شيء منها حرف ساكن فتحذف إذ ذاك على قراءة من سكنها كقراءة من قرأ: ﴿يَا عِبَادِ الَّذِينَ﴾ و ﴿أَخِي أَشَدُّ بِرِيءَ أَزْرَى﴾ [طه: ٣٠-٣١] و ﴿مِنْ بَعْدِي أَسْمُهُ أَهْمَدُ﴾ [الصف: ٦] بإسكان الياء، وأما في الوقف فلا بد من إثباتها لثبوتها في السواد.

وأما ليايات الزوائد، فمنها ما هو ضمير المتكلم كاليايات في ﴿نَذِيرٍ﴾ و ﴿نَكِيرٍ﴾ و ﴿وَعِيدٍ﴾ و ﴿دَعَانٍ﴾، ومنها ما هو لام الكلمة من الاسم كاليايات في قوله تعالى: ﴿يَا لَوَادٍ﴾ و ﴿الدَّاعِ﴾ و ﴿الْمُتَعَالِ﴾، ومنها ما هو لام الكلمة من الفعل كاليايات في قوله تعالى: ﴿يَسْرٍ﴾ و ﴿يَأْتِ﴾ و ﴿نَبْعٍ﴾، وليس منها شيء ثابت في السواد، والخلاف^(١) دائر فيها بين الحذف والإثبات، ولا يحرك منها شيء في الوصل إلا أن يعرض لها ساكن بعدها فيحركها من أثبتها، وذلك في قوله تعالى: ﴿ءَاتَيْنَا اللَّهَ﴾ في «النمل» [الآية: ٣٦].

وسميت هذه ليايات: زوائد؛ لأنها في قراءة من أثبتها زائدة على خط المصحف.

وقسم الحافظ - رحمه الله - ياءات الإضافة تقسيماً حسناً منحصراً في ستة فصول، وذلك أن الياء لا يخلو أن يقع بعدها همزة أو لا، فالتى لا همزة بعدها قسم واحد، وجملته ثلاثون ياء، والتي بعدها همزة تنقسم باعتبار أقسام الهمزة خمسة أقسام، ووجه ذلك: أن الهمزة إما أن تكون همزة قطع أو همزة وصل، فإن كانت همزة قطع فلا بد أن تكون متحركة بالفتح أو بالكسر أو بالضم؛ فهذه ثلاثة أقسام، وإن كانت همزة وصل فلا يخلو أن يكون بعدها لام التعريف أو لا يكون، فهذان قسمان؛ فيبلغ الجميع خمسة أقسام.

(١) في ب: الخلف.

قال الحافظ - رحمه الله - «اعلم أن كل ياء بعدها همزة مفتوحة نحو ﴿إِنِّي أَعْلَمُ﴾ فَالْحَرَمِيَّانِ وَأَبُو عَمْرٍو يَفْتَحُونَهَا حَيْثُ وَقَعَتْ . . .» إلى آخر الفصل.

اعلم أن مجموع ما في القرآن من هذه الياءات التي قبلها كسرة وبعدها همزة مفتوحة مائة ياء وثلاث ياءات، منها أربع اتفق القراء على إسكانهن وهن: ﴿أَرِنِي﴾ أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾ فِي الْأَعْرَافِ [الآية: ١٤٣]، ﴿وَلَا نَفْتِنِي أَلَا﴾ فِي التَّوْبَةِ [الآية: ٤٩]، ﴿وَتَرَحَّمَنِي أَكُنْ﴾ فِي سُورَةِ هُودٍ عَلَيْهِ السَّلَامِ [الآية: ٤٧]، و﴿فَاتَّبِعَنِي أَهْدِكَ﴾ فِي سُورَةِ مَرْيَمَ، عَلَيْهَا السَّلَامِ [الآية: ٤٣].

وكان ينبغي للحافظ - رحمه الله - أن يبينه على هذا؛ فإن إطلاق قوله: «يفتحونها حيث وقعت» يقتضى أنهم يفتحون هذه الياءات الأربع، وإنما يفتحون ما عدا هذه الأربع، وهو باقى العدد، وهو^(١) تسعة وتسعون، على ما يذكر الآن من التفصيل والخلاف.

فاعلم أن باقى العدد اختلف القراء فيه: ففتح بعضهم، وأسكنه الباقون، فمن ذلك: ﴿مَعِيَ أَبْدَأُ﴾ فِي التَّوْبَةِ [الآية: ٨٣]، و﴿مَعِيَ أَوْ رَحِمْنَا﴾ فِي «الملك» [الآية: ٢٨]، اتفق الحرميان وأبو عمرو وابن عامر وحفص على فتحهما، وأسكنهما الباقون.

وتفرد الحرميان وأبو عمرو وابن عامر بفتح ﴿لَعَلِّي﴾ فِي سِتَّةِ مَوَاضِعٍ وَهِيَ: ﴿لَعَلِّي أَرْجِعُ﴾ فِي سُورَةِ يُوسُفَ - عَلَيْهِ السَّلَامِ - [الآية: ٤٦] و﴿لَعَلِّي آتِيكُمْ﴾ فِي طه [١٠]، و﴿لَعَلِّي أَعْمَلُ﴾ فِي «المؤمنين» [الآية: ١٠٠]، و﴿لَعَلِّي أَطْلُعُ﴾ و﴿لَعَلِّي آتِيكُمْ﴾ فِي الْقِصَصِ الْآيَةِ [٢٩، ٣٨]، و﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ﴾ فِي غَافِرٍ [الآية: ٣٦]، وأسكنهن الباقون.

وتفرد الحرميان وأبو عمرو وهشام بفتح ﴿مَا لِي أَدْعُوكُمْ﴾ فِي غَافِرٍ [الآية: ٤١]، وتفرد الحرميان، وأبو عمرو وابن ذكوان بفتح ﴿أَرَهَطِي أَعِزِّ عَلَيْكُمْ﴾ فِي سُورَةِ هُودٍ - عَلَيْهِ السَّلَامِ - وتفرد الحرميان بفتح أربع وهن ﴿لِيَحْزَنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا﴾ فِي سُورَةِ يُوسُفَ - عَلَيْهِ السَّلَامِ - [الآية: ١٣] و﴿حَشْرَتِي أَعْمَى﴾ فِي طه [١٢٥] و﴿تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ﴾ فِي الزُّمَرِ [الآية: ٦٤]، و﴿أَتَعْدَانِي أَنْ أُخْرَجَ﴾ فِي الْأَحْقَافِ [الآية: ١٧].

وتفرد نافع وأبو عمرو بفتح ثمانى ياءات، وهن: ﴿إِنِّي أَرَانِي﴾ و﴿إِنِّي أَرَانِي﴾

(١) فى ب: وهى.

أعنى الياء من «إني» في الموضعين [يوسف: ٣٦]، و﴿حتى يأذن لي أبي﴾ أعنى الياء من «لي» في سورة يوسف - عليه السلام - [الآية: ٨٠] و﴿من دوني أولياء﴾ في الكهف [الآية: ١٠٢]، و﴿واجعل لي آية﴾ في سورة آل عمران [الآية: ٤١] وفي سورة مريم - عليها السلام - [الآية: ١٠] و﴿ضيفي أليس﴾ في سورة هود - عليه السلام - [الآية: ٧٨]، و﴿ويسر لي أمري﴾ في «طه» [٢٦].

واتفقا مع البزى على فتح أربع ياءات وهن:

﴿ولكني أراكم﴾ في سورة هود عليه السلام [٢٩]، و﴿ومن تحتي أفلا﴾ في الزخرف [٥١]، و﴿ولكني أراكم﴾ في الأحقاف [٢٣].

وتفرد ابن كثير بفتح ثلاث ياءات وهن:

﴿فاذكروني أذكركم﴾ في البقرة [١٥٢]، و﴿ذروني أقتل﴾، و﴿ادعوني أستجب﴾ في غافر [٢٦، ٦٠].

وتفرد نافع بفتح اثنتين وهما:

﴿سيلي ادعوا﴾ في سورة يوسف عليه السلام [١٠٨]، و﴿ليلوني أشكر﴾ في النمل [٤٠].

واتفق مع البزى على فتح ﴿فطرني أفلا﴾ في سورة هود عليه السلام [٥١].

وتفرد ورش والبزى بفتح ﴿أوزعني أن أشكر﴾ في النمل [١٩] والأحقاف [١٥]. فهذه أربع وثلاثون ياء، وأما باقي العدد وهو خمس وستون ياء فاتفق الحرميان

وأبو عمرو على فتحها، والباقون على إسكانها:

منها في البقرة ﴿إني أعلم﴾ في موضعين [٣٠، ٣٣]، وفي آل عمران ﴿إني أخلق﴾ [٤٩]، وفي المائدة ﴿إني أخاف﴾ [٢٨]، و﴿لأن أقول﴾ [١١٦]. وفي الأنعام ﴿إني أخاف﴾ [١٥]، و﴿إني أربك﴾ [٧٤]. وفي الأعراف ﴿إني أخاف﴾ [٥٩]، و﴿من بعدي أعجلت﴾ [١٥٠]. وفي الأنفال ﴿إني أرى﴾ [٤٨]، و﴿إني أخاف﴾ [٤٨]. وفي

سورة يونس عليه السلام ﴿لأن أبكلم﴾ [١٥]، و﴿إني أخاف﴾ [١٥]. وفي سورة هود عليه السلام ﴿إني أخاف﴾ في ثلاثة مواضع^(١) [٢٦، ٨٤]، و﴿إني أعظك﴾

[٤٦]، و﴿إني أعوذ بك﴾ [٤٧]، و﴿شقاقي أن﴾ [٨٩]. وفي سورة يوسف عليه

السلام ﴿ربي أحسن﴾ [٢٣]، و﴿أرني أعصر﴾ [٣٦]، و﴿أرني أحمل﴾ [٣٦]،

(١) كذا، ولعل الثالث: ﴿إني أراكم﴾ في الآية الثانية [٨٤] نفسها.

﴿إِنِّي أَرَى سَبْعَ﴾ [٤٣]، و﴿إِنِّي أَنَا أَخُوكَ﴾ [٦٩]، و﴿إِنِّي أَوْ يَحْكُمُ﴾ [٨٠]، و﴿إِنِّي أَعْلَمُ﴾ [٩٦].

وفي سورة إبراهيم عليه السلام ﴿إِنِّي أَسْكَنْتُ﴾ [٣٧]. وفي الحجر ﴿نَبِيَّ عِبَادِي﴾ [٤٩]، أعنى الياء من «عبادي» ومن «إني»، و﴿إِنِّي أَنَا النَّذِيرُ﴾ [٨٩]. وفي الكهف ﴿بِرَبِّي أَحَدًا﴾ في موضعين [٤٢، ٣٨]، و﴿رَبِّي أَعْلَمُ﴾ [٢٢]، و﴿رَبِّي أَن يُؤْتِنَنِي﴾ [٤٠]. وفي سورة مريم عليها السلام ﴿إِنِّي أَعُوذُ﴾ [١٨]، و﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ [٤٥]. وفي طه ﴿إِنِّي ءَأَسْتُ﴾ [١٠]، و﴿إِنِّي أَنَا رَبُّكَ﴾ [١٢]، و﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ﴾ [١٤]. وفي الشعراء ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ في موضعين [١٣٥، ١١٢]، و﴿رَبِّي أَعْلَمُ﴾ [١٨٨]. وفي النمل ﴿إِنِّي ءَأَسْتُ﴾ [٧]. وفي القصص ﴿رَبِّي أَن يَهْدِيَنِي﴾ [٢٢]، و﴿إِنِّي ءَأَسْتُ﴾ [١٠]، و﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ﴾ [٣٠]، و﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ [٣٤]، و﴿رَبِّي أَعْلَمُ﴾ في موضعين [٨٥، ٣٥]، و﴿عِنْدِي أَوْلَمُ﴾ [٧٨]. وفي «يس» ﴿إِنِّي ءَأَسْتُ﴾ [٢٥]. وفي «الصافات» ﴿إِنِّي أَرَى﴾ [١٠٢]، و﴿إِنِّي أَدْبَحُكَ﴾ [الصافات: ١٠٢]. وفي «ص» ﴿إِنِّي لَحَبِيتُ﴾ [٣٢]. وفي الزمر ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ [١٣].

وفي غافر ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ في ثلاثة مواضع [٣٢، ٣٠، ٢٦]. وفي الدخان ﴿إِنِّي ءَأَيْكُمُ﴾ [١٩]. وفي الأحقاف ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ [٢١]. وفي الحشر ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ [١٦]. وفي سورة نوح عليه السلام ﴿إِنِّي أَعْلَنْتُ﴾ [٩]. وفي سورة الجن ﴿رَبِّي أَمَدًا﴾ [٢٥]. وفي الفجر ﴿رَبِّي أَكْرَمِنِ﴾ [١٥]، و﴿رَبِّي أَهْتَنِنِ﴾ [١٦].

والشيخ والإمام يوافقان على جميع ما تقدم إلا أن الحافظ ذكر عن ابن كثير في قوله تعالى: ﴿عِنْدِي أَوْلَمُ﴾ في القصص خلافا في الإسكان، ولم يذكر الشيخ والإمام عنه إلا الفتح خاصة.

وقول الحافظ - رحمه الله - : «وتفرد ابن كثير بفتح ثلاث ياءات» متصلا بقوله: «فالحرميان وأبو عمرو يفتحونها حيث وقعت» - كلام جرى على حاله، وأولى منه أن لو قال بعد قوله: «حيث وقعت»: إلا ما يستثنى من ذلك. ثم يقول: وخالف نافع وأبو عمرو معا أصلهما في ثلاث ياءات، بدل قوله: «وتفرد ابن كثير بفتح ثلاث ياءات».

وقوله: «ونقض أصله في ... كذا» عبارة حسنة.

وقوله: «وتفرد نافع بفتح ياءين»، كقوله: «وتفرد ابن كثير بفتح ثلاث ياءات، وأولى منه أن لو قال: ونقض ابن كثير وأبو عمرو معا أصلهما في ياءين، والله أعلم.

فصل

قال الحافظ - رحمه الله - : «وكل ياء بعدها همزة مكسورة نحو قوله تعالى: ﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ [البقرة: ٢٤٩]...» إلى آخر الفصل.

اعلم أن مجموع ما في القرآن من هذه الياءات التي قبلها كسرة وبعدها همزة مكسورة، ستون ياء منها ثمانى ياءات اتفق القراء على إسكانهن، وهن: ﴿أَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ في الأعراف الآية [١٤]، والحجر [الآية: ٣٦] وص [الآية: ٧٩] و﴿يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ﴾ في سورة يوسف عليه السلام [الآية: ٣٣] و﴿يُصَدِّقُنِي إِيَّاهُ﴾ في القصص [الآية: ٣٤] و﴿تَدْعُونَنِي إِلَيْهِ﴾ في غافر [الآية: ٤٣]، و﴿فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي بُنْتُ إِلَيْكَ﴾ في الأحقاف [الآية: ١٥] و﴿لَوْلَا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ﴾ في «المنافقين» [الآية: ١٠].

وكان ينبغي للحافظ أن ينبه على هذا كما ذكرت في الفصل الأول.

وباقى العدد وهو اثنتان وخمسون ياء اختلف القراء فيه:

فاتفق الحرميان وأبو عمرو وابن عامر على فتح الياء في قوله تعالى: ﴿أَبَائِي إِبْرَاهِيمَ﴾ في سورة يوسف - عليه السلام - [الآية: ٣٨] و﴿دَعَائِي إِلَا﴾ في سورة نوح - عليه السلام - [الآية: ٦].

واتفق نافع وأبو عمرو وابن عامر وحفص على الفتح في قوله تعالى: ﴿وَأُمِّي إِلَهُمِينَ﴾ في المائدة [الآية: ١١٦] و﴿إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا﴾ في المواضع التسعة، منها موضع في سورة يونس صلى الله عليه وسلم [الآية: ٧٢] وموضعان في سورة هود صلى الله عليه وسلم [الآيتان: ٢٩، ٥١] وخمسة مواضع في «الشعراء» [الآيتان: ١٠٩، ١٢٧، ١٤٥، ١٦٤، ١٨٠]، وموضع في سبأ [الآية: ٤٧].

وتفرد نافع وأبو عمرو وابن عامر بفتح ﴿وما توفيقى إلا بالله﴾ في سورة هود صلى الله عليه وسلم و﴿وحزنى إلى الله﴾ في سورة يوسف صلى الله عليه وسلم [الآية: ٨٦] وتفرد نافع وأبو عمرو وحفص بفتح ﴿يَدِي إِلَيْكَ﴾ في المائدة [الآية: ٢٨].

وتفرد نافع وابن عامر بفتح ﴿ورسلى إن الله﴾ في المجادلة [٢١].
وتفرد نافع بفتح ثمانى آيات، وهن: ﴿من أنصارى إلى الله﴾ فى آل عمران [١٩]
والصف [١٤]، و﴿وبناتى إن كنتم﴾ فى الحجر [٧١]، و﴿ستجدنى إن شاء الله﴾
فى الكهف [٦٩] والقصاص [٢٧] والصفات [١٠٢]، و﴿بعبادى إنكم﴾ فى الشعراء
[٥٢]، و﴿لعتنى إلى﴾ فى «ص» [٧٨].

وتفرد ورش بفتح ﴿وبين إختوى إن ربي﴾ فى سورة يوسف، صلى الله عليه
وسلم [١٠٠].

فهذه خمس وعشرون ياء، وأما باقى العدد وهو سبع وعشرون ياء، فاتفق نافع
وأبو عمرو على فتحها، والباقون على إسكانها:

منها فى البقرة: ﴿مِيتَ إِلاَّ مَنِ اعْتَرَفَ﴾ [٢٤٩]. وفى آل عمران: ﴿فَتَقَبَّلَ مِنِّي﴾
إِنَّكَ﴾ [٣٥]. وفى الأنعام: ﴿رَبِّيَ إِلى صِرَاطٍ﴾ [١٦١]. وفى سورة يونس ﷺ:
﴿نَفْسِي إِذِ انْتَبِهْتُ﴾ [١٥]، و﴿وَرَبِّيَ إِنَّهُ لِحَقٌّ﴾ [٥٣]. وفى سورة هود ﷺ: ﴿عَنِّي إِنَّهُ
لَفَرِحٌ﴾ [١٠]، و﴿نُصِجِي إِذِ اردتُ﴾ [٣٤]، و﴿إِنِّي إِذًا لَمِنُ﴾ [٣١]. وفى سورة
يوسف صلى الله عليه وسلم: ﴿رَبِّيَ إِذِ تَرَكْتُ﴾ [٣٧]، و﴿وَمَا أُبْرئُ نَفْسِي إِذًا
الْفَسَّ﴾ [٥٣]، و﴿رَحِمَ رَبِّيَ إِذِ ربي غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [٥٣]، و﴿بِي إِذِ أَخْرَجَنِي﴾
[١٠٠]. وفى الإسراء: ﴿رَحِمَةَ رَبِّيَ إِذًا لَأَمْسَكُنَّ﴾ [١٠٠]. وفى سورة مريم - عليها
السلام -: ﴿سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّيَ إِنَّهُ﴾ [٤٧]. وفى طه: ﴿لِذِكْرِي إِذِ السَّاعَةَ﴾
[١٤-١٥]، و﴿عَلَى عَيْنِي إِذِ﴾ [٣٩-٤٠] و﴿وَلَا يَرَأُونِي﴾ [٩٤]. وفى سورة
الأنبياء - صلوات الله عليهم أجمعين -: ﴿وَمَن يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّي إِلَهٌ﴾ [٢٩]. وفى
الشعراء: ﴿بِي إِلاَّ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [٧٧]، و﴿لَا يَأْتِيَنَّكُمْ﴾ [٨٦]. وفى العنكبوت ﴿إِلَى
رَبِّيَ إِنَّهُ﴾ [٢٦]. وفى سبأ: ﴿رَبِّيَ إِنَّهُ سَمِيعٌ﴾ [٥٠]. وفى «يس»: ﴿إِنِّي إِذًا﴾
[٢٤]. وفى «ص» ﴿مِن بَدِيئِ إِنَّكَ﴾ [٣٥]. وفى غافر: ﴿أَمَرْتُ إِلَى اللَّهِ﴾ [٤٤].
وفى فصلت: ﴿إِلَى رَبِّيَ إِذًا لِي عِنْدُكَ﴾ [٥٠].

وذكر الحافظ خلافا عن قالون فى هذه الياء الأخيرة، والشيخ والإمام يوافقان على
الفتح فى جميع ما تقدم.

وقوله - رحمه الله - : «وتفرد نافع دونه بفتح ... كذا» .
يعنى: دون أبى عمرو، وأولى من ذلك أن يقول: خالف أبو عمرو أصله فى

ثمانية مواضع .

فصل

قال الحافظ - رحمه الله - : «وكل ياء بعدها همزة مضمومة» .

اعلم أن مجموع ما في القرآن من هذه الياءات التي قبلها كسرة وبعدها همزة مضمومة [اثنتا عشرة]^(١) ياء، منها اثنتان اتفق القراء على إسكانهما، وهما قوله تعالى: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ﴾ في البقرة [٤٠]، و﴿ءَأْتَوْتِ أَفْرَجَ﴾ في الكهف [٩٦]. وكان ينبغي للحافظ أن ينبه على ذلك .

وأما العشر البواقي، ففتحتها نافع وحده وأسكنها الباقون، منها في آل عمران: ﴿وَأِنِّي أُعِيدُهَا﴾ [٣٦]، وفي المائدة: ﴿إِنِّي أُرِيدُ﴾ [٢٩]، و﴿فَأِنِّي أُعَذِّبُهُ﴾ [١١٥]، وفي الأنعام: ﴿إِنِّي أَمَرْتُ﴾ [١٤]، وفي الأعراف: ﴿عَذَابِي أُصِيبُ بِهِ﴾ [١٥٦] وفي سورة هود صلى الله عليه وسلم: ﴿إِنِّي أَشْهَدُ﴾ [٥٤]، وفي سورة يوسف صلى الله عليه وسلم: ﴿أَنِّي أُوَفِّي الْكَيْلَ﴾ [٥٩] وفي النمل: ﴿إِنِّي أَلْقَيْتُ﴾ [٢٩]، وفي القصص: ﴿إِنِّي أُرِيدُ﴾ [٢٧]، وفي الزمر: ﴿إِنِّي أَمَرْتُ﴾ [١١]. وافق الشيخ [و] الإمام على جميع ذلك .

فصل

قال الحافظ - رحمه الله - : «وكل ياء بعدها ألف ولام» .

قسم الحافظ - رحمه الله - في هذا الفصل ما جاء من هذه الياءات وبعده الألف واللام قسمين :

القسم الأول: المختلف، فيه وهي عنده ست عشرة ياء، منها في البقرة: ﴿عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ [الآية: ١٢٤] و﴿رَبِّي الَّذِي يُحْيِي﴾، وفي الأعراف: ﴿حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ﴾ [٣٣] و﴿عَنْ ءَايَاتِي الَّذِينَ﴾ [١٤٦]، وفي سورة إبراهيم - عليه السلام - ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [٣١] وفي سورة مريم الصديقة - عليها السلام - : ﴿ءَاتَلْنِي الْكِتَابَ﴾ [٣٠]، وفي سورة الأنبياء - عليهم السلام - : ﴿مَسْنَى الصُّرُورِ﴾ [٨٣] و﴿عِبَادِي الصَّالِحِينَ﴾ [١٠٥]، وفي العنكبوت: ﴿بِعِبَادِي الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [٥٦]، وفي سبأ: ﴿مِنْ عِبَادِي الشَّاكِرِينَ﴾ [١٣]، وفي «ص»: ﴿مَسْنَى الشَّيْطَانِ﴾ [٤١]، وفي الزمر: ﴿إِنْ

(١) في أ: اثنا عشر.

أَرَادَنِيَّ اللَّهُ ﴿٣٨﴾ و ﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا﴾ [٥٣] وفي الملك: ﴿إِنَّ أَهْلَكَ بِأَنَّ اللَّهَ﴾ [٢٨]، فهذه أربع عشرة ياء أسكنها كلها حمزة، وذكر الحافظ من وافقه من القراء على بعضها، ثم ذكر تفرّد أبي شعيب بياء في الزمر [١٧]، وهي الخامسة عشرة وهي: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِي﴾، وذكر ﴿فَمَا آتَيْنَاهُ اللَّهُ﴾ في النمل وهي السادسة عشرة، إلا أنه ذكرهما في فرش الحروف في الزوائد لا في آيات الإضافة، وكذلك ينبغي أن تكونا؛ لأنهما لم تثبتا في الخط.

وافق الشيخ والإمام على كل ما تقدم إلا الياء التي أثبت أبو شعيب في الزمر. القسم الثاني: المتفق على فتحه، وقد حصره الحافظ في ثلاثة أصول وتسعة أحرف:

الأصل الأول ﴿يَعْبَقَىٰ آلِي﴾، وجملته في القرآن ثلاثة مواضع في البقرة [١٢٢، ٧٤، ٤٠].

الأصل الثاني: ﴿حَسْبِيَ اللَّهُ﴾، وجملته موضعان: الأول في آخر براءة [١٢٩]، والثاني في الزمر [٣٨].

والأصل الثالث: ﴿شُرَكَاءِ الَّذِينَ﴾ وجملته في القرآن أربعة مواضع: أحدها: في النحل [١٧].

والثاني: في الكهف [٥٢].

والثالث والرابع: في القصص [٧٤، ٦٢].

والحروف المفترقة: ﴿بَلَّغْنِي الْكِبْرُ﴾ في آل عمران [٤٠]، و﴿فَلَا تُشْمِتْ بِي الْأَعْدَاءَ﴾ و﴿وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ﴾ و﴿إِنَّ وَلِيَّيَ اللَّهُ﴾ في الأعراف [١٩٦، ١٨٨، ١٥٠]، و﴿مَسَّنِيَ الْكِبْرُ﴾ في الحجر [٥٤]، و﴿أُرْوِي الَّذِينَ﴾ في سبأ [٢٧]، و﴿رَبِّ اللَّهِ﴾ و﴿لَمَّا جَاءَنِي الْبَيِّنَاتُ﴾ في غافر [٦٦، ٢٨]، و﴿بَتَّانِي الْعَلِيمُ﴾ في التحريم [٣].

ولو قال الحافظ: وكلهم فتح الياء في اثني عشر حرفا حيث وقعت، بدل قوله: «في ثلاثة أصول مطردة وتسعة أحرف مفترقة»^(١) - لكان صحيحا، لكنه أراد أن يفرق بين ما تكرر من هذه الكلمات وما لم يتكرر، فسمى المتكرر: أصولا، وغير

(١) في أ: متفرقة.

المتكرر: حروفا.

وقوله في أول الفصل: «فحمزة يسكنها حيث وقعت» يقتضى بظاهره إسكان الجميع، ف جاء قوله هنا: «وكلهم فتح الياء في ثلاثة أصول وتسعة أحرف» نائبا مناب الاستثناء، وبه حصل انفصال القسمين.

فصل

قال الحافظ - رحمه الله - : «وكل ياء بعدها ألف منفردة».

يريد ألف وصل، وقوله: «منفردة» يريد: ليس بعدها لام التعريف.

ومجموع ما في القرآن من هذا النوع سبع ياءات، منها في الأعراف: ﴿إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ﴾ [١٤٤] وفي طه: ﴿أَخِي أَشَدُّ﴾ [٣٠، ٣١] على قراءة غير ابن عامر، و﴿لِنَفْسِي أَذْهَبُ﴾ [٤١-٤٢] و﴿فِي ذِكْرِي أَذْهَبَا﴾ [٤٢-٤٣]، وفي الفرقان: ﴿يَا لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ﴾ [٢٧] و﴿إِنْ قَوْمِي اتَّخَذُوا﴾ [٣٠]، وفي الصف: ﴿مَنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ﴾ [٦].

فتحها كلها أبو عمرو ووافقه ابن كثير في جميعها إلا في ﴿يَا لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ﴾ خاصة من طريقه، وإلا في ﴿إِنْ قَوْمِي اتَّخَذُوا﴾ من طريق قبل، ووافقه نافع إلا في ﴿إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ﴾ و﴿أَخِي أَشَدُّ﴾ و﴿يَا لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ﴾ ووافقه أبو بكر في ﴿مَنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ﴾ خاصة، وأسكن الباقون.

فصل

قال الحافظ - رحمه الله - : «وأما مجيء الياء عند باقى حروف المعجم».

يعنى بباقي حروف المعجم: ما عدا همزة القطع وهمزة الوصل.

واعلم أن الذي ورد من ذلك في القرآن كثير، فاقصر الحافظ منه على ذكر مواضع الخلاف وهي ثلاثون:

انفرد حفص منها بفتح إحدى عشرة ياء، وهي: ﴿وَمَا كَانَ لِي عَلَيْكُمْ﴾ في سورة إبراهيم - عليه السلام - [٢٢] و﴿وَلِي نَجَّةٌ﴾ و﴿مَا كَانَ لِي مِنْ عِلْمٍ﴾ في «ص» [٢٣، ٦٩].

وياء ﴿مَعِيَ﴾ في ثمانية مواضع، وهي: ﴿مَعِيَ بَيْتَ إِسْرَائِيلَ﴾ في الأعراف [١٠٥]، و﴿مَعِيَ عُدُوًّا﴾ في التوبة [٨٣]، و﴿مَعِيَ صَبْرًا﴾ في ثلاثة مواضع من الكهف [٦٧، ٧٢، ٧٥]، و﴿مَعِيَ وَذَكَرْ مَنْ قَبْلِي﴾ في سورة الأنبياء - عليهم السلام - [٢٤]

و﴿إِن مَّعِيَ رَبِّي﴾ في الشعراء [٦٢]، و﴿مَعِيَ رِذَاءٌ﴾ في القصص [٣٤].
وانفرد ابن عامر بفتح ﴿صراطى مستقيماً﴾ في الأنعام [١٥٣]، و﴿إِن أَرْضَى
واسعة﴾ في العنكبوت [٥٦].

وانفرد ابن كثير بفتح ﴿ورائى وكانت﴾ في سورة مريم الصديقة - عليها السلام -
[٥] و﴿أين شركائى قالوا﴾ في فصلت [٤٧].

وانفرد نافع بفتح ﴿مما تى لله﴾ في الأنعام [١٦٢].
وانفرد ورش بفتح ﴿وليؤمنوا بى لعلمهم﴾ في البقرة [١٨٦]، و﴿وإن لم تؤمنوا لى
فاعتزلون﴾ في الدخان [٢١].

وانفرد أبو بكر بفتح ﴿يا عبادى لا خوف عليكم﴾ في الزخرف [٦٨].
وحذف هذه الياء في الحالين ابن كثير وحفص وحمزة والكسائى، وأثبتها الباقرن
ساكنة في الحالين.

واتفق ورش وحفص على فتح ﴿ولى فيها مئارب﴾ في طه [١٨]، و﴿ومت معى من
المؤمنين﴾ في الشعراء [١١٨].

واتفق حفص وهشام على فتح ﴿يتوى مؤمناً﴾ في سورة نوح - عليه السلام -
[٢٨] واتفق نافع وحفص وهشام على فتح ﴿بيتى للطائفين﴾ في البقرة [١٢٥] [«و»
الحج] [٢٦] ^(١) و﴿ولى دين﴾ في «الكافرين» [٦].

واتفق نافع وابن عامر وحفص على فتح ﴿وجهى لله﴾ في آل عمران [٢٠]،
و﴿وجهى لى فطر﴾ في الأنعام [٧٩].

وكلهم فتح ﴿وما لى لا أعبد﴾ في «يس» [٢٢] إلا حمزة، و﴿وحىاى﴾ في الأنعام
[١٦٢] إلا نافعا، وكان ورش يختار الفتح فى ﴿وحىاى﴾ وروايته عن نافع إنما هى
الإسكان مثل قالون.

واتفق الشيخ والإمام فى كل ما ذكر إلا أنهما ذكرا أنهما قرأا فى الأنعام ﴿وحىاى﴾
لورش بالوجهين، و﴿ولى دين﴾ فى «الكافرين» عن البزى أيضا بالوجهين، واختار
الحافظ فىهما الإسكان كما هو مذكور فى فرش الحروف، والله سبحانه الموفق
للصواب وهو الكريم الوهاب.

(١) سقط فى ب.

باب ذكر أصولهم في الياءات المحذوفات من الرسم

قال الحافظ - رحمه الله - : «اعلم أن جملة المختلف فيه من ذلك إحدى وستون

ياء» .

اعلم أن الحافظ ذكر من هذه الزوائد في الربع الأول من القرآن سبعا .
منها في البقرة ﴿الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [١٨٦] ، [و] ﴿فَاتِك حَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَىٰ وَاتَّقُونِ﴾
[١٩٧] . وفي آل عمران ﴿وَمَنْ أَتَمَّعْنِي﴾ [٢٠] ، و﴿وَخَافُونَ﴾ [١٧٥] . وفي المائدة
﴿فَلَا تَخْشَوْا أَلْتَكَّاسَ وَآخْشُونَ﴾ [٤٤] . وفي الأنعام ﴿وَقَدْ هَدَيْنِ﴾ [٨٠] .

وذكر في الربع الثاني عشرين :

منها في الأعراف ﴿ثُمَّ كِيدُونَ﴾ [١٩٥] . وفي سورة هود عليه السلام ﴿فَلَا تَسْتَلِنِ﴾
[٤٦] ، و﴿وَلَا تُخْزُونَ﴾ [٧٨] ، و﴿يَوْمَ يَأْتِ﴾ [١٠٥] . وفي سورة يوسف عليه السلام
﴿نَرْتَعِ﴾ [١٢] ، و﴿حَتَّىٰ تُؤْتُونَ﴾ [٦٦] ، و﴿مَنْ يَتَّقِ﴾ [٩٠] . وفي الرعد ﴿الْمُتَعَالِ﴾
[٩] . وفي سورة إبراهيم عليه السلام ﴿بِمَا أَشْرَكْتُمُونِ﴾ [٢٢] ، و﴿وَتَقَبَّلْ دُعَاءَ﴾
[٤٠] . وفي الإسراء ﴿لَيْنَ أَخْرَتَيْنِ﴾ [٦٢] ، و﴿الْمُهَيَّئِ﴾ [٩٧] . وفي الكهف
﴿الْمُهَيَّئِ﴾ [١٧] ، و﴿يَهْدِينِ﴾ [٢٤] ، و﴿يُؤَيِّنِينَ﴾ [٤٠] ، و﴿إِنْ تَرَنِ﴾ [٣٩] ،
و﴿نَبِغِ﴾ [٦٤] . و﴿فَلَا تَسْتَلِنِي﴾ [٧٠] .

وذكر في الربع الثالث إحدى عشرة :

منها في طه ﴿أَلَّا تَتَّبِعَنِ﴾ [٩٣] . وفي الحج ﴿وَالْبَادِ﴾ [٢٥] . و﴿نَكِيرِ﴾ [٤٤] ،
وفي النمل ﴿أَتَيْدُونَنِي﴾ [٣٦] ، ﴿فَمَا آتَيْنِي﴾ [٣٦] ، وفي القصص ﴿أَنْ يُكَذِّبُونِ﴾
[٣٤] ، وفي سبأ ﴿كَلْجَوَابِ﴾ [١٣] . و﴿نَكِيرِ﴾ [٤٥] ، وفي فاطر ﴿نَكِيرِ﴾ [٢٦] .
وفي يس ﴿يُنْفِقُونَ﴾ [٢٣] . وفي الصافات ﴿لَتَرْوِينَ﴾ [٥٦] .

وذكر في الربع الرابع خمسا وعشرين ، منها في غافر : ﴿الْتَّلَاقِ﴾ [١٥] و﴿الْتَّنَادِ﴾
[٣٢] و ﴿أَتَّبِعُونَ﴾ [٣٨] . وفي الشورى : ﴿الْجَوَارِ﴾ [٣٢] . وفي الزخرف :
﴿وَأَتَّبِعُونَ﴾ [٦١] . وفي الدخان : ﴿تَرْمُونَ﴾ [٢٠] و ﴿فَاعْزَلُونِ﴾ [٢١] . وفي «ق» :
﴿وَعِيدِ﴾ [١٤] ، و ﴿وَعِيدِ﴾ [٣٥] ﴿بِنَادِ الْمَنَادِ﴾ [٤١] . وفي القمر : ﴿يَدْعُ الدَّاعِ﴾ [٦] ،
﴿إِلَى الدَّاعِ﴾ [٨] ﴿وَنَذِرِ﴾ في ستة مواضع [١٦ ، ١٨ ، ٢١ ، ٣٠ ، ٣٧ ، ٣٩] .
وفي الملك : ﴿نَذِيرِ﴾ [١٧] ﴿نَكِيرِ﴾ [١٨] . وفي «والفجر» ﴿يَسْرِ﴾ ﴿بِالْوَادِ﴾

﴿أَكْرَمِينَ﴾ ﴿أَهْنِينَ﴾.

فهذه ثلاث وستون ياء بزيادة اثنتين على ما ذكر في أول هذا الباب، وهما: الياء في ﴿نَرْتَعِ﴾ في سورة يوسف - عليه السلام - بدليل أنه قال في آخرها: وفيها محذوفتان، فذكر ﴿تَوْتُونِ﴾ و﴿وَمَنْ يَتَّقِ﴾ ثم ذكر ﴿نَرْتَعِ﴾، والثانية الياء في ﴿يُنَادِ﴾ في سورة «ق»، بدليل أنه قال في آخرها: «فيها ثلاث محذوفات» فذكر ﴿وَعِيدِ﴾ في الموضوعين، و﴿الْمُنَادِ﴾، ثم ذكر ﴿يُنَادِ﴾، وذكر الحافظ في هذا الباب ﴿فَلَا تَسْتَلْنِي﴾ في الكهف [الآية: ٧٠] وكان حقه ألا يذكرها؛ لأن الياء ثابتة في السواد، وحق هذا الباب أن يختص بما لم يثبت في السواد؛ ولذلك سميت زوائد لأنها زائدة على خط المصحف.

وذكر في هذا الباب ﴿يَعْبَادِ﴾ في الزخرف [الآية: ٦٨] وذكرها في السورة^(١) في ياءات الإضافة، وقد اختلفت المصاحف في هذه الياء، وحكى الحافظ في التحبير أنها ثابتة في مصاحف أهل المدينة والحجاز وأهل الشام، وليست في مصاحف أهل العراق، وروى أن أبا عمرو قرأها بالياء، وقال لأنى رأيتها بالياء في مصاحف أهل المدينة والحجاز.

وذكر في هذا الباب: ﴿فَمَاءَ آتِنِآءَ اللَّهِ﴾، وقد ذكرها في الباب قبل هذا مع ياءات الإضافة، وحقها أن تكون من هذا الباب؛ لاتفاق المصاحف على حذفها في الرسم نص الحافظ على ذلك في «التحبير».

واعلم أن المثبتين لهذه الزوائد هم: الحرميان، وأبو عمرو تارة على الاتفاق وتارة على الاختلاف، فأما الكوفيون وابن عامر فلم يرد عنهم إثبات الزوائد إلا قليلا، فأبدأ أولا بما أثبت الحرميان وأبو عمرو، ثم أتبع بما ورد من ذلك عن الباقيين.

واعلم أن كل ياء أثبتها ابن كثير من هذه الزوائد فإنه يثبتها في الوصل والوقف إلا واحدة وهي: ﴿بِالْوَادِ﴾ في والفجر [، ذكر الحافظ]^(٢) في سورة «والفجر» الخلاف فيها في الوقف عن قبيل، وذكر في المفردات أنه قرأ على أبي الحسن بإثباتها في

(١) في ب: السور.

(٢) سقط في أ.

الوصل خاصة، وقرأ على أبي الفتح بإثباتها في الحالين.
فأما قوله في هذا الباب: «وأثبت قبيل بخلاف عنه ﴿بِالْوَادِ﴾ في الوصل فقط»،
فيظهر أنه وهم، وصوابه أن يكون: بخلاف عنه في الوقف، بدل قوله: «في
الوصل»، أو يسقط ذكر الخلاف.

وقال الشيخ والإمام: «أثبتها في الوصل خاصة»، وكل ما أثبت نافع وأبو عمرو،
فإنما يثبتانها في الوصل خاصة إلا واحدة وهي ﴿فَمَّا ءَاتَيْنَا اللَّهَ﴾ في النمل
[الآية: ٣٦]، اختلف فيها في الوقف عن قالون وأبي عمرو.

واعلم أن ورشا تفرد دون غيره بإثبات تسع عشرة ياء من هذه الزوائد، وهي:
﴿وَعِيدٌ﴾ في المواضع الثلاثة، و ﴿نَكِيرٌ﴾ في المواضع الأربعة، و ﴿وَنَذِيرٌ﴾ في
المواضع الستة، و ﴿يَكْدِبُونَ﴾ في القصص [٣٤]، و ﴿يُفْقِدُونَ﴾ في «يس»
[الآية: ٢٣]، و ﴿لَتَزِدِينَ﴾ في «والصفات» [الآية: ٥٦]، و ﴿تَزْجُمُونَ﴾ و ﴿فَاعْمَلُونَ﴾ في
الدخان [الآية: ٢١]، و ﴿نَذِيرٌ﴾ في الملك [الآية: ١٧].

وتفرد أبو عمرو دون الحرميين بثمانى ياءات، وهن: ﴿وَأَنْقُونَ﴾ في البقرة،
و ﴿وَحَافُونَ﴾ في آل عمران، و ﴿وَأَخْشُونَ﴾ في المائدة، و ﴿وَقَدْ هَدَيْنَ﴾ في الأنعام،
و ﴿كِيدُونَ﴾ في الأعراف، و ﴿وَلَا تَحْزُونَ﴾ في سورة هود - عليه السلام -
و ﴿أَشْرَكْتُمُونَ﴾ في سورة إبراهيم - عليه السلام - و ﴿وَأَنْعَمُونَ﴾ في الزخرف.
وتفرد ابن كثير بواحدة وهي: ﴿الْمُعَالِ﴾ في الرعد، وتفرد قبيل بواحدة وهي:
﴿مَنْ يَتَّقِ﴾ في سورة يوسف - عليه السلام - وزاد عنه الحافظ [وحده]: (نرتع)
بخلاف.

واتفق ورش وأبو عمرو دون غيرهما على إثبات ثلاث ياءات، وهن: ﴿الْدَاعِ إِذَا
دَعَانِ﴾ في البقرة، و ﴿فَلَا تَسْتَلِينَ﴾ في سورة هود، عليه السلام.

واتفق ورش وابن كثير على إثبات ثلاث ياءات، وهن ﴿الْتَلَاقِ﴾ و ﴿الْتَنَادِ﴾ في
غافر، و ﴿بِالْوَادِ﴾ في الفجر.

وذكر الحافظ خلافا عن قالون في ﴿الْتَلَاقِ﴾، و ﴿الْتَنَادِ﴾ وخلافا عن قبيل في
الوقف على ﴿الْوَادِ﴾ في الفجر.

واتفق نافع والبيزى وأبو عمرو على إثبات ياءين وهما: ﴿أَكْرَمِينَ﴾، و ﴿أَهْنِينَ﴾ في
الفجر، واتفق ورش والبيزى وأبو عمرو على إثبات ياءين وهما: ﴿دُعَاءِ﴾ في سورة

إبراهيم - عليه السلام - و ﴿يَدْعُ الدَّاع﴾ في القمر.
 واتفق نافع وأبو عمرو على إثبات أربع ياءات، وهن: ﴿وَمَنْ أَتَّبَعِنِ﴾ في آل
 عمران و ﴿الْمُهَيِّدِ﴾ في الإسراء والكهف، و ﴿ءَاتِنِ﴾ في النمل.
 واتفق ابن كثير وأبو عمرو دون غيرهما على إثبات الياء في ﴿تُؤْتُونَ﴾ في سورة
 يوسف، عليه السلام.

واتفق مع ورش على إثباتها في ﴿وَالْبَادِ﴾ في الحج، و ﴿كَلْجَوَابِ﴾ في سبأ،
 واتفقا مع قالون على إثباتها في ﴿إِنْ تَرَنِ﴾ في الكهف و ﴿أَتِيعُونَ﴾ في غافر.
 واتفق الحرميان وأبو عمرو على إثباتها في اثني عشر موضعا، وهي: ﴿يَوْمَ يَأْتِ﴾ في
 سورة هود - عليه السلام - و ﴿أَخْرَتِنِ﴾ في الإسراء و ﴿يَهْدِينِ﴾ و ﴿أَنْ يُؤْتِينَ﴾ و ﴿أَنْ
 تُعَلِّمِنِ﴾ و ﴿نَبِّغِ﴾ في الكهف و ﴿تَتَّعِنِ﴾ في طه، و ﴿أَتَمِدُونِ﴾ في النمل، و ﴿الْجَوَارِ﴾
 في الشورى، و ﴿الْمَتَادِ﴾ في «ق»، و ﴿إِلَى الدَّاعِ﴾ في القمر، و ﴿يَسِرِ﴾ في الفجر.
 وقد تقدم في الباب قبل^(١) هذا ما حكاه الحافظ عن أبي شعيب في قوله تعالى:
 ﴿فَنَشِرُّ عِبَادِ﴾ في إثبات ياء مفتوحة في الوصل ساكنة في الوقف، وذكر هذا القول في
 سورة الزمر، ثم حكى أيضا عن اليزيدي حذفها في الوقف، فأما غير الحرميين
 وأبي عمرو، فإن الكسائي منهم أثبت الياء في الوصل خاصة في موضعين:

الأول: ﴿يَوْمَ يَأْتِ﴾ في سورة هود عليه السلام.

والثاني: ﴿نَبِّغِ﴾ في الكهف.

وأما حمزة فأثبتها في الوصل في ﴿دُعَاءِ﴾ في سورة إبراهيم - عليه السلام -
 وأثبتها في الحالين في ﴿أَتَمِدُونِ﴾ في النمل.
 وأما عاصم فأثبتها عنه حفص في ﴿ءَاتِنِ﴾ في النمل في الوصل، واختلف عنه
 في الوقف.

وقد ذكر الحافظ في هذا الباب اختلاف أبي بكر وحفص في ﴿يَعْبَادِ﴾ في
 الزخرف.

وأما ابن عامر فأثبت هشام عنه الياء في ﴿كِيدُونِ﴾ في الأعراف في الحالين، وذكر
 الحافظ في السورة الخلاف عنه في ذلك، وذكر عن ابن ذكوان حذف الياء في ﴿فَلَا

(١) في ب: مثل.

تَسْتَأْنِي ﴿ في الكهف، بخلاف عنه من طريق الأخفش، وحذفها خلاف الرسم، والله تبارك اسمه وتعالى جده أعلم وأحكم.

وافق الشيخ والإمام على كل ما في الباب إلا أنهما لم يذكر الياء في (نرتع) ولا الياء في ﴿يُنَادِ﴾ في «ق»، ولا ﴿الْتَلَاقِ﴾ و﴿الْتَنَادِ﴾ عن قالون، ولا إثبات الياء في الوقف على قوله تعالى: ﴿يَأْتُواذِ﴾ في الفجر عن قبل، وإنما يثبتها في قولهما في الوصل خاصة، ولم يذكر عن هشام إلا إثبات الياء في ﴿كَيْدُونِ﴾، وزاد الشيخ: أن الأشهر عن ابن ذكوان حذفها، وأنه قد روى عنه إثباتها في الوصل، وقال: «وبالحذف قرأت له» والله جل ذكره وعز أمره أعلم وأحكم.

وقول الحافظ - رحمه الله - : «فأثبت نافع في رواية ورش منهن سبعا وأربعين».

[قد ذكرت] ^(١) جملتها، وأنه انفرد منها بتسع عشرة، واتفق نافع مع غيره على

سائر العدد.

وقوله: «وأثبت منهن في رواية قالون.. كذا» قد تقدم ذلك أيضا، ولم ينفرد منها

بشيء.

وقوله: «وأثبت ابن كثير منهن في روايته في الوصل والوقف إحدى وعشرين».

هذا العدد إنما يتم بالياء في قوله تعالى: ﴿يَأْتُواذِ﴾ في «الفجر»، وإن كان قبل قد اختلف عنه في إثباتها وحذفها في الوقف على ما ذكر في سورة «الفجر»، وليست الياء في ﴿يُنَادِ﴾ في آخر سورة «ق» داخلة في العدد؛ لكونه إنما ذكرها بعد تمام ذكر الزوائد الثلاث التي في السورة، كما تقدم التنبيه عليه.

وقد تقدم أن ابن كثير انفرد بواحدة، وهي ﴿الْمُتَعَالِ﴾ في الرعد، واتفق مع غيره على سائر العدد حسبما تقدم.

وقوله: «واختلف قبل والبيزى في ست».

فذكر فيها ﴿يَأْتُواذِ﴾، ولا خلاف بين قبل والبيزى في إثباتها في الوصل، وإنما يحصل الخلاف بينهما في الوقف على رواية من روى أن قبلًا يحذفها في الوقف، وذكر أن الياء في قوله تعالى: ﴿فَمَاءَاتِنِ اللهُ﴾ في سورة النمل يفتحها حفص في الوصل، وأثبتها ساكنة في الوقف، وكلامه في آخر سورة النمل يقتضى الخلاف عن

(١) في أ: فذكر.

حفص في إثباتها وحذفها في الوقف، وكذلك ذكر في المفردات الخلاف عنه في الوقف فقال: «فروى لى محمد بن أحمد^(١) عن ابن مجاهد إثباتها فيه» يعنى في الوقف، قال: «وكذلك روى لى أبو الحسن عن قراءته، وكذلك روى لى عبد العزيز ابن أبى غسان^(٢) [عن^(٣)] أبى طاهر عن أحمد بن موسى عن الأشناني، وروى لى فارس بن أحمد عن قراءته أيضا حذفها فيه، [و] الوجهان [صحيحان]^(٤)».

(١) محمد بن أحمد بن إبراهيم بن يوسف بن العباس بن ميمون، أبو الفرج الشنبوذى الشطوى البغدادى، أستاذ من أئمة هذا الشأن، رحل ولقى الشيوخ وأكثر وتبحر فى التفسير، ولد سنة ثلاثمائة، أخذ القراءة عرضاً عن -المستير والمبهج، والكفاية الكبرى - ابن مجاهد والمبهج - أبى بكر النقاش و - المبهج والكمال - أبى بكر أحمد بن حماد المنقى والمبهج - أبى الحسن بن الأخرم و - المبهج - إبراهيم بن محمد الماوردى، و - المبهج - محمد بن جعفر الحربى و - الكفاية الكبرى - أحمد بن محمد بن إسماعيل الآدمى ومحمد ابن هارون التمار و - المستير المبهج الكفاية الكبرى الكامل - أبى الحسن بن شنبوذ وإليه نسب؛ لكثرة ملازمته له و - الغاية - محمد بن موسى الزينى و - المستير والمبهج - موسى ابن عبيد الله الخاقانى و - الغاية والكمال - الحسن بن على بن بشار وأحمد بن عبد الله، كذا وقع فى المبهج.

وقال التنوخى: مات أبو الفرج الشنبوذى فى صفر سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة. ينظر غاية النهاية (٢/٥٠-٥١).

(٢) الشيخ الإمام المعمر المقرئ، مسند الأندلس، أبو القاسم، عبد العزيز بن جعفر بن محمد ابن إسحاق بن محمد بن خواستى، الفارسى، ثم البغدادى النحوى. ولد فى رجب سنة عشرين وثلاثمائة، وكان يذكر وفاة ابن مجاهد. وسمع من: إسماعيل بن محمد الصفار، وأبى بكر النجاد، وأبى بكر بن داسة البصرى، وأبى عمر الزاهد، وأبى بكر بن زياد النقاش المقرئ، وهو من تلامذته فى القراءات. وتلا أيضاً على عبد الواحد بن أبى هاشم.

ودخل الأندلس، ففرحوا بعلو أسانيده، وأخذوا عنه.

تلا عليه أبو عمرو بثلاث روايات، وأسندها عنه فى (تيسيره).

وروى عنه: هو وأبو الوليد بن الفرضى، وقال: لقيته بمدينة التراب.

قال: وكان خيراً فاضلاً، صدوقاً ضابطاً، وكان يعرف بابن أبى غسان، قال لى: أذكر اليوم الذى مات فيه ابن مجاهد، وقرأت القرآن فى حدود سنة أربعين على النقاش ولازمته مدة، وكان أسخى الناس، وسمعت (سنن) أبى داود من ابن داسة سنة ثمان وثلاثين، واختلفت إلى أبى سعيد السيرافى، فقرأت عليه عدة كتب. قال الدانى: توفى فى ربيع الأول سنة ثلاث عشرة وأربعمائة.

ينظر: سير أعلام النبلاء (١٧/٣٥١-٣٥٢)، ومعرفة القراء (١/٣٠١)، وغاية النهاية (١/٣٩٢)، وشذرات الذهب (٣/١٩٨).

(٣) سقط فى أ.

(٤) سقط فى أ.

وذكر هنا عن أبي بكر أنه فتح الياء في ﴿يَعْبَادِي﴾ في الزخرف في الوصل، وأسكنها في الوقف، ولم يذكر في سورة الزخرف أنه يسكنها في الوقف؛ فحصل من مجموع ما تقدم في هذا الكلام أنه أهمل في هذا الباب من حكم الوقف على الياء في ﴿إِنِّينَ﴾ ما بين في سورة النمل، وهو حذفها الذي روى عن فارس، كما تقدم.

وبين في هذا الباب من حكم الوقف على الياء في ﴿يَعْبَادِي﴾ ما أهمله في سورة الزخرف وهو إثباتها ساكنة.

وذكر عن هشام في هذا الباب إثبات الياء في الحاليين في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ كِيدُونَ﴾ في الأعراف [الآية: ١٩٥]، وذكر عنه في آخر سورة الأعراف الخلاف في إثباتها وحذفها في الحاليين.

وإنما يرتكب الحافظ - رحمه الله - هذا المنزع؛ اتكالا منه على أن الناظر في كتابه يحكم ويبيِّن^(١) من كلامه على المهمل، ولا يمكن هذا إلا إذا كان الناظر في كلامه قد تدرب وفهم مقاصده، فأما المبتدئ فلا إشكال في أن يعرض له الإشكال. وقوله: «وسياتي جميع ما روى من ذلك باختلاف فيه في أواخر السور» ضامن لبيان ما أشكل مما أهمل في هذا الباب، والله العزيز الوهاب ولي الهدى الموفق للصواب.



(١) في أ: بحكم البين.

فصل في تهذيب ترتيب التوبيع

قال العبد: أما تقديم الخطبة والصدر فغنى عن إبداء التعليل، فأما تقديم ذكر أسماء القراء والناقلين؛ فلأن مجموع ما اشتمل عليه الكتاب منسوب إليهم، ثم أتبعه بذكر [اتصال]^(١) قراءتهم برسول الله ﷺ لأنه لولا ذلك لم يصح الاعتماد عليهم. ولزم تقديم هذا الباب على باب اتصال قراءته بالأئمة؛ لأمرين:

الأول: التبرك بتقديم ما يوصل إلى رسول الله ﷺ.

والثاني: أن يكون اتصال قراءته مربوطاً بأمر قد ثبت واستقر.

ثم بعد الفراغ من هذا كله فلا إشكال في تقديم الاستفتاح على سائر ما بعده، ولا في تقديم التعوذ على التسمية؛ لأنه ترتيب جارٍ على ما يستعمله القارئ أول أول، ثم يائر الاستفتاح يشرع القارئ في تلاوة أم القرآن، فذكر ما فيها من الخلاف، وعرض فيها ميم الجمع^(٢) فأكمل أحكامه، ثم أعقبه بباب الإدغام الكبير؛ لأنه أول ما عرض له من التلاوة مما يستحق أن يعقد له باب، وذلك في قوله تعالى: ﴿الرَّحِيمَ مَالِكٌ﴾، ثم أعقبه بباب هاء الكناية؛ لأنه عرض له في قوله تعالى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾، ثم أعقبه بباب المد؛ لأنه عرض له في قوله تعالى: ﴿بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ﴾ [البقرة: ٤].

ولو قدم باب المد على هاء الكناية لكان وجهها حسناً؛ لأن المد قد سبق في قوله تعالى ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧] وفي ﴿الْعَرَّ﴾، لكن المد في هذين الموضعين وجب لالتقاء الساكنين، وإنما تعرض لما وجب بسبب الهمزة، وكان حقه أن يذكر المد للساكن، كما فعل في سائر تواليقه.

ثم أعقب باب المد بباب الهمز؛ لما عرض التقاء الهمزتين في قوله تعالى: ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾، وقدم الكلام في الهمزتين على الكلام في الهمزة المفردة؛ لأن التسهيل عند التقاء الهمزتين ألزم منه في المفردة، وأيضاً فتسهيل الهمزة المفردة يخص قراءة ورش في نوع من الهمزات وقراءة أبي عمرو في نوع آخر، وأما التسهيل عند التقاء الهمزتين فيشترك فيه الحرمان وأبو عمرو، فقدم الكلام فيما هو أعم، وقدم ما يسهل ورش من الهمزة المفردة على ما يسهل أبو عمرو؛ جرياً على ترتيب

(١) سقط في أ.

(٢) في ب: الجميع.

القراء في أول الكتاب، وورش من أصحاب نافع، ونافع مقدم؛ إجلالا لكونه قارئ مدينة رسول الله ﷺ. وآخر مذهب حمزة وهشام؛ لأنه مختص بالوقف، وتسهيل ورش وأبي عمرو لازم في الوصل والوقف.

فإن قيل: قد عرض له قبل باب المد بحسب التلاوة ما يوجب تقديم ثلاثة أبواب:

أحدها: باب تسهيل الهمزة المفردة؛ لقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣].

والثاني: باب اللامات؛ لقوله تعالى: ﴿وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: ٣].

والثالث: باب الرءاءات؛ لقوله تعالى: ﴿وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة: ٤].

وقد أخرج هذه الأبواب الثلاثة فأين مراعاة الترتيب؟

فالجواب: أنه ألحق باب الرءاءات بباب الإمالة وجعله علاوة عليه، وألحق باب اللامات بباب الرءاءات؛ لاشتغالهما على الترقيق والتغليظ؛ فلذلك أخرجهما حتى يحضر باب الإمالة بحضور سببه.

وأما تسهيل الهمزة المفردة فقد تقدم ما يقتضى كونه نائبا عن باب الهمزتين، فأراد أن يجعل أبواب الهمز كلها لُحْمَةً واحدة، ويفصله إلى تلك الأبواب ويقدم الأوكد فالأوكد، ولو قدم تسهيل الهمزة المفردة على المد، ثم ذكر بعد ذلك تسهيل الهمزتين - لانعكس الغرض، ولو قدم باب الهمزتين على المد بسبب ما عرض من موجب تسهيل الهمزة المفردة لم يكن فى القوة، كما إذا ذكره عند حضور موجه. ثم بعد فراغه من الهمز عرض له باب الإظهار والإدغام، وباب الفتح والإمالة، والإدغام والإمالة من أنواع تسهيل اللفظ فأشبهها من هذا الوجه باب الهمز بجامع التسهيل.

وقدم باب الإدغام؛ لأنه أقل شُعبًا من باب الإمالة؛ ألا ترى أن الإمالة تنتهى بعلائقها إلى آخر باب اللامات على ما تقدم.

ثم إن الإدغام من حيث إنه دفن الحرف الأول فى الثانى أشبه بباب التسهيل عند التقاء الهمزتين.

وبعد فراغه من باب اللامات ذكر أحكام الوقف، وقدم باب الوقف بالروم والإشمام على باب الوقف على المرسوم؛ لأنه أعم، ولأنه ليس فيه مخالفة لخط

المصحف، ولأنه مستحسن عند العلماء، ويجوز استعماله في قراءة من روى عنه ومن لم يرو عنه، وليس كذلك باب الوقف بمخالفة مرسوم الخط. وعند الفراغ من البابين لم يبق عليه مما يرجع إلى أحكام الأصول إلا الياءات، وسُكِّت حمزة على الساكن، فقدم الكلام في السكت؛ ليسارته، ثم شرع في الياءات، واستحقت الياءات التأخير؛ لاشتمالها على الزوائد التي هي خارجة عن خط المصحف، فلم يذكرها إلا بعد الفراغ من كل ما اشتمل عليه خط المصحف. وبتمام الكلام في الياءات كملت أحكام الأصول، فشرع بعد ذلك في ذكر فرش الحروف بحسب ترتيب سور القرآن من أوله إلى آخره، والله سبحانه وتعالى هو أعلم وأحكم.



باب ذكر فرش الحروف

سورة البقرة

قال الحافظ - رحمه الله - : « **قِيلَ** و **وَعِضَ** و **وَجِئَءَ** بإشمام الضم الأول^(١) ».

اعلم أن حقيقة هذا الإشمام: أن تضم شفتيك حال النطق بكسرة القاف من **قِيلَ** والغين من **وَعِضَ** والجيم من **وَجِئَءَ**؛ فيخرج صوت الكسرة مشوبا بشيء من لفظ الضمة من غير أن ينتهي إلى الضم الخالص، ويصحب الياء التي بعد هذه الكسرة شيء من صوت الواو [من]^(٢) غير أن ينتهي إلى الواو الخالصة، بل لا بد أن يكون الغالب في النطق لفظ الكسرة ولفظ الياء، ونظير ذلك الإمالة: فإنك إذا أملت الفتحة والألف سرى مع الفتحة شوب من لفظ الكسرة، ومع الألف شوب من صوت الياء من غير انتهاء إلى الكسر الخالص والياء الخالصة.

وإذا تقرر هذا: لزم أن هذا النوع من الإشمام يدرك بحاسة السمع؛ لأنك تفرق بسمعك بين الكسرة الخالصة في **قِيلَ**، والكسرة المشممة، كما تفرق بسمعك بين الفتحة الممالة والفتحة الخالصة.

فإذا تقرر هذا: ظهر أن إطلاق لفظ الإشمام عليه وعلى الإشمام المستعمل في الوقف، ليس على حد واحد ولا بمعنى واحد؛ فإن المستعمل في الوقف ليس إلا مجرد الإشارة بالشفيتين بعد انقطاع الصوت على السكون، ولا حظ فيه للسمع، وإنما هو لرأى العين، كما تقدم، ولو سمي هذا الإشمام في **قِيلَ** ونحوه «روما» لكان أنسب على رأى البصريين؛ لأنه مسموع، وتسميته إشماما على رأى الكوفيين أنسب، وهذا على ما تقدم من كون هذا الإشمام مصاحبا للنطق، أما من يرى أنه يكون قبل النطق بالحرف فحينئذ قد يتكلف صاحب هذا القول الإشارة بالشفيتين قبل النطق بالقاف من **قِيلَ** ونحوه، ثم ينطق بالقاف خالصة الكسر؛ فحينئذ يكون إطلاق اسم الإشمام عليه مساويا لإطلاقه على الإشارة في الوقف، وهذا إنما يمكن تكلفه إذا كان الحرف المشم مبدوءا به، كما إذا بدأت بقوله تعالى: **قِيلَ يَنْبُؤُ أَهْبِطْ**

(١) في ب: لأول ذلك.

(٢) سقط في أ.

﴿سَلَّمَ﴾ [هود: ٤٨]، أما إذا وصلته بما قبله مثل: ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلُغِي﴾ [هود: ٤٤] و ﴿وَعِصَى الْمَاءِ﴾ [هود: ٤٤] فيبعد تصور ذلك، بل لا بد أن تكون تلك الإشارة مصاحبة للصوت؛ فيحصل الشوب في اللفظ فيلحق بما تقدم، وقد ذكر الحافظ هذا القول في بعض تواليفه، وردّه.

وذكر الشيخ أنه قرأ بالوجهين، ورجح القول الأول، وانظر كلامه في كتاب «التبیه».

قال الحافظ - رحمه الله - : «قرأ أبو عمرو: ﴿بَارِكُمْ﴾ في الحرفين [البقرة: ٥٤] و ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ [البقرة: ٦٧] و ﴿يَأْمُرُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٥٧] و ﴿يَنْصُرُكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٠] و ﴿يُسْعِرُكُمْ﴾ باختلاس الحركة من طريق البغداديين»، يعنى به رواية الدورى، وذكر فى «المفردات» أنها قراءته على شيخه أبى الحسن.

وهو اختيار سيبويه - يعنى الاختلاس - فى نحو هذه الكلمات لمن قصد التخفيف لما طالت الكلمة عند اتصال هذه الضمائر بها.

ثم قال: «ومن طريق الرقيين وغيرهم بالإسكان».

يعنى بطريق الرقيين: رواية أبى شعيب، قال: «وهو المروى عن أبى عمرو دون غيره».

يريد أن عبارة الرواة وردت بالإسكان ولم ترد بالاختلاس، وإن كان الاختلاس أحسن، وأجرى على قوانين العربية؛ لما فيه من إبقاء الحركة وإن كانت مختلصة، فأما الإسكان فيضعف؛ لما فيه من صورة الجزم بغير موجب، قال: «وبذلك قرأتها على الفارسى، عن قراءته على أبى طاهر».

ذكر فى «المفردات» أنه قرأ بها على الفارسى، وعلى فارس بن أحمد، قال فى «المفردات»: «وزعم - يعنى شيخه أبا الحسن - أن اليزيدى أساء السمع، ولم يضبط عن أبى عمرو مذهبه فى ذلك».

قال الحافظ: «ورواية أبى عمرو عن العرب أنها تجتزئ بإحدى الحركتين عن الأخرى، وجعله عنده ذلك دليلاً على قراءته فى ذلك من أبين شاهد على أن مذهبه الإسكان لا غير؛ لأن الاختلاس حركة، ورواية اليزيدى عنه أيضاً الاختلاس فى ﴿يَهَيِّئْ﴾ [يونس: ٣٥] و ﴿يَخْضِبُونَ﴾ من أدل دليل على حذفه وتمييزه، وأنه لم يسمع السمع؛ إذ قد روى ما ادعى عليه أنه لم يضبطه فيما لا يتبعص من الحركات وهو

الفتح؛ فاتضح بذلك [صححة^(١)] ما رواه من الإسكان هاهنا وبذلك أخذ. انتهى قول الحافظ في «المفردات»، وأراد بقوله: «فيما لا يتبعض من الحركات وهو الفتح» ما تقدم في باب الوقف على أواخر الكلم من أن المتحرك بالفتح لا يوقف عليه عند القراء بالروم؛ لخفة الفتحة، وقد تقدم تفسيره^(٢) بأن الفتحة إذا أردت أن تلفظ ببعضها سبقتك لخفتها فحصلت بكلها.

واعلم أن الشيخ والإمام لم يذكر عن الدورى إلا الاختلاس خاصة، قال الشيخ: «وكان اليزيدى يختار من نفسه إشباع الحركة».

قال الحافظ - رحمه الله - : «وترك قالون الهمزة في قوله تعالى في الأحزاب: ﴿لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ﴾ [الأحزاب: ٥٠] و ﴿يُبَيِّنُ النَّبِيَّ﴾ [الأحزاب: ٥٣] إلا أن في الموضوعين في الوصل خاصة على أصله في الهمزتين المكسورتين...». قد تقدم في باب الهمزتين من كلمتين: أن مذهب قالون تحقيق^(٣) الهمزة الثانية، وتسهيل الأولى بين بين، وإنما أبدلها في هذين الموضوعين؛ لوقوعها بعد ياء زائدة للمد، فأبدل وأدغم على قياس ما تقدم في ﴿برئ﴾ و ﴿النبي﴾ في باب الوقف لحمزة وهشام.

قال الحافظ - رحمه الله - في ترجمة ﴿هُزُوا﴾ [البقرة: ٦٧] و ﴿كُفُوا﴾ [الإخلاص: ٤] «فإذا وقف أبدل الهمزة واوا اتباعاً للخط».

اعلم أن القياس هنا أن ينقل الفتحة من الهمزة إلى الزاى والفاء فيقول: «هُزَا» و«كُفَا»، وإنما عدل عن هذا؛ لثبوت الواو في الخط في الكلمتين، وقد تقدم أن مذهبه في التسهيل مربوط بمراعاة الخط، قال: «وتقدير^(٤) الضمة الحرف المسكن قبلها».

يريد: أنه لما كان أصل ﴿هُزُوا﴾ و ﴿كُفُوا﴾ ضم الزاى والفاء على قراءة الجماعة، وأن التسكين من باب التخفيف كما قالوا في «عُنُق»: «عُنُق» فسكنوا النون - فكان حمزة لما لم ينقل فتحة الهمزة إلى الزاى والفاء قدر أن الضمة باقية

(١) سقط في أ.

(٢) في أ: تعبيره.

(٣) في أ: يحقق.

(٤) في ن: وتقرير.

فيهما، فأبقى على الزاى والفاء حرمة الحركة؛ إذ التسكين فيهما عارض لقصد التخفيف فلم يعتد به، فمراده: وتقدير الضمة الحرف الساكن قبلها موجودة في ذلك الحرف المسكن.

قال الحافظ - رحمه الله - : «[قرأ] ابن كثير وأبو عمرو ﴿يُنزَل﴾ و﴿تُنزَل﴾ و﴿نُزِل﴾ إذا كان مستقبلا مضموم الأول بالتخفيف حيث وقع».

هذه الأمثلة التي ذكر الظاهر أنها بصيغ المبنى للفاعل، وكذا وقع التمثيل في لفظ الشيخ، ولفظ الإمام، ولا فرق في الحكم بين ما بنى من ذلك للفاعل، أو للمفعول كقوله تعالى: ﴿ما يود الذين كفروا من أهل الكتاب ولا المشركين أن يُنزل عليكم﴾ [البقرة: ١٠٥] وكقوله تعالى: ﴿من قبل أن تُنزل التوراة﴾ [آل عمران: ٩٣]، كل ذلك وما أشبهه إنما قرأه بالتخفيف. وقوله: «إذا كان مستقبلا مضموم الأول» يستوعب ما ذكرت لك.

قال الحافظ - رحمه الله - : «واستثنى ابن ذكوان من ذلك التنوين، فكسر حاشا حرفين...» إلى آخره.

حاصل قوله: إثبات روايتين عن ابن ذكوان في كسر التنوين، وضمه في قوله تعالى: ﴿برحمة ادخلوها﴾ في الأعراف [الآية: ٤٩] و﴿خيثة اجتثت﴾ في سورة إبراهيم، عليه السلام [الآية: ٢٦]، ووافقه الإمام على ذلك، ولم يذكر الشيخ في هذين الموضوعين عن ابن ذكوان إلا الضم خاصة.

قال الحافظ - رحمه الله - : «البيزى من رواية أبي ربيعة عنه: ﴿لَاَعْنَتَكُمْ﴾ [الآية: ٢٢٠] بتلين الهمزة».

تقييده هذه القراءة برواية أبي ربيعة، يقتضى أنه قرأ - أيضا - بتحقيق الهمزة من طريق غير أبي ربيعة، وقد نص في «المفردات» على أن الخزاعي^(١) وابن هارون روايا

(١) الإمام المقرئ المحدث، أبو محمد، إسحاق بن أحمد بن إسحاق بن نافع الخزاعي المكي، شيخ الحرم، جود القرآن على البيزى، وعبد الوهاب بن فليح. وحدث عن: ابن أبي عمر العدنى بمسنده، وعن محمد بن زنبور، وأبي الوليد الأزرقى.

وكان متقنا، ثقة، ذكر أنه تلا على ابن فليح مائة وعشرين ختمة. وله مصنفات في القراءات.

قرأ عليه ابن شبنوذ والمطوعى، ومحمد بن موسى الزينبى، وعدة.

عنه التحقيق، ولم يذكر الشيخ والإمام هنا إلا التحقيق.
قال الحافظ - رحمه الله - : «قرأ» قبل وحفص وهشام وأبو عمرو وحمزة بخلاف عن خلاد: ﴿وييسط﴾ هنا [البقرة: ٢٤٥] ﴿بسطة﴾ في الأعراف [الآية: ٦٩] بالسين».

ثم قال: «وروى النقاش عن الأخفش».
يريد: عن ابن ذكوان هنا بالسين، وفي الأعراف بالصاد.
وذكر الشيخ والإمام عن حمزة بالسين في السورتين، وعن ابن ذكوان بالصاد، وعن حفص بالوجهين، ولا خلاف عن قبل وأبي عمرو وهشام أنهم قرءوا بالسين، ولا خلاف عن الباقيين أنهم قرءوا بالصاد.

قال الحافظ - رحمه الله - : «وروى أبو نشيط عن قالون بإثباتها مع الهمزة المكسورة في قوله تعالى: ﴿إِن أَنَا إِلَّا﴾ و ﴿مَا أَنَا إِلَّا﴾».
جميع ما في القرآن من ذلك ثلاثة مواضع، في الأعراف: ﴿إِن أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ﴾ [الآية: ١٨٨]، وفي الشعراء: ﴿وَمَا أَنَا بِطَارِدِ الْمُؤْمِنِينَ إِن أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مِّبِينٌ﴾ [الآية: ١١٤-١١٥] وفي الأحقاف: ﴿إِن أَتَّبِعْ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مِّبِينٌ﴾ [الآية: ٩]، وذكر الشيخ هذه الرواية عن قالون ثم قال: «والمشهور عنه الحذف وبه قرأت» ولم يذكر الإمام هذه الرواية.

قال الحافظ - رحمه الله - : «وزادني أبو الفرج النجاد^(١) ﴿وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ﴾ [آل عمران: ١٤٣]، و: ﴿فَطَلَّتُمْ تَفْكُهُونَ﴾ [الواقعة: ٦٥]».
لم يذكر الشيخ والإمام هذين الموضوعين في تاءات البزى، على^(٢) أن الشيخ قال

=
وحدث عنه: ابن المقرئ، وإبراهيم بن عبد الرزاق الأنطاكي، وآخرون.
مات بمكة في ثامن رمضان سنة ثمان وثلاثمائة.

ينظر: سير أعلام النبلاء (٢٨٩/١٤)، طبقات القراء للذهبي (١٨٤-١٨٥)، العبر (١٣٦-١٣٧)، الوافي بالوفيات (٤٠٣/٨)، البداية والنهاية (١٣١/١١)، العقد الثمين (٢٩٠/٣)، طبقات القراء للجزري (١٥٦/١)، شذرات الذهب (٢٥٢/٢).

(١) محمد بن عبد الله، أبو الفرج النجاد، مقرئ ضابط متصدر ثقة، أخذ القراءة عرضاً عن أحمد بن عبد العزيز بن بدهن، روى الحروف عنه الحافظ أبو عمرو الداني، وعليه اعتمد في إلحاق تشديد حرفي ﴿كنتم تمنون﴾ [آل عمران: ١٤٣] ﴿فظلتم تفكهون﴾ [الواقعة: ٦٥] للبزى لم يرو ذلك غيره، مات فيما أحسب بُعِيدَ الأربعمائة.
ينظر غاية النهاية (١٨٨/٢).

(٢) في ب: عن.

لما ذكر تاءات البزى: «وقد روى عنه أنه شدد هذا وما كان مثله في جميع القرآن». ثم قال: «والمعول عليه هذه المواضع بنفسها لا يقاس عليها». قال الحافظ - رحمه الله - في ترجمة ﴿يَعْمَا﴾: «وقالون وأبو بكر وأبو عمرو بكسر النون وإخفاء حركة العين».

ثم قال: «ويجوز إسكانها، وبذلك ورد النص عنهم». يعنى: عن قالون وأبى بكر وأبى عمرو، ثم قال: «والأول أقيس». يعنى: الإخفاء.

[و] ذكر الإمام أنه قرأ أيضا لقالون بالسكون.

وقال الشيخ: «وقد ذكر عنهم الإسكان، وليس بالجائز».

ثم قال: «وروى عنهم الاختلاس، وهو حسن قريب من الإخفاء».

[و] إنما منع الشيخ الإسكان؛ لأنه يؤدي إلى التقاء الساكنين؛ لأن النون مشددة، ولا شك أن المشدد في التقدير من حرفين: الأول ساكن مدغم في الثانى، والتقاء الساكنين فى مثل هذا قبيح، كما تقدم فى باب الإدغام الكبير، إلا أن الشيخ حيث أنكر هذا فحقه أن ينكر قراءة حمزة فى آخر الكهف: ﴿فَمَا اسطَاعُوا﴾ بتشديد الطاء؛ إذ فيه التقاء الساكنين، وقد دار هذا الكلام على إخفاء الحركة واختلاسها، فلا بد من معرفة الفرق بينهما؛ إذ ليسا مترادفين، بل هما متقاربان.

واعلم أن الحرف إما أن يكون للحركة به تعلق أو لا يكون، فإن لم يكن للحركة به تعلق فهو الساكن، وإن تعلقت به الحركة، فإما أن يتعلق به بعضها أو كلها: فإن تعلق به [بعض]^(١) الحركة فهو الذى يسمى إخفاء الحركة، وهو^(٢) القدر المنطوق به فى الروم عند الوقف.

وفى باب الإدغام [الكبير]^(٣)، وفى ﴿تَأْمَنَّا﴾ [يوسف: ١١] على اختيار الحافظ. وإن تعلقت الحركة كلها بالحرف، فإما أن تكون ممططة أو غير ممططة، [والممططة]^(٤) هى الممكنة المشبعة كالتى تستعمل فى قراءة ورش [وحمزة]^(٥)، وغير

(١) سقط فى ب.

(٢) فى أ: وهذا.

(٣) سقط فى ب.

(٤) سقط فى أ.

(٥) سقط فى أ.

الممططة هي المختلطة أى: الحركة السريعة، وقد يقال فى الحركة: مشبعة، بمعنى: أنها موصولة بحرف من جنسها كالضمة فى ميم الجمع على قراءة ابن كثير، ويقال فيها: مختلطة، بمعنى: أنها غير موصولة بحركة الهاء فى ﴿عنه﴾ و ﴿منه﴾ على قراءة غير ابن كثير؛ فحصل من هذا أن النطق ببعض الحركة هو إخفاء الحركة، والنطق بها غير ممططة هو اختلاسها، وأن الاختلاس أمكن من الإخفاء، والتمطيط هو الإشباع، وهو أمكن من الاختلاس، وليس بعده إلا إثبات الصلة زائدة على التمطيط كما أنه ليس دون إخفاء الحركة إلا الإسكان، والله الحليم القدير أعلم بحقائق التقدير.

قال الحافظ - رحمه الله - : «﴿رُسُلْنَا﴾ [المائدة: ٣٢] و ﴿رُسُلُكُمْ﴾ [غافر: ٥٠] و ﴿رُسُلُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٠١] و ﴿سُبُلْنَا﴾ [إبراهيم: ١٢] إذا كان بعد اللام حرفان».

يعنى فى الخط، وهما: النون والألف فى ﴿رُسُلْنَا﴾ و ﴿سُبُلْنَا﴾، والكاف والميم فى ﴿رُسُلُكُمْ﴾، والهاء والميم فى ﴿رُسُلُهُمْ﴾.

وإنما قيدته بقولى: «يعنى فى الخط»؛ لأنه قوله تعالى: ﴿ورسله﴾ إذا وصل حصل بعد اللام حرفان فى اللفظ وهما الهاء وصلته حركتها، وهى واو بعد الضمة، وياء بعد الكسرة، وليس فى الخط إلا حرف واحد وهو الهاء، ولم يقل أحد عن أبى عمرو: إنه يسكن اللام فى هذا.

واعلم أن ذكر هذه الترجمة هنا لا وجه له^(١)، وإنما موضع ذكرها عند قوله تعالى فى سورة العقود: ﴿وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلْنَا بِالْبَيِّنَاتِ﴾ [المائدة: ٣٢]، والله جل جلاله أعلم وأحكم.

سورة آل عمران

- قال الحافظ - رحمه الله - : فى ترجمة ﴿التَّوْرَةَ﴾ [٣]: «وقد قرأت لقالون كذلك».

يعنى أنه قرأ له بالفتح.

وذكر فى «المفردات» أنه قرأ بالفتح على شيخه أبى الفتح، وقرأ بين اللفظين على شيخه أبى الحسن، وعبارته فى «التمهيد» أنه قرأ على أبى الحسن بفتح غير مسرف،

(١) فى ب: لها.

وعلى أبي الفتح بالفتح، ولم يذكر الشيخ والإمام عن قالون في «التوراة» إلا بين اللفظين.

قال الحافظ - رحمه الله - : ﴿الحى من الميت﴾ [الآية: ٢٧] و﴿الميت من الحى﴾ [الآية: ٢٧] و﴿بلد ميت﴾^(١) [الأعراف: ٥٧] إذا كان قد مات». تحرز بهذا القيد عن قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾ فى الزمر [الآية: ٣٠]؛ إذ لم يكن النبى ﷺ وقت نزول الآية ميتا، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ بِمَيِّتٍ﴾ فى سورة إبراهيم - عليه السلام - [الآية: ١٧].

وهذا القيد لا يفيد حصرا حتى يقول: ولا كان وصفا لمؤنث؛ تحرزا من قوله تعالى ﴿بَلَدَةٌ مَيِّتًا﴾ [الفرقان: ٤٩]، فأما قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَكُن مَيِّتَةً﴾ [الأنعام: ١٣٩] و﴿الْمَيِّتَةَ وَالذَّمَّ﴾ [البقرة: ١٧٣] فقد لا يلزمه الاعتراض بهما؛ لكون تاء التانيث فيهما؛ إذ له أن يقول: ما تكلمت أنا إلا فيما لا تاء فيه.

فالحاصل إذاً أن الخلاف الذى ذكر هنا مخصوص بما ذكر من الأمثلة خاصة، وأن قوله: «وشبهه» لا يحرز شيئا، وإنما جرى فيه على عادته.

قال الحافظ - رحمه الله - : «نافع وأبو عمرو ﴿هاانتم﴾ حيث وقع بالمد من غير همز».

يريد: من غير همز محقق، أما قالون وأبو عمرو فيلفظان بألف ساكنة بعد الهاء وبعد الألف همزة ملينة بين بين، وأما ورش فيترك الألف الساكنة ويلفظ بالهمزة الملينة يآثر الهاء.

وقوله «وورش أقل مدا» يعنى: أقل مدا من قالون وأبى عمرو، وسبب ذلك أنه ليس فى قراءة ورش إلا همزة بين بين خاصة.

والحافظ يسمى همزة بين بين: مدا، مسامحة؛ لما فيها من شبه الألف، وكذلك فعل غيره.

وأما قالون وأبو عمرو فقراءتهما^(٢) الألف الساكنة وهمزة بين بين فهما حرفان، والحافظ سماهما معا مدا، ولا شك أن النطق بحرفين أطول من النطق بحرف واحد، ولا سيما وأحد الحرفين حرف مد، وهو الألف الساكنة؛ فلهذا كان ورش أقل مدا.

(١) فى ب: ﴿إلى بلد﴾.

(٢) فى ب: ففى قراءتهما.

وقوله: «وقنبل بالهمز من غير مد بعد الهاء».

يعنى بالهمز: المحقق، فيقول: ﴿هَأْتُمْ﴾ مثل ﴿سَأَلْتُمْ﴾.

وقوله: «والباقون بالمد والهمز».

يعنى أنهم يلفظون بعد الهاء بألف، وبعد الألف بهمزة محققة، وهم: البزى، وابن عامر والكوفيون.

وقوله: «والبزى يقصر المد على أصله».

يعنى أن أصله إذا كانت الهمزة أول كلمة وحرف المد قبلها آخر كلمة لم يزد فى تمكين حرف المد على المقدار الذى تتوفر به حقيقته ولا يوصل إليه إلا به.

وقوله: «فالهاء على مذهب أبى عمرو وقالون وهشام يحتمل أن تكون للتنبيه، ويحتمل أن تكون مبدلة من همزة».

أما تقديرها للتنبيه على مذهب هشام فبين لا خفاء به؛ لأنه يمد الهاء ثم يحقق الهمزة، كما يصنع فى قوله تعالى: ﴿إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [الروم: ٢٥] و ﴿مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ﴾ [يس: ١٥] و ﴿يَتَكَادَمُ﴾ وما أشبهه.

وأما على مذهب قالون وأبى عمرو فكان يلزم إذا جُعِلَتْ هاء التنبيه أن يحقق الهمزة كما فعل هشام، وليست قراءتهما إلا بتلين الهمزة كما تقدم، فإنما يتم هذا التقدير على مذهبهما بأن يقال: خالفا أصلهما فى هذه الكلمة فيسهلا همزتها^(١).

وأما تقدير الهاء مبدلة من همزة على مذهب هشام فحسن أيضا؛ لأنه يكون الأصل «أأنتم» مثل قوله تعالى فى البقرة: ﴿قُلْ ءَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ﴾ [الآية: ١٤٠] وفى الواقعة ﴿ءَأَنْتُمْ أَنْزَلْتُمُوهُ مِنَ السَّمَاءِ﴾ [الآية: ٦٩] ونحوهما، وعادة هشام فى مثل هذا تحقيق الهمزة الأولى وتسهيل الثانية بين بين، وجعل ألف^(٢) بينهما، كما تقدم فى

﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ ونحوه، وقد روى عنه فى غير «التيسير» أنه يحقق الهمزتين معا ويفصل بينهما بالألف^(٣)، فلما أبدل من الهمزة الأولى هاء فى هذه الكلمة على ما تفعله

العرب فى قولهم: «إياك» و «هياك» و «إيا زيد» و «هيا زيد» و «أرقت الماء» و «هرقته»^(٤)، فأبدلوا من الهمزة هاء كما ترى، زال بذلك استئصال اجتماع الهمزتين

(١) فى ب: همزتهما.

(٢) فى ب: الألف.

(٣) فى ب: بألف.

(٤) فى ب: أهرقته.

فى اللفظ؛ فلزم تحقيق الهمزة الثانية، وأثبت الألف قبلها كما كان يثبتها قبل البدل. وأما على مذهب قالون وأبى عمرو فحسن أيضا؛ فإن أصلهما فى الهمزتين المفتوحتين فى ﴿ءَأَنْدَرْتَهُمْ﴾ وبابه مثل أصل هشام: يحققان الأولى ويسهلان الثانية، ويجعلان بينهما ألفا كما تقدم، فيقدر أنهما أبدلا الهمزة الأولى فى هذه الكلمة هاء، كما تقدم، وسهلا الثانية، وفصلا بالألف كما كانا يفعلان قبل البدل، وكأنهما لم يعتدا بالبدل؛ لأنه عارض، وهشام اعتد به؛ ولذلك حقق الهمزة الثانية.

وقوله: «وعلى مذهب قنبل وورش لا تكون إلا مبدلة لا غير».

إنما التزم على مذهب قنبل أن تكون الهاء مبدلة؛ لأن مذهبه فى الهمزتين نحو:

﴿ءَأَنْدَرْتَهُمْ﴾ أن يحقق الأولى ويلين الثانية بين بين.

وقول الحافظ: لما أبدل قبل من الهمزة الأولى هاء لم يحتج إلى تليين الثانية؛ لأنه إنما كان يلينها فى مثل ﴿ءَأَنْدَرْتَهُمْ﴾؛ هربا من اجتماع همزتين فى اللفظ؛ لأنه يحقق الأولى، فلما بطل لفظ الأولى بالبدل زال اجتماع همزتين فزال الثقل؛ فلم يبال بتحقيق الثانية، وهذا مبنى على أنه اعتد بالعارض كما فعل هشام فيما تقدم، ولو جعلها على مذهبه للتنبية للزم إثبات ألف بين الهاء والهمزة؛ لأن هاء التنبية حرف مركب من «هاء» و «ألف» ساكنة مثل: «ما» و «لا».

وأما مذهب ورش فقريب من هذا؛ لأن عاداته فى باب ﴿ءَأَنْدَرْتَهُمْ﴾ أن يحقق الأولى ويبدل الثانية ألفا فى رواية المصريين، ويجعلها بين بين فى رواية البغداديين، وهو الأحسن فى العربية، فلما أبدل الأولى هاء سهل الثانية بين بين على القياس، ولو جعلها للتنبية للزم إثبات الألف بعد الهاء كما تقدم، ومن الناس من يأخذ لورش هنا بإبدال هذه الهمزة ألفا؛ فيكون اللفظ بألف بعد الهاء، وبعد الألف النون الساكنة من ﴿أنتم﴾؛ فيجب تمكين المد، وهى قراءة ضعيفة، لما فيها من التقاء الساكنين وهما الألف والنون، دون كمال الشرطين المعترضين فى جواز التقاء الساكنين، كما تقدم فى باب الهمزتين.

وقوله: «وعلى مذهب الكوفيين والبنى وابن ذكوان لا تكون إلا للتنبية».

يعنى من حيث إنهم حققوا الهمزة وأثبتوا قبلها الألف، أما الكوفيون وابن ذكوان فأصلهم فى باب ﴿ءَأَنْدَرْتَهُمْ﴾ تحقيق الهمزتين من غير فصل، ولم يبالوا بثقل اجتماع الهمزتين فى اللفظ، وإن كان ذلك غير فصيح فى العربية، فإذا كانوا

يتحملون ثقل اجتماع الهمزتين المحققتين من غير فصل لم يسغ أن يدعى كون الهاء مبدلة على مذهبه من همزة؛ إذ لو كان ذلك لم يكن للفصل بالألف وجه، ولم يعارض في جعلها للتنبيه على مذهبه شيء؛ فيكون ﴿هَاتَتْكُمْ﴾ بمنزلة ﴿إِذْ أَنْتُمْ﴾ و﴿مَا أَنْتُمْ﴾ كما تقدم، وكذلك البزى: لما أثبت الألف في «ها أنتم» لم يحسن أن يتأول عليه كون الهاء مبدلة من همزة؛ لأنه في باب ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ يحقق الأولى ويسهل الثانية من غير فصل، بل يكتفى بتسهيل الثانية في^(١) اندفاع ثقل اجتماع الهمزتين، فلو قدر أنه جعل الهاء بدلاً من همزة لم يحتج إلى الفصل بالألف، فأما إذا قدر أنه جعلها للتنبيه، فيندفع هذا الشعب، ولا يحتاج إثبات الألف وتحقيق الهمزة بعدها إلى تعليل.

وقوله: «فمن جعلها للتنبيه وميز بين المتصل والمنفصل في حروف المد لم يزد في تمكين الألف، سواء حقق الهمزة بعدها أو سهلها».

يعنى بقوله: «ميز بين المتصل والمنفصل»: فرق بينهما، فزاد في المتصل نحو ﴿جَاءَ﴾ ولم يزد في المنفصل نحو ﴿يَمَّا أَنْزَلَ﴾، فمن كان مذهبه هكذا لم يزد في تمكين الألف في ﴿هَاتَتْكُمْ﴾ إذا جعلها للتنبيه؛ لأنها تكون من قبيل حرف المد المنفصل. وقوله: «سواء حقق الهمزة» يعنى به البزى، وقوله: «أو سهلها»، يعنى به السوسى؛ لأنه يقصر المنفصل، وكذلك قالون على الخلاف المذكور في باب المد. ومن هذا الموضع يظهر [لك]^(٢) ما قدمته أولاً من كون قالون وأبى عمرو يقرأان بهمزة ملينة بعد الألف، وأن الحافظ عبر بالمد عن مجموع الحرفين، أعنى الألف والهمزة الملينة، وهى عبارة مستعملة عندهم، أعنى التعبير بالمد عن الهمزة الملينة، ومن طالع كتابه المسمى بـ «الإيضاح» الذى أفرده لبيان أحكام الهمزتين، وجد كل ما قلته في هذا الفصل.

وقوله: «ومن جعلها مبدلة وكان ممن يفصل بالألف زاد في التمكين، سواء أيضاً حقق الهمزة أو لينها».

يعنى بقوله: «من جعلها مبدلة»، أى: من جعل الهاء مبدلة من همزة كما تقدم.

[وقوله]: «وكان ممن يفصل بالألف»، يعنى في باب ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾.

(١) فى أ: من.

(٢) سقط فى أ.

وقوله: «زاد في التمكن» يعني زاد في مد الألف؛ وذلك لأنه يحكم للهمزتين في باب ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ بحكم الهمزتين في كلمة واحدة؛ فيكون دخول الألف بينهما من قبيل المد المتصل، ولا خلاف بينهم في التزام زيادة التمكن لحرف المد المتصل. وقوله: «سواء أيضا حقق الهمزة» يعني به هشاما، «أو لينها» يعني قالون وأبا عمرو. وقوله: «وهذا كله مبنى على أصولهم ومحصل من مذاهبهم». يعني مذاهبهم وأصولهم في باب المد وباب ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾. قال الحافظ - رحمه الله - : «[قرأ] ابن كثير ﴿أَنْ يَأْتِي﴾ [٧٣] بالمد على الاستفهام».

يعنى أنه يقرأ بهمزة محققة بعدها همزة ملينة على مذهبه في باب ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾، فسمى الهمزة المسهلة مدا كما ذكرت لك. قال الحافظ - رحمه الله - في ترجمة ﴿يُؤَدِّهِ﴾ [٧٥]: «وكذا روى الحلواني عن هشام في الباب كله».

يعنى: روى الاختلاس مثل قالون، وتقييده هذه الرواية للحلواني يفهم أنه روى عن هشام غير ذلك، وهو أن يقرأ بإشباع المد كالباقين. وذكر في المفردات هذه الألفاظ التي ذكر هنا، وذكر معها ﴿يَأْتِي﴾ [طه: ٧٥] و﴿وَيَتَقِي﴾ [النور: ٥٢] و﴿فَأَلْقِي﴾ [النمل: ٢٨] وشبهه، وهذا عنى بقوله في «التيسير» «في الباب كله».

ثم قال في «المفردات»: «إنه قرأ على أبي الفتح عن قراءته على عبد الله ابن الحسين باختلاس الكسرة في حال الوصل». قال: «وكذا رواه الحلواني عنه منصوصا»، ثم قال: «وقرأت له ذلك على أبي الحسن عن قراءته بإشباع الكسرة كابن ذكوان». قال العبد: «وإسناد قراءته برواية هشام في «التيسير» إنما هي عن أبي الفتح عن عبد الله بن الحسين».

ولم يذكر الشيخ والإمام عن هشام إلا إشباع الحركة. قوله تعالى: ﴿وما تفعلوا من خير فلن تكفروه﴾ قرأهما أبو عمرو بالتاء معجمة من فوق، وقال الشيخ عن أبي عمرو: إنه خير بين التاء والياء، وأن المشهور عنه التاء المعجمة من فوق.

قال الحافظ - رحمه الله - : «[قرأ] هشام من قراءتى على أبى الفتح : ﴿ولا يحسبن الذين قتلوا﴾ [آل عمران : ١٦٩] بالياء» .
تقييده هذه الرواية بقراءته على أبى الفتح يقتضى أنه قرأ على غيره بالتاء المعجمة من فوق مثل الجماعة، وكذلك ذكر فى «المفردات» أنه قرأ بالياء المعجمة من أسفل على أبى الفتح عن قراءته على عبد الباقي وأبى طاهر الأنطاكى^(١)، ثم قال : «وقرأت على أبى الحسن وأبى الفتح من طريق عبد الله بالتاء المعجمة من فوق» .

تنبيه

أسند الحافظ فى «التيسير» قراءته برواية هشام عن أبى الفتح عن عبد الله بن الحسين، وهذا يوهم الناظر أنه قرأ على عبد الله هذا الحرف بالياء المعجمة من أسفل؛ لقوله حين ذكر الحرف : «إنه قرأه على أبى الفتح بالياء» والله سبحانه أعلم .
وليس عن الشيخ والإمام فى هذا الحرف عن هشام إلا التاء المعجمة من فوق كالجماعة، والله سبحانه تبارك اسمه وتعالى الموفق، ولا حول ولا قوة إلا به .

سورة الأنعام

ذكر الشيخ فى ترجمة ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾ [٤٠] : وقد قيل عن ورش : إنه يبدلها ألفاً، وهو أحرى فى الرواية؛ لأن النقل والمشافهة إنما هو بالمد عنه، وتمكين المد إنما يكون مع البدل، وجعلها بين بين أقيس على أصول العربية . وذكر فى كتاب التنبيه أنه قرأ بالوجهين لورش^(٢)، ومذهب الحافظ والإمام عن ورش إنما هو بين بين كقالون لا غير .

(١) محمد بن الحسن بن على، أبو طاهر الأنطاكى، إمام كبير مقرئ شهير، نزل مصر، أخذ القراءة عرضاً عن - جامع البيان والكامل - إبراهيم بن عبد الرزاق، وهو من جلة أصحابه وأثبت الناس عن عتيق بن عبد الرحمن، روى القراءة عنه عرضاً على بن داود الداراني وسماعاً أبو الطيب بن غلبون و- جامع البيان- فارس بن أحمد وعبيد الله بن مسلمة المكتب، وعرض عليه أيضاً أبو العباس بن نفيس و- الكفاية الكبرى - أبو على الرهاوى، وروى عنه على بن محمد الجنانى، قال الدانى : خرج من مصر إلى الشام فتوفى فى منصرفه قبل سنة ثمانين وثلاثمائة .

قلت - ابن الجزرى - : وانقلب على أبى العز فسماه الحسن بن محمد .

ينظر غاية النهاية (١١٨/٢) .

(٢) يجوز نقل حركة همزة الاستفهام إلى لام (قل)، وتحذف الهمزة تخفيفاً، وهى قراءة ورش، وهو تسهيل مطرد . و (أرأيتكم) هذه بمعنى : أخبرونى، ولها أحكام تختص بها، اضطربت أقوال الناس فيها وانتشر خلافهم؛ فلا بد من التعرض لذلك فأقول : (أرأيت) إن كانت =

= البَصْرِيَّة، أو العلمية الباقية على معناها، أو التي لإصابة الرثة، كقولهم: رأيت الطائر، أى: أصبت رثته - لم يجز فيها تخفيف الهمزة التي هي عينها، بل تحقق ليس إلا، أو تسهل بين بين من غير إبدال ولا حذف، ولا يجوز أن يلحقها كاف على أنها حرف خطاب، بل إن لحقتها كاف كانت ضميراً مفعولاً أول، ويكون مطابقاً لما يراد به من تذكير وتأنيث وإفراد وتثنية وجمع، وإذا اتصلت بها تاء خطاب لزم مطابقتها لما يراد بها مما ذكر، وتكون ضميراً فاعلاً نحو: رأيتم، رأيتما، ويدخلها التعليق والإلغاء. وإن كانت العلمية التي ضمنت معنى: أخبرني، اختصت بأحكام آخر، منها: أنه يجوز تسهيل همزتها بإبدالها ألفاً، وهي مروية عن نافع من طريق ورش، والنحاة يستضعفون إبدال هذه الهمزة ألفاً، بل المشهور عندهم تسهيلها بين بين، وهي الرواية المشهورة عن نافع، لكنه قد نقل الإبدال المحض قطرب وغيره من اللغويين. قال بعضهم: هذا غلط عليه، أى: على نافع، وسبب ذلك أنه يؤدي إلى الجمع بين ساكنين؛ فإن الياء بعدها ساكنة. ونقل أبو عبيد القاسم بن سلام عن أبي جعفر ونافع وغيرهما من أهل المدينة أنهم يسقطون الهمزة، ويدعون أن الألف خلف منها.

قلت: وهذه العبارة تشعر أن هذه الألف ليست بدلاً عن الهمزة، بل جيء بها عوضاً عن الهمزة الساقطة. وقال مكي بن أبي طالب: (وقد روى عن ورش إبدال الهمزة ألفاً؛ لأن الرواية عنه أن يمد الثانية، والمد لا يتمكن إلا مع البديل، وحسن جواز البديل في الهمزة، وبعدها ساكن: أن الأول حرف مد ولين؛ فالمد الذي يحدث مع السكون يقوم مقام حركة يتوصل بها إلى النطق بالساكن).

ومنها أن تحذف الهمزة التي هي عين الكلمة، وبها قرأ الكسائي، وهي فاشية نظماً ونثراً، فمن النظم قوله:

أرَيْتَ أن جاءت به أملودا مرجلاً ويلبس المزودا
أقائلن أحضروا الشهودا

وقال آخر:

أرَيْتَك إذ هُنَّا عليك ألم تحف رقيباً، وحولى من عدوك حُضِرُ
وأنشد الكسائي لأبي الأسود:

أرَيْتَ امرأ كنتُ لم أبْلُهُ أتانى فقال: اتخذنى خليلاً

وزعم الفراء أن هذه اللغة لغة أكثر العرب، قال: في «أرأيت» لغتان ومعنيان، أحدهما: أن تسأل الرجل: أرأيت زيداً، أى: أعلمت، فهذه مهموزة، وثانيها: أن تقول: أرأيت، بمعنى: أخبرني، فهاهنا تترك الهمزة إن شئت، وهذا أكثر كلام العرب يومئ إلى ترك الهمزة للفرق بين المعنيين. انتهى. وفي كيفية حذف هذه الهمزة ثلاثة أوجه:

أحدها - وهو الظاهر-: أنه استقل الجمع بين همزتين في فعل اتصل به ضمير، فخففه بإسقاط إحدى الهمزتين، وكانت الثانية أولى؛ لأنها حصل بها الثقل، ولأن حذفها ثابت في مضارع هذا الفعل، نحو: أرى، ونرى، ويرى، ولأن حذف الأولى يخل بالتفاهم؛ إذ هي للاستفهام.

= والثاني: أنه أبدل الهمزة ألفًا، كما فعل نافع في رواية ورش، فالتقى ساكنان، فحذف أولهما وهو الألف.

والثالث: أنه أبدلها ياء، ثم سكنها، ثم حذفها لالتقاء الساكنين، قاله أبو البقاء، وفيه بُعد. ثم قال: وقرب ذلك فيها حذفها في مستقبل هذا الفعل. يعنى فى (ترى) وبابه. ورجح بعضهم مذهب الكسائي بأن الهمزة قد اجترئ عليها بالحذف وأنشد:

إن لم أقاتل فالبسوني برقعًا

وأنشد لأبي الأسود:

يا با المغيرة، رب أمر معضل فرجته بالمكر عنى، والدّها
وقولهم: ويلمه، وقوله:

ويلمها خلة قد سيط من دمها فججع وولع وإخلاف وتبديل
وأنشد أيضًا قول الآخر:

ومن را مثل مقداد بن سعد إذا ما النسع طال على المطيه
أى: ومن رأى.

ومنها: ألا يدخلها تعليق ولا إلغاء؛ لأنها بمعنى: أخبرنى، و «أخبرنى» لا تعلق عند الجمهور، قال سيبويه: (وتقول: أرايتك «زيدًا»؛ أبو من هو، لا يحسن فيه إلا النصب فى زيد. ألا ترى أنك لو قلت: أرايت أبو من أنت، لم يحسن؛ لأن فيه معنى «أخبرنى» عن زيد، وصار الاستفهام فى موضع المفعول الثانى؟! وقد خالف سيبويه غيره من النحويين، وقالوا: كثيرًا ما تعلق (أرايت)، وفى القرآن من ذلك كثير، واستدلوا بهذه الآية التى نحن فيها، ويقولون: «أرايت إن كذب وتولى، ألم يعلم» [العلق: ١٣، ١٤] ويقولون:

أرايت إن جاءت به أملودا؟

وهذا لا يرد على سيبويه، وسيأتى تأويل ذلك قريبًا.

ومنها: أنها تلحقها التاء، فيلتزم أفرادها وتذكيرها، ويستغنى عن لحاق علامة الفروع بها بلحاقها بالكاف، بخلاف التى لم تضمن معنى: أخبرنى، فإنها تطابق فيها - كما تقدم - ما يراد بها.

ومنها: أنه يلحقها كاف هى حرف خطاب يطابق ما يراد بها من أفراد وتذكير وضديهما. وهل هذه التاء فاعل، والكاف حرف خطاب يبين أحوال التاء، كما بيته؟ إذا كانت ضميرًا - أو التاء حرف خطاب، والكاف هى الفاعل، واستعير ضمير النصب فى مكان ضمير الرفع؟ أو التاء فاعل أيضًا، والكاف ضمير فى موضع المفعول الأول؟ ثلاثة مذاهب مشهورة - الأول: قول البصريين، والثانى: قول الفراء، والثالث: قول الكسائي، ولنقتصر على بعض أدلة كل فريق، قال أبو على: قولهم: أرايتك زيدًا ما فعل، بفتح التاء فى جميع الأحوال، فالكاف لا يخلو أن يكون للخطاب مجردًا، ومعنى الاسمى مخلوع منه، أو يكون دالاً على الاسم مع دلالة على الخطاب، ولو كان اسمًا لوجب أن يكون الاسم الذى بعده هو هو؛ لأن هذه الأفعال مفعولها الثانى هو الأول فى المعنى، لكنه ليس به؛ فتعين أن يكون مخلوعًا منه الاسمى، وإذا ثبت أنه للخطاب معرئى من الاسمى، =

= ثبت أن التاء لا تكون لمجرد الخطاب؛ ألا ترى أنه لا ينبغي أن تلحق الكلمة علامتا خطاب كما لا يلحقها علامتا تأنيث، ولا علامتا استفهام؟! فلما لم يجز ذلك أفردت التاء في جميع الأحوال؛ لما كان الفعل لا بد له من فاعل، وجعل في جميع الأحوال على لفظ واحد؛ استغناء بما يلحق الكاف، ولو لحق التاء علامة الفروع لاجتماع علامتان للخطاب مما كان يلحق التاء، ومما كان يلحق الكاف؛ فلما كان ذلك يؤدي إلى ما لا نظير له رفض، وأجرى على ما عليه سائر كلامهم.

وقال الزجاج بعد حكايته مذهب الفراء: وهذا القول لم يقله النحويون القدماء، وهو خطأ لأن قولك: «أرأيت زيدًا ما شأنه» لو تعدت الرؤية إلى الكاف وإلى زيد، لصار المعنى: أرأيت نفسك زيدًا ما شأنه، وهذا محال. ثم ذكر مذهب البصريين. وقال مكي ابن أبي طالب - بعد حكايته مذهب الفراء - : وهذا محال؛ لأن التاء في الكاف في (أرأيتكم) فكان يجب أن تظهر علامة جمع التاء، وكان يجب أن يكون فاعلان لفعل واحد، وهما لشيء واحد، ويجب أن يكون معنى قولك: أرأيتك زيدًا ما صنع، أرأيت نفسك زيدًا ما صنع؛ لأن الكاف هو المخاطب، وهذا محال في المعنى، ومتناقض في الإعراب والمعنى؛ لأنك تستفهم عن نفسه في صدر السؤال ثم ترد السؤال إلى غيره في آخره، وتخطبه أولاً، ثم تأتي بغائب آخر، أو لأنه يصير ثلاثة مفعولين لـ (أرأيت)، وهذا كله لا يجوز. ولو قلت: أرأيتك عالمًا بزيد، لكان كلامًا صحيحًا، وقد تعدى (أرى) إلى مفعولين. وقال أبو البقاء - بعدما حكى مذهب البصريين - : والدليل على ذلك أنها - أي: الكاف - لو كانت اسمًا لكانت إما مجرورة، وهو باطل؛ إذ لا جار هنا، وإما مرفوعة، وهو باطل أيضًا؛ لأمرين:

أحدهما: أن الكاف ليست من ضمائر الرفع.

والثاني: أنها لا رافع لها؛ إذ ليست فاعلاً؛ لأن التاء فاعل، ولا يكون لفعل واحد فاعلان، وإما أن تكون منصوبة؛ وذلك باطل لثلاثة أوجه:

أحدها: أن هذا الفعل يتعدى إلى مفعولين، كقولك: أرأيت زيدًا ما فعل، فلو جعلت الكاف مفعولاً لكان ثالثاً.

والثاني: أنه لو كان مفعولاً لكان هو الفاعل في المعنى، وليس المعنى على ذلك؛ إذ ليس الغرض: أرأيت نفسك، بل أرأيت غيرك؛ ولذلك قلت: أرأيتك زيدًا، وزيدٌ غير المخاطب، ولا هو بدل منه.

والثالث: أنه لو كان منصوباً على أنه مفعول، لظهرت علامة التثنية والجمع والتأنيث في التاء، فكنت تقول: أرأيتكما، أرأيتكم، أرأيتكن. ثم ذكر مذهب الفراء، ثم قال: وفيما ذكرنا إبطال لمذهبه.

وقد انتصر أبو بكر ابن الأنباري لمذهب الفراء، بأن قال: لو كانت الكاف توكيداً لوقعت التثنية والجمع بالتاء، كما يقعان بها عند عدم الكاف؛ فلما فتحت التاء في خطاب الجمع، ووقع ميم الجمع لغيرها، كان ذلك دليلاً على أن الكاف غير توكيد؛ ألا ترى أن الكاف لو سقطت لم يصلح أن يقال لجماعة: أرأيت؟! فوضح بهذا انصراف الفعل إلى الكاف، وأنها واجبة لازمة مفتقر إليها. وهذا الذي قاله ابن الأنباري باطل بالكاف اللاحقة لاسم الإشارة؛ =

قال الحافظ - رحمه الله - فى ترجمة ﴿رَأَى كَوْكَبًا﴾ [الآية: ٧٦]: «واستثنى

= فإنها يقع عليها ميم الجمع، ومع ذلك هى حرف. وقال الفراء: موضع الكاف نصب، وتأويلها رفع؛ لأن الفعل يتحول عن التاء إليها، وهى بمنزلة الكاف فى (دونك) إذا أغرى بها، كما تقول: دونك زيدًا، فتجد الكاف فى اللفظ خفضًا، وفى المعنى رفعًا؛ لأنها مأمورة؛ فكذلك هذه الكاف موضعها نصب، وتأويلها رفع.

قلت: وهذه الشبهة باطلة بما تقدم، والخلاف فى: دونك، وإليك، وبابهما مشهور. وقال الفراء أيضًا كلامًا حسنًا رأيت أن أذكره؛ فإنه متين نافع، قال: للعرب فى (أرأيت) لغتان، ومعنيان:

أحدهما: رؤية العين، فإذا أردت هذا عدت الرؤية بالضمير إلى المخاطب، ويتصرف تصرف سائر الأفعال، تقول للرجل: أرأيتك على غير هذه الحال؟ تريد: هل رأيت نفسك، ثم تشئ وتجمع، فتقول: أرأيتكما، أرأيتكم، أرأيتكن.

والمعنى الآخر: أن تقول: أرأيتك، وأنت تريد معنى: أخبرنى، كقولك: أرأيتك إن فعلت كذا ماذا تفعل؟ أى: أخبرنى، وتترك التاء إذا أردت هذا المعنى موحدة على كل حال، تقول: أرأيتكما، أرأيتكم، أرأيتكن، وإنما تركت العرب التاء واحدة؛ لأنهم لم يريدوا أن يكون الفعل واقعًا من المخاطب على نفسه؛ فاكثفوا من علامة المخاطب بذكره فى الكاف، وتركوا التاء على التذكير والتوحيد، إذا لم يكن الفعل واقعًا.

قال: والرؤية من الأفعال الناقصة التى يعديها المخاطب إلى نفسه بالمعنى مثل: ظننتنى، ورأيتنى، ولا يقولون ذلك فى الأفعال التامة، لا يقولون للرجل: قتلتك، بمعنى: قتلت نفسك، ولا أحسنت إليك، كما يقولون: متى تظنك خارجًا، وذلك أنهم أردوا الفصل بين الفعل الذى قد يلغى، وبين الفعل الذى لا يجوز إلغاؤه؛ ألا ترى أنك تقول: أنا - أظن - خارج، فتخلى (أظن)، وقال الله تعالى: ﴿أَنْ رَأَى اسْتَغْنَى﴾ [العلق: ٧] ولم يقل: رأى نفسه، وقد جاء فى ضرورة الشعر إجراء الأفعال التامة مجرى النواقص، قال جرّان العود:

لقد كان لى عن ضربتين عدمتنى وعمّا ألقى منهما متزخزخُ

والعرب تقول: عدمتنى، ووجدتنى، وفقدتنى، وليس بوجه الكلام انتهى. واعلم أن الناس اختلفوا فى الجملة الاستفهامية الواقعة بعد المنصوب بـ (أرأيتك) نحو: أرأيتك زيدًا ما صنع، فالجمهور على أن (زيدًا) مفعول أول، والجملة بعده فى محل نصب سادة مسد المفعول الثانى. وقد تقدم أنه لا يجوز التعليق فى هذه، وإن جاز فى غيرها، من أخواتها، نحو: علمت زيدًا أبو من هو.

وقال ابن كيسان: إن الجملة الاستفهامية فى: أرأيتك زيدًا ما صنع، بدل من (أرأيتك). وقال الأخفش: إنه لا بد بعد (أرأيت) التى بمعنى: أخبرنى، من الاسم المستخبر عنه، ويلزم الجملة التى بعده الاستفهام؛ لأن «أخبرنى» موافق لمعنى الاستفهام، وزعم أيضًا أنها تخرج عن بابها فتكون بمعنى: أما أو تنبه، وحينئذ لا يكون لها مفعولان، ولا مفعول واحد، وجعل من ذلك: ﴿أرأيت إذ أؤينا إلى الصخرة فىنى نسيت الحوت﴾ [الكهف: ٦٣]، وهذا ينبغى ألا يجوز؛ لأنه إخراج للفظة عن موضوعها من غير داع إلى ذلك. ينظر: الدر المصون (٣/٥٥-٥٨).

النقاش . . . إلى آخره.

هذا الاستثناء لم يذكره الشيخ ولا الإمام.

قال الحافظ - رحمه الله - : «وقد روى عن أبي شعيب مثل حمزة».

يعنى إمالة فتحة الراء والهمزة، ولم يذكر الشيخ والإمام هذه الرواية عن أبي شعيب.

قال الحافظ - رحمه الله - فى ترجمة ﴿رَاءَ الْقَمَرِ﴾ [الآية: ٧٧]: «وقد روى

خلف عن يحيى» إلى قوله: «وكلُّ صحيح معمول به».

لم يذكر الشيخ والإمام شيئاً من هذا كله.

قال الحافظ - رحمه الله - فى ترجمة: ﴿أَمْحَجَّوْنِي﴾ [٨٠]: «بخلاف عن

هشام»، وذكر فى «المفردات» أنه قرأ بالتشديد على فارس، وبالتخفيف على أبى الحسن، وقال: «وبه آخذ».

ولم يذكر الشيخ والإمام التشديد هنا عن هشام، والله القدوس السلام هو الحكيم

العلام.

سورة الأعراف

قال الحافظ - رحمه الله - «قنبل: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَأَمْتَم﴾^(١) [الآية: ١٢٣] يبدل

(١) اختلف القراء فى هذا الحرف هنا، وفى «طه»، وفى الشعراء: فبعضهم جرى على منوال واحد، وبعضهم قرأ فى موضع بشيء لم يقرأ به فى غيره. فأقول: إن القراء فى ذلك على أربع مراتب:

الأولى: قراءة الأخوين وأبى بكر عن عاصم، وهى بتحقيق الهمزتين فى السور الثلاث من غير إدخال ألف بينهما، وهو استفهام إنكار، وأما الألف الثالثة فالكل يقرءونها كذلك؛ لأنها هى فاء الكلمة، أبدلت لسكونها بعد همزة مفتوحة؛ وذلك أن أصل هذه الكلمة: أأمتم، بثلاث همزات: الأولى للاستفهام، والثانية همزة «أفعل»، والثالثة فاء الكلمة، فالثالثة يجب قلبها ألفاً؛ لما عرفته أول هذا الموضوع، وأما الأولى فمخففة ليس إلا، وأما الثانية فهى التى فيها الخلاف بالنسبة إلى التحقيق والتسهيل.

الثانية: قراءة حفص، وهى: (أمتم) بهمزة واحدة، بعدها الألف المشار إليها فى جميع القرآن. وهذه القراءة تحتمل الخبر المحض المتضمن للتوبيخ، وتحتمل الاستفهام المشار إليه، ولكنه حذف لفهم المعنى، ولقراءة الباقيين.

الثالثة: قراءة نافع وأبى عمرو وابن عامر والبنى عن ابن كثير، وهى تحقيق الأولى، وتسهيل الثانية بين الألف المذكورة، وهو استفهام إنكار، كما تقدم.

الرابعة: قراءة قنبل عن ابن كثير، وهى التفرقة بين السور الثلاث، وذلك أنه قرأ فى هذه =

في حال الوصل من همزة الاستفهام واوا مفتوحة». إنما فعل هذا من أجل ضمة النون، وهكذا هو أصل التسهيل في الهمزة المفتوحة بعد الضمة.

وقوله: «ويمد بعدها مدة في تقدير ألفين».

يعنى أنه يلفظ بعد الواو بهمزة ملىة، وبعد الهمزة الملىة ألف ساكنة، فسمى مجموع الحرفين مدة على ما تقدم فى ﴿هَتَأْتُمْ﴾، وكذا قوله: «والباقون على الاستفهام بهمزة ومدة مطولة بعدها فى تقدير ألفين» يعنى بالباقيين: نافعا والبزى وأبا عمرو وابن عامر، كلهم حققوا همزة الاستفهام وسهلوا الهمزة التى بعدها وأثبتوا الألف ساكنة بعد الهمزة الملىة، فعبر عن الهمزة الملىة والألف بمدة فى تقدير ألفين.

وقوله: «ولم يدخل أحد منهم ألفا بين الهمزة المحققة والملىة».

يعنى: لم يدخل قالون وأبو عمرو وهشام بين همزة الاستفهام والهمزة المسهلة ألفا فى هذه المواضع، يعنى هنا وفى «طه» وفى الشعراء، بخلاف ما فعلوا فى باب ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾؛ لأنهم أرادوا فى باب ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ بإدخال الألف بين الهمزة المحققة والملىة: أن يزيلوا ثقل اجتماع الهمزتين وإن كانت إحداهما مسهلة، وامتنعوا هنا من ذلك؛ لما عرض لهم من ثبوت الألف بعد الهمزة الملىة، فلو أدخلوا ألفا لوقعت الهمزة الملىة بين ألفين ساكنتين وهى مشبهة للألف؛ فكأن ذلك يشبه اجتماع ثلاث ألفات بعد الهمزة المحققة، وذلك يشبه اجتماع أربع ألفات، والله جل ذكره وعز أمره أعلم وأحكم.

= السورة حال الابتداء بـ (أمتتم) بهمزتين، أولاهما محققة، والثانية مسهلة بين بين، وألف بعدها، كقراءة رفيقه البزى. وحال الوصل يقرأ: (قال فرعون وأمتتم) بإبدال الأولى واوا، وتسهيل الثانية بين بين وألف بعدها؛ وذلك أن الهمزة إذا كانت مفتوحة بعد ضمة جاز إبدالها واوا، سواء كانت الضمة والهمزة فى كلمة واحدة، نحو: جَوْنٌ (يؤاخذكم) و (مؤجلا)، أم فى كلمتين، كهذه الآية، وقد فعل مثل ذلك أيضا فى سورة الملك فى قوله: ﴿إليه النشور وأمتتم﴾ [الملك: ١٥، ١٦]، فأبدل الهمزة الأولى واوا؛ لانضمام ما قبلها حال الوصل. وأما فى الابتداء فيخففها؛ لزوال الموجب لقلبها، إلا أنه ليس فى سورة الملك ثلاث همزات.

ينظر الدر المصون (٣/٣٢٣-٣٢٤).

سورة براءة

قال الحافظ - رحمه الله - في ترجمة ﴿أَيْمَةً﴾ [الآية: ١٢]: «وأدخل هشام - من قراءتى على أبى الفتح - بينهما ألفاً^(١)».

(١) قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو: (أئمة) بهزتين ثانيتهما مسهلة بين بين ولا ألف بينهما. والكوفيون وابن ذكوان عن ابن عامر بتخفيفهما من غير إدخال ألف بينهما، وهشام كذلك إلا أنه أدخل بينهما ألفاً. هذا هو المشهور بين القراء السبعة، ونقل الشيخ عن نافع ومن معه، أنهم يدلون الثانية ياء صريحة، وأنه قد نقل عن نافع المد بينهما، أى: بين الهمزة والياء. فأما قراءة التحقيق وبين بين، فقد ضعفها جماعة من النحويين كأبى على الفارسي وتابعيه، ومن القراء أيضاً من ضعف التحقيق مع روايته له، وقراءته به لأصحابه. ومنهم من أنكروا التسهيل بين بين؛ فلم يقرأ به لأصحاب التخفيف، وقرأوا بياء خفيفة الكسر، نصوا على ذلك فى كتبهم.

وأما القراءة بالياء فهى التى ارتضاها الفارسي وهؤلاء الجماعة؛ لأن النطق بالهمزتين فى كلمة واحدة ثقيل، وهمزة بين بين بزنة المخففة. والزمخشري جعل القراءة بصريح الياء لحنًا، وتحقيق الهمزتين غير مقبول عند البصريين، قال: (فإن قلت: كيف لفظ (أئمة)؟، قلت: بهمزة بعدها همزة بين بين، أى: بين مخرج الهمزة والياء، وتحقيق الهمزتين قراءة مشهورة، وإن لم تكن مقبولة عند البصريين. وأما التصريح بالياء فلا يجوز أن تكون، ومن قرأ بها فهو لاحن محرف) قال الشيخ: (وذلك دأبه فى تلحين المقرئين، وكيف تكون لحنًا، وقد قرأ بها رأس النحاة البصريين: أبو عمرو بن العلاء، وقارئ أهل مكة ابن كثير، وقارئ أهل المدينة نافع!).

قلت: لا ينقم على الزمخشري شيء؛ فإنه إنما قال: إنها غير مقبولة عند البصريين، ولا يلزم من ذلك أنه لا يقبلها، غاية ما فى الباب أنه نقل على غيره. وأما التصريح بالياء، فإنه معذور فيه؛ لأنه - كما قدمت لك - إنما اشتهر بين القراء التسهيل بين بين لا الإبدال المحض، حتى إن الشاطبي جعل ذلك مذهبًا للنحويين لا للقراء، فالزمخشري إنما اختار مذهب القراء لا مذهب النحاة فى هذه اللفظة.

وقد رد أبو البقاء قراءة التسهيل بين بين، فقال: (ولا يجوز هنا أن تجعل بين بين، كما جعلت همزة (أئذا)؛ لأن الكسرة هنا منقولة وهناك أصلية، ولو خففت الهمزة الثانية هنا على القياس لقلت ألفًا؛ لانفتاح ما قبلها، ولكن ترك ذلك؛ لتتحرك بحركة الميم فى الأصل). قلت: قوله: (منقولة) لا يفيد؛ لأن النقل هنا لازم، فهو كالأصل. وقوله: (ولو خففت على القياس... إلى آخره) لا يفيد أيضًا؛ لأن الاعتبار بالإدغام سابق على الاعتبار بتخفيف الهمزة. ولذلك موضع يضيق هذا الموضوع عنه.

وزن أئمة: أفْعَلَةٌ؛ لأنها جمع «إمام»، كحمار وأحمره، والأصل: أممة، فالتقى ميمان، فأريد إدغامهما، فنقلت حركة الميم الأولى للساكن قبلها، وهو الهمزة الثانية؛ فأدى ذلك إلى اجتماع همزتين ثانيتهما مكسورة: فالنحويون البصريون يوجبون إبدال الثانية ياء، وغيرهم يحقق أو يسهل بين بين. ومن أدخل الألف فللخفة حتى يفرق بين الهمزتين، والأحسن حينئذ أن يكون ذلك فى التحقيق كما قرأ هشام. وأما ما رواه

هذه قراءة الحافظ على شيخه أبي الفتح فارس بن أحمد عن قراءته على عبد الباقي بن الحسن، وذكر في المفردات في باب الهمزتين أنه قرأ على شيخه أبي الحسن، وعلى أبي الفتح أيضا عن قراءته على عبد الله بن الحسين^(١) البغدادي بغير ألف.

ولم يذكر الشيخ والإمام عن هشام إدخال الألف في ﴿أَيِّمَةً﴾ ولا في باب الهمزتين إلا في المواضع السبعة خاصة، على ما تقدم.

قال الحافظ - رحمه الله - : «قرأ» عاصم والكسائي: ﴿عَزِيْرٌ﴾ [٣٠] بالتونين وكسره».

وجه هذه القراءة أن يكون ﴿عَزِيْرٌ﴾ مبتدأ و ﴿أَبْنُ﴾ خبره، ثم كسر التونين لالتقاء الساكنين وهما التونين والباء.

وقوله: «ولا يجوز ضمه في مذهب الكسائي؛ لأن ضمة التونين^(٢) ضمة إعراب فهي غير لازمة لانتقالها».

إنما اعتذر عن مذهب الكسائي في منع تحريك التونين بالضم؛ لأن الكسائي يضم التونين إذا لقيه ساكن وكان بعد ذلك الساكن ضمة لازمة كقوله تعالى: ﴿بِرَحْمَةٍ ادخلوها﴾ [الأعراف: ٤٩] و ﴿مبين أقنلوا﴾ [يوسف: ٨-٩] و ﴿خبثة اجتت﴾ [إبراهيم: ٢٦] فيحرك التونين بالضم إتباعا للضمة التي بعده، وكذلك يفعل متى عرض له التقاء الساكنين من كلمتين، وكان بعد الثاني ضمة^(٣) لازمة نحو: ﴿ولقد استهزئ﴾ [الأنعام: ١٠]، ﴿وقالت أخرج﴾ [يوسف: ٣١]، فلما تقرر هذا من مذهبه قدر الحافظ أن يقال: وما منعه من ضم التونين هنا، وقد وقع بعد الباء الساكنة حرف مضموم وهو النون؟ فقال: «لأن ضمة النون عارضة؛ لكونها للإعراب، وليست بلازمة، بخلاف ضمة الخاء في قوله تعالى ﴿بِرَحْمَةٍ ادخلوها﴾، والتاء في قوله تعالى: ﴿خبثة اجتت﴾، فلم يجعل الكسائي الحركة التي تعرض للإعراب كالحركة

= الشيخ عن نافع من المد مع نقله عنه أنه يصرح بالياء فللمبالغة في الخفة.

ينظر: الدر المصون (٤٥٠-٤٥١).

(١) في أ: الحسن. والمثبت كما في النهاية.

(٢) في ب: النون.

(٣) زاد في أ: غير.

اللازمة في بنية الكلمة؛ فلذلك كسر هنا على رعى التقاء الساكنين ولم يضم». وإنما خص الحافظ هذا الاعتذار بقراءة الكسائي دون قراءة عاصم؛ لأن مذهب عاصم الكسر في جميع ما ذكر، سواء كانت الضمة بعد الساكن لازمة أو عارضة، إنما يحرك أبدا في مثل هذا بالكسر على رعى أصل التقاء الساكنين. قال الحافظ - رحمه الله - في ترجمة ﴿هَارٍ﴾ [١٠٩] «والنقاش عن الأخفش بالفتح».

هذا التقييد يقتضى إثبات الإمالة أيضا عن ابن ذكوان. وقال في «المفردات»: «واتفق قالون وابن ذكوان على إمالة فتحة الهاء في قوله - عز وجل - في التوبة: ﴿هَارٍ﴾، على أن الفارسي قرأني ذلك عن قراءته على النقاش عن الأخفش بإخلاص الفتح، [والذى]^(١) نص عليه الأخفش في كتابه الإمالة اليسيرة». انتهى.

ولم يذكر الشيخ والإمام هنا عن ابن ذكوان إلا الإمالة خاصة، والله عز وعلا وتبارك أعلم.

سورة يونس

قال الحافظ - رحمه الله - في ترجمة ﴿وَلَا أَدْرِيكُمْ بِهِ﴾^(٢) [الآية: ١٦]:

(١) سقط في أ. وقرأ ابن كثير عن البزى: (ولأدراكم) بلام داخله على (أدراكم) مثبتا، والمعنى: ولأعلمكم به من غير وساطتي إما بواسطة ملك أو رسول غيري من البشر، ولكنه خصني بهذه الفضيلة، وقراءة الجمهور (لا) فيها مؤكدة؛ لأن المعطوف على المنفى منفي، وليست (لا) هذه هي التي يُنقى بها الفعل؛ لأنه لا يصح نفي الفعل بها إذا وقع جوابا، والمعطوف على الجواب جواب، ولو قلت: لو كان كذا لا كان كذا، لم يجز، تقول: ما كان كذا، وقرأ ابن عباس، والحسن، وابن سيرين، وأبو رجاء: (ولا أدراكم) بهمزة ساكنة بعد الراء، وفي هذه القراءة تخريجان:

أحدهما: أنها مبدلة من ألف، والألف منقلبة عن ياء؛ لانفتاح ما قبلها، وهي لغة لعقيل، حكاها قطرب، يقولون في «أعطينك»: «أعطاتك»، وقال أبو حاتم: قلب الحسن الياء ألفا كما في لغة بني الحرث، يقولون: علاك وإلاك، ثم همز على لغة من قال في العالم: العالم. وقيل: بل أبدلت الهمزة من نفس الياء (لبأت بالحج)، و (رثأت فلائا) أي: كئيت ورثيت.

والثاني: أن الهمزة أصلية وأن اشتقاقه من الدرء وهو الدفع، كقوله: ﴿ويدرأ عنها العذاب﴾ [النور: ٨] ويقال: (أدرأته)، أي: جعلته داريا، والمعنى: ولأجعلنكم بتلاوته =

«وكذلك روى النقاش عن أبي ربيعة عن البرزى».

يعنى حذف الألف، وهذا التقييد يقتضى أنه قرأ أيضا من غير هذا الطريق بإثبات الألف، وقد نص على ذلك فى «المفردات»، وذكر أنه قرأ بالقصر على الفارسى، ولم يذكر الشيخ والإمام فى: ﴿أَذْرَنْكُمْ﴾ عن البرزى إلا بإثبات الألف، وكذلك ذكر الحافظ فى «التيسير»: الفتح فى ﴿أَذْرَنْكُمْ﴾ و ﴿أَذْرَنْكَ﴾ [الآية: ٣] عن النقاش عن الأخفش، يعنى عن ابن ذكوان، وهذا التقييد يقتضى أيضا ثبوت الإمالة عن ابن ذكوان، ولم يذكر الشيخ والإمام عنه إلا الإمالة.

قال الحافظ - رحمه الله - فى ترجمة ﴿لَا يَهْدَى﴾ [٣٥]: «عن قالون وأبى عمرو إلا أنهما يخفيان حركة الهاء».

كذا قال الشيخ والإمام.

وقوله: «والنص عن قالون: الإسكان».

ذكر الإمام أنه قرأ به، وحكاه الشيخ وقال: «وليس بشيء».

يريد: لما فيه من التقاء الساكنين.

وقوله: «وقال اليزيدى عن أبى عمرو: وكان يشم الهاء شيئا من الفتح».

هذا القول موافق لما تقدم من القول بالإخفاء، وقد تقدم أن معنى إخفاء الحركة النطق ببعضها.

وقال الشيخ: «وقيل عن أبى عمرو: إنه كان يختلس الحركة».

قال الحافظ - رحمه الله - فى ترجمة ﴿ءَأَكْن﴾ [الآيتان: ٥١، ٩١]: «وكلهم

سهل همزة الوصل التى بعد همزة الاستفهام فى ذلك وشبهه».

اعلم أن جملة ما فى القرآن منه سبعة مواضع، منها: ﴿قُلْ ءَٱلذَّكَّرِينَ﴾ فى

= خصمًا تدرءوننى بالجدال. وقال أبو البقاء: وقيل هو غلط؛ لأن قارئها ظن أنها من الدرء،

وهو الدفع. وقيل: ليس بغلط، والمعنى: لو شاء الله لدفعكم عن الإيمان به.

وقرأ شهر بن حوشب والأعمش: ولا أنذرتكم من الإنذار، وكذلك هى فى حرف

عبد الله. والضمير فى (قبله) عائد على القرآن، وقيل: على النزول، وقيل: على وقت

النزول. و (عمراً) مشبه بطرف الزمان؛ فانتصب انتصابه، أى: مدة متطاولة، وقيل: هو

على حذف مضاف، أى: مقدار عمر. وقرأ الأعمش: (عمراً) بسكون الميم، كقولهم:

(عضدا) فى (عَضُد).

ينظر: الدر المصون (١٤/٤).

موضعين من الأنعام [الآيتان: ١٤٣، ١٤٤]، و ﴿ءَأَلْتَنَ﴾ في الموضعين، وكذلك ﴿قُلْ ءَللَّهُ أَذِنٌ لَّكُمْ﴾ في هذه السورة [الآية: ٥٩]، و ﴿ءَللَّهُ خَيْرٌ﴾ في النمل [الآية: ٥٩]، والموضع السابع ﴿السحر إن الله سيطله﴾ في هذه السورة [الآية: ٨١] على قراءة أبي عمرو.

وقوله: «ولم يحققها أحد منهم ولا فصل بينها وبين التي قبلها بالألف لضعفها، ولأن البدل في قول أكثر القراء والنحويين يلزمها».

اعلم أن همزة الوصل أبدا تسقط في الدرج إلا إذا كانت لام التعريف، ودخل عليها همزة الاستفهام فإنها إذ ذاك لو أسقطت، ولم يبق في مكانها ما يدل عليها - للزم عند الابتداء اختلاط لفظ الاستفهام بلفظ الخبر؛ إذ كان يتوهم في همزة الاستفهام أنها همزة الوصل، فأرادوا أن يبقوا علامة تدل على أن الهمزة للاستفهام؛ فجعلوا مكان همزة الوصل ألفا ساكنة بين همزة الاستفهام ولام التعريف، فهذا معنى قوله: «لأن البدل يلزمها» يريد بدل الألف منها، وإنما قال: «في قول أكثر القراء والنحويين»؛ لأن منهم من لا يبدل منها الألف، ولكن يجعلها مسهلة بين بين، كما يفعل بهمزة القطع إذا دخلت عليها همزة الاستفهام. وقد ذكر المذهبين في غير هذا الكتاب، وزعم أن جعلها بين بين هو القياس، وأنشد: [من الوافر]

أألخير الذي أنا أبتغيه أم الشر الذي هو يبتغيني^(١)
والشاهد فيه: أن وزن البيت لا يحصل إلا إذا جعلت مكان همزة الوصل في قوله: «أألخير» همزة مسهلة، إلا أن البدل أكثر استعمالا، لكن من أخذ بالبدل فلا بد له من إشباع المد في هذه الألف من أجل لقيها للسكان بعدها وهو لام التعريف، وإلى هذين المذهبين أشار ابن فيرّه - رحمه الله - حيث قال: [من الطويل]

وإن همز وصل بين لام مسكن وهمزة الاستفهام فامدده مبدلا

(١) البيت للمثقب العبدى في ديوانه ص (٢١٣)، وخزانة الأدب (٣٧/٦)، (١٨٠/١١) وشرح اختيارات المفضل ص (١٢٦٧)، وشرح شواهد الشافية ص (١٨٨)، وشرح شواهد المغنى (١٩٢/١)، والشعر والشعراء (٤٠٣/١)، ولسان العرب (٣٧/١٢) (أنم)، وله أو لسحيم بن وثيل أو لأبي زيد في المقاصد النحوية (١٩٢/١).

والشاهد فيه قوله: (أألخير) حيث جاءت الهمزة الثانية بين بين لثقل تحقيق همزتين مجتمعتين في كلمة.

فللكل ذا أولى ويقصره الذى يسهل عن كل ك «آلان» مثلاً وقد تقدم فى باب المد أن الألف الثانية التى بعد اللام فى ﴿ءَأَكْنَ﴾ مقصورة غير مطولة، وإنما اختص لزوم اختلاط لفظ الاستفهام بلفظ الخبر بالابتداء دون الوصل؛ لأن همزة الوصل لا تثبت فى الوصل، فكان يقع الفرق فى الوصل بين الاستفهام والخبر بثبوت همزة الاستفهام وسقوط همزة الوصل، لكن حملوا الوصل على الابتداء [فأثبتوا]^(١) بدلا من همزة الوصل التى مع لام التعريف بعد همزة الاستفهام فى الوصل كما أثبتوه فى الابتداء؛ ليكون العمل واحدا، أما همزة الوصل التى لا تكون مع لام التعريف فلا يعوض منها شىء عند دخول همزة الاستفهام عليها؛ لعدم الاختلاط: فإن همزة الاستفهام مفتوحة وهمزة الوصل إذ ذاك مكسورة كقوله تعالى فى البقرة: ﴿قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا﴾ [الآية: ٨٠] وفى سورة مريم - عليها السلام - : ﴿أَطَّلَعَ الْغَيْبَ أَوْ آتَخَذَ﴾ [الآية: ٧٨] وفى سبأ: ﴿أَفَرَأَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾ [الآية: ٨]، وفى الصافات: ﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ﴾ [الآية: ١٥٣] وفى «ص»: ﴿أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنْتَ مِنْ آلَائِنَ﴾ وفى «المنافقين»: ﴿أَسْتَعْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ [الآية: ٦].

الهمزة فى جميع ذلك مفتوحة على قراءة الجماعة؛ لأنها همزة الاستفهام، وكذلك: ﴿أَتَّخَذْتَهُمْ سِحْرِيًّا﴾ فى «ص» [آية: ٦٣] أيضا الهمزة مفتوحة على قراءة الحرميين وابن عامر وعاصم؛ لأنها للاستفهام، وأما على قراءة أبى عمرو وحمزة والكسائى فهى مكسورة على الخبر، والله سبحانه وله الحمد أعلم وأحكم.

سورة هود عليه السلام

قال الحافظ - رحمه الله - : «حفص وحمزة: ﴿أَلَا إِنَّ ثَمُودًا﴾ هنا [الآية: ٦٨] وفى الفرقان [٣٨] والعنكبوت [٣٨] بفتح الدال من غير تنوين، ووقفا بغير ألف، والباقون بالتنوين ووقفوا بالألف عوضا منه».

ذكر الحافظ فى «التحبير» أن «ثمود» فى هذه المواضع كلها مرسوم بالألف فى جميع المصاحف^(٢)، وكذلك الحرف الذى فى سورة النجم؛ فيكون وقف حفص

(١) سقط فى أ.

(٢) قرأ حمزة وحفص هنا وفى الفرقان: ﴿وعادا وثمود﴾، وفى العنكبوت: ﴿وعادا وثمودا وقد تبين لكم﴾ [٣٨]، وفى النجم: ﴿وثمود فما أبقي﴾ [٥١] جميع ذلك بمنع الصرف، وافقهم أبو بكر على الذى فى النجم. وقوله: (ألا بعدا لثمود) منعه القراء الصرف إلا =

وحمزة فيها بغير ألف مخالفا لخط المصحف، وهذه المسألة من بقايا باب الوقف على مرسوم الخط، كما وقع التنبيه عليه هناك في آخر الباب، والله تبارك اسمه وتعالى جده أعلم وأحكم.

سورة يوسف عليه السلام

قال الحافظ - رحمه الله - : «وكلهم قرأ: ﴿مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا﴾ [الآية: ١١] بإدغام النون الأولى في الثانية...» إلى آخره^(١).

هذا كلام يشكل على المبتدئ، فإنه نص أولاً على الإدغام، ونص آخراً على أنه ليس بإدغام صحيح.

= الكسائي فإنه صرفه، وقد تقدم أن من منع جعله اسماً للقبيلة، ومن صرف جعله اسماً للحى، وأنشد على المنع:

ونادى صالح يا رب فاترك بأل ثمود منك غداً عذاباً
وأنشد على الصرف:

دعت أم عمرو أمر شر علمته بأرض ثمود كلها فأجابها
ينظر الدر المصون (١١١/٤-١١٢).

(١) وقرأ العامة (تأمننا) بالإخفاء، وهو عبارة عن تضعيف الصوت بالحركة، والفصل بين النونين، إلا أن النون تكون رأساً؛ فيكون ذلك إخفاء لا إدغاماً. قال الداني: (وهو قول عامة أئمتنا، وهو الصواب؛ لتأكيد دلالته وصحته في القياس). وقرأ بعضهم ذلك بالإشمام، وهو عبارة: عن ضم الشفتين إلى حركة الفعل مع الإدغام الصريح، كما يشير إليها الواقف. وفيه عسر كبير، فقالوا: وتكون الإشارة إلى الضمة بعد الإدغام أو قبل كماله، والإشمام يقع بإزاء معان هذا من جملتها، ومنها: إشراف الكسرة شيئاً من الضم نحو: (قيل، وغيض) وبابه. ومنها: إشمام أحد حرفين شيئاً من الآخر كإشمام الصاد زائياً في (الصراط) (ومن أصدق) وبابهما، فهذا خلط حرف بحرف، كما أن ما قبله خلط حركة بحركة. ومنها: الإشارة إلى الضمة في الوقف خاصة، وإنما يراه البصير دون الأعمى. وقرأ أبو جعفر بالإدغام الصريح من غير إشمام، وقرأ الحسن ذلك بالإظهار؛ مبالغة في بيان إعراب الفعل، وللمحافظة على حركة الإعراب اتفق الجمهور على الإخفاء أو الإشمام كما تقدم تحقيقه. وقرأ ابن هرمز: (لا تأمننا) بضم الميم [و] نقل حركة النون الأولى عند إرادة إدغامها بعد سلب الميم حركتها، وخط المصحف بنون واحدة، ففي قراءة الحسن مخالفة لها. وقرأ أبو رزين وابن وثاب (لا تيمنا) بكسر حرف المضارعة، إلا أن ابن وثاب سهل الهمزة. قال الشيخ: ومجيئه بعد (ما لك) والمعنى يرشد إلى أنه نفى لا نهى، وليس كقولهم: ما أحسننا، في التعجب؛ لأنه لو أدغم لالتبس التعجب بالنفى. قلت: وما أبعد هذا عن توهم النهى حتى ينص عليه. وقوله: لالتبس بالنفى، صحيح. ينظر الدر المصون (١٥٨/٤-١٥٩).

فاعلم أن أصل هذه الكلمة «تأمننا» بنونين: الأولى لام الفعل، وحقها أن تكون محركة بالضم، والثانية ضمير المتكلم عن نفسه وغيره، إلا أنها كتبت في المصحف بنون واحدة، وأطلق القراء على هذه الكلمة أنها تقرأ بالإدغام، ثم اختلفوا في تفسير ذلك:

فمنهم من التزم فيها بالإدغام الصحيح فينطق بعد الميم بنون واحدة مشددة، إلا أنه عند فراغه من النطق بالميم وتوجهه إلى النطق بتلك النون يضم شفثيه، يشير بذلك إلى الضمة التي تستحق النون الأولى قبل الإدغام، ثم يتبع هذه الإشارة بالنطق بالنون مشددة مفتوحة؛ فتسمى تلك الإشارة إشماما.

ومنهم من حمل التعبير بالإدغام على المسامحة فيلفظ بعد الميم بنونين على الأصل: يُحرك الأولى بضممة خفية ويُبقي الثانية على فتحها، ويكون ذلك المقدار الذي حصل في النون الأولى من لفظ الضمة مانعا من حقيقة الإدغام وموجبا للتفكيك، إلا أنه لما كانت تلك الحركة خفية راجعة إلى باب الروم الذي هو النطق ببعض الحركة ولم تكن متممة، حصل بذلك إخفاء النون الأولى؛ فأشبه الإدغام فسماه إدغاما بهذا القدر على المجاز والمسامحة، وعلى هذا التفسير الثاني يتخرج كلام الحافظ هنا ويندفع الإشكال، وقد بسط الحافظ المذهبين في «إيجاز البيان» وغيره من كتبه، ورجح مذهب القائلين بالإخفاء، كما فعل في «التيسير».

وأما الشيخ والإمام فأخذا بالقول الآخر فجعلاه إدغاما صحيحا، وتكون الإشارة على قولهما إشماما لا روما؛ لأنها لا تقتضى تفكيك النون الأولى من الثانية، وإن كان لها مع ذلك أثر في السمع، فتأمله.

وقد بسط الشيخ القول في هذه المسألة في كتاب «التنبيه» فانظره فيه.

وقول الحافظ: «وحقيقة الإشمام في ذلك: أن يشار بالحركة إلى النون».

يريد: يلفظ ببعض الحركة في النون الأولى، وسماه إشارة؛ لأنها حركة غير متممة، وقد مر من كلامه في باب الوقف وفي باب الإدغام الكبير أنه يسمى كل واحد من الروم والإشمام: إشارة.

وقوله: «لا بالعضو إليها».

يعنى أن هذه الإشارة تكون بمجرد الشفتين من غير أن يحصل في النطق شيء من لفظ الحركة؛ لأنه لو كان كذلك للزم الإدغام الصحيح، بل لا بد من النطق بالحركة

الضعيفة، وأنت تعلم أنه لا بد عند النطق بتلك الحركة الضعيفة من حصول تكيف الشفتين بصورة الإشارة، وإذا كان كذلك لزم أنه لم يرد بقوله: «لا بالعضو إليها» نفي حصول تكيف الشفتين، وإنما أراد نفي الاختصار على مجرد ذلك التكيف، وكان ينبغي للحافظ أن يسمى ذلك النطق روما، وأن يقول: وحقيقة الروم، بدل قوله «وحقيقة الإشمام».

وقوله: «فيكون ذلك إخفاء» يجوز رفع النون من «يكون» على القطع، ويجوز نصبه بالعطف على «يشار»، ولا يجوز نصبه على تقدير كون الفاء جواباً للنفي في قوله: «لا بالعضو»، وباقي كلامه بيّن بحول الله تبارك وتعالى.

قال الحافظ - رحمه الله - في ترجمة ﴿يا بشرى﴾^(١) [١٩]: «وبذلك يأخذ عامة أهل الأديان في مذهب أبي عمرو... إلى آخره.

إنما قال هذا؛ لأنه قد روى عن أبي عمرو خلافه.

قال الشيخ - رحمه الله - : «وقد ذكر عن أبي عمرو مثل ورش» يعنى بين اللفظين، ثم قال: «[والفتح]^(٢) أشهر».

قال الحافظ - رحمه الله - في ترجمة ﴿هَيْتَ لَكَ﴾^(٣) [٢٣]: «وقد روى عنه ضم التاء».

(١) قرأ الكوفيون بحذف ياء الإضافة، وأمال ألف «فعلَى» الأخوان، وأمالها ورش بين بين، وعن أبي عمرو الوجهان، ولكن الأشهر عنه عدم الإمالة. وليس ذلك على أصله على ما قرر في علم القراءات. وقرأ الباقر: ﴿يا بشرى﴾ [يوسف: ١٩] مضاف لياء المتكلم، ونداء البشرى على حد قوله: ﴿يا حسرتى على ما فرطت﴾ [الزمر: ٥٧] ﴿يا حسرة على العباد﴾ [يس: ٣٠] كأنه يقول: يا بشرى هذا وقت أوان أن ينادى ويصاح بك. ومن زعم أن (بشرى) اسم رجل كالسدى، فقد أبعد. وقرأ ورش عن نافع (يا بشرى) بسكون الياء، وهو جمع بين ساكنين فى الوصل، وقال الزمخشري؛ (وليس بالوجه؛ لما فيه من التقاء الساكنين على غير حده، إلا أن يقصد الوقف). وقرأ الجحدري وابن أبي إسحاق والحسن: (يا بشرى) وإدغامها فى ياء الإضافة، وهى لغة هذلية، وقال الزمخشري: وفى قراءة الحسن: (يا بشرى) بالياء مكان الألف جعلت الياء بمنزلة الكسرة قبل ياء الإضافة، وهى لغة للعرب مشهورة، سمعت أهل السروات فى دعائهم، يقولون: يا سيدى ومولى).

ينظر الدر المصون (٤/١٦٥).

(٢) سقط فى أ.

(٣) اختلف أهل النحو فى هذه اللفظة، هل هى عربية أم معربة؟ فقيل: معربة من القبطية، بمعنى: هلم لك، قاله السدى. وقيل: من السريانية، قاله ابن عباس والحسن. وقيل: من =

= العبرانية، وأصلها (هيتا ليج)، أى: تعاله، فأعربه القرآن، قاله أبو زيد الأنصارى: وقيل: هى لغة حورانية وقعت إلى أهل الحجاز، فتكلموا بها، ومعناها: (تعال)، قاله الكسائى والفراء، وهو منقول عن عكرمة والجمهور على أنها عربية. قال مجاهد: هى كلمة حث وإقبال.

ثم هى فى بعض اللغات تتعين فعليتها، وفى بعضها اسميتها، وفى بعضها يجوز الأمران، وستعرف ذلك من القراءات المذكورة فيها: فقرأ نافع وابن ذكوان (هيت) بكسر الهاء، و (ياء) ساكنة، و (تاء) مفتوحة. وقرأ: (هيت) بفتح الهاء، و (ياء) ساكنة، و (تاء) مضمومة، ابن كثير. وقرأ (هتت لك) بكسر الهاء، وهمزة ساكنة، و(تاء) مفتوحة أو مضمومة، هشام. وقرأ (هيت) بفتح الهاء، و (ياء) ساكنة، وتاء مفتوحة، الباقون. فهذه خمس لغات قراءات فى السبع، وقرأ ابن عباس وأبو الأسود والحسن وابن محيصن بفتح الهاء وياء ساكنة، وتاء مكسورة، وحكى النحاس: أنه قرئ: بكسر الهاء والياء بينهما ياء ساكنة. وقرأ ابن عباس: (هيتت) بضم الهاء وكسر الياء بعدها ساكنة، ثم تاء مضمومة، بزنة «جِيئْتُ». وقرأ زيد بن على، وابن أبى إسحاق بكسر الهاء، وياء ساكنة، وتاء مضمومة.

فهذه أربع فى الشاذ؛ فصارت تسع قراءات؛ فتعين كونها اسم فعل فى غير قراءة ابن عباس (هيت) بزنة (جيت)، وفى غير قراءة كسر الهاء، سواء كان ذلك بالياء أم بالهمزة، فمن فتح التاء بناها على الفتح، تخفيفاً نحو: أين، وكيف، ومن ضمها كابن كثير فتشبيهاً بـ (جيت)، ومن كسر فعلى أصل التقاء الساكنين كـ (تختر)، وفتح الهاء وكسرها لغتان، وتعين فعليتها فى قراءة ابن عباس: (هيتت) بزنة (جيتت)؛ فإنها فيها فعلاً ماضياً مبنياً للمفعول مسنداً لضمير المتكلم من (هيات الشىء)، ويحتمل الأمرين فى قراءة من كسر الهاء وضم التاء: فيحتمل أن تكون فيه اسم فعل بنيت على الضم، كـ (حيث)، وأن تكون فعلاً مسنداً لضمير المتكلم من: هاء الرجل يهيه، كـ (جاء يجيء)، وله حيثن معنيان:

أحدهما: أن يكون بمعنى: حسنت هيتته.

والثانى: أن يكون بمعنى: تهيأ، يقال: هيت، أى: حسنت هيتتى، أو تهيأت. وجوز أبو البقاء أن يكون (هتت) هذه: هاء يهاء، كـ (شاء، يشاء).

وقد طعن جماعة على قراءة هشام التى بالهمز وفتح التاء، فقال الفارسى: يشبه أن الهمز وفتح التاء وهم من الراوى؛ لأن الخطاب من المرأة ليوסף، ولم يتهيأ لها بدليل قوله: ﴿ورأودته﴾ [يوسف: ٢٣]، و ﴿أنى لم أخنه بالغيب﴾ [يوسف: ٥٢]. وتابعه على ذلك جماعة، وقال مكى بن أبى طالب: (يجب أن يكون اللفظ: هيت لى، ولم يقرأ بذلك أحد). وأيضاً فإن المعنى على خلافه؛ لأنه لم يزل يفر منها ويتباعد عنها وهى تراوده وتطلبه وتقد قميصه، فكيف تخبر أنه تهيأ لها؟!

وقد أجاب بعضهم عن هذين الإشكاليين، بأن المعنى: تهيأ لى أمرى؛ لأنها لم تكن تقدر على الخلوة به فى كل وقت، أو يكون المعنى: حسنت هيتتك، و (لك) متعلق بمحذوف على سبيل البيان، كأنها قالت: القول لك أو الخطاب لكل، كهى فى (سقىا لك ورعىا

= (لك).

قلت: واللام متعلقة بمحذوف على كل قراءة إلا قراءة بينت فيها كونها فعلاً؛ فإنها حينئذ تتعلق بالفعل؛ إذ لا حاجة إلى تقدير شيء آخر. وقال أبو البقاء: (والأشبه: أن تكون الهمزة بدلاً من الياء، أو تكون لغة في الكلمة التي هي اسم للفعل، وليست فعلاً)؛ لأن ذلك يوجب أن يكون الخطاب ليوسف -عليه السلام- وهو فاسد؛ لوجهين:

أحدهما: أنه لم يتهيأ لها، وإنما هي تهيأت له.

والثاني: أنه قال: (لك)، ولو أراد الخطاب لقال: هيت لى.

قلت: قد تقدم جوابه، وقوله: إن الهمزة بدل من الياء، هذا عكس لغة العرب؛ إذ قد عهدناهم يبدلون الهمزة الساكنة ياء إذا انكسر ما قبلها نحو: بئر وذيب، ولا يقبلون الياء المكسورة ما قبلها همزة، نحو: ميل وديك، وأيضاً فإن غيره جعل الياء الصريحة مع كسر الهاء لقراءة نافع وابن ذكوان، محتملة لأن تكون بدلاً من الهمزة، قالوا: فيعود الكلام فيها كالكلام في قراءة هشام.

واعلم أن القراءة التي استشكلها الفارسي هي المشهورة عن هشام، وأما ضم الياء فغير مشهور عنه، وهذا ما أتقنته في شرح حرز الأمانى.

اختلف أهل النحو في هذه اللفظة، هل هي عربية أم معربة؟ فقيل: معربة من القبطية، بمعنى: هلم لك، قاله السدى. وقيل: من السريانية، قاله ابن عباس والحسن. وقيل: من العبرانية، وأصلها (هيتاليج)، أى: تعال، فأعربه القرآن، قاله أبو زيد الأنصارى، وقيل: هي لغة حورانية وقعت إلى أهل الحجاز، فتكلموا بها، ومعناها: (تعال)، قاله الكسائى، والفراء، وهو منقول عن عكرمة والجمهور على أنها عربية.

قال مجاهد: هي كلمة حث وإقبال، ثم هي في بعض اللغات تتعين فعليتها، وفي بعضها اسميتها، وفي بعضها يجوز الأمران، وستعرف ذلك من القراءات المذكورة فيها. فقرأ نافع وابن ذكوان (هيت) بكسر الهاء، وياء ساكنة، وتاء مفتوحة، وقرأ (هيت) بفتح الهاء، وياء ساكنة، وتاء مضمومة، ابن كثير، وقرأ (هنت لك) بكسر الهاء، وهمزة ساكنة، وتاء مفتوحة أو مضمومة، هشام، وقرأ (هيت) بفتح الهاء، وياء ساكنة، وتاء مفتوحة الباقون. فهذه خمس لغات قراءات في السبع، وقرأ ابن عباس وأبو الأسود والحسن وابن محيصن بفتح الهاء وياء ساكنة، وتاء مكسورة، وحكى النحاس: أنه قرئ بكسر الهاء والياء بينهما ياء ساكنة. وقرأ ابن عباس (هيتت) بضم الهاء وكسر الياء بعدها ساكنة، ثم تاء مضمومة، بزنة: جيئت، وقرأ زيد بن على، وابن أبى إسحاق بكسر الهاء، وياء ساكنة، وتاء مضمومة، فهذه أربع في الشاذ، فصارت تسع قراءات فتعين كونها اسم فعل في غير قراءة ابن عباس (هيتت بزنة جيئت) وفي غير قراءة كسر الهاء سواء كان ذلك بالياء أم بالهمزة، فمن فتح التاء بناها على الفتح، تخفيفاً نحو: أين، وكيف، ومن ضمها كابن كثير فتشبيها بـ (جيت)، ومن كسر فعلى أصل التقاء الساكنين كـ (تختر) وفتح الهاء وكسرها لغتان، وتعين فعليتها في قراءة ابن عباس (هيتت) بزنة (جيئت) فإنها فيها فعل ماض مبنى للمفعول مسند لضمير المتكلم من (هيات الشيء)، ويحتمل الأمرين في قراءة من كسر الهاء وضم التاء، فيحتمل أن تكون فيه اسم فعل بنيت على الضم، =

يعنى: عن هشام، وذكر فى «المفردات» أنه قرأ به فى رواية إبراهيم بن (١) عباد عنه، ولم يذكر الشيخ والإمام ضم التاء عن هشام.
قال الحافظ - رحمه الله - : «[قرأ] أبو عمرو ﴿حاشا لله﴾ (٢) فى الحرفين [٣١، ٥١] بألف فى الوصل، فإذا وقف حذفها».

= ك (حيث)، وأن يكون فعلاً مسنداً لضمير المتكلم من هاء الرجل يهيه، (ك- جاء يجيء)، وله حينئذ معنيان:
أحدهما: أن يكون بمعنى: حسنت هيئته.

والثانى: أن يكون بمعنى: تهيأ، يقال: هيت، أى: حسنت هيئتي أو تهيأت. وجوز أبو البقاء أن يكون (هئت) هذه: هاء يهيه، ك (شاء، يشاء) وقد طعن جماعة على قراءة هشام التى بالهمز وفتح التاء، فقال الفارسى: يشبه أن الهمز وفتح التاء وهم من الراوى؛ لأن الخطاب من المرأة لىوسف، ولم يتهياً لها بدليل قوله (وراودته)، و (أنى لم أخنه بالغيب). وتابعه على ذلك جماعة، وقال مكى بن أبى طالب: (يجب أن يكون اللفظ: هيت لى، ولم يقرأ بذلك أحد). وأيضاً فإن المعنى على خلافه؛ لأنه لم يزل يفر منها ويتباعد عنها وهى تراوده وتطلبه وتقد قميصه، فكيف تخبر أنه تهيأ لها؟ وقد أجاب بعضهم عن هذين الإشكالين، بأن المعنى: تهيأ لى أمرك؛ لأنها لم تكن تقدر على الخلوة به فى كل وقت، أو يكون المعنى حسنت هيئتك، و (لك) متعلق بمحذوف على سبيل البيان، كأنها قالت: القول لك أو الخطاب لك كهى فى (سقىا لك ورعىا لك). قال السمين الحلبي: واللام متعلقة بمحذوف على كل قراءة إلا قراءة بينت فيها كونها فعلاً، فإنها حينئذ تتعلق بالفعل؛ إذ لا حاجة إلى تقدير شىء آخر. وقال أبو البقاء: (والأشبه أن تكون الهمزة بدلا من الياء، أو تكون لغة فى الكلمة التى هى اسم للفعل، وليست فعلاً؛ لأن ذلك يوجب أن يكون الخطاب لىوسف - عليه السلام - وهو فاسد لوجهين:

أحدهما: أنه لم يتهياً لها، وإنما هى التى تهيأت له.

والثانى: أنه قال: (لك) ولو أراد الخطاب لقال: هيت لى.

قلت: قد تقدم جوابه، وقوله: (إن الهمزة بدل من الياء) هذا عكس لغة العرب؛ إذ قد عهدناهم يبدلون الهمزة الساكنة ياء إذا انكسر ما قبلها نحو: بير وذيب، ولا يقبلون الياء المكسور ما قبلها همزة، نحو: ميل وديك، وأيضاً فإن غيره جعل الياء الصريحة مع كسر الهاء لقراءة نافع وابن ذكوان محتملة لأن تكون بدلاً من الهمزة، قالوا: فيعود الكلام فيها كالكلام فى قراءة هشام، واعلم أن القراءة التى استشكلها الفارسى هى المشهورة عن هشام، وأما ضم الياء غير مشهور عنه.
ينظر: الدر المصون (٤/ ١٦٧-١٦٨).

(١) فى أ: عن.

(٢) حاشى: عددا النحويون من الأدوات المترددة بين الحرفية والفعلية، فإن جرت فهى حرف، وإن نصبت فهى فعل، وهى من أدوات الاستثناء، ولم يعرف سبويه فعليتها وعرفها غيره، وحكوا عن العرب: غفر الله لى، ولمن سمع دعائى، حاشى الشيطان وابن الأصبح. وأنشدوا:

= وأما استشهاده ب (عن وعلى) فلا يفيد ذلك؛ لأن (عن) حال كونها اسماً إنما بنيت لشبهها بالحرف في الوضع على حرفين، لا أنها باقية على بنائها، وأما قلب ألف (على) مع الضمير فلا دلالة فيه؛ لأننا عهدنا ذلك فيما هو ثابت للاسمية بالاتفاق ك (الذى)، والأولى أن يقال: الذى يظهر فى الجواب عن قراءة العامة، أنها اسم منصوب - كما تقدم تقريره - ويدل عليه قراءة أبى السمال (حاشاً لله) منوناً منصوباً، ولكنهم أبدلوا التنوين ألفاً، كما يدلونه فى الوقف، ثم إنهم أجروا الوصل مجرى الوقف، كما فعلوا ذلك فى مواضع كثيرة، تقدم منها جملة، وسيمر بك مثلها، وقيل فى الجواب عن ذلك: بنيت «حاشاً» فى حال اسميتها؛ لشبهها ب (حاشاً) فى حال حرفيتها لفظاً ومعنى، كما بنيت (عن) (وعلى) لما ذكرنا، قال بعضهم: إن اللام زائدة، وهذا ضعيف جداً بابه الشعر. واستدل المبرد وأتباعه على فعليتها بمجىء المضارع منها، قال النابغة الذبياني:

ولا أرى فاعلاً فى الناس يشبهه ولا أحاشى من الأقسام من أحد

قالو: وتصرف الكلمة من الماضى إلى المستقبل دليل على فعليتها لا محالة، وقد أجاب الجمهور عن ذلك: بأن ذلك مأخوذ من لفظ الحرف. كما قالوا: سوفت بزید، ولوليت له، أى: قلت له: سوف أفعل، وقلت له: لو كان ولو كان، وهذا من ذلك، وهو محتمل. وممن رجح جانب الفعلية: أبو على الفارسى، قال: لا يخلو «حاش» فى قوله: (حاش لله) من أن يكون الجار فى الاستثناء، أو يكون فعلاً على فاعل، ولا يجوز أن يكون الحرف الجار؛ لأنه لا يدخل على مثله، ولأن الحروف لا يحذف منها إذا لم يكن فيها تضعيف؛ فثبت أنه فاعل من الحشا، الذى يراد به الناحية، والمعنى: أنه صار فى حشا، أى: ناحية، وفاعل (حاشاً): يوسف، والتقدير: بَعُدَ من هذا الأمر لله، أى: لخوفه.

قوله: حرف الجر لا يدخل على مثله، مسلم، ولكن ليس هو هنا حرف جر كما تقدم تقريره. وقوله: لا يحذف من الحرف إلا إذا كان مضعفاً، ممنوع، ويدل له قولهم: (مذ) فى (مذ) إذا جر بها، فحذفوا عينها ولا تضعيف، قالوا: ويدل على أن أصلها (مذ) بالنون، تصغيرها على (منيد)، وهذا مقرر فى بابه.

وقرأ أبو عمرو (حاشاً) بألفين: ألف بعد الحاء، وألف بعد الشين، فى كلمتى هذه السورة، وصلاً، ويحذفها وفقاً اتباعاً للرسم، كما سنبه عليه، والباقون يحذف الألف إلا حمزة وصلاً ووقفاً، فأما قراءة أبى عمرو فإنه جاء فيها بالكلمة على أصلها، وأما الباقون فإنهم اتبعوا فى ذلك الرسم، ولما طال اللفظ حسن تخفيفه بالحذف، ولا سيما على قول من يدعى فعليتها كالفارسى، قال الفارسى: وأما حذف الألف فعلى: لم يك، ولم أدر، وأصاب الناس جهد ولو تَرَ ما أهل مكة، و:

وصانى العجاج فيما وصنى

فى شعر رؤبة، يريد: لم يكن ولا أدرى، ولو ترى، ووصانى.

وقال أبو عبيد: رأيتها فى - الذى يقال: إنه الإمام - مصحف عثمان: (حاش لله) بغير

ألف والأخرى مثلها، وحكى الكسائى أنه رآها فى مصحف عبد الله كذلك، قالوا: فعلى ما

= قال أبو عبيد والكسائي ترجح هذه القراءة، ولأن عليها ستة من السبعة، ونقل الفراء أن الإتمام لغة بعض العرب، والحذف لغة أهل الحجاز، قال: ومن العرب من يقول: (حشى زيداً) أراد (حشى لزيد)، فقد نقل الفراء أن اللغات الثلاثة مسموعة، ولكن لغة الحجاز مرجحة عندهم.

وقرأ الأعمش في طائفة (حشى لله) بحذف الألفين، ولقد تقدم أن الفراء حكاها لغة عن بعض العرب، وعليه قوله:

حشى رهط النبي

وقرأ أبي وعبد الله: (حاشى الله) بجر الجلالة، وفيها وجهان:

أحدهما: أن يكون اسمًا مضافًا للجلالة، نحو: سبحان الله، وهو اختيار الزمخشري. والثاني: أنه حرف استثناء جر به ما بعده، وإليه ذهب الفارسي، وفي جعله (حاشا) حرف جر مرادًا به الاستثناء جر به، نظر؛ إذ لم يتقدم في الكلام شيء يستثنى منه الاسم المعظم، بخلاف: (قام القوم حاشى زيد). واعلم أن النحويين لما ذكروا هذا الحرف جعلوه من المتردد بين الفعلية والحرفية عند من أثبت فعليته، وجعله في ذلك، ك (خلا) و (عدا) عند من أثبت حرفية (عدا)، وكان ينبغي أن يذكره من المتردد بين الاسمية والفعلية والحرفية، كما فعلوا ذلك في (على) فقالوا: يكون حرف جر في (عليك)، واسمًا في قوله: (من عليه)، وفعالًا في قوله:

علا زيدنا يوم النقا

وإن كان فيه نظر، ملخصه: أن (على) حال كونها فعالًا غير (على) حال كونها غير فعل؛ بدليل أن ألف الفعلية منقلبة عن واو، ويدخلها التصريف والاشتقاق، دون ذينك، وقد يتعلق من ينتصر للفارسي بهذا، فيقول: لو كان (حاش) في قراءة العامة اسمًا لذكر ذلك النحويون، عند ترددها بين الحرفية والفعلية؛ فلما لم يذكره دل على عدم اسميتها. وقرأ الحسن (حاش) بسكون الشين وصلًا ووقفًا، كأنه أجرى الوصل مجرى الوقف، ونقل ابن عطية عن الحسن أنه قرأ: (حاش الإله)، قال: محذوفًا من «حاشى». يعنى: أنه قرأ بحذف الألف الأخيرة، ويدل على ذلك ما صرح به صاحب اللوامح؛ فإنه قال: بحذف الألف، ثم قال: وهذا يدل على أنه حرف جر يجر به ما بعده، فأما (الإله) فإنه فكه من الإدغام، وهو مصدر أقيم مقام المفعول، ومعناه: المعبود، وحذفت الألف من (حاش) للتخفيف.

قال الشيخ: وهذا الذى قاله ابن عطية وصاحب اللوامح من أن الألف في (حاش) في قراءة الحسن محذوفة الألف لا يتعين إلا أن ينقل عنه أنه يقف في هذه القراءة بسكون الشين فإن لم ينقل عنه في ذلك شيئًا فاحتمل أن تكون الألف حذفت لالتقاء الساكنين، الأصل: حاشا الإله، ثم نقل فحذف الهمزة وحرك اللام بحركتها، ولم يعتد بهذا التحرك؛ لأنه عارض كما يحذف في نحو: (يخشى الإله)، ولو اعتد بالحركة لم تحذف الألف. قلت: الظاهر: أن الحسن يقف في هذه القراءة بسكون الشين، ويستأنس له بأنه سكن الشين في الرواية الأخرى عنه، فلما جرىء بشيء محتمل ينبغي أن يحمل على ما صرح به صاحب اللوامح، وهذا يدل على أنه حرف جر يجر به ما بعده، لا يصح؛ لما تقدم من أنه =

وقع في كلام الشيخ والإمام ما يقتضى الخلاف عنه في إثبات الألف وحذفها في الوقف، وأن الحذف هو المختار.

وذكر الحافظ في التحبير: أن ﴿حَشَّ لِلَّهِ﴾ في الموضعين بغير ألف في جميع المصاحف؛ فيلزم أن قراءة أبي عمرو مخالفة هنا لخط المصحف في الوصل، ومن روى عنه الوقف بالألف فقد خالف أيضا خط المصحف في الوقف، والله سبحانه وتعالى أعلم.

قال الحافظ - رحمه الله - : «[قرأ] قالون والبزى: ﴿بِالسُّوِّ إِلَّا﴾ [الآية: ٥٣] بواو مشددة، بدلا من الهمزة في حال الوصل».

إنما فعلا ذلك؛ لأن أصلهما في الهمزتين المكسورتين من كلمتين تسهيل الأولى وتحقيق الثانية، والأصل في تسهيلها جعلها بين الهمزة والياء على حركتها، كما تقدم في باب الهمزتين، لكن عرض هنا وقوع الواو الساكنة قبل الهمزة، فأبدلا من الهمزة واوا، وأدغما الواو الأولى في الثانية، وهذا النوع من التسهيل يطرد إذا كانت الواو قبل الهمزة زائدة للمد، فأما الواو التي قبل الهمزة في قوله: ﴿يَالسُّوِّ﴾ فليست بزائدة، وإنما هي عين الكلمة، لكن من العرب من يجرى الواو الأصلية إذا سكنت قبل الهمزة مجرى الزائدة، فأجرى قالون والبزى هذه الواو مجرى الواو في ﴿قُرُوْ﴾، على ما تقدم في باب الوقف لحمزة وهشام.

ومن العجب قول الحافظ في «المفردات» في رواية البزى بعد أن ذكر هذا الوجه من إبدال الهمزة واوا وإدغام الواو الأولى في المبدلة من الهمزة - ثم قال: «وهذا الذي لا يجوز في التسهيل غيره».

وكان ينبغي للحافظ أن يقول في «التيسير» في هذا الموضع: فإذا وقفا حقا الهمزة، لكنه استغنى عن ذلك؛ لأنه قدم في باب الهمزتين من كلمتين ما يدل على ذلك وهو قوله: «والتسهيل لإحدى الهمزتين في هذا الباب إنما يكون في الوقف لا

= لو كان حرف جر لكان مستثنى به، ولم يتقدم ما يستثنى منه بمجروره، واعلم أن اللام الداخلة على الجلالة متعلقة بمحذوف على سبيل البيان، كهي في (سقى لك ورعيا لزيد) عن الجمهور، وأما عند المبرد والفارسي، فإنها متعلقة بنفس (حاش)؛ لأنها فعل صريح عندهما، وقد تقدم أن بعضهم ادعى زيادتها. ينظر الدر المصون (٤/١٧٥-١٧٩).

غير؛ لكون التلاصق فيه».

ولما ذكر الشيخ هذه الترجمة قال: «وذكر عن قالون أنه يجعل الأولى كالياء الساكنة».

ثم قال: «والأحسن الجارى على الأصول إلقاء الحركة».

يريد: نقل الحركة إلى الواو؛ لأنها ساكنة غير زائدة، فهي في ذلك مثل الساكن الصحيح نحو ﴿دَفَّ﴾ و ﴿مَلُّ﴾ و ﴿مَرِّ﴾، ووجه التسهيل في ذلك أن يكون بالنقل، كما تقدم في باب الوقف لحمزة.

ثم قال: «ولم يرو عنه».

يعنى: لم يرو عن قالون التسهيل بالنقل في هذا الموضع.

ثم قال: «ويليه في الجواز الإبدال والإدغام».

يعنى: الوجه الذى ذكر الحافظ هنا، وإنما جاز هذا الوجه؛ لكون الواو ساكنة، فشبهت بالواو الزائدة للمد.

ثم قال: «وهو الأشهر عن قالون، وهو المختار لأجل جوازه وللرواية».

ثم قال: «وأما البزى فقد روى عنه الوجهان أيضا».

يعنى إلقاء الحركة والإدغام.

ثم قال: «والاختيار: الإبدال والإدغام».

قال الحافظ - رحمه الله - : «البزى من قرأتى على ابن خواستى الفارسى عن

النقاش عن أبى ربيعة عنه: ﴿فلما استأيسوا﴾^(١) [يوسف: ٨٠] . . . إلى آخر

(١) ﴿استأيسوا﴾ [يوسف: ٨٠]، «استفعل» هنا بمعنى، (فعل) المجرد، يقال: يئس واستأيس، بمعنى: نحو: عجب واستعجب، وسخر واستسخر، وقال الزمخشري: وزيادة السين والتاء فى المبالغة، نحو ما مر فى: ﴿استعصم﴾ [يوسف: ٣٢].

وقرأ البزى عن ابن كثير بخلاف عنه: (استأيسوا) بألف بعد التاء ثم ياء، وكذلك فى هذه السورة ﴿تأيسوا﴾، «إنه لا يأيس» [يوسف: ٨٧]، «إذا استأيس الرسل» [يوسف: ١١٠]. وفى الرعد ﴿أفلم يأيس الذين﴾ [الرعد: ٣١]، الخلاف واحد، فأما قراءة العامة فهى الأصل؛ إذ يقال: يئس، فالفاء ياء والعين همزة، وفيه لغة أخرى، وهى القلب بتقديم العين على الفاء، فيقال: أيس، ويدل على ذلك شيان أحدهما: المصدر الذى هو اليأس.

الثانى: أنه لو لم يكن مقلوباً للزم قلب الياء ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، ولكن منع =

الكلام.

تقييده هذه القراءة بهذه الرواية يدل على أنه قرأ - أيضا - للبزي كالجماعة، وقال في «المفردات» في سورة الرعد ما نصه: «واختلف عنه في قوله - جل وعز - : ﴿أَفَلَمْ يَأْتَيْسَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [الرعد: ٣١] في الهمز وتركه، فقرأته على أبي الحسن عن قراءته بالوجهين بالهمز وتركه، وقرأته على أبي الفتح بالهمز لا غير، وقرأته على الفارسي عن قراءته على النقاش عن أبي ربيعة عنه بترك الهمز، وفي الأربعة المواضع التي في يوسف، وهى قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا اسْتَأْيَسُوا﴾ [الآية: ٨٠] و﴿وَلَا تَأْيَسُوا﴾ [الآية: ٨٧] و﴿إِنَّه لَا يَأْيَسُ﴾ [الآية: ٨٧] و﴿حَتَّى إِذَا اسْتَأْيَسَ﴾ [الآية: ١١٠] فى الخمسة». انتهى.

وقال الشيخ فى سورة الرعد ما نصه: «قرأ البزى ﴿أَفَلَمْ يَأْيَسِ﴾ [٣١] بألف بين ياءين مفتوحتين من غير همز فى هذا الموضع خاصة، وقرأ الباقون بهمزة قبلها ياءان، وروى هذا عن البزى أيضا، وقد قرأت له بالوجهين، وقد روى عن البزى مثل هذا فى ﴿اسْتَأْيَسَ الرسل﴾ فى يوسف، والذي قرأت به للبزى فى يوسف مثل الجماعة». انتهى.

ولم يذكر الإمام فى هذه المواضع الأربعة التى فى هذه السورة شيئا عن البزى، وذكر عنه فى قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَأْيَسِ﴾ فى الرعد [الآية: ٣١] أنه قرأه بالوجهين، والله جل وعلا وتبارك وتعالى أعلم وأحكم.

= ذلك كون الياء فى موضع لا تعمل فيه ما وقعت موقعه، وقراءة ابن كثير من هذا، ولما قلب الكلمة أبدل من الهمزة ألفا؛ لسكونها بعد فتحة؛ إذ صارت كهزمة «رأس» و «كأس»، وإن لم يكن من أصله قلب الهمزة الساكنة حرف علة، وهذا كما تقدم أنه يقرأ «القرآن» بالألف، وأنه يحتمل أن يكون نقل حركة الهمزة، وإن لم يكن من أصله النقل.

وقال أبو شامة - بعد أن ذكر هذه الكلمات الخمس التى وقع فيها الخلاف -: (وكذلك رسمت فى المصحف)، يعنى: كما قرأها البزى، يعنى بالألف مكان الياء، وبياء مكان الهمزة، وقال أبو عبد الله: واختلفت هذه الكلمات فى الرسم، فرسم (يأييس) (ولا تأيسوا) بالألف، ورسم الباقي بغير ألف.

قلت: هذا هو الصواب، وكأنها غفلة حصلت من أبى شامة.

ينظر: الدر المصون (٤/٢٠٤-٢٠٥).

سورة الرعد

قال الحافظ - رحمه الله - : «ونافع يجعل الاستفهام بهمزة وياء بعدها»^(١).

(١) اختلف القراء في هذا الاستفهام المكرر اختلافًا منتشرًا، وهو في أحد عشر موضعًا في القرآن؛ فلا بد من تعيينها وبيان مراتب القراء فيها؛ فإن في ضبطها عسرًا يسهل بعون الله - تعالى- وأما المواضع المذكورة.

فأولها: ما في هذه السورة.

الثاني والثالث: كلاهما في الإسراء [٤٩]، وهما: ﴿أئذا كنا عظامًا ورفاتًا أننا لمبعوثون

خلقًا جديدًا﴾ موضعان.

الرابع: في المؤمنون [٨٢]: ﴿أئذا متنا وكنا ترابًا وعظامًا أننا لمبعوثون﴾.

وفي النمل [٦٧]: ﴿أئذا كنا ترابًا أننا لمخرجون﴾.

وفي العنكبوت [٢٨]: ﴿إنكم لتأتون الفاحشة ما سبقكم بها من أحد من العالمين أئنكم لتأتون الرجال﴾.

وفي (الم) السجدة: ﴿أئذا ضللنا في الأرض أننا لفي خلق جديد﴾ [السجدة: ١٠].

وفي الصافات موضعان [١٦، ٥٣]، وفي الواقعة موضع [٤٧]: ﴿أئذا متنا وكنا ترابًا

وعظامًا أننا لمبعوثون﴾، وفي النازعات: [١٠، ١١] ﴿أئنا لمرودون في الحافة أئذا كنا

عظامًا نخرة﴾.

فهذه هي المواضع المختلف فيها، وأما ضبط الخلاف فيها بالنسبة إلى القراء، ففيه

طريقان:

أحدهما: بالنسبة إلى ذكر القراء.

والثاني: بالنسبة إلى ذكر السور، وهذا الثاني أقرب؛ فلذلك بدأت به، فأقول: هذه

المواضع تنقسم إلى قسمين: قسم منها سبعة مواضع لها حكم واحد، وقسم منها أربعة

مواضع لكل منها حكم على حدته.

أما القسم الأول: فمنه في هذه السورة، والثاني والثالث: في (سبحان) والرابع في

(المؤمنين). والخامس: في (الم) السجدة، والسادس والسابع: في (الصافات)، وقد

عرفت أعيانها مما تقدم، أما حكمها: فإن نافعًا والكسائي يستفهمان في الأول، ويخبران

في الثاني، وإن ابن عامر يخبر في الأول، ويستفهم في الثاني، والباقيين يستفهمون في

الأول والثاني.

وأما القسم الثاني: فأوله ما في سورة النمل، وحكمه: أن نافعًا يخبر في الأول،

ويستفهم في الثاني، وأن ابن عامر والكسائي بعكسه، أي: يستفهمان في الأول ويخبران

في الثاني، وأن الباقيين يستفهمون فيهما. [و] الثاني: ما في سورة العنكبوت، وحكمه:

أن نافعًا وابن كثير وابن عامر وحفصًا يخبرون في الأول، ويستفهمون في الثاني، وأن

الباقيين يستفهمون فيهما. [و] الثالث: ما في سورة الواقعة، وحكمه: أن نافعًا والكسائي

يستفهمان في الأول، ويخبران في الثاني، وأن الباقيين يستفهمون فيهما. [و] الرابع: ما

في سورة النازعات، وحكمه: أن نافعًا وابن عامر والكسائي يستفهمون في الأول،

ويخبرون في الثاني، وأن الباقيين يستفهمون فيهما.

يريد بالياء همزة ملينة بين الهمزة والياء، فجرت عبارته على المسامحة في التعبير عن الهمزة المسهلة باسم الحرف المسهل إليه، أعنى المشار إليه في التسهيل، أى: الذى سهلت الهمزة بينه وبين الهمزة المحققة، وقد نص على هذا فى كتاب «الإيضاح»، فقال: «ونافع يجعله بهمزة مفتوحة وبعدها ياء مكسورة مختلصة الكسرة من غير إشباع خلفا من الهمزة، وهى همزة بين بين». انتهى.

وعلى كونها همزة مسهلة بين الياء والهمزة وافق الشيخ والإمام.

قال الحافظ - رحمه الله - : «قرأ» ابن كثير: ﴿هَادٍ﴾ [الآية: ٧]، و ﴿وَالِ﴾ [الآية: ١١] و ﴿وَاقٍ﴾ [الآية: ٣٤] و ﴿وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ﴾ [النحل: ٩٦] بالتثنية فى الوصل، فإذا وقف وقف بالياء فى هذه الأربعة الأحرف حيث وقعت لا غير». ذكر الحافظ فى «التحبير» أن هذه الأحرف الأربعة رسمن بغير ياء؛ فعلى هذا يكون وقف ابن كثير عليها بالياء مخالفا لخط المصحف، وهذا من المواضع الموعود بها فى آخر باب الوقف على مرسوم الخط.

وقوله: «لا غير» تَحَرَّزَ به من نحو ﴿مُسْتَحْفٍ﴾ [الرعد: ١٠] و ﴿مُقْتَرٍ﴾ [النحل: ١٠١] و ﴿رَاقٍ﴾ [القيامة: ٢٧] و ﴿فَإِنْ﴾ [الرحمن: ٢٦] و ﴿دَانٍ﴾ [الرحمن: ٥٤] و ﴿ءَانٍ﴾ [الرحمن: ٤٤] و ﴿فَاصٍ﴾ [طه: ٧٢] و ﴿بَاغٍ﴾ [البقرة:

وأما الطريق الآخر بالنسبة إلى القراء، فأقول: إن القراء فيها على أربع مراتب: الأولى: أن نافعا قرأ بالاستفهام، فى الأول، وبالخير فى الثانى، إلا فى النمل والعنكبوت فإنه عكس.

المرتبة الثانية: أن ابن كثير وحفصا قرأ بالاستفهام فى الأول والثانى، إلا فى الأولى من العنكبوت فقرأه بالخير.

المرتبة الثالثة: أن ابن عامر قرأ بالخير فى الأول والاستفهام فى الثانى، إلا فى النمل والواقعة والنازعات، فقرأ فى النمل والنازعات بالاستفهام فى الأول وبالخير فى الثانى، وفى الواقعة بالاستفهام فيهما.

المرتبة الرابعة: الباقون وأبو عمرو وأبو حمزة وأبو بكر قرءوا بالاستفهام فى الأول والثانى، ولم يخالف أحد منهم أصله.

وإنما ذكرت هذين الطريقين؛ لعسرهما وصعوبة استخراجهما من كتب القراءات، ثم الوجه فى قراءة من استفهم فى الأول والثانى [أنه] تأكيد والوجه فى قراءة من أتى به مرة واحدة، حصول المقصود به؛ لأن كل جملة مرتبطة بالأخرى، فإذا أنكر فى إحداها حصل الإنكار فى الأخرى، وأما من خالف أصله فى شىء من ذلك فلاتباع الأثر.

ينظر الدر المصون (٤/٢٢٧-٢٢٨).

١٧٣] و ﴿عَادٍ﴾ [البقرة: ١٧٣] و ﴿لَّاتٍ﴾ [العنكبوت: ٥] و ﴿مُهَنْتَرٍ﴾ [الحديد: ٢٦] و ﴿مُعْتَدٍ﴾ [القلم: ١٢] و ﴿عَوَائِرٍ﴾ [الأعراف: ٤١] وما أشبهه، والله سبحانه وتعالى أعلم وأحكم.

سورة إبراهيم عليه السلام

قال الحافظ - رحمه الله - في ترجمة ﴿بمصرخى﴾^(١) [الآية: ٢٢]: «وهى لغة حكاها الفراء وقطرب، وأجازها أبو عمرو» وقال في «المفردات»: «كسر الياء الساكنة».

(١) العامة على فتح الياء؛ لأن الياء المدغم فيها تفتح أبداً، لا سيما وقبلها كسرتان. وقرأ حمزة بكسرها، وهى لغة بنى يربوع، وقد اضطربت أقوال الناس فى هذه القراءة اضطراباً شديداً: فمَنْ مجترئ عليها ملحنٌ لقارئها، ومن مجوز لها من غير ضعف، ومن مجوز لها بضعف، قال حسين الجعفى: سألت أبا عمرو عن كسر الياء، فأجازه، وهذه الحكاية تحكى عنه بطرق كثيرة، منها: ما تقدم، ومنها: سألت أبا عمرو، قلت: إن أصحاب النحو يلخوننا فيها، فقال: هى جائزة أيضاً، إنما أراد تحريك الياء، فلست تبالى إذا حركتها إلى أسفل أم إلى فوق. وعنه: من شاء فتح، ومن شاء كسر، ومنها: أنه قال: إنها بالخفض حسنة، وعنه قال: قدم علينا أبو عمرو بن العلاء فسألته عن القرآن، فوجدته به عالماً، فسألته عن شىء قرأ به الأعمش، واستشعر به: (وما أنتم بمصرخى) بالجر، فقال: هى جائزة، فلما أجازها، وقرأ بها الأعمش، أخذت بها. وقد أنكر أبو حاتم على أبى عمرو تحسينه لهذه القراءة، ولا التفات إليه؛ لأنه علم من أعلام القرآن واللغة والنحو، واطلع على ما لم يطلع عليه من فوق السجستانى:

وابن البلون إذا ما لُزَّ في قرينٍ لم يستطع صَوْلَةَ البُزْلِ القناعيسِ

ثم ذكر العلماء فى ذلك توجيهات:

منها: أن الكسر على أصل التقاء الساكنين؛ وذلك أن (ياء) الإعراب ساكنة، وياء المتكلم أصلها السكون، فلما التقيا كسرت لالتقاء الساكنين.

الثانى: أنها تشبه هاء الضمير فى أن كلاً منهما ضمير على حرف واحد، وهاء الضمير توصل بواو إذا كانت مضمومة، وبياء إذا كانت مكسورة، وبكسر بعد الكسرة والياء الساكنة، فتكسر كما تكسر الهاء فى (عليه)، وبنو يربوع يصلونها بياء، كما يصل ابن كثير نحو: عليه، بياء، فحمزة كسر هذه الياء من غير صلة؛ إذ أصله يقتضى عدمها. وزعم قطرب أيضاً: أنها لغة بنى يربوع. قال: يزيدون على ياء بالإضافة ياء، وأنشد:

ماض إذا ما هم بالماضى قال لها هل لك يا تافئ

وأنشده الفراء، وقال: (إن يك ذلك صحيحاً، فهو مما يلتقى من الساكنين)، وقال

أبو على: قال الفراء فى كتاب التصريف له: زعم القاسم بن معن أنه صواب، وكان ثقة =

بصيرا. وممن طعن عليها أبو إسحاق، قال: (هذه القراءة عند جميع النحويين رديئة مرذولة، ولا وجه لها إلا وجهها ضعيفا)، وقال أبو جعفر: (صار هذا إدغامًا، ولا يجوز أن يحمل كتاب الله على الشذوذ)، وقال الزمخشري: هي ضعيفة، واستشهدوا لها ببيت مجهول:

قال لها: هل لك يا تافئُ قالت له: ما أنت بالمرضى
وكأنه قدر (ياء) الإضافة ساكنة، وقبلها ياء ساكنة، فحركها بالكسر؛ لما عليه أصل التقاء الساكنين، ولكنه غير صحيح؛ لأن ياء الإضافة لا تكون إلا مفتوحة، حيث قبلها ألف نحو: (عصا) فما بالها وقبلها ياء؟

فإن قلت: جرت الياء الأولى مجرى الحرف الصحيح؛ لأجل الإدغام، فكأنها ياء وقعت ساكنة بعد حرف صحيح ساكن، فحركت بالكسر على الأصل.
قلت: هذا قياس حسن، ولكن الاستعمال المستفيض الذي هو بمنزلة الخبر المتواتر تتضاءل إليه القياسات.

قال الشيخ: أما قوله: واستشهدوا لها ببيت مجهول، فقد ذكر غيره أنه للأغلب العجلى، وهي لغة باقية في أفواه كثير من الناس إلى اليوم، يقولون: ما فئُ أفعل بكسر الياء.

قلت: الذى ذكر صاحب هذا الرجز وهو أبو شامة، قال: ورأيت في أول ديوانه، وأول هذا الرجز:

أقبل في ثوبٍ معافرى بين اختلاط الليل والعشئ
ثم قال الشيخ: وأما التوجه الذى ذكر فهو توجيه الفراء، نقله عنه الزجاج، وأما قوله فى غضون كلامه: حيث قبلها ألف، فلا أعلم (حيث) يضاف إلى الجملة المصدرية بالظرف، نحو: (قعد زيد حيث أمامه عمرو وبكر)؛ فيحتاج هذا التركيب إلى سماع.

قلت: إطلاق النحاة قولهم: إنها تضاف إلى الجمل، كاف فى هذا، ولا يحتاج تتبع كل فرد مع إطلاقهم القوانين الكلية، ثم قال: (وأما قوله: ياء الإضافة... إلى آخره، قد روى سكون الياء بعد الألف، وقد قرأ بذلك الفراء، نحو: (محيى)).

قلت: مجيء السكون فى هذه الياء لا يفيد هاهنا، وإنما كان يفيد لو جاء بها مكسورة بعد الألف؛ فإنه محل البحث، وأنشد النحاة بيت الذيبانى بالكسر وبالفتح، وهو قوله:
على لعمرو نعمة بعد نعمة لوالده ليست بذات عقارب

وقال الفراء فى كتاب له: (وقد خفض بالياء من «مصرخى» الأعمش ويحيى بن وثاب جميعًا، حدثنى بذلك القاسم بن معن عن الأعمش). ولعلها من وهم الفراء؛ فإنه قل من سلم منهم من الوهم. ولعله ظن أن الباء فى (بمصرخى) خافضة للفظ كله، والياء للمتكلم خارجة من ذلك. قال: ومما نرى أنهم وهموا فيه: «نوله ما تولى ونصله جهنم» [النساء: ١١٥] بالجزم، ظنوا الجزم فى الهاء. ثم ذكر غير ذلك. وقال أبو عبيد: وأما خفض فإننا نراه غلطًا؛ لأنهم ظنوا أن الباء تكسر كل ما بعدها، وقد كان فى الفراء من يجعله لحنًا، ولا أحب أن أبلغ به هذا كله، ولكن وجه القراءة عندنا غيرها، وقال الأخفش: (ما سمعت بهذا

= من أحد من العرب، ولا من أحد النحويين)، قال النحاس: (فصار هذا إجماعاً)، قلت: ولا إجماع؛ فقد تقدم ما حكاه الناس من أنها لغة ثابتة لبعض العرب، وقد انتدب لنصر هذه القراءة أبو علي الفارسي، قال في حجته: (وجه ذلك: أن الياء ليست تخلو من أن تكون في موضع نصب، أو جر، فالياء في النصب والجر، كالياء فيهما، وكالكاف في (أكرمك، وهذا لك)، فكما أن الياء قد لحقتها الزيادة في: هذا لهو، وضربهُو، ولحق أيضاً الزيادة في قول من قال: أعطاكه وأعطيتكه، فيما حكاه سيبويه، وهما أختا الياء، ولحقت التاء الزيادة) في قول الشاعر:

رَمَيْتِيهِ فَأَصْمِنْتِ وَمَا أَخْطَأَتِ الرَّفْمِيَةَ
وكذلك ألحقوا الياء الزيادة من المد، فقالوا: فئ، ثم حذفت الياء الزائدة على الياء كما حذفت الزيادة من الياء في قول من قال:

لَهُ أَرْقَانُ

وزعم أبو الحسن: أنها لغة. قلت: مراد أبي علي بالتنظير بالبيت في قوله: له، أرقان حذف الصلة، واتفق أن في البيت -أيضاً- حذف الحركة. ولو مثل بنحو: عليه، وفيه، لكان أولى. ثم قال الفارسي: (كما حذفت الزيادة من الكاف، فقليل: أعطيتكه وأعطيتكه، كذلك حذفت الياء اللاحقة للياء، كما حذفت من أختها، وأقرت الكسرة التي كانت تلي الياء المحذوفة؛ فبقيت الياء على ما كانت عليه من الكسر)، قال: (فإذا كانت الكسرة في الياء على هذه اللغة، وإن كان غيرها أفشى منها، وعضده من القياس ما ذكرنا - لم يجز لقائل أن يقول: إن القراءة بذلك لحن؛ لاستقامة ذلك في السماع والقياس، وما كان كذلك لا يكون لحنًا).

قلت: وهذا التوجيه هو توضيح للتوجيه الثاني الذي قدمت ذكره، وأما التوجيه الأول فأوضحه الفراء أيضاً.

قال الزجاج: (أجاز الفراء على وجه ضعيف الكسر؛ لأن أصل التقاء الساكنين الكسر)، قال الفراء: (ألا ترى أنهم يقولون: (مذ اليوم ومذ اليوم) والرفع في الذال هو الوجه؛ لأنه أصل حركة (مذ)، والخفض جائز؟! فكذاك الياء من (مصرخي) خفضت ولها أصل في النصب).

قلت: تشبيه الفراء المسألة بـ (مذ اليوم) فيه نظر؛ لأن الحرف الأول صحيح، لم يتوال قبله كسر، بخلاف ما نحن فيه، وهذا هو الذي عناه الزمخشري بقوله، فيما قدمته عنه، فكأنها وقعت بعد حرف صحيح، وقد اضطرب النقل عن الفراء في هذه المسألة، كما رأيت من نُقل بعضهم عنه التخطئة مرة والتصويب أخرى، ولعل الأمر كذلك؛ فإن العلماء يسألون فيجيون بما يحضرهم حال السؤال، وهي مختلفة التوجيه.

الثالث: أن الكسر للإتباع لما بعدها، وهو كسر الهمز من (إني)، كقراءة (الحمد لله). وقولهم: بغير وشعير وشهد، بكسر أوائلها؛ إتباعاً لما بعدها، وهو ضعيف جداً. التوجيه الرابع: أن المسوغ لهذا الكسر في الياء - وإن كان مستقلاً - أنها لما أدغمت فيها التي قبلها قويت بالإدغام، فأشبهت الحروف الصحاح، فاحتملت الكسر؛ لأنه إنما =

يعنى بالياء الساكنة: ياء المتكلم، والياء التى قبلها هى للجمع المذكر السالم؛ لأن الأصل «بمصرخين» فحذف النون للإضافة، وأنشد: [من الرجز]
قال لها هل لك يا تافئى قالت له ما أنت بالمرضى^(١)
وعلل الشيخ فى كتاب «الكشف» بوجه آخر، وحاصله: أن من العرب من يحكم لياء المتكلم بحكم الهاء التى هى ضمير المذكر، فكما يقال: مررت به، فتوصل الهاء بياء ساكنة بعد الكسرة؛ فكذلك هذه الياء، فلما أضافوا «مصرخين» إلى الياء التى للمتكلم وحذفوا النون أدغموا ياء الجمع فى ياء المتكلم، وقد استُخِفَّ الكسر من أجل الياء التى تُوصل بها، فاجتمع ثلاث ياءات، وهن: ياء الجمع، وياء المتكلم، والياء التى تلحقها صلة بعد الكسرة؛ فاستثقلوا ذلك فحذفوا الياء الآخرة، وبقيت الكسرة تدل عليها.

قال: «وقد قال قطرب^(٢): إنها لغة فى بنى يربوع^(٣)، يزيدون على ياء الإضافة ياء».

= يستثقل فيها إذا حذفت وانكسر ما قبلها؛ ألا ترى أن حركات الإعراب تجرى على المشدد، وما ذلك إلا لإلحاقه بالحروف الصحاح.

(والمصرخ): المغيث، يقال: استصرخته فأصرخنى، أى: أعاننى، وكأن همزته للسلب، أى: أزال صراخى، والصارخ هو المستغيث.
ينظر: الدر المصون (٤/٢٦١-٢٦٤).

(١) الرجز للأغلب العجلى فى ديوانه ص (١٦٩)، وحاشية يس (٦٠/٢)، وخزانة الأدب (٤/٤٣٠-٤٣٧)، وبلا نسبة فى شرح عمدة الحفاظ ص (٥١٣)، والمحتسب (٤٩/٢)، والشاهد فيه: قوله: (فى) حيث كسر ياء المتكلم، على لغة بنى يربوع.

(٢) محمد بن المستنير، أبو على النحوى، المعروف بقطرب، لازم سيويه، وكان يدلج إليه، فإذا خرج رآه على بابيه، فقال له: ما أنت إلا قطرب ليل! فلقب به.
وأخذ عن عيسى بن عمر، وكان يرى رأى المعتزلة النظامية، فأخذ عن النظام مذهب، واتصل بأبى دلف العجلى، وأدب ولده، ولم يكن ثقة.

قال ابن السكيت: كتبت عنه قمطرًا، ثم تبينت أنه يكذب فى اللغة، فلم أذكر عنه شيئًا. وله من التصانيف: المثلث، النوادر، الصفات، الأصوات، العلل فى النحو، الأضداد، الهمز، خلق الإنسان، خلق الفرس، إعراب القرآن، المصنف الغريب فى اللغة، مجاز القرآن، وغير ذلك. مات سنة ست ومائتين.

ينظر: بغية الوعاة (١/٢٤٢، ٢٤٣)، ومعجم الأدياء (١٩/٥٣-٥٤).

(٣) يربوع بن حنظلة: بطن من حنظلة بن مالك، من تميم، من العدنانية، وهم: بنو يربوع بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم بن مر بن أد بن طابخة بن إلياس بن مضر، منهم: بنو رياح، بنو سليط، بنو صبير، بنو ثعلبة، بنو كليب، بنو عرين.

= وكانت الردافة فى الجاهلية لبنى يربوع هؤلاء؛ لأنه لم يكن فى العرب أحد أكثر غارة

وقوله: «وأجازها أبو عمرو» ولم يقل: رواها - احتج بإجازة أبي عمرو، ويريد ابن العلاء؛ لأنه إمام في معرفة ما يجوز وما لا يجوز من علم اللغة والنحو. وقال في «المفردات»: «وسأل حسين^(١) الجعفي^(٢) أبا عمرو عن كسر الياء، فأجازه».

قال الحافظ - رحمه الله - : «[قرأ] هشام من قراءتي على أبي الفتح: ﴿أفيدة﴾ [٣٧] بياء بعد الهمزة، وكذا نص عليه الحلواني عنه».

تقييده هذه الرواية بقراءته على أبي الفتح يقتضى أنه قرأ على غيره بغير ياء

= على ملوك الحيرة منهم، فصالحوهم، على أن جعلوا لهم الردافة، ويكفوا عن أهل العراق الغارة.

ومن أيامهم: يوم طخفة، لبني يربوع على قابوس بن المنذر بن ماء السماء. ويوم المروت، لبني حنظلة، وبني عمرو بن تميم على قشير بن كعب بن ربيعة بن عامر ابن صعصعة، وكان الذكر فيه لبني يربوع، فاستنقذ بنو يربوع أموال بني العنبر وسيبهم من بني عامر.

ويوم منعج كان، لبني يربوع على بني كلاب.

ينظر: معجم قبائل العرب (١٢٦٢/٣)، الاشتقاق لابن دريد ص (١٣٥)، الصحاح للجوهري (٥٩١/١) (٢٧/٢)، لسان العرب لابن منظور (٢٣٧/٣)، (٤٦٩/٩) (١١/١) (١١٦)، صبح الأعشى للقلقشندي (٣٤٨/١)، القاموس للفيروزآبادي (٢٣٦/٢)، (٣/٣) (٢٦، ١١٢، ١٦٦، ٣٠١)، معجم ما استعجم للبكري (١٧١، ١٣٣/١) (٤٧٧/٢)، (٥٦٧)، مجمع الأمثال للميداني (٢/٢٦٢).

(١) في ب: حسن.

(٢) الحسين بن علي بن فتح، الإمام الحبر، أبو عبد الله ويقال: أبو علي، الجعفي مولاهم، الكوفي الزاهد أحد الأعلام، قرأ على - الكامل - حمزة، وهو أحد الذين خلفوه في القيام بالقراءة، وروى القراءة عن - جامع البيان - أبي بكر بن عياش و - الكامل - أبي عمرو ابن العلاء، قرأ عليه أيوب بن الموكل، وروى عنه القراءة خالد بن خالد و - جامع البيان - أبو هشام محمد بن يزيد الرفاعي و - الكامل - هارون بن حاتم و - الكامل - عنبة ابن النضر والطيب بن إسماعيل والحسين بن علي الأسود ومحمد بن الهيثم بن خالد ومضر ابن علي ومحمد بن إبراهيم الطحان، قال أحمد بن حنبل: ما رأيت أفضل من حسين الجعفي. وقال قتيبة بن سعيد قالوا لسفيان بن عيينة: قدم حسين الجعفي؛ فوثب قائماً وقال: قدم أفضل رجل يكون قط. وقال موسى بن داود: كنت عند ابن عيينة، فأتاه حسين الجعفي، فقام سفيان فقبل يده، وكان يقول: الحسين الجعفي هذا أفضل رجل في الأرض. وروى أبو هشام الرفاعي عن الكسائي قال: قال لى الرشيد: من أقرأ الناس اليوم؟ قلت حسين الجعفي. مات في ذي القعدة سنة ثلاث ومائتين عن أربع وثمانين. ينظر غاية النهاية (١/٢٤٧).

كالجماعة، ولم يذكر في المفردات إلا هذه القراءة وقال: «وبه آخذ». ولم يذكر الشيخ والإمام هذه القراءة، والله تبارك وتعالى أعلم وأحكم.

سورة النحل

قال الحافظ - رحمه الله - : «[قرأ] البزى بخلاف عنه: ﴿أين شركائى الذين﴾^(١) [الآية: ٢٧] بغير همز».

ذكر في «المفردات» أنه قرأ على أبي الحسن بغير همز، وقرأ على ابن خواستى وعلى فارس بالهمز، ومذهب الشيخ والإمام ترك الهمز للبزى خاصة، والله سبحانه وبحمده أعلم وأحكم.

سورة الإسراء

قال الحافظ - رحمه الله - فى ترجمة ﴿نئنا﴾^(٢) [الآية: ٨٣]: «وقد روى عن أبى شعيب مثل ذلك».

يعنى إمالة فتحة الهمزة من ﴿نئنا﴾ فى السورتين [الإسراء: ٨٣، فصلت: ٥١]،

(١) والعامية على (شركائى) ممدوداً، وسكن ياء المتكلم فرقة؛ فتحذف وصلاً لالتقاء الساكنين، وقرأ البزى بخلاف عنه بقصره مفتوح الياء. وقد أنكر جماعة هذه القراءة، وزعموا أنها غير مأخوذ بها؛ لأن قصر الممدود لا يجوز إلا ضرورة. وتعجب أبو شامة من أبى عمرو الدانى حيث ذكرها فى كتابه مع ضعفها، وترك قراءات شهيرة واضحة.

قلت: وقد روى عن ابن كثير أيضاً قصر التى فى القصص، وروى عنه أيضاً قصر (ورأى) فى مريم، وروى عنه قنبل أيضاً قصر (أن رآن استغنى) فى العلق، فقد روى عنه قصر بعض الممدودات؛ فلا تبعد رواية ذلك عنه، وبالجمله فقصر الممدود ضعيف، ذكره غير واحد، لكن لا يصل إلى حد الضرورة. ينظر الدر المصون (٣٢٢/٤).

(٢) قرأ العامة بتقديم الهمزة على حرف العلة، من «النأى»، وهو البعد. وابن ذكوان، ونقلها الشيخ عن ابن عامر بكما له: (ناء)، بتقديم الألف على الهمزة، وفيها تخريجان: أحدهما: أنها من: ناء، ينوء، أى: نهض. قال:

حتى إذا ما التأممت مفاصله ناء فى شق الشمال كاهله
والثانى: أنه مقلوب من «نأى»، ووزنه «فَعَل» كقولهم فى «رأى»: راء، إلى غير ذلك. ولكن متى أمكن عدم القلب، فهو أولى. وهذا الخلاف جار أيضاً فى سورة (حم السجدة)، وأمال الألف إمالة محضة الأخوان، وأبو بكر عن عاصم، وبين بين بخلاف عنه السوسى، وكذلك فى فصلت، إلا أبا بكر فإنه لم يمله، وأمال فتحة النون فى السورتين خلف، وأبو الحارث، والدورى عن الكسائى.

ينظر الدر المصون (٤١٦-٤١٧/٤).

ولم يذكر الشيخ والإمام هذه الرواية .
 وقوله: «وورش على أصله في ذوات الياء» .
 يعنى أنه يميل هنا فتحة الهمزة والألف بعدها بين بين ، وقد تقدم فى باب الإمالة
 ما يقتضى أن مذهب الشيخ والإمام الفتح لورش ، والله جلت قدرته وعزت نصرته
 أعلم وأحكم .

سورة الكهف

قال الحافظ - رحمه الله - : «[قرأ] أبو بكر ﴿ردمًا اثْنونى﴾ [٩٥] بكسر التنوين
 ... » إلى آخره .
 وافق الشيخ والإمام على هذه القراءة ؛ وقالوا : إنهما قرأا له أيضا فى هذا الحرف
 مثل الجماعة ، وقال الشيخ : «إن المد اختيار ابن مجاهد» .
 فأما قوله تعالى : ﴿قَالَ أَتُونِي﴾ [الكهف : ٩٦] فذكر [الحافظ] (١) فيه الخلاف عن
 أبى بكر ، وكذلك قال الشيخ والإمام .
 وقال الشيخ : «إن المد فى هذا الموضع اختيار ابن مجاهد وأبى الطيب» .
 وقد تقدم ذكر ﴿فَلَا تَسْتَلْنِ﴾ [٧٠] فى باب ياءات الإضافة ، والله العلى العظيم هو
 العليم الحكيم .

سورة مريم الصديقة عليها سلام

قال الحافظ - رحمه الله - فى أول السورة (٢) : «وكذلك قرأت فى رواية أبى
 شعيب على فارس» .
 يعنى بإمالة الهاء والياء .

(١) سقط فى أ .

(٢) العامة على تسكين أو آخر هذه الأحرف المقطعة ؛ ولذلك كان بعض القراء يقف على كل
 حرف منها ووقفه يسيرة فى تمييز بعضها من بعض ، وقرأ الحسن (كاف) بالضم ، كأنه جعلها
 معربة ، ومنعها من الصرف للعلمية والتأنيث . وللقراء خلاف فى إمالة (ياء) و (هاء)
 وتفخيمهما ، وبعضهم يعبر عن التفخيم بالضم كما يعبر عن الإمالة بالكسر . وإنما ذكرته ؛
 لأن عبارتهم فى ذلك موهمة . وأظهر دال صاد قبل ذال (ذُكِر) : نافع وابن كثير وعاصم ؛
 لأنه الأصل ، وأدغمها فيها الباقون . والمشهور إخفاء نون (عين) قبل الصاد ؛ لأنها تقاربها
 ويشتركان فى الضم ، وبعضهم يظهرها ؛ لأنها حروف مقطعة يقصد تمييز بعضها من بعض .
 ينظر : الدر المصون (٤/٤٨٩) .

وذكر في «المفردات» هذه القراءة، وذكر أيضا أنه قرأ على أبي الحسن بفتح الياء وإمالة فتحة الهاء.

ولم يذكر الشيخ والإمام عن أبي شعيب إلا إمالة الهاء خاصة. وذكر الحافظ في «جامع البيان» بسنده إلى أحمد بن صالح^(١) عن قالون وورش عن نافع ثون العين مبينة.

(١) أحمد بن صالح، الإمام الكبير، حافظ زمانه بالديار المصرية، أبو جعفر المصري، المعروف بابن الطبري.

كان أبوه جندياً من أمل طبرستان.

وكان أبو جعفر رأساً في هذا الشأن، قل أن ترى العيون مثله، مع الثقة والبراعة. ولد بمصر سنة سبعين ومائة، ضبطه ابن يونس.

حدث عن: ابن وهب فأكثر، وعن سفيان بن عيينة، ارتحل إليه، وحج، وسار إلى اليمن، فأكثر عن عبد الرزاق. وروى أيضاً عن: ابن أبي فديك، وعنيسة بن خالد الأيلي، وحرمى ابن عمارة، وأسد بن موسى، وعبد الملك بن عبد الرحمن الذماری، ويحيى بن حسان، ويحيى بن محمد الجارى، وأبى نعيم، وعفان، وسلامة بن روح، وخلق سواهم.

حدث عنه: البخارى، وأبو داود، وأبو زرعة الرازى، ومحمد بن يحيى، وموسى ابن سهل الرملى، ومحمد بن المثني الزمن، وهو أكبر منه، ومحمود بن غيلان، وهو من طبقته، ومحمد بن عبد الله بن نمير، ومات قبله بزمان، وأبو إسماعيل الترمذى، وأبو الأحوص محمد بن الهيثم، ويعقوب الفسوى، وإسماعيل سمويه، وصالح ابن محمد جزرة، وعثمان بن سعيد الدارمى، وأبو زرعة الدمشقى، وعلى بن الحسين ابن الجنيد، وعبيد بن رجال، وأحمد بن محمد بن نافع الطحان، وخلق كثير، آخرهم وفاة أبو بكر بن أبى داود، وقد سمع منه النسائى، ولم يحدث عنه، وقع بينهما، وأذاه أحمد بن صالح، فأذى النسائى نفسه بوقوعه فى أحمد.

روى على بن عبد الرحمن بن المغيرة، عن محمد بن عبد الله بن نمير، سمعت أبا نعيم يقول: ما قدم علينا أحد أعلم بحدیث أهل الحجاز من هذا الفتى، يريد أحمد بن صالح. وقال الحافظ ابن عدى: سمعت أحمد بن عاصم الأقرع بمصر، سمعت أبا زرعة الدمشقى يقول: قدمت العراق، فسألنى أحمد بن حنبل: من خلفت بمصر؟ قلت: أحمد بن صالح، فسر بذكره، وذكر خيراً، ودعا الله له.

قال جماعة - منهم البخارى، وابن زبیر - مات أحمد بن صالح فى شهر ذى القعدة سنة ثمان وأربعين ومائتين. وقد كان أحمد بن صالح من جلة المقرئين.

ينظر: سير أعلام النبلاء (١٢/١٦٠-١٧٧)، والتاريخ الكبير (٦/٢)، والجرح والتعديل (٥٦/٢)، تاريخ بغداد (٤/١٩٥-٢٠٢)، طبقات الحنابلة (٤٨/١، ٥٠)، تذكرة الحفاظ (٢/٤٩٥-٤٩٦)، ميزان الاعتدال (١/١٠٣-١٠٤)، العبر (١/٤٥٠)، الوافى بالوفيات (٦/٤٢٤)، طبقات الشافعية للسبكى (٢/٦-٨)، غاية النهاية فى طبقات القراء (١/٦٢)، تهذيب التهذيب (١/٣٩-٤٢)، النجوم الزاهرة (٢/٣٢٨)، طبقات الحفاظ (٢١٦).

ثم قال الحافظ بعد كلام: «ولم يرو عن نافع إظهار نون العين عند الصاد، غير أحمد بن صالح، وإظهارها عندها إظهاراً خالصاً غير معروف من مذهب القراء؛ لأن الصاد من حروف الفم، وحكم النون معهن أن تكون مخفأة، والمخفي ليس بمظهر خالص، ولا بمدغم محض، بل هو بمنزلة بين المنزلتين».

قال أبو عثمان المازني: «بيان النون مع حروف الفم لحن، ولعل أحمد بن صالح قد جعل الإظهار عبارة عن الإخفاء مجازاً واتساعاً، كما تجعل الكسرة عبارة عن الإمالة، والضممة عبارة عن الإشمام في نظائر ذلك».

فإن كان كذلك فما حكاها من البيان غير خارج عن الصواب؛ إذ ليس على الحقيقة بل على المجاز، على أن البيان لا يمتنع هاهنا من حيث كانت حروف الهجاء مبنية على الانفصال مما بعدها؛ فكان حكمها البيان لذلك، غير أن الجماعة من القراء على ترك ذلك هنا، والأخذ به.

وقوله: «وأمال نافع الهاء والياء بين بين».

ذكر الشيخ والإمام هذا الوجه عن نافع، وذكر عنه أيضاً الفتح في الهاء والياء. قال الشيخ: «وبين اللفظين أشهر عنه».

قال الحافظ - رحمه الله - في ترجمة ﴿إِذْ مَا مِثٌ﴾ [الآية: ٦٦]: «وقال النقاش عن الأخفش عنه بهمزتين».

وذكر في المفردات أنه قرأ بهمزة واحدة على أبي الفتح وأبي الحسن، وقرأ على الفارسي بهمزتين، ولم يذكر الشيخ والإمام عنه إلا بهمزة واحدة، والله جل وعلا أعلم وأحكم.

سورة طه

قال الحافظ - رحمه الله - في صدر السورة^(١): «وورش وأبو عمرو بإمالة الهاء خاصة».

(١) قرأ أبو عمرو بفتح الطاء وكسر الهاء، وكسرها جميعاً حمزة والكسائي وأبو بكر والباقون بفتحهما. قال الزجاج: وتقرأ: (طه) بفتح الطاء وسكون الهاء، وكلها لغات. قال الزجاج: من فتح الطاء والهاء؛ فلأن ما قبل الألف مفتوح. ومن كسر الطاء والهاء أمال إلى الكسر؛ لأن الحرف مقصور، والمقصور يغلب عليه الإمالة إلى الكسر. ينظر اللباب (١٣/١٦٤-١٦٥).

وافق الشيخ والإمام على ذلك، وزاد الإمام أنه قرأها لورش بين اللفظين.
وذكر الشيخ أنه روى عن ورش الفتح، ثم قال: «وبالإمالة قرأت على
أبي الطيب.

قال الحافظ - رحمه الله - : «قالون بخلاف عنه: ﴿وَمَنْ يَأْتِهِ مُؤْمِنًا﴾ [طه: ٧٥]
باختلاس كسرة الهاء».

يعنى: [و] بإشباعها، وذكر الشيخ الوجهين، وأن الاختلاس أشهر، وقال الحافظ
فى «مفرداته»: «والوجهان مشهوران»، والله تبارك وتعالى أعلم وأحكم.

سورة النور

قال الحافظ - رحمه الله - : «وخلاذ بخلاف عنه: ﴿يَتَقَه﴾^(١) [النور: ٥٢]

(١) (ويتقه)، القراء فيه بالنسبة إلى القاف على مرتبتين:
الأولى: تسكين القاف، ولم يقرأ بها إلا حفص. والباقون بكسرها.
وأما بالنسبة إلى هاء الكناية فإنهم فيها على خمس مراتب:
الأولى: تحريكها مفصولة قولاً واحداً، وبها قرأ ورش وابن ذكوان وخلف وابن كثير
والكسائى.

الثانية: تسكينها قولاً واحداً، وبها قرأ أبو عمرو وأبو بكر عن عاصم.
الثالثة: إسكان الهاء أو وصلها بياء، وبها قرأ خلاد.
الرابعة: تحريكها من غير صلة، وبها قرأ قالون وحفص.
الخامسة: تحريكها موصولة أو مقصورة، وبها قرأ هشام.
قال السمين الحلبي... وأما تسكين القاف فإنهم حملوا المنفصل على المتصل؛ وذلك
أنهم يسكنون عين (فعل) فيقولون: كَبَد، وكَتَف، وصَبِر، فى: كبد وكتف وصبر؛ لأنها
كلمة واحدة، ثم أجرى ما أشبه ذلك من المنفصل مجرى المتصل، فإن (يتقه) صار منه
(تَقَه) بمنزلة (كَتَف) فسكن كما يسكن، ومنه:

قالت سليمة اشترى لنا سويقاً

بسكون الراء، كما سكن الآخر:

فبات مُنْتَضِبًا وما تكردسا

وقول الآخر:

عجبت لمولود وليس له أب وذى ولد لم يلدَه أبوان
يريد: (منتضِبًا)، و (لم يلدَه).

وقال مكى: كان يجب على من سكن القاف أن يضم الهاء؛ لأن هاء الكناية إذا سكن ما
قبلها ولم يكن الساكن ياء ضمت نحو (منه) و (عنه)، ولكن لما كان سكون القاف عارضاً لم
يعتد به، وأبقى الهاء على كسرتها التى كانت عليها مع كسر القاف، ولم يصلها بياء؛ لأن
الياء المحذوفة قبل الهاء مقدرة منوية، فبقى الحذف الذى فى الياء قبل الهاء على أصله.

ياساكن الهاء».

يعنى: وبكسرهما - أيضا - وصلتها والإساكن هي روايته عن أبى الفتح، والثانية روايته عن أبى الحسن.

وذكر الإمام الخلاف عن حمزة، وأن الكسر وإشباع الحركة أكثر وأشهر عنه، ولم يخص ذلك برواية خلاد، ولم يذكر الشيخ عن حمزة إلا إشباع الكسرة؛ والمراد بالإشباع فى هذه المواضع وما أشبهها: وصل الحركة بحرف مد من جنسها، والله أعلم وأحكم.

وقال الفارسى: الكسرة فى الهاء لالتقاء الساكنين، وليست الكسرة التى قبل الصلة؛ وذلك أن هاء الكناية ساكنة فى قراءته، ولما أجرى (تقه) مجرى «كتف»، وسكن القاف، التقى ساكنان، ولما التقيا اضطر إلى تحريك أحدهما، فإما أن يحرك الأول أو الثانى، ولا سبيل إلى تحريك الأول؛ لأنه يعود إلى ما فر منه، وهو ثقل (فعل)؛ فحرك ثانيهما (على غير) أصل التقاء الساكنين؛ فلذلك كسر الهاء، ويؤيده قوله:

..... لم يَلدَهُ أبوان

وذلك أن أصله: لم (يلذه) بكسر اللام وسكون الدال للجزم، ثم لما سكن اللام التقى ساكنان، فلو حرك الأول لعاد إلى ما فر منه، فحرك ثانيهما وهو الدال، وحركها بالفتح وإن كان على خلاف أصل التقاء الساكنين؛ مراعاة لفتحة الياء. وقد رد أبو القاسم بن فيره قول الفارسى، وقال: لا يصح قوله: إنه كسر الهاء لالتقاء الساكنين؛ لأن حفصاً لم يسكن الهاء فى قراءته قط. وقد رد أبو عبد الله شارح قصيدته هذا الرد، وقال: وعجبت من نفيه الإساكن عنه مع ثبوته عنه فى ﴿أرجه﴾ [الأعراف: ١١١] و ﴿فألقه﴾ [النمل: ٢٨]، وإذا قرأه فى ﴿أرجه﴾ و ﴿فألقه﴾ احتمل أن يكون (يتقه) عنده قبل سكن القاف كذلك، وربما يرجح ذلك بما ثبت عن عاصم من قراءته إياه بسكون الهاء مع كسر القاف. قال شهاب الدين: لم يعن الشاطبى بأنه لم يسكن الهاء قط، الهاء من حيث هي هي، وإنما عنى هاء (يتقه) خاصة، وكان الشاطبى أيضاً يعترض التوجيه الذى تقدم عن مكى، ويقول: تعليقه حذف الصلة بأن الياء المحذوفة قبل الهاء مقدره منوية؛ فبقى فى حذف الصلة بعد الهاء على أصله غير مستقيم من قبل أنه قرأ ﴿يؤدهى﴾ [آل عمران: ٧٥] وشبهه بالصلة، ولو كان يعتبر ما قاله من تقدير الياء قبل الهاء لم يصلها.

قال أبو عبد الله: هو وإن قرأ ﴿يؤدهى﴾ وشبهه بالصلة فإنه قرأ: ﴿يرضه﴾ [الزمر: ٧] بغير صلة، فألحق مكى (يتقه) بـ (يرضه)، وجعله مما خرج فيه عن نظائره؛ لاتباع الأثر، والجمع بين اللغتين، ويرجح ذلك عنده؛ لأن اللفظ عليه، ولما كانت القاف فى حكم المكسورة بدليل كسر الهاء بعدها صار كأنه (يتقه) بكسر القاف والهاء من غير صلة، كقراءة قالون وهاشم فى أحد وجهيه، فعلله بما يعلل به قراءتهما، والشاطبى يرجح عنده حملة على الأكثر مما قرأ به، لا على ما قل وندر؛ فاقضى تعليقه بما ذكر.

ينظر الباب (١٤/٤٣٠-٤٣٣).

سورة النمل

قال الحافظ - رحمه الله - : «الكسائي ﴿أَلَا يَا اسجُدُوا﴾ [الآية: ٢٥] بتخفيف اللام، ويقف (ألا يا)، ويتدى: (اسجدوا) على الأمر»^(١).

(١) قرأ الكسائي بتخفيف (ألا) والباقون بتشديدها، فأما قراءة الكسائي: (ألا) فيها تنبيه واستفتاح، و (يا) بعدها حرف نداء، أو تنبيه أيضاً على ما سيأتي، و (اسجدوا): فعل أمر، فكان حق الخط على هذه القراءة أن يكون: يا اسجدوا، ولكن الصحابة أسقطوا ألف (يا) وهمزة الوصل من (اسجدوا) خطأً لما سقط لفظاً، ووصلوا الياء بسين (اسجدوا)؛ فصارت صورته: (يسجدوا) كما ترى، فاتحدت القراءتان لفظاً وخطاً، واختلفا تقديراً. واختلف النحويون في (يا) هذه، هل هي حرف تنبيه أو للنداء والمنادى محذوف، تقديره: يا هؤلاء اسجدوا... والمرجح أن تكون للتنبيه؛ لثلاث يؤدي إلى حذف كثير من غير بقاء ما يدل على المحذوف؛ ألا ترى أن جملة النداء حذفت، فلو ادعيت حذف المنادى كثر الحذف، ولم يبق معمول يدل على عامله، بخلاف ما إذا جعلتها للتنبيه. ولكن عارضنا هنا أن قبلها حرف تنبيه آخر، وهو (ألا)، وقد اعتذر عن ذلك بأنه جمع بينهما تأكيداً، وإذا كانوا قد جمعوا بين حرفين عاملين للتأكيد، كقوله:

فأصبحن لا يسألنني عن بما به
غير العاملين أولى، وأيضاً فقد جمعوا بين حرفين عاملين متحدى اللفظ والمعنى
كقوله:

فلا والله لا يُلْفَى لما بى ولا لِمَا بهم أبداً دواء
فهذا أولى، وقد كثر مباشرة (يا) لفعل الأمر، وقبلها (ألا) التي للاستفتاح، كقوله:
ألا يا اسلمى ثم اسلمى ثم اسلمى ثلاث تحيات وإن لم تكلم
وقوله:

ألا يا اسلمى يا دار مى على البلى ولا زال منهلاً بجرعائك القطر
وقوله:

ألا يا اسلمى ذات الدماليج والعقد وذات اللثاث الحو والفاحم الجعد
وقوله:

ألا يا اسلمى يا هندُ هندُ بنى بكر وإن كان حيئناً عدى آخر الدهر
وقوله:

ألا يا اسقيانى قبل خيل أبى بكر لعل منايانا قربن ولا ندرى
وقوله:

ألا يا اسقيانى قبل غارة سنجال

وقوله:

فقالت ألا يا اسمع أعظك بخطبة وقلت سمعنا فانطقى وأصيبى
وقد جاء ذلك وإن لم يكن قبلها (ألا) كقوله:

يا دار هند يا اسلمى ثم اسلمى بسمسم أو عن يمين سمس

فعلم أن قراءة الكسائي قوية؛ لكثرة دورها في لغتهم، وقد سمع ذلك في الشر، سمع =

= بعضهم يقول: ألا يا ارحموني، ألا يا تصدقوا علينا، وأما قوله:

يا لعنة الله والأقوام كلهم والصالحين على سمعان من جار فيحتمل أن تكون (يا) للنداء، والمنادى محذوف، وأن تكون للتنبية، وهو الأرجح لما مر. واعلم أن الوقف عند الكسائي على (يهتدون) تام، وله أن يقف على (ألا يا) معاً، ويبتدىء (اسجدوا) بهمزة مضمومة. وله أن يقف على (ألا) وحدها، وعلى (يا) وحدها؛ لأنهما حرفان منفصلان، وهذان الوقفان وقفا اختبار لا اختيار؛ لأنهما حرفان لا يتم معناهما إلا بما يتصلان به، وإنما فعله القراء امتحاناً وبياناً. فهذا توجيه قراءة الكسائي، والخطب فيها سهل. وأما قراءة الباقيين فتنحتاج إلى إمعان نظر، وفيها أوجه كثيرة: أحدها: أن (ألا) أصلها: أن لا، فـ «أن» ناصبة للفعل بعدها؛ ولذلك سقطت نون الرفع، و (لا) بعدها حرف نفى، وأن وما بعدها في موضع مفعول (يهتدون) على إسقاط الخافض أى: إلى أن لا يسجدوا، و (لا) مزيدة كزيادتها في: ﴿لئلا يعلم أهل الكتب﴾ [الحديد: ٢٩]، والمعنى: فهم لا يهتدون إلى أن يسجدوا.

الثاني: أنه بدل من (أعمالهم) وما بينهما اعتراض تقديره: وزين لهم الشيطان عدم السجود لله.

الثالث: أنه بدل من (السييل) على زيادة (لا) أيضاً، والتقدير: فصدّهم عن السجود لله. الرابع: أن «ألا يسجدوا» مفعولاً له، وفي متعلقه وجهان أحدهما: أنه (زين)، أى: زين لهم لأجل ألا يسجدوا. والثاني: أنه متعلق بـ (صدّهم)، أى: صدّهم لأجل أن لا يسجدوا، وفي (لا) حيثنذ وجهان:

أحدهما: أنها ليست مزيدة، بل باقية على معناها من النفي. والثاني: أنها مزيدة، والمعنى: وزين لهم لأجل توقعه سجودهم، أو لأجل خوفه من سجودهم.

وعدم الزيادة أظهر.

الخامس: أنه خبر مبتدأ مضمّر، وهذا المبتدأ إما أن يقدر ضميراً عائداً على (أعمالهم)، التقدير: هي ألا يسجدوا؛ فتكون (لا) على بابها من النفي، وإما أن يقدر ضميراً عائداً على (السييل)، التقدير: هو أن لا يسجدوا؛ فتكون (لا) مزيدة على ما تقدم ليصح المعنى.

وعلى الأوجه الأربعة المتقدمة لا يجوز الوقف على (يهتدون)؛ لأن ما بعده إما معمول له أو لما قبله من (زين) و (صد)، أو بدل مما قبله أيضاً من (أعمالهم) أو من (السييل) على ما قرر، بخلاف الوجه الخامس؛ فإنه مبنى على مبتدأ مضمّر، وإن كان ذلك الضمير مفسراً بما سبق قبله، وقد كتبت (ألا) موصولة غير مفصولة، فلم تكتب (أن) منفصلة من (لا)؛ فمن ثم: امتنع أن يوقف هؤلاء في الابتلاء والامتحان على (أن) وحدها؛ لاتصالها بـ «لا» في الكتابة، بل يوقف لهم على (ألا) بجملتها، كذا قال القراء والنحويون متى سئلوا عن مثل ذلك وقفوا لأجل البيان على كل كلمة على حدتها؛ لضرورة البيان، وكونها كتبت متصلة بـ (لا) غير مانع من ذلك. ثم قول القراء: كتبت متصلة فيه تجوز وتسامح؛ لأن حقيقة هذا أن يثبتوا صورة نون ويصلونها بـ «لا»، فيكتبونها: (أنلا)، ولكن لما أدغمت فيما بعدها =

قال في «التحبير»: «رسم ذلك في سائر المصاحف موصولاً».
يعنى أن الياء موصولة بالسين؛ فعلى هذا يكون وقف الكسائي مخالفاً لخط
المصحف؛ لأنه يفصل الياء من السين ويلحقها ألفاً.
وأما قراءة الجماعة فذكر في «التحبير» أن الوقف لهم ﴿أَلَا﴾ بلام مشددة،
والابتداء ﴿يَسْجُدُوا﴾ بياء مفتوحة متصلة بالسين.
وقال في آخر الفصل في كتاب «التحبير»: حدثنا محمد بن أحمد^(١)، قال: حدثنا

= لفظاً، وذهب لفظها إلى لفظ ما بعدها - قالوا ذلك تسميحاً. وقد رتب أبو إسحاق على
القراءتين حكماً، وهو وجوب سجود التلاوة وعدمه: فأوجه مع قراءة الكسائي، وكأنه
لأجل الأمر به، ولم يوجه في قراءة الباقيين؛ لعدم وجود الأمر فيها، إلا أن الزمخشري
لم يرتضيه منه؛ فإنه قال: فإن قلت: أسجدة التلاوة واجبة في القراءتين جميعاً أو في
واحدة منهما؟ قلت: هي واجبة فيهما، وإحدى القراءتين أمرٌ بالسجود، والأخرى ذم
للتارك، وما ذكره الزجاج من وجوب السجدة مع التخفيف دون التشديد مرجوع إليه.
قال شهاب الدين: وكان الزجاج أخذ بظاهر الأمر، وظاهره الوجوب، وهذا لو خلى
الآية لكان السجود واجباً، ولكن دلت السنة على استحبابه دون وجوبه، على أنا نقول: هذا
مبنى على نظر آخر، وهو أن هذا الأمر من كلام الله - تعالى - أو من كلام الهدد محكيًا
عنه؟ فإن كان من كلام الله - تعالى - فيقال: يقتضى الوجوب إلا أن يجيء دليل يصرفه عن
ظاهره، وإن كان من كلام الهدد - وهو الظاهر - ففي انتهاضه دليلاً نظراً، وهذا الذى ذكره
ليس بشيء؛ لأن المراد بالسجود هاهنا عبادة الله لا عبادة الشمس، وعبادة الله واجبة،
وليس المراد من الآية سجود التلاوة، وأين كانت التلاوة في زمن سليمان - عليه السلام
- ولم يكن ثم قرآن؟!!

وقرأ الأعمش: (هلاً) و (هلاً) بقلب الهمزة هاء مع تشديد (لا) وتخفيفها، وكذا هي في
مصحف عبد الله. (وقرأ عبد الله) (تسجدون) بناء الخطاب ونون الرفع، وقرئ كذلك بالياء
من تحت، فمن أثبت نون الرفع ف (ألا) بالتشديد أو التخفيف للتحضيض، وقد تكون
المخففة للعرض أيضاً، نحو: ألا تنزل عندنا فتحدث، وفي حرف عبد الله أيضاً: (ألا
هل تسجدون) بالخطاب.

قوله: (الذى يخرج الخبء) يجوز أن يكون مجرور المحل نعتاً (لله) أو بدلاً منه أو
بيانياً، ومنصوبه على المدح، ومرفوعه على خبر ابتداءٍ مضمرة.
ينظر اللباب (١٤٢/٥-١٤٧).

(١) محمد بن أحمد بن عبد الرحمن، أبو الحسين الملطي الشافعي، نزيل عسقلان، فقيه مقرب
متقن ثقة، أخذ القراءة عرضاً عن ابن مجاهد وابن الأنباري، وأخذ القراءة عنه عرضاً الحسن
بن ملاعب الحلبي، وروى عنه الحروف عبيد الله بن سلمة المكتب، وسمع خيشمة
الأطرابلسي وأحمد بن مسعود الوزان، وروى عنه عبيد الله بن سلمة المكتب وإسماعيل
ابن رجاء وعمر بن أحمد الواسطي، قال الداني: مشهور بالثقة والإتقان، سمعت إسماعيل
ابن رجاء يقول كان كثير العلم كثير التصنيف في الفقه، وكان يتفقه للشافعي وكان يقول =

محمد بن القاسم الأنباري قال: «من قرأ ﴿أَلَا يَسْتَجِدُّوْا﴾ بالثقل وقف ﴿أَلَا يَسْتَجِدُّوْا﴾، وهذا معنى قوله في «التيسير»: «ويقفون على الكلمة بأسرها». قال الحافظ - رحمه الله -: ﴿فَمَا ءَاتَيْنَا اللّٰهَ﴾ [٣٦] أثبتنا مفتوحة في الوصل ساكنة في الوقف، قالون وحفص وأبو عمرو بخلاف عنهم». يعني في الوقف.

وذكر الحافظ في كتاب «التحبير» هذه الياء في جملة الياءات المحذوفات من الرسم؛ فعلى هذا يكون وقف من أثبتها في الوقف مخالفا لخط المصحف، وهذه المسألة والتي قبلها تلحقان بباب الوقف على مرسوم الخط على ما ذكر في آخر الباب هناك، وذكر الحافظ الخلاف في الوقف عن قالون وحفص وأبي عمرو، ويظهر أن الإثبات عنده أرجح، وكذلك فعل الإمام، ويظهر أن الحذف عنده أرجح.

وأما الشيخ فلم يذكر عنهم في الوقف إلا إثبات الياء خاصة، ثم قال: «وقد قال ابن مجاهد: إن من فتح الياء يقف بيا». ثم قال «فيجب على قوله: أن يقف ورش بالياء».

وذكر الحافظ هذه الياء هنا في الزوائد؛ بناء على كونها محذوفة في الخط، ولأنها تحذف في الوقف، وذكرها فيما تقدم في باب ياءات الإضافة وفي باب الزوائد - أيضا - وكذلك ذكرها الشيخ في ياءات الإضافة، ثم عدها في الزوائد، وإنما جعلها من ياءات الإضافة؛ لأنها ضمير المتكلم، وعدها من المحذوفات؛ لسقوطها من الرسم، والله عز جلاله وجل كماله أعلم.

الشعر، قلت - ابن الجزرى - له قصيدة عارض بها أبا مزاحم الخاقاني، أنشدنيها الشيخ أبو المعالي المقرئ شفاها عن ست الدار الوجيهية عن إبراهيم بن وثيق عن ابن زرقون عن الخولاني عن أبي عمرو قال أنشدني إياها عبيد الله من لفظه، وأنشدنيها بمصر أبو محمد إسماعيل بن رجاء من حفظه قالوا: أنشدنا أبو الحسين الملقب، وأولها:

أقول لأهل اللب والفضل والحجر	مقال مريد للشواب وللأجر
وأسأل ربي عفوه وعطاءه	وطرد دواعي العجب عنى والكبر
وأدعوه خوفاً رغباً بتذلل	ليغفر لى ما كان من سيئ الأمر
وأسأله عونا كما هو أهله	أعوذ به من آفة القول والفخر

مات بعسقلان سنة سبع وسبعين وثلاثمائة.

ينظر غاية النهاية (٦٧/٢) (٢٧٣٩).

وأما قول الإمام في آخر هذه السورة: «فيها ثلاث محذوفات». فيعنى الياء من ﴿أَتَمِدُونَنِي﴾ [الآية: ٣٦]، والياء من ﴿فَمَاءَاتِنِي﴾ [الآية: ٣٦] والياء من ﴿وَأِدِ الْتَمَلِ﴾ [الآية: ١٨]، وذلك أن الكسائي يثبت هذه الثالثة^(١) في الوقف، وقد تقدم هذا في باب الوقف على مرسوم الخط، ولم يعد الحافظ والشيخ هذه الياء الثالثة في الزوائد؛ لأنها لا تثبت في الوصل، وهذا الذي فعل الإمام يقتضى أن يعد الياءات التي أثبت ابن كثير في قوله تعالى: ﴿هَادِي﴾ [الرعد: ٧] و ﴿وَالِي﴾ [الرعد: ١١] و ﴿وَأَقِي﴾ [الرعد: ٣٧] و ﴿بَاقِي﴾ [النحل: ٩٦] في جملة الزوائد، ولم يفعل [ذلك]^(٢) والله جل وعلا وتبارك وتعالى أعلم.

سورة القصص

قال الحافظ - رحمه الله - : «و [قرأ] أبو عمرو ﴿أفلا يعقلون﴾ [٦٠] بالياء». وحكى الشيخ والإمام أن أبا عمرو خير بين الياء والتاء، وأن الأولى أشهر عنه، أعنى المعجمة من أسفل، والله سبحانه أعلم وأحكم.

سورة الروم

قال الحافظ - رحمه الله - في ترجمة ﴿وكذلك تَخْرُجُونَ﴾ [الآية: ١٩]: «وكذلك قال النقاش عن الأخفش هنا خاصة». يعنى عن^(٣) ابن ذكوان أنه يقرأ: ﴿تَخْرُجُونَ﴾ بفتح التاء وضم الراء، وهذا التقيد يقتضى أنه يقرؤه أيضا بضم التاء وفتح الراء، كما نقل الشيخ والإمام. قال الحافظ - رحمه الله - : «ابن عامر بخلاف عن هشام: ﴿كِسْفًا﴾ [٤٨] بإسكان السين».

لم يذكر الشيخ والإمام خلافا عن هشام في إسكان السين. قال الحافظ رحمه الله: «﴿وَلَا تَسْمِعُ الضَّمَّةَ﴾ [الروم: ٥٢] و ﴿وَمَا أَنْتَ بِهَادِي الْعَمِيِّ﴾ [الروم: ٥٣]، قد ذكرا».

يعنى: في النمل، والذي يحتاج إليه هذا الموضع من التنبيه: أن الحافظ ذكر في

(١) في ب: الياء.

(٢) سقط في أ.

(٣) في أ: أن.

التحبير أن المصاحف أجمعت على رسم ﴿بِهَدْرِ الْعَمِيِّ﴾ بغير ياء في هذه السورة، وكذلك ذكر الشيخ في التبصرة؛ فعلى هذا يكون وقف حمزة والكسائي هنا بالياء مخالفا لخط المصحف، وقد زاد الإمام عن الكسائي أنه وقف في الروم بغير ياء، وأما الحرف الذي في النمل، فأجمعت المصاحف على رسمه بالياء، وكذلك وقف عليه جميع القراء.

وقال الشيخ: «وقد روى عن الكسائي أنه وقف عليهما بغير ياء». يعني في السورتين، ثم ذكر أن مذهب أبي الطيب الوقف عليهما بالياء، وهذا الموضوع من الموعود به في آخر باب الوقف على مرسوم الخط. قال الحافظ - رحمه الله - في ترجمة ﴿مِنْ ضَعْفٍ﴾ [الآية: ٥٤]: «وبالوجهين يأخذ له».

يعنى لحفص.

وقال الإمام: «وبالوجهين قرأت له».

وذكر الشيخ المسألة، ولم يذكر لنفسه في التبصرة قراءة ولا اختيارا.

إلا أنه قال في المفردات: «إن حفصا قرأ بالضم كقالون».

وكذا مقتضى قوله في كتاب التذكرة، فيظهر من هذا أنه يأخذ بالضم، والله العلي

العظيم أعلم وأحكم.

سورة الأحزاب

قال الحافظ - رحمه الله - في ترجمة ﴿الَّتِي﴾ [الآية: ٤]^(١): «إلا ورشا؛ فإن

(١) قرأ الكوفيون وابن عامر: (اللائى) هاهنا وفي سورة الطلاق بياء ساكنة بعد همزة مكسورة، وهذا هو الأصل في هذه اللفظة؛ لأنه جمع (التي) معنى، وأبو عمرو واليزى: (اللائى) بياء ساكنة وصلًا بعد ألف محضة في أحد وجهيهما، ولهما وجه آخر، ووجه هذه القراءة أنهما حذفوا الياء بعد الهمزة تخفيفًا، ثم أبدلا الهمزة ياء وسكناها؛ لصيرورتها ياء مكسورًا ما قبلها، إلا أن هذا ليس بقياس؛ وإنما القياس جعل الهمزة بين بين.

قال أبو علي: لا يُقَدَّم على مثل هذا البديل إلا أن يسمع. قال شهاب الدين: قال أبو عمرو بن العلاء: إنها لغة قريش التي أمر الناس أن يقرءوا بها. وقال بعضهم: لم يبدلوا، وإنما كتبوا فعبر عنهم القرآن بالإبدال. وليس بشيء. وقال أبو علي: أو غير بإظهار أبي عمرو (اللائى يثسن) يدل على أنه يشهد ولم يبدل. وهذا غير لازم؛ لأن البديل عارض فلذلك لم يدغم.

وقرأها ورش بهمزة مسهلة بين بين، وهذا الذى زعم بعضهم أنه لم يصح عنهم غيره، =

المد والقصر جائزان في مذهبه؛ لما ذكرناه في باب الهمزتين».

يعنى قوله في باب الهمزتين من كلمتين: «ومتى سهلت الهمزة الأولى من المتفتقتين أو أسقطت فالألف التي قبلها ممكنة على حالها مع تحقيقها؛ اعتدادا بها، ويجوز أن تقصر الألف؛ لعدم الهمزة لفظاً، والأول أوجه، وقال الإمام في هذه المسألة: «وكلهم مد غير ورش».

قال الحافظ - رحمه الله - : «[قرأ] حمزة وأبو عمرو ﴿الظنون﴾^(١) [الآية: ١٠] و﴿الرسول﴾ [الآية: ٦٦] و﴿السييل﴾ [الآية: ٦٧] بحذف الألف في الحالين في الثلاثة، وابن كثير وحفص والكسائي بحذفها فيهن في الوصل خاصة، والباقون بإثباتها في الحالين».

وقال في التحبير: «رسمت هذه الثلاثة المواضع في هذه السورة خاصة بالألف، كما حدثنا خلف بن إبراهيم قال: حدثنا أحمد بن محمد المكي قال: حدثنا على

= وهو تخفيف قياسي، وإذا وقفوا سكنوا الهمزة، ومتى سكنوها استحال تسهيلها بين بين، لزوال حركتها فتقلب ياء لوقوعها ساكنة بعد كسرة، وليس هذا من مذهبهم تخفيفها فتقرأ همزة، وقرأ قبل وورش بهمزة مكسورة دون ياء، حَذَفَ الياء واجتزأ عنها بالكسرة، وهذا الخلاف بعينه جارٍ في المجادلة أيضاً والطلاق. ينظر اللباب (٤٩٨/١٥-٤٩٩).

(١) قرأ نافع وابن عامر وأبو بكر بإثبات ألف بعد نون (الظنون) ولام (الرسول) في قوله: ﴿وأطعنا الرسول﴾ [الأحزاب: ٦٦] ولام (السييل) في قوله: ﴿فأضلونا السيلا﴾ [الأحزاب: ٦٧] وصلاً ووقفاً موافقة للرسم؛ لأنهن رسمن في المصحف كذلك، وأيضاً فإن هذه الألف تشبه هاء السكت لبيان الحركة، وهاء السكت تثبت وقفاً للحاجة إليها، وقد ثبتت وصلاً؛ إجراء للوصل مجرى الوقف فكذا هذه الألف، وقرأ أبو عمرو وحمزة بحذفها في الحالين؛ لأنها لا أصل لها. وقولهم: أجريت الفواصل مجرى القوافي، غير معتد به؛ لأن القوافي يلتزم الوقف عليها غالباً، والفواصل لا يلزم ذلك فيها فلا تشبه بها، والباقون بإثباتها وقفاً وحذفها وصلاً؛ إجراء للفواصل مجرى القوافي في ثبوت ألف الإطلاق كقوله:

أستأثر الله بالوفاء وبالعدل وولى الملامة الرجال
وقوله:

أقلل اللوم عاذل والعتابا وقولى إن أصبْتُ لقد أصابا
ولأنها كهاء السكت، وهى تثبت وقفاً وتحذف وصلاً، قال شهاب الدين: (كذا يقولون تشبيهاً للفواصل بالقوافي، وأنا لا أحب هذه العبارة؛ فإنها منكرة لفظاً).
ولا خلاف في قوله (وهو يهدى السيل) أنه بغير ألف في الحالين.
ينظر اللباب (٥١١/١٥).

ابن عبد العزيز^(١)، قال: حدثنا أبو عبيد القاسم بن سلام، قال: رأيتهم ثلاثين في الذي يقال له «الإمام»: مصحف عثمان بن عفان - رضى الله عنه - بالألف. فعلى هذا يكون من حذف الألف في الحاليين أو فى الوصل خاصة، قد خالف الخط، وهذا الموضع من المواضع الموعود بها فى آخر باب الوقف على مرسوم الخط، والله عز وعلا وتبارك وتعالى أعلم وأحكم.

سورة يس

قال الحافظ - رحمه الله - : «[قرأ] أبو بكر وحزمة والكسائي ﴿يس﴾^(٢) [الآية]:

(١) على بن عبد العزيز بن المرزبان بن سابور: الإمام، الحافظ، الصدوق، أبو الحسن البغوى، نزيل مكة.

ولد سنة بضع وتسعين ومائة.

وسمع: أبا نعيم، وعفان، والقعنبي، ومسلم بن إبراهيم، وموسى بن إسماعيل، وأبا عبيد، وأحمد بن يونس، وعلى بن الجعد، وعاصم بن على، وطبقتهم.

وجمع، وصنف (المسند) الكبير، وأخذ القراءات عن أبى عبيد وغيره.

سمع منه الحروف: أحمد بن التائب، وإبراهيم بن عبد الرزاق، وأبو سعيد ابن الأعرابي، وأبو إسحاق بن فراس، ومحمد بن عيسى بن رفاعة، وأحمد بن خالد ابن الجباب.

وحدث عنه أيضًا: على بن محمد بن مهرويه القزوينى، وأبو على حامد الرفاء وعبد المؤمن بن خلف التنفى، وأبو الحسن على بن إبراهيم بن سلمة القطان، وأبو القاسم الطبرانى، وخلق كثير من الرحالة والوفد.

وكان حسن الحديث. قال الدارقطنى: ثقة مأمون. وقال ابن أبى حاتم: كتب إلينا بحديث أبى عبيد، وكان صدوقًا.

مات سنة ست وثمانين ومائتين، وقيل: سنة سبع.

ينظر: سير أعلام النبلاء (٣٤٨/١٣، ٣٤٩)، والجرح والتعديل (١٩٦/٦)، معجم الأدباء (١١/١٤-١٤)، تذكرة الحفاظ (٦٢٢-٦٢٣)، ميزان الاعتدال (١٤٣/٣)، لسان الميزان (٢٤١/٤)، شذرات الذهب (١٩٣/٢).

(٢) وأمال الياء من (يس) الأخوان، وأبو بكر؛ لأنها اسم من الأسماء.

قال الفارسى: وإذا أمالوا (يا) وهى حرف نداء فلأن يميلوا (يا) من (يس) أجدر.

وقرأ عيسى وابن أبى إسحاق بفتح النون إما على البناء على الفتح تخفيفًا ك (أين وكيف) وإما على أنه مفعول ب (اتل) وإما على أنه مجرور بحرف القسم، وهو على الوجهين غير منصرف للعلمية والتأنيث، ويجوز أن يكون منصوبًا على إسقاط حرف القسم كقوله:

... أمانة الله الشريد

وقرأ الكلبي بضم النون، فقيل: على أنها خبر مبتدأ مضمرة، أى: هذه يس، ومنعت من

الصرف.

[١] بإمالة فتحة الياء»، قال الشيخ: «إلا أن حمزة أقرب إلى بين اللفظين». قال الحافظ - رحمه الله - في ترجمة ﴿يَخِيصُّونَ﴾ [الآية: ٤٩]: «والنص عن قالون بالإسكان»، قال الإمام: «قرأ قالون بالإسكان مثل حمزة»، ثم قال: «وقرأتها له أيضا مختلصة».

وذكر الشيخ الإسكان عن قالون، ثم قال: «وهذه ترجمة لا يستطيع اللفظ بها، وأحسن منها لقالون أنه أخفى حركة الخاء وشدد الصاد، وكذلك قرأ أبو عمرو مثل قالون، وقيل عن أبي عمرو: إنه اختلس حركة الخاء». انتهى كلام الشيخ. وقوله: «لا يستطيع اللفظ بها».

يريد: لما يلزم من التقاء الساكنين، لكنه يلزمه أن يقول مثله في قراءة حمزة: ﴿وما اسطأعوا﴾ بتشديد الطاء في آخر الكهف [الآية: ٩٧]، ولا خلاف في تشديد الصاد عن قالون وغيره سوى حمزة. والله سبحانه وله الحمد أعلم وأحكم.

سورة الصافات

قال الحافظ - رحمه الله - : «وأقرأني أبو الفتح في رواية خلاد: ﴿فالتاليات ذكرا﴾ [٣] ﴿فالمغيرات صبحا﴾ [العاديات: ٣] بالإدغام». وذكر [الشيخ]^(١) في «المفردات» أنه قرأهما على طاهر بن غلبون بالإظهار.

= وقيل: بل هي حركة بناء ك (حيث) ؛ فيجوز أن (يكون) خبرا كما تقدم، وأن يكون مقسما بها نحو: (عهد الله، لأفعلن).

وقيل: لأنها منادى فبنيت على الضم؛ ولهذا فسرها الكلبي القارئ لها ب (يا إنسان). قال: وهي لغة طيبي. قال الزمخشري: إن صح معناه فوجهه أن يكون أصله: يا أنيسين، فكثير النداء به على ألسنتهم حتى اقتصروا على شطره كما قالوا في القسم: (م الله) في: ايمن الله.

قال أبو حيان: والذي نقل عن العرب في تصغير «إنسان» أنيسان، بياء بعدها ألف؛ فدل أن أصله: أنيسان؛ لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها، ولا نعلم أنهم قالوا في تصغيره: أنيسين. وعلى تقدير أنه يصغر كذلك فلا يجوز ذلك إلا أن يبنى على الضم؛ لأنه منادى مقبل عليه، ومع ذلك فلا يجوز؛ لأنه تحقير، ويمتنع من ذلك في حق النبوة.

قال شهاب الدين: أما الاعتراض الأخير فصحيح، نصوا على أن التصغير لا يدخل في الأسماء المعظمة شرعا؛ ولذلك يحكى أن ابن قتيبة (لما قال) في «المهيمن» إنه مصغر من (مؤمن)، والأصل: مؤيمن، فأبدلت الهمزة هاء - قيل له: هذا يقرب من الكفر؛ فليقت الله قائله. ينظر: اللباب (١٦/١٦٢-١٦٤).

(١) سقط في ب.

قال: «وهو المعروف».

ولم يذكر الشيخ والإمام عن خلاد في المرسلات والعاديات إلا الإظهار.
قال الحافظ - رحمه الله - : «[قرأ] ابن ذكوان من قراءتى على الفارسى عن
النقاش عن الأخفش عنه: ﴿وإن الياس﴾ [الآية: ١٢٣] بحذف الهمزة»^(١) يعنى من
أول الاسم، إلى قوله: «والله أعلم بما أراد».

هذا الكلام ظاهر فى التشكك فى قول ابن ذكوان بحذف الهمزة، وقال فى
«المفردات»: «إنه قرأ^(٢) بلا همز فى وسط الاسم»، يريد: بين الياء والسين، وإن
البغداديين ظنوا أنه أراد بلا همز فى أول الاسم، وإن ابن ذكوان لم يرد إلا بلا همز
فى وسطه، وقال أيضا فى «المفردات»: إنه يأخذ بالهمز، واستدل على صحة ذلك
بإجماع الآخذين عنه من أهل بلده بالهمز فى أوله، وإثبات الهمز فى أوله هو مذهب
الشيخ والإمام، والله عز جلاله وجل كماله أعلم وأحكم.

سورة الزمر

ذكر الحافظ - رحمه الله - فى ترجمة ﴿يَرْضُهُ لَكُمْ﴾^(٣) [الآية: ٧] عن هشام:
الاختلاس والإسكان، وعن أبى عمر الدورى عن اليزيدى عن أبى عمرو: الإسكان
والإشباع.

(١) قرأ العامة (إلياس) بهمزة مكسورة همزة قطع، وابن ذكوان بوصلها، ولم ينقلها عنه
أبو حيان، بل نقلها عن جماعة غيره، ووجه القراءتين: أنه اسم أعجمى تلاعبت به العرب
فقطعت همزته تارة ووصلتها أخرى، وقالوا فيه (إلياسين) كجبرائين، وقيل: تحتمل قراءة
الوصل أن يكون اسمه: ياسين، ثم دخلت عليه (أل) المعرفة كما دخلت على (يسع).
ينظر الباب (٣٣٩/١٦).

(٢) فى أ: قصد.

(٣) قرأ ابن كثير والكسائى وابن ذكوان (يرضهوه) بالصلة. وهى الأصل من غير خلاف وهى قراءة
واضحة. قال الواحدى: من أشبع الهاء حتى ألحق فيها واوا؛ لأن ما قبل الهاء متحرك فصار
بمنزلة: ضربته.

وقرأ: (يرضه) بضم الهاء من غير صلة بلا خلاف، نافع وعاصم وحمزة.

وقرأ (يرضه) بإسكانها وصلا من غير خلاف، السوسى عن أبى عمرو.

وقرأ بالوجهين - أعنى الإسكان والصلة - الدورى عن أبى عمرو.

وقرأ بالإسكان والتحريك من غير صلة، هشام عن ابن عامر.

ينظر: الباب (٤٧٨-٤٧٩).

ولم يذكر الشيخ والإمام الإسكان عن واحد منهما.
قال الحافظ - رحمه الله - : «[قرأ] أبو شعيب ﴿فبشر عبادي الذين﴾ [الآية]:
[١٧-١٨] بياء مفتوحة في الوصل ساكنة في الوقف ...» إلى آخر الكلام.
ذكر الحافظ في «التحبير» أنه رسم بغير ياء: فمن روى إثبات الياء في الوصل، أو
في الوقف فقد خالف الخط، وهذا الموضع من المواضع الموعود بها في آخر باب
الوقف على مرسوم الخط، والله سبحانه وتعالى أعلم وأحكم.

سورة السجدة

قال الحافظ - رحمه الله - في ترجمة ﴿ءَأُنْجَمِي﴾ [فصلت: ٤٤]: «على أن
بعض أهل الأداء من أصحابنا يأخذ لابن ذكوان بإشباع المد هنا، وفي ﴿تَّ وَالْقَلَمِ﴾
[القلم: ١-٢] ...» إلى آخر كلامه.
الأخذ بإشباع المد لابن ذكوان في هذين الموضعين هو مذهب الشيخ ومذهب
الإمام، والله لا إله إلا هو أعلم وأحكم.

سورة الزخرف

قال الحافظ - رحمه الله - في ترجمة: ﴿أَشْهَدُوا﴾ [الآية: ١٩]: «وقالون من
رواية أبي نسيط بخلاف عنه يدخل قبلها ألفا».
إدخال الألف هي قراءته على أبي الفتح، وترك الألف هي قراءته على
أبي الحسن، وقد نبه الشيخ على وجود الخلاف، إلا أن مذهبه ومذهب الإمام ترك
الألف.
قال الحافظ - رحمه الله - في ترجمة: ﴿لَمَّا مَتَّعُ﴾ [الآية: ٣٥]: «وهشام
بخلاف».

لم يذكر الشيخ والإمام عن هشام إلا التشديد.
قال الحافظ - رحمه الله - : «﴿يَعْبَادِ لَا حَوْفُ﴾ [الآية: ٦٨]: فتحها أبو بكر في
الوصل ...» إلى آخر كلامه.

لم يذكر هنا كيف يصنع أبو بكر في الوقف، هل يسكنها أو يحذفها؟ وقد ذكر في
باب الياءات الزوائد أنه يسكنها في الوقف فاكتفى بذلك عن التكرار هنا، وذكر في
التحبير بسنده عن محمد بن أحمد عن ابن الأنباري أنه في مصاحف أهل المدينة

بياء، وفي مصاحفنا - يعنى: أهل العراق - بغير ياء. ثم ذكر الحافظ أنه فى مصاحف أهل الشام بالياء، فعلى هذا يكون حيث ثبت من المصاحف - أى: من مصاحف المدينة والشام وغيرهما - حاشا مصاحف أهل العراق فتكون من ياءات الإضافة، [وإذا وجدت]^(١) فى مصاحف أهل العراق [حسب؛ فتكون]^(٢) من الزوائد، والله [عز وجهه وجل ذكره]^(٣) أعلم [وأحكم]^(٤).

سورة الأحقاف

قال الحافظ - رحمه الله - فى ترجمة: ﴿يُنذِرُ﴾ [الآية: ١٢]: «والبزى بخلاف عنه».

وذكر فى «المفردات» عن البزى ﴿لِتُنذِرَ﴾ بالتاء المعجمة من فوق، ثم قال: «وأقرانى الفارسى بالياء»، ثم قال: «وبالأول آخذ»، ومذهب الشيخ والإمام بالتاء المعجمة من فوق.

قال الحافظ - رحمه الله - فى ترجمة ﴿أَذْهَبْتُمْ﴾ [الآية: ٢٠]: «وابن كثير وهشام بهمزة ومدة».

ثم قال: «وهشام أطول مدا على أصله».

أراد: فى مذهب ابن كثير بهمزة محققة وهمزة ملينة، فسمى الملينة مدا، وأراد فى مذهب هشام بهمزة محققة وبعدها ألف ساكنة، وبعده الألف الساكنة همزة ملينة، فسمى مجموع الساكنة والهمزة الملينة مدة، وإنما كان هشام أطول مدا من ابن كثير من أجل الألف التى قبل الهمزة الملينة.

وقوله: «على أصله» يعنى فى باب ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾، وهذه المسامحة فى تسمية الهمزة الملينة: مدة، جارية على ما تقدم فى «آل عمران»، والله عز وجل أعلم وأحكم.

(١) فى أ: وقد يكون.

(٢) سقط فى أ.

(٣) سقط فى ب.

(٤) سقط فى ب.

سورة محمد ﷺ

ذكر الحافظ - رحمه الله - عن البرزى ﴿أَفْئًا﴾ [الآية: ١٦] بالقصر من قراءته على أبى الفتح، وبالمد من قراءته على الفارسي^(١)، ومن رواية الخزاعى، وقال: «وبه آخذ» يعنى بالمد، وهو مذهب الشيخ والإمام؛ إذ لم يتعرض لها واحد منهما، كما لم يتعرض لها الحافظ فى «مفرداته»، والله تقدرت أسماؤه وتعالى علاؤه أعلم وأحكم.

سورة ق

قال الحافظ - رحمه الله - فى آخرها: «وقال النقاش عن أبى ربيعة عن البرزى وابن مجاهد عن قنبل: ﴿ينادى﴾ [الآية: ٤١] بالياء فى الوقف».

ونحو هذا ذكر فى المفردات، وذكر فى التحرير أنه رسم بغير ياء.

ثم قال: «واختلف عن ابن كثير فى الوقف عليه، فوقفت على عبد العزيز ابن جعفر فى رواية البرزى عن أصحابه عنه من قراءته على أبى بكر محمد بن الحسن النقاش عن أبى ربيعة عن البرزى: بالياء.

وحدثنا عبد العزيز بن جعفر، قال: حدثنا عبد الواحد بن عمر، قال: حدثنا ابن مخلد عن البرزى: ﴿ينادى﴾ بالياء.

قال ابن مخلد: فسألته عن الوقف - يعنى: البرزى - فقال: بالياء.

وكذلك روى الحلوانى عن القواس^(٢)، وكذلك حكى ابن مجاهد فى كتاب

(١) قوله: ﴿أَفْئًا﴾، فيه وجهان:

أحدهما: أنه منصوب على الحال، فقدرة أبو البقاء: ماذا قال مؤتلفاً، وقدرة غيره: مبتدأً. أى: القول الذى ائتنفه الآن قبل انفصاله عنه.

الثانى: أنه منصوب على الظرف، أى: ماذا قال الساعة قاله الزمخشري، وأنكره الشيخ، قال: لأننا لم نعلم أحدًا عده من الظروف. واختلفت عباراتهم فى معناه: فظاهر عبارة الزمخشري: أنه ظرف حالى كالآن؛ ولذلك فسره بالساعة، وقال ابن عطية: والمفسرون يقولون أفئًا، معناه: الساعة الماضية القريبة منا، وهذا تفسير بالمعنى.

وقرأ البرزى بخلاف عنه (أَفْئًا) بالقصر، والباقون بالمد، وهما لغتان بمعنى واحد، وهما اسما فاعل: كحاذر وحذر، وآسن وأسن، إلا أنه لم يستعمل لهما فعل مجرد، بل المستعمل: ائتنف يأتنف، واستأنف يستأنف، والائتناف والاستئناف: الابتداء. قال الزجاج: هو من: استأنفت الشيء إذا ابتدأته، أى: ماذا قال فى أول وقت يقرب منا. ينظر الدر المصون (١٥٢/٦).

(٢) أحمد بن محمد بن علقمة بن نافع بن عمر بن صبح بن عون، أبو الحسن النبال المكي المعروف بالقواس، إمام مكة فى القراءة، قرأ على وهب بن واضح، وقرأ عليه - المبهم =

«الجامع» عن ابن كثير أنه يقف بالياء .

وقال في كتاب «قراءة المكين» عن قنبل بالياء ، وعن الخزاعي بغير ياء .
ولم يذكره في كتاب «السبعة» ، ولم يرو في ذلك عن الباقيين نصاً إلا ما روينا من
اتباعهم للمرسوم عند الوقف ، فذلك دليل على أن الوقف بغير ياء . انتهى قول
الحافظ في التحبير .

ولم يتعرض الشيخ والإمام لهذه المسألة ؛ فالحاصل أنهما لا يثبتانها في الوقف ،
والله تبارك وتعالى أعلم وأحكم .

سورة الطور

قال الحافظ - رحمه الله - في ترجمة ﴿الْمُهَيَّبُونَ﴾ [الآية : ٣٧] : «وحفص
بخلاف عنه» .

قرأ الحافظ ﴿المسيطرون﴾ بالسين لحفص على فارس بن أحمد ، وبالصاد على
أبي الحسن ، ومذهب الشيخ والإمام بالصاد .
وقرأ الحافظ لخلاد بين الصاد والزاي على أبي الحسن ، وبالصاد الخالصة على
أبي الفتح ، ومذهب الشيخ والإمام بين الصاد والزاي ، والله سبحانه وله الحمد أعلم
وأحكم .

سورة النجم

اتفق الحافظ والشيخ والإمام على أنه يجوز في الابتداء بـ ﴿الْأُولَى﴾ ، من قوله
تعالى : ﴿عَادَا الْأُولَى﴾^(١) [الآية : ٥٠] على مذهب ورش وأبي عمرو ﴿الْوَلَى﴾
بإثبات همزة الوصل مفتوحة وضم اللام بعدها وإثبات واو ساكنة بعد اللام .

= جامع البيان - قنبل و- جامع البيان والكامل - عبد الله بن جبير الهاشمي و- جامع البيان
- أحمد بن يزيد الحلواني والبزى أيضاً في قول الداني وغيره و- الكامل - محمد بن شريح
و- الكامل - محمد بن بشر و- الكامل - سعدان بن كثير الجدي ، وروينا عنه أنه كان ينشد
شاهداً على قراءة تشديد الياء من ﴿حى عن بيته﴾ [الأنفال : ٤٢] وهى قراءته التى رواها قنبل
عنه :

سألتنى جارتى عن معشر وإذا ما عى ذو اللب سأل
سألتنى عن أناس ذهبوا شرب الدهر عليهم وأكل
توفى سنة أربعين وماتين وقيل سنة خمس وأربعين .

ينظر غاية النهاية (١/١٢٣ ، ١٢٤) (٥٧٠) .

(١) قال السمين الحلبي : اعلم أن هذه الآية الكريمة من أشكال الآيات نقلاً وتوجيهاً ، وقد يسر =

= الله - تعالى - تحرير ذلك كله بحوله وقوته، فأقول: إن القراء اختلفوا في ذلك على أربع رتب:

إحداها: قرأ ابن كثير وابن عامر والكوفيون: (عاد الأولى) بالتنوين مكسورًا وسكون اللام وتحقيق الهمزة بعدها، هذا كله في الوصل. فإذا وقفوا على «عاد» أو ابتدأوا بـ «الأولى» فقياسهم أن يقولوا: الأولى بهمزة الوصل وسكون اللام وتحقيق الهمزة الثانية.

[الثانية] قرأ قالون: (عادًا لؤلؤي) بإدغام التنوين في اللام ونقل حركة الهمزة إلى لام التعريف وهمز الواو. هذا في الوصل، وأما في الابتداء بـ «الأولى» فله ثلاثة أوجه:

الأول: (لؤلؤي) بهمزة وصل ثم بلام مضمومة ثم بهمزة ساكنة.

الثاني: (لؤلؤي) بلام مضمومة ثم بهمزة ساكنة.

الثالث: كابتداء ابن كثير ومن معه.

الثالثة: قرأ ورش (عادًا لؤلؤي) بإدغام التنوين في اللام ونقل حركة الهمزة إليها كقالون، إلا أنه أبقى الواو على حالها غير مبدلة همزة، هذا في الوصل، وأما في الابتداء بها فله وجهان:

(لؤلؤي) بالهمز والنقل.

و (لؤلؤي) بالنقل دون همزة وصل والواو ساكنة على حالها في هذين الوجهين.

الرابعة: قرأ أبو عمرو كورش وصلًا وابتداء، سواء بسواء، إلا أنه يزيد عليه في الابتداء بوجه ثالث وهو وجه ابن كثير ومن ذكر معه؛ فقد تحصل أن لكل من قالون وأبي عمرو في الابتداء ثلاثة أوجه، وأن لورش وجهين؛ فتأمل ذلك فإن تحريره متعب المأخذ من كتب القراءات.

هذا ما يتعلق بالقراءات، وأما توجيهها فيتوقف على معرفة ثلاثة أصول:

الأول: حكم التنوين إذا وقع بعده ساكن.

الثاني: حكم حركة النقل.

الثالث: أصل «أولى» ما هو؟

أما الأول: فحكم التنوين الملاقي «أل» يكسر؛ لالتقاء الساكنين، نحو: (قل هو الله أحد الله) [الإخلاص: ١-٢] أو يحذف تشبيهاً بحرف العلة كقراءة: (أحد. الله الصمد) وكقوله:

..... ولا ذاكر الله إلا قليلاً

وهو قليل جدًا.

وأما الثاني: فإن للعرب في الحركة المنقولة مذهبين: الاعتداد بالحركة، وعدم الاعتداد بها، وهي اللغة الغالبة.

وأما الثالث: فـ «أولى» تأنيث «أول» [وفي أصله خلاف].

إذا تقررت هذه الأصول الثلاثة، فأقول: أما قراءة ابن كثير ومن معه فإنهم صرفوا «عادًا» إما لأنه اسم للحي أو الأب؛ فليس فيه ما يمنعه، وإما لأنه وإن كان مؤنثًا اسمًا للقبيلة أو الأم إلا أنه مثل «هند» و «دعد»؛ فيجوز فيه الصرف وعدمه؛ فيكون كقوله:

لم تتلفح بفضل مئزرها دعدٌ ولم تسق دعدٌ في العُلبِ =
فصرفها أولاً ومنعها ثانياً. ولم ينقلوا حركة الهمزة إلى لام التعريف؛ فالتقى ساكنان فكسروا التنوين لالتقائهما، على ما هو المعروف من اللغتين، وحذفوا همزة الوصل من «الأولى»؛ للاستغناء عنها بحركة التنوين وصلاً. فإذا ابتدءوا بها احتاجوا إلى همزة الوصل فأتوا بها فقالوا: الأولى كنظيرها من همزات الوصل، وهذه قراءة واضحة لا إشكال فيها، ومن ثم اختارها الجماعة والجم الغفير، وأما قراءة من أدغم التنوين في لام التعريف - وهما نافع وأبو عمرو، مع اختلافهما في أشياء كما تقدم بيانه - فوجهه الاعتداد بحركة النقل؛ وذلك أن من العرب من إذا نقل حركة الهمزة إلى ساكن قبلها عاملها معاملتها ساكنة، ولا يعتد بحركة النقل. وذلك أن من العرب من إذا نقل حركة الهمزة إلى ساكن قبلها عاملها معاملتها ساكنة، ولا يعتد بحركة النقل؛ فيكسر السابق الواقع قبلها، ولا يدغم فيها التنوين، ويأتي قبلها بهمزة الوصل فيقول: لم يذهب لَحْمَرٌ، ورأيت زياداً لَعَجْمٌ، من غير إدغام التنوين، و«الحمر» و«العجم» بهمزة الوصل؛ لأن اللام في حكم السكون، وهذه هي اللغة المشهورة، ومنهم من يعتد بها فلا يكسر الساكن الأول، ولا يأتي بهمزة الوصل، ويدغم التنوين في لام التعريف فيقول: لم يذهب لَحْمَرٌ، بسكون الباء، ولحمر ولعجم، من غير همز، وزياداً لَعَجْمٌ، بتشديد اللام. وعلى هذه اللغة جاءت هذه القراءة.

هذا من حيث الإجمال، وأما من حيث التفصيل فأقول: أما قالون فإنه نقل حركة الهمزة إلى لام التعريف وإن لم يكن من أصله النقل؛ لأجل قصده التخفيف بالإدغام، ولما نقل الحركة اعتد بها؛ إذ لا يمكن الإدغام في ساكن ولا ما هو في حكمه، وأما همزة الواو ففيه وجهان مقولان:

أحدهما: أن تكون «أولى» أصلها عنده: «وؤلى» من «وأل» أى: لجأ، كما هو قول الكوفيين، ثم إبدال الواو الأولى همزة؛ لأنها واو مضمومة - وقد تقدم لك أنها لغة مطردة - فاجتمع همزتان.

ثانيهما: ساكنة؛ فوجب قلبها واواً، نحو: أو من، فلما حذفت الهمزة الأولى بسبب نقل حركتها رجعت الثانية إلى أصلها من الهمزة؛ لأنها إنما قلبت واواً من أجل الأولى وقد زالت، وهذا كما رأيت تكلف لا دليل عليه.

والثاني: أنه لما نقل الحركة إلى اللام صارت الضمة قبل الواو كأنها عليها؛ لأن حركة الحرف بين يديه فأبدل الواو همزة، كقوله:

أحب المؤقدين إلى مؤسى . . .

وكقراءة (يؤقتون) وهمز (السوق) و (سؤقه)، وهذا بيانه على الاعتداد بالحركة أيضاً، وليس في هذا الوجه دليل على أصل أولى عنده ما هو؛ فيحتمل الخلاف المذكور جميعه، وأما ابتداءه الكلمة من غير نقل فإنه الأصل، ولأنه إنما نقل في الوصل لقصده التخفيف بالإدغام ولا إدغام في الابتداء؛ فلا حاجة إلى النقل؛ وأما الابتداء له بالنقل فلائنه =

= محمول على الوصل ليجرى اللفظ فيها على سَنَنِ واحد، وعلّة إثبات ألف الوصل مع النقل في:

أحد الوجهين: ترك الاعتداد بحركة اللام على ما عليه القراءة في نظائره مما وجد فيه النقل؛ إذ الغرض إنما هو جرى اللفظ في الابتداء والوصل على سنن واحد، وذلك يحصل بمجرد النقل، وإن اختلف في تقدير الاعتداد بالحركة وتركه، وعلّة ترك الإتيان بالألف هي: الوجه الثاني: حمل الابتداء على الوصل في النقل، والاعتداد بالحركة جميعاً. ويقوى هذا الوجه رسم «الأولى» في هذا الموضع بغير ألف، والكلام في همز الواو مع النقل في الابتداء كالقلم عليه في الوصل كما تقدم.

وأما ورش فإن أصله أن ينقل حركة الهمزة على اللام في الوصل، فنقل على أصله، إلا أنه اعتد بالحركة ليصح ما قصده من التخفيف بالإدغام، وليس من أصله الاعتداد بالحركة في نحو ذلك؛ ألا ترى أنه يحذف الأول في ﴿سِيرَتِهَا الْأُولَى﴾ [طه: ٢١] ﴿وَيَتَجَنَّبُهَا الْأَشْقَى﴾ [الأعلى: ١١]؟! ولو اعتد بالحركة لم يحذفها، وأما ما جاء عنه في بعض الروايات: ﴿قالوا الآن جئت بالحق﴾ [البقرة: ٧١] فإنه وجه نادر معلل باتباع الأثر والجمع بين اللغتين، والابتداء له بالنقل على أصله في ذلك، والابتداء له بألف الوصل على ترك الاعتداد بالحركة؛ إذ لا حاجة إلى تقييد ذلك في الابتداء وترك الإتيان له بالألف على الاعتداد له بالحركة؛ حملاً للابتداء على الوصل، وموافقة للرسم أيضاً ولا يبتدأ له بالوصل؛ إذ ليس من أصله ذلك، و«الأولى» في قراءته تحتمل الخلاف المذكور في أصلها، وأما أبو عمرو فالعلة له في قراءته في الوصل والابتداء، كالعلة المتقدمة لقالون. إلا أنه يخالفه في همز الواو؛ لأنه لم يعطها حكم ما جاورها، وليست عنده من «وأل». بل من غير هذا الوجه، ويجوز أن يكون أصلها عنده من «وأل» أيضاً. إلا أنه أبدل في حال النقل مبالغة في التخفيف أو موافقة لحال ترك النقل، وقد عاب هذه القراءة - أعني قراءة الإدغام - أبو عثمان وأبو العباس؛ ذهاباً منهما إلى أن اللغة الفصيحة مع الاعتداد بالعروض، ولكن لا التفات إلى ردهما؛ لثبوت ذلك لغة وقراءة، وإن كان غيرها أفصح منها، وقد ثبت عن العرب أنهم يقولون: الحمر ولحمر، بهمزة الوصل وعدمها مع النقل، والله أعلم. وقرأ أئب - وهي في حرفه - (عاد الأولى) غير مصروف؛ ذهاباً به إلى القبيلة أو الأم كما تقدم، ففيه العلمية والتأنيث، ويدل على التأنيث قوله: (الأولى) فوصفها بوصف المؤنث. أما انتصاب «ثمود» ففيه وجهان:

أحدهما: أنه معطوف على (عاد).

الثاني: أنه منصوب بالفعل المقدر، أي: وأهلك، قاله أبو البقاء. وبه بدا، ولا حاجة إليه، ولا يجوز أن ينتصب بـ «أبقي»؛ لأن ما بعد «ما» النافية لا يعمل فيما قبلها. والظاهر أن متعلق (أبقي) عائد على من تقدم من (عاد وثمود) أي: فما أبقي عليهم - أي عاد وثمود - أو يكون التقدير: فما أبقي منهم أحدًا ولا عينًا تطرف. ينظر الدر المصون (٦/٢١٥-٢١٧).

وزاد الحافظ عنهما، والإمام عن أبي عمرو خاصة وجها ثانيا وهو ﴿لُوْلَى﴾ بحذف همزة الوصل والاجتزاء عنها بضممة اللام المنقولة إليها من همزة «أولى» وبعد اللام المضمومة واو ساكنة.

وزاد الحافظ والشيخ عن أبي عمرو خاصة وجها ثالثا - وقالوا: إنه أحسن الوجوه - وهو ﴿أَلُوْلَى﴾ بهمزة الوصل مفتوحة، ولام التعريف ساكنة، وبعدها همزة مضمومة وبعد الهمزة واو ساكنة على أصل الكلمة.

وأما الابتداء على مذهب قالون فاتفقوا على جواز ﴿لُوْلَى﴾ بهمزة الوصل مفتوحة، وبعدها لام التعريف مضمومة وبعد اللام همزة ساكنة.

وزاد الحافظ والإمام وجها ثانيا وهو ﴿لُوْلَى﴾ بحذف همزة الوصل وإبقاء سائر الحروف على ما تقرر في الوجه الأول.

وتمَّ وجه ثالث وهو ﴿أَلُوْلَى﴾ كالوجه الثالث لأبي عمرو، اتفق الحافظ والإمام على جوازه، ورجحه الحافظ، وحكاه الشيخ أيضا.

وقول الحافظ: «لما بيناه من العلة في كتاب «التمهيد».

اعلم أن الذي ذكر في كتاب «التمهيد» هو ما نصه: «واختلفوا بعد نقل الحركة إلى اللام في قوله: ﴿عَادَا أَلُوْلَى﴾ في الإتيان بهمزة ساكنة في موضع الواو وفي ترك ذلك: فقرأ المسيبي^(١) وإسماعيل وورش ﴿عَادَا لُوْلَى﴾ بغير همزة بعد نقل الحركة.

(١) إسحاق بن محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن المسيب بن أبي السائب بن عابد ابن عبد الله بن عمرو بن مخزوم بن يقظة بن مر بن كعب المخزومي، أبو محمد المسيبي المدني، إمام جليل عالم بالحديث قيم في قراءة نافع ضابط لها محقق فقيه، قرأ على - المستنير، والغاية، وجامع البيان، والكفاية الكبرى - نافع وغيره، أخذ القراءة عنه - المستنير، وجامع البيان، والكفاية الكبرى، والكامل - ولده محمد و- المستنير والغاية، والكفاية الكبرى - أبو حمدون الطيب بن إسماعيل و- جامع البيان، والكامل - خلف ابن هشام و- الجامع، والكفاية، والكامل - محمد بن سعدان و- جامع البيان - أحمد ابن جبير و- جامع البيان - حمزة بن القاسم الأحوال و- جامع البيان - إسحاق ابن موسى و- جامع البيان، والكامل - محمد بن عمرو الباهلي و- جامع البيان، والكامل - حماد بن بحر و- جامع البيان - عبد الله بن ذكوان و- الكامل - محمد ابن عبد الواسع.

قال أبو حاتم السجستاني: إذا حدثت عن المسيبي عن نافع ففرغ سمعك وقلبك؛ فإنه أتقن الناس وأعرفهم بقراءة أهل المدينة وأقرؤهم للسنة وأفهمهم بالعربية، قال أبو الفخر حامد بن علي في كتابه حلية القراءة: قال ابن معاوية: من أراد أن يستجاب له دعاؤه =

قال أحمد بن صالح عن ورش: تشدد اللام ولا تهمز.
وقال الأصبهاني^(١) عن أصحابه عنه: مدغم التنوين موصول مشدد اللام. وهو قول عبد الصمد، ودواد، وأبي يعقوب، ويونس عنه.
وقرأ قالون بهمزة ساكنة بعد نقل الحركة، قال الحلواني عنه مثل ﴿عَادًا لُوْلَى﴾ وهذا معنى رواية القاضي، والمدني^(٢)، والقطري^(٣)، والكسائي، وأحمد بن صالح عنه، وكذلك قرأت في رواية أبي نسيط والشحام^(٤) عنه، وقال لى فارس بن أحمد

= فليقرأ باختيار المسيبي ويدعو عند آخر الختمة فيستجاب، قال محمد: رأيت رسول الله ﷺ في النوم فقلت لمن أقرأ يا رسول الله؟ قال: عليك بأبيك، توفي سنة ست ومائتين. ينظر: غاية النهاية (١٥٧/١-١٥٨).

(١) إمام القراء، أبو بكر محمد بن عبد الرحيم بن إبراهيم بن شبيب الأصبهاني. اعتنى بقراءة ورش وحذق فيها، فتلا على عامر الحرسي، وسليمان الرشديني، وعبد الرحمن بن داود بن أبي طيبة، وسمع الحروف من يونس بن عبد الأعلى. وروى الحديث عن داود بن رشيد، وعبد الله بن عمر مشكدانة، وعثمان بن أبي شيبة وطبقتهم.
قرأ عليه: هبة الله بن جعفر، وعبد الله بن أحمد المطرز، ومحمد بن يونس، وإبراهيم ابن جعفر.

وحدث عنه: ابن مجاهد، وأبو أحمد العسال، وأبو الشيخ، ومحمد بن أحمد ابن عبد الوهاب الأصبهاني، وآخرون.
وكان يقول: ارتحلت إلى مصر ومعى ثمانون ألف درهم، فأنفقتها على ثمانين ختمة. ولقد بالغ في تعظيمه أبو عمرو الداني وقال: هو إمام عصره في قراءة ورش. مات ببغداد في سنة ست وتسعين ومائتين، رحمه الله.
ينظر: سير أعلام النبلاء (٨٠-٨١/١٤)، وتاريخ بغداد (٣٦٤/٢)، وغاية النهاية (٢/١٢٩)، ومعرفة القراء (١/١٢١).

(٢) في ب: المزني.

(٣) محمد بن عبد الحكم بن يزيد، أبو العباس القطري الرملي، مشهور، أخذ القراءة سماعًا عن - جامع البيان - قالون عن نافع، وله عنه نسخة، وسمع آدم بن أبي إياس، روى القراءة عنه - جامع البيان - محمد بن يوسف بن بشر الهروي وعثمان بن محمد السمرقندي، وسمع منه ابن الأعرابي، وانفرد عن قالون عن نافع بضم الياء وفتح الجيم من ﴿إِلَيْنَا لَا يَرْجِعُونَ﴾ بالقصص [٣٩].

ينظر غاية النهاية (١٥٩/٢).

(٤) الحسن بن علي بن عمران، أبو علي وأبو عمران الشامم، مقرئ معروف، قرأ على الجماعة عرضًا، قرأ عليه أبو العباس محمد بن الحسن بن يونس النحوي وأبو بكر محمد بن علي ابن محمد المؤدب.

ينظر غاية النهاية (١/٢٢٥).

عن عبد الله بن الحسين عن أصحابه عن الحلواني عن قالون: بغير همز. قال لى فارس: وكان عبد الله لا يعرف الهمز ولم يضبطه، وغلط فيما حكاها؛ لأن الحذاق من أهل الأداء بذلك يأخذون فى مذهبه كأبى بكر النقاش وأبى إسحاق ابن عبد الرزاق وأبى بكر بن حماد^(١) وغيرهم من أصحاب الحَمَّال وغيره. وقد كان بعض المتحليين لمذاهب القراء يقول: بأنه لا وجه لقراءة قالون بحيلة، وجهل العلة، وذلك أن «أولى» وزنها «فُعَلَى»؛ لأنها تأنيث «أول»، كما أن «أخرى» تأنيث «آخر»، هذا فى قول من لم يهمز الواو؛ فمعناها على هذا^(٢): المتقدمة؛ لأن أول الشيء متقدمه، فأما قول قالون فهى عندى مشتقة من «وأل» أى «لجأ» ويقال: «نجا»؛ فالمعنى: أنها نجت بالسبق لغيرها.

فهذا وجه بين من اللغة والقياس، وإن كان غيره أبين فليس سبيل ذلك أن يدفع ويطلق عليه الخطأ؛ لأن الأئمة إنما تأخذ بالأثبت عندها فى الأثر دن القياس؛ إذ كانت القراءة سنة، وبالله التوفيق.

فالأصل فيها على قوله: ﴿وَأُولَى﴾ بواو مضمومة بعدها همزة ساكنة، فأبدلت الواو همزة، لانضمامها كما أبدلت فى ﴿أَقْتت﴾، وهى من «الوقت»؛ فاجتمعت همزتان الثانية ساكنة، والعرب لا تجمع بينهما على هذا الوجه؛ فأبدلت الثانية واوا لسكونها وانضمام ما قبلها، كما أبدلت فى «يؤمن» و «يؤتى» وشبهه ثم أدخلت الألف واللام للتعريف، فقلت: الأولى، بلام ساكنة بعدها همزة مضمومة بعدها واو ساكنة، فلما أتى التنوين قبل اللام فى قوله: ﴿عَادَاً الْأَوْلَى﴾ التقى ساكنان؛ فألقت حينئذ حركة الهمزة على اللام وحرَّكتها بها؛ لثلا يلتقى ساكنان، ولو كسرت التنوين، ولم تدغمه لكان القياس، ولكن هذا وجه الرواية، فلما عدت الهمزة المضمومة، وهى الموجبة لإبدال الهمزة الثانية واوا لفظاً، رد قالون تلك الهمزة؛

(١) أحمد بن حماد المنقى، أبو بكر الثقفى البغدادى صاحب المشطاح، كان حاذقاً فى رواية أحمد بن يزيد الحلواني عن قالون، قرأ على - المبهج، وجامع البيان، والكامل - الحسن ابن العباس ومحمد بن على البزاز، أخذ عنه عرضاً - جامع البيان - محمد بن عبد الرحمن ابن عبيد بن إبراهيم و- المبهج، والكامل - محمد بن أحمد الشنوبذى - والكامل - أبو بكر الشذائى و- المبهج - أبو بكر النقاش و- الكامل - أبو العباس المطوعى. ينظر: غاية النهاية (١/٥١).

(٢) فى ب: هذه.

لعدم العلة الموجبة لإبدالها، فعامل اللفظ، ومعاملة اللفظ في ذلك مسموع مروى، حكى الفراء أن من العرب من يقول: قُمْ لَانَ، بإسكان الميم مع تحريك اللام بعدها وأنشد: [من الطويل]

لقد كنت تخفى حب سمراء حقبة^(١) فَبُخِ لَانَ منها بالذى أنت بائح^(٢)
فأسكن الحاء مع حركة اللام وإن كانت عارضة؛ فكذلك ما فعله قالون في ذلك سواء.

قال أبو عمرو: فإن وقف واقف على قوله: ﴿عَادًا﴾ وابتدأ بقوله: ﴿الْأُولَى﴾ على رواية إسماعيل والمسيبي، كان له في الابتداء ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يبتدئ ﴿الْأُولَى﴾ فيثبت ألف الوصل -الداخلة مع لام التعريف- مفتوحة؛ لسكون لام التعريف، ويضم اللام بضمة الهمزة كالوصل.
والوجه الثاني: أن يبتدئ ﴿لُؤْلَى﴾، فيضم اللام بضمة الهمزة ويحذف ألف الوصل؛ استغناء عنها بضمة اللام؛ لأنه إنما جرى بها ليتوصل بها إلى سكن اللام، فلما تحركت اللام استغنى عنها فحذفت.

والوجه الثالث: أن يبتدئ ﴿الْأُولَى﴾ فيثبت الوصل ويسكن اللام ويحقق الهمزة بعدها؛ فيوافق بذلك نظائرها في القرآن من هذه الكلمة نحو قوله: ﴿مِنَ النَّذِيرِ الْأُولَى﴾ [٥٦] و﴿الْأُولَى وَالْآخِرَةَ﴾ [٢٥] وشبه ذلك، وهذا الوجه عندى أوجه الوجوه الثلاثة، وأليق بمذهبهما، وأقيس من الوجهين الأولين، وإنما قلت ذلك؛ لأن العلة التي دعتهما إلى مناقضة أصلهما في الوصل في هذا الموضع خاصة - مع صحة الرواية بذلك - هي التنوين الذي في كلمة «عاد»؛ لسكونه وسكون لام المعرفة بعده، فحرك اللام حينئذ بحركة الهمزة؛ لثلاثي يلتقى ساكنان، ويمكن إدغام التنوين فيها؛ إثارة للمروى عن العرب في مثل ذلك، فإذا كان ذلك كذلك فالتقاء الساكنين، والإدغام في الابتداء معدوم بافتراق الكلمتين حينئذ بالوقف على إحداهما والابتداء بالثانية، فلما زالت العلة الموجبة لإلقاء حركة الهمزة على ما قبلها في الابتداء وجب

(١) في ب: خفية.

(٢) البيت لعنترة في ديوانه ص (٢٩٨)، والمقاصد النحوية (٤٧٨/١)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٥٦/١) (٦٧/٥)، وتذكرة النحاة ص (٣١)، والخصائص (٣٥/٣)، وشرح الأسموني (٨١/١)، وشرح التصريح (١٤٧/١).

رد الهمزة؛ ليوافق بذلك أصل مذهبهما في نظائر ذلك في سائر القرآن. وأما الابتداء بهذه الكلمة على رواية ورش فيحتمل وجهين، وهما الوجهان الأولان المذكوران: ﴿أَلُوْلَى﴾ بإثبات ألف الوصل، و ﴿لُوْلَى﴾ بحذفها كما تقدم في باب نقل الحركة، ولا يجوز الوجه الثالث في مذهبه؛ إذ كان عدولا عن أصله المستمر في سائر القرآن.

وأما الابتداء بذلك على رواية قالون، فيحتمل ثلاثة أوجه: ﴿أَلُوْلَى﴾ بإثبات ألف الوصل وضم اللام وهمز عين الفعل. والوجه الثاني: ﴿لُوْلَى﴾ بحذف ألف الوصل، وضم اللام وهمزة ساكنة بعدها. والوجه الثالث: ﴿أَلُوْلَى﴾ بإثبات ألف الوصل، وإسكان اللام وهمز فاء الفعل، وهذا الوجه أقيس؛ لما ذكرته من العلة في مذهب إسماعيل، والمسيبي، فاعلم ذلك. انتهى قوله في «التمهيد»، والله العلي العظيم الحليم العليم أعلى وأعلم.

سورة المجادلة

قال الحافظ - رحمه الله - في ترجمة ﴿أَنْشُرُوا﴾ [الآية: ١١]: «بخلاف عن أبي بكر»^(١).

وقال في «المفردات»: «إلا أن فارسا أقرأني في رواية الصريفيني عن يحيى عن أبي بكر: ﴿أَنْشُرُوا فَانْشُرُوا﴾ بكسر الشين فيهما، وهما مما شك فيه أبو بكر عن عاصم، فلم يدر كيف قرأ ذلك عليه، فأخذه رواية عن الأعمش^(٢) بالكسر، ولم

(١) وقرأ نافع وابن عامر وحفص بضم شين (انشروا) في الحرفين، والباقون بكسرهما، وهما لغتان بمعنى واحد، يقال: نشز، أى: ارتفع، ونشز ينشز، كغرس يغرس ويغرس، وعكف يعكف ويعكف.

ينظر الدر المصون (٦/٢٨٩).

(٢) سليمان بن مهران، الإمام شيخ الإسلام، شيخ المقرئين والمحدثين، أبو محمد الأسدي، الكاهلي مولاهم، الكوفي الحافظ. أصله من نواحي الرى. فقيل: ولد بقرية «أُمَّة» من أعمال طبرستان في سنة إحدى وستين. وقدموا به إلى الكوفة طفلاً، وقيل: حملاً.

قد رأى أنس بن مالك وحكى عنه، وروى عنه، وعن عبد الله بن أبي أوفى على معنى التدليس؛ فإن الرجل مع إمامته كان مدلساً، وروى عن أبي وائل، وزيد بن وهب، وأبي عمرو الشيباني، وإبراهيم النخعي، وسعيد بن جبير وأبي صالح السمان، ومجاهد. وروى عنه: الحكم بن عتيبة، وأبو إسحاق السبيعي، وطلحة بن مصرف، وحبيب بن

يذكر الشيخ والإمام عنه إلا الضم، والله تبارك اسمه وتعالى جده أعلم وأحكم.

سورة الحشر

قال الحافظ - رحمه الله - : «هشام: ﴿كى لا تكون﴾ [الآية: ٧] بالتاء، وروى عنه بالياء»^(١).

وذكر الشيخ أنه قرأ بالوجهين، ومذهب الإمام بالياء المعجمة من أسفل مثل الجماعة، والله وحده لا شريك له أعلم وأحكم.

سورة الملك

قال الحافظ - رحمه الله - : «الكسائي ﴿فَسُحُوقًا﴾ [الآية: ١١] بضم الحاء»^(٢).

= أبي ثابت، وعاصم بن أبي النجود، وأيوب السختياني، وزيد بن أسلم، وصفوان بن سليم، وسهيل بن أبي صالح، وأبان بن تغلب، وخالد الحذاء، وسليمان التيمي، وإسماعيل بن أبي خالد، وهم كلهم من أقرانه، وأبو حنيفة، والأوزاعي، وسعيد بن أبي عروبة، وخلق كثير. وقال يحيى القطان: هو علامة الإسلام. قال وكيع بن الجراح: كان الأعمش، قريباً من سبعين سنة لم تَفْتَهُ التكبيرة الأولى.

وقال عبد الله الخريبي: ما خلف الأعمش أعبد منه. وقال ابن عيينة: رأيت الأعمش لبس فرواً مقلوباً، وبتاً تسيل خيوطه على رجليه. ثم قال: رأيتم لولا أني تعلمت العلم، من كان يأتيني لو كنت بقالاً؟! كان يقدر الناس أن يشتروا مني؟! قال أبو عوانة، وعبد الله بن داود: مات الأعمش سنة سبع وأربعين ومائة.

وقال وكيع والجمهور: سنة ثمان، زاد أبو نعيم: في ربيع الأول وهو ابن ثمان وثمانين سنة.

ينظر: سير أعلام النبلاء (٦/٢٢٦-٢٤٨)، والعبر (١/١٦٠)، وتاريخ بغداد (٣/٩)، وغاية النهاية (١/٣١٥)، وتهذيب التهذيب (٤/٢٢٢-٢٢٦)، وطبقات ابن سعد (٦/٣٤٢).

(١) وقرأ هشام: (دولة) بالرفع فقط، والباقون بالياء من تحت ونصب (دولة)، فأما الرفع فعلى «كان» التامة، وأما التذكير والتأنيث فواضحان؛ لأن تأنيثه مجازي، وأما النصب فعلى أنها الناقصة، واسمها ضمير عائد على «الفىء»، والتذكير واجب؛ لتذكير المرفوع، و (دولة) خبرها، وقيل: عائد على (ما) اعتباراً بلفظها.

وقرأ العامة: (دولة) بضم الدال، وعلى بن أبي طالب والسلمي بفتحها، فقيل: هما بمعنى، وهما ما يدول للإنسان، أى: يدور من الجدد والغناء والغلبة، وقال الحدائق من البصريين والكسائي: الدولة - بالفتح - من الملك: بضم الميم، وبالضم من الملك: بكسرهما، بالضم فى المال، والفتح فى النصر، وهذا ترده القراءة المروية عن على والسلمي؛ فإن النصر غير مرادة هنا قطعاً. و (كى لا) علة لقوله: (فله وللرسول) أى: استقراره كذا؛ لهذه العلة. ينظر الدر المصون (٦/٢٩٤-٢٩٥).

(٢) فى إعرابه وجهان:

قال الشيخ: «وقد روى عنه أنه خير بين الضم والإسكان، والمشهور عنه الضم». قال الحافظ - رحمه الله - «قبل: ﴿النشور وَأَمْتُمْ﴾ [الآية: ١٥-١٦] بيد همزة الاستفهام واوا مفتوحة في الوصل».

هذا مثل ما مر في الأعراف في قوله تعالى: ﴿قال فرعون وَأَمْتُمْ﴾ [١٢٣]. قوله: «ويمد بعدها مدة في تقدير ألف^(١)».

إنما يعنى أنه يسهل الهمزة بعدها بين بين، فعبر عن ذلك بالمد على عادته من المسامحة، وكذلك يفعل في الابتداء إذا حقق همزة الاستفهام لفظاً بعدها، بهمزة بين بين، وقد نص على هذا في كتاب «الإيضاح» فقال: «وكذا قرأت له في الملك: ﴿وإليه النشور وامتم﴾ بواو مفتوحة بعد ضمة الراء، بدلا من همزة الاستفهام،

أحدهما: أنه منصوب على المفعول به، أى: ألزهم الله سبحانه. والثانى: أنه منصوب على المصدر، تقديره: سحقهم الله سبحانه. فتاب المصدر عن عامله في الدعاء. نحو: جدعاً له، وعفواً؛ فلا يجوز إظهار عامله، واختلف النحاة: هل هو مصدر لفعل ثلاثى، أو لفعل رباعى فجاء على حذف الزوائد؟ مذهب الفارسي والزرجاج: أنه مصدر «أسحقه» الله أى أبعد، قال الفارسي: فكان القياس: إسحاقاً، فجاء المصدر على الحذف كقوله:

.....
.....
.....
وإن يهلك فذلك كان قدرى
أى: تقديرى، والظاهر أنه لا يحتاج لذلك؛ لأنه سمع «سحقه الله» ثلاثياً، ومنه قول الشاعر:

يجول بأطراف البلاد مغرباً
وتسحقه ريحُ الصبا كُلُّ مَسْحِقِ
والظاهر أن الزجاج والفارسي إنما قالوا ذلك فيمن يقول من العرب: أسحقه الله سبحانه. وقرأ العامة بضممة وسكون، والكسائي في آخرين بضميتين، وهما لغتان، والأحسن: أن يكون المثقل أصلاً للمخفف.

و (لأصحاب) بيان ك (هيت لك) وسقيا لك.

وقال مكى: والرفع يجوز في الكلام على الابتداء، أى: لو قيل: فسحق، جاز لا على أنه تلاوة بل من حيث الصناعة. إلا أن ابن عطية قد قال ما يضعفه فإنه قال: (فسحقاً) نصباً على جهة الدعاء عليهم، وجاز ذلك فيه وهو من قبل الله تعالى، من حيث هذا القول فيهم مستقر أولاً، ووجوده لم يقع ولا يقع إلا فى الآخرة؛ فكان لذلك فى حيز المتوقع الذى يدعى به. كما تقول: سحقاً لزيد، وبعداً له، والنصب فى هذا كله بإضمار فعل، وأما ما وقع وثبت فالوجه فيه الرفع، كما قال الله تعالى: ﴿وبل للمطففين﴾ [المطففين: ١] و ﴿سلام عليكم﴾ [القصص: ٥٥] وغير هذا من الأمثلة. انتهى. فضعف الرفع كما ترى؛ لأنه لم يقع بل هو متوقع فى الآخرة.

ينظر الدر المصون (٦/٣٤٣-٣٤٤).

(١) فى ب: ألفين.

وبعدها همزة مسهلة بين بين؛ فيحصل فى اللفظ بعد فتحة الواو مدة فى تقدير ألف واحدة. انتهى.

قال العبد: وينبغى للمعلم أن يتفقد لفظ الطالب المتعلم فى مثل هذا؛ فإنه كثيراً ما يخل بلفظ همزة الملينة فى ذلك، والله تبارك وتعالى الموفق الهادى العظيم الأيدى أعلم.

سورة ن والقلم

قال الحافظ - رحمه الله - فى ترجمة ﴿أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ﴾^(١) [الآية: ١٤]:

(١) قال السمين الحلبي: العامة على فتح همزة «أن»، ثم اختلفوا بعد: فقرأ ابن عامر وحمزة وأبو بكر بالاستفهام، وباقي السبعة بالخبر، والقارئون بالاستفهام على أصولهم من تحقيق وتسهيل وإدخال ألف بين الهمزتين وعدمه، ولا بد من بيانه لك تسهياً للأمر عليك فأقول - وبالله التوفيق -: قرأ حمزة وأبو بكر بتحقيق الهمزتين وعدم إدخال ألف بينهما، وهذا هو أصلهما، وقرأ ابن ذكوان بتسهيل الثانية وعدم إدخال ألف، وهشام بالتسهيل المذكور إلا أنه أدخل ألفاً بينهما؛ فقد خالف كل منهما أصله.

أما ابن ذكوان فإنه يحقق الهمزتين، فقد سهل الثانية هنا، وأما هشام فإن أصله أن يجرى فى الثانية من هذا النحو وجهين: التحقيق كرفيقه، والتسهيل. وقد التزم التسهيل هنا، وأما إدخال ألف فإنه فيه على أصله.

وقرأ نافع فى رواية اليزيدى عنه: (إن كان) بكسر الهمزة على الشرط، فأما قراءة (أن كان) بالفتح على الخبر ففيه أربعة أوجه:

أحدها: أنها «أن» المصدرية فى موضع المفعول له، مجرورة بلام مقدر، واللام متعلقة بفعل النهى: أى ولا تطع من هذه صفاته، لأن كان متمولاً وصاحب بنين.

الثانى: أنها متعلقة بـ «عتل» وإن كان قد وصف، قاله الفارسى، وهذا لا يجوز عند البصريين، وكان الفارسى اغتفره فى الجار.

الثالث: أن تتعلق بـ «زيم»، ولا سيما عند من يفسره بقبیح الأفعال.

الرابع: أن تتعلق بمحذوف يدل عليه ما بعده من الجملة الشرطية، تقديره: لكونه متمولاً مستظهِراً بالبئس كذب بآياتنا. قاله الزمخشري، قال: ولا يعمل فيه (قال) الذى هو جواب؛ إذ الآتى ما بعد الشرط لا يعمل فيما قبله، ولكن ما دلت عليه الجملة من معنى التكذيب. وقال مكى - وتبعه أبو البقاء -: لا يجوز أن يكون العامل (تتلى)؛ لأن ما بعد (إذا) لا يعمل فيما قبلها؛ لأن (إذا) تضاف إلى الجملة، ولا يعمل المضاف إليه فيما قبل المضاف. انتهى. وهذا يوهم أن المانع من ذلك ما ذكره فقط، والمانع أمر معنوى حتى لو فقد هذا المانع الذى ذكره لا تمتنع من جهة المعنى، وهو أنه لا يصلح أن يعلل تلاوة آيات الله عليه بكونه ذا مال وبنين.

وأما قراءة (أن كان) على الاستفهام ففيها وجهان:

أحدهما: أن يتعلق بمقدر يدل عليه ما قبله، أى: أتطيعه لأن كان؟! أو: أتكون طواعية =

«وابن ذكوان دون هشام في المد».

قد تقدم في سورة فصلت أن مذهب الشيخ والإمام في قراءة ابن ذكوان إدخال الألف مثل قراءة هشام، وهو خلاف مذهب الحافظ، والله عز وجهه وتقدس اسمه أعلم وأحكم.

سورة الحاقة

قال الحافظ - رحمه الله - في ترجمة ﴿قَلِيلًا مَّا نُؤْمِنُونَ﴾ [الآية: ٤١] و ﴿قَلِيلًا مَّا نَذْكُرُونَ﴾ [الآية: ٤٢]: «وكذلك قال النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان». يعني أنه قرأ الحرفين بالتاء المعجمة من فوق، ولم يذكر الشيخ والإمام هذه الرواية عن ابن ذكوان، والله تبارك وتعالى أعلم وأحكم.

سورة القيامة

قال الحافظ - رحمه الله - في ترجمة ﴿لَأَقْسِمُ﴾ [الآية: ١]: «وكذا روى النقاش عن أبي ربيعة عن البزى». يعني بالقصر، وذكر في «المفردات» في سورة يونس - عليه السلام - أنه قرأه بالقصر على الفارسي، ولم يذكر الشيخ والإمام هذه الرواية عن البزى، والله جل ذكره وعلا أمره أعلم وأحكم.

سورة الإنسان

قال الحافظ - رحمه الله - في ترجمة ﴿سَلَسِلًا﴾ [الآية: ٤]: «ووقف قبل

= لأن كان؟!

الثاني: أن يتعلق بمقدر يدل عليه ما بعده، أي: لأن كان كذب وجحد. وأما قراءة (إن كان) بالكسر فعلى الشرط، وجوابه مقدر، تقديره: إن كان كذا يكفر ويجحد، دل عليه ما بعده، وقال الزمخشري: والشرط للمخاطب، أي: لا تطع كل خلاف شارطاً يساره؛ لأنه إذا أطاع الكافر لغناه فكأنه اشترط في الطاعة الغنى، ونحو صرف الشرط للمخاطب صرف الترجي إليه في قوله: ﴿لعله يتذكر﴾ [طه: ٤٤]، وجعله الشيخ: من دخول شرط على شرط. يعني (إن) و (إذا)، إلا أنه قال: ليسا من الشروط المترتبة الوقوع، وجعله نظير قول ابن دريد:

فإن عثرتُ بعدها إن والـثُ نفسى من هاتا فقولا: لا لَعَا
قال: لأن الحامل على ترك تدبر آيات الله كونه ذا مال وبنين؛ فهو مشغول القلب
بذلك، غافل عن النظر والفكر، قد استولت عليه الدنيا وأبطرته.
ينظر الدر المصون (٦/٣٥٣-٣٥٤).

وحمزة وحفص من قراءتى على أبى الفتح بغير ألف». .
 يظهر أن قوله: «من قراءتى على أبى الفتح» خاص بقراءة حفص، وذكر فى «المفردات» أن أبى الحسن قال فى قراءة حفص: «يقف بالألف». .
 وقوله: «وكذلك قال النقاش عن أبى ربيعة عن البزى عن الأخفش عن ابن ذكوان».

يعنى الوقف بغير ألف وهى قراءته على الفارسى .
 وقال فى «المفردات» فى قراءة البزى: «إنه وقف على قوله: ﴿سَلَسِلًا﴾ بالألف». .
 ثم ذكر قراءته على الفارسى بغير ألف، وكذا قال فى مفردة ابن ذكوان: «قرأ ﴿سلاسل﴾ بغير تنوين، وإذا وقف وصل فتحة اللام بالألف، ثم ذكر قراءته على الفارسى بغير ألف فى الوقف .
 فحصل من هذا كله أن قبلا وحمزة وقفا بغير ألف بلا خلاف، وأن الباقين وقفوا بالألف بخلاف عن البزى وابن ذكوان وحفص، ومذهب الشيخ والإمام الوقف للكل سوى حمزة وبقبل .

وذكر الحافظ فى «التحبير» أن ﴿سَلَسِلًا﴾ فى مصاحف أهل الحجاز والكوفة مرسوم بالألف، وكذلك ذكر الحافظ فى «التحبير» بسنده إلى القاسم بن سلام قال: «رأيت فى مصحف عثمان - رضى الله عنه - : ﴿قَوَّارِبًا﴾ [الإنسان: ١٥] الأولى بالألف والثانية كانت بالألف، فحُكَّتْ ورأيت أثرها بيِّنا هنالك»، قال: «وأما ﴿سَلَسِلًا﴾ فرأيتها قد درست»، قال: «والثلاثة الأحرف فى مصاحف أهل الحجاز والكوفة بالألف»، قال: «وفى مصاحف أهل البصرة: ﴿قَوَّارِبًا﴾ الأولى يعنى بإثبات الألف، والثانية ﴿قَوَّارِبٍ﴾ يعنى بغير ألف». انتهى ما حكاه الحافظ عن ابن سلام، والله تعالى جده وتبارك مجده أعلم وأحكم .

قال الحافظ - رحمه الله - : «ومن سورة النبأ إلى سورة البلد» .

إنما فعل هذا لقصر السور فجعلها كأنها سورة واحدة، وجعل بعد هذا يذكر أسماء السور؛ للتنبية على مواقع الآيات التى فيها الخُلف، ولا يقول سورة كذا كما كان يقول قبل هذا؛ طلبا للاختصار، ووقف بهذا العمل فى آخر سورة الفجر؛ لما فيها من ياءات الإضافة والزوائد، ولم يجعل ما بعد «إلى» فى قوله: «إلى سورة البلد» داخلا فيما قبلها على حد قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أُنشِئُوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ [البقرة:

[١٨٧] فتأمله، والله سبحانه وتعالى أعلم وأحكم.

سورة المطففين

قال الحافظ - رحمه الله - في «التحجير» في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ﴾ [الآية: ٣]: «إنهما رسماً في سائر المصاحف كلمة واحدة، ولم يفتلوا بين الضمير بالألف»، وأسند إلى القاسم بن سلام قال: «ورأيتهما في الإمام مصحف عثمان - رضى الله عنه - موصولين بغير ألف»، قال الحافظ: «وهذا مذهب أئمة القراء فيهما، إلا ما روى عن حمزة أنه كان يجعلهما حرفين، ويقف على ﴿كالوا﴾ و﴿وزنوا﴾ ويتدئ ﴿هم﴾، وهو مذهب عيسى بن عمر الثقفي النحوي^(١).

ثم قال الحافظ بعد كلام: «فموضع (هم) - على قول عيسى - رفع على التوكيد لما في (كالوا)، و (وزنوا) كما تقول في الكلام: قاموا هم، وقعدوا هم. قال: «ويجوز أن يكون الكلام انقطع عند قوله: ﴿وزنوا﴾ ثم ابتداء: ﴿هم﴾ يخسرون» انتهى، والله جل جلاله وتقدس كماله أعلم وأحكم.

سورة الغاشية

قال الحافظ - رحمه الله - في ترجمة: ﴿يُمَصِّطِرِ﴾ [الآية: ٢٢]: «وحمزة بخلاف عن خلاد».

(١) هو عيسى بن عمر، العلامة، إمام النحو، أبو عمر الثقفي البصرى. روى عن: الحسن، وعون بن عبد الله بن عتبة، وعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، وعاصم الجحدري، وطائفة.

أخذ عنه: الأصمعي، وشجاع البلخي، وعلي بن نصر الجهضمي، وهارون الأعور، والخليل بن أحمد، وعبيد بن عقيل، والعباس بن بكار، وولاؤه لبنى مخزوم، نزل في ثقيف فاشتهر بهم، وكان صاحب فصاحة وتقعير وتشدق في خطابه، وكان صديقاً لأبي عمرو بن العلاء، وقد أخذ القراءة عرضاً عن عبد الله بن أبي إسحاق، وابن كثير المكي، وصنف في النحو كتابي: (الإكمال) و (الجامع)، وكان صاحب افتخار بنفسه، قال مرة لأبي عمرو: أنا أفصح من معد بن عدنان.

قال يحيى بن معين: هو بصرى ثقة.

أرخ القفطى وابن خلكان موته في سنة تسع وأربعين ومائة. قال الذهبي: أراه وهمًا؛ فإن سيبويه جالسه، وأخذ عنه، ولعله بقي إلى بعد الستين ومائة.

ينظر: سير أعلام النبلاء (٧/٢٠٠)، شذرات الذهب (١/٢٢٤)، تهذيب التهذيب (٨/٢٢٣-٢٢٤)، بغية الوعاة (٢/٢٣٧-٢٣٨)، طبقات القراء لابن الجزرى (١/٦١٣)، وفيات الأعيان (٣/٤٨٦-٤٨٨).

يعنى أن خلادا قرأ بين الصاد والزاي، وهى قراءة الحافظ على أبى الحسن، وقرأ أيضا بالصاد الخالصة، وهى قراءة الحافظ على أبى الفتح، ولم يذكر الشيخ والإمام عن خلاد إلا بين الصاد والزاي خاصة، والله سبحانه وبحمده أعلم وأحكم.

سورة الفجر

قال الحافظ - رحمه الله - فى آخر السورة: «وقد روى عن قنبل إثباتها فى الحالين».

لم يذكر الشيخ والإمام عن قنبل إثباتها فى الوقف.
قال الحافظ - رحمه الله -: «وخير أبو عمرو فيهما...»
إلى آخره.

ذكر الشيخ «التخيير»، وأن المشهور عنه الحذف.
ولم يذكر الإمام عنه إلا الحذف، والله عز وجل جلاله أعلم.

سورة العلق

قال الحافظ - رحمه الله -: «قرأ قنبل ﴿أَنْ رَأَهُ﴾ [٧] بالقصر».
وافقه الشيخ على ذلك وقال الإمام: بالمد وبالقصر.
وقال الشيخ أيضا: «إن أبا الطيب كان يأخذ لقنبل بالوجهين»، ثم قال:
«وبالوجهين قرأت لقنبل»، والله عز جلاله وتقدس أسماؤه أعلم وأحكم.

سورة الكافرين

قال الحافظ - رحمه الله -: «وهو المشهور عن البزى وبه أخذ».
يعنى بإسكان الياء، وذكر الشيخ والإمام بالوجهين عن البزى مطلقا من غير ترجيح.
والله لا إله إلا هو العظيم الحليم العزيز الكريم أعلم وأحكم، ولا حول ولا قوة
إلا بالله العلى العظيم.

باب ذكر التكبير

مسألة

لفظ التكبير: «الله أكبر»، هذا قول الإمام فى «الكافى»، وبه قرأ الشيخ وقال:
«وهو المأخوذ به فى الأمصار».

وكذلك قال الحافظ: إنه قرأ على الفارسى وعلى أبى الحسن، وزاد الحافظ -
أيضا - التهليل قبل التكبير، وهو: «لا إله إلا الله والله أكبر»، وبهذا قرأ الحافظ

على أبي الفتح وحكاه الشيخ.

مسألة في حكم الوصل والفصل

حاصل ما ذكره الشيخ في ذلك وجهان:

أحدهما: وصل آخر السورة بالتكبير، ووصل التكبير بالبسملة، ووصل البسملة بالسورة الثانية.

قال في «المفردات»: «وهذا هو المشهور».

والوجه الثاني: أن يسكت على آخر السورة، ثم يبدأ بالتكبير موصولا بالبسملة موصولة بأول السورة الثانية؛ فيكون السكت في موضع واحد.

ومنع السكت بين التكبير والبسملة، وبين البسملة والسورة الثانية.

وحكى في السكت بين آخر السورة والتكبير أنه يكون بقطع وبغير قطع، وأما الإمام فنص على جواز القطع على آخر السورة والابتداء بالتكبير، وهذا الوجه موافق للوجه الثاني المذكور عن الشيخ، ونص أيضا الإمام على جواز القطع على التكبير والابتداء بالبسملة، ويريد - والله سبحانه أعلم - : مع وصل التكبير بآخر السورة، وهذا الوجه مخالف لما منع الشيخ ومنع الإمام من قطع البسملة مع السورة إذا وصلت بالتكبير ووصل التكبير بآخر السورة، وهذا الوجه لا ينبغي أن يكون في منعه خلاف، وأما الحافظ فقال: «يصل التكبير بآخر السورة».

ثم قال: «وإن شاء قطع وبدأ بالتسمية موصولة بأول السورة».

وهذا الوجه يوافق الوجه الذي أجاز الإمام.

قال الحافظ: «وإن شاء وصل التكبير بالتسمية، ووصل التسمية بأول السورة».

قال العبد: ظاهر قوله أنه بنى هذا الوجه والذي قبله على كون التكبير موصولا

بآخر السورة؛ فيكون هذا الوجه موافقا للوجه الأول المذكور عن الشيخ.

ثم قال الحافظ: «ولا يجوز القطع على التسمية إذا وصلت بالتكبير».

يعنى مع كون التكبير موصولا بآخر السورة، وهذا الوجه هو الذي نص الإمام

على منعه.

ثم قال الحافظ: «وكان بعض أهل الأداء يقطع آخر السورة، ثم يتدئ بالتكبير

موصولا بالتسمية، وكذلك روى النقاش عن أبي ربيعة عن البزى، وبذلك قرأت

على الفارسي عنه».

وهذا الوجه يوافق ما ذكره الإمام أولاً والشيخ ثانياً.

قال الحافظ - رحمه الله - : «والأحاديث الواردة عن المكيين بالتكبير دالة على ما ابتدأنا به» يريد وصل التكبير بآخر السورة، قال: «لأن فيها «مع» وهي تدل على الصحبة والاجتماع».

* * *

فهرس الموضوعات

٣ مقدمة التحقيق
٤ توقيفية القراءات
١٢ إضافة القراءات إلى القراء تعنى اختيارها ولا اجتهاد فيها
١٩ الزمخشري يعزو إحدى القراءات إلى فصاحة راويها
٢٢ ردود على من يفاضلون بين القراءات
٥٨ رسم المصاحف العثمانية
٥٨ قواعد رسم المصحف
٥٩ القاعدة الأولى: الحذف
٦٠ القاعدة الثانية: الزيادة
٦٠ القاعدة الثالثة: الهمز
٦١ القاعدة الرابعة: البديل
٦٢ القاعدة الخامسة: الفصل والوصل
٦٢ القاعدة السادسة: ما فيه قراءتان، وكتب على إحداهما
٦٨ فوائد الرسم العثماني
٧٢ القائلون بأن الرسم اجتهادي:
٧٤ رأى وسط
٧٦ شبه أثيرت حول كتابة القرآن ورسمه
٨٠ ترجمة المصنف
٨٣ ترجمة أبي عمرو الداني
٨٧ مصادر عبد الواحد المالقي في شرحه «الدر النير»
١٢٦ باب الاستعاذة
١٤٤ باب التسمية
١٦٨ سورة أم القرآن
١٧٢ باب بيان مذهب أبي عمرو في الإدغام الكبير
١٧٢ الفصل الأول من القسم الأول في معنى الإدغام لغة واصطلاحاً
١٧٤ الفصل الثاني: الحرف لا يدغم في الحرف
١٧٥ الفصل الثالث: في ذكر الحروف ومخارجها
١٨٠ الفصل الرابع: في صفات الحروف
١٨٧ الفصل الخامس: المتمائلان والمختلفان والمتقاربان
١٨٧ الفصل السادس: تقسيم الحروف إلى قوى وضعيف

١٨٨	الفصل السابع: تقسيم الحروف إلى ضريين
٢١٣	مطلب إدغام الياء في الياء
٢١٣	مطلب إدغام الحاء في الحاء
٢١٤	مطلب إدغام العين في العين
٢١٤	مطلب إدغام اللام في اللام
٢١٩	مطلب إدغام النون في النون
٢٢١	إدغام الكاف في الكاف
٢٢٢	إدغام السين في السين
٢٢٣	إدغام التاء في التاء
٢٢٣	إدغام الراء في الراء
٢٢٤	إدغام الفاء في الفاء
٢٢٥	إدغام الميم في الميم
٢٢٨	إدغام الباء في الباء
٢٣٠	إدغام الغين في الغين
٢٣٠	إدغام القاف في القاف
٢٣٠	إدغام الثاء في الثاء
٢٣٠	إدغام الواو في الواو
٢٣٨	مطلب المعتل المختلف في إدغامه
٢٥٢	مطلب «خلقكم» ومثله
٢٥٦	إدغام الحاء في العين
٢٥٩	إدغام القاف في الكاف
٢٦٠	إدغام الكاف في القاف
٢٦٢	إدغام الجيم في الشين
٢٦٣	إدغام الشين في السين
٢٦٤	إدغام الضاد في الشين
٢٦٥	إدغام الضاد في الذال
٢٦٦	إدغام السين في الزاي والشين
٢٦٨	إدغام الدال في خمسة أحرف
٢٧٤	إدغام التاء في عشرة أحرف
٢٨٤	إدغام اللام في الراء
٢٨٦	إدغام النون في اللام والراء

٢٨٨	إخفاء الميم فى الباء
٢٩٠	إدغام الباء فى الميم
٢٩٣	فصل: إدغام أبى للمثلين والمتقاربين
٢٩٨	باب ذكر هاء الكناية
٣٠٩	باب ذكر المد والقصر
٣٣٥	مسألة: وكلهم لم يزد فى تمكين الألف
٣٤٠	باب الهمزتين المتلاصقتين فى كلمة
٣٥٦	باب ذكر الهمزتين من كلمتين
٣٦٩	باب ذكر الهمزة المفردة
٣٧٢	فصل: تسهيل ورش للهمزة
٣٧٤	باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها
٣٨٠	باب مذهب أبى عمرو فى ترك الهمز
٣٨٩	باب مذهب حمزة وهشام فى الوقف على الهمزة
٤١٠	فصل: تفرد حمزة بتسهيل الهمزة المتوسطة
	فصل: اعلم أن جميع ما يسهله حمزة من الهمزات
٤٢٢	فإنما يراعى فيه خط المصحف دون القياس
٤٢٣	باب الإظهار والإدغام للحروف السواكن
٤٢٤	ذكر ذال «إذ»
٤٢٨	ذكر دال «قد»
٤٣٢	ذكر تاء التانيث المتصلة بالفعل
٤٣٥	ذكر لام «هل» و«بل»
٤٣٩	فصل: أثر لام «هل» و«بل»
٤٤٣	فصل فى ذكر النون الساكنة والتنوين
٤٥٣	مسألة: فى توجيه الأحكام الأربعة لهما
٤٥٦	باب الفتح والإمالة بين اللفظين
٤٨٩	فصل: ما تفرد به الكسائى دون حمزة
٤٩٢	فصل: ما تفرد به الكسائى أيضًا فى رواية الدورى
٤٩٤	فصل: تفرد حمزة بإمالة عشرة أفعال
٤٩٥	فصل: إمالة أبى عمرو والكسائى فى رواية الدورى كل ألف بعدها راء مجرورة
٤٩٩	فصل: إمالة «الكافرين» لأبى عمرو والكسائى من طريق الدورى
٥٠٠	فصل: ما تفرد به هشام

- ٥٠١ فصل: كل ما أميل فى الوصل لعله
- ٥٠٧ باب ذكر مذهب الكسائى فى الوقف على هاء التأنىث
- ٥٣٤ باب ذكر مذهب ورش فى الرءاءات مجملا
- ٥٤١ الفصل الأول: فىما اختلفوا فىه من الرءاءات
الفصل الثانى: فىما اتفق الحافظ، والشىخ، والإمام على ترقىقه
- ٥٤٣ لورش، وتفخىمه لسائر القراء
- ٥٥٤ فصل: كل راء وليتها فتحه أو ضمة
- ٥٦٢ فصل: الوقف على الرء
- ٥٦٧ باب ذكر اللامات
- ٥٧٢ تنبىه:
- ٥٧٤ باب الوقف على أواخر الكلم
- ٥٨٤ فصل: الحركة العارضة وأثرها
- ٥٨٩ باب الوقف على مرسوم الخط
- ٦٠٢ فصل: تفرد البزى بزيادة هاء السكت
- ٦٠٣ باب ذكر مذهب حمزة فى السكوت قبل الهمزة
- ٦٠٥ باب ذكر مذاهبهم فى الفتح والإسكان لىاءات الإضافة
- ٦٠٩ فصل: كل ياء بعدها همزة مكسورة
- ٦١١ فصل: كل ياء بعدها همزة مضمومة
- ٦١١ فصل: كل ياء بعدها ألف ولام
- ٦١٣ فصل: كل ياء بعدها ألف منفردة
- ٦١٣ فصل: مجىء الياء عند باقى حروف المعجم
- ٦١٥ باب ذكر أصولهم فى الياءات المحذوفات من الرسم
- ٦٢٢ فصل فى تهذىب ترتيب التوىب
باب ذكر فرش الحروف
- ٦٢٥ سورة البقرة
- ٦٣١ سورة آل عمران
- ٦٣٧ تنبىه: إسناد الحافظ فى التسىر قراءته برواية هشام
- ٦٣٧ سورة الأنعام
- ٦٤٢ سورة الأعراف
- ٦٤٤ سورة براءة
- ٦٤٦ سورة يونس

٦٤٩	سورة هود عليه السلام
٦٥٠	سورة يوسف عليه السلام
٦٦٢	سورة الرعد
٦٦٤	سورة إبراهيم عليه السلام
٦٦٩	سورة النحل
٦٦٩	سورة الإسراء
٦٧٠	سورة الكهف
٦٧٠	سورة مريم الصديقة عليها لسلام
٦٧٢	سورة طه
٦٧٣	سورة النور
٦٧٥	سورة النمل
٦٧٩	سورة القصص
٦٧٩	سورة الروم
٦٨٠	سورة الأحزاب
٦٨٢	سورة يس
٦٨٣	سورة الصافات
٦٨٤	سورة الزمر
٦٨٥	سورة السجدة
٦٨٥	سورة الزخرف
٦٨٦	سورة الأحقاف
٦٨٧	سورة محمد ﷺ
٦٨٧	سورة ق
٦٨٨	سورة الطور
٦٨٨	سورة النجم
٦٩٦	سورة المجادلة
٦٩٧	سورة الحشر
٦٩٧	سورة الملك
٦٩٩	سورة ن والقلم
٧٠٠	سورة الحاقة
٧٠٠	سورة القيامة
٧٠٠	سورة الإنسان

٧٠٢	سورة المطففين
٧٠٢	سورة الغاشية
٧٠٣	سورة الفجر
٧٠٣	سورة العلق
٧٠٣	سورة الكافرين
٧٠٣	باب ذكر التكبير
٧٠٤	مسألة فى حكم الوصل والفصل
٧٠٧	فهرس الموضوعات

* * *